

د. عبد الوهاب المسيري

الجزء السابع: إسرائيل المستوطن الصهيوني

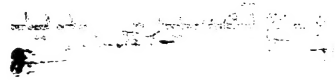


دار الشروق

اليهود واليهودية والصهيونية

موسوعة

موسوعة
اليهود واليهودية والصهيونية



عبد الوهاب محمد المسيري



دار الشروق

الغلاف الداخلي :

المعبد/ القلعة في لسك . كان أعضاء
الجماعة اليهودية موضع كراهية
الجماهير لأنهم كانوا يمثلون النبلاء
الإقطاعيين البولنديين في أوكرانيا ،
ويستغلون شعبها لحساب هؤلاء
النبلاء . ولهذا السبب كان عليهم أن
يعيشوا في حالة تأهب دائم ، خوفاً
من هجمات الفلاحين وفرسان
القوزاق ، فاكسبت حياتهم طابعاً
عسكرياً تبدى بشكل مشير في
المعبد/ القلعة .

**اليهود
واليهودية
والصهيونية**

الطبعة الأولى

١٩٩٩

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع : ٩٨/١٥٥٦٠٠

الترقيم الدولي : 1 - 0515 - 09 - 977 ISBN:

© دار الشروق

أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر

ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣

فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

المجلد السابع

إسرائيل المستوطن الصهيوني

شلومو جورين ، حاخام القوات
المسلحة الإسرائيلية ، يحمل
لفائف التوراة أمام حائط المبكى .

يضم المجلد الثامن دليلاً لاستخدام الموسوعة («آليات الموسوعة») ومفتاحاً للمفاهيم والمصطلحات («تعريفات المفاهيم والمصطلحات الأساسية» مرتبة موضوعياً) ، وثبتاً تاريخياً بأهم الأحداث الإنسانية وتلك التي تخص الجماعات اليهودية وفلسطين . كما يضم المجلد فهرساً موضوعياً شاملاً بكل المجلدات والأجزاء والأبواب والمداخل ، وآخر ألفبائي عربي ، وثالث ألفبائي إنجليزي .

الجزء الأول : إشكالية التطبيع والدولة الوظيفية

١ إشكالية التطبيع ١٣

التطبيع ١٣ - الشذوذ النبوي ١٣ - التطبيع السياسي والاقتصادي ١٣ - التطبيع المعرفي ١٤ - تطبيع المصطنع ١٥ - فلسطين المحتلة ١٦ - التجمّع الصهيوني ١٦ - الكيان الصهيوني ١٦ - المشروع الصهيوني ١٦ - السمات الأساسية لمشروع الصهيوني ١٧ - الإجماع الصهيوني ١٩ - الاعتدال والتطرف : المنظور الصهيوني ٢٠ - أخوار وأخوار النقدي وأخوار النسيج ٢٢ - الصهيونية كغزو عسكري واقتصادي وسياسي للعالم العربي ٢٣ - التحدي الحضري الإسرائيلي ٢٤ - الصهيونية كغزو ثقافي للعالم العربي ٢٥

٢ الدولة الصهيونية الوظيفية ٢٧

المضمون الطبقي للصهيونية ٢٧ - الدولة الصهيونية الوظيفية ٢٨ - الدولة الصهيونية الوظيفية : التعاقدية والنفع والحد ٣١ - الدولة الصهيونية الوظيفية : الحوسلة ٣٤ - التحالف الإستراتيجي الأمريكي / الإسرائيلي ٣٦ - المعونات خارجية لدولة الصهيونية الوظيفية ٣٨ - الدولة الصهيونية الوظيفية : العجز والعزلة والغربة ٤٥ - الدولة الصهيونية الوظيفية : بعض سمات الأخرى ٥٢ - الدولة المملوكية ٥٤

الجزء الثاني : الدولة الاستيطانية الإحلالية

١ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ٥٩

أسطورة الاستعمار الاستيطاني الغربي ٥٩ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني : أهدافه وآلياته وسماته الأساسية ٦٠ - الطبيعة العسكرية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني ٦٢ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ : تاريخ ٦٤ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ : تاريخ ٦٥ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ حتى الوقت حاضر : تاريخ ٦٦ - مستوطنة جبل أبو غنم (هاروما) ٦٩ - الجيئان الاستيطانيان في إسرائيل وجنوب أفريقيا : منظور مقرون ٧٠

٢ إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ٧٣

إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ٧٣ - حتمية طرد الفلسطينيين ونقلهم (ترانسفير) ٧٦ - طرد ونقل (ترانسفير) الفلسطينيين ٧٩ - قانون العودة : قانون صهيوني أساسي ٨١ - الطرق الالتفافية ٨٢ - المعازل ٨٤ - البندوزر الإسرائيلي ٨٤

٣ التهجير (الترانسفير) والهجرة الاستيطانية ٨٥

الترانسفير (التهجير) الغربي لبعض أعضاء الجماعات اليهودية ٨٥ - الترانسفير (التهجير) الصهيوني لبعض أعضاء الجماعات اليهودية ٨٦ - الخلاص الجبري ٨٧ - إرهاب (ترانسفير) يهود العراق ٨٧ - الهجرة الصهيونية الاستيطانية قبل عام ١٩٤٨ : تاريخ ٨٩ - الهجرة الصهيونية الاستيطانية بعد عام ١٩٤٨ : تاريخ ٩٢ - الهجرة الصهيونية الاستيطانية غير الشرعية ٩٥ - المجتمع الاستيطاني الصهيوني كمجتمع مهاجرين ٩٦ - هجرة اليهود الشرقيين ٩٦ - التزوح ٩٧

٤ هجرة اليهود السوفيت ١٠١

موقف الدولة السوفيتية من هجرة أعضاء الجماعات اليهودية ١٠١ - هجرة اليهود السوفيت في التسعينات ١٠٣ - الصهيونية الفعيلة (أو صهيونية المرتزقة) : المهاجرون السوفيت في إسرائيل ١٠٨ - صهيونية المرتزقة ١١٠ - إسرائيل بعالياه ١١٠ - فاعل ١١٢ - ميخائيل تشيلنوف ١١٢ - ناتان شارانسكي ١١٢

- ١١٧ ١ العنصرية الصهيونية
الأساس الفكري للعنصرية الصهيونية ضد اليهود والعرب ١١٧ - العنصرية الصهيونية ضد اليهود ١١٧ - الإدراك الصهيوني للعرب ١١٨ - العربي كيهودي واليهودي كعربي ١٢٢ - المضمون الصهيوني للممارسات الإسرائيلية العنصرية ١٢٣

- ١٢٧ ٢ الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي حتى عام ١٩٤٨
العنف والرؤية الصهيونية للواقع والتاريخ ١٢٧ - العنف الصهيوني وتحديث الشخصية اليهودية ١٢٨ - الإرهاب الصهيوني : تعريف ١٣٠ - الإرهاب الصهيوني حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية : تاريخ ١٣٠ - الإرهاب الصهيوني منذ عام ١٩٤٥ وحتى إعلان الدولة الصهيونية : تاريخ ١٣٢ - الإرهاب الصهيوني ضد حكومة الانتداب البريطاني وأعضاء الجماعات اليهودية ١٣٣ - المذابح الصهيونية بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ ١٣٦ - مذبحه دير ياسين ١٣٧ - مذبحه اللد ١٣٩ - التنظيمات الصهيونية العسكرية قبل مايو ١٩٤٨ ١٣٩ - بار جيورا (منظمة) ١٤٠ - الحارس (منظمة) ١٤٠ - البتار (منظمة) ١٤١ - الفيلق اليهودي ١٤١ - فرقة البغالة الصهيونية ١٤٢ - النوطرم ١٤٢ - الهاجاناه ١٤٢ - البالماخ ١٤٣ - إيتسل ١٤٤ - الإرجون ١٤٥ - ليحي ١٤٥ - شتيرن (منظمة) ١٤٦ - المستعربون (المستعزيم) ١٤٦ - اللواء اليهودي ١٤٧

- ١٤٨ ٣ الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨
الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٧ : تاريخ ١٤٨ - المذابح الصهيونية/ الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٧ ١٥٠ - مذبحه قلنقيلية ١٥٢ - مذبحه قبية ١٥٣ - مذبحه غزة الأولى ١٥٣ - مذبحه كفر قاسم ١٥٤ - الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ حتى الثمانينيات : تاريخ ١٥٤ - المنظمات الإرهابية الصهيونية/ الإسرائيلية في الثمانينيات ١٥٦ - جوش إيمونيم ١٥٨ - منظمة كاخ الصهيونية/ الإسرائيلية ١٥٩ - الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي والانتفاضة ١٦١ - المذابح الصهيونية/ الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ ١٦٣ - مذبحه صابرا وشاتيل ١٦٤ - مذبحه الحرم الإبراهيمي ١٦٤ - مذبحه قانا ١٦٥ - الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي بعد أوصلو ١٦٦

٤ الرابع : النظام الاستيطاني الصهيوني

- ١٧٣ ١ الاستيطان والاقتصاد
الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ : أسباب ظهوره ١٧٣ - الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨ ١٧٦ - الاقتصاد العمالي ١٧٦ - الرواد الصهاينة (حالوتسيم/ المسكوب) ١٧٦ - منظمات الرواد ١٧٧ - اخركة التعاونية ١٧٨ - اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج ١٨٠ - العمل العربي ١٨٢ - الهستدروت ١٨٢ - الكيبوتس : نموذج مصغر للاستعمار الاستيطاني الصهيوني ١٨٦ - الكيبوتس : السمات الأساسية ١٨٦ - الكيبوتس : تحولاته ажهرية ١٩٠ - الكيبوتس : الأزمة والعزلة ١٩٣ - الخصخصة وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي) ١٩٧ - التسوية السلمية وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي) ١٩٩ - الاقتصاد الإسرائيلي عام ١٩٩٧ - ٢٠١

- ٢٠٤ ٢ التوسع الجغرافي أم الهيمنة الاقتصادية؟
بنية الاستغلال الصهيونية ٢٠٤ - إرتس إسرائيل ٢٠٤ - التوسعية الصهيونية والوطن الفلسطيني ٢٠٧ - الحدود التاريخية والأمنية والاقتصادية ٢٠٩ - العلاقة الكولونالية بين الاقتصاد الإسرائيلي وما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني ٢١١ - التوسعية الصهيونية والمياه العربية ٢١٤ - إسرائيل الكبرى جغرافياً أم إسرائيل العظمى اقتصادياً ؟ ٢١٥ - السوق الشرق أوسطية ٢١٦ - مشروع إسرائيل الاقتصادي للشرق الأوسط ٢١٨

- ٢٢٢ ٣ النظام السياسي الإسرائيلي
النظام السياسي الإسرائيلي ٢٢٢ - الديموقراطية الإسرائيلية ٢٢٤ - النظام الحزبي الإسرائيلي ٢٢٦ - اليمين العلماني ٢٢٩ - اليمين الديني ٢٣٠ - الأحزاب اليسارية ٢٣٠ - الأحزاب العمالية ٢٣١ - البعد الصهيوني للسياسة الخارجية الإسرائيلية ٢٣٢ - الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية ٢٣٤ - المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي ٢٣٧ - اليهود الشرقيون (السفارد) والنظام السياسي الإسرائيلي ٢٤٠ - الحرس القديم ٢٤٢ - ديفيد بن جوريون ٢٤٣ - مناحم بيجين ٢٤٦ - الحرس الجديد ٢٤٧ - يتسحاق رابين ٢٤٨ - شيمون بيريز ٢٤٩ - أريل شارون ٢٥٠ - ديفيد ليفي ٢٥٢ - النخبة الجديدة ٢٥٣ - اسحق مردخاي ٢٥٤ - يهود باراك ٢٥٤ - بنيامين نتانياهو ٢٥٧ - أعراض نتانياهو : الأسباب ٢٥٨ - اليمين الرخو ٢٦٠

الإستراتيجية والأمن القومي : مشكلة التعريف ٢٦٢ - إستراتيجية إسرائيل المستقبلية ٢٦٣ - الإستراتيجية الصهيونية/ الإسرائيلية ٢٦٤ - الهاجس الأمني وعقبة إحصاء ٢٦٧ - البعد الصهيوني لفهم الأمن القومي في إسرائيل ٢٦٨ - تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ٢٧٠ - الأمن القومي الإسرائيلي في التسعينات ٢٧١ - مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وعملية التسوية السلمية ٢٧٣

الجزء الخامس : أزمة الصهيونية والمسألة الإسرائيلية

١ أزمة الصهيونية

أزمة الصهيونية : تعريف ٢٧٧ - الأزمة النبوية للصهيونية ٢٧٨ - الأزمة الصهيونية وبنية الأيديولوجية الصهيونية ٢٧٨ - العلمانية الشاملة والدولة الصهيونية ٢٧٩ - الديني والعلماني في الدولة الصهيونية ٢٨٠ - احتزاز الوضع الراهن ٢٨٢ - الأصولية اليهودية ٢٨٣ - التطرف اليهودي ٢٨٤ - اليهودية المتزمنة ٢٨٤ - اليهودية المتشددة ٢٨٤ - أزمة الصهيونية اللائحة العلمانية وتصادم الدباجات الدينية ٢٨٥ - صهيونية العناصر الأرثوذكسية بعد عام ١٩٦٧ - أزمة الصهيونية اللائحة الدينية ٢٨٧ - دار الحاخامية الرئيسية في إسرائيل ٢٨٧ - أزمة الهوية اليهودية ٢٨٨ - من هو اليهودي عام ١٩٩٧ - ٢٩١ - لأزمة السكانية والاستيطانية ٢٩٢ - تجميع المنفيين عام ١٩٩٧ - ٢٩٣ - جيل ما بعد ١٩٦٧ (أزمة الخدمة العسكرية) ٢٩٤ - تقويض الأيديولوجية الصهيونية من خلال الاستهلاكية (والأمركة والعولمة والخصخصة والعسنة) ٢٩٧

٢ الاستجابة الصهيونية/ الإسرائيلية للأزمة

التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية ٣٠١ - الصهيونية الجديدة ٣٠٢ - صهيونية الخط الأخضر ٣٠٢ - الصهيونية لتدوير في (السكانية) ٣٠٢ - الصهيونية السوسولوجية ٣٠٢ - الصهيونية الإنسانية (اليومية) ٣٠٢ - صهيونية أخذ أقصى ٣٠٣ - الصهيونية المتوحشة ٣٠٣ - الصهيونية المسيحانية ٣٠٣ - صهيونية الأراضي ٣٠٣ - الصهيونية التوسعية ٣٠٣ - الصهيونية الفورية ٣٠٣ - الصهيونية الجسمانية (أو التجسدية) ٣٠٣ - الصهيونية الاقتصادية ٣٠٣ - الصهيونية النقدية ٣٠٤ - صهيونية دفتر الشيكات ٣٠٤ - صهيونية الثقة ٣٠٤ - الصهيونية التقنية (أو الإلكترونية) ٣٠٤ - الصهيونية التوكس (أو نصهيونية مكيفة الهواء) ٣٠٤ - الصهيونية المكروكية ٣٠٤ - الصهيونية : دال بلا مدلول ٣٠٤ - أرض بلا شعب : منظور إسرائيلي ٣٠٥ - شعب بلا أرض : منظور إسرائيلي ٣١٠ - الحمامات والصفور والنعام والطيور الإدارية الأخرى : الاستجابة الإسرائيلية لانتفاضة ٣١٤

٣ المسألة الإسرائيلية والحلول الصهيونية

المسألة الإسرائيلية ٣١٩ - الصهيونية في التسعينات : محاولة للتصنيف ٣٢٠ - الصهيونية اخلونية العضوية ٣٢٠ - ما بعد الصهيونية : تعريف ٣٢٤ - المؤرخون الجدد : تعريف ٣٢٥ - ما بعد الصهيونية (صهيونية عصر ما بعد اخذنة وانظمة المعاني الجديد) ٣٢٦ - المفهوم الصهيوني/ الإسرائيلي للصراع العربي الإسرائيلي ٣٣١ - المفهوم الصهيوني/ الإسرائيلي لسلام ٣٣٤ - بيريز ونيتياهو ورؤيتهما للسلام ٣٣٦ - أعراض بركوخيا ٣٣٧ - أعراض ننتيهو : الإدراك الإسرائيلي لسلام في الوقت الحاضر ٣٣٨ - المفهوم الصهيوني/ الإسرائيلي للحكم الذاتي ٣٣٩

٤ المسألة الفلسطينية

المسألة الفلسطينية ٣٤٢ - الشرعيتان : الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود ٣٤٢ - شرعية الوجود ٣٤٣ - انسلام الشامل الدائم ٣٤٦ - نزاع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية ٣٤٧ - حق العودة الفلسطيني ٣٤٨

الجزء الأول

إشكالية التطبيع والدولة الوظيفية

١

إشكالية التطبيع

التطبيع - الشذوذ البنوي - التطبيع السياسي والاقتصادي - التطبيع المعرفي - تطبيع المصطلح - فلسطين المحتلة - التجمع الصهيوني - الكيان الصهيوني - المشروع الصهيوني - السمات الأساسية للمشروع الصهيوني - الإجماع الصهيوني - الاعتدال والتطرف : المنظور الصهيوني - الحوار والحوار النقدي والحوار المسلح - الصهيونية كغزو عسكري واقتصادي وسياسي للمنطقة العربية - التحدي الحضاري الإسرائيلي - الصهيونية كغزو ثقافي للمنطقة العربية

الشذوذ البنوي

Structural Abnormality

إذا كانت بنية الظاهرة هي مجموعة العلاقات المتشابكة التي تكون هذه الظاهرة وتمتحنها صفاتها الأساسية ومنحناها الخاص الذي يميزها عن غيرها من الظواهر ، فإن الشذوذ البنوي هو حالة لصيقة ببنية هذه الظاهرة ، أي بتركيبها الجوهري . وإصلاح هذا الشذوذ يعني تغيير بنية هذا الشيء ، تماماً .

ونحن نذهب إلى أن السمة الأساسية للدولة الصهيونية أنها تجمع استيطاني إحلالي يوظف الدياجات اليهودية ، وأن نقطة انطلاقه هي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المهودة ، التي تذهب ، في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير ، إلى أن اليهود شعباً عضواً يعيش في الغرب ولا ينتمي إليه ، ولذا يجب أن يوطن في أرض أجداده ، أي فلسطين ، التي يجب أن تفرغ من قد يتصادف وجوده فيها من البشر . وقد ترجمت هذه الصيغة إلى الشعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" .

التطبيع السياسي والاقتصادي

Political and Economic Normalization

"التطبيع السياسي والاقتصادي" هو إعادة صياغة العلاقة بين بلدين بحيث تصبح علاقات طبيعية . وتصر إسرائيل على أن التطبيع السياسي والاقتصادي بينها وبين الدول العربية هو شرط أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط . ولكن يوجد خلل أساسي في المفهوم وفي المحاولة ، فالتطبيع السياسي والاقتصادي يجب أن يتم بين بلدين طبيعيين ، وهو الأمر الذي لا يتوافر في الجيب الاستيطاني الصهيوني بسبب شذوذه البنوي . فالدولة الصهيونية لا تزال تجمعاً استيطانياً وليس دولة للمواطنين الذين يعيشون داخل حدودها . ويعطي قانون العودة الحق لليهود العالم في "العودة" إلى فلسطين

التطبيع

Normalization

"التطبيع" هو تغيير ظاهرة ما بحيث تتفق في بنيتها وشكلها واتجاهها مع ما يعده البعض "طبيعياً" . ولكن كلمة "طبيعة" كلمة لها عدة معان . وقد استخدمنا هذه الكلمة بمعنى "الطبيعة/المادة" ، والتطبيع في هذه الحالة يعني إعادة صياغة الإنسان حسب معايير مستمدة من عالم الطبيعة/المادة بحيث تصبح الظاهرة الإنسانية في بساطة وواحدة الظاهرة الطبيعية/المادية .

ولكن كلمة "طبيعي" يمكن أن تعني "مألوف" و"عادي" ، ومن ثم فإن التطبيع هو إزالة ما يعده المطبّع شاذاً ، ولا يتفق مع المألوف والعادي و"الطبيعي" .

وقد ظهر المصطلح لأول مرة في المعجم الصهيوني للإشارة إلى يهود المنفى (العالم) الذين يعدهم الصهاينة شخصيات طفيلية شاذة منغمسة في الأعمال الفكرية وفي الغش التجاري ، ويعملون في أعمال هامشية مثل الربا وأعمال مشينة مثل البغاء . وقد طرحت الصهيونية نفسها على أنها الحركة السياسية والاجتماعية التي ستقوم بتطبيع اليهود ، أي إعادة صياغتهم بحيث يصبحون شعباً مثل كل الشعوب (انظر الباب المعنون "مسألة الحدودية والهامشية" ، وانظر أيضاً المداخل التالية : "إصلاح اليهود واليهودية" - "نفع اليهود" - "تطبيع الشخصية اليهودية") . ومع إنشاء الدولة الصهيونية اختفى المصطلح تقريباً من المعجم الصهيوني بسبب حاجة الدولة الصهيونية الماسة لدعم يهود العالم لها .

ولكن المصطلح عاود الظهور مرة أخرى في أواخر السبعينيات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد . ولكنه طبق هذه المرة على العلاقات المصرية الإسرائيلية ، إذ طالبت الدولة الصهيونية بتطبيع العلاقات بين البلدين ، أي جعلها علاقات طبيعية عادية ، مثل تلك التي تنشأ بين أي بلدين . وقد قاوم الشعب المصري هذا التطبيع .

أخرى ، ومن ثم يصبح الحديث عن الدولة الصهيونية حديثاً عاماً عن "قوة العدو العسكرية والاقتصادية" دون أي اهتمام بالمنحنى الخاص للظاهرة الصهيونية .

وقد أدّت المغالاة في التعميم ، باسم العلمنة والموضوعية ، إلى تطبيع النظام السياسي الإسرائيلي ، أي محاولة دراسته باعتباره كياناً سياسياً طبيعياً عادياً بحيث تُستخدم نفس المقولات التحليلية العامة التي تُستخدم في دراسة النظم السياسية في العالم الغربي ، وكأن الكيان السياسي الإسرائيلي لا يختلف في أساسياته عن أي كيان سياسي آخر . فيتم الحديث عن نظام الحزبين في الديمقراطية الإسرائيلية ، وعن أن كلاً من إنجلترا وإسرائيل لا يوجد فيهما دستور ؛ أو أن النظام السياسي الإسرائيلي يتبع النمط الأنجلو أمريكي (الثاني) لا النمط الأوروبي الأكثر تعددية ؛ وأن النقابات العمالية قوية في إسرائيل ، كما هو الحال في أوروبا وليس كما هو الحال في الولايات المتحدة .

وعلماء السياسة العرب الذين يتبنون مثل هذه الرؤية يُخطئون مرتين : من الناحية المعرفية ومن الناحية الأخلاقية . فمن الناحية المعرفية ، يمكن القول بأن وصفهم للظاهرة الصهيونية ليس ذا مقدرة تفسيرية عالية ، فهو غير قادر على تفسير ظاهرة مثل المنظمة الصهيونية أو دور الوكالة اليهودية التي تساعد سكان الدولة الصهيونية من اليهود ، وتستبعد العرب ، فهذه المؤسسة ليس لها نظير في أية «ديموقراطية» أخرى . كما أنه غير قادر على تفسير قانون العودة ، ولا ضخامة الدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه العالم الغربي للجيب الصهيوني . كما أنهم يُخطئون من الناحية النضالية والأخلاقية : إذ كيف يمكن الحديث عن ديموقراطية تستند إلى حادثة اغتصاب أرض وذبح بعض سكانها وطرده البعض الآخر واستبعاد لمن تبقى من العملية السياسية نفسها ؟ والفشل الإدراكي المعرفي التفسيري هنا هو نفسه الفشل النضالي الأخلاقي ، إذ أن التطبيع يخفي عن الأنظار (وعن الضمير) الظروف الخاصة بالكيان الصهيوني ككيان استيطاني إحلالي ، كما يخفي حقيقة أن استيطانية الكيان الصهيوني وإحلاليته واعتماده الكامل على الدعم الغربي هو القانون الأساسي الذي يحكم ديناميته ومساره في الماضي والحاضر . فهذه الاستيطانية الإحلالية هي التي تُفسّر عدم وجود دستور حتى الآن في إسرائيل ، وتُفسّر أهمية قانون العودة ومركزيته . وهذه الاستيطانية الإحلالية هي التي تجعلنا نكتشف أن الأحزاب الإسرائيلية ليست في أساسها أحزاباً وإنما مؤسسات استيطانية استيعابية تضطلع بوظائف لا تضطلع بها الأحزاب السياسية في

المنحلة باعتبارها وطن أجدادهم بعد أن تركوها منذ ألفي عام ، ويترك هذا الحق على الفلسطيني الذي اضطر لمغادرة فلسطين منذ بضعة أعوام . كما يتبدى الشذوذ البنيوي في علاقة الدولة الصهيونية بالمنظمة الصهيونية وبالوكالة اليهودية ، فهي علاقة شاذة ليس لها نظير في الدول الأخرى . وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بعضوية مشروطة بهيئة الأمم المتحدة ، وشرط قبولها في المنظمة الدولية هو إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وهو الأمر الذي لا توجد أية مؤشرات على احتمال تنفيذه في المستقبل القريب . ويتبدى شذوذ إسرائيل البنيوي بشكل واضح في علاقتها بالفلسطينيين ومحاولتها الدائبة أن تحاصرهم مجازياً وفعلياً ، وأن تفتت وجودهم القومي وأن تضرب عليهم بيد من حديد وأن تستغنيهم باعتبارهم مادة بشرية وسوقاً للسلع . كما يتبدى في علاقتها بالعالم العربي الذي تراه باعتباره "المنطقة" ، أي مجرد مكان لا تاريخ له ولا اتجاه ، ولذا فهي تعتبره سوقاً للسلع ومصدراً للمواد الخام والعمالة الرخيصة وحسب ، وتطرح السوق الشرق أوسطية بديلاً للسوق العربية المشتركة . لكل هذا تصبح محاولة التطبيع مع الفلسطينيين ومع الدول العربية محاولة يائسة ترتطم ببنية الكيان الصهيوني الشاذة غير الطبيعية التي تتبدى في سلوكه الشاذ غير الطبيعي .

التطبيع المعرفي

Epistemological Normalization

«التطبيع المعرفي» هو محاول إضاف صيغة طبيعية على ظاهرة لها خصوصيتها وتفردها وشذوذها بحيث تبدو هذه الظاهرة وكأنها تنتمي إلى نمط عام متكرر هي في واقع الأمر لا تنتمي له ، ومن ثم يتم إدراكها وتخليها ورصدها داخل هذا الإطار . ونحن نذهب إلى أن الخطاب السياسي العربي في تحليله للظاهرة الصهيونية قد سقط في محظورين :

- ١ - المغالاة في التخصيص إلى درجة الأيقنة وهي سمة يتسم بها الخطاب المعادي لليهود الذي يرى أن اليهود مصدر كل شرور العالم ، وأن الدولة الصهيونية تعبير عن المؤامرة الصهيونية الأزلية . وهذا الخطاب يخرج بالظاهرة الصهيونية من عالم الظواهر الإنسانية ويدخل بها عالم الظواهر الشيطانية ، ومن ثم فلا حل لها .
- ٢ - المغالاة في التعميم وإسقاط كل سمات الخصوصية ، وهي سمة يتسم بها الخطاب الذي يصف نفسه بأنه «علمي» و«موضوعي» ، والذي يذهب إلى أن الدولة الصهيونية هي دولة مثل أي دولة

(ترانسفير) السودانيين المسلمين حتى يجعل الجنوب خالياً من العرب (بالألمانية : أراب راين Arabrein)

وفي محاولة الخطاب العربي وصف الغزوة الصهيونية في خصوصيتها وعموميتها ، كان أول مصطلح استخدم هو «إسرائيل الزعومة» ، وهو مصطلح ليس له أية مقدرة تفسيرية ، وكان تعبيراً عن عدم التصديق العربي لما حدث . وظهرت مصطلحات ماثلة أخرى مثل «شاذ الأفاق» . وهو مصطلح استخدم في فلسطين للإشارة إلى المستوطنين الصهاينة ، يحاول التكوين بشكل مبالغ فيه من ظاهرة الغزو الصهيوني ، وإن كان قد نجح في رصد ظاهرة عدم التجذر التي تسم المجتمعات الاستيطانية . ولكن مع منتصف الخمسينيات بدأ الحديث عن إسرائيل باعتبارها 'مخلب القط' للاستعمار الغربي (وهو مصطلح استعمل فيما بعد في عبارة 'إسرائيل كحاملة طائرات') . وباعتبارها 'قاعدة الاستعمار الغربي' . وهي مصطلحات تقترب إلى حد ما من الطبيعة الوظيفية للظاهرة الصهيونية .

ولا يزال الخطاب العربي يتأرجح في محاولته تسمية دولة إسرائيل فهي أحياناً «الدولة الصهيونية» وأحياناً أخرى «الدولة اليهودية» . وهناك من يشير إليها أحياناً باعتبارها «الدولة العبرية» . ونحن لا نستخدم اصطلاح «الدولة اليهودية» (لا إذا اضطرن السياق لذلك) لأن ليس له قيمة تصنيفية أو تفسيرية ، إذ لا يمكن تفسير سلوك إسرائيل استناداً إلى الثورة والتلمود . كما لا نستخدم مصطلح «الدولة العبرية» لأنه لا دلالة له ، ولأنه يحاول تطبيع الدولة الصهيونية إذ أنه يفترض وجود ثقافة عبرية وهوية عبرية ذات مصالح قومية محددة ، وهو أمر خلافي إلى حد كبير . فالدولة الصهيونية لا تزال تدعي أنها دولة كل يهود العالم ، وهي ولا شك مجتمع مهاجرين غير مستقر ولم تتحدد هويته بعد . وهي لا تزال تشغل الأرض الفلسطينية وترفض عودة الفلسطينيين . ومن ثم فنحن نشير لإسرائيل باعتبارها «الدولة الصهيونية» ، و«الصهيونية» هنا تعني «الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني» . كما نشير لها بأنها «الدولة الوظيفية» أو «الدولة الصهيونية الوظيفية» !

وهناك بعض المصطلحات مثل : «فلسطين المحتلة» - «التجمّع الصهيوني» - «الكيان الصهيوني» ذات مقدرة تفسيرية عالية لأنها لا تعكس الإدراك العربي للظاهرة الصهيونية وحسب ، وإنما تقترب إلى حد كبير من بنية الكيان الصهيوني .

الدول الأخرى ويتم تمويلها عن طريق المنظمة الصهيونية العالمية . وهذه الاستيطانية الإحلالية هي التي تُفسّر ضخامة الدعم الإمبريالي لإسرائيل ودور إسرائيل كدولة وظيفية .

وظاهرة مثل الكيبوتسات (المزارع الجماعية) وظواهر أخرى مثل عسكرة المجتمع الإسرائيلي ، والطبيعة الاستيطانية الإحلالية للدولة الصهيونية ، واعتماد وجودها واستمرارها على الولايات المتحدة بشكل تام ، وإدراك الصهاينة لهذا الواقع بدرجات متفاوتة هو الذي يحدّد سلوكهم وحريهم وسلمهم ، وما ينكرون علينا وما قد يُقررون منحنا إياه . وإسقاط هذه الأبعاد الخاصة يجعل عملية التطبيع المعرفية المنهجية عملية تسويق وتبرير غير واعية للوجود الصهيوني وإضفاء درجة من الشرعية عليه .

وسنحاول في مداخل هذا المجلد أن نتناول خصوصية الظاهرة الصهيونية وأن نبين البُعد الصهيوني أو «صهيونية» الظواهر الإسرائيلية المختلفة .

تطبيع المصطلح

Normalization of Terminology

حاول الخطاب السياسي العربي أن يتعامل مع الظاهرة الصهيونية في تفردا وعموميتها ، فهي كانت بالفعل ظاهرة جديدة كل الجدة على الشعب العربي سواء في فلسطين أن خارجها : أن تأتي كتلة بشرية ، تحت رايات الاستعمار البريطاني وتدرجياً تبدأ في احتلال الأرض إما بالقوة العسكرية أو من خلال شراء الأراضي إما مباشرة من بعض كبار الملاك أو بشكل غير مباشر من خلال وسطاء ثم تتحول الكتلة البشرية الغازية ، بين يوم وليلة ، إلى دولة تستولي على جزء كبير من فلسطين ثم تقوم بطرد السكان الأصليين ، يسانداها في ذلك العالم الغربي بأسره .

ورغم أن التجربة الصهيونية الاستيطانية تجربة فريدة في كثير من جوانبها إلا أن هناك جوانب منها مشتركة مع ظواهر أخرى ، فهي جزء من الغزوة الاستعمارية التي أخذت شكل استعمار عسكري مباشر في بعض البلدان العربية . فهناك التجربة المصرية والسودانية والعراقية واليمنية مع الاستعمار البريطاني ، والتجربة السورية واللبنانية والمغربية والتونسية مع الاستعمار الفرنسي ، والتجربة الليبية والصومالية مع الاستعمار الإيطالي . كما أخذت الغزوة الاستعمارية شكل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر . كما يلاحظ أن الاستعمار الإنجليزي أخذ شكل الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في جنوب السودان ، حيث قام بنقل

فلسطين المحتلة

Occupied Palestine

الكيان الصهيوني

Zionist Entity

«الكيان الصهيوني» مصطلح يُستخدم في الخطاب السياسي العربي للإشارة إلى الدولة الصهيونية . وهو مصطلح له مقدرة تفسيرية عالية لأنه مفتوح ، فهو لا يقبل القول بأن ما أُسس على أرض فلسطين هو مجتمع يهودي متجانس تحكمه دولة عادية ، وإنما هو كيان كائن لم تتحدد صفاته بعد ، أي أن المصطلح هنا يؤكد الشذوذ البنيوي لهذا الكيان الذي عُرس في فلسطين المحتلة غرساً وفُرض عليها فرضاً . ولأنه كيان مشغول لا جذور له فإنه يمكن أن "يُنقَض" كما يُنقَض الغبار (ومن هنا كان مصطلح «الانقضاء»).

واستخدام كلمة «كيان» ، شأنها شأن عبارة «فلسطين المحتلة» و«تجمع» لا تتضمن أي شكل من أشكال السب أو القدح ، وإنما محاولة جادة للابتعاد عن القوالب اللفظية الجاهزة التي تسقط العموميات وتتجاهل المنحنى الخاص للظاهرة وتقوم بالتطبيع المعر للظاهرة الصهيونية . واستخدام هذه المصطلحات لا يعني أن «الكيان الصهيوني» أقل قوة أو بطشاً أو تواجداً من الناحية العسكرية م «الدولة الصهيونية» ، فجماعات المغول التي اكتسحت العال الإسلامي وأسقطت الخلافة وهددت العالم المسيحي ، لم يكن تشكل دولة ولا حتى قبائل رعوية في بقعة محددة ، وإنما ، كم يبدو ، كانت فائضاً سكانياً ضخماً قذفت به سهوب مغوليا الشاسعة عبر موجات متكررة ، فاكستسحت الصين والهند ثم العالم الإسلامي . وكان هذا الفائض يتسم ببراعة عسكرية فائقة ومقدرة على إدارة الحرب النفسية وكان يحمل رغبة صادقة في تحطيم الحضارة الإنسانية باعتبارها تعبيراً عن شكل من أشكال الانحلال .

والكيان الصهيوني هو أيضاً شيء فريد ، فائض بشري أرسلته أوروبا إلى فلسطين ، بعد أن قامت بتسليحه ودعمه وتغطيته عسكرياً وسياسياً واقتصادياً . وأوروبا تشكيل حضاري أحرز تقدماً تكنولوجياً ضخماً تملك ناصيته المستوطنون الصهاينة ، كما تملكوا ناصية أساليب الإدارة المتقدمة التي طوروها . ولكن كل هذا لا يجعلهم مجتمعاً أو دولة «عادية» ، ومن هنا استخدام مصطلح مثل «تجمع» أو «كيان» .

المشروع الصهيوني

Zionist Project

«المشروع الصهيوني» عبارة تتردد في الخطاب السياسي المعاصر يُقصد منها أحياناً المخطط الصهيوني لاحتلال فلسطين وطردها أهلها ،

«فلسطين المحتلة» مصطلح يتواتر في الخطاب السياسي العربي يؤكد أن وضع فلسطين لم يتقرر بعد وأنها لم تصبح بعد إسرائيل بشكل نهائي ، وأن الأمور لم يتم تسويتها وتطبيعها ، وأن فلسطين في نهاية الأمر ليست «أرضاً بلا شعب» كما كان الزعم . لكل هذا فنحن نرى أن مصطلح «فلسطين المحتلة» مصطلح مفتوح يترك الباب مفتوحاً أمام الجهاد والاجتهاد ، ولا يقبل الأمر الواقع والوضع القائم (المبني على الظلم) باعتباره نهائياً . وبعد عام ١٩٦٧ تشير كثير من الأدبيات العربية إلى «فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨» مقابل «فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨» .

وكثير من الصهاينة يدركون هذا البُعد في الخطاب العربي . وقد صرح مناحم بييجن وغيره أنه لو كانت «إسرائيل» هي «فلسطين» ، لفقدت الصهيونية صفتها باعتبارها حركة تحرر وطني للشعب اليهودي وأصبحت عملية استعمار واغتصاب . وعلى كلٍّ قررت الدولة الصهيونية ألا تغلق باب الاجتهاد تماماً ولذا فهي لم تحدد حدودها حتى الآن ، وهي مستمرة بكل إصرار في إقامة المستوطنات للصهاينة والمعازل للفلسطينيين ، أي أنها بمعنى من المعاني رفضت تطبيع ذاتها ، مما يعني أن الحلبة لا تزال مفتوحة لكل أشكال الحوار الأخرى بما في ذلك الحوار المسلح ، ومن ثم فإسقاط مثل هذا المصطلح هو سقوط في عملية التطبيع المعرفي والمصطلحي .

التجمع الصهيوني

Zionist Aggregate

«التجمع الصهيوني» مصطلح يُستخدم في الخطاب التحليلي العربي للإشارة إلى الدولة الصهيونية التي تشير إلى نفسها أحياناً بأنها «الدولة اليهودية» . والمصطلح يحاول أن يؤكد حقيقة أن إسرائيل لا تشكل مجتمعاً عادياً متماسكاً متجانساً يتسم بقدر معقول من الوحدة ، وإنما هو مجرد تجمع من مجموعات بشرية ، تتصارع فيما بينها إلا في مواجهة عدو خارجي (فهو أقرب إلى التركيب الجيولوجي التراكمي) . والإشارة إلى الدولة الصهيونية باعتبارها «تجمعاً» لا يشكل سباً لها أو تقيلاً من شأنها وإنما هو محاولة جادة للتعرف على السمات الأساسية لهذا الكيان الغريب الذي له صفاته الخاصة (وأحياناً الفريدة) .

عصر الاستعمار الأوربي القومي للقوميات الأخرى ، وقد استمد كثيراً من مبرراته من الأفكار القائمة على التمييز العنصري ، وتلك الخاصة بتفوق الرجل الأبيض ، وغيرها من الأفكار المشيلة الرائجة آنذاك .

٢ - انطلقت فكرة قيام كيان يهودي ، ثم تحولت إلى صهيوني ، من قبل الزعامات الأوربية قبل أن تتحول إلى تنظيم لليهود والصهاينة : (أ) فقد أعلن نابليون عام ١٧٩٩ عن استعداده للسماح لليهود بإعادة بناء الهيكل في القدس إذا ساعده في حربه مع بريطانيا العظمى من أجل السيادة على الشرق الأدنى والطريق إلى الهند .

(ب) وأعلن بسمارك عن رغبته في إنشاء كيان يهودي حول نهر الفرات لحماية مشروع خط الملاحه الألماني التجاري الذي فكرت ألمانيا آنذاك في إنشائه لتخرج من دائرة احتكار بريطانيا للطرق التجارية المؤدية إلى الشرق الأقصى .

(ج) في عام ١٨٣٧ طلب بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا من سفيره في استنبول الاتصال بيهود انشرق الأدنى ليطلبوا حماية بريطانيا لتتمكن من تحقيق وجود لها على غرار الوجود الذي حققته فرنسا في الشرق الأدنى تحت شعار حماية المسيحيين الكاثوليك وذاك الذي حققته روسيا القيصرية أيضاً تحت شعار حماية المسيحيين الأرثوذكس .

(د) بعد قيام الحركة الصهيونية بتشجيع أثاني بريطاني جرى صراع حول الاستقطاب إلى أن نجحت بريطانيا في احتواء الحركة الصهيونية وإبعاد النفوذ الألماني ، بوصول وايزمان وبن جوريون إلى موقع القيادة الأول .

(هـ) صدر وعد بلفور من بريطانيا ، إلا أن صياغته وصدوره كان جهداً بريطانياً أمريكياً مشتركاً .

(و) تأخرت أمريكا في توقيع موافقتها على صك الانتداب الفرنسي والبريطاني على فلسطين والأردن وسوريا ولبنان مدة سنتين ، ولم توقعه إلا بعد أن حصلت من بريطانيا وفرنسا على حقوق اقتصادية متساوية معهما في الشرق العربي .

(ز) مع أن صك الانتداب على غير فلسطين نص على تمكين الشعوب ذات العلاقة من الوصول إلى مرحلة الاستقلال الوطني ، إلا أن صك الانتداب على فلسطين تضمن (في المادة الثالثة منه) على تهينة الأوضاع في فلسطين لإقامة كيان يهودي فيها .

(ح) منذ قيام الكيان الصهيوني والمؤسسة المحورية فيه هي المؤسسة العسكرية ، ودور القوة العسكرية الصهيونية فيه هو حماية مصالح الاستعمار في المنطقة (عدوان السويس ١٩٥٦) ثم تحولت إلى قاعدة

هيمنة عليهم (ويُقصد منها أحياناً أخرى المؤامرة اليهودية التي لا سهي) .

ويمكن القول بأن المشروع الصهيوني هو النموذج المثالي للصهيوني (ما ينبغي أن يكون) . وتبتدى من خلال هذا المشروع كل سمات الشذوذ البنوي التي اتضحت فيما بعد من خلال الأداء الصهيوني . فالمشروع يتحقق في الزمان والمكان ، الأمر الذي يعني أن التناقض بين ما ينبغي أن يكون وما يتحقق بالفعل يأخذ في الظهور . ومع هذا يردد كثير من العرب أن المشروع الصهيوني خطة محكمة أخذة في التحقق بحذافيرها ، وأن هرتزل على سبيل المثال تنبأ بأن الدولة الصهيونية ستقام بعد خمسين عاماً وأن نبوءته قد تحققت بالفعل . وما يغفل عنه الكثيرون أن عدد التنبؤات الصهيونية الذي لم يتحقق يفوق كثيراً عدد ما تحقق . فقد تنبأ هرتزل عام ١٩٠٤ بأن ألمانيا هي التي ستأخذ الدولة الصهيونية تحت جناحيها ، أي قبل أن تأخذ الدولة النازية أعضاء الجماعات اليهودية في أوروبا تحت جناحيها (على طريقتها الجهنمية الخاصة) بثلاثين عاماً . وقد تنبأ بن جوريون بأنه بعد إنشاء الدولة بستين أو ثلاثة ستسلم كل الدول العربية وستتوَّع معاهدات سلام مع الدولة الصهيونية وأن الفلسطينيين العرب سيتكون أراضيهم بحثاً عن الثروة في بقية العالم العربي .

ولكن الأهم من هذا كله هو التناقضات العميقة التي ظهرت والتي زادت من الشذوذ البنوي للكيان الصهيوني . فقد خطط الصهاينة على سبيل المثال لتأسيس دولة يهودية خالصة كان من المفروض أن يهرع لها كل يهود العالم أو غالبيتهم ، وكان المفروض أن تكون هذه الدولة دولة مستقلة تعتمد على نفسها وتشفي اليهود من طفيليتهم . وغني عن القول أن شيئاً من هذا لم يحدث وأن أعضاء الجماعات اليهودية لا يزالوا في أوطانهم الأصلية الحقيقية ، أنهم ليسوا شعباً بلا أرض ، يتساءلون عن يهودية الدولة اليهودية ، والأسوأ من هذا أن العرب لا يزالون يقاومون هذا الكيان الصهيوني ومشروعه فيفتحونه ويكشفون شذوذه البنوي ويؤكدون أن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب .

سمات الأساسية للمشروع الصهيوني

Main Traits of the Zionist Project

الف - تتضح السمات الأساسية للمشروع الصهيوني في عدة حقائق

١ - يبينها على النحو التالي :

١٠ - ظهرت الفكرة الصهيونية في أوروبا في القرن التاسع عشر ، وهو

١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، مع أن هذا القرار يتناقض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، لأنه صادر إرادة شعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره ، فضلاً عن أن تهجير تجمعات بشرية إلى وطن يسكنه شعبه رغم إرادة هذا الشعب ، ثم إعطاء هؤلاء المهاجرين حق سلب جزء من الوطن ، عمل يتناقض مع الحقوق الطبيعية للشعوب التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان .

٦ - دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي قامت بفعل الغير ووفق شروط تفصيلية تناولت حتى مبادئ الدستور ونصت على عدم المساس بالحقوق السياسية والمدنية والثقافية والدينية والاقتصادية لغير اليهود في القسم المخصص لليهود في فلسطين .

٧ - إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي وضع على قبول عضويتها في الأمم المتحدة شروط حددها بروتوكول لوزان الذي وقعته حكومة إسرائيل . وأهم هذه الشروط قيام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين بما في ذلك شروط قرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل وقرار حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وبيوتهم وممتلكاتهم ، والشعوب ليس لها أن يرغب في العودة منهم . ولكن إسرائيل ترفض حتى الآن تنفيذ أي قرار من قرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك ما يتصل بحدودها وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وبيوتهم وممتلكاتهم فيها ، وهو ما يجعل عضويتها في الأمم المتحدة باطلة وغير شرعية .

٨ - ترفض إسرائيل عملياً الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان على غير اليهود ، كما ترفض الالتزام بالمواثيق الدولية ومنها اتفاقيات جنيف في كيفية التعامل مع شعب الأراضي المحتلة . ولا توجد دولة في الأمم المتحدة ، صدرت بحقها قرارات إدانة في هذا المجال ومجال رفضها الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كما صدر بحق دولة إسرائيل ، بما في ذلك ما يتصل بانتهاكاتها سيادة دول المنطقة وانتهاكاتها اتفاقيات الهدنة . (لبنان - السعودية - سوريا - مصر - العراق - الأردن) .

٩ - لم يعلن القادة الصهاينة قبل قيام دولة إسرائيل موافقتهم على قرار التقسيم ورفضه كما رفضه شعب فلسطين ، ولكنهم في الاجتماع الذي عُقد في تل أبيب في ديسمبر عام ١٩٤٧ قرروا عدم إعلان رفضهم له أو موافقتهم عليه ، والعمل على تنفيذ كمرحلة أولى من مراحل العمل من أجل تحقيق الاستيلاء على كل فلسطين كقاعدة انطلاق باتجاه تحقيق إسرائيل الكبرى كهدف نهائي جغرافياً .

١٠ - إن التجمع البشري الذي يتألف منه الكيان الصهيوني لم يصل إلى مستوى المجتمع التكامل للأسباب التالية :

عسكرية أمريكية ، فضلاً عن كونها أكبر القواعد العسكرية فاعلية بسبب موقعها الجغرافي وبسبب الدعم العسكري الأمريكي غير المحدود لبناء قواتها العسكرية ، كما أنها من أقل القواعد العسكرية كلفة (٤٥٠ ألف جندي في حالة التعبئة ، تكلف أمريكا حوالي خمس مليارات دولار فقط سنوياً) .

ط) أصبح الكيان الصهيوني العسكري جزءاً أساسياً من إستراتيجية حلف الأطلسي في إستراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأدنى ، وتحوّلت ذلك وبأهدافها الخاصة (إسرائيل الكبرى) إلى مركز مؤثر حاد ، مضاد للسلام المجتمعي والإقليمي في المنطقة . ومركز جذب للصراع بين الدول الكبرى بما يهدد السلام العالمي .

٣ - الفكرة الصهيونية منذ أن قامت وكما عرفها المفكرون الصهاينة هي :

أ) إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات كهدف إستراتيجي يتم تنفيذه على مراحل .

ب) تنفيذ هذه الفكرة بالحرب العدوانية التوسعية الاستيطانية وضخ سكان المنطقة إلى الخارج بالإرهاب وضخ يهود العالم إلى الدولة بالإكراه .

ج) عدم وضع دستور بالمعنى التقليدي لدولة الكيان الصهيوني والاكتفاء بمجموعة قوانين أساسية وذلك لتفادي وضع حدود للدولة ، تقيد العمل من أجل تحقيق إسرائيل الكبرى .

٤ - يقوم الكيان الصهيوني في إطار فلسفته المجتمعية على أكثر حالات التمييز العنصري والديني والطائفي والعرقي ، حدة عبر التاريخ :

أ) فهناك تمييز بين اليهود اللاساميين (الأوروبيين والأمريكان والروس) القدامى والجدد .

ب) وهناك تمييز بين اليهود اللاساميين واليهود الساميين (العرب) لمصلحة اليهود اللاساميين .

ج) وهناك تمييز أكثر حدة في الحقوق والواجبات بين اليهود وغير اليهود وبخاصة العرب (الساميون) المسلمون والمسيحيون من الفلسطينيين (السكان الأصليين للبلاد) .

د) وتفسر الصهيونية خطر السماح للفلسطينيين المسلمين والمسيحيين بالعودة إلى وطنهم ، بأن هذه العودة تؤدي إلى الإخلال بصفاء المجتمع اليهودي .

٥ - قامت إسرائيل كدولة صهيونية من خلال ما يُسمى بالشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العمومية المتحدة في نوفمبر عام

الإجماع الصهيوني

Zionist Consensus

«الإجماع» في عالم السياسة هو الاتفاق بين النخبة والغالبية الساحقة من الشعب بشأن عدد من المسلمات الفلسفية والأخلاقية والسياسية . و«الإجماع الصهيوني» هو اتفاق داخل الدولة الصهيونية بين التيارات والانجهاات والأحزاب الصهيونية التي تضم الغالبية الساحقة من المستوطنين الصهاينة بشأن الأمن وحدود الدولة والعلاقة مع الفلسطينيين ومع يهود العالم ودول العالم ، وبخاصة دول العالم الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي ترعى الكيان الصهيوني . وقد تظهر اختلافات بشأن الوسائل والنهج ، ولكنها لا تنصرف قط إلى المسلمات النهائية . (والعقد الاجتماعي الذي يستند إليه التجمع الصهيوني هو نفسه هذا الإجماع ، وهو الذي يشكل المرجعية النهائية لكل الأحزاب والتيارات الصهيونية) .

وقد اهتمت معظم هذه المسلمات ، نقول «اهتمت» ولا نقول «زالت» . إذ أنه رغم الاهتزاز هذا ، الذي فرضه الواقع المقاوم على المستوطنين الصهاينة فرضاً ، تظل غالبيتهم الساحقة تدور في إطار الإجماع الصهيوني ، الذي يمكن تلخيصه فيما يلي :

١ - اليهود شعب واحد ، طليعته هم المستوطنون الصهاينة ، وفلسطين هي أرض الميعاد أو إرتس يسرائيل (وطن اليهود القومي) وليست فلسطين ، وطن أهلها . وحدود إرتس يسرائيل مراوغة مطاطة لا يمكن تحديدها في الوقت الحاضر ، إذ لا بد أن تتوسع إسرائيل لتصل لحدودها «التاريخية» (التي ورد ذكرها في التوراة!) . وعلى يهود العالم أن يهاجروا إلى إرتس يسرائيل وأن يلتفوا حول دولتهم الصهيونية القومية ويقوموا بدعمها مالياً وسياسياً فهي المركز وهم الهامش . هذه الدولة يجب أن تكون دولة يهودية خالصة (دولة اليهود ودولة يهودية في آن واحد) تجسد الرؤى اليهودية ، وبإمكان اليهودي أن يحقق فيها ذاته وهويته .

ولكن الدولة الصهيونية بدأت تدرك أن اليهود ليسوا شعباً واحداً (كما كان يدعى الصهاينة قبل عام ١٩٤٨) . وسؤال من هو اليهودي لا يزال سؤالاً ملحاً ، يطرح نفسه على الدولة الصهيونية وعلى قاطنيتها من المستوطنين الصهاينة . كما أدرك الصهاينة أن فلسطين ، من خلال مقاومة أهلها ، لم تعد لقمة مستساغة أو مظية سهلة أو مجالاً مفتوحاً للتوسع الصهيوني . ولم تعد الدولة الصهيونية تطلب من يهود العالم الغربي الهجرة إليها ولم تعد تتبع الأسلوب العقائدي العدواني الذي كانت تتبعه في الماضي . ومن هنا كف الحديث عن الشعارات القديمة مثل «جمع المنفيين» و«غزو

الجاليات» و«تصفية الدياسبورا» وإسرائيل الكبرى حدودياً ، وبدأ ، بدلاً من ذلك ، الحديث عن «الصهيونية التكنولوجية» أو «الإلكترونية» (أي التي تساهم في بناء «الوطن القومي اليهودي» من خلال التكنولوجيا والإلكترونيات) ، كما يتحدث الصهاينة الآن عن «صهيونية الدياسبورا» وإسرائيل العظمى اقتصادياً المهمة على المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج ، أي أن الحركة الصهيونية قد قبلت بأمر واقع مفاده أن اليهود ليسوا شعباً واحداً وأن إسرائيل ليست وطنهم الوحيد وأن يهود المنفى لهم حق البقاء فيه ، ومن هنا قبول الصهيونية التوطينية ، والتنازل عن الأهداف القصوى للصهيونية الاستيطانية المطالبة ب«تصفية الدياسبورا» ، ومن هنا أيضاً محاولة توظيف يهود المنفى في مفاهيمهم ، أي أوطانهم .

٢ - وجود الفلسطينيين في وطنهم فلسطين - حسب انشور الصهيوني - أمر عرضي زائل ، ومن ثم لا بد من التخلص منهم بشكل ما (لتأسيس الدولة اليهودية المقصورة على اليهود) . وانطلاقاً من كل هذا يصبح من «حق» الدولة الصهيونية أن «تدفع» عن نفسها وعن حقوقها المظنة بكل ضراوة من خلال «جيش اندفاع الإسرائيلي» ضد «إرهاب» السكان الأصليين ، أي الفلسطينيين ممن يرفضون الإذعان للرؤية الصهيونية . وقد تفاوتت مفاهيم السلام بين حزب صهيوني يميني وآخر صهيوني يساري ولكن في التحليل الأخير نجد أن مفهوم الأمن لدى الأحزاب الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار يشير إلى مضمون واحد .

وينظر الصهاينة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها «قضية أخلاقية» وحسب ، ومن ثم يجب عدم أخذها عن «عودة» الفلسطينيين إلى ديارهم («إعادة توطينهم» في المصطلح العربي) ، وإنما يجب أخذها عن «منح تعويضات» مائة لمتضررين منهم . أما المتبقون فيستوعبون في أماكن وجودهم (أي في البلدان العربية المختلفة ، وبخاصة سوريا ولبنان) .

ومع هذا أدرك الصهاينة صعوبة التخلص من الفلسطينيين ومن وجودهم «العرضي الزائل» . ولذا يحاول الصهاينة الآن قبول الأمر السكاني الواقع مع الانجهاة نحو تقليل الاحتكاك بالفلسطينيين ومحاصرتهم عبر إقامة كيان خاص بهم ، لأنهم يهددون شرعية الوجود الصهيوني ذاته . ولكن الحديث عن «محاصرة السكان» هو نفسه دليل على الفشل الصهيوني في إنشاء الدولة الصهيونية الخالصة ، وفي حماية المزايع الصهيونية التي تحدتها الانتفاضة المباركة . وقد تحول النظام الاستيطاني الصهيوني عن الإحلال وأصبح نظاماً مبنياً على التفرقة العنصرية (الأبارتهايد) .

بوقفه أو فكه أو تجميده ، وبخاصة بعد أن أصبح الاستيطان «مكيف الهواء» وأصبح على الجيش حماية المستوطنين (بعد أن كانوا يشكلون طليعته العسكرية) .

٥ - القدس هي العاصمة الموحدة والأزلية للدولة الصهيونية (وليست موضوعاً للمساومة) ، وبإمكان الفلسطينيين أن يأخذوا مكاناً خارج القدس وليسمونه ما يشاءون القدس Quds على سبيل المثال ، وهذه (مع الأسف) ليست مجرد نكتة سياسية وإنما حقيقة صهيونية .

٦ - الكيان الفلسطيني الذي سينشأ (في الضفة والقطاع) كيان سياسي منقوص السيادة ، مزروع السلاح وبدون جيش . ويشبه الكيان الفلسطيني ببورتوريكو وأندورا (والأولى دولة حرة ، تابعة للولايات المتحدة ، لسكانها حق التصويت ، دون أن يحملوا الجنسية الأمريكية ، أما الثانية ، فتخضع لنظام حكم تحت سيادة فرنسا وأسقف من إسبانيا إلهي تقع بين البلدين) . أما ماذا تسمى هذه الدولة (هل هي «حكم ذاتي» أم «دولة فلسطينية مستقلة» ؟) فهذه مسألة ثانوية يمكن الاختلاف بشأنها .

٧ - يذهب الإجماع الصهيوني - رغم كل ديباجات الاستقلال الصهيوني والاعتماد على الذات ورفض الجوسيم - إلى أنه دون الدعم الغربي ، وبخاصة الأمريكي ، للمستوطن الصهيوني لن يقدر له البقاء والاستمرار ، وأن هذا المستوطن الصهيوني هو أساساً دولة وظيفية أسست للاضطلاع بوظيفة أساسية ، هي الدفاع عن المصالح الغربية ، وأن الغرب قد تبنى المشروع الصهيوني وضمن له البقاء والاستمرار كي يدافع عن مصالح الغرب في المنطقة ، ودون أداء الدولة الصهيونية لوظيفتها ، لن يكون هناك دعماً .

ولعل العنصر الوحيد الذي لم يهتجر هو إدراك الصهاينة أن الدعم الأمريكي أمر حيوي وأساسي للبقاء والاستمرار الصهيونيين ، أي أن كل الثوابت قد اهتزت وظهرت عليها التشققات والتغيرات إلا هذا العنصر ، ومن هنا تسميتها له «بالثابت الثابت» . أما عناصر الإجماع الأخرى فقد ظهر أنها متغيرات خاضعة للتفاوض .

الاعتدال والتطرف : المنظور الصهيوني

Moderation and Extremism : Zionist Perspective

«الاعتدال» من «عدل» أي «سوى بين الشئين» . و«الاعتدال السياسي» هو أن يأخذ المرء موقفاً ينزع نحو المهادنة وتقديم التنازلات في سبيل تحقيق قدر من العدل والسلام . و«التطرف» ، على خلاف «الاعتدال» ، هو «تجاوز حد الاعتدال» . وهو على زنة «تفعل» من «طرف» . و«الطرف» هو «حافة الشيء» . و«التطرف» ، في

٣ - سياسة الأمر الواقع هي السياسة الوحيدة التي يمكن اتباعها مع العرب ، فالأمر الواقع هو الذي يغير الواقع [العربي] ويفرض واقعاً [صهيونياً] جديداً عليه ويمكن تحقيق السلام وبالشروط الصهيونية من خلاله .

وقد أثبتت الانتفاضة و«الحزام الأمني» في لبنان عدم جدوى الأمر الواقع وعشيته واستحالة فرض السلام بالشروط الصهيونية . ولذا نجد أن الإجماع الصهيوني قد اهتز بشأن غزوات إسرائيل العسكرية «دفاعاً» عن نفسها (والتي تفرض الأمر الواقع والسلام بالشروط الصهيونية من خلالها) ، فلا يوجد إجماع بشأن حرب لبنان ، ولا يكف بعض أعضاء النخبة عن الحديث عن ضرورة الانسحاب من طرف واحد (وإن ظل الإجماع الصهيوني بشأن قمع الانتفاضة ، لأنها تتحدى شرعية الوجود الصهيوني ذاتها) . كل هذا يعني في واقع الأمر أن الإجماع الصهيوني يهتز في حالة قيام العرب بالمقاومة .

٤ - لا يمكن تفكيك المستوطنات القائمة بالفعل ، فتفكيك المستوطنات يضرب في صميم الشرعية الصهيونية ، ولابد من الحفاظ عليها بشكل أو بآخر ، والدولة الصهيونية تضم الضفة الغربية ، وحدودها هي نهر الأردن . ولكن ، هل يجب أن تكون هذه المستوطنات متصلة بطرق برية أم أنفاق تحت الأرض ، أم تظل منفصلة ؟ وهل هي مستوطنات أمنية مؤقتة أم دائمة ؟ كل هذه أمور ثانوية يمكن الاختلاف بشأنها بين أعضاء حزب العمل وحزب الليكود . إذ يرى أعضاء الليكود أن حدود إسرائيل هي نهر الأردن بالفعل وأن الوجود الإسرائيلي هناك وجود دائم ، أما العماليون فمستعدون «للخروج» من هذه الأرض (من الناحية النظرية على الأقل) للحفاظ على يهودية الدولة الصهيونية فيما يسمى «الصهيونية السكانية» . فضم الضفة الغربية بمن عليها سيجهز على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية . وكل هذه الاختلافات السابقة إن هي إلا امتداد للاختلافات التي نشأت من البداية ، بين التيارات الصهيونية المختلفة .

ولكن مع هذا نجد أن أمراً جوهرياً مثل الاستيطان ، حجر الزاوية في الإجماع الصهيوني ، قد يصبح هو الآخر موضع خلاف . فمع تزايد مشاعر العداة بين مستوطني عام ١٩٤٨ (وراء الخط الأخضر) ومستوطني الضفة والقطاع ، بسبب حجم الإنفاق الاقتصادي والعسكري العالي الذي ليس له عائد واضح ، ظهرت أصوات كثيرة تعصف هذا الاستيطان بأنه «مكلف» ، أو «مترف» ، أو كصنبور الماء المفتوح ، وطالب البعض ، من منظور صهيوني ،

للحركة الصهيونية هو إنشاء دولة صهيونية وقبول قرار التقسيم والعيش مع العرب في سلام ! ومن ثم كان اخذت عن كامل أرض إسرائيل وطرد العرب هو عين التطرف الصهيوني . ولكن بعد أن قضمت إسرائيل أرض تتجاوز حدود الأرض المغطاة لها بمقتضى قرار التقسيم وبعد أن تم طرد العرب ، أصبح الاعتدال الصهيوني هو تجاوز قرار التقسيم والقبول بالأمر الواقع واتمسك بحدود ١٩٤٨ وبقاء الفلسطينيين خارج ديارهم . وبعد حرب ١٩٦٧ كان التطرف الصهيوني هو التمسك بكل أو بعض الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وإقامة المستوطنات فيها . وبالتدريج ، تغير مثل هذا الموقف الأخير ، وأصبح الاعتدال هو قبول الأمر الواقع وتجميد المستوطنات مع الاستمرار في تسميتها (أي توسيعها) .

وينطبق الموقف نفسه على العرب بطبيعة الحال ، فامتد ، من وجهة النظر الصهيونية ، هو الذي يقبل الموقف الصهيوني المعتدل ويتغير بتغيره . فالعربي الذي كان يقبل استيطان الصهيونية دون إنشاء دولة كان يعد (منذ عام ١٩١٧ وحتى الأربعينيات) معتدلاً ، ولكنه أصبح متطرفاً بعد ذلك التاريخ . ومن كان يقبل إنشاء الدولة اليهودية وقرار التقسيم عام ١٩٤٨ كان يعد عربياً معتدلاً . ولكن بعد إنشاء الدولة ، أصبح مثل هذا الشخص متطرفاً . وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٧ حين أصبح الاعتدال العربي هو الرضوخ لحدود إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ وأصبح تطبيق قرار ٢٤٢ أو حتى انقاص استوطنات في الضفة الغربية هو عين التطرف العربي . وبما يجدر ملاحظته أن الحفاظ على أمن إسرائيل هو دائماً الحجة التي تُساق لتحديد مفهومي الاعتدال والتطرف . وأن مواصفات هذا الأمن تحدده الدولة الصهيونية دائماً . ويُلاحظ ، في جميع الأحوال ، غياب مفهوم العدل والتساؤل التدريجي لمفهوم المقاومة إلى أن أصبح أي شكل من أشكال "المقاومة" شكلاً من أشكال التطرف والإرهاب . وقد تسَلَّل المصلحان برجعتيهما الصهيونية إلى الخطاب السياسي العربي وأصبح يُشار إلى "العمليات الفدائية" بأنها "عمليات انتحارية" .

ويمكننا أن نقول إن المرجعية النهائية لتعقل الصهيوني هي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (دولة وظيفية يقيمها الغرب ويدعها ويضمن لها البقاء وتقوم هي على خدمة مصالحه وتجند يهود العالم وراءها) . وهي صيغة استعمارية استيطانية تنفي العرب وتُسقط فكرة العدل تماماً وتستند إلى القوة الذاتية للصهيانية وإلى الدعم الإمبريالي الغربي . هذا هو الأساس وما عدا ذلك تفاصيل وآليات ودجاجات . فحدود الدولة وحجم الاستيطان وكثافته كلها

المصطلح السياسي ، هو أن يتمسك المرء بموقفه وبالحد الأقصى لا يحيد عنه ولا يقبل تقديم أية تنازلات ولا يتهاون بغض النظر عن الأوضاع والملايسات المحيطة بالموقف . ومصطلحاً «الاعتدال» و«التطرف» شائعان في الخطاب السياسي ، فيوصف إنسان بأنه «متطرف» وآخر بأنه «معتدل» حسب ما يتخذانه من مواقف . ولكن ما يغيب عن الكثيرين أن التطرف والاعتدال يقاسان بالنسبة إلى مرجعية ما كامنة ، فما هو متطرف من وجهة نظر ما قد يكون اعتدالاً من وجهة نظر أخرى ، وكل شيء يعتمد على المرجعية . وما يفوت من يستخدمون مثل هذه المصطلحات أن أسباب الصراع (في المجال السياسي والاقتصادي) ليس لها علاقة كبيرة بما يُسمى «العقد النفسي والتاريخية» ، وإنما هي في العادة أسباب بنوية ، لصيقة بالعلاقات التي توجد في الواقع . وطالما ظلت البنية الشاذة ظل الصراع ، أي أن القضية ليس لها علاقة كبيرة ، في كثير من الأحوال ، مع الحالة النفسية أو مع مدى استعداد أحد أطراف الصراع لإظهار الاعتدال والتسامح . ولذا فنحن نذهب إلى أن مصطلحي «الاعتدال» و«التطرف» ليس لهما مقدرة تفسيرية عالية في مجال السياسة والاقتصاد .

والأمر لا يختلف كثيراً في الصراع العربي/الصهيوني ، فسبب الصراع هو الشذوذ البنوي للكيان الصهيوني الاستيطاني الإحلالي ، الذي تأسس على الظلم ، وتم تحقيقه من خلال الإرهاب والقمع ، وطالما ظلت البنية الصهيونية الشاذة ، ظل الصراع العربي الصهيوني . ومع هذا تم استخدام المصطلحين بطريقة فيها قدر كبير من السهولة وعدم التحدد . وهذا يعود إلى أن المرجعية الصهيونية والحد الأقصى الصهيوني والمسلمات النهائية (تأسيس الدولة اليهودية الخالصة ، الخالية من العرب) أخفيت تماماً عن الأنظار ، وأن شعارات مثل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" و"إرتس إسرائيل التي تمتد من النبل إلى الفرات" أو "على ضفتي الأردن" و"تجميع المنفيين في إرتس إسرائيل" و"نفي (أي تصفية) الدياسبورا" قد تم إخفائها عن طريق استخدام الخطاب الصهيوني المراوغ ، الآلية الصهيونية لإخفاء المرجعية . ولهذا نجد أن ما يوصف بالتطرف يوماً يوصف بالاعتدال يوماً آخر وهكذا ، إلى أن اقترب "الاعتدال الصهيوني" من المسلمات الصهيونية النهائية والحد الأقصى الصهيوني . فبعد إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ كان الصهيانية الذين يطالبون بإنشاء دولة صهيونية يعدون "متطرفين" لأن الحد الأقصى المعلن آنذاك هو "وطن قومي" وحسب . ولكن هؤلاء المتطرفون أصبحوا معتدلين في الأربعينيات حينما أصبح الشعار الرسمي

الرؤية أو موازين القوى ، أصبح من الممكن قبوله كشخصية متخلفة هامشية غائبة ، ويصبح من الممكن إظهار التسامح تجاهه ، بل منح بعض الحقوق مثل "الحكم الذاتي" (وهنا تكمن المفارقة) . أما إزبداء العربي الحقيقي في التحرك لتأكيد حقوقه ورفض الهامشية المفروضة عليه وتحدي الرؤية الصهيونية وحاول تغيير موازين القوة لصالحه ، فإنه يصبح مصدر خطر حقيقي ويصبح من الضروري ضربه لتهديمه وتهيمشه ويصبح التسامح مرفوضاً .

نحن نعيش في عالم يؤمن بالحواس الخمس وبكل ما يُقاس ، ولا يعترف بالحق أو الخير أو العدل . ولتوصيل مثل هذه القيم غير المحسوسة للعدو ، لابد من الضغط على حواسه الخمس حتى يعرف أن العربي الحقيقي ليس مجرد صورة باهتة في وجدانه يمكنه تغييبها وإنما هو قوة واقعية يمكن أن تسبب له خسارة فادحة إن هو تجاهلها أو حاول تهيمشها وتهيمشها .

ولعل هذا هو القصور الأساسي في محاولات التوصل للسلام حسب الشروط الصهيونية . فقد ظن مهندسو هذه الاتفاقيات أنهم عن طريق رفع رايات السلام والاعتدال والحديث الهادئ على مائدة المفاوضات سيغيرون صورة العربي في وعي العالم ويهدئون روع الصهاينة ويقنعونهم بأنهم معتدلون وراغبون في السلام ، وأن هذا سيخلق دينامية تفرض على الحكومة الإسرائيلية أن تصل إلى اتفاق عادل أو شبه عادل . ولكن الذي حدث هو عكس ذلك تماماً . فكلما ازداد الاعتدال العربي زاد التطرف الصهيوني وزاد التمسك بالمستوطنات وبكل شبر من الأرض المحتلة . والعكس بالعكس ، فكلما زاد التطرف العربي ، أي المقاومة والحوار المسلح ، ازداد الصهاينة رشداً واستعداداً لتقبل فكرة السلام الذي يستند إلى العدل ، بدلاً من السلام حسب الشروط الصهيونية ، أي الاستسلام الكامل .

الحوار والحوار النقدي والحوار المسلح

Dialogue, Critical Dialogue and Armed Dialogue

«الحوار» مصطلح يعني حرفياً حديث يجري بين شخصين . وهو ترجمة لكلمة «ديالوج» dialogue المكونة من مقطعين «ديا» dia وتعني «اثنين» ، أما «لوج» logue فهي من الفعل اللاتيني «لوکور» loquor والتي تعني «يتحدث» . فهو حديث بين اثنين (على عكس المونولوج فهو حديث شخص واحد [مونو] مع نفسه) . وكلمة «حوار» تفترض شكلاً من أشكال الندية والمساواة . ويلجأ الصهاينة إلى الدعوة إلى «الحوار» و«التفاوض وجهاً لوجه» و«الابتعاد عن

أنياب وتفاصيل خاضعة للاعتبارات الإستراتيجية الغربية ونملايسات الخاصة المحيطة بالدولة الاستيطانية والعملية الاستيطانية .

ونكن ، ورغم وجود هذه المرجعية الثابتة للمقلد الصهيوني ، فإن موقف الصهاينة على مستوى الممارسة اليومية يتباين بين «الاعتدال» و«التطرف» فهو ليس موقفاً واحداً ثابتاً لا يتغير . وتفسر هذه الظاهرة ، وحتى يمكننا أن نتوصل إلى نموذج تفسيري معقول . فلا بد أن نشير ابتداءً إلى أن ثمة انفصلاً بين إدراك الإنسان نواقعه وبين استجابته لهذا الواقع وسلوكه فيه . فاستجابة الفرد لواقع لا تحددها فقط مكونات هذا الواقع المادية (مثل موازين القوى على سبيل المثال) وإنما يحددها أيضاً مركب هائل من العوامل النفسية والعصبية والتاريخية والثقافية وإدراك الآخر . ولهذا السبب ، قد يكون من المفيد أن نرسم مخططاً متكاملًا لطيف الإدراك الصهيوني (الذاتي) في علاقته بموازين القوى (الموضوعية) . وقد بينا في مدخل آخر (انظر : «الإدراك الصهيوني للعرب») أن الصهاينة يدركون العرب من خلال أربعة أغماط أساسية : العربي الحقيقي - العربي ممثلاً للأغيار - العربي الهامشي - العربي الغائب . ويمكن أن نرى كيف تساهم القوة في تقويض غط إدراكي ما أو تدعيمه .

١ - في حالة اتجاه موازين القوى لصالح العرب وضد صالح الصهاينة ، فإن هذه الموازين تدعم الإدراك الواقعي عند الصهاينة ، إذ يكشف المستوطنون أن البنية الاستيطانية/الإحلالية لن تحقق لهم الأمن الذي يريدونه ولا الرفاهية التي ييغونها ، ومن ثم تظهر على شاشة وجدانهم صورة العربي الحقيقي . وتساهم عملية إعادة صياغة الإدراك في تبديد الأوهام الأيديولوجية . وقد يؤدي هذا ، في ظروف معينة ، إلى ظهور برنامج سياسي يعكس الواقع ، أي أن ميل موازين القوى لصالح العرب يؤدي إلى ترشيده العقل الصهيوني .

٢ - في حالة اتجاه موازين القوى لصالح الصهاينة وضد صالح العرب ، فإن هذه الموازين ستدعم الإدراك الصهيوني التحيز . وسيرى المستوطنون أن البنية الاستيطانية/الإحلالية قد حققت لهم الأمن الذي ييغونه ومستوى معيشياً مرتفعاً . وسيساهم ذلك في تحويل الواقع التاريخي إلى شيء هامشي باهت ، ويظهر على شاشة وجدانهم صورة العربي الهامشي ثم الغائب ، وتدعم البرنامج السياسي الصهيوني بوصفه مرشداً للتعامل مع الواقع .

ويمكن أن ننسّر التطرف والاعتدال الصهيونيين في ضوء الاحتمالين السابقين . فإن ظل العربي الحقيقي ساكناً دون أن يتحدى

وأن ما يحسم الأمور هو القوة العسكرية وسياسات الأمر الواقع التي تستند إلى الغزو العسكري .

ومع هذا يمكن أن ينشأ نوع من الحوار نسميه «الحوار المسلح» ، حين يقوم الطرف الذي وقع عليه الظلم بالمقاومة ، فهو من خلال مقاومته وإحاق الأذى بالآخر الظالم ، يبدأ هذا الآخر في إدراك أن رؤيته للواقع ليست بالضرورة مطلقة ولا نهائية ، فتفتتح كوة من الرشد الإنساني في سحب الظلم الكثيفة ويبدأ الآخر الظالم في إدراك الظلم الذي وقع على ضحيته ومن ثم قد يُعدّل موقفه . وهذا يتطلب رصدًا ذكيًا ومستمرًا من جانب الضحية المقاوم ، حتى يدرك أن اللحظة قد حانت للدخول في التفاوض مع الآخر الظالم . هذا لا يعني التوقف عن المقاومة ، لأنه لو جرى الحوار دون المقاومة المسلحة فإن هذا الآخر ، حيس حواسه الخمسة ورؤيته انداروينية ، قد يرى الرغبة في التفاوض باعتبارها مؤشراً على استعداد الضحية للاستسلام للذبح مرة أخرى . وقد أدرك الفيتناميون هذا الوضع ، فدخلوا في حوار مسلح مع الأمريكيين انتهى بانظرين إني مائدة المفاوضات ، ولكن لم يتوقف الفيتناميون عن القتال إلا بعد انتهاء المفاوضات .

وقد كان هناك حوار مسلح حقيقي بين المستوطنين الصهاينة والفلسطينيين أثناء الانتفاضة توقف مع اتفاقية أوسلو وإن كان استؤنف بشكل أقل حدة بعدها . أما في جنوب لبنان فالحوار المسلح لا يزال قائماً ، حتى أن بعض القادة العسكريين الإسرائيليين يبالغون بالانسحاب من طرف واحد .

الصهيونية كغزو عسكري واقتصادي وسياسي للعالم العربي

Zionism as a Military, Economic, and Political Invasion of the Arab World

المشروع الصهيوني والإجماع انصهوني ينطلقان من الصيغة الصهيونية الشاملة المهوذة التي تفترض أن الجماعات اليهودية شعباً له علاقة عضوية بأرض فلسطين ، وأن علاقة شعب فلسطين بأرض أجداده هي علاقة عرضية وأهمية هامشية تبرر عنصرية إبادتهم وطردهم (شعب يهودي بلا أرض لأرض بلا شعب فلسطيني) . ومثل هذا المشروع لا يمكن تنفيذه إلا بحد السلاح وعن طريق الإرهاب . وقد تناولنا هذا الجانب بشيء من التفصيل في الأبواب المعنونة «الإرهاب الصهيوني قبل عام ١٩٤٨» و«الإرهاب الصهيوني بعد عام ١٩٤٨» ، وفي كثير من المداخل الأخرى .

ولكن الصهيونية ليست غزواً عسكرياً تقليدياً للمنطقة ، وإنما

عقد التاريخ وحساسيات الهوية . ومثل هذه الدعوة للحوار دون تحديد المنطلقات والأطر هي في واقع الأمر دعوة لمحور الذاكرة والتخلي عن القيم والتعري الكامل . وفي غياب الندية فإن ما يحسم الحوار هو السلاح ، أي أنها دعوة للتطبيع من الجانب العربي دون أن يقوم الجانب الصهيوني بإزالة استيطانيته الإحلالية ، التي تسبب شذوذه النبوي .

ولكي يكون الحوار مشعراً لابد أن يبدأ من التاريخ والقيم ومن الواقع المركب الذي نعيشه ، فالبشر ليسوا مثل الفئران عقولهم صفحة بيضاء ، فنحن كلنا نحمل عبء الذاكرة والتاريخ والأخلاق وهذا ما يجعلنا بشراً ، ونحن جميعاً نعيش في الواقع ونحركه من خلال تجربتنا المتعينة . ولذا في أي حوار مع الآخر الصهيوني لابد أن نبدأ بتعريف المشكلة لا أن نساها أو نناساها ، ولابد أن نتذكر أن هناك كياناً استيطانياً إحلاليًا وكتلة بشرية غازية وأن ثمة «مسألة فلسطينية» متمثلة في شعب فقد أرضه ولم يفقد ذاكرته ، ولذا فهو متمسك بها ، يناضل من أجلها ، أي أن الحوار لابد أن يبدأ بالاعتراف بشذوذ إسرائيل النبوي وشرعية المقاومة وفحوى التاريخ وبالوجود الفلسطيني .

ولابد أن يبدأ الحوار من تقرير الإطار القيمي وأن العدل هو الذي يجب أن يسود وأن العنصرية شيء بغض ، ومن ثم لابد أن يتوجه الحوار لقضية الظلم الذي حاق بالفلسطينيين والتمييز العنصري الذي يلاحقهم في فلسطين المحتلة قبل وبعد عام ١٩٦٧ . ويجب أن ندرك أن الحوار أنواع ، فهناك الحوار بين طرفين يتفقان في المنطلقات والأطر المرجعية والمبادئ ، والهدف من الحوار في هذه الحالة هو تحويل هذا التفاهم العام إلى إجراءات محددة ، وهذا هو أسهل أنواع الحوار ، ويمكن أن يتم بشكل سلمي .

لكن إن كان الطرفان غير متفقين في المنطلقات ولا الأطر ولا المبادئ ، فيمكن في هذه الحالة إجراء ما يُسمى «حواراً نقدياً» ، وهو حوار يمكن أن يتم على مائدة المفاوضات وعبر وسائل الإعلام حيث يحاول كل طرف أن يبين للطرف الآخر وجهة نظره وعدالتها ويبين عنصرية الآخر ولاعقلانيته .

ولكن إن كان هناك حوار بين طرفين غير متفقين في المنطلقات والآراء والأطر المرجعية وكان أحد الطرفين نسبياً يرفض أي مطلقات أخلاقية ومرجعية ويجعل من نفسه مرجعية ذاته ، مكتفياً بذاته ، فإن قيام أي حوار أمراً مستحيلًا . وتسوء الأمور إن كان الطرف الذي نصّب من نفسه المرجعية النهائية المطلقة مسلح برؤية نيتشوية داروينية ، تنطلق من المبدأ القائل بأن البقاء للأصلح بمعنى الأقوى ،

تهيمن عليه المؤسسة العسكرية التي ليس لها أي وجود ملحوظ لا بسبب غيابها وإنما بسبب حضورها الكامل العضوي في كل مؤسسات التجمّع الصهيوني .

وهذا التجمّع الاستيطاني الإحلالي ، شأنه شأن كل الجيوب الاستيطانية الإحلالية ، مبني على الحد الأقصى من العنف الموجّه ضد الآخرين وضد الذات . فهو مبني على أكذوبة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) ، وهي أكذوبة لم يُعدّ يصدقها حتى الصهاينة أنفسهم . وهو يحاول أن يكتسب شرعية وجوده إما من خلال قصص ومفاهيم توراتية (لا يؤمن بها معظم المستوطنين الصهاينة ذوي التوجّه العلماني الشامل) أو مفاهيم جيتوية حلولية عضوية لا تختلف كثيراً عن الأساطير النازية العرقية ولكنه يكتسب شرعية وجوده ، في واقع الأمر ، بالطريقة الغربية المألوفة ، أي بقوة السلاح .

وهذا التجمّع لا توجد فيه حضارة متجاسنة ، فكل مستوطن أحضر معه من وطنه الأصلي خطاباً حضارياً مختلفاً ، وادّعت الدولة الصهيونية أنها ستمزج الجميع في بوتقة يهودية عبرانية جديدة ليخرج منها مواطن جديد . وما حدث هو أن الخطاب الحضاري الجديد المزعوم لم يتشكل ، وظهر بدلاً منه واقع حضاري غير متجانس ، وأصبح الخطاب الحضاري المهيمن هو خطاب الراعي الإمبريالي ، أي الخطاب الأمريكي .

باختصار شديد التجمّع الصهيوني ليس مجتمعاً ، وإنما هو "تجمع" يتسم بالشدوذ البيوي ، عُرس في المنطقة بمساعدة القوة العسكرية الغربية ومن خلال دعمها الاقتصادي والسياسي والعسكري ليقوم بدور عسكري لصالح الحضارة الغربية . ومن ثمّ فهو يشكل تحدياً عسكرياً وحسب ، لا تحدياً حضارياً ، بل إنه تحدّي عسكري جعلنا ننحرف عن الاستجابة للتحدي الحضاري الأصلي الذي طرحته علينا الحضارة الغربية الحديثة ، وهو كيف نؤسس مجتمعاً حديثاً في إطار منظوماتنا القيمية والحضارية ؟

ولعلنا لا ندعي حين نقول إن التحدي الحضاري للأمة التي أنتجت ابن خلدون والمتنبي والغزالي وابن رشد ينبغي أن يأتي من شعب أو حضارة أنتجت أرسطو وماركس وألا يهبط إلى مستوى بناء حضاري متخلف تسيطر عليه الأفكار الجيتوية ويتزعمه بن جوريون الذي يتصور أنه يحدد سياسة بلاده الخارجية وتحركات جيوشه حسب رؤى العهد القديم وأقوال التلمود وأساطير الأولين ، بشرط أن يكونوا من اليهود .

هي استعمار استيطاني إحلالي يأخذ شكل دولة وظيفية (انظر الأبواب المنعونة : «إشكالية الدولة الصهيونية الوظيفية» - «إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني» - «الاستعمار الاستيطاني الصهيوني») . وقد بدأ كثير من المحللين العرب يتحدثون عن «التحدي الحضاري الإسرائيلي» كما لو كانت إسرائيل كياناً عادياً طبيعياً ، بشكل تحدياً حضارياً ، شأنها في هذا شأن إنجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة . وهو الأمر الذي ينافي الحقيقة إلى حد كبير .

التحدي الحضاري الإسرائيلي

Israeli Cultural Challenge

«التحدي الحضاري الإسرائيلي» عبارة دخلت الخطاب السياسي العربي ، ومفادها أن التجمّع الصهيوني يُمثّل كياناً حضارياً مستقلاً متفوقاً على الكيان الحضاري العربي ، وأن هزيمة العرب العسكرية هي نتيجة تخلفهم الحضاري ، وأن العرب لو حذوا حذو الصهاينة لحققوا الانتصار عليهم .

والتحدي الحضاري هو عملية تغطي كل جوانب الحياة حيث يطرح الآخر رؤية للحياة وأسلوباً لتنظيمها يحققان نجاحاً على جميع المستويات ويحققان كل إمكانيات الإنسان كإنسان ، فالتحدي الحضاري ليس مجري إنجاز تكنولوجي أو تفوق عسكري وإلا اضطررنا للقول بتفوق التار على العرب لأنهم عبروا نهر دجلة على كوبري من المخطوطات العربية ، ولقلنا بتفوق البرابرة على الرومان لأنهم نجحوا في غزو روما وتحطيم منجزاتها الحضارية . ولكن من الصعب قبول مثل هذا المعيار لأنه معيار أحادي يتجاهل الوجود الإنساني المركّب ، ولأن التفوق العسكري في نهاية الأمر ليس هو التفوق الحضاري . وقد تحوّل هذا المعيار الوحيد إلى المعيار الأوحّد بتأثير الحضارة الغربية ذات الرؤية الداروينية الصريحة ، التي منحت مركزية لا يستحقها .

وإذا نظرنا إلى التجمّع الاستيطاني الصهيوني الذي يمثل التحدي الحضاري - حسب رؤية البعض - لوجدنا بالفعل تجمعاً قد حقق تفوقاً عسكرياً لا يمكن إنكاره . ولكنه تفوق لم يحرزه بإمكانياته الذاتية وإنما بسبب الدعم العسكري الغربي . بل إن التجمّع الصهيوني ككل لا يعتمد على موارد الطبيعة أو الإنسانية وإنما يعتمد على الدعم المستمر من الولايات المتحدة والدول الغربية ويهود الغرب . ومن ثمّ فمحاولة محاكاة هذا المجتمع محاولة فاشلة ، مصيرها الإخفاق .

وهذا التجمّع الصهيوني هو مجتمع ذو توجّه عسكري واضح ،

الصهيونية كغزو وثقافي للعالم العربي

Zionsim as a Cultural Invasion of the Arab World

يجب أن يُفهم خطر الغزو الثقافي الصهيوني للمنطقة العربية بمعنى أوسع لا يقتصر على خطره على الفكر العربي ، أي الثقافة بالمعنى الضيق ، بل يشمل أيضاً الخطر الذي يواجهه غط الحياة والسلوك والقيم والعقائد وطبيعة الولاء ... إلخ .

والخطر الثقافي ، بهذا المعنى الواسع ، لا يعني الخطر الذي يمثله غزو حضارة أو ثقافة متنوعة لحضارة ضعيفة أو دنيا ، وإنما يعني تهديد ثقافة لثقافة أخرى بالاضمحلال أو الزوال لمجرد أن الأولى يحملها شعب متفوق عسكرياً أو تكنولوجياً دون أن تكون ثقافته بالضرورة أكثر استحقاقاً للبقاء أو أشد جدارة . والتاريخ يعرف هذين النوعين من الغزو الثقافي .

إن هذا الخطر يشترط لتحقيقه ابتداءً ، وقبل كل شيء ، هزيمة نفسية من جانب العرب ، وسيادة الاعتقاد لديهم بأن سبب التفوق العسكري الذي أحرزته إسرائيل عليهم هو تفوق قيمي وأخلاقي وحضاري وثقافي ، ومن ثم يظهر بين العرب من المفكرين والكتّاب من يصدق عدد متزايد من العرب يدعون إلى احتذاء إسرائيل ليس فقط في تطبيق التكنولوجيا الحديثة بل وفيما يتعدى ذلك كالإشارة إلى أسلوبهم في التنظيم والإدارة وإلى نظامهم السياسي وعلاقاتهم وقيمهم الاجتماعية وغط سلوكهم . وقد بدأت مثل هذه الدعوة تعبر عن نفسها بأساليب مختلفة ، على استحياء أولاً في أعقاب هزيمة العرب عام ١٩٦٧ ثم زادت جرأة في أعقاب زيارة رئيس مصر السابق للقدس عام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ .

ومن الكتّاب العرب من يعبر عن نفس الموقف بطريقة غير مباشرة عن طريق التأكيد على أن تكرار هزائم العرب في مواجهة إسرائيل إنما يرجع إلى تخلفهم عن السير في ركاب الحضارة الغربية بينما لحقت إسرائيل بها ، دون أن يميز التمييز الكافي بين الجوانب الإنسانية البحتة في التقدم الغربي والجوانب الثقافية التي تمثل إقراضاً خاصاً لثقافة بعينها .

وبصرف النظر عن توالي هزائم العرب العسكرية على يد إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، فإن الخطر الثقافي الصهيوني قد أتاحت له الآن قناة جديدة تتمثل في قبول مصر الانفتاح الاقتصادي والثقافي على إسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ . فالسلع الإسرائيلية سوف تحمل في طياتها غطاءً للاستغلال وأسلوباً للحياة لم يختره المصري أو العربي بمحض إرادته أو بمقتضى تطوره الاقتصادي

والاجتماعي الطبيعي . وسوف يتكرر ، عن طريق إسرائيل ، غزو أنماط الاستهلاك الغربية للمنطقة العربية ، كما سوف يؤدي التعاون بين مصر وإسرائيل في مجالات الإعلام (إذا قُدِّر له أن يصل إلى المدى الذي تأمله إسرائيل) إلى طبع وسائل الإعلام المصرية ، ثم العربية ، بالطابع التجاري الاستهلاكي الذي يكرس تغريب الحياة الاجتماعية .

ومن أشد الأخطار التي يمثلها هذا الغزو ، تهديده للمشروع الحضاري العربي الذي شرعت مصر في قيادته في الستينيات ونم تنمه ، والذي يقوم على اعتبار الوطن العربي وحدة سياسية وثقافية ، وكان يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تبلور موقف حضاري مستقل للعرب . ذلك أن من المستحيل أن تتصور أن يتم تكامل بين بلد عربي أو مجموعة من الدول العربية وإسرائيل مع وجود تكامل اقتصادي وسياسي بين الدول العربية إلا إن كان هذا التكامل الأخير في خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الصناعية أو لإسرائيل نفسها . إن ما ترتب على استعمار بريطانيا أو فرنسا في القرن الماضي ، لدول صغيرة مجزأة في غربي أفريقيا مثلاً ، من تكامل دولة كغانا أو نيجيريا مع الاقتصاد البريطاني ، ودولة كساحل العاج أو غينيا مع الاقتصاد الفرنسي ، كان ذلك وحده كافياً لنزول كل من هذه الدول عن الأخرى ولمنع قيام أي تكامل اقتصادي بين هذه الدول حتى الخاضع منها لنفس الدولة الغربية .

كذلك ، فإن الانفتاح الثقافي لإحدى الدول العربية ، كمصر ، على إسرائيل ، من شأنه أن يخلق عقبات تتراكم في وجه التكامل الثقافي العربي ، كالانحسار التدريجي لتلوجه العربي للتعليم ، أو كإهمال المتعمد لتعليم اللغة العربية والتاريخ العربي ، بل لقواعد الدين تحت شعار الانفتاح على العالم المتحضر ومجاراة متطلبات العصر . وليس مثال دول المغرب العربي الثلاث بعيداً عما بما ترتب على إخضاعها لتكامل اقتصادي وثقافي مع فرنسا من صعوبات أمام العودة بهذه البلاد إلى التكامل مع بقية الدول العربية أو حتى فيما بينها .

وإذا قُدِّر لمثل هذا الاتجاه أن ينجح ، فإن أقل الاحتمالات سوءاً أن يطرح العرب في النهاية أية محاولة لتقديم أية مساهمة فريدة في الحضارة الإنسانية ، وأن يتحولوا إلى مقلدين ولو تعدد التقليد ميدان الاستهلاك إلى ميدان الانفتاح ، وكذلك أن يفقد العرب إلى الأبد الفرصة التي مازالت متاحة لهم لاستلهم تراثهم الحي في بناء غط جديد للحياة يقوم على فلسفة ونظرة متميزة إلى الإله والكون والطبيعة والعلاقات الاجتماعية وعلاقة الفرد بالدولة والمدينة بالريف

فإنه قول يكفي لإهماله أن نتذكر كيف حكمت إنجلترا في القرن الماضي ، وهي الجزيرة الصغيرة ، إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس ، وأثرت تأثيراً بالغاً في التوجه الثقافي للدول الخاضعة لها .

وإلى ابتداء مدارس خاصة بهم في العلوم الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي وغط الإنتاج والتقدم المادي .
أما القول بأن إسرائيل ليست إلا بلداً صغيراً لا يمكن أن تشكل خطراً ثقافياً أو اقتصادياً على المنطقة العربية بالعدد الكبير لسكانها ،



٢

الدولة الصهيونية الوظيفية

المضمون الطبقي للصهيونية - الدولة الصهيونية الوظيفية - الدولة الصهيونية الوظيفية : التعاقبة والنفع والحياد - الدولة الصهيونية الوظيفية : الحوسلة - التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي - المعونات الخارجية للدولة الصهيونية الوظيفية - الدولة الصهيونية الوظيفية : العجز والعزلة والغربة - الدولة الصهيونية الوظيفية : بعض السمات الأخرى - الدولة المعنوية

المضمون الطبقي للصهيونية

Class Content of Zionism

على تحويل الفكرة إلى مشروع . وتم نوع من أنواع الانساق بين الطرفين (العقد انصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم) تعهدت الحركة الصهيونية بمقتضاه بنقل الفائض اليهودي إلى فلسطين ، وهي عملية نقل أو ترانسفير تُفقد أعضاء هذا الفائض مضمونهم الطبقي التقليدي وتكسبهم مضموناً جديداً . فالعامل الشوري من روسيا ، والنسب المحفوظ من يونان ، والرأسمالي الليبرالي من ألمانيا حينما يتم نقلهم إلى فلسطين تحت رعاية الإمبريالية ، يصبحون جميعاً أداة في يد الاستعمار رغم حديث الأول عن الثورة الحمراء والثاني عن الإصلاح الاجتماعي والثالث عن الحرية والإخاء والمساواة .

وحينما صُرحَت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة على أعضاء الجماعات اليهودية ، ثم يتم تعذيبه بأي شكل جوهري وإلحاق أضيفت لها عدة ديباجات يهودية متنوعة هدفها مساعدة المادة البشرية على استيطان الصيغة ، الأمر الذي جعلها صيغة مراوغة ازداد مضمونها الطبقي والسياسي غموضاً وهلامية . وقد أشرنا إلى وجود صهيونيتين مختلفتين متناقضتين : إحداها توظيفية والأخرى استيطانية ، تقومان بتجنيد أعضاء الجماعات اليهودية للمشاركة في التوطن أو الاستيطان ، ولكل ديباجاتها . فقامت الصهيونية التوظيفية بتجنيد يهود الغرب المندمجين ، وضمنهم الأثرياء وأعضاء الطبقة الوسطى والفقراء ، وقامت أيضاً بتجنيد أي فائض بشري في شرق أوروبا سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو بورجوازيين صغاراً . ثم فرضت الصهيونية بعد إنشاء الدولة مضمونها الصهيوني العام على يهود البلاد العربية الذين يضمون عناصر قبلية وعمالاً وفلاحين ومثقفين وموكرين كباراً . وهي تقوم الآن بتجنيد يهود الولايات المتحدة بكل طبقاتهم ، كل حسب هواه ، لأغراض صهيونية مختلفة . والهجرات الصهيونية المختلفة تبيّن غياب البعد الطبقي المحدد ، فأعضاء الهجرة الثانية يختلّفون عن أعضاء الهجرة الثالثة

قضية المضمون الطبقي للصهيونية قضية مركبة ومتشابكة إلى أقصى حد ، ومعظم التعاريف المطروحة تقتصر على إدراك الكل وتهمل كثيراً من المعطيات وترتكز على الأجزاء . وقد بينّا في مداخل أخرى (انظر : «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» - «الصهيونية ذات الديباجة المسيحية» - «صهيونية غير اليهود العلمانية») أن ثمة صيغة صهيونية أساسية تبتتها بعض الأوساط التجارية البروتستانتية في أوروبا (وخصوصاً في إنجلترا) وأضفت عليها ديباجات مسيحية ثم تبتتها الأوساط الاستعمارية الغربية (وخصوصاً أيضاً في إنجلترا) ، واستخدمت ديباجات علمانية نفعية ، وأضافت بعض عناصر جديدة لها ، فتحوّلت إلى الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة . ويبدو أن مثقفي يهود شرق أوروبا من البورجوازيين الصغار الذين لم تُنح أمامهم فرصة للحراك الاجتماعي اكتشفوها من خلال كتابات الصهاينة غير اليهود . وقد هيأتهم تجربتهم التاريخية الخاصة مع التحديث المتعثر في بلادهم لتبني هذه الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كفلسفة سياسية وتطويرها وتهذيبها . ولعلمهم قد توصّلوا هم أنفسهم إلى بعض جوانب هذه الصيغة دون أي تأثير خارجي ، وذلك انطلاقاً من تجربتهم في شرق أوروبا ، وما لاشك فيه أن صهيونية غير اليهود كان لها أعمق الأثر فيهم وفي تفكيرهم وتوجّههم . ومن الصعب القول بأن هذه الفئة أو تلك ، وهذه الطبقة أو تلك ، هي المسئولة عن تكوين الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة أو نشرها ، فكلهم اشتروا في ذلك ، وبالتالي فإن من الصعب تحديد مضمونها الطبقي بالشكل المباشر المألوف .

وإذا كانت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة نفسها تتسم بعدم التحدد ، فإن الممارسة الصهيونية لا تختلف عنها كثيراً في هذا المضمار . فقد لجأ مثقفو شرق أوروبا إلى الاستعمار الغربي ليساعدهم

عنصر حركي عضوي مستقل بذاته غير متجذر في الحضارة الغربية ، يستحق البقاء داخلها إن كان نافعاً يلعب الوظيفة الموكلة إليه ، فإن انتهى هذا النفع وجب التخلص منه (عن طريق نقله خارجهما) . والواقع أن عملية النقل تحل المشكلة لأنها تتضمن خلق وظيفة جديدة له . وهذا هو الإطار الذي يدور في نطاقه وعد (أو عقد أو ميثاق) بلفور ، أهم حدث في تاريخ الصهيونية ، فهو يطرح حلاً لسألة الجماعة الوظيفية اليهودية التي لم يعد لها نفع داخل الحضارة الغربية وأصبح أعضاؤها فائضاً بشرياً يهودياً لا وظيفة له .

وقد أدرك الفكر الصهيوني بين اليهود (بشكل جنيني) وضع الجماعات اليهودية كجماعة وظيفية ، فأشار هرتزل وينسكي إلى اليهود كأشباح وطفيلين ، وصفهم نوردو (وهتلر من بعده) بأنهم مثل البكتريا . وكل هذه الصور المجازية هي محاولة لوصف هذا الكيان الذي يوجد في المجتمع دون أن يكون منه ، يتحرك فيه دون أن يضرب فيه جذوراً ، وهو كيان أساسي لإتمام كثير من العمليات دون أن يكون جزءاً من الجسم الاجتماعي نفسه . وحديث هرتزل عن اليهود باعتبارهم "أقلية أجنبية" ، وكذلك حديث بوروخوف عن "الهرم الإنتاجي المقلوب" ، هو في صميمه حديث عن الجماعات الوظيفية دون استخدام المصطلح بطبيعة الحال . وقد قام الصهاينة من اليهود (وخصوصاً الصهاينة العماليون) بتهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وتقديم قراءة "يهودية" للحقيقة التاريخية التي تستند إليها (أي اضطلاع أعضاء الجماعات اليهودية بدور الجماعات الوظيفية) . فوصفوا وضع اليهود الوظيفي بأنه مرض لا بد من علاجه ، فاليهود حسب هذا التصور شعب عضوي متكامل (شعب مثل كل الشعوب في الصيغة العلمانية ، وشعب مقدس في الصيغة الدينية) وقد نبعث هذا الشعب فيما بعد وتشتت وتحول إلى شعب في المنفى : جماعات متناثرة ذات وظيفة محددة . هذه الوظيفة هي الاقتراض والربا في المنظومة الصهيونية العمالية ، وهي وظيفة الشعب الشاهد في المنظومة الصهيونية الدينية (المسيحية أو اليهودية) . وقد نجم عن ذلك تشوّه هذا الشعب . ويأخذ هذا التشوّه شكل الهرم الإنتاجي اليهودي المشوّه أو المقلوب في المنظومة العمالية حيث يُقرّص أن اليهود ، حينما كانوا شعباً ، كان لهم هرمهم الإنتاجي السوي ، بحيث يشغلون كل درجات الهرم الإنتاجي . ولكنهم ، بنشئهم ، أصبحوا يتركزون في قمة الهرم وحسب (أما الإثنون فيرون أن مصدر التشوّه قتل الشعب في الحفاظ على هويته الإثنية الدينية أو الإثنية العلمانية) . وانطلاقاً من هذا الافتراض ، يطرح الصهاينة أمنية أن تتحول هذه الجماعات الوظيفية إلى شعب

ويختلف أعضاء كل الهجرات الإشكنازية عن أعضاء الهجرات من البلاد العربية . وبوصول يهود الاتحاد السوفيتي (من دولة اشتراكية غربية أصبحت بغير توجه عقائدي واضح) ويهود الفلاشا (من دولة إثيوبيا ذات الطابع القلبي) ، يصبح تحديد المضمون الطبقي بالطريقة المألوفة أمراً مستحيلاً .

وغني عن القول أن المضمون الطبقي للصهيونية قد ازداد ترحلاً وهلامية عبر السنين واكتسب لوناً يهودياً فاقعاً ، وخصوصاً بعد ظهور الصهيونية الحلولية العضوية وصهيونية عصر ما بعد الحداثة ، وازداد ضبابية بعد ظهور الصراعات الإثنية بين الإشكناز من جهة والسفارد واليهود العرب من جهة أخرى ، وبعد انقسام النظام الحزبي الإسرائيلي على أساس إثني وديني ، وانضمام اليهود الشرقيين الفقراء الساخطين إلى حزب الليكود الإشكنازي الذي يمثل ، فيما يمثل ، أصحاب رؤوس الأموال ! ويمكن القول بأن حركات التجمع الصهيوني تجعل تبلور تشكيل طبقي محدد داخله أمراً عسيراً لأنه تجمع مهاجرين (ونازحين) ، ولأنه في نهاية الأمر تجمع مغروس في المنطقة يعتمد على التمويل الخارجي الذي يضعف بنيتة الطبقية .

ولكن انعدام المضمون الطبقي أو ترحله أو تنوعه أو فشله في التبلور والتشكل (الأمر الذي يجعل التصنيف بالطريقة المألوفة صعباً بل ومستحيلاً) لا يعني استحالة تصنيف دولة إسرائيل وطبيعة بنائها الاجتماعي وتوجهها السياسي أو الاستراتيجي ، كما أنه لا يعني أن إسرائيل ثمرة الميثاق الذي تم عقده بين الرب وشعبه ، كما يتوهم الصهاينة العضويون أو كما يدعون ، ولا يعني أن الدولة الصهيونية قدمت تأسيسها لتتبع وتشتري في السوق الشرق أوسطية كما يدعي صهاينة عصر ما بعد الحداثة . ولعل الأساس التصنيفي للدولة الصهيونية لا يوجد في مضمونها الطبقي وإنما في كونها امتداداً لوضع أعضاء الجماعات اليهودية داخل الحضارة الغربية كجماعة وظيفية ، وفي كونها دولة وظيفية مملوكية عميلة .

الدولة الصهيونية الوظيفية

The Functional Zionist State

ترجع المسألة اليهودية في أوروبا إلى عدة أسباب من أهمها - في تصورنا - وضع الجماعات اليهودية في الحضارة الغربية باعتبارها جماعات وظيفية لم يعد لها دور تلعبه ، وهو الأمر الذي يُفسّر ظهور كل من المسألة اليهودية والصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي طُرحت باعتبارها حلاً لها . وهو حل يفترض أن الجماعات اليهودية

الاستيطانية القتالية اسم «جيش الدفاع الإسرائيلي» . وتصبح العزلة هي «الهوية» ، وتصبح لغة المحاربين لا التركية أو الشركسية (كما هو الحال مع المماليك) وإنما العبرية ، وهي لغة أهم كتب العالم الغربي المقدسة . ويعيش أعضاء الجماعة الوظيفية القتالية لا في جيتو خاص بهم أو كنكات عسكرية مقصورة عليهم وإنما داخل الدولة/الشتل/القلعة ، ويستمرّون في تعميق هويتهم (أي عزلتهم) وفي القتل والقتال نظير المال والمكافآت الاقتصادية وغير الاقتصادية السخية ، متخفين خلف أكثر الدياجات رقيقاً وحادثة .

لكل هذا ، لجأ العالم الغربي لنصيغة الدولة الوظيفية الاستيطانية القتالية (الملوكية) وذلك بدلاً من الجماعة الوظيفية الاستيطانية القتالية . وهذا هو الترجمة الدقيقة للشعار الصهيوني : تحويل اليهود من طبقة (أي جماعة وظيفية) إلى أمة (أي دولة وظيفية) .

ويذهب المفكرون النصارى إلى أن حل أسئلة اليهودية داخل التشكيل الحضاري الغربي مسألة مستحيلة ، ولذا طُرحت الصهيونية باعتبارها العقيدة التي حاولت أن تُحقّق لليهود من خلال التشكيل الإمبريالي الغربي ما فشلوا في تحقيقه من خلال التشكيل الحضاري الغربي . ولكن الدارس المدقق سيكشف أن ما حدث هو في الواقع إعادة إنتاج للنمط نفسه : المجتمع الغربي المضيف الذي يحوسل الجماعة اليهودية ويوظّفها لصالحه ويدعمها بمقدار نفعها . فالدولة الصهيونية ، رغم حداثة شكلها ، إن هي إلا إعادة إنتاج لنواحد من أكثر أشكال التنظيم الاجتماعي تخلفاً وكموناً وتواتراً في الحضارة الغربية .

ويمكننا أن نطرح السؤال التالي : لماذا تم تجنيد أعضاء الجماعات اليهودية لتأسيس الدولة الصهيونية الوظيفية ، دون غيرهم من الأقليات ؟ لا يمكن القول بأن المجتمع يفرض على الجماعة الوظيفية وضعها الوظيفي ، كما لا يمكن القول بأن هذا الوضع الوظيفي من اختيار الجماعة الوظيفية . فظهور الجماعة الوظيفية واضطلاعها بدورها يعود لظروف عديدة مركبة ، إذ تنشأ حاجة لجماعة غريبة تضطلع بوظيفة يرى مجتمع ما أنه غير قادر على أدائها ، إما لأنها مشينة أو لأنها متميزة جداً أو لأنه لا يملك لا المادة البشرية ولا الخبرة لأدائها . وعادة ما تُوجد مادة بشرية مناسبة (إما خارج المجتمع أو داخله) لأداء مثل هذه الوظيفة .

وما حدث في حالة الدولة الصهيونية الوظيفية في فلسطين هو عملية مماثلة :

١ - نشأت حاجة داخل التشكيل الحضاري والسياسي الغربي

مرة أخرى . وهذا ما عبّر عنه هرتزل بحديثه عن تحويل اليهود من طبقة إلى أمة ، وما عبّر عنه بوروخوف بقوله إن اليهود سيصبحون شعباً تشغل طبقاته قمة الهرم ووسطه وقاعدته ، فيقف الهرم على قاعدته لا على رأسه ، وما عبّر عنه كوك بقوله إن الوحي الإلهي (والدائرة الحلولية) لا تكتمل إلا بعودة الشعب اليهودي إلى أرضه . ولكن كل هذا لا يتم إلا بحصول اليهود على أرض مستقلة يؤسسون فيها دولة قومية . وتأسيس دولة إسرائيل ، من ثم ، هو تحقيق لهذه الرؤية .

هذا هو التصور الصهيوني أو الديباجة الصهيونية . ولكن ما حدث بالفعل هو أن التشكيل الاستعماري الغربي قد جَمَعَ بعض «المنفيين» الذين هم في واقع الأمر أعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية التي فقّدت وظائفها وتحولّت إلى فائض بشري ، وهي جماعات كانت تضطلع بمهام عديدة من أهمها الأعمال المالية (التجارية والربوية) في مجتمعات مختلفة . وقد قام هذا التشكيل الاستعماري بنقل أعضاء هذا الفائض إلى فلسطين وتحويله إلى جماعة وظيفية واحدة تأخذ شكل دولة تضطلع بدور أساسي : الاستيطان والقتال . وهو دور نصّفه بـ «الدور الملوكي» ، فالمماليك جماعة وظيفية تم استيرادها إلى الشرق العربي للاضطلاع بدور القتال .

ويمكن هنا أن نطرح سؤالاً : لم لجأ الغرب إلى آلية الدولة الوظيفية لتحقيق أهدافه ، وذلك بدلاً من الآلية الأكثر شيوعاً ، أي آلية الجماعة الوظيفية ؟ ولم لم يُوظَّن الاستعمار الغربي اليهود في فلسطين ليقوموا بدور الجماعة الوظيفية القتالية التي تعمل تحت إشرافه ولصالحه بشكل مباشر كما فعل الفرس والهيلينيون من قبل حيث وظفوا الجماعات اليهودية بهذا الشكل ؟ هناك مركب من الأسباب لتفسير هذه الظاهرة ، ولعل أهمها هو طبيعة المجتمعات في العصر الحديث حيث تغلغلت فيها مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهي مجتمعات تربطها وسائل الاتصال الحديثة (من صحافة وتلفزيون ووسائل مواصلات واتصال) تجعل الاحتفاظ بطبقة منزلة حضارياً ، ومتميزة وظيفياً وطبقياً ، أمراً عسيراً ، بل مستحيلًا . ولكن إذا شكلت هذه الطبقة دولة قومية مستقلة ، فيمكنها حينذاك أن تحتفظ بعزلتها وتميّزها بسهولة ويسر ، كما يمكن تسويق وجودها وحققها في البقاء باللجوء إلى ديباجة حديثة ، ويصبح الاستعمار الاستيطاني «حركة تحرر وطني» ، ويتخذ اغتصاب فلسطين اسم «إعلان استقلال إسرائيل» ، ويصبح الدور القتالي «دفاعاً مشروعاً عن النفس» ، وتتخذ قوات الجماعة الوظيفية

اليهودية استيطانها . ثم ظهر هرتزل الذي طوّر الخطاب الصهيوني المراوغ والعقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية . وقد أفرز هذا في نهاية الأمر المنظمة الصهيونية التي وقّعت العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم والذي تم بمقتضاه تأسيس الدولة الصهيونية الوظيفية التي هي إعادة إنتاج لنمط الجماعة الوظيفية التي تحرّكت في إطاره الجماعات اليهودية في الغرب .

ومفهوم الدولة الصهيونية الوظيفية له قيمة تفسيرية عالية ، ونحن نرى أن كثيراً من الدارسين قد أخفقوا نسبياً في فهم آليات الدولة الصهيونية وحركاتها لأنهم تصوّروا أنها دولة مثل كل الدول الأخرى خاضعة للقوانين نفسها ، بينما هي في واقع الأمر خاضعة لقوانين الجماعات الوظيفية . ويظهر هذا الخلل في حديث الماركسيين مثلاً عن تصعيد التناقض الطبقي داخل إسرائيل لتصبح أكثر ثورية ، وفي حديث الليبراليين عن الضغط على إسرائيل (من خلال المساعدات وغيرها) لتصبح أكثر ديمقراطية ، وذلك بهدف إرغامها على إعطاء الفلسطينيين حقوقهم . وهذا أمر يتنافى مع بنية الدولة الصهيونية نفسها ومع قانون وجودها ، فسياسات إسرائيل الأمنية ، وغطاؤها ، وطريقة تمويلها ، وبنيتها الطبقية ، وأساليبها الإدارية ، لا يمكن فهمها إلا في إطار الدعم الأمريكي الذي يُقدّم لإسرائيل بمقدار اضطلاعها بوظيفتها القتالية التي أسّست الدولة من أجلها في بادئ الأمر ، وقد نُقل اليهود من الغرب واقتلع العرب من بلادهم للسبب نفسه . والواقع أن أية اتجاهات نحو الديمقراطية والإخاء الثوري قد تؤدي إلى الاعتراف بالفلسطينيين وبحقوقهم ، لا بد أن تُهدّد الدولة الوظيفية الصهيونية من جذورها إذ أنها ستفقد وظيفتها القتالية ، أي ما يُسمّى بقيمتها الإستراتيجية ، وهي السلعة الأساسية التي تنتجها وتبيعها للغرب ، وهي مصدر ثغنها الذي يبرر وجودها واستمرار دعمها . ومن هنا ، فإن فكرة السلام مع العرب تُصدّر عن المقدمات نفسها التي أدّت إلى الصراع والقتال والغزلة مثل الزعم بأن هناك شعباً يهودياً له تراث يهودي وهوية يهودية وحقوق يهودية ، وأن الدولة اليهودية ليست ثمرة التشكيل الاستعماري الغربي وإنما هي تعبير عن ذلك التراث وتلك الهوية ، وأن استيطان الصهاينة في فلسطين ليس استعماراً استيطانياً إحلاليّاً وإنما عودة لاستعادة الحقوق اليهودية . فالسلام المقترح لا يخل بالبنية الصراعية الأساسية الشاملة بأية حال .

ولكن ، مع تطوّر الأوضاع في العالم العربي ، ومع تزايد استعداد النخب الحاكمة للانخراط في سلك النظام العالمي الجديد

لنؤسس جيب استيطاني قتالي مملوكي يُشكّل قاعدة للاستعمار الغربي في فلسطين ، وبخاصة مع توقّع سقوط الدولة العثمانية ، التي كانت فلسطين تقع في وسطها في مكان يبلغ الغاية في الأهمية من الناحية الإستراتيجية .

٢ - كان أعضاء الجماعات اليهودية مرشحين لأن يلعبوا دور المادة البشرية التي تفي بهذه الحاجة للأسباب التالية :

(أ) النزوع "الصهيوني" نحو نقل اليهود إلى فلسطين ، نزوع متأصل في الحضارة الغربية ، إذ أن هذه الحضارة كانت تنظر لليهود باعتبارهم وسيلة لا غاية ، وباعتبارهم شعباً عضواً لا ينتمي للحضارة الغربية .

(ب) في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت الغالبية الساحقة من يهود أوروبا من نسل يهود بولندا الذين كانوا يعملون داخل نظام الأرندا الذي سميّه "الاقطاع الاستيطاني" ، فكانوا يُشكّلون عنصراً استيطانياً يقوم بجمع الضرائب واستغلال الفلاحين الأوكرانيين نصائح طبقة النبلاء البولنديين (شلاختا) وفي حماية القوة العسكرية البولندية (ولذا فقد سميّاهم "الماليك المالية" ، فهم عماليل لا يحملون سيفاً وإنما يحملون رأس المال الربوي) . ومع بدايات القرن التاسع عشر ، ومع تزايد هيمنة الدولة القومية المركزية ، فقد أعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية دورهم وتحولوا إلى فاضل بشري يهودي بدأ يهدد الأمن الاجتماعي في كثير من دول أوروبا الشرقية ، وبدأ يتدفّق على دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة فيهدّد الأمن الاجتماعي فيها أيضاً (أو هكذا تصوّر كثير من أعضاء النخبة الحاكمة وأعضاء الجماعات اليهودية المندمجون في الغرب) .

(ج) كان اليهود ، وباعتبارهم شعباً عضواً ، حسب التصوّر الغربي ، مرتبطين بشكل عضوي بفلسطين . وكانت كل دولة تُصدر وعودها البلغورية . كما كان لكل دولة مشروعها الصهيوني الخاص الذي يرى اليهود باعتبارهم المادة البشرية المناسبة . ففكر بسمارك في توطين اليهود في منطقة حدودية محاذية لخط بغداد - برلين لصحبوا جماعة وظيفية تصطدم بالسكان وتعتمد على ألمانيا لحمايتها . بل نجد الفاشيين تحت حكم موسوليني والنازيين تحت حكم هتلر كان لهم أكثر من مشروع . وبطبيعة الحال ، كان هناك المشاريع الإنجليزية والفرنسية المختلفة .

وقد رفضت المادة البشرية اليهودية في بداية الأمر فكرة الدولة الوظيفية . ومع تعرّف التحديث ، طرحت مسألة يهود شرق أوروبا نفسها على أوروبا ، وبدأت أعداد من اليهود تفكر في الانتقال . وبدأ تهديد الصيغة الشاملة ، وهو ما جعل بإمكان أعضاء الجماعات

كما يبدو أنها بدأت في تصدير البغايا لبلدان غربية مثل هولندا (أمستردام) وألمانيا (فرانكفورت) .

وكانت أهم وظائف الدولة الصهيونية على الإطلاق ، حتى عهد قريب ، هو الوظيفة القتالية (لا التجارية أو المالية) فعند الدولة الوظيفية الأساسي عائد إستراتيجي ، والنسلة أو الخدمة الأساسية الشاملة التي تنتجها هي القتال : القتال مقابل المال ، أي أنها وظيفة مملوكة بالدرجة الأولى . وفيما عدا ذلك ، فإنها ديانات اعتذارية وتفاصيل فرعية .

وقد تبَّه أصدقاء الصهيونية وأعداؤها على السواء إلى طبيعة هذه العلاقة وطبيعة هذه الوظيفة منذ البداية ، فتم النفع عن المشروع الصهيوني والترويج له من هذا المنظور ، كما تم الهجوم عليه وشجبه من هذا المنظور . فعلى سبيل المثال ، صرح ماكس نوردهوف في خطاب له في لندن (في ١٦ يونيو ١٩٢٠) بأنه يرى أن الدولة الصهيونية ستكون بلداً تحت وصاية بريطانيا العظمى وأن اليهود سيقفون حراساً على طول الطريق الذي تحفّ به المخاطر ويمتد عبر الشرق الأدنى والأوسط حتى حدود الهند . وكان حاييم وايزمان كثير الإخاح في تأكيد أهمية أجيب الاستيطاني الصهيوني الإستراتيجية (لا الاقتصادية) ، فهذا أجيب سيشكل ، حسب رأيه ، «بلجيكا آسيوية» ، أي خط دفاع أول لإنجلترا ولا سيما فيما يتعلق بقناة السويس . وفي خطاب كتبه إسرائيل زانجويل (في ٣ أكتوبر ١٩١٤) بين أن من النيهدي أن إنجلترا في حاجة إلى فلسطين لحماية مصالحها .

وأما حنة أرنت ، فقد أكدت أن الصهيونية بطرحها نفسها «حركة قومية» باعته نفسها منذ البداية لتقيام بالوظيفة القتالية الاستيطانية ، فشعار الدولة اليهودية كان يعني في واقع الأمر أن اليهود ينوون التستر وراء القومية وأنهم سيقدمون أنفسهم باعتبار أنهم «مجال نفوذ» إستراتيجي لأية قوة كبرى تدفع الثمن .

وقد عرض ناحوم جولدمان القضية بشكل دقيق جداً عام ١٩٤٧ في خطاب له ألقاه في مونتريال بكندا قال فيه : «إن الدولة الصهيونية سوف تُؤسَّس في فلسطين ، لا لاعتبارات دينية أو اقتصادية بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، ولأنها مركز القوة السياسية العالمية الحقيقي والمركز العسكري الإستراتيجي للسيطرة على العالم . » ومعنى هذا أن الدولة الصهيونية لن تنتج سلعة بعينها ولن تقدّم فرصاً للاستثمار أو سوقاً لتصريف السلع ولن تكون مصدراً للمواد الخام والمحاصيل الزراعية ، وإنما سيتم تأسيسها لأنها ستقدم شيئاً مختلفاً ومغايراً وثميناً : دوراً

والخضوع للهيمنة الغربية الأمريكية ، ليس من المستبعد تحقيق السلام بعض الوقت مع الدولة الوظيفية الصهيونية ، إذ أن النظم العربية من خلال نخبتها الحاكمة ، ستصبح هي نفسها دولا أو أنظمة وظيفية ، تقوم بدور الوسيط الوظيفي بين النظام العالمي الجديد وشعوبها المستضعفة . كما أنه مع تصاعد خوف هذه النظم من الصحة الشعبية الإسلامية ، ومع تحوّل دور إسرائيل من دولة وظيفية تضرب القومية العربية إلى دولة وظيفية تضرب الصحة الإسلامية ، ستزداد الرقعة المشتركة بين هذه النظم الوظيفية والدولة الوظيفية ، ومن ثم سيتم تحقيق السلام المبني على تماثل الوظيفة .

ويلاحظ أن الدولة الصهيونية الوظيفية نفسها قد تضم جماعات وظيفية ، ومن أهم هذه الجماعات الآن عرب الأراضي المحتلة الذين بدأوا يستولون على قطاعات بأسرها كقطاع المبانى كما يعملون في المطاعم إما كجسوسات أو عمال نظافة . كما أنهم بدأوا يتغلغلون في القطاع الزراعي ذاته . ويبدو أن كثيراً من اليهود الشرقيين يقومون بدور الجماعة الوظيفية (الوسيط) بين العرب والدولة الصهيونية ، فكثير من مقاولي العمال يأتون من صفوفهم ، ويمكن القول أن الدولة الصهيونية الوظيفية تحاول أن تجعل من السلطة الفلسطينية دولة وظيفية تعمل لصالح إسرائيل .

الدولة الصهيونية الوظيفية : التعاقدية والنفع والحياد

The Functional Zionist State : Contractualization, Utility, and Neutrality

تتسم الدولة الصهيونية الوظيفية بكل سمات الجماعة الوظيفية ، وأول هذه الصفات هي التعاقدية والنفع والحياد .

١ - الوظيفة القتالية والعائد الإستراتيجي :

من أهم وظائف الدولة الصهيونية الوظيفية أنها تقوم بالأعمال المشينة التي لا تستطيع الدول الغربية الاضطلاع بها نظراً لكونها دولا «ليبرالية» و«ديموقراطية» تود الحفاظ على صورتها المشرقة أمام الرأي العام العالمي وأمام جماهيرها بقدر المستطاع فتكل إلى الدولة الصهيونية مثل هذه الأعمال . ومن هذه الوظائف تزويد دول أمريكا اللاتينية العسكرية بالسلاح ، والتعاون مع جنوب أفريقيا في كثير من المجالات ، ومنها السلاح النووي ، والقيام ببعض أعمال المخابرات والتجسس ، والسماح للولايات المتحدة بإنشاء إذاعة فيها موجّهة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) . كما تقوم الدولة الصهيونية بتوفير الجو الملائم والتسهيلات اللازمة للترفيه عن الجنود الأمريكيين . ويبدو أن الدولة الصهيونية الآن أصبحت مصدراً لكثير من المرتزة في العالم ،

سيمود على الراعي والموكل (الإمبريالي) ، تماماً مثلما يفعل أي شخص رشيد مع أية سلعة تُباع وتُشتري . وبالفعل ، نجد أنه ، في وقت كان فيه المشروع الصهيوني لا يزال في إطار النظرية والأمنية ، كان الزعماء الصهاينة يؤكدون ، الواحد تلو الآخر ، أن تمويل مثل هذا المشروع الاستيطاني الصهيوني مسألة مربحة للدولة التي تستثمر فيه . وقد أدرك هرتزل - بمكره ودهائه - أن ثورة الفلاحين المصريين ستجعل مصر مكلفة جداً كقاعدة عسكرية بالنسبة لإنجلترا ، ولذا فقد أشار إلى أن المشروع الصهيوني ، بتكاليفه الزهيدة ، شيء مفر . واستخدم وايزمان الصورة المجازية التجارية التعاقدية نفسها حين كتب لتشرشل قائلاً : "إن السياسة الصهيونية في فلسطين ليست على الإطلاق تبيداً للموارد ، وإنما هي التأمين الضروري الذي نعطيه لك بسعر أرخص من أن يحلم به أي فرد آخر " . وأفاض وايزمان في شرح وجهة نظره ، مبيناً أن الاستعمار البريطاني ، بتأييده المنظمة الصهيونية ، قد وضع ثقته في مجموعة مستعدة لتحمل قدر كبير من المسؤولية المادية عن الاستعمار . وإذا تبين أن تكاليف الحماية البريطانية ستكون مرتفعة ، عندئذ يمكن تنظيم وتسليح المستعمرين اليهود . ثم يتساءل وايزمان بشيء من الخطابية وبكثير من التوتر : "هل تمت أية عملية استعمارية أخرى تحت ظروف مواتية أكثر من هذه : أن تجد الحكومة البريطانية أمامها منظمة لها دخل كبير ولديها استعداد لأن تضطلع بجزء من مسؤولياتها التي تكلفها الكثير ؟ " . إن الصوت هنا صوت بائع متجول يجيد الإعلان عن السلعة ، حتى لو كانت كيانه ووجوده .

ولا يختلف صوت يعقوب ميريدور وزير التخطيط والتنسيق الاقتصادي (١٩٨٢ - ١٩٨٤) كثيراً ، ففي حديث له لإذاعة الجيش الأمريكي ركّز على مدى رخص وانخفاض ثمن إسرائيل كقاعدة للمصالح الأمريكية . وقد بين الوزير الإسرائيلي أن إسرائيل تحل محل عشرة من حاملات الطائرات ، وقدم الوزير الإسرائيلي كشف حساب بسيط جاء فيه أن تكلفة بناء الحاملات العشر هذه تبلغ ٥٠ بليون دولار . ثم أضاف الوزير ، وهو الخبير بالأمور الاقتصادية ، أنه لو دفعت الولايات المتحدة فائدة قدرها ١٠٪ على تكاليف تشييد هذه الحاملات (وقد كان الوزير متسامحاً مع الولايات المتحدة فلم يذكر تكلفة الجنود الذين ستحملهم حاملات الطائرات أو الحرج السياسي الذي يسببه وجود مثل هذه القوات) ، لو دفعت الولايات المتحدة مثل هذه الفائدة لبلغت خمسة بلايين دولار . وحيث إن المعونة الأمريكية لا تصل بأية حال إلى هذا القدر ، فقد اختتم ميريدور حديثه بملحوظة فكاهية ولكنها في الوقت نفسه بالغة

إستراتيجية يؤمّن سيطرة الغرب على العالم ، وهو دور سيكون له دون شك مردود اقتصادي ، ولكنه غير مباشر .

ولا تختلف المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية مانتزين ، أي البوصلة ، في وصفها وضع إسرائيل عن وصف جولدمان أو حنه أرنت ، حيث ترى المنظمة ، في تحليل لها صدر في الستينيات ، أن الدور الذي تضطلع به الدولة الصهيونية لم يطرأ عليه أي تغيير ، فهي لا تزال تشكل قاعدة لقوة عسكرية يمكن الاعتماد عليها ، قوة موجهة ضد العرب لخدمة المصالح الإمبريالية الإستراتيجية . وقد بين ب . سيبير (في علّ ههشممار بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٨٦) أن إسرائيل قد جعلت جيشها "الذراع المستقبلية المحتملة للولايات المتحدة" ، فهي خدمة حربية كاملة جاهزة على أهبة الاستعداد لتأدية الخدمات في أي وقت .

٢ - الجدوى الاقتصادية للدولة الوظيفية :

من المعروف أن على أعضاء الجماعة الوظيفية القيام بوظيفة ما هي في جوهرها استغلال الجماهير لصالح النخبة الحاكمة . فتقوم الجماعة بتحصيل الضرائب من الجماهير أو امتصاص فائض القيمة منها من خلال الإقراض بالربا أو التخصص في بيع سلع معينة (مثل الملح والخمور) يحتكرها الحاكم لحسابه . وكان أعضاء الجماعة الوظيفية يحققون بذلك أرباحاً عالية ، ولكنهم بعد ذلك كان عليهم دفع ضرائب باهظة للحاكم . ولذا ، فقد كانت معظم الأرباح تصب مرة أخرى في خزائنه ، أي أن أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية كانوا في واقع الأمر من أهم مصادر الريح للنخب الحاكمة في الغرب في العصور الوسطى .

والدولة الوظيفية الصهيونية لا تقوم ، مثل الجماعة الوظيفية اليهودية ، بتحصيل الضرائب مباشرة ، ولكنها مع هذا تحقّق ريعاً عالياً للدولة الراعية لأنها تقوم بضرب تلك النظم القومية العربية التي تحاول رفع سعر المواد الخام أو حتى التحكم في بيعها وفي أسعارها أو التي تخطط طريقاً تنموياً أو تبني سياسة داخلية وخارجية تهدد المصالح الغربية بالخطر . أما الضريبة التي يدفعها أعضاء الدولة الوظيفية الصهيونية ، فهي حالة الحرب الدائمة التي يعيشونها بسبب الدور الذي يضطلعون به .

ومهما يكن الأمر ، فقد أدرك الصهاينة هذه الوظيفة ، كما أدركوا أنهم كلما زاد ما يحققونه من ربح لراعيهم من خلال أدائهم مهامهم وظيفتهم زادت فرص استمرار الدعم وفرص البقاء . ومن هنا كان تأكيدهم المستمر وإلحاحهم الدائم على الجدوى الاقتصادية للوظيفة التي يؤديها التجمّع الصهيوني وعلى مقدار النفع الذي

الصهيوني الوظيفي ، كانت تتسم بالدقة ، وأن السلعة الصهيونية مربحة ولا شك ، وأن العقد النفعي الذي وقّع بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية بشأن يهود العالم لا يزال نافذاً حتى الآن وأن عائدته لا يزال مرتفعاً .

٣- التعاقدية بين رؤية الذات ورؤية الآخر :

إن ارتباط الإنسان بوطنه ارتباطاً قد تُفسّر بعض جوانبه على أسس اقتصادية . ولكن لا يمكن ردهُ برمته إلى الدوافع الاقتصادية وحسب ، فهو ارتباط لا يمكن تفسيره إلا على أسس أكثر تركيبياً . ولكن عضو الجماعة الوظيفية إنسان اقتصادي بدرجة الأولى حيس تجربته التي حولته إلى أداة اقتصادية ، ولذا فهو يدرك الجنس البشري من خلال تجربته ، ويُسقط دوافعه على دوافع الآخرين ، ولذا فهو يفشل تماماً في إدراك عمق الرابطة بين الإنسان ووطنه . ولذا ، نجد أن الفكر الصهيوني يدور في نطاق رؤية تعاقدية وظيفية نفعية ضيقة سواء في رؤيته لليهود أو في رؤيته للآخر ، إذ أن الصهاينة يرون أن العالم بأسره إن هو إلا سوق تُباع فيها الأشياء وتُشتري . وضمن ذلك ما يُسمّى "الوطن القومي" . ويبدو أنه في المراحل الأولى للحركة الصهيونية ساد تصور بين الفكريين الصهاينة مفاده أن الحصول على هذا الوطن يمكن أن يتم من خلال عملية تجارية رشيدة من خلال المقايضة والمساومة والسعر المغربي . وكان هرتزل يتصور أن الحركة الصهيونية ، مُثّلة الشعب اليهودي ، ستقوم بشراء العريش أو أوغندا ، أو حائط المبكى وفلسطين من أصحابها . فالأرض هنا ليست وطناً وإنما عقار ، وعلاقة الإنسان بها ليست علاقة انتماء وكيان وإنما هي علاقة نفعية تعاقدية تشبه علاقة الجماعة الوظيفية بالمجتمع المضيف . وحينما نشر هرتزل كتابه **دولة اليهود** ، اتهمه بعض اليهود بأنه تقاضى مبلغاً ضخماً من شركة أراض بريطانية كانت تود القيام بأعمال تجارية في فلسطين فتم تفسير الحلم القومي على أنه مشروع تجاري . وعلّق هو على هذا الاتهام بقوله : "إن اليهود لا يصدقون أن أي شخص يمكن أن يتصرف مدفوعاً باقتناع أخلاقي" . وكان هرتزل يتصور ، في واقع الأمر ، أن العالم حانوت أو سوق كبيرة ، فحينما ذهب لمقابلة جوزيف تشامبرلين (وزير المستعمرات البريطاني) ليطالب منه قطعة أرض ليقيم عليها وطناً ، كان يتخيل أن الإمبراطورية الإنجليزية مثل دكان كبير للعاديات التي لا يعرف مالكيها عدد السلع فيها على وجه الدقة ، وتخيل هرتزل نفسه زبوناً يطلب سلعة اسمها "مكان تجمع الشعب اليهودي" ويحاول مع صاحب الدكان أن يبحث له عن مثل هذا المكان/ السلعة في بضاعته .

الدلالة ، إذ قال : "أين إذن بقية المبلغ ؟" . ويبدو أن هذا هو الخط الإعلامي الإسرائيلي في مواجهة الأمريكيين ، ففي العام نفسه بين أربيل شارون أن الخدمات التي تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة تفوق في قيمتها ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات لإسرائيل . ثم قال بشكل شبه جديّ ما قاله ميريدور بشكل فكاهي : "إن الولايات المتحدة لا تزال مدينة لنا بسبعين ملياراً من الدولارات" .

وترد الفكرة نفسها ، كما يرد كشف حساب مماثل ، في مقال لشلومو ماعوز المحرر الاقتصادي للجيروساليم بوست بعنوان "صفقة إستراتيجية" حين أشار إلى أن الإسرائيليين يعرفون جيداً أن مساعدة الولايات المتحدة للدولة الصهيونية هي في جوهرها مساعدة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية . فالولايات المتحدة تدفع سنوياً ١٣٠ بليون دولار لقواتها في حلف شمال الأطلسي و ٤٠ بليوناً للوفاء بالتزاماتها في المحيط الهادي . وبالتالي ، فإن مساعداتها العسكرية والمدنية لإسرائيل صغيرة بشكل مضحك ، إذا ما قُورنت بالمبالغ الأتفة الذكر ، وخصوصاً إذا ما تم النظر إلى مثل هذه المساعدات باعتبارها استثماراً لحماية مصالح أمريكا في المنطقة . هذا هو المفهوم الغربي لإسرائيل . فالمدافعون عنها في الولايات المتحدة لا يلجأون أبداً إلى الحديث عن المغام الاقتصادية الثانوية أو المغامر الاقتصادية التافهة وإنما يشيرون دائماً إلى الحليف الذي يمكن التعويل عليه والمغامر الإستراتيجية الأساسية الشاملة الهائلة . وقد عيّرت مجلة **الإيكونوميست** (في ٢٠ يولييه ١٩٨٥) عن موقف هؤلاء بقولها : إذا كان بإمكان أمريكا أن تدفع ٣٠ بليون دولار كل عام ضمن تكاليف حلف الأطلسي (لتحقيق أهداف إستراتيجية) ، فإن من المؤكد أن إسرائيل ، وهي المخفر الأمامي والقاعدة المحتملة ، تستحق مبلغاً تأفهاً (نحو ٤ بلايين دولار آنذاك) .

وقد لخص سبير كل الموضوعات والصور المجازية السابقة فقال إن الزعماء الإسرائيليين مضطرون دائماً لأن يذكروا القيادة الأمريكية في واشنطن بمقدار تكلفة وجود الجيش الأمريكي في غرب أوروبا بالمقارنة بتلك الهبات الممنوحة لإسرائيل . وقد بين سبير أن الجيش الإسرائيلي ليس خدمة حربية كاملة وحسب ، وإنما هو أيضاً خدمة رخيصة ، بل إنها أرخص من أي خيار عسكري آخر محتمل لأمريكا في المنطقة . وحسبما جاء في مقاله ، يوافق البتاجون على هذا الرأي ، ولذا لا يبدي خبراؤه أي تأفف إزاء الحساب الذي يقدمه الإسرائيليون ، حتى أن هناك من يرى أنه رخيص نسبياً ، الأمر الذي يدل على أن نبوءات الزعماء الصهاينة وحساباتهم ، بشأن الحجب

فهو يقرر أن يقلب الصفة على أن يطلب بعض الامتيازات من تركيا (مثل احتكار الكهرباء) حتى يتسنى له الدفع بيسر .

إن هذا التصور التجاري التعاقدى للوطن القومي اليهودي ليس مقصوداً بأية حال على هرتزل ، فموسى هس يؤكد أنه لا توجد أية قوة أوروبية تفكر في منح اليهود من شراء أرض أجدادهم ثانية . وهو يتصور أن تركيا ستد لهم وطنهم نظير حفة من الذهب . وتصور ليلينلوم لفكرة شراء الوطن ليس مغايراً لفكرة هس : " على رجالنا الأغنياء أن يبدأوا بشراء العقارات في تلك الأرض ، ولو ببعض ما يملكون من ثروة ، وما دام هؤلاء لا يرغبون في ترك أراضيهم التي يسكنونها الآن ، فليشتر كل منهم قطعة أرض في أرض إسرائيل ببعض من مالهم حيث تغطي هذه الأراضي لمن يستغلها على أساس اتفاقية بشأن العائد (أو الربح) مع الشاري " . ويرى بنسكو هو الآخر أن حل المسألة اليهودية يتلخص في تأسيس شركة مساهمة لشراء قطعة أرض تتسع لعدة ملايين من اليهود يسكنون فيها مع مرور الزمن . وهذا التصور التجاري لكل أراضي آسيا وأفريقيا لم يكن أمراً غريباً على العقل الغربي الاستعماري في القرن التاسع عشر الذي كان يرى العالم بأسره حيزاً للاستغلال وأرضاً تُوظف بطريقة مربحة (من خلال شركات ذات براءة في معظم الأحيان) .

ولا يزال التصور الوظيفي التجاري التعاقدى قائماً حتى الآن ، فحينما يتحدث وايزمان عن فائدة الدولة الصهيونية للإمبريالية ، ويقدم حساب التكاليف ، وحينما تقدم الحركة الصهيونية الحوافز المادية والرشاوى لليهود المنفي إليها جروا إلى أرض فلسطين (وكان الوطن ملكية عقارية) ، وحينما يحاولون شراء حائط المبكى ، وحينما يعرضون تعويض الفلسطينيين عن وطنهم وتقديم المساعدة المالية لهم شريطة أن يتنازلوا عن حق العودة ، فإنهم يؤكدون أن هذه الرؤية التجارية التعاقدية السطحية لا تزال لها قوتها في بعض الأوساط الصهيونية . ويمكن القول بأن الصهيونية النفعية تعبير آخر عن هذا الاتجاه .

الدولة الصهيونية الوظيفية : الحوسلة

The Functional Zionist State : Instrumentalization

الدولة الوظيفية هي دولة تتم حوسلتها لصالح الدول الراعية الإمبريالية ، ولكن يبدو أن الحوسلة في حالة الحركة الصهيونية لن تتوقف عند الدولة الوظيفية ، بل ستمتد لتشمل كل المادة البشرية اليهودية أينما كانت . وفي اجتماع بين هرتزل وفيكتور عمانوئيل الثالث ، ملك إيطاليا ، أشار الزعيم الصهيوني إلى أن نابليون دعا

ولكن هرتزل كان ينوي المشاجرة في عدة بلاد حتى يكسب إحداها في نهاية الأمر ومجاناً (فالطيفلية إحدى سمات الجماعة الوظيفية في آخر مراحل تطورها) . وعلى سبيل المثال ، حاول هرتزل أن يحصل على امتياز شركة أراض في موزمبيق من الحكومة البرتغالية دون أن يدفع فلساً واحداً ، وذلك بأن يعد بسداد الديون ويدفع ضريبة فيما بعد . ثم يوضح هرتزل للقارئ نواياه : " على أي أريد موزمبيق هذه للمتاجرة عليها فقط وأخذ بدلاً منها جزيرة سيناء مع مياه النيل صيفاً وشتاءً ، وربما قبرص أيضاً دون ثمن " ، فالمسألة كلها تبادل وتعاقد وعلاقات موضوعية رشيدة .

ويؤمن هرتزل بأن الدولة اليهودية نفسها سلعة مربحة ناجحة ، فهو يوضح أن الجمعية اليهودية تستعمل مع السلطات الموجودة في الأرض ، وتحت إشراف القوى الأوروبية : " وإذا وافقوا على الخطة فإن هذه السلطات ستستفيد بالتقابل ، وسندفع قسطاً من دينها العام ونبنى إقامة مشاريع نحن أيضاً في حاجة إليها ، كما ستقوم بأشياء أخرى كثيرة . ستكون فكرة خلق دولة يهودية مفيدة للأراضي المجاورة . لأن استثمار قطعة أرض ضيقة يرفع قيمة المناطق التي تحاورها " .

والرؤية الصهيونية التعاقدية التي تضع لكل شيء سعراً مهما سميت مرتبته ، تفترض أن فلسطين (هي الأخرى) سلعة ، بل سلعة غير رائجة لا يود أحد شراءها سوى المعتمدين من اليهود . ويُقدر هرتزل أن ثمن فلسطين الحقيقي ، هو مليونان من الجنيهات فقط (حيث إن العائد السنوي منها عام ١٨٩٦ كان - حسب تصوره وحساباته الحقيقية أو الوهمية - حوالي ٨٠ ألف جنيه) . ولعله أخذ في الاعتبار سعر الفائدة والتمويل . وقد وافق كثير من الصهاينة على هذا الثمن الواقعي أو التجاري . إلا أن السمسار السياسي يعرف أن الثمن التجاري يختلف عما يجب أن يدفع حين يحين وقت البيع والشراء . وهو لهذا السبب يرفع السعر إلى عشرين مليون جنيه تركي دفعة واحدة ، يدفع منها مليونان لتركيا والباقي لدانيتها .

بل إن هرتزل على ما يبدو كان يحاول الحصول على فلسطين بالمجان مثل أي سمسار غشاش من أعضاء الجماعات الوظيفية المالية الذين تفوقوا في الغش التجاري . فقد ذهب إلى السلطان عبد الحميد خاوي الوفاض ، ودون في مذكراته أنه لو عرضت عليه فلسطين الغالية نظير سعر مخفض لشعر بالخرج ، لأنه لا يحمل معه كل المبلغ . إن كل ما يريده من السلطان هو وعد ببيع فلسطين له ، وهذا الوعد سيكون له بمنزلة السلعة التي يستخدمها المتسولون لجمع التبرعات . وإن لم ينجح التسول ، فإن هرتزل لن تُعجزه الحيلة ،

الصهيونية ، كل العناصر في تعبيره المجازي الشهير حين قال : " ستقيم هناك [في آسيا] جزءاً من حائط خمانية أوروبا يكون حصناً منيعاً للحضارة [الغربية] في وجه التهمجية " ، فقد مزج الإنسان والمكان بحيث أصبحا حائظاً غريباً في مواجهة الشرق . (يلاحظ أن كلمة «إسرائيل» في العبرية كلمة متعددة المعاني متنوعة الدلالات وتشير للأرض والشعب تماماً كما فعل هرتزل) .

ولا يزال إدراك الإسرائيليين لدورهم (وإدراك العالم الغربي له) يدور في هذا الإطار . وكثير من النصوص المجازية التي يستخدمها المستوطنون الصهاينة في وصف الدور الموكل إليهم بين إدراكهم لعملية الحوسلة الوظيفية هذه . فقد استخدمت جريدة هآرتس صورة مجازية درامية لوصف الدور الذي تم إسناده إلى «الدولة اليهودية» (في مقال في سبتمبر ١٩٥١) بعنوان "نحن وعاهرة المواني" جاء فيه أن "إسرائيل تم تعيينها لتقوم بدور اخصاس الذي يمكن الاعتماد عليه في معاقبة دولة واحدة أو أكثر من جيرانها لعرب الذين قد يتجاوز سلوكهم تجاه الغرب الحدود المسموح بها" .

والصورة المجازية السابقة (إسرائيل كحارس أجبر يشبه العاهرة) تلمس - على ما يبدو - وترأ حساساً في الذات الصهيونية الإسرائيلية ، إذ تكشف أخيراً من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية لعام ١٩٥٦ اخصاسة بحرب السويس أنه ، أثناء المباحثات السرية التي جرت بين إنجلترا والدولة الصهيونية ومهدت لتوقيع الثلاثي على مصر ، تم الاتفاق على أن تقوم إسرائيل بمهاجمة مصر . وبعد وصولها إلى قناة السويس ، تقوم إنجلترا وفرنسا بالتدخل ثم تصدران أمراً إلى الطرفين المصري والإسرائيلي بالانسحاب عدة كيلو مترات من حدود القناة ، وبذا يتم تبرير الغزو الفرنسي والإنجليزي أمام الرأي العام العالمي باعتباره عملية محايدة تهدف إلى حماية الملاحة في القناة . وقد ضمنت الدولتان أمن إسرائيل وزودتاها بالغطاء الجوي المطلوب (وهذه أمور معروفة لا تحتاج إلى توثيق) . ولكن يبدو أن المندوب الإنجليزي في هذه المفاوضات السرية بالغ قليلاً في الأمر وطلب أن تقوم القوات الإنجليزية بإلحاق بعض الإصابات الطفيفة ، ولكن الفعلية ، بالقوات الإسرائيلية لرفضها الانسحاب أو لتباطؤها فيه حتى يتم حيك المسرحية . وهنا ثارت ثائرة بن جوريون واستخدم صورة مجازية شبيهة بالصورة المجازية التي استخدمتها هآرتس لوصف العلاقة بين إسرائيل والدول الغربية إذ قال : إنجلترا تشبه النبيل الإنطاقي الذي يرغب في معاينة إحدى الخادعات جنسياً على أن يتم ذلك في الخفاء وحسب ، أي في المطبخ مثلاً لا في حجره النوم . ومن الواضح أن

إلى عودة اليهود إلى فلسطين ليؤسسوا وطناً قوياً ، ولكن ملك إيطاليا بين له أن ما كان يريده في الواقع هو أن يجعل اليهود المشتتين في جميع أنحاء العالم عملاء له . وقد اضطر هرتزل إلى الموافقة على ما يقول ، وقد اعترف بأن تسامبرلين ، وزير الخارجية البريطاني ، كانت لديه أيضاً أفكار مماثلة . وكان هرتزل يرى أنه إذا وافقت إنجلترا على مشروعه الصهيوني ، فإنها ستحصل ، في ضربة واحدة ، على عشرة ملايين تابع (عميل) سري في جميع أنحاء العالم يتسمون بالإخلاص والنشاط ، وبإشارة واحدة سيضع كل واحد منهم نفسه في خدمة الدولة التي تقدم لهم العون . " إن إنجلترا ستحصل على عشرة ملايين عميل يضعون أنفسهم في خدمة جلالته ونفوذها " . ثم أضاف هرتزل ، مستخدماً الصورة المجازية التجارية التعاقدية الشائعة في الأدبيات الصهيونية ، " ثمة أشياء ذات قيمة عالية تكون من نصيب الشخص الذي يحصل عليها في وقت لم تكن قد عرفت قيمتها الحقيقية العالية بعد " . وأعرب الزعيم الصهيوني عن أمله في أن تدرك إنجلترا مدى القيمة والفائدة التي ستعود عليها من وراء كسبها الشعب اليهودي ، أي أن هرتزل مدرك تماماً لوظيفة الدولة اليهودية والشعب اليهودي ومدى نفعه وإمكانية حوسلته .

والخطة الصهيونية الخاصة بتسخير الشعب اليهودي جزء أساسي من العقيدة الصهيونية . ففي عام ١٩٢٠ ، عبر ماكس نوردو عن تفهمه العميق للذوايق التي حركت رجال السياسة البريطانيين الذين كانت تواجههم مشكلة التوازنات الدولية . وبعد القيام بحساباتهم توصل هؤلاء الساسة إلى أن اليهود يعتبرون في الحقيقة " مصدر قوة " وربما " مصدر نفع " أيضاً لبريطانيا وحلفائها ، ومن ثم عرضت عليهم فلسطين .

ويلاحظ أن كل الكتاب السابقين ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها «رقعة» أو «مساحة» أو «مكاناً تابعاً» أو «بلداً» تحت الوصاية (فهو مكان تم نزع القداسة عنه وتمت حوسلته تماماً حتى أصبح موضوعاً محضاً) . وهم يعتبرون المستوطنين الصهاينة حراساً و«خدمة عسكرية جاهزة» : جماعة من المالك أو المرتزقة على أهبة الاستعداد دائماً . والملوك أداة وسيلة ، وليس إرادة وقيمة .

وسواء كانت الإشارات للمكان أو كانت للإنسان ، فإن جوهر الصور المجازية جميعاً هو التبعية الكاملة للغرب ، والتحوصل الكامل لحسابه ، وتحويل المكان والإنسان إلى أداة منزلة عن المحيط الحضاري الشرقي («ذراع مستقبلية») . وقد مزج هرتزل ، مؤسس

"إن الأمريكيين يدفعون لنا لأنهم يريدون أن تكون لهم دولة تابعة مجهزة بأفضل الأسلحة والجنود". وقد وصف سبير هذه الدولة بأنها حاملة طائرات عليها أربعة ملايين نسمة في موقع إستراتيجي فريد من نوعه قريب من الاتحاد السوفيتي وقريب من أوروبا الشرقية وقريب من حقول النفط.

إسرائيل إذن «حاملة طائرات»، أي أنها وظيفة تُؤدَّى أو دور يُلعب وأداة تُستخدم أو ثروة إستراتيجية تضم أربعة ملايين مقاتل. ولا شك في أن صورة «الحاملة» المجازية أكثر دقة ودلالة من سابقتها لأنها لا تتحدث عن دور الدولة الصهيونية أو وظيفتها بشكل عام، وإنما تعرّف - وبدقة بالغة - طبيعته الإستراتيجية كدولة عميلة توجد في منطقة حدودية قريبة من الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وأوروبا الشرقية وحقول النفط، وليس لها عائد اقتصادي مباشر. وتؤكد الصورة المجازية حركية هذه الدولة النافعة الثمينة وإمكانية نُقل جنودها من مكان حدودي إلى مكان حدودي آخر. ولكن الصورة المجازية تُظهر في الوقت نفسه أنه يمكن الاستغناء عنها، فالأجزاء الآلية الحركية ليست عضوية ولا ثابتة. وتنفى الصورة المجازية عن إسرائيل أي دور اقتصادي مباشر. ولعل الاتفاق الإستراتيجي الذي تم توقيعه بين الولايات المتحدة وإسرائيل عام ١٩٤٨ هو تحقّق آخر لهذا الإدراك لطبيعة دور الدولة إسرائيل وعلاقتها بالعالم الغربي.

التحالف الإستراتيجي الأمريكي / الإسرائيلي

Israeli-American Strategic Alliance

لا شك في أن القوى الاستعمارية هي التي تبنّت المشروع الصهيوني وتكفّلت برعايته ووفرت له كل أسباب النجاح. وحتى الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا القاعدة المركزية للنشاط الصهيوني، وكانت بريطانيا الدولة العظمى التي تقود عملية إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين. أما بعد التحولات التي أخذت تتبلور مع الحرب العالمية الثانية، فإن النشاط الصهيوني سارع في الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية مركز القوة الجديد في الغرب، فكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل بعد دقائق من إعلان قيامها في ١٥ مايو ١٩٤٨. وقد أيدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة موقف إسرائيل من الصراع العربي الإسرائيلي، باستثناء فترة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦.

ولكن الدعم العسكري والاقتصادي ظل متواضعاً حتى منتصف الستينيات، حيث كانت إسرائيل تعتمد على التعويضات الألمانية من الناحية الاقتصادية، وعلى السلاح الفرنسي من الناحية

بن جوريون لم يرفض الدور الإستراتيجي الموكل إليه (الخادمة الحسنة)، ولكنه كان يطمح في أن يتم اللقاء بين الخادمة والسيد في مكان لائق (الحديقة أو غرفة النوم على سبيل المثال)، يتفق مع مكانة الشعب اليهودي وكرامة دولته اليهودية الوظيفية.

ومن النصوص المجازية المتواترة الأخرى، صورة إسرائيل باعتبارها كلب حراسة. فقد وصف البروفيسر يشياهو ليفوفيتس في حديث له في صحيفة لوموند بتاريخ ٨ مارس ١٩٧٤ إسرائيل بأنها «عمل للولايات المتحدة» ووصف الإسرائيليون بأنهم «كلاب حراسة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط»، ويتعلق بقاؤنا بقدرتنا على القيام بهذه المهمة. وقد طوّر الصحفي الإسرائيلي عاموس كينان هذه الصورة المجازية المثيرة من عالم الحيوان وجعلها أكثر حدة وإثارة إذ وصف إسرائيل بأنها «كلب حراسة رأسه في واشنطن وذيله في القدس»، وهي كلب حراسة قوي لكنه يحتاج إلى حماية. ويفضل العرب استخدام «مخلب القط» كصورة مجازية لوصف الدولة الوظيفية. وهي صورة مجازية مألوفة وشائعة فقدت كثيراً من قوتها بسبب تكرارها بشكل ممل، وإن كانت معبرة تماماً. والنسوة المجازية السابقة (الحارس، والعاهرة، والخادمة الحسنة الطيبة، وكلب الحراسة، ومخلب القط) سواء قبلناها لجذتها أم رفضناها لحدتها، تؤكد أن أهمية إسرائيل من وجهتي النظر الغربية والصهيونية لا تكمن في عاندها الاقتصادي وإنما في دورها الإستراتيجي إذ أن كل الصور المجازية تفترض وجود دور يؤدّي وثمر يُدفع، لا عائد اقتصادي يُحصّل.

ولكن كل الصور المجازية السابقة، اللائق منها وغير اللائق، هي في الواقع مستمدة من القرن التاسع عشر قبل تفجّر الثورة التكنولوجية وتزايد معدلات غزو الصناعات الحربية وتنوعها. ولذا، كان تطوّر الصورة المجازية بشكل يتفق مع روح العصر في أواخر القرن العشرين حتمياً (والواقع أن إحدى السمات الأساسية الشاملة للدولة الوظيفية الصهيونية مقدرتها على تغيير وظيفتها بما يتفق مع متطلبات الدولة الراحلة). وهذا ما تجرّه يعقوب ميريدور في حديثه للإذاعة التابعة للجيش الأمريكي، فقد بيّن أنه لولا وجود إسرائيل كقاعدة ومنطقة نفوذ وحليف للولايات المتحدة لاضطرت الأخيرة إلى بناء عشر من حاملات الطائرات. وهو بذلك يكون قد أحلّ صورة إسرائيل المجازية كحاملة طائرات أمريكية محل الصور النجاسية الغامضة أو الفاضحة السابقة. وترد الصورة المجازية نفسها، وبشكل أكثر تبلوراً، في مقال الصحفي الإسرائيلي سبير والمعنون «مجتمع يتغذى على الهبات الخارجية» إذ قال الكاتب:

إذا هُذدت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وهو منطقة مهمة من الناحية الجيوبوليتيكية بسبب ما يحويه من نفط ورؤوس أموال وأسواق . ومن المعروف أن نقل قوة لها شأنها إلى هذه المنطقة يستغرق عدة أشهر ، أما مع وجود إسرائيل كحليف فإنه لا يحتاج إلا إلى بضعة أيام .

* البنى التحتية والمواصلات والاتصالات : تستطيع القوات الأمريكية استخدام القواعد الجوية والبحرية والبرية الإسرائيلية إما لهدف عسكري مباشر أو عمليات الإسناد أو تقواعد وسيطة .

* البحث والتطوير والاستخبارات : يمكن أن تستفيد القوات الأمريكية من الخبرات الحية للتجربة العسكرية الإسرائيلية ومن المعلومات التي تجمعها إسرائيل عن المنطقة .

* القدرة الدفاعية : يمكن استخدام القدرات العسكرية الإسرائيلية لحماية قوة تدخل أمريكية في الشرق الأوسط ، وخصوصاً أن سلاح الجو الإسرائيلي يسيطر على المجال الجوي .

وأنشطة البحث والتطوير الإسرائيلية نفسها مفيدة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب التكامل الوثيق بين المخترعين الإسرائيليين والشركات الأمريكية (وكما قال جورج كيجان ، رئيس استخبارات سلاح الجو الأمريكي سابقاً ، إن مساهمة إسرائيل تساوي ألف دولار لكل دولار معونة قدمناها لها) .

وامكانيات إسرائيل في الاستخبارات السياسي ضخمة جداً ، فكثير من الإسرائيليين جاءوا من مختلف دول المنطقة وذلك يعطيهم معرفة أفضل باللغات ، وغير ذلك من العوامل التي لا غنى عنها لأي تحليل أفضل ، وتأويل أمثل للمعلومات التي يتم جمعها من المنطقة . وإذا أردنا استخدام مصطلحنا يمكننا القول بأن الدولة الصهيونية هي إعادة إنتاج نمط الجماعة الوظيفية القتالية والاستيطانية والتجارية والجاسوسية . وإذا أضفنا عمليات الترفيه عن الجنود الأمريكيين في الموانئ الإسرائيلية ، فربما بذلك نضم قطاعاً للذة إلى قائمة الوظائف ، فهي عملية توظيف شاملة يستفيد منها الفريقان .

يتربط على هذه العناصر تحقيق وحدة انصاف الإسرائيلية الأمريكية ، وخصوصية علاقتهما وتفردها ، باعتبار إسرائيل موقعاً أمريكياً متقدماً في منطقة الشرق الأوسط .

وفكرة أن إسرائيل رصيد إستراتيجي للولايات المتحدة لا تفصل عن الصراع العربي الإسرائيلي ، فالخبرات والقدرات السابقة لم تكنسها إسرائيل إلا بانغماسها في ذلك الصراع ، كما أن تصاعد الصراع واحتدامه أدى إلى زيادة الروابط العسكرية والإستراتيجية بين البلدين .

العسكرية . وبدأ التبدل النوعي في العلاقة بين الطرفين مع تولي لندون جونسون رئاسة الولايات المتحدة في وقت أصبح من الواضح فيه أنها وريثة الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وزعيمة العالم الغربي في عالم ما بعد الاستعمار . وبذلك انطوت حقبة كاملة من السياسة التي تميّزت بالتوازن النسبي أحياناً أو الانحياز المحدود المقتصر على مؤسسة الرئاسة كما في ولاية ترومان ، وبدأت حقبة مختلفة مع جونسون اتسمت بالانحياز الجارف إلى إسرائيل على جميع المستويات الرئاسية والحكومية وبخاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث أصبحت الولايات المتحدة المورد الأساسي للسلاح لإسرائيل . وفي عهد الرئيس رونالد ريغان قطعت هذه العلاقة مسافة

أخرى على طريق التنسيق الإستراتيجي التكامل ، حيث تم توقيع اتفاقية التعاون الإستراتيجي لسنة ١٩٨١ . وبعد أسابيع من توقيعها أعلنت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان السورية . وبعد عام ، على وجه التحديد ، في يونيو ١٩٨٢ ، قامت إسرائيل باجتياح جنوب لبنان ثم انضمت عام ١٩٨٣ إلى مبادرة الدفاع الإستراتيجي الأمريكية (SAI) بتوقيع اتفاقية إستراتيجية أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، حصلت إسرائيل بموجبها على مكاسب جديدة وفتحت أمامها آفاق جديدة من التعاون والمساعدات الأمريكية . فلقد تكفلت الولايات المتحدة ، في هذه الاتفاقية ، بأن تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من إسرائيل ، كما سمحت للشركات الإسرائيلية بدخول المناقصات التي تجريها وزارة الدفاع الأمريكية من أجل الحصول على عقود صنع السلاح . كذلك حصلت إسرائيل على تعهد أمريكي بمدّها بالمعلومات التي تحصل الولايات المتحدة عليها في الشرق الأوسط عن طريق الأقمار الصناعية .

وفي عام ١٩٨٥ وقّعت الحكومتان اتفاقية تم بمقتضاها إلغاء التعريف الجمركي بينهما ، أي قبل سبع سنوات من إبرامها اتفاقية مماثلة مع جارتها كندا والمكسيك . واستمرت إدارة الرئيسين بوش وكلينتون في دعم إسرائيل (باستثناء موقف بوش بتجميد ضمانات القروض لإسرائيل) .

وفي مطلع عام ١٩٨٦ تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الأمنية والعسكرية بين إسرائيل والولايات المتحدة ، ويستند التحالف الإستراتيجي الأمريكي / الإسرائيلي إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المميزة التي يمكن أن توفرها إسرائيل للولايات المتحدة باعتبارها رصيداً إستراتيجياً ، وهي تتمثل في :

* الموقع الجغرافي : إسرائيل قاعدة انطلاق مثالية للقوات الأمريكية

والاقتصاد الإسرائيلي صغير الحجم - بمعيار عدد السكان - لا يشكل قاعدة كافية لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الإنتاجية عند حجمها الأمثل ، وهو ما يعني أن الإنتاج في مثل هذا الاقتصاد ليس اقتصادياً (بالمعنى الفني للمصطلح) ، الأمر الذي يقتضي تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات وإعانتها ، وقد بلغت نسبة الإعانات للمشروعات الصناعية في بعض السنوات ٤٠٪ من قيمة الناتج الصناعي . ويمكن القول بأن النموذج الاقتصادي الإسرائيلي يرجع أساساً إلى نجاح صيغة الصهيونية العمالية (الاستيطانية) ، التي تبتتها إسرائيل منذ نشأتها ، في ضمان تدفق البشر ورؤوس الأموال إليها .

وقد ارتبطت فترات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي أساساً بتدفقات البشر - عبر حركات هجرة البحر والأموال (أو العمل ورأس المال بالتعبير الاقتصادي) - على إسرائيل ، حيث يرى أحد الباحثين الإسرائيليين أن ٧٥٪ من النمو الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٧٢ تم بفضل المعدلات المرتفعة التي تمت بها عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) و ٢٥٪ منه فقط بسبب التحسن في الكفاءة الإنتاجية ، الأمر الذي يفسر نجاح إسرائيل في تنفيذ استثمارات ضخمة رغم أن معدل الإدخار المحلي كان بالسالب في أغلب الفترات (حتى في الفترات التي كان الاقتصاد الإسرائيلي فيها ينمو بشكل سريع إذ كان الإدخار القومي سالباً ، ومع هذا كان معدل الإدخار الخاص مرتفعاً ، لكنه لم يكن كافياً لتغطية العجز في ميزانية الحكومة) ، وقد كانت المساعدات الخارجية الوسيلة الأساسية لسد الفجوة بين الإدخار والاستثمار ، وهي التي مكّنت إسرائيل من تحقيق مستوى معيشي مرتفع رغم معدلات زيادة السكان المرتفعة .

وقد ساهمت المعونات ولا شك في حل مشاكل التجمّع الصهيوني الاقتصادية وحمت طيلة هذه الفترة من جميع الهزات . والأكثر من هذا أن هذه المعونات غطت تكاليف الحروب الإسرائيلية الكثيرة والغارات التي لا تنتهي . وبالتالي فُذّر للعقيدة الصهيونية أن تستمر لأن الإسرائيليين لا يدفعون بتاتاً ثمن العدوانية أو التوسعية الصهيونية . كما موّلت هذه المعونات عملية الاستيطان باهظة التكاليف ، وحققت للإسرائيليين مستوى معيشياً مرتفعاً كان له أكبر الأثر في تشجيع الهجرة من الخارج وبخاصة من الاتحاد السوفيتي .

وحينما يتحدث الدارسون عن «المعونات الخارجية» فهم يتحدثون عن معونات من مختلف الدول الغربية ومن يهود العالم الغربي . ولكن قبل الخوض في هذا الموضوع لابد من الاعتراف أنه

المعونات الخارجية للدولة الصهيونية الوظيفية

Foreign Aid to the Functional Zionist State

«المعونات الخارجية» مصطلح شامل لا يضم فقط المساعدات الإنمائية وإنما يضم أيضاً المعونة العسكرية والمعونة الإنسانية التي تدفعها دولة (أو منظمة دولية) لدولة أخرى . والمعونات الخارجية هي إحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة المانحة . والمشروع الصهيوني الاستيطاني الذي يهدف إلى تأسيس دولة وظيفية تجمع بعض يهود العالم وتقوم على خدمة المصالح الغربية في المنطقة مشروع تم تنفيذه برعاية الدول الغربية ودعمها السياسي والاقتصادي . فقد حصلت الحركة الصهيونية على العون السياسي والمادي منذ نشأتها في أواخر القرن التاسع عشر . وحتى قبل أن تتحوّل إلى منظمة لها شبكتها الضخمة الممتدة التي تمارس الضغط السياسي وتجمع التبرعات من الحكومات والأفراد ، كانت المعونات قد بدأت تصب بالفعل في فلسطين لتمويل جماعات المستوطنين اليهود التابعين لمنظمات شبه صهيونية كانت بمنزلة الإرهاصات الأولى للحركة الصهيونية .

والتمويل الخارجي جزء أساسي من تكوين الحركة الصهيونية ، ويمكن القول بأن الأثرى اليهود ، ومن بعدهم الدول الغربية (التي احتضنت المشروع الصهيوني بعد أن تحوّل من مجرد جمعيات وإرهاصات إلى منظمة عالمية) ، لا ينظرون إلى المستوطن الصهيوني باعتباره استثماراً اقتصادياً ، وإنما باعتباره استثماراً سياسياً له أهمية إستراتيجية قصوى . ولذا اتسمت تدفقات المعونات على الحركة الصهيونية وعلى الدولة الصهيونية بدرجة عالية من التسييس والارتباط بطبيعة المشروع الصهيوني .

والواقع أن أيّ باحث في الاقتصاد الإسرائيلي لابد أن يلاحظ محورية الدور الذي تلعبه المعونات الخارجية وتدفقات البشر ورؤوس الأموال على إسرائيل بشكل لا مثيل له في أية دولة من دول العالم ، سواء من حيث حجمها ودرجة اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي عليها ، أو من حيث درجة تسييسها وارتباطها بطبيعة المشروع الصهيوني .

والدولة الصهيونية في حالة حرب دائمة تلتهم جزءاً كبيراً من ميزانية الدفاع والأمن وهو ما يشكّل استنزافاً اقتصادياً دائماً . كما أن عملية بناء المستوطنات تتطلب ميزانيات ضخمة . وبناء المستوطنات ، شأنه شأن نشاطات «اقتصادية» أخرى ، لا يخضع بالضرورة لمقاييس الجدوى الاقتصادية الصارمة ، وإنما يخضع لمتطلبات الاستيطان وهو ما يسبب إرهاقاً مالياً .

تطوّر المساعدات الأمريكية لإسرائيل
(مليون دولار)

السنة	المجموع	القروض	المنح
١٩٥٠-١٩٤٩	٨٥٢,٩	٣٣٩,٣	٣١٣,٦
١٩٦٠-١٩٦٩	٨٣٤,٨	٨٠١,٩	٣٢,٩
١٩٧٠	٩٣,٦	٨٠,٧	١٢,٩
١٩٧٢	٤٨٠,٩	٤٢٤,٩	٥٦,٠
١٩٧٤	٢,٦٤٦,٣	١,٠٥٥,٠	١,٥٩١,٣
١٩٧٨	١,٨٢٢,٦	١٧٢,٢	١,٠٥٠,٤
١٩٨٢	٢,٢٤٥,٥	٨٧٤,٠	١,٣٧١,٥
١٩٨٤	٢,٦٢٨,٥	٨٥١,٩	١,٧٧٦,٦
١٩٨٦	٣,٨٠٠,٠	-	٣,٨٠٠,٠
١٩٨٨	٣,٠٥٠,٠	-	٣,٠٥٠,٠
١٩٩٠	٣,٤٥٢,٠	-	٣,٤٥٢,٠
١٩٩١	٢,٩٣٥,٠	-	٢,٩٣٥,٠

المصدر : حتى سنة ١٩٨٨ : Rahie (1988), p. 59.
أما سنة ١٩٩٠ و ١٩٩١ : فن :
Government Finance Statistics Yearbook (1992), p. 306.

عقدي السبعينيات والثمانينيات ، وحدثت القفزة الكبيرة بعد حرب ١٩٧٣ حتى وصلت إلى ٣ مليارات دولار تقريباً سنوياً طبقاً لإحصاءات الأمريكية الرسمية منها ١,٨ مساعدات عسكرية ، ١,٢ مساعدات اقتصادية . وقد أخذ طابع المساعدات منذ الثمانينات يتحوّل إلى المنح بدلاً من القروض .

غير أن الأرقام السابقة - على ضخامتها - لا تكشف سوى جزء من الواقع ، إذ أن المبالغ الفعلية التي تحصل عليها إسرائيل أكبر من الرقم الرسمي المعلن بكثير ، لتصل إلى ما يتراوح بين ٥,٥ مليار دولار و ٦,٥ مليار دولار كما يتبين من خلال استعراض التقديرين الآتيين :

ففي تقدير ذا واشنطن ريبورت أن ميدل إيست أفيرز The Washington Report on Middle East Affairs تم تقدير حجم المعونة عام ١٩٩٣ بـ ٦,٣٢١ مليار دولار أو ١٧ مليون دولار يومياً ، منها ٢ مليار دولار سنوياً منذ عام ١٩٩٣ ولادة خمس سنوات هي ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليار دولار ، وذلك لكون إسرائيل غير ملزمة بسداد القروض للولايات المتحدة سواء من خلال إمكانية تنازّل الكونغرس ، أو بسبب تعديل كرانستون الذي يشترط عدم خفض مستحقات الدفع السنوية لإسرائيل ، ويلزم الحكومة

سيكون هناك قدر من الاختلافات الواضحة بين التقديرات المختلفة لحجم المعونة الغربية (وبخاصة الأمريكية) للدولة الصهيونية . ولعل هذا يعود إلى طريقة تقديرها وإلى أن قدراً كبيراً من السرية والتنمية المتعمدة يحيط بحجم المعونات . وقد اعتمدت إسرائيل في البداية على التعويضات الضخمة التي تلقتها من ألمانيا اعتباراً من عام ١٩٥٣ (بواقع ٧٥٠ - ٩٠٠ مليون دولار سنوياً) وحتى نهاية الستينيات ، والتي بلغت مليار دولار كتعويضات مباشرة للحكومة الإسرائيلية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لكل يهود العالم، ومنهم ضحايا النظام النازي في الحرب العالمية الثانية (التي بدأت وانتهت قبل قيام دولة إسرائيل !) ، كما اعتمدت على المعونات العسكرية الألمانية خلال الخمسينيات والستينيات ، وهي المساعدات التي قامت ألمانيا بموجها بتمويل شراء إسرائيل لأسلحة أمريكية (مثال : في عام ١٩٦٣ قامت ألمانيا بتقديم ٦٠ مليون دولار لتمويل شراء صفقة دبابات أمريكية الصنع لإسرائيل) . وقد بلغت التعويضات الألمانية للأفراد ما بين ٧٠٠ - ٩٠٠ مليون دولار سنوياً . وتصل بعض التقديرات إلى أن حجم المعونة الألمانية تتراوح بين ٦٠ - ٨٠ بليون دولار . فقد صرح وزير الخارجية أمام المؤتمر اليهودي (١٩٩٧/٥/٨) أن ألمانيا دفعت لإسرائيل تعويضات تصل إلى ٩٧ مليون مارك (٦ بليون دولار) وأنها ستستمر في دفع التعويضات لمدة ٣٤ سنة أخرى حتى تصل عام ٢٠٣٠ مبلغ ٩٤٠ بليون مارك (٨٠ بليون دولار) ، مع العلم بأن مجموع ما تلقتة ألمانيا من مشروع مارشال هو ١٥ بليون دولار !

ولكن الدعم الحقيقي جاء من الولايات المتحدة ، وهو ما يجعلها صاحبة لقب «الراعي الإمبريالي» بامتياز . وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل ، وذلك بعد مضي دقائق على إعلان قيامها في ١٥ مايو ١٩٤٨ . وبعد أسابيع منحنا قرضاً قيمته ١٠٠ مليون دولار . وكان الدعم العسكري والدعم الاقتصادي منذ الخمسينيات حتى منتصف الستينيات متواضعين ، ذلك أن إسرائيل كانت من الناحية الاقتصادية تعتمد على التعويضات الألمانية كما أسلفنا ؛ وبدأ التبدل النوعي في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة في عهد الرئيس ليندون جونسون .

وفي الأيام الأولى لحرب ١٩٧٣ ، أقامت الولايات المتحدة جسراً جويّاً بينها وبين إسرائيل ، إذ نقلت إلى إسرائيل في أيام قليلة ٢٢ ألف طن من العتاد العسكري لتعويضها عن خسائرها التي مُنيت بها .

وقد تطوّرت المساعدات الأمريكية لإسرائيل وتساعدت خلال

وقد حصلت إسرائيل على استثناءات كثيرة من شروط المعونة ، من أهمها الاستثناءات الخاصة باستخدام إسرائيل أموال المعونة في شراء منتجات غير أمريكية وبخاصة في مجال التصنيع العسكري . كما تعتمد إسرائيل إلى خرق العديد من القوانين الأمريكية إذا تصادمت مع مصالحها مثل خرق القانون الذي يحظر نقل التكنولوجيا الأمريكية بدون إذن الإدارة الأمريكية إلى طرف ثالث . بل إن عملية الخرق هذه قد تجد تشجيعاً من الإدارة الأمريكية . ففي عام ١٩٩٣ ، قرر الكونجرس خصم واحد دولار من المعونة مقابل كل دولار تستخدمه إسرائيل في بناء المستوطنات في غزة والضفة ، واعترفت إسرائيل بأنها أنفقت بالفعل ٤٣٧ مليون دولار على المستوطنات وهو ما كان يعني خصم القيمة نفسها من المعونة ، فقررت إدارة الرئيس كلينتون تزويد إسرائيل بـ ٥٠٠ مليون دولار إضافية مقابل ذلك الخصم ، وهو ما يعني زيادة ٦٣ مليون دولار على المعونة لم تكن لتستلمها لو أطاعت رغبة الكونجرس .

ويشير أحد التقديرات إلى أن إجمالي ما حصلت عليه إسرائيل من معونة أمريكية حتى عام ١٩٩٦ يبلغ ٧٨ مليار دولار ، منها ما يزيد على ٥٥ مليار دولار منحة لا تُرد . بينما ترفع بعض التقديرات الأخرى مبلغ المعونة الفعلية إلى أعلى من هذا بكثير .

ولا تكشف هذه الأرقام بطبيعة الحال عن حجم المساعدات غير الحكومية التي تلقاها إسرائيل من أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أصبحت منذ منتصف السبعينيات ثاني أكبر مصدر لتدفق رؤوس الأموال الخارجية على إسرائيل بعد الحكومة الأمريكية . ففي الولايات المتحدة توجد حوالي ٢٠٠ مؤسسة تعمل في مجال جمع التبرعات لإسرائيل ، من أشهرها مؤسسة النداء اليهودي المتحد ، ومنظمة سندتات دولة إسرائيل . وتشير بعض التقديرات إلى أن المساعدات التي حصلت عليها إسرائيل من مصادر غير حكومية في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٦ قد بلغت ٢٤,٥ مليار دولار موزعة على النحو التالي : ٦,٥ مليار مساعدات أفراد و ١١ مليار مساعدات مؤسسات و ٧ مليارات قيمة سندتات دولة إسرائيل . وقد صبت هذه المعونات في تجميع بشري يبلغ عدد سكانه أقل من خمسة ملايين . وقد قدر أحد الدارسين أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل ما يقرب من عشرة بلايين دولار سنوياً في الفترة الأخيرة ، وأنها أعطت كل مواطن إسرائيلي مبلغ ألف دولار كل عام منذ إنشاء دولة إسرائيل ، وهذا المبلغ يفوق كثيراً معدل دخل كثير من مواطني العالم الثالث .

وحالياً تبلغ حصة الفرد الإسرائيلي من المساعدات حوالي

الأمريكية بأن لا يقل حجم المكون الاقتصادي من المعونة التي تقدمها لإسرائيل عن إجمالي أقساط وفوائد الديون المستحقة على إسرائيل للولايات المتحدة سنوياً ، أي أن الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بسداد ما سبق أن اقترضته الحكومة الإسرائيلية أو ما يمكن أن تقترضه في المستقبل من الولايات المتحدة .

ويبين الجدول الآتي المعونة الأمريكية لإسرائيل عام ١٩٩٣

بالمليار دولار .

٣,٠٠٠	من ميزانية المساعدات الأجنبية .
١,٢٧١	مساعدات أخرى من الميزانية ومن خارجها .
٠,٠٥٠	فوائد قروض إسرائيلية .
٢,٠٠٠	ضمانات قروض .
٦,٣٢١	المجموع

وحسب بعض التقديرات ، يصل إجمالي ما تحصل عليه إسرائيل في ميزانية ١٩٩٦ من معونة مبلغ خمسة مليار وخمسمائة وخمسة ملايين وثلاثمائة ألف دولار (٥,٥٠٥,٣٠٠) ، أي أن ما تحصل عليه إسرائيل يعادل تقريباً ضعف ما تظهره الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الأمريكية الخارجية لإسرائيل وهي ٣ مليارات دولار منها ١,٢ مليار دولار تحت بند المعونة الاقتصادية أو عبارة أدق تحت بند 'صندوق الدعم الاقتصادي Ecomric Support Fund' و ١,٨ مليار دولار تحت بند المعونة العسكرية أو بعبارة أدق تحت بند 'مبيعات السلاح الخارجية Foreign Military Sales' . أما عن مصادر تلك الفجوة بين حجم المعونة الرسمية المعلن وبين ما تحصل عليه إسرائيل فعلاً فهو ما يلي :

١ - المعونات المدرجة ضمن ميزانيات عدد من الوزارات أو الوكالات الفيدرالية مثل وزارات الخارجية والدفاع والتجارة ، ومصصلحة الهجرة والجنسية . . . إلخ ، فميزانية الدفاع خصّصت مبلغ ٢٤٢,٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ لتطوير عدد من نظم التسليح لم تظهر في برنامج المعونة .

٢ - التيسيرات الهائلة التي تحصل إسرائيل بموجبها على حصتها من برنامج المعونة ، كونها الدولة الوحيدة في العالم التي تحصل على المعونة الاقتصادية نقداً ومرة واحدة وهو ما يرفع عن كاهلها أعباء مصاريف بنكية تصل إلى ٦٠ مليون دولار . ولأنها مستثناء من قانون استخدام أموال المعونة العسكرية لشراء معدات عسكرية أمريكية ، بل إن لها الحق في استخدامها في شراء معدات مصنعة في إسرائيل .

٣ - التسهيلات الائتمانية والقروض وهي من حيث المضمون أقرب إلى المنحة منها إلى القرض .

تجارهم في معامل جامعاتهم في الولايات المتحدة . ثم يعطون نتائجها لإسرائيل . وهذا شكل من أشكال المعونات يصعب - إن لم يستحيل - حسابه .

ويمكن رصد أنواع أخرى من المساعدات غير المباشرة . ففي مجال الصناعات الخيرية تسهم الولايات المتحدة في مشروع إنتاج الصاروخ " حيتس أو السهم " الإسرائيلي المضاد لتسواريخ رغم تكرار فشله (وكذلك الحال مع الطائرة لافي من قبل) . وفي مجال نقل التكنولوجيا نجد أنه رغم أن الولايات المتحدة تفرض قيوداً صارمة على عملية النقل هذه إلا أنها لا تُضَيّق على إسرائيل ، التي تستخدم في صناعاتها الخيرية معدات تكنولوجية أمريكية .

وتشبه بعض الإحصاءات إلى أن ٣٦٪ من الصادرات الإسرائيلية تحتوي على نظم أمريكية . ولذلك فإنه لو طبقت القيود الصارمة على تصدير التكنولوجيا التي في حوزة إسرائيل لدولة ثالثة لأصبحت صادراتها بضرية قاسية .

وهناك نوع آخر من المساعدات غير مباشرة وهو فتح الأسواق الأمريكية للصادرات الإسرائيلية ، وكذلك ما يُعرف بـ "الأسواق المتروكة" ، وهي أسواق لا تستطيع الولايات المتحدة التورط فيها بطريقة مباشرة مراعاةً لنصاها العليا . الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى إسرائيل للملئها مؤقتاً مثل أسواق ديك تورتير أمريكية اللاتينية أو أسواق بعض النظم العنصرية مثل نظام جنوب أفريقيا السابق .

ولهذه المعونات آثار سلبية عديدة ، فتتضخم الميزانية في جزء كبير منه عن التشفير السيئ لرووس الأموال الذي بلغ في منتصف الثمانينيات معدلات فلكية (٥٣٦٪ عام ١٩٨٤) ، وانخفض المستمر في قيمة الشيكل (اضطرت الحكومة في النهاية لإلغاء واستبدال الشيكل الجديد به حيث أصبح كل شيكل جديد يساوي ١٠٠ شيكل إسرائيلي) ساهم في تدهور قدرته الشرائية ودفع العديد من الاقتصاديين الإسرائيليين إلى انطباع بدويرة الاقتصاد الإسرائيلي . وأوشك النظام المالي الإسرائيلي على الانهيار لولا تدخل الولايات المتحدة وقبها بمد إسرائيل بمساعدة ضارئة بلغت ١,٥ مليار دولار مكّنت الحكومة الإسرائيلية من تثبيت سعر الشيكل ووفرت عليها عبء الاستدانة من أسواق المال العالمية . وقد أصبحت إسرائيل نتيجة هذا الدعم المستمر بلداً كل ما فيه موماً أو مدعماً من الخارج : حمام السباحة في النادي ، معمل قسم الطفليات في الجامعة ، مشروعات إعانة الفقراء ، التحف الذي يذهب المواطن لزيارته ، بل حتى البرامج الإذاعية التي يسمعها . وبطبيعة الحال الجيش الذي يدافع عنه ، والوجة التي يتناولها . إن مثل هذا الوضع

١٦٠٠ - ٢٠٠٠ دولار سنوياً دون حساب عوائد الدعم الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والعسكري والسياسي . وطبقاً للتقديرات السابقة فإن مجمل المعونات الأمريكية الرسمية يصل إلى ٧٨ مليار دولار ، ومجمل المعونات الأمريكية غير الرسمية يصل إلى ٢٤,٥ مليار دولار ، أي أن المعونات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية تزيد عن مائة مليار دولار .

ويمكن القول بناءً على تقديرات أخرى لا تختلف كثيراً عن التقدير السابق مباشرة أن مجموع المساعدات الأمريكية لإسرائيل إضافة إلى التعويضات الألمانية والجباية اليهودية منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٩٦ ما يزيد عن ١٧٩,٤ مليار دولار ، موزعة بين ٧٩,٦ مليار دولار مساعدات حكومية أمريكية متنوعة ، ٦٠ مليار دولار تعويضات ألمانية ، ١٩,٤ مليار دولار جباية يهودية ، ٢٣,٤ مليار دولار أصول أجنبية في إسرائيل . وحتى إذا استبعدنا الأصول الأجنبية الموجودة في إسرائيل على اعتبار أنها قد توطنت فيها لاعتبارات اقتصادية (وهو أمر غير صحيح لأنها كانت دائماً دولة في حالة حرب أو توتر ولا تغري أي مستثمر بتوطين الاستثمارات فيها) فإن المساعدات الخارجية المعروفة التي تلقتها إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٦ قد بلغت نحو ١٥٦ مليار دولار بالأسعار الجارية على مدى سنوات تلقي إسرائيل لها ، وهي توازي ما يزيد عن ٤٥٠ مليار دولار من دولارات الوقت الراهن .

وهناك مساعدات تحصل عليها إسرائيل في ظروف معينة مثل ما حصلت عليه عند التوقيع على معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩ لتعويض ما فقدته ، فحصلت على : بناء مطارين في النقب يعمل في كل منهما سريان أثناء العمليات بواسطة سلاح المهندسين الأمريكي ، وتعزيز البنية الأساسية للقواعد بحرية وإنشاءات عسكرية ومراكز تدريب وثكنات ، والحصول على معدات وأسلحة لتحديث قواتها ، وبناء مدارس عسكرية ، وبناء مخزين في كل قاعدة جوية في النقب بهما قطع الغيار اللازمة ، وهي تعمل بطريقة أوتوماتيكية بحيث يكفي ٣ أشخاص لتشغيل وإدارة كل مخزن ، وقد تكلفت هذه الإنشاءات والمعدات ما يقرب من ٣,٢ مليار دولار ، والغريب أن كل معدات سلاح المهندسين التي قامت ببناء هذه الأبنية أعطيت منحة لإسرائيل .

علاوة على ذلك فإنه لا يمكن حصر المساعدات غير المنظورة التي تُعطى للكيان الصهيوني ، مثل هجرة العلماء إليها ، فمثلاً يقال إن معظم أعضاء قسم رسم الخرائط في الجيش البولندي هاجروا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ ، كما أن كثيراً من العلماء اليهود يجرون

عن طريق ما يُعرف بالوعاء الاستثماري للدولة أو صندوق الدولة (بالإنجليزية : كاتري فاند country fund) الذي يتم تسجيله كشرى قابضة في إحدى البورصات ثم يقوم بإصدار أوراق مالية يتم تداولها في البورصات العالمية ، على أن يقوم هذا الصندوق باستثمار حصيلة بيع الأوراق المالية في مجموعة من الشركات الإسرائيلية سواء عن طريق شراء أسهم وسندات هذه الشركات أو عن طريق الاستثمار المباشر (وهو ما تم بالفعل منذ عام ١٩٩٢ إذ تم إنشاء ما يُعرف بصندوق إسرائيل الأول) .

وتبلورت هذه الاتجاهات بشكل احتفالي خلال الزيارة الأولى التي قام بها بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة عقب توليه الحكم . فقد شهدت هذه الزيارة - ولأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل - إعلان رئيس وزراء إسرائيلي عن استعداده لبحث خفض المعونة الأمريكية لإسرائيل بدعوى أن الاقتصاد الإسرائيلي وصل لمرحلة من التطور تغنيه عن المساعدات الخارجية ! ونجاح إسرائيل في الاستغناء عن المساعدات الخارجية (التي مثلت - إلى جانب موجات الهجرة لإسرائيل - إحدى دعامتين قام عليهما نموذج الصهيونية العمالية) يمكن أن يُعد مؤشراً بالغ الدلالة على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تجاوز أزماته ، وإمكانية نجاح التطبيع ، على الأقل على المستوى الدولي .

غير أن تأمل واقع الاقتصاد الإسرائيلي ، والبرنامج الاقتصادي للحكومة الحالية بشكل دقيق ، يشير العديد من الشكوك حول مصداقية المبادرة التي تقدم بها نتياهو . فبرنامج الحكومة الانكماشية لا يحتمل أي خفض في إيرادات الدولة ، إذ أن تراجع المعونات الخارجية سيضعف الأثر المرجو لخفض النفقات على عجز الموازنة . بالإضافة إلى أن عدداً من توجهات الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم (كالتوجه نحو التوسع في الاستيطان مثلاً) يحتاج إلى مصادر تمويلية إضافية . وتؤكد هذه الشكوك أن نتياهو نفسه عاد وأوضح - بعد ٣ أيام فقط من خطابه أمام الكونجرس - أنه لا يرغب في خفض المعونة الأمريكية خلال العامين الماليين القادمين ، موضحاً الفرق بين المساعدات العسكرية التي تعطيها إسرائيل أولوية كبرى ، وبين المعونة الاقتصادية التي يمكن خفضها تدريجياً . فالعونة الاقتصادية تُستخدم لسداد ديون إسرائيل لدى الولايات المتحدة ، كما أن تعديل كرانستون يُلزم الولايات المتحدة بأن تقدم معونة اقتصادية سنوية لإسرائيل قيمتها أكبر من إجمالي الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى قدرة إسرائيل على الحصول على مستوى المعونة نفسه بوسائل وأساليب أخرى .

يقوض دعائم الأخلاقيات الاجتماعية وأي إحساس بالعزة القومية . والصهيونية تستمد شرعيتها أمام اليهود من ادعائها أنها حولتهم إلى شعب له كرامته القومية مثل كل الشعوب .

وقد بدأت الحكومة الأمريكية تتدخل في السياسات الداخلية للمستوطن الصهيوني وبخاصة الشؤون الاقتصادية والعسكرية ، وأصبحت هذه السياسات يتم تقريرها على أمل أن تحوز إعجاب واشنطن . وهذه قضية تثير قلقاً عميقاً داخل المستوطن الصهيوني . وكما قال ييجال بادين : "إن المعونة الأمريكية تشكل الخطر الأساسي على مستقبلنا الروحي " . ولكن لا يوجد حل ولو نظري لهذه المشكلة في الوقت الحاضر على الأقل .

والمعونات الخارجية أدت إلى ظهور بعض الظواهر الفريدة في المجتمع الإسرائيلي . فالمعونات الألمانية - على سبيل المثال - خلقت بشكل فجائي فوري طبقة من الإسرائيليين الأثرياء (من أصل أوروبي) تمكنوا من الانتقال من الأحياء الفقيرة إلى أحياء أكثر ثراء ، وغيروا أسلوب حياتهم بشكل كامل . هذه النقود السهلة (كما يسمونها) ، أي النقود التي لم يكسبها أحد من أجلها ، تُعرض المجتمع لهزات اجتماعية وتؤدي فيه التوترات . ونتيجة المعونات ازداد عدد كليات الطب في إسرائيل بشكل غير طبيعي في بلد يوجد فيه فائض كبير من الأطباء الأمر الذي يتسبب في هجرة العديد منهم . وقد لخص أحد الرأسماليين الإسرائيليين أثر المعونات السلبي في المجتمع الإسرائيلي بقوله : "إنه قد يضطر لإغلاق مصنعه لو زادت المنح الخارجية لإسرائيل ، إذ أنها ستوزع على العمال الذين يمكنهم بذلك تحقيق دخل لا بأس به دون الحاجة للعمل " ، أي أن المعونة تحول اليهود إلى شعب طفيلي غير منتج مرة أخرى .

ونتيجة انسحاب اليهود من الأعمال الإنتاجية دخلت العمالة العربية كل مجالات الحياة وضمنها الكيبوتس الذي يستفيد منها بسبب انخفاض تكلفتها . وبدأت الأعمال الضرورية في الزراعة والبناء والمصانع تنتقل تدريجياً إلى أيدي العرب ، وهناك فروع كاملة أو جزء كبير منها لم يعد موجوداً بين أيدي عمال يهود .

وفي أعقاب احتدام أزمة نموذج الصهيونية العمالية منذ منتصف الثمانينيات وظهور الدعوة لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، تعالت الأصوات منادية بضرورة إعادة النظر في اعتماد إسرائيل على المساعدات الخارجية ، وداعية إلى ضرورة توجه إسرائيل نحو جذب رؤوس أموال غير ميسرة عن طريق توفير مناخ استثماري أفضل لضمان تدفق رؤوس الأموال على إسرائيل سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في حوافظ الأوراق المالية ،

الجهود الرامية لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الدولي . فإذا أضفنا إلى ذلك الصعوبات التي تواجه التطبيع محلياً وإقليمياً ، فيمكننا أن ندرك عُمق الأزمة التي يمر بها هذا الاقتصاد ، وأن هذه الوظيفة والتبعة تستل من صفات الكيان الصهيوني النبوية .

والتكنولوجيا والعلمي والعسكري والسياسي . وطبقاً لتقديرات السابقة فإن مجمل المعونات الأمريكية الرسمية يصل إلى ٧٨ مليار دولار . ومجمل المعونات الأمريكية غير الرسمية يصل إلى ٢٤.٥ مليار دولار ، أي أن المعونات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية تزيد عن مائة مليار دولار . ولعل الاختلافات الواضحة بين مختلف التقديرات يعود إلى طريقة تقديرها وإلى أن قدر كبيراً من السرية والتعمية المتعمدة يحيط بحجم المعونات .

ولا يمكن حصر المساعدات غير المنظورة التي تُعطى لتكيان الصهيوني . مثل هجرة العنصر إليها ، فضلاً عن إن معظم أعضاء قسم رسم الخرائط في الجيش الإسرائيلي هاجروا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ . كما أن كثيراً من العلماء اليهود يهتدون تجارتهم في معامل جامعاتهم في الولايات المتحدة ، ثم يعطون نتائجهم لإسرائيل . وهذا شكل من أشكال المعونات يصعب - إن لم يستل - حسابها . وقد بلغ مساعدات خارجية ضخمة منذ تأسيسها وحتى الآن . وقد بلغ مجموع المساعدات الأمريكية لها إضافة إلى التعويضات الألمانية والجباية اليهودية منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٩٦ ما يزيد عن ١٧٩.٤ مليار دولار موزعة بين ٧٩.٦ مليار دولار مساعدات حكومية أمريكية متنوعة - ٦٠ مليار دولار تعويضات ألمانية - ١٩.٤ مليار دولار جباية يهودية ، ٢٣.٤ مليار دولار أصول أجنبية في إسرائيل ، وحتى إذا استبعدنا الأصول الأجنبية الموجودة في إسرائيل على اعتبار أنها قد توفرت فيها لاعتبارات اقتصادية (وهو أمر غير صحيح لأنها كانت دائماً دونه في حانة حرب أو توتر ولا تغري أي مستثمر بتوطين الاستثمارات فيها) فإن المساعدات الخارجية المعروفة التي تلقتها إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٦ قد بلغت نحو ١٥٦ مليار دولار بالأسعار الجارية على مدى سنوات تلقى إسرائيل لها ، وهي توازي ما يزيد عن ٤٥٠ مليار دولار من دولارات الوقت الراهن . ومن بين هذه الأموال الهائلة التي تلقتها إسرائيل تبلغ قيمة المنح من المساعدات الأمريكية نحو ٥٢.٣ مليار دولار وتبلغ قيمة التبرعات من الجباية اليهودية ١٠.١ مليار دولار ، هذا بالإضافة إلى أن التعويضات الألمانية العامة والخاصة التي بلغت نحو ٦٠ مليار دولار حتى منتصف عام ١٩٩٦ هي بحكم التعريف تعويضات أي لا ترد .

وإذا أمعنا النظر في تفاصيل خطة ننتباهو ، لأدركنا مدى قدرته على التلاعب والدعاية ، فخطته تنحصر في إلغاء المساعدات الاقتصادية تدريجياً بتحويل ٥٠٪ من مجملها إلى مساعدات عسكرية ، ثم تخفيض ما تبقى بواقع ٥٪ سنوياً اعتباراً من ميزانية عام ٢٠٠٠ ، وبذلك يتم إلغاء المعونة الاقتصادية بعد ١٠ سنوات ، ومعنى ذلك ارتفاع المعونة العسكرية لتصل حوالي ٢٠.٥ مليار دولار .

وحقيقة السياسة الإسرائيلية تكمن في رفع شعار الاستغناء عن المعونة الأمريكية مع استمرار الحصول عليها سراً ، بهدف تخفيف الحرج عن اللوبي الصهيوني عندما يجري نقاش علني حول خفض برنامج المعونة الخارجية الأمريكي ، وللإبقاء بأن إسرائيل قوة اقتصادية تعتمد على نفسها اعتماداً تاماً .

وعلى أية حال فإن التشكيك في مصداقية مبادرة ننتباهو لخفض المعونة لا ينفي اتجاهها أمريكياً لخفض المعونات لجميع دول العالم . فالميزانية الأمريكية تعاني من ضغوط متزايدة يرجع جزء أساسي منها إلى أن المعونات الأمريكية لكل من إسرائيل ومصر لم يصحبها التخفيض كما أصاب غيرها ، الأمر الذي يعني أن اقتراح ننتباهو - بغض النظر عن مصداقيته بالنسبة لأوضاع الاقتصاد الإسرائيلي - يمثل ضرورة حيوية للميزانية الأمريكية ، وهو ما يدعم الآراء القائلة بأن خفض المساعدات الخارجية أت لا محالة بعد انتهاء العامين الماليين القادمين .

وهنا تبرز أهمية القنوات الأخرى - بخلاف المعونة الرسمية - لتدفق رؤوس الأموال على إسرائيل ، والتي توفر في الوقت الحالي أكثر قليلاً من نصف المبالغ التي تحصل عليها إسرائيل من الحكومة الأمريكية (ناهيك عما تحصل عليه من تبرعات من جهات غير حكومية) ، والتي يمكن أن تُستخدم لتعويض أي خفض في المعونة الرسمية .

والدلالة التي يمكن استخلاصها هنا بالغة الخطورة ، إذ أن الاعتماد الإسرائيلي سيتحول من موارد مؤقتة بطبيعتها - نظراً لخصوها ولو شكلياً للمراجعة الدورية من قبل المؤسسة المانحة - إلى موارد غير ظاهرة وغير خاضعة للمراجعة الدورية ، ومن ثم تُعد من الناحية العملية أكثر ثباتاً ، الأمر الذي قد يشير إلى أن الاعتماد الإسرائيلي على المعونة الأمريكية يزداد تجذراً - بدلاً من أن ينخفض كما ينادي أنصار التطبيع - بحيث ينتقل إلى الاعتماد على موارد دائمة لا مؤقتة ، وهو ما يطرح أزمة الاقتصاد الإسرائيلي بشكل أعمق ، إذ أن المعونة أصبحت جزءاً من هيكل هذا الاقتصاد .

كما أن زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية يشير إلى فشل

بقوله : " إنه قد يضطر لإغلاق مصنعه لو زادت المنح الخارجية لإسرائيل ، إذ أنها ستوزع على العمال الذين يمكنهم بذلك تحقيق دخل لا بأس به دون الحاجة للعمل " ، أي أن المعونة تحول اليهود إلى شعب طفيلي غير منتج مرة أخرى .

ونتيجة انسحاب اليهود من الأعمال الإنتاجية دخلت العمالة العربية كل مجالات الحياة وضمها الكيبوتس الذي يستفيد منها بسبب انخفاض تكلفتها . وبدأت الأعمال الضرورية في الزراعة والبناء والمصانع تنتقل تدريجياً إلى أيدي العرب ، وهناك فروع كاملة أو جزء كبير منها لم يعد موجوداً بين أيدي عمال يهود .

وفي أعقاب احتدام أزمة نموذج الصهيونية العمالية منذ منتصف الثمانينيات وظهور الدعوة لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، تعالت الأصوات منادية بضرورة إعادة النظر في اعتماد إسرائيل على المساعدات الخارجية ، وداعية إلى ضرورة توجه إسرائيل نحو جذب رؤوس أموال غير مسيئة عن طريق توفير مناخ استثماري أفضل لضمان تدفق رؤوس الأموال على إسرائيل سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في حوافز الأوراق المالية ، عن طريق ما يُعرف بالوعاء الاستثماري للدولة أو صندوق الدولة (بالإنجليزية : كاتري فاند country fund) الذي يتم تسجيله كشركة قابضة في إحدى البورصات ثم يقوم بإصدار أوراق مالية يتم تداولها في البورصات العالمية ، على أن يقوم هذا الصندوق باستثمار حصيلة بيع الأوراق المالية في مجموعة من الشركات الإسرائيلية سواء عن طريق شراء أسهم وسندات هذه الشركات أو عن طريق الاستثمار المباشر (وهو ما تم بالفعل منذ عام ١٩٩٢ إذ تم إنشاء ما يُعرف بصندوق إسرائيل الأول) .

وتبلورت هذه الاتجاهات بشكل احتفالي خلال الزيارة الأولى التي قام بها بنيامين نتانياهو إلى الولايات المتحدة عقب توليه الحكم . فقد شهدت هذه الزيارة - ولأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل - إعلان رئيس وزراء إسرائيلي عن استعداده لبحث خفض المعونة الأمريكية لإسرائيل بدعوى أن الاقتصاد الإسرائيلي وصل لمرحلة من التطور تغنيه عن المساعدات الخارجية ! ونجاح إسرائيل في الاستغناء عن المساعدات الخارجية (التي مثلت - إلى جانب موجات الهجرة لإسرائيل - إحدى دعامتين قام عليهما نموذج الصهيونية العمالية) يمكن أن يُعد مؤشراً بالغ الدلالة على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تجاوز أزماته ، وإمكانية نجاح التطبيع ، على الأقل على المستوى الدولي .

غير أن تأمل واقع الاقتصاد الإسرائيلي ، والبرنامج الاقتصادي للحكومة الحالية بشكل دقيق ، يشير العديد من الشكوك حول

ولهذه المعونات آثار سلبية عديدة ، فالتضخم المفرط ناجم في جزء كبير منه عن التدفق المسيس لرؤوس الأموال الذي بلغ في منتصف الثمانينيات معدلات فلكية (٥٣٦٪ عام ١٩٨٤) ، والخفض المستمر في قيمة الشيكال (اضطرت الحكومة في النهاية لإلغائه واستبدال الشيكال الجديد به) حيث أصبح كل شيكل جديد يساوي ١٠٠ شيكل إسرائيلي) ساهم في تدهور قدرته الشرائية ودفع العديد من الاقتصاديين الإسرائيليين إلى المطالبة بدولة الاقتصاد الإسرائيلي . وأوشك النظام المالي الإسرائيلي على الانهيار لولا تدخل الولايات المتحدة وقيامها بمد إسرائيل بمساعدة طارئة بلغت ١,٥ مليار دولار مكّنت الحكومة الإسرائيلية من تثبيت سعر الشيكال ووفرت عليها عبء الاستدانة من أسواق المال العالمية . وقد أصبحت إسرائيل نتيجة هذا الدعم المستمر بلداً كل ما فيه ممول أو مُدعّم من الخارج : حمام السباحة في النادي ، معمل قسم الطفيليات في الجامعة ، مشروعات إعانة الفقراء ، المتحف الذي يذهب المواطن لزيارته ، بل حتى البرامج الإذاعية التي يسمعها . وبطبيعة الحال الجيش الذي يدافع عنه ، والوجبة التي يتناولها . إن مثل هذا الوضع يقوض دعائم الأخلاقيات الاجتماعية وأي إحساس بالعزة القومية . والصهيونية تستمد شرعيتها أمام اليهود من ادعائها أنها حولتهم إلى شعب له كرامته القومية مثل كل الشعوب .

وقد بدأت الحكومة الأمريكية تتدخل في السياسات الداخلية للمستوطن الصهيوني وبخاصة الشؤون الاقتصادية والعسكرية ، وأصبحت هذه السياسات يتم تقريرها على أمل أن تحوز إعجاب واشنطن . وهذه قضية تثير قلقاً عميقاً داخل المستوطن الصهيوني . وكما قال يسيغال يادين : " إن المعونة الأمريكية تشكل الخطر الأساسي على مستقبلنا الروحي " . ولكن لا يوجد حل ولو نظري لهذه المشكلة في الوقت الحاضر على الأقل .

والمعونات الخارجية تسببت في بعض الظواهر الفريدة في المجتمع الإسرائيلي . فالمعونات الألمانية - على سبيل المثال - خلقت بشكل فجائي فوري طبقة من الإسرائيليين الأثرياء (من أصل أوروبي) تمكنوا من الانتقال من الأحياء الفقيرة إلى أحياء أكثر ثراء ، وغيروا أسلوب حياتهم بشكل كامل . هذه النقود السهلة (كما يسمونها) ، أي النقود التي لم يكسبها أحد من أجلها ، تُعرض المجتمع لهزات اجتماعية وتؤدي فيه التوترات . ونتيجة المعونات ازداد عدد كليات الطب في إسرائيل بشكل غير طبيعي في بلد يوجد فيه فائض كبير من الأطباء الأمر الذي يتسبب في هجرة العديد منهم . وقد لخص أحد الرأسماليين الإسرائيليين أثر المعونات السلبية في المجتمع الإسرائيلي

لخضوعها ولو شكلياً للمراجعة الدورية من قبل المؤسسة المانحة - إلى موارد غير ظاهرة وغير خاضعة للمراجعة الدورية ، ومن ثم تُعَد من الناحية العملية أكثر ثباتاً ، الأمر الذي قد يشير إلى أن الاعتماد الإسرائيلي على المعونة الأمريكية يزداد تحذراً - بدلاً من أن ينخفض كما ينادي أنصار التطبيع - بحيث ينتقل إلى الاعتماد على موارد دائمة لا مؤقتة ، وهو ما يطرح أزمة الاقتصاد الإسرائيلي بشكل أعمق ، إذ أن المعونة أصبحت جزءاً من هيكل هذا الاقتصاد .

كما أن زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية يشير إلى فشل الجهود الرامية لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الدولي . فإذا أضفنا إلى ذلك الصعوبات التي تواجه التطبيع محلياً وإقليمياً ، فيمكننا أن ندرك عمق الأزمة التي يمر بها هذا الاقتصاد . وأن هذه الوظيفية والتبعية ستظل من صفاته البنيوية .

الدولة الصهيونية الوظيفية : العجز والعزلة والغربة

The Functional Zionist State : Powerlessness,
Isolation, and Alienation

يتسم أعضاء الجماعات الوظيفية ، خصوصاً تلك التي تضطلع بوظيفة قتالية ، بالعزلة عن غالبية أعضاء المجتمعات المضيفة والالتصاق الشديد بالنخبة والعجز الشديد فليست لها قاعدة شعبية ، ومن ثم فهي لا تملك إرادة مستقلة . والدولة الصهيونية إعادة إنتاج لهذا النمط ولتبدأ بإشكالية العجز .

١ - العجز :

(أ) الحاجة للدولة الراعية :

لا بد أن تتبع الجماعة الوظيفية راعياً يحميها ويكفل لها أمنها ومستواها المعيشي المتميز نظراً لأن تقوم هي على خدمته ورعاية مصالحه ضد أعدائه . وقد بدأ هرتزل نشاطه الدبلوماسي المحموم بحثاً عن دولة راعية لمشروعه الصهيوني الخاص بتحويل الفانض البشري اليهودي إلى دولة وظيفية ، فتوجه إلى سيسيل رودس والرئيس تيودور روزفلت وملك إنجلترا وقيصر روسيا وقيصر ألمانيا (بل إلى السلطان العثماني ، ظناً منه أن السلطان سيحتاج إلى العنصر اليهودي الاستيطاني القتالي في فلسطين لدعم الإمبراطورية) . وكان هرتزل يتخيل أحياناً أن الدولة الوظيفية ستكون عميلاً لكل دول أوروبا ، أي لمشروع الاستعماري الغربي ككل ، كما تذبذب بعض الوقت بين ألمانيا وإنجلترا ، ولكنه أدرك في نهاية الأمر أن الاستعمار الإنجليزي أكثر ثباتاً واستقراراً وأن الإنجليز هم أول من اعترف بضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث وأن حاجتهم للدولة الوظيفية واضحة . وتم توقيع عقد

مصادقية المبادرة التي تقدم بها نتنياهو . فبرنامج الحكومة الانكماشية لا يحتمل أي خفض في إيرادات الدولة ، إذ أن تراجع المعونات الخارجية سيضعف الأثر المرجو لخفض النفقات على عجز الموازنة . بالإضافة إلى أن عدداً من توجهات الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم (كالتوجه نحو التوسع في الاستيطان مثلاً) يحتاج إلى مصادر تمويلية إضافية . وتؤكد هذه الشكوك أن نتنياهو نفسه عاد وأوضح - بعد ٣ أيام فقط من خطابه أمام الكونجرس - أنه لا يرغب في خفض المعونة الأمريكية خلال العامين الماليين القادمين ، موضحاً الفرق بين المساعدات العسكرية التي تعطيها إسرائيل أولوية كبرى ، وبين المعونة الاقتصادية التي يمكن خفضها تدريجياً . فالمعونة الاقتصادية تُستخدم لسداد ديون إسرائيل لدى الولايات المتحدة ، كما أن تعديل كرائستون يلزم الولايات المتحدة بأن تقدم الولايات المتحدة معونة اقتصادية سنوية لإسرائيل قيمتها أكبر من إجمالي الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى قدرة إسرائيل على الحصول على مستوى المعونة نفسه بوسائل وأساليب أخرى .

وحقيقة السياسة الإسرائيلية تكمن في رفع شعار الاستغناء عن المعونة الأمريكية مع استمرار الحصول عليها سراً ، بهدف تخفيف الحرج عن اللوبي الصهيوني عندما يجري نقاش علني حول خفض برنامج المعونة الخارجية الأمريكي ، وللإبقاء بأن إسرائيل قوة اقتصادية تعتمد على نفسها اعتماداً تاماً .

وعلى أية حال فإن التشكيك في مصادقية مبادرة نتنياهو لخفض المعونة لا ينفي اتجاهها أمريكياً لخفض المعونات لجميع دول العالم . فالميزانية الأمريكية تعاني من ضغوط متزايدة يرجع جزء أساسي منها إلى أن المعونات الأمريكية لكل من إسرائيل ومصر لم يصبها التخفيض كما أصاب غيرها ، الأمر الذي يعني أن اقتراح نتنياهو - بغض النظر عن مصادقته بالنسبة لأوضاع الاقتصاد الإسرائيلي - يمثل ضرورة حيوية للميزانية الأمريكية ، وهو ما يدعم الآراء القائلة بأن خفض المساعدات الخارجية أت لا محالة بعد انتهاء العامين الماليين القادمين .

وهنا تبرز أهمية السنوات الأخرى - بخلاف المعونة الرسمية - لتدق رؤوس الأموال على إسرائيل ، والتي توفر في الوقت الحالي أكثر قليلاً من نصف المبالغ التي تحصل عليها إسرائيل من الحكومة الأمريكية (ناهيك عما تحصل عليه من تبرعات من جهات غير حكومية) ، والتي يمكن أن تُستخدم لتعويض أي خفض في المعونة الرسمية .

والدلالة التي يمكن استخلاصها هنا بالغة الخطورة ، إذ أن الاعتماد الإسرائيلي سيتحول من موارد مؤقتة بطبيعتها - نظراً

عليها بطريقة لم يسبق لها مثيل . والواقع أن تاريخ تزايد هذا الدعم هو أيضاً تاريخ دولة إسرائيل الوظيفية . وقد لاحظ الصحفي الإسرائيلي ب . سبير اعتماد إسرائيل التام على الهبات الخارجية ، فأشار إلى أنه " لا توجد دولة في العالم يتم دفع كل ما ينقصها من عملة صعبة من قِبل مواطني الدول الأخرى " ، وأن الإسرائيليين هم " أكبر زبائن المساعدات المجانية في العالم " .

وقد أدت هذه المساعدات إلى اعتماد الدولة الوظيفية على الولايات المتحدة لضمان استمرارها وبقيائها إذ أصبح التمويل الخارجي المصدر الأساسي للدخل بالنسبة لأعضاء الدولة الوظيفية ، وأصبح دخلهم غير مرتبط بإنتاجيتهم أو عرق جيبتهم أو عملهم وإنما بالدور الإستراتيجي الذي يضطلع به التجمع ككل ، وبالدولار الذي يدفع له أجراً عن هذا الدور .

لكل هذا ، يرى خبراء الاقتصاد في بنك إسرائيل ، في محاولتهم تقييم الأداء الاقتصادي الإسرائيلي والتنبؤ بمساره الاقتصادي ، أن أهم حدث في هذا المجال في السنوات الأخيرة ليس التحولات الاجتماعية وظهور طبقة من المستهلكين تتمتع بالتبرعات المجانية وترتدي جلدًا سميكاً من عدم الاكتراث الاجتماعي ، وليس انخفاض إنتاجية الإسرائيليين أو ارتفاعها أو حجم الاستيراد أو التصدير ، أو الميزان التجاري أو غيرها من المعايير المستخدمة في تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الأخرى ، فأهم حدث هو " زيادة المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل [أهم مصادر الدخل الثابت] من حوالي ١٠٪ إلى حوالي ٢٠٪ من الناتج " . وعلى كل ، بين سبير أن مصطلحات مثل " العجز التجاري " وخلافه غير ذات موضوع ، لأن الإسرائيليين يحصلون من الخارج على تحويلات من جانب واحد " أي على هبات لا حاجة إلى سدادها ، كقيمة العجز المتراكم خلال ثلاث سنوات في ميزان مدفوعاتنا " .

(ج) افتقاد السيادة :

هذه المساعدات السخية تضمن للمستوطنين الصهيونية الاستمرار ، ولكنها في الوقت نفسه تقوّض استقلالهم وسيادتهم (تماماً كما كان يحدث مع أعضاء الجماعات الوظيفية الذين كانوا يتمتعون بالدخل المرتفع والمكانة المتميزة ولكنهم كانوا يعتمدون اعتماداً كاملاً على الراعي أو الحاكم) . ويساهم التطور السريع الذي تشهده صناعة السلاح وزيادة نفقات التسليح في تزايد اعتماد المستوطنين الصهيونية على دولة إمبريالية متقدمة . ولذا ، فإن إشكالية العجز وعدم المشاركة في السلطة أو صنع القرار تزداد عمقاً (مع أن أحد الأسباب الرئيسية لتأسيس الدولة الصهيونية - من منظور

بلغور بين الحضارة الغربية والمنطقة الصهيونية بشأن يهود الغرب في إظهار هذا التفاهم ، إذ تقوم إنجلترا بمقتضاها بنقل المادة البشرية اليهودية وتأسيس دولة يتم توظيفهم من خلالها ليقوموا هم من ناحيتهم بالدفاع عن مصالح الدولة الراعية ، فالعلاقة إذن بين الطرفين واضحة نفعية تعاقدية موضوعية واضحة .

ورغم توقيع العقد مع إنجلترا ، فإن الأمر لم يخل من صراعات وتوترات . وقد ذكرنا من قبل أن هرزل ظل يتذبذب بين ألمانيا وإنجلترا ، وأنه حسم الأمر في النهاية وقرّر أن يبذل معظم جهوده الدبلوماسية مع إنجلترا (دون أن يحطم جسوره مع أي من الدول الأخرى) . وقد كان مشروع شرق أفريقيا أول ثمار التعاون بين الحركة الصهيونية وإنجلترا . وقد عارض دعاة الاستعمار الألماني ، ومعظمهم بطبيعة الحال من الألمان ، مشروع شرق أفريقيا ، لا لإصرارهم على فلسطين وإنما خشية أن يؤدي نجاح مثل هذا المشروع إلى تخطيم علاقاتهم بالإمبريالية الألمانية . وكان الصهاينة الألمان يحاولون أن يسيروا مدى نفع المادة البشرية اليهودية للمشروع الاستعماري الألماني ، فأخبر بوندنهايم وكيل وزارة الخارجية الألمانية : " أن وضع يهود الشرق [شرق أوروبا] في موقف العارف بالجمل تجاه الإمبراطورية الألمانية لهو أمر ذو مغزى سياسي أكيد . إن فتح الشرق [أي فلسطين] لليهود قد يصبح وسيلة يمكن عن طريقها تحويل عنصر قادر على التحدث بالألمانية من روسيا وبولندا إلى هذا الاتجاه ، بحيث يمكن توظيفه لصالح ألمانيا " .

وقد بذل الصهاينة الألمان قصارى جهدهم في تجنيد يهود شرق أوروبا وراء انقواء الألمانية الغازية في الحرب العالمية الأولى . ولكن مجرى الأحداث تغير ، وانتصرت الإمبراطورية البريطانية ، وتجاهل وايزمان والصهاينة في إنجلترا صهاينة ألمانيا ، وحصلوا على وعد بلغور .

وظلت إنجلترا ، الراعية الأساسية الشاملة للجيب الصهيوني ، توظف الدولة الوظيفية خباياها وحساب الحضارة الغربية . وحينما بدأت الولايات المتحدة قيادة التشكيل الاستعماري الغربي ، تراجع الدور الإنجليزي وأصبحت الولايات المتحدة راعية الجيب الوظيفي الإسرائيلي ومظلة الواقية .

(ب) دعم الدولة الراعية للدولة الوظيفية :

تقوم الدولة الراعية بدعم الدولة الوظيفية حتى يمكنها الاستمرار في أداء وظيفتها بكفاءة ، تماماً كما كان ملوك وأباطرة أوروبا يرون أعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية . وقد تزايد الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى أن أصبحت الدولة الوظيفية معتمدة تماماً

وأصبح افتقاد إسرائيل لحرية القرار يظهر ، وبشكل أكثر وضوحاً ، في علاقات إسرائيل الدولية التي لا يمكن تفسيرها أو فهمها إلا من منظور التبعية الإسرائيلية للولايات المتحدة . فقد كانت علاقة الدولة الصهيونية مع جنوب أفريقيا تُسقط شرعيتها أمام الدول الأفريقية التي تشكل مجالاً للانتشار الإسرائيلي في مواجهة الرفض العربي . كما أن علاقاتها مع الدول الفاشية المختلفة التي تضطهد الجماعات اليهودية وغيرها من الأقليات والطبقات (مثل النظام العسكري السابق في الأرجنتين) تُسقط شرعيتها كدولة يهودية تشكل ملجأً لليهود العالم . وكذلك فإن قيامها بتزويد السلفادور بالسلاح يُسقط شرعيتها كدولة ديموقراطية صغيرة تدافع عن مثل المساواة والعدالة . وتدعم الصورة السلبية التي تقوض كل أساطير الشرعية الإسرائيلية الصهيونية حينما تنقف إسرائيل إلى جانب كل إجراء سياسي أمريكي في العالم مهما كان منطوقاً ويستحق الانتقاد . لا يمكن تفسير كل ذلك أو فهمه من منظور مصلحة إسرائيل أو رغبتها في البقاء ، وإنما يمكن تفسيره وفهمه في إطار دورها الإستراتيجي كدولة وظيفية تخدم مصالح الولايات المتحدة .

كما أن ميزانيات إسرائيل العسكرية لا يمكن تفسيرها هي الأخرى إلا في الإطار نفسه . وقد قام سبيلر بتحليل ما سماه «استهلاك إسرائيل الأمني» مقابل الاستهلاك الفردي ، ف أشار إلى أن احتياطي رأس مال إسرائيل العسكري (أي إجمالي شبكات الأسلحة والذخيرة والعتاد والأرضية وما شابه) ازداد من ٢١,٥ مليار دولار إلى ٥٤,٥ مليار دولار . هذه الزيادة لا يمكن تفسيرها في إطار احتياجات إسرائيل الأمنية وحدها وإنما يمكن شرحها بالعودة إلى حلقة أوسع ؛ فالإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية - كما يقول الكاتب الإسرائيلي - لا تحددها متطلبات إسرائيل الأمنية الذاتية الحقيقية وإنما تحددها الاحتياجات الأمنية والعسكرية الدولية للمموّل الموجود في واشنطن ومناهاتن .

ولكن الصهاينة باعوا أنفسهم منذ البداية ، كما قالت حنة أرنت ، واشترت الولايات المتحدة بأموالها الحق الأخلاقي في التحكم في إسرائيل ، وهكذا فإن بوسعها أن تتدخل وتُسدي لإسرائيل النصح بشأن أشياء تتعلق بالسيادة القومية . فعلى سبيل المثال ، حينما قرّرت المؤسسة الصناعية العسكرية في الولايات المتحدة أنها لا يمكن أن تسمح لأحد (حتى إسرائيل) بأن يتقاسم معها سوق الطائرات ، صدرت الأوامر للدولة الصهيونية بأن تُوقف إنتاج طائرة الافي ، رغم حاجة الاقتصاد الصهيوني لها (للإبقاء على المستوطنين ذوي المؤهلات العالية) . وكان على الدولة أن تخضع .

الفكر الصهيوني - هو حل هذه الإشكالية بين الجماعات اليهودية باعتبارها جماعات وظيفية تخدم الطبقة الحاكمة دون أن تشاركها في صنع القرار) .

ويظهر افتقاد السلطة وعدم المشاركة في القرار في الدور غير العادي الذي يلعبه في الوقت الحاضر وزير الخارجية الأمريكي في توجيه السياسة الاقتصادية الإسرائيلية . فهو - على حد قول الصحفي الإسرائيلي شموئيل شنيتر في مقال له بعنوان «كم بقي لنا من الاستقلال» - يقوم بتحديد الأهداف وسبل العمل ، ويلعب دور المشرف الدائم على تنفيذ التعليمات المكتوبة التي يقوم بنقلها إلى وزراء المالية الإسرائيليين . وقد بين سبيلر أن تغيير وزراء المالية الإسرائيليين وكُنْج التضخم النقدي ، كلها أمور ثانوية بالقياس إلى القرار الأمريكي الخاص بحجم المعونة الأمريكية ، فقد اشترت أمريكا بأموالها الحق الأخلاقي في عملية الإشراف التي تقوم بها إذ أن من يقدم الأموال هو صاحب صلاحية الحسم .

ويقرر شنيتر أن السياسات الاجتماعية للمجتمع الصهيوني وعلاقاته الدولية ، وكذلك إنفاقه الأمني ، كلها أمور أصبحت تقريباً تقع خارج نطاق القرار الإسرائيلي المستقل . فوزير الخارجية الأمريكي يعمل منطلقاً من صالح بلاده لا من واقع الأهداف الصهيونية ، وحينما تدفع بلاده الهبات فإنه يريد أن يُنقّ لأغراض الطيران أي لأغراض القتال ، فهو غير معنيّ بالأهداف الصهيونية التي من بينها أن إسرائيل دولة مهاجرين يجب أن تقوم بزيادة خدمات الرفاه لمواطنيها ، وهو لا يدرك أن سياسات إسرائيل الاقتصادية لها خصوصيتها الصهيونية الاستيطانية . فالبطالة التي تؤخذ كظاهرة طبيعية في أمريكا ستشجع ظاهرة النزوح من إسرائيل ، الأمر الذي يهدد أمنها . ولكن هذه كلها أمور صهيونية لا تعني وزير الخارجية الأمريكية كثيراً . إن الأمر قد وصل في إسرائيل إلى حد أن العقد الاجتماعي هناك قد أصبح مؤسساً على حقيقة الهبات الأمريكية الضخمة ، فالإسرائيليون لم يُعَد بوسعهم العمل بموجب حاجاتهم وتطلعاتهم الصهيونية . وحينما يتفاوض العمال مع أرباب الصناعات ، فإن كل ما يمكن إحرازه من خلال إجراء مفاوضات مع ممثلي العاملين ومع أرباب العمل هو إيجاد أساس من الاتفاق القومي لتنفيذ السياسة التي يملها وزير الخارجية الأمريكي . ولكن ما نسيه شنيتر أن وزير الخارجية الأمريكي هو المعادل الأمريكي الحديث لبلفور ، وأن العقد الاجتماعي الإسرائيلي الجديد هو امتداد للعقد بلفور القديم وترجمة متعينة له في ظروف الثمانينيات .

الأمريكية . وقد أصبح حجم هذه المساعدات من الضخامة بحيث تتضاءل بجوارحه المساعدات التي يرسلها يهود العالم . وبالتالي ، يتناقص استقلالهم " اليهودي " المزعوم ويتآكل تحكّمهم في مصيرهم ويزداد تورّطهم ويتعمق مأزقهم إلى أن وصل بهم الأمر إلى حد أنهم لم يبق لهم من السيادة القومية سوى رموزها اليهودية الصارخة ، دون أيّ مضمون حقيقي ، حتى أصبحوا مرة أخرى مثل الجماعات اليهودية الوظيفية (مثل يهود الأرندا ومثل أقبان البلاط بل مثل كبار المربين وصغارهم) أداة استغلال تابعة لصانع القرار (غير اليهودي) لا تشارك البتة في صنع القرار نفسه ، الأمر الذي يطرح مشكلة عدم المشاركة في السلطة مرة أخرى وبحدة .

بل إن الأمور قد ازدادت سوءاً عن ذي قبل ، إذ أن المجتمع الإسرائيلي لم يصبح فقط مجتمعاً تابعاً لا يشارك في صنع القرار وإنما أصبح متسولاً . وقد استخدم سبير صورة الشحاذ المجازية عد مرات في مقاله ليصف المجتمع الإسرائيلي على أنه "مجتمع يمدّ يد لاستجداء الكرماء" ؛ مجتمعاً " يأكل وجبات مجانية " وتعتمد قائمة طعامه على الزيت الذي يقطر من الخارج . وقد استخدم شنيتر الصورة المجازية نفسها عندما تحدّث عن المجتمع الإسرائيلي باعتباره مجتمعاً يعتمد على مائدة الولايات المتحدة ، كما قال عنه زيفاريف إنه "مجتمع يُفدّ بكل خضوع رغبة من يقدم له الخبز" . لقد أصبح الممالك الاستيطانية ، إذن ، شنورير (متسولين) يعيشون على الحالوقه (أي الصدقة) .

ولكن إذا كان المتسول التقليدي يمدّ يده في إطار ديني ، يعد المتصدقين بالثواب وجنات النعيم ، فإن الشحاذ الإسرائيلي سميك الجلد كل همه أن يستهلك المساعدات ويأخذ دون خجل ودون أن تغلو خدوده أية حمرة . وهو لن يحرم نفسه من المأكّل والملاذات ما دام هناك شخص آخر يقوم بتسديد الحساب ، إنه يأخذ بكلتا يديه من صحن المساعدات ، وبدلاً من أن يطلب للمحسن جنات النعيم ، فإنه يعد بإطلاق ألسنة الجحيم على المجتمعات المستهدفة .

والمجتمع الإسرائيلي ليس شحاذاً وحسب ، وإنما هو مجتمع يشبه الطفل الذي يرضع المليارات من الدولارات ، وهو يشبه المدمن أيضاً فهو يستسلم للمعونات كمن يستسلم للمخدر . وكل هذه الصور المجازية (التي وردت في كتابات إسرائيلية) تنطوي على عنصر فقدان الإرادة وانعدام القوة والتحوّل .

وقيام الولايات المتحدة بتمويل الدولة الوظيفية بشكل مكثف هو الذي يجعل هذه الجماهير تخضع في نهاية الأمر لدورها المملوكي الاستيطاني القتالي ، فحينما تندفق الأموال تنهت كل الصراعات

وعلى كلّ ، لم يكن بمقدور إسرائيل أن تنتج هذه الطائفة بدون دعم المولّد . كما أن المولّد الأمريكي كان بإمكانه أن يتدخل ليمنع ترقية ضابط كبير (العقيد أفيعام سيلع) في سلاح الجو الإسرائيلي بسبب دوره في حادثة بولارد . وكان يمكنه أيضاً أن يطلب من عميلته (إسرائيل) أثناء حرب الخليج أن تلزم قواتها ثكناتها (حتى لا تسبّب له حرجاً أمام حلفائه العرب) وسُمّي هذا "ضبط النفس" .

ولا يملك الحارس الذي ارتضى هذا الدور إلا الخضوع والتكيف ، فأقصى ما يطمح إليه هو أن ينعم برضى ولي نعمته وأن يحصل على قسط وافر من أمواله . وقد وصف شلومو ماعوز الضبيعة المذلة للندور الوظيفي المملوكي الذي تلعبه إسرائيل (دون أن يستخدم المصطلح بطبيعة الحال) وضرورة أن يتلون المملوك بطريقة تُرضي المالك ، فقال إن واشنطن كانت تفضل بيريز على بيجن (كقائد للممالك) لأن الأخير لا يزال عنده بقية من التبحر القومي . أما بيريز فمرن متفاهم يرى أن ذاته القومية ليست على درجة كبيرة من الأهمية . وهو لهذا السبب نفسه لا يشعر بأي حرج في طلب المساعدات . وقد يرفض الأمريكيان إعطائه كل ما يريد في الوقت الحاضر ، ولكنهم مع هذا يفهمون جيداً مضمون رسائله . ولعل هذا هو السرّ في عودة راين وبيريز إلى الحكم حين حان وقت المفاوضات .

والعلاقة بين المالك والمملوك ليست دائماً علاقة منسجمة فقد يشوبها أحياناً شيء من التوتر . فالمملوك قد يزمجر أحياناً من ثقل المنهام الموكلة إليه . وكثيراً ما يرضّ المالك على المملوك ، ولكنه مع هذا يريد مزيداً من القتال ، وأحياناً تمارس الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لتخفف مستوى معيشتها . فتحتج إسرائيل كما جاء على لسان ماعوز الذي قال إن مثل هذا الخفض سيضعف أداء الدولة الصهيونية . فعبء ميزانية الدفاع الذي يشغل كاهل الإسرائيليين - حتى مع المساعدة الأمريكية - هو أكبر عبء في العالم . وفي هذا ظلم وأي ظلم ، إذ أن المملوك لا يمكنه أن يستمر في أداء دوره القتالي بكفاءة إلا بعد أن ينال ما لا كافيّاً .

ولكن المستوطنين الصهاينة ، الذين تركوا بلادهم وأنهمم ليحققوا الهدية المستقلة ، كما عرّفها الصهاينة ، والذين يطمحون إلى أن يصبح اليهود متحكمين في مصيرهم لأول مرة منذ سقوط الهيكل الثاني ، ويرون أنهم قادرين على وضع نهاية لعجز اليهود وعدم مشاركتهم في السلطة أو صنع القرار ، هؤلاء المستوطنون الصهاينة تكمن مشكلتهم في أنهم حبسو دورهم المملوكي الوظيفي الاستيطاني ولا يملكون منه فكاً . فعجزهم الاقتصادي يتزايد على مر الأيام ، وبالتالي ، يزداد اعتمادهم على الهيئات الحكومية

آخر ، وثبت أن الأخير مُكَلَّف ومُعَوِّق ، فإنه يتم تصفيته ويتم إعادة المستوطنين إلى أراضيهم الأصلية التي نزحوا عنها ، ويتم حسم الصراع لصالح الدولة الأم . ومن ناحية أخرى ، توجد بعض الجيوب الاستيطانية التي تحصل على درجة من الحكم الذاتي والاستقلال النسبي عن الدولة الغربية التي ترعاها . ويستولي المستوطنون ، إن عاجلاً أو آجلاً ، على السلطة ، ويقيّمون دولة خاصة بهم ، مقصورة عليهم ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة ودولة جنوب أفريقيا العنصرية .

وكان المخطط الصهيوني يهدف إلى أن تكون الدولة الصهيونية الوظيفية من النمط المستقل . وحين سأل الاستعماري البريطاني سير سبيل روديس الزعيم الصهيوني وايزمان عن سبب اعتراضه على وجود سيطرة فرنسية محضة على الدولة الصهيونية ، رد الأخير قائلاً : إن الفرنسيين ليسوا كالأнгليز . إذ أنهم يتدخلون دائماً في شئون السكان (أي المستوطنين) ويحاولون أن يفرضوا عليهم الروح الفرنسية . وقد قام الصهاينة بطرد الفلسطينيين فعلاً ، وأنشأوا دولتهم الصهيونية المستقلة . ولكن التطورات التاريخية أظهرت أن الجيب الصهيوني لا يندرج تحت أي نوع من أنواع الاستيطان المألوفة ، فهو يعتمد على قوة غريبة عظمى اعتماداً كاملاً . ولكنه في الوقت نفسه يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال ، ومثل هذا الوضع الشاذ يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل خاصة بالصهيونية وحدها . فالمستوطنون الصهاينة لم ينشأوا في دولة أوروبية واحدة يدينون لها وحدها بالولاء . وتقدم هي لهم بدورها الحماية أو المأوى في حانة تصفية الجيب الاستيطاني . فالصهاينة ، على عكس سكان المستوطنات الآخرين . ليس لهم وطن أم . وإنما لهم زوجة أب فحسب (إن أردنا استخدام الصورة المجازية نفسها) مستعدة للمتعاون معهم ولكن في حدود . فالعلاقة بين المستوطنين الصهاينة والدولة الغربية التي ترعاها تستند إلى المصلحة المشتركة ، فهي علاقة تعاقدية نفعية وليست نتاج روابط حضارية عميقة أو عضوية . ولذا ، فإن الجيب الصهيوني لا يتمتع بالحماية الدائمة من جانب دولة واحدة وإنما يتمتع بالحماية المؤقتة من جانب عدد من الدول (الواحدة تلو الأخرى) . ولعل هذا يُفسّر سبب انتقال القيادة الصهيونية من مركز جذب إلى آخر . وبسبب هذا الوضع نفسه ، حقق الجيب الاستيطاني قدراً كبيراً من الاستقلال يفوق كثيراً درجة الاستقلال التي تتمتع بها الجيوب الأخرى .

هذا الإيقاع المركب من الجذب والتنافر ، من الحكم الذاتي والاعتماد المزدوج ، ومن التحالف مع الدولة الحامية والصراع معها ، هو الذي ميّز العلاقات الصهيونية الغربية منذ البداية . وقد حاول كل

الاجتماعية والطبقية والإثنية (وقد تنفك وتختفي) ، خصوصاً أن الدولة الوظيفية الصهيونية لا تقودها طبقة مستغلة أجنبية أو محلية وإنما نخبة حاكمة ليس لها مصالح طبقية مستقلة . وهي تدير المجتمع من خلال جهاز الدولة الذي يتكون من مجموعة من المؤسسات الجماعية مثل الهيئات والكيوتس والوكالة اليهودية ، وبالتالي فإنها تقوم بتوزيع العائد المالي للوظيفة القتالية (الدعم الإمبريالي) على كل المستوطنين بكل طبقاتهم بشكل قد لا يتسم بالمساواة الكاملة ، ولكنه ، مع هذا ، يكتل الحفاظ على الأمن الاجتماعي الداخلي وعلى استمرار جماهير الدولة الوظيفية في قبول الاستمرار في وظيفتهم ، القتال في سبيل المال .

وقد لخص شنيترس الموقف بقوله إن العلاقة مع الولايات المتحدة تشبه "المصيدة التي لا يمكن التخلص منها" ، أي لا مفر ولا تختيار (إين بريرا) . ولكن العلاقة بين الغرب (مثلاً في الولايات المتحدة) والدولة الوظيفية (إسرائيل) علاقة تعاقدية "فلا يوجد عطاء دون أخذ" على حد قول سبير . والدولة الوظيفية الصهيونية ، كما يعرف الاستعمار وكما يعرف المالك الاستيطاني ، لا أهمية لها في ربح ذاتها ولا قيمة ، فهي تكتسب قيمتها (أو نفعها) من خلال الدور الذي تلعبه أو الوظيفة التي تؤديها . والمستوطنون ، أي العنصر البشري الذي تم توظيفه ، يعرفون تماماً أن الهبات ستستمر في التدفق إن اضطلعت دولتهم الوظيفية بالدور الذي أسست من أجله .

(د) الاستقلال النسبي للدولة الوظيفية :

ورغم هذا الاعتماد الكلي على الدولة الراعية ، تتمتع الدولة الوظيفية الصهيونية بقدر من الاستقلال النسبي ، وقد يبدو هذا الأول وهلة وكأنه تناقض . ولكن التناقض سيختفي تماماً إن تذكرنا أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لا يشكل جزءاً عضوياً لا يتجزأ من الاستعمار الغربي وإنما هو مجرد آلة في يد الغرب . ومن الملاحظ أن كل الدول والجيوب الاستيطانية تعتمد على إحدى الدول الغربية ، في المراحل الأولية من تطورها . ويحدد مدى هذا الاعتماد ومدته والشكل الذي يأخذه ، مجموعة من الظروف التاريخية والسياسية . فبعض الجيوب الاستيطانية مثل أنجولا ، والجزائر تظل مفتوحة تماماً على الوطن الأم ، وتحفظ بروابط قوية بل وعضوية معه ، وتستمد إحساسها بهويتها منه ، ولذا فإن كل ما يقرره الوطن الأم يكون بمنزلة القانون الذي يجب أن يُنفذ . ذلك لأن الجيب الاستيطاني ، في هذه الحالة ، مهما بلغ من قوة واستقلالية ، لا يعدو أن يكون جزءاً عضوياً من الوطن المستعمر . وإذا تعارضت المصالح بين الوطن والجيب الاستيطاني ، لسبب أو

بيد أن الصراع بين الطرفين تم احتواؤه ، وقد حاول جابوتنسكي أن يبرر مناهضته المزعومة لبريطانيا (في خطاب أرسله إلى ليوبولد إمري عام ١٩٣٥) فأكد أنه ، على الرغم من النقد الذي يوجّهه إلى بريطانيا ، لا يزال يُكِنُّ لها الولاء والامتنان ، وطالما ظل وعد بلفور قائماً ، فهو يؤيد إنجلترا سواء أكانت على صواب أم كانت على خطأ . وكان بن جوريون مستعداً لأن يُقسم ، حتى أثناء الفترة التي توترت فيها العلاقات بين إنجلترا والجيب الصهيوني ، أن دولة اليهود الوظيفية في فلسطين ستقوم بحماية المصالح البريطانية . وبعد إنشاء الدولة الصهيونية ، عادت العلاقات مع بريطانيا إلى سابق عهدها ، وأصدرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الإعلان الثلاثي لضمان إسرائيل . وقد وصل التعاون مع الإمبريالية الغربية ، وخصوصاً بريطانيا ، إلى ذروة جديدة مع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ . ولكن هذه العلاقات الطيبة لم تَدُم طويلاً ؛ ففرنسا ، في عهد ديغول على نحو الخصوص ، اتخذت موقفاً أقل عمالةً لإسرائيل عن ذي قبل ، وتبعتها إنجلترا وإن كان ذلك بدرجة أقل .

ويعُدُّ الموقف تَمَتُّعُ يهود العالم بدرجة من الاستقلال النسبي وإن كانوا يشكلون في الوقت نفسه جزءاً من كيان أكبر يخضعون لقوانينه وتوجيهاته . فالأمريكيون اليهود يمدون إسرائيل بالمساعدات المالية والسياسية بحماس شديد ، ولكن مثل هذه المساعدة ستستمر ما دامت هناك مصالح مشتركة أساسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل . ويلعب الصهاينة التوطينيون دوراً مزدوجاً ، فهم يقومون بالضغط على الولايات المتحدة لتحصل إسرائيل على درجة من الحرية والاستقلال أكثر من أية دولة أخرى تابعة ، ولكن هؤلاء التوطينيين كثيراً ما يجدون أنفسهم مضطرين في مرحلة ما (وهنا تكمن سخرية الموقف) إلى أن يمارسوا الضغط على إسرائيل عندما تقرر الولايات المتحدة أنه ينبغي على إسرائيل أن تغيّر سياستها بطريقة تتمشى مع المصالح الدولية الأمريكية . إن تاريخ الصهيونية مليء بالتوترات ، ليس بين الصهيونية ويهود العالم فحسب ولكن بين الصهيونية الاستيطانية والصهيونية التوطينية كذلك .

ومهما يكن الأمر ، فإن علاقة الشد والجذب تُبَيِّنُ مدى تعاقدية العلاقة ونفعيتها وموضوعيتها ومدى تحوُّل الدولة الوظيفية التي يُنظر لها بشكل محايد نفعي كدور يَلْبَغُ ووظيفة تُؤدَّى .

٢ - العزلة والغربة :

العزلة هي سبب ونتيجة في آن واحد لوضع أعضاء الجماعات اليهودية ، إذ أن المرتزق المقاتل الذي يُنكَلُ بالجماهيم ويستخدم أداة

جانب أن يستغل الآخر ، وأن يحدّد منطقة المصالح المشتركة بطريقة تخدم مصالحه هو أساساً . فالصهاينة لم يتمكنوا من اكتساب موطن قدم في الأرض الفلسطينية إلا من خلال وعد بلفور والانتداب البريطاني وبصفة خاصة مؤسساته السياسية والعسكرية الذي فتح بوابات فلسطين على مصراعها أمام الهجرة اليهودية . ولم يشدد المستوطنون الصهاينة قبضتهم على الأرض ، ولم يتزايد عددهم ، إلا بعد تعاونهم الكامل مع حكومة الانتداب . وعندما زادت المقاومة العربية في فلسطين ، عام ١٩٣٠ وبعده ، قامت بريطانيا بحماية الصهاينة بشكل علني وسري . وقد وصف بن جوريون موقف حكومة الانتداب والحكومة البريطانية أثناء هذه الفترة العvisية بأنه أكبر نجاح سياسي منذ صدور وعد بلفور . وقد بيّن أحد مراسلي هآرتس ، في مقال له عن التوازن العسكري في فلسطين ، أن قوة الصهاينة بعد ثورة عام ١٩٣٦ كانت تستند إلى التأيد القوي الذي تلقوه من جانب الحكومة والجيش البريطاني في فلسطين ، وهو الأمر الذي أدّى في نهاية الأمر إلى الانتصار الصهيوني عام ١٩٤٨ ، أي أن الراعي الإمبريالي لعب دوره كاملاً تجاه الجماعة الوظيفية الاستيطانية حتى تحولت إلى دولة وظيفية استيطانية .

ولكن العلاقة بين الاستعمار البريطاني والجيش الوظيفي الاستيطاني ساءت تحت ضغط عوامل جديدة في الموقف من بينها انضغوط التي مارسها الحكومات العربية الصديقة على الحكومة البريطانية ، وتضاعف المقاومة الفلسطينية ، إلى جانب زيادة المخاوف البريطانية من احتمال تغلُّل عملاء الجستابو بين صفوف المهاجرين اليهود . وقد ساد الاعتقاد في ذلك الحين (وتأكد فيما بعد) بأن النازيين مدوا يد العون للهجرة الصهيونية (الهجرة غير الشرعية) ، وأنهم قرروا استغلالها كوسيلة لخلق مشاكل للبريطانيين في الشرق الأوسط (ومن الشائع أن تغيّر الجماعة الوظيفية من ولائها من راع إلى آخر ، فإخامية اليهودية في جزيرة الفنتين مثلاً كانت جماعة وظيفية قتالية زرعا فراغت مصر هناك ، ولكنها غيّرت ولاءها مع انغزو الفارسي وأصبحت موالية للغزاة الفرس ضد المصريين) .

وهذه العوامل الجديدة أدّت إلى خلق التناقض بين الجماعة الصهيونية الاستيطانية الوظيفية وحكومة الانتداب ، ومن ثم أصدرت الحكومة البريطانية عدداً من القوانين والكتب البيضاء التي تُظهر تَهَمُها لمطالب العرب ، وتم إحياء بعض المفاهيم الأساسية الشاملة - التي طالما تجاهلها البريطانيون - مثل الطاقة الاستيعابية لفلسطين . وقد كان التناقض بين الحكومة البريطانية والجيب الصهيوني يأخذ أشكالا حادة ومتطرفة أحيانا كما ظهر في حالة نسف فندق الملك داود .

في خدمة الحضارة الغربية ؟ سنجد أن هذا الشعب الذي طردته أوروبا سيتحول بعد وصوله إلى فلسطين إلى شعب غربي يدور في إطار الحضارة الغربية ويرفع لواءها ويدافع عن مصالحها . ولا يجد الصهاينة والمستعمرون أية غصاصة في استخدام كل من الديباجة اليهودية (الخلوية العضوية) الخالصة والديباجة الغربية . فالأولى مناسبة للصهاينة الإثنيين (العلمانيين والدينيين) والثانية مناسبة للعواصم الغربية والصهاينة التوطيين والعلمانيين الذين لا تهتمهم الإثنية . فالملستوطنون الصهاينة هم يهود خلص . يوطنون في فلسطين حيث سيؤسسون دولة هي حصن للهوية اليهودية ضد الاندماج في الأغيار . ولكنهم هم أيضاً ، في الوقت نفسه ، حصن للحضارة الغربية ضد الهمجية الشرقية . ويحل المؤرخ الإسرائيلي تالون المشكلة بأن يقرر أن ما يسمى «الحضارة اليهودية» جزء من التشكيل الحضاري الغربي . وهذا الإحساس بالانتماء للغرب أو للحضارة اليهودية أو للحضارة اليهودية الغربية . يجعل وجود إسرائيل في الشرق الأوسط مسألة عرضية غير مرتبطة بجذورها الحضارية وإنما بوظيفتها القتالية . فجدور المستوطنين الصهاينة تضرب في الغرب (ونتهم الأصلي) وفي الحضارة اليهودية ، أما وظيفتهم فهي الدفاع عن الغرب في الشرق . فستوطن الصهيوني يوجد في الشرق العربي ولكنه ليس منه . شأنه في هذا شأن أية جماعة قتالية استيطانية . وهذا الإحساس يُذكر اليهودي بأنه مقبول من مكان لآخر ، وأنه ينتمي إلى حضارة أخرى . وأن دولته هي دولة الشتل المشتلة . وقد تحولت الدولة الصهيونية بانفعال إلى دولة جيتو أو شتل تحاول الحفاظ على هويتها اليهودية أي عزلتها الكاملة ؛ سكانها من اليهود المنحدين ذوي الديباجات الليبرالية أو الإثنية العلمانية أو من اليهود المنتحين المؤمنين ذوي الديباجات الإثنية الدينية . ويتحدث الجميع العبرية ويصرون على انتمائهم الغربي أو اليهودي في الصحراء العربية ، فهم حصن (جيتو) للحضارة الغربية ضد الهمجية الشرقية (أي إجماع المستغلة) . ولا يهم في هذا المضمار إن كانت الدولة الوظيفية دولة تحافظ على قداسة حائط المبكى أم أنها هي نفسها تقف حائطاً متعباً أمام زحف الهمجية الشرقية ، فما يهم أن تظل هذه الدولة معزولة منبوذة .

ومن هذا المنظر ، يمكننا أن نرى العلاقة العضوية بين إحلالية الاستعمار الصهيوني وعزلته السكانية من جهة ، ووظيفته القتالية الإستراتيجية من جهة أخرى . فالدولة الوظيفية الصهيونية لم يكن أمامها مفر من أن تطرد العنصر العربي وتُحل محله العنصر اليهودي ، ذلك أن وجود العنصر العربي (المحل) داخل القاعدة

لقمعها لابد أن يكون معزولاً عنها . ويجب هنا تأكيد أن عزله ليست أمراً عرضياً يمكن للعنصر القتالي تجاوزه بعد مرحلة زمنية معينة ، وإنما هي جزء جوهري وعضوي لا يتجزأ من وظيفته . فالمرتزق لا يمكنه أداء وظيفته على أكمل وجه إن لم يكن معزولاً عن الجماهير التي يقوم بالتنكيل بها ، إذ أن الدخول في علاقة إنسانية مع أعضاء المجتمع تجعل قيام عضو الجماعة الوظيفية القتالية بذبحهم عسيراً ، فالإنسان لا يذبح في غالب الأحيان إلا الغريب المباح ، أما الغريب (الذي يقع داخل دائرة القداسة) فمن الصعب قتله . ولذا ، فقد حرصت الطبقات الحاكمة دائماً على أن تكون العناصر القتالية (وخصوصاً التي تُستخدم في المواقع الأمنية) عناصر مستوردة من خارج المجتمع ، ضعيفة الانتماء له ، هويتها مرتبطة بالوطن الأصلي الذي جاءوا منه وأرض الميعاد التي سيعودون إليها أو الجماعة الوظيفية الغربية التي ينتمون إليها ، فهي الوطن الوحيد الذي يعرفونه والكيان الذي يدينون له (ولراعيه) بالولاء . والتميز الإثني لأعضاء الجماعة الوظيفية يفرض عليها عزلة لا يمكنها الفكك منها ، إذ تصبح هذه الإثنية التي هي مصدر عزلتها ، هي نفسها مصدر هويتها وكيونيتها وأساس وظيفتها وسر كفاءتها وضمان استمرارها وبقائها . ولذا ، كانت الطبقات الحاكمة تصر على أن يحتفظ العنصر القتالي الوافد بهويته الإثنية الخالصة ، حتى تظل آليات العزلة والغربة ومقومات الكفاءة القتالية كامنة في أعضاء الجماعة الوظيفية ، ومن هنا كان استيراد المالكين ضرورياً ، ومن هنا أيضاً كان أبناؤهم ، ممن ولدوا في مصر ونشأوا فيها ، لا يُجندون في صفوف النخبة العسكرية التي ينتمي إليها أبائهم . هذا هو سبب العزلة . ولكن عضو الجماعة الوظيفية يصبح محط كراهية الجماهير فتزداد عزله عنها ويزداد التصاقاً بالطبقة الحاكمة ، واعتماداً عليها (لدعمه وحمايته وبقائه واستمراره) ومن ثم تتصاعد شرسته تجاه الجماهير .

ولهذا ، كان نقل العنصر البشري اليهودي من الغرب إلى فلسطين محتملاً ل يتم توظيفه داخل الدولة الوظيفية الصهيونية ، ومن هنا إصرار الدولة الراعية التي قامت بحوسلة اليهود ، وكذلك الزعماء الصهاينة ، على الهوية اليهودية المزعومة للدولة الصهيونية ، فهذه الخاصية هي ضمان عزلتها ، كما أن عزلتها هي ضمان ولائها للغرب وشراسرتها تجاه العرب .

وقد تم إنجاز ذلك أساساً من خلال الفكرة المحورية في الحضارة الغربية (وفي التراث الحلولي اليهودي) ، فكرة اليهود كشعب عضوي منبوذ ، فهو شعب عضوي يرتبط عضوياً بأرض فلسطين ، ولذا فهو يخرج من أوروبا . ولكن ، كيف يمكن توظيف هذا الشعب

الدولة الصهيونية الوظيفية : بعض السمات الأخرى

The Functional Zionist State : Some Other Traits

توجد أربعة سمات أخرى تنسم بها كل من الجماعة الوظيفية والدولة الوظيفية نوجزها فيما يلي :

١ - الانفصال عن المكان والزمان والإحساس بالهوية الوهمية : تنسم الجماعة الوظيفية (نظراً لرؤيتها الحلولية الكمونية) بانفصالها عن الزمان والمكان . وهذا ما حدث للدولة الوظيفية الصهيونية ، فهي ترى نفسها في الشرق الأوسط ولكنها ليست منه ، وفلسطين ، هذا المكان الذي يقطنه الفلسطينيون ، يتجرد من مكانيته المتعينة ليصبح مفهوماً تلمودياً أي إرتس إسرائيل ، أي أنها تنفصل عن حركات تاريخ المسلمين والعرب والمنطقة ، وتصبح تعبيراً عن تاريخ يهودي عالمي . ولذا فالدولة الصهيونية الوظيفية تُنكر التاريخ العربي بل تنكر تواريخ الجماعات اليهودية ، فكما أن فلسطين تتحول إلى أرض ويتحول الفلسطينيون إلى لا شعب (فهي أرض بلا شعب)، يتحول اليهود أيضاً إلى شعب ، يعيش في اللامكان فهو شعب بلا أرض !

هذه الدولة الصهيونية تُصر على يهوديتها ، وعلى عزلتها كدولة يهودية ، فهذه اليهودية هي أساس وظيفتها ، وحلوليتها هي أساس إحلاليتها . ولكن من المعروف أن الدولة الصهيونية ليس لها هوية يهودية ، وإنما لها عدة هويات متداخلة مُستمدة من المجتمعات التي كان يعيش فيها أعضاء الجماعات اليهودية قبل استقرارهم في فلسطين . كما أن هذه الدولة خاضعة لعملية أمركة واسعة وعلى جميع المستويات ، باعتبارها دولة تابعة تعيش في الشرق ؛ واحة للديموقراطية الغربية ! ونظراً لارتباط الهوية بالوظيفة ، فهي تُغيّر الهوية مع تغيّر الوظيفة . ولذا فنحن نتوقع أن تخفض الدولة الصهيونية لونها اليهودي قليلاً ، حتى تستطيع أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في إطار السلم الذي فرضه النظام العالمي الجديد على المنطقة . كما أن الحركة الصهيونية التي تصر على الهوية اليهودية هي نفسها التي تدعو إلى تطبيع اليهود ليصبحوا شعباً مثل كل الشعوب ، وإلى دمج الدولة الصهيونية في المجتمع الدولي لتصبح مثل كل الدول . ٢ - ازدواج المعايير والحكم بمقياسين (الأنا المقدس ضد الآخر المباح) :

تبنى الجماعة الوظيفية معايير مزدوجة في الحكم على الذات وعلى الآخر . وتتضح هذه السمة بشكل جلي في الفكر الصهيوني في الفصل الحاد بين اليهود وغير اليهود ، وفي بنية قوانين الدولة الصهيونية وفي نظرية الحقوق الصهيونية . فالفكر الصهيوني يُعطي

انغربية كان من الممكن أن يؤد حركات وتناقضات اجتماعية تُضعف قدرته القتالية وقد تعدّل مساره ، بل قد تحوّل إلى مجرد دولة أخرى قد تدخل التحالف الغربي وقد تخرج منه . أما الدولة اليهودية (الغربية) الخالصة ، فهي بمعزل عن مثل هذه التوترات والديناميات ، الأمر الذي يضمن استمرارها في أداء وظيفتها .

وقبل أن تنتقل إلى النقطة التالية قد يكون من المفيد ذكر العناصر التالية المرتبطة تماماً بالعزلة الوظيفية :

١ - لم تكن الجماعات اليهودية الوظيفية المالية جزءاً من البناء الاجتماعي ، ولذا فإنها لم تساهم في بناء الرأسمالية الرشيدة إذ ظلت رأسمانياتها رأسمالية منبوذة تماماً مثل الجماعة الوظيفية . وهذا أيضاً هو البناء الاقتصادي للدولة الصهيونية ، فهي غير مرتبطة بالاقتصاد القومي الجديد الذي يظهر في الشرق العربي لارتباطها بالاقتصاد الغربي الذي تدور في إطاره . كما أنها تعتمد اعتماداً اقتصادياً كاملاً على المعونات التي تلقاها من العالم الغربي . ومن هنا محاولة إنشاء السوق الشرق أوسطية بديلاً عن السوق العربية المشتركة .

٢ - وقد كان المرابي اليهودي لا يستغل الفلاحين فحسب ، وإنما كان يهدد الأساس المادي لوجودهم أيضاً ، إذ كان ينزع ملكية الفلاحين بعد دورة الإقراض الطويلة . والاستعمار الصهيوني في علاقته بالفلسطينيين . بدأ أولاً بنزع ملكيتهم وتخطيط مجتمعاتهم والأشكال الإنتاجية التي يستندون إليها ، ثم أخذ في استغلالهم بعد عام ١٩٦٧ باعتبارهم عمالة رخيصة متنقلة ، أي أنه يستغلهم دون استيعابهم ودون الدخول معهم في علاقة اقتصادية متكاملة . كما أن الدولة الصهيونية دولة حديثة ، ومع هذا فإنها لا تساهم في عملية التحديث ، وهي دولة صناعية تُوقف التصنيع (في الضفة الغربية) ، ودولة متقدمة تقف ضد التقدم ، ودولة مستجة لا ترى نفسها داخل إطار من التكامل الاقتصادي بل تحاول وقفه . وعلى أية حال ، فإن هذا هو انهداف من غرسها في المنطقة ، تماماً كما كانت النخب الحاكمة في الغرب تستخدم أعضاء الجماعة اليهودية الوظيفية المالية في ضرب البورجوازيات المحلية .

٣ - إحساس أعضاء النجم الصهيوني بعدم الأمن (الذي يشبه إحساس أعضاء الجماعات الوظيفية المالية) هو ما يزيد تماسكهم الداخلي وتقبلهم لقيادتهم التي تقوم بدور الوسيط بينهم وبين الممول الإمبريالي والتي تقوم بتوزيع الغنائم .

في حرب الخليج حيث طُلب منها ألا تحارب وأن تمارس ما يُسمى «ضبط النفس» حتى لا تسبب مشكلة لقوى التحالف . ولذا ، بدأت الدولة الوظيفية الصهيونية في تغيير نفسها حتى يمكنها الاضطلاع بوظيفتها الجديدة وهي التصدي للإسلام والمسلمين ، ولذا فإننا نجد أنها تخفف من ديباجتها اليهودية ليظهر وجهها العلماني المستتر ، وبذلك يمكنها التحالف مع البورجوازيات العربية العلمانية التي تم تغريبها ضد القوى الشعبية الإسلامية .

٤ - التمرکز حول الذات والتمرکز حول الموضوع (الخلوية) :

تؤمن الجماعات الوظيفية بـ رؤية حلوية عضوية ثنائية صلبة تُقسّم العالم إلى الأنا المقدّس (عضو الجماعة الوظيفية) ضد الآخر المباح (عضو مجتمع الأغلبية) . ويرتبط بهذا إحساس مزدوج بالحرية الكاملة واختمية الكاملة . والدولة الصهيونية الوظيفية تسيطر عليها رؤية حلوية عضوية عائلية لرؤية الجماعة الوظيفية للكون فقد حوّلت الدولة الصهيونية الوظيفية نفسها إلى المطلق اليهودي الأكبر (موضع اخلول الإلهي) الذي ينبغي على اليهود أن يلتفتوا حوله ، بل يضحووا بأنفسهم من أجله . وقد بدأ كثير من اليهود يظنون أن الدولة اليهودية هي العبد الأكبر وأن رئيس وزرائها هو اخاخام الأكبر وأنها العجل الذهبي الذي يعبدونه من دون الإله (تمركز حول الذات) .

ويظهر مركب الشعب المختار في الخطاب الصهيوني الإثني الديني ، خصوصاً في الصهيونية العضوية اخونية . ولكنه يظهر أيضاً في الخطاب العمالي بدرجات أقل وضوحاً . والدولة الصهيونية الوظيفية وصفها بن جوريون بأنها نور الأمم - مشعل القيم الأخلاقية واخضارية ، لأنها تعبير عن إرادة الشعب اليهودي ، هذا الشعب الذي يتسم بالتماسك العضوي نتيجة كونه موضع اخلول الإلهي .

ويظهر الاستقطاب في الإحساس باخوية المفرطة واختمية المطلقة ، فسكان المُستوطن الصهيوني يشعرون بحريتهم المفرطة فجيشهم يعرّض داخل وخارج لبنان ، وسلاحهم الجوي يطير من المحيط إلى الخليج ، وهم يستولون على الأرض التي يشعرون أنها لهم . ولكنهم في الوقت نفسه يسيطر عليهم إحساس عميق بالجزيرة إذ يشعرون بأنه قد حكم عليهم بالدخول في الحرب المرة تلو الأخرى .

ويصل هذا الإيمان بالنقضاء والقدر والمصير المحتوم إلى ذروته في أسطورة شمشون وماسادة الانتحارية حيث يموت اليهود على مذبح الدولة الوظيفية المقدّسة ويدرك الجميع أن لا اختيار : إين بريرا^١.

اليهود الحقوقي كافة مثل حق العودة إلى وطن يزعمون أنهم تركوه من آلاف السنين . وفي الوقت نفسه ، فإنهم ينكر الحق نفسه على الفلسطينيين الذين تركوا الوطن نفسه منذ بضع سنوات ويقفون على بواباته يريدون دخوله ، ويقاثلون من أجله . وتعرض الدولة الصهيونية دفع تعويضات "للاجئين" الفلسطينيين لتوطيهم خارج فلسطين ، في الوقت الذي تدفع فيه رشاي للمهاجرين اليهود حتى يستوطنوا في فلسطين . كما يتضح ازدواج المعايير في موقف الإعلام الصهيوني ، فحينما تقوم الطائرات الإسرائيلية بتدمير مخيمات الفلسطينيين وتقتل المئات ، فإن هذا الإعلام قد لا يذكر هذه الواقعة ، وإن ذكرها فإن ذلك يتم بطريقة إحصائية محايدة (عدد القتلى ومكان الحادث ونسبة التخريب) ، أما إن قُتل جندي أو مُستوطن إسرائيلي ، فإن هذا الإعلام نفسه يولول ويذكر اسم القتل ومكان قتله والأثر الذي أحدثه قتله في أهله . . . إلخ ، وذلك باعتبار أن الفلسطيني مباح أما الإسرائيلي فمقدّس وقته حرام .

٣ - الحركة :

يتسم أعضاء الجماعات الوظيفية بالحركة والمقدرة على الانتقال من مكان إلى آخر ومن راع لآخر . ولعله لا يمكن القول بأن دولة ما تتمتع بحركة عالية . ومع هذا ، فيمكننا الإشارة إلى أن التجمع الصهيوني هو تجمع مهاجرين ونازحين وجماعة بشرية تم نقلها ، وأن بنيتة السكانية لم تستقر بعد بين الهجرة والتزوج . كما أن كثيراً من العمليات التي تقوم بها هذه الدولة مثل توريد السلاح للنظم الدكتاتورية العسكرية في أمريكا اللاتينية أو عمليات التجسس والإرهاب تتسم بهذه الحركة . وهي دولة لا يهمها القانون الدولي ولا النظام الدولي .

ومقدرة الدولة الصهيونية على تغيير وظيفتها أو لونها ينم عن هذه الحركة . فالحركة الصهيونية اتجهت إلى كل القوى الاستعمارية للبحث عن راع : إنجلترا - فرنسا - ألمانيا - روسيا - إيطاليا . واقتربت عدة مواقع لإنشاء الدولة الصهيونية : شبه جزيرة سيناء - منطقة العريش - جزء من قبرص - ليبيا - شرق أفريقيا - فلسطين . ولعل تشبيه إسرائيل بأنها حاملة طائرات هو تشبيه دقيق يبلور هذه الصفة الحركية في الدولة الوظيفية .

وتظهر هذه الحركة نفسها في استعداد الدول الصهيونية لتغيير دورها كي تلبي احتياجات الدولة الراعية . وفي الآونة الأخيرة ، بدأت الدولة الوظيفية اليهودية تدرك أن دورها الإستراتيجي القتالي قد أصبح تقريباً غير ذي موضوع بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وظهر النظام العالمي الجديد وبعد أن اهتز دورها القتالي التقليدي

الدولة المملوكية

The Mamluke State

في محاولتنا تصنيف الدولة الصهيونية الوظيفية وتعريف هويتها ، استخدمنا مصطلح «الدولة المملوكية» ، وهو في تصورتنا مصطلح له قيمة تفسيرية تصنيفية عالية على المستويين التاريخي والبيوي . أما من الناحية التاريخية ، فقد أشرنا من قبل إلى أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية من يهود الأردن في أوكرانيا (وغيرهم من أعضاء الجماعات الوظيفية اليهودية) باعتبارهم «ماليك مالية» ، وقد بيّنا نقط التشابه التي دعشنا إلى استخدام المصطلح . ونحن نذهب إلى أن كل ما أنجزه المشروع الصهيوني هو تجنيد المالك المالية ثم نقلهم بمعونة الدول الغربية إلى الشرق العربي حيث تحولوا إلى ماليك قتالية داخل إطار الدولة الوظيفية . وأصبحت الوظيفة المالية إما ثانوية أو غير مباشرة ، فهي دولة وظيفية قتالية يمكن أن نسميها «دولة مملوكية» .

ويمكننا أن نجد جوانب مملوكية عديدة للدولة الصهيونية ، فعسكرة المجتمع الصهيوني ليست إلا تعبير عن هذه الظاهرة . كما أن الأموال الطائلة التي تصب فيه تعبير آخر عن الظاهرة نفسها ، والإسرائيليون يعرفون جيداً أن هذه الأموال تدفع لهم لا حياً في التراث اليهودي أو لاهتمام العالم الغربي بهم (وهو العالم الذي نبههم على أية حال) وإنما نظراً لاضطلاهم بوظيفة محددة . وعزلة التجمع الصهيوني عن المنطقة العربية ، وعلاقة العداء بينه وبين كل المجتمعات المحيطة به ، وإحساسه بالغربة وإصراره عليها في الوقت نفسه ، ومركب الشعب المختار ، وتَمَعُّ البناء الاجتماعي والطبقي في المستوطن الصهيوني ، كل هذه السمات تجمع بين الدولة الصهيونية والجماعات الوظيفية ومنها المالك . بل إن طريقة التنشئة في الكيبوتس ، هذه المؤسسة الزراعية العسكرية ، هي الطريقة الحديثة لتنشئة المالك الاستيطانية ، وهي الطريقة المبتكرة لتحويل الفناضل البشري اليهودي إلى مادة قتالية مملوكية نافعة . فالتنشئة في الكيبوتس تستبعد الملكية الفردية والحياة الخاصة وتتسم في بعض جوانبها بالتقشف ، كما أن لها أبعاداً وأهدافاً عسكرية واضحة . ولكن أعضاء الكيبوتسات ، مع هذا ، يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع بل ومترف ، يفوق كثيراً مستوى بقية السكان ، وهم كذلك على مستوى ثقافي رفيع . كما أن الكيبوتسات تُعد من أهم مؤسسات الضغط التي تشارك في صنع القرار السياسي ، بل تتحكم في بعض جوانبها . وهذا المزج بين الجماعة والعسكرية من جهة ، والتدرف والثقافة من جهة أخرى ، يُذكرنا ولا شك بالساموراي ،

فالكلمة تعني «الخادم» وتعني أيضاً «البوشي» أو «المحارب الأرستقراطي» . وقد كان المالك أيضاً خدماً ولكنهم كانوا كذلك حكاماً وصناع قرار . وكان المملوك يتمتع بثروته أثناء حياته ولكنها كانت تُصادر بعد موته . ولكن طبيعة الكيبوتس المملوكية تخفيها ديباجات حديثة بحيث تُفسّر الجماعة الكيبوتسية على أنها اشتراكية ، وإدارة الأرض الفلسطينية المسروقة على أنها شكل من أشكال الديمقراطية المتطرفة .

وقد تحدث أحد أعضاء الكنيست عما سماه عام «الخصب اليهودي» وطالب النساء الإسرائيليات بزيادة الإنجاب في هذا العام . وقد وصفت بعض النساء الإسرائيليات هذا التصريح بأنه محاولة لتحويلهن إلى «آلة الإنجاب اليهودي» ، فهي محاولة لحوسلتهن ليصبحن آلة حديثة لولادة المزيد من المقاتلين للمحافظة على الدور المملوكي (السلطة الأساسية الشاملة وأهم مصادر الدخل بعد أن نضب معين الفناضل البشري) .

ويمكن القول بأن هناك شيئاً من التجاوز فيما قمنا به حين قارنا علاقة التجمع الصهيوني بالمجتمعات العربية المجاورة له بعلاقة المالك بالمجتمعات نفسها ووحداً بينهما . وقد يكون تشبيه يهود الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط بيهود الأردن في أوكرانيا فيه شيء من عدم الدقة . ولكن التطابق الكامل تكرر لا يوجد إلا في عالم الرياضة والهندسة والسحر . أما في عالم الإنسان ، فأبعاد أية ظاهرة اجتماعية تاريخية متعددة ومركبة ، وبعضها غير معروف إلا بصفة تقريبية وحسب ، وتختلف الظواهر نفسها باختلاف الزمان والمكان . ولذا فإننا نقع ، في تصنيفنا للظواهر الإنسانية ، بالبحث عن بعض مواطن التماثل الجوهرية ولا نطمح فيها إلى التطابق الكامل إلا إذا كنا ماديين ، نرى الواقع البشري كذرات وأرقام . والمصطلح الذي صغناه ، رغم كل هذه التحفظات ، يصف في كثير من الدقة طبيعة علاقة التجمع الصهيوني بكل من الإمبريالية (مصدر المال) والدول العربية المجاورة (موضع القتال) ، بل يُفسّر لنا طبيعة علاقته مع نفسه وسر إصراره على هويته المزعومة وانتمائه الغربي وعزله الدائمة .

ومن الحقائق التاريخية التي تدعو إلى شيء من التأمل ، لظرفتها إن لم يكن أيضاً لدلالاتها ، أنه مثلما حاول الفرنجة أن ينشئوا تحالفاً مع المغول لسلح العالم العربي الإسلامي ، كانت هناك محاولة لعقد اتفاق بين الجماعة الوظيفية القتالية التي حكمت مصر والشام (أي المالك) والجماعة اليهودية الوظيفية المالية في أوروبا . فبين عامي ١٧٧١ و ١٧٧٣ ، حينما كانت روسيا متحالفة مع

الأوسط ! إن هذه واقعة تاريخية طريفة ودالة ، ومع هذا فبئنا لا نؤسس وجهة نظرنا مستخدمين هذه الواقعة كأحد الدلائل أو الشواهد ، إذ أن أطروحتنا تصدّر عن نموذج تفسيري أساسي هو الجماعة الوظيفية المالية أو القتالية والاستيطانية ولئلاّ منه أو استنبطنا منه العلاقة بين دور الجماعات اليهودية في الحضارة الغربية من جهة ودور الممالك في الشرق العربي من جهة أخرى ، ومن ثمّ تحدثنا عن الدور المملوكي لكل من الجماعات اليهودية والدولة الصهيونية .

المملوك علي بك الكبير ، والي مصر الذي تمرّد على الدولة العثمانية ، حاول بعض ضباط الأسطول الروسي ، الذي كان راسياً في ليجورن ، أن يدعموا حكمه عن طريق تأسيس دولة يهودية في القدس تابعة له متحالفة معه ، أي دولة صهيونية مملوكية من الناحية البنيوية والفعالية . وهكذا كان من الممكن أن يقوم الخليفتان ، المماليك العسكرية في مصر والمماليك اليهودية المالية الغربية ، بالقضاء على النفوذ العثماني في المنطقة تحت رعاية روسيا القيصرية ، التي كانت تغازل آنذاك فكرة أن يكون لها مشروع استعماري في الشرق



الدولة الاستيطانية الإحالية

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

أسطورة الاستعمار الاستيطاني الغربي - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني : أهدافه وألياته وسماته الأساسية - الطبيعة العسكرية للاستيطان الصهيوني - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ : تاريخ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ : تاريخ - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر : تاريخ - مستوطنة جبل أبو غنيم (هاروما) - الجيبان الاستيطانيان في إسرائيل وجنوب أفريقيا: منظور مقارن

أسطورة الاستعمار الاستيطاني الغربي

Myth of Western Settler Colonialism

٢ - ينكر المستوطنون البيض تاريخ السكان الأصليين في الأرض التي سيهاجرون إليها ويستوطنون فيها . ففي عادة أرض عذراء بلا تاريخ ، غير مأهولة بالبشر (أرض بلا شعب) ، على عكس الأرض التي يأتي منها المستوطنون ، فهي مكتظة بالسكن .

ومرة أخرى نجد أن أسطورة الاستيطان الصهيونية تعبر عن هذا بشكل متبلور ، إذ يزعم الصهاينة أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون ، وأن تاريخها قد توقّف تماماً برحيل اليهود عنها . بل إن تاريخ اليهود أنفسهم قد توقّف هو الآخر برحيلهم عنها ، ولن يُستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها ، ولكنه تاريخ جديد خال من الاضطهاد والصراع ، فهو أقرب إلى أثار تاريخ مقدّس .

٣ - لا تؤكد أسطورة الاستيطان الغربية نهاية التاريخ وحسب وإنما نهاية الجغرافيا كذلك ، فالأرض التي يستوطن فيها الإنسان الأبيض هي أرض وحسب ، ليس لها حدود واضحة ، ولذا فهي تتسع حسب قوة الإنسان الأبيض الذاتية ، كلما زاد عدد المستوطنين وازدادوا قوة اتسعت الحدود . ومن هنا فكرة الرائد والجهة المتسعة دائماً . والرائد هو الذي يرتاد أرضاً جديدة دائماً ، لا يعرف حدوداً ولا قيوداً ولا سدود . وارتباط نهاية التاريخ بنهاية الجغرافيا أمر متوقّع ، ففكرة الحدود فكرة إنسانية حضارية غير طبيعية ، أما عالم الطبيعة فلا يعرف الإنسان ، ومن ثم فهو لا يعرف الحدود .

وأسطورة الاستيطان الصهيونية هي أسطورة التوسع بالدرجة الأولى ، فإرتس يسرائيل ليس لها حدود واضحة . فالعهد القديم يحتوي أكثر من خريطة . والمستوطنون الصهاينة أطلقوا على أنفسهم مصطلح «الوتسيم» ، أي «رواد» .

٤ - إذا حدث أن كانت الأرض العذراء مأهولة بالسكان فإن أسطورة الاستيطان الغربية تحاول تهميشهم ، فهم قليلو العدد متخلفون يفتقرون إلى الفنون والعلوم والمهارات المختلفة ، يهملون الثروات الطبيعية الكامنة في الأرض . وهم عادة مجرد رحالة لا يستقرون في

الاستعمار الاستيطاني (الإحلالي أو المبني على الأبرتهاد) هو انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر ، حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استعبادهم ، أو خليط من كل هذه الأمور (كم حدث في أمريكا الشمالية وفي فلسطين) . ومهما بلغ الإنسان من وحشية وحياد ، فهو لا يستطيع القيام بمثل هذه الأفعال إلا إذا كان هناك مير ، وهذه هي وظيفة الأسطورة (التي نعرفها بأنها نموذج معرفي ، أي رؤية كاملة للكون [الإله - الإنسان - الطبيعة] ، ولكن علاقتها بالواقع واهية إلى أقصى درجة) .

١ - إذا كان جوهر الأسطورة ، أية أسطورة ، هو إلغاء الزمان أو تجميده والانفصال عن المكان ، فإن هذا الاتجاه يأخذ شكلاً متطرفاً في حالة أسطورة الاستعمار الاستيطاني بشكل عام ، الذي يتطرق من الإنكار الكامل للتاريخ بشكل متطرف ، وإعلان نهايته . ويزداد الإنكار حدة وعتفاً في حالة المجتمعات الاستيطانية الإحلالية ، التي لا بد أن تُغيّب السكان الأصليين تماماً . ونقطة البداية عند المستوطنين البيض المهاجرين من العالم الغربي هي عادة رفض تاريخ بلادهم الأصلية ، باعتباره تاريخ اضطهاد وكفر . ويحاول المهاجرون أن يضعوا "حلاً نهائياً" لمشاكلهم وأن يبدأوا من نقطة الصفر الفردوسية في الأرض الجديدة . ومع هذا يتباهى هؤلاء المستوطنون بانتماهم للعالم الغربي الذي لفظهم . ويتضح هذا الجانب في أسطورة الاستيطان الصهيونية التي تبدأ برفض تاريخ اليهود في المنفى (وضمن ذلك العالم الغربي) . والصهيونية هي الحل النهائي الذي يطرحه الصهاينة والاستيطان في صهيون هو نقطة البداية والصفر ، ومع هذا لا يكف الصهاينة عن الحديث عن دولتهم باعتبارها واحدة الديمقراطية الغربية في الشرق وقاعدة الحضارة الغربية فيه .

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني : أهدافه وألياته وسماته الأساسية

Zionist Settler Colonialism : Objectives, Methods, and Main Traits

تنتقل الحركة الصهيونية من أن اليهود شعب واحد بلا أرض ، وأن فلسطين أرض بلا شعب . ومن ثم يرى الصهاينة أن فلسطين هي المسرح الذي يتحقق فيه المشروع الصهيوني ، وأنها في واقع الأمر ملك للشعب اليهودي ، سواء كان يشغلها الفلسطينيون أم لا .

ووضع هذه الرؤية الأسطورية موضع التنفيذ لم يكن أمراً سهلاً ، إذ أن المستوطنين الصهاينة حلّوا في أرض لا يعرفونها وهي أرض مأهولة بالسكان ، ومن هنا كان من الضروري أن يُنظّموا أنفسهم بطريقة صارمة ، وأن تكون لهم مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ . فتم تأسيس الوكالة اليهودية ومهمتها القيام بمعظم عمليات التخطيط والتطبيق الفعلي لهجرة وتدريب المستوطنين وتأمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات وإنتاج وخدمات للمهاجرين . وكانت مهمة الصندوق القومي اليهودي شراء الأرض لصالح الفلسطيني . وتُعتبر المؤسسة العسكرية والتنظيمات شبه العسكرية من أبرز القواعد التي تضطلع بتطبيق المخطط الاستيطاني الصهيوني والمحافظة على استمرار العملية الاستيطانية وحمايتها . فتقوم المؤسسة العسكرية بتعبئة الجماهير وتجنيدهم حول فكرة الاستيطان باعتبارها المثل الأعلى للمواطن الإسرائيلي . أما التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية مثل الهاجاناه والناحال والجدعان فتقوم بأدوار الحراسة والأدوار الأمنية ورفع الروح المعنوية .

ويمكن القول بأن الأهداف والسمات الأساسية للاستيطان الصهيوني هي ما يلي :

١ - يهدف الاستيطان الصهيوني إلى أن تحل الكتلة البشرية (الصهيونية) الواحدة محل السكان الأصليين فهو استعمار إحلالي ، وإحلاليته هي سمته الأولى والأساسية (حتى عام ١٩٦٧) . (انظر الباب المعنون «إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني») .

٢ - حدّدت منظمة الهاجاناه جوهر الإستراتيجية الاستيطانية عندما أكدت (عام ١٩٤٣) أن الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد ، أي فلسطين . وقد استمرت هذه السياسة قبل وبعد عام ١٩٤٨ ، أي أنها العنصر الأساسي الثابت في الإستراتيجية الصهيونية . ومن ثم عرّف بن جوريون الصهيونية بأنها الاستيطان ، وهو مُحَق في ذلك تماماً . ولذا يمكن القول بأن الاستيطان هو نفسه التوسع الصهيوني ، لا يوجد أي فاصل بينهما .

أرض ما ، وهم شعب لا تاريخ له ، فأعضاؤه جزء لا يتجزأ من الطبيعة (كالثعالب والذئاب) ومن ثم لا حقوق لهم . لكل هذا فإن وجود مثل هؤلاء الناس هو وجود عرضي ومن الضروري وضع حل جذري ونهائي للمشكلة الديموجرافية ، أي مشكلة وجود السكان الأصليين في الأرض العذراء ، وضرورة اجتثاث شأفتهم تماماً . وأسطورة الاستيطان الصهيونية تنظر للوجود الفلسطيني في فلسطين باعتباره أمراً عرضياً هامشياً ، والاعتذاريات الصهيونية مليئة بالحديث عن فلسطين باعتبارها أرض مهجورة مهملة ، وكثيراً ما يتحدث الصهاينة عن الفلسطينيين كما لو كانوا جزءاً من الطبيعة بلا تاريخ . وكل هذا ينتهي بطبيعة الحال بتأكيد حق اليهود المطلق في فلسطين (ومن هنا قسانون العسودة) وينكرون هذا الحق على الفلسطينيين (ومن هنا مخيمات اللاجئين) . وتحاول الحركة الصهيونية وضع حل نهائي للمشكلة الديموجرافية فقامت أحياناً بالإبادة (دير ياسين - كفر قاسم) ولكن الطرد كان الشكل الأساسي . وبعد اتفاقيات أوسلو أخذ الحل النهائي شكل عزل السكان الأصليين داخل مجموعة من القرى والمدن ومحاصرتهم بالقوات العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية .

٥ - تم تبرير الرؤى الاستيطانية الإحلالية عن طريق القصص الإنجليزية ، وهنا يحدث تلاق كامل بين أسطورة الاستيطان الغربية العامة وأسطورة الاستيطان الصهيونية . فالمستوطنون البيض (وضمنهم الصهاينة) ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم من الآباء (البطارقة) الذين تركوا بلادهم ليستقروا في بلاد أكثر اتساعاً ، أو في أرض عذراء لم يستوطن فيها أحد من قبل . وهم مثل العبرانيين يخرجون من مصر (أو بابل) أرض المنفى البغيضة ، وينسلخون من تاريخها ليعودوا إلى صهيون (الجديدة) بأن 'يصعدوا' لها . فإن وجدوها مأهولة فأهلها إذن من الكنعانيين الذين لا حق لهم في الأرض ومصيرهم هو الحل النهائي : الطرد أو الإبادة .

وغني عن القول أننا حينما نتحدث عن «أسطورة» فنحن لا نتحدث عن واقع تشكّل ولا حتى عن برنامج عمل ، وإنما عن قصة أو قصص يوجد فيها بشكل كامن نموذج معرفي ، وهذه القصة مستبطنة تماماً ، تعبر عن نفسها بشكل جزئي وتحقق بعض جوانبها في أماكن وأزمنة متفرقة ، ولا تتحقق مجتمعة إلا في لحظة نماذجية نادرة .

صعّب عليهم الاضطلاع بوظائف معينة ، ولذا كان حتماً أن يسبق عملية الاستيطان مؤسسات استيطانية مختلفة ، مهمتها جذب المستوطنين وتدريبهم . كما أن من أهم سمات الاستيطان الصهيوني أن الكيان الاجتماعي الصهيوني في فلسطين لم يكن متكاملًا ، بل كان في مرحلة بداية التكوّن والشكل ، ولم يكن هدف المستوطنين الاندماج في المجتمع القائم بل إقامة كيان اجتماعي وسياسي مستقل .

وبعد عام ١٩٦٧ حطّة فارقة في تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، إذ ضمت الدولة الصهيونية محلات شاسعة من الأراضي ، وقرّرت الاحتفاظ بها وتأسيس المستوطنات فيها ، رغم وجود كثافة سكانية فلسطينية فيها . ومن ثمّ تحوّل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من استعمار استيطاني إحلالي إلى استعمار استيطاني مبني على الأبارتهيد وفكرة المعازل البشرية للسكان الأصليين . ولكن ، مع هذا ، لم تتغيّر الثوابت الإستراتيجية الصهيونية ، وإن اختلفت الأهداف والآليات بسبب تغيّر الظروف . ويمكن تحديد أهداف الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بما يلي :

- ١ - تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي ، سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسيحيين يتبعون هذه القوات أو باستخدام وحدات من جيش الاحتلال يتم نشرها .
 - ٢ - أن تكون المستوطنات رأس جسر نكس مزيد من الأرض من خلال نزع الملكية أو سبل أخرى أكثر دهاءً مثل إزالة المزروعات واقتلاع الأشجار ورفض التصريح بإقامة مبان جديدة أو إصلاح المباني القديمة .
 - ٣ - خلق الحقائق الاستيطانية الجديدة في الأراضي المحتلة بحيث تصبح العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ مستحيلة . وبما يجزم ذكره أن الاستيطان قام ، دائماً ، بدور أساسي في رسم حدود الكيان الصهيوني ، وخصوصاً منذ بداية عرض خطط تقسيم فلسطين في النصف الثاني من الثلاثينيات ، وصولاً إلى صدور قرار تقسيمها سنة ١٩٤٧ . ولا شك في أن الإسرائيليين يطمعون في أن يقوم الاستيطان الجديد بدور مماثل في توسيع حدود كيانهم .
- واستهدفت السياسة الاستيطانية بناء خط من المستوطنات من الجولان حتى شرم الشيخ مروراً بغور الأردن . وأهم مشروع استيطاني كان مشروع إيجال ألون الذي استهدف بناء حاجز بين الضفتين الغربية والشرقية وتصحيح الحدود وتعديل مسار الخط الأخضر ، وتجزئة الضفة الغربية إلى منطقتين .

وهذه هي السمّة البنيوية الثانية من سمات الاستيطان الصهيوني .

٣ - ثمة سمّة بنيوية ثالثة يتسم بها الاستيطان الصهيوني هي أنه ليس مشروعاً اقتصادياً وإنما مشروع عسكري إستراتيجي ، ولذا فهو لا يخضع لمعايير الجدوى الاقتصادية ، ولابد أن يموّل من الخارج (الخارج يمكن أن يكون الدياسبورا اليهودية الثرية أي الجماعات اليهودية في العالم) أو الراعي الإمبريالي) .

٤ - يتسم الاستيطان الصهيوني بأنه استيطان جماعي عسكري بسبب الهاجس الأمني (استجابة لمقاومة السكان) ولأن جماعة المستوطنين ترفض الاندماج في المحيط الحضاري الجديد الذي انتقلت إليه (انظر : «الاقتصاد الاستيطاني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ : أسباب ظهوره») وتساهم عمليات التمويل من الخارج في تعميق هذه السمّة .

٥ - ارتبط انتشار المستوطنات بحركة الهجرة اليهودية ، وهو ما جعل إستراتيجية الاستيطان تتخذ خطأ متوازيًا مع الخطوات التي قطعها المشروع الصهيوني لجذب المهاجرين اليهود واقتلاعهم من البلاد التي أقاموا فيها .

٦ - من الملاحظ أن المؤسسات الاستيطانية الصهيونية تقف على رأسها بدلاً من أن تقف على قدميها (ويمكن أن نسميها الهرم الاستيطاني الصهيوني المقلوب) ، فقد كان هناك مزارع الكيبوتس وهي تنظيمات زراعية هدفها الاستيلاء على الأرض التي ستزرع وتكوين طبقة مزارعين يهود . كما كان هناك الهستدروت ، وهو نقابة عمال تهدف إلى خلق الطبقة العمالية (وذلك على خلاف النقابات العمالية التي لا تظهر إلا كتعبير عن وضع قائم بالفعل) . ثم كانت هناك جماعات الحراس المختلفة مثل الحارس والهاجاناه والبالاخ وهي تنظيمات عسكرية تهدف إلى خلق الشعب اليهودي (أي أن الجيش يسبق الشعب ، أو كما قال شاعر إسرائيلي : كل الشعوب تملك سلاح طيران إلا في إسرائيل حيث يوجد سلاح طيران يملك شعباً) . بل إن الجامعة العبرية نفسها أسست بادئ الأمر كميّان وهيئة تدريس في انتظار الطلبة . ويمكن سحب هذا المنطق على كل الحركة الصهيونية ، فهي قد بدأت بتأليف الحكومة التي كان هدفها الأساسي إقامة الدولة التي كانت ترمي أساساً إلى تجميع السكان (حكومة فدولة فشعب) . وما من شك في أن هذا يعود إلى أن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هي صيغة غير يهودية تم تهويدها لتجنيد المادة البشرية التي رفضت هذه الصيغة أو تملّصت منها . كما أن الأصول الطبقيّة لبعض العناصر البشرية المستوطنة

الحوية لدولة إسرائيل ، وأصبحت هذه الخطة منذ أن وُضعت الموجة الأساسية لسياسة حزب العمل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما كانت الموجة الأساسية لنمط الحلول السياسية التي تقترحها أو قبلها إسرائيل .

ولكن حتى حكومات حزب العمل ، خرجت عن معايير مشروع ألون ، إما خضوعاً للمتمزتين حين أنشأوا مستعمرة كريات أربع في الخليل ، أو نزوة وزير الدفاع موشي ديان ، الذي أنشأ مستعمرة بيت في سيناء ، أو نتيجة صراعات داخلية بين إسحق رابين وشمعون بيريز في عهد حكومة رابين الأولى ، حيث حدث توسع في مناطق معينة في الضفة الغربية لا تشملها خطة ألون . ولكن سلوكها كان محكوماً بالمنطق الداخلي لبنية الاستيطان الصهيوني ، التي تنجّه نحو المزيد من ضم الأراضي والتوسع .

والخروج على قواعد خطة ألون في عهد حزب العمل كان بمنزلة قطرات خفيفة نسبياً ، ولكن هذه القطرات تحوَّلت في عهد حكومات الليكود إلى طوفان ، وبعد إخلاء مستعمرة بيت إثر توقيع الصلح المصري- الإسرائيلي ، وبعد الفشل في حرب لبنان عام ١٩٨٢ ، أرادت حكومات حزب الليكود إرضاء ناخبها فضاغت زخم الاستيطان ، ولم يعارض حزب العمل ذلك ، وغطى موافقته آنذاك ، بموقف سياسي يقول " ضمن العلاقات السلمية من الممكن أن نظل مستوطنات يهودية تحت السيادة العربية ، كما توجد مدن وقرى عربية تحت السيادة الإسرائيلية " .

لقد جاءت المحصلة الاستيطانية منسجمة مع جوهر الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية سواء من جهة انتشار المستوطنات أو تركيزها . فمن جهة الانتشار غطت المستوطنات مختلف أنحاء الأراضي العربية المحتلة بهدف إحكام السيطرة عليها ، فأقيمت مستوطنات لا مبرر أمنياً لها ولا جدوى اقتصادية لها ، مثل مستوطنة نيتساريم في غزة ، وهذه حال المستوطنات التي أقامها المعرّخ في وسط الجولان إثر حرب ١٩٧٣ ، والمستوطنات التي نثرها الليكود في سائر أنحاء الضفة خارج مناطق الأمن .

الطبيعة العسكرية للاستيطان الصهيوني

Military Nature of Zionist Settler Colonialism

اختيرت فلسطين كبقعة لتوطين اليهود فيها وإقامة الدولة الوظيفية القتالية بسبب موقعها الإستراتيجي . ففلسطين ليست معروفة بشرواتها الطبيعية ، وهي صغيرة الرقعة ، وأرضها ليست خصبة (فهي ليست في ثراء ولا خصوبة أو غندة التي وقع عليها

٤ - إيجاد القاعدة البشرية من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم .

٥ - بعد فشل النضال في " إقناع " الفلسطينيين (عن طريق شراء الأراضي والإرهاب) بترك الأرض بحيث تصبح أرضاً بلا شعب ، قرّر الصهاينة اللجوء إلى أسلوب الأبارتهيد التقليدي وهو تأسيس انعازل ، ومن ثم أصبح من أهم أهداف المستوطنات قطع التواصل بين مناطق سكنى الفلسطينيين ، بحيث ينقطع الاستمرار بين المراكز السكانية الفلسطينية الأساسية ، أي أن وظيفة المستوطنات أصبحت تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات متفرقة مفصولة بعضها عن بعض ولا تربطها سوى ممرات محدودة تحيط بها من كل جانب المستوطنات والشركات العسكرية للجيش الإسرائيلي بحيث لا يستطيع الفلسطينيون التحرك بحرية داخل الأراضي المحتلة . وبالفعل قامت المستوطنات الموزعة في كل أو أطواق بخدمة إستراتيجية " الفصل " و "الوصل " الاستيطانية . فالأطواق الاستيطانية المحيطة بالقدس تؤمن التواصل فيما بينها وبين القدس الغربية ، وتفصل القدس الشرقية عن سائر الضفة ، كما تفصل شمال الضفة عن جنوبها ، في آن واحد . كما أن الشريط الاستيطاني المحاذي للخط الأخضر يُشكّل استمراراً إقليمياً لفلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ ، وعازلاً بين الفلسطينيين على جانبي الخط ، على غرار الهدف الذي حدده دروبلس لخطة " الكواكب السبعة " . وينطبق الأمر نفسه على كتلي الاستيطان في جنوب مرتفعات الجولان وشمالها ، وعلى كتلة مستوطنات إيزر الناشئة في شمال قطاع غزة . أما كتلة قطيف الاستيطانية في جنوب القطاع فتُشكّل نموذجاً لمدينة القطاع ، وعازلاً صهيونياً على الحدود الفلسطينية- المصرية .

وشهد الاستيطان الإسرائيلي ، خلال هذه الفترة ، تقلبات في التوتيرة وتغيرات في التركيز الجغرافي ، تعود أساساً إلى اختلاف الحزب/ الائتلاف الحزبي الحاكم ، وبالتالي ، اختلاف تكتيكه الاستيطاني باختلاف نظراته السياسية الأمنية إلى الأراضي المحتلة ومتقبلها . ومع ذلك ، فإن الخريطة الاستيطانية الراهنة جاءت نتاجاً للتفاعل والتجاذب بين هذا التباين التكتيكي والإجماع القومي الإستراتيجي الذي يلف مختلف الأحزاب الصهيونية (عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ ، وخصوصاً تهويد القدس وضمها إلى إسرائيل) .

ففي بداية الاستيطان بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، كان هناك منطق سياسي وراء إنشاء المستوطنات ، إذ تم تحضيرها استناداً إلى الخطة التي وضعها ييجال ألون ، وعلى أساس الاحتياجات "الأمنية "

على شكل أضلاع مغلفة، حيث كانت كل مستعمرة تقوم بتوفير الاحتياجات الأساسية لأعضائها ذاتياً .

ورغم أن المستوطنات كانت مستوطنات زراعية إلا أن الزراعة الاستيطانية لا علاقة لها بالاستثمار الزراعي . فالواقع وليس الثروة هو العنصر الذي يتم على أساسه الاختيار . ولذا فنحن نسميها «الزراعة المسلحة» .

وكان المستوطنون يقيمون مستوطناتهم الزراعية على طريقة السور والبرج . فكانوا يأتون بألواح جاهزة وبرج مراقبة وسياح وخيام على أن تنقل كلها خلسة في ليلة واحدة بمساعدة مشات المستوطنين ويحيطون الأرض العربية المخصصة بسور من الأسلاك الشائكة ثم يبنون برج مراقبة مزوداً بالأسلحة . وفي الصباح تكون المستوطنة الجديدة جاهزة ، وقادرة على صد «الإرهابيين» العرب الذين اغتصب أراضيهم أثناء الليل . ثم تبدأ عملية الزراعة والقتال . وكانت كل مستعمرة (شأنها شأن المستوطن الصهيوني ككل) تتخذ موقعها ضمن إقليم عربي لتخترق تماسكه وتجاهسه وأمنه وفي دفاعها عن «أمنها» تدخل حالة صراع مع المجتمع المحيط بها وتستولي على مزيد من الأرض .

والطبيعة العسكرية للاستيطان هي رد فعل لتلرفض العربي . ولكنها، في الوقت نفسه ، جزء لا يتجزأ من المخطط الصهيوني الإستراتيجي الذي يهدف إلى تأسيس تجمع استيطاني له هويته وحدوده الحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي تفصله عما حوله والاستيلاء على الأرض العربية ، ويهدف كذلك إلى تقسيم العالم العربي عن طريق عملية الاستيلاء هذه . ويمكن تلخيص تكامل البعد الاستيطاني والبعد العسكري في المستوطنات بأن الواحد منهما يخدم الآخر ، فالاستعمار الاستيطاني يخدم العمل العسكري فيما يلي :

- ١ - تشارك المستوطنات في عملية البناء العسكري الدفاعي ، وخصوصاً فيما يتعلق بتأمين الحدود الخارجية والمناطق الداخلية الحيوية .
 - ٢ - تشكل المستوطنات قواعد للقوات المسلحة ومراكز لثوبها خارج أراضي إسرائيل لتحقيق المزيد من التوسع الإقليمي .
 - ٣ - المستوطنات في واقع الأمر مستودع للقوى انبشيرية المدربة عسكرياً واللازمة للقوات المسلحة .
 - ٤ - بعد ضم المناطق الجديدة تقوم المستوطنات بملء الفراغ وخلق الوجود المادي السكاني لها .
- وإذا كانت المستوطنات تخدم الإستراتيجية العسكرية الصهيونية فبالعكس أيضاً صحيح فالؤسسة العسكرية تخدم المستوطنات .

الاختيار في بادئ الأمر لتكون الوطن اليهودي الجديد ثم عدل عنها) . وموقع فلسطين هو الذي جعلها ضحية مباشرة للاغتصاب الاستعماري الغربي ثم الصهيوني . وقد قال نابليون : «إن من يسيطر في المعركة على تقاطع الطرق يصبح سيد الأرض» . وفلسطين التي تطل على البحر المتوسط والأحمر وقناة السويس ، والتي تُقسّم العالم العربي إلى قسمين وتقع على نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا ، هي ولا شك موقع ممتاز لإقامة قاعدة لخدمة مصالح الاستعمار الغربي ليفرض إرادته وهيمنته . وبالفعل ، لا يمكن أن نرى الدولة الصهيونية إلا باعتبارها معسكراً كبيراً يخضع أساساً للاعتبارات الإستراتيجية العسكرية وليس للاعتبارات الاقتصادية .

وينطبق الشيء نفسه على الاستيطان الصهيوني ككل فهو مشروع عسكري بالدرجة الأولى ، وهو كذلك الهدف الكامن وراء كل مستوطنة على حدة ، فهي كيان صهيوني مُصنَّع في طبيعة بنائها ونوعية أعمال مستوطنيتها أنفسهم وموقعها (وبخاصة قبل عام ١٩٤٨) . فهندسة بناء المستوطنات وطبيعة تنظيمها الداخلي آنذاك تكشف عن أغراض هي أقرب ما تكون إلى الطبيعة العسكرية البحتة . إذ كان يُخطط لبناء المستوطنات في أماكن يسهل الدفاع عنها كرووس التلال والهضاب وعلى مشارف الوديان والممرات . وليس من الصدفة أن تكون أول مستوطنة صهيونية في فلسطين (عام ١٨٦٨) قد أقيمت على جبل الكرمل المشرف على حيفا . وأن تكون معظم المستوطنات التي أنشئت بعد ذلك ، خلال فترة الاستعمار البريطاني ، قد أنشأت على مفارق الطرق ، وعلى المرتفعات المشرقة على أماكن التجمعات العربية في المدن والقرى ، وعلى الطريق بين يافا والقدس . وليس غريباً أن نجد أن العسكريين البريطانيين هم الذين اختاروا في بداية الأمر كل المستوطنات الأولى . وليس غريباً أن نجد كذلك أن مواقع بعض المستوطنات الزراعية في ذلك الوقت لا تؤهلها للزراعة . وبين ألون كيف أن الموقع الدقيق للمباني والمنشآت وجميع المرافق في كل مستوطنة جديدة كانت تقرر اختياره هيئة أركان الهاجاناه ، بغية تأمين الترتيب الأفضل للهجوم والدفاع (حبيب قهوجي) .

وقد كان الفلاحون العرب يسمون هذه المستوطنات «القلاع» ، وكانوا محقين تماماً في تسميتهم هذه . فكل مستعمرة صُمِّمت لتكون بمنزلة قلعة حصينة قادرة على الدفاع عن نفسها وعن المستعمرات المجاورة أيضاً (وهي تُذكر الدارس بالمعبد/القلعة في أوكرانيا إبان حكم الإقطاع الاستيطاني البولندي فيها) . ويُعتبر هذا التصميم تطبيقاً للتشكيل العسكري الروماني المعروف باسم «الدفاع

نقلت هذه المسئوليات من رجال البارون روتشيلد . وحتى سنة ١٨٩٨ ، كان قد تم تأسيس ٢٢ مستوطنة يهودية (بلغت مجموع مساحاتها نحو ٢٠٠ ألف دونم) وبلغ مجموع سكانها (آنذاك) ٩٠٠٠ نسمة تقريباً .

ومع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني ١٨٩٨ وإقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية ، أخذت هذه المنظمة على عاتقها كل الشئون المتعلقة باستيطان فلسطين - وبذلك انتهى ما يُسمى «الصهيونية العملية» أو «التسليية» . وبدأت هذه المنظمة نشاطها الفعلي عام ١٩٠١ مع تأسيس الصندوق القومي اليهودي . وأسهم تأسيس مكتب فلسطين برئاسة آرثر روبين عام ١٩٠٧ - ١٩٠٨ في زيادة نشاط هذه المؤسسة حيث باشرت أعمالها الفعلية عام ١٩٠٨ بتأسيس مشروعاتها الأولى وهو مزرعة أم جوني في الجانب الغربي لنهر الأردن جنوب بحيرة طبرية ، وفيما بعد شرقي النهر في المستوطنات التي أصبحت تحمل اسم «كيبوتز دجانيا» . ومع بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، كان هناك ٤٧ مستوطنة يهودية في فلسطين أُقيمت ١٤ منها بدعم من المنظمة الصهيونية بإشراف مكتب فلسطين .

وُعتبِر مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين (أي وضع فلسطين في قبضة الراعي الإمبريالي) المرحلة الذهبية للصهيونية . فبعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ومنح القوة الإمبريالية الغربية دعمها القوي للمشروع الصهيوني وبداية موجة الهجرة الصهيونية الثالثة ١٩١٩ وإعلان شرعية الهجرة ١٩٢١ ، وتأسيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية الذي حل محل مكتب فلسطين ، وتنامي الوجود السياسي للحركة الصهيونية ، توسعت النشاطات الاستيطانية واكتسبت أبعاداً أيديولوجية مع تبلور الأنماط الأساسية الثلاث للمستوطنات : الكيبوتس والموشاف والقرى التعاونية أو تعاونيات الطبقة المتوسطة .

وقد أخذت النوايا السياسية لعمليات الاستيطان في الانتضاح للفلسطينيين ، الأمر الذي فجّر عمليات المقاومة ، حيث هوجم عدد من المستوطنات التي أُقيمت في الجليل الأعلى (تل حاي وكفار جلعاوي) ، وبدأت عام ١٩٢٩ أول دراسة علمية لخدمة أغراض التخطيط الاستيطاني على المستوى القطري .

ومع صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٠ ، قرّرت المنظمة الصهيونية الإسراع في عمليات الاستيطان وفي إقامة نقاط قوية في المناطق التي لم يسكن بها المستوطنون الصهاينة في السابق ، وذلك بهدف خلق خريطة سكانية يهودية تشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة

١ - تقوم القوة العسكرية الصهيونية بتوفير الأراضي والمشاركة في الدفاع عنها ، وبالتالي تهينة الظروف المناسبة لازدهار الاستعمار الاستيطاني .

٢ - تقوم المؤسسة العسكرية بتخليق الزارع الجندي اللازم لإقامة المستعمرات الدفاعية الحصينة وتأمين الحدود .

إن الاستيطان الصهيوني هو جوهر المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي يهدف إلى اغتصاب الأرض الفلسطينية العربية من أهلها وإحلال عنصر بشري وافد محلهم ، ولذا فهو مشروع لا يمكن تنفيذه إلا بالعنف ، ومن هنا طبيعته العسكرية . ويمكن دراسة طريقة توزيع المستوطنات الصهيونية وإعادة انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية في الإطار نفسه .

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ : تاريخ

Zionist Settler Colonialism before 1948 : History

قبل ظهور الحركة الصهيونية ، لم يكن ثمة استيطان يهودي في فلسطين . فأعضاء الجماعات اليهودية (الذين لم يتجاوز عددهم ٢٥ ألفاً) كانوا يقطنون في التجمعات المدنية ، وبخاصة مدن القدس وطبرية وصفد ، وقد استقروا في فلسطين لأسباب دينية لا علاقة لها بالمشروع الصهيوني ، ولم يكن هناك وجود للاستيطان الزراعي الذي لم يبدأ إلا عام ١٨٧٨ عندما توجهت مجموعة من يهود القدس - بعد حصولها على دعم خارجي - إلى السهل الساحلي حيث تمكّنت من تأسيس مستوطنة بنجاح تكفا . ومع ظهور حركة أحباء صهيون وبداية موجات الهجرة الاستيطانية عام ١٨٨٠ ، أمكن تأسيس عدد من المستوطنات الزراعية . فتم عام ١٨٨٢ تأسيس مستوطنات ريشون لتسيون ، وزخرون يعقوب ، وروش بينا . وفي سنة ١٨٨٣ ، أُسِّست مستوطنتا يسود همعلية وإكرون ، وأُقيمت مستوطنة جديرا عام ١٨٨٤ .

غير أن هذه المستوطنات لم تلبث أن تعرضت لخسائر فادحة ولجأت إلى الاعتماد على الدعم الخارجي ، وبخاصة البارون روتشيلد . وقد مكّن هذا الدعم المستوطنات القديمة من الاستمرار ، كما مكّن من إقامة ثلاث مستوطنات أخرى عام ١٨٩٠ (رحوبوت ، ومشمار هباردن ، والخضيرة) . ولكن مع إقامة تنظيمات صهيونية وطنية ابتداءً من عام ١٨٩١ ، انتهى دور البارون روتشيلد وانتقلت مسئولية رعاية المستوطنات إلى الجمعية الاستعمارية اليهودية (بيكا) التي عملت في البداية على تزويد المستوطنات القائمة بالقروض المالية - وإقامة المزارع التدريبية للعمال الزراعيين ، وذلك بعد أن

ثم أعلن قيام الدولة الاستيطانية الصهيونية التي تمثل المستوطنة الصهيونية الكبرى التي تضم كل المستوطنات الزراعية والصناعية والمدنية والكيوتسات والموشافات في منتصف أيار - مايو ١٩٤٨ .

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ : تاريخ

Zionist Settler Colonialism till 1967: History

في خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ تم التوسع الاستيطاني عبر سلسلة من القوانين والإجراءات المتعسفة ضد الفلسطينيين . وأهم تلك القوانين : قانون أملاك الغائبين المتروكة (١٩٥٠) والذي يتيح للحكومة الإسرائيلية أن تستولي على الأرض التي هجرها ساكنوها (اللاجئون ثم النازحون الذين تم إزاحتهم وإجلاؤهم عن أراضيهم) . وقانون استملاك الأراضي (١٩٥٢) ، وقانون التصرف (١٩٥٣) الذي يتيح للحكومة الإسرائيلية الحصول على الأراضي التي لم يمكنها القانون الأول من الاستيلاء عليها تحت دعوى طلبها لأغراض الدفاع والتوطين إذا لم يتصرف صاحب الأرض المطلوبة فعلياً في الأرض ، وقانون تقادم العهد أو مرور الزمن (١٩٥٧) . وينص دستور الصندوق القومي اليهودي على أن الأراضي الفلسطينية التي يستولي عليها الصندوق تعتبر ملكاً للشعب اليهودي لا يجوز التصرف فيها .

وقد عيّرت القوانين المذكورة عن نزوع الشعوب الصهيوني إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال الذي تم بفعل القوة . وقد تمكنت السلطات الإسرائيلية من استخدام أملاك العرب الفلسطينيين الذين غادروا بيوتهم وتركو أملاكهم وعيّنت قِماً أو حارساً على أملاكهم لتتمكن من خلال ستر الأمن والمصلحة العامة من منع الغائبين من العودة إلى قراهم وأحيائهم . وقد اعتبرت أصحاب الأملاك الذين أُجبروا على الابتعاد عنها من الغائبين ، وقامت السلطات الإسرائيلية باستخدام تلك الأملاك لإسكان المهاجرين اليهود ، وضمت بعض الأراضي في المناطق الريفية إلى المستعمرات من موشافات وكيوتسات مجاورة لتلك القرى ، واعتبر المواضون العرب الفلسطينيون في حكم الغائبين حتى لو كانوا يقيمون على بُعد بضعة كيلو مترات من قراهم الأصلية .

وفوق ذلك امتد تطبيق قانون أملاك الغائبين ليشمل أملاك الوقف الإسلامي ، حيث أصبح الحارس على أملاك الغائبين مسؤولاً عن تأجير واستخدام أملاك الوقف الإسلامي ، وتبلغ نسبتها في حوايت بعض المدن أكثر من ٧٠٪ من مجموع عدد تلك الحوايت . وتنفيذاً لمبدأ مصادرة الأراضي صادرت سلطات التجمّع

للاستعداد لاحتمال طرح تقسيم فلسطين ، حيث جرى تركيز عمليات الاستيطان باتباع مبدأ الزراعة المختلطة للمساعدة في عمليات الاكتفاء الذاتي الغذائي للمستوطنة في أعقاب تآزم الأوضاع داخل فلسطين . ويُطلق على المستوطنات التي أُقيمت خلال تلك الفترة اسم «السور والبرج» (بالعبرية : خوما ومجدال) وصفاً للطابع العسكري لتلك المستوطنات التي ترافقت مع بداية الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ .

وفي غضون الحرب العالمية الثانية وبعدها ، أُقيم نحو ٩٤ مستوطنة . وبعد انتهاء الحرب ، اتجهت الجهود الاستيطانية للتوسع الجغرافي لاستيطان منطقة النقب في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، ومرت أنابيب المياه إلى هذه المستوطنات من المناطق الوسطى في فلسطين . ونشطت الوكالة اليهودية في فترة الانتداب في تنظيم عمليات الاستيطان وأقامت لذلك عدداً من المشاريع الاستيطانية الخاصة ابتداءً من سنة ١٩٣٠ وحتى الحرب العالمية الثانية . ومن هذه المشاريع مشروع الألف عائلة الذي تم بمقتضاه إقامة عدة مستوطنات في السهل الساحلي ، وكذلك مشاريع توطين اليهود المشردين في أعقاب عام ١٩٣٣ .

واستمرت محاولات الاستيلاء على الأراضي في أية بقعة يمكن الوصول إليها ، إلا أن التركيز كان على المناطق السهلية بشكل عام حيث تميّز الأراضي بالجودة ووفرة المياه . وحتى عام ١٩٤٨ ، كان حوالي ٢٥٪ من المستوطنات اليهودية موجودة في منطقة سهول الخضيرة ، ونسبة ١٢٪ منها في سهول يافا ، و ١٧٪ في سهول طبريا والحولة وبيسان ، و ١١٪ في سهل الجليل الأسفل ومرج ابن عامر ، و ٤٪ في كل من منطقتي الجليل الأعلى ومرتفعات القدس . أما منطقة النقب ، فقد بلغت نسبة المستوطنات اليهودية فيها ٩٪ تقريباً من إجمالي المستوطنات اليهودية . وبلغت مساحة الجزر التي أُقيمت عليها إسرائيل في فلسطين حسب خطوط الهدنة عام ١٩٤٧ حوالي ٧٠٠,٠٠٠,٢٠٠ دونم منها ٤٢٥ ألف دونم مسطحات مائية .

وقد تزايد عدد المستوطنات في الفترة من ١٨٢٢ - ١٨٩٩ ليصبح ٢٢ مستوطنة استوطنها ٥٢١٠ مستوطنين ، وزاد في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٧ ليصبح ٢٧ مستوطنة اتسعت لـ ٧٠٠٠ مستوطن ، وزاد ليصبح ٤٧ مستوطنة في الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٤ حيث وسعت ١٢ ألف مستوطن . وارتفع عام ١٩٢٢ فأصبح ٧١ مستوطنة وسعت ١٤,٩٢٠ مستوطناً . وفي عام ١٩٤٤ ، وصل عدد المستوطنات إلى ٢٥٩ مستوطنة ضمت ١٤٣,٠٠٠ مستوطناً . وعند قيام الدولة الصهيونية كانت تضم ٢٧٧ مستوطنة .

مساحة كبيرة من الجولان حيث أقيم عليها ٣٠ مستعمرة . وإذا علمنا بأن ما استولت عليه سلطات ومنظمات الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ بلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع مساحة فلسطين ، فإن هذا يعني أن ٢٠٪ فقط من مساحة فلسطين هي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة . وما استولت عليه سلطات الاحتلال فيها وصل إلى أكثر من ٧٠٪ من مساحتها .

فبعد عام ١٩٦٧ صُودرت ٣٥٠ ألف دونم من القدس والضفة الغربية علاوة على ٤٠٠ ألف دونم هي أراضي الغائبين ، فضلاً عن إغلاق أكثر من مليون دونم بأوامر عسكرية . وفي قطاع غزة ، صُودرت نسبة ٣٣٪ من مجموع مساحتها البالغة ٤٠٠ ألف دونم منها ٤٠ ألف دونم من الأراضي العامة ، و ٩٣ ألف دونم تعتبرها السلطات ذات ملكية غير واضحة ، بالإضافة إلى أملاك الغائبين التي تقدر بحوالي ثمانية آلاف دونم .

وقد وصل عدد المستوطنات في الضفة الغربية خلال عقد من الزمن ، هي فترة حكم المراح ١٩٦٧ - ١٩٧٧ ، إلى ٢٢ مستوطنة أنشأتها ألوية تابعة للحركات الاستيطانية العمالية ، وتركزت في منطقة الأمن (١٤ مستوطنة في غور الأردن ، و ٦ مستوطنات في غوش عتسيون) ، هذا باستثناء منطقة القدس التي صادرت فيها حكومة المراح ١٧ ألف دونم وأقامت الضواحي الاستيطانية الأساسية عليها (راموت - نفي يعقوب - رامات إشكول - سهدريا الموسعة - غغتا همفاير - التلة الفرنسية - قصر المندوب) . وانتهى عهد المراح في قطاع غزة عام ١٩٧٧ مع إقامة ٦ مستوطنات . أما مرتفعات الجولان في هذه الفترة فقد أقيم فيها ١١ مستوطنة (٩ في الجنوب ، و ٢ في القنيطرة) بعد عام واحد من الاحتلال . وبنهاية عام ١٩٧٢ كان قد أقيم ١٥ مستوطنة منها ٦ كيبوتسات يستوطنها جميعاً ١٧٢٧ مستوطناً . وبعد حرب ١٩٧٣ تمكّن المراح حتى عام ١٩٧٧ من إنشاء ٢٦ مستوطنة .

وفي عهد الليكود استندت عملية الاستيطان إلى خطة إيريل شارون وهي خطة "العمود الفقري المزودج" والتي تتضمن خطين متوازيين ساحلي وداخلي تربط بينهما شبكة من المواصلات الطولية والعرضية ، حيث يمتد الخط الشرقي من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً ، أما الخط الساحلي فيحوي أكثر من ٧٥٪ من سكان إسرائيل .

وحيثما تولى إيريل شارون وزارة الدفاع عام ١٩٨١ ، انطلق من ضرورة تثبيت "العمق الإستراتيجي" من أجل وضع نظام دفاعي إقليمي مكوّن من المستوطنات المحيطة بحدود إسرائيل في الضفة

الصهيوني بعد عام ١٩٤٨ ٤٠٪ من الأراضي التي يملكها السكان العرب تحت ذريعة أنها أملاك غائبين ، وموضوع الأملاك المتروكة هو الذي جعل إسرائيل دولة ذات مقومات ، فمن بين مجموع ٣٧٠ مستعمرة أقيمت ٣٥٠ مستعمرة منها على أراضي الغائبين بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٣ . وفي عام ١٩٥٤ كان ثلث عدد سكان إسرائيل وثلث المهاجرين يقيمون على أراضي الغائبين . وقد استولت سلطات الكيان الصهيوني على ما يقارب ٢٠٠ مليون دونم من مجموع مساحة أراضي فلسطين بأكملها . ومن الذرائع التي اتخذتها السلطات الصهيونية مصادرة الأراضي لأغراض التدريبات العسكرية والذريعة الأمنية ، إما لقربها من معسكرات الجيش أو لقربها من إحدى المستعمرات أو لوقوعها في مكان إستراتيجي . بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الأميرية بحجة أن ملكيتها تعود للدولة وليس للعرب .

ويلاحظ أن المستوطنات الزراعية المتباعدة كانت تُمثل أساس الاستيطان الصهيوني ووسيلته . إلا أن ظاهرة التجمع في المدن أصبحت لا تُمثل ، فيما بعد ، نسبة ليست عالية فحسب بل نسبة في ارتفاع مستمر حيث يبدو أن المستوطنات لم تُعد مطمح الصهاينة الاستيطانيين . (حتى نهاية ١٩٧٨ ، كان حوالي ٩٠٪ من اليهود في إسرائيل من سكان المدن) .

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر :

تاريخ

Zionist Settler Colonialism from 1967 till the Present: History

استمرت السلطات الإسرائيلية في عمليات الاستيلاء "القانوني" على الأرض . فعلى سبيل المثال يحظر الحاكم العسكري على الفلسطينيين تسجيل الأراضي منذ ١٩٦٧ ، وهو يمنع الفلسطينيين الذين لا يقيمون في الضفة وغزة حالياً من وراثة الأرض . ويجب أن يصادق الحاكم العسكري على جميع صفقات الأراضي ، كما أن سجلات الأرض تحت سيطرته ويمكن أن يكون التبليغ بشأن مصادرة الأراضي شفوياً . ومن المحظور تقديم التماس إلى المحاكم المحلية ، والسبيل الوحيد للاعتراض هو تقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا أو إلى لجنة اعتراضات استشارية عسكرية .

ونتيجة تطبيق تلك الإجراءات بلغت نسبة الأراضي التي استولت عليها السلطات الصهيونية ٧٠٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية . في حين بلغت النسبة ٤٢٪ في قطاع غزة ، بالإضافة إلى

المستوطنات التي أُسِّت في هذه الفترة ٢٥ مستوطنة تركّز أغلبها في الجليل . ومع نهاية عام ١٩٩٠ كان في الضفة الغربية (باستثناء القدس) نحو ١٥٠ مستوطنة يقطنها ٩٠ ألف مستوطن يهودي تقريباً . وفي الفترة نفسها تم تأسيس مستوطين في قطاع غزة هما : رفح عام ١٩٨٤ ، ودوجيت عام ١٩٩٠ يقضيهما ٢٠٠ مستوطن . ولم تحدث زيادة في عدد مستوطنات الجولان حتى أوائل التسعينات . ومع تدفق المهاجرين السوفيت في أوائل التسعينات ، تبنّى الليكود خطة استيطانية جديدة في الأراضي المحتلة مثل الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة وخطة الكواكب السبعة التي كانت تهدف إلى محو الخط الأخضر وإدخال عازل بين الفلسطينيين بإقامة مستوطنات على جانبيه .

ومن جهة أخرى ، لم يحل عقد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ والمفاوضات التي تلت دون استمرار النشاط الاستيطاني . بل إن المؤتمر نفسه كان مناسبة لنفاذ مثل هذا النشاط .

وعدّاة عودة حزب العمل إلى سدة حكمه . في صيف سنة ١٩٩٢ ، اتخذت الحكومة الجديدة قراراً بتجميد البناء في المناطق شمل ٦٦٨١ وحدة سكنية . لكن القرار تضمن استثناءين مهمين : أجزاء معينة من الضفة (وغيرها) ، يعتبرها حزب العمل ، تقديداً ، مناطق 'أمنية' (وضمنها القدس الكبرى) : ونحو ١٠ آلاف وحدة سكنية في مناطق مختلفة ، بدعوى أنها في مراحل متقدمة من البناء . وقد تم 'التجميد' على خلفية التمييز الذي يصف تصوراً أحزاب به ، بين مستوطنات 'أمنية' وأخرى 'سياسية' ، وهو تصور ينجم ، إلى حد بعيد ، مع مشروع أنون ، ويشمل أساساً القدس الكبرى وغور الأردن وغوش عتسيون . وما يُقَلُّ أهمية 'التجميد' أن جزءاً كبيراً من أعمال البناء في المستوطنات أصبح يتم . منذ أعوام ضويلة ، على أيدي شركات البناء الخاصة والمقاولين والمستوطنين أنفسهم .

لقد ارتفع عدد المستوطنين اليهود في عهد الحكومة النعمانية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ من حوالي مائة ألف في يونيو ١٩٩٢ إلى حوالي ١٥٢ ألف مستوطن في يونيو ١٩٩٦ ثم وصل إلى حوالي ١٨٠ ألف مستوطن في نهاية عام ١٩٩٧ . وفي يونيو ١٩٩٣ كان عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية قد بلغ ١٦٠ ألف شخص يتوزعون على ثمانية أحياء استيطانية مقابل ١٥٥ ألف فلسطيني يعيشون بالمدينة ، يُضاف إلى هذه الأحياء تلك النقاط الاستيطانية داخل أسوار المدينة القديمة ، والمستوطنات الواقعة ضمن نطاق القدس الكبرى . وقد وُضعت خطة في نهاية عام ١٩٩٤ ترمي إلى زيادة عدد سكان القدس من اليهود بنحو ١٣٠ ألف نسمة أخرى في

الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والجليل والنقب ، باعتبارها مختلفة عن المستوطنات التي أُقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية .

أما الخطة الأكثر خطورة فهي خطة متتياهو دوربلس الرئيس الثاني لقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، وترمي خطته إلى بناء ١٠ - ١٥ مستوطنة سنوياً لاستيعاب ١٠٠ - ١٥٠ ألف مستوطن خلال ٥ سنوات . واستهدفت هذه الخطة إقامة المستوطنات بين المدن والتجمّعات العربية وأن تكون المستوطنات كتلاً متراسّة عن طريق الاستيطان المختلط بما يسمح بتعدد أنماط الإنتاج بين صناعي وزراعي وخدمات ، وذلك بهدف جعل قيام دولة غير يهودية في الدولة مهمة مستحيلة واقعياً . وقد ركّزت خطة الليكود على الضفة وغزة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد لتلافي احتمال إخلاء مستوطنات منهما كما حدث في سيناء . وتم تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية ، وبخاصة بين الأحياء العربية لتحويلها إلى جزر صغيرة في بحر المستوطنات الصهيونية .

وفي عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤ تم في الأربعة أعوام الأولى فقط إقامة ٥١ مستوطنة أخرى ، ووصل عدد المستوطنين فيها في تلك الفترة إلى ٤٥ ألف مستوطن بحلول عام ١٩٨٤ وكان ذلك في الضفة ، باستثناء القدس . كما أُقيمت بقطاع غزة خمس مستوطنات في تلك الفترة تركّزت في فترة الثمانينيات . وفي عام ١٩٨١ قرّر الكنيس ضم الجولان . وفي فترة حكم الليكود تأسست ٩ مستوطنات وبلغ عدد المستوطنين في الجولان ٨٠٠٠ مستوطن . وفي هذه الفترة بدأت الأصوات تتعالى داخل إسرائيل لاستيطان وتهويد أراضي الجليل التي أصبحت ذات أغلبية عربية . وابتداءً من عام ١٩٧٧ ، شرع الكيان الصهيوني في عملية تهويد واسعة للجليل الغربي تضمنها مشروعاً كل من فايتس (١٩٧٧ - ١٩٩٢) ، ومشروع دروبلس (١٩٧٩ - ١٩٨٤) وهما مشروعان للتوطين ، كان يهدف أولهما إلى تعزيز الاستيطان في مناطق الجليل والنقب وغزة ، أما الثاني فكان يهدف إلى تعزيز الاستيطان بإقامة ٣٠ نقطة مراقبة استيطانية في الجليل .

ويبدو أن الضفة أصبحت فيما بعد الساحة الأساسية المستهدفة . فباستثناء بضعة مستوطنات في سيناء والجولان وغزة ، أُسِّت معظم المستوطنات في الضفة الغربية وضمن ذلك القدس الشرقية . ففي عهد حكومة الائتلاف بين المراح والليكود (١٩٨٤ - ١٩٩٠) كان ثمة قرار بتجميد الاستيطان إلا أنه كان وهمياً حيث حرصت الحكومة على تعزيز المستوطنات القائمة ، وتضمن البرنامج الحكومي إقامة ٥ - ٦ مستوطنات خلال عام واحد ، وبلغ عدد

والكتلة الاستيطانية التي يُطلَق عليها نجوم شارون السبعة تمتد من منطقة اللطرون - عمواس - يالو وتُتَّجه شمالاً بمحاذاة الخط الأخضر بحيث أن جزءاً من هذه المستوطنات تم بناؤه داخل إسرائيل وجزءاً آخر في المنطقة الحرام التي كانت تفصل الحدود الأردنية عن الحدود الإسرائيلية وحدود الضفة الغربية . ففي منطقة اللطرون فإن أكبر مستوطنة تنشأ الآن يُطلَق عليها «مودعين» ، والتي ستصبح ثاني أكبر مدينة ما بين تل أبيب والقدس .

واختيار هذه المنطقة جاء ليخدم توسع تل أبيب التي إذا توسعت فإنها لا بد أن تتوسع باتجاه الشرق أو الغرب ، أما جهة الغرب فالتوسع مستحيل أو مكلف جداً ، بسبب البحر ، أو باتجاه الشرق ، وهي مناطق زراعية ، وهو ما ترفضه إسرائيل وبالتالي فقد تم بناء جسر أي بناء منطقة القفز نحو أقدام جبال الضفة الغربية لبناء مستعمرات ضخمة تأكل من الضفة الغربية التي تمتد من منطقة اللطرون جنوباً حتى منطقة أم الفحم أو منطقة جنين في المنطقة الشمالية ، ومن هنا جاء مشروع يوسي الفرت يضم ١١٪ من مساحة الضفة الغربية باتجاه إسرائيل ، لأن هذه الكتل الاستيطانية التي تم تشكيلها على طول الخط الأخضر من الجنوب باتجاه الشمال ، شكلت حدوداً جديدة بحيث أن بويثل زنغر ، المستشار القانوني لوزارة الخارجية أثناء حكومة العمل السابقة ، اعترف ، لأول مرة ، بأن السلطات الإسرائيلية تبني فوق الخط الأخضر جنوب مدينة قلقيلية .

ويبلغ حجم الدعم السنوي الحكومي للمستوطنات حوالي ٣٠٠ مليون دولار في شكل تخفيضات في الضرائب على الرواتب والخدمات السكنية ، فمن يشتري بيتاً في إسرائيل عليه أن يدفع ضريبة بمقدار ٥٪ من قيمة البيت ، بينما تصل النسبة إلى ٥ ، ٠٪ في الأراضي المحتلة . وكل إسرائيلي يريد الاستثمار في الضفة وغزة يمكنه أن يحصل على ٣٨٪ من قيمة الاستثمار أو على إعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات أو على ضمان من الدولة لثُلثي قيمة المبلغ المستثمر ، وهذه التسهيلات تثير حفيظة بعض القطاعات داخل إسرائيل مثل رجال الصناعة .

ورغم هذه الجهود المبذولة من أجل دعم ونشر الاستيطان والمستوطنات في الأراضي المحتلة عبر الخطوط والشاريع الاستعمارية المختلفة ، فقد واجهت الحركة الاستيطانية المعضلة الأساسية والمتمثلة في غياب المستوطنين وإحجام اليهود عن الهجرة إلى إسرائيل رغم الدعم الكبير الذي تلقت الحركة الصهيونية من خلال هجرة اليهود السوفييت ، مما يشير إلى عدم الرغبة اليهودية في الإقامة في

المدينة فقط . وبلغ عدد المستوطنات عام ١٩٩٢ مع نهاية حكم الليكود ١٦ مستوطنة بالإضافة إلى كفار يام التي لا تُعتبر مستوطنة بحسب بعض التعريفات ، علاوة على مجمع إيرز الصناعي . وذكر مجلس المستعمرات أن عدد المستوطنين وصل في أواخر عام ١٩٩٣ إلى ٥٩٠٠ مستوطن في غزة ، في حين بلغ عدد المستعمرات في الجولان في نفس التاريخ ٣٨ مستوطنة يقطنها ١٣ ألف مستوطن . ويوجد في الأراضي العربية الفلسطينية والسورية المحتلة (حتى عام ١٩٩٥) نحو ٢١٠ مستوطنة تضم حوالي ٣٠٠ ألف مستوطن .

ويشير الدكتور خليل التفكجي مدير إدارة الخرائط في جمعية الدراسات العربية إلى أن مستوطنات الضفة الغربية تتركز في أربع مناطق أساسية هي :

١ - منطقة غور الأردن المعروفة بطريق آلون مروراً بمناطق نابلس وقلقيلية وطولكرم شمال الضفة الغربية .

٢ - منطقة اللطرون المحصورة بين شمال غرب مدينة القدس وغرب مدينة رام الله .

٣ - منطقة مستوطنات شمرون وأرييل المحصورة بين جنوب نابلس وشمال رام الله .

٤ - منطقة مستوطنات غوش عتصيون المنتشرة بين مدن بيت لحم والخليل وجنوب الضفة .

ويمكن النظر إلى هذه المستوطنات كمستوطنات ذات أهمية إستراتيجية وعسكرية ، بينما توزع نحو ٧٠ مستوطنة أخرى صغيرة مبعثرة بين التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية .

ويمكن ملاحظة أن الكتلة الاستيطانية الضخمة في جنوب غرب نابلس ، أصبحت أغلبية يهودية في قلب هذه المنطقة ، وتضم مستعمرات هذه الكتل ، مستعمرات أوروנית . فساكن هذه المجموعة من المنطقة أصبحوا أكبر من المجموع العام للسكان العرب ومن ضمنها مدينة قلقيلية .

هذا الخط من المستعمرات الذي يمتد من كفار سابا من الناحية الغربية باتجاه منطقة زعرة (جنوب نابلس) باتجاه الشرق يقسم الضفة الغربية إلى جزأين شمالي وجنوبي . وأي إنسان يخرج من منطقة كفار سابا باتجاه الغور يشعر بأنه داخل إسرائيل وليس داخل الضفة الغربية نتيجة وجود أغلبية يهودية على جانبي الخط ومستعمرات على جانبي الطريق ، بالإضافة إلى الشوارع العريضة .

أما من منطقة غوش عتصيون التي تقع جنوب القدس بين مدن بيت لحم والخليل وجنوب الضفة ، فهي تفصل بيت لحم عن الخليل ، وتؤدي في النهاية إلى إنشاء القدس الكبرى (المتروبوليتان) .

المستوطنات رغم الحوافز المادية والدعم السخي الذي تقدمه الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين . فالمستوطن اليهودي السوفيتي أو غيره في الأراضي العربية لم يأت إلى فلسطين كي يحارب أو يناضل من أجل غاية معينة ، ولكنه جاء ليستمع بحياة اقتصادية مرفهة . وقد ذكر التقرير الذي أعدته القنصلية الأمريكية في القدس (في مايو ١٩٩٧) أن ٢٥٪ من المنازل في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خالية ٥٦٪ في قطاع غزة ٢٨٪ في الجولان ، ويكشف هذا التقرير عن مشاكل نقص المعلومات بل تناقضها بشأن الاستيطان ، فأخر إحصاء رسمي إسرائيلي وارد في كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦ ، والذي يورد أرقام ١٩٩٥ أشار إلى أن المستوطنات تضم ٣٣٦١٠ منزلاً منها ٤٠٦٦ منزلاً خالياً ، أي بنسبة ١٢٪ . ففي الضفة الغربية هناك ٣١٧٦٣ منزلاً منها ٣٣١٢ منزلاً خالياً بنسبة ١٠٪ ، وفي قطاع غزة ١٨٤٧ منزل منها ٧٥٤ منزلاً خالياً ، وفي الجولان ٨٨٠٠ منزل منها ٨٨٠ منزلاً فارغاً .

١ - توسيع المساحة النضمومة إلى أقصى حد .

٢ - تقليص السكان العرب وزيادة السكان اليهود إلى أقصى حد .

٣ - إحاطة المسكن العربية بمستوطنات سكنية يهودية ضخمة .

وتسعى الحكومة الإسرائيلية بقرار الاستيطان في جبل أبو غنيم الصادر في فبراير ١٩٩٧ إلى إكمال فصل كل الأحياء العربية في المدينة المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عن بقية أنحاء الضفة الغربية (كنمة «هار» تعني «تل» و«هوم» تعني «تسبح») . وتستتبه مستوطنة جبل أبو غنيم المقرر إقامتها في جنوب القدس إلى تسعة أحياء يهودية أخرى تمت إقامتها في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ وتربط بينها شبكة طرق سريعة وخدمات من حي جيبو اليهودي في أقصى الجنوب الغربي إلى راموت في الشمال الغربي . وستكتمل خلفه اليهودية حول القدس تماماً مع مشروع أنبوب شرقية (إيسرن جيت) الذي وصل إلى مراحل متقدمة في التخطيط في وزارة البنية التحتية التي يرأسها إيريل شرون .

وجبل أبو غنيم يقع على مسافة كيلو مترين شمال مدينة بيت لحم . وبعد حرب ١٩٦٧ قررت سلطات الاحتلال فصل جبل أبو غنيم عن بيت لحم واعتبرته امتداداً لبلدية القدس ، وهو أرض مشجرة في قسم منها ، وتبلغ مساحته ١٨٥٠ دونماً ، وهو الاحتياطي شبه الوحيد من الأراضي بين النواصير العرب لبناء مساكن جديدة ، ويقع في الجبل دير مسيحي بيزنطي ، كان يستضيف الحجاج القادمين من كنيسة القيامة .

وفي عام ١٩٩١ جدد مصادرة الأراضي المحيطة بجبل أبو غنيم ، وتشتمل الخطة الاستيطانية في جبل أبو غنيم إقامة ٦٥٠٠ وحدة سكنية بهدف استيعاب ٤٠ ألف مستوطن وهو ما يرفع عدد اليهود في القدس الشرقية إلى أكثر من مائتي ألف مستوطن ، حيث يتم في المرحلة الأولى بناء ١٢٥٠ وحدة سكنية . ولكن يبدو أن المشروع أكبر من ذلك المعلن عنه ، فقد كشف نائب رئيس بلدية القدس الذي يقود لجنة التنظيم والبناء فيها ، أوري لوفليانسكي (من حزب ديجل هتوراه الأصولي الإشتراكي) أن المشروع يقضي ببناء

وذكرت حركة السلام الآن أن طواقمها الميدانية وجدت أحياء بكاملها فارغة وغير مسكونة ، هذا عدا البيوت المتفرقة . بينما صرح رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية سالي مريدور أن «غالبية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية لا يوجد فيها بيت واحد خال، وتلك التي توجد فيها منازل فارغة لا تصل نسبتها إلى ٥٪ ، معظمها خالية لأسباب فنية ، وليس بسبب نقص في السكان » !

ورغم هذا التناقض فيمكن القول بأن المعلومات الأمريكية - بصرف النظر عن سبب النشر - قريبة جداً من الواقع ، لأنه من المعروف أن آلاف اليهود المقيمين داخل الخط الأخضر ، يستغلون التسهيلات الكبيرة التي تُعطى للمستوطنات من أجل شراء المنازل بها ، حيث يصل سعرها إلى نسبة ٢٥٪ من أسعار مثيلاتها من المنازل داخل إسرائيل ، ويُدفع ثمنها بأقساط مريحة وبفوائد قليلة جداً ، ومعظم هؤلاء المشترين لا يسكنون فيها بل يستخدمونها في الإجازات . ولكن وفقاً للأوضاع الأمنية ، وكذلك في حالة الاضطراب إلى إخلاء مستوطنات عند توقيع اتفاقات سلام نهائية ، يستطيع هؤلاء طلب أسعار مضاعفة للبيوت مثلما حدث للمستوطنين في مستعمرة ياميت في سيناء ، حيث حصلوا على تعويضات ضخمة .

مستوطنة جبل أبو غنيم (هار هوما)

Abu Ghoneim (Har Homa) Settlement

خلفاً لما تصوّره البعض فإن توقيع اتفاق أوسلو فتح الشهية

ويمكن أن يُفتح بذلك طريق آخر لتشطير جديد في إطار مفاوضات الحل الدائم مع تمسك إسرائيل بوجود الكتل الاستيطانية الموزعة في أنحاء الأرض المحتلة .

الجيبان الاستيطانان في إسرائيل وجنوب أفريقيا : منظور مقارن

Two Settler Enclaves in Israel and South Africa : Comparative Perspective

يأخذ الاستعمار الاستيطاني شكل هجرة جماعية منظمة لكتلة سكانية من العالم الغربي لأرض خارج أوروبا . وتم هذه الهجرة تحت الإشراف الكامل لدولة غربية لها مشروع استعماري (تسمى «الدولة الأم») أو بدعم مالي وعسكري منها . ويوجد نوعان من الاستعمار الاستيطاني :

١ - الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف لاستغلال كل من الأرض ومن عليها من البشر ، وهذا هو الاستعمار الاستيطاني المبني على التفرقة اللونية (التي يُقال لها الأبارتهايد) . وجنوب أفريقيا من أفضل الأمثلة على ذلك النوع من الاستعمار . كما يمكن القول بأن الولايات المتحدة ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر تنتمي هي الأخرى لهذا النمط .

٢ - الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف إلى استغلال الأرض بدون سكانها ، وهذا هو النوع الإحلالي حيث يحل العنصر السكاني الوافد محل العنصر السكاني الأصلي الذي يكون مصيره الطرد أو الإبادة . والولايات المتحدة في سنوات الاستيطان الأولى هي أكثر الأمثلة تبلوراً على هذا النوع من الاستعمار . والدولة الصهيونية مثل آخر (وإن كانت الإبادة هي الآلية الأساسية في حالة الولايات المتحدة، بينما نجد أن الطرد هو الآلية الأساسية في حالة الدولة الصهيونية) . وكما تحوّلت الولايات المتحدة من النظام الاستيطاني الإحلالي إلى النظام المبني على الأبارتهايد ، تحوّلت الدولة الصهيونية هي الأخرى بعد عام ١٩٦٧ من النظام الإحلالي إلى النظام المبني على الأبارتهايد .

وهكذا يمكن القول بأنه رغم الاختلاف العميق بين إسرائيل وجنوب أفريقيا من منظور مرحلة التكوين الأولى ، إلا أن التطورات التاريخية اللاحقة جعلت نقط التماثل بين الجيبين الاستيطانين أكثر أهمية من نُقط الاختلاف بينهما ، ولها مقدرة تفسيرية أعلى .

ولنحاول الآن أن نتناول بعض نقط الالتقاء هذه :

١ - كلتا الدولتين بدأ كجيب استيطاني يخدم المصالح الغربية على عدة مستويات (قاعدة إستراتيجية وعسكرية - استيعاب الفائض

١٨ ألف وحدة سكنية تسع ١٥٠ ألف يهودي* . وعندما مثل عن تفسيره لهذه الأرقام الضخمة ، وما إذا كان مبالغاً فيها قال : ' احسبوا معدل أفراد كل عائلة يهودية متدنية ، تعرفون الجواب* . والمعروف أن معدل عدد أفراد العائلة اليهودية المتدنية ٨-٩ أنفس . وفي محاولة لتبرير مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم أكدت السلطات الإسرائيلية وجود قرار ببناء وحدات سكنية للعرب في القدس قد تصل إلى ٣٠١٦ وحدة ، ولكن المعروف أن اتخاذ القرار لا يعني البناء الفعلي ، ومقابل الدعم المادي والقروض الكبيرة بفوائد رمزية وأمد طويل التي تقدمها الحكومة للمستوطنين فإن العرب محرومون من تلك الميزات ، والحكومة الإسرائيلية ترفض منح تراخيص بناء للعرب .

إن خطورة الاستيطان في جبل أبو غنيم ، فضلاً عن كل كونها واقعاً احتلالياً استيطانياً توسعياً ، تتضمن النقاط التالية :

* خنق مدن بيت لحم حيث يقبضها دون أراضٍ لاحتواء الزيادة السكانية الطبيعية . وبيت لحم وأراضيها سوف تكون في حصار إذ تحيط بها من الشمال مستعمرة جبل أبو غنيم ، ومن الجنوب مستعمرة كفار عسيون ، ومن الغرب مستعمرة بينار العليا ، ومن الشرق مستعمرة نفوح .

* ربط مستوطنة جيلو بالمستوطنة التي يراد إقامتها في جبل أبو غنيم بواسطة الطرق الالتفافية حيث ستفصل هذه الشوارع بيت لحم عن شرق القدس وغربها ، مع كل ما يترتب على ذلك من فصل اقتصادي وحياتي للمواطنين العرب الفلسطينيين .

* انتهاك قدسية الأماكن المسيحية الأثرية ، حيث يوجد في أبو غنيم بئر القديس تيودور والدير البيزنطي وكنيسة بئر قاديسمو وهو المكان الذي رحلت منه السيدة العذراء قبل توجهها لبيت لحم وإنجاب المسيح .

* حرمان المنطقة من دخلها السياحي حيث تُبنى المستوطنات الجديدة .

* والمساءلة الخطيرة جداً في استيطان وتهويد جبل أبو غنيم ، تتمثل في تمزيق وحدة الأراضي الفلسطينية والتواصل الإقليمي فيها وتغيير ملامحها الجغرافية والديمقراطية ، حيث تصبح الضفة الغربية مُقسمة ومشظرة فعلياً إلى منطقة شمالية تمتد من شمال القدس ورام الله حتى شمال الضفة عند جنين وطولكرم ، ومنطقة جنوبية إلى جنوب دائرة استيطان القدس الكبرى وحتى الخليل وبدأ تصبح الأراضي الفلسطينية محشورة في ثلاثة كانتونات هي غزة ، شمال القدس حتى جنين وطولكرم ، وجنوب القدس حتى الخليل ،

١ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

واقع الأمر ، ليست منه . وذلك لأنها جزء من التاريخ الأوروبي (وان كان الصهاينة أيضاً يرون أنفسهم جزءاً من التاريخ اليهودي) .

ومع هذا يمكن القول بأن الكتل الاستيطانية عادةً كُتلت معادية للتاريخ ، فقد جاء المستوطنون من أوروبا التي تخطتهم إلى أرض عذراء (صهيون الجديدة) لا تاريخ لها - حسب تصورهم - يمكنهم أن يبدأوا فيها من نقطة الصفر . (وإنكار تاريخ البلد الجديد مسألة أساسية من الناحية المعرفية والنفسية ، لأن المستوطنين لو اعترف بوجود تاريخ لسكانه الأصليين لنقدوا شرعية وجودهم) .

٦ - عادةً ما يتبنّى الجيب الاستيطاني رؤية قومية عضوية ، إذ يرى المستوطنون أن ثمة وحدة عضوية تضمهم كنهم وتربطهم بأرضهم . هذا على مستوى الإدراك والروية ، أما على مستوى البنية الفعلية فالأمر جد مختلف . ففي جنوب أفريقيا - على سبيل المثال - نجد أن المستوطنين هناك قد انقسموا إلى شيع وجدعات ، ولكن الانقسام بين العنصر الهولندي والعنصر البريطاني يظل أهم الانقسامات . وفي إسرائيل نجد أيضاً انقسامات حادة بين أعضاء الجماعات اليهودية المختلفة التي هاجرت إلى إسرائيل ، ولكن مع هذا يظل الانقسام الأساسي هو الانقسام بين السفارد والإشكناز .

٧ - يتفرع من هذا كله خطاب عنصري يؤكد التفات بين الكتلة الوافدة (التي يُنسب لها التفوق العرقي وأخضري) ، والسكان الأصليين (الذين يُنسب لهم التخلف العرقي وخضاري) .

٨ - ويرجع هذا نفسه إلى نظرية في الحقوق . فحقوق الكتلة الاستيطانية حقوق مطلقة ، أما السكان الأصليون فلا حقوق لهم ، وإن كان ثمة حقوق فهي عرضية (كعناينة) تُجَبّ حقوق المستوطنين (العبرانيين !)

٩ - انطلاقاً من كل هذا يتحدد مفهوم المواطنة في البلدين ، فانواطن ليس من يعيش في الجيب الاستيطاني وإنما هو صاحب الحقوق المطلقة ، أي اليهودي في الدولة الصهيونية ، والأبيض في جنوب أفريقيا . ويتضح هذا في قانون العودة الإسرائيلي الذي يمنح حق العودة لليهود وحسب ، كما يتضح في قوانين الهجرة في جنوب أفريقيا التي تمنح هجرة غير البيض . هذا يعني أن التمييز العنصري في الجيوب الاستيطانية لا يُشكّل انحرافاً عن القانون أو خرقاً له (كما هو الحال الآن في الولايات المتحدة) وإنما هو من صميم القانون نفسه . فمقولة «يهودي» و«أبيض» هي مقولات قانونية تمنح صاحبها حقوقاً قانونية وسياسية ومزايا اقتصادية تنكرها على من هو غير يهودي في إسرائيل ، ومن هو غير أبيض في جنوب أفريقيا .

١٠ - تترجم نظرية الحقوق (والتفاوت) نفسها إلى بنية سياسية واجتماعية وثقافية . فعلى المستوى السياسي ينشأ نظامان سياسيان

البشري - عمالة رخيصة - مصدر للمواد الخام) نظير الدعم والحماية الغربيين . وليس من قبيل الصدفة أن الشخصيات الأساسية وراء إصدار وعد بلفور هي نفسها الشخصيات التي كانت وراء إصدار إعلان اتحاد جنوب أفريقيا وهم : آرثر بلفور ولويد جورج واللورد ملتر وإيان سمس .

٢ - كانت الدولة الإمبريالية الأم عادةً ما تعطي إحدى الشركات حق استغلال رقعة من الأرض ثم تتحول هذه الشركة نفسها إلى حكومة المستوطن . وقد قامت المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية بهذا الدور في حالة المشروع الصهيوني .

٣ - تستمر العلاقة بين الدولة الأم والجيب الاستيطاني حتى بعد إعلان «استقلال» الدولة ، إذ أن الدولة الاستيطانية ترى نفسها جزءاً لا يتجزأ من التشكيل الحضاري الغربي .

ومع هذا لا تتسم العلاقة بين الوطن الأم والدولة الاستيطانية بالموءة دائماً ، فرغم ادعاء الرابطة الحضارية إلا أن العلاقة مع الوطن الأم هي علاقة نفعية . فالدولة الاستيطانية دولة وظيفية يستند وجودها إلى وظيفتها ، فإن قُذت وظيفتها أو أصبحت تكاليف دعمها أعلى من عائدها قُذت وجودها (كما حدث مع كل الجيوب الاستيطانية ومنها جنوب أفريقيا) . وعادةً ما يحدث الصدام بين الوطن الأم والجيب الاستيطاني بسبب اختلاف رقعة المصالح . فالوطن الأم له مصالح عالمية إمبريالية عريضة ، أما الجيب الاستيطاني فمصالحه محلية ضيقة . وأحياناً يأخذ التوتر شكل مواجهة مسلحة (حرب بريطانيا مع البوير - المواجهة العسكرية بين حكومة الانتداب البريطاني وبعض المنظمات العسكرية الصهيونية - المواجهة العسكرية بين الحكومة الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين في الجزائر) ، أو مواجهة سياسية (موقف الدول الغربية من نظام الأبارتهايد - التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل إبان حرب ١٩٥٦) .

٤ - يُلحظ أن الخطاب الاستعماري الاستيطاني خطاب توراتي . فالمستوطنون سواء في جنوب أفريقيا أو إسرائيل هم «عبرانيون» أو «شعب مختار» أو «جماعة يسرائيل» ، واعتذاريات المستوطنين عادةً اعتذاريات توراتية ، فالأرض التي يستولون عليها هي صهيون ، أرض وعده الإله بها أعضاء هذا الشعب دون غيرهم . والسكان الأصليون إن هم إلا «كنعانيين» أو «عماليق» ، وجودهم عرضي في هذه الأرض (أو غير موجودين أساساً) . ولذا فمصيرهم الإبادة أو الطرد أو أن يتحولوا إلى عمالة رخيصة .

٥ - عادةً ما ترى الجيوب الاستيطانية نفسها باعتبارها موجودة عرضاً في المكان الذي توجد فيه (أفريقيا أو العالم العربي) ولكنها ، في

١٤ - لا بد أن تساند نظرية الحقوق هذه ومحاولة ترجمتها إلى بنية اجتماعية وسياسية قدرًا كبيرًا من العنف الفكري والإرهاب الفعلي والقمع المستمر بهدف إبادة السكان أو طردهم أو استرقاقهم . وآليات الإرهاب تبدأ من عمليات المذابح المباشرة (دير ياسين وشاربفيل) والطرد الجماعي والعقاب الجماعي ووضع السكان في معازل جماعية (البانتوستان في جنوب أفريقيا - المناطق العسكرية من الضفة في فلسطين المحتلة) ، وفرض شبكة أمنية ضخمة وشبكة مواصلات ومجموعة من القوانين (مثل ضرورة استصدار تصريح من السلطات) بهدف تقييد حرية انتقال السكان الأصليين من مكان لآخر وتقليل الاحتكاك بين السكان الأصليين والمستوطنين .

١٥ - رغم كل عمليات القمع هذه يظهر ما يمكن تسميته «شرعية الوجود» ، أي إحساس المستوطنين الوافدين أن السكان الأصليين لا يزالون هناك يطالبون بحقوقهم ويحاربون من أجلها ، وتأكيدها الوجود يعني في واقع الأمر غياب/اختفاء المستوطنين . ولذا يصير المستوطنون على أن وجودهم مهدد دائماً . ولذا فهدف الأمن القومي في النظم الاستيطانية هو البقاء (وأهم مقومات البقاء القوة العسكرية وتدفع المادة البشرية بشكل دائم) .

وهذا التوافق والإدراك المتبادل لوحدة المصير أدّى إلى خلق درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين الدولتين في عدة مجالات . فني المجال التجاري كانت العلاقات بين الجيبين الاستيطانيين من القوة بحيث نجد أن جنوب أفريقيا - قبل زوال النظام العنصري - كانت شريكة إسرائيل الأولى في التجارة . ولم يكن التعاون العسكري بين الدولتين أقل قوة ، فقد أرسلت الدولة الصهيونية متطوعين إسرائيليين ليحاربوا جنباً إلى جنب مع قوات جنوب أفريقيا في حربها ضد قوى التحرر الوطني . وشاركت جنوب أفريقيا بدورها في إمداد إسرائيل بالسلح في حرب إسرائيل ضد العرب . ويُعدّ التعاون في مجال صناعة الأسلحة من أهم أشكال التعاون ، وكانت الدولتان تحاولان تنسيق جهودهما لتحقيق الاستقلال في مجال إنتاج المعدات العسكرية وفي مجال السلاح النووي .

ومع بداية التسعينيات تمت تصفية كل الجيوب الاستيطانية في أنحاء العالم . ولم يبق غير إسرائيل وجنوب أفريقيا : الأولى تقبع على بوابة أفريقيا (تفصل بينها وبين آسيا) ، والثانية تقبع في أطرافها . فكأنهما كانا يُشكّلان ما يشبه الكماشة التي تطبق على أفريقيا . وبزوال الجيب الاستيطاني في جنوب أفريقيا ، لم يبق سوى إسرائيل ، الحفرية الأخيرة في نظام قضى وانتهى .

واحد ديوقراطي حديث مقصور على المستوطنين ، والآخر شعولي يحكم علاقة الجماعة الاستيطانية بأصحاب الأرض الأصليين . وبينما يُسمَح لأعضاء الكتلة الوافدة بالتنظيم السياسي والمهني ، يُحرم هذا على السكان الأصليين . ويُلاحظ أنه رغم أن النظام الاستيطاني نظام عربي حديث إلا أنه يُشكّل عنصراً أساسياً في محاولات إعاقة تحديث السكان الأصليين .

١١ - أما في المجال الاقتصادي فنجد أن المستوطنين يحاولون الاستيلاء على الأرض إما عن طريق الاستيلاء المباشر أو عن طريق شرائها أو عن طريق إصدار قوانين تُسهّل عملية الاستيلاء هذه ونقل الأرض من السكان الأصليين للمستوطنين . وهذه عملية مستمرة لا تتوقف إذ أن الجيب الاستيطاني بسبب إحساسه بالعزلة وبسبب خوفه من المشكلة الديموجرافية يسمح لمزيد من المهاجرين بالاستيطان ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الأرض ، فيزداد الصراع . وقد قام المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا بالتوسع على حساب السكان الأصليين البوشمان والنهوتوتو والبانو ، تماماً مثلما قام المستوطنون الصهاينة بالتوسع على حساب الفلسطينيين .

ويتقاضى العمال من السكان الأصليين أجوراً أقل كثيراً من التي يتقاضاها العمال الاستيطانيون . كما أن معظم العمال من السكان الأصليين عليهم الانتقال من أماكن انتقلهم إلى أماكن عملهم - وهو ما يعني جهداً إضافياً شاقاً يتحمله العامل دون مقابل . كما يقوم النظام الاستيطاني بإعاقة تطور اقتصاد محلي للسكان الأصليين أو أي شكل من أشكال التراكم الرأسمالي .

١٢ - ويُلاحظ على المستوى الثقافي ظهور نظامين قوميين : القومية الأولى قومية أصحاب الأرض الأصليين سواء الفلسطينيين أو الأفارقة في كلتا الدولتين ، أما القومية الثانية فهي قومية مصطنعة ، وهي قومية المستوطنين الذين لا تتوافر لهم في مجموعهم من البداية غالبية خصائص القومية الواحدة . ومع هذا يُحتفل «بالقومية» الاصطناعية الواحدة وتصبح رموزها هي الرموز السائدة في الدول الاستيطانية . وفي مجال التعليم ، لا تُتاح لأبناء السكان الأصليين فرص تعليمية متميزة ، خشية أن يحققوا حراكاً اجتماعياً وثقافياً وتظهر بينهم نخبة متعلمة تقود كفاحهم الوطني .

١٣ - تواجه الجيوب الاستيطانية مشكلة ديموجرافية دائمة إذ أن السكان الأصليين يأخذون في التكاثر . ولذا لا بد أن يضمن الجيب الاستيطاني تدفق الهجرة من العرب . وتُستصدر التشريعات المختلفة لهذا الهدف (كما أسلفنا) وتُعدّ الهجرة قضية أمنية عسكرية .

إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني - حتمية طرد الفلسطينيين
ونقلهم (ترانسفير) - طرد ونقل (ترانسفير) الفلسطينيين - قانون العودة :
قانون صهيوني أساسي - الطرق الالتفافية - المعازل - البلدوزر الإسرائيلي

إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

Depopulation as a Structural Trait of
Zionist Settler Colonialism

كلمة «إحلال» من فعل «أحلَّ»، والاستعمار الاستيطاني الإحلالي يُطلَق على هذا النوع من الاستعمار حين يقوم العنصر السكاني الوافد (عادةً الأبيض) بالتخلص من السكان الأصليين إما عن طريق الطرد أو عن طريق الإبادة حتى يُمرغ الأرض منهم ويحل هو محلهم . وفي أمريكا اللاتينية ، كان هدف الاستعمار الاستيطاني هو استغلال كلٍّ من الأرض وسكانها عن طريق إنشاء المزارع الكبيرة التي يقوم السكان الأصليون بزراعتها لتحقيق فائض القيمة من خلالها ، ولذا لم يُطرد السكان الأصليون . أما في الولايات المتحدة ، فقد كان المستوطنون البيوريتان يغيون الحصول على الأرض فقط لإنشاء مجتمع جديد ، فكان طرد أو إبادة السكان الأصليين وإحلال عنصر جديد محل العنصر القديم أمراً لا مفر منه . وكانت جنوب أفريقيا ، حتى عهد قريب ، من هذا النوع الإحلالي ، فنجد أن المستوطنين البيض استولوا على خير أراضيها وطرّدوا السكان الأصليين منها . ولكن ، بمرور الزمن ، طرأت تغيرات بنيوية على الدولة الاستيطانية في جنوب أفريقيا ، وأصبح تحقيق فائض القيمة واستغلال السكان الأصليين أحد الأهداف السياسية . ولذا ، كان يوجد في جنوب أفريقيا استعمار استيطاني يقوم بتجميع السود في أماكن عمل ومدن مستقلة (بانتوستان) تقع خارج حدود المناطق والمدن البيضاء ، ولكنها تقع بالقرب منها حتى يتسنى للعمال السود الهجرة اليومية داخل المناطق البيضاء للعمل فيها . والأمر بالنسبة لإسرائيل لا يختلف كثيرًا عنه في جنوب أفريقيا إذ أن الهدف من الصهيونية هو إنشاء دولة وظيفية قتالية تستوعب الفائض البشري اليهودي وتقوم بحماية المصالح الغربية . وحتى تحتفظ هذه الدولة بكفاءتها القتالية ، لا بد أن تظل هذه الدولة بمعزل عن الجماهير (العربية) التي ستحارب ضدها ، ولذا كان طرد العرب

من نطاق الدولة الصهيونية ضرورياً حتى تظل يهودية خالصة . فكان يهودية الدولة مرتبطة بوظيفتها القتالية ووظيفتها مرتبطة بإحلاليتها . وقد كان جابوتنسكي مدركاً لشيء من هذا القبيل حين بين أن الدولة الصهيونية المخاطة بالعرب من كل جانب ، تسعى دائماً إلى الاعتماد على «إمبراطورية قوية غير عربية غير إسلامية» . وقد اعتبر جابوتنسكي هذه الاعترافية «أساساً إلهياً لإقامة تحالف دائم بين إنجلترا وفلسطين اليهودية (واليهودية فقط)» . (يرى أعضاء الجماعات الوظيفية أن عزلتهم علامة من علامات الاختيار الإلهي ومن علامات تميّزهم على العالمين) ، وإصرار جابوتنسكي على صفة اليهودية هو إصرار على العزلة ، فاعزلة هي أساس انكساف الوظيفية . ففلسطين عربية ستدور في الفلك العربي (على حد قوله) ، بل وستهدد المصالح الغربية (على حد قول نوردو) ، ذلك لأن العرب عنصر مشكوك في ولائه . أما فلسطين اليهودية (الوظيفية) ذات التوجه الحضاري الغربي فتكون حليفاً موثقاً به وسيشكل سكانها عنصراً مالياً للغرب بشكل دائم ، فهو بسبب عزله لا يتسنى للمنطقة (على حد قول جابوتنسكي ونوردو ووايزمان) .

وقد قام الصهاينة بتهويد دوافع طرد العرب بطرق مختلفة . وتذهب العقيدة الصهيونية إلى أنها تهدف إلى توطين اليهود في دولة يهودية خالصة (ومن ثم طرد العرب) لأي سبب من الأسباب الآتية:

- ١ - أن تصبح الدولة مركزاً ثقافياً لليهود العالم .
 - ٢ - أن يحقق اليهود حلمهم الأزلي بالعودة نوطهم الأصلي .
 - ٣ - أن يتم تطبيع الشخصية اليهودية حتى يصبح اليهود أمة مثل كل الأمم (ومن هنا المفاهيم العمالية المختلفة عن اقتحام العمل والحراسة والزراعة والإنتاج) .
 - ٤ - أن يؤسس اليهود دولة يمارسون من خلالها سيادتهم ومشاركتهم في صنع القرار والتاريخ .
- وعلى كل صهيوني أن يختار الدباجات التي تلائمه . ولكن ،

وقد كان بن جوريون مدركاً تماماً للفرق بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الإحلالي . وفي إطار إدراكه هذا ، اقترح على ديجول أن يتبنّى الشكل الإحلالي من الاستعمار الاستيطاني حلاً للمشكلة الجزائرية ، فتقوم فرنسا بإخلاء المنطقة الساحلية من الجزائر من سكانها العرب ، ليوطّن فيها الأوروبيون وهدموا أو يقيموا فيها المستوطنات ، ثم تُعلن دولة مستقلة لسكانها حق تقرير المصير (وكان رد ديجول يتسم بالذكاء التاريخي إذ قال : " أتريديني أن أخلق إسرائيل أخرى ؟") . وقد أشار كارل كاوتسكي إشارة عابرة لتلك السمة المميّزة والأساسية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في كلاسيكته **هل يُشكّل اليهود جنساً ؟** كما تكهّن بأن يعاني المستوطنون اليهود الكثير خلال النضال العربي من أجل الاستقلال ، " ذلك لأن الاستعمار اليهودي لفلسطين يدل على أنهم بنوون البقاء فيها ، وعلى أنهم لا ينوون عدم استغلال السكان الأصليين فحسب بل طردهم نهائياً " .

وثمة عناصر خاصة بالاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني تضمن استمرار آليات الاحتكاك والتوتر بينه وبين السكان الأصليين وسكان المنطقة ككل . فمعظم التجارب الإحلالية الأخرى حلت مشكلتها السكانية (أي وجود سكان أصليين) بعدة طرق : التهجير أو الإبادة أو التزاوج مع عناصر السكان الأصليين ، أو بمركب من هذه العناصر . ولكن التجربة الاستيطانية الصهيونية تختلف عن معظم التجارب الإحلالية الأخرى فيما يلي :

١ - أنها بدأت في أواخر القرن التاسع عشر ، أي في تاريخ متأخر نوعاً عن التجارب الأخرى .

٢ - أنها لم تتم في المناطق النائية عن العالم القديم (الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا) وإنما تمت في وسط المشرق العربي ، في منطقة تضم كثافة بشرية لها امتداد تاريخي طويل وتقاليد حضارية راسخة وامتداد بشري وحضاري يقع خارج حدود فلسطين .

ولكل هذا ، فإن حل التهجير صعب إلى حدّ ما ، كما أن حل الإبادة يكاد يكون مستحيلاً . والتزاوج أمر غير مطروح أصلاً ، وهو ما يجعل المسألة الفلسطينية (السكانية والتاريخية) مستعصية على الحل الاستعماري التقليدي الذي مورس في مناطق أخرى في مراحل تاريخية سابقة ، ولذا فإن من المتوقع استمرار التوتر والعزلة والشراسة .

والتعرف على الجذور الحضارية للاستعمار الاستيطاني الإحلالي له أهميته ، إذ يبدو أن النوع الاستيطاني (غير الإحلالي) في الجزائر وأنموذجاً قد نشأ في الدول الكاثوليكية بينما تعود جذور

مهما كانت الدوافع ، فإن الأمر المهم هو أن تكون الدولة المزمع إنشاؤها دولة يهودية خالصة ليس فيها عنصر غير يهودي بحيث أصبح حضور الدولة يعني غياب العرب (ومن ثم أصبح حضور العرب يؤدي إلى غيباب الدولة) ، ومن هنا طرح كل من الاستعماريين غير اليهود والصهاينة اليهود شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" . ولكن مثل هذه الأرض لا توجد إلا على سطح القمر (على حد قول حنه أرنت) . ولذا ، كان يتحتم على الاستعمار الصهيوني أن يستولي على قطعة أرض ثم يفرغها من سكانها عن طريق العنف . ولذا فطرد الفلسطينين من أراضيهم جزء عضوي من الرؤية الاستيطانية الصهيونية ، ولا تزال هذه هي السمة الأساسية للاستعمار الصهيوني في فلسطين ، فهو استعمار استيطاني إحلالي ، وإحلاليته إحدى مصادر خصوصيته بل تفرّده ، وهي في الواقع مصدر صهيونيته ويهوديته المزعومة .

وإخلاء فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (على أقل تقدير) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني ، وهو أمر منطقي ومفهوم إذ لو تم الاستيلاء على الأرض مع بقاء سكانها عليها لأصبح من المستحيل تأسيس الدولة اليهودية ، ولتم تأسيس دولة تمثل سكانها بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الإثني وتكتسب هويتها الإثنية الأساسية من الانتماء الإثني لأغلبية سكانها . ومثل هذه الدولة الأخيرة لا تُعدّ تحقيقاً للحلم الصهيوني الذي يطمح إلى تأسيس الدولة/الجيتو . ومن هنا ، كان اختفاء العرب ضرورياً . والعنصرية الصهيونية ليست مسألة عَرَضِيّة ، ولا قضية انحلال خلقي أو طغيان فرد أو مجموعة من الأفراد . وإنما هي خاصية بنيوية لأنه (لكي يتحقق الحلم الصهيوني) لا بد أن يختفي السكان الأصليون ، ولو لم يختفوا لما تحقّق الحلم . ولهذا ، نجد أن الصهاينة (كل الصهاينة ، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو السياسي ، وبغض النظر عن القيم الأخلاقية التي يؤمنون بها) يسهمون في البنية العنصرية وينمون بها . فالمستوطن اليهودي الذي يصل إلى فلسطين سوف يسهم - حتى لو كان حاملاً مشعل الحرية والإخاء والمساواة وملوْحاً بأكثر الألوّة الثورية حُمْرة - في اقتلاع الفلسطينين من أرضهم وفي تشويه علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، ويعمل (شاء أم أبى) على تقوية مجتمع استيطاني مبني على الاغصاب . وهذه مشكلة أخلاقية حقيقية تواجه الإسرائيليين الذين يرفضون الصهيونية ، والمولدودون على أرض فلسطين المحتلة . ويؤكد كل هذا التوجه إسرائيل زانجويل إذ يقول : " إن أردنا أن نعطي بلداً لشعب بلا أرض ، فمن الحماقة أن نسمح بأن يصبح في هذا الوطن شعب " .

٢ إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

يضع الدارس في الاعتبار الأطروحات الخاصة بالحلولية والإحلالية والعلاقة بينهما .

ومهما كان الأمر ، فإن إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني صفة بنوية نصيقة به ، ويشهد الواقع التاريخي بذلك . ففي عام ١٩٤٨ (أي قبل إعلان الدولة) ، بلغ عدد اليهود في الأراضي المحتلة ٦٤٩,٦٣٣ يهودياً . ولو جمعنا هذا العدد في عائلات تتألف الواحدة منها من خمسة أشخاص حصلنا على رقم ١٢٩,٩٢٧ عائلة على حين كانت أملاك اليهود المشتراة حتى ١٩٤٨ لا تتسع إلا إلى ٣٥,٥٢١ عائلة يهودية - أي أن هناك ٩٧,٤٠٦ عائلة فائضة عن القدرة الاستيعابية التي يفترض وجودها في الأملاك . ولهذا ، فإن استقلال إسرائيل كان يعني طرد العرب .

وترى وثيقة أصدرها مكتب الإحصاء التركي في إسرائيل أن عدد اللاجئين بعد حرب ١٩٤٨ هو ٥٧٧,٠٠٠ لاجئ ، وتخانفها وثيقة وزارة الخارجية البريطانية التي صدرت بهذا الصدد وقد حسبتها بما يقارب ٧١١,٠٠٠ لاجئ عربي . ويشير تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أوثروا) في شهر يولييه ١٩٩٣ إلى مليون ١٩٩ ألف لاجئ (١٩٦٠) زاد عددهم إلى مليون ٤٢٥ ألف لاجئ ، عام ١٩٧٠ ثم إلى مليون ٨٤٤ ألف عام ١٩٨٠ وإلى مليونين ٤٣٣ ألف لاجئ ، عام ١٩٩٠ ، ليصل العدد عام ١٩٩٤ إلى مليونين ٩٠٨ ألف لاجئين .

وقد واصلت إسرائيل الإبعاد في الفترة من ١٩٦٧ وحتى عملية إبعاد 'مرج الزهور' وقد بلغ عدد المبعدين ٨٨٩,١٢٠ لاجئاً عام ١٩٩٤ .

هؤلاء المبعدون حل محلهم مستوطنون بضيعة أحال بلغ عددهم في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٦ (١٩٩,٧٣٩) مهاجراً ، وفي الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ (١٠٩,٤٢٥) مهاجراً ، وفي الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ (٤٠٣,٧٠٦) . وقد استمرت الهجرة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية مع ضغط الرئيس الأمريكي ريجان على نظيره السوفيتي جورباتشوف لتهجير يهود سوفيت .

وقد تصاعدت معدلات الهجرة الاستيطانية الإحلالية بعد عام ١٩٤٨ واستمرت عمليات طرد السكان الأصليين . وفيما يلي جدول يبين الميزان السكاني في فلسطين المحتلة قبل وبعد إعلان الدولة الاستيطانية الإحلالية :

النوع الإحلالي في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة إلى الدول البروتستانتية ذات النزوع الحلولي . فالحلولية الكمونية تؤدي إلى حلول المطلق في النسبي وكمونه فيه بل توحد به ، ولذا يتوحد الدال والمدلول وتسد كل الشغرات ، وهو ما يؤدي إلى انتشار التفسيرات الحرفية للعهد القديم والتي تخلق حالة عقلية تسهل عملية نقل السكان وتجعلها أمراً طبيعياً ، فالأوامر المقدسة الحرفية بتدمير الكنعانيين قد جاءت من عل ولا يمكن تفسيرها إلا بشكل حرفي . كما أن معظم اعتذاريات الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستيطاني الإحلالي مُستمدة من العهد القديم .

والكنيسة القومية هي عادةً كنيسة حلولية ، إذ أنها موضع الحلول وكل عضو فيها وكل مؤمن بعقيدها هو عضو في جماعة مقدسة - جماعة من الأنبياء أو أشباه الأنبياء . وهي ، لهذا السبب ، كنيسة مقتصرة على مجموعة بشرية يجمعها انتماء إثني أو عرقي واحد (كما هو الحال مع الكنيسة الهولندية الإصلاحية في جنوب أفريقيا التي لا تسمح للسود بالانضمام إليها) . مثل هذه الكنيسة تضي قدرأ من القداسة على الأفعال التي يأتيها أعضاؤها ، وتقدم التبريرات الدينية التي تكون عادة ذات طابع إنجيلي مقدس . فتسوغ عمليات الطرد باعتبار أن الآخر يقع خارج نطاق القداسة . أما الكنيسة الكاثوليكية ، فقد حاصرت الحلول الإلهي ، وهي تؤمن بالتفسيرات الرمزية والروحية بحيث تفسر أوامر الطرد والإبادة تفسيراً رمزياً ، الأمر الذي يخلق مجالاً للحوار مع النص المقدس . وهي أيضاً كنيسة عالمية ، أي كنيسة تفتح أبوابها لأي إنسان ، فهي تمنح المؤمنين (سواء كان من المستوطنين أو كان من السكان الأصليين) حقوقاً معينة بغض النظر عن انتماه القومي أو العنصري ، وهو ما يجعل تبني المستوطنين الذين يتبعون الكنيسة العالمية الرؤية الحلولية للكون والنمط الإحلالي من الاستعمار أمراً صعباً .

وكان هر تزل يدرك تماماً الاعتراض الكاثوليكي على مشروعه ، ولكنه كان يعتقد أن هذا الموقف قد نجّم عن المنافسة المستعرة بين كنيستين أو ديانتين عالميتين (اليهودية والكاثوليكية) تتنازعان القدس (باعتبارها قاعدة أرشميدس) ، وهو تفسير ينم عن عدم الفهم وعن عدم إدراك لطبيعة اليهودية . ومهما يكن الأمر ، فيبدو أن هناك نوعاً من العلاقة الأساسية التي تستحق المزيد من الدراسة بين الشكل المحدد الذي تتخذه مختلف الجيوب الاستيطانية ، وبين جذورها الحضارية . ولعل أطروحة فيسبر ، بشأن علاقة الرأس مالية بالبروتستانتية ، قد تساعد بعض الشيء في هذا المضمار ، شريطة أن

(تابع) تطور عدد سكان إسرائيل ، اليهود والعرب ، ونسبة العرب من مجموع السكان بين ١٩٤٨/١١/٨ ونهاية ١٩٩٣ (الأعداد بالآلاف)

نسبة العرب من مجموع السكان	عرب	يهود	العدد الإجمالي	السنة
١٦,٣	٦٣٩,٠	٣,٢٨٢,٧	٣,٩٢١,٧	نهاية ١٩٨٠
١٦,٥	٦٥٧,٤	٣,٣٢٠,٣	٣,٩٧٧,٧	نهاية ١٩٨١
١٧,٠	٦٩٠,٤	٣,٣٧٣,٢	٤,٠٦٣,٦	نهاية ١٩٨٢
١٧,١	٧٠٦,١	٣,٤١٢,٥	٤,١١٨,٦	نهاية ١٩٨٣
١٧,٣	٧٢٧,٩	٣,٤٧١,٧	٤,١٩٩,٧	نهاية ١٩٨٤
١٧,٦	٧٤٩,٠	٣,٥١٧,٢	٤,٢٦٦,٢	نهاية ١٩٨٥
١٧,٨	٧٦٩,٩	٣,٥٦١,٤	٤,٣٣١,٣	نهاية ١٩٨٦
١٨,٠	٧٩٣,٦	٣,٦١٢,٩	٤,٤٠٦,٥	نهاية ١٩٨٧
١٨,٣	٨١٧,٧	٣,٦٥٩,٠	٤,٨٧٦,٨	نهاية ١٩٨٨
١٨,٥	٨٤٢,٥	٣,٧١٧,١	٤,٥٥٩,٦	نهاية ١٩٨٩
١٨,١	٨٧٥,٠	٣,٩٤٦,٧	٤,٨٢١,٧	نهاية ١٩٩٠
١٨,١	٩١٤,٣	٤,١٤٤,٦	٥,٠٥٨,٨	نهاية ١٩٩١
١٨,٣	٩٥٣,٤	٤,٢٤٢,٥	٥,١٩٥,٩	نهاية ١٩٩٢
١٨,٦	٩٩٢,٥	٤,٣٣٥,٢	٥,٣٢٧,٦	نهاية ١٩٩٣

ويُعدُّ قانون العودة التعبير القانوني الواضح عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي . ويبدو أن الاستعمار الصهيوني بدأ يفقد شيئاً من طبيعته الإحلالية بعد عام ١٩٦٧ ، ويكتسب بدلاً من ذلك شكلاً مماثلاً للاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا القائم على التفرقة اللونية والذي يقوم على استغلال الأرض والسكان معاً . لكن ، تجب الإشارة إلى أن ثمة رفضاً عميقاً لهذا التحول بين بعض الصهاينة ، لأنه يعني أن الدولة اليهودية ستفقد هويتها الخالصة . ولم تحل اتفاقية أوسلو أيّاً من الإشكاليات الأساسية للاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني .

ختمية طرد الفلسطينيين ونقلهم (ترانسفير)

Inevitability of the Zionist Tranfer of the Palestinians

يهدف المخطط الصهيوني (شأنه شأن أي مشروع استيطاني إحلالي) إلى طرد وترحيل السكان الأصليين الذين يشغلون الأرض التي سيُقام فيها التجمُّع الصهيوني . وهذا أمر حتمي حتى يتسنى إقامة دولة يهودية خالصة لا تشوبها أية شوائب عرقية أو حضارية

تطور عدد سكان إسرائيل ، اليهود والعرب ، ونسبة العرب من مجموع السكان بين ١٩٤٨/١١/٨ ونهاية ١٩٩٣ (الأعداد بالآلاف)

نسبة العرب من مجموع السكان	عرب	يهود	العدد الإجمالي	السنة
١٧,٩	١٥٦,٠	٧١٦,٧	٨٧٢,٧	١٩٤٨/١١/٨
-	-	٧٥٨,٧	-	نهاية ١٩٤٨
١٣,٦	١٦٠,٠	١,٠١٣,٩	١,١٧٣,٩	نهاية ١٩٤٩
١٢,٢	١٦٧,١	١,٢٠٣,٠	١,٣٧٠,١	نهاية ١٩٥٠
١١,٠	١٧٣,٤	١,٤٠٤,٤	١,٥٧٧,٨	نهاية ١٩٥١
١١,٠	١٧٩,٣	١,٤٥٠,٢	١,٦٢٩,٥	نهاية ١٩٥٢
١١,١	١٨٥,٨	١,٤٨٣,٦	١,٦٦٩,٤	نهاية ١٩٥٣
١١,٢	١٩١,٨	١,٥٢٦,٠	١,٧١٧,٨	نهاية ١٩٥٤
١١,١	١٩٨,٦	١,٥٩٠,٥	١,٧٨٩,١	نهاية ١٩٥٥
١٠,٩	٢٠٤,٩	١,٦٦٧,٥	١,٨٧٢,٤	نهاية ١٩٥٦
١٠,٨	٢١٣,١	١,٧٦٢,٨	١,٩٧٦,٠	نهاية ١٩٥٧
١٠,٩	٢٢١,٥	١,٨١٠,٢	٢,٠٣١,٧	نهاية ١٩٥٨
١١,٠	٢٢٩,٨	١,٨٥٨,٨	٢,٠٨٨,٧	نهاية ١٩٥٩
١١,١	٢٣٩,٢	١,٩١١,٣	٢,١٥٠,٤	نهاية ١٩٦٠
١١,٣	٢٥٢,٥	١,٩٨١,٧	٢,٢٣٤,٢	نهاية ١٩٦١
١١,٣	٢٦٢,٩	٢,٠٦٨,٩	٢,٣٣١,٨	نهاية ١٩٦٢
١١,٣	٢٧٤,٦	٢,١٥٥,٦	٢,٤٣٠,١	نهاية ١٩٦٣
١١,٣	٢٨٦,٤	٢,٢٣٩,٢	٢,٥٢٥,٦	نهاية ١٩٦٤
١١,٥	٢٩٩,٣	٢,٢٩٩,١	٢,٥٩٨,٤	نهاية ١٩٦٥
١١,٨	٣١٢,٥	٢,٣٤٤,٩	٢,٦٥٧,٤	نهاية ١٩٦٦
١٤,١	٣٩٢,٧	٢,٣٨٣,٦	٢,٧٧٦,٣	نهاية ١٩٦٧
١٤,٣	٤٠٦,٣	٢,٤٣٢,٨	٢,٨٤١,١	نهاية ١٩٦٨
١٤,٤	٤٢٢,٦	٢,٤٢٩,٦	٢,٩٢٩,٥	نهاية ١٩٦٩
١٤,٦	٤٤٠,٠	٢,٥٨٢,٠	٣,٠٢٢,١	نهاية ١٩٧٠
١٤,٧	٤٥٨,٦	٢,٦٦٢,٠	٣,١٢٠,٧	نهاية ١٩٧١
١٤,٦	٤٧٢,٣	٢,٧٥٢,٧	٣,٢٢٥,٠	نهاية ١٩٧٢
١٤,٨	٤٩٣,٢	٢,٨٤٥,٠	٣,٣٣٨,٢	نهاية ١٩٧٣
١٥,٠	٥١٤,٧	٢,٩٠٦,٩	٣,٤٢١,٦	نهاية ١٩٧٤
١٥,٣	٥٣٣,٨	٢,٩٥٩,٤	٣,٤٩٣,٢	نهاية ١٩٧٥
١٥,٥	٥٥٥,٠	٣,٠٢٠,٤	٣,٥٧٥,٤	نهاية ١٩٧٦
١٥,٨	٥٧٥,٩	٣,٠٧٧,٣	٣,٦٥٣,٢	نهاية ١٩٧٧
١٦,٠	٥٩٦,٤	٣,١٤١,٢	٣,٧٣٧,٦	نهاية ١٩٧٨
١٦,١	٦١٧,٨	٣,٢١٨,٤	٣,٨٣٦,٢	نهاية ١٩٧٩

٢ إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

كرونيكل، في ١٣ أغسطس ١٩٣٧، وثيقة، وقعها وايزمان بالخروف الأولى من اسمه، تدل على أن الزعيم الصهيوني كان يرى أن نجاح مشروع التقسيم يتوقف على مدى إخلاص الحكومة البريطانية للتوصية الخاصة بنقل السكان. ولا يختلف آرثر روبين مدير دائرة الاستيطان الصهيوني كثيراً عن ذلك. فقد اقترح منذ مايو ١٩١١ "ترحيلاً محدوداً" للفلاحين العرب الذين سيُجرّدون من أملاكهم إلى منطقتي جنب وحمص في شمعان سوريا. كان تحديد المزارعين العرب وإجلاؤهم عن أراضيهم، كما كتب روبين بعد تسعة عشر عاماً، أمراً لا مفر منه، لأن "الأرض هي الشرط الجوهري لاستيطان فلسطين. لكن لما لم يكن ثمة أرض قابلة للتزراعة إلا وهي مزروعة من قبل. فقد نجد أننا حشمت لشري أرضاً ونسكتها لأبد لزراعتها الخائين من أن يُفردوا منها".

ولم تكن خطة نقل المواطنين اليهود مقصورة على أولئك الذين استوطنوا الأرض من أجل أغراض رأسمانية دينية، أو لأسباب قومية عادية، بل كانت أيضاً خطة تباه أولئك الذين استوطنوا فلسطين لكي يقيموا في مجتمع مثالي قومه المساواة. وقد أبدى بوروخوف، أبو اليسار الصهيوني، وعياً ملحوظاً بحقيقة أن الخلف الصهيوني، الذي يتلخص في نقل اليهود وتوطينهم في أرض خصبة بهم، لا يمكن أن يتم "بدون تفنيد مرير وبدون قسوة وظلم وبدون معاناة البريء والمذنب على السواء". وفي تحديد إطار تصوّره لمستقبل المواطنين، قال إن المهاجرين اليهود سيقيمون بينة فلسطين، وأن السكان الأصليين سيستعبدونهم. في الوقت المناسب، من جانب اليهود من الناحيتين الاقتصادية والثقافية على السواء. إن تاريخ الاستيطان الصهيوني سيكتب بالعرق والدموع والدم.

وقد وصف الكاتب الإسرائيلي موشي سميلانكي ما تصوّره اجتماعاً للرواد الصهيانية الاشتراكيين، في عام ١٩٩١، حيث تم توجيه بعض الأسئلة الخاصة بالعرب:

- "إن الأرض في يهودا والخليل يحتلها العرب"

- "حسناً ستأخذها منهم"

- "كيف؟" (صمت).

- "إن الثوري لا يواجه أسئلة ساذجة"

- "حسناً، إذن، أيها الثوري، قل لنا كيف؟"

وجاءت الإجابة في شكل عبارات واضحة لا لبس فيها ولا إبهام: "إن الأمر بسيط جداً. سترعدهم بغارات متكررة حتى يرحلوا... دعهم يذهبوا إلى ما وراء الأردن". وعندما حاول صوت قلبي أن يعرف ما إذا كانت هذه ستكون النهاية أم لا، جاءت

أخرى. ولذا طرح شعار "أرض بلا شعب". وهو ما يجعل طرد الفلسطينيين أمراً حتمياً نابعاً من منطلق الصهيونية الداخلي.

وقد كتب هرتزل في يومياته عن الطرق والوسائل المختلفة لتزج ملكية الفقراء، ونقلهم، واستخدام السكان الأصليين في نقل الثعابين وما شابه ذلك، ثم إعطائهم وظائف في دول أخرى يقيمون فيها بصفة مؤقتة. وحينما كتب هرتزل لتشارمبرلين عن قبرص، بوصفها موقعاً ممكناً آخر للاستيطان الصهيوني، لم يتردد في أن يرسم له الخطوط العريضة لطريقة إخلائها من السكان "سُرحل" المسلمون، أما اليونانيون فيسيببون أرضهم بكل سرور نظير ثمن مرتفع ثم يهاجرون إما إلى اليونان أو إلى كريت".

كما نجد أن إسرائيل زانجويل، المفكر الصهيوني البريطاني، يؤكد في كتاباته الأولى ضرورة طرد العرب وترحيلهم، فيقول: "يجب ألا يُسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني ولذا لابد من إقناعهم بالهجرة الجماعية... أليست لهم بلاد العرب كلها... ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على التثبث بهذه الكيلو مترات القليلة... فهم بدو رحل يطوون خيامهم ويتسَلون في صمت ويتنقلون من مكان لآخر".

وذكر جوزيف وايزنر، مسئول الاستيطان في الوكالة اليهودية، في عدد ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ من جريدة دافار، أنه، هو وغيره من الزعماء الصهيانية، قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه "لا يوجد مكان لكلا الشعبين (العربي واليهودي) في هذا البلد" وأن تحقيق الأهداف الصهيونية يتطلب تفرغ فلسطين، أو جزء منها، من سكانها، وأنه ينبغي لذلك نقل العرب، كل العرب، إلى الدول المجاورة. وبعد إتمام عملية نقل السكان هذه سستتمكن فلسطين من استيعاب الملايين من اليهود.

وكان جابوتنسكي بطبيعة الحال من مؤيدي هذا المخطط، فأعد حيلة جذرية بعقله الصهيوني الصغير، إذ اقترح أن تعلن المنظمة الصهيونية العالمية معارضتها لزواج العرب عن فلسطين، وبذا تهدئ مخاوف العرب بشأن مخطط نقل السكان الأصليين، بل سيظن هؤلاء السكان، السذج، أن الصهيانية يريدون منهم البقاء حتى يتسنى لهم استغلالهم، ولذا فإنهم سيحملون متاعهم ويرحلون. وهذه الحيلة، أو الحيلة تتسم بالغباء أكثر مما تتسم بالخبث، فقد أثبت الفلاحون العرب أنهم أقل جهلاً مما كان يتصور الزعيم الصهيوني، وأكثر ارتياباً مما تُعشَّم.

ويمكن القول بأن جابوتنسكي "متطرف"، ولكن سنجد أن وايزمان كان من المطالبين بهذا، وقد نشرت مجلة الجوش

القبائل [العربية] بقوة السيف كما فعل أبائنا ، أو أن نكابد مشقة وجود سكان أجنبي كُثر ، معظمهم من المسلمين (أي المسلمين). ولابد أنه قرأ ما كتبه أهرون أهرنسون عن ضرورة "إخراج المزارعين العرب بالقوة" . وبعد وفاة هرتزل ، وأصل صديقه نوردو الدفاع عن العنف العسكري ، فاقترح تعبئة جيش ضخم ، قوامه ٦٠٠,٠٠٠ يهودي للذهاب إلى فلسطين حتى يفرض نفسه ، بوصفه أغلبية سكانية على الفلسطينيين . وقد كان الزعيم الصهيوني العمالي جوزيف ترومبلدور أكثر تواضعاً ، إذ اقترح تكوين جيش قوامه ١٠٠,٠٠٠ فحسب .

أما جابوتنسكي ، الوريث الحقيقي لفكر هرتزل ، فقد رسم خطة لخلق أغلبية يهودية فورية في فلسطين ، وسماها «مشروع نوردو» . وعندما حذر أحد الصهاينة الألمان من نشوب حرب شاملة مع العرب ، سخر جابوتنسكي منه ، ثم ضرب أمثلة استفاه من تاريخ الاستعمار الغربي في أفريقيا وآسيا : "إن التاريخ يعلمنا أن كل المستعمرين قبلوا بقليل من التشجيع من جانب السكان الأصليين . . وقد يكون ذلك مدعاة للحزن . ونحن اليهود لن نشذ عن القاعدة" . وفي خطابه أمام اللجنة الملكية لفلسطين ، عام ١٩٣٧ ، قال جابوتنسكي "إن أمة كأمتكم ، عريقة في تجربتها الاستعمارية العملاقة ، تعرف بكل تأكيد أن المشروع الاستعماري لم ينجح دون نزاعات مع السكان . . (ولذا يجب) السماح لليهود بإقامة حرس خاص بهم ، مثل الأوربيين في كينيا" . وبعد عام من ذلك التاريخ ، وخلال اجتماع فرعة منظمة بيتار في بولندا - وهي منظمة عسكرية صهيونية - لعب مناحم بيجين ، تلميذ جابوتنسكي المخلص ، دوراً مؤثراً وفعالاً في تغيير ميثاق الولاء ليشتمل قسماً بالاستيلاء على الوطن اليهودي بقوة السلاح . وقد تولّى بيجين زعامة المنظمة عام ١٩٣٩ .

ومن المعروف أنه مع بداية هذا القرن كان الشباب ، من عمال صهيون الذين استوطنوا فلسطين يسرون مسلحين بعصي كبيرة وبعضهم يسير حاملاً مدى ومسدسات . وفي عام ١٩٠٧ تأسست منظمة عسكرية صهيونية سرية شعارها "لقد سقطت يهودا بالدم والنار وستنهض بالطريقة نفسها" . وقد تحول اسم هذه المنظمة عام ١٩٠٩ إلى منظمة الهاجاناه . وقد أسقطت الهاجاناه وهي الذراع العسكري للوكالة اليهودية ، وللمنظمة الصهيونية العالمية ، الشعار الإرهابي آنف الذكر . ولكن الأرجون (أو هاجاناه بيت) ، التي كان يترأسها مناحم بيجين ، احتفظت به . وقد اتخذت الأرجون - رمزاً لها - يداً تمسك بندقية فوق خريطة فلسطين وشرق الأردن ، أيضاً ،

الإجانية ، مرة أخرى ، محددة وقاطعة : "حالما يصبح لنا مُستوطنة كبيرة هنا ، سنستولي على الأرض وستصبح أقوىاء وعندئذ سنولي النصف الشرقي اهتمامنا وسنطردهم من هناك أيضاً ، دعهم يعودوا إلى الدول العربية" .

ثمة رؤية إحلالية صهيونية واضحة لها منطقتها الواضح الخمني ، تحولت إلى خطة لحل مشكلة الصهاينة الديموجرافية (التي تشبه مشكلة الإنسان الأبيض الديموجرافية في جميع الجيوب الاستيطانية) وهذه المشكلة عادة ما يُطرح حل نهائي جذري لحلها ، وقد تنازع بين حد أقصى (الترانسفير الكامل أو الإبادة الجسدية الكاملة) أو حد أدنى . خلق أغلبية من العصر السكاني الجديد . المتحرك هو اخذان الأعلى والأدنى ، أما الثابت فهي رؤية الترحيل والإحلال . وبين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٨ ، صيغت وقُدِّمت عدة خطط ترحيل صهيونية ، منها : خطة سوسكين للترحيل القسري (سنة ١٩٣٧) ، وخطة فايتس للترحيل (ديسمبر ١٩٣٧) ، وخطة بونيه (يونيه ١٩٣٨) ، وخطة روبين (يونيه ١٩٣٨) ، وخطة الجزيرة (١٩٣٨ - ١٩٤٢) ، وخطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق (١٩٣٤ - ١٩٤٨) ، وخطة بن جوريون (١٩٤٣ - ١٩٤٨) ، وخطة يوسف شختمان للترحيل القسري (١٩٤٨) ، وأثناء الفترة نفسها أُنشئت ثلاث لجان ترحيل ، نيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترؤيج خطط الترحيل : اللجانتان الأوليان ألفتها الوكالة اليهودية (١٩٣٧ - ١٩٤٢) ، أما اللجنة الثالثة فقد ألفتها الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ .

والثابت واضحة والخطة ليست أقل وضوحاً ، والآلية في مثل هذه التجارب الاستيطانية الإحلالية معروفة ، فالبشر لا يتركون أرضهم هكذا ، ولا يطوون خيامهم ويُنْسَلون من الأرض ويخفون ، كما كان يتمنى زانجويل ، ولابد من استخدام القوة والعنف . ومع هذا لا تنفأ الدعاية الصهيونية تنفي عن نفسها تهمة العنف العسكري الموجه ضد العرب . بل إن بن جوريون بلغت به لُجْرة أن يزعم أن كل مفكري الصهيونية العظماء لم يطرأ لهم على بَلْ قط أن الخلم الصهيوني لا يمكن تحقُّقه إلا من خلال الانتصار العسكري على العرب . ولكن بن جوريون ، بلا شك ، قرأ رسالة هرتزل إلى البارون دي هرش ، التي يحدث فيها عن خطته لخلق البروتيتاريا اليهودية المثقفة من قيادات وكوادر الجيش الصهيوني التي ستبني وتكتشف ثم تستولي على الأرض ، أي الوطن القومي . ولا شك في أنه سمع بخطاب زانجويل (في مانشستر في أبريل ١٩٠٥) الذي قال للصهاينة فيه : "لابد أن نُعد أنفسنا لإخراج

٢ إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

وكان أكثر أساليب الحرب النفسية شيوعاً هو أسلوب استخدام مكبرات الصوت والإذاعات لخلق جو من الذعر بين سكان قُصي على قيادتهم أثناء الثورات المتكررة السابقة ، ولا سيما بعد قمع ثورة عام ١٩٣٦ ضد الاحتلال البريطاني . وعلى سبيل المثال ، فقد حذر راديو الهاجاناه العرب ، يوم ١٩ فبراير عام ١٩٤٨ ، من أن الزعماء العرب سيتجاهلون أمرهم . وفي الساعة السادسة من مساء يوم ١٠ مارس أذاع الراديو أن "الدول العربية تتآمر مع بريطانيا ضد الفلسطينيين" . وفي الساعة السادسة من مساء يوم ١٤ مارس عام ١٩٤٨ أذاع الراديو "إن سكان يافا في حالة ذعر كبيرة : إنني درجة أنهم ظلوا داخل منازلهم" . وأشار الكاتب اليهودي هنري ليفين في مذكراته إلى البيان ، الذي كان قد سمعه يوم ١٥ مايو أثناء إذاعته من عربات مكبرات الصوت الصهيونية باللغة العربية ، والذي كان يحث العرب على "مغادرة اخي قبل الساعة الخامسة وأربع صباحاً" ، ثم نصحهم بقوله : "ارحموا زوجاتكم وأطفالكم ، وأخرجوا من حمام الدم هذا . . . اخرجوا من طريق أريحا ، الذي ما زال مفتوحاً . وإن مكثتم هنا ، فإنيكم بذلك متجنبون على أنفسكم الكارثة" . وقد تحولت أيضاً مكبرات الصوت التابعة لنهاجناه في جميع أنحاء حيفا ، تهدد الناس ، وتحثهم على الفرار مع أسرهم (وذلك وفقاً لما جاء في كتاب المؤلف الصهيوني جون كيمشي **الأعمدة السبعة المنهارة**) .

إن الإشارات المتكررة إلى الكوارث الشؤقة والانهايار الوشيك هي من الموضوعات الأساسية التي ركزت عليها إذاعة الهاجاناه ، ومكبرات الصوت التابعة لنهاجناه ، في المناطق المحتلة بالسكان العرب . وثمة موضوع آخر تكرر في الحرب النفسية التي شنها المستعمرون الاستيطانيون ، هو خطر انتشار الأوبئة الوشيك . ففي الساعة السابعة والنصف مساء يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ بدأت الإذاعة الصهيونية في إذاعة بيان باللغة العربية جاء فيه : "هل تعلمون أنه يُعتبر واجباً مقدساً عليكم أن تُنصتوا لأنفسكم على وجه السرعة ضد الكوليرا والتيفوس وما شابه ذلك من الأمراض ، حيث إن من المتوقع انتشار مثل هذه الأمراض في شهري أبريل ومايو بين العرب في التجمعات الحضرية" . وقد تم استخدام الموضوع نفسه يوم ١٨ فبراير عام ١٩٤٨ ، عندما أكدت السلطات الصهيونية ، عن طريق الراديو ، أن المشطوعين العرب "يحملون وباء الجدري" ، وأضافت تقول ، يوم ٢٧ فبراير ، إن "الأطباء الفلسطينيين قد أخذوا يفرون" .

ويُقدّم إيجال ألون ، وزير الخارجية الإسرائيلية السابق ، تقريراً

نقشت تحته هذه الكلمات : "هكذا فقط" ، وفي سنة ١٩٤٨ اندمجت كل من الهاجاناه ، والأرجون لتكوّنا جيش الدفاع الإسرائيلي . ومن المستحيل أن يكون كل هذا قد فات على بن جوريون ، وقد كان واحداً من أهم المخططين الأساسيين في مخطط الاستيطان والتوسع الصهيوني .

وخلال السنوات الأولى للاستيطان الصهيوني تم تخصيص المستوطنات التعاونية الزراعية بمعدات بدائية ، تحولت فيما بعد إلى التانكين المسمى «البرج والصور» . وبعد عام ١٩٤٨ أصبحت إسرائيل كلها "الدولة القلعة" أو "الجيتو المسلح" . وقد تنبأ جابوتنسكي بهذا الوضع حينما قال إن "سوراً حديدية من القوات المسلحة اليهودية ستقوم بالدفاع عن عملية الاستيطان الصهيوني" . وبعد إنشاء الدولة الصهيونية ، أصبح الحديث عن نقل (ترانسفير) العرب خافتاً ولكنه لم ينته قط ، إذ لا تزال مشكلة إسرائيل السكانية قائمة ، وخصوصاً أن المصادر البشرية للهجرة الاستيطانية أخذت في الجفاف .

طرد ونقل (ترانسفير) الفلسطينيين

Transfer of the Palestinians

إن إفراغ فلسطين من سكانها هو هدف صهيوني ، وضرورة يحتمها منطق الأسطورة والعنف الإداري الصهيوني . ولكي يحقق الصهاينة مخططاتهم تبنوا تكتيكات مختلفة ، فلم يكن العنف المسلح الوسيلة الوحيدة ، وإنما استخدموا وسائل أخرى أيضاً . وقد اتهم عالم الاجتماع البولندي اليهودي ، لودفيج جومبولفيتش ، هرتزل بالساذجة السياسية ، ثم طرح عليه سؤالاً بلاغياً : "هل تريد أن تؤسس دولة بدون عنف مسلح أو مكر ؟ هكذا . . . بالتقسيم المريع؟" . ومن المؤكد أن العنف المسلح والمكر هما الأداتان اللتان استخدمهما الصهاينة . ويتمثل المكر في نشر الذعر والإرهاب بين العرب ، أما العنف فيتمثل في تعريضهم للإرهاب الفعلي . ويمكن القول بأن الإرهاب الصريح ضد الفلسطينيين قد استُخدم قبل ١٩٤٨ ، ثم خلال فترة الحرب كلها ، أما نشر الرعب بين السكان ، أي الحرب النفسية ، فقد تصاعدت حدتها في المرحلة الأخيرة . وليس لهذا التمييز بين العنف المسلح والمكر أية أهمية ، إلا من الناحية التحليلية البحتة ، حيث إن الأسلوبين متداخلان ، بل إنهما ، في الواقع ، مجرد عنصرين في مخطط واحد متكامل . ففي حالة مذبحه دبر ياسين ، على سبيل المثال ، حرص الصهاينة حرصاً شديداً على إطلاع جميع الفلسطينيين على الحادث ، ليقوموا من خلاله بغرس الخوف والهلع في القلوب .

وكانت العمليات العسكرية تبدأ عادة بأن يطلق وينجيت بعض العيارات النارية على إحدى القرى العربية ، فيستفز العرب بذلك ويردون بوابل من الطلقات النارية . وحينما يتجمع العرب بحثاً عن المهاجمين ، يتم حصارهم بسرعة . وفي إحدى الغارات قتل الصهاينة ، تحت قيادة وينجيت ، خمسة من تسعة من العرب الذين ذهبوا يبحثون عن المهاجمين ، وأسر الأربعة الآخرين . وقام وينجيت بتهنئة أعضاء فرقته في "هدوء وسكون" ، ثم بدأ التحقيق مع العرب بشأن أسلحتهم المخبأة . وعندما رفض العرب الإدلاء بأية معلومات عنها ، انحنى وينجيت وتناول حفنة من الرمال والزلط من الأرض وأرغم أول عربي على مضغها ودفع بها في حنجرته حتى كادت أن تخنقه "وترهق روحه" . ولكن العرب مع هذا لم يستسلموا . وهنا انتهج الصهوني غير اليهودي أسلوباً آخر ، إذ التفت إلى أحد اليهود وأشار إلى العربي قائلاً : "أطلق الرصاص على هذا الرجل" . فتردد اليهودي ، في بادئ الأمر ، ولكن وينجيت قال : في صوت يشوبه التوتر "ألم تسمع ؟ أطلق الرصاص عليه" . فقام المستوطن الصهيوني - مثلاً - بإطلاق الرصاص على العربي ، واضطر المسجونون العرب الآخرون إلى أن يتكلموا في النهاية . وقد أشار الجنرال دايان في مذكراته إلى أن الكثير من الرجال الذين كانوا يعملون مع وينجيت "قد أصبحوا ضباطاً في الجيش الإسرائيلي ، الذي حارب العرب وهزمهم" . وأوضح دايان أن الذين استفادوا من معرفة وينجيت وتكتيكاته لم يكونوا مساعديه المباشرين فقط بل إن كل قائد في الجيش الإسرائيلي حتى اليوم هو تلميذ من تلاميذ وينجيت : "لقد أعطانا التكتيك الذي نسير عليه اليوم ، وكان هو الإلهام الذي نستوحي منه تكتيكاتنا ، لقد كان - بالنسبة لنا - الديناميكية التي تعطينا القوة" .

استفادت قوات الغزو الصهيونية من فكر وينجيت الإرهابي العسكري قبل ١٩٤٨ . وبعدها (فكرة الضربة المجهضة على سبيل المثال) ، ولكن ما يهمننا هنا هو الغارات الليلية التي كانت تشنها الهاجاناه والبالماخ عام ١٩٤٨ . فقد أشار دايان إلى أن الهاجاناه والبالماخ كانتا تشنان هذا النوع من الغارات خلال عام ١٩٤٨ . وكما أشار المؤرخ اليهودي أرييه يتشاك في التكتيكات كانت شديدة البساطة : "هجوم على قرية العدو ، ثم تدمير أكبر عدد ممكن من المنازل" . وكانت النتائج بسيطة بالمثل : "مصرع عدد كبير من المسنين والنساء والأطفال في أي مكان تواجه فيه القوة التي تشن الهجوم أية مقاومة" .

ولكن الهاجاناه أدخلت ، على ما يبدو ، بعض التحسينات

في كتاب البالماخ عن مساهمته في تكتيكات الإرهاب : "جمعت جميع العمد اليهود ، الذين لهم صلة بالعرب في مختلف القرى ، وطلب منهم أن يهيموا في أذن بعض العرب بأن قوة عسكرية يهودية كبيرة وصلت إلى منطقة الجليل ، وأنها ستحرق سائر قرى منطقة الحولة . وينبغي عليهم أن يقتربوا على هؤلاء العرب ، بصفتهم أصدقاء لهم ، الهرب ، حيث ما زال هناك وقت لتنفيذ ذلك" . وشرح ألون كلامه بقوله : "وانتشرت الشائعة في جميع مناطق الحولة بأن الوقت قد حان للفرار ، وبلغ عدد الهاربين آلافاً لا تُحصى . وبذلك حقق التكتيك هدفه تماماً . . . وتم تنظيف المناطق النواصية" . وكلمة "تنظيف" مناسبة جداً للتعبير عما يدور في ذهن الاستعماري الاستيطاني الإحلالي الذي لم يريد الأرض فحسب ، وإنما أراد تفرغها من سكانها . (وهي الكلمة نفسها التي استخدمها الصرب في حديثهم عن إبادة أهل البوسنة من المسلمين) .

هذا عن أساليب الحرب النفسية ، أو أساليب المكر التي اتبعها الصهاينة ، وهي ، بلا شك أساليب كانت مبتكرة . ولكن الملاحظ الموضوعي لا يملك إلا أن يشهد بأن العقل الصهيوني بمقدرته اللامتناهية على الإبداع في مجال العنف المسلح أو الإرهاب ، قد طور وجدد في مجال العنف المباشر ، أكثر من تجديده في مجال المكر واخرب النفسية .

ولعل من أهم الشخصيات في مجال العنف المسلح الصهيوني غير اليهودي أورد وينجيت . ويمكننا أن نذكر هنا مساهماته في تدعيم تقاليد الإرهاب الصهيوني وتطويرها بما يتفق مع خصوصية الموقف في فلسطين . وقد نجح وينجيت في الحصول على موافقة القيادة البريطانية على تشكيل الفرقة الليلية ، التي كان الهدف منها هجومياً وليس دفاعياً . فبدلاً من انتظار الهجوم العربي ، طالب وينجيت بأن يقوم المستوطنون بتشكيل وحدات متحركة ليقوموا بالبحث عن العدو في أرضه خلال ظلمة الليل . والافتراضات هنا غريبة بعض الشيء ، إذ تفترض أن الفلاحين الفلسطينيين ، داخل فلسطين نفسها ، يمكن أن يكونوا في حالة "هجوم" في أي وقت من الأوقات . ففي تصوري أنهم طالما ظلوا في فلسطين ، فهم في حالة دفاع مشروع عن النفس ، ولكن إذا ما عدنا للتصورات الصهيونية والاسترجاعية فإننا سنجد أن الأغيار الذين يقطنون فلسطين هم معتدون ، بالضرورة . وقد اعترض بعض أعضاء الهاجاناه على خطط وينجيت خشية أن يؤدي الموقف الهجومي المقترح إلى زيادة حدة التوتر العلاقات بين المستوطنين الصهاينة وجيرانهم العرب . بيد أن وينجيت أصر على موقفه ، وتم تشكيل الفرقة الليلية .

الصهيوني - مرتبطون عضوياً ارتباطاً تاماً بوطنهم ويريدون ' العودة ' إليه لينهوا حالة الشتات ولحققوا وحدة الشعب اليهودي بأرضه اليهودية . ومن هنا تسمية القانون بـ 'قانون العودة' .

ويعني هذا الافتراض أيضاً أن فلسطين 'أرض بلا شعب' ، وأنه إن وُجد شعب فيها في عشرات القرون الماضية فهو وجود عرضي ومؤقت ولا يُضفي على أعضاء هذا الشعب أية حقوق ثابتة . إذ أن اليهود وحدهم لهم حقوق عضوية مطلقة في أرض فلسطين . أو إرتس يسرائيل ، كما يُقال في الأدبيات الصهيونية والإسرائيلية واليهودية .

لكل هذا نص قانون العودة صراحةً على حق كل يهودي في الهجرة أو العودة إلى إسرائيل (بعد آلاف السنين 'من الغياب المؤقت') ، وأنكر بشكل ضمني هذا الحق على الفلسطينيين الذين هاجروا من أرضهم عام ١٩٤٨ حتى يبقى المنحال الحيوي لليهود وللدولة اليهودية . خالياً من العرب . ونص القانون على حق كل يهودي في الهجرة إلى إسرائيل ما لم يكن وزير الداخلية مقتنعاً بأن طالب الهجرة يمارس نشاطاً موجهاً ضد اليهود . أو يمكن أن يعرض الأمن والصحة العامة للخطر ، أو أن له ماضياً إجرامياً . وتضمن مواد هذا القانون الفريد حق اليهودي ، في حالة رفض هجرته تغيير الأسباب السابقة ، في اللجوء إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لإجبار السلطات على السماح له بذلك حتى لو ظل مواطناً أجنبياً على أرض دولة أخرى . كما يمنح القانون الأشخاص الذين يدخلون إسرائيل بموجه الجنسية وحقوق المواطنة على الفور .

وموجب المادة الرابعة من قانون العودة ، يُعتبر كل يهودي هاجر إلى فلسطين (قبل سريان القانون) وكل يهودي مولود فيها (قبل سريانه أو بعده) شخصاً جاء إلى فلسطين بصفة 'مهاجر عائد' . ورغم أن هذا القانون قانون هجرة وليس قانون جنسية ، فإن اعتماد جوهره في قانون الجنسية الإسرائيلية جعل منهما كلاً متكاملًا .

وقد أشار بن جوريون إلى طبيعة قانون العودة إبان عرضه على الكنيست ، حيث ذكر أن هذا القانون لا يمنح اليهودي 'الحق' في الهجرة إليها ، فهذا الحق كامن في كل يهودي باعتباره يهودياً ، وإنما يهدف القانون إلى تحديد طابع الدولة الصهيونية وهدفها الفريد ، فهذه الدولة تختلف عن بقية دول العالم من حيث عناصر قيامها وأهدافها ، وسلطانها محصورة في سكانها ولكن أبوابها مفتوحة لكل يهودي حيث وُجد . وأكد بن جوريون أن قانون العودة هو التعبير القانوني عن الرؤية الصهيونية (من هنا وصفنا لقانون العودة بـ 'الصهيوني') .

المهمة على تكتيكاتها ، ولا سيما في نهاية عهد الانتداب . ففي الهجوم على القرى العربية كان رجال الهاجاناه يضعون ، أولاً ، وبهدوء ، شحنات متفجرة حول المنازل المبنية من الحجارة ، ويمللون إطارات النوافذ والأبواب بالبليززين . وبمجرد أن يتم تنفيذ هذه الخطوة ، يفتحون نيرانهم ، في الوقت الذي يبدأ انفجار الديناميت ، فيحترق السكان النائمون حتى الموت .

وقد علق حاييم وايزمان على نتائج الإرهاب والمكر الصهيونيين قائلاً : إن خروج العرب بشكل جماعي كان تبسيطاً لمهمة إسرائيل ونجاحاً مزدوجاً : انتصار إقليمي ، وحل ديموجرافي نهائي . إن الأرض ، بعد تفرغها من سكانها ، أصبحت بلا شعب حتى يأتي الشعب الذي لا أرض له .

قانون العودة : قانون صهيوني أساسي

Law of Return : A Zionist Basic Law

«قانون العودة» قانون صدر في إسرائيل عام ١٩٥٠ يمنح أي يهودي في العالم حق الهجرة إلى فلسطين وأن يصبح مواطناً فور وصوله . ومن المعروف أن جميع أجنحة الصهيونية تعاونت في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ على إنجاز أهم عنصر متضمن في الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ، أي التخلص من السكان الأصليين وتغييبهم . وثمة أدبيات ثرية في هذا الموضوع تؤثّق التية الصهيونية المبينة لطرد العرب ، وتبين الطرق المختلفة التي لجأت إليها قوات المستوطنين لطرد الفلسطينيين وتفرغ فلسطين من سكانها . ولكن المشروع الصهيوني لم يحقق النجاح الكامل إذ بقيت أقلية من العرب (وهي أخذة في التزايد) . وقد لجأت دولة المستوطنين إلى اتخاذ إجراءات قانونية للضرب على يد هذه الأقلية العربية وتكبيّلها . ولم يكن ذلك أمراً عسيراً ، إذ ورثت هذه الدولة ، فيما ورثت ، خاصية اليهودية باعتبارها خاصية رئيسية ومحورية تسم اليهود الذين تقوم على خدمتهم مجموعة من المؤسسات الاستيطانية المقصورة عليهم . وبصودور قانون العودة في يولييه ١٩٥٠ ، تحوّلّت خاصية اليهودية هذه إلى مقولة قانونية تمنح صاحبها حقاً تنكره على غير اليهود .

وقد صدر هذا القانون عن الكنيست الأول عام ١٩٥٠ ، وخضع لتعديل لاحق في أغسطس عام ١٩٥٤ ، وهو ينطلق من الافتراض الصهيوني القائل بأن اليهود 'شعب بلا أرض' ، شعب عضوي يُفنى قسراً من وطنه فلسطين منذ ألفي عام . ولكن هذا التني لم يؤثر في أعضاء هذا الشعب ، فغالبيتهم - حسب التصور

قريب أو بعيد . بل طُلب من منظمة التحرير الفلسطينية أن تلغي بنوداً أساسية في ميثاقها ، بينما لم يطلب أحد من إسرائيل أن تلغي قانون العودة .

ونحن نرى أن قانون العودة هو أهم تجسد للاستيطانية الإحلالية الصهيونية ، أي أهم تجسد لجوهر الصهيونية . ولا يوجد حل إلا بحو هذا الجوهر ، أي نزع الصبغة الصهيونية عن الكيان الصهيوني . ويمكن أن يأخذ هذا المطلب المجرّد شكلاً إجرائياً متعياً من خلال إما إلغاء قانون العودة أو أنسته بمعنى أن يطبق على كل من الفلسطينيين واليهود دون تمييز ، وأن يكون المقياس الوحيد هو حاجة فلسطين المحتلة إلى كثافة بشرية ومقدرتها الاستيطانية .

الطرق الالتفافية

By-Pass Roads

هي طرق تبنيها الدولة الاستيطانية الإحلالية الصهيونية يقتصر استخدامها على المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية بحيث تتحوّل التجمّعات الفلسطينية إلى كانتونات مُحاصَرة بالمستوطنات والطرق الالتفافية والمنشآت العسكرية . والطرق الالتفافية بذلك تكون بمنزلة سياج أمني حول المستوطنات ، كما أنها تجعل المستوطنين الذين يعيشون وسط القرى والمدن العربية قادرين على التحرك دون أن يضطروا إلى عبور الأراضي الفلسطينية أو مواجهة الفلسطينيين .

وتستند خطة الاستيطان أمانه (وهي برنامج واسع للاستيطان والبناء في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة) على نظام متكامل من الطرق الالتفافية أعلنتها الجيش الإسرائيلي رسمياً في أواخر سنة ١٩٩٤ أثناء حكم حزب العمل واكتسبت شرعيتها من خلال اتفاق توسيع الحكم الذاتي عام ١٩٩٥ (أوسلو-٢) وموافقة السلطة الفلسطينية عليها لارتباطها بخطة إعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية الأهلة .

وقد كُتفت إسرائيل ببناء هذه الطرق التي تخترق معظم مناطق الضفة الغربية المأهولة بالسكان منذ عام ١٩٩٥ ، يتم من خلالها تجديد طرق ترابية قائمة وشق أخرى ، إضافة إلى فتح طرق سريعة من الشمال إلى الجنوب عبر وادي الأردن ، وشق مداخل ومخارج جديدة في شمال الضفة الغربية ، وشق مجموعة طرق عسكرية . وأهم هذه الطرق الطريق رقم ٦٠ ، والطريق رقم ٢٠ .

وقد بلغ عدد هذه الطرق عام ١٩٩٦ حوالي عشرين طريقاً تغطي ٤٠٠ كم تنفرع من الطريق الرئيسي المعروف باسم «الطريق ٦٠» الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب لجزئي الضفة الغربية . وبعض هذه الطرق ما زال

وفي مارس عام ١٩٧٠ ، أدخل الكنيست تعديلاً جديداً على القانون . عقب نشوب أزمة وزارية متكررة الحدوث حول تعريف «يهودي» . وتضمن التعديل أن اليهودي هو «المولود لأم يهودية أو المنتمي إلى الدين اليهودي والذي لا يدين بدين آخر» . كما نص على أن تُمنح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية لجميع أفراد الأسرة المهاجرة من غير اليهود .

وعُدّل قانون العودة فيما بعد ، ووفقاً لهذا التعديل لا تُشترط الإقامة في إسرائيل أو إتقان اللغة العبرية أو حتى التنازل عن الجنسية لأخرى . ويُكتفى للاستفادة بقانون العودة أن يعرب المهاجر على نيته في الاستقرار في إسرائيل .

وقد قارن كثير من الكُتّاب اليهود والإسرائيليين بين قانون العودة والقوانين النازية . فعلى سبيل المثال ، أعرب الأستاذ الإسرائيلي د . كونفيس - خلال النقاش الذي دار قبل الموافقة على قانون العودة - عن مخاوفه من احتمال مقارنة هذا القانون بالقوانين النازية ، ما دام يُجسّد مبدأ تمييز بين الأفراد على أساس ديني أو عرقي .

وبعد صدور هذا القانون ، حذّرت جريدة جويش نيوزلتر ، في عددها الصادر في ١٢ مايو ١٩٥٢ ، من أن هذا القانون يعيد إلى الذاكرة النظرية العنصرية الخطيرة القائلة بأن الفرد الألماني يتمتع بمزايا جنسية . بغض النظر عن المكان الذي يوجد فيه .

وفي مقارنة عقدها روفن جراس بين قانون العودة والقوانين النازية . بيّن أن قانون العودة يمنح امتيازات الهجرة لأي يهودي بموجب تعريف قوانين نورمبرج : أي أن يكون جده يهودياً . ويؤكد حاييم كوهين ، الذي كان قاضياً بالمحكمة العليا في إسرائيل أن «من سخرية الأقدار المريعة أن تُستخدم نفس الأطروحات النيوولوجية والعنصرية التي رُوّج لها النازيون والتي أوحّت لهم بقوانين نورمبرج الشائنة» كأساس لتعريف الوضع اليهودي داخل دولة إسرائيل .

وهناك . على الأقل . حالة واحدة معروفة ، قامت فيها السلطات الدينية في إسرائيل بالرجوع إلى السجلات النازية ، للتأكد من الهوية العنصرية الدينية الإثنية لأحد المواطنين الإسرائيليين . ورغم أن قانون العودة هو الإطار القانوني للإحلالية والتوسعية والعنصرية الصهيونية ، وهو مصدر الهوية اليهودية المزعومة للدولة الصهيونية (ومن ثم فهو أساس عزلتها وعدانها لجيرانها) ، ورغم أن أعداد اليهود التي ترغب في «العودة» إلى إسرائيل أخذت في التناقص (ومن هنا الضغط على اليهود السوفييت للهجرة إلى إسرائيل) ، فإن جميع اتفاقيات ومعاهدات السلام لم تتعرض له من

٢ إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

والطرق الالتفافية تُذكر المرء بتجربة أعضاء الجماعات اليهودية في أوكرانيا حين أسس النبلاء البولنديين (شلاختا) نملتزمين اليهود (أرانداتور) مدناً صغيرة شُتلت شتلاً في أوكرانيا (الشتل) وهي جيتوات متكاملة كان أعضاء الجماعة اليهودية الوظيفية يمارسون فيها حياتهم كاملة ، لا يتعاملون مع البيئة الجغرافية والتاريخية والاجتماعية المحيطة (بل والمحدقة) بهم ، فهم فيها وليسوا منها ، لا يتعاملون مع الأغيار إلا في السوق ، في عمليات التبادل المنجدة ، التي لا تتخللها أية حميمية ولا تعبر عن أي تراحم . والطرق الالتفافية تحقق هذا للمستوطنات الصهيونية المشتتة في الضفة الغربية ، فهم في الضفة الغربية وليسوا منها ، ولا يقابلون السكان الأصليين إلا في السوق .

ورغم أن إقامة الشتلات كان يهدف إلى حماية أعضاء الجماعة اليهودية ، حتى يتمكنهم الاستمرار في استغلال الفلاحين الأوكرانيين لصالح النبلاء البولنديين ، فإن الشتلات تحوّلت إلى معازل محصنة مسلحة ، وحتى المبد اليهودي نفسه تمت إعادة صياغته معمارياً بحيث أصبح معبداً وقلعة في آن واحد . يتعبد فيه اليهود ومنه يقاتلون ، معبداً له أبراج بها كوات تخرج منها المدافع والبنادق ، وهو ما يُذكرنا بالدولة الصهيونية الوظيفية ، التي تزعم أنها في الشرق الأوسط وليست منه ، والتي تحاول ألا تتعامل مع العرب إلا في السوق الشرق أوسطية . فهي الدولة/الشتل ، أو الدولة/الجيتو وهي في الوقت نفسه المبد/القلعة .

وقد كان الجنود البولنديون يقومون على حراسة الشتلات حتى لا يهاجمها الفلاحون الأوكرانيون ، وهذا ما يفعله الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي الذي يصب في الكين الصهيوني فيقوي عضده ويجعله قادراً على بناء طرق انتفافية نيس لها أية جدوى اقتصادية . وحينما هبت انتفاضة شميلنكي لم تنكس في طريقها القوات البولندية وحسب وإنما اكتسحت الشتلات المحصنة والمعابد/القلاع أيضاً .

ومن هنا خطورة الطرق الالتفافية ، فبدلاً من أن يواجه الإسرائيليون طبيعة وضعهم ويتعاملوا معه خارج الإطار الصهيوني (الذي يؤدي إلى عزّل الآخر وتحصين الذات وإطاحتها بسياسات عسكرية) فإنهم يحاولون إطالة عمر الأكذوبة ، وهو ما يعني أن الفلسطينيين لن ينالوا حقوقهم إلا من خلال الانتفاضات الشتالية ، التي ستقضي على الطرق الالتفافية وغيرها من الطرق .

قيد الإنشاء ، وتعتمد سلطات الاحتلال بناء خمس طرق أخرى . ويلتف الطريق ٦٠ حول المدن الفلسطينية في الضفة ويربط عشرات المستوطنات المنتشرة في كل أنحاء الضفة . ويتم الاستيلاء على معظم الأراضي اللازمة لبناء هذه الطرق من خلال أوامر وضع اليد ، وهي غطاء قانوني يحجب المصادرة ، وهي أولى الخطوات نحو المصادرة النهائية ، والتبرير المعطى في أكثرية أوامر وضع اليد هو الأمن والضرورة العسكرية ، وهو تبرير لا يمكن للملاك الفلسطينيين من الاحتجاج ضده .

وتؤدي هذه الطرق إلى إتلاف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية وتدمير مئات المنازل ، وإلحاق خسائر فادحة لأن هذه الأراضي مزروعة بكثافة بأشجار الزيتون ، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير مصدر رزق العائلات الفلسطينية الوحيد . كما يؤدي شق هذه الطرق إلى إعاقة غو القرى الفلسطينية والحد من قدرة البلديات الفلسطينية على توسيع الخدمات البلدية .

كل هذا يجعلنا نرى الطرق الالتفافية لا باعتبارها مجرد ظاهرة سياسية اقتصادية وإنما صورة مجازية تعبر بشكل متبلور عما آل إليه الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني في فلسطين المحتلة . فهو استيطان يستند إلى أكذوبة (أرض بلا شعب) لم يعد بمقدور صاحبها الاستمرار فيها فدب فيها الموت . ولكن الأكذوبة أساسية لبقائه واستمراره ولذا فهو يحاول أن يتشبث بها ويثبت فيها الحياة بقدر الإمكان بالطرق الالتفافية ، فهي محاولة أخيرة نائسة بعد أن فشل الاستيطان الصهيوني في جانبه الإحلالي ، ولم يتمكن من إبادة الشعب أو طرده أو حتى تقليل كثافته وأثبتت فلسطين أنها ليست أرضاً بلا شعب بل أرض مأهولة يزرعها ويحرقها نسلها . ولذا فالحل أن تصبح فلسطين "أرضاً يسكنها شعب لا تقع عيوننا عليه ، فكأنها بالفعل أرض بلا شعب ، وإن ظهر الشعب على طرقنا الالتفافية حصدته رصاصات جيش الدفاع الإسرائيلي ، فستمر الأكذوبة " .

ومن الواضح أن فلسطين ثابتة ، فمدنها وقراها لا تتحول ، وسكانها لا يكونون عن المقاومة . فالطرق الالتفافية من ثم تعبير عن قدرة الصهاينة على خداع الذات . ولكنه خداع للذات يكلف صاحبه الكثير من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية . فالطرق الالتفافية تتناقض مع أبسط معايير الجدوى الاقتصادية (أن يكون هناك طريق للمستعمر وآخر للسكان الأصليين) وهدفها تحقيق قدر كبير من الراحة النفسية لصاحبه . ولكن لا شك في أن وجود الجنود الإسرائيليين لحراسة هذه الطرق يؤدي إلى القلق ويُذكر المستوطنين بالشعب الذي لا تقع عيوننا عليه .

المعازل

Ghettos: Palestiniustans

«المعازل» كلمة عربية تُستخدم لوصف القرى والمدن العربية في الضفة الغربية ، وربما يقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة «جيتو» . فبعد أن تحقّق الصهاينة من أن فلسطين أرضاً بلا شعب ، وبعد إدراكهم أن الشعب لا يود أن يخضع لآليات الترانسفير المختلفة ، بل إنه يتوالد ويتكاثر تقرر تأسيس مستعمرات استيطانية صهيونية في مناطق إستراتيجية وطرق التفافية مختلفة تربط هذه المستعمرات بحيث تتحوّل القرى والمدن الفلسطينية إلى 'مناطق' مأهولة بالسكان معزولة خاضعة للمراقبة العسكرية الصارمة ، وتمارس حق تقرير المصير في حدود المفهوم الصهيوني للإدارة الذاتية بحيث تتحول فلسطين من وطن إلى أرض ، ومجموعة من القرى والمدن الممتازة 'يعزّل' الفلسطينيون فيها ويتم حصارهم .

وهذا المفهوم ليس جديداً . فالنازيون أسّسوا جيتوات خاصة بانيهود (في وارسو ولودز) كانت تتمتع بصلاحيات إدارية واسعة لا تختلف كثيراً عن الصلاحيات التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية . كما أن مفهوم البانتوستان أي المعازل التي تم تأسيسها في جنوب أفريقيا للسكان السود لا تختلف كثيراً عن المعازل التي أسّسها المستوطنون الصهاينة ومن هنا تسميتها لها «الفلسطينوستان» .

البلدوزر الإسرائيلي

The Israeli Bulldozer

يرتبط الاستيطان الصهيوني في الأذهان بالدفع الرشاش والتناوبم والقتال . ولكن هناك رموزاً أخرى أصبحت ذات أهمية خاصة . فمع بدايات الاستيطان كان هناك أسلوب السور والبرج في

اغتصاب الأرض وطرده سكانها حيث كان يُحضر مشات من المستوطنين الصهاينة أبراج مراقبة والأكواخ الجاهزة في ظلام الليل ، ثم يحيطون قطعة أرض بالأسلاك الشائكة يقيمون فيها أبراج الحراسة بحيث يستطيع أصحاب الأرض في الصباح فيجابهون أمراً واقعاً مسلحاً لا يملكون إلا الخضوع له أو الحرب ضده .

ومع ظهور الدولة الصهيونية تطوّر هذا الأسلوب ، فلم يعد هناك حاجة لبرج الحراسة ، إذ تأتي القوات الإسرائيلية ومعها البلدوزر الإسرائيلي .

والبلدوزر الإسرائيلي له طبيعة مزدوجة فهو يُستخدم لهدم بيوت الفلسطينيين من جانب وبناء المستوطنات من جانب آخر ، ومن ثم فهو رمز حقيقي للاستعمار الاستيطاني الإحلالي . وعملية هدم بيت فلسطيني تشبه عملية حربية يشارك فيها مئات الجنود الإسرائيليون في سواد الليل أو عند الفجر وبصحبتها حظر التجول في عموم القرية أو البلدة . وهذا الاستخدام المبالغ فيه بل الاستعراضي لرموز العنف يجعل هدم بيت واحد بمنزلة رسالة نفسية لبلدة بأسرها . وعملية الهدم نفسها تجري بشكل بالغ التكثيف والكثافة (دقائق معدودة بين الإنذار بمغادرة البيت وبين تفجيره بالديناميت وإزالته بالبلدوزر) . ولا يخفى ما يحمله هذا التكثيف من دلالة ، فالبيت الذي بناه الأجداد والآباء وتحوّل إلى مخزن للحياة المشتركة والتراث والذكريات والأحلام على مدى عشرات السنين ينهار أمام أصحابه في دقائق وربما دون أن يتمكنوا من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مقتنيات تحتضن معنى الحياة المشتركة عميقة الجذور .

ثم يبدأ البلدوزر بعد ذلك في عمليات تمهيد الأرض اللازمة لبناء المستوطنات الصهيونية .



٣

التهجير (الترانسفير) والهجرة الاستيطانية

الترانسفير (التهجير) الغربي لبعض أعضاء الجماعات اليهودية - الترانسفير (التهجير) الصهيوني لبعض أعضاء الجماعات اليهودية - الخلاص الجبري - إرهاب (ترانسفير) يهود العراق - الهجرة الصهيونية الاستيطانية قبل عام ١٩٤٨ : تاريخ - الهجرة الصهيونية الاستيطانية بعد عام ١٩٤٨ : تاريخ - الهجرة الصهيونية الاستيطانية غير الشرعية - المجتمع الصهيوني كمجتمع مهاجرين - هجرة اليهود الشرقيين - الترويج

الترانسفير (التهجير) الغربي لبعض أعضاء الجماعات اليهودية

Western Transfer of Some Members of Jewish Communities

إن انتقال (هجرة) إنسان من وطن إلى أي مكان آخر عملية بالغة القسوة ، فعلى هذا الإنسان أن يتقنع نفسه من جذورها ويستقر في مكان آخر ، ويغير غط حياته بل ومنظومته القيمية أحياناً . وعملية نقل الإنسان قسراً (تهجير أو ترانسفير) مسألة وحشية . ومع هذا ، يمكن القول بأن الحضارة الغربية الحديثة حضارة توجد داخلها إمكانية كامنة للهجرة والتهجير ، فهي حضارة الترانسفير المستمر : أن ينتقل الإنسان بنفسه دائماً ، ويقوم بنقل الآخرين .

والحضارة الغربية الحديثة تنظر لأعضاء الجماعات اليهودية باعتبارهم مادة بشرية ثقّل وتوطّف ، لا يختلفون عن أية مادة بشرية أخرى . ومع هذا ، فإن ثمة عناصر خاصة بالجماعات اليهودية جعلتهم عرضة للنقل (الترانسفير) أكثر من غيرهم من العناصر البشرية :

١ - حلت أوروبا مشكلة أعضاء الجماعات اليهودية منذ العصور الوسطى عن طريق طرد اليهود من إنجلترا ثم فرنسا وإيطاليا وألمانيا إلى أن استقر بهم المقام في بولندا وروسيا . وقد كانت عملية الطرد تتم في إطار أنهم جماعة وظيفية حركية يمكن توظيفها في أي مكان ، فالجماعة الوظيفية لا ترتبط بوطن وإنما بوظيفة . وحينما بدأت الحركة الاستعمارية الاستيطانية الغربية أصبح يهود أوروبا جزءاً لا يتجزأ منها ، وتوجهت حركة الهجرة اليهودية حيثما توجه الاستعمار الاستيطاني الغربي . وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن اليهود أعضاء في جماعة وظيفية تتسم بالحركية وينظر لها المجتمع نظرة محايدة ، فهي جزء يوظّف وموضوع يُستخدَم . ولذا ، حينما تعثر التحديث في روسيا وشرق أوروبا ، طُرحت فكرة تهجير اليهود ونقلهم كحل للمسألة اليهودية .

٢ - وبما ساعد على جعل فكرة نقل اليهود مطروحة دائماً تصوّر الغرب لهم وتصوّرهم هم لأنفسهم أحياناً كجزء من تاريخ يهودي مستقل عن التاريخ الأوربي ، وبالتالي فهم ليسوا جزءاً من أوروبا ، وإن تواجدوا فيها فهم متواجدون على الهامش وحسب وبشكل عرضي مؤقت ، وهي فكرة دعمها وضعهم الهامشي في العصور الوسطى .

٣ - ارتبط اليهود دائماً بفكرة الخروج من المنفى (مصر - بابل) والتغلغل في كنعان (فلسطين) ، وهو ما يوحي بأنهم دائماً في حانة خروج من المنفى (أوروبا) وفي حانة ارتباط عضوي دائمة بفلسطين .

٤ - ولا شك في أن الرؤية الدينية المسيحية البروتستانتية اخلوية رؤية حركية ترى اليهود كياناً مستقلاً له تاريخ مستقل هو في جوهره امتداد للتاريخ التوراتي ، وهي رؤية ترى أن روايات العهد القديم وأساطيره لا تزال لها دلالتها الخفية ومصداقيتها «لأن هذا» . ومن أهم هذه الأساطير أسطورة الخروج من مصر . بل إن التاريخ اليهودي يبدأ ، حسب هذه الرؤية ، بهذا الخروج ويصل ذروته بعد الاستقرار في فلسطين ، ثم يأتي بعد ذلك التهجير إلى بابل والعودة منها ، ثم الخروج من القدس بعد سقوط الهيكل والأمل في العودة . ودخل هذا الإطار الأسطوري أصبحت مسألة نقل اليهود مطروحة على مستوى الوجدان الديني (المسيحي واليهودي) .

٥ - خلقت صهيونية غير اليهود (بديجاتها المختلفة) المناخ الملائم لعملية النقل هذه ، وقد تسربت هذه الرؤية إلى اليهود بكل حرفيتها بحيث بدأت قطاعات من اليهود تنظر لأعضاء الجماعات اليهودية باعتبارهم شيئاً يمكن نقله .

٦ - أدى تدهور الدولة العثمانية وبروز أهمية فلسطين الإستراتيجية إلى زيادة الاهتمام بنقل اليهود نظراً لارتباطهم بفلسطين في الوجدان الغربي .

تلتزم بمجموعة من العقائد ، فينقل هذا المفهوم من السياق الديني ليصبح شعباً بالمعنى العرقي أو يصبح مادة بشرية فائضة . أما صهيون ، وهي المكان الذي سيعود إليه الماشيح في آخر الأيام ، فتصبح بقعة جغرافية في الشرق الأوسط ذات قيمة إستراتيجية واقتصادية يُصدّر لها الفائض البشري ويوطّن ويوطّف فيها . والواقع أن عملية نقل المصطلحات هذه من مستواها الديني والمجازي إلى المستوى الزمني والحرفي ينجم عنها ظهور صيغة تنطوي على عمليتي نقل سكاني :

١ - نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين .

٢ - نقل الفلسطينيين من فلسطين إلى المنفى .

وقد بدأت عملية النقل السكاني الثانية ، بشكل متقطع وغير منظم ، في أواخر القرن التاسع عشر على يد الصهاينة التسليين ، ثم استمرت بطريقة منهجية بعد وعد بلفور تحت رعاية حكومة الانتداب في النصف الأول من القرن العشرين ، ثم وصلت إلى ذروتها عام ١٩٤٨ . واستمرت العملية بشكل منظم من قبل الدولة الصهيونية لتصل إلى ذروة أخرى عام ١٩٦٧ وهكذا . ولا يزال التهجير القسري للعرب مستمراً حتى الوقت الحاضر إما عن طريق " تشجيع " العرب على ترك فلسطين أو إرهابهم أو طردهم بموجب قرار من الحكومة الإسرائيلية .

ولكن ما لا يدركه الكثيرون هو أن الصهيونية كانت وما زالت حركة مبنية أيضاً على تهجير اليهود ، فهي حركة توطينية استيطانية ، كما أن تدفق المادة البشرية القتالية على المستوطن الصهيوني مسألة أساسية وحيوية بالنسبة له حتى يستمر في الاضطلاع بوظيفته القتالية . ولذا ، نجد أن الحركة الصهيونية كثيراً ما تلجأ إلى عملية تهجير قسرية لبعض يهود العالم .

وتبدأ عملية التهجير القسري بمحاولة خلق ما يمكن تسميته «الصهيونية النبوية» أي الصهيونية التي تتجاوز المشروع المعلن والشعارات المطروحة لتخلق وضعاً (بنوياً) يجعل استمرار أعضاء الجماعات اليهودية في الحياة في أوطانهم صعباً ويجعل رفضهم الصهيونية شبه مستحيل . وأولى هذه المحاولات كانت وعد بلفور حيث سعى الصهاينة إلى استخدام عبارة «العرق اليهودي» بدلاً من «الشعب اليهودي» حتى يجعلوا كل يهودي ، شاء أم أبى ، عضواً في هذا الشعب ، إذ أن الانتماء العرقي لا يترك مجالاً لاختيار ، ومن ثم تسقط صفة المواطنة عن يهود العالم فيضطرون إلى الهجرة . وقد أخذ التهجير شكل التعاون مع القوى المعادية لليهود (فون بليفه ، وزير داخلية روسيا القيصرية ، وبتليورا ، الزعيم

٧ - يبدو أنه كان ثمة وهم أن فلسطين يمكن شراؤها ، وهو موضوع يتكرر في الكتابات الصهيونية . وقد ذكر أحد المؤرخين الصهاينة أنه ، في تلك الفترة ، قامت أمريكا بشراء فلوريدا من إسبانيا والاسكا من روسيا ولويزيانا من فرنسا . وهذا تعبير عن علمنة الحيز والمكان بشكل عام .

لكل هذا ، يمكن القول بأن عملية نقل اليهود كانت مطروحة على الوجدان الغربي ولم تكن مسألة بعيدة عن الأذهان ، وهو ما أدّى إلى ظهور الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة . هذا لا يعني أن العوامل التي أسلفنا الإشارة إليها هي التي أدّت إلى نقل اليهود وتهجيرهم ، فمثل هذا القول بسيط ساذج ومخل يسقط في السببية البسيطة . وكل ما نقوله هو أن هذه العوامل خلقت المناخ العاطفي الذي يسمح بتقبل مثل هذه الفكرة الوحشية الهمجية . وقد طُرِح مشروع نقل اليهود بشكل جماعي من رومانيا ، وقد استحسنته القنصل الأمريكي في بوخارست وعارضه زعماء الجماعة اليهودية هناك .

ولكن الصهيونية بين اليهود قامت بتهود الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة حتى أصبح من اليسير على أعضاء الجماعات اليهودية استبطانها وأصبح الترانسفير مسألة مطروحة داخل وجدانهم .

الترانسفير (التهجير) الصهيوني لبعض أعضاء الجماعات اليهودية

Zionist Transfer of Some Members of Jewish Communities

يعبر التهجير في العادة عن نقل جماعة سكانية من مكان إلى آخر بدون سعي منها أو بدون موافقتها ، وذلك لأسباب تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وهو يختلف عن الهجرة التي تتم بإرادة المهاجر . ومن أهم الأمثلة على التهجير : تهجير اليهود إلى بابل والذي يُسمّى «السي البابلي» ونطلق عليه هنا «التهجير البابلي» ، وتهجير الهنود الحمر (سكان أمريكا الأصليين) من المناطق التي كانوا يستقرونها إلى مناطق أخرى (وهو تهجير كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى إبادة أعداد كبيرة منهم) .

ويُشار إلى التهجير أحياناً بأنه «ترانسفير» أي «نقل» . ويمكن القول بأن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هي في جوهرها عملية نقل (ترانسفير) لمجموعة من المصطلحات والمفاهيم الدينية من مستواها الديني والمجازي إلى المستوى الزمني المادي الحرفي (وهذه سمة أساسية في الخطاب الحلولي التجسدي حيث تحوّل الكلمة إلى مادة ويتحوّل الدال إلى مدلول ويتداخل المطلق والنسبي) . فالشعب المختار ، حسب المفهوم الديني اليهودي ، جماعة دينية

والخلاص الجبري يأخذ أشكالاً كثيرة من بينها إصدار تصريحات وممارسة نشاطات صهيونية من شأنها تعريض أعضاء الجماعات اليهودية لتهمة ازدواج الولاء . ومن الأمثلة على هذا ما قامت به جولدا مائير حين كانت تشغل منصب وزير خارجية إسرائيل (عام ١٩٦٠) إذ بعثت رسالة رسمية إلى بعض الحكومات الغربية تحتج فيها على أحداث وقعت في تلك الدول تنطوي على عداوة لليهود ، وكان إسرائيل هي المسؤولة عن يهود العالم . وكأنها بالفعل قادرة على التدخل خمائهم ، وكان يهود العالم قد فوضوها أن تتحدث باسمهم وتدافع عنهم .

ويأخذ الخلاص الجبري أحياناً شكل قطع المعونات عن المهاجرين اليهود الذين يرفضون الاتجاه لإسرائيل كما حدث مع بعض نزلاء معسكرات المرحّلين بعد الحرب العالمية الثانية الذين كانوا يرغبون في الهجرة إلى الولايات المتحدة . فقد مارس الصهاينة شتى أنواع الضغط عليهم من حرمان من حصص الطعام وطرد من العمل وحرمان من الحماية القانونية وضمن ذلك حق الحصول على تأشيرة السفر . وكانوا في بعض الأحيان يطردون من المعسكر كلية . وتجري ممارسة نفس الضغط في الوقت الحاضر على المهاجرين السوفيت الذين يودون الاتجاه إلى الولايات المتحدة . ومن أشكال الخلاص الجبري الأخرى ، توريث المستوطنين الجدد في إسرائيل من خلال إعطائهم معونات كبيرة يقومون بإنفاقها ويصبح من المستحيل عليهم سدادها . وقد مورست هذه الخيلة على نطاق واسع جداً مع المهاجرين السوفيت في السنين الأخيرة . وقد صرح كاتب في جريدة دافار بأنه لو كان الأمر بيده لبيعت مجموعة من الشبان الإسرائيليين الصهاينة الترحّلين ليتبنوا مهمة خلاص الجبري لليهود الشتات المتفرقين عن طريق التخفي وإثارة دعر اليهود بإطلاق شعارات معادية لليهود مثل "يهود الملاعين" و"أيها اليهود اذهبوا إلى فلسطين" (والشعار الأخير ، على كل ، هو شعار صهيوني ومعاد لليهود في آن واحد) . ولعل أهم حوادث خلاص الجبري التي قامت بها الحركة الصهيونية هي عملية العراق حين بعثت الدولة الصهيونية عملائها إلى العراق حيث زرعوا المتفجرات في أماكن تجمع أعضاء الجماعة اليهودية ، وفي المعابد اليهودية ، لإرهابهم "وتجميعهم" على الفرار أو خلاص الجبري .

إرهاب (ترانسفير) يهود العراق

Transfer of Iraqi Jews

من أهم العمليات الإرهابية التي قام بها الصهاينة ضد إحدى

الأكراني ، وأخيراً النظام النازي نفسه) وتوقيع معاهدة الهفراه (أي التهجير أو الترانسفير) . وتأخذ محاولة التهجير أيضاً شكل إغلاق باب الهجرة في العالم أمام أعضاء الجماعات اليهودية بحيث يتجهون ، شاءوا أم أبوا ، إلى أرض الميعاد . وينطبق هذا على يهود روسيا السوفيتية حيث تحاول المنظمة الصهيونية تحويل الهجرة التلقائية إلى الولايات المتحدة إلى تهجير قسري إلى إسرائيل عن طريق إغلاق باب الولايات المتحدة أمامهم وفتح أبواب إسرائيل ، ومنع المنظمات اليهودية من مساعدة اليهود السوفيت المهاجرين إلى الولايات المتحدة .

ويمكن أن نرى هجرة يهود العالم العربي ، وخصوصاً يهود العراق ، على أنها عملية تهجير قام بها الصهاينة بخلقهم الظروف الموضوعية والبنية التي أضطرت أعضاء الجماعة اليهودية إلى الهجرة ، مثل وضع القنابل في المعبد اليهودي في العراق أو تجنيد بعض يهود مصر لوضع قنابل في السفارات الأجنبية ، وهو ما أدّى إلى تدهور وضع الجماعات اليهودية في مصر . وغني عن القول أن الخطاب الصهيوني ، حينما يتحدث عن التهجير (الترانسفير) ، يتحدث عن العرب وحسب .

ولكن مع الهجرة السوفيتية الأخيرة ومع جفاف مصادر الهجرة البشرية للدولة الصهيونية ومع رفع شعارات مثل السوق الشرق أوسطية وعملية السلام فإن الدولة الصهيونية تلجأ إلى الإغواء أكثر من القسر .

الخلاص الجبري

Forcible Redemption

"الخلاص الجبري" مصطلح قمنا بسكه لوصف المحاولات الصهيونية التي تهدف إلى غزو الدياسبورا ، أي الجماعات اليهودية في العالم ، لإرغام أعضائها على ترك أوطانهم والهجرة إلى إسرائيل ، ذلك لأن هجرتهم هذه (تهجيرهم - ترانسفير) فيها خلاص لهم من النفي في أرض الأغيار . فالصهيونية تفترض أنها تعرف ما فيه صالح أعضاء الجماعات اليهودية وأن يهود المنفى غافلون عما يحقّ بهم من أخطار مادية ومعنوية ، ونظراً لغفلتهم هذه فإنهم لا يُبدون حماساً كبيراً للهجرة إلى إسرائيل . وقد وصف أحد المسئولين الإسرائيليين هذا الوضع بقوله : "إننا نجد أنفسنا مضطرين إلى سحب كل مهاجر جديد إلى إسرائيل وكأنه بغل حرون" . وطالب بضرورة التدخل الجراحي ، أي ضرورة تخليص اليهود بالإكراه .

الأمر الذي كان كافياً في حد ذاته لإثارة التوتر بين أغلبية السكان والجماعة اليهودية . وعندما اقتصرَت المخططات الصهيونية على فلسطين (وتخومها) ، تحوَّلت الأنشطة الصهيونية عن أرض العراق ، وتركزت على يهود العراق ، فأسَّس أهارون ساسون (سنة ١٩١٩) جمعية في بغداد تُدعى «اللجنة الصهيونية» . وأنشأت هذه المنظمة فروعاً لها في عدة مدن عراقية (نحو ١٦ فرعاً) ، بل أرسلت وفداً عنها إلى المؤتمر الصهيوني الثالث عشر (١٩٢٣) ، كما قامت بتنظيم جماعات شبابية لإعداد الشباب المهجرين وطبع عدة نشرات شهرية بالعربية والعربية ، وأسَّست مكتبة صهيونية . وكان الصهاينة يقومون أحياناً - بغرض تسميم العلاقات بين يهود العراق وباقي الشعب العراقي - بتوزيع منشورات في المبادئ تحتوي على شعارات مهيجة ، مثل " لا تشربوا من المسلمين " متعمدين أن تصل هذه المنشورات إلى أيدي المسلمين . ونجحت الدعاية الصهيونية ، إلى حدٍّ ما ، في بذر الشقاق و"المرارة" كما ألح السفير البريطاني في برقيته سنة ١٩٣٤ لبيان أن منع النشرات الصهيونية من الصدور قد يكون في "صالح اليهود أنفسهم" .

ويبدو أنه ، برغم الجهود الصهيونية ، وبرغم تشاؤم السفير البريطاني ، فإن يهود العراق لم يكونوا منعزلين تماماً عن وطنهم . فبعد النشاط الصهيوني الطويل في العراق ، وبعد مظاهرات ١٩٤١ المؤسفة ، استأنف اليهود العراقيون (بجذورهم الثابتة في البلاد) حياتهم الطبيعية ، فأقاموا حياً يهودياً . واستثمروا بمبالغ ضخمة في مجال البناء في مدينة بغداد ، فقد جاء في كتاب المؤلفة الإسرائيلية أن المبعوثين الصهاينة في العراق "أدركوا أن الأيديولوجية الصهيونية لن تلقى قبولاً في معظم الدوائر اليهودية" . وقد حاول أحد هؤلاء المبعوثين تخنيد عناصر من بين المثقفين "إلا أنه فشل" . ثم جاء قيام الدولة الصهيونية والهزيمة العربية ، الأمر الذي أدَّى كما هو متوقع إلى تعقيد الأمور بالنسبة للجميع . فقد أعفى اليهود العراقيون ، الذين كانوا يتولون مناصب تتطلب الاتصال بدول أجنبية ، من مناصبهم . وباستثناء مثل هذه الحالات ، فإن رد الفعل العراقي كان يتسم بضبط النفس إذا ما أخذنا في الحسبان أبعاد الموقف .

ورغم النشاط الصهيوني المكثف داخل العراق ، ورغم تورُّط بعض يهود العراق البارزين في هذا النشاط ، لم تنشأ حالة هستيريا شعبية من ذلك النوع الذي يجتاح الرأي العام عادةً في زمن الحرب ، وبصفة خاصة في أعقاب الهزيمة . وقد قال كبير حاخامات العراق للحاخام بيرجر سنة ١٩٥٥ : "إننا نسمع أنكم ، في الولايات المتحدة ، لم تعاملوا مواطنكم اليابانيين معاملة طيبة أثناء موجة

الجماعات اليهودية لإرغام أعضائها على الهجرة (الترانسفير) ، وذلك لتحقيق الخلاص الجبري أو غزو الدياسبورا ، وهي العملية التي دُبِّرَت ضد يهود العراق بعد إعلان الدولة الصهيونية . كان المجتمع العراقي يمر بحركة انتقالية في الأربعينيات ، وكانت هناك صعوبات تكتنف حياة جميع الأقليات الدينية والعرقية هناك ، وضمنها الأقلية اليهودية . وفي سنة ١٩٤١ ، قامت مظاهرات معادية للجماعة اليهودية ، ولكنها "الأولى من نوعها" كما تقول **موسوعة الصهيونية وإسرائيل** . وفي النهاية ، كان لليهود العراقيين نصيبهم العادي من السعادة والشقاء ، ففي ديسمبر ١٩٣٤ أرسل السفير هـ. هـ. هـ. ، السفير البريطاني في بغداد ، برقية سرية إلى وزارة الخارجية البريطانية ، قال فيها أن الجماعة اليهودية في العراق "تمتّع" بوضع موات أكثر من أية أقلية أخرى في البلاد ، وأوضح أنه "ليس هناك عداة طبيعية بين اليهود والعرب في العراق" ، ويبدو أن تقرير السفير البريطاني كان دقيقاً بصفة عامة . فيهود العراق كانوا مؤمنين بأنهم عراقيون (أساساً) يرجع نسبهم إلى أيام النفي البابلي ، وكان عدد كبير منهم يتمتع برخاء نسبي .

وكانت نسبة قيد يهود العراق في المدارس والكلليات أعلى كثيراً من النسبة على المستوى القومي ، فقد أوضح رافي نيسان (اليهودي العراقي الذي هاجر إلى إسرائيل واستوطن فيها) أنه ، على الرغم من أن اليهود العراقيين تركوا ممتلكاتهم خلفهم في العراق ، فإنهم أتوا معهم بشيء أكثر أهمية "من المال" وهو "خبرتنا وعلمنا" ، على حد تعبيره . فثلث المهاجرين من يهود العراق تلقوا تعليماً لمدة أحد عشر عاماً على الأقل وهي نسبة تعلو حتى على النسبة المقابلة بين أولئك القادمين الجدد (إلى الدولة الصهيونية) من أوروبا وأمريكا . وأضاف رافي أن "أكثر من ٨٠ في المائة من أرباب الأسر المهاجرة كانوا من الحرفيين المهرة وأصحاب المحال التجارية والمديرين والمحامين والموظفين والمعلمين" . وفيما يتعلق بمقدار المشاركة في الحكومة والسلطة ، فقد أعلنت الحكومة العراقية "حرية الدين والتعليم والتوظيف لليهود بغداد الذين لعبوا دوراً مهماً جداً في تحقيق رخاء المدينة وتطورها" . وكان هناك ستة أعضاء يهود في البرلمان العراقي .

ورغم هذا السلام والاستقرار اللذين كانت تتمتع بهما الجماعة اليهودية ، قرر الصهاينة جعل العراق هدفاً لنشاطهم . والعراق - مثلها في هذا مثل ليبيا ومصر وفلسطين - كانت هي الأخرى مطروحة في وقت من الأوقات هدفاً محتملاً لخطة الاستيطان الصهيوني ،

يهودي عراقي يُدعى كوخافي ، أصبح فيما بعد مواطناً إسرائيلياً وعضواً بجماعة الفهود السود . لكنه قال إنه سمع إشاعة تتردد في إسرائيل (بعد أن كان أفراد الجماعة اليهودية العراقية ، جميعهم تقريباً ، قد هاجروا إلى الدولة الصهيونية) مفادها أن الحادث كان من فعل عميل صهيوني "وقد نُشر هذا الموضوع في الصحف أيضاً ، ولم ينه أحد" . وربما كان كوخافي يشير بهذا إلى المقال الذي نشرته صحيفة **هاعولام هازيه** يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ ، وانتقير الذي نشرته مجلة **الفهود السود** يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ وهما العلمان اللذان أعادا ترتيب الحوادث التي وقعت أثناء المذابح الصهيونية المنظمة وأزاحا النقاب عن حقيقة البشعة بأكملها .

ففي سنة ١٩٥١ ، أي بعد الانفجار الغامض مباشرة ، شاهد لاجئ فلسطيني من عكا (كان يعمل في أحد المحال الكبيرة في بغداد) أحد رواد المتجر ، وعرف أنه يهودا تاجر (الضابط بالحكومة العسكرية الإسرائيلية في عكا) . فأبلغ اللاجئ الشرطة العراقية عن وجود الضابط الإسرائيلي الذي قبض عليه ومعه شالومك تزلأ وخمسة عشر آخرين من أعضاء المنظمة السرية الصهيونية . وكشف تزلأ أثناء التحقيق عن حقيقة المخطط الصهيوني . وأرشد الشرطة العراقية إلى مخايب الأسلحة في المعابد . وقد حوكة العملاء من أعضاء المنظمة الصهيونية السرية بتهمة محبونة "إثارة دعر اليهود العراقيين لدفعهم للهجرة إلى إسرائيل" . وصدر الحكم بالإعدام على اثنين من هؤلاء العملاء ، وبالسجن ندد طويلة على الباقين . وقال محام عراقي (من سكان تل أبيب الآن) : "لقد كانت الأدلة من القوة بحيث لم يكن شيء ليمنع صدور الأحكام" . والآن ، يحاول قدوري سليم - المواطن الإسرائيلي اليهودي العراقي الذي فقد عينيه في حادث معبد شيمتوف - الحصول على تعويض من الحكومة الإسرائيلية .

الهجرة الصهيونية الاستيطانية قبل عام ١٩٤٨: تاريخ

Zionist Settler Immigration before 1948: History

يطلق الصهاينة على هجرتهم إلى فلسطين كلمة «عالياء» وهي كلمة عبرية مشتقة من «يعلو» ، والمهاجرون هم «عوليم» . ولكلمة «عالياء» العبرية معان عدة أولها «الصعود إلى السماء» ، وثانيها «الصعود لقراءة التوراة في المعبد أثناء الصلاة» ، وثالثها «الصعود إلى إرتس إسرائيل بغرض الاستيطان الديني» . وفي العهد القديم ، نجد أن الذهاب إلى فلسطين يعبر عنه بعبارة «الصعود إلى الأرض» ، ومن هنا كانت التسمية «عالياء» من «العلا» ، أما الذهاب إلى مصر

الانفعال العاطفي التي أعقبت بيرل هاربر» ، وكان يشير بذلك إلى اعتقال آلاف من الأمريكيين اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية . لقد كان من الممكن أن تنتهي المتاعب وقتها (سنة ١٩٤٨) ، وكان من الممكن أن يستأنف يهود العراق حياتهم ، بدرجات مختلفة من التوتر والتوافق ، وكان الزمن كفيلاً بجعل الجروح تلتئم . غير أن الصهاينة كان لديهم مخطط مختلف عن هذا ، فقد كانت هناك خطوات أساسية لابد من اتخاذها بهدف تحقيق الخلاص "لمائة وثلاثين ألف يهودي ولتحسين موقف إسرائيل ، في الوقت نفسه ، من حيث عدد السكان" . ونحن نعرف من مصادر صهيونية أن حركة صهيونية سرية - مثل تلك التي كانت تعمل في مصر - قد تأسست في العراق سنة ١٩٤١ . وأعطيت المنظمة الجديدة (التي بدأت في تعليم الشبان اليهود كيفية استخدام الأسلحة النارية وتصنيع المتفجرات) اسم «حركة الرواد الباباليين» . وكونت الحركة السرية جيشاً شبه مستقل داخل العراق كانت له أسلحته ومجنوده . وفي سنة ١٩٤٧ ، كتب إيجال آلون ، قائد البالمخ ، رسالة إلى دان رام وصفه فيها بأنه "قائد جيتو العراق" . وقامت الهاجاناه بتهريب الأسلحة - من بنادق وذخائر وقنابل - إلى العراق . وقال آلون في رسالته إلى دان رام "إن الهدف من إرسال هذه الأسلحة هو تشجيع كل أشكال الهجرة" .

ولكن ما الذي كان يراد من كل هذه الأسلحة (التي عُثر عليها فيما بعد) ؟ "هل كنا سنحارب العراق كله بها ، هذا على افتراض أن ولأنا كان متجهاً لإسرائيل ، وهو ما لم يكن كذلك في الواقع" . إن هذا التساؤل الذي طرحه حاخام عراقي عام ١٩٥٥ كان له ما يسوغه ، وكان من الممكن أن يظل دون إجابة لو لم تتكشف بعض القرائن .

شهدت بغداد عدداً من الحوادث سنة ١٩٥٠ ، فقد أُلقيت شحنة ناسفة داخل مقهى اعتاد المثقفون اليهود الاجتماع فيه ، ثم انفجرت قبيلة في المركز الإعلامي للولايات المتحدة . ومرة أخرى ، نجد أن هذا المركز كان مكاناً اعتاد الشبان - وبخاصة اليهود منهم - أن يجلسوا فيه ويقرأوا ، وعندما انفجرت قبيلة ثالثة في معبد ماسودا شيمتوف ، أودى الحادث بحياة صبي يهودي ، كما فقد رجل يهودي إحدى عينيه . ولا شك في أن المؤرخين الصهاينة كانوا سيصورون هذه الفترة على أنها مذبحة جماعية أخرى ضد اليهود ، لولا أن النقاب أُرِيع ، بطريق الصدفة ، عن مخطط صهيوني منظم للأعمال الاستفزازية .

ومن اليهود الذين ظنوا أن الانفجارات كانت من صنع العرب ،

ولذا كانوا من مؤيدي مشروع شرق أفريقيا الاستيطاني . كما أن اليهود المتدينين الذين كانوا يقيمون في فلسطين من قبل (فيما يُطلَق عليه «اليشوف القديم») لم يرحبوا بهم بسبب سلوكهم العدواني تجاه اليهود العرب ، ولإثارتهم المشاكل بين الأقلية اليهودية والأغلبية العربية . وكان من أسباب سخط اليهود المتدينين استخدام المهاجرين اللغة العبرية في حديثهم اليومي الدنيوي (فقد كانت العبرية حسب التصور الديني لغة دينية وحسب) . كما أثارت مشكلة دينية في سنة شميطاء المفروض فيها إراحة الأرض المقدسة وعدم زرعها . وما هو جدير بالذكر أن عدد اليهود الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في تلك الفترة كان أكثر من نصف مليون ، أي أن عدد المهاجرين إلى فلسطين كان حوالي ٢٪ من مجموع المهاجرين اليهود عامة .

الموجة الثانية :

استغرقت الموجة الثانية السنوات من ١٩٠٤ إلى ١٩١٤ تقريباً وضمت عدداً يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ ألفاً من اليهود (بمعدل ٣٠٠٠ مهاجر سنوياً) معظمهم من العمال الروس . وقد ارتبطت تلك الموجة تاريخياً بالاضطرابات السياسية التي سادت روسيا بعد هزيمتها على يد اليابان . وينحدر معظم أعضاء هذه الموجة من أصول يديشية ، وقد كانوا يعيشون في مدن صغيرة (شتتل) الأمر الذي ترك أثره في تفكيرهم وتصوراتهم . وما يُذكر أن أفراد الصفوة الحاكمة في إسرائيل (بن جوريون وإشكول) كانوا أعضاء في الموجة الثانية . ويتميز أعضاء هذه الموجة بأنهم حَمَلَة أفكار الصهيونية العمالية (كما عبّر عنها سيركين وبوروخوف) : المطالبة بالاعتماد على الذات ، ممارسة العمل اليدوي ، وإبراز الهوية اليهودية . وقد ترجمت هذه الأفكار نفسها في شكل مؤسسات عسكرية زراعية استيطانية مثل الكيبوتس ، وفي شكل الإصرار على التحدث بالعبرية (التي كانوا لا يعرفونها لأنهم كانوا يتحدثون اليديشية) وعلى فلكلور يهود اليديشية الذين كانوا يعتبرونه التراث اليهودي . وبينما اعتمد أعضاء الموجة الأولى على الفلاحين العرب ولم يقفوا على الاستمرار دون معاونة المليونير اليهودي روتشيلد ، نجد أن أعضاء الموجة الثانية (أصحاب فكرة اقتحام الأرض والعمل) كانوا يعتبرون فلسطين لا بمنزلة ملجأ وحسب وإنما بمنزلة قاعدة إستراتيجية لتنفيذ المشروع الصهيوني .

وجدير بالملاحظة أن عدد اليهود الذين تركوا روسيا القيصرية وبولندا والنمسا ورومانيا في الفترة من عام ١٨٨٢ - ١٩١٤ (التي تغطي الموجتين الأولى والثانية) بلغوا أربعة ملايين ، على حين كان عدد اليهود في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى ٩٠,٠٠٠ وضمنهم أعضاء اليشوف القديم . وأثناء الحرب ، هاجر أكثر من

فيمبر عنه «بالنزول إليها» ، أي أن المصطلح العبري مرتبط بطقوس دينية عديدة وله إحياءات عاطفية . وقد كانت للعاليه أغراض عديدة في التقاليد اليهودية ، فمثلاً كانت تتم بغرض الشفاء من الأمراض وللتخلص من الفقر ، كما كان الكهول يهاجرون لاعتقادهم أن الدفن في أرض الميعاد يجلب ثواباً كبيراً . وكان البعض «يعلمو» إلى إرتس إسرائيل بغرض دراسة التوراة .

وقد استخدمت الحركة الصهيونية هذا المصطلح الديني وجرده من بعده الإيماني المجازي وأطلقت على حركة الهجرة الصهيونية من شرق أوروبا إلى فلسطين في العصر الحديث ، وفي هذا تعمية أيديولوجية . فالعاليه مصطلح ديني يصف أفعالاً فردية وأوامر يُفترض فيها أنها ربانية ذات قداسة معينة من وجهة نظر من يقوم بها ولا يمكن إطلاقه على ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية يقوم بها فريق من الصهاينة لا يؤمن معظمه بالعقيدة اليهودية . ومن هنا فإننا في دراستنا لظاهرة هجرة اليهود إلى فلسطين سنسقط تماماً كلمة «عاليه» الدينية ونستخدم مصطلح «الهجرة الاستيطانية الصهيونية» . ومما له دلالة أن كلمة «هجيراه» العبرية كلمة محايدة تؤدي نفس المعنى . ولكن الحركة الصهيونية تؤثر استخدام المصطلحات التقييمية على المصطلحات الوصفية حتى يُمَكِّنَهَا فَرَضُ غمائمات أيديولوجية (ومن هنا استخدام مصطلح «يريدا» أي «الارتداد» للإشارة إلى اليهودي الذي يهاجر من إسرائيل) .

والاستيطان هو الدعامة الأساسية للمشروع الصهيوني ، ولذلك تحاول الحركة الصهيونية أن تدفع اليهود إلى تلك الهجرة وتيسرها لهم .

١ - تُقسَّم موجات الهجرة الصهيونية إلى خمس موجات فيما بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٤٤ :

الموجة الأولى :

استغرقت الموجة الأولى السنوات من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٣ تقريباً . وضمت عدداً يصل من ٢٠ - ٣٠ ألف مهاجر (بمعدل ١٠٠٠ مهاجر كل عام) . وقد جاءت الأكثرية الساحقة من المهاجرين من روسيا ورومانيا وبولندا (أي من يهود اليديشية) ، وقد ارتبطت تلك الموجة بتعثر التحديث في تلك البلاد وصدور قوانين مايو ، وقد تمت هذه الهجرة تحت رعاية جماعة أجباء صهيون والبيلو بتمويل المليونير روتشيلد . وكان الطابع الاجتماعي العام للمستوطنات التي أقاموها طابعاً رأسمالياً تقليدياً حيث كان اليهود يمثلون «أستقراطية زراعية مصغرة» يستغلون العمال من اليهود والعرب الذين يعملون بالأجر على السواء . ويبدو أن الأحوال قد ساءت جداً بهذه الجماعات ،

٣ التهجير (الترانسفير) والهجرة الاستيطانية

من عدد المهاجرين حسب بعض التقديرات) بسبب سوء الأحوال الاقتصادية . وقد لاقى أعضاء هذه الموجة الكثير من الصعوبات من جانب أعضاء الموجات السابقة بسبب اختلاف الانتماء الاجتماعي .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بانتهاء الموجة الرابعة ، بلغ عدد اليهود الموجودين في فلسطين ١٧٤,٠٠٠ وحسب (منهم ٣٠ ألفاً من الشيوخ القدم يمثلون ١٦٪ من عدد السكان) . وهذا هو كل العدد الذي هاجر خلال مدة ٥٠ عاماً ، أي بعدل ٢٥٠٠ يهودي كل عام من مجموع يهود العالم الذي بلغ آنذاك ١٦ مليوناً .

الموجة الخامسة :

واستغرقت الموجة الخامسة السنوات من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٤ تقريباً وضمت حوالي ٢٦٥ ألف يهود ، وهو أعلى رقم بلغته أفواج المهاجرين إبان الانتداب . وترتبط تلك الموجة باستيلاء النازيين على السلطة ، ولذا كانت غالبية أعضائها من بولندا وألمانيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، أي وسط أوروبا . بينما كان المهاجرون حتى الموجة الرابعة من شرقاً .

وقد كان أعضاء هذه الموجة من الرأسماليين وأرباب المهن الحرة ذوي ثقافة عالية وكان بينهم ١٣٠, ٢٥ مهاجراً يحمل كل واحد منهم أكثر من ألف جنيه . وقد دخل فلسطين في عام ١٩٣٥ وحده ٦٣٠٩ من هؤلاء الأثرياء . وقد أثر هذا في الحركة الصهيونية ، فالتكوين الطبقي الجديد شد من أزر الصهاينة التصحيحيين باتجاههم الرأسمالي الفاشي . وقد وظّف المهاجرون رؤوس أموالهم في فلسطين ، وأسفر ذلك عن نمو كبير في الصناعة الصهيونية ، وخصوصاً صناعات النسيج والصناعات الكيميائية والمنعادن . كما تمت عملية إنتاج وتصدير الحمضيات نمواً كبيراً وتضاعف عدد المؤسسات الصناعية . ومع الحرب العالمية الثانية وإغلاق أبواب المنافسة ضد البضائع الأجنبية أخذت الصناعة الصهيونية فرصتها التاريخية للتوسع والازدهار (كانت حصة الصناعة من الناتج الكلي للاقتصاد الصهيوني عام ١٩٣٦ نحو ٢٦٪ ، ارتفعت هذه النسبة بتأثير الحرب حتى بلغت ٤١,٣٪ عام ١٩٤٥ . ويُقال إن هذه الفترة هي التي شهدت تشييد البنية التحتية للكيان الصهيوني) .

وقد استمرت الهجرة بعد ذلك ، ووصل إلى فلسطين ١٩٢ ألف مهاجر ، وجاء بعد الحرب العالمية مجموعة من ١٦١ ألفاً معظمهم «مهاجرون غير شرعيين» . ولعل من المفيد في هذا المضمار أن نذكر أن معظم من نجوا من معسكرات الاعتقال والإبادة لم

نصفهم إلى الولايات المتحدة (وكان من بينهم مؤلف نشيد هاتيكفاه ، نشيد الحركة الصهيونية والدولة الصهيونية فيما بعد) .

الموجة الثالثة :

تُعدّ الموجة الثالثة استمراراً لسابقتها (وكانت تضم بين أعضائها جولدا مائير) وقد استغرقت السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ تقريباً (لم تكن هناك هجرة أثناء الحرب) ، وضمت حوالي ٣٥ ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا من أبناء الطبقة العاملة ممن كانوا متأثرين بالفكر الاشتراكي والتعاوني فأسسوا الكيبوتسات والهستدروت . وجدير بالذكر أن الزيادة النسبية في هذه الموجة تعود إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أخذت في تطبيق نظام النصاب (بالإنجليزية : quota) أو العدد المصرح به لأعضاء فئة اجتماعية أو قومية ما بالهجرة ، وهذا ما جعل أبواب الولايات المتحدة مغلقة نسبياً . وقد أسس أعضاء هذه الموجة جماعة الحارس الفتى . وبانتهاء الموجة الثالثة نجد أن عدد اليهود الذين قرروا الهجرة إلى فلسطين لم يزد عن ٨٠ ألفاً من مجموع يهود العالم البالغ عددهم آنذاك ١٥ مليوناً ، وهذا مع الأخذ في الاعتبار أن الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٤ شهدت نزوح ١٢٪ من المستوطنين عن فلسطين .

الموجة الرابعة :

وتُسمّى أيضاً هجرة جرابسكي (نسبة إلى رئيس وزراء بولندا المعروف بمعاداته لليهود واليهودية) وقد استغرقت هذه الموجة السنوات من ١٩٢٤ إلى ١٩٣١ تقريباً ، وضمت حوالي ٨٢ ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا . وكان الطابع الغالب على تلك الموجة أن أفرادها كانوا من البورجوازية الصغيرة أو كانوا رأسماليين أمّمت أموالهم «رأسماليون دون رأسمال» فكانوا مجموعة من صغار التجار أو «بروليتاريا الطبقات الدنيا» ، كما كان يحلو لأرلوزوروف تسميتهم . ولعل أصولهم البورجوازية الصغيرة وعزوفهم عن العمل في الزراعة يفسر سبب امتلاء تل أبيب فجأة بالحوادث بحيث أصبح يخص كل خمس عائلات حانوت . وكان وضعهم الاقتصادي السيئ يجعل منهم أداة ضغط على الحركة الصهيونية ، وهو ما شكّل أساساً لانتقاد جابوتنسكي للأسلوب المتدرج للحركة الصهيونية ومطالبته بإقامة الدولة اليهودية فوراً على كل أراضي فلسطين تحت الانتداب بالإضافة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن . وقد هاجر معظم أعضاء الموجة الرابعة إلى فلسطين بغرض الربح الاقتصادي وبسبب التشدد في تطبيق نظام النصاب في الولايات المتحدة . وقد نزح عن فلسطين كثير منهم (أكثر من ٣٣٪

١٩٥١ حوالي ٦٨٧ ألف . من بينهم ١٠٦,١٦٣ ألف يهودي من بولندا و٩١٢,١٧ ألف يهودي من رومانيا و٢٤,٧٣١ من تشيكوسلوفاكيا . وهاجر أيضاً ما يُعرف بيهود المعسكرات (وهم بقايا الهجرة غير الشرعية) كما هاجرت أعداد من يهود البلقان ويوغوسلافيا .

ويبدو أن الحركة الصهيونية حينما كانت تتحدث عن اليهود كانت تعني حينئذ يهود أوروبا وحسب ، ومن ثم لم توجه نشاطها نحو تهجير يهود البلاد العربية رغم قربهم من فلسطين مكانياً . غير أن إنشاء الدولة الصهيونية كان من نتيجته خلّق كثير من المشاكل لليهود العرب ، وخصوصاً أن الدولة الصهيونية حاولت التدخل في شئون اليهود العرب الداخلية ، كما ظهر في فضيحة لافون . ويُلاحظ أن المجتمع العربي كان يتجه نحو الاشتراكية ونحو تأميم القطاع الخاص ، وكان أعضاء الجماعات اليهودية في العالم العربي مرتبطون بالاقتصاد الحر والمصالح المالية الأجنبية (وقد كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود العرب يحملون جوازات سفر أجنبية) . وفي نهاية الأمر كانت الهجرة إلى الدولة الصهيونية تحقق قدراً لا بأس به من الحراك الاجتماعي لبعض قطاعات اليهود العرب . لكل هذا ، هاجرت أعداد كبيرة من يهود البلاد العربية ، منهم ٤٥,٧٣١ ألف يهودي يمني و١٢٣,٦٢٥ ألف يهودي عراقي و٢٤٢,٣٠ ألف يهودي ليبي و١٦,٦٠٧ يهودي من مصر و٢١,٧٨٤ يهودي من إيران .

ومنذ عام ١٩٦٩ بدأ تدفق جديد للمهاجرين اليهود حيث وصل عددهم ذلك العام ١١١,٣٨ والعام الذي يليه ٣٦,٧٥٠ . وأخذ العدد في التزايد التدريجي ٩٣٠,٤١ (١٩٧١) و٥٥,٨٨٨ (١٩٧٢) و٥٤,٨٨٦ (١٩٧٣) . والغالبية الساحقة من المهاجرين تأتي من أوروبا (روسيا أساساً) وأمريكا الشمالية واللاتينية (أي من العالم الغربي) ، ومن المعروف أن هجرة يهود جورجيا تمت خلال هذه الفترة حيث هاجرت أعداد ضخمة منهم . وبعد حرب عام ١٩٧٣ هبط العدد إلى ٩٨١,٣١ ، وابتداءً من عام ١٩٧٥ عاد إلى معدله العادي ٢٠,٠٢٨ (١٩٧٥) - ١٩,٧٥٤ (١٩٧٦) - ٢١,٤٢٩ (١٩٧٧) - ٢٦,٣٩٤ (١٩٧٨) - وزاد العدد إلى ٣٧,٢٢٢ (عام ١٩٧٩ الذي شهد توقيع اتفاقية كامب ديفيد) . ولكنه تراجع مرة أخرى إلى ٢٠,٤٢٨ (١٩٨٠) - ١٢,٥٩٩ (١٩٨١) - ١٣,٧٢٣ (١٩٨٢) - ١٦,٩٠٦ (١٩٨٣) - ١٩,٩٨١ (١٩٨٤) - ١٠,٦٤٢ (١٩٨٥) . وعلى هذا ، فإن الغالبية الساحقة لا تزال من العالم الغربي . ولا يمكن تفسير هذا التراجع إلا في إطار أزمة المجتمع

يستوطن فلسطين وإنما شق طريقه إلى الولايات المتحدة أو إلى إحدى دول العالم الأخرى .

والملاحظ أن هذه الموجات المتكررة تسببت في إفساد البناء الاقتصادي الفلسطيني وفي تحويل أعداد كبيرة من الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال غير مؤهلين وإلى تفشي البطالة بينهم لأن أبواب الصناعات الجديدة الصهيونية كانت موصدة ودهم . على عكس العمال في جنوب أفريقيا الذين كانوا يُقتلَمون من قِراهم وقيائلهم ويُغذّف بهم في المدن أو على مقربة منها . ولكن الاقتصاد الخديد كان يستوعبهم ، لأن الهجرة الأوربية إلى جنوب أفريقيا كانت استيطانية ولم تكن إحلالية . وقد كانت انتفاضات الفلسطينيين المختلفة (وخصوصاً انتفاضة ١٩٣٦) تعبيراً عن السخط العربي على الهجرة اليهودية .

ولابد من الإشارة إلى أن الإحصاءات السابقة ليست على جانب كبير من الدقة لأن الحركة الصهيونية (وإسرائيل من بعدها) تجعل أعداد المهاجرين إلى فلسطين أسراراً عسكرية تتلاعب بها حسبما يتفق مع أوائها الإعلامية . فمثلاً نجدها أحياناً تضم أعداد النازحين والحجاج إلى إحصاءات المهاجرين ، كما تعتمد إغفال ذكر عدد المهاجرين إلى خارج فلسطين أحياناً أخرى .

ومع هذا ، يمكن القول بأن عدد اليهود في فلسطين عام ١٩٤٨ قد بلغ ٦٤٩,٦٢٣ يهودياً . ولو جمعنا هذا العدد في عائلات تتألف الواحدة منها من خمسة أشخاص لكان العدد ٩٢٧,١٢٩ عائلة ، بينما كانت الأملاك القومية اليهودية المشتراه حتى عام ١٩٤٨ لا تسع إلا لنحو ٣٢,٥٢١ عائلة يهودية ، أي أن هناك ٤٠٦,٩٧ من العائلات الفائضة عن القدرة الاستيعابية التي يُفترض وجودها في الأملاك الصهيونية وفقاً للحسابات التي أجراها الصهاينة أنفسهم . ومن هذا نستنتج أن الغرض الأساسي أو النتيجة الحتمية للهجرة اليهودية هي طرد الشعب الفلسطيني ، أي أنها هجرة «إحلالية» بالضرورة ، بل إن هذه الهجرة لا يمكن رؤيتها إلا بوصفها الترجمة النكائية للعنف الصهيوني (وقد احتل المهاجرون المنازل العربية التي تركها سكانها ، بل كانوا يتساقون عليها للحصول على المساكن الجيدة في الأحياء الجديدة . أما الذين وصلوا في مرحلة متأخرة ، مثل اليهود الشرقيين ، فقد حصلوا على منازل عربية عتيقة أيلة للسقوط) .

الهجرة الصهيونية الاستيطانية بعد عام ١٩٤٨ : تاريخ

Zionist Settler Immigration after 1948 : History

بلغ عدد اليهود الذين هاجروا بعد إنشاء الدولة حتى عام

إلى درجة أن صافي الهجرة كان سلبياً . ويرى بعض المحللين السياسيين أن ذلك كان أحد الأسباب التي دفعت العدو الصهيوني لشن العدوان على مصر والأردن وسوريا .

لكن تغير الحزب الحاكم في فلسطين المحتلة لا يفسر بتاتا زيادة أو قلة الأعداد المهاجرة . ذلك لأن نقاط الاختلاف بين حزب صهيوني وآخر لا تعني المهاجر الصهيوني كثيراً . وإنما تفسرها حركات تقع خارج نطاق الإرادة الصهيونية أو اليهودية . فهي تنسر على أساسين رئيسيين لا ثالث لهما ، عناصر الطرد من البلد الأصلي وعناصر الجذب في إسرائيل . وعناصر الطرد هي حجم المشاكل التي يجابهها اليهود في البلاد التي يعيشون فيها أو في تلك التي يفكرون في الهجرة إليها ، فإن زادت المشاكل وتضخمت زادت الرغبة في الهجرة (هتلر في ألمانيا- الضغوط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي - إغلاق باب الهجرة إلى الولايات المتحدة) . وتمثل عناصر الجذب في أن يكون الكيان الصهيوني متمتعاً بقدر من الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي . وهو ما حدث بعد المساعدات الاقتصادية الألمانية . وبعد حرب ١٩٦٧ ، حيث انتهت المساعدات المالية من يهود العالم ومن الولايات المتحدة على الكيان الصهيوني ، وحيث تم ضم أراض شاسعة تُعدُّ مجالاً حيواً يتحرك فيه المستوطنون ويجنون ثمراته .

وعناصر الطرد في الوطن الأصلي يمكن أن تكون من القوة بحيث يصحح أي مكان آخر عنصر جذب . ولكن ، مهما كان الأمر . فإن الدافع وراء الهجرة الصهيونية أبعد ما يكون عن الصهيونية . فالحركة الصهيونية قد جعلت الهجرة إلى أرض الميعاد تأسس دولة صهيونية فكرة محورية . وقد ادعى انصهانية أن الهدف الحقيقي من إنشاء الدولة الصهيونية هو إيواء المهاجرين . ولكن الواقع يبين أن الهدف الحقيقي هو إنشاء دولة وظيفية لحماية المصالح الغربية ، ولذا فإن المهاجر اليهودي إن هو إلا أداة ، جزء من الخائض المقام للدفاع عن الدولة الإسرائيلية ، وهو حائط بشري من خم ودم وليس حائطاً من حجارة ، على حد قول بن جوريون .

وقد ظهر هذا في مؤتمر إفيان عام ١٩٣٨ الذي عُقد لبحث مشكلة المهاجرين اليهود والذي حضرته وفود ٣١ دولة . وقد سمحت الحكومة النازية لوفد يهودي من ألمانيا بحضور المؤتمر . ولم يتحسم ممثلو الدول الغربية لفتح أبواب بلادهم أمام اللاجئين ، وإن كانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن استعدادها لقبول ٣٠ ألف مهاجر سنوياً ، كما وافقت جمهورية الدومينيكان على دخول ١٠٠ ألف مهاجر من أولئك اللاجئين دفعة واحدة ، وكان أعضاء المؤتمر

الإسرائيلي الاقتصادية والمعنوية (انظر : «أزمة الصهيونية») وتآكل الهويات اليهودية في الخارج (انظر : «هجرة اليهود السوفيت») بحيث أصبح الدافع للهجرة دافعاً اقتصادياً محضاً ، واكتسب العنصر الاقتصادي وحده مركزية تفسيرية .

ومع بدايات عام ١٩٨٩ ، تبدأ هجرة اليهود السوفيت وهجرة يهود الفلاشاه ، وقد وصل إلى إسرائيل عام ١٩٩٠ نحو ٢٠٠,٠٣٨ يهودي .

وقد علقت إحدى الجرائد الصهيونية (دافار عدد ١٣ يولييه ١٩٨٤) على الإحصاءات المختلفة للهجرة بما يلي : "لم يهاجر إلى إسرائيل بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣ سوى ١٢٧ ألف مهاجر فقط مقابل ٢٢٤ ألف مهاجر خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٦ (أي خلال سنوات حكم المراح) بينما بلغ عدد المهاجرين من الشرق والغرب في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ حوالي ٧١٧ ألف مهاجر تم استيعابهم بواسطة كيان صغير لم يزد عدد سكانه وقتها عن ٨٠٠,٠٠٠ فقط " .

وتهدف هذه الجريدة إلى تفسير تناقص الهجرة إلى الكيان الصهيوني على أساس أن إسرائيل في حكم ييجين لا تمثل مركز جاذبية بالنسبة ليهود العالم ، وذلك على عكس الحكومة العمالية . ومن الواضح أن انخفاضاً حاداً قد حدث بالفعل لحجم الهجرة اليهودية عام ١٩٨٠ (٤٨, ٢٠) ثم ازداد ذلك تدنياً عام ١٩٨١ (٥٩٩, ١٢) ، وهو أدنى رقم سُجِّل منذ ٢٩ عاماً (إذ سُجِّل عام ١٩٥٣ أدنى رقم في تاريخ الهجرة حيث بلغ ٥٧٥, ١١ مهاجر) . ومع هذا ، يُعدُّ رقم عام ١٩٨١ أكثر تدنياً بالنسبة لعدد السكان اليهود في فلسطين المحتلة حيث كان لا يتجاوز المليون عام ١٩٥٣ ، ثم اقترب من الأربعة ملايين عام ١٩٨١ .

وتبيّن أرقام عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ أن النمط نفسه مستمر . وقد سجل عام ١٩٨٤ ارتفاعاً نسبياً بسبب هجرة يهود الفلاشاه ، ثم عادت الأرقام للهبوط عام ١٩٨٥ .

إن عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة (حتى بداية هجرة اليهود السوفيت عام ١٩٨٩) كان أخذاً في التناقص ولا شك . ولكن هذا التناقص في الهجرة لا يمكن تفسيره على أساس وجود الليكود في الحكم وجود المراح العمالي في المعارضة ، فثمة فترات عديدة امتدت لعدة سنوات تدنت فيها الهجرة وكانت الأحزاب العمالية أثناءها هي الأحزاب الحاكمة ، مثل الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، والفترة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ (وهي الفترة التي سبقت العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧ والتي تلته) . ويُقال إن تدني الهجرة في ذلك الوقت كان حاداً

إلى أداة ووسيلة ، هو نفسه الذي يفسر سَعْيَ الحركة الصهيونية لشدنى الولايات المتحدة لإغلاق أبوابها أمام المهاجرين السوفيت .
وفيما يلي جدولٌ بعدد المهاجرين الاستيطانيين إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٩٧ :

من انبيد فأتين في موقفهم من الهجرة اليهودية لبلادهم أما أعضاء المنظمة الصهيونية العالمية فقد قابلوا فكرة المؤتمر بالامبالاة والعداء إذ أن هذا يعني في واقع الأمر تحويل تيار الهجرة الاستيطانية عن فلسطين .
وهذا الموقف الصهيوني من الهجرة اليهودية ، والذي يحوّل اليهودي

أعداد المهاجرين الاستيطانيين إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٩٧

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا	غير معروف
١٨٨٢-١٩٠٣	٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠		-	-	-	-
١٩٠٤-١٩١٤	٣٥٠٠-٤٠٠٠		-	-	-	-
١٩١٩-١٩٤٨	٤٨٢,٨٥٧	٤٠,٨٩٥	٤,٠٤١	٣٧٧,٣٨١	٧,٧٥٤	٢٥,٧٨٦
١٩١٩-١٩٢٣	٣٥,١٨٣	١,١٨١	٢٣٠	٢٧,٨٧٢	٦٧٨	٥,٢٢٢
١٩٢٤-١٩٣١	٨١,٦١٣	٩,١٨٢	٦٢١	٦٦,٩١٧	٢,٢٤١	٢,٦٥٢
١٩٣٢-١٩٣٨	١٩٧,٢٣٥	١٦,٢٧٢	١,٢١٢	١٧١,١٧٣	٤,٥٨٩	٣,٩٨٩
١٩٣٩-١٩٤٥	٨١,٨٠٨	١٣,١١٦	١,٠٧٢	٦٢,٩٦٨	١٠٨	٤,٥٤٤
١٩٤٦-١٩٤٨	٥٦,٤٦٧	١,١٤٤	٩٠٦	٤٨,٤٥١	١٣٨	٥,٨٢٨
١٩٤٨	١٠١,٨٢٨	٤,٧٣٩	٨,١٩٢	٧٦,٥٥٤	٤٧٨	١١,٨٦٥
١٩٤٩	٢٣٩,٩٥٤	٧١,٦٥٢	٣٩,٢١٥	١٢١,٩١٣	١,٤٢٢	٥,٧٠٢
١٩٥٠	١٧٠,٥٦٣	٥٧,٥٦٥	٢٦,١٦٢	٨١,١٩٥	١,٩٥٤	٣,٦٨٧
١٩٥١	١٧٥,٢٧٩	١٠٣,٣٩٦	٢٠,٣٨٢	٤٧,٠٧٤	١,٢٨٦	٣,١٤١
١٩٥٢	٢٤,٦١٠	٦,٨٦٧	١٠,٢٨٦	٦,٢٣٢	٩٥٠	٢٧٥
١٩٥٣	١١,٥٧٥	٣,٠١٤	٥,١٠٢	٢,١٤٧	٩٣٠	٣٨٢
١٩٥٤	١٨,٤٩١	٣,٣٥٧	١٢,٥٠٩	١,٣٦٩	١,٠٩١	١٦٥
١٩٥٥	٣٧,٥٢٨	١,٤٣٢	٣٢,٨١٥	٢,٠٦٥	١,١٥٥	٦١
١٩٥٦	٥٦,٣٣٠	٣,١٣٩	٤٥,٢٨٤	٦,٧٣٩	١,٠٦٧	١٠١
١٩٥٧	٧٢,٦٣٤	٤,٢٣٠	٢٥,٧٤٧	٣٩,٨١٢	١,٤١٠	١,٤٣٥
١٩٥٨	٢٧,٢٠٠	٧,٩٢١	٤,١١٣	١٣,٦٩٥	١,٣٢٠	٢٤١
١٩٥٩	٣٣,٠٠٠	٣,٥٤٤	٤,٤٢٩	١٤,٧٣١	١,١٤٧	١٣٧
١٩٦٠	٢٤,٠٠٠	١,٧٨٢	٥,٣٧٩	١٦,١٦٩	١,١٥٨	٢٠٤
١٩٦١	٤٧,٧٣٥	٤,١٤٩	١٨,٠٤٨	٢٣,٣٧٥	١,٩٦٩	١٩٤
١٩٦٢	٦١,٥٣٣	٥,٣٥٥	٤١,٨١٦	١١,٨٢٥	٢,١٨٧	٣٥٠
١٩٦٣	٦٤,٤٨٩	٤,٩٦٤	٣٨,٦٧٢	١٤,٢١٣	٦,٤٩٧	١٤٣
١٩٦٤	٥٥,٠٣٦	٥,٠٥٧	١٧,٣٤٠	٢٨,١٢٤	٤,١٨٨	٣٢٧
١٩٦٥	٣١,١١٥	٥,٢٢٣	٨,٥٣٥	١٣,٨٧٩	٣,٠٩٦	٣٨٢
١٩٦٦	١٥,٩٥٧	٣,١٣٧	٣,٠٢٤	٧,٤٣٥	٢,١٣٢	٢٢٩
١٩٦٧	١٤,٤٦٩	١,٩٨٧	٦,٢٦٨	٤,٢٩٥	١,٧٧١	١٤٨
١٩٦٨	٢٠,٧٠٣	٤,٦٧١	٧,٥٦٧	٦,٠٢٩	٢,٢٧٥	١٦١
١٩٦٩	٣٨,١١١	٧,٠١٨	٥,٩٢٦	١٥,٢٣٦	٩,٦٠١	٣٣٠
١٩٧٠	٣٦,٧٥٠	٦,٩٠٤	٣,٧٨٥	١٤,٤٣٤	١١,٤٠٥	٢٢٢
١٩٧١	٤١,٩٣٠	٥,٧٧٨	٢,٣٥٤	٢٠,٨٨٨	١٢,٨٨٥	٢٥
١٩٧٢	٥٥,٨٨٨	٣,١٤٣	٢,٧٦٦	٣٩,١٤٥	١٠,٨١٤	٢٠
١٩٧٣	٥٤,٨٨٦	٢,٠٢٥	٢,٨٣٩	٤٠,٤٩٢	٩,٥٢٢	٨
١٩٧٤	٣١,٩٨١	١,١٧٩	١,٢١٦	٢٣,١٢٦	٦,٤٣٩	٢١
١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٩٢٧	٦٨٩	١٣,٤١٧	٤,٩٨٩	٦

جدول (١)

أعداد المهاجرين الاستيطانيين إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٩٧

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا	غير معروف
١٩٧٦	١٩,٧٥٤	١,١٣٥	٦٩٧	١٢,١٣٧	٥,٧٧٤	١١
١٩٧٧	٢١,٤٢٩	٩٠٨	١,٦٢٠	١٢,٦٦٠	٦,٢٠١	٤٠
١٩٧٨	٢٦,٣٩٤	١,٧٣٦	١,٦٨٣	١٦,٥٤٩	٦,٣٠٥	١٢١
١٩٧٩	٣٧,٢٢٢	٧,٠٨٧	١,٣٤٠	٢٢,٤٠٤	٦,٠٢٤	٣٦٧
١٩٨٠	٢٠,٤٢٨	٣,٢٠٢	١,٠٠٧	١١,٧٩٢	٤,٣٥٠	١٧٧
١٩٨١	١٢,٥٩٩	١,٢١٥	١,١٧٠	٥,٩٠٩	٤,٢٤٣	٦٢
١٩٨٢	١٣,٧٢٣	٩٥١	١,٥٥٥	٦,١٦٨	٥,٠٠٣	٤٦
١٩٨٣	١٦,٩٠٦	٨٤٤	٣,٠٩٤	٦,١٥٤	٦,٧٥٨	٥٦
١٩٨٤	١٩,٩٨١	٧٠٠	(٥)٨,٨٨٥	٥,٤٨٥	٤,٨٧٦	٣٥
١٩٨٥	١٠,٦٤٢	٦٠٧	٢,٣١٨	٣,٩٦٤	٣,٧٣٩	٢٤
١٩٨٦	٩,٥٠٥	١,١٨٣	٩٨٢	٣,٦٧٥	٣,٦٣٤	٣١
١٩٨٧	١٢,٩٦٥	١,٨٨٨	١,٢٠٥	٦,٠٤٤	٣,٨١٢	١٦
١٩٨٨	١٣,٠٣٤	١,٧٠٠	١,٣٣٤	٦,٠١٢	٣,٩٦٩	١٩
١٩٨٩	٢٤,٠٥٠	١٨٥	١,٨٦١	١٦,٧٦٦	٤,١٤٧	٩١
١٩٩٠	١٩٩,٥١٦	٩٤٠	٤,٤٧٢	١٨٩,٦٥٠	٤,٣١٥	١٣٩
١٩٩١	١٧٦,١٠٠	٦٢٢	٢٠,٢٥١	١٥٢,١٤٢	٣,٠٢٣	٦٢
١٩٩٢	٧٧,٠٥٧	٨٩١	٤,٠٧٥	٦٨,٩٦٢	٣,٠٠٦	١٣٣
١٩٩٣	٧٦,٨٠٥	١,٧٢٨	١,٤٣١	٧٠,٣١٥	٣,٢٨٣	٤٨
١٩٩٤	٧٩,٨٤٤	١,٧١٩	١,٩٢٨	٧٢,٥٥٣	٣,٥٩٣	٥١
١٩٩٥	٧٦,٣٥١	١,٢٤٧	١,٧٧٢	٦٨,٩٨٧	٤,٣٣٠	٢٥
١٩٩٦	٧٠,٩١٩	١١,٧٩١	١,٩٩٨	٥٢,٤٧٥	٤,٥٨٧	٦٨
١٩٩٧	حوالي ٦٦,٥٠٠					

المصدر : استناداً إلى كتاب الحكومة الإسرائيلية السنوي ومصادر أخرى .

(-) غير متوفر

(*) من بينهم الفلاشا

الهجرة الصهيونية الاستيطانية غير الشرعية

Illegal Settler Immigration

«الهجرة الصهيونية الاستيطانية غير الشرعية» (في المصطلح الصهيوني تُسقط كلمة «استيطانية») اصطلاح يُطلق على المهاجرين اليهود الذين استوطنوا في فلسطين عن طريق التسلل إليها ، مخالفين بذلك القوانين التي أصدرها العثمانيون ، ثم سلطات الانتداب ، بهدف تنظيم الهجرة بما يتناسب مع قدرة البلاد على الاستيعاب . وقد ساهمت الهاجاناه في عمليات الهجرة غير الشرعية ، كما ساهم

أيضاً الحستابو النازي و فرق الـ إيس . إس . في التخلص من الجماعة اليهودية وفي تسريب بعض الجواسيس النازيين إلى المنطقة . ومن وجهة نظر عربية ، تُعدّ الهجرة الاستيطانية الإحلالية الصهيونية - بغض النظر عن شكلها القانوني - هجرة «غير شرعية» . ولهذا ، لا تُعَالج الهجرة غير الشرعية (حتى في المصادر الصهيونية) كظاهرة منفصلة عن الهجرة الاستيطانية الصهيونية . فهما عنصران متداخلان ويتيمان إلى بناء واحد .

المجتمع الاستيطاني الصهيوني كمجتمع مهاجرين

Zionist Settler Society as an Immigrant Society

المجتمع الصهيوني هو أساساً تجمع مستوطنين ، وقد ترك هذا انوضع أثراً عميقاً في بنية هذا المجتمع وسماته الأساسية ، نورد بعضها فيما يلي :

١ - يعتمد التجمع الصهيوني حتى الآن على الهجرة لزيادة عدد سكانه ونموه الاقتصادي ، فالزيادة الطبيعية للسكان كانت تشكل ، حتى عهد قريب ، أقل من نصف حجم الزيادة الكلية .

٢ - ينتم سكان هذا التجمع بعدم التجانس ، فقد تكوّنت النخبة السياسية التي تسلمت زمام السلطة عام ١٩٤٨ من مهاجري شرق أوروبا من يهود البديشية (وخصوصاً من الهجرة الثانية والهجرة الثالثة) ومعظمهم كان علمانياً يؤمن بأيديولوجية جماعية يُقال لها «عمالية» . وكانت سلطتها مطلقة في تحديد قواعد اللعبة ، وكذلك في أسلوب ومعايير توزيع الموارد وتحديد الأهداف السياسية والاقتصادية ، وكان المفهوم ضمنياً أن قيم هذه النخبة قيم صهيونية عامة يجب على جميع الفئات أن تتبناها وأن تتكيف معها . ولكن الهجرة جاءت بأنواع مختلفة من المهاجرين فانقسم المجتمع بحدة إلى غربيين وشرقيين ، وكل فريق ينقسم إلى فئات وأقليات متعددة . بل إن المجتمع ينقسم على نفسه من الناحية الدينية ، فهناك الأرثوذكس والمحافظون والإصلاحيون ، وهناك كذلك الحاخاميون والقراءون وغيرهم من الفئات الدينية . ويؤدي عدم التجانس الإثني والديني إلى إخفاق التجمع الصهيوني في التوصل إلى هوية قومية .

٣ - يؤدي عدم التجانس هذا إلى تخفيف حدة الصراعات الطبقية داخل الكيان الصهيوني لأن الصراعات الإثنية والجيلية تغطي على انصراعات بين أعضاء الطبقات المختلفة . فالمهاجر إنسان متطلع باحث عن الحراك وانتماؤه هو انتماء عرقي وإثني بالدرجة الأولى ، وهو يحاول تحقيق ذاته ومصالحه من خلال الانتماء لجماعته الإثنية .

٤ - تسببت الهجرة السوفيتية الإشكنازية في تعميق حدة الصراع انطائفي ، لأن المهاجرين السوفيت يُعاملون معاملة خاصة ، ويتم إسكانهم في منازل فاخرة ، وهو ما يشير حفيظة الصهاينة الآخرين المقيمين خلف الخط الأخضر ، حدود ١٩٤٨ ، وفي إثارة سخط الشرقيين الذين هاجروا في الخمسينيات .

د - يلاحظ أن النظام الحزبي في إسرائيل لا يزال يعكس الطابع الاستيطاني ندونة : فهو يساهم في عملية استيعاب المهاجرين ، كما أن كثيراً من انؤسسات السياسية والعسكرية في فلسطين المحتلة تأخذ طابعاً خاصاً بل فريداً لأنها تحاول أن تتكيف مع متطلبات مجتمع المهاجرين الصهيوني .

٦ - تتأثر الانتخابات الإسرائيلية ، بل التوجه العام للمجتمع الإسرائيلي ، بنوعية المهاجرين التي تندقق عليه ، ولعل هذا يُفسر سرّ تحمّس المؤسسة الصهيونية الإشكنازية للهجرة من الاتحاد السوفيتي . فهذه الهجرة ستحقق لها ثلاثة أهداف :

أ) خلّق كثافة سكانية يهودية تعادل الكثافة السكانية العربية .

ب) خلّق كثافة سكانية إشكنازية تعادل الكثافة الشرقية .

ج) خلّق كثافة سكانية علمانية تعادل الكثافة الدينية .

وفي الانتخابات الأخيرة ظهرت أحزاب "المهاجرين" مرة أخرى ولعبت دوراً أساسياً في التحالف الوزاري .

٧ - ونظراً لأن مجتمع المهاجرين مهدد بالتآكل والتفكك في أية لحظة بسبب عدم تجانسه ، وبسبب ضعف انتماء أعضائه ، فإن النخبة الصهيونية الحاكمة تحاول دائماً أن تضخّم الخطر "العربي" ، أو الخطر الأصولي (الخارجي) حتى تدفع العناصر المتصارعة المختلفة إلى التماسك في مواجهته . وهكذا تصعب حالة شبه الحرب الدائمة حالة مثالية بالنسبة لهذا المجتمع الذي يحتاج إلى عقلية الحصار .

٨ - يمكن تفسير تفشّي الجريمة والمؤسسات الإجرامية المختلفة في الكيان الصهيوني على أساس أنه تجمع مهاجرين لا ينتم بالتماسك ولا بتوحّد القيم .

٩ - تعتمد التوسعية الصهيونية على تدفق المهاجرين من الخارج فهم يشكلون المادة البشرية التي تجعل مثل هذا التوسع ممكناً . وقد رفض بن جوريون تعريف حدود الكيان الصهيوني بفلسطين عام ١٩٤٨ باعتبار أن ما سيحدد ذلك هو حجم المهاجرين المستوطنين ، فكلما ازدادت أعداد المهاجرين اتسعت الحدود !

١٠ - مجتمعات المهاجرين عادةً مجتمعات دينامية ، فالهجرة تعني التضخم السكاني السريع والحاجة إلى إعادة تأهيل المهاجرين واستيعابهم ، وهي تعني أيضاً استيراد فكر جديد ومعارف جديدة وتجارب وخبرات وأموال وموارد بشرية وثقافات متعددة . والمجتمع الإسرائيلي من أكثر المجتمعات دينامية ومقدرة على تغيير توجهه وأدواره . ومما يساعد على ذلك صغر حجم المجتمع . كما أن أسطورة الاستيطان الصهيونية تدعو إلى أن يبدأ المستوطنون من نقطة الصفر ، ومن ثم فالمجتمع لا ينوء بعبء التقاليد والماضي .

هجرة اليهود الشرقيين

Immigration of Oriental Jews

رغم الخلافات الأيديولوجية بين التيارات الكثيرة التي انضمت إلى مؤسسات الاستيطان المنظم ، فقد كانت جميعها متفقة على

اقتصادية كبيرة وعبئاً ثقيلاً . إذ بدأوا يطالبون بتوزيع أكثر عدالة للموارد وبالمساواة في الفرص . لكن الدولة كانت دائماً ترد مطالبهم بحجة المشكلة الأمنية وعدم إمكان معالجة المشكلات كلها في وقت واحد ، وهو ما عبّر عنه موشي ديان بمشكلة رفع العلمين : علم الأمن وعلم الرفاه الاجتماعي . وقد ساعد هذا الادعاء في احتواء ظاهرة الفقر واستيعابها .

هكذا يمكن القول بأن هجرة الشرقيين أدت إلى تغيير التركيب الاجتماعي في إسرائيل على نحو جوهري .

الهجرة

Emigration: Yeridah

حاولت الصهيونية منذ البداية أن تصوّر العلاقة بين اليهود وأرض فلسطين العربية بوصفها علاقة مطلقة تستمد مغزاها من "وعد الإله لشعب المختار" ، وهي لذلك لا تخضع لأية متغيرات تاريخية أو اجتماعية ، ولكن هذا ما يصطدم مع ما يرونا من حقائق عن تزايد معدلات الهجرة والتزوح ، وهي حقائق تؤكد أن العلاقة بين اليهودي و"أرض الميعاد" هي علاقة نسبية تؤثر فيها المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

والمقصود بالتزوح هو حركة الهجرة المضادة إلى خارج إسرائيل وتُسمى بالعربية "يريداء" أو "التزوح" ، ويُصوّر على المهاجرين إلى الخارج اسم "يوديم" أي "نازحين أو هابطين" أو "مرتدين" مقابل "عوليم" أي "صاعدين" . ولعل هذه التسمية في حد ذاتها تعكس رؤية الصهاينة حركة التزوح باعتبارها جريمة أخلاقية وخيانة لنمبادئ الصهيونية ، بل إن هؤلاء النازحين يُصنّف عليهم اصطلاح "الدياسبورا الإسرائيلية" بما يسببه من حرج للحركة الصهيونية باعتبار أن الدياسبورا مصطلح يشير إلى اليهود الذين يقطنون خارج فلسطين ولا يمكنهم الهجرة إليها نسب أو آخر ، أما أن تنشأ "دياسبورا" كانت تسكن فلسطين فهذا ما لا يقبله منطق الصهاينة . فالداسبورا تفترض حالة غربة من الصعب في هذه الحانة تعريف مضمونها . بل إن من التطورات المهمة أن قرار التزوح أصبح مقبولا اجتماعياً حيث يظهر بعض النازحين على التلفزيون الإسرائيلي ليُتحدّثوا عن قصص نجاحهم في الولايات المتحدة ، كما تظهر في الصحف إعلانات عن إسرائيليين يودون بيع شققهم استعداداً للهجرة ، وهذه أمور كانت في الماضي تتم سراً لأن نزوح أعداد كبيرة من الإسرائيليين ، تماماً ، مثل تساقط أعداد كبيرة من المهاجرين السوفيت ، فيقوّض دعائم الشرعية الصهيونية .

المبادئ الأساسية للحركة الصهيونية ، وكانت منسجمة اجتماعياً وإثنيّاً ، على اعتبار أنها تنتمي إلى الأصول الاجتماعية الإشكنازية نفسها . وأدّت هجرة اليهود الشرقيين بعد إقامة الدولة إلى تحولات جوهرية في المجتمع الجديد ، وهي :

١ - تحوّل جذري في البناء الطبقي ، فقد أدّت الهجرة إلى حراك سريع نحو الأعلى لعدد كبير من السكان القدامى ؛ إذ تضخّم الجهاز الإداري بسرعة ، واستوعب جزءاً كبيراً منهم ، ومُنحوا الوظائف في جهاز التعليم والمهن الحرة والجيش والحكم العسكري . وكان منهم رجال العلم والبحث والأدب والفن وغير ذلك . وضمنت هذه الأعمال دخلاً عالياً نسبياً ومكانة اجتماعية وقوة سياسية . كما توجّه جزء منهم إلى المبادرة الاقتصادية بدعم ومساعدة من الدولة ، فنشأت بذلك طبقة وسطى جديدة من صنع الدولة وتابعة لها .

أما بالنسبة لليهود الشرقيين ، فقد سبّبت الهجرة جزءاً كبيراً منهم الحراك نحو الأسفل ، لا سيما أنهم كانوا في عداد الطبقة الوسطى في مجتمعاتهم الأصلية ، فتحوّلوا في الغالب من موظفين وتجّار إلى عمال بسطاء في الزراعة .

٢ - أضافت الهجرة الجديدة إلى الدولة قوة بسبب ضخامة عدد المهاجرين ، لكنها سبّبت عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على ميزانية الدولة . وقد تم استيعابهم على نحو سريع نسبياً ، وبشمن منخفض ، إذ استوعبوا في مستوطنات أُقيمت على أنقاض القرى الفلسطينية المهجورة ، وخصوصاً في المناطق الحدودية ، وأقيمت مستوطنات جديدة خاصة بهم تُسمى "مدن التطوير" . كذلك بقي عدد كبير منهم في معسكرات انتقالية أعواماً عدة . وتم توطين جزء صغير منهم في الضواحي العربية في المدن ، ولا سيما في اللد والرملة وعكا وحيفا ويافا والقدس .

وتميّز استيعاب المهاجرين الشرقيين بتوطينهم في المناطق البعيدة عن مركز البلد ، ولا سيما في شماله وجنوبه . وهكذا تحوّلوا إلى فئة محيطية هامشية جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

٣ - لم يُعتبر الشرقيون استمراراً للهجرات الإشكنازية السابقة ، ولذلك سُمّيت هجرتهم "الهجرة الجماهيرية" بدلاً من "الهجرة السادسة" . كما أن طبيعة أعمالهم لم تُحسب ضمن الأعمال الطليعية والبطولات التي يمكن أن تُترجم إلى مكانة وقوة سياسية .

٤ - تحوّل الشرقيون بعد فترة وجيزة من وصولهم إلى شريحة اجتماعية تابعة للدولة ، وشكّلوا دعماً لها . وكانت تعيّنهم سهلة ، فساهموا في تقوية الدولة في وجه الجماهير العربية الفلسطينية .

٥ - شكّل الشرقيون بعد أعوام قليلة من توطينهم مشكلة اجتماعية/

السكان الذين مرّ على بقائهم خارج البلد عاماً متواصلاً فأكثر
(أعداد مطلقة ونسب مئوية)

الفترة	أعداد مطلقة	نسب مئوية
متوسطات سنوية		
١٩٦٣ - ١٩٦٤	١٠,١٠٠	١٦,٩
١٩٦٥ - ١٩٦٦	٨,٠٠٠	٣٣,٢
١٩٧٠ - ١٩٧٤	٥,٤٠٠	١٢,٢
١٩٧٥ - ١٩٧٩	١١,٠٠٠	٤٤,١
١٩٨٠ - ١٩٨٤	١١,١٠٠	٦٦,٤
١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٣,٠٠٠	٩٢,٦
١٩٨٧	٩,٠٠٠	٦٩,٤
١٩٨٨	١٤,٦٠٠	١١٢,٠
١٩٨٩	١٢,٤٠٠	٥١,٦
١٩٩٠	٩,٩٠٠	٥,٠
١٩٩١	١٧,١٠٠	٩,٧
١٩٩٢	٢٤,٠٠٠	٣١,١
١٩٩٣	٣١,٤٠٠	٤٠,٨

أعداد تراكمية منذ ١٥ مايو ١٩٤٨

حتى نهاية ١٩٦٤	١٤٧,١٠٠	١٢,١
حتى نهاية ١٩٦٩	١٨٧,٠٠٠	١٤,٠
حتى نهاية ١٩٧٤	٢١٣,٨٠٠	١٣,٨
حتى نهاية ١٩٧٩	٢٦٨,٧٠٠	١٦,٠
حتى نهاية ١٩٨٤	٣٢٤,٢٠٠	١٨,٤
حتى نهاية ١٩٨٧	٣٦٢,٤٠٠	٢٠,٢
حتى نهاية ١٩٨٨	٣٧٧,٠٠٠	٢٠,٨
حتى نهاية ١٩٨٩	٣٨٩,٤٠٠	٢١,٢
حتى نهاية ١٩٩٠	٣٩٩,٣٠٠	١٩,٦
حتى نهاية ١٩٩١	٤١٦,٤٠٠	١٨,٨
حتى نهاية ١٩٩٢	٤٤٠,٤٠٠	١٩,٣
حتى نهاية ١٩٩٣	٤٧١,٨٠٠	٢٠,٠

المصدر : دليل إسرائيل (خليفة وجريس)

ولذلك تحاول المؤسسة الصهيونية تقليل حجم المشكلة ، فالأرقام المعلنة عن الزواج ، وإن كانت تعطي مؤشرات ودلالات مهمة ، لا تمثل الحقيقة تماماً ، إذ أن معظمها مأخوذ عن الإحصاءات الرسمية للهيئات الصهيونية داخل وخارج إسرائيل ، وهي مثار شكوك عديدة من جانب القادة الصهاينة أنفسهم ، فكثيراً ما عبّر أناس لا يشك المرء في صهيونيتهم مثل إيريل شارون عن أن الأرقام المعلنة تقل كثيراً عن الحقيقة ، ومن ناحية أخرى فلا يوجد تعريف 'قانوني واضح وملزم' لكلمة «نازح» ، من حيث مدة بقائه خارج إسرائيل ، وخصوصاً أن جزءاً كبيراً من المهاجرين لا يغادر إسرائيل بتأشيرة مهاجر ، علاوة على أن الإحصاءات لا تضم الذين يعيشون في الخارج ويحملون جنسيات مزدوجة ، حيث يسجلون أنفسهم 'إسرائيليين' تهرباً من الضرائب ومن أداء الخدمة العسكرية . كما أن أعداداً كبيرة من الطلاب الذين يمضون عدة سنوات للدراسة في الخارج يقررون عدم العودة لإسرائيل ، وتكشف الأرقام والجداول الآتية عن حجم الظاهرة وتناقض المعلومات بشأنها وإن كانت تعبّر في النهاية عن ظاهرة خطيرة بالنسبة للمشروع الصهيوني .

والصعود إلى صهيون ، أما أن يكون الخروج من صهيون فهو أمر يقف على طرف النقيض من الأسطورة الصهيونية .

والجدير بالذكر أن معظم النازحين من ذوي المهارات المهنية والأكاديمية ، بل إن من النازحين أعداداً كبيرة من الضباط والديناميين ، فقد ذكرت صحيفة هآرتس ٢٤ أغسطس ١٩٨٧ أنه نزح عن إسرائيل ١٧١ ضابطاً كبيراً في الاحتياط برتبة عقيد فما فوقها ، وهو ما يعادل نسبة ١٠٪ من مجمل ضباط برتبة عقيد فما فوقها من الفئتين خدما في الجيش الإسرائيلي . كما أن ٤٠٠ من الدبلوماسيين الذين أرسلوا في بعثات حكومية إلى الولايات المتحدة من ١٩٦٦ - ١٩٨٥ غيروا وضعهم واستقروا في الولايات المتحدة ، وقد كانت نسبة النازحين في البداية من بين المهاجرين ، ولكن مع أواخر التسعينيات كن ثلث النازحين من جن النصارى . في الخيل الذي وُثِدَ وشاعنى "أرض الميعاد" . بن وصت نسبة إلى ٧٠٪ - ٨٠٪ في منتصف التسعينيات ، بالإضافة إلى سبة كبيرة من النازحين من بين أبناء نكبوئت .

ويمكن نقول بأن حركة النزوح ترتبط إلى حد كبير بأوضاع إسرائيل الأمنية حيث ارتفعت نسبة النازحين منذ منتصف السبعينيات ، وبالتحديد بعد حرب عام ١٩٧٣ ، وارتفعت بصورة أكثر حدة مع اندلاع الانتفاضة وذلك مقبل انخفاض الهجرة إلى إسرائيل في افقرة نفسها . بل إن عدد النازحين (١٤٠,٦٠٠) أصبح أكبر من عدد المهاجرين إلى إسرائيل بحوالي ١٢٪ وذلك في عام ١٩٨٨ . ورغم الانخفاض النسبي في بداية تسعينيات مقبل تزايد هجرة اليهود السوفيت ، فإن حركة النزوح ارتفعت إلى ٢٤ ألف نازح عام ١٩٩٢ . ٣١ ألف نازح عام ١٩٩٣ .

ورغم قدرة إسرائيل على تدبير الموارد الاقتصادية من خلال المعونات فإن العامل الاقتصادي يعد أحد أهم أسباب النزوح ، وهذا ليس غريباً ، باعتبار أن اندفاع وراء الاستيطان في انقاء الأول كان اقتصادياً ، كما يرتبط النزوح بالتركيب السكاني وهو يزداد بازدياد حدة الاختلاف بين مهن المهاجرين في الأنظمة التي جاءوا منها وبين مجالات استيعابهم في إسرائيل . ويُتَوَقَّع أن يزداد نزوح المهاجرين السوفيت الذين تدفقوا على إسرائيل في أوائل التسعينيات وذلك بسبب فائض المهن العلمية والأكاديمية والفنية لديهم ، وعدم قدرة سوق العمل الإسرائيلية على استيعابهم .

وتشكل صعوبات الاندماج الاجتماعي بين المستوطنين في إسرائيل عاملاً مهماً من عوامل الهجرة للخارج حيث يحمل المستوطنون ثقافات وعادات وسمات قومية وحضارية متباعدة إلى

هجرة ونزوح المستوطنين الصهاينة : معدلات سنوية

الفترة	متوسط عدد السكان	المهاجرون	النزوح	نسبة النازحين من السكان
١٩٤٩	٩٠١,٠٠٠	٣٩,٦٠٠	٧.٥٠٠	٠.٨٣
١٩٥٠-١٩٥٤	١,٣٦٥,٠٠٠	٧٩,٩٠٠	١٠.٩٠٠	٠.٨٠
١٩٥٥-١٩٥٩	١,٧٠٤,٤٠٠	٤٣,٢٠٠	١١,٣٠٠	٠.٦٦
١٩٦٠-١٩٦٤	٢,٠٣٢,٠٠٠	٥٠,٥٠٠	١٠,٦٠٠	٠.٥٢
١٩٦٥-١٩٦٩	٢,٣٦٦,٦٠٠	٢٣,٨٠٠	٩,٢٠٠	٠.٣٩
١٩٧٠-١٩٧٤	٢,٧٠٧,٤٠٠	٤٤,٣٠٠	٩,٧٠٠	٠.٣٦
١٩٧٥-١٩٧٩	٣,٠٥٠,٦٠٠	٢٤,٠٠٠	١٢,٧٠٠	٠.٤٢
١٩٨٠-١٩٨٤	٣,٣٤٣,٨٠٠	١٣,٢٠٠	١٣,٥٠٠	٠.٤٠

المصدر : نقلاً عن مقال تسييون رافي ، هآرتس دوايتاير/١٩٨٦ .

ويكشف الجدولان السابقان (١ ، ٢) عن اختلاف المعلومات بشأن أعداد النازحين ، ولكن نستنتج منها أن نسبة النازحين بلغت في مجمل عهد الانتداب البريطاني نحو ١٧٪ من مجموع المهاجرين إلى فلسطين ، ويمكن تقدير عدد النازحين من إسرائيل منذ قيامها وحتى نهاية عام ١٩٩٣ طبقاً للإحصاءات الإسرائيلية بنحو ٤٧١,٨٠٠ شخص ، أي بمعدل ١٠,٥٠٠ نازح في العام الواحد ، وإذا تذكرنا أن عدد الذين هاجروا إلى إسرائيل في الفترة نفسها هو ٤٧٧,٣٦٣ شخصاً ، أي بمعدل ٥٢,٥٠٠ تقريباً في العام الواحد ، فإن نسبة النازحين حتى نهاية عام ١٩٩٣ تبلغ ٢٠٪ تقريباً من مجموع المهاجرين إلى إسرائيل ، ويلاحظ أن هذه النسبة (نسبة المهاجرين إلى الصاعدين) كانت نحو ١٤٪ حتى أواسط السبعينيات ، وبدأت هذه النسبة ترتفع بعد ذلك حتى وصلت ذروتها في أوائل التسعينيات ، إذ بلغت ٤٠,٨٪ عام ١٩٩٣ ، وهو مؤشر لارتفاع أعداد النازحين مقابل انخفاض أعداد المهاجرين إلى إسرائيل .

وهناك الكثير من الدلائل تشير إلى تقدير عدد النازحين بحوالي نصف مليون فقط هو محاولة من جانب المؤسسة الصهيونية التقليل من حجم الظاهرة . فبعض المصادر ترى أن عدد النازحين يصل إلى حوالي ٧٥٠ ألف ، وهو نفس عدد سكان المستوطن الصهيوني عام ١٩٤٨ ، وهو ما حدا ببعض الصحف الإسرائيلية إلى الإشارة لهذه المفارقة وأشارت إلى ما سمته 'الخروج من صهيون' . وكلمة 'خروج' مرتبطة في المعجم الديني اليهودي بالخروج من مصر

السلاح، وفي ظل كون المشروع الصهيوني مشروعاً مسلحاً بالدرجة الأولى، يكتسب قدراً كبيراً من شرعيته الحقيقية أمام نفسه وأمام الغرب (بل وأمام العرب) من مقدراته القتالية.

ويمكن القول بأن تفاقم ظاهرة النزوح تثير قضية العلاقة بين الحركة الصهيونية من جهة ويهود العالم من جهة أخرى، وهو ما يؤكد عزلة الحركة الصهيونية عن يهود العالم وعجزها عن التأثير في أوساطهم بشكل فعال وحثهم على الهجرة والاستقرار في فلسطين المحتلة، بل يكشف عن زيف الدعايات الصهيونية والتناقض الكامن في بنية الأيديولوجية الصهيونية نفسها القائمة على تهجير اليهود وعودتهم من المنفى إلى أرض الميعاد. ولكن الوقائع تثبت أن المنفى البابلي في الولايات المتحدة قوة لا تقاوم حتى من جانب طليعة الشعب اليهودي، أي المستوطنين الصهاينة.

أقصى حد، بجانب انعدام المساواة وشيوع التفرقة بين الطوائف اليهودية، ومشاكل الجهل بالدين اليهودي التي تواجه المهاجرين إلى إسرائيل، فالكثير منهم يأكل لحم الخنزير ويتزوج من نساء غير يهوديات ولا يعرف أبسط قواعد الشريعة اليهودية، ثم يُفاجأ في إسرائيل بهيمنة المؤسسة الأرثوذكسية ورفضها الاعتراف بزواجه من غير يهودية.

إن ظاهرة النزوح المتفاقمة من إسرائيل تُشكّل - على مستوى الممارسة - ضربة في الصميم لمقدرات المشروع الصهيوني العسكرية، فإذا كان اليهودي المهاجر من بلده إلى فلسطين المحتلة يتحول إلى مستوطن صهيوني مقاتل، فإن الحركة العكسية (النزوح والتساقط) تؤدي إلى تحول المستوطن الصهيوني المقاتل إلى مواطن يهودي في بلد آخر، وبخاصة مع وجود نسبة كبيرة من النازحين من بين أعضاء الكيبوتسات وكبار الضباط والطيارين والمهندسين في صناعة



هجرة اليهود السوفييت

موقف الدولة السوفيتية من هجرة أعضاء الجماعات اليهودية - هجرة اليهود السوفيت
في التسعينيات - الصهيونية النضالية (أو صهيونية المرتزقة) : المهاجرون السوفيت في
إسرائيل - صهيونية المرتزقة - إسرائيل بعاليه - فاعد - تشينوف - شراشكي

اليهود السوفييت . ويمكننا الآن أن نتناول التطور التاريخي
نفسه .

حينما قامت الثورة البلشفية تنقص عند المهاجرين إلى فلسطين
بحيث بلغ عددهم في الفترة من عام ١٩١٩ إلى تاريخ إعلان نمونة
الصهيونية ١٩٤٥، أي أقل من ألفي مهاجر كل عام (من مجموع
اليهود السوفيت الذين كان يصل عددهم إلى حوالي ٢٠٥ مليون) .
وظل موقف السوفيت من الهجرة لا يتغير في أسبائه بعد إعلان
الدولة إذ يبدو أن عدد يهود الذين هجروا في الفترة من ١٥ مايو
١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٦٩ حوالي عشرة آلاف - أي أقل من
خمسائة مهاجر كل عام . وفي فترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤، بلغ
عدد المهاجرين ١٤٥٢ (بمعدل ١٤٠ كل عام) . وفي الفترة من
١٩٥٧ إلى ١٩٦٠، بلغ عدد المهاجرين ٣٣٤ (أي حوالي ٨٠
مهاجر كل عام) . ومع هذا ، لابد أن نشير إلى أن ٢٠ ألف يهودي
روسي تمت إعادة توطينهم في بولندا في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٩ مع
علم الاتحاد السوفيتي بأنهم كانوا سيهدحرون في نهاية الأمر إلى
إسرائيل . ونعلم الحرك الأساسي لنسياسة سوفيتية تجاه الهجرة بعد
إعلان الدولة وحتى التسعينيات هو مركب من الاعتبارات العقائدية
واعتبارات المواجهة مع الإمبريالية والرغبة في الوقوف ضد إسرائيل ،
قاعدة الاستعمار الغربي في الشرق الأوسط . كما أن الاعتبارات
الداخلية لعبت دوراً ولا شت ، إذ أن الاتحاد السوفيتي كان يحتاج
إلى المادة البشرية اليهودية في فترة بنائه بعد الحرب . كما أنه كان
يرفض التعاون مع أية اتجاهات قومية تهدد وحدته .

وقد تغير موقف السوفييت ، ومن ثم زاد عدد المهاجرين ،
ابتداءً من عام ١٩٧١ ، ولا يمكن تفسير هذا التغير على أساس
الضغط الصهيوني أو تصاعد الروح القومية اليهودية ، وإنما هو أمر
مرتبط تماماً بحركات المجتمع السوفيتي (والمجتمع الأمريكي) إذ يبدو
أن الاتحاد السوفيتي بدأ يصبح أكثر انفتاحاً واستجابة للضغوط
الدولية وضغوط الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي كانت قد بدأت في

موقف الدولة السوفيتية من هجرة أعضاء الجماعات اليهودية

Attitude of the Soviet State to the Immigration of
Members of Jewish Communities

يمكننا بشيء من التبسيط القول بأن سياسة السوفييت تجاه
الهجرة كانت تحكمها ثلاثة اعتبارات أساسية :

١ - الاعتبارات العقائدية والتي يشكل صالح الدولة السوفيتية جزءاً
أساسياً منها ، وغني عن القول أن رأي البلاشفة في المسألة اليهودية
بعد أساسي في الاعتبارات العقائدية .

٢ - اعتبارات السياسة الداخلية خارج الإطار العقائدي .

أ) فعلى سبيل المثال ، يقال إن بعض العناصر الروسية القومية داخل
الحزب كانت تهدف (في السبعينيات) إلى "تنظيف" المجتمع من
اليهود باعتبارهم عناصر أجنبية ، وكان هذا يعني في الوقت نفسه
إخلاء عدد لا بأس به من الشقق .

ب) كما كانت توجد عناصر في المخابرات السوفيتية ترى أن اليهود
عنصر مسبب للقلق وأنه لو سُمح بهجرة بعض العناصر من اليهود
الرافضين الذين كانوا قد بدأوا يتصلون بعناصر الرفض في ليتوانيا
ولاتفيا وأوكرانيا لُقضي على عنصر أساسي من عناصر الرفض .

ج) يذهب البعض إلى أن أعضاء القوميات الأخرى غير الروسية
يعتبرون اليهود من دعاة الترويس (أي صبغ الأقليات بالصبغة
الروسية) ورحيلهم يعني إخلاء بعض الوظائف التي يشغلها الروس
لأبناء جلدتهم .

٣ - اعتبارات السياسة الخارجية مثل العلاقة مع العرب والرغبة في
التقارب مع الغرب ، أو التصدي له .

وفي الغالب كانت العناصر الثلاث تلتقي حتى بداية
السبعينيات حين بدأت العقيدة الماركسية في التآكل وبدأت
الاتجاهات الذرائعية في الظهور . وقد صاحبت ذلك رغبة في
الوفاق مع الغرب والتقرب منه والتخلي عن المبادئ الماركسية .

هذه هي بعض المحددات العامة للسياسة السوفيتية تجاه هجرة

معهم ، بحيث يتمكنون من تحقيق الإصلاحات التي جاء جورباتشوف بها . ثم نُشرت أخبار في جيبروس والموسكو (إبريل ١٩٨٩) عن أن " موجة مهاجرين تتكون من مئات الألوف من اليهود الروس قد باتت وشيكة ، وأنها تفوق قدرة الولايات المتحدة على الاستيعاب " . والعبارة الأخيرة لها دلالتها . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، التي ضغطت على الاتحاد السوفيتي لإخراج اليهود وهيجت من أجل حقوق الإنسان ، فقد اكتشفت أنها كانت قد منحت اليهود السوفيت وضع لاجئ سياسي وهو ما أعطاهم الحق في الهجرة إليها دون التقييد بأي نصيب ، وقد أدّى ذلك إلى هجرة الغالبية الساحقة من اليهود السوفيت إلى الولايات المتحدة ، ولذا كان على الولايات المتحدة أن تغيّر سياستها حتى يمكن توجيه المادة البشرية اليهودية السوفيتية إلى إسرائيل . وبدأت وزارة الخارجية الأمريكية تناقش علانية فرض القيود على الهجرة إلى الولايات المتحدة ، وسرعان ما اكتشفت بسرور بالغ أن المنظمات اليهودية الأمريكية التي سعت فيما مضى بقوة لفتح المجال أمام هجرة اليهود القادمين ، كانت الآن (نزولاً عند طلب إسرائيل) مستعدة لقبول هذه القيود . وعندما بدأ اليهود السوفيت فعلاً يغادرون بأعداد كبيرة ، شعرت إدارة بوش بأنها حرة التصرف . وقد أنهت الولايات المتحدة حق اليهود السوفيت شبه التلقائي في الدخول كلاجئين في سبتمبر ١٩٨٩ ، وأعدت تصنيفهم كلاجئين عاديين ، ووضعت سقفاً لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠ لطلبات تأشيرة الدخول من الاتحاد السوفيتي توزع بين اليهود وبين غيرهم من الجماعات الأخرى .

وأكد الجهاز المركزي للإحصاء في إسرائيل في يونيو ١٩٩٧ أن ٤٠ ألف مهاجر يهودي من بين ٦٥٦ ألف يهودي من أصل روسي ممن هاجروا من الاتحاد السوفيتي السابق في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ إلى إسرائيل قد غادروا البلاد في إطار الهجرة المعاكسة من إسرائيل .

وفيما يلي جدول بأعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي ونسب توزيعهم بين إسرائيل وبقية العالم (من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٩٢) :

تحسين صورتها أمام الغرب (وهي العملية التي انتهت في نهاية الأمر بأن فقد الجميع توجهاتهم الماركسية ثم سقط الاتحاد السوفيتي) . كما أن الاتحاد السوفيتي كان يفكر في تحسين علاقاته الاقتصادية مع الغرب ، بل يُقال إنه كان يود أيضاً التخلص من العناصر المقلقة والمشاغبة داخله . ولذا ، هاجر عام ١٩٧٠ نحو ١,٠٢٧ يهودياً وحسب من الاتحاد السوفيتي ، على حين أن عام ١٩٧١ شهد هجرة ١٣,٠٢٢ زادت إلى ٣١,٦٨١ في العام التالي ، ووصلت إلى ٣٤,٧٣٣ عام ١٩٧٣ (وقد شهدت هذه الفترة أيضاً فتح أبواب الهجرة أمام أعضاء الأقليات الأخرى فهاجر ٩,٠٦٤ ألمانياً و ٤,٠٠٠ أرمينياً) . وقد تراجع عدد المهاجرين اليهود إلى ٢٠,٦٢٨ عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٣,٢٢٢ عام ١٩٧٥ . ويبدو أن التراجع يعود إلى حرب ١٩٧٣ ، وتوتر العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وفشل المحادثات الأمريكية السوفيتية الخاصة بإعطاء الاتحاد السوفيتي معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً . ويُقال إن الاتحاد السوفيتي بدأ يفكر في الخسارة الناجمة عن هجرة العقول منه . وكان بين المهاجرين عدد ضخم من اليهود الذين تلقوا تعليماً عالياً . كما كان هناك بعض الاعتبارات الأمنية إذ كان بين المهاجرين عدد كبير من المطلعين على الأسرار العسكرية وأسرار الدولة .

وقد زاد عدد المهاجرين في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩ ، فكان عدد المهاجرين اليهود ١١١,١٩٥ والألمان ٣٦,٦٥٩ . ويبدو أن هذا يعود إلى مؤتمر هلسنكي لحقوق الإنسان ومحاولة الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته الاقتصادية . ولكن السياسة السوفيتية تغيّرت عام ١٩٨٠ (وخصوصاً في عام ١٩٨١) بالنسبة لليهود وغير اليهود . ويبدو أن السبب هو تدهور العلاقات مع الغرب . وقد ازداد التدهور مع انتخاب ريغان . ويُقال إن الاتحاد السوفيتي ترك أعداداً اسمية من المهاجرين تستمر في الخروج ليؤكد للعالم أن عنده سلعة ثمينة يمكنه التفاوض بشأنها ليحصل على الثمن .

ويبدو أن عام ١٩٨٩ كان عاماً حاسماً إذ قفز عدد المهاجرين إلى ٣١,٢٩٧ ، ولكن هذا الأمر لم يحدث بشكل تلقائي إذ يبدو أنه حدثت اتصالات بين الجانبين الإسرائيلي والسوفيتي ، وتوصل البلدان إلى توقيع أول اتفاق تجاري علمي منذ سنة ١٩٦٧ . إلا أن كلا منهما كان يلتمس من وراء ذلك صيداً ثميناً مختلفاً . فقد كان الإسرائيليون يودون رفع القيود عن خروج اليهود السوفيت الراغبين في الذهاب إلى إسرائيل . أما السوفيت ، الذين كانوا مقتنعين بأن "اللوبي اليهودي" يتحكم في صنع قرارات الولايات المتحدة ، فكانوا يريدون سياسة أمريكية أكثر ليناً في مجال التسليح والتجارة

ويلاحظ أنه ابتداءً من عام ١٩٩٠ ترتفع نسبة المهاجرين اليهود السوفيت الذين يتوجهون إلى إسرائيل بشكل ملحوظ ، فهي تقفز من ١٥,٥ ٪ عام ١٩٨٩ إلى ٩٠,٥ ٪ عام ١٩٩٠ . ويعود هذا بطبيعة الحال إلى السياسة الأمريكية التي أوصدت دونهم أبواب الهجرة إلى الولايات المتحدة . ولكن النسبة تعود للهبوط . وفيما يلي جدول بأعداد المهاجرين السوفيت في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٧ :

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
١٩٩٣	٦٤,٦٥٢	١٩٩٥	٦٤,٧٧١	١٩٩٧	٥١,٧٤٥
١٩٩٤	٦٧,٩٥٦	١٩٩٦	٥٩,٠٤٩		

هجرة اليهود السوفيت في التسعينيات

Soviet Jewish Immigration in the Nineties

ذهب كثير من الدوائر العربية للتعامل مع ظاهرة هجرة اليهود السوفيت بموضوعة متلقية مباشرة وتوثيقية لا أثر فيها للاحتداد ، الأمر الذي دفعها إلى الوصول إلى استنتاجات تسم بقدر كبير من التهويل . فالهجرة - حسب هذه الرؤية - هي « جريمة العصر » لأنها ستكون بمنزلة إخل السحري لجميع مشاكل إسرائيل الاقتصادية والسكانية والاستيطانية . وهي ستعزز قوى اليمين الإسرائيلي وستضرب كل القوى التي تطالب بالسلام مقابل الأرض . كما ستعمل على تقوية تلك القوى المطالبة بالتهجير الجماعي للفلسطينيين (الترانسفير) . وقد ظهرت التقديرات المختلفة حول حجم الهجرة اليهودية المتوقعة إلى إسرائيل حيث تراوحت ما بين ٤٠٠ ألف و ٧٠ ألفاً ثم صعدت إلى مليون وسبعة ملايين واثني عشر مليوناً . وتناقلت الصحف العربية هذه الأرقام بموضوعة متفنية وحياد شديد

ولا شك في أنه لا يصح التهوين من خطورة هذه الظاهرة ، فهجرة اليهود السوفيت تشكل لحظة بالغة الأهمية - قد تصبح نهائية وحاسمة - في الصراع العربي الصهيوني . فهذه المجموعة البشرية كانت ولا تزال آخر متدوع من متدوعات المادة البشرية لدعم طاقة الكيان الصهيوني الاستيطانية والقتالية في ظل نضوب المصادر الأخرى للمهاجرين (يهود الولايات المتحدة لا يهاجرون ، ويهود العالم الغربي وأمريكا اللاتينية يتجهون إلى الولايات المتحدة) . وقد بلغ عدد المهاجرين من اليهود السوفيت إلى إسرائيل

السنة	عدد المهاجرين الكلي	هاجر منهم إلى إسرائيل		وإلى دول أخرى	
		عدد المهاجرين	النسبة المئوية	عدد المهاجرين	النسبة المئوية
١٩٥٩	٧	٧	١٠٠	-	-
١٩٦٠	١٠٢	١٠٢	١٠٠	-	-
١٩٦١	١٢٨	١٢٨	١٠٠	-	-
١٩٦٢	١٨٢	١٨٢	١٠٠	-	-
١٩٦٣	٣٨٨	٣٨٨	١٠٠	-	-
١٩٦٤	٣٥٩	٣٥٩	١٠٠	-	-
١٩٦٥	١,٤٤٤	١,٤٤٤	١٠٠	-	-
١٩٦٦	١,٨٩٢	١,٨٩٢	١٠٠	-	-
١٩٦٧	١,١٦٢	١,١٦٢	١٠٠	-	-
١٩٦٨	٢٢٩	٢٢٩	١٠٠	-	-
١٩٦٩	٢,٩٧٩	٢,٩٧٩	١٠٠	-	-
١٩٧٠	١,٠٢٧	١,٠٢٧	١٠٠	-	-
١٩٧١	١٣,٠٢٢	١٢,٩٦٤	٩٩,٦	٥٨	٠,٤
١٩٧٢	٣١,٦٨١	٣١,٤٣٠	٩٩,٢	٢٥١	٠,٨
١٩٧٣	٣٤,٧٣٣	٣٣,٢٧٧	٩٥,٨	١,٤٥٦	٤,٢
١٩٧٤	٢٠,٦٢٨	١٦,٧٤٩	٨١,٢	٣,٨٣٩	١٨,٨
١٩٧٥	١٣,٢٢١	٨,٢٩٣	٦٢,٧	٤,٩٢٨	٣٧,٣
١٩٧٦	١٤,٢٦١	٧,٢٥٧	٥٠,٩	٧,٠٠٤	٤٩,١
١٩٧٧	١٦,٧٣٦	٨,٢٥٣	٤٩,٣	٨,٤٨٣	٥٠,٧
١٩٧٨	٢٨,٨٦٥	١١,٩٩٨	٤١,٦	١٦,٨٦٧	٥٨,٤
١٩٧٩	٥١,٣٣٣	١٧,٣٧٧	٣٣,٧	٣٤,٠٥٦	٦٦,٣
١٩٨٠	٢١,٤٧٢	٧,٣٩٤	٣٤,٤	١٤,٠٧٨	٦٥,٦
١٩٨١	٩,٤٤٨	١,٧٦٢	١٨,٦	٧,٦٨٦	٨١,٤
١٩٨٢	٢,٦٨٣	٧٣١	٢٧,٢	١,٩٥٢	٧٢,٨
١٩٨٣	١,٣٢٠	٣٩١	٢٩,٦	٩٢٩	٧٠,٤
١٩٨٤	٨٨٣	٣٣٢	٣٧,٦	٥٥١	٦٢,٤
١٩٨٥	١,١٤١	٣٥٤	٣١,٠	٧٨٧	٦٩,٠
١٩٨٦	٩٠٤	٢٠١	٢٢,٠	٧٠٣	٠,٧٨
١٩٨٧	٨,٠٨٠	٢,٠٨٣	٢٦,٠	٥,٩٩٧	٠,٧٤
١٩٨٨	١٩,٢٥١	٢,٣٢١	١١,٦	١٧,٠٢٠	٨٨,٤
١٩٨٩	٧١,١٩٦	١١,١٠٠	١٥,٥	٦٠,٠٩٦	٨٤,٥
١٩٩٠	٢٠٤,٧٠٠	٨٥,٢٢٧	٩٠,٥	١٩,٥٠٠	١٩,٥
١٩٩١	٨٩,٨٠٠	٧,٨٣٩١	٧٧,٩	٤٢,٠٠٠	٢٢
١٩٩٢	١١٨,٦٠٠	٦٥,٠٩٣١٤	٥٤,٩	٥٣,٥٠٠	٤٥,١
إجمالي	٨٨٣,١٣٢	٥٨٢,١١٤	٦٥,٩ ٪	٣٠١,٠١٨	٣٤,١ ٪

بحيث وُصفوا بأنهم نخبة علمية ومتخصصة وصلت إلى قمة الهرم المهني والوظيفي . وقد ساعد ذلك على تزايد الاندماج ، خصوصاً مع تزايد معدلات العلمنة والزواج المختلط . وهذا الوضع عادةً ما يُعدُّ من عناصر الجذب فقد حقَّق لليهود السوفيت الاستقرار الذي ينشده معظم البشر والاندماج الذي يحتاجونه . ولكنه ، مع هذا ، شكَّل ، في حالة اليهود السوفيت ، عنصر طرد أيضاً ، وذلك لأن من يصل إلى قمة الهرم لا يمكنه الصعود أو الحراك أكثر من هذا . ولذا تحوَّل النجاح الاجتماعي من عنصر جذب إلى عنصر طرد ، وبدأ الكثيرون يفكرون في الهجرة بحثاً عن مزيد من الحراك الاجتماعي الذي تقلصت فرصه داخل المجتمع السوفيتي ، وخصوصاً بعد وصول كثير من أعضاء الجماعات اليهودية إلى أقصى ما يمكن تحقيقه داخل المجتمع السوفيتي ، وهو ما لا يتفق بالضرورة مع أقصى طموحاتهم . ولكن ، من ناحية أخرى ، ومع تفكُّك الاتحاد السوفيتي ، وتحوَّل أغلب جمهورياته السابقة عن الاشتراكية وافتتاحها أمام الشركات متعددة الجنسيات ، قد انفتح مجالات عديدة لا بأس بها أمام المهنيين اليهود للحراك . وبالإضافة إلى ذلك ، كان أحد أهم عوامل الطرد ارتباط عدد كبير من اليهود بالسوق السوداء واشتغالهم بالأعمال التجارية والمالية المشبوهة والمنوعة ، الأمر الذي جعلهم يضيِّقون بالنظام الاشتراكي . ومع عملية التحول آنفة الذكر ، أصبح كثير من الأنشطة التي كانت تُعدُّ مشبوهة أنشطة شرعية ، وزاد نشاط ودور القطاع التجاري الحر . وقد أدَّى هذا إلى فتح مجال العمل والحراك أمام هذه العناصر اليهودية ، وخصوصاً أنها تمتلك الخبرات التجارية التي اكتسبتها في الخفاء وهو ما يؤهلها أكثر من غيرها للحركة داخل المجتمع الجديد .

ومن عناصر الطرد الأخرى ، ظهور معاداة اليهود بين صفوف العناصر القومية الروسية في كلٍّ من روسيا وأوكرانيا ، وعودة الاتهامات العنصرية القديمة التي تجعل اليهود مسئولين عن كل الشرور وتجعل الوضع المتردي في الاتحاد السوفيتي نتيجة مباشرة للتأمر اليهودي الذي أخذ شكل النظام الشيوعي . ولكن الدلائل وأقوال المختصين في شؤون يهود روسيا وأوكرانيا كانت تشير إلى أن الأشكال اللفظية والعنيفة القديمة لمعاداة اليهود لم يُعد لها وجود ، وإلى أن كثيراً من اليهود الذين لديهم وعي ضئيل بيهوديتهم كان بوسعهم التكيف مع هذه الأشكال الطفيفة من معاداة اليهود ، وذلك بالإضافة إلى وجود منظمات وصحف روسية تهاجم معاداة اليهود وتهاض الجماعات التي تروج له .

وتختلف عوامل الطرد والجذب والقابلية للهجرة باختلاف

٢٢٧، ١٨٥ مهاجر عام ١٩٩٠ من مجموع المهاجرين في ذلك العام والبالغ عددهم ٢٠٤،٧٠٠ ، أي بنسبة ٩٠،٥٪ من إجمالي المهاجرين ، وزاد إلى ١٤٧،٨٣٩ مهاجر عام ١٩٩١ من مجموع عدد المهاجرين البالغ عددهم ١٨٩،٨٠٠ ، وفي عام ١٩٩٢ هاجر من الاتحاد السوفيتي ١١٨،٦٠٠ مهاجر لم يذهب منهم إلى إسرائيل سوى ٦٥،٠٩٣ ، ويمثلون نسبة ٨٣٪ من جملة الهجرة إلى إسرائيل في ذلك العام والبالغ قدرها ٧٧،٠٥٧ مهاجر . وذهبت النسبة الباقية إلى دول غير إسرائيل حيث هاجر ٤١،٣٪ إلى الولايات المتحدة والبقية الباقية هاجرت إلى دول أخرى (ألمانيا بالأساس) . وقد هبطت نسبة المهاجرين حتى وصلت إلى ٥١،٧٤٥ عام ١٩٩٧ .

ولكن بدلاً من رصد الحقيقة بشكل مباشر وبدلاً من تناقل الأخبار التي تزيدها وكالات الأنباء كما لو كانت حقائق ، قمنا في كتاب **هجرة اليهود السوفيت** برصد الظاهرة من خلال صياغة نموذج تفسيري مركب ومتتاليات افتراضية احتمالية ومن خلال استخدامهما ، بدلاً من الرصد الموضوعي المثلثي المباشر ، أصبحنا - في تصوُّرنا - أكثر إلماماً بالواقع مهما بلغ من تركيبة ، فوضعنا نصب أعيننا كل الاحتمالات القريبة والبعيدة التي قد تتحقق في إطار معطيات معينة وقد لا تتحقق في إطار معطيات أخرى . ومن خلال هذا المنهج يتبيَّن أن هجرة اليهود السوفيت ظاهرة تخضع لمركب من العوامل والاعتبارات المختلفة مثل عدد يهود الجمهوريات السوفيتية السابقة وفقاً للإحصاءات الرسمية وغير الرسمية ، وعوامل الطرد والجذب في هذه الجمهوريات وفي مراكز التجمع اليهودي في العالم ، وهوياتهم الإثنية والعقائدية والدينية ، وتركيباتهم الوظيفية والمهنية ، ودوافعهم ومطامعهم في الهجرة . ومن خلال التوصل إلى هذه الحقائق ، أمكننا أن نقرر الحجم الحقيقي لهذه الهجرة المتوقعة (وكان مغايراً للتوقعات السائدة) واحتمالات استمرار تدفقها أو انعدام ذلك ، ومدى أثرها في التجمع الصهيوني ثم كيفية التصدي لها . وقد استند توصلنا إلى رصد عناصر الطرد والجذب في كل من المجتمعين السوفيتي والصهيوني ، وإلى دراسة أعداد يهود الاتحاد السوفيتي عند صدور الكتاب (عام ١٩٩٠) :

١ - عناصر الطرد والجذب .

أ) عناصر الطرد والجذب في المجتمع السوفيتي :

وبدايةً ، وجدت الدراسة أن اليهود السوفيت حققوا نجاحاً وحراراً اجتماعياً كبيراً في ظل الدولة السوفيتية ، وتمتعوا بأعلى مستوى تعليمي ، وتركزوا في المهن العلمية والأدبية والصحافة والمهن الحرة (مثل الطب والهندسة والعلوم) ، وتميَّزوا في مجالاتهم

٤ هجرة اليهود السوفيت

فهي منطقة طرد ، وقد قدم ٧٠٪ من أعضاء الجماعة بها طلبات هجرة إلى إسرائيل وإن كان من غير المؤكد إن كانوا سيتهجنون جميعاً إلى إسرائيل . وتشير الإحصاءات السابقة إلى أن نسب التساقط بينهم ضئيلة .

وبالنسبة لليهود جورجيا ويهود الجمهوريات الإسلامية ، فإن عددهم ٧٣٠٠٠٠ ، وهم موزعون على النحو التالي : يهود الجبال ١٩٠٠٠٠ - يهود جورجيا ١٦٠٠٠٠ - يهود بخاري ٣٦٠٠٠٠ - الكرماشكي ١٠٠٠٠٠ . وقد احتفظ أعضاء هذه الجماعات أيضاً بوعي وحس يهودي نظراً لأنهم يتنمون إلى مجتمعات تقليدية مبنية على الفصل بين الجماعات والطبقات . ومن ثم ، فهم من العنصر المرشحة للهجرة إلى إسرائيل ، وخصوصاً أن هذه الجمهوريات تشبه الدول النامية اجتماعياً واقتصادياً إلى حد كبير وتضم جماعات عرقية وإثنية مختلفة تزيد احتمالات الاحتكاك والصراع فيما بينها . كما تمثل إسرائيل بالنسبة لهم فرصة أكبر لتحريك الاجتماعي عن الولايات المتحدة نظراً لأن مستوياتهم التعليمي منخفض نوعاً . ولكن ، من جهة أخرى ، نجد أن ٢٥٪ من الجماعات اليهودية في جورجيا والجمهوريات الإسلامية من اليهود الإشتكاز قد يجدون فرصاً جديدة لتفتح أمامهم في ظل التحولات الجديدة وتبني سياسات السوق . كما أن كثيراً من العناصر الشرقية بدأت تفقد هويتها التقليدية وتقبلت عملية التروس أو الروسية وقد تفضل الهجرة إلى المدن الروسية الكبرى لتحقيق ما تطمح إليه من حراك . كما تحب الإشارة إلى أن كثيراً من العناصر القادرة ، أو الراغبة ، على الهجرة قد هاجرت في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . الأمر الذي يعني أن نسبة القادرين أو الراغبين بين العناصر المتبقية صغيرة . أما على الصعيد الديني ، فوجدنا ٣٪ فقط من يهود الاتحاد دول الكومنولث المستقلة متدينون ، وقد انجذبت حركة الإحياء اليهودي اتجاهاً دينياً روحياً وهو صدى حركة الإحياء الديني في الاتحاد السوفيتي والعالم بأسره . وهم في الأغلب من العناصر غير الصهيونية وأحياناً المعادية للصهيونية . وبالتالي فهذا التباين يشكل حركة جذب للاتحاد السوفيتي ، وخصوصاً أن أغلب سكان إسرائيل علمانيون .

ولنا أن نلاحظ أن أغلب اليهود في اتحاد دول الكومنولث المستقلة علمانيون تماماً أو تأكلت هويتهم الدينية بل والإثنية تماماً . لكن ذلك لا يعني اختفاء هذه الهوية إذ أنهم يعرفون هويتهم اليهودية على أساس عرقي/إثني إحصائي . وأحياناً تكون هذه الهوية العرقية الإلحادية بالغة الضلالة ، فهم من "يهود الصدفة" ؛ يهود بالمولد دون

الهويات الإثنية والعقائدية والدينية لليهود السوفيت . ومن المعروف أن يهود الاتحاد السوفيتي (سابقاً) لم يشكلوا أبداً مجموعة حضارية أو دينية أو اجتماعية واحدة ، بل شكلوا جماعات غير متجانسة تتحدث عدة لغات وتعيش في مناطق مختلفة . وبالتالي ، فإن القابلية للهجرة تختلف من جماعة إلى أخرى .

فهناك اليهود الإشتكاز (يهود اليديشية) البالغ عددهم ١٠٣٧٦٩١٠ ، والموزعون على النحو التالي في أواخر الثمانينات : روسيا ٥٥١ ألفاً حسب إحصاء ١٩٨٩ - أوكرانيا ٤٨٨ ألفاً - روسيا البيضاء ١١٢ ألفاً . وهم من أكثر العناصر اليهودية اندماجاً وعلمنة ، حيث بدأت عملية دمجهم منذ عهد القيصرية ثم تصاعدت مع الثورة البلشفية . ولم يبق عند هذه العناصر ما يمكن تسميته "حس أو وعي يهودي" ، وخصوصاً أن العناصر اليهودية ذات الحس القومي بينهم هاجرت في فترة الهجرة اليهودية في السبعينيات ثم الثمانينيات ، وبالتالي فهم لا يفكرون إطلاقاً في إطار صهيوني ولا يرغبون في الذهاب إلى إسرائيل ، فهم يتمتعون بمستوى عال من التأهيل العلمي والمهني ، وبالتالي لا يمكنهم تحقيق أي حراك داخل المجتمع الصهيوني . ولذلك ، فإن نسبة التساقط بينهم (حيث يزعم اليهودي أنه ذهب إلى إسرائيل ثم يتجه إلى الولايات المتحدة حيث يمكنه تحقيق معدلات عالية من الحراك الاجتماعي) تصل أحياناً إلى ما يزيد على ٩٠٪ .

أما يهود البلطيق ، وهم أيضاً من الإشتكاز ، فعددهم هو ٣٩٠٠٠٠ موزعين كالتالي : أستونيا ٤٥٠٠ - لاتفيا ٢٣ ألفاً - ليتوانيا ١٢ ألفاً - مولدافيا ٦٦ ألفاً . وهؤلاء من أكثر العناصر التي يمكن اعتبارها عناصر صهيونية ومن أكثرها رغبة في الهجرة إلى إسرائيل ، فلم تُضم هذه المناطق إلى الاتحاد السوفيتي إلا خلال الحرب العالمية الثانية . ولذلك ، فلا يزال عندهم بقايا حس أو وعي يهودي ولا يزالون محتفظين بهويتهم اليهودية ، كما أن بعضهم لا يزال يتحدث اليديشية . وقد كانت ليتوانيا ، على سبيل المثال ، من أهم المراكز التقليدية للدراسات التلمودية في العالم . ولكن من ناحية أخرى ، فإن من الأرجح أن أكثر العناصر الصهيونية الراغبة والقادرة على الهجرة كانت قد أقدمت على ذلك بالفعل كما أن نسبة المسنين بينهم مرتفعة جداً . أما يهود مولدافيا ، فهم من أهم الجماعات من منظور القابلية للهجرة حيث يعيشون في منطقة حدودية مع رومانيا تطلب بالانضمام إلى رومانيا . وقد اندلعت في هذه المنطقة ، بالفعل ، مواجهات شديدة بين المولدافيين وأعضاء الجماعة اليهودية (الذين يُصنّفون أيضاً على أنهم روس) ، وبالتالي

ولكن المشكلة الحقيقية كانت متمثلة في البطالة . إذ كانت إسرائيل تعاني من معدلات بطالة مرتفعة تصل إلى ١٠٪ ، لكن هذه النسبة كانت ترتفع بين العلماء وذوي المؤهلات العالية ممن تكتظ بهم إسرائيل . ويتمتع كثير من المهاجرين اليهود السوفيت بمؤهلات تفوق المستوى المطلوب في سوق العمل الإسرائيلي الذي يحتاج إلى العمال الفنيين والعمال المهرة . وقد اضطّر كثير من العلماء والأطباء والمهندسين اليهود إلى العمل كعمال نظافة وعمال بناء وفي غير ذلك من المهن المماثلة ، الأمر الذي يعني هبوطاً في السلم الاجتماعي لجماعة بشرية جاءت لتحقيق حراك اجتماعي .

كما تمثل المؤسسة الدينية لهؤلاء المهاجرين اللادنيين مصدر أرق وضيق ، فكثير من اليهود السوفيت لا يكتثرون بالمسائل الدينية والشرعية في الزواج والطلاق ، وبالتالي يجدون عند قدمهم إلى إسرائيل أن أبناءهم غير شرعيين ، وتجد كثير من المهاجرات المطلقات أن طلاقهن غير شرعي وبالتالي لا يحق لهن الزواج من رجل آخر . كما تتمسك الخاخامية بالتحقق من الأصول اليهودية قبل إبرام عقد الزواج ، وعلى كل من يريد أن يحصل على زواج أو طلاق شرعي (حتى لا يوسم أولاده بأنهم غير شرعيين) أن يخضع لمراسم التهود وهي طويلة ومعقدة .

٢ - تعداد اليهود بين الزيادة والنقصان :

أما بالنسبة لتعداد الجماعات في الجمهوريات السوفيتية السابقة ، فإن التقديرات تذهب إلى أن عددهم حوالي مليون ونصف . وإذا أجرينا مقارنة بالهجرات السابقة ، فإننا سنجد أن نسبة المهاجرين خلال الهجرة اليهودية الكبرى (١٨٨٢ - ١٩١٤) لم تزد عن ٢٥٪ ، وهي فترة كانت الولايات المتحدة مستعدة فيها لتوطين كل من يشاء . كما يجب أن تتوافر في المهاجر مواصفات جسدية ونفسية ووظيفية معينة تمكنه من بداية حياته من جديد . وعادة ما يكون سن المهاجر بين العشرين والأربعين ، ولكننا نجد أن نسبة المسنين بين اليهود السوفيت مرتفعة حيث إن ٥٠٪ منهم فوق الخمسين ، وإذا استبعدنا المعوقين والمرضى فإن نسبة القادرين على الهجرة ستكون أقل من النصف . وفي ضوء المعطيات السابق ذكرها ، فإن حجم الهجرة اليهودية التي قدرنا أنها ستخرج من الاتحاد السوفيتي كان حوالي ٢٥٪ من تعداد الجماعات أي حوالي ٤٠٠ ألف . وإذا قدرنا أن الولايات المتحدة ستستوعب حوالي ٥٠ ألفاً والدول الأخرى ١٥ ألفاً كل عام ، فإن ٦٥ ألف مهاجر لن يدخلوا إسرائيل سنوياً . وإذا امتدت الهجرة إلى حوالي خمسة أعوام ، فإن هذا يعني أن جزءاً كبيراً منها سيتسرب إلى خارج إسرائيل . ولكن

أن يكون لديهم أي انتماء يهودي ديني أو إثني حقيقي . ويمكن الإشارة إليهم بوصفهم "يهود غير يهود" بمعنى أنهم يهود فقدوا كل مكونات يهوديتهم ، ومع هذا يصنفهم المجتمع ويصنفون أنفسهم على أنهم كذلك . ومع ذلك ، هناك حركة بحث ثقافي يهودي هي جزء من حركة بحث إثنية عامة في روسيا وأوكرانيا . وهذا البحث يتخذ شكلين : أولهما حركة بحث ثقافي يديشي ينظر أنصارها إلى يهود شرق أوروبا أو يهود اليديشية باعتبارهم قومية أو أقلية قومية شرق أوروبية لها تجربتها التاريخية المحددة وراثتها الثقافي ولغتها اليديشية . ولذا ، فقد اصطدم هؤلاء منذ البداية مع التيار الصهيوني ، وهم يضمنون في صفوفهم عناصر معادية للصهيونية والعبرية . وإلى جانب هذه الحركة اليديشية ، يوجد بحث ثقافي روسي يهودي وهو بحث مرتبط بالثقافة واللغة الروسييتين ، مع اهتمامه بحياة وقضايا الروس اليهود . وفي كلتا الحالتين ، فإن المضمون اليهودي للهوية مرتبط تماماً بالمضمون الروسي أو اليديشي وهو ما يعني أن الحركة الناتجة من هذا التعريف ليست طاردة وإنما جاذبة .

(ب) عناصر الطرد والجذب في المستوطن الصهيوني :

لعل أهم عناصر الجذب في المستوطن الصهيوني هو أنه يتيح فرصة الحراك الاقتصادي للمهاجرين المرتزقة . ولكن هذا العنصر تم تحجيداً إلى حد ما بسبب مشاكل الاستيعاب الحادة داخل إسرائيل . ومن أهم هذه المشاكل ، مشكلة الإسكان حيث خلقت الهجرة أزمة إسكان حادة وهي مشكلة أخذت في التفاقم بسبب الأزمة الاقتصادية . ونظراً لأن هؤلاء المرتزقة يتحركون في إطار ما نسميه «الصهيونية الشعبية» ويسعون إلى الحياة المترفة ، فقد تركزوا في الأحياء السكنية المترفة واشتد ضيقهم عندما وضعتهم السلطات الإسرائيلية في مراكز سكنية فقيرة أو في أحياء لا تتوفر فيها البنية التحتية الجيدة ، وقد رفضت غالبيتهم الساحقة الاستيطان في الضفة الغربية . ولكن لأزمة الإسكان جانبها السلبي - من منظور عربي - وهو أنها قد تدفع المهاجرين للاستيطان في الضفة الغربية حيث يوجد سكن مدعوم . كما يبدو أن بعض المهاجرين اختاروا السكن في الكيبوتسات برغم طابعها التنظيمي الجماعي بعد أن تبين لهم أنها ليست مؤسسات اشتراكية وأنها تحولت إلى مؤسسات إشكنازية أرستقراطية تتمتع بأعلى مستوى معيشي في إسرائيل . وقد نجحت الكيبوتسات التي تعاني منذ عدة سنوات من أزمة مالية وبشرية حادة في تبديد شكوك ومخاوف المهاجرين الذين بدأوا في التدفق عليها حتى أن طلبات السكن بها فاقت حجم المساكن المتوفرة .

وهذه العوامل السابقة الذكر تفسر لنا حجم الهجرة الفعلي الذي وصل إلى إسرائيل وهو ٤٠٠ ألف مهاجر . وقد توقفت سيل الهجرة عند هذا الرقم حتى أواخر عام ١٩٩٢ انضم لهم حوالي ٢٨٠ ألف بعد ذلك . وأعداد المهاجرين التي تصل إلى إسرائيل في الوقت الحاضر لا تزيد عن معدلات الهجرة العادية ، وهذا الرقم أقل كثيراً من الأرقام المتضخمة التي أُذيعت عند بدء الهجرة ويتطابق مع الرقم الذي قدرناه للهجرة التي سنخرج من الجمهوريات السوفيتية السابقة .

وهذا يقودنا إلى نقطة مهمة وهي ما ستج عنه هذه الهجرة من احتكاكات عديدة على المستويات الاقتصادية والطبقية والاجتماعية بين المهاجرين الجدد والأعضاء القدامى في التجمّع الصهيوني . وخصوصاً مع اليهود الشرقيين الذين يشعرون بتهديد هذه الهجرة لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وطموحاتهم السياسية . ذلك أن هؤلاء المرتزقة سينتفضون على الكثير من الفرص والامتيازات التي كان يمكن توجيهها إلى اليهود الشرقيين . كما أنهم سيساعدون على عودة التحيز الإشكنازي ضد الشرقيين . هذا بالإضافة إلى أن قدومه المهاجرين الجدد سيكشف استهلاك البنية التحتية والموارد المائية والرقعة الزراعية . كما أن تزايد معدلات الجريمة (بسبب الهجرة السوفيتية) وعدم قبول الكلفة الروسية (من قبل المستوطنين الصهاينة) لا بد وأنه سيزيد حجه التورم الاجتماعي .

ومن المتوقع أن تزيد المشكلات الناجمة عن وصول اليهود السوفيت (ازدحام المساكن - زيادة التوتر الاجتماعي - نقصان الفرص) من عدد النازحين من إسرائيل . بل سيضمه إلى هؤلاء بعض المهاجرين المرتزقة . ومن الطبيعي أن تكون أرقام النازحين من المهاجرين الجدد أمراً خاضعاً للرّقابة ، ولذلك فمن من الصعب معرفة حجمهم على وجه الدقة . ولكن من المعروف أن ١٨ ألف قادم جديد طلبوا العودة إلى موطنهم عام ١٩٩٠ . وهؤلاء النازحون أو المطالبون بالنزوح يُشكّلون نزيفاً من التجمّع الصهيوني . كما يُشكّلون عنصر خلخلة وقلق .

ومن ناحية أخرى . بدأت إسرائيل في وضع خطة كبرى وشاملة بعيدة المدى تهدف إلى استغلال القدرات العلمية للمهاجرين الجدد بغرض تحويل إسرائيل في القرن الحادي والعشرين إلى قوة تكنولوجية عظمى تحل من خلال صادراتها من السلع التكنولوجية مشكلة ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للمهاجرين . وتهدف الخطة إلى إقامة عدد من الشبكات بتمويل خاص تقوم بتطوير إنتاج وتصدير السلع التكنولوجية باستخدام

هناك احتمالات مهمة يجب أخذها في الاعتبار (وهذه من المتتاليات الافتراضية الاحتمالية) مثل حدوث تدنور اجتماعي واقتصادي كامل في الجمهوريات السوفيتية السابقة الأمر الذي قد يدفع الملايين من اليهود وغير اليهود إلى الزواج إلى خارج البلاد . وبالفعل صاحب عملية تفكّك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، ثم انتقال جمهورياته إلى اقتصاد السوق ، أزمة اقتصادية طاحنة وارتفاع في معدلات البطالة وتزايد النزاعات العرقية والمواجهات المسلحة ، ولا يزال الوضع غير مستقر ويحمل كثيراً من الاحتمالات المفتوحة .

وهناك أيضاً ظاهرة بالغة الأهمية وهي ظاهرة اليهود المتخفين ، وهم اليهود الذين ينكرون هويتهم لأسباب عملية مختلفة ويدوبون وينصهرون في مجتمعاتهم عدة أجيال ثم يظهرون هويتهم اليهودية تحت ظروف معينة . ويقدر البعض عددهم بحوالي ١,٣ - ١,٥ مليون . كما أن هناك قضية العناصر شبه اليهودية أو غير اليهودية التي قد تنضم إلى الهجرة للاستفادة من الفرص المتاحة أمام اليهود في إسرائيل والولايات المتحدة . وقد أعلنت الحاخامية في إسرائيل بالفعل أن ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من المهاجرين السوفيت ليسوا يهوداً وفقاً للشرعية اليهودية للأسباب التالية : الزوجة ليست يهودية - الزوج لم يُختن - الأبناء ليسوا يهوداً لأن الأم ليست يهودية - أحد الزوجين لا تربطه أية صلة بالديانة اليهودية . ونظراً لأن قانون العودة الإسرائيلي يسمح لأي شخص له جد يهودي ، سواء من ناحية الأم أو من ناحية الأب ، بالهجرة إلى إسرائيل ، فقد بدأ الكثيرون في اكتشاف أن لهم جدوداً يهوداً برغم عدم ارتباطهم بالديانة اليهودية . بل إن هناك عناصر من مدعي اليهودية تحاول أيضاً الانضمام إلى الهجرة . وتشير الإحصاءات بالفعل إلى أن أكثر من ٣٠٪ من المهاجرين السوفيت سجلوا أنفسهم على أنهم غير يهود . وقد تكون هذه النسبة أكبر ، فمن المعروف أن كثيراً ممن سجلوا أنفسهم يهوداً ، رغم أنهم ليسوا يهوداً ، فعلوا ذلك خوفاً من الحرمان من المزايا الممنوحة للمهاجرين اليهود .

ويقودنا ذلك إلى نقطة مهمة وهي مدى استعداد الكيان الصهيوني لأن يضم إلى الدولة اليهودية عناصر شبه يهودية أو غير يهودية . ونحن نذهب إلى أنه قد يقدم على ذلك بالفعل حتى تتوفر له المادة البشرية الاستيطانية والقتالية اللازمة لتحل المشكلة السكانية الحادة في إسرائيل وتخلق تعادلاً مع التعرب بغض النظر عن مدى يهوديتها (وهو الأمر الذي حدث بالفعل) . ونحن نستند في ذلك إلى تجربة إسرائيل مع يهود الفلاشا حيث تم تهجيرهم إلى إسرائيل رغم عدم نقاء عقيدتهم وهويتهم الدينية ورغم اعتراضات المؤسسة الحاخامية الدينية ثم أخيراً ترحيب يهود الموراه فلاشا .

وقد تصاعدت معدلات هذا الانحياز بعد عام ١٩٦٧ داخل وخارج المستوطن الصهيوني مع انتقال المستوطن الصهيوني من المرحلة التنشيفية التراكمية إلى المرحلة الفردوسية الاستهلاكية ، ففي الداخل ظهر ما يُسمى عقلية «روش قطان» ، أي «الرأس الصغير» التي تُنوّج جسماً كبيراً لا يكف عن الاتهام والاستهلاك . كما تصاعدت خارجة ، وخصوصاً بين أعضاء المستودع البشري اليهودي الوحيد القابل للهجرة ، يهود الاتحاد السوفيتي .

والجزء الأكبر من اليهود السوفيت علمانيون شاملون ولا يؤمنون بالصهيونية أو بأية عقيدة أخرى ، كما لا توجد عندهم هوية يهودية واضحة فهم جماعة بشرية لا تكثر كثيراً بأية قيم دينية أو ثقافية أو خصوصية حضارية وهدفها الأساسي هو البحث عن المنفعة واللذة . ولكنهم مع هذا يتسمون بسمة جوهرية واضحة مركزية وهي أنهم ينتمون إلى ما يُسمى في علم الاجتماع الغربي «عصر ما بعد الأيديولوجيا» ، أي أن يعيش المرء في الحياة الدنيا بشكل إجرائي كفاء ، لا يفكر إلا في يومه ، وإن فكر في مستقبله فهو يفعل ذلك بنفس المعايير الكمية الإجرائية ، وهو عادة لا يفكر في الماضي . وعملية التفكير لديه عادة ما تكون بريئة من أية أثقال أيديولوجية أو أعباء نظرية أو أخلاقية ، فالمعايير المستخدمة علمية مادية دقيقة تهدف إلى تعظيم المنفعة واللذة . فهم يؤمنون بقيم المنفعة (عادة الكمية) واللذة (عادة المباشرة) ، وتطلعاتهم الاستهلاكية شرهة لا تخف حداثتها أية قيم ، وهي تطلعات لا تقبل أي إرجاء ، وذلك بسبب غياب أية مثل عليا أو نظريات دينية أو عقائدية (ولهذا السبب ، نجد أن الوعي السياسي لليهود السوفيت ضعيف جداً وإن كانوا يتسمون بعداء حقيقي للاشتراكية . ولكن عداءهم هنا لا يعني موقفاً نظرياً وإنما هو عداء ذرائعي لكل النظريات والمطلقات ، فالاشتراكية في نهاية الأمر تحوي داخلها قدراً من المثاليات ينبع من إيمانها بالإنسان كمطلق) .

مثل هؤلاء البشر يتسمون بحركية غير عادية ورغبة عارمة في تحقيق الحراك الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي دون اكتراث بأية قيم ثقافية أو دينية أو خصوصية حضارية أو أي من هذه المطلقات التي تسبب الصراع للرؤوس الاستهلاكية ، أي أن قابليتهم للهجرة بحثاً عن الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعي مرتفعة إلى أقصى حد . فإن من المنطقي أن يتجهوا إلى الولايات المتحدة ، ولذا يلاحظ أن أعداداً كبيرة منهم تجد الإنجليزية إذ كانوا يُعدّون أنفسهم للهجرة إليها .

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي حاول الكثير من اليهود (وغير

التكنولوجيات التي تم تطويرها في الاتحاد السوفيتي . وتضم الخطة أيضاً بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة في هذا القطاع . وهذه خطة طموحة ستواجه كثيراً من الصعوبات في التنفيذ ، إلا أن احتمال تحقيقها يُشكل خطورة حقيقية بالفعل .

الصهيونية النفعية (أو صهيونية المرتزقة) : المهاجرون السوفيت في

إسرائيل

Utilitarian (or Mercenary) Zionism : Soviet Immigrants in Israel

«الصهيونية النفعية (أو صهيونية المرتزقة)» مصطلح قمنا بسكه لوصف اتجاه عام وشائع بين يهود العالم الذين يدعون أنهم صهاينة . والصهيونية عقيدة علمانية مادية ، ولذا فهي تحتوي على توجهٍ نفعي قوي ، شأنها في هذا شأن العقائد العلمانية كافة ، ولكن معدل النفعية في الصهيونية أعلى كثيراً من العقائد العلمانية الشاملة الأخرى لأن الصهيونية برنامج إصلاحى واع يطرح نفسه باعتباره الإطار الذي يستطيع يهود العالم أن يحققوا من خلاله لأنفسهم مستوى معيشياً أعلى وأمناً أقوى مما حققوه لأنفسهم في أوطانهم . ولكن الدافع المادي وحده ليس كافياً لأن تقتلع الإنسان نفسه اقتلاعاً من مجتمعه وماضيه وهويته ، ولذا طورت الصهيونية الصيغة الصهيونية الشاملة المؤهدة التي أسقطت على المشروع الصهيوني بُعداً مثالياً . ولكن المثاليات الصهيونية كانت ديباجات سطحية ولذا اتضح التوجه النفعي من البداية ، فكان المستوطنون التسليوني (قبل ظهور هرتزل) يبذلون جهدهم في ابتزاز أموال روتشيلد وغيره من أثرياء الغرب ، واستمر هذا الوضع قبل إعلان الدولة إذ كان المستوطن الصهيوني يحاول الحصول على أقصى قدر من الأموال من يهود العالم عن طريق الدعاية أو الابتزاز بتوليد إحساس عميق بالذنب لديهم باعتبار أنهم لم يهاجروا إلى إسرائيل . وبعد إعلان الدولة ، تحولت الدولة بالتدريج إلى دولة تعيش على المعونات الأجنبية ، وهي معونات تحصل عليها باعتبارها دولة وظيفية تؤدي دوراً فهي دولة مرتزقة .

لكل هذا ، نجد أن كثيراً من اليهود الذين يستوطنون إسرائيل (فلسطين) يفعلون ذلك لأسباب نفعية لا علاقة لها بمثاليات دينية أو أيديولوجية . ويمكن رؤية هجرة يهود البلاد العربية بعد عام ١٩٤٨ في هذا الإطار ، فهم لم يكونوا قط جزءاً من الحركة الصهيونية ، سواء في شكلها الاستيطاني أم في شكلها التوطيبي . وقد استوطنوا فلسطين لتحقيق الحراك الاجتماعي .

٤ هجرة اليهود السوفييت

١٩٧٤ جاء فيه : بينما ينظر الأمريكيون إلى الحملة من أجل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي على أنها محاولة لإنقاذ بقايا الشعب اليهودي هناك ، فإن المهاجرين السوفيت لا يشاركون في مثل هذه الأوهام الرومانتيكية أو الدينيجات الصهيونية .

وفي جبرمسواليم بوست ٣٠ أبريل ١٩٨١ ، صرح إسرائيل فاينبلوم (المهاجر السوفيتي المقيم في إسرائيل) ، وهو صهيوني حقيقي ، أن من بين ١٦٣ ألف مهاجر سوفييتي الذين استقروا بالفعل في إسرائيل حضر ٢٠٪ منهم فقط بسبب الدوافع الدينية أو النفسية (أي العقائدية) ، أما الآخرون فقد وجدوا أنفسهم في إسرائيل (على حد قوله) .

وقد وصف بعض المهاجرين الأسباب التي دعتهم إلى ترك الاتحاد السوفيتي . فقال أحدهم : إن الحياة هناك أصبحت مملة . فالحجرة إلى إسرائيل هي مجرد بحث عن الإثارة . وقد أضاف : علم أجبر إنه ترك الاتحاد السوفيتي لأنه أدرك أن الوقت قد حان لأن يفعل ذلك ، وأشار مهاجر ثالث إلى أنه ترك الاتحاد السوفيتي لأنه يريد أن يعيش حياة أفضل . وحتى يؤكد مدى عمق التزامه بهذه الفلسفة ، ذكر أنه جاء لا يشتري سيارة ولكن ليكون لديه سيارة بمحرك أكبر . ومن المستحيل أن تعرف كم مهاجر (سوفيتي) يشبه إيفان الذي ترك إسرائيل بعد أن عمل سنة في كيبوتس . لأنه يكره التعصب الديني والنقص الحزبي ، وكأنه كان يتوقع أن تكون أرض الميعاد في القطب الشمالي أو على مسافة صغيرة من روسيا . وأن الحركة الصهيونية قد وعدته بأرض ميعاد مكيفة الهواء .

والوكالة اليهودية تسع مع التبرؤة وفي تقو مجونة جذب أعضاء الجماعات اليهودية للاستيطان في إسرائيل على أسس نفعية محضة فلا تهاب الإعلانات بحسبهم الديني أو يارتبهم بالأسلاف ، وإنما تتحدث بشكل صريح عن البيت الترويجي . أو الإمكانيات الاستعمارية للمستثمرين وإمكانيات البحث العلمي للعلماء ، وكان فندق صهيون تحوّل هنا إما إلى شركة صهيون الاستعمارية أو إلى معمل صهيون للبحوث العلمية . وقد وصل هذا التحول إلى الذروة مع هجرة اليهود السوفييت الأخيرة التي بدأت بعد عام ١٩٩٠ .

ويبلغ عدد الإسرائيليين من منشأ روسي (من الصهيونية المرتزقة) حوالي ٨٠٠ ألف (أي حوالي خمس سكان إسرائيل) يشكلون كتلة "قومية" مستقلة ، لها عيها وحضورها الخاص ، فهم كيان مستقل داخل الكيان الإسرائيلي ، فلهم محطة ، إذاعة وتليفزيون خاصة بهم ، وصحافة باللغة الروسية وأندية ومدارس . فهم - كما قال أحدهم - "يفكرون بالروسية ويتواصلون فيما بينهم" . وتبع قوة

اليهود) السوفييت الهجرة إلى الولايات المتحدة ، ولكن إسرائيل أوصدت الأبواب دونهم . ومن ثم أصبحت إسرائيل بالنسبة لهم هي السبيل الوحيد للخروج من الاتحاد السوفيتي . ولذا ، فإن كثيراً من المهاجرين يأتون صاعرين لا يحملون في قلوبهم أي تطلّع لصهيون أو أي حب لها "فهم لا يريدون سماع أي شيء عنها" (على حد قول يوري جوردون رئيس قسم الاستيعاب في الوكالة اليهودية المسئول عن توطين اليهود السوفييت) ، كما أنهم لم يدعوا موافقة أو ترحيباً باستئناف العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل لأن هذا الأمر سيؤدي إلى نقل المهاجرين مباشرة إلى إسرائيل ، وهو ما يوفّر فرصة الهجرة إلى الولايات المتحدة . بل إن بعضهم يدعي اليهودية ، بل لم يمانعوا في أن يختنوا في سبيل الحصول على الدعم المالي على أمل أن تُتاح له فرصة الفرار من أرض الميعاد الصهيونية في فلسطين المحتلة إلى أرض الميعاد الحقيقية في الولايات المتحدة . وتحاول الدولة الصهيونية من جانبها أن تكبلهم بالمساعدات المالية التي يصعب عليهم سدادها حينما تحين لحظة الفرار .

وقد لخص أحد المهاجرين المرتزقة الموقف بقوله : "لم يكن أمامي خيار سوى أن أذهب إلى إسرائيل بعد أن قضينا سبعة شهور في روما" . ولكنه أعلن عن تصميمه على عدم البقاء . وقد بدأت الصحف الصادرة بالروسية في إسرائيل بتخصيص مساحة كبيرة يحتلها معلنون يعرضون تزويد القراء بالسلعة التي تطمح لها غالبية المهاجرين الجدد : تأشيرات دخول إلى كندا (أرض ميعاد أخرى مجاورة للولايات المتحدة) . وقد وصف أرييه ديري ، وزير الداخلية ، المهاجرين المرتزقة وصفاً دقيقاً حين قال : إنهم بعد وصولهم ستجدهم جالسين على حقائق السفر . وقال أوبليون : "بعض من لا يمكنهم الذهاب إلى الولايات المتحدة سيأتون إلى إسرائيل بهدف استخدامها كمحطة على الطريق ، وسيقومون باستغلالنا أيضاً ، وسيأخذون أية خبرات قد نقدمها لهم ، وقد ينتهي بنا الأمر إلى أن نتجمع عندنا عدد كبير من الناس الذين يشعرون باليأس والذين ينتظرون أول فرصة لينزحوا عن إسرائيل" ، فهم يعرفون تماماً "أن إسرائيل بلد صعب وأن الولايات المتحدة بلد سهل بالمقارنة" . والسهولة قيمة أساسية بالنسبة لهؤلاء الباحثين عن "الراحة والترف" (كما وصفهم يوري جوردون) .

وقد وصفت إحدى المؤسسات اليهودية المهاجر اليهودي السوفيتي النماذجي (في السبعينيات) بأنه شخص لم يهرب من الاضطهاد وإنما هاجر بإرادته ولدوافع غير عقائدية أصلاً . وقد أيد نتائج هذا التقرير تقرير آخر نشره مجلس المعباد اليهودية في نوفمبر

صهيونية المرتزقة

Mercenary Zionism

انظر : «الصهيونية النفعية (أو صهيونية المرتزقة) : المهاجرون السوفيت في إسرائيل» .

إسرائيل بعاليه

Israel Bealaya

«إسرائيل بعاليه» عبارة عبرية تعني «إسرائيل مع الهجرة» وهو حزب سياسي جديد يتزعمه ناتان شارانسكي ، وهو تعبير عما يُسمى «اليمين الرخو» المؤيد لتنتياهو ، وهو يمين لا يهتم كثيراً بالأيديولوجيا وإنما بمصلحته المباشرة (فهو يمين عصر ما بعد الخدائ)، كما أنه تعبير عن عودة ما يمكن تسميته «السياسة الإثنية» ، أي أن تكون دوافع الأحزاب والجماعات السياسية ليست الأيديولوجية الصهيونية وإنما انتماءهم الإثني ، بحيث يكونون جماعة مصالح لا تكتثر بالمسلمات الصهيونية . والسياسة الإثنية عرفها النظام السياسي الإسرائيلي في بداياته ، ثم اختفت مما أعطى الانطباع العام بأن المستوطن الصهيوني قام بتجميع عدد كبير من المنفيين ونجح في مزجهم من خلال أتون الصهر الإسرائيلي/ الصهيوني . وعودة السياسة الإثنية (متمثلة في حزب جيشر وشاس وإسرائيل بعاليه) يدل على سقوط الادعاء بأن اليهود شعب واحد ويشير إلى إخفاق الصهيونية في عملية «مزج المنفيين» .

ولفهم الخلفية الأساسية التي أدت إلى ظهور إسرائيل بعاليه لابد أن نذكر أن المهاجرين اليهود السوفيت قد حضروا لإسرائيل لتحقيق الحراك الاجتماعي ، فهم صهاينة مرتزقة ، غير ملتزمين بأية أيديولوجية . وقد شكّلوا أكبر كتلة انتخابية في إسرائيل ، ومع هذا يصعب التنبؤ بسلوكها الانتخابي ، فكل ما يبيغونه هو الحصول على جزء من الدخل القومي أو «الفطيرة القومية» . ولذا صوّت هؤلاء لحزب العمل ، حينما وجدوا أن هذا في صالحهم ، في الوقت الذي تتبأ فيه كثير من المحللين أنهم سيعززون قوى اليمين ومن يصوتوا لحزب ذي طابع اشتراكي .

وقد حَمَل هؤلاء المهاجرون حزب الليكود مسؤولية التقصير في عملية استيعابهم ومسؤولية وقْف ضمانات القروض الأمريكية البالغ حجمها ١٠ مليارات دولار بسبب إصراره العقائدي (الذي لا ضرورة له من وجهة نظرهم) على مواصلة عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن ثم تبديد الموارد التي يمكن أن تُوجّه لخلق فرص عمل جديدة لهم . كما أكدت الاستطلاعات التي جرت

انثقافة الروسية المحلية (المنقطعة الصلة بالثقافة الإسرائيلية المرتبطة بثقافة الوطن القديم) من حجمها الكبير ومن المؤهلات البشرية التي في حيازتها . ولذا فهي تحافظ بشراسة على استقلالها ، بل إن أحدهم أشار إلى تكوين حزب إسرائيل بعاليه على أنه بداية حرب الاستقلال الخاصة بالروس . ولذا لا يُصنّف سوى ١٦٪ من المهاجرين السوفيت نفسه على أنه «إسرائيلي» مقابل ٢٦٪ اعتبر نفسه «من رابطة الدول المستقلة» و ٣٢٪ اعتبر نفسه «يهودياً» بشكل عام ، واكتفى ١٢٪ بأن يسمي نفسه تسمية محايدة «مهاجر جديد» . ولم يتم قبول هذه الكتلة الروسية من قبل المجتمع الإسرائيلي ، ولذا يشعر ٥٩٪ من المهاجرين السوفيت أن المجتمع الإسرائيلي يستوعب الهجرة إما بلا مبالاة أو بعدائية . وفي المقابل حين سئل الإسرائيليون عن وصفهم للمهاجرين السوفيت قال حوالي ٣٦٪ إنهم بروفير كناس وسمسار وعاشرات وإنهام المهاجرين السوفيت باحتراف البغاء والجريمة المنظمة ، اتهامات لها أساس في الواقع) .

ولم يستخدم أحد لفظ «مرتزقة» ومع هذا يمكن القول بأنه مصطلح كامن في خطاب كثير من الكُتّاب الذين تَعَرَّضُوا للمهاجرين السوفيت بالوصف . فقد وصفهم أحد الكُتّاب بأنهم «مهاجرون اقتصاديون» ، كما وصفهم آخر بأنهم «هاربون من الاتحاد السوفيتي وليسوا مهاجرين إلى إسرائيل» . أما جوليا ميرسكي (عالة نفس في الجامعة العبرية) ، فقد وصفتهم بأنهم «لاجئون وليسوا مهاجرين» . ووصفهم كارل شراج (في جيروساليم بوست) بأنهم «مستوطنون بالإكراه أو رغم أنفهم» . ولكنني أفضل وصفهم بلفظ «المرتزقة» ، والاصطلاح الذي اقترحه أكثر دقة للمرتزق هو الذي لا يقوم بعمل إلا نظير مقابل . والتزامه بالعمل هو التزام خارجي تعاقدى أي أنه لا يشعر نحوه بأي ولاء حقيقي . ويتميز مصطلحنا بأنه مصطلح مُتداول في علم الاجتماع ، وهو ما يعني أنه يحوي قدراً من العمومية ولا يَسْتَقْط في التخصيص الكامل .

وهناك نوع آخر من الصهاينة النفعيين ، وهم اليهود المسنون الذين يتقاعدون في إسرائيل حيث يمكنهم أن يعيشوا حياة مترفة على معاشاتهم الصغيرة (فكان إسرائيل هي بيت المسنين أو فلوريدا الصهيونية) .

وهناك ، أخيراً ، اليهود الذين يرسلون جسمانهم ليدفن في إسرائيل : فهم يرفضون العيش في إسرائيل ، ولكنهم لا يرفضون الموت فيها . وعلى حد قول أحد الكُتّاب الإسرائيليين ، فإنهم يعمدون بالجانب التاريخي في حياتهم إلى أوطانهم ، أما الجانب الكوني الذي يتعلق بالموت فهم يعمدون به لإسرائيل !

الكلمة ، إذ يطالب بحل المشاكل التي تعاني منها غالبية الإسرائيليين ويطرح نفسه على أنه حزب وسط بين طرفي القوس السياسي (العمل والليكود) يبرز المسائل غير المختلفة بشأنها ، والتي يمكنها توحيد الشعب ، ومن ضمن هذه المسائل تحويل إسرائيل إلى مجمع للشنات (بما في ذلك قيام اقتصاد ليبرالي قائم على التنافس يقوم باجتهاد أعضاء الجماعات اليهودية إلى الدولة الصهيونية) .

ويطالب الحزب بتعزيز شئون الهجرة والاستيعاب ، ولذا يطالب بإصدار قانون يحدد حقوق المهاجر وواجباته ووضع الخطط اللازمة لذلك . ويرى الحزب أن استمرار الهجرة بشكل عاملاً سكانياً حاسماً في التخطيط الإستراتيجي الطويل الأمد . لكل هذا يؤكد الحزب كثيراً من المسمات الصهيونية (إنهاء قانون العودة - حق الشعب اليهودي في كامل أرض إسرائيل - القدس الموحدة غير قابلة للتفاوض فهي عاصمة الدولة اليهودية - رفض قيام دولة فلسطينية) . علاوة على هذا يرى الحزب ضرورة توسيع صلاحيات المجلس المحلية فيما يتعلق بإنفاق الأموال المخصصة للاستيعاب واستعمال ضمانات القروض التي قدمتها الولايات المتحدة في خدمة غرضها الأصلي المتمثلة في استيعاب المهاجرين . ويرى الحزب ضرورة إيجاد حل للمشكلات الصعبة المتعلقة بزيجات غير اليهود ودفنهم .

ورغم كل الادعاءات الصهيونية الأولية فإن صهيونية المرتزقة تظل برأسها بكل صراحة وعنف في الجزء الثاني من برنامج الحزب ، فحزب إسرائيل بعاليه حزب إثني في نهاية الأمر له مصاحبه الروسية الخاصة . وكما قال شارانسكي نفسه : "قررنا إقامة حزب عندما اتضح أن الفصل بين المهاجرين والمجتمع يشند . فحتى الناجحون بين المهاجرين يشعرون بأنهم ينتمون إلى أقلية مشبوهة وغير موالية ، والنظرة إليهم سلبية . إن المهاجرين من روسيا تركوا دولة كانوا يشعرون فيها دائماً بأنهم ليسوا جزءاً من المجتمع . جاؤوا إلى هنا معتقدين أن هذا هو البيت . وفجأة أخذوا يشعرون بأنهم عبء . يُقال إنهم يجلبون الجريمة والدعارة ، وعندما يذرون أعمالاً يكونون مرتبطين بالماضي . . . المعادون للسامية في روسيا كانوا على الأقل يحترمون اليهود ؛ إذ كانوا يقولون إن اليهود أذكاء . هنا تحول المهاجرون إلى طغليات" .

وبسبب اثنية الحزب وروسيته نجد أن قائمة مرشحيه كادت تقتصر على ممثلي المهاجرين الروس ، وكانت الدعاية الانتخابية في معظمها باللغة الروسية . وحصلت قائمة إسرائيل بعاليه على ٩٢٨ ، ١٧٤ صوت أنت لها بسبعة مقاعد في الكنيست .

بين الناحيتين من اليهود السوفيت أن لديهم ارتياباً ورفضاً عميقين للأحزاب الدينية ، ولذلك فقد رفضوا التصويت لها . كما وجدوا في جماهير حزب العمل فئة اجتماعية مماثلة لهم ، فهم من الفئات المثقفة ذات الأصول الأوروبية ، على عكس جماهير حزب الليكود التي تضم أغلبية سفارديّة وشرقية .

ولكن حينما عرض عليهم الليكود الاشتراك في عملية إدارة المستوطن الصهيوني وإعطائهم جزء أكبر من الفطيرة القومية مقابل الاشتراك في حكومة ائتلافية تضم عناصر دينية كثيرة لم يترددوا في تغيير مواقفهم ونمط تصويتهم .

ولعل من الأمثلة الطريفة على مدى "واقعية" و"عملية" الكتلة الانتخابية الروسية هو استطلاع في الرأي كانت نتيجته أن شارانسكي لم يحصل على أصوات كافية (بسبب أنه ملوث بالأيديولوجيا إلى حد ما) فلم يأتمن ، على سبيل المثال ، بالوظائف التي وعدهم بها ، بينما حصل لايرمان (مستشار نتنياهو المشهور بلقب «راسبوتين») بعدد كبير من الأصوات ، كما حصل تسفي بن أري (مليونير روسي مهاجر كان يُسمى جريجوري ليرنر) على عدد كبير آخر من الأصوات رغم أنه على علاقة بالجرمية المنظمة ، كما أنهم بتقديم الرشاوي وتجرى معه التحقيقات بهذا الشأن ، ولكن هذا شأن سياسي لا يهم الصهاينة المرتزقة كثيراً .

وما يلاحظ أن ١٪ فقط من هؤلاء المرتزقة يعيش في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، ومع هذا فهم لهم ماضي إمبريالي ولذا فهم لا يمانعون في ضم الأراضي ولا يرون ضرورة للتنازل عنها (كما يقول إدوارد كوزيتسوف محرر جريدة يومية تصدر بالروسية في إسرائيل تُسمى فستي) . كما أنهم يكرهون العرب بشكل غريزي ، ربما بسبب عنصرية المجتمع الصهيوني المتأصلة ، وما حملوه من "عداء للعرب" ، الأمر الذي كان متفشياً بين العناصر الرجعية في المجتمع السوفيتي .

وحتى مطلع عام ١٩٩٦ لم يكن للمهاجرين الروسو حزب سياسي ، ولكن المنبر الصهيوني كان يمثلهم الرئيسي . وكان رئيسه شارانسكي يعارض بشدة تأليف حزب للمهاجرين خشية الانعكاسات السلبية التي قد تعني تحويل المهاجرين إلى مجموعة عرقية . ولكن الانقسامات الحزبية داخل النظام السياسي الإسرائيلي ، علاوة على القوة الانتخابية الضخمة التي يشكلها المهاجرون الروس ، دفعت شارانسكي إلى تحويل حركته السياسية إسرائيل بعاليه إلى حزب يحمل الاسم نفسه في ١١ فبراير ١٩٩٦ . ويزعم شارانسكي أن حزب إسرائيل بعاليه حزب إسرائيلي بمعنى

السوفيتي ، فيهود أمريكا مولعون بشكل يكاد يكون مرضياً بالبحر عن جذورهم) .

ويعمل تشيلينوف رئيساً للجماعة اليهودية الثقافية في موسكو ، أي أنه يسعى إلى بث ثقافي لهويته الروسية اليهودية . وجماعته أول جماعة يهودية منظمة منذ الثورة وتضم آلاف الأتباع . ومجموعة اهتماماته هذه تضعه في مواجهة الصهيونية التي تهدف إلى تصفية الجماعات اليهودية في العالم وإلى تحويلها إلى وقود لآلة الاستيطان والحرب الصهيونية . ولذا ، فليس من الغريب أن يصرح تشيلينوف أنه لا ينوي الهجرة إلى إسرائيل لأنه يعلم جيداً الجو السيئ في إسرائيل بشأن الزوجات غير اليهوديات ، وأنه غير مستعد لإخضاع زوجته لهذه المعاملة . ثم أضاف أنه يرى أن الهجرة ليست سوى عنصر واحد للتعبير عن الهوية اليهودية (الروسية) . ويمكن أن نضيف أن تخصص تشيلينوف في قبائل الإسكيمو يجعل هجرته مستحيلة ، إذ أنه سيجد نفسه في إسرائيل بعيداً عن المادة التي يعمل عليها (وكم عدد علماء اللغويات والإثنوغرافيا الذين يستطيع المجتمع الإسرائيلي استيعابهم ؟) . ويمكن القول بأن تشيلينوف نموذج جيد لكثير من اليهود السوفيت . وما يجدر ذكره أنه رغم أنه قد قرّر عدم الهجرة إلا أنه يؤيد هجرة اليهود السوفيت بل ويشجعها ، أي أنه صهيوني توطيني . وقد تعرّض تشيلينوف لهجوم في الفترة الأخيرة إذ وُجّه إليه الاتهام بأنه حول فاعد إلى منظمة مركزية تتركز قيادتها في يده .

ناتان شارانسكي (١٩٤٨ -)

Natan Sharansky

رئيس حزب إسرائيل بعالياه ووزير الصناعة والتجارة في وزارة نتيهاو . اسمه الأصلي أناتولي ثم قام بعبرته . وُلد في أوكرانيا ودرس الرياضيات وعلوم الكمبيوتر في معهد الفيزياء التكنولوجية في موسكو . تقدّم بطلب للحصول على تأشيرة هجرة إلى إسرائيل عام ١٩٧٣ . وقد قام شارانسكي بحملة إعلامية ضخمة للمطالبة بحق اليهود السوفيت في الهجرة إلى إسرائيل وكان يُشكّل حلقة اتصال بين يهود الاتحاد السوفيتي المنوعين من الهجرة والصحافة الغربية . وفي عام ١٩٧٦ اتهمته جريدة أرفستيا بالتعاون مع المخابرات الأمريكية ثم قبض عليه بتهمة الخيانة والجاسوسية وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً . وأُفرج عنه في ١١ فبراير عام ١٩٨٦ وترك بلده في اليوم نفسه وهاجر إلى إسرائيل حيث أعلن أنه سيستمر في الكفاح من أجل حق يهود الاتحاد السوفيتي في الهجرة .

ونذا تُعد سادس أكبر كتلة في الكنيست (بعد العمل والليكود وشاس والمفدال وميرتس ، على الترتيب) . ولابد أن يؤخذ في الاعتبار أن المهاجرين الروس لم يستنفذوا كامل طاقاتهم في الانتخابات الأخيرة .

فاعد

Vaad

«فاعد» كلمة عبرية تعني «لجنة» وهي المنظمة المظلة التي تضم كل التنظيمات اليهودية في كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقاً) وقد تأسست عام ١٩٨٩ . وتضم المنظمة ما يزيد عن مائتي جماعة ثقافية . وفاعد عضو في المؤتمر اليهودي العالمي . وقد استمرت في الوجود بعد سقوط الاتحاد السوفيتي . ومن أهم الشخصيات فيها وأحد مؤسسيها ميخائيل تشيلينوف . وتعرض منظمة فاعد الآن للهجوم من فروعها في الجمهوريات السوفيتية السابقة إذ يطالبون بأن تكون فاعد أقل مركزية وأن تصبح تنظيمًا كوندرالياً . وهذا الانقسام داخل فاعد إن هو إلا صدى للانقسام الأكبر بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة التي تتنازعها الرغبة في التحالف مع روسيا والاستقلال عنها .

ميخائيل تشيلينوف (١٩٣٨ -)

Mikhail Tschelenov

عالم لغة سوفيتي يهودي ، ومؤسس الحركة الثقافية اليهودية في موسكو في السبعينيات ، والرئيس المناوب لمنظمة فاعد (المنظمة المظلة للمنظمات اليهودية في اتحاد دول الكومنولث المستقلة) . ويمكن القول بأن تشيلينوف نموذج متبلور للمواطن الروسي اليهودي إذ تبدّى من خلاله كثير من خصائص هذا المواطن .

يعمل تشيلينوف عالم لغة متخصص في الإثنوغرافيا ، ولعله عالم فيما يُسمّى «اللغويات اللّينية» ، وهو متخصص أساساً في قبائل الإسكيمو وشعوب المحيط الهادي في جزر إندونيسيا ، كما أنه يجيد العبرية بل يُعدّ من أهم معلمي العبرية في روسيا . وهو حفيد واحد من أهم القادة الصهاينة الذين هاجروا إلى فلسطين واستوطنوا فيها ، وهو يحيل تشيلينوف . وأم تشيلينوف ليست يهودية ، وكذلك زوجته وابنه ، والمؤسسة الدينية الأرثوذكسية داخل وخارج إسرائيل لا تعتبره يهودياً . ويبدو أن اهتمامه بالعبرية ليس له أي مضمون صهيوني وإنما هو اهتمام بالجزور اللّينية لشخصيته الروسية الثقافية (وهذه سمة مشتركة بين يهود الولايات المتحدة والاتحاد

المهاجرين وأنهم كتلة بشرية مستقلة لها مصالح مستقلة ، ولذا انتهى به الأمر أن كوّن حزباً سياسياً من المهاجرين الروس (وهو الأمر الذي تزامن مع تكوين حزب مغربي وآخر من الفلاشاه) يتجاوز المثل الصهيونية تماماً ليعبر عن مصالح المهاجرين الروس الذين لا يدينون بالولاء إلا لمصالحهم الخاصة .

ويذهب شارانسكي إلى أن يهود الاتحاد السوفيتي مندمجون تماماً في مجتمعهم وأنهم في طريقهم للاختفاء ، ومن ثم فدعوته لمنح اليهود حق الهجرة ليس من أجل إنقاذهم وإنما من أجل خدمة مصلحة الدولة الصهيونية . ومع هذا ، فمع الهجرة السوفيتية الجديدة في التسعينيات بدأ شارانسكي يوظف اندماجية هؤلاء



العنصرية والإرهاب الصهيوني

العنصرية الصهيونية

الأساس الفكري للعنصرية الصهيونية ضد اليهود والعرب - العنصرية
الصهيونية ضد اليهود - الإدراك الصهيوني للعرب - العربي كيهودي
واليهودي كعربي - المضمون الصهيوني للممارسات الإسرائيلية العنصرية

الاساس الفكري للعنصرية الصهيونية ضد اليهود والعرب

Intellectual Origins of Zionist Racism Against Jews
and Arabs

وقد ظهرت أدبيات عرقية معادية لليهود تحاول إثبات عدم انتمائهم
لأوروبا وانفصالهم عنها حضارياً أو عرقياً كما تحاول إثبات تدنيهم .
(ب) خارج أوروبا : الشعوب الملونة خارج أوروبا هي شعوب متخلفة
حضارياً وعرقياً ، على حين أن الرجل الأبيض متقدم متحضر ،
الأمر الذي يضع على الإنسان الأبيض عبئاً ثقيلاً ويفرض عليه أن
يفزو بقية العالم ويهزم شعوبها ويبيد أعداداً منهم حتى يتم إدخال
الحضارة عليهم .
وقد تبنت الصهيونية كلا جانبي النظرية العرقية الغربية .
فاستخدمت النظرية العرقية في مجالها الأوربي لتفسير ظاهرة نيز
الشعب العضوي اليهودي وضرورة نقله ، واستخدمت النظرية
العرقية في مجالها العالمي لتبرير عملية طرد العرب من بلادهم .
وقد ترجمت العنصرية الصهيونية نفسها إلى شعار 'أرض بلا
شعب لشعب بلا أرض' ، ولنفهم هذا الشعار قد يكون من الأفضل
قلبه . فنقول : 'شعب [يهودي مبنوذ ضئيلي لا نفع له في أوروبا لا
يتنمي لها ولا وطن له فهو] بلا أرض ، [ولذا يجب نقله إلى] أرض
[لا تاريخ فيها ولا تراث ولا بشر فهي] بلا شعب [وإن وجد الشعب
يمكن إبادته أو طرده من وطنه]' . فكان الصهيونية تعني عمليتي نقل
أو ترانسفير : لليهود من أوطانهم أو المنفى إلى فلسطين ،
وللفلسطينيين العرب من وطنهم فلسطين إلى المنفى . ولذا ،
فالعنصرية الصهيونية ليست موجّهة ضد العرب وحسب وإنما ضد
أعضاء الجماعات اليهودية أيضاً .

العنصرية الصهيونية ضد اليهود

Zionist Racism Against Jews

انظر : «العداء الصهيوني لليهود» - «الرفض الصهيوني
لليهودية» - «غزو الدياسبور» - «الخلاص الجبري» - «التهجير
(الترانسفير) الصهيوني لأعضاء الجماعات اليهودية» - «إرهاب
(ترانسفير) يهود العراق» .

تنطلق الصهيونية من توليفة من الأفكار العلمانية الشاملة التي
شاعت في الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر . ولعل أهم هذه
الأفكار هو الفكر العنصري أو العرقي الذي يرى البشر جميعاً مادة
ولذا فالاختلافات بينهم مادية ، كامنة في خصائصهم العرقية
والتشريحية ، وأن البشر مادة بشرية يمكن أن تُوظف فتكون نافعة
ويمكن أن لا يكون لها نفع . ومن هنا تبرز أهمية الاختلافات العرقية
(لون الجلد - حجم الرأس . . . إلخ) كمعيار للترقية بين البشر .
والخصائص الحضارية ورفقي شعب ما وتخلّفه هو نتيجة صفاته العرقية
والتشريحية ، ومن ثم تتقدم أو تخلف شعب مسألة عرقية متوارثة .
وتتبع الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة من هذا التشكيل
العلماني الإمبريالي العرقي فهي تفترض أن ثمة شعباً عضواً يحوي
داخله خصائصه العرقية والإثنية . وهذا الشعب غير نافع يمكن نقله
إلى أرض خارج أوروبا لتوظيفه لصالحها ليتحول إلى عنصر نافع .
وقد استخدمت الصهيونية النظريات العرقية الغربية لتبرير نقل
الشعب العضوي اليهودي المبنوذ من أوروبا ولتبرير إبادة السكان
الأصليين ليحل أعضاء هذا الشعب محلهم .

وقد عبّرت النظرية العرقية الغربية عن نفسها على مستويين :

أ) داخل أوروبا : طبق منظروا العرقية النظريات نفسها على شعوب
أوروبا وأقلياتها ، فاتجه الألمان إلى وضع الآريين ، وخصوصاً
التيوتون ، على رأس الهرم ، كما نجد الإنجليز يضعون العنصر
الأنجلو ساكسوني (الإنجليزي الأمريكي) عند هذه القمة . وقد كان
هناك أيضاً من السلاف من فعل ذلك . وعلى أية حال ، فإن
الشعوب البيضاء (الشقراء) في الشمال تحمي على القمة ، أما
الشعوب الداكنة في الجنوب (الإيطاليون واليونانيون) فكانت توضع
في منتصف الهرم ، وفي قاعدة الهرم كان يوضع النجر والعرب واليهود .

الإدراك الصهيوني للعرب

Zionist Conception of the Arabs

تهدف نظرية الحقوق الصهيونية إلى تبرير استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية ، الأمر الذي يتطلب التوصل إلى رؤية للذات الغازية (اليهود) ، ورؤية تكميلية للآخر موضوع الغزو (العرب) . وقد تناولنا رؤية الصهاينة لليهود باعتبارهم شعباً أبيض أو شعباً مقدساً يهودياً خالصاً أو شعباً اشتراكياً تقدماً (انظر : «الاعتذاريات الصهيونية العنصرية ونظرية الحقوق اليهودية المطلقة») . وستتناول في هذا المدخل رؤية الصهاينة للعرب .

يلاحظ أن طريقة صياغة الرؤية الصهيونية للعرب تتسم بكثير من سمات الخطاب الصهيوني ، ابتداءً بالإيهام المتعمد وانتهاءً بالتزام الصمت ، كما يلاحظ تصاعد معدلات التجريد إلى أن نصل إلى النقطة التي يتحقق فيها النموذج الصهيوني الإدراكي وهي التغييب الكامل للعرب :

١ - العربي كعضو في الشعوب الشرقية الملونة (تخفيض العربي) : وهذا التصور هو تصور تكميلي لرؤية اليهود كأعضاء في الحضارة الغربية البيضاء ، فالجنس الأبيض هو موضع القداسة أما الأجناس الأخرى فتقع خارجها ، والعربي هو من هذه الأجناس المتخلفة .

وفي إطار هذا التصور ، يُقدّم الصهاينة وصفاً للشخصية العربية على أنها شخصية متخلفة ، ومثل هذا الوصف أمر شائع في الاعتذاريات العنصرية وفي أدبيات الاستعمار الأوروبي ، فالوصف هنا ليس وصفاً للعربي بقدر ما هو وصف لأي آسيوي أو أفريقي (أو حتى أي أمريكي أسود) . والاستعمار الصهيوني ، في أحد تصوراته لنفسه ، كان يرى أنه جزء (تابع) لا يتجزأ من الحركة الإمبريالية الغربية ، ومن الهجمة العسكرية الحضارية على الشرق العربي لإدخال الحضارة والسكك الحديدية والبلاستيك والقنابل .

وقد بلور وإيزمان قضية الصراع العربي الصهيوني بالأسلوب نفسه الذي بررت به الحضارة الغربية مشروعها الاستعماري في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا . و"إننا ما زلنا نسمع حتى الآن أناساً يقولون : حسناً ، ربما كان ما أنجزوه عظيماً تماماً ، ولكن العرب في فلسطين قد ألغوا حياة الدعة والسكنة ، وكانوا يركبون الجمال ، وكان منظرهم رائعاً ، وكانت صورتهم منسجمة مع منظر الطبيعة . فلماذا لا نظل هذه الصورة كما لو كانت متحفاً أو حديقة عامة ؟ لقد وفدتم إلى البلاد من الغرب حاملين معرفتكم وإصراركم اليهودي ، ولذا فصورتمكم لا تنسجم مع مناظر الطبيعة . إنكم

تحفون المستنقعات ، وتقضون على الملايا بطريقة تؤدي إلى انتقال البعض إلى القرى العربية . إنكم ما زلتم تتحدثون العبرية ولكن سقيمة ولم تتعلموا حتى الآن كيف تستخدمون المحراث بطريقة سليمة ، وتستخدمون بدلاً من الجمل سيارة . ومن جهة أخرى فإن هذا يذكر المرء بالصراع الأبدى بين الجمود من جهة والتقدم والكفاءة والصحة والتعليم من جهة أخرى . إنها الصحراء ضد المدينة " .

ولم يكن من الضروري في هذا الإطار الاستعماري العرقي القيام بأية دراسة دقيقة للضحية ، وإنما كان يُكتفى بالحديث عن مدى تقدم الحضارة الغربية ، ومدى تقدم الإنسان الأبيض ، كما كان يُكتفى بالإشارة إلى تخلف الإنسان غير الأبيض (سواء كان أسوداً أصفر أو أسمر) . فالأمور كانت واضحة للعيان ، ومن هنا كانت هذه الأوصاف أوصافاً عمومية لا تُركّز على السمات المتعينة للضحية . وعلى أية حال ، فإن أي تفكير عنصري لابد أن يتسم بهذا التعميم والتجريد والانتقاء ، وإلا وجد نفسه أمام وجود متعين محسوس له قداسته وله قيمته الإنسانية والحضارية المحددة ، وله كيانه الخاص ، الأمر الذي يجعل من العنصرية تقبل الاعتذاريات التي تُسوِّغ استغلاله أو إبادته .

وصورة العربي المتخلف صورة مهمة في الأدبيات الصهيونية . فقد لاحظ المفكر الصهيوني أحاد هعام سنة ١٨٩١ أن المستوطنين الصهاينة يعاملون العرب باحتقار وقسوة ، وينظرون إليهم باعتبارهم متوحشين صحراويين ، وعلى أنهم شعب يشبه الحمير ، لا يرون ولا يفهمون شيئاً مما يدور حولهم . كما لاحظ أحد الرواد الصهاينة في أوائل القرن أن الصهاينة يعاملون العرب كما يعامل الأوروبيون السود . وأما أهارون أرونسون (١٨٧٦ - ١٩١٩) أحد زعماء المستوطنين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فقد حذر الرواد الصهاينة من أن يقطنوا بجوار الفلاح العربي القدر الجاهل الذي تتحكم فيه الحرافات ، وأكد لهم أن كل العرب مرتشون .

ويصف العربي ، حسب تصور وإيزمان ، بصفات قريبة من التي ذكرناها من قبل ، فهو عنصر منحط يحاول الجري قبل أن يستطيع السير ، وهو شعب غير مستعد للدعوقراطية ومن السهل أن يقع تحت تأثير البلاشفة والكاثوليك [كذا] كما ورد في رسالة وإيزمان إلى أينشتاين بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٢٩ . أما الفيلسوف الأمريكي هوراس كالن ، فإنه لم يرى العربي إلا في صورة شيخ قبيلة من صحراء النقب ، يلبس هو وأولاده ساعات مستوردة لا تبين الوقت ، ويحملون أقلاماً لا يستعملونها في جاكثات غريبة يرتدونها فوق

العربية قد يؤدي بالفعل إلى تلاشي الشخصية العربية نفسها ، أو أنها ستكتشف أنه لا توجد هوية عربية ، وإنما هوية سنية أو شيعية أو مصرية (فرعونية) . وهكذا تتبرخ القومية العربية وتظهر الدويلات الإثنية الدينية على النمط الإسرائيلي . ولكن الحذيت عن الإنسان العربي في المستقبل هو في نهاية الأمر حديث نادر في الكتابات الصهيونية .

٢ - العربي مثلاً للأغيار (تجريد العربي) :

وينطلق هذا التصور من تصور الصهيوني لليهودي باعتباره يهودياً خالصاً (وأنه وحده موضع الحلول ويوجد داخل الدائرة المقدسة) . ويصبح العربي مثلاً لكل الأغيار (الذين يقعون خارج نطاق دائرة الحلول والقداسة) ، أي أنه تصور ينبع من الثنائية الخلوئية الصلبة .

وقد وصف الأغيار في الأدبيات الصهيونية بأنهم : ذئاب ، قطة ، مترصون باليهود ، معادون أزيون لليهود . و«الأغيار» مقولة مجردة ، بل إنها أكثر تجريداً من مقولة «اليهودي» في الأدبيات النازية ، أو مقولة «الزنجي» في الأدبيات العنصرية البيضاء . وهي أكثر تجريداً لأنها لا تضم أقلية واحدة ، أو عدة أقليات ، أو حتى عنصراً بشرياً بأكمله ، وإنما تضم كل الآخرين في كل زمان ومكان . وقد وضع الصهاينة الإنسان العربي على وجه العموم ، والفلسطيني على وجه الخصوص ، داخل مقولة «الأغيار» حتى يصبح بغير ملامح أو قسما .

وتظهر مقولة «الأغيار» هذه في وعد بلفور (أهم الوثائق الصهيونية) حيث أشار إلى العرب (الذين كانوا يشكلون أكثر من حوالي ٩٣٪ من مجموع السكان) على أنهم أجماعات غير اليهودية ، دون تحديد هذه الأجماعات أو ذكر اسمها ، حتى تظل هذه الجماعات عند مستوى عال من التجريد . إن هذه الجماعات غير اليهودية هي أية جماعة إنسانية تشغل الأرض التي سيستوطن فيها الشعب اليهودي . وبينما كان هرتزل يتفاوض بشأن كريت موقعاً للاستيطان الصهيوني كتب عن الجماعات غير اليهودية التي تقطنها بطريقة تنم عن عدم الاكتراث والتجريد ، فقد وصفهم بأنهم «عرب ، يونانيون ، هذا الحشد المختلط من الشرق» .

أما تشرنوفسكي ، في قصيدته «وقت الحراسة» التي كتبها في تل أبيب عام ١٩٣٦ ، فلم يكلف خاطره الإشارة إلى العرب ، بل يتحدث عن الأغيار فحسب ، بوصفهم رجال الصحراء المتوحشين ، وهم بهذا ، يصحون شيئاً عاماً مجرداً خالياً من القداسة ، وجزء من الطبيعة يسهل التعامل معه واصطياده وإبادته .

جلابيههم ، ووظفتهم الأساسية هي تهريب الحشيش بطبيعة الحال . وفي أحد استطلاعات الرأي (نُشرت نتائجه عام ١٩٧١) ، جاء أن ٧٦٪ من الإسرائيليين يؤمنون بأن العرب لن يصلوا إلى مستوى التقدم الذي وصل إليه اليهود . ونعتقد أنه لا يفيد كثيراً أن تأتي بمزيد من الأدلة والقرائن والبراهين من أعمال بن جوريون أو جابوتنسكي أو غيرهما من الكتّاب الصهاينة ، إذ أن مثل هذا سيكون مجرد توثيق كمي وتمدد أفقي لا يغير ملامح الصورة كثيراً .

وفي هذا الإطار ، نلاحظ أن السريبي الجديد ، وهو المقابل البنيوي لليهودي الأبيض ، لا يأتي ذكره إلا في النادر . ومن هذه اللحظات النادرة ما دونه هرتزل في يومياته حينما كان في القاهرة يتفاوض في شأن أحد مشروعاته الاستيطانية ، فقد استمع الزعيم الصهيوني إلى محاضرة عن الري ، ويبدو أنه رأى بعض المصريين واستمع إلى أسئلتهم ، فكتب يقول : «[المصريون] هم سادة المستقبل هنا ، ومن العجيب أن الإنجليز لا يرون ذلك ، فهم يعتقدون أنهم سيتعاملون مع الفلاحين إلى الأبد» . ثم أخذ هرتزل بعد ذلك يصف كيف أن الاستعمار نفسه يخلق الجرثومة التي تقضي عليه ، وذلك لأنه يعلم الفلاحين الثورة . ثم أبدى هرتزل دهشته لفشل البريطانيين في إدراك هذه الحقيقة البسيطة . ويحق للمرء أن يتعجب لفشله هو نفسه في إدراكها ، إذ أنه ذهب ليتفاوض في اليوم التالي بشأن منطقة العريش لتكون موطناً للاستيطان الصهيوني . ويبدو أن ما حدث هو لحظة إدراك تاريخية نادرة من جانب الزعيم الصهيوني فهم فيها الاستعمار البريطاني باعتباره ظاهرة تاريخية إنسانية لا تنسم بالثبات . ولكنه غاص ، مرة أخرى ، في الأسطورة الصهيونية الخلوئية العضوية ، فاستثنى الاستعمار الصهيوني المقدس والمطلق من هذا القانون التاريخي الإنساني ، ولم تُترجم لحظة الإدراك نفسها إلى حكمة إنسانية أو سلوك عقلاني .

وقد رسم هوراس كالن صورة الفلسطيني في المستقبل ، كما يحب أن يراها ، فقال : «لو حصل اللاجئين على جوازات سفر وغيرها من الوثائق التي تُمكنهم من التحرك بحرية ، ولو حصلوا على مبلغ كاف من المال ليشقوا به طريقهم إلى مكان من التوقع أن يجدوا فيه سبل العيش المعقولة . وقبل لهم إن هذا هو كل ما سيحصلون عليه ولا شيء آخر أبداً ، لو حدث هذا لبدأوا عندئذ في الاعتماد على النفس» ، أي أن تحديث الشخصية العربية سيتبع عنه أن يفهم العرب الحقوق اليهودية في إطارها الحلولي العضوي باعتبارها حقوقاً مقدسة أزلية لا تقبل النقاش ولا تخضع للتغير . كما أن التصور الصهيوني يقوم على أن تحديث الشخصية

٣- تهميش العربي :

إن عملية التجريد السابقة تستهدف تهميش العربي حتى لا يشغل مركز الأحداث بالنسبة لفلسطين . والعربي الهامشي غط أساسي في الإدراك الصهيوني للعرب . إن الصهاينة ينكرون وجود أية هوية سياسية للعرب عامة ، وللفلسطينيين على وجه الخصوص ، أو أية مشاعر قومية من جانبهم . فالصهاينة في إدراكهم للثورات العربية ضدهم ، ينكرون طبيعتها القومية والسياسية ويؤكدون لأنفسهم ولرفاقهم أن الدافع إليها ليس حب الأرض أو الوطن أو التمسك بالثروات ، فالدافع إليها هو التعصب الديني . وقد كان الصهاينة يلومون المسيحيين العرب ، أحياناً ، باعتبارهم الأعداء الحقيقيين لمشروعهم الاستيطاني ، ويصورون المسلمين في صورة الفريق الطيب الذي يمكن التفاهم معه . وكانوا أحياناً أخرى يفترضون العكس ، فيؤكدون أن المسلمين هم العدو الحقيقي ، وأن المسيحيين هم الفريق الذي ييدي استعداداً كبيراً للتعاون . وكانت الجماهير الفلسطينية بالنسبة إليهم مجرد غوغاء يتلاعب بها المهيجون الإقطاعيون والأفندية ولا تحركها الدوافع القومية . ويرى سمحا فلابان أن وايزمان كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن تمرد هذه الجماهير ليس تعبيراً صادقاً عن حركة قومية خلاقة وإنما كانت تملّيه الاعتبارات الإقطاعية والقبليّة الضيقة .

وإلى جانب هذا ، كان الصهاينة يرون الفلسطيني أو العربي حيواناً أو مخلوقاً اقتصادياً محضاً تحركه الدوافع الاقتصادية المباشرة . ولذا ، فيمكن حل المشكلة العربية (حسب هذا التصور) في إطار اقتصادي لا يكون سياسياً بالضرورة . ولعل من الأمثلة الأولى على هذه الاستراتيجية الإدارية رشيد بك ، هذا العربي الذي تم تخليقه حسب المواصفات الصهيونية في رواية هرتزل الأرض الجديدة القديمة ، فهو يؤكد أن الوجود الصهيوني قد عاد على العرب بالنفع الكبير : لقد زادت صادرات البرتقال عشر مرات ، كما أن الهجرة اليهودية كانت خيراً وبركة ، خصوصاً بالنسبة لملوك الأراضي لأنهم باعوا أرضهم بأرباح كبيرة . وظل لفيف من الصهاينة يؤمنون إيماناً راسخاً بإمكان التغلب على معارضة الفلسطينيين عن طريق توضيح المزايا الاقتصادية الجمة التي سيجلبها الاستيطان الصهيوني ، وعن طريق حشهم على الرحيل إلى البلاد العربية بعد إعطائهم التعويض الاقتصادي المناسب عن وطنهم . وكانت إحدى القنوات الإدارية عند وايزمان أن تطوّر فلسطين سيؤدي إلى أن يفقد العرب الاهتمام بالمعارضة السياسية .

ويؤكد وولتر لاكير وغيره من المؤرخين أن السياسة الرسمية

وفي إسرائيل ، لا يتحدثون عن «اليهود والعرب» ، وإنما يتحدثون عن «اليهود وغير اليهود» . وكما يقول إسرائيل شاهاك ، فإن كل شيء في إسرائيل ينقسم إلى يهودي وغير يهودي . وينطبق هذا التقسيم على كل مظاهر الحياة فيها ، حتى على ما يزرع من خضراوات من طماطم وبطاطس وغيرها . وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد أن نتذكر أن الحاخام أبراهام أفيندان حين أوصى الجنود الإسرائيليين بقتل المدنيين الأغيار أو غير اليهود كان يعني في الواقع العرب فحسب ، ولا شك في أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يعرفون تماماً ما كان يرمي إليه الحاخام .

هذا هو التصور الصهيوني للعربي (المثل للأغيار) في الماضي والحاضر ، فماداً عن الإنسان العربي يمثل الأغيار في المستقبل ؟ هنا نجد أن الزمان قد تجمّد وألغى ، كما هو شأن الكتابات الصهيونية دائماً ، فالأغيار ذئاب في الماضي والحاضر والمستقبل . والإنسان العربي الخانع الخاضع للعنف الصهيوني ، هو نفسه الإنسان العربي المقاتل الأزلي ضد اليهود : كلاهما جزء من مخطط ميلودرامي أزلي . وقد وصف رئيس جمهورية إسرائيل السابق إسحق بن تسفي المقاومة العربية في أوائل القرن الحالي بأنها مجرد مذبحه يرتكها أعداء اليهود في فلسطين ، حرّض عليها قتيل روسيا القيصرية ، أي أن معاداة اليهود هي هي لا تتغير ، فهي تأخذ شكل مذابح في روسيا أو مقاومة عربية في فلسطين ! وفي المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥) ، طرح أحد الصهاينة تصوراً مماثلاً للتصور الذي طرحه هرتزل عن الإنسان العربي في المستقبل ، وحذّر من أن الفلاحين الفلسطينيين سيثورون ضد الاستعمار الصهيوني ، كما طالب المستوطنين الصهاينة بأن يسلكوا سلوكاً مختلفاً حتى لا يشتد الصراع مع العرب . وقد ردّ أحد المستوطنين الصهاينة بأن الفلاحين العرب سيتحولون ضد اليهود مهما كان تصرف وسلوك اليهود حيالهم ، فتورة الفلسطينيين ليست محاولة لرد العدوان والظلم الواقع عليهم ، وإنما هي تعبير عن العداء الأبدي الذي يديه الأغيار نحو اليهود " هذا الشعب الذي طرد من بلاده " . وهذا التفسير السهل الذي يشرح كل شيء لا يزال شائعاً في إسرائيل حتى بين المثقفين . ويُفسّر الكاتب الإسرائيلي يهوذاوا المقاومة العربية بأنها شيء غير مفهوم ، ودوافعها غير عقلانية إلى حد كبير ، فتمه شيء ما في اليهود يؤدي إلى إثارة جنون الأغيار . والعرب ، بوصفهم أغياراً ، لا يشذون عن هذه القاعدة . والواقع أن مقولة «الأغيار» (العرب) تُعني الصهاينة من مسئولية التوجّه المحدّد للمسألة الفلسطينية وللإنسان العربي .

اتصالات الصهاينة مع العرب في هذا الإطار . بل إن الصهاينة قدّما عام ١٩٣٠ مشروعاً طرحه موشيه بينكوس نائب رئيس تحرير دافار ونال تأييد بن جوريون الحذر . وهو في جوهره تعبير عن هذه الإستراتيجية . كان المشروع يدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تصحح جزءاً من اتحاد فيدرالي يضم الشرق العربي بأسره . وكان المفروض أن يشكل الفلسطينيون أقلية داخل الدولة المفتوحة ، ولكنها هي نفسها كانت تشكل أقلية داخل اتحاد الدول العربية .

ولعل هذه الإستراتيجيات الإدراكية هي أدكى الإستراتيجيات على الإطلاق وأكثرها نفراً ودهاءاً وتعبيراً عن خصوصية الصهيونية كحركة استيطانية إحلالية لا تهدف إلى غزو العلة واستيعاده (على طريقة النازية) وإنما إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وحدها دون سكانها . فعملية التهميش هنا تصبح مقصورة على الضحية المباشرة ، أي الفلسطيني ، دون حاجة إلى استجلاب عداة الآخرين ، سواء في الشرق أو في الغرب . ولا تزال محاولة تهميش العرب خطاً أساسياً في الإدراك الإسرائيلي لعربي .

٤ - العربي الغائب :

إن ذكر العرب ، ولو في مجال تشهير بهم ، هو اعتراف ضمني بهم . ولكن الصهاينة يحاولون إخفاء العرب بدخولهم في مفهوم مقولة «الأغيار» المجردة . هذا الاتجاه يصل إلى قمته فيما يمكن أن نسميه مقولة «العربي الغائب» . فبدلاً من الإخفاء الجزئي خفف مقولة مجردة ، تصل محاولة الإخفاء إلى حد الإغفال الكامل ، فالصهاينة أحياناً لا يذكرن العربي بخير أو شر ، ويلزمون الصمت حيال الضحية ، ويُظهرون عداة الاكتراث الكامل به (وهذه إحدى سمات الخطاب الصهيوني) .

والواقع أن مقولة «العربي الغائب» كمنة في مقولة «اليهودي الخالص» . وكلما تزايدت معدلات الحلونية العضوية وتركزت القداسة في اليهود ، اتسعت الدائرة وزاد استبعاد الآخر تدريجياً إلى أن يختفي تماماً ويغيب حين يصبح اليهودي الخالص هو اليهودي المطلق ذي الحقوق المصنفة الخالدة التي لا تتأثر بوجود الآخرين أو غيابهم . وهكذا ، فإن نظرية الحقوق المطلقة تعني غياب أية حقوق أخرى غياباً تاماً .

ويُفسر بعض المفكرين ظاهرة العربي الغائب بأنها محاولة لتهرب من حقيقة صلبة تحطم عندها كل الآمال الصهيونية . فيقول عالم السياسة الإسرائيلي شلومو أفنيري : «إن الرواد الصهاينة الأوائل لم يكن في مقدورهم مواجهة حقيقة أن ثمن الصهيونية هو نقل العرب ، ولذا أخذت آليات الدفاع عن النفس شكل تجاهل

للصهيونية في العشرينيات (ويمكن أن نضيف : وبعدها) هي عدم الدخول في مناقشات سياسية مع العرب ، بأية حال ، وحصر أيّ تفاوض في التعاون الاقتصادي وحده ، وعدم التعرض لطبيعة النظام السياسي . ويلاحظ أن الإستراتيجية الإدراكية هنا تهدف إلى إسقاط الطبيعة القومية لردة الفعل العربية ، فلو تم تصنيفها كحركة قومية فإن منطق التصنيف نفسه يؤدي إلى ضرورة الاعتراف بالعرب كجماعة قومية لها أرض قومية وتراث قومي ومجال قومي ومجموعة من الحقوق القومية تنسف الادعاءات الصهيونية القومية بشأن الأولوية القومية الأزلية لليهودي في أرض فلسطين .

ومع هذا ، فقد كانت القومية العربية أحياناً تفرض نفسها على الإدراك الصهيوني فرضاً كدافع محرك للجماهير العربية . وهنا ، كان الصهاينة يتبنون إستراتيجيتين أخريين هما في جوهرهما تعبير أكثر حذقاً وصقلًا عن محاولة تهميش العربي ونزع الصبغة السياسية عنه . أما الأولى ، فهي الاعتراف الجزئي بالطبيعة القومية للثورات الفلسطينية مع تفسيرها تفسيراً يجردها من مضمونها الإنساني ويفصلها عن الحركات القومية المماثلة فتصبح بالتالي قومية ناقصة لا تستحق أن تحصل على أية حقوق . والقومية العربية ، حسب هذا الإدراك ، إن هي إلا قومية مصطنعة تابعة للإنجليز وللقرى الخارجية وعميلة لهم . كما أن الصهاينة كانوا أحياناً يرون القومية العربية مجرد رد فعل للاستيطان الصهيوني ليست لها وجودها الحقيقي ، ومحاولة لسلب الصهيونية ليست لها دينامية ذاتية مستقلة . وكان الصهاينة العاملون يصفون القومية العربية بأنها قومية رجعية ، أو كما قال حايم أرلوسوروف فإنهم قومية تهمين عليها قوى الرجعية الاجتماعية والظغيان السياسي ولم تبرز داخلها قيادات سياسية مثل صن بات صن أوغاندي .

وأما الإستراتيجية الإدراكية الثانية ، فهي مواجهة القومية العربية كأمر واقع يفرض نفسه فيتم الاعتراف بها كقومية كاملة مع تقليص مجال فعاليتها بحيث لا تضم الفلسطينيين . ويقول أحد مؤرخي الحركة الصهيونية إن الإسهام الأساسي لوايزمان في النظرة الصهيونية إلى العرب تتلخص في تمييزه بين العرب والفلسطينيين ، إذ كان يرى إمكانية التوصل إلى اتفاق مع القومية العربية ، بل مساومتها ، مقابل أن يتخلى العرب عن مطالبهم في فلسطين . وكان أيضاً ، حسبما ورد في كتاب فلابان ، صاحب النظرية القائلة بأن فلسطين جزء غير مهم من الوطن العربي الكبير . وكان أرلوسوروف موافقاً على التعاون مع العرب ، ولكنه كان متشاكساً بشأن التعاون مع الفلسطينيين . ويمكن أن نرى مفاوضات وايزمان/ فيصل ومعظم

الاقتصادي والقانوني للمستوطن الصهيوني ابتداءً من قانون العودة (عودة يهود المنفى إلى أرض الميعاد) ، مروراً بقوانين الصندوق القومي اليهودي (القوانين التي تمكن الشعب المقدس من الاستيلاء على الأرض المقدسة) ، وانتهاءً بالقوانين التي تمنع العرب من العودة إلى فلسطين (العربي الغائب أو الذي يجب أن يغيب) .

العربي كيهودي واليهودي كعربي

The Arab as a Jew and the Jew as an Arab

ثمة موضوعان أساسيان يتوارثان في الكتابات الصهيونية : اليهودي كعربي والعربي كيهودي . ورغم أنهما نقيضان ، إلا أنهما ينبعان من إحدى الأفكار الأساسية المتواترة في الفكر الصهيوني ، وهي فكرة تصفية الدياسبورا (أي أعضاء الجماعات اليهودية في العالم) . والصهيونية تنطلق من الإيمان بأن الدياسبورا غير جديرة بالبقاء ، فيهود المنفى شخصيات عليلة مريضة طفيلية . وما يجدر ذكره أن أدبيات معاداة اليهود تحتوي على نقد متكامل متماسك لما يُسمى «الشخصية اليهودية» . وقد أصبح هذا الانتقاد جزءاً من الرسالة الإدراكية للصهيونية التي طرحت نفسها بوصفها الحركة التي ستطع اليهود ، أي تجعلهم قوماً طبيعيين ، وتخلصهم من الصفات السلبية المفترضة للصيغة بشخصيتهم .

وقد تواتر الموضوع الأساسي الأول ، أي اليهودي كعربي ، في الكتابات الصهيونية التي صدرت قبل أن تتحدد معالم المشروع الاستيطاني الصهيوني تماماً ، وقبل أن تبلور خريطته الإدراكية ، وقبل أن يتحول العربي إلى الآخر (ولعل هذا قد حدث بعد وعد بلفور) . وفي هذه المرحلة ، كان من الممكن النظر إلى العربي على أنه الشرقي ومثل الأغيار الأصحاء الذين يمكن التشبه بهم والتوحد معهم للشفاء من أمراض المنفى ، وحسب هذا الإدراك يتحول العربي إلى بطل روماني تحيطه حالات أسطورية كثيفة . ويبدو أن بعض المستوطنين الصهاينة الأوائل من أعضاء جماعة البيلو ، انطلاقاً من الرؤى الرومانسية التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك ، كانوا ينظرون إلى استيطانهم في فلسطين باعتباره نوعاً من «العودة إلى الشرق» الطاهر (مقابل الغرب المدنس المليء بالشرور) . وأن «العربي» هو الحكيم الذي سيعلمهم كل الأسرار ويأخذ بيدهم ويهديهم سواء السبيل . وقد تبنت هذه الرؤية أحد زعماء موجة الهجرة الثانية ، ماثير ويلكانسكي ، وتبعه في ذلك جوزيف لوي دور (صديق الزعيم الصهيوني حايم برنر وقد لقي مصرعهما في إحدى المعارك مع العرب) . ويلاحظ أن أول جماعة عسكرية صهيونية

تعيّن المشكلة العربية . فالتمسك بالرؤية الصهيونية لم يكن ممكناً دون اللجوء بشكل غير واع لخداع النفس . ويقول ليبوفيتس : إن الصهاينة الأوائل لم يريدوا (لأسباب نفسية واضحة) رؤية الحقيقة ، ولم يدركوا أنهم كانوا يضللون أنفسهم ورفاقهم . ومهما كانت الدوافع ، فإن من الواضح أن الصهاينة أرادوا أرض فلسطين دون فلسطينيين (أرضاً بلا شعب) ، ولذا كان يجب أن يختفي العرب ويزولوا .

وافراغ فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (أي تغييبهم) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني ، وهو عنصر متضمن بشكل صامت في النصيغة الصهيونية الأساسية . وهذا أمر منطقي ومفهوم ، إذ لو تم الاستيلاء على الأرض وبقي سكانها عليها لأصبح تأسيس الدولة الوظيفية مستحيلاً ، ولتم تأسيس دولة عادية تمثل مصالح سكانها بدرجات متفاوتة من العدل والظلم . فيهودية الدولة (مع افتراض تغييب السكان الأصليين) هو ضمان وظيفتها وعمالتها . ومن هنا ، كان اختفاء العرب حتمياً ، ومن هنا كانت الصفة الأساسية للاستعمار والاستيطان الصهيوني وهي كونه استعماراً إحلاليّاً ، فصهيونيته تكمن في إحلاليته ، كما أن إحلاليته هي التعبير الحتمي عن صهيونيته (ويهوديته المزعومة) .

ورغم أن رصد مقولة «العربي الغائب» وتوثيقها أمر بالغ الصعوبة لأن ما هو غائب لا يمكن رسده وتوثيقه بالطريقة التقليدية التي تعتمد على الاقتباسات والنصوص وتحليلها . ومع هذا ، فإن هناك عدداً كبيراً من التصريحات والمفاهيم الصهيونية لا يمكن فهمها إلا في إطار مقولة «العربي الغائب» . ويمكن أن يندرج تحت هذا كل ذلك الحديث المستفيض عن الأرض المقدسة وإرتس يسرائيل وصهيون وأرض الميعاد ، فهو حديث يستند في نهاية الأمر إلى افتراض غياب فلسطين العربية . والحديث عن استيطان المهاجرين من روسيا القيصرية باعتبارها «عالياً» ، أي «صعوداً» ، والحديث عنهم باعتبارهم «معييلين» ، أي يهود يدخلون فلسطين كما دخلها العبرانيون القدامى رغم كل الصعاب والعوائق ، هو أيضاً حديث يفترض غياب العرب وغياب تاريخهم . بل إنه يمكن القول بأن المصطلح الصهيوني ككل (نفي ، عودة ، تجمع المنفيين . . . إلخ) يفترض هذا اليهودي الخالص الذي يفترض بدوره العربي الغائب . وقراءة أي نص صهيوني وفهم أي برنامج صهيوني أمر صعب جداً ، إن لم يكن مستحيلاً ، من دون افتراض مقولة العربي الغائب كممثل أعلى ونقطة تحقق .

ويعبر الإدراك الصهيوني للعرب عن نفسه من خلال الهيكل

والتي كانت تُدعى الحاراس (هاشومير) ، كانت ترتدي زيّاً عربياً ، وأن بعض أعضائها كانوا يعيشون مع البدو ليتعلموا طرقهم . وكان الأدب الصهيوني في هذه المرحلة الأولى مفعماً بهذه الرؤية الرومانسية ، فكتب موشيه سميلانسكي الكاتب الصهيوني سلسلة من الكتب ، تحت اسم مستعار هو الخواجة موسى ، يصوّر فيها بإعجاب شديد حياة الفلسطينيين الذين تحولوا في هذه الكتب إلى بدو ورعاة جائلين يُذكرون القارئ بشخصيات العهد القديم . وفي قصة قصيرة كتبها زئيف يافيتش عام ١٨٩٢ ، يرد وصف لطفل يهودي في مستوطنة بتاح تكفا يتعلم من العرب كيف يدرب جسده على " الحرارة والصقيع وعلى الفيضانات والقحط " .

ومن أكثر الأمثلة تطرفاً وطرافة ، مسرحية كتبها آرييه أورلوف أربلي نشرت عام ١٩١٢ في مجلة هاشيلواح (التي كان يحررها ويصدرها أحاد هعام في أوديسا) . تصور المسرحية جماعة من المستعمرين الرواد من موجة الهجرة الثانية كانوا يعيشون في مزرعة جماعية . وبطلة المسرحية هي المستوطنة الصهيونية ناعومي التي ترفض حب اثنين من زملائها وتؤثر عليهما بانعاً جوالاً عربياً يُدعى علي ! وحينما يقتل أحد الرواد شاباً عربياً ، ينتقم علي لصديقه الذئوب بأن يقتل الصهيوني ! ولكن حتى هذا الفعل لا يغيّر من حب ناعومي له . وتنتهي المسرحية بمونولوج عاصف تقول فيه ناعومي مخاطبة إخوانها الصهاينة : " إن روعي تحتقركم أيتها الديدان التحفزة . لقد تعلمت من العربي الضاري شيئاً ، لقد تعلمت منه هذه الكلمات : الله كريم " (وهذا هو عنوان المسرحية) . ويبدو أن هذا التيار كان شائعاً لدرجة كبيرة حتى أن مجلة هاشيلواح نشرت مقالاً للناقد الصحفي الصهيوني جوزيف كلاوزنر وجه فيه اللوم للكتّاب الصهاينة المستوطنين في فلسطين الذين يصورون كل اليهود في فلسطين كمتحدثين بالعربية يشبهون العرب في كل شيء . وقد استمر هذا التيار وأخذ شكلاً مغايراً وهو الدعوة إلى الوحدة السامية والإيمان بالأصول السامية المشتركة لكل من العرب واليهود والتي عبّر عنها فكر الحركة الكتائبية التي انتشرت بعض الوقت بين المثقفين الصهاينة . ويجب ملاحظة أن هذا الموقف من العربي ، كبديوي وبطل رومانسي ، يتسم بقدر كبير من التجريدية ، فالعربي هنا ليس إنساناً حقيقياً تاريخياً وإنما هو مقولة رومانسية مجردة ليست ذات حقوق متعينة . كما أن العربي هنا بدوي أي إنسان متفعل غير مرتبط بالأرض ، الأمر الذي يخدم المصالح الصهيونية ولا شك . وتمجيد العربي هو في واقع الأمر فصله عن أرضه وعزله عن إنسانيته المتعينة ليصبح شيئاً يشبه الآثار

المضمون الصهيوني للممارسات الإسرائيلية العنصرية

Zionist Content of Israeli Discriminatory Practice

تعاونت أجنحة الصهيونية كافة في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ على إنجاز العنصر المُضمّن في انصبة الصهيونية الأساسية ، أي التخلص من السكان الأصليين وتغييبهم . وثمة أدبيات ثرية في هذا الموضوع تؤنق النية الصهيونية المبينة لطرد العرب ، وتبين الطرق المختلفة التي لجأت إليها قوات المستوطنين لفرد الفلسطينيين (ولسحق ومقاومتهم سواء قبل ١٩٤٨ أو بعدها أو قبل الانتفاضة أو بعدها) . وقد علّق حاييم وايزمان بأن خروج العرب بشكل جماعي كان تبسيطاً لمهمة إسرائيل ونجاحاً مزدوجاً : انتصاراً إقليمياً وحلاً ديموقراطياً نهائياً ، بمعنى أن الأرض تم الاستيلاء عليها وتم تغريبها من

اليهودي ، وهو شعب مُوزَّع في جميع أقطار العالم . ولذا ، فقد نص القانون على أن الحصول على الجنسية الإسرائيلية لا يتوقف على النزول عن جنسية سابقة .

هذا هو الجانب الذي يخص المستوطنين . أما بالنسبة إلى العرب ، فقد نص القانون على منح الجنسية الإسرائيلية للمقيمين من غير اليهود وكانوا مواطنين فلسطينيين ومسجلين بموجب مرسوم تسجيل السكان الصادر عام ١٩٤٩ . ولكن ، وبينما يعطي هذا القانون الجنسية بشكل آلي للمهاجر الصهيوني ، فإنه يلزم الفلسطيني وحده باتباع إجراءات التجنس الشائكة .

ولابد ، لكي نفهم وضع العرب في فلسطين ، من النظر إلى قانوني العودة والجنسية في علاقتهما بالقوانين المتعصبة الأخرى التي تحكم حياة العرب اليومية . فهذه القوانين تُطبَّق اسماً على جميع مواطني إسرائيل ، ولكنها فعلاً تُطبَّق على غير اليهود وحسب . وأهم هذه القوانين ما يُعرف باسم «قانون وأنظمة الطوارئ» التي أصدرتها سلطات الاحتلال الإنجليزية في عام ١٩٣٦ ثم أضيفت إليها نصوص جديدة عام ١٩٤٥ . وقد صادق الكنيست على تنفيذها بعد إجراء بعض التعديلات ، فأصبحت سارية المفعول في الدولة الصهيونية ، وعُمِّم تطبيقها على المناطق المحتلة بعد يوميه ١٩٦٧ .

وقد تم تكبيل العنصر البشري الفلسطيني عن طريق هذه القوانين التي بدأت بقانون العودة وتحولت خاصة اليهودية إلى مقولة قانونية . بقي بعد ذلك الاستيلاء على الأرض ، وهنا نجد أن نقطة البدء هي دستور الصندوق القومي اليهودي الذي يستند أيضاً إلى خاصية اليهودية كمقولة قانونية . والصندوق القومي اليهودي مؤسسة ضمن عدة مؤسسات صهيونية أخرى مقصورة على اليهود تحولت إلى مؤسسات حكومية رسمية بعد إعلان الدولة ، ولعله أهمها على الإطلاق . وقد كان الصندوق مؤسسة خاصة للمساعدات الذاتية ينص دستوره على أنه شركة تحت سيطرة اليهود تهدف إلى توطين اليهود على الأراضي التي يتم الحصول عليها ، والتي يحق لليهود وحدهم استخدامها . ولا تُنقل ملكية هذه الأراضي بالبيع أو أية طريقة أخرى ، فهي مملوكة ملكية خالصة للشعب اليهودي . ويقوم الصندوق بمنح التبرعات التي من شأنها أن تخدم مصلحة اليهود . ولا يمكن ، علاوة على هذا كله ، استئجار غير اليهود للعمل في هذه الأراضي . فالصندوق يشجع الاستعمار الزراعي القائم على العمل العبري . وقد تم تعريف اليهودي بأنه اليهودي بالمفهوم الديني أو العرقي أو بأنه يرجع إلى أصل يهودي .

سكانها حتى يتسنى للشعب الذي لا أرض له أن يهاجر إليها ويستوطنها .

ولكن وإيماناً كان مخطئاً في نبوءاته متعجلاً فيها ، فالأرض لم يتم تفريغها تماماً من سكانها ، فقد بقيت أقلية من العرب أخذت في التزايد . وقد لجأت دولة المستوطنين الصهاينة إلى اتخاذ إجراءات قانونية للضرب على يد هذه الأقلية العربية وتكبيها . ولم يكن ذلك أمراً عسيراً إذ أنها ورثت فيما ورثت خاصية اليهودية باعتبارها خاصية رئيسية ومحورية تسم اليهود الذين تقوم على خدمتهم مجموعة من المؤسسات الاستيطانية المقصورة عليهم . وبصدور قانون العودة في يولييه ١٩٥٠ ، تحولت خاصية اليهودية هذه إلى مقولة قانونية تمنح صاحبها حقاً تتركه على غير اليهود . ومنح هذا القانون بشكل آلي جميع اليهود في العالم حق الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها . وقد جاء في القانون أن من حق كل يهودي أن يأتي إلى إسرائيل كمهاجر ، وأن تُمنح تأشيرة لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار في إسرائيل . وهكذا أصبح من حق أي يهودي ، حتى وإن لم تطأ قدمه أرض فلسطين من قبل ، أن يستقر في إسرائيل ، بينما الفلسطيني الذي وُلد ونشأ في فلسطين ويريد العودة إلى وطنه لا يتمتع بهذا الحق وتُحرَّم عليه العودة .

ويستند القانون إلى المفهوم الصهيوني الفريد الخاص باليهودي الخالص أو المطلق صاحب الحقوق المطلقة في أرض فلسطين ، وإلى مفهوم الشعب اليهودي الواحد . وقد أكد بن جوريون المضمون الأيديولوجي للقانون بقوله : إن الدولة لا تنوي من وراء هذا المشروع أن تمنح اليهود حق المجيء إلى إسرائيل حيث إن هذا الحق مُتوارث ، وإنما يهدف القانون إلى تحديد طابع الدولة الصهيونية الفريد وهدفها الذي لا يقل نفرداً . فهذه الدولة تختلف عن بقية دول العالم من حيث عناصر قيامها وأهدافها . فسلطتها قد تكون محصورة في سكانها ولكن أبوابها مفتوحة لكل يهودي أينما كان ، أي أنها دولة الشعب اليهودي بأسره . وقد قارن كثير من الكتّاب اليهود قانون العودة بالقوانين النازية ، فهو يميّز بين الأفراد على أساس ديني أو عرقي .

ثم قُدِّم إلى الكنيست قانون الجنسية (باعتباره قانوناً مكملًا لقانون العودة) ، وتمت الموافقة عليه هو الآخر عام ١٩٥٢ . وهذا القانون تجسيد للزعة الاستيطانية الإحلالية الصهيونية التي تعبر عن نفسها من خلال قبولها ازدواج جنسية اليهود وجعلها مسألة صعبة بالنسبة إلى السكان الأصليين إذ عليهم أن يتقدموا بطلب للحصول عليها . وهذا القانون ينطلق ، مثل سابقه ، من مفهوم وحدة الشعب

وتُجمع المصادر على أن حوالي ٩٠٪ من أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تقع تحت سيطرة الصندوق . ويُعاقب كل إسرائيلي يقوم باستئجار العمال العرب بدفع غرامة لاتنتهاكه دستور الصندوق الذي ينص على أن من حق الصندوق أن يحرم المالك اليهودي من أرضه ، دون دفع أي تعويض له إذا قام بانتهاك هذه المادة ثلاث مرات .

وكما صدر قانون العودة كقانون يجسد الفكرة الصهيونية وتبعته بعض القوانين التي تترجم المقولة إلى إجراءات ، فإن «دستور» الصندوق القومي اليهودي قد تبعته عدة قوانين خاصة بالأراضي تهدف إلى الاستيلاء عليها . يمنح "قانون" الهستدروت والوكالة اليهودية مزايا خاصة فقط للمواطنين اليهود . وهناك سلسلة من القوانين الأخرى تحصر الاستفادة من عدة مزايا اجتماعية فيمن أدوا الخدمة العسكرية وعائلاتهم (وما هو معروف أن الخدمة العسكرية مقصورة على المستوطنين الصهاينة) . ويمكن القول بأن قانون المناسبات الرسمية وأيام العطل ذات مضمون إثني/ ديني تميز ضد العرب ، ولعل أهم هذه الأعياد هو إعلان استقلال إسرائيل الذي يسميه الفلسطينيون «النكبة» .

ويلاحظ أن المحاكم في الخمسينيات والستينيات كانت وسيلة من الوسائل المستخدمة لسلب المواطنين العرب أراضيهم ، ولم تقدم أية مساعدة للمتضررين من الحكم العسكري في تلك الفترة . ولا يزال نظام المحاكم الجنائية في غير مصلحة العرب ، فلا وجود لحامين عرب على أي من مستوياته ، وهذا يعبر عن قلة عدد الحامين العرب ، ولكنه أكثر ارتباطاً بالعقبات الأمنية (كالوصول على تأشيرة أو تصديق أمني) التي تعترض تعيين العرب في أي منصب من مناصب النظام القضائي . وغالباً ما تكون الأحكام جائزة ضد العرب .

والأمر الذي يجدر تأكيده هو أن التمييز العنصري في إسرائيل ليس أمراً ناجماً عن تعصب شخصي أو انحراف فردي وإنما هو أمر نابع من القوانين الإسرائيلية نفسها ومن صهيونية الدولة ، فمقولة «يهودي» هي مقولة قانونية أساسية . فقوانين التمييز والتفرقة العنصرية تُشكل جزءاً عضوياً من الإطار القانوني للدولة الصهيونية . وهذه الخاصية بالذات هي ما يفصل بين التمييز العنصري الذي نمارسه الجيوب الاستيطانية ، والتمييز العنصري في بقية أنحاء العالم . فالتمييز العنصري في الحالة الأولى يستند إلى قوانين الدولة نفسها ، بينما يمارس التمييز العنصري في كل البلاد الأخرى ضد إرادة القانون . وقد انعكست هذه القوانين على أحوال العرب في المناطق المحتلة قبل ١٩٦٧ وبعدها في كثير من مجالات حياتهم .

وبطبيعة الحال تعبر العنصرية الصهيونية عن نفسها لا على المستوى الدستوري والقانوني وحسب وإنما على مستوى الممارسة في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية . وكما قال موشيه أرنس ، قطب الليكود ، ووزير الدفاع السابق : «هناك في دولة إسرائيل شيء يهودي خاص ، فهل يتمكن العرب من الشعور بالانتماء الكامل له ؟... ؟» فهناك بالفعل مجموعة من الثوابت التي تحكم الحياة السياسية ، وهي قواعد عرقية وغير مقننة ، ولا تنسجم بأية صورة مع أسس الديمقراطية . فعلى سبيل المثال لا يُعتبر أمراً شرعياً إقامة ائتلاف حكومي تدخل فيه أحزاب عربية ، من قوانين اعتماداً على أصوات غير يهودية في الكنيست .

ويقر سامي سموحا ، وهو أكاديمي إسرائيلي يبحث في شؤون الفلسطينيين في إسرائيل ، بأن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية ، ولكنها ديمقراطية من الدرجة الثالثة ، ويفضل أن يطلق عليها عبارة «ديمقراطية عرقية» .

ونورد هنا بعض النقاط التي تظهر تردي أحوال السكان العرب قياساً بالسكان اليهود :

١ - إن المخصصات المالية الحكومية للمجالس المحلية اليهودية تتخطى خمسة أضعاف مساهمة الحكومة لميزانية المجالس المحلية العربية .

٢ - إن المخصصات المالية لإعالة الأطفال وقروض السكان ونفقات الدراسة الجامعية للطلاب ترتبط جميعها بالخدمة العسكرية التي تمتح اليهود ، بصورة آلية ، مزية على العرب .

٣ - إن دعم الحكومة لتكلفة المياه التي يستهلكها المزارعون اليهود يتاخر ما تمتح للمزارعين العرب بمائة ضعف .

٤ - يبلغ عدد الأكاديميين في الجامعات الإسرائيلية نحو خمسة آلاف أكاديمي ، لا يوجد بينهم سوى عشرة من العرب ، في وقت تبلغ فيه نسبة العرب من ١٥ - ٢٠٪ من السكان .

٥ - تتاح للمهاجرين اليهود القادمين حديثاً درساً جامعية بلغاتهم الأصلية ، بينما يُجبر الطلاب العرب على الدراسة باللغة العبرية .

٦ - ثمة عربي واحد من مجموع ٢٤٠٠ يحتلون مراكز إدارية في الشركات التي تملكها الحكومة .

وبصورة عامة يمكن القول بأن الوضع الاقتصادي للأقلية العربية في إسرائيل يختلف اختلافاً جذرياً عن الوضع الاقتصادي للمستوطنين الصهاينة ، فالوجود الفعال للعرب في قطاعي الزراعة والصناعة محظور ، فمن غير المسموح لهم التواجد في المؤسسات التعاونية الزراعية ؛ كما أنهم لا يستطيعون العمل في أية شركة

«عرق» و «إثنية» تكادان تكونان مترادفتين . وقد عرّف معجم ويستر العالمي الجديد (بالإنجليزية) كلمة «جنس» بالمعنى العرقي المحدد ، ولكنه أورد كذلك معنى أكثر اتساعاً : " حالة كون الإنسان عضواً في شعب أو جماعة إثنية " . وقد خصّص كاتب مدخل «العلاقات العرقية» في الموسوعة البريطانية قسمًا كاملاً من مقاله لمشكلة التعريف بدأه بقوله : " إن كلمة «عرق» نفسها من الصعب تعريفها " ، واقترح أن نستغني تماماً عنها وأن نحل محلها كلمة «جماعة إثنية» التي يمكن وصفها بأنها ذات " نمط جسدي موروث (أي عرقي) أو حضارة أو قومية موروث (أي إثنية) أو خليط من كل هذه الصفات " . وقد حاول اغتاز زولتشان ، باعتباره أحد المفكرين الصهاينة ، إثبات أن اليهود عرق ، ولكنه كان مع هذا يتحدث عن اليهود كأمة من الدم الخالص احتفظت بأعظم الصفات الإثنية ، أي أن الكلمتين حتى وإن لم تكونا مترادفتين تماماً فلإنهما وثيقتا الصلة الواحدة بالأخرى .

وعلى كل حال ، مهما كان ما أصاب المجال الدلالي من اضطراب ، ومهما اختلطت معاني الكلمات ، فإن كلمة «عنصرية» تظل مصطلحاً يشير إلى نسق من القوانين والممارسات مبني على التفاوت ، ويعمقه ، ويمنح أفراد مجموعة بشرية بعضها عدداً من المزايا ينكرونها على سائر أعضاء المجتمع بسبب خاصية مقصورة على هؤلاء ولا يمتلكها الآخرون . وفي إسرائيل ، فإن هذه الخاصية هي «اليهودية» سواء عُرِّفت تعريفاً عرقياً أو عُرِّفت إثنيًا علمانياً أو إثنيًا دينياً . وانطلاقاً من هذا أصدرت هيئة الأمم المتحدة (عام ١٩٧٥) قرارها الذي يقضي بأن الصهيونية حركة عنصرية ، وهو القرار الذي ألغته عام ١٩٩١ مع تغيير موازين القوى في العالم .

صناعية إسرائيلية لها علاقة بصناعة السلاح ؛ كذلك لا يحق لهم الوجود في المنشآت الحكومية المهمة .

أما من ناحية الدخل ، فهناك فارق كبير بين معدل دخل الأسرة اليهودية ومعدل دخل الأسرة العربية . حتى أن التقديرات لسنة ١٩٨٣ تبين أن معدل دخل الفرد العربي هو ٤٦٪ فقط قياساً بمعدل دخل الفرد اليهودي .

والتمييز ضد العرب قائم في مرافق الحياة الإسرائيلية كافة . ويكفي المقارنة بين الوضع التعليمي للعرب بالوضع التعليمي لليهود في إسرائيل . ففي سنة ١٩٨٥ ، كانت نسبة من لا يذهب إلى المدارس من السكان اليهود فوق سن ١٤ عاماً لا تتجاوز ٥٪ ، بينما بلغت هذه النسبة بين العرب أكثر من الضعف (٦ ، ١٣٪) . أما نسبة اليهود (فوق ١٤ عاماً) الذين دخلوا الجامعات فكانت ٢٢ ، ٢٪ ، في حين كانت لدى العرب ثلث ذلك تقريباً (٨ ، ٧٪) .

وأثار بعض العلماء من الصهاينة والمتعاطفين معهم كثيراً من الاعتراضات على وصف الصهيونية بالعنصرية ، من أهم هذه الاعتراضات : كيف يمكن أن تكون الصهيونية حركة عنصرية إذا كان اليهود لا يعترفون بأنفسهم كعرق ؟ . وبالفعل ، تمنح الاعتذاريات الصهيونية الآن نحو الابتعاد عن استخدام لفظة «عرق» ويشار بدلاً من ذلك إلى «الإثنية اليهودية» . والاعتراض المثار اعتراض لفظي محض ، ولكن حتى لو أخذنا به فإن من السهل دحضه . وقد أشرنا من قبل ، أثناء حديثنا عن التعريف الصهيوني لليهودي ، إلى تطوره التاريخي من تعريف عرقي إلى تعريف إثني وإلى الأسباب التي أدت إلى ذلك (انظر : «الهويات اليهودية : التعاريف الصهيونية») . ويمكننا أن نضيف هنا أن ذلك لم يكن تطوراً حقيقياً إذ أن كلمتي



الإرهاب الصهيوني حتى عام ١٩٤٨

العنف والرؤية الصهيونية للواقع والتاريخ - العنف الصهيوني وتحديث الشخصية اليهودية - الإرهاب الصهيوني : تعريف - الإرهاب الصهيوني حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية : تاريخ - الإرهاب الصهيوني منذ عام ١٩٤٥ وحتى إعلان الدولة الصهيونية : تاريخ - الإرهاب الصهيوني ضد حكومة الانتداب البريطاني وأعضاء الجماعات اليهودية - المذابح الصهيونية بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ - مذبحه دير ياسين - مذبحه البلد - التنظيمات الصهيونية العسكرية قبل مايو ١٩٤٨ - بارجيورا (منظمة) - الحارس (منظمة) - البينار (منظمة) - الفيلق اليهودي - فرقة البغلة الصهيونية - النوتريم - الهاجاناه - البالماخ - إيسل - الإرجون - ليحي - شثيرن (منظمة) - المستعربون (المستعربيم) - اللواء اليهودي

العنف والرؤية الصهيونية للواقع والتاريخ

Violence and the Zionist View of Reality and History

ثم فهي تشكل نسقاً مغلقاً متغلقاً حول نفسه يخلف القداسة على الذات ويجعلها موضع خلون وانكمون ويحجبها عن الآخرين (الذين يقعون خارج دائرة القداسة) فيهدر حقوقهم ويبيدهم ، فهم ليسوا موضع الحلول .

والصهيونية وريثة الطبقة الخلوية اليهودية (داخل اتركيب الجيولوجي اليهودي) هي عقيدة علمانية حونية كمونية تجعل اليهود شعباً عضواً ذا علاقة عضوية خاصة بالأرض (إيرس إسرائيل) أي فلسطين ، وهي علاقة تمتحهم حقوقاً مضمنة فيها - الأمر الذي يعني طرد السكان الأصليين الذين لا تربطهم بأرضهم رابطة عضوية خلوية مماثلة .

وقد حوت الصهيونية العهد القديم إلى فنكثور لشعب اليهودي ، وهو كتاب تقيض صفحاته بوصف حروب كثيرة خاضتها جماعة إسرائيل أو العبرانيون مع الكنعانيين وغيرهم من الشعوب ، فقاموا بطرد بعضهم وإبادة البعض الآخر . وجماعة إسرائيل يحل فيها الإله الذي يوحى لها بما تريد أن تفعل ، ويبارك يدها التي تقوم بالقتل والنهب ، فكل أفعال الشعب مباركة مقدسة لأن الإله يحل فيه .

٣ - ورثت الصهيونية ميراث الجماعة الوظيفية اليهودية بفصلها اخاد بين الشعب المقدس والأغيار وبما يتسم به ذلك من ازدواجية في المعايير تجعل الآخر مباحاً تماماً وتجعل استخدام العنف تجاهه أمراً مقبولاً .

لكل هذا ، أصبح العنف إحدى المقولات الأساسية للإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ . وقد أعاد الصهاينة كتابة ما يسمونه «التاريخ اليهودي» فبعثوا العناصر الخلوية الوثنية مؤكدين جوانب العنف فيه . فصوروا الأمة اليهودية في نشأتها جماعة محاربة من الرعاة الوثنيين الغزاة . فبيردشفسكي ، على سبيل المثال ، ينظر إلى

«العنف» هو «الشدة والقسوة» وهو ضد الرفق واللين ، وهي من «عَفَّ» بمعنى «عامله بشدة وقسا عليه» . وأحد الأشكال الأساسية «للعنف الصهيوني» هو رفض الصهاينة قبول الواقع والتاريخ العربي في فلسطين باعتبار أن الذات الصهيونية واليهودية هي مركز هذا الواقع ومرجعيتها الوحيدة . ولذا يستبعد الصهاينة العناصر الأساسية (غير اليهودية) المكونة لواقع فلسطين وتاريخها من وجدانهم ورويتهم وخریطتهم الإدراكية . والإرهاب الصهيوني إن هو إلا محاولة تستهدف فرض الرؤية الصهيونية الاختزالية على الواقع المركب ، ولذا يمكن القول بأن الإرهاب هو العنف المسلح (مقابل العنف الإدراكي) .

والعنف النظري والإدراكي سمة عامة في الفكر العلماني الشامل الإمبريالي . والصهيونية لا تمثل أي استثناء من القاعدة ، فقد نشأت في تربة أوروبا الإمبريالية التي سادت فيها الفلسفات النيتشوية والداروينية والرؤية المعرفية الإمبريالية التي تتخطى الخير والشر والتي تحوسل العالم والناس بحيث يصبح الآخر مجرد أداة أو شيئاً يُستخدَم . ومع هذا يظل العنف الصهيوني ذا جذور خاصة تمتحه بعض السمات المميزة :

١ - لم تكن الصهيونية حركة استعمارية وحسب وإنما هي حركة استيطانية إحلالية (أرض بلا شعب) وهو ما يعني ضرورة أن تُخلَى الأرض التي سيُقدَّم فيها المشروع الصهيوني من السكان الأصليين ، ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال أقصى درجات العنف النظري والإرهاب الفعلي .

٢ - من السمات الأساسية للأيديولوجيات العلمانية الخلوية العضوية أنها تحوي مركزها أو مرجعيتها (أو مطلقها) داخلها ، ومن

وغني عن القول أن العنف الصهيوني الإدراكي يصل إلى ذروته في إدراك العرب والتاريخ العربي ، إذ يحاول الصهاينة ، بسبب مشروعه الإبادي الإحلالي ، أن يلتزموا الصمت تماماً تجاهه ، فلا يذكرونه من قريب أو بعيد . أو أن يغمغمو بأصوات ليبرالية تخشى الحد الأقصى من العنف . فحينما اكتشف أحد الزعماء الصهاينة في المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) أن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب كما كان الادعاء ، جرى إلى هرتزل وأخبره باكتشافه ، فهذا الأخير من روعه وقال له إن الأمر سستم تسويته فيما بعد . وكان هرتزل يعرف تماماً كيف كانت تتم تسوية مثل هذه الأمور على الطريقة الإمبريالية ، ونحن نعرف كيف تمت تسويتها في فلسطين . وعلى كل فإن الحديث الصهيوني المستمر عن السيف كمحرك للتاريخ ليس تعبيراً عن رغبة الصهاينة في ممارسة رياضة محبة لبعض النفوس وإنما هو تعبير عن برنامج محدد لتغيير الواقع .

ويُعد هذا العنف الإدراكي لبنة أساسية في التصور الصهيوني للذات والواقع والتاريخ والآخر ، وهو قد يعبر عن نفسه بطريقة مباشرة ، كما يتجلى في الاقتباسات السابقة ، ولكنه قد يعبر عن نفسه بطريقة غير مباشرة عن طريق عشرات القوانين والمؤسسات . وما قانون العودة الإسرائيلي إلا ترجمة لهذا العنف حين يعطي أي يهودي في العالم حق "العودة" إلى إسرائيل في أي وقت شاء ويُذكر هذا الحق على ملايين الفلسطينيين الذين طردوا من فلسطين على دفعات منذ عام ١٩٤٨ ، رغم أن يهود العالم لا يودون الهجرة إلى إسرائيل بينما يقترح الفلسطينيون أبوابها . ولكنها الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية التي تحوسل كل البشر (العرب واليهود) والزمان (تواريخ الجماعات اليهودية وتاريخ فلسطين) والمكان (فلسطين) . وما الإرهاب الصهيوني الذي لم يهدأ إلا تعبيراً عن رؤية الصهاينة التي تحاول أن تصل إلى نهاية التاريخ : نهاية تاريخ الجماعات اليهودية في العالم ، ونهاية التاريخ العربي في فلسطين .

العنف الصهيوني وتحديث الشخصية اليهودية

Zionist Violence and the Modernization of the Jewish Personality

ثمة عنف أساسي في الإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ . ولم يكن هناك مفر من أن يُترجم هذا الإدراك نفسه لإجراءات وعنق مسلح لتغيير الواقع ولرفض الرؤية اليهودية الحاخامية . ولتحقيق هذا الهدف كان حتمياً أن تُنتج المادة البشرية القتالية القادرة على تحريك التاريخ لا من خلال التوراة وإنما من خلال السيف ، وهذا ما

التوراة إلى الأيام التي كانت فيها "رايات اليهود مرتفعة" ، وينظر إلى الأبطال المحاربين "اليهود الأوائل" . كما أنه يكتشف أن ثمة تياراً عسكرياً في التراث اليهودي ، فالخاخام إليعازر قد بين أن السيف والقوس هما زينة الإنسان ، ومن المسموح به أن يظهر اليهودي بهما يوم السبت . هذه الرؤية للتاريخ تنضح في دعوة جابوتنسكي لليهودي أن يتعلم الذبح من الأغيار . وفي خطاب له إلى بعض الطلاب اليهود في فيينا ، أوصاهم بالاحتفاظ بالسيف لأن الاقتتال بالسيف ليس ابتكاراً ألمانياً ، بل إنه ملك "لأجدادنا الأوائل" . . . إن التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء ، أي أن السيف يكاد يكون المطلق ، أصل الكون وكل الظواهر . ولهذا لا يتردد جابوتنسكي في رفض التاريخ اليهودي الذي يسيطر عليه الحاخامات والمكرون اليهود .

ويبدو أن هذا السيف المقدس (رمز الذكورة والقوة والعنف) كان محط إعجاب كل الصهاينة الذين كثيراً ما عبّروا عن إعجابهم وانبهارهم بالعسكرية البروسية الرائعة (هذا بالطبع قبل أن يهوى هذا السيف البروسي على الرقاب اليهودية في أوشفيتس) . وتمتلئ كتابات هرتزل بعبارة الإعجاب بهذا السيف ، إذ كتب في مذكراته يشيد بسمارك الذي أجبر الألمان على شن عدة حروب ، الواحدة تلو الأخرى ، وبذلك فرض عليهم الوحدة وبدأ تاريخهم الحديث كدولة موحدة . فالعنف العسكري هو وحده محرك التاريخ الحقيقي ، "إن شعباً كان نائماً زمن السلم ، رحب بالوحدة في ابتهاج في زمن الحرب" . وبينما كان هرتزل ينظر من نافذة أحد المستوطنين الألمان شاهد مجموعات من الضباط الألمان يسرون بخطى عسكرية ، فعبّر عن انبهاره بهم في يومياته وذهب إلى أن هؤلاء هم صناع تاريخ ألمانيا : "ضباط المستقبل لألمانيا التي لا تُقهَر" . بل إنهم قد يكونون أيضاً صناع التاريخ الصهيوني نفسه ، إذ يشير هرتزل إلى تلك "الدولة التي تريد وضعنا تحت حمايتها" .

وتعنى ناحوم جولدمان أيضاً بهذه الروح العسكرية البروسية في شبابه : "ألمانيا تجسد مبدأ التقدم وتجدها وثقة من النصر . ألمانيا مستنصر وستحكم الروح العسكرية العالم . ومن يريد أن يندم على هذه الحقيقة ويعبر عن حزنه أنه يفعل ، ولكن محاولة إعاقة هذه الحقيقة هي شيء من قبيل العناد وجريمة ضد عبقرية التاريخ الذي تحركه السيوف وثقافة السلاح" .

وقد تبع مناحم بيجين أستاذه جابوتنسكي ، وكل الصهاينة من قبله ، في تأكيد أهمية السيف باعتباره محركاً للتاريخ إذ يقول : "إن قوة التقدم في تاريخ العالم ليست السلام بل السيف" .

إلى ممارسة العنف لتحرير نفسه من نفسه ومن ذاته الطفيلية الهامشية . وكان الكاتب الصهيوني بن هكت يشعر بسعادة في قرارة نفسه في كل مرة يقتل فيها جندياً بريطانياً لأنه ، على حد قوله ، كان يتحرر من مخاوفه ويولد من جديد ، تماماً مثل شارلوت كورداي في قصيدة لجابوتسكي بعنوان 'شارلوت المسكينة' . فشارلوت تتخلص من رتابة حياتها وسخافتها وتروي تعاطفها للعمل البطوني بأن تقوم بتسديد الضربة إلى جان مارا فترديه قليلاً في الحمام . العنف هنا يصبح مثل الطقوس الدينية التي تستخدمها بعض القبائل البدائية حينما يصل أحد أفرادها إلى سن الرجولة . فاليهودي حينما يقوم بهذا الفعل الذي كان يخاف منه أجداده (ذبح أحد الأغيار) يتخلص من مخاوفه ، ويصبح جديراً بحمل رمز الذكورة . وهذا الخائب من الفكر الصهيوني يتضح بجلاء في كتاب الشجرة الذي ألفه منحه بيجين ، والذي يقبل فيه عبارة ديكارت المعروفة 'أنا أفكر ، إذن أنا موجود' لتصبح 'أنا أحارب ، إذن أنا موجود' . ثم يضيف : 'من الدم والنار والدموع والرماد سيخرج نموذج جديد من الرجل' . نموذج غير معروف البتة للعالم في الألف وثمانين السنين الماضية : اليهودي المحارب .

وحتى الليبرالي الأمريكي إيهادي براوندين ، يشير (باستحسان شديد) إلى وظيفة العنف الصهيوني في إعادة صياغة الشخصية اليهودية : 'غرست الصهيونية في أشتاب اليهودي الشجاعة ، قائلوا الجمعيات ، وتدريبوا على الأعمال الرياضية وعنى اللعب بالسيف ، وصارت الإهانة تُردُّ بإهانة مثله . وفي الوقت الخضر ، يجد أفضل لاعبي السيف الآن أن انطبة انصهيين يستطيعون أن يدمروا الحدود ، كما يفعل الشيوتون ، ويرون أيضاً أن اليهود سوف يكونون أفضل لاعبي السيف في الجامعة' (وفي الشرق الأوسط فيما بعد) . نقد كان براوندين يفكر في الغائب الآري 'وحش نيشه الأشقر' حينما كان يتحدث عن بطنه اليهودي .

والعنف عند بن جوربون يقوم بالوظيفة نفسها في إعادة صياغة الشخصية اليهودية ، إذ يصف الثروات الصهيونية بأنهم لم يكن لهم حديث إلا الأسلحة 'وعندما جاءتنا الأسلحة لم تسعنا الدنيا لفرط فرحتنا ، كنا نلعب بالأسلحة كالأطفال ولم نعد نتركها أبداً . كنا نقرأ وتكلم والبنادق في أيدينا أو على أكتافنا' . إن موقف بن جوربون مبني على تصور جديد للشخصية اليهودية باعتبارها شخصية محاربة منذ الأزل 'إن موسى ، أعظم أنبيائنا ، هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا' . ومن هنا يكون الربط بين موسى النبي وموشى ديان مسألة منطقية بل حتمية ، كما لا يكون من الهرطقة

سماء الصهاينة 'تحديث الشخصية اليهودية' ، أي علمتها وجعلها قادرة على تغيير قيمها حسبما تقتضيه الظروف والملابسات ، وتبني قيم نيتشوية وداروينية لا علاقة لها بمكارم الأخلاق أو بالمطلقات الإنسانية والأخلاقية والدينية .

وقد بين الصهاينة أن اليهودية الحاخامية طلبت من اليهود الانتظار في صبر وأنه لعودة الماشيخ ، وألا يتدخلوا في مشيئة الإله ، لأن في هذا كفرًا وتجديفاً . ولكن الصهاينة ، الرافضين للعقيدة اليهودية ، تمردوا على هذا الموقف أو وصفوه بالسلبية ونادوا بأن يتمرد اليهودي على وضعه وألا ينتظر وصول الماشيخ ، إذ ينبغي أن يعمل اليهودي بكل ما لديه من وسائل على العودة إلى أرض الميعاد . فالمنفى بالنسبة إلى بن جوربون يعني الانتكاس ، الانتكاس السياسي والمادي والروحي والثقافي والفكري ، 'وذلك لأننا غرباء وأقلية محرومة من الوطن ومُقتلعة ومشردة عن الأرض ، وعن العمل وعن الصناعة الأساسية . واجبا هو أن نتفصل كلياً عن هذا الانتكاس ، وأن نصبح أساد قدرنا' . ويخلص بن جوربون برنامجه الثوري في أنه لا يرفض الاستسلام للمنفى فحسب ، بل يحاول أيضاً إنهاءه في التو ، وهو يعتقد أن هذا هو حجر الزاوية : 'القضية الحقيقية الآن ، كما كانت في الماضي ، تتركز فيما لو كان علينا أن نعتمد على قوة الآخرين أم على قوتنا . على اليهودي من الآن فصاعداً ألا ينتظر التدخل الإلهي لتحديد مصيره ، بل إن عليه أن يلجأ إلى الوسائل الطبيعية العادية' (مثل الفاتوم والتالبالم مثلا) . وهذا ما يُسمى أيضاً في الأدبيات الصهيونية 'إشكالية العجز وعدم المشاركة في السلطة' (انظر المدخل بهذا العنوان) .

لكل هذا تنطلق الصهيونية من نقد نيتشوي للشخصية اليهودية في المنفى فيقول ماكس نورود إن اليهودي ، خلال ثمانية عشر قرناً من المنفى ، أصبح مترهل العضلات (وهذه هي إحدى الأوصاف السائدة لليهود بين أعداء اليهود) . ولذلك 'أقترح أن يُقلع اليهودي عن قهر جسده ، وأن يعمل على تنمية قواه الجسدية وعضلاته ، أسوة بذلك البطل بركوخبا ، آخر تجسيد لتلك اليهودية في صلابه عودها المقاتل وجها لقعقة السلاح' . والفكرة نفسها تُرد في كتابات جابوتسكي الذي رفض أخلاقيات العبيد ونادى بتفضيل العقل على الفكر وأخلاق السادة على أخلاق العبيد والسيف على الكتاب حتى يظهر اليهودي الجديد المتحرر من أغلال الدين والقيم .

إن العنف هنا يصبح الأداة التي يتوسل بها الصهاينة لإعادة صياغة الشخصية اليهودية . فاليهودي ، في هذا التصور ، يحتاج

والإرهاب الصهيوني هو الآلية التي تم بها تفريغ جزء من فلسطين من سكانها وفرض المستوطنين الصهاينة ودولتهم الصهيونية على شعب فلسطين وأرضها . وقد تم هذا من خلال الإرهاب المباشر ، غير المنظم وغير المؤسسي ، الذي تقوم به المنظمات الإرهابية غير الرسمية (المذابح - ميليشيات المستوطنين - التخريب - التمييز العنصري) والإرهاب المباشر ، المنظم والمؤسسي ، الذي تقوم به الدولة الصهيونية (التهجير) - الهيكل القانوني للدولة الصهيونية - التفرقة العنصرية من خلال القانون - الجيش الإسرائيلي - الشرطة الإسرائيلية - (هدم القرى) .

ورغم أننا نفرق بين الإرهاب المؤسسي وغير المؤسسي إلا أنهما مرتبطان تمام الارتباط ويتم التنسيق بينهما ويجمع بينهما الهدف النهائي ، وهو إفراغ فلسطين من سكانها أو إخضاعهم وحصارهم . ولعل واقعة دير ياسين (قبل عام ١٩٤٨) وفرق الموت المعروفة باسم "المستعزفيم" هي أمثلة أخرى واضحة على هذا التعاون والتنسيق .

والإرهاب الصهيوني مرتبط تمام الارتباط بالدعم الإمبريالي الغربي حين قامت حكومة الانتداب بحماية المستوطنين وتأمين موطئ قدم لهم وسمحت بتأسيس البنية التحتية العسكرية المكونة من المستوطنات التعاونية (وبخاصة الكيبوتس) فيما نسميه «الزراعة المسلحة» ، كما ساعدت المنظمات الصهيونية المسلحة المختلفة ودعمتها ، فكانت بمنزلة قوة مسلحة كامنة قامت بالانقضاض على أرض فلسطين وأهلها عام ١٩٤٨ . وبعد إنشاء الدولة ، استمرت الدول الغربية "الديمقراطية" في دعم الكيان الاستيطاني الإحلالي الصهيوني ، رغم ممارساته الإرهابية التي تتسم بكل الجدة والاستمرار ، ورغم الحروب العديدة التي شنها على العرب ورغم توسعته التي لا تعرف أية حدود .

ويحاول الصهاينة قدر استطاعتهم أن يصنفوا المقاومة الفلسطينية المشروعة (من منظور القانون الدولي والأعراف الإنسانية) على أنها شكل من أشكال «الإرهاب» ، ومن هنا الإشارة للفدائيين الفلسطينيين بأنهم «إرهابيين» ، والإشارة للعمليات الاستشهادية بأنها «عمليات انتحارية إرهابية» .

الإرهاب الصهيوني حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية : تاريخ

Zionist Terrorism till the Outbreak of the Second World War : History

يبدأ تاريخ الإرهاب الصهيوني مع الاستعداد للهجرة الاستيطانية ، فموجات الهجرة الأولى جاءت بنموذج اليهودي الذي

الدينية في شيء أن يؤكد بن جوريون أن خير مفسر للتوراة هو الجيش ، فهو الذي يساعد الشعب على الاستيطان على ضفاف نهر الأردن ، فيفسر بذلك كلمات أنبياء العهد ويحققها . ولنلاحظ النمط الحلولي الكموني الذي يبدأ بوضع السيف في خدمة التوراة ، ثم يصبح السيف موازياً لها ، ثم تصبح هي تابعة له ، فالسيف هو الذي يفسر التوراة ويفرض عليها المعنى ، وكأنه أحد نقاد ما بعد الحداثة أو هارولد بلوم الناقد الأمريكي القبائلي الذي يرى أن الناقد هو الذي يفرض المعنى على النص ، أو كأنه "الشعب المختار" اختاره الإله ثم حل فيه ثم أصبح تابعاً له ، أو كأنه الشريعة الشفوية (تفاسير البشر) التي جاءت للوجود لتفسر الشريعة المكتوبة ولكنها حلت محلها بالتدريج .

الإرهاب الصهيوني : تعريف

Zionist Terrorism : Definition

«الإرهاب» بالمعنى الضيق للكلمة هو القيام بأعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب لتحقيق غرض ما مثل بث الرعب في قلب سكان منطقة ما ليرحلوا عنها أو لسم الهيمنة عليهم وتوظيفهم وإجبارهم على قبول وضع قائم مبني على الظلم (من منظور الضحية) . ويمكن أن يتسع مفهوم الإرهاب ليشمل مختلف الممارسات الاقتصادية السياسية والعسكرية ، المادية والمعنوية . وفي حالة الإرهاب الصهيوني فإن هذا يتضمن سرقة الأراضي بالاحتلال والتزوير والقانون إلى طرد أصحابها بقوة السلاح ، ومن فرض أنظمة تعليمية تُشوِّع الوعي الفلسطيني إلى تحقيق شروط اقتصادية غير مواتية لنمو المنتجين العرب . وإذا كان الإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) هو عنف إدراكي ، فإن الإرهاب الصهيوني هو الممارسات التي تُحوِّل النظرية والإدراك إلى واقع قائم "وتخلق حقائق جديدة" على حد قول موشيه ديان ، وستناول في مداخل هذا الباب الإرهاب بالمعنى الضيق والمباشر .

والإرهاب الصهيوني ليس حدثاً عابراً عرضياً وإنما هو أمر كامن في المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي وفي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة . كما أن حلقات وآليات هذا الإرهاب مترابطة متلاحقة ، فالهجمات الإرهابية التي شنت ضد بعض القرى العربية أدت إلى استسلام بقية سكان الأراضي المحتلة ، أي أن المذابح والاعتقالات والإبعاد إن هي إلا آلية من آليات الاستيطان الصهيوني الإحلالي ، ولا يمكن تخيل إمكانية تحقق المشروع الصهيوني بدونها .

روسيا وبولندا والبلقان ولا يعرفون التسامح ولا يعترفون بحقوق الآخرين وتقرر أنهم نتاج أنظمة تعليمية تغذي التعصب والشوفينية . كما ترتبط الفترة الواضحة في حجم النشاط الإرهابي الصهيوني آنذاك بتصاعد الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني الذي كان قد حقق تراكماً كافياً في أدوات وإمكاناته تؤهله للصدام مع الفلسطينيين والشروع في التحرك على عجل لتحقيق غايته وتأسيس الدولة الصهيونية .

ومن بين السجل احقاف للنشاط الصهيوني في فلسطين خلال المرحلة الثانية (حتى الحرب العالمية الثانية) يمكن الإشارة لبعض العمليات المهمة من بينها قيام إرهابي الهاجاناه بقتل مواطنين عربيين فلسطينيين بجوار مستعمرة يتاح تكثف رعباً بالمرصص حيث كان كوخهما ، وذلك في ١٦ أبريل عام ١٩٣٦ . وهو نفس العام الذي أصدرت فيه الهاجاناه سبعة قرارات بإطلاق النار على العرب أينما كانوا . كما شهد عام ١٩٣٧ سلسلة من عمليات إلقاء القنابل اليدوية على تجمعات المواطنين الفلسطينيين العزل في القدي ووسائل النقل والأسواق ، وكان من أشهرها إلقاء إيسر قنبلة على سوق الخضار المجاور ليوابة نابلس في القدس فسقط عشرات من العرب بين قتيل وجريح . كما أطلق أعضاء نفس المنظمة النار على قفزة عربية فقتلوا ثلاثة ركاب بينهم امرأتان في ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ وهو اليوم الذي أطلق عليه لقب «الأحد الأسود» في القدس . حين نفذ الإرهابيون الصهاينة أكثر من عملية في المدينة كضهر لاستعراض القوة .

وفي ٦ مارس عام ١٩٣٧ نفي ١٨ عربياً مصرعهم وأصيب ٣٨ آخرون من جراء إلقاء قنبلة يدوية في سوق حيفا . كما تعرض نفس السوق في شهر يونيو من العام نفسه إلى تفجير سيارة منغومة أودت بحياة ٣٥٠ عربياً فلسطينياً وجرح ٧٠ آخرين ، بينما يفتخر المؤرخون الصهاينة بأن عدد الضحايا كان أكثر بكثير مما أعلنت عنه سلطات الانتداب . وفي اليوم الثاني سقط ٢٧ عربياً فلسطينياً وأصيب ٤٦ آخرون بجراح من جراء قنبلة يدوية أنفثتها العصابات الصهيونية على السوق المزدهر . كما تعرض سوق القدس في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٨ إلى انفجار سيارة ملغومة أسفر عن مقتل ٣٤ عربياً وجرح ٣٥ آخرين وفق أقل التقديرات . وفجرت إيسل قنبلة يدوية أمام أحد المساجد في مدينة القدس في ١٥ يونيو ١٩٣٨ أثناء خروج المصلين فقتلت عشرة أشخاص وأصابت ثلاثين . وعن أحداث العام نفسه يفتخر الصهاينة بهجوم الإرهابي شلومو بن يوسف واثنان من رفاقه من جماعة إيسل على سيارات عربية فلسطينية يستقلها مواطنون عزل . وقد نفذت السلطات البريطانية

رفض ما يسميه الصهاينة «السلبية اليهودية الحاخامية» والذي كان يرى أن عليه أن يصوغ مستقبله بنفسه عن طريق اغتصاب أرض فلسطين وطرده أصحابها ليخلق لنفسه مجالاً حيويًا يمارس فيها سيادته القومية . وكان تنظيم «الهاشومير» من طلائع التنظيمات في هذه الفترة وهي المنظمة التي تُعد الهاجاناه امتداداً لها . وكانت الاشتباكات آنذاك تقتصر على استخدام السكاكين والعصي .

ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، بدأت بشائر المرحلة الثانية حيث أخذ الصهاينة يجمعون السلاح لتبدأ بعد ذلك مرحلة قتالية جديدة وطور جديد من أطوار ممارسة الإرهاب المسلح وإن لم يصل إلى حد المواجهة المباشرة بل اكتفى بأسلوب الكر والفر . وبعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد وضع فلسطين تحت حكم الانتداب البريطاني ، يبدأ التاريخ الحقيقي للإرهاب الصهيوني .

فمنذ بدء الانتداب البريطاني على فلسطين أخذ البناء التنظيمي للإرهاب الصهيوني في النمو والرسوخ في فلسطين مستفيداً من دعم الاستعمار البريطاني للحركة الصهيونية وتأمينه هجرة آلاف الصهاينة من الشباب الذين سرعان ما انخرطوا في تنظيمات الإرهاب . وقد استقر البناء التنظيمي للإرهاب الصهيوني منذ مطلع عشرينيات القرن العشرين حين تأسست الهاجاناه ممثلة الذراع العسكري والباطش للوكالة اليهودية عام ١٩٢٠ ، والتي نظمت داخل تنظيمها فرقاً خُصصت للهجمات الإرهابية ومنها كتاب بوش التي تقرر تشكيلها عام ١٩٣٧ وكذا فرق البالماخ . وفي السنة التالية أيضاً لاندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ انشق أنصار الصهيونية التصحيحية عن الهاجاناه وكونوا تنظيمًا اتخذ لنفسه مظهرًا أشد تطرفاً ودموية هو عصابة الأرجون تسفاني ليومي (الإتسل) . وفيما بعد انشق عن "إتسل" جماعة أبراهام شتيرن وكونت عام ١٩٤٠ جماعة ليحي . وتعد هذه المنظمات الثلاث (الهاجاناه - إتسل - ليحي) العمود الفقري للإرهاب الصهيوني حتى عام ١٩٤٨ ، حتى أنه يندر أن نجد عملاً إرهابياً وقع في فلسطين منسوباً إلى جماعة غيرها ، فضلاً عن أن بعض الحلقات الإرهابية الصهيونية كانت خاضعة لإشرافها .

وهكذا كما ترسخت بنية الإرهاب الصهيوني في العشرينيات والثلاثينيات ، شهد النصف الثاني من الثلاثينيات فترة واضحة بالنسبة لحجم النشاط الإرهابي الصهيوني في فلسطين . وهي الفترة التي تجدر مناقشتها على ضوء المد العالمي للفاشية ، وتدقق جيل من الشباب الصهاينة الذين تمرسوا على العمل السري والإرهابي في بلدان أوروبا الشرقية خاصة . وتشير مذكرة رسمية بريطانية صادرة عن وزارة الدولة للمستعمرات إلى أن الإرهابيين الصهاينة يأتون من

الإرهاب الصهيوني منذ عام ١٩٤٥ وحتى إعلان الدولة الصهيونية :

تاريخ

Zionist Terrorism from 1945 till the Declaration of the Zionist State : History

تكتسب طبيعة العلاقة بين المنظمات الإرهابية الثلاث الأساسية (الهاجاناه - إيتسل - ليحي) ، قبل أن يتقرر حلها ودمجها في جيش الدفاع الإسرائيلي مع قيام الدولة ، أهمية خاصة . فرغم أن المنظمات الثلاث احتفظت باستقلالها التنظيمي فقد تبلور التعاون فيما بينها خلال هذه الفترة واتخذ شكلاً مؤسسياً حين وقّع قادتها ، مع نهاية الحرب العالمية وباشتراك الوكالة اليهودية ، اتفاقاً ثلاثياً تضمنت بنوده :

١ - تدخل منظمة الهاجاناه المعركة العسكرية ضد السلطات البريطانية . وهكذا قامت حركة العصيان العبري .

٢ - يجب على منظمتي ليحي وإتسل عدم تنفيذ خططها القتالية إلا بموافقة قيادة حركة العصيان .

٣ - تنفيذ ليحي وإتسل الخطط القتالية التي تكلفان بها من قبل قيادة الحركة .

٤ - يجب ألا يكون النقاش حول العمليات المقترحة شكلياً فيجتمع مندوبو المنظمات الثلاث في جلسات ثابتة أو حسب الحاجة ، على أن يتم خلال هذه الجلسات مناقشة الخطط من الناحيتين السياسية والعملية .

٥ - بعد أخذ الموافقة المبدئية على العمليات المقترحة يناقش خبراء المنظمات الثلاث تفاصيل تنفيذ هذه العمليات .

٦ - ضرورة الحصول على موافقة قيادة حركة العصيان لتطبيق على العمليات التي يجري تنفيذها ضد الممتلكات مثل الاستيلاء على الأسلحة من أيدي البريطانيين أو الحصول على الأموال .

٧ - الاتفاق بين المنظمات الثلاث يركز على "أمر افعل" .

٨ - إذا أمرت منظمة الهاجاناه في يوم من الأيام بالتخلي عن الحرب ضد البريطانيين تواصل المنظمات إيتسل وليحي حربهما .

وهكذا تشكل ما سُمي "حركة العصيان العبري" وتمثلها قيادة حركة المقاومة المتحدة للإشراف على الأمور التنفيذية . وضمت هذه القيادة ممثلين عن الهاجاناه مثل إسرائيل جاليلي وموشي سنيه ومن إيتسل مناحم بيجين ومن ليحي أبراهام شيتير وياليني مور . وتوضح نصوص الاتفاقية المسؤولية المشتركة للمنظمات الإرهابية الصهيونية وهو الأمر الذي سعت الهاجاناه إلى التنصل منه تاريخياً .

وكانت باكورة أعمال حركة العصيان نسف محطة سكك حديد رام الله في أول نوفمبر عام ١٩٤٥ . إلا أن العلاقة بين المنظمات

حكم الإعدام في شولوفو حوكمه المستوطنون الصهاينة إلى بطل قومي مشائي ويحمل طابع بريد إسرائيلي صورته ، واختارت إحدى منظمات الإرهاب الصهيوني السرية في الثمانينات اسمه لتطلقه على عملية مماثلة جرت في الضفة الغربية .

ومن بين العمليات الإرهابية الصهيونية خلال عام ١٩٣٩ شهد يوم ٢٧ فبراير وحده سقوط ٢٧ قتيلاً عربياً وجرح ٣٩ آخرين في حيفا إثر تفجير منظمة إيتسل قنصلتين . كما سقط ثلاثة من العرب وجرح رابع في تل أبيب . بينما قُتل ثلاثة آخرون وجرح ستة في القدس . إلا أن من أبرز العمليات الإرهابية التي شهدتها العام الهجوم الذي دبرته إيتسل على سينما ركس في القدس حيث جرى تخطيط متعدد المراحل لتحقيق أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية بواسطة المتفجرات التي تم تسريبها إلى المبنى إضافة إلى إلقاء القنابل داخله ثم فتح نيران الرشاشات على رواد السينما الذين خرجوا في حالة من الذعر والهلع ، وقد تم تنفيذ هذه العملية الإرهابية في ٢٩ مايو ١٩٣٩ .

ولم تكن الهاجاناه بعيدة عن التنافس مع إيتسل ، فقد هاجمت عناصرها قرية بلدة الشيخ بجوار حيفا في ١٢ يولييه ١٩٣٩ واخطفت خمسة من سكانها ثم قتلتهم . كما جرى في ٢٩ يولييه الهجوم على ست سيارات عربية فلسطينية في تل أبيب ورحبوت وبتاح تكفا كانت حصيلتها قتل ١١ عربياً . وأسفر إلقاء القنابل في مدينة يافا في ٢٦ أغسطس عن مصرع ٢٤ عربياً فلسطينياً وجرح ٣٥ آخرين .

وقد وجدت المنظمات الصهيونية سنوات الحرب العالمية فرصة لتطوير نفوذها وتقوية هياكلها وتسليحها تمهيداً للانطلاق عند انتهاء الحرب . فزادت عدداً وعدة وأضفت على وجودها قدراً من الشرعية بالتعاون مع بريطانيا والحلفاء . وهكذا أعدت المنظمات نفسها للانطلاق لاحقاً نحو هدفين : الأول إجبار الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين على مغادرة أراضيهم بما فيها تلك التي يشكلون فيها أغلبية ساحقة وهي الأرض التي خصهم بها مشروع التقسيم لاحقاً . والثاني الضغط على البريطانيين لإلغاء القيود المفروضة وبخاصة على الهجرة والعمل من أجل إقامة دولة صهيونية بأسرع الوسائل .

فقد نال الفلسطينيون والعرب الحظ الأوفر من العمليات الإرهابية الصهيونية وبخاصة خلال عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ الحاسمين، حيث كشف الإرهابيون النشطاء جهودهم لاقتلاع الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى تشريد حوالي ٩٠٠ ألف فلسطيني إلى خارج أراضيهم ووطنهم. ففي هذه السنوات غلب أسلوب مهاجمة القرى والمدن العربية وارتكاب المذابح الجماعية دون تمييز بين رجل وامرأة وطفل وكهل، أو بين أولئك العزل وبين من يحملون السلاح دفاعاً عن حقوقهم.

وإذا كانت دير ياسين أشهر المذابح التي خُفِّفَ تاريخ تلك المرحلة، فإن مذابح لا تقل أهمية عنها لا يمكن حصرها قد وقعت خلال العامين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ خاصة. وبينها على سبيل المثال مذابح قرى حساس ويازور وسعسع والذوامة والرمة وبلدة الشيخ. وهي مذابح راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني. وتذهب بعض التقديرات إلى أن تلك المذابح قد تسببت في هجرة السكان الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨ حوالي ٣٥٠ قرية ومدينة بشكل كلي أو جزئي من بين ٤٥٠ سيطرت عليها العصابات الصهيونية. وإني جانب الإبادة كان القصد هو ارتكاب أبشع أنواع القذاعات ونشر أبنائها خلق حالة من الذعر بين المواطنين الفلسطينيين تدفعهم إلى الرحيل.

إلا أن الأمر الأكثر حاجة إلى إعادة التأكيد أن المنظمات العسكرية الصهيونية (وضمن ذلك نهج جده) قد اشتركت دون استثناء في تخطيط وتدبير وتنفيذ هذه المجازر التي جرى معظمها في إطار خطط عسكرية سياسية عامة وصفته القيادة الصهيونية، وكان أشهرها الخطة (د) التي ارتكبت في إضرابها مؤسسة دير ياسين.

الإرهاب الصهيوني ضد حكومة الانتداب البريطاني وأعضاء الجماعات اليهودية

Zionist Terrorism against the British Mandate Government and the Jewish Communities

كان الفلسطينيون والعرب بطبيعة الحال أهداف الأساسيين للنشاط الإرهابي الصهيوني، ومع هذا توجد بعض الاستثناءات. فمصالح الدولة الاستعمارية الراعية لا تنفك تمام الاتفاق مع مصالح الجيب الاستيطاني. فمصالح الأولى عالمية، أما الثانية فمصالها محلية. ومن هنا الصراع الذي نشب بين المستوطنين والدول

الثلاث لم تكن بسيطة بأي حال. فقد عادت العلاقة بين أطراف حركة العصيان للتوتر وبخاصة بين إيتسل والهاجاناه، وعادة ما كان الخلاف بينهما يتخذ طابع المنافسة على السيطرة على المستوطن الصهيوني. ولم يكن اللجوء إلى العنف بعيداً عن خلافات المصائب الصهيونية نفسها إلى الحد الذي أثار مخاوف الصهاينة من نشوب حرب أهلية بين منظمات الإرهاب. ولأكثر من مرة تبادل إيتسل والهاجاناه أعمال خطف لعناصرهما. كما كونا فرقاً للاعتداء والضرب لتأديب بعضهما البعض شمل ضررها عائلات يهودية بكاملها. ووصلت موجة الاختطاف إلى ألمانيا حين تولت عناصر الهاجاناه أمر أربعة من أعضاء إيتسل ولقي أحدهم مصرعه تحت التعذيب. وحتى عقب التوصل إلى اتفاق جديد بين إيتسل والهاجاناه في ٧ مارس ١٩٤٨ تعرض الاتفاق وفي وقت حرج إلى اختبار صعب حين جرت معركة مسلحة بين إيتسل ورجال البالماخ كادت تعرض وحدة جيش الدولة المنتظرة للخطر بسبب النزاع على شحنة سلاح كانت قادمة على ظهر السفينة التالية. وكادت الاشتباكات أن تؤدي بحياة مناحم بيجين زعيم إيتسل، كما سقط عدد من الجرحى وقتلى من الجانبين قبل احتواء الموقف. وبصفة عامة تبادل زعماء هذه المنظمات اتهامات الخيانة والتعاون مع البريطانيين واغتصاب أموال بعضهم البعض.

وعلى أية حال فإن العنف المتبادل بين المنظمات الإرهابية الصهيونية قد تجاوز مراراً حدود التراشق بالاتهامات مثل اتهام الهاجاناه لإيتسل ولبحي "بالفاشية اليهودية" أو إطلاق هاتين المنظمين صفة "قتلة الأطفال" على الهاجاناه التي قامت بعملية قتلت خلالها أمماً عربية وستة من أطفالها، أو التهديدات المتبادلة.

وإذا كان التنافس على النفوذ والسيطرة على قيادة الحركة الصهيونية فضلاً عن الاختلاف حول السياسة التي يتبع اتباعها إزاء بريطانيا قد يكونان عاملين أساسيين في تصعيد الخلافات بين منظمات الإرهاب الصهيونية، فقد كان الاتفاق على الغايات الصهيونية وتنفيذ المخطط الاستيطاني على حساب العرب هو عامل الوحدة والتعاون الحاسم فيما بينها.

وقد حرصت الكتابات التاريخية الصهيونية على تصوير الإرهاب الصهيوني في هذه المرحلة باعتبارها نصلاً يهودياً للتحرر القومي في مواجهة الاستعمار البريطاني لجأ خلاله الصهاينة إلى السلاح. وهو الأمر الذي يخالف حقيقة الحركة الصهيونية فضلاً عن مجافاته لوقائع التاريخ التي تؤكد أن العرب الفلسطينيين ظلوا دائماً هم الهدف الأول للإرهاب الصهيوني.

ولقد اشتركت المؤسسات الصهيونية على اختلافها في الإعداد للعمل الإرهابي حيث كانت التدريبات تجرى أسبوعياً في المدارس العبرية والدينية والمصانع الصغيرة والحمامات ودور العبادة اليهودية . وهكذا لم يكن النشاط الإرهابي عملاً على هامش الحركة الصهيونية . بل كان عملاً يرتبط بالوجود الصهيوني وبطبيعته الاستيطاني الإحلالي .

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية دخلت المنظمات العسكرية الصهيونية في جدل حول السياسة التي يتعين اتباعها إزاء السلطات البريطانية . فهل تواصل الطريق الذي شرعت فيه بعد صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ فتوجه قسماً من أعمال العنف تجاه أهداف بريطانية ، أم تلتزم بمهادنة بريطانيا ودعمها في الحرب ضد النازية ؟ وإذا كانت أعمال الإرهاب الصهيوني في فلسطين لم تتوقف تماماً خلال فترة الحرب العالمية ، فإن نشاطها الذي خفّت حدته كثيراً بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٤ يمكن وصفه بالكُمون مقارنة بسنوات قبل الحرب وبعدها . وقد لا يعود ذلك إلى محض اختيار المنظمات العسكرية الصهيونية ، فالسلطات البريطانية من جانبها شددت قبضتها على البلاد مع نشوب الحرب فاعتقلت على الفور نشاطها وقبضت الحركة الصهيونية إلى جانب الثوار العرب . وتوصلت إلى تسويات مع الهاجاناه وإتسل قبل أن تعيد إطلاق سراح المعتقلين . وهكذا أعلنت قيادة الحركة الصهيونية أثناء فترة الحرب نبذ أعمال الإرهاب وهو الأمر الذي أعلنت كل من الهاجاناه وإتسل قبوله (ورفضته منظمة ليحي) .

وقد وجدت المنظمات الصهيونية سنوات الحرب العالمية فرصة لتطوير نفوذها وتقوية هياكلها وتسليحها تمهيداً للانطلاق عند انتهاء الحرب . فزادت عدداً ووعدة وأضفت على وجودها قدراً من الشرعية بالتعاون مع بريطانيا والحلفاء . وهكذا أعدت المنظمات نفسها للانطلاق لاحقاً نحو هدفين : الأول إجبار الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين على مغادرة أراضيهم بما فيها تلك التي يشكلون فيها أغلبية ساحقة وهي الأرض التي خصصهم بها مشروع التقسيم لاحقاً . والثاني الضغط على البريطانيين لإلغاء القيد المفروض وبخاصة على الهجرة والعمل من أجل إقامة دولة صهيونية بأسرع الوسائل .

هذا لا يعني امتداد دائرة العنف الصهيوني لتشمل البريطانيين والأوروبيين بل أحياناً اليهود . ففي عام ١٩٤٤ أعلنت إتسل وقف هدنتها مع البريطانيين بنسف منزل في يافا بحجة أنه مقر للشرطة البريطانية ، وكررت نفس الأعمال في حيفا والقدس . وقد بلغ النشاط الإرهابي الصهيوني ضد البريطانيين ذروته بعد انتهاء الحرب

الاستعمارية ، التي رعتهم في بادئ الأمر . فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في مايو عام ١٩٣٩ (الذي صدر لتهدئة العرب وللظهور بمظهر من يتصف بالعدالة والإنصاف) فشرعت الحركة الصهيونية في الضغط على سلطات الانتداب البريطاني للترافع عما جاء بالكتاب ، ومن ثم بدأت في تنفيذ عمليات ضد أهداف بريطانية . ففي ٢١ أغسطس ١٩٣٩ قتلت إتسل ضابطين بريطانيين بلغم استهدف الضابط المسئول عن الدائرة اليهودية في أجهزة الأمن التابعة لسلطة الانتداب .

إلا أن طبيعة النشاط الإرهابي المحدود الذي وجهته المنظمات الصهيونية ضد البريطانيين كان مختلفاً تماماً عن الاعتداءات التي استهدفت الفلسطينيين لكونهم مجرد فلسطينيين . فقد جرى انتقاء الضحايا البريطانيين في البداية بصورة محددة (شخص محدد وراه مبررات محددة واضحة) . أما الأهداف العربية فقد تم انتقاؤها وتنفيذ عملياتها بشكل يهدف إلى قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من الضحايا الذين لا يعلم عنهم الإرهابي الصهيوني المنفذ والمخطط شيئاً محدداً سوى أنهم فقط من الفلسطينيين والعرب . ويتضح ذلك في اختيار الأماكن المزدحمة بروادها العرب (مقاهي - أسواق - قافلات) . كما اخترع متفادو هذه الجرائم باتباع الأساليب ضماناً لسقوط عدد أكبر من الضحايا ومن بينها استخدام غاز البروم مع المتفجرات .

ويلفت النظر أيضاً أن الإرهاب الصهيوني خلال الفترة بين إعلان الانتداب ومطلع الحرب العالمية يدخل في إطار ما يُسمى أسلوب "اضرب واجر" إذ نحاشى الإبراهيميون الصهيانية في الأغلب الأعم الدخول في مواجهات مسلحة (كأن يقوموا بحصار قرية مثلاً) .

وما كانت آلة الإرهاب الصهيوني التي نمت تحت سمع وبصر السلطات البريطانية خلال هذه المرحلة أن تبلغ هذا الشأن إلا بمساعدة بريطانيا نفسها . وعبرة الإرهابي الصهيوني إسحق بن تسفي ذات دلالة ، إذ قال : "نعم .. هناك جبهة بريطانية يهودية .. إن لم تكن في السياسة فهي في الحثاق" ، بمعنى أنه رغم الاختلافات السياسية إلا أن السلطات البريطانية هي التي أمدت المنظمات العسكرية الصهيونية بالسلاح ومنحت المستوطنين الصهيانية تراخيص حملة (جرى منح ١٢٠ رخصة لليهود في مدينة القدس وحدها) وحجبت هذه التراخيص عن المواطنين العرب ، وهي أيضاً التي اعترفت بهذه المنظمات ، ومن المعروف أن ٨٠٠ عضو في الهاجاناه التحقوا بصنف الشرطة البريطانية في فلسطين وتدريبوا على البندقية البريطانية عام ١٩٣٦ في وضع النهار .

أنحاء العالم ، بل إن العديد من اخلايا الإرهابية تم زرعها لتستقر في مدن وعواصم العالم والشرق الأوسط وبخاصة بغداد . والجدير بالذكر أن عزرا وايزمان كان عضواً في خلية إرهابية زرعتها إبتل في بريطانيا . ولقد أدخل الإرهاب الصهيوني إلى المنظمات أناسيب الطرود الملعومة والاختطاف واغتتيال الشخصيات البارزة (مثل الوزير) البريطاني اللورد موين في معاهدة (١٩٤٦) على نطاق واسع منذ الأربعينيات .

كما تواصل قبل قيام الدولة عام ١٩٤٨ قيام منظمات الإرهاب الصهيونية بالأعمال التي تضم عصابات السرقة والإجرام العادية . إلا أن الأكثر مدعاة للتأمل هو تفاخر قادة المنظمات الصهيونية العسكرية (وقادة الدولة الإسرائيلية فيما بعد) بقيامهم بتخطيط وتنفيذ السطو على البنوك والممتلكات . ومن بين هذه الأعمال سرقة البنك العثماني في ١٣ سبتمبر ١٩٤٦ ، وبنك باركليز في أغسطس عام ١٩٤٧ لحساب ليحي . وقد أُلقي القبض على بعض أعضاء الجماعات الإرهابية الصهيونية وحُكم على بعضهم بالسجن بسبب تلك الأعمال المشينة ومن بين هؤلاء يهوشاع زلتر الذي حُكم عليه بـ ١٥ عاماً بسبب سطوه على أحد البنوك في تل أبيب . والملاحظ أن العديد من تلك الأعمال مثل سرقة ٢٧ ألف تيرة من بنك ديسكونت في ٢٤ مارس ١٩٤٧ لحساب ليحي قد حظيت باهتمام مذكرات قيادات الإرهاب الصهيوني والتي أبرزت وقائعها المشينة في وصف ملئ بالفروسية والإنارة والتفاخر .

إلا أن التعبير الأساسي والتبلور عن الإرهاب الصهيوني في هذه الفترة هو سلسلة المذابح التي ارتكبت ضد العرب بهدف إبادة الأقلية وإرهاب الأغلبية حتى يترك الفلسطينيون أرضهم لتصبح أرضاً بلا شعب .

ولم ترحم آلة الإرهاب الصهيونية المهاجرين اليهود أنفسهم . حيث تصدت المنظمات العسكرية الصهيونية في الثلاثينيات لجماعات البوند وحزب بوعليه صهيون (عمال صهيون) الذين جاءوا من بولندا مطالبين بإلغاء سيطرة اللغة العبرية على المستوطن الصهيوني والاعتراف الرسمي باليديشية . فاشبعوهم ضرباً وتهديداً ورجماً بالحجارة وتهشماً لواجهات حوانيتهم التي تحمل لافتات كتبت باليديشية . كما قام عضوان من الحركة التصحيحية في عام ١٩٣٣ بقتل حاييم أرلوزوروف رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية وأحد قادة الماباي . كما قامت إحدى المنظمات الصهيونية باغتيال يعقوب دهان الفكر الديني اليهودي الذي كان معروفاً بعداته للصهيونية . وقد اعترف قتلته بارتكاب الحادث في المائينيات بعد

العالمية الثانية وتحديداً خلال عام ١٩٤٦ ، حيث اتفقت المنظمات على توجيه ضربات للبريطانيين كان أشهرها نفس فندق الملك داود في ٢٢ يولييه عام ١٩٤٦ والذي كان يضم مكاتب إدارة الانتداب البريطاني ، والتي افتخر بيجين بتنفيذها باتفاق مسبق مع الهاجاناه وليحي . وقد أسفر الانفجار عن مقتل ٩١ شخصاً بينهم ٤١ عربياً و ٢٨ بريطانياً و ١٧ يهودياً وخمسة من جنسيات أخرى بينهم أمريكيون .

إلا أن الطابع الذي غلب على العمليات التي استهدفت سلطات الانتداب البريطاني كان السعي لتدمير البنية الأساسية للبلاد مثل السكك الحديدية والجسور والمطارات والموارد الاقتصادية مثل خط البترول الواصل إلى حيفا . ويبدو أن الهدف من ذلك كان إظهار عجز السلطات البريطانية عن إدارة البلاد وحفظ الأمن . ولقد أصدرت السلطات البريطانية في يولييه عام ١٩٤٦ كتاباً أبيض يكشف وقائع الإرهاب الصهيوني والتنسيق بين المنظمات الثلاث ، وهو الكتاب الذي اعترف بيجين بمصادقية ما جاء فيه .

ويلفت النظر أن فترة ما بعد إعلان الحرب العالمية الثانية قد شهدت ما يمكن تسميته إعادة تصدير بؤر النشاط الإرهابي الصهيوني إلى المنطقة العربية وأوروبا . ولا يقف الأمر عند حدود قيام إلياهو حكيم وإلياهو بيت زوري من عصابة ليحي بقتل الوزير البريطاني اللورد موين في القاهرة في ٦ نوفمبر عام ١٩٤٤ . (اعترف بن جوربون لاحقاً أنه ساهم في التستر على القتل رغم تظاهرة بإدانة الحادث) . فقد نفذت العصابات الصهيونية العديد من الأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها أبرياء في أوروبا ، فدبرت ليحي انفجاراً في فندق بيفينا ينزل به ضباط بريطانيون أسفر عن مصرع سيدة نسائية . وقد بلغ إجماع العصابات الصهيونية حد التخطيط في مطلع عام ١٩٤٨ لتسميم مصادر المياه في العاصمة البريطانية بجرائيم الكوليرا . وقد تولى إلياب ، أحد قادة ليحي بنفسه ، تدبير زجاجات الجرائيم عبر بعض الأطباء اليهود في معهد باستير في باريس . إلا أن صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين والإعلان عن إنهاء الانتداب البريطاني عليها جعل المنظمة تصرف النظر عن تنفيذ العملية التي كانت قد بلغت نهاية مرحلة الإعداد . وذلك كما ورد في مذكرات يعقوب إلياب نفسه . (من المعروف أن وباء الكوليرا انتشر في مصر بعد عام ١٩٤٨ ، وقد انتشرت شائعات في ذلك الحين عن أن الأمر قد يكون له علاقة بالدولة الصهيونية) .

ويُلاحظ أن مثل هذا النشاط الذي جرى خارج فلسطين لم ينفذ وراه فقط مبعوثو منظمات الإرهاب الصهيوني المتجولون في

المذابح الصهيونية بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨

Zionist Massacres between 1947 and 1948

تعتبر مذبحة دير ياسين من أهم المذابح الصهيونية وأكثرها منهجية ومع هذا لم تكن دير ياسين سوى جزء من نمط أعم : القيام بمذابح ذات طابع إبادة محدود ، يتم الإعلان عنها بطريقة درامية لتبث الذعر في نفوس العرب الفلسطينيين فيهيرون . وبذا تتم عملية التطهير العرقي وتصبح فلسطين أرضاً بلا شعب . كما كانت فرق الإرهاب الصهيونية تنفذ بعض المذابح للانتقام ولتلقين العرب الفلسطينيين درساً في عدم جدوى المقاومة . ومن أهم المذابح الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ ما يلي :

مذبحة قريتي الشيخ وحواصة (٣١ ديسمبر عام ١٩٤٧) : انفجرت قنبلة خارج بناء شركة مصفاة بترول حيفا وقتلت وجرحت عدداً من العمال العرب القادمين إلى المصفاة . وإثر ذلك ثار العمال العرب بالشركة وهاجموا الصهاينة العاملين بالمصفاة بالمعاول والفؤوس وقضبان الحديد وقتلوا وجرحوا منهم نحو ستين صهيونياً . وكان قسم كبير من العمال العرب في هذه المصفاة يقطنون قريتي الشيخ وحواصة الواقعتين جنوب شرق حيفا ، ولذا خطط الصهاينة للانتقام بمهاجمة البلديتين .

وفي ليلة رأس السنة الميلادية ١٩٤٨ بدأ الصهاينة هجومهم بعيد منتصف الليل وكان عدد المهاجمين بين ١٥٠ ، ٢٠٠ صهيوني ركزوا هجومهم على أطراف البلديتين ، ولم يكن لدى العرب سلاح كاف ، ولم يتعد الأمر وجود حراسات محلية بسيطة في الشوارع .

هاجم الصهاينة البيوت النائية في أطراف هاتين القريتين وقذفوا بالقنابل اليدوية ودخلوا على السكان النائمين وهم يطلقون نيران رشاشاتهم . وقد استمر الهجوم ساعة انسحب إثرها الصهاينة في الساعة الثانية صباحاً بعد أن هاجموا حوالي عشرة بيوت وراح ضحية ذلك الهجوم نحو ٣٠ فرداً بين قتيل وجريح معظمهم من النساء والأطفال وتركوا شواهد من الدماء والأسلحة تدل على عنف المقاومة التي لقوها .

مذبحة قرية سعسع (١٤ - ١٥ فبراير ١٩٤٨) : شنت كتيبة البالماخ الثالثة هجوماً على قرية سعسع ، فدمرت ٢٠ منزلاً فوق رؤوس سكانها ، وأسفر ذلك عن مقتل ٦٠ عربياً معظمهم من النساء والأطفال . وقد وُصفت هذه العملية بأنها "مثالية" .

مذبحة رحوفوت (٢٧ فبراير ١٩٤٨) : حدثت في مدينة حيفا قرب رحوفوت حيث تم نسف قطار القنطرة الأمر الذي أسفر عن استشهاد سبعة وعشرين عربياً وجرح ستة وثلاثين آخرين .

ما يزيد عن نصف قرن من الإنكار ، وبعد التلميح لعدة سنوات بأن يعقوب دهان كانت تربطه علاقة شاذة مع أحد الشبان العرب ، وأن هذا هو الذي تسبب في مصرعه .

ولعل أشهر الحوادث التي تعرّض لها اليهود في المنطقة خلال عام ١٩٤٠ كان على أيدي العصابات الصهيونية نفسها حين فجر إرهابيو الهاجاناه السفينة باتريا في ميناء حيفا وسقط ضحية العمل ٢٥٠ يهودياً ثمناً للضغط على السلطات البريطانية كي تستجيب لضوفاً الهجرة غير الشرعية بعد تحميلها وزر هؤلاء الضحايا . أما الأطفال اليهود في اليمن والعراق فقد اختطفهم الإرهاب الصهيوني عنوة بالعرشات من أسرهم إلى فلسطين .

إلا أن خط الحركة الصهيونية وتنظيماتها العسكرية لم يكن مستقيماً بآية حال إزاء الأطراف المتحاربة . فرغم الضجة العنصرية التي أحاطت بها الصهيونية ما تعرّض له يهود أوربين على أيدي النازية ، فإن المذكرات والكتابات التاريخية للصهاينة أنفسهم قد كشفت في وقت لاحق الروابط التي تم نسجها بين الحركتين الصهيونية والنازية وتحديدًا في مجال النشاط الإرهابي . وبين ذلك التعاون السياسي والاستخباري بين الهاجاناه وجهاز الأمن الألماني منذ وصول النازيين إلى السلطة . وقد قام أيخمان نفسه بالفعل بزيارة يافا عام ١٩٣٧ وأسفرت الزيارة عن إنشاء مكتب لتنظيم الهجرة تابع لجهاز الهاجاناه . أما أيخمان نفسه (الذي اختطفته السلطات الإسرائيلية فيما بعد وقامت بإعدامه) فكان مسئولاً عن تهجرة اليهودية لدى السلطات الألمانية النازية . كما كان للمجانين الصهيوني والألماني النازي عميل مشترك يُدعى "بوليكي" وهو صهيوني كان يمد النازيين بمعلومات استخبارية عن الحلفاء والحركتين القومية العربية والشيوعية . وكان يتم إعداد وتدريب وتسليم الإرهابيين الصهاينة في بولندا حتى عام ١٩٤٠ بالاتفاق مع من أسسهم المصادر الصهيونية بالمعادين لليهود . وذلك في إطار خطة جابوتنسكي واتسل الرامية إلى إعداد جيش من ٤٠ ألف صهيوني يقوم بغزو فلسطين . وقد اعترف الإرهابي الصهيوني إلياب أن العديد من كوادر إتسل وليحي قد طورت قدراتها الإرهابية تدريباً وتسليحاً في إطار هذه الخطة . كما فضح استمرار التعاون مع النازية والنشائية حين ذكر أن ليحي حصلت على أسلحة أثناء الحرب العالمية من الأراضي اللبنانية التي كانت تحت سيطرة حكومة فيشي وعن ضيق الألمان والإيطاليين ولأغراض سياسية مشتركة .

الحصار . وكانت نفس القرية قد تعرضت لأكثر من هجوم صهيوني خلال شهري مارس وأبريل عام ١٩٤٨ . وبعد أن نسف الإرهابيون الصهاينة منازل القرية وأحرقوا حقولها أقاموا مكانها مستعمرتين .

مذبحة اللد (أوائل يولييه ١٩٤٨) : أي بعد إعلان الدولة الصهيونية (انظر : «مذبحة اللد» .

مذبحة دير ياسين (٩ أبريل ١٩٤٨)

Deir Yassin Massacre

مذبحة ارتكبتها منطقتان عسكريتان صهيونيتان هما الإرجون (التي كان يترعها مناحم بييجن ، رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد) وشتيرن ليحي (التي كان يترأسها إسحق شامير الذي خلف بييجن في رئاسة الوزارة) . وتم الهجوم باتفاق مسبق مع الهاجاناه ، وراح ضحيتها زهاء ٢٦٠ فلسطينياً من أهالي القرية العزل . وكانت هذه المذبحة ، وغيرها من أعمال الإرهاب والتنكيل ، إحدى الأساليب التي انتهجتها المنظمات الصهيونية المسلحة من أجل السيطرة على الأوضاع في فلسطين تمهيداً لإقامة الدولة الصهيونية .

تقع قرية دير ياسين على بعد بضعة كيلو مترات من القدس على تل يربط بينها وبين تل أبيب . وكانت القدس آنذاك تتعرض لضربات متلاحقة ، وكان العرب ، بزعامة البطل الفلسطيني عبد نفاذ الحسيني ، يحرزون الانتصارات في مواقعهم . لذلك كان ليهود في حاجة إلى انتصار حسب قول أحد ضباطها " من أجل كسر الروح المعنوية لدى العرب ، ورفع الروح المعنوية لدى اليهود " . فكانت دير ياسين فرصة سهلة لقوات الإرجون . كما أن المنظمات العسكرية الصهيونية كانت في حاجة إلى مطار يخدم سكان القدس . كما أن الهجوم وعمليات الذبح والإعلان عن المذبحة هي جزء من نمط صهيوني عام يهدف إلى تغريب فلسطين من سكانها عن طريق الإبادة والطرود .

كان يقطن القرية العربية الصغيرة ٤٠٠ شخص ، يتعاملون تجارياً مع المستوطنات المجاورة ، ولا يملكون إلا أسلحة قديمة يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الأولى .

في فجر ٩ أبريل عام ١٩٤٨ دخلت قوات الإرجون من شرق القرية وجنوبها ، ودخلت قوات شتيرن من الشمال ليحاصروا القرية من كل جانب ما عدا الطريق الغربي ، حتى فاجأوا السكان وهم نائمين . وقد قوبل الهجوم بالمقاومة في بادئ الأمر ، وهو ما أدى إلى مصرع ٤ وجرح ٤٠ من المهاجمين الصهاينة . وكما يقول الكاتب الفرنسي باتريك ميرسيون : "إن المهاجمين لم يخوضوا مثل

مذبحة كفر حسينية (١٣ مارس ١٩٤٨) : قامت الهاجاناه بالهجوم على القرية وقامت بتدميرها وأسفرت المذبحة عن استشهاد ثلاثين عربياً .

مذبحة بنياميناه (٢٧ مارس ١٩٤٨) : حدثت مذبحتان في هذا الموضع حيث تم نسف قطارين ، أولهما نُسف في ٢٧ مارس وأسفر عن استشهاد ٢٤ فلسطينياً عربياً وجرح أكثر من ٦١ آخرين ، وتمت عملية النسف الثانية في ٣١ من نفس الشهر حيث استشهد أكثر من ٤٠ عربياً وجرح ٦٠ آخرون .

مذبحة دير ياسين (٩ أبريل ١٩٤٨) : (انظر : «مذبحة دير ياسين») .

مذبحة ناصر الدين (١٤ أبريل ١٩٤٨) : اشتدت حدة القتال في مدينة طبرية بين العرب والصهاينة ، وكان التفوق في الرجال والمعدات في جانب الصهاينة منذ البداية . وجرت محاولات لنجدة مجاهدي طبرية من مدينة الناصرة وما جاورها . وجاءت أنباء إلى أبناء البلدة عن هذه النجدة وطلب منهم التنبه وعدم فتح النيران عليها . ولكن هذه الأنباء تسربت إلى العدو الصهيوني الذي سيطر على مداخل مدينة طبرية فأرسلت منطقتا ليحي والإرجون في الليلة المذكورة قوة إلى قرية ناصر الدين يرتدي أفرادها الملابس العربية ، فاعتقد الأهالي أنهم أفراد النجدة القادمة إلى طبرية فاستقبلوهم بالترحاب ، وعندما دخل الصهاينة القرية فتحوا نيران أسلحتهم على مستقبلهم ، ولم ينج من المذبحة سوى أربعين عربياً استطاعوا الفرار إلى قرية مجاورة . وقد دمر الصهاينة بعد هذه المذبحة جميع منازل ناصر الدين .

مذبحة تل لتفنسكي (١٦ أبريل ١٩٤٨) : قامت عصابة يهودية بهاجمة معسكر سابق للجيش البريطاني يعيش فيه العرب وأسفر الهجوم عن استشهاد ٩٠ عربياً .

مذبحة حيفا (٢٢ أبريل ١٩٤٨) : هاجم المستوطنون الصهاينة مدينة حيفا في منتصف الليل واحتلوها وقتلوا عدداً كبيراً من أهلها ، ففرح العرب الفلسطينيون العزل بالوقوع للهزاع عن طريق مرفأ المدينة فتبعهم اليهود وأطلقوا عليهم النيران ، وكانت حصيلة هذه المذبحة أكثر من ١٥٠ قتيلاً و ٤٠٠ جريحاً .

مذبحة بيت داراس (٢١ مايو ١٩٤٨) : حاصر الإرهابيون الصهاينة قرية بيت داراس التي تقع شمال شرق مدينة غزة ، ودعوا المواطنين الفلسطينيين إلى مغادرة القرية بسلام من الجانب الجنوبي ، وصرعان ما حصلت نيران الإرهابيين سكان القرية العزل وبينهم نساء وأطفال وشيوخ بينما كانوا يغادرون القرية وفق تعليمات قوة

قائلاً : "لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل" . وقد حاولت بعض القيادات الصهيونية التنصل من مسئوليتها عن وقوع المذبحة . فوصفها ديفيد شاتليل ، قائد قوات الهاجاناه في القدس آنذاك ، بأنها "إهانة للسلام العبري" . وهاجمها حاييم وايزمان ووصفها بأنها عمل إرهابي لا يليق بالصهاينة . كما ندّعت الوكالة اليهودية بالمذبحة . وقد قامت الدعاية الصهيونية على أساس أن مذبحة دير ياسين مجرد استثناء ، وليست القاعدة ، وأن هذه المذبحة تمت دون أي تدخل من جانب القيادات الصهيونية بل ضد رغبتها . إلا أن السنوات التالية كشفت النقاب عن أدلة دامغة تثبت أن جميع التنظيمات الصهيونية كانت ضالعة في ارتكاب تلك المذبحة وغيرها ، سواء بالاشتراك الفعلي في التنفيذ أو بالتواطؤ أو بتقديم الدعم السياسي والمعنوي .

١ - ذكر مناحم بيجين في كتابه الثورة أن الاستيلاء على دير ياسين كان جزءاً من خطة أكبر وأن العملية تمت بكامل علم الهاجاناه "وبموافقة قائدها" ، وأن الاستيلاء على دير ياسين والتمسك بها يُعد إحدى مراحل المخطط العام رغم الغضب العلني الذي عبّر عنه المسئولون في الوكالة اليهودية والمتحدثون الصهاينة .

٢ - ذكرت موسوعة الصهيونية وإسرائيل (التي حررها العالم الإسرائيلي روفائيل باتاي) أن لجنة العمل الصهيونية (اللجنة التنفيذية الصهيونية) وافقت في مارس من عام ١٩٤٨ على "ترتيبات مؤقتة ، يتأكد بمقتضاها الوجود المستقل للإرجون ، ولكنها جعلت كل خطط الإرجون خاضعة للموافقة المسبقة من جانب قيادة الهاجاناه" .

٣ - كانت الهاجاناه وقائدها في القدس ديفيد شاتليل يعمل على فرض سيطرته على كل من الإرجون وشتيرن ، فلما أدركت خطة شاتليل قررتا التعاون معاً في الهجوم على دير ياسين . فأرسل شاتليل رسالة إليهما تؤكد لهما الدعم السياسي والمعنوي في ٧ أبريل ، أي قبل وقوع المذبحة بيومين ، جاء فيها : "بلغني أنكم تخطون لهجوم على دير ياسين . أود أن ألقت انتباهكم إلى أن دير ياسين ليست إلا خطوة في خططنا الشاملة . ليس لدي أي اعتراض على قيامكم بهذه المهمة ، بشرط أن تجهزوا قوة كافية للبقاء في القرية بعد احتلالها ، لئلا تحتلها قوى معادية وتهتد خططنا" .

٤ - جاء في إحدى النشرات الإعلامية التي أصدرتها وزارة الخارجية الإسرائيلية أن ما وصف بأنه "المعركة من أجل دير ياسين" كان جزءاً لا يتجزأ من "المعركة من أجل القدس" .

٥ - أقر الصهيوني العمالي مائير بعل في السبعينيات بأن مذبحة دير ياسين كانت جزءاً من مخطط عام ، اتفقت عليه جميع التنظيمات

تلك المعارك من قبل ، فقد كان من الأسير لهم اللقاء القنابل في وسط الأسواق المزدحمة عن مهاجمة قرية تدافع عن نفسها . . لذلك لم يستطيعوا التقدم أمام هذا القتال العنيف" .

ولمواجهة صمود أهل القرية ، استعان المهاجمون بدعم من قوات البالماخ في أحد المعسكرات بالقرب من القدس حيث قامت من جانبها بقصف القرية بمدافع الهاون لتسهيل مهمة المهاجمين . ومع حلول الظهيرة أصبحت القرية خالية تماماً من أية مقاومة ، فقررت قوات الإرجون وشتيرن (والحديث لميرسيون) استخدام الأسلوب الوحيد الذي يعرفونه جيداً ، وهو الديناميت . وهكذا استولوا على القرية عن طريق تفجيرها بيتاً بيتاً . وبعد أن انتهت المتفجرات لديهم قاموا "بتنظيف" المكان من آخر عناصر المقاومة عن طريق القنابل والمدافع الرشاشة ، حيث كانوا يطلقون النيران على كل ما يتحرك داخل المنزل من رجال ، ونساء ، وأطفال ، وشيوخ" . وأوقفوا العشرات من أهل القرية إلى الحوائط وأطلقوا النار عليهم . واستمرت أعمال القتل على مدى يومين . وقامت القوات الصهيونية بعمليات تشويه سادية (تعذيب - اعتداء - بتر أعضاء - ذبح الحوامل والمراهقة على نوع الأجنة) ، وألقي بـ ٥٣ من الأطفال الأحياء وراء سور المدينة القديمة ، واقتيد ٢٥ من الرجال الأحياء في حافلات ليطوفوا بهم داخل القدس طواف النصر على غرار الجيوش الرومانية القديمة ، ثم تم إعدامهم رمياً بالرصاص . وألقيت الجثث في بئر القرية وأغلقت بابه بإحكام لإخفاء معالم الجريمة . وكما يقول ميرسيون : "وخلال دقائق ، وفي مواجهة مقاومة غير مسبقة ، تحول رجال وفتيات الإرجون وشتيرن ، الذين كانوا شباً ذوي مثل عليا ، إلى "جزارين" ، يقتلون بقسوة وبرودة ونظام مثلما كان جنود قوات النازية يفعلون" . ومنعت المنظمات العسكرية الصهيونية مبعوث الصليب الأحمر جاك دي رينيه من دخول القرية لأكثر من يوم . بينما قام أفراد الهاجاناه الذين اختلوا القرية بجمع جثث أخرى في غابة وفجروها لتضليل مندوبي الهيئات الدولية وللإيهاء بأن الضحايا لقوا حتفهم خلال صدامات مسلحة (عشر مبعوث الصليب الأحمر على الجثث التي أُلقيت في البئر فيما بعد) . وقد تباينت ردود أفعال المنظمات الصهيونية المختلفة بعد

المذبحة ، فقد أرسل مناحم بيجين برقية تهنئة إلى رعان قائد الإرجون المحلي قال فيها : "تهنئتي لكم لهذا الانتصار العظيم ، وقل لجندوك إنهم صنعوا التاريخ في إسرائيل" . وفي كتابه المعنون الثورة كتب بيجين يقول : "إن مذبحة دير ياسين أسهمت مع غيرها من المجازر الأخرى في تفريغ البلاد من ٦٥٠ ألف عربي" . وأضاف

بإطلاق الرصاص على أي شخص يُشاهد في الشارع ، وفتح جنود البالماخ نيران مدافعهم الثقيلة على جميع المنشأة ، وأخمدوا بوحشية هذا العصيان خلال ساعات قليلة ، وأخذوا ينقلون من منزل إلى آخر ، يطلقون النار على أي هدف متحرك . ونفي ٢٥٠ عربياً مصرعهم نتيجة ذلك (وفقاً لتقرير قائد اللواء) . وذكر كينيث بيلي ، مراسل جريدة **الهيرالد تريبيون** ، الذي دخل انديوم ١٢ يونيو ، أن موشي دايان قائد طابوراً من سيارات الجيب في المدينة كان يُقل عدداً من الجنود المسلحين بالبنادق والرشاشات من طراز ستين والمُدافع الرشاشة التي تتوجه نيرانها . وسار طابور العربيات الجيب في الشوارع الرئيسية ، يطلق النيران على كل شيء يتحرك . ونقد تأثرت جثث العرب ، رجالاً ونساء ، بل جثث الأطفال في الشوارع في أعقاب هذا الهجوم . وعندما تم الاستيلاء على رام الله أُلقي القبض ، في اليوم التالي ، على جميع من بلغوا سن التجنيد من العرب ، وأودعوا في معتقلات خاصة . ومرة أخرى تحوَّلت العربيات في المدينتين ، وأخذت تعلن ، من خلال مكبرات الصوت ، التحذيرات المعتادة . وفي يوم ١٣ يونيو أصدرت مكبرات الصوت أوامرها نهائية ، حدَّدت فيها أسماء جسور معينة هرباً للخروج .

التنظيمات الصهيونية العسكرية قبل مايو ١٩٤٨

Zionist Military Organizations before May 1948

يمكن تقسيم التنظيمات الصهيونية العسكرية قبل عام ١٩٤٨ من منظور الوظيفة التي تضطلع بها إلى قسمين أساسيين . فكانت بعض التنظيمات توجه عملياتها العسكرية ضد السكان العرب الفلسطينيين أصحاب البلاد ، وكان البعض الآخر يُوظف نفسه في خدمة الدولة الإمبريالية الراعية وصراعاتها الممتدة إلى خارج المنطقة . وهذا الازدواج في الوظائف نتيجة ضيعة نَوْصِ استوْصَيْنِ الصهيونية كجماعة وظيفية (ثم دولة وظيفية) في وسط معاد ، وهي في حربها ضده تحتاج إلى دعم إمبرياني من الخارج ، وعليها أن تدفع الثمن ، وهو أن تضع نفسها تحت تصرف الراعي الإمبرياني . ومن المنظمات التي أسست خدمة الأغراض الداخلية (أي الهجوم على العرب) نغمة منظمة بارجيورا ، ثم منظمة الحارس (الهاشومير) التي أسست عام ١٩٠٩ ، ثم النوطريم التي أسستها سلطات الانتداب البريطاني بالتعاون مع الهاجاناه للمساعدة في قمع الانتفاضات الفلسطينية العربية التي قامت في فلسطين في الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٩ . ومنها أيضاً منظمة إيسل التي قامت في فلسطين عام ١٩٣١ انطلاقاً من أفكار فلاديمير جابوتنسكي .

الصهيونية في مارس ١٩٤٨ ، وعُرف باسم «خطة د» ، وكان يهدف إلى طرد الفلسطينيين من المدن والقرى العربية قبيل انسحاب القوات البريطانية ، عن طريق التدمير والقتل وإشاعة جو من الرعب والهلع بين السكان الفلسطينيين وهو ما يدفعهم إلى الفرار من ديارهم .

٦ - بعد ثلاثة أيام من المذبحة ، تم تسليم قرية دير ياسين للهاجاناه لاستخدامها مطاراً .

٧ - أرسل عدد من الأساتذة اليهود برسائل إلى بن جوريون يدعونه فيها إلى ترك منطقة دير ياسين خالية من المستوطنات ، ولكن بن جوريون لم يرد على رسائلهم وخلال شهور استقبلت دير ياسين المهاجرين من يهود شرق أوروبا .

٨ - خلال عام من المذبحة صدحت الموسيقى على أرض القرية العربية وأقيمت الاحتفالات التي حضرها مئات الضيوف من صحفيين وأعضاء الحكومة الإسرائيلية وعمدة القدس وحاخامات اليهود . وبعث الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزمان برقية تهنئة لافتتاح مستوطنة جيغات شاؤول في قرية دير ياسين (مع مرور الزمن توسعت القدس إلى أن ضمت أرض دير ياسين إليها لتصبح ضاحية من ضواحي القدس) .

وأياً ما كان الأمر ، فالثابت أن مذبحة دير ياسين والمذابح الأخرى المماثلة لم تكن مجرد حوادث فردية أو استثنائية طائشة ، بل كانت جزءاً أصيلاً من نمط ثابت ومتواتر ومتصل ، يعكس الرؤية الصهيونية للوفاق والتاريخ والآخر ، حيث يصبح العنف بأشكاله المختلفة وسيلة لإعادة صياغة الشخصية اليهودية وتنقيتها من السمات الطفيلية والهامشية التي ترسخت لديها نتيجة القيام بدور الجماعة الوظيفية . كما أنه أداة تفرغ فلسطين من سكانها وإحلال المستوطنين الصهاينة محلهم وتثبيت دعائم الدولة الصهيونية وفرض واقع جديد في فلسطين يستبعد العناصر الأخرى غير اليهودية المكوِّنة لهويتها وتاريخها .

وقد عبَّرت الدولة الصهيونية عن فخرها بمذبحة دير ياسين ، بعد ٣٢ عاماً من وقوعها ، حيث قررت إطلاق أسماء المنظمات الصهيونية : الإرجون ، وإيسل ، والبالماخ ، والهاجاناه على شوارع المستوطنة التي أقيمت على أطلال القرية الفلسطينية .

مذبحة اللد (أول يوليو ١٩٤٨)

Lod Massacre

تُعدّ عملية اللد أشهر مذبحة قامت بها قوات البالماخ . وقد تمت العملية ، المعروفة بحملة داني ، لإخماد ثورة عربية قامت في يوليو عام ١٩٤٨ ضد الاحتلال الإسرائيلي . فقد صدرت تعليمات

أسسها عام ١٩٠٩ في فلسطين يتسحاق تسفي وإسرائيل جلعادي وألكسندر زيد وإسرائيل شوحط الذي كان بمنزلة العقل السياسي المحرك والقيادة الفعلية للمنظمة . أما الأعضاء فجاء معظمهم من صفوف حزب عمال صهيون ، ومن بين مهاجري روسيا الأوائل . ورغم ذلك رفضت المنظمة أن تكون تابعة لسلطة الحزب بشكل مباشر . كما رفضت الخضوع لإشراف المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية العالمية .

وتُعدُّ منظمة الحارس استمراراً متطوراً لمنظمة بار جيورا السرية ، وهي بذلك من المحاولات الأولى لتأسيس قوة مسلحة يهودية في فلسطين تعمل على فرض الاستيطان الصهيوني وتدعيمه . وقد بدأت الحارس كمنظمة سرية ولم يزد عدد أعضائها عند التأسيس عن ثلاثين عضواً ، وتولت حراسة المستوطنات الصهيونية في الجليل نظير مقابل مالي . ثم توسعت فيما بعد لتعمل في مناطق أخرى ، رغم اعتراض قيادات اليشوف القديم على هذه الأنشطة لما تشهده من استفزاز للسكان الفلسطينيين . وكان نموذج الحارس هو اليهودي حامل السلاح الذي يجيد اللغة العربية ويرتدي الزي العربي أو الشرقي . وكان العضو ينضم إلى المنظمة بعد المرور بسنة اختبار ، وبعد الحصول على موافقة ثلثي الحاضرين في المؤتمر السنوي العام للمنظمة .

ولم يقتصر نشاط المنظمة على الحراسة ، بل قامت بدور أساسي في إقامة المستعمرات الصهيونية في فلسطين ، حيث أسست أول مستعمرة لها في تل عداشيم (١٩١٣) ثم ألحقها بمستعمرة أخرى في كفر جلعادي (١٩١٦) ثم مستعمرة تل هاي (١٩١٨) . كما كانت المنظمة أحد الأطر الرئيسية لتدريب العناصر العسكرية التي شكلت فيما بعد قوام منظمة الهاجاناه .

وأثناء الحرب العالمية الأولى ، والحملة البريطانية على فلسطين ، انضم قسم من أعضاء منظمة الحارس إلى الفيلق اليهودي وقاتل في صفوف الجيش البريطاني ، بينما انضم قسم آخر إلى جانب الأتراك . وكانت تلك بداية الصراعات الداخلية التي تطورت لتصل إلى ذروتها خلال المؤتمر العام للمنظمة في مايو ١٩٢٠ ، حيث تباينت الآراء بين الحفاظ على استقلال المنظمة ، وبين تحويلها إلى منظمة موسعة للدفاع تخضع لإشراف المؤسسات السياسية العامة لليشوف الاستيطاني . وقد تقرر في النهاية حل المنظمة والانضمام للهاجاناه ، إلا أن عدداً محدوداً من الأعضاء ظل متمسكاً بفكرة استمرار المنظمة ، وحققها في تولي الأعمال العسكرية بلا منافس . وقد احتفظ هؤلاء بمخزن خاص للسلاح ، ولم يسلموه إلى الهاجاناه إلا عام ١٩٢٩ مع اندلاع انتفاضة العرب الفلسطينيين .

وأما المنظمات التي تم تأسيسها للمشاركة في تدفُّق المجهود الحربي الاستعماري فنجد منها منظمة الحارس نفسها ، ثم فرقة البغالة الصهيونية والكتائب ٣٨ و٣٩ و٤٠ التي شكلت الفيلق اليهودي في الحرب العالمية الأولى ، إضافة إلى الهاجاناه والبالماخ واللواء اليهودي الذي تم تشكيله بقرار من الحكومة البريطانية عام ١٩٤٤ . هذا بالإضافة إلى منظمة ليحي (شترين) التي طرحت فكرة انخراط اليهود إلى جانب ألمانيا النازية للتخلص من الاحتلال البريطاني لفلسطين ، ومن ثم إقامة الدولة اليهودية .

وفي عام ١٩٤٨ كان التجمُّع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين يضم ثلاثة تنظيمات عسكرية هي : الهاجاناه وهي كبرى التنظيمات الثلاثة وكانت خاضعة للوكالة اليهودية ، ومنظمة إيسل المنبثقة عن أفكار جابو تنسكي التقيحية وكانت آنذاك بزعامة مناحم بيجين ، ومنظمة ليحي وهي أصغر المنظمات وكانت قد اشتهرت باسم قائدها أبراهام شترين . وقد تم بناء الجيش الإسرائيلي على هذه المنظمات الثلاث . ففي السادس والعشرين من مايو عام ١٩٤٨ ، وفي غمرة معارك الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى ، تم إعلان قيام جيش الدفاع الإسرائيلي ، وذلك بتحويل منظمة الهاجاناه إلى نواة لهذا الجيش ، ودخول التنظيمين الآخرين ، إيسل وليحي ، في دائرة هذه النواة .

بارجيورا (منظمة)

Bar Giora

منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها في فلسطين عام ١٩٠٧ كل من : يتسحاق بن تسفي ، وإسرائيل شوحط ، وغيرهما من المستوطنين الصهاينة الأوائل ، وكان شعارها " بالدم والنار سقطت يهودا ، وبالدم والنار ستقوم يهودا " ، وقد استلهمت اسمها من اسم شيمون بارجيورا - قائد التمرد اليهودي الأول ضد الرومان في فلسطين ما بين عام ٦٦ وعام ٧٠ .

تولت المنظمة أعمال حراسة المستوطنات الصهيونية في الجليل ، كما عملت على خلق قوة مسلحة يهودية في فلسطين . واستمرت تعمل حتى ١٩٠٩ حيث أتاح تطورها فرصة تأسيس منظمة أكثر اتساعاً واستقراراً وهي منظمة الحارس .

الحارس (منظمة)

Ha-Shomer

منظمة عسكرية صهيونية ، تُسمَّى بالعبرية «هاشومير» ،

البيتار (منظمة)

Betar

«البيتار» اختصار للعبارة العبرية «بيت يوسف ترومبلدور» ، أي «عهد ترومبلدور» أو «حلف ترومبلدور» . وهو تنظيم شبابي صهيوني تصحيحي أسسه في بولندا عام ١٩٢٣ يوسف ترومبلدور ، وكان هدفه إعداد أعضائه للحياة في فلسطين بتدريبهم على العمل الزراعي وتعليمهم مع التركيز على العبرية بالإضافة إلى التدريب العسكري . وكان أعضاؤها يتلقون أيديولوجيا واضحة التأثير بالأيديولوجيات الفاشية التي سادت أوروبا آنذاك ، فكانوا يتعلمون مثلاً أن أمام الإنسان اختيارين لا ثالث لهما : «الغزو ، أو الموت» ، وأن كل الدول التي لها رسالة قامت على السيف وعليه وحده . وبشكل عام ، يمثل التنظيم أفكار جابوتنسكي زعيم الصهيونية التنقيحية .

ولم يقتصر نشاط بيتار على بولندا بل امتد إلى العديد من الدول ، فأسست عام ١٩٣٤ قاعدة للتدريب البحري في إيطاليا وأخرى للتدريب على الطيران في باريس ، كما أسست فروعاً في اللد (١٩٣٨) وجنوب أفريقيا (١٩٣٩) ونيويورك (١٩٤١) . وقد ظلت القاعدة الأساسية للتنظيم وهيئته العليا حتى الحرب العالمية الثانية خارج فلسطين ، ثم انتقلت بعد ذلك إليها ، حيث كان بعض أتباع بيتار قد أسسوا عدة مستوطنات زراعية .

وقد انشأ تنظيم بيتار عن المنظمة الصهيونية إثر النزاعات بين جابوتنسكي وزعمائها ، وهي النزاعات التي انتهت بانفصاله ، وتشكيل المنظمة الصهيونية الجديدة في ١٩٣٤ نتيجة معارضة سياسة الهستدروت . وداخل بيتار ، تشكلت الكوادر الأساسية للمنظمة الإرجون الإرهابية وحركة حيروت . وكان مانير كاهان مؤسس جماعة كاخ عضواً في تنظيم بيتار .

الفيلق اليهودي

Jewish Legion

«الفيلق اليهودي» هو تشكيلات عسكرية من المتطوعين اليهود الذين حاربوا في صفوف القوات البريطانية والحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى مثل الكتيبة اليهودية رقم ٣٨ التي جُنِّدت في إنجلترا عام ١٩١٥-١٩١٧ ، والكتيبة ٣٩ التي نظمها بن جوريون وبن نسني في الولايات المتحدة بين عامي ١٩١٧-١٩١٨ ، والكتيبة ٤٠ التي تم تشكيلها في فلسطين ، وكذلك كتائب حملة البنادق الملكية لفرقة البغالة الصهيونية التي نظمها جابوتنسكي وترومبلدور في

مصر عام ١٩١٥ . وقد بلغ عدد أفراد كل هذه المنظمات ٦٤٠٠ رجل وكان يُشار إليها جميعاً باسم «الفيلق اليهودي» . وترجع فكرة هذه التشكيلات إلى تصور الصهاينة أنه يتعين عليهم مساعدة بريطانيا ، القوة الاستعمارية الصاعدة ، حتى تساعد في تأسيس وطن قومي لليهود . وقد واجه الصهاينة صعوبات جمة في بادئ الأمر حيث تجاهلتهم وزارة الدفاع البريطانية وهاجمهم اليهود الاندماجيون ، وكذلك اليساريون في أوساط انشباط اليهودي . إلا أن الجو في بريطانيا آنذاك كان ملبداً بعبادة اليهود «الأجانب» الذين يفدون من روسيا ويستقرون ويكسبون رزقهم في بريطانيا دون أن يتحملوا مشقة الدفاع عنها . ولذلك ، سارعت الحكومة البريطانية بتجنيد هؤلاء «الأجانب» لتهدئة مشاعر الغضب من جراء وضعهم الفريد . وكان هذا الإجراء هو العنصر الرئيسي الذي أدى إلى إضعاف المعارضة اليهودية لفكرة الفرقة العسكرية الصهيونية .

وقد أعلنت الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩١٦ موافقتها على اقتراح جابوتنسكي بتشكيل كتيبة يهودية . وذلك بينما كانت الجهود الرامية لإصدار وعد بلفور تجري على قدم وساق . وكانت النتيجة توجه إلى جعل الفرقة يهودية خائصة ، ولكن الجناح المعادي للصهيونية نجح في منع هذه الخطوة . ولذلك أُطلق على الكتيبة اسم «الكتيبة ٣٨» ، حملة البنادق الملكية» وتولّى قيادتها انضبط البريطاني جون باترسون . وقد تلقت هذه الكتيبة تدريباً في بريطانيا ومصر ، ثم توجهت إلى فلسطين . ورغم اشتراك هذه الكتيبة في الهجوم على شرق الأردن واحتلال مدينة السط في سبتمبر ١٩١٨ ، فإن أدائها لم يكن مرضياً حيث انتشرت الملاز في صفوف الجنود الأمر الذي أدى إلى فرار الكثيرين (ومنهم بن جوريون) وتشتتت الكتيبة .

ولدى دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في الحرب ، وافقت الحكومة الأمريكية في يناير ١٩١٨ على تشكيل كتيبة أخرى من اليهود الأمريكيين والمتطوعين من كندا والأرجنتين ، وأُطلق عليها اسم «الكتيبة ٣٩» . وقد نُقل قسم منها إلى مصر وشرق الأردن في منتصف عام ١٩١٨ ، بينما وصل القسم الأعظم إلى فلسطين بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

وفي يونيو ١٩١٨ ، تم تشكيل كتيبة أخرى هي «الكتيبة ٤٠» بناءً على اقتراح قائد الفرقة الاسكتلندية في فلسطين الذي دعا إلى تجنيد اليهود في المناطق التي احتلتها القوات البريطانية . وقد تلقت هذه الكتيبة تدريباتها في التل الكبير ولم تشارك في الهجوم على

أفرادها ولوجود صراعات عرقية بينه (وهو إشكنازي) وبين بعض الأفراد من السفارد . وبعد انسحاب قوات الحلفاء من جاليلولي في نهاية العام ، سُرحَت الفرقة وأُعيدت إلى مصر بعد أن قُتل ثمانية من أفرادها وجُرح خمسة وخمسون . وقد حاول ترومبلدور والقادة الصهاينة الجلولولة دون حل الفرقة لكي يحارب أفرادها في فلسطين ، ولكنها حُلَّت رسمياً عام ١٩١٦ . وفيما بعد ، قُبِلَ ١٥٠ متطوعاً من أفرادها السابقين في الجيش البريطاني وكونوا نواة الفيلق اليهودي . ورغم عمرها القصير ، مثلت هذه الفرقة علامة بارزة ورائدة ضمن محاولات الحركة الصهيونية تشكيل قوة عسكرية ووضع مشروعاتهم في السياق الاستعماري والقيام بدور الأداة لإحدى القوى الاستعمارية .

النوطريم

Notrim

«النوطريم» كلمة عبرية تعني «الحرس أو الخفراء» ، وهي الشرطة اليهودية الإضافية التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني بالتعاون مع الهاجاناه للمساعدة في قمع الانتفاضات العربية في فلسطين في الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ . وتم ، في هذا الإطار ، تجنيد مئات الخفراء من مختلف المدن والمستوطنات ، وأرسلوا لحماية المستوطنات الواقعة على الحدود وفي غور الأردن . وشملت قوات الخفراء في البداية ٧٥٠ خفيراً على نفقة سلطات الانتداب و ١٨٠٠ خفير على نفقة قيادة المستوطنين الصهاينة . وفي يونيو ١٩٣٦ ، ونظراً لتصاعد المظاهرات العربية ، تم تجنيد ١٢٤٠ خفيراً آخر أطلق عليهم اسم «خفراء إضافيون» .

وفي يولييه ١٩٣٨ أعادت قيادة المستوطنين تنظيم قوات الخفراء لتصبح وحدة شرطة منظمة ، أطلق عليها اسم «شرطة المستوطنات العربية» ، وتم تقسيمها إلى عشرات الكتلانبت لتتناسب إلى حد ما مع توزيع قوات الهاجاناه ، وقامت هذه القوات بحماية القطارات والسكك الحديدية والمرافق العامة ، كما شاركت في نقل المهاجرين اليهود غير الشرعيين .

الهاجاناه

Haganah

«الهاجاناه» كلمة عبرية تعني «الدفاع» ، وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية ، أُسِّست في القدس عام ١٩٢٠ لتحل محل منظمة الحارس . وجاء تشكيلها ثمرة نقاشات طويلة بين قيادة

شمال فلسطين عام ١٩١٨ ، ولكنها نُقلت إلى فلسطين في نهاية ذلك العام .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت تتمركز على أرض فلسطين ثلاث كتائب يهودية تضم حوالي خمسة آلاف فرد يمثلون سدس جيش الانتداب البريطاني ، وقد أصبح اسمهم هو «الكتيبة العبرية» وشعارها المينورا (وهو شعار القبالة ثم الدولة الصهيونية فيما بعد) . وبعد أن ترسخت دعائم الاحتلال البريطاني في فلسطين ، بدأت الحكومة البريطانية في تسريع تلك الكتائب ولم تعأ بداءات المنظمة الصهيونية العالمية من أجل زيادة عدد أفراد الكتائب والإبقاء عليها ضمن القوات البريطانية . وفي عام ١٩٢١ ، تم حل هذه الكتائب نهائياً وانضم كثير من أعضائها إلى الهاجاناه .

فرقة القبالة الصهيونية

Zion Mule Corps

وحدة عسكرية صهيونية مساعدة للجيش البريطاني شكَّلت عام ١٩١٥ إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى . وكان جابوتنسكي أول من فكر في تكوين هذه الوحدة لاقتناعه بأهمية التحالف مع بريطانيا للتخلص من الإدارة العثمانية لفلسطين وضرورة القوة المسلحة اليهودية لبناء الدولة الصهيونية . وقد اتصل جابوتنسكي بترومبلدور ليقوما بتجنيد المتطوعين من بين المستوطنين اليهود الذين أبعدتهم السلطات العثمانية عن فلسطين إلى مصر لأنهم لم يكونوا رعايا عثمانيين . وكان الهدف من ذلك وضعهم تحت تصرف القوات البريطانية أثناء غزوها فلسطين . ولكن الجنرال ماكسويل ، قائد القوات البريطانية في مصر آنذاك ، رفض الفكرة لأنه كان ضد تجنيد الأجانب ، واقترح أن يقتصر دور المتطوعين على مساعدة الجيش في حمل المؤن والذخائر للقوات المحاربة في أي مكان غير فلسطين . ورغم اعتراض جابوتنسكي ، وافق ترومبلدور وشكَّلت الفرقة من بعض اليهود المصريين وبعض اليهود الذين رُحِّلوا إلى الإسكندرية . وقد ضمت الفرقة ٦٥٠ ضابطاً وجندياً و ٢٠ حصاناً للضباط والمساعدين و ٧٥٠ بغلاً (ومن هنا جاءت التسمية) ، وقد اتخذت الفرقة نجمة داود شعاراً لها وكانت معظم تدريباتها تجري بالعبرية .

وفي أبريل ١٩١٥ ، أبحرت الفرقة إلى جاليلولي بقيادة الضابط البريطاني جون باترسون ، وقامت بخدمات حيوية في مجال نقل المؤن ، وكانت الفرقة تشارك في القتال أحياناً . وفي نوفمبر ١٩١٥ ، تخلى باترسون عن قيادة الفرقة لمرضه وخلفه ترومبلدور الذي اصطدم بمشاكل تنظيمية عديدة لعدم انضباط

حيث واجهته الهاجاناه بتشجيع الهجرة غير الشرعية لليهود ، إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية أدى إلى استعادة علاقات التحالف القديمة ، إذ اعتبرها الصهيانية بمنزلة فرصة لاستغلال التناقضات بين الأطراف المتصارعة وتحقيق مشروعهم المتمثل في إقامة الدولة الصهيونية . وهكذا وقفت الهاجاناه إلى جانب بريطانيا والحلفاء وانضم كثير من أعضائها إلى اللواء اليهودي لقتال في صفوف القوات البريطانية . وتصدت بشدة للجماعات الصهيونية الأخرى التي طالبت آنذاك بالانضمام إلى النازي وفي مقدمتها منظمة نيجي . بل أمدت السلطات البريطانية بما تحتاجه من معلومات تتخبط عندها تلك المنظمة واعتقلتها . وفي المقابل ، ساعدت بريطانيا في إنشاء وتدريب القوة الضاربة للهاجاناه المسماة «البناخ» ، كما نظمت فرقة مظليين من بين أعضاء الهاجاناه للعمل في المناطق الأوربية لتي احتلتها قوات النازي . ومع انتهاء الحرب - تفجّر الصراع من جديد فشاركت الهاجاناه مع نيجي واتسل في ععبت تخريب المنشآت البريطانية ونسف الكباري وخطوط السكك الحديدية وهو ما أطلق عليه «حركة المقاومة العنصرية» كما نشطت من جديد جهود الهاجاناه في مجال الهجرة غير الشرعية .

وقبل إعلان قيام دولة إسرائيل . كان عدد أعضاء الهاجاناه يبلغ نحو ٣٦,٠٠٠ بالإضافة إلى ٣٠٠٠ من البناخ . كما اكتمل بناؤها التنظيمي . الأمر الذي سهّل عملية تحويلها إلى جيش موحد ومحترف للدولة الصهيونية ، حيث أصدر برن جوريون في ٣١ مايو ١٩٤٨ قراراً بحل الإضرار التنظيمي القديم للهاجاناه وتحويلها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي . ولا شك في أن حجم الهاجاناه واتسع دورها بهذا الشكل بين أهمية المؤسسة العسكرية لا في بناء إسرائيل فحسب بل في اتخاذ القرارات المتعقبة بمختلف المراحل فيها أيضاً .

البالماخ

Palmach

«البالماخ» اختصاراً للتعبارة العنصرية «بلوجوت ماحاتس» ، أي «سرايا الصاعقة» ، وهي القوات الضاربة للهاجاناه التي شكّلت عام ١٩٤١ لتعمل كوحدة متقدمة وقادرة على القيام بالهجمات الخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك بالإضافة إلى إمداد الهاجاناه باحتياطي دائم من القناطين المدربين جيداً . ويُعدّ يتسحاق ساربه مؤسسها الفعلي وأول من تولى قيادتها . وقد ارتبطت البالماخ منذ البداية بحركة الكيبوتس وحزب

التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، فكان جابوتنسكي صاحب فكرة تأسيس مجموعات عسكرية يهودية عننية تتعاون مع سلطات الانتداب البريطاني ، بينما كان قادة اتحاد العمل والمباي يفضلون خلق قوة مسلحة غير رسمية مستقلة تماماً عن السلطات البريطانية وسرية بطبيعة الحال . وقد قبل في النهاية اقتراح إلياهو جولب بإنشاء منظمة عسكرية سرية تحت اسم «هاجاناه وعفوداه أي الدفاع والعمل» ثم حُدثت كلمة العمل فيما بعد . وقد ارتبطت الهاجاناه في البداية باتحاد العمل ثم بحزب المباي والهستدروت ، رغم أن ميثاقها كان يصفها بأنها فوق الحزبية ، وأنها عصبية للتجمع الاستيطاني الصهيوني . وعكس نشاط الهاجاناه الارتباط الوثيق والمضوي بين المؤسسات الصهيونية الاستيطانية والمؤسسات العسكرية والزراعية التي تهدف إلى اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج ، وإن كان اهتمامها الأساسي قد انصب على العمل العسكري . وفي عام ١٩٢٩ ، شاركت الهاجاناه في قمع انتفاضة العرب الفلسطينيين ، وقامت بالهجوم على المساكن والممتلكات العربية ونظّمت المسيرات لاستفزاز المواطنين العرب وإرهابهم . كما ساهمت في عمليات الاستيطان ، وخصوصاً بابتداع أسلوب «السور والبرج» لبناء المستوطنات الصهيونية في يوم واحد . وبالإضافة إلى ذلك ، قامت الهاجاناه منذ تأسيسها بحماية المستعمرات الصهيونية وحراستها .

وقد تعرّضت الهاجاناه لعدة انشقاقات كان أبرزها عام ١٩٣١ عندما انشق جناح من غير أعضاء الهستدروت بقيادة أبراهام تيهومي وكون تنظيماً مستقلاً سُمي «هاجاناه ب. » ، وهو الذي اندمج مع منظمة بيتار في العام نفسه لتشكيل منظمة إيتسل . ولم تتوقف عمليات الصراع والمصالحة بين الهاجاناه والجماعات المنشقة عنها ، واستمر الخلاف بشكل مستمر حتى بعد قيام الدولة .

وقد شهدت سنوات الانتفاضة العربية في فلسطين (١٩٣٦ - ١٩٣٩) تعاوناً كبيراً بين الهاجاناه وقوات الاحتلال البريطاني ، وبرز التعاون بخاصة مع تعيين تشارلز وينجيت ضابطاً للمخابرات البريطانية في فلسطين عام ١٩٣٦ ، حيث أشرف على تكوين الفرق الليلية الخاصة والسرايا المتحركة التابعة وتنسيق الأنشطة بين المخابرات البريطانية وقسم المخابرات بالهاجاناه والمعروف باسم «الشاي» . وفي الوقت نفسه ، تعاونت القوات البريطانية والهاجاناه في تشكيل شرطة حراسة المستوطنات اليهودية والنوطين ، وكان معظم أفرادها من أعضاء الهاجاناه . وقد مرت العلاقة بين الطرفين بفترة توتر قصيرة في أعقاب صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩

وعقب قيام إسرائيل مباشرة ، وكانعكاس للصراع السياسي بين الماباي والمابام ، ظهر إصرار بن جوريون على حل المالباخ التي كانت في نظره تمثل اتجاهاً يسارياً ، وذلك من أجل تأسيس الجيش المحترف المستقل عن الأحزاب . وقد أدّى ذلك إلى خلافات شديدة ، إلا أن قيادة المالباخ قبلت في النهاية ، وعلى مضض ، مسألة الحل هذه .

شكلت المالباخ القوام الأساسي لقوات الصاعقة في جيش الدفاع الإسرائيلي ، ومن بين صفوفها ظهر أبرز قادة إسرائيل العسكريين من أمثال آلون ورابين وبارليف وإليعازر وهور .

إتسل

Etzel

«إتسل» اختصار للعبارة العبرية «إرجون تسفاي ليومي إرترس إسرائيل» أي «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل» وتُعرف أيضاً باسم «الإرجون» . وهي منظمة عسكرية صهيونية تأسست في فلسطين عام ١٩٣١ من اتحاد أعضاء الهاجاناه الذين انشقوا على المنظمة الأم وجماعة مسلحة من بيتار ، وكان من أبرز مؤسسيها : روبرت بيتكر - الذي كان أول رئيس للمنظمة - وأبراهام يتهومي (سيلبر) وموشي روزنبرج ودافيد رازنيل ويعقوب ميردور . وقد بُنيت المنظمة على أفكار فلاديمير جابوتنسكي عن ضرورة القوة اليهودية المسلحة لإقامة الدولة ، وعن حق كل يهودي في دخول فلسطين . وكان شعار المنظمة عبارة عن يد تمسك بندقية وقد كُتب تحتها "هكذا فقط" .

وفي عام ١٩٣٧ ، توصل رئيس إتسل آنذاك أبراهام يتهومي إلى اتفاق مع الهاجاناه لتوحيد المظمتين ، وأدّى ذلك إلى انشقاق في إتسل حيث لم يوافق على اقتراح يتهومي سوى أقل من نصف الأعضاء البالغ عددهم ٣٠٠٠ ، بينما رأت الأغلبية ضرورة الحفاظ على استقلال المنظمة . وفي عام ١٩٤٠ ، حدث الانشقاق الثاني بخروج جماعة أبراهام شتيرن التي شكلت فيما بعد منظمة ليحي نظراً لاختلافهم بشأن الموقف الواجب اتخاذه من القوى المتصارعة في الحرب العالمية الثانية ، حيث رأى أعضاء شتيرن ضرورة تدعيم ألمانيا النازية لشلح الهزيمة ببريطانيا ومن ثم يتم التخلص من الانتداب البريطاني على فلسطين ويصبح بالإمكان تأسيس دولة صهيونية ، في حين اتجهت المنظمة الأم إلى التعاون مع القوات البريطانية وبخاصة في مجال المخابرات .

وحتى عام ١٩٣٩ ، كانت أنشطة إتسل موجهة بالأساس ضد

المابام . وقد تميّز أفراد هذه القوات بدرجة عالية من التثقيف السياسي الذي يركز على مبادئ الصهيونية العمالية . كما تلقوا تدريباً مناسباً في مجالات الطيران والبحرية واستخدام الرادار وأعمال المخابرات . وقد شكّلت المالباخ عدة وحدات لتقسيم العمل داخلها ، ومن أبرز تلك الوحدات : «دائرة الجوالة» التي تولت بالتعاون مع مصلحة المعلومات إعداد ملفات تتضمن معلومات تفصيلية عن القرى الفلسطينية ، و«الدائرة العربية» التي شاركت في الحملة البريطانية ضمن قوات حكومة فيشي في سوريا ولبنان ، و«الدائرة البلقانية» التي تكونت من بعض اليهود المهاجرين من دول البلقان والدانوب ، للقيام بأعمال التجسس داخل هذه البلدان ، و«الدائرة الألمانية» التي ضمت عدداً من اليهود الذين تم تدريبهم ليكتبوا النمط الألماني في السلوك بالإضافة إلى إجادة اللغة الألمانية وذلك للتسلل إلى معسكرات الأسرى الألمان والحصول منهم على معلومات . ومن أهم وحدات المالباخ ، «وحدة المستعربين» (بالعبرية : المستعرفيم) التي ضمت عناصر تجيد اللغة العربية ولديها إلمام بالعادات والتقاليد العربية ، وذلك للتغلغل في أوساط الفلسطينيين والحصول على معلومات تتصل بأوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيام بعمليات اغتيال للعرب .

وقد عملت المالباخ خلال عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ بتنسيق تام مع القوات البريطانية في فلسطين ، وتلقى أفرادها تدريباً مكثفاً على أيدي خبراء الجيش البريطاني للقيام بعمليات خلف الخطوط الألمانية في حالة نجاح قوات النازي في احتلال فلسطين .

وعند نهاية الحرب ، كانت المالباخ تضم نحو ٢٠٠٠ فرد موزعين على ١١ سرية ، وكان ثلث القوات تقريباً من الفتيات . ومنذ خريف ١٩٤٥ وحتى صيف ١٩٤٦ ، شاركت المالباخ - بالتعاون مع إتسل وليحي - في أعمال عسكرية ضد القوات البريطانية في فلسطين شملت نسف خطوط السكك الحديدية والكباري ومحطات الرادار ، وإغراق السفن البريطانية وغير ذلك من أعمال التخريب فيما عُرف باسم حركة المقاومة العبرية . ومع تصاعد الصدام بين الطرفين ، واكتشاف القوات البريطانية عدداً من مخازن السلاح الرئيسية للهاجاناه ، صدرت الأوامر للمالباخ بتوجيه جهودها نحو تشجيع الهجرة الشرعية إلى فلسطين وتأمينها .

وفي عام ١٩٤٨ ، كانت المالباخ القوة الرئيسية التي تصدت للجيش العربي في الجليل الأعلى والقب وسيناء والقدس ، وخسرت في تلك المعارك أكثر من سدس أفرادها البالغ عددهم آنذاك نحو ٥٠٠٠ .

الثانية، حيث اتجهت إtsel إلى التعاون مع بريطانيا، بينما طرحت جماعة شتيرن الوقوف إلى جانب ألمانيا النازية لتتخلص من الاحتلال البريطاني لفلسطين ومن ثم إقامة الدولة الصهيونية .

ورغم أن ليحي لم تر هتلر إلا بوصفه قاتل اليهود ، إلا أنها برزت لنفسها - حسب قول شتيرن - "الاستعانة بالخزائر الذي شامت الظروف أن يكون عدواً نعدونا" ! واعتبرت ليحي أن الانضمام لجيش "العدو" البريطاني يُعدُّ جرئاً، وسعت في التقابل لثلاثاء مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وإن كان سعيها قد باء بالفشل . ونفذت المنظمة بعض العمليات التخريبية ضد المنشآت البريطانية بالإضافة إلى عمليات السلب كما حدث في السطر على البنك البريطاني الفلسطيني في سبتمبر ١٩٤٠ . ووصل هذا النشاط إلى ذروته باغتيال اللورد موين - المفوض البريطاني بانهرة - في نوفمبر ١٩٤٤ . وقد أدَّى كل هذا إلى صدامات بين ليحي وإtsel من ناحية، وبينها وبين الهاجاناه من ناحية أخرى ، حيث تدعوت الهاجاناه مع السلطات البريطانية في مطاردة أعضاء ليحي واعتقدتهم .

ولإبراز أهدافها وترويج مبادئها ، أصدرت المنظمة دوريتين هما : «هافريت» أي «الجبهة» ، و«هانس» أي «العقل» . درجت على توزيعهما في أوساط التجمع الاستيطاني الصهيوني وأعضاء إtsel والبلناخ . كما أصدرت مجلة داخلية سُميت «محتوت» أي «في العمل السري» ، واعتمدت أيضاً على الدعاية الإذاعية . وكانت قد استولت عند انشقاقها على جهاز لبث التابع لإtsel . والواقع أن مبادئ ليحي كانت أقرب إلى الشعارات الإنشائية منها إلى البرنامج السياسي ، «شعب إسرائيل» - كما تُعرفه - هو «شعب مختار ، خالق دين الوحدانية . ومُشرع أخلاقيات الأنبياء . وحامل حضارات نعلنه . عظيم في التقاليد والبدن» ، وفي زيادة الحياة ، أما «الوطن» فهو «أرض إسرائيل في حدودها المقصدة في الثورة (من نهر مصر وحتى نهر الكبير - نهر نفحات) هي أرض الحياة يسكنها بأمان الشعب العبري كله» . وتمثلت أهداف المنظمة في «إنقاذ البلاد ، وقيام الملكوت (مملكة إسرائيل نشئة)» ، وبعث الأمة ، وذلك عن طريق جَمْع شتات اليهود بأسره وذلك بعد أن يتم حل مشكلة السكان الأجانب (أي العرب) بواسطة تبادل السكان .

وقد تعرضت ليحي لعدة صراعات وهزات داخلية بدأت بعد أشهر من تشكيلها بانسحاب اثنين من أبرز المؤسسين هما هانوخ قلعي وبنيامين زرعوني ، وقد انضموا إلى إtsel ثم انسحبوا فيما بعد وسلمنا نفسيهما للسلطات البريطانية . وجاءت الأزمة الثانية بعد مقتل شتيرن ، إذ أثقت السلطات البريطانية القبض على عشرات من

الفلسطينيين . وبعد صدور الكتاب الأبيض ، أصبحت قوات بريطانيا في فلسطين هدفاً لعمليات تخريبية من جانب المنظمة فضلاً عن قيامها بتشجيع الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين . ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية توقفت أنشطة إtsel ضد القوات البريطانية ، وبدأ التعاون بينهما للتصدي للنازي . إلا أن الصدام سرعان ما تكرر من جديد عقب انتهاء الحرب ، حيث تزايد التنسيق بين إtsel وليحي والهاجاناه لضرب المنشآت البريطانية في فلسطين ضمن ما أطلق عليه «حركة المقاومة العبرية» . وخلال تلك الفترة ، أخذ دور مناحم ييجين - زعيم إtsel الجديد - في البروز بشكل واضح .

وكان للعمليات الإرهابية التي قامت بها إtsel ضد المزارعين الفلسطينيين دور كبير في إرغام بعض هؤلاء المزارعين على مغادرة البلاد . كما لجأت المنظمة إلى الهجوم على السيارات العربية المدنية، ونفذت بالتعاون مع ليحي ومباركة الهاجاناه مذبحه دير ياسين الشهيرة في ٩ أبريل ١٩٤٨ .

وبعد قيام إسرائيل ، أدمجت المنظمة في جيش الدفاع الإسرائيلي ، بعد مقاومة من جانبها لهذا الدمج ، ويُعد حزب حيروت امتداداً لأيديولوجيا المنظمة الإرهابية . وقد كرم الرئيس الإسرائيلي قيادات إtsel في نوفمبر ١٩٦٨ تقديراً لدورهم القيادي في تأسيس دولة إسرائيل .

الإرجون

Irgun

انظر : «إtsel» .

ليحي

Lehi

«ليحي» اختصار العبارة العبرية «لوحمي حيروت إسرائيل» أي «المحاربون من أجل حرية إسرائيل» ، وهي منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها أبراهام شتيرن عام ١٩٤٠ بعد انشقاقه هو وعدد من أنصاره عن إtsel . وقد أطلق المنشقون على أنفسهم في البداية اسم «إرجون تسفاي ليومي بإسرائيل» أي «المنظمة العسكرية القومية في إسرائيل» ، تمييزاً عن اسم المنظمة الأم ، ثم تغير فيما بعد إلى «ليحي» . ومنذ عام ١٩٤٢ ، أصبحت المنظمة تُعرف أيضاً باسم مؤسسها شتيرن بعد مقتله على أيدي سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين . وقد تركزت الخلافات التي أدت إلى الانشقاق حول الموقف الواجب اتخاذها من القوى المتصارعة في الحرب العالمية

شتيرن (منظمة)

Stern

منظمة عسكرية صهيونية أسسها أبراهام شتيرن ، وكانت تُسمى «ليحي» ثم سُميت باسم مؤسسها بعد مقتله .

المستعربون (المستعريف)

Mustarivim

«المستعريف» كلمة عبرية تعني «المستعربون» وهي وحدات عسكرية سرية صهيونية كانت تعمل في فلسطين والبلاد العربية المجاورة منذ عام ١٩٤٢ ، وكان هدف هذه الوحدات ، التي كانت آنذاك جزءاً من البالمخ ، الحصول على معلومات وأخبار ، والقيام بعمليات اغتيال للعرب من خلال تسلل أفرادها إلى المدن والقرى العربية متخفين كعرب محليين . وكانت وحدات «المستعريف» تجتد في المقام الأول ، من أجل عملياتها السرية ، اليهود الذين كانوا في الأصل من البلاد العربية . واعترف شيمون سوميخ ، الذي كان قائداً في المستعريف خلال السنوات ١٩٤٢ - ١٩٤٩ ، بأن الاغتيال كان جزءاً من عمل الوحدات السرية المبكرة .

وقد تم بث فرق المستعريف عام ١٩٨٨ لمواجهة الانتفاضة وكانت تقسم إلى قسمين : «الدُقْدُقَان» (الكراز) وقد أسسها يهود باراك (رئيس حزب العمل ورئيس الأركان السابق) ، والأخرى تعمل في غزة واسمها السري «شمشون» . وهدف فرق المستعريف هو التسلل إلى الأوساط الفلسطينية النشطة في الضفة والقطاع ، والعمل على إبطال نشاطها أو تصفيتيها . وعادةً ما يستقل أعضاء هذه الفرق سيارات غير عسكرية تحمل اللوحات الخاصة بالضفة الغربية أو قطاع غزة ويرتدون ملابس مدنية صنعت محلياً أو ألبسة عربية تقليدية . وقد يرتدي الجنود الشعر الاصطناعي والعكازات المزيفة والتياب الفضفاضة لإخفاء الأسلحة (كانت الأزياء التنكرية في بداية الأمر تشمل التنكر كصحافيين أجانب إلى أن قدمت جمعية الصحافة الأجنبية احتجاجاً رسمياً) . وعادةً ما يجيد أحد أعضاء الوحدة الخاصة باللغة العربية . وتقوم وحدات المستعريف بالتنسيق والتخطيط مع وحدات أخرى من الجيش ومع جهاز الشين بيت الذي يوفر المعلومات والخلفيات في شأن الضحية المقصودة . ويتم دعم هذه الوحدة من أعلى درجات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .

أعضاء المنظمة وحصلت منهم على اعترافات مهمة تتضمن أسماء زملائهم ومخابئ السلاح . وكادت هذه الأزمات أن تؤدي إلى تصفية المنظمة تماماً ، إلا أنها استعادت قوتها بانضمام مجموعة من بيتار بزعامة يسرائيل شيف عقيب هجرتهم من بولندا إلى فلسطين عام ١٩٤٢ ، وكذلك بعد نجاح اثنين من قادتها هما يتسحاق شامير والياهو جلعادي في الهرب من السجن عام ١٩٤٢ ، ثم نجاح نيتان فرديمان - يلين (مور) ومعه ١٩ من قادة ليحي في الهرب من السجن أيضاً عام ١٩٤٣ . إلا أن صراعاً نشب من جديد بين شامير وجلعادي بسبب اختلاف الآراء حول توجهات المنظمة ، وقد حُسم الصراع لصالح شامير إذ تمكّن من تدبير مؤامرة لاغتيال منافسه في رمال حولون .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، شاركت ليحي مع كلٍّ من انهاجناه وإتسل في العمليات المضادة للسلطات البريطانية ضمن ما سُمي «حركة المقاومة العبرية» . واستمر نشاط ليحي حتى بعد توقف الحركة عام ١٩٤٦ . كما شاركت في الهجوم على القرى والممتلكات العربية ونفذت مع إتسل - ومباركة الهاجناه - مذبحة دير ياسين الشهيرة في ٩ أبريل ١٩٤٨ . وبعد إعلان قيام إسرائيل ، حُلّت ليحي مع غيرها من المنظمات العسكرية وأدمجت في جيش الدفاع الإسرائيلي . ومع هذا ، ثارت شكوك قوية حول مسؤوليتها عن اغتيال برنادوت . ومع حل المنظمة ، فشلت مساعي تحويلها إلى حزب سياسي . وتقديراً للدور الإرهابي للمنظمة ، قررت الحكومة الإسرائيلية احتساب سنوات الخدمة فيها عند تقدير مكافآت الخدمة والمعاشات للموظفين ، كما حصلت أرملة شتيرن على وشاح التكريم الذي أهداه رئيس إسرائيل زلمان شازار إلى كل المنظمات والمجموعات التي شاركت في جهود تأسيس الدولة .

ورغم تباین الآراء حول دور ليحي ، وما تخلعه بعض الكتابات الصهيونية عليها من أوصاف «الحيانة» نظراً لموقفها من النازي ، فإن الوقائع التاريخية تؤكد أن المنظمة لم تُحد عن الطريق الصهيوني المعتاد في القيام بدور الأداة لهذه القوة الإمبريالية أو تلك . ولم يكن الأسلوب الانتهازي في التحالف مع الجزائر وفقاً على ليحي وحدها ، والحقيقة أن موقفها في ذلك لا يزيد عن تعاون هرتزل مع الوزير القيصري بليفيه (المسئول عن المجازر ضد اليهود في روسيا القيصرية) ، أو اتفاق جابوتنسكي مع بتليورا الأوكراني المعروف بعدائه لليهود إبان الثورة البلشفية ، أو عرض حايم وايزمان التعاون مع إيطاليا الفاشية في مجال الصناعات الكيماوية مقابل تسهيل مرور اللاجئين اليهود عبر الموانئ الإيطالية ، أو اتفاق الهعفراف بين الوكالة اليهودية وألمانيا النازية .

اللواء اليهودي

Jewish Brigade

«اللواء اليهودي» وحدة عسكرية يهودية تُسمى بالعبرية «هاهايل». شُكِّلَت بقرار من الحكومة البريطانية عام ١٩٤٤ لتقاتل أثناء الحرب العالمية الثانية في صفوف قوات الحلفاء، إلا أن جذورها تعود إلى عام ١٩٣٩ حينما رأى قادة التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين أن هناك إمكانية لتحقيق الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة الدولة عن طريق مساعدة الحلفاء أثناء الحرب. وقد تطوع في العام نفسه نحو ١٣٠,٠٠٠ من المستوطنين اليهود في فلسطين للقتال ضد دول المحور.

وكان ليهود حاييم وايزمان في لندن، وموشى شرتوك (شاريت) في القدس، دور مهم في إقناع بريطانيا بفكرة تكوين قوة مسلحة يهودية، فسمحت الحكومة البريطانية ليهود فلسطين عام ١٩٤٠ بالانضمام إلى كتيبة كنت الشرقية، ومن ثم ظهرت ١٥ سرية يهودية خاصة نُظِّمَت بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ في شكل ثلاث كتائب مشاة ليشكلوا «الوحدة الفلسطينية» التي تولت أعمال الحراسة في برقة ومصر. وقد استمرت عملية الضغط على الحكومة البريطانية لتكوين القوة اليهودية المسلحة. وفي

الولايات المتحدة، تبنت المنظمة האחامية قرارات تدعو الرئيس روزفلت لإقناع بريطانيا بتحقيق هذا المطلب. ورداً على الحجة البريطانية بعدم كفاية الأسلحة، اقترح مجلس المفوضين الصهيوني الأمريكي تسليح القوة اليهودية بأسلحة أمريكية طبقاً لنوعاد الإعارة والتأجير.

وبعد تأسيسه، أمضى اللواء اليهودي فترة تدريب في برج العرب القريبة من الإسكندرية في أكتوبر ١٩٤٤. ثم انضم بعدها إلى الجيش الثامن البريطاني في إيطاليا حيث قاتل ضد قوات المحور. وقد أسهم اللواء اليهودي في تنظيم هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين. ومع انتهاء الحرب وتصاعد الصراع بين بريطانيا من ناحية والمنظمات العسكرية الصهيونية من ناحية أخرى، وتشكيل هذه المنظمات ما عُرف باسم «حركة المقاومة العبرية». بدأ اللواء اليهودي في إصدار نشرة نصف أسبوعية ثم أصدر نشرة أخرى يومية. وقد انتقدت هذه النشرات سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين. وهو ما حد ببريطانيا إلى اتخاذ قرار بحل اللواء اليهودي في صيف عام ١٩٤٦ وإعادة رجائه إلى فلسطين حيث انضموا إلى منظمات عسكرية صهيونية لقائمة آنذاك. وقد ظهر من بين صفوف اللواء اليهودي عدد من القادة العسكريين في إسرائيل مثل مردخاي ماكيف وحيه زاكوف.



الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨

الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٧ : تاريخ - المذابح الصهيونية/الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٧ - مذبحه قلقيلية - مذبحه قبية - مذبحه غزة الأولى - مذبحه كفر قاسم - الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ حتى الثمانينيات : تاريخ - المنظمات الإرهابية الصهيونية/الإسرائيلية في الثمانينيات - جوش إيمونيم - منظمة كاخ الصهيونية/الإسرائيلية - الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي والانتفاضة - المذابح الصهيونية/الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ - مذبحه صابرا وشاتيلا - مذبحه الحرم الإبراهيمي - مذبحه قانا - الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي بعد أوسلو

الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٧ : تاريخ

Israeli-Zionist Terrorism till 1967: History

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل في مايو ١٩٤٨ ، أسرعت القيادة الصهيونية إلى إطلاق تسمية "جيش الدفاع الإسرائيلي" على جماعة انهاجانه في ٢٦ مايو وإلى إدماج الجماعات العسكرية الأخرى في الجيش ، مثلما جرى مع منظمة إيسل في أول يونيو من العام نفسه . وإذا كانت جماعات الإرهاب قبل عام ١٩٤٨ ظلت تحتفظ باستقلالية تنظيمية عن الجيش لحوالي عام في مدينة القدس فقط فإن سياسة النخبة الإسرائيلية الحاكمة كانت تهدف بالأساس إلى ما يمكن تسميته بـ مركزية الإشراف والتخطيط للعمل العسكري الإرهابي الصهيوني ، وذلك بصرف النظر عما حاولت أن تروجه بأن عصرها قد بدأ وأن سلطة الدولة قد وضعت حداً للممارسات السابقة . ولذا فإن القانون الذي يُسمى "قانون منع الإرهاب" الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ لا يعني وضع حد فاصل في تاريخ الإرهاب الصهيوني وإنما وضع حد لحرية الحركة التي يتمتع بها تنظيم شتيرن .

ولقد انقطعت عن الذكر أسماء إيسل وشتيرن وربما باستثناء الهاجاناه التي احتفظ الجيش الإسرائيلي نفسه بتسميتها ، وسواء أكان ذلك بهدف ضبط وسيطرة هيكل سياسي عسكري موحد أطلق عليه الصهاينة اسم "الدولة" على النشاط الإرهابي باتفاق وتراضي أجنحة الحركة الصهيونية ، أم كان ذلك حلقة في صراع السيطرة بين أجنحة الحركة الصهيونية ومنظماتها العسكرية الإرهابية جاءت نتائجها لصالح العماليين وزعماءه بن جوريون (حيث قام أيضاً بحل البلاط التابعة للمابام في نوفمبر ١٩٤٨) الذي لم يتورع عن اللجوء إلى العنف للضغط على إيسل وشتيرن لتصفية استقلالهما ، أم كان الأمر مزيجاً من الاعتبارين السابقين . إلا أن هذا لا يعني ، بأية حال ، أن الإرهاب الصهيوني قد اختفى . فما حدث هو تحوُّله من

إرهاب ميليشيات غير منظمة إلى إرهاب مؤسسي منظم من خلال الجيش الإسرائيلي ، إذ أن الحقيقة البنيوية التي تسببت في الإرهاب ظلت قائمة ، وهي أن الأرض التي تصور الصهاينة أنها بلا شعب ، أثبتت أنها ذات شعب يعي تاريخه وحضارته ، ولذا استمر الإرهاب واستمر تصاعد عنفوانه حتى بعد ١٩٤٨ لإفراغ الأرض التي لا شعب فيها من الشعب الذي "تصادف" وجوده فيها (حسب التصور الصهيوني للقضية) .

وقد احتل أبطال العمليات العسكرية الإرهابية الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ أعلى مراكز الجهاز السياسي والعسكري في البلاد ، الذي استمر في ممارسة نشاطه الإرهابي والعنصري متكامل الأبعاد (عسكرياً - اقتصادياً - سياسياً - أيديولوجياً - دعائياً . . . إلخ) على جبهتين أساسيتين : الأولى ضد الشعب الفلسطيني بالداخل بهدف طرده خارج أرضه ودفعه بعيداً عن الوطن استمراراً لهمام الاستعمار الاستيطاني الإحلالي . والثانية العمل على بناء هيبة القوة ضد البلدان العربية بل إلى ما يتجاوز المنطقة العربية بالتعاون مع الإمبريالية الأمريكية .

وفي سياق استمرار الإرهاب الصهيوني وتطوُّره في أعقاب ١٩٤٨ ، عملت ، وتعمل ، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الداخل والخارج . وإن لم يمنع ذلك من استحداث فروع خاصة لأغراض إرهابية محددة . مثل إنشاء الوحدة ١٠١ عام ١٩٥٣ التي عُيِّن أرييل شارون قائداً لها . وقد ظل أمر إنشائها إلى فترة ما من الأمور السرية (فهي تتبع الجيش الإسرائيلي) ، وقد أوكل إليها العديد من المذابح ضد اللاجئين الفلسطينيين في مناطق الهدنة مثل مذبحه قبية . وهكذا قد يجري من آن لآخر إنشاء وحدات إرهابية خاصة من رحم الأجهزة الرئيسية التي يدخل ضمن وظائفها ونشاطها العمل الإرهابي مثل الجيش والموساد التي تختص بأعمال

التاريخية السائدة لضحية الإرهاب الصهيوني في تلك الفترة هي 'اللاجئ المشرّد' . فإن القتل والجرح كانوا كذلك من بين ضحايا هذه السياسة الإرهابية فضلاً عن المعتقلين والمختطفين قسراً . كما يلفت النظر أن منطقة الجليل كانت هدفاً أساسياً لنشاط الإرهابي الصهيوني خلال الخمسينيات والستينيات نظراً لشعور الصهاينة بخطورة استمرار التركيز البشري الفلسطيني فيها .

وقد قامت القوات الإسرائيلية بانتهاك الهدنة مع البلقان العربية المجاورة ونفذت العديد من الجرائم الإرهابية ضد المدنيين وبينهم لاجئون فلسطينيون أثرت تعقبهم لتمرّس مرحلة ثانية من التطرد . وإذا كانت الأمم المتحدة قد أحصت اعتداءات إسرائيل المتكررة والتي أسمتها 'حوادث اخدود' بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بـ ٢١ ألف اعتداء ، فإن القائمة الدموية تشمل العديد من المذبح (انظر : 'المذبح الصهيونية بعد عام ١٩٤٨') التي اشترك في تنفيذها القوات الأساسية في جيش إسرائيل إلى جانب الوحدات العسكرية التي أنشئت خصيصاً لهذه الأغراض (مثل الوحدة ١٠١ و فرق الخطّين) ، التي نفّذت عملياتها بناء على قرارات اتخذت على أعلى مستويات القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية .

وقد يكون من الضروري إعادة التذكير بأن إسرائيل كانت صاحبة النسب في ممارسة ما سُمّي فيما بعد أعمال الإرهاب الدولي ، حيث بادرت في ديسمبر عام ١٩٥٤ إلى اختطاف طائرة مدنية سورية ، وأجبرته على الهبوط في الأراضي المحتلة . وحاولت أن تتخذ من ركبها المدنيين رهينة لتسومة على جنود إسرائيليين وقعا قيد الأسر لدى سوري حين تسلموا إلى الأراضي السورية . وقد اعترف موشي شاريت بنفسه أن وزارة الخارجية الإسرائيلية قد أكدت نفسها أن هذا العمل غير مسبوق في محل السلوك والأعراف الدولية . وهو غط من السلوك لم تنوع إسرائيل عن تكراره فيما بعد منتصفاً انتهاك سيادة دول قد لا تكون في حالة حرب معها (مثل أوغندا وحادثة عتسي) . وليس اللافت للنظر هو إدخال إسرائيل مثل هذه الأساليب والتسوكبت في المنطقة وفي التاريخ المعاصر فحسب ، بل الاعتراف الإسرائيلي الرسمي بهذه الجرائم الإرهابية الدولية .

وكما قلنا من قبل فإن عنوان كفر قاسم و قبة لا يستوعب جميع مجالات أنشطة الإرهاب الصهيوني بعد عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ . ففي المقابل كان يلزم لتنفيذ الشق الثاني من إستراتيجية الاستعمار الاستيطاني الإحلالي تنشيط حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة وإلى الدولة الجديدة ولو بالإرهاب . ومن الطبيعي

الإرهاب خارج إسرائيل والتي من بين أشهر فضائحتها قضية لافون عام ١٩٥٤ ، حيث قامت شبكة تخريب وتجنس إسرائيلية بتفجير بعض المرافق الأمريكية والبريطانية والمصرية في القاهرة والإسكندرية . وهناك كذلك جهاز الشين بيت الذي يُعدّ المخابرات الداخلية في فلسطين المحتلة والمعروف بجرائمه العديدة ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال . كما تم إعادة تشكيل فرقة المستعربين الخاصة بالاغتيالات .

وإذا تبعنا تاريخ النشاط الإرهابي الصهيوني بعد عام ١٩٤٨ فلن نجد صعوبة في استنتاج أن وقائع هذا النشاط كانت تقع في نطاق المسؤولية المباشرة للأجهزة الرسمية الإسرائيلية وما زالت . علاوة على ظاهرة المنظمات الإرهابية التي بدأ ظهورها خلال السبعينيات والثمانينيات . وإن كان ذلك لا ينفي الصلة غير المباشرة والمستمرة بين هذه المنظمات والأجهزة الرسمية .

ولمحاولة تتبع أبرز وقائع وسمات الإرهاب الصهيوني بعد عام ١٩٤٨ ، يمكننا أن نقسم المرحلة إلى ثلاث فترات : الأولى حتى حرب ١٩٦٧ ، والثانية حتى منتصف السبعينيات ، أما الثالثة فقد شهدت إلى جانب استمرار إرهاب الدولة بروز تنظيمات المستوطنين اليهود .

وتُعدّ مذبحه قبية وكفر قاسم نموذجاً جيداً للإرهاب الصهيوني شبه المؤسسي في الفترة التي تلت عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ . وإذا كان هذا العنوان المكون من مجزرتين فقط ضمن عشرات لا تقل وحشية لا يمكنه أن يفي بالإشارة إلى مجالات الأنشطة الإرهابية الصهيونية الأكثر اتساعاً وتنوعاً ، فإنه يضع أبعداً على المجالين الأساسيين والأكثر شيوعاً في تاريخ الإرهاب الصهيوني بعد عام ١٩٤٨ .

وحصر الجرائم الإرهابية الذي نفّذت بأيدي القوات الرسمية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة تبدو عملاً جديراً بالجهود رغم صعوبته . وما يستحق التأكيد أن معركة التغيير الديموجرافي لفلسطين المحتلة لجعلها أرضاً بلا شعب لم تتوقف حسب ما يُعتقد بانتهاه حرب ١٩٤٨ وما نتج عنها من تشريد مليون لاجئ . فقد استمرت إسرائيل في سياسة الاقتلاع الاستعمارية الاستيطانية بوتيرة لم تقل مطلقاً عن عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وعلى الأقل حتى نهاية الستينيات ، وإن لم تتوقف هذه السياسة مطلقاً فيما بعد . وفي إطار ذلك جندت إسرائيل إمكانياتها وسلطة قمعها ضد الشعب الفلسطيني بالداخل ، وضمن سياسات قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إرهابية عنصرية . وإذا كانت الصورة

محدودة العضوية مارست العنف واعتمدته كلفة بين جماعات هذا التجمّع الصهيوني . وتعود هذه الجماعات ، التي لم تحظ باستمرارية أو نفوذ واضح ، إلى مصدرين رئيسيين : الأول بعض أعضاء جماعتي إيتل وشيرن الذين لم يتقبلوا قسمة السلطة التي أسفر عنها عام ١٩٤٨ فوجهوا نشاطهم ضد قادتهم حين أقدم بعض أعضاء شيرن على تعقب قادتهم الذين انصاعوا لأوامر سلطة بن جوريون فقاموا بحرق منازلهم . والثاني بعض الجماعات اليهودية الأرثوذكسية التي رفضت مظاهر العلمنة في التجمّع الصهيوني . وكان أبرزها عصابة "الغويرين" أو "المعسكر" التي تأسست عام ١٩٥٠ في القدس . وفي إطار سعيها لفرض ما تراه التعاليم الصحيحة لليهودية أحرقت سيارات من أقدموا على انتهاك حرمة يوم السبت ومحلات اللحوم التي لا تلتزم الشريعة اليهودية في إجراءات الذبح . إلا أن أشهر أعمالها كان التخطيط للإلقاء قبلة على الكنيست أثناء مناقشة قرار تجنيد الفتيات المتدينات في الجيش . ومقابل ذلك وقعت عملية ضد المتدينين حين دمرت عبوة ناسفة منزل ديفيد تسفي بنكيس وزير المواصلات احتجاجاً على عزمه تقييد الحركة يوم السبت وذلك في يونيو ١٩٥٢ .

وعلى أية حال فإن السلطات الإسرائيلية كان يسهل عليها تدارك الموقف ، ففضلاً عن تصعيد التوتر بين المستوطن الصهيوني من جهة والشعب الفلسطيني والشعوب العربية عامة من جهة أخرى وحشد متناقضات تجمّعها الصهيوني في مواجهة ذلك ، كان من السهل عليها بث عملائها داخل هذه الحركات وتفرغها وضربها في الوقت المناسب .

وإذا كان هناك ثمة مفارقة في أن دوف شيلانسكي ، الذي دبر عام ١٩٥٢ محاولة نفس وزارة الخارجية الإسرائيلية وحُكم عليه بالسجن ٢١ شهراً لمحاولته ، قد شغل مقعداً عن الليكود في الكنيست فيما بعد ، فإن تلك المفارقة مشحونة بدلائل مهمة تكشف أن التناقضات بين مكونات التجمّع الصهيوني ، مهما بلغت ضراوتها وعنفها ، لا تحول مطلقاً دون عملية الاندماج المستمر في إطار نظام لا تشكل لديه مثل هذه السوابق أو السلوكيات أمراً يستلزم استبعاد مرتكبيها من بين صفوف نخبته .

المذابح الصهيونية/الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٧

Israeli-Zionist Massacres till 1967

من أهم المذابح التي ارتكبتها المستوطنون الصهاينة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ما يلي :

أن يسجل لنا التاريخ وقائع عدة وباعتراقات القادة الإسرائيليين كان انهمود خلالها هدفاً للإرهاب الصهيوني ولإرهاب الدولة التي تزعم تمثيلهم أو بالأصح تغتصب هذا التمثيل . حيث خطط جهاز الموساد لعدد من عمليات إلقاء القنابل على أماكن التجمع اليهودي والمقدسات اليهودية في العراق عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ ، بل كوّن شبكة إرهابية لهذا الغرض أشرف عليها مورديخي بن يورات بهدف دفع يهود العراق إلى الهجرة إلى فلسطين المحتلة بعد أن أقفلت احتجاجاتهم الضعيفة وغير المرضية القادة الصهاينة إزاء نداءاتها بالهجرة إلى إسرائيل وحتى بعد أن فتحت السلطات العراقية باب الهجرة واسعاً أمام من يشاء منهم .

وجرعة قتل الكونت برنادوت ، الوسيط الدولي للأمم المتحدة ، في فلسطين بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٨ تقف مثالاً لنشاط الإرهاب الصهيوني ضد "الأغيار" من غير الفلسطينيين والعرب . فقد تم اغتياله رغم جهوده المعروفة في إنقاذ آلاف اليهود من معسكرات الاعتقال النازية عندما كان رئيساً لمنظمة الصليب الأحمر الدولي خلال الحرب العالمية الثانية . كما تشهد بالمسؤولية الجماعية للقادة الإسرائيليين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية . وفي هذا الصدد اعترف بن جوريون نفسه فيما بعد بأنه كان على علم تام بهوية الجناة وأنه أثر تسهيل فرارهم دون أي عقاب .

إلا أن تاريخ الاستيطان الصهيوني حافل بصفحات طواها النسيان لممارسة الإرهاب ضد الأغيار من غير العرب والفلسطينيين من بينها ممارسة الإرهاب المتكرر ضد سفارات ومصالح الدول الاشتراكية .

وفي الوقت نفسه تقريباً نُظمت سلسلة من الأعمال الإرهابية لم يجر حتى الآن الكشف عن الجهة الصهيونية المسؤولة مباشرة عن تدبيرها . وجرّت هذه الأعمال تحت حملة دعائية صهيونية تروج لفكرة الانتقام من المواطنين الألمان الأبرياء . وفي وقت لاحق نُظمت جماعة صهيونية معارضة لمفاوضات التعويض مع ألمانيا الغربية بعض العمليات الإرهابية من بينها إرسال طرود ناسفة إلى المستشار الألماني أديناور وإلى أعضاء بعثة التعويضات الألمانية في هولندا ، وتفجير سيارة مفخخة بجوار مجلس النواب الألماني (البوند ستاج) .

وإذا كان من الضروري إعادة تأكيد طابع الإرهاب الرسمي الغالب في أعقاب ١٩٤٨ ، والموجه تحديداً نحو الفلسطينيين والعرب ، فإن من الواجب أيضاً رصد مجموعة من الوقائع التي تبدو هامشية إلا أنها تكتسب دلالة بالنسبة لطبيعة التجمّع الصهيوني في فلسطين . فقد شهدت بدايات العقد الخامس عدة جماعات

الجريمة . كما أن توقيت تنفيذ المذبحة يأتي عقب قيام الدولة . ولم يُكشف عن تفاصيل هذه المذبحة إلا عام ١٩٨١ .

مذبحة شرفات (٧ فبراير ١٩٥١) : في الثالثة من صبيحة يوم ٧ فبراير عام ١٩٥١ وصلت ثلاث سيارات من القدس المحتلة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات ونصف عن خط السكة الحديدية جنوب غرب المدينة وتوقفت حيث ترجل منها نحو ثلاثين جندياً واجتازوا خط الهدنة وتسلفوا المرتفع باتجاه قرية شرفات الواقعة في الضفة الغربية والمطلّة على القدس مسافة تبعد نحو خمسة كيلو مترات .

وقطع هؤلاء الجنود الأسلاك الشائكة المحيطة بالمدينة وأحاطوا ببيت مختار القرية ، ووضعا عبات ناسفة في جدرانها وجدران البيت المحاذي له ، ونسفوها على من فيهما ، وانسحبوا تحت حماية نيران زملائهم التي انصبت بغزارة على القرية وأهلها . وأسفرت هذه المذبحة عن سقوط عشرة من القتلى : شيخين وثلاث نساء وخمسة أطفال ، كما أسفرت عن وقوع ثمانية جرحى جميعهم من النساء والأطفال .

مذبحة بيت لحم (٢٦ يناير ١٩٥٢) : في ليلة ذكرى ميلاد السيد المسيح عليه السلام لدى الطوائف المسيحية الشرقية ، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، قامت دورية إسرائيلية بنسف منزل قريب من قرية بيت جالا على بُعد كيلو مترين من مدينة بيت لحم وأدى ذلك إلى استشهاد رب المنزل وزوجته .

وفي الوقت نفسه اقتربت دورية أخرى من منزل آخر ، على بُعد كيلو متر واحد شمالي بيت لحم قريباً من دير الروم الأرثوذكسي في مار إلياس ، وأطلقت هذه الدورية النار على المنزل وقذفته بالقنابل اليدوية فقتل صاحبه وزوجته وطفلان من أطفاليهما وجرح طفلان آخران .

ودخلت دورية ثالثة في الليلة نفسها الأرض المنزوعة من السلاح في قطاع النبطرون ، واجتازت ثلاثة كيلو مترات إلى أن أصبحت على بُعد خمسمائة متر من قرية عمواس فأمرت بنيران غريرة .

مذبحة قرية فلعة (٢٩ يناير ١٩٥٣) : هاجمت سرية معززة قوتها بين ١٢٠ إلى ١٣٠ جندياً قرية فلعة العربية الواقعة في الضفة الغربية ، ودكت القرية بمدافع الهاون حيث هدمت بعض بيوتها وخلفت تسعة شهداء بين العرب فضلاً عن أكثر من عشرين جريحاً . مذبحة مخيم البريج (٢٨ أغسطس ١٩٥٣) : هاجمت قوات الجيش الإسرائيلي مخيم البريج الفلسطيني في قطاع غزة حيث قتل ٢٠ شهيداً وجرح ٦٢ آخرون .

مذبحة الدوايمة (٢٩ أكتوبر ١٩٤٨) : هاجمت الكتيبة ٨٩ التابعة لمنظمة لحي و بقيادة موشيه ديان قرية الدوايمة الواقعة غرب مدينة الخليل . ففي منتصف الليل حاصرت المصفحات الصهيونية القرية من الجهات كافة عدا الجانب الشرقي لدفع سكانها إلى مغادرة القرية إذ تشبوا بالبقاء فيها رغم خطورة الأوضاع في أعقاب تداعي الموقف الدفاعي للعرب في المنطقة .

وقام المستوطنون الصهاينة بتفتيش المنازل واحداً واحداً وقتلوا كل من وجدوه بها رجلاً أو امرأة أو طفلاً ، كما نسفوا منزل مختار القرية . إلا أن أكثر الوقائع فظاعة كان قتل ٧٥ شيخاً مسناً لجأوا إلى مسجد القرية في صباح اليوم التالي وإبادة ٣٥ عائلة فلسطينية كانت في إحدى المغارات تم حصدهم بنيران المدافع الرشاشة . وبينما تسلل بعض الأهالي لمنازلهم ثانية للتزول بالطعام والملابس جرى اصطيادهم وإبادةهم ونسف عدد من البيوت بمن فيها .

وقد حرص الصهاينة على جمع الجثث وإلقائها في بئر القرية لإخفاء بشاعة المجزرة التي لم يتم الكشف عن تفاصيل وقائعها إلا عندما نشرت صحيفة حداثوت الإسرائيلية تحقيقاً عنها . ويُلاحظ أن الصهاينة أقاموا على أرض القرية المتكوبة مستعمرة أماتزيه .

مذبحة يازور (ديسمبر ١٩٤٨) : كثف الصهاينة اعتداءاتهم المتكررة على قرية يازور الواقعة بمدخل مدينة يافا . إذ تكرر إطلاق حراس القوافل الإسرائيلية على طريق القدس/ تل أبيب للنيران والقنابل على القرية وسكانها . وعندما اصطدمت سيارة حراسة نقل سبعة من الصهاينة بلغم قرب يازور لقي رعاياهم مصرعهم وجّه ضابط عمليات منظمة الهاجاناه ييجال يادين أمراً لقائد البالمخ ييجال ألون بالقيام بعملية عسكرية ضد القرية وبأسرع وقت وفي صورة إزعاج مستمر للقرية تتضمن نسف وإحراق المنازل واغتيال سكانها . وبناءً عليه نظمت وحدات البالمخ ولواء جبعاتي مجموعة عمليات إرهابية ضد منازل وحافلات يستقلها فلسطينيون عرّك . وتوجت العصابات الصهيونية نشاطها الإرهابي في ٢٢ يناير ١٩٤٩ ، أي بعد ٣٠ يوماً من انفجار اللغم في الدورية الإسرائيلية ، فتولى إسحق رايبين (وكان آنذاك ضابط عمليات البالمخ) قيادة هجوم مفاجئ وشامل على القرية عند الفجر ، ونسفت القوات المهاجمة العديد من المنازل والمباني في القرية وبينها مصنع للثلج . وأسفر هذا الاعتداء عن مقتل ١٥ فلسطينياً من سكان القرية لقي معظمهم حتفه وهم في فراش النوم .

وتكمن أهمية ذكر مذبحة يازور في أن العديد من الشخصيات 'العنيدة' بين أعضاء النخبة الحاكمة في إسرائيل اشتركوا في هذه

مذبحة قلقيلية (١٠ أكتوبر ١٩٥٣) : (انظر : «مذبحة قلقيلية» .

مذبحة قبية (١٥ أكتوبر ١٩٥٣) : (انظر : «مذبحة قبية» .
مذبحة مخالين (٢٩ مارس ١٩٥٤) : قامت قوة من الجيش الإسرائيلي مؤلفة من ٣٠٠ جندي باجتياز خط الهدنة وتوغلت في أراضي الضفة الغربية مسافة أربعة كيلو مترات حتى وصلت إلى قرية مخالين بالقرب من بيت لحم ، حيث أُلقت كمية من القنابل على تجمعات السكان وبثت الألغام في بيوت القرية وفي المسجد الجامع . وأسفرت هذه المذبحة عن استشهاد أحد عشر عربياً وجرح أربعة عشر آخرون .

مذبحة دير أيوب (٢ نوفمبر ١٩٥٤) : في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم خرج ثلاثة أطفال من قرية يالو الغربية لجمع الحطب، تراوحت أعمارهم بين الثامنة والثانية عشرة ، وعند وصولهم إلى نقطة قريبة من دير أيوب على بُعد نحو أربع مائة متر من خط الهدنة فاجأهم بعض الجنود الإسرائيليين فوالت طفلة منهم هاربة فأطلق الجنود النار عليها وأصابوها في فخذها ، لكنها ظلت تجري إلى أن وصلت إلى قريتها وأخبرت أهلها .

أسرع أهل الطفلين التفتين إلى المكان المذكور فشاهدوا نحو اثني عشر جندياً إسرائيلياً يسوقون أمامهم الطفلين باتجاه بطن الوادي في الجنوب حيث أوقفوهما وأطلقوا عليهما النار ثم اختفوا وراء خط الهدنة . وقد توفي أحد الطفلين لتوه ، بينما ماتت الطفلة الأخرى صبيحة اليوم التالي في المستشفى الذي نُقلت إليه .

مذبحة غزة الأولى (٢ فبراير ١٩٥٥) : (انظر : «مذبحة غزة»).

مذبحة غزة الثانية (٤ و ٥ أبريل ١٩٥٦) : قصفت مدافع الجيش الإسرائيلي مدينة غزة ، حيث استشهد ٥٦ عربياً وجرح ١٠٣ آخرون .

مذبحة خان يونس الأولى (٣٠ مايو ١٩٥٥) والثانية (١٠ سبتمبر ١٩٥٥) : وقعت بهذه المدينة مذبحتان في عام واحد ، حيث شن الصهاينة عليها غارتين وقعت أولاهما في فجر يوم ٣٠ من شهر مايو ، وثانيتهما في الثانية من بعد منتصف ليلة الفاتح من سبتمبر في عام ١٩٥٥ . وراح ضحية العدوان الأول عشرون شهيداً وجرح عشرون آخرون . أما العدوان الثاني فشاركته فيه توليفة من الأسلحة شملت سلاح المدفعية والدبابات والمجترات المصفحة ووحدات مشاة وهندسة . وكانت حصيلة هذه المذبحة الثانية استشهاد ستة وأربعين عربياً وجرح خمسين آخرين .

مذبحة الرهوة (١١-١٢ سبتمبر ١٩٥٦) : قامت قوات الاحتلال الصهيوني في اليومين بمهاجمة مركز شرطة ومدرسة في قرية الرهوة حيث تم قتل خمسة عشر شهيداً عربياً ونُسفت المدرسة . مذبحة كفر قاسم (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦) : (انظر : «مذبحة كفر قاسم»).

مذبحة خان يونس الثالثة (٣ نوفمبر ١٩٥٦) : وقعت المذبحة أثناء احتلال الجيش الصهيوني بلدة خان يونس حيث تم فتح النار على سكان البلد ، ومخيم اللاجئين المجاور لها حيث كان عدد الشهداء المدنيين من القرية والمخيم معاً ٢٧٥ شهيداً .

مذبحة السموع (١٣ نوفمبر ١٩٦٦) : شنت قوات المظليين الإسرائيلية هجوماً على قرية السموع في منطقة جبال الخليل . وقد خطط للعملية روفائيل إيتان واشترك في تنفيذها لواء دبابات ولواء مشاة تعززهما المدفعية وسلاح الجو الإسرائيلي .

بعد قصف القرية التي كانت خاضعة للإدارة الأردنية تسللت القوات الإسرائيلية إليها ونسفت ١٢٥ منزلاً وبنية بينها المدرسة والعيادة الطبية والمسجد ، وذلك رغم المقاومة الباسلة التي أبدتها سكان القرية والحامية الأردنية صغيرة العدد .

وقد أذن مجلس الأمن الدولي بقرار رقم ٢٨٨ في ديسمبر من نفس العام المذبحة الإسرائيلية ، ورفض تذرع إسرائيل الواهي بانفجار لغمين في أكتوبر ١٩٦٦ جنوبي الخليل كمبرر للعدوان .

أدت المذبحة إلى قتل ١٨ وجرح ١٣٠ جميعهم من المدنيين بينهم نساء وأطفال وشيوخ . وتُعد المذبحة نموذجاً للإرهاب المؤسسي المنظم الذي تمارسه الدولة الصهيونية .

مذبحة قلقيلية (١٠ أكتوبر ١٩٥٣)

Qalqilya Massacre

حرص أهل قلقيلية على جمع المال وشراء أسلحة وذخيرة للجهاد ضد الصهاينة ، ولم تقطع الاشتباكات بينهم وبين عدوهم . ولم يكتفِ الإسرائيليون غضبهم من فشلهم في كسر شوكة سكان القرية ، حتى أن موشيه ديان قال في اجتماع له على الحدود إثر اشتباك في يونيو ١٩٥٣ : " سأحرق قلقيلية حرقاً " .

وفي الساعة التاسعة من مساء العاشر من أكتوبر عام ١٩٥٣ تسللت إلى قلقيلية مفرزة من الجيش الإسرائيلي تقدر بكتيبة مشاة وكتيبة مدرعات تساندتهما كتيبة مدفعية ميدان ونحو عشر طائرات مقاتلة ، فقطعت أسلاك الهاتف ولغمت بعض الطرق في الوقت الذي احتشدت فيه قوة كبيرة في المستعمرات القريبة تحركت في

منذ زمن طويل ، وهو الأمر الذي أبدته اعترافات بعض القيادات الصهيونية/ الإسرائيلية فيما بعد .

وأسفرت المذبحة عن سقوط ٦٩ قتيلاً بينهم نساء وأطفال وشيوخ ، ونسف ٤١ منزلاً ومسجد وخزان مياه القرية في حين أُبِيدت أسر بكاملها مثل عائلة عبد المنعم قادوس المكونة من ١٢ فرداً .

وتُعد مذبحة قبية علامة شهيرة في انتهاك إسرائيل للقانون والأعراف الدولية فضلاً عن حقوق الإنسان ، وعموداً أساسياً لسياستها الهادفة إلى مطاردة الشعب الفلسطيني واقتلعه بتفريغ مناطق الهدنة عام ١٩٤٨ . وقد قام قديان عرييان يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧ (في الذكرى الحادية والثلاثين لمذبحة قبية) بعملية فدائية سمياها «عملية قبية» . وقد استشهد القديان بعد أن قتل أحدهما ستة إسرائيليين .

مذبحة غزة الأولى (٢٨ فبراير ١٩٥٥)

First Gaza Massacre

بسبب طبيعة إسرائيل كقوة وظيفية حرص الاستعمار على استغلال وجودها لتصفية العداء المصري لسنسنة الأحلاف الاستعمارية ومنها حلف بغداد الذي كان يترع دعوة إليه وتنفيذه نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك . ومع وضوح الموقف المصري صعدت إسرائيل موقفها العدواني تجاه مصر وعمدت إلى تنفيذ مذبحة في قطاع غزة الذي كانت الإدارة المصرية تشرف عليه .

وبداية حاولت إدارة الصهاينة توجيه تهديد صريح لمصر بإمكان استعمالها سياسة القوة لتأديب الثورة المصرية وردعها . ومن ثم . ففي الوقت الذي كان فيه صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصري يجتمع مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق في ١٤ من أغسطس ١٩٥٤ لثأرته بالعدوان عن ربط العراق بالأحلاف الاستعمارية ودعوته إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر ، كانت قوة من الجيش الإسرائيلي تسنل عبر خط الهدنة وتتوغل نحو ثلاثة كيلو مترات داخل حدود قطاع غزة حتى وصلت إلى محطة المياه التي تزود سكان غزة بالماء ، فقتلت الفني المشرف على المحطة وبشت الألفاظ في مبنى المحطة وآلات الضخ .

ومع رفض الإدارة المصرية هذه التهديدات ومع استمرارها في الانحياز الذي اختارته لنفسها ، قامت قوات الصهاينة بتنفيذ مذبحة حقيقية في القطاع .

ففي الساعة الثامنة والنصف من مساء ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥

الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه وهاجمت قلبية من ثلاثة اتجاهات مع تركيز الجهد الأساسي بقوة كتيبة المدرعات على مركز الشرطة فيها . لكن الحرس الوطني تصدى بالتعاون مع سكان القرية لهذا الهجوم وصمدوا بقوة وهو ما أدّى إلى إحباطه وتراجع المدرعات . وبعد ساعة عاود المعتدون الهجوم بكتيبة المشاة تحت حماية المدرعات بعد أن مهدوا للهجوم بنيران المدفعية الميدانية ، وفشل هذا الهجوم أيضاً وتراجع العدو بعد أن تكبد بعض الخسائر .

شعر سكان القرية أن هدف العدوان هو مركز الشرطة فزادوا قوتهم فيه وحشدوا عدداً كبيراً من الأهالي المدافعين هناك . ولكنهم تكبدوا خسائر كبيرة عندما عاودت المدفعية القصف واشتركت الطائرات في قصف القرية ومركز الشرطة بالقنابل . وفي الوقت نفسه هاجم العدو الإسرائيلي مرة ثالثة بقوة وتمكّن من احتلال مركز الشرطة ثم تابع تقدمه عبر الشوارع مطلقاً النار على المنازل وعلى كل من يصادفه . وقد استشهد قرابة سبعين من السكان ومن أهل القرى المجاورة الذين هبوا للنجدة ، هذا فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة .

وكانت وحدة من الجيش الأردني متمركزة في منطقة قريبة من قلبية فتحرّكت للمساعدة في التصدي للعدوان غير أنها اصطدمت بالألغام التي زرعها الصهاينة فتكبدت بعض الخسائر ، وقد قصفت المدفعية الأردنية العدو وكبدته بعض الخسائر ، ثم انسحب الإسرائيليون بعد أن عاثوا بالقرية فساداً وتدميراً .

مذبحة قبية (١٥ أكتوبر ١٩٥٣)

Kibya Massacre

في منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٥٣ أغار جنود الفرقة ١٠١ التابعة للجيش الإسرائيلي بقيادة أرييل شارون على القرية التي تقع شمال مدينة القدس في المنطقة الحدودية تحت إدارة الأردن . وطوّق ٦٠٠ جندي إسرائيلي القرية تماماً وقصفوها بصورة مركّزة ودون تمييز ، ثم دخلت قوة منهم إليها وهي تطلق النار عشوائياً بعد أن تمكنت من التخلص من المقاومة التي أبدتها قوة الحرس الوطني المحدودة في القرية . وبينما كان يجري حصد المدنيين المزلّ بالرصاصة قامت عناصر أخرى بتلغيم العديد من منازل الفلسطينيين وتدميرها على من فيها .

وقد تذرعت إسرائيل في البداية بأن الهجوم يأتي انتقاماً لقتل امرأة يهودية وطفلها . كما مارست الخداع بادعائها أن مرتكبي المذبحة هم من المستوطنين الصهاينة وليسوا قوات نظامية . إلا أن مجلس الأمن الذي أدان الجرم الصهيوني قد اعتبره عملاً تم تدبيره

الوزراء عقب تسرب أنبائها إلى الصحف ووسائل الإعلام . وللتغطية على الجريمة أخرجت محاكمة ثلاثة عشر متهماً على رأسهم العقيد شدي . وأسفرت المحاكمة عن تبرئة شدي حيث شهد لصالحه موشي ديان وحاييم هيرتزوج ، بينما عوقب ملنيكي بالسجن ١٧ عاماً وعوقب دهان وشالوم غوفر بالسجن ١٥ عاماً في حين حُكم على خمسة آخرين بأحكام تصل إلى سبع سنوات . وحظي الباقون بالبراءة .

وإذا كانت محاكمة المتهمين الصهيينة قد بدأت بعد عامين كاملين من المذبحة ، فإنه قبل عام ١٩٦٠ كانوا جميعاً خارج السجن يتمتعون بالحرية ، حيث أصدر إسحق بن تسفي رئيس الدولة عفواً عنهم . والطريف أن الملازم دهان قد سارع بالرحيل إلى فرنسا معلناً سخطه على التمييز بين اليهود السفارد والإشكناز في الأحكام القضائية التي صدرت على مرتكبي مذبحة كفر قاسم .

وتعدّ مذبحة كفر قاسم مثلاً على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل تجاه الفلسطينيين وتبدير وتواطؤ مختلف سلطاتها . كما يُعد كل من بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع وموشيه ديان رئيس أركان الجيش وشيمون بيريس نائب وزير الدفاع المسؤولين الأساسيين عن المذبحة ورغم ذلك لم يحاكمهم القضاء الصهيوني .

الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ حتى الثمانينيات : تاريخ

Israeli-Zionist Terrorism from 1967 till the Eighties : History

كان من الطبيعي أن تشطّ آلة الإرهاب الصهيوني مع عدوان ١٩٦٧ وبعده ، الذي أسفر عن ضم المزيد من الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة والقطاع الشرقي من القدس) وهي ذات تركيب سكاني عربي خالص .

ولتمهيد الطريق أمام الاستيطان الإحلالي في الضفة الغربية وقطاع غزة اختار المخطط الإسرائيلي بعناية غط القتل الجماعي/ المذبحة بوصفه أكثر أنواع الإرهاب دموية وأوضحها فجاجة . ولذا فإن الأيام والأسابيع القليلة التي تلت دخول القوات الإسرائيلية إلى الضفة وغزة في ٥ يونيو ١٩٦٧ شهدت سلسلة من عمليات القتل الجماعي للمدنيين دون تمييز . كما لا بد وأن يذكر مئات الأسرى والجرحى المصريين الذين تم قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية . وسجل مراقبو الأمم المتحدة وهيئة غوث اللاجئ التابعة لها في تقارير عديدة جانباً من هذا السلوك الإرهابي الفج الذي لم يُسلّم منه حتى اللاجئون الفلسطينيون الذين أخذوا في الفرار عبر معبر اللني/ الملك حسين على نهر الأردن . وفيما بعد جرى اكتشاف العديد من القبور الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية .

اجتازت عدة فصائل من القوات الإسرائيلية خط الهدنة ، وتقدمت داخل قطاع غزة إلى مسافة تزيد عن ثلاثة كيلو مترات ، ثم بدأ كل فصيل من هذه القوات يُنفذ المهمة الموكولة إليه . فاتجه فصيل لمداهمة محطة المياه ونسفها ، ثم توجه إلى بيت مدير محطة سكة حديد غزة ، واستعد فصيل آخر لمهاجمة المواقع المصرية بالرشاشات ومدافع الهاون والقنابل اليدوية ، وربط فصيل ثالث في الطريق لبث الألغام فيه ومنع وصول النجدة . ونجح المخطط إلى حد كبير . وانفجرت محطة المياه ، ورافق ذلك الانفجار انهيار الرصاص الإسرائيلي على معسكر الجيش المصري القريب من المحطة . وطلب قائد المعسكر النجدة من أقرب موقع عسكري فأُسّرت السيارات الناقلة للجنود لتلبية النداء لكنها وقعت في الكمين الذي أعده الإسرائيليون في الطريق وارتفع إجمالي عدد ضحايا هذه المذبحة ٣٩ قتيلاً و٣٣ جريحاً .

مذبحة كفر قاسم (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)

Kafr Kassem Massacre

في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وعشية العدوان الثلاثي على مصر تولت قوة حرس حدود تابعة للجيش الإسرائيلي تنفيذ حظر التجول على المنطقة التي تقع بها قرية كفر قاسم في المثلث على الحدود مع الأردن . وقد تلقى قائد القوة ، ويُدعى الرائد شموئيل ملنيكي ، الأوامر بتقديم موعد حظر التجول في المنطقة إلى الساعة الخامسة مساءً وهو الأمر الذي كان يستحيل أن يعلم به مواطنو القرية ، وبخاصة أولئك الذين يعملون خارجها ، وهو ما نبه إليه مختار القرية قائد القوة الإسرائيلية . كما تلقى ملنيكي توجيهات واضحة من العقيد شدي بقتل العائدين إلى القرية دون علم بتقديم ساعة حظر التجول . " من الأفضل أن يكون هناك قتلى . . لا نريد اعتقالات . . دعنا من العواطف . . " .

وكان أول الضحايا أربعة عمال حيوا الجنود الإسرائيليين بكلمة " شالوم " فردوا إليهم التحية بحصد ثلاثة منهم بينما نجا الفلسطيني الرابع حين توهموا أنه لقي مصرعه هو الآخر . كما قتلوا ١٢ امرأة كن عائدات من جمع الزيتون وذلك بعد أن استشار الملازم جبرائيل دهان القيادة بالاسلحة . وعلى مدى ساعة ونصف سقط ٤٩ قتيلاً و١٣ جريحاً هم ضحايا مذبحة كفر قاسم . ويُلاحظ أن الجنود الإسرائيليين سلبوا الضحايا نفقدهم وساعات اليد .

وقد التزمت السلطات الإسرائيلية الصمت إزاء المذبحة لمدة أسبوعين كاملين إلى أن اضطرت إلى إصدار بيان من مكتب رئيس

إذن مسبقاً . وبما يلفت النظر أن سلطات الاحتلال عادت وأدخلت ٤٦ تعديلاً على هذا الأمر لسد الثغرة تلو الأخرى التي تتيح حماية ضحايا الاعتقال . وتذهب بعض التقديرات إلى أن واحداً من بين خمسة فلسطينيين قد تعرّض للاعتقال أو السجن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٨٧ . وهو الأمر الذي يعكس ضراوة الصراع بين سلطة الاحتلال الاستيطاني ومقاومة الفلسطينيين له .

ويقترن الاعتقال بممارسة التعذيب على نطاق واسع في المعتقلات والسجون الإسرائيلية . ولما كانت منظمات حقوق الإنسان الدولية قد بدأت مع السبعينيات تنسب إلى أن تعذيب الفلسطينيين بشكل ركناً لا يتجزأ من سياسات الاحتلال الإسرائيلي ، وضمنه نظامه القانوني العنصري التمييزي ، فقد كلفت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٨٧ ماثير شامجر رئيس المحكمة لتعذيب بئير جنة قضية للتحقيق في ممارسات التعذيب التي يقوم بها جهاز الأمن الداخلي المسمى «شين بيت» . وكان من الواضح أن قرار الحكومة الإسرائيلية يحصر نطاق التحقيق في جهاز واحد (الشين بيت) ، متجاهلاً عن عمد الممارسات اليومية الواسعة لجند جيش الاحتلال بصفة عامة .

وجاءت أبغع المفارقات دلالة في أن شامجر نفسه كان أحد الإرهابيين الذين طردهم سلطات الانتداب البريطاني خارج فلسطين عام ١٩٤٤ لتورطه في أنشطة إرهابية كما عمل فيما بعد مستشاراً قانونياً لوزارة الدفاع الإسرائيلية في غضون حوادث ١٩٦٧ . ومن جانبه فإن شامجر قام بتعيين المناجور جنرال إسحق هوفي بين أعضاء اللجنة الثلاثية المكلفة بالتحقيق . وهوفي هو الآخر كان من بين إرهابيي البالمخ وكان قائد وحدة بالجيش الإسرائيلي جرى تكييفها بأعمال انتقامية إرهابية في سيناء خلال حرب ١٩٥٦ وفيه بعد تولى رئاسة جهاز الموساد بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ .

وبالطبع فإن اللجنة الإسرائيلية انتهت إلى محاولة إضفاء الشرعية على انتزاع الاعترافات من المعتقلين الفلسطينيين تحت وطأة التعذيب بدعوى 'اعتبارات أمن إسرائيل' . وتنانع لجنة التحقيق الإسرائيلية وتُدعى 'جنة لاندو' تعترف صراحة بأن التعذيب ركن أساسي في النظام القانوني العنصري الإسرائيلي ، لكن فلسفة ممارسة التعذيب استناداً إلى آلاف الوقائع الواردة في تقارير المنظمات الدولية تتجاوز هدف انتزاع الاعترافات بالإكراه إلى غلبة إشاعة 'أجواء الرعب' بين أبناء الشعب الفلسطيني بأسره . واستخدام التعذيب كأداة انتقامية ضد كل أشكال المقاومة وإثبات رموز الوجود الوطني .

وعلى مستوى نشاط آلة الإرهاب الصهيوني ضد العرب في

واقترنت ممارسات القتل الجماعي/ المذابح بإزالة قرى وأحياء بكاملها وطرد سكانها الفلسطينيين وتشريدهم بدعوى شق الطرق الأمنية للقوات الغازية . وعلى ذلك فإن المذبحة والطرد الجماعي وهُدم الديار هو أول ما واجه به جيش الاحتلال الصهيوني الفلسطينيين في الضفة وغزة في إطار السعي لتحطيم معنويات شعب بأسره ودفعه لتقبل الهزيمة والإعداد لانتزاعه من الوطن .

وخلال السنوات العشرين الفاصلة بين يونيه ١٩٦٧ والانتفاضة في ١٩٨٧ طوّرت سلطات الاحتلال آليات ممارسة إرهاب الدولة المنظم متتهكة كل بنود الاتفاقات الدولية الخارجية بمعاملة السكان المدنيين تحت الاحتلال . ولذا فإن المقارنة ظلت حاضرة بقوة بين ممارسات الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي والممارسات المنسوبة للاحتلال النازي الألماني .

ويبرز بين هذه الآليات الإرهابية الاستخدام الواسع والمكثف لأساليب العقاب الجماعي من حظر للتجوال وفرض الحصار الأمني (الإغلاق) وهدم البيوت وغيرها . وعلى سبيل المثال فإن الفترة بين يونيه ١٩٦٧ ويونيه ١٩٨٠ شهدت قيام قوات الاحتلال بهدم ١٢٥٩ بيتاً فلسطينياً . ولقد خص مدينة القدس العربية اهتمام خاص في سياسة هدم المنازل (٥٢٥ بيتاً فلسطينياً خلال الفترة المشار إليها) ، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بمركزية القدس في المشروع الاستيطاني الإحلالي الصهيوني .

وتاريخ الأراضي المحتلة عقب ١٩٦٧ هو سجل يومي لشتى ممارسات الإرهاب التي تعتبر ثمرة تراث سلطة احتلال استيطاني ، بدءاً من إطلاق النار على المتظاهرين وسقوط القتلى والجرحى وضمهم الأطفال والنساء ، والاعتداء على السياسيين والمثقفين وترحيلهم خارج البلاد . وفرض أوامر الإقامة الجبرية والاعتقال والتعذيب بمختلف أنواعه .

ولقد لجأت سلطة الاحتلال الإسرائيلي إلى قوانين الطوارئ البريطانية الصادرة عام ١٩٤٥ وكذلك إلى قانون الأحكام العرفية المشدد (العسكرية) الذي فرضه الاستعمار البريطاني لقمع الثورة الفلسطينية (عام ١٩٣٦) . ويجيز هذا القانون العسكري سيء السمعة الاعتقال التعسفي بكل أشكاله . وبعد نحو ثلاث سنوات من احتلال الضفة وغزة لجأت إسرائيل إلى إصدار الأمر العسكري رقم (٣٧٨) الذي يمنح سلطات الاحتلال صلاحيات أوسع في ممارسة الاعتقالات ، وأصبح أي مواطن فلسطيني معرضاً للاعتقال في أي مكان وأي وقت بدون أسباب وبدون إذن قضائي . كما بات مسكن أي فلسطيني بالضفة وغزة عرضة للتفتيش دون سبب ودون

رسمياً حتى الآن ، وقد أصبحت نشاطاً ذا صفة كونية إذ وسَّع دائرة حركته إقليمياً (بغداد - تونس - عنتيبي . . إلخ) . كما يوجد تعاون عسكري إسرائيلي أمريكي على مستوى النشاط الإرهابي المعلن والنشاط الاستخباري بين الموساد والسي . أي . آيه . وقد أعلن في الثمانينيات عن دور إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة في تدريب خبراء الإرهاب والقمع وتوفير معداته للأنظمة الدكتاتورية والعدوانية في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص .

المنظمات الإرهابية الصهيونية/الإسرائيلية في الثمانينيات

Israeli-Zionist Terrorist Organizations in the Eighties

من السمات الأساسية للإرهاب الصهيوني في الثمانينيات ، عودة المنظمات الإرهابية الصهيونية التي تتخذ طابعاً تنظيمياً مستقلاً عن جهاز الدولة وبخاصة التي تعمل في المناطق المحتلة بالضفة وغزة والجليل كذلك . وحوادث الإرهاب التي تُنسب إلى هذه الجماعات تتسم بالوفرة والتتابع : الإضرار بممتلكات المواطنين العرب - محاولات الاعتداء على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية - قتل الأشخاص بصورة متتاهة أو بأساليب عشوائية مثل الهجوم على الحافلات الفلسطينية إلى تسميم الطالبات الفلسطينيات وتدمير مخططات لإفقاذهن القدرة على الإنجاب مستقبلاً - أعمال الاختطاف . وإذا كان الهدف الأساسي المعلن لهذه الجماعات هو طرد السكان الفلسطينيين بالقوة ، فإن جماعة السلام الآن الإسرائيلية لم تسلم في إحدى المرات من إرهاب هذه المنظمات حين أُلقيت قنبلة على مظاهرة لها في فبراير ١٩٨٤ فأودت بحياة أحد أعضائها . إلا أن سلسلة الانفجارات التي استهدفت حياة مجموعة من رؤساء بلديات الضفة الفلسطينية في عام ١٩٨٠ هي التي ركزت الانتباه على أهمية تلك الظاهرة .

وإذا نظرنا إلى قائمة أسماء هذه المنظمات التي تقف وراء عمليات الإرهاب في الضفة الغربية بوجه خاص ، وجدنا أن من بينها من أعلن مسؤوليته عن حوادث بعينها ، في حين أثر بعضها أن يلتزم سرية شملت حتى الحرص على إخفاء اسمه أو أهدافه ولو إلى حين . وتضم القائمة أسماء باتت شهيرة مثل : لفنا ورابطة سيوري تسيون والحشمونيون وأمانا ، فضلاً عن مجموعة مسميات أخرى تتضمن هدف بناء الهيكل الثالث على حساب الحرم الأقصى مثل : منظمة التاج الكهنوتي والمخلصون لجبل البيت . إلا أن أشهر الجماعات الإرهابية منها جماعات الإرهاب ضد الإرهاب (ت . ن . ت) ومنظمة كاخ التي كان يتزعمها الحاخام مائير كاهانا .

البلدان المجاورة ، شهدت مرحلة ما بعد ١٩٦٧ طفرة جديدة تتناسب مع ما استشعرته النخبة الصهيونية من تفوق عسكري وبخاصة في مجال الجو . فانتسح حيز ممارستها جغرافياً ، وانتقل تركيز نشاطها الإرهابي من الأردن إلى لبنان . فقد صعدت حجم اعتداءاتها على المحيط العربي المجاور لفلسطين ، حتى لو بدا في حالة استسلام تام لواقع وجودها وسيطرتها . ولقد سقط مئات الضحايا من المدنيين العزل نتيجة الاعتداءات الإرهابية الصهيونية . ويكفي التذكير بصحايا مدرسة بحر البقر للأطفال في دلتا النيل بمصر ، وعمال مصانع أبي زعبل بجوار القاهرة وذلك خلال عام ١٩٧٠ ، وضرب ١٥ قرية ومخيماً للاجئين على امتداد نهر الأردن بقنابل التابالم في فبراير ١٩٦٨ . أما لبنان فيصعب على المرء انتقاء حادث دون آخر من سلسلة حافلة من الأعمال الإرهابية بلغت ذروتها بغزو البلاد عام ١٩٨٢ ، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد مواطنيه ومواطني الشعب الفلسطيني ، ومن بينها القنابل الانشطارية والأسلحة الكيماوية .

وقبلها كان عام ١٩٧٢ ذروة لنشاط الموساد في اغتيال على الساحة اللبنانية حيث اغتيل الأديب الفلسطيني غسان كنفاني وابنة شقيقه في ٨ يولييه ١٩٧٢ ، وأصيب د . أنيس صايح فضلاً عن د . باسل القبسي الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت . كما اغتيل ثلاثة من كبار القيادات الفلسطينية في بيروت : محمد يوسف النجار وكمال عدوان وكمال نصر . وهو نفس العام الذي شهد تركيزاً في أعمال الاغتيال الإسرائيلي خارج المنطقة حيث اغتيل وليد زعتر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في روما ومحمود المهرشري ممثلها في باريس .

ولقد شهدت مرحلة ما بعد ١٩٦٧ كذلك مزيداً من جرائم إسرائيل ضد الطائرات المدنية وكان أشهرها نصف طائرة الركاب الليبية المدنية في الجو عام ١٩٧٣ وقتل ١٠٦ شخص على متنها ، وهو نفس العام الذي أجبرت فيه طائرة لبنانية على الهبوط في إسرائيل .

والأمر الذي يحتاج إلى الالتفات هو ذلك الطابع التفاخري الإعلاني والفوري الذي يفتقر بهذا النشاط ، حيث تسعى إسرائيل لتأكيد بطشها وقدرتها على مجافاة المنطق وانتهاك الأخلاقيات والأعراف الدولية . ومن اللافت أيضاً ذلك الميل الاستعراضي الفج لهذه الأعمال الإرهابية الدولية وما تلقاه من اهتمام وإعجاب داخل التجمع الصهيوني بصفة عامة .

ولا تزال العمليات الإرهابية الإسرائيلية يجرى الإعلان عنها

"الاتفاق الضمني المقدس" الذي يتحمل المستوطنون المسلحون بمقتضاه جانباً من مسؤولية الأمن في الضفة وغزة . ولذا فإن تقارير الأمم المتحدة نفسها تدعِب إلى الإقرار بأن "المستوطنين يشكلون الجناح العسكري الخفي لسلطات الاحتلال الإسرائيلي" .

وقد تكون مصادر تمويل هذه الجماعات من الأمور التي لم يتم الكشف عنها نهائياً ، إلا أن العديد من الدلائل والاعترافات تدعِب إلى أن السلطات الإسرائيلية نفسها تسهم في عملية التمويل هذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة حين تغدق الأموال على منظمات الاستيطان التي تُعد المظلة الأساسية التي تنمو أسفلها العديد من هذه الجماعات الإرهابية . وحين تغدق ثروات الحكومة على المستوطنين في الضفة . ويُعد التمويل الخارجي عنصراً لا يجب تغافله في سياق طبيعة الكيان الصهيوني العنصرية . فكذلك يقول بنفسه إن حركة كاخ تعتمد على تبرعات تصل من مؤيديه بالولايات المتحدة . بينما يذهب الاعتقاد بأن للخبرات المركزية الأمريكية تقوم بدور في تمويل هذه الجماعة اعتماداً لتبنيها لسياسة الدفع اليهودي من قبل . كما أن لبعض المنظمات ارتباطات واضحة مع كبار الرأسماليين الصهاينة في الولايات المتحدة .

ولم يُلاحظ حتى الآن طابع تنافسي أو عناني في علاقة هذه المنظمات بعضها ببعض مثلما كان عليه الأمر في تاريخ إسرائيل ونيجي والهاجاناه قبل ١٩٤٨ . ويمكن تصوّر علاقة تعاون بين هذه المنظمات ، مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من تسميات هذه المنظمات وطبيعتها لا زالت محل غموض . فمن دلائل علاقات التعاون بين هذه المنظمات أن أكثر من تسمية قد تدرج تحت جماعة أم مثل حركة الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي التي يندرج تحت مظلتها كل من رابطة "سيوري تسيون" وحركة إعداد نتاج لـ "كان عيه" و"جمعية صندوق جبل البيت" . كما أن العديد من المنظمات قد تمارس الدعاية وتعلن استحداثها أفعال منظمات أخرى . كما يمكن أن تلحق شخصاً واحداً يندرج في عضوية أكثر من منظمة . هذا فضلاً عن المنافع والتأثيرات الأيديولوجية المشتركة .

أما عضوية هذه الجماعات فقد شهدت قدراً من التحول الذي تجب مراقبته مستقبلاً . فمن قبل جاء الاعتقاد بأن السفارد أكثر فئات التجمع الصهيوني استعداداً لممارسة الأعمال الإرهابية ضد العرب والفلسطينيين حيث يجري حثهم على ذلك لتفريغ ما يتولد لديهم من سخط ضد ظلم النظام الاجتماعي المنتهز ضدهم لصالح الإشكناز . إلا أن استقراء تركيب جماعات الإرهاب الجديدة يدعو إلى إعادة النظر إلى ما يبدو أنه حلف جديد بدأ يتشكل من المهاجر الأمريكي

وقد تكون هناك بعض الاختلافات حول تحديد توقيت بداية بروز هذه الجماعات الإرهابية الصهيونية الجديدة ، من مطلع السبعينيات حتى نهايتها . إلا أن العديد من المصادر تقدم عدة أحداث باعتبارها نقاط انطلاق لتكوين هذه الجماعات مثل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبها من إحباط وعدم ثقة في قدرة آلة الإرهاب الرسمية على الوفاء بمتطلبات المشروع الصهيوني بمفردها أو بالانحياز الإسرائيلي من سيناء وبخاصة مستعمرة ياميت في مطلع الثمانينيات . وإذا كان من العبث تحديد حالة واحدة أو يوم أو شهر أو سنة للقول بأنها نقطة بدء موجة جديدة من نشاط الإرهاب الصهيوني المتواصل . فإن حصر الجهود بين هذين التاريخين ليس بنأى عن الدوافع والتبريرات الصهيونية التي تحاول أن تدّعي وجود "قطعة" فاصلة بين ممارسات الدولة الصهيونية من جانب وهذه الجماعات من جانب آخر .

وإذا أخذنا في اعتبارنا كل المعطيات التي تصب لصالح القول بأن تبلور المنظمات الصهيونية الإرهابية بين منتصف السبعينيات ومطلع الثمانينيات جاء ليلبي حاجات في جوهر المشروع الاستيطاني اليهودي فإن "الدولة" بدت في نظر قطاع من الإسرائيليين - عاجزة عن الوفاء بها على النحو الأمثل والكافي . فإن الأساس الذي تستند إليه هذه المنظمات يظل هو "المستوطن اليهودي" القادم بقوة ودّعْم الدولة العبرية إلى الضفة وغزة ليحل محل سكانها "الفلسطينيين" . ولقد قامت هذه المنظمات على "المستوطن المسلح" بالأسلحة النارية الذي تلقى قدراً من التدريب في جيش إسرائيل النظامي . ومثلما منحته الدولة العبرية امتياز حمل السلاح في مواجهة الفلسطيني الأعزل فإنها في الوقت نفسه منحتة حصانة قانونية لممارساته الإرهابية بينما يتعقب القانون العنصري التمييزي كل أنشطة الفلسطينيين وضمنها الأنشطة السلمية .

ولذا فإن تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية برئاسة السيدة يهوديت كارب قد انتهى في مايو ١٩٨٢ إلى اتهام السلطات الإسرائيلية (جيشاً وشرطة) بالتواطؤ وتجاهل جرائم المستوطنين . كما أشار التقرير نفسه إلى ازدواج نظام الضبط والمحاكمة في مواجهة الفلسطينيين من جانب والمستوطنين اليهود من جانب آخر . ولما كان ما ورد بهذا التقرير من تشخيص وتوصيات لم يلق استجابة الحكومة الإسرائيلية - وكل الحكومات اللاحقة - وإلى حين - فإن السيدة كارب اضطرت للاستقالة من منصبها (نائب المدعي العام الإسرائيلي) .

وبصرف النظر عن تشكيل جماعات إرهابية صهيونية أو غياب هذه الجماعات فإن سلطات الاحتلال تحافظ على ما يمكن وصفه

الديموقراطية لمنظمات الإرهاب الجديدة ولعضويتها . وما يجدر ذكره أن حركات الاستيطان النشيطة مثل جوش أيونيم والأحزاب الأعلى صوتاً في الدعوة السياسية للاستيطان مثل هتسيا وتسوميت توفر الإطار السياسي لهذه المنظمات .

وتفسر طبيعة الوحدة الجدلية في علاقة إرهاب الدول بالجماعات الإرهابية الصهيونية في السبعينيات والثمانينيات ذلك الاختفاء الهادئ للغالبية هذه الجماعات . وهو اختفاء أقرب إلى "الذوبان" في إطار استمرار السمات العامة للإرهاب الصهيوني الإسرائيلي .

ويمكن أن نعزو هذا الاختفاء الهادئ أو "الذوبان" الذي يحدث لهذه الجماعات إلى أنها تلعب دور الحلقات الوسيطة المشتعلة بين إرهاب الدولة وبين إرهاب المستوطنين المسلحين .

ولا شك في أن "التعین العضوي" لقدرة الإرهاب الصهيوني في مواجهة الانتفاضة قد أسهم في "ذوبان" الحلقات الوسيطة والجماعات الإرهابية في السبعينيات والثمانينيات إذ باتت العلاقة بين دولة الإرهاب والمستوطنين المسلحين لا تحتل وجود واستمرار منظمات وسيطة مستقرة تبدو في شبهة تنازع مع الحكومات الإسرائيلية .

جوش إيمونيم

Gush Emunim

"جوش إيمونيم" عبارة عبرية تعني "كتلة المؤمنين" . وهي حركة صهيونية استيطانية ذات ديباجات دينية (حلولية عضوية) تطالب بصهيونية الحد الأقصى . والحركة ليست حزباً وإنما حركة شعبية غير ملتزمة إلا بالحفاظ على أرض إسرائيل . ولكن رغم توجهها الديني الواضح ، فإنه توجه ديني في إطار حلولي ، ومن ثم يتداخل الديني والقومي . وقد تأسست الحركة رسمياً في نهاية شتاء ١٩٧٤ بعد أن تجمدت مجموعة من أعضاء حزب المقدال على قيادة الحزب بعد أن وافقت على الانضمام إلى حكومة رابين الائتلافية . ولكن تأسيس الحركة الفعلي كان بعد يونيه ١٩٦٧ . ومن وجهة نظر جوش إيمونيم ، يُعد احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ أمراً رباتياً لا يمكن للاعتبارات الإنسانية أو العملية أن تُجبه . ورغم أن هذه المنظمة تتحدث عن بعث الحياة اليهودية في كل المجالات فإنها ركزت جل نشاطها على عملية الاستيطان وتصعيده حتى لا يمكن عودة الضفة الغربية للعرب ، أي أنها تحاول أن تترجم سياسة الوضع القائم الصهيونية إلى وجود مادي صلب من خلال إقامة المستوطنات .

الذي جاء مؤخراً إلى الضفة الغربية والقدس يحمل معه أوامير "الوستيرن" و "الكابوي" وأخلاقياته وبين السفارد المضطهدين أو المغبوسين . فضلاً عن أن جيل ما بعد ١٩٦٧ من الصابرا يبرز استعداداً أكبر لممارسة التطرف العنصري والسلوك الإرهابي الدموي إزاء العرب والفلسطينيين .

والواقع أن هذه المنظمات قد أثارت العديد من التساؤلات المهمة داخل التجمع الصهيوني وخارجه . فمما يلفت النظر أن الكتابات الإسرائيلية تتهم هذه المنظمات بالخروج على شرعية الدولة . والشرعية هنا ذات معنى زائف ، لأن ممارسات هذه الجماعات تصب في مجرى الشرعية العام للكيان الصهيوني الذي يقوم على الإرهاب .

ومحاولة فهم جماعات الإرهاب الصهيوني الجديدة بصورة صحيحة لا يمكن أن تتم دون وضع هذه الجماعات في سياق تراث الإرهاب الصهيوني السابق ، وهو تراث تمتلك هذه الجماعات حساً عالياً تجاهه . وقد حملت أكثر من عملية إرهابية تسميات ذات دلالة تاريخية بالنسبة لتراث الإرهاب الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ ، مثل تسمية إحدى عمليات منظمة ت . ن . ت . بلقب شلومو بن يوسف (الإرهابي الصهيوني عضو إيسل الذي أعدمه البريطانيون لارتكاب حادث مائل في الثلاثينيات) . وقد قام كثير من إرهابيي الجماعات الجديدة ، ممن جرى التحقيق معهم ، بالتأكيد على أن ما يقومون به متصل تمام الاتصال مع تراث الإرهاب الصهيوني السابق . حيث كانت الإجابات تأتي على النحو التالي : "لقد عملنا كما عمل سابقاً في إيسل والهاجاناه وليحي كل من بن جوريون وييجين وشامير" .

ولقد تساءل الإرهابي الصهيوني أندي جرين ، عضو منظمة ت . ن . ت . ، في مقابلة منشورة بالصحف الإسرائيلية قاتلاً : "لا أستطيع أن أحصي عدد الشوارع التي تحمل اسم «ديفيد رازل» الذي زرع قنبلة في سوق عربي عام ١٩٣٩ قتل ٢٠ شخصاً . وإذا كان ما فعله هو الصواب ، فكيف يصبح ما أفعله أنا من قبيل الخطأ؟!" .

ولا يمكن القول بأن هذه الجماعات "ظاهرة هامشية" أو "دخيلة" على الكيان الصهيوني ، ولا جدوى من ادعاء الانزعاج أو الاندهاش أو حتى الجهل ، أو عن التفشيش عن تبريرات نفسية خاصة أو أسباب اجتماعية شاذة لهؤلاء الإرهابيين . فهذه الجماعات مرتبطة تماماً بالاستيطان ، ولذا تصاعد نشاطها مع تصاعد النشاط الاستيطاني . ولذا فليس غريباً أن نجد أن المستوطنات هي الأرضية

الوحيد لتحقيق الأمان الصهيونية هي التوراة والسيف (أي العنف المسلح والديساجات الثوراتية) وهذه أصدقاء لبعض أقوال جابوتنسكي . وتضم حركة كاخ مجموعة من الإسرائيليين ذوي التاريخ الخاف من يتهم إيلي هزيف ، وهو صهيوني غير يهودي كان يعمل جندياً في فييتنام ثم تهود واستقر في إسرائيل . ويسلو أنه ارتكب جريمة قتل وقدم للمحاكمة بتهمة قتل جاره ، وحيازة سلاح بشكل غير قانوني . وكان يُسمى «الذئب» أو «الفتيل» . وقد قُتل أثناء إحدى الهجمات العنصرية . ومن بين مؤسسي رابطة الدفاع . يوريل ليرنر الذي قبض عليه عام ١٩٧٥ بتهمة محاولة اغتيال كينجر ، ثم قبض عليه مرة أخرى عام ١٩٨٢ بتهمة تنظيم فريق من الفتيان والفتيات للاعتداء على المسجد الأقصى . وهناك أيضاً يوسي ديان الذي اعتقل عام ١٩٨٠ بتهمة محاولة اغتيال سائق توكسي عربي . وكان قد انسحب من كاخ بسبب صراعه مع كاهنا على السلطة . وتضم الجماعة أيضاً يهودا ريختر الذي حقق معه الشرطة للاثبات بضلوعه في مقتل أحد أعضاء حركة السلام الآن . ومع هذا يظل مائير كاهنا أهم شخصيات الحركة . التي كانت تدور حول شخصيته . وهو «مفكرها» الأساسي (إن كان من الممكن إطلاق كلمة «فكر» أو حتى «أفكار» على تصريحاته المختلفة) . ورغم أن البعض يشيرون إلى كاهنا باعتباره حاضماً فإنه لم يتلق أي تعليم ديني . بل ادعى التقب لنفسه . عمل كاهنا بعض الوقت عميلاً للمخابرات المركزية الأمريكية وشكيب المخابرات الفيدرالية الأمريكية وأسس رابطة الدفاع اليهودي في الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ التي قُسمت إلى مجموعات من فتيان أطلق على الأولى لقب «حب» وهي كلمة عبرية تعني «وحش» أو «حيوان» وعلى الثانية لقب «أهل العلم والفكر» . ثم نقل نشاطها إلى إسرائيل عام ١٩٧١ وتخلت عن التقسيم الثنائي ، وتحولت إلى منظمة سياسية باسم كاخ قبيل انتخابات ١٩٧٣ .

وقد رشّح كاهنا نفسه لانتخابات الكنيست في سنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٧ و ١٩٨١ وفشل في الحصول على عدد كاف من الأصوات لانتخابه . ولكن مع تغير المناخ السياسي وغو الديساجات الدينية اليهودية المتطرفة واليمين العلماني المتطرف وازدياد مشاعر العداء ضد العرب بدأت كاخ تتحرك من الهامش إلى المركز . ولذا عندما رشّح كاهنا نفسه في انتخابات عام ١٩٨٤ حصل على نحو ٢٦ ألف صوت وفاز بمقعد في الكنيست . وقد تصاعدت شعبيته حتى أن استطلاعات الرأي تنبأت بفوز حزبه بخمسة مقاعد برلمانية . ولكن المؤسسة الحاكمة أدركت خطورته على صورة الدولة الصهيونية

وبعد أن وصل حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ قدّمت الجماعة مشروعاً للحكومة لإنشاء ١٢ مستوطنة في الضفة الغربية (كانت حكومة العمال السابقة قد رفضت إنشاءها) ، فوافقت الحكومة الجديدة وتم إنشاء المستوطنات خلال عام ونصف . ثم قدّمت الجماعة مشروعاً آخر عام ١٩٧٨ عبارة عن خطة شاملة للاستيطان من خلال إقامة شبكة من المستوطنات الحضرية والريفية لتأكيد السيادة الإسرائيلية على المنطقة . ورغم أن الحكومة لم توافق على الخطة رسمياً فإنه تم تدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذها تدريجياً . ويشرف الجناح الاستيطاني للجماعة (أمانا) على تنفيذ هذه المخططات ويتبعها في الوقت الحاضر حوالي ٥٠ مستوطنة . ولكن معظم هذه المستوطنات من النوع الذي يُسمى «مستوطنات الجماعة» (بالعبرية : يشوف قهيلات) وهي «المستوطنات المنامة» التي يعيش فيها مستوطنون يعملون في المدن الكبرى مثل تل أبيب والقدس ويقضون سحابة ليلتهم في المستوطنة . ويتراوح حجم سكان المستوطنة من ١٥ عائلة إلى ٥٠ عائلة . وكانت منظمة جوش يعيمون تتمتع بتأييد قطاعات كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي والأحزاب الإسرائيلية التي تطالب بصهيونية الحد الأقصى . وقد أصبح كثير من أعضاء الجماعة هم مديرو مجالس المناطق التي تقدم الخدمات البلدية للمستوطنين ، وتحصل هذه المجالس على ميزانيتها من وزارة الداخلية .

وكان موشيه ليفنجر هو الرئيس الروحي للجماعة (وقد دخل مصحة نفسية في شبابه) وقد همّش قليلاً بعد تعيين دانييل فايس سكرتيرة عمومية للجمعية . وتعبّر الجمعية عن أفكارها في مجلة نيكوداه (العبرية) ومجلة كاوتر بوينت (الإنجليزية) . وقد انتهت الجماعة تقريباً عام ١٩٩٢ حينما رشّح ليفنجر وفايس أنفسهما في الانتخابات ولم يحصلوا على الأصوات الكافية ليصبحا أعضاء في الكنيست ، كما أدّى ترشيحهما لأنفسهما إلى فشل حزب حتحيا - الذي كان يدعم الجماعة - هو الآخر في الحصول على أية أصوات . وقد ظهرت جماعات أخرى صغيرة تضم المستوطنين الذين يطالبون بصهيونية الحد الأقصى .

منظمة كاخ الصهيونية/الإسرائيلية

Kach (An Israeli-Zionist Organization)

«كاخ» كلمة عبرية تعني «هكذا» وهو اسم جماعة صهيونية سياسية إرهابية صاغت شعارها على النحو التالي : يد تمسك بالتوراة وأخرى بالسيف وكتب تحتها كلمة «كاخ» العبرية ، بمعنى أن السبيل

وترجم هذه الأفكار نفسها بشأن اليهود واليهودية إلى فكر محدد بشأن الدولة الصهيونية . فإسرائيل ، حسب رؤية كاهانا ، هي وطن الأمة اليهودية ، ومن ثم فإن اعتناق اليهودية يكون هو الأساس الوحيد لاكتساب الجنسية الإسرائيلية . فالدولة الصهيونية تخضع لشريعة التوراة وحسب ، ولذا فهي إما أن تكون دولة يهودية تستند إلى التوراة أو دولة ديمقراطية .

والدولة الصهيونية التي سيعبر اليهودي من خلالها عن هويته الفريدة المتميزة دولة عضوية تقوم على وحدة السلالة ونقاء الدم ، كما تقوم على أساس إعلان السيادة اليهودية المطلقة على فلسطين من خلال حياة مستقلة في إطار من الثقافة اليهودية المهيمنة على جميع مناحي الحياة في إسرائيل .

لكل هذا يظل من لا يعتنق اليهودية غريباً لا يتمتع بأية حقوق سياسية أو ثقافية . ولن تسمح الدولة اليهودية العضوية بتكاثر هؤلاء الغرباء "كالبراغيت" (على حد قول كاهانا) حتى لا يهددوا أمنها ، ولن يُمنحوا سوى إقامة مؤقتة لمدة ستة واحدة قابلة للتجديد ، وذلك بعد خضوعهم لتحقيق دقيق في نهاية كل عام . وعلى العرب الذين يبقون داخل الدولة اليهودية أن يقبلوا العبودية ، ويبقوا كعبيد ودافعي ضرائب . وسيُمنع غير اليهود (أي العرب) من الإقامة في القدس ومن شغل الوظائف المهمة ، ومن التصويت في انتخابات الكنيست . كما سيمنع اختلاطهم باليهود في كثير من الأماكن العامة كحمامات السباحة والمدارس ، وسيُحظر بطبيعة الحال الزواج المختلط . وكما هو ملاحظ ، فإن ثمة تشابهاً كبيراً بين قوانين كاهانا (الصهيونية العضوية) وقوانين نورمبرج (النازية العضوية) كما بين مايكل إيتان عضو الكنيست الإسرائيلي . وتطالب كاخ بإزالة الآثار الإسلامية كافة .

ويوزع كاهانا خريطة لإسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات ، إذ لا مجال للشك ، حسب رأيه ، فيما ورد في التوراة من أن "أرضنا تمتد من النيل إلى الفرات" . والعنصر الجغرافي مهم جداً في فكره ، كما هو الحال في الفكر الصهيوني بشكل عام . فالأرض - كما يقول - هي الرعاء الذي يضم جماعة من البشر عليهم أن يحيا فيها حياة متميزة عن حياة غيرهم من الجماعات الإنسانية وأن يحققوا رسالتهم القومية والتراثية . والدولة هي الأداة لتحقيق ذلك الغرض ولتمكين الشعب من بلوغ غاياته ، فالأمة هي صاحبة الأرض وسيدتها ، والناس هم الذي يحددون هوية الأرض وليس العكس ، والشخص لا يصبح إسرائيلياً لأنه يعيش في أرض إسرائيل ولكنه يصبح إسرائيلياً عندما ينتمي إلى شعب إسرائيل ويغدو جزءاً من الأمة الإسرائيلية .

فقامت بتعديل قانون الانتخابات بحيث تم حظر الأحزاب الداعية إلى التمييز العنصري وإثارة مشاعر الكراهية والعداء ضد العرب . ويمكن القول بأن صهيونية كاخ هي الصيغة الشعبية للصهيونية العضوية الحلولية . فالشعب اليهودي في تصوّره هو شعب مختار فريد ومتميز ، بل شعب مقدس ، حقوقه مقدسة ، ولذا فهو مكثف بذاته ومرجعية ذاته يستمد معاييرها من ذاته ، ولا يكثر بمعايير الشعوب الأخرى .

وكما هو الحال دائماً في المنظومات الحلولية العضوية لا تقل الأرض قداسة عن قداسة الشعب ، فالإله يحل في كل من الشعب والأرض بنفس الدرجة ويربط بينهما برباط عضوي لا تنفصم عراه . ومن ثم فليس بإمكان الشعب اليهودي المقدس أن يُفترط في حقوقه المقدسة في الأرض المقدسة ويتنازل عن أجزاء منها للشعوب الأخرى (غير المقدسة) .

والنتيجة السياسي لجماعة كاخ هو توجّه مسيحياني قوي ، فخلاص الشعب اليهودي المقدس بات قريباً ولكنه لن يتحقق إلا بعد ضم المناطق المحتلة وإزالة كل عبادة غريبة من جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى) وإجلاء جميع أعداء اليهود من أرض فلسطين .

في هذا الإطار يتناول كاهانا قضية علاقة اليهودية بالصهيونية (وبالخصاصة الغربية) . يتحرك كاهانا في إطار حلولي عضوي أحادي مصمت فيرفض الديباجات الصهيونية المتأثرة بالخصاصة الغربية أو بقيم الديمقراطية أو الاشتراكية ، ويؤكد أن اليهودية دين بطش وقوة . ولذا ، فقد صرح بأنه لا يعرف يهودياً متديناً ليس على استعداد للقول بأن ما فعله العبرانيون بالكنعانيين أيام يسوع بن نون (أي أيام إبادتهم حسب الادعاء التوراتي) لم يكن عادلاً . وقد فقدت الصهيونية حسب تصوّره قوتها وطاقتها حينما انفصلت عن هذه اليهودية الباطشة ، ولا سبيل لبعثها إلا عن طريق ربطها بها مرة أخرى (أي بتخطي الازدواجية أو الانشطارية التي أشار إليها كوك وفيش) . ولذا ، يطالب كاهانا بتغيير التعليم في إسرائيل تغييراً شاملاً ودمجه باليهودية دمجاً كاملاً . وأما بالنسبة إلى أعضاء الجماعات اليهودية ، فإن عليهم الهجرة إلى إسرائيل إذ لا مستقبل لهم إلا هناك . وهو يرى أن يهود العالم (الشعب العضوي المنبوذ) يتعرضون لعملية إبادة جديدة ، وأن المؤسسة اليهودية في العالم بأسرها متعقنة وخائنة لأنها لا تنبه اليهود إلى الخطر المحدق بهم . ويقف الشعب اليهودي الآن على عتبات الخلاص النهائي ، وسيأتي الماشيح لا محالة ، وسيسود الشعب المختار كل الشعوب الأخرى .

أما المنظمة الثانية فهي "دولة يهودا المستقلة" التي أعلنت أنها موالية لدولة إسرائيل طالما أنها متمسكة بكامل أرض إسرائيل . وهذا يعني أن المنظمة لا تدن بالولاء للدولة الصهيونية إن تخلت عن أي جزء من أرض إسرائيل . ويصح من حق المنظمة أن تقوم بالاستيلاء بالقوة عليها وتعلن قيام دولة يهودا التي ستقوم بان دفاع عن هذه الأراضي ! وقد اقترن اسم كاخ أيضاً بتنظيمين سريين هما : ت . ن . ت (الإرهاب ضد الإرهاب) والسيكاريم (حملة الخناجر) .

وقد انشقت الحركة بعد مقتل كاهانا (في نيويورك عام ١٩٩٠ على يد مواطن أمريكي من أصل مصري) إلى قسمين : احتفظ الأول باسم كاخ وهو التنظيم الأكبر والأخطر ، يبلغ عدد أعضائه انسجلين عدة مئات أما أنصاره فهم عدة آلاف تنتمي لشرائح اجتماعية فقيرة ، قليلة التعليم ، متدمرة ونقمة على المؤسسة الحكومية . وتسبب بعداء وكراهية شديدين للعرب . وتشكل العنصر المهاجرة من الولايات المتحدة (ذات التوجه الحنوتي العضوي الواضح) النواة النصبية لهذا التنظيم وقيادته .

أما القسم الثاني فهو تنظيم كاهاناخي الذي يرأسه ابن مائير كاهانا ، وهذا أقل شأنًا من تنظيم كاخ وإن كان يقوم بنفس النشاطات الإرهابية العلنية والسرية .

وفي إثر مذبحه الخليل حظرت الحكومة الإسرائيلية نشاط كل من كاخ وكاهاناخي . ولكن هذا لا يعني نهاية العنف في الكيان الصهيوني . فالتعنف جزء من بنيتهم ، كما أن كثيراً من أفكار كاخ (وكاهاناخي) ترسخت في الوجدان الاستيطاني الصهيوني وتسلفت للخطاب الصهيوني نفسه ، رغم كل محاولات الفصل والمراوغة .

الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي والانتفاضة

Israeli-Zionist Terrorism and the Intifada

مع اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني في ديسمبر ١٩٨٧ أصبحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة يومية مع حركة عصيان مدني تمتد جغرافياً بمسافة الضفة الغربية وقطاع غزة وتتخذ من الحجارة والمعلم الفلسطيني رموزاً تقاومة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي استهدف محو الوجود العربي الفلسطيني . وبحكم طبيعته الاستيطانية الإحلالية لجأ الاستعمار الصهيوني إلى المزيد من الإرهاب ، فدخل حلقة مفرغة إذ جاء الرد على المزيد من الإرهاب بالمزيد من الانتفاضة .

وبعد اندلاع الانتفاضة بأيام معدودة (في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧) أصدر القضاء العسكري حكماً على حسين أبو خاظر (٢٩ عاماً) من

ولا يمكن تفسير تطرف كاهانا إلا بالعودة إلى النسق الصهيوني . فهو نسق يحتوي على بذور معظم هذه الأفكار والممارسات . وإذا كان هرتزل قد تحدث عن طرد السكان الأصليين بشكل ليبرالي عام ، فذلك لأنه لم يكن (في أوروبا) مضطراً إلى الدخول في التفاصيل المحددة في تلك المرحلة . لقد كان مشغولاً بالبحث عن إحدى القوى العظمى لتقف وراءه وتشد أزره وتعضده وتقبله عميلاً لها ، ولذا كانت الصياغات العامة بالنسبة إلى السكان الأصليين مناسبة تماماً في تلك المرحلة . وإذا كانت الدولة الصهيونية قد احتفظت بعد عام ١٩٤٨ بالديباجة الاشتراكية ، فذلك لأنها كانت قد "نظفت" الأرض من معظم العرب ، وكان بوسعها أن تكبل الأقلية المتبقية بمجموعة من القوانين وأن تتحدث عن الاشتراكية وعن الإخاء الإنساني . وأما الآن ، فلقد زادت التفاصيل واحتدمت الأزمة وتصاعدت المقاومة . وهكذا ، فإن الديباجات تسقط ، وما كان جينياً كامناً أسفر عن وجهه وبات صريحاً كاملاً .

وعلى مستوى الممارسة قامت كاخ بتنظيم مسيرات في النصف الأول من الثمانينيات للتحرش بالسكان العرب في فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨ " وإقناعهم " بأنهم ليس أمامهم مفر من الرحيل عن "أرض إسرائيل" . كما قامت بأنشطة إرهابية سرية شملت الاعتداء على الأشخاص والإضرار بالمتلكات وتخريب الأشجار والمزروعات وأحياناً القتل . ولا يوجد بين أعضاء كاخ البارزين من لم يُعتقل أكثر من مرة أو من ليس له ملف إجرامي في سجلات الشرطة .

وقد نقلت كاخ نشاطها منذ أواخر الثمانينيات إلى الضفة الغربية حيث قاعدتها البشرية الأساسية ومقر قيادتها الموجودة في مستوطنة كريات أربع (بالقرب من الخليل) .

وقد أسس كاهانا معهدين لتدريس تعاليم اليهودية وتعاليمه : "معهد جبل الهيكل" (يشيفات هارهييت) ، و "معهد الفكرة اليهودية" (يشيفات هرعون هيهودي) . كما أسس تنظيمين سريين مسلحين الأول هو "لجنة الأمن على الطرق" الذي يُقدَّر عدد أعضائه بالمئات . وقد قام هذا التنظيم بتوفير مواكبة مسلحة للمواصلات العامة الإسرائيلية وسيارات المستوطنين المسافرين على طرق الضفة الغربية . ثم انتقل التنظيم إلى العمل السري حيث كان ينظم حملات انتقامية ضد الفلسطينيين ومتلكاتهم في المدن والقرى وعلى الطرق ، قُتل وجرح بسببها عدد كبير من الأشخاص . وفي جميع الحالات ، كان الجيش يصل إلى أماكن الحوادث بعد أن يكون أعضاء التنظيم قد غادروا المكان .

جانبا من نشاطها ضد رجال الإعلام وضمن ذلك وسائل الإعلام الأمريكية والغربية الحليفة للمشروع الاستيطاني . وتلقى العديد من الصحفيين والمصورين الضرب على أيدي جنود جيش يزعم قاده أنهم يمثلون الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة . وقد بين أن الجيش الإسرائيلي قد استورد تكتيكات عصابات الموت في أمريكا اللاتينية ، إذ قام جنوده (من فرقة المستعربين) والمتخفون في ملابس عربية بقتل الفلسطينيين .

وقد قامت الدولة الصهيونية برفع عدد جنود جيشها في الضفة وغزة بما يزيد عن خمس مرات مقارنة بالفترة السابقة على الانتفاضة . وبالمقابل فإن ظاهرة محاكمة الجنود والضباط الذين يرفضون أو يتهربون من الخدمة هناك قد طرحت نفسها بقوة على التجمع الصهيوني .

وقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أوامر ترخص للمستوطنين إطلاق النار فوراً على من يشتبه في شروعه في إلقاء الزجاجات الحارقة ، وشاع أن إطلاق النار يجرب حتى إزاء من يحمل زجاجات مياه غازية . ويمكن القول بأن المستوطنين المسلحين تحولوا إلى احتياطي لجيش الاحتلال يعاونه في تنفيذ سياسته الإرهابية ويقوم بأعمال البلطجة الفجة التي لا تلائم الزي العسكري الرسمي الذي تطارده عدسات الإعلام العالمي . ولذا فإن الشكل التنظيمي لإرهاب المستوطنين الصهاينة انتقل من الجماعة شبه السرية التي تخطط لعمليات مدروسة من اغتالات ونسف لأهداف مختارة بعناية إلى عصابات تغلب على حركتها المظهر التلقائي . وتندفع هذه العصابات في موجات عنف عشوائي المظهر لتحرق السيارات والمتاجر الفلسطينية في الشوارع وتختطف الأطفال الفلسطينيين وتعتدي عليهم بالضرب المفضي إلى الموت أحياناً .

وتقدر حصيلة الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي أثناء الانتفاضة (من ١٩٨٧ - ١٩٩١) بحوالي ألف شهيد ونحو ٩٠ ألف جريح ومصاب و١٥ ألف معتقل فضلاً عن تدمير ونسف ١٢٢٨ منزلاً واقتلاع ١٤٠ ألف شجرة من الحقول والمزارع الفلسطينية .

ولقد ظلت السياسة الأمريكية تمارس دور الراعي والحامي للإرهاب الصهيوني الإسرائيلي رغم ذلك . ويعكس اتجاه تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الإصرار على الوقوف إلى جانب إسرائيل . وإن كان صمود الانتفاضة في وجه الإرهاب قد عمق انقساماً بين الإدارة الأمريكية وبين قطاعات من الرأي العام الأمريكي .

ولكن يتعين تأكيد أن أبرز نتائج سنوات الانتفاضة هي تعميق

مخيم التعيرات بالسجن لمدة عام بتمه الاشتراك في مظاهرة (وكانت أقصى عقوبة من قبل شهرين فقط) . ولكن المظاهرات تحولت إلى سلوك يومي لمئات الآلاف من الفلسطينيين .

ولقد لجأت سلطات الاحتلال إلى تكتيف آليات العقاب الجماعي من حظر تجول وحصار أمني للبيوت فضلاً عن التوسع في الاعتقالات وأحكام السجن والتعذيب والطرد والإبعاد . لكن الجهود الإسرائيلية لتطوير آلة الإرهاب اتجهت أساساً إلى كيفية قمع حركة الاحتجاج اليومي الجماهيري في شوارع المدن والقرى ومخيمات اللاجئين . ومن هنا يمكن أن نلاحظ مأزق فشل معالجة الإرهاب بالمزيد من الإرهاب عندما تلجأ سلطات الاحتلال للرصاص الخي والرصاص البلاستيكي والرصاص المطاطي . وقد بدأت في أغسطس عام ١٩٨٨ في استخدام ذخيرة جديدة تخرج بين المطاط (الغلاف الخارجي للطلقة) والمعدن وهو ما أسفر عن استشهاده ٤٧ فلسطينياً في الخمسة شهور الأولى من استخدام هذه الذخيرة . وفي العام نفسه (١٩٨٨) لجأت السلطات الإسرائيلية إلى طائرات الهليكوبتر لتوسع لمطاردة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم .

ثم توسع جيش الاحتلال في استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع على نحو غير مسبوق وهو ما أسفر عن حالات اختناق بين النساء والصبية والأطفال على نحو خاص . ثم استخدمت سلطات الاحتلال قنابل غازية تدخل في نطاق أدوات الحرب الكيميائية تحتوي على مكونات كيميائية تفضي إلى الاختناق والموت . وخلال عام ١٩٨٨ بدأت في استخدام هذه القنابل (الأمريكية الصنع) في بلدة حلحول واستشهد خمسة فلسطينيين من جرائنها في قباطية خلال العام نفسه .

ولكن تكنولوجيا الإرهاب المدعومة أمريكياً أخفقت في قمع الانتفاضة وصيبة الحجارة ، فحاول إسحق رابين وزير الدفاع أن يعيد استخدام بربرية القمع البدائي فأصدر أوامره لقواته "بتكسير عظام الفلسطينيين" وكأنه كان يبحث عن لغة يفهمها من لا يعبأون بأخر منجزات تكنولوجيا قمع المتظاهرين . ولمعاونة الجنود الإسرائيليين في مهمة القمع البدائي البربري تم إنتاج هراوة من ألأف زجاجية ومعدنية لتحل محل الهراوات الخشبية .

وقد حاول الإسرائيليون اكتشاف سر الحجارة فقامت ورش الجيش بتطوير مقلع لقتل الأحجار لاستخدامه ضد المظاهرات الفلسطينية ، وبدأ أولى تجاربه في مخيم بلاطة قرب نابلس .

وقد تعمقت أزمة الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي ، فالمواجهات اليومية مكشوفة أمام أعين العالم . فوجهت آلة الإرهاب

الإسرائيلي المنتظر من مدينة صيدا في جنوب لبنان ، أوعزت إسرائيل إلى أحد عملائها ويدعى حسين عكر بالتسلل إلى داخل مخيم عين الحلوة الفلسطيني المجاور لصيدا ، واندفعت قوات الجيش الإسرائيلي وراءه بقوة ١٥٠٠ جندي و ١٥٠ آلية . وراح المهاجمون ينشرون الخراب والقتل في المخيم دون تمييز تحت الأضواء التي وفرتها القنابل المضينة في سماء المخيم . واستمر القتل والتدمير من منتصف الليل حتى اليوم التالي حيث تصدتت القوات الإسرائيلية لمظاهرة احتجاج نظمها أهالي المخيم في الصباح . كما فرضوا حصاراً على المخيم ومنعوا الدخول إليه أو الخروج منه حتى بالنسبة لسيارات الإسعاف وذلك إلى ساعة متأخرة من نهار ذلك اليوم .

وأسفرت المذبحة عن سقوط ١٥ فلسطينياً بين قتل وجريح بينهم شباب وكهول وأطفال ونساء فضلاً عن تدمير ١٤٠ منزلاً واعتقال ١٥٠ بينهم نساء وأطفال وشيوخ .

مذبحة سحمر (٢٠ سبتمبر ١٩٨٤) : داهمت قوات الجيش الإسرائيلي وعملياً أنطون خد (جيش لبنان الجنوبي) قرية سحمر الواقعة بجنوب لبنان . وقامت القوات بتجميع سكان القرية في الساحة الرئيسية لاستجوابهم بشأن مصرع أربعة من عناصر انعميل خد على أيدي المقاومة الوطنية اللبنانية بالقرب من القرية . وأطلق الجنود الإسرائيليون وأتباع "خد" النار من رشاشاتهم على سكان القرية العزل وفق أوامر الضابط الإسرائيلي وخذ شخصاً . فسقط من ساحة القرية على الفور ١٣ قتيلاً وأربعون جريحاً .

وقد حاولت إسرائيل التهرب من تبعية جرمها بالادعاء أن قوات خد هي وحدها المسؤولة عن المذبحة . وذلك على غرار محاولتها في صبرا وشاتيلا . إلا أن العديد من الشاخين من المذبحة أكدوا أن عدداً كبيراً ممن نفذوها كانوا ينحدون من القرية فيما بينهم ، بينما يتحدثون العربية بصعوبة . كما أن ما حدث في سحمر يمثل نموذجاً لنواقص يومية شهدتها لبنان وجنوبه أثناء غزو القوات الإسرائيلية في يونيو ١٩٨٢ واحتلاله .

مذبحة حمامات الشط (١١ أكتوبر ١٩٨٥) : بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بنحو ثلاثة سنوات تعقبت الطائرات الإسرائيلية مكاتبتها وقيادتها التي انتقلت إلى تونس . وشنت هذه الطائرات في ١١ أكتوبر ١٩٨٥ غارة على ضاحية حمامات الشط جنوبي العاصمة التونسية ، وأسفرت عن سقوط ٥٠ شهيداً ومائة جريح حيث انهمرت القنابل والصواريخ على هذه الضاحية المكتظة بالسكان المدنيين التي اختلطت فيها العائلات الفلسطينية بالعائلات التونسية .

أزمة الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي بسبب فشله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية ، إذ جاء الرد بليغاً من أبناء الشعب الفلسطيني الذين وُلدوا بعد الاحتلال (١٩٦٧) وكأنهم - رغم كثافة الإرهاب الذي ظل يطاردتهم في مدارسهم وبيوتهم - استجابوا النبوءة القاصد الفلسطيني (يحيى يخلف) عن "نفاخ الجنون" الذي أكله "الحمار الوديع" في غزة فعلم أطفالها فضيلة التمرد والثورة خروجاً عن حسابات العقل البليد وموازين القوى بين المستوطن المحتل المدجج بالسلاح وصاحب الأرض والوطن الأعزل .

المذابح الصهيونية/الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧

Israeli-Zionist Massacres after 1967

من أهم المذابح التي ارتكبتها الدولة الصهيونية بعد عام ١٩٦٧ ما يلي :

مذبحة مصنع أبي زعبل (١٢ فبراير ١٩٧٠) : بينما كانت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل محصورة في حدود المواقع العسكرية في جبهة القتال وحسب ، أغارت الطائرات الإسرائيلية القاذفة على مصنع أبي زعبل ، وهو مصنع تملكه الشركة الأهلية للصناعات المعدنية وذلك صبيحة يوم ١٢ من فبراير عام ١٩٧٠ ، حيث كان المصنع يعمل بطاقة ١٣٠٠ عامل صباحاً . وقد أسفرت هذه الغارة عن استشهاد سبعين عاملاً وإصابة ٦٩ آخرين ، إضافة إلى حرق المصنع .

مذبحة بحر البقر (٨ أبريل ١٩٧٠) : وقعت هذه المذبحة أيضاً بتأثير وجع حرب الاستنزاف من قلب إسرائيل حيث قامت الطائرات الإسرائيلية القاذفة في الثامن من أبريل عام ١٩٧٠ بالهجوم على مدرسة صغيرة لأطفال الفلاحين في قرية بحر البقر ، إحدى القرى التي تقع على أطراف محافظة الشرقية ، ودكتها بالقذائف لمدة زادت عن عشر دقائق متواصلة وراح ضحيتها من الأطفال الأبرياء تسعة عشر طفلاً وجرح أكثر من ستين آخرين . وجدير بالذكر أن القرية كانت خاوية من أية أهداف عسكرية .

مذبحة صيدا (١٦ يونيو ١٩٨٢) : وقعت إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان حين أجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان عملية قتل جماعي لما لا يقل عن ٨٠ مدنياً ممن كانوا مختبئين في بعض ملاجئ المدينة .

مذبحة صبرا وشاتيلا (١٦ - ١٨ سبتمبر ١٩٨٢) : (انظر : «مذبحة صبرا وشاتيلا»).

مذبحة عين الحلوة (١٦ مايو ١٩٨٤) : عشية الانسحاب

الصهيونية الإسرائيلية المسؤولة غير المباشرة . واكتفت بطلب إقالة شارون وعدم التمديد لروفايل إيتان رئيس الأركان بعد انتهاء مدة خدمته في أبريل ١٩٨٣ .

ولكن مسئولاً بالأسطول الأمريكي الذي كان رأسياً قبالة بيروت أكد (في تقرير مرفق إلى البنتاجون تسرب إلى خارجها) المسئولية المباشرة للنخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية وتساءل : "إذا لم تكن هذه هي جرائم الحرب ، فما الذي يكون ؟" . وللأسف فإن هذا التقرير لم يحظ باهتمام مائل لتقرير لجنة كاهان ، رغم أن الضابط الأمريكي ويدعى وستون بيرنيت قد سجل بدقة وساعة بساعة ملابس وتفاصيل المذبحة والاجتماعات المكثفة التي دارت بين قادة الكتائب المنفذين المباشرين لها (إيلي حبيقة على نحو خاص) وكبار القادة والسياسيين الإسرائيليين للإعداد لها .

ولقد راح ضحية مذبحة صابرا وشاتيل ١٥٠٠ شهيداً من الفلسطينيين واللبنانيين العزل بينهم الأطفال والنساء . كما تركت قوات الكتائب وراءها مئات من أشباه الأحياء . كما تعرضت بعض النساء للاغتصاب المتكرر . وتمت المذبحة في غيبة السلاح والمقاتلين عن المخيم وفي ظل الالتزامات الأمريكية المشددة بحماية الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين من المدنيين العزل بعد خروج المقاومة من لبنان . وكانت مذبحة صابرا وشاتيل تهدف إلى تحقيق هدفين : الأول الإجهاد على معنويات الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين ، والثاني المساهمة في تأجيج نيران العدوات الطائفية بين اللبنانيين أنفسهم .

مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥ فبراير ١٩٩٤ - الجمعة الأخيرة في رمضان) Ibrahimi Mosque Massacre

بعد اتفاقات أوسلو أصبحت مدينة الخليل بالضفة الغربية موضع اهتمام خاص على ضوء أجواء التوتر التي أحاطت بالمستوطنين الإسرائيليين بعد طرح السؤال : هل يجري إخلاء المستوطنات وترحيل المستوطنين فيها في إطار مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ؟ وتكمن هذه الأهمية الخاصة في أن مدينة الخليل تُعد مركزاً لبعض المطرفين من المستوطنين نظراً لأهميتها الدينية . وإن جاز القول فالخليل ثاني مدينة مقدسة في أرض فلسطين بعد القدس الشريف .

وفجر يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان الموافق ٢٥ فبراير عام ١٩٩٤ سمحت القوات الإسرائيلية التي تقوم على حراسة الحرم الإبراهيمي بدخول المستوطن اليهودي المعروف بتطرفه باروخ جولدشتاين إلى الحرم الشريف وهو يحمل بندقيته الآلية وعدداً من

واستمراراً في نهج الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي لم تتورّع تل أبيب عن إعلان مسئوليتها عن هذه الغارة رسمياً متفاخرة بقدرة سلاحها الجوي على ضرب أهداف في المغرب العربي . مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥ فبراير ١٩٩٤ - الجمعة الأخيرة في رمضان) : (انظر : «مذبحة الحرم الإبراهيمي» . مذبحة قانا (١٨ أبريل ١٩٩٦) : (انظر : «مذبحة قانا» .

مذبحة صابرا وشاتيل (١٦-١٨ سبتمبر ١٩٨٢) Sabra and Shatila Massacre

وقعت هذه المذبحة بمخيم صابرا وشاتيل الفلسطيني بعد دخول القوات الإسرائيلية الغازية إلى العاصمة اللبنانية بيروت وإحكام سيطرتها على القطاع الغربي منها . وكان دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت في حد ذاته بمنزلة انتهاك للاتفاق الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية والذي خرجت بمقتضاه المقاومة الفلسطينية من المدينة .

وقد هيأت القوات الإسرائيلية الأجواء بعناية لارتكاب مذبحة مروعة نفذها مقاتلو الكتائب اللبنانية اليمنية انتقاماً من الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين . وقامت المدفعية والطائرات الإسرائيلية بقصف صابرا وشاتيل - رغم خلو المخيم من السلاح والمسلحين - وأحكمت حصار مداخل المخيم الذي كان خالياً من الأسلحة تماماً ولا يشغله سوى اللاجئتين الفلسطينيتين والمدنيين اللبنانيين العزل . وأدخلت هذه القوات مقاتلي الكتائب المتعطين لسفك الدماء بعد اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل . واستمر تنفيذ المذبحة على مدى أكثر من يوم كامل تحت سمع وبصر القادة والجنود الإسرائيليين وكانت القوات الإسرائيلية التي تحيط بالمخيم تعمل على توفير إمدادات الذخيرة والغذاء للمقاتلي الكتائب الذين نفذوا المذبحة .

وبينما استمرت المذبحة طوالت يوم الجمعة وصباح يوم السبت أيقظ المحرر العسكري الإسرائيلي رون بن يشاي إرييل شارون وزير الدفاع في حكومة مناحم بيجين ليبلغه بوقوع المذبحة في صابرا وشاتيل فأجابه شارون ببرود "عام سعيد" . وفيما بعد وقف بيجين أمام الكنيست ليعلن باستهانة "جوييم قتلوا جوييم... فماذا نفعل؟" أي "غريباً قتلوا غريباً... فماذا نفعل؟" .

ولقد اعترف تقرير لجنة كاهان الإسرائيلية بمسئولية بيجين وأعضاء حكومته وقادة جيشه عن هذه المذبحة استناداً إلى اتخاذهم قرار دخول قوات الكتائب إلى صابرا وشاتيل ومساعدتهم هذه القوات على دخول المخيم . إلا أن اللجنة اكتفت بتحميل النخبة

اشتهر بها ومنها الامتناع عن علاج الفلسطينيين ، وجولدشتاين يطنطن بعبارة عن استباحة دم غير اليهود ويحتفظ بذكرىات جيدة من جيش إسرائيل الذي تعلم أثناء خدمته به ممارسة الاستعلاء المسلح على الفلسطينيين . وهو في كل الأحوال كمستوطن لا يفارقه سلاحه أينما ذهب .

ومما يبرهن على قابلية تكرار نموذج جولدشتاين مستقبلاً قيام مستوطن آخر بإطلاق النار في سوق الخليل على الفلسطينيين العزل بعد ثلاثة أعوام من مذبحه الحرم الإبراهيمي . وقد تحول قبر جولدشتاين إلى مزار مقدس للمستوطنين الصهيونيين في الضفة الغربية !

مذبحة قانا (١٨ أبريل ١٩٩٦)

Qana Massacre

وقعت مذبحة قان في يوم ١٨ أبريل ١٩٩٦ . وهي جزء من عملية كبيرة سُميت «عملية عناقيد الغضب» بدأت في يوم ١١ من الشهر نفسه واستمرت حتى ٢٧ منه حين تم وقف إطلاق النار . وتُعد هذه العملية الرابعة من نوعها لتجيش الإسرائيلي تجاه لبنان بعد اجتياح ١٩٧٨ وغزو ١٩٨٢ ، واجتياح ١٩٩٣ ، واستهدفت ١٥٩ بلدة وقرية في الجنوب والبقاع الغربي .

كانت هذه العملية تستهدف ثلاثة أهداف أساسية غير تلك التي أعلنتها القادة والرؤساء الرسميون والإعلاميون في إسرائيل : اخذ من عملية تآكل هبة الجيش الإسرائيلي . ومحاربة نوع سلاح حزب الله أو على الأقل تحجيمه وتقريبه نشاطه من خلال الضغط على الدرجة القصوى على القيادتين اللبنانية والسورية لتحقيق هذا الهدف ، ورفع معنويات عملاء إسرائيل في جيش لبنان الجنوبي الموالي للكيان الصهيوني الذي يعيش جنده وقادته حانة رعب وقلق وارتباك وخوف على انصير التوقع بعد الوصول لتسوية نهائية للوضع في لبنان . وكانت الزعماء الصهيونية في إسرائيل قد أعلنت أن الهدف من وراء هذه العملية هو أمن مستعمرات الشمال وأمن الجنود الإسرائيليين في الخزام المحتل في جنوب لبنان ، إلا أن المراقبين رصدوا تصرفات نوزراء الدفاع والخارجية ، بل شيمون بيريز نفسه (رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت) تشير للأهداف الثلاثة التي ذكرناها سلفاً .

ولا يمكن تجاهل اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية ورغبة رئيس الوزراء (شيمون بيريز) آنذاك في استعراض سطوته وجبروته أمام الناخب الإسرائيلي حتى يواجه الانتقادات التي وجهها له

خزائن الذخيرة المجهزة . وعلى الفور شرع جولدشتاين في حصد المصلين داخل المسجد . وأسفرت المذبحة عن استشهاد ٦٠ فلسطينياً فضلاً عن إصابة عشرات آخرين بجراح ، وذلك قبل أن يتمكن من تبقي على قيد الحياة من السيطرة عليه وقته .

ولقد تردد أن أكثر من مسلح إسرائيلي شارك في المذبحة إلا أن الرواية التي سادت تذهب إلى أفراد جولدشتاين بإطلاق النار داخل الحرم الإبراهيمي . ومع ذلك فإن تعامل الجنود الإسرائيليين والمستوطنين المسلحين مع ردود الفعل الثقافية الفورية إزاء المذبحة التي تمثلت في المظاهرات الفلسطينية اتسمت باستخدام الرصاص الحي بشكل مكثف ، وفي غضون أقل من ٢٤ ساعة على المذبحة سقط ٥٣ شهيداً فلسطينياً أيضاً في مناطق متفرقة ومنها الخليل نفسها .

وسارعت الحكومة الإسرائيلية إلى إدانة المذبحة معلنة تمسكها بعملية السلام مع الفلسطينيين . كما سعت إلى حصر مسؤوليتها في شخص واحد هو جولدشتاين واكتفت باعتقال عدد محدود من رموز جماعتي كاخ وكاهانا ممن أعلنوا استحسانهم جريمة جولدشتاين ، وأصدرت قراراً بحظر نشاط المنظمات الفج . ولكن من الواضح أن كل هذه الإجراءات إجراءات شكلية ليس لها مضمون حقيقي . فالنخبة الإسرائيلية ، وضمنها حكومة ائتلاف العمل ، تجاهلت عن عمد المساس بأوضاع المستوطنين ومن ذلك نزع سلاحهم .

ولا شك في أن مستوطنة كريات أربع في قلب الخليل (وهي المستوطنة التي جاء منها جولدشتاين) تمثل حالة نماذجية سافرة لخطورة إرهاب المستوطنين الذين ظلوا يحتفظون بأسلحتهم ، بل حرصت حكومة العمل ، ومن بعدها حكومة الليكود على الاستمرار في تغذية أحلامهم الاستيطانية بالبقاء في الخليل ودغدغة هواجسهم الأمنية بالاستمرار في تسليحهم في مواجهة الفلسطينيين العزل . بل تعمدت حكومتا العمل والليكود كلتاهما تأجيل إعادة الانتشار المقرر بمقتضى الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية كي تضمن لحوالي أربعة آلاف مستوطن يهودي بالليل أسباب البقاء على أسس عنصرية متميزة (أمنية ومعيشية) في مواجهة مائة ألف فلسطيني لا زالوا معرضين لخطر مذابح أخرى على طراز جولدشتاين .

وتكمن أهمية جولدشتاين في أنه يمثل نموذجاً للإرهابي الصهيوني الذي لا يزال من الوارد أن تفرز أمثاله مرحلة ما بعد أوسلو . ورغم أن مهنة جولدشتاين هي الطب فقد دفعه النظام الاجتماعي التعليمي الذي نشأ فيه كمستوطن إلى ممارسات عنصرية

بدون طيار تُستخدم في توجيه المدفعية وهي تُحلق فوق الموقع أثناء القصف المدفعي . بالإضافة لما أعلنه شهود العيان من العاملين في الأمم المتحدة من أنهم شاهدوا طائرتين مروحيتين بالقرب من الموقع المكتوب . ومن جانبه علّق رئيس الوزراء الإسرائيلي (شيمون بيريز) بقوله : "إنها فضيحة أن يكون هناك ٨٠٠ مدني يقعون أسفل سقف من الصاج ولا تبلغنا الأمم المتحدة بذلك " . وجاء الرد سريعاً واضحاً ، إذ أعلن مسئولو الأمم المتحدة أنهم أخبروا إسرائيل مراراً بوجود تسعة آلاف لاجئ مدني يحتمون بمواقع تابعة للأمم المتحدة . كما أعلنوا للعالم أجمع أن إسرائيل وجهت نيرانها للقوات الدولية ولمشآت الأمم المتحدة ٢٤٢ مرة في تلك الفترة ، وأنهم نبّهوا القوات الإسرائيلية إلى اعتدائها على موقع القوات الدولية في قانا أثناء القصف .

ولقد أكد تقرير الأمم المتحدة مسئولية حكومة شيمون بيريز وجيشه عن هذه المذبحة المتعمدة . ورغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي مورست على الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة آنذاك لإجباره على التستر على مضمون هذا التقرير فإن دكتور غالي كشف عن جوانب فيه ، وهو الأمر الذي قيل إنه كان من بين أسباب إصرار واشتطن على حرمانه من الاستمرار في موقعه الدولي لفترة ثانية .

وفي عام ١٩٩٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إسرائيل لدفع تعويضات لضحايا المذبحة ، وهو الأمر الذي رفضته تل أبيب .

وتكتسب هذه المذبحة أهمية خاصة على ضوء أن حكومة ائتلاف العمل الإسرائيلي تتحمل المسئولية عنها رغم ما روجته عن سعيها الصادق من أجل السلام مع العرب ودعوة شيمون بيريز لفكرة السوق الشرق أوسطية . ومن المفارقات التي تستحق التسجيل أنه رغم قيامه بعملية عناقيد الغضب (ومذبحة قانا) إلا أنها لم تحقق أيّاً من أغراضها المباشرة أو غير المباشرة ، فالقوة لا تزال مستمرة في جنوب لبنان وبيريز لم ينتخب رئيساً للوزراء .

الإرهاب الإسرائيلي/الصهيوني بعد أوسلو

Israeli-Zionist Terrorism after Oslo

لم يتضمن إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (واشنطن ١٣ سبتمبر ١٩٩٣) والمعروف باتفاقات أوسلو نصراً محدداً تنطوي على تعهد إسرائيلي أساسي وصريح وشامل بالتخلي عن ممارسة الإرهاب . ومع هذا كان من المتصور أن توقيع

المتشددون داخل إسرائيل بعد الخطوات التي قطعها في سبيل تحقيق هذا قدر يسير من التفاهم مع العرب .

فمنذ تفاهم يولييه ١٩٩٣ الذي تم التوصل إليه في أعقاب اجتياح ١٩٩٣ المعروف بعملية "تصفية الحسابات" ، التزم الطرفان اللبناني والصيوني بعدم التعرض للمدنيين . والتزم الجانب اللبناني بهذا التفاهم وانصرف عن مهاجمة شمال إسرائيل إلى محاولة تطهير جنوب لبنان من القوات التي احتلته في غزو ١٩٨٢ المعروف بعملية "تأمين الجليل" . ومع تزايد قوة وجرأة حزب الله في مقاومة القوات المحتلة لجنوب لبنان فزعت إسرائيل وشرعت في خرق التفاهم ومهاجمة المدنيين قبل العسكريين في عمليات محدودة إلى أن قُذرت أعصابها . الأمر الذي ترجمه شيمون بيريز إلى عملية عسكرية يحاول بها أن يسترد بها هبة جيش إسرائيل الذي تحطم على صخرة المقاومين اللبناني والفلسطينية ويستعيد بها الوجه العسكري لحزب العمل بعد أن قُذرت الجرار السابق راين باغيتاله .

ومما يُعدّ دالة في وصف سلوك الإسرائيليين بالهلع هو حجم الذخيرة المستخدمة مقارنة بضالة القطاع المستهدف . فرغم صغر حجم القطاع المستهدف عسكرياً وهو جنوب لبنان والبقاع الغربي إلا أن طائرات الجيش الإسرائيلي قامت بحوالي ١٥٠٠ طلعة جوية وتم إطلاق أكثر من ٣٢ ألف قذيفة ، أي أن المعدل اليومي لاستخدام القوات الإسرائيلية كان ٨٩ طلعة جوية ، و ١٨٨٢ قذيفة مدفعية .

وقد تدفّق المهاجرون اللبنانيون على مقار قوات الأمم المتحدة المتواجدة بالجنوب ومنها مقر الكتيبة الفيجية في بلدة قانا . فقامت القوات الإسرائيلية بقذف الموقع الذي كان يضم ٨٠٠ لبنانياً (إلى جانب قيامها بمجازر أخرى في الوقت نفسه في بلدة البطية ومجدل زون وسحمر وجبل لبنان وعات في اللبنانيين المدنيين العزل تقتيلاً) . وأسفرت هذه العملية عن مقتل ٢٥٠ لبنانياً منهم ١١٠ لبنانيين في قانا وحدها ، بالإضافة للعسكريين اللبنانيين والسوريين وعدد من شهداء حزب الله . كما بلغ عدد الجرحى الإجمالي ٣٦٨ جريحاً . بينهم ٣٥٩ مدنياً ، وتيسّم في هذه المجزرة أكثر من ٦٠ طفلاً قاصراً .

وبعد قصف قانا سرعان ما تحوّل هذا إلى فضيحة كبرى لإسرائيل أمام العالم فسارعت بالإعلان أن قصف الموقع تم عن طريق الخطأ . ولكن الأدلة على كذب القوات الإسرائيلية بدأت تظهر وتمثّل الدليل الأول في فيلم فيديو تم تصويره للموقع والمنطقة المحيطة به أثناء القصف وظهرت فيه لقطة توضح طائرة استطلاع إسرائيلية

الانتقالية (الحكم الذاتي) لتعزيز الاعتقاد بأن الدولة التي لم تعلن تخليها عن عقيدتها الصهيونية العنصرية لم تنجح إلى التفرط في آليات العنف الإرهابي الذي طالت ظلت ولا تزال تعتمد مكوّنات أساسياً في تعاملها مع الآخر (الفلسطيني والعربي) .

ونقد شهدت الشهور القليلة التي تلت اتفاق أوسلو استمرار السلطات الإسرائيلية في أعمال قتل وإصابة الفلسطينيين فوق أراضيهم المحتلة فضلاً عن اعتماد الاعتقال والسجن والتعذيب سياسة مستقرة في التعامل مع الشعب الفلسطيني .

وإذا كانت عمليات الإفراج عن أعداد من معتقلين الفلسطينيين قد اجتذبت جهود المفوضين واهتمام وسائل الإعلام، فإن تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية اللاحقة على أوسلو تسجل مواصلة حملات الاعتقال الجماعي (ويقول تقرير منظمة العفو الدولية - استناداً إلى إحصاءات رسمية - إن ما يزيد عن ٦ آلاف فلسطيني اعتقلتهم إسرائيل بعد سبتمبر ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ١٩٩٤) .

وأبقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بقيدة العمل أو الليكود على نفس القوانين العسكرية العنصرية (التمييزية) ضد الفلسطينيين لتلاحقهم بها أيضاً ظلت سلطات دقعة في الضفة وغزة والقدس . بل استمر اتجاه السياسات الإرهابية الإسرائيلية نحو المزيد من التشدد حيث اتخذت قرارها في ٥ فبراير ١٩٩٥ بتمديد فترة الاعتقال الإداري في حدها الأقصى من ٦ شهور إلى عام كامل قابل للتجديد .

ولا يخلو تقرير منظمات حقوق الإنسان الدولية بعد أوسلو من رصد إدانة لاتخاذ إسرائيل التعذيب سياسة معتمدة رسمية ضد الفلسطينيين . وفي عام ١٩٩٧ دعا بيان لجنة الأمم المتحدة إسرائيل مجدداً إلى التوقف الفوري عن ممارسة التعذيب . وينتظر أن حكومة رابين التي كانت تبس ثياب الإيمان بالسلام حاولت إصدار تشريعات خلال عام ١٩٩٥ لإضفاء الشريعة على ممارسة التعذيب ولكنها اضطرت للترجع تحت ضغط دولي . إلا أن تحذر الإرهاب العنصري داخل المؤسسات الإسرائيلية دفع المحكمة العليا في نوفمبر ١٩٩٦ للإقرار بمحققين إسرائيليين باستخدام ما وصفه بدرجة محددة من الإجازة والنضبط البدني للحصول على معلومات من الفلسطينيين وذلك تحت دعوى "أمن إسرائيل" والحق في مكافحة ما وصفته "بالإرهاب الفلسطيني الأصوني" .

وكما أسلفنا، كان من المنصور أن تنحسر ممارسات إطلاق النار والاعتقال والسجن والتعذيب وهدم المنازل مع تقلص سلطات الاحتلال فوق الضفة والقطاع ومع تقدم عملية الحكم الذاتي

اتفاقية أوسلو سيخلق واقعاً جديداً في العلاقة بين الشعب الفلسطيني وحكومة المستوطنين الصهاينة لاعتبارات عدة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

١ - تراجع الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوة العسكرية الصهيونية بسبب تقلص سلطات الاحتلال فوق مناطق تركّز الكثافة السكانية للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة .

٢ - كان المفروض أن السوق الشرق أوسطية والمؤتمرات الاقتصادية المختلفة ستؤدي إلى ظهور علاقات اقتصادية قوية بين الدول العربية (وضمن ذلك السلطة الفلسطينية) وهي علاقات تتجاوز الخلافات العقائدية والحضارية السابقة .

٣ - كان المفروض أن تقوم السلطة الفلسطينية بمكافحة "الإرهاب" والقضاء على أية مقاومة للاحتلال الصهيوني ، الأمر الذي يعني سلطات الاحتلال الصهيوني من هذه المهام .

وكل هذه العناصر إن هي إلا تعبير عن صهيونية عصر ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد ونهاية التاريخ ، فهي تفضل اللجوء إلى التفكير من خلال آليات غير مباشرة بدلاً من المواجهة القتالية المباشرة (على أن يقوم بهذا الدور أفراد "منظرون" يمكن التحلل من جرائمهم) . وقد لوحظ أنه مع مذبحة الخليل تم استفزاز الجماهير العربية واستعادة الروح الجهادية والذاكرة التاريخية وهو ما يتنافى ومرامي النظام الاستعماري الجديد .

ولكن رغم كل هذا يبدو أن البنية الاستيطانية الإحلالية العنصرية للكيان الصهيوني ، بما تحويه من إرهاب حتمي ، تجعل توقع تلاشي الإرهاب الصهيوني أو حتى احتواؤه دون فك هذه البنية أو التخلص منها أمراً شبه مستحيل .

وعلى أية حال صيغت الاتفاقات المتلاحقة بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية على نحو يجعل لها أجس الأمن الإسرائيلي أولوية شبه مطلقة . فنصوص أوسلو وما تلاها قد انطوت على تزييف واضح للأدوار التي لعبها الفلسطينيون والإسرائيليون إذ أصبح الفلسطينيون هم الطرف الذي تطارده لعنة الاتهام بممارسة الإرهاب وباتت أعمال المقاومة الوطنية لسلطات الاحتلال تشكل "إرهاباً" وموضع إدانة ومطعوناً في مشروعيتها بمقتضى النصوص التعاقدية بن الجانبين .

والجدير بالذكر أن تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك منظمة العفو كانت قد التفتت ميكراً وفور اتفاقات أوسلو إلى خلل النصوص من الضمانات الأساسية اللازمة لحقوق الفلسطينيين . وجاءت ممارسات إسرائيل على الأرض خلال الفترة

هذا التنظيم الاستيطاني - الذي يتكون من مجموعات شبه مستقلة عن بعضها - متمماً لصيغة الطرق الالتفافية وآلية "الحصار الجماعي".

ومن الواضح أن مجموعات الأمن على الطرق تحاول بث أقصى درجات الفرع بين الفلسطينيين لإجبارهم على التزام حالة من الوجود الهامشي حيث يتعين عليهم تحت تأثير الفرع التحرك في هامش بالغ الضيق داخل مناطق الحكم الذاتي وحولها . وتعتبر هذه المجموعات أن غايتها هي تكثيف شعور الفلسطينيين بانعدام الأمن والسلامة خارج مناطق أو معازل الحكم الذاتي وتأكيد انفصال هذه (المناطق/ المعازل) عن بعضها البعض .

وتتغاضى الحكومات الإسرائيلية بقيادة حزبي العمل والليكود عن النشاط الإرهابي لمجموعات الأمن على الطرق . ويولي قادة هذه المجموعات بتصريحات متكررة عن أنشطتهم الإرهابية لوسائل الإعلام الإسرائيلية دون أن يتلقوا إشارة ردع من السلطات . بل إن هذه التصريحات تحمل الطابع التفاخري الذي بات شهيراً في تاريخ الإرهاب الصهيوني .

وإذ كان هناك تصور يقضي بأن المستوطنين يمارسون ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية لقطع الطريق على احتمال إخلاء المستوطنات وأن هذه الضغوط وصلت إلى حد التهديد بالعصيان ضد الحكومة نفسها ، فإن علاقة إرهاب المستوطنين بالدولة تظل تميل إلى كونها أقرب إلى علاقات التعاون والتكامل في إطار ثوابت المشروع الصهيوني .

وبعد مرور سنوات على اتفاق أوسلو فإن الدولة الصهيونية تُبقي على قوانينها التمييزية العنصرية لصالح مشروعية إرهاب المستوطنين الموجه إلى الفلسطينيين . كما أن الحكومات بقيادة حزبي الليكود أو العمل لم تقترب مطلقاً من محاولة التفكير في المساس بصورة المستوطن اليهودي المسلح . ورغم مذبحة الخليل فإن السلطات الإسرائيلية لم تسع مطلقاً لنزع سلاح المستوطنين ، بل يحق التساؤل عن وجود تخطيط مسبق في قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية قبل أسابيع معدودة من اتفاق أوسلو يقضي بتحديث تسليح المستوطنين والسماح بحرية حركة مطلقة في تجولهم بأسلحتهم بالضفة وغزة (القرار صدر في مارس ١٩٩٣) .

ويؤكد المفكر الباحث الإسرائيلي إسرائيل شاهال أن ثمة علاقة وثيقة بين الدولة والجيش والمستوطنين في القضايا الأمنية بعد اتفاق أوسلو . كما يرصد التحول في خصائص المستوطن اليهودي من أجل الكيبوتس بوصفه "مزارعاً أو عاملاً مسلحاً" إلى رجل

الفلسطيني ، إلا أن آليات العقاب الجماعي شهدت تطوراً في اتجاه ترسيخ أسلوب الحصار والتجويع عن طريق ما يُسمى "بالإغلاق الأمني" سواء لكل أنحاء الضفة والقطاع أو لمناطق محددة منهما .

وتؤكد خبرة السنوات الماضية منذ توقيع اتفاق أوسلو وبدء إعادة الانتشار الإسرائيلي أن الحكومات بقيادة حزبي العمل أو الليكود تنتهج فرض الحصار والتجويع عقب أية عملية تستهدف الإسرائيليين أو لأغراض الضغط على المفاوضات الفلسطينية . ولا يمكن فهم ما يُسمى "بالإغلاق الأمني" بمعزل عن الطبيعة الاستعمارية الصهيونية التي تسعى لتحويل مناطق الحكم الذاتي إلى 'معازل' على غرار تجربة جنوب أفريقيا العنصرية في السابق .

كما تقتزن سياسة الحصار والتجويع هذه عادةً بتهديدات إرهابية من كبار المسؤولين الإسرائيليين بإعادة اقتحام مناطق الحكم الذاتي لشن 'عمليات تأديب' داخلها . وبحجة الأمن الإسرائيلي أيضاً تمتد نشاط إرهاب الدولة إلى الدول العربية وذلك في ظل الترويج لمشروع التعاون الشرق أوسطي . وتظل الاعتبارات المتحكمة في المشروع الصهيوني هي السائدة في مواجهة مقاومة الاحتلال . ونجدد حالة لبنان سيطرة هذه الاعتبارات الصهيونية إذ لم يتورع شيمون بيريز 'مهندس' الشرق أوسطية عن شن عدوان وحشي على لبنان في مارس وأبريل ١٩٩٦ وارتكاب مذبحة "قانا" .

ولعل أكثر الإشكاليات المطروحة بشأن الإرهاب الإسرائيلي بعد أوسلو هي : العلاقة بين الدولة والمستوطنين . ويوحى اغتيال إسحق رابين رئيس الوزراء السابق على يد مستوطن يهودي - في سابقة تُعد الأولى في تاريخ التجمع الصهيوني - بأن إرهاب المستوطنين يأخذ طابعاً مستقلاً عن الدولة إن لم نقل متحدياً لهيئتها وسياساتها . وربما يعزز ذلك الإيحاء عودة المستوطنين إلى اتخاذ المبادرة في أعمال إرهابية مدوية من قبيل مذبحة الحرم الإبراهيمي بالخليل وإطلاق النار على سوق المدينة نفسها قبيل أيام من التوصل إلى اتفاق إعادة الانتشار بها .

وتتجه أنشطة المستوطنين الإرهابية إلى التبلور مرة أخرى في أشكال تنظيمية بعد فترة سابقة من الكمون ورغم قرار الحكومة الإسرائيلية حظر جماعتي كاخ وكاهاناخي ، فإن اسمي هاتين الجماعتين وقيادتهما يعود إلى الظهور في أعمال إرهابية متفرقة ضد الفلسطينيين .

ولعل أوضح الأشكال التنظيمية حضوراً بعد اتفاق أوسلو هو ما يُسمى 'بلجنة الأمن على الطرق' والتي تعود أصلاً إلى عام ١٩٨٨ . ولكنها لم تظهر بقوة سوى بعد سبتمبر ١٩٩٣ . ويبدو دور

محاولة اغتيال خالد مشعل ، من خلال استخدام سلاح لا تزال هويته غير معروفة، وإن كان يبدو أنه من الأسلحة الميكروبية التي تحظر هيئة الأمم استخدامها .

ويظل مستقبل الإرهاب الإسرائيلي (دولة ومستوطنين) رهناً بانتزاع الطبيعة الصهيونية، أي الاستيطانية الإحلالية العنصرية، وبتخلي الحكومات الإسرائيلية عن شعار "الأمن اليهودي أولاً" وهو أمر لم تنضج بعد شواهد جديده عليه رغم الاقتراب من انتهاء المرحلة الانتقالية لتحكم الذاتي (وانقراضها خمس سنوات) .

وفي ضوء خبرة ما بعد أوسلو يمكن القول بأن حدود وأشكال الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي قد انحسرت جزئياً على رقعة الجغرافيا وذلك بحكم تسلم الحكم الذاتي لسلطاته في أكثر من بقعة بالضفة والقطاع ، ولكن يبقى صحيحاً أن الموقع التاريخي المرمية لهذا الإرهاب لم تنتف بعد .

المستوطنات الأمنية والدينية بوصفه "موظفاً ومجنداً لدى جهاز الدولة" . فأعنى المستوطنين اليهود تطرفاً هم بالأساس يعملون كموظفين مدنيين أو عسكريين يعيشون على أموال ودعم الحكومة الإسرائيلية . وتقدر مع حلول النصف الثاني من التسعينيات نسبة الموظفين التابعين لأنشطة الدولة بين المستوطنين بأكثر من الثلث .

والحكومة الإسرائيلية تبدو بعد أوسلو رهينة لميول المستوطنين المتطرفة والإرهابية ولذا فإنها لم تبد بعد أي استعداد للتخفف بجديّة من بعض مهامها القمعية والإرهابية الرسمية ضد الفلسطينيين في ظل التفاوض مع قيادتهم .

ومن الواضح أن عمليات الإرهاب المؤسسية ، أي التي تقوم بها أجهزة الدولة الصهيونية ، لا تزال نشيطة لأقصى درجة ، الأمر الذي يتضح في اغتيال الشهيد "المهندس" يحيى عياش ، وفي



النظام الاستيطاني الصهيوني

١ الاستيطان والاقتصاد

الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ : أسباب ظهوره - الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨ - الاقتصاد العمالي - الروداد الصهيونية (حلول/تسيم) - (السكراب) - منظمات الروداد - الحركة التعاونية - اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج - العمل العبري - الهستدروت - الكيبوتس : نموذج مصغر للاستعمار الاستيطاني الصهيوني - الكيبوتس : السمات الأساسية - الكيبوتس : تحولاته الجوهرية - الكيبوتس : الأزمة والعزلة - الخصخصة وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي) - التسوية السلمية وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي) - الاقتصاد الإسرائيلي عام ١٩٩٧

الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ : أسباب

ظهوره

Zionist Settler Economy in Palestine before 1948 : Reasons Leading to Its Emergence

لا يُحكّم على اقتصاد أية دولة بالنجاح أو الفشل من خلال معايير اقتصادية عامة وإنما من خلال مشروعها القومي ككل . ففي النظم الرأسمالية يكون المعيار الأساسي عادةً هو الربح ومراكمة الثروة وربما توسيع نطاق الحرية الفردية ، وخصوصاً حرية رأس المال . أما في النمط الاشتراكي فيكون المعيار هو التقدم العلمي والتكنولوجي الذي لا يتناقض مع مفاهيم العدالة الاجتماعية وسيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج حتى لا تنشأ طبقة رأسمالية تفرض أيديولوجيتها . وإسرائيل قد يكون لها كثير من الملامح "الاشتراكية" وبعض الملامح الرأسمالية (الاقتصاد الحر) ، ولكنها لا تنتمي إلى أيٍّ من النمطين ، بل تنتمي إلى ما يمكن تسميته "الاقتصاد الاستيطاني" الذي يأخذ أشكالاً متباينة تختلف من مجتمع لآخر ، ومع هذا يتسم ببعض السمات الثابتة التي لا تتغير .

ومن أهم هذه السمات أن الاقتصاد الاستيطاني يعطي الأولوية للاعتبارات الاستيطانية على أية اعتبارات أخرى ، بمعنى أنه في حالة تعارض مقصدي الرشد الاقتصادي (القائمة على حساب التكلفة الاقتصادية والمردود الاقتصادي) مع النشاط الاستيطاني فإن الأولوية لا تكون للاعتبارات الاقتصادية وإنما لضرورات الاستيطان . وأهم هذه الضرورات الأمن والبقاء المادي ، وهذا أمر مفهوم تماماً ، فالاعتبارات الاقتصادية تعبير عن الرغبة في النجاح الاقتصادي ، بينما يرتبط الأمن بوجود الجيب الاستيطاني نفسه ، والنجاح الاقتصادي يأتي في المرتبة الثانية بعد البقاء المادي . ويرتبط بالبقاء المادي البقاء الإنساني أو الحضاري والاجتماعي وهو يعني أن جماعة

المستوطنين تود الحفاظ على نفسها كجماعة بشرية مستقلة ذات خصائص مستقلة .

وهذا الاستقلال الإنساني والاجتماعي مرتبط تمام الارتباط باستمرار جماعة المستوطنين باعتبارها جماعة غزائية متفوقة عسكرياً تقوم باستغلال السكان الأصليين وإبادتهم إن لزم الأمر . فهذا الاستغلال يصبح الأساس المعنوي والنفسي الذي يُولد الدوافع العنصرية ويررر عمليات القتل والتغزو . وهو يحل مشكلة المعنى بالنسبة للمستوطنين . ولذا تقوم جماعة المستوطنين بعزل نفسها عن السكان الأصليين وتلجأ لشعائر اجتماعية مركبة وقوانين مباشرة لتحقيق هذا الهدف .

والبُعدان (الأمني والثقافي) ليسا منفصلين بأية حال فهما وجهان لعملة واحدة . فالاستقلال الثقافي واقتصادي وما يؤدي نه من عزلة وما يصاحبه من عمليات استغلال وقهر لآخر تستجلب العداء الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة الأمنية . وتؤدي المشكلة الأمنية بدورها إلى تعميق العزلة الثقافية فالاجتماعية .

يؤدي هذا الوضع إلى إفراز أهم سمات الاقتصاد الاستيطاني ، أي جماعيته وعسكريته (التي يسمونها في الخطاب الصهيوني «التعاونية الاشتراكية») . ففي داخل هذا الإطار من العزلة ومع سيطرة الهاجس الأمني يصبح وضع المستوطن بمفرده في مواجهة البيئة الطبيعية والإنسانية العادية أمراً مستحيلًا ، إذ لابد من حشد الجهود البشرية والمادية ، ولابد من التنظيم الاقتصادي والعسكري . وهذا ما فعله المستوطنون الصهاينة ، فقد حوّلوا أنفسهم إلى جماعة استيطانية متماسكة منظمة عسكرياً تستبعد العرب ، وقاموا بتطوير مؤسسات "اقتصادية" وزراعية لا تخضع لمقاييس الرشد الاقتصادي ولا تنبع من مفهوم الجدوى الاقتصادية وتهدف إلى تكثيف جهود الأفراد وتجميع مصادره البشرية (المزارع الجماعية - الهستدروت) ،

٤ - مما ساعد على تقوية الجانب الجماعي الاقتصادي الصهيوني ظهور النازية في ألمانيا إذ تم عقد معاهدة الهعفره بين الصهاينة والنازيين التي أدت إلى تدفق كثير من المهاجرين اليهود الألمان ورؤوس الأموال على هيئة بضائع ومعدات قدمتها ألمانيا النازية إلى المستوطنين في فلسطين . وبعد قيام الدولة الصهيونية دفعت ألمانيا مبالغ طائلة كتعويضات للدولة الصهيونية عما لحق باليهود من أذى . وكل هذه المعونات تقوي شوكة الدولة والاقتصاد الجماعي .

٥ - طرحت الدولة الصهيونية نفسها على مستوى الديباجة بوصفها دولة يهود العالم ، أما على مستوى البنية فهي دولة استيطانية تحتاج دائماً مادة بشرية للقتال والاستيطان ، ومن ثم فلا بد أن تفتح أبوابها للمهاجرين حتى لو تناقض ذلك مع مصالحها الاقتصادية المباشرة .

وتوجد أسباب خاصة بطبيعة المادة البشرية اليهودية التي تم نقلها (أي المستوطنين الصهاينة) دعمت النزعة الجماعية :

١ - كانت المادة البشرية التي سيتم نقلها من أوروبا تحتاج إلى عملية تحديث وتطبيع (من المنظور الصهيوني) ، أي شفاؤها من أمراض المنفى مثل الطفيلية والاشتغال بأعمال السمرة والمضاربات ، أي أنه كان المطلوب تحويل يهود الجيتو إلى شعب منتج يسيطر على كل المراحل الإنتاجية ويحقق لنفسه السيادة الاقتصادية والسياسية . كما أن عملية التحديث هذه كانت تعني في واقع الأمر تحويل يهودي الجيتو (السمار المرابي) صاحب رأس المال الربوي الذي يستخدمه في عملية استغلال الشعوب (لصالح الأمير أو الحاكم) إلى المستوطن المقاتل الذي يحمل السلاح ضد السكان الأصليين ويقمعهم لصالح القوة الإمبريالية الراعية . وعمليات التحديث هذه كانت تتجاوز معايير الجدوى الاقتصادية ، وتتطلب توليد روج جماعية في يهود الجيتو .

٢ - كان معظم المستوطنين الصهاينة من طبقة البورجوازية الصغيرة أو البروليتاريا الرثة التي صعدت حركة الإعتاق أحلامها الطبقية على حين صيقت الرأسماليات المحلية عليها الخناق ، الأمر الذي جعلها مهددة دائماً بالهبوط إلى مستوى البروليتاريا . فكانت الصيغة التعاونية وسيلة تحقق قدراً من أحلامهم الطبقية بتحويلهم إلى ملاك زراعيين . ورغم أن الملكية لم تكن كاملة ولا فردية ، إلا أنها مع هذا كانت نوعاً من الملكية يُشبع طموحهم الطبقي . فهم لم يصبحوا مجرد أجراء ، والمالك لم يكن شخصاً معيناً وإنما شخصية معنوية تُسمى «الشعب اليهودي» . وقد كان لهذه الملكية الصورية أثرها الكبير في تثبيت كثير من المستوطنين في أملاكهم «التعاونية» الجديدة رغم الظروف المعادية .

وطوروا مجموعة من المفاهيم ذات الطابع الجماعي التي لا تكتثر بالعائد الاقتصادي (العمل العبري - اقتحام الأرض والعمل والخرامة والإنتاج) .

وكما صرح أحد الزعماء الصهاينة ، فإن المشروعات الناجحة هي أقل المشروعات نفعاً من الناحية الاستيطانية (لاعتمادها على العمل العربي والمستهلك العربي ولصعوبة الدفاع عنها . . . إلخ) . أما المشروعات الصهيونية الخاسرة مالياً ، فهي أكثرها نفعاً لانفصالها الكامل ولاعتمادها على العمل العبري والسوق العبرية ، أي أنها النواة الحقيقية للدولة الصهيونية المنفصلة .

وجماعية هذا الاقتصاد أو "تعاونيته" تعبير عن ضرورات الاستيطان العسكرية الأمنية وليست تعبيراً عن رؤية إنسانية ترى أسبقية المجتمع على الفرد والعدالة الاجتماعية على الربح . ولذا نجد أن كل المجتمعات الاستيطانية ، وخصوصاً الإحلالية ، تأخذ هذا الشكل الجماعي في التنظيم في مراحل الاستيطان الأولى . فالبيوريتان (المتطهرون) المستوطنون الأوائل في الولايات المتحدة كانوا أصحاب واحدة من أكثر الأيديولوجيات الرأسمالية البروتستانتية تطرفاً في فريديتها ، ومع هذا نظموا أنفسهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بشكل جماعي ، ففي مواجهة السكان الأصليين كان عليهم أن يفعلوا هذا .

بعد أن تناولنا السمة الأساسية للاقتصاد الاستيطاني (الجماعية) والسبب الأساسي لظهورها (الهاجس الأمني) قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض العناصر المقصورة على المشروع الصهيوني التي دعمت من هذه الجماعية وغلبت الاعتبارات الاستيطانية على اعتبارات الجدوى الاقتصادية :

١ - ينظر التشكيل الإمبريالي الغربي إلى الدولة الصهيونية باعتبارها قاعدة عسكرية متقدمة بالدرجة الأولى ، وركزاً استثمارياً بالدرجة الثانية . ولذا فالاعتبار العسكري بالنسبة للقوة الراعية كان أكثر أهمية من الاعتبارات الاقتصادية .

٢ - تقوم الدولة الصهيونية والمنظمة الصهيونية "العالمية" بجمع التبرعات من يهود العالم ، وهذه التبرعات ، شأنها شأن الدعم الغربي ، تصب في المستوطن الصهيوني من خلال مؤسسات الدولة المختلفة .

٣ - الدولة الصهيونية دولة وظيفية تتمتع بالدعم السخي الذي يقدمه التشكيل الإمبريالي الغربي ، الذي كان يصب في المستوطن الصهيوني من خلال مؤسسات الدولة الصهيونية مما يعني تقوية قبضتها وتقوية جماعية الاقتصاد .

باسم «الشعب اليهودي» وتزجها لتعاونية عمالية تدفع أجور العمال فيها حسب ما تنتج كل مجموعة ، وعُيِّنَ مديراً لكل تعاونية من قبل المنظمة الصهيونية . وقد حل هذا الشكل من الزراعة كثيراً من مشاكل الاستيطان الصهيوني ، فعلى سبيل المثال ، يستطيع تجمع المستوطنين أن يقدّم نفسه إلى مجموعتين ، تقوم واحدة بالزراعة والأخرى بأحراسه ومطاردة العرب وإزدهابهم (والزراعة الصهيونية التي نسميها «الزراعة المسلحة» مرتبطة بتمه الارتباط بالعمالة العسكرية الصهيونية ، بحيث لا يمكن الفصل بينهما ، فيما وجه واحد لعمالة الاستيطان والاستيعاب) . كما أن الحركة الصهيونية تستطيع أن تحوّل هذه التجمعات بحيث لا تؤدي عنده إلتاحتها ، بسبب جهل المستوطنين بشتون الزراعة ، إلى سقوط الأرض مرة أخرى في يد العرب . أما المستوطنات التي تبنى بخساتر التدحج ، فكانت المنظمة الصهيونية تقوم بدفع خسرتها ، كما أن المستوطنة الجماعية التي يتلقى أعضاؤها أجورها من المنظمة الصهيونية العمالية لن تحتاج للعمالة العربية الرخيصة .

وقد انتصر الاقتصاد الاستيطاني مع صعود الأحزاب العمالية إلى مواقع القيادة الصهيونية بانتصار جناح وإيزمان في مؤتمر الحركة الصهيونية الذي عُقد في لندن سنة ١٩٢١ ، وتكتلت الأحزاب العمالية من السيطرة على رأس المال اليهودي النعم الموجود في تصرف الحركة الصهيونية . على أساس أن ذلك يفتح لها فرصة تأسيس اقتصاد عمالي ، أي استيطاني ، قادر على إخضاع رأس المال الخاص ليعمل وفق أهداف بناء الدولة الصهيونية «الجماعية» . واستطاعت الأحزاب العمالية إيجاد خطة جذب المهاجرين الشباب . وقد سيطر الهستدروت على الأنشطة الاقتصادية كافة وحدد مهامها بأنها توحيد العمال المستخدمين ، وإنشاء كتاب العمل وجماعات الزراعة والحرف واستقبال المهاجرين . وكان تأسيس الهستدروت استمراراً لنفس الاستجابة لمعضلة الاقتصاد والأيدولوجيا الاستيطانية . فانهستدروت لم ينشأ كتعبير عن مصالح طبقة عاملة يهودية تبنوت في فلسطين وإنما أداة خلق هذه الطبقة ، ونواة لثاقف الاقتصاد العمالي . كما أنه بامتلاكه العديد من المشروعات كدن يسمى لتكوين علاقة خاصة جداً مع رأس المال الخاص ، وهو ما عبر عنه بن جوريون بقوله : «إننا لا نسعى لمشاركة العمال في أعمال يديرها رأس المال الخاص ويشترك العمال في أرباحها ، وإنما على العكس نسعى لمشاركة رأس المال الخاص في أعمال يديرها العمال ويشرف الهستدروت عليها ، ويأخذ رأس المال الخاص نسبة ثابتة من أرباحها» .

٣ - كان من العسير إصدار الأوامر للمستوطنين وكان من الصعب عليهم تقبلها والانصياع لها ، بحكم خلفيتهم الطبقية ، ولذا كانت الصيغة التعاونية مناسبة لأقصى حد .

٤ - كان كثير من المستوطنين الصهاينة يحملون أفكاراً وديابات اشتراكية متطرفة كان لابد من تفرغها وتسريبها . وقد تم ذلك من خلال الاقتصاد الجماعي العسكري ، الذي سُمّي «تعاونياً اشتراكياً» واستخدمت الديابات الاشتراكية المتطرفة في تبريره .

٥ - كان المهاجرون اليهود الجدد يأتون من وسط هامشي ولم تكن لهم خبرة بالزراعة ، وبالتالي كانوا دائماً في حاجة إلى مساعدة وإشراف فنيين ، ولهذا أمكن تدريب المزارعين الجدد على أيدي المزارعين ذوي الخبرة داخل إطار الاقتصاد الجماعي .

٦ - كان مجتمع المستوطنين الصهاينة (ولا يزال إلى حد كبير) مجتمع مهاجرين . ومجتمع المهاجرين يتسم بسيولة كبيرة ، فبعد استقرار فريق من المهاجرين كان كثير منهم يترك الأرض بعد قليل لينهب إلى الولايات المتحدة حيث توجد فرص أفضل للعمل ومستوى معيشي أعلى . وقد تمكّن الصهاينة من التغلب على هذه الصعوبة عن طريق الصيغة الجماعية لأن انسحاب بعض المزارعين لم يكن يعني التوقف الكامل للعملية الإنتاجية (الأمر الذي كان يمكن أن يحدث في حالة الملكية الفردية) وكانت الحركة الصهيونية تقوم باستبدال مهاجر آخر بمن ترك الأرض .

٧ - أثبتت الصيغة الجماعية أنها أفضل الصيغ لاستيعاب المهاجرين الجدد ، فهي قادرة على إيجاد أعمال ووظائف لهم ، لأن المزارع التعاونية والتنظيمات الجماعية الأخرى كانت تشمل كل جوانب الحياة . كما ساهم التنظيم الجماعي في تخفيف حدة الصراعات العرقية داخل جماعات المستوطنين . فكل مهاجر كان ينضم للتنظيم التعاوني الذي تسود فيه قيمه الحضارية ويسيطر عليه بنو جلدته من رومانيين أو روس أو بولنديين وهكذا .

وقد أدرك القائمون على المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية هذه الحقيقة وأن الطريقة الوحيدة المتاحة أمام المشروع الصهيوني ليس مجرد الاستيلاء على الأرض وإنما إدارته على أساس جماعي عسكري . ولذا فرغم أن اتجاهاتهم الأيدولوجية كانت رأسمالية ليبرالية تؤمن بالانحياز الحر إلا أنها قبلت عملية التنظيم الجماعي هذه (التعاونية الاشتراكية) وقامت بدعمها وتمويلها بلا تردد ودون التقيد بأية اعتبارات اقتصادية أو أيدولوجية خارجية . فكانت الوكالة اليهودية تقوم بشراء الأرض (من سلطات الانتداب أو بعض الإقطاعيين العرب المقيمين خارج فلسطين أو من خلال وسطاء)

الاقتصاد العمالي

Labour Economy

«الاقتصاد العمالي» مصطلح يكاد يكون مترادفاً مع مصطلح «الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني». ونحن نذهب إلى أن ثمة خطأ عاماً من الاقتصاد الاستيطاني يوجد في كل الجيوب الاستيطانية سمته الأساسية هي الجماعية والعسكرية. هذا النمط يترجم نفسه إلى أشكال مختلفة ولكن الجوهر يظل واحداً. وفي حالة المشروع الاستيطاني الصهيوني أخذ الاقتصاد الاستيطاني شكل الاقتصاد العمالي أو التعاوني الاشتراكي ذي الديباجات الاشتراكية للأسباب التي يبنّاها في مدخل «الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨»: أسباب ظهوره».

الرواد الصهاينة (حالوتسيم - المسكوب)

Zionist Pioneers (Halutzim; Maskoub)

«الرواد» ترجمة للكلمة العبرية «حالوتسم» ومفرداها «حالوتس» أي «رائد». ويُطلق المصطلح في الكتابات الصهيونية على الصهيوني الذي يهاجر إلى فلسطين ويستوطن فيها ثم يكرس نفسه لبناء المستوطن الصهيوني. أما الفلسطينيون العرب فقد أطلقوا عليهم اسم «المسكوب» أي الوافدون من «مسكوبا» أي «موسكو». والرواد جماعة من المستعمرين الاستيطانيين الذين يدورون في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد مزجها بالديباجات الشعبوية الروسية الخاصة بالعودة للشعب العضوي (الفولك) والأرض ورفض الطموحات المادية والمصلحة الذاتية وإيثار العمل اليدوي، الذي قد يأتي بعائد مادي منخفض، عن الأعمال غير اليديوية التي قد تأتي بالنجاح المادي البورجوازي، ولذا فهم يحملون بمجتمع جماعي اشتراكي مقعّم بروح التعاون.

كان الرواد يرفضون حياة اليهود في العالم (الدياسبورا) كما خبروها في شرق أوروبا، كما كانوا يرفضون الاندماج في مجتمعاتهم الأصلية. وقد ذهبوا إلى أنه لا يمكن حل المسألة اليهودية في شرق أوروبا إلا على أساس عودة اليهود إلى فلسطين كي يظهروا أنفسهم عن طريق اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج وتعلّم اللغة العبرية والتمسك بالتراث اليهودي. وقد ارتبطت حركة الرائدة بالتنظيمات العسكرية الصهيونية ومزارع الكيبوتس (التي بُعِدَ الانضمام لها ذروة تحقّق المثل الأعلى الريادي)، فالريادة هي في نهاية الأمر الزراعة المسلحة التي تهدف إلى تحقيق الاستيطان الإحلالي في فلسطين على حساب الفلسطينيين. وبالتالي، فإن

وتبدّى عنصر الجماعية والأمن باعتبارهما أهم أسس الاقتصاد العمالي في تنظيم الكيبوتس على أسس شبه عسكرية لتفريخ المستوطن المقاتل، وقد تم تأسيس الهاجاناه بعد تأسيس الهستدروت بعام واحد، وتم تدريب عشرات الآلاف من أعضائها. ثم تأسست بعد ذلك قوتها الضاربة البالماخ عام ١٩٤١ لتأدية المهام الصعبة. وكان معظم أعضائها مرتبطين بالكيبوتس، وخصوصاً تلك الكيبوتسات التابعة للحزب الصهيوني ذي الديباجة اليسارية: المابام. وكانت الهاجاناه ضمن مسئولية الهستدروت، وضباطها في معظمهم مسئولون فيه، واعتبرت بمنزلة الجناح العسكري للمجتمع الجديد لتقوم بمهام الحماية وتوفير الأمن للاقتصاد الاستيطاني العمالي.

الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨

Zionist Settler Economy in Occupied Palestine after 1948

لم يخف الهاجس الأمني (الاستيطاني) بطبيعة الحال بعد عام ١٩٤٨، بل ربما ازداد حدة. وقد تطلّب هذا استمرار الصيغة الجماعية (التعاونية العمالية) وتهميش الاعتبارات الاقتصادية وتخصيص موارد اقتصادية هائلة لحراسة الحدود لضمان استمرار السيطرة الصهيونية على الأرض والسكان الأصليين واستيعاب المهاجرين الجدد وإعادة تأهيلهم وإتمام المشروع الصهيوني بما يتطلبه من توسّع جغرافي ومحاولة التوصل إلى الحدود الآمنة بشكل نهائي وتحديث الجيش الإسرائيلي وتزويده بكل الأسلحة التي يحتاجها وبناء صناعة سلاح ذات تكنولوجيا عالية متطورة.

وقد تمكنت الأحزاب العمالية من تأسيس نظام اقتصادي تقوم فيه الدولة بالإشراف والتخطيط المركزي الذي يشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة، كما أنها تشرف على كل مجالات النشاط الاقتصادي عبر سياساتها الضريبية والتقيدية والمالية، وعبر سياسة التشجيع والدعم حتى أنه يمكن القول بأن دور الدولة في الاقتصاد الإسرائيلي أكبر من دور أية دولة أخرى في اقتصادها، عدا الدول الشيوعية.

وقد ظل نموذج الصهيونية العمالية، وقوامها الهستدروت، المعلم الأساسي للاقتصاد العمالي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ثم للاقتصاد الإسرائيلي بعد قيام الدولة، إلى أن بدأ اهتزاز هذا النموذج مع الأزمة الاقتصادية التي بدأت في أعقاب عام ١٩٧٣، وبلغت ذروتها في منتصف الثمانينيات معلنة عن انتهاء قدرة هذا النمط من الإدارة الاقتصادية على الاستمرار وتجاوز أزماته.

المنظمات كانت منظمة البيلو للاستيطان في فلسطين ومنظمة عم عولام للاستيطان والهجرة إلى الولايات المتحدة . وظهرت المنظمات في كل مكان ، فأنشئ بن جوريون واحدة في الولايات المتحدة عام ١٩١٥ حينما كان هناك ، وأنشئ ترومبلدور منظمة في روسيا عام ١٩١٩ .

وقد اكتسبت منظمات الرائد قوة غير عادية مع صدور وعد بلفور الذي حوّل الفكرة الصهيونية إلى مشروع محدد قابل للتنفيذ من خلال آلية الإمبريالية ، فتزايد عدد المنظمات . وتكن نشوب الثورة البلشفية أدّى إلى تأثير معاكس ، وخصوصاً أن كثيراً من أعضاء جماعات الرواد هم من الشباب الثوري الذي أصبح يوسعه التعبير عن توجّهه الثوري من خلال التجربة السوفيتية .

وقد عقد مؤتمر لمنظمات الرواد في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٨ ، ويُعد ترومبلدور الأب الفعلي والروحي لهذه المنظمات ، وقد أصبح المثل الأعلى بعد مقتله على يد النقضومة العبرية عام ١٩٢٠ . ثم عُقدت عدة مؤتمرات بعد ذلك . وقد أصدر المؤتمر عام ١٩٢٣ قراراً بأن جماعات الرواد جزء عضوي من كل من الطبقة العاملة اليهودية وطبقة البروليتاريا العالمة وأكد حماية الصراع وأن المنظمة ستحارب ضد الرأسمالية في كل أشكالها وأن كل عضو يرفض فكرة الكيبوتس وينضم إلى موشاف عوفديم لن يسمح له بالانضمام لبرامج التدريب . وقد تم تبني هذه القرارات في أغسطس ١٩٢٣ ، وانقسمت منظمات الرواد إلى شرعيين وغير شرعيين ، إذ طالب الشرعيون بالصراع الطبقي الأممي وأخية الجماعية ، بينما ذهب غير الشرعيين إلى أن هناك حركة عمالية يهودية مستقلة .

وقد شهد عام ١٩٢٦ نجاح التجربة السوفيتية في توضيح اليهود وتحويلهم إلى عنصر منتج في الوقت الذي كان فيه الاستيطان في فلسطين يعاني أزمة ، وانتهى الأمر بأن سحب السلطات السوفيتية اعترافها بجمعية الرواد عام ١٩٢٨ وألقت أعضاءها في السجن .

وقد أُسست منظمات للرواد في وسط أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان . ويُلاحظ أن صعود النازي للسلطة لم يُعقّ نشاطها ، فنانزيون لا يمانعون في أية نشاطات تؤدي إلى إفراغ أوروبا من اليهود والنشاط الصهيوني الاستيطاني يؤدي إلى ذلك . وما يلفت النظر أن منظمات الرواد لم يكن لها فروع في اليمن أو البلاد العربية التي كانت تضم أقليات يهودية ذات ضائع عربي ، بل انصب نشاطها على اليهود الإشكناز أو اليهود العرب ذوي الطابع الأوربي مثل بعض قطاعات اليهود في مصر وسوريا .

وقد ارتبطت منظمات الرواد من البداية بفكرة الغزو المسلح

الزراعة المسلحة التي يعمل بها الرواد هي في واقع الأمر الطريقة الصهيونية لتجنيد بعض الشباب اليهودي الثوري من شرق أوروبا وتحويلهم إلى مستوطنين يحلون محل الفلسطينيين .

وصورة الرائد هي الصورة التي شكّلت الوجدان الصهيوني العمالي الاستيطاني . والمجتمع الإسرائيلي كان مجتمع مستوطنين يظنون أنفسهم رواداً حتى عام ١٩٦٧ . وبعد ذلك التاريخ ، تغيّرت الصورة كثيراً . فمع تزايد معدلات العلمنة وتضاعف أزمة الصهيونية ، تراجعت صورة الرائد التقليدية وحلت محلها صورتان :

١ - صورة المستوطن الباحث عن اللذة الذي لا يكثر بأية ديباجات دينية أو إنسانية ، فهو شخص لا ينعى نفسه بصفة الرائد ولا يدعي أنه يحوّل الصحراء إلى أرض خضراء أو يحمل المحراث بيد والبندقية بالأخرى (كما كان الزعم والادعاء) . وهو يرفض التقشف والتضحية بالذات ، فهو شخص يبحث عن رفع مستواه المعيشي وعن المزيد من الاستهلاك ويحلم بالحياة في مجتمع تتحكم فيه آليات المشروع الحر وتدفق عليه المعونات الأمريكية . وقد تحوّل الكيبوتس نفسه من مجتمع صغير يبلور قيمة التقشف إلى مكان يتمتع فيه أعضاء النخبة الإشكنازية بالترف والرفاهية . وقد أصبحت المستوطنات الجديدة مزودة بكل أشكال الترف الحديث ، كما أن الجيش الإسرائيلي أصبح يزودها بالحماية .

٢ - صورة المستوطن الملتحي الذي يستوطن الأرض الفلسطينية باسم الحقوق اليهودية المقدسة المطلقة والصهيونية الحلولية العضوية . والواقع أن الهجرة اليهودية السوفيتية الأخيرة جاءت بالآلاف من الخالمين بالصورة الأولى ومن اتباع ما نسميه «الصهيونية النفعية» .

منظمات الرواد

Halutzim Organizations

ظهر عديد من المنظمات الصهيونية التي كانت تهدف إلى وضع رؤية الرواد الخاصة بالزراعة المسلحة واقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج موضع التنفيذ . وكان مناحم أوسيسكين من أوائل المنادين بتكوين مثل هذه التنظيمات التي يلتزم أعضاؤها بالذهاب إلى فلسطين للعمل لمدة ثلاث سنوات كنوع من أنواع الخدمة العسكرية للشعب اليهودي ، على أن يكون سلاحه المجراف والمحراث وليس السيف أو البندقية (وهو ما يدل على جهله التام بحقائق الاستيطان الإحلالي الذي يتطلّب السيف قبل المجراف والبندقية قبل المحراث) . وقد نشأت جمعيات في الولايات المتحدة وجنوب روسيا وبولندا ورومانيا تحت أسماء مختلفة . وأولى هذه

مليون شخص ، أي حوالي ثلث يهود روسيا في ذلك الوقت) . وبما له دلالة أن هذه التعاونيات كانت مُقسَّمة على النحو التالي :

٣٦٪ تعاونيات صغار التجار

٣٢٪ صناعات مهرة

٧,٥٪ فلاحون

٢٪ عمال

٢١,٥٪ تعاونيات مختلفة

أي أن الحركة التعاونية اليهودية في روسيا كانت أساساً حركة لحل مشاكل الطبقة البورجوازية الصغيرة ، ونشأت في هذه التربة . والقول نفسه ينطبق على الحركة التعاونية في بولندا التي كانت تضم خمس يهود بولندا (وقد تركت هذه النشأة البورجوازية الصغيرة أثرها في بناء الحركة التعاونية للصهيونية الاستيطانية فيما بعد) .

وقد نقل المستوطنون اليهود في الأرجنتين غط التنظيم التعاوني معهم إلى وطنهم الجديد (دون أية ادعاءات عقائدية أو مثالية بشأنها) فأنشأوا تعاونيات زراعية ، ولكن لم يُقدَّر لها النجاح أو الانتشار (وهي أخذت في الاختفاء التدريجي) نظراً لانصراف المستوطنين في الأرجنتين عن الزراعة إلى الأعمال التجارية ، ومن ثم فقد أسسوا تعاونيات مصرفية ، إن صح التعبير ، فساهم أكثر من ١٥ ألف يهودي في تأسيس تعاونية البنك التجاري عام ١٩١٧ وبك الشعب اليهودي عام ١٩٢١ .

ومن أطراف الأشكال التعاونية ، تعاونية الباعة الجائلين اليهود التي كانت تأخذ شكل مخازن مفتوحة في كل المدن التي يذهب إليها البائع اليهودي الجائل . فإذا كان البائع عضواً في التعاونية توجَّه إلى المخزن التعاوني وأخذ ما يريد من بضائع بشروط ائتمانية سهلة . كما أن وجود المخازن في معظم المدن أعفَى البائع المتجول من مشقة حمل بضائعه معه أينما ذهب واكتفى بحمل عينات من السلع فحسب ، فإذا ما باع كمية من السلع توجَّه إلى المخزن وحصل على الكمية المطلوبة ووردها للزبون . وقد تطوَّر هذا الأسلوب بحيث اكتفى البائع المتجول بعرض العينة على الزبون على أن يتوجه الأخير بنفسه إلى المخزن التعاوني ، وهذا لا يختلف كثيراً عن الطريقة الشائعة في الولايات المتحدة وأوروبا للبيع بالكتالوج . وهذه التعاونيات التجارية منظمات رأسمالية في بنائها وحركياتها وأغراضها ، ولكنها تستخدم أساليب تعاونية باعتبار أن الأسلوب التعاوني هو أكثر الأساليب ملائمة للمستوطنين اليهود في الأرجنتين الذين يريدون ممارسة نشاط رأسمالي ، ولكن حجم رأس مال كل منهم على حدة يحول دون ذلك .

لفلسطين . فقد حارب كثير من الرواد مع الفيلق اليهودي عام ١٩١٧ ، وكان هذا ترجمة عملية لتفكير بن جوريون في تكوين جيش من العمال يسير إلى فلسطين ليحررها للشعب اليهودي . وفي عام ١٩١٩ ، حضر ترومبلدور مؤتمر الجمعيات الرائد ، وكان قد قدَّ الأمل في تكوين جيش قوامه مائة ألف يهودي في روسيا ليهاجم فلسطين ويستوطنها ، وطالب بإنشاء جيش قوامه عشرة آلاف جندي من الرواد ليحل محل الحامية الإنجليزية .

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، كان عدد أعضاء منظمات الرواد ١٠٠ ألف . وقد نشر الهستدروت إحصاء عام ١٩٢٧ يقول إن ٤٣٪ من كل العمال في فلسطين و ٨٠٪ من أعضاء الكيبوتس تم تدريبهم في جمعيات الرواد قبل استيطانهم فلسطين . وقد توفَّ نشاط الجمعيات مع تأسيس الدولة الصهيونية . وفي الوقت الحالي ، تتبع كل حركات الشباب الصهيونية قسم الشباب والخالوتس في المنظمة الصهيونية .

الحركة التعاونية

Cooperative Movement

«الحركة التعاونية» هي أهم تعبير عن الصهيونية العمالية ، وتعود جذور الفكر التعاوني الصهيوني إلى الفكر التعاوني الغربي والفكر الشعبي الروسي وإلى أوضاع أعضاء الجماعات اليهودية في شرق أوروبا ، وخصوصاً في مرحلة التحديث المتعثر حيث تأزَّم وضعهم باعتبارهم بقايا جماعة وظيفية فقدت دورها التقليدي . وقد أسست الحركة التعاونية اليهودية كمحاولة لتركيز قوى صغار التجار والممولين اليهود حتى يمكنهم التصدي للمنافسة ، ومن ثم فهي لم تكن حركة احتجاج على المجتمع التنافسي التعاقدية الذي أسسته الرأسمالية بقدر ما كانت آلية للبقاء داخله ولتحسين فرص التنافس . وقد بدأت الحركة التعاونية اليهودية في روسيا بين الحرفيين اليهود الذين كوَّنوا جمعيات تعاونية تمنحهم تسهيلات ائتمانية تساعد على شراء الأدوات التي يستخدمونها وعلى تخزين منتجاتهم وعلى التأمين على حياة الأعضاء . وقد ساهم الأثرياء من اليهود الأمريكيين والألمان في تحويل هذه التعاونيات كجزء من محاولتهم تحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج (كما يقول الاصطلاح الصهيوني) وذلك حتى لا تزداد الهجرة من شرق أوروبا إلى بلاد الغرب ، الأمر الذي كان يهدد مصالحهم الاقتصادية ووضعهم الاجتماعي . وقد انتشرت التنظيمات التعاونية في روسيا حتى أصبحت تضم ٤٠٠ ألف عضو (يعولون حوالي مليون ونصف

اشتركية بدائية من جانب العمال المستغلين للوصول لصيغ تنظيم اقتصادية جماعية تراحمية تختلف عن الصيغ الرأسمالية السائدة والمبنية على التنافس والتناحر والاستغلال . ومن الملاحظ أن التعاونيات اليهودية الأولى التي نشأت في فلسطين كانت تعاونيات استهلاكية ، كما كانت هناك تعاونيات تسويقية ، وتعاونيات عمالية تقيم للعمال مطابخ ومغاسل ونوادي لأن معظمهم كان مُقتلَعاً من تربته خارج أي بناء أسري . ومن أشهر التعاونيات العمالية التنظيم التعاوني لعمال البناء الذي كان يتفاوض مع الزبائن والمؤسسات من أجل الحصول على عقود البناء (وهذه التعاونيات هي التي تحولت فيما بعد إلى أشهر شركة يملكها الهستدروت وهي شركة سويل بويه للبناء) . وإلى جانب كل هذا ، كانت هناك تعاونيات لصغار الملاك الزراعيين للمساهمة في زراعة الأرض وتسويق المنتجات الزراعية .

ومع هذا ، فإن الصيغة التعاونية الصهيونية ظلت حقيقة قائمة على المستوى العملي المباشر وحسب . ولم يتم اكتشافها واكتشاف إمكاناتها الاستيطانية الصهيونية بشكل واضح إلا عام ١٩٠٤ . وقد تم ذلك بالنصبة النخسة ، فبعد موت هرتزل ازداد النشاط الاستيطاني ، وقد ظهرت بعض التعاونيات في فلسطين كاستجابة مباشرة وتلقائية لثقلات الاستعمار الاستيطاني الإحلالي (الذي يدور في إطار محاولة الاستيلاء على الأرض وإفراغها من سكان العرب وإحلال عنصر يهودي محنهم) . وقد تبين أن الحركة الصهيونية الدببوماسية أو العامة (التوطنية) قدرة على شراء الأراضي ، ولكنها كانت غير قادرة على توطين (وهو الأمر الذي يمكن أن تقوم به الصهيونية العمالية الاستيطانية وحدها) . وحيث إن تمويل الأفراد قد تَعَثَّر ، فقد تقرر أن تبقى الأراضي التي يشترىها الصندوق القومي اليهودي ملكية جماعية على أن تُؤجر للمجمعات النعمانية التي يدفع لها أجراً حسب كمية إنتاجها ، وقد عُيِّن مدير لهذه المجمعات من قبل الحركة الصهيونية .

وقد حدث أن قام نزاع حاد بين المدير المُعيَّن من قبل الحركة الصهيونية والمستوطنين في إحدى المستوطنات ، فالتحذت المنظمة الصهيونية قراراً بـعقاب المدير والعمال ، ولكنها عدلت عن هذا واكتفت بفصل المدير وبدأ تطبيق نظام التسيير الذاتي ، وهكذا بدأت الحركة التعاونية الصهيونية والصيغ الاشتراكية الأخرى .

وقد قدَّر لهذه الصيغة الجماعية التعاونية أن تسود رغم وقوع الحركة الصهيونية تحت تأثير كبار المموِّكين اليهود والأميرالية العالمية ، وذلك لأنها كانت الطريقة الوحيدة القادرة على ترجمة الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة إلى حقيقة واقعية ، فهي الصيغة التي

وقد استمرت بعض التعاونيات اليهودية بعد الثورة السوفيتية ، وبعد وصول الشيوعيين للحكم في بولندا . وكان الغرض من التعاونيات في الإطار الاشتراكي الجديد هو إعادة تدريب اليهود مهنيّاً حتى يكتبوا من الخبرات ما يؤهلهم للاندماج في المجتمع إذ يبدو أن ما يُسمّى «هامشية اليهود» قد استمرت حتى الثلاثينيات في الاتحاد السوفيتي وحتى الخمسينيات في بولندا .

ولا تختلف الحركة التعاونية الصهيونية في فلسطين في جذورها التاريخية ولا في رؤيتها عن الحركة التعاونية اليهودية في أوروبا . فالحركة التعاونية الصهيونية كانت متأثرة بأفكار سيركين وجوردون وبوروخوف وأوبنهايمر . وقد تحدّث سيركين وجوردون عن العمل الجماعي اليهودي كوسيلة لنيل الهامشية والطفيلية ولاكتساب هوية جديدة يهودية منفصلة . ولذلك ترجمت هذه الأيديولوجية نفسها إلى مفاهيم عنصرية مثل مفهوم اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج ومفهوم العمل العبري . أما أوبنهايمر فقد قنّن هذه التعاونية الانفصالية ، إن صح التعبير ، فقد كان من المطالبين بما كان يسميه «الاستعمار الكبير» الذي كان يعني الاستيلاء على كل الأرض الفلسطينية بشكل جماعي على عكس «الاستعمار الصغير» الذي يقوم على أساس دعم أثرياء الغرب والتسلل . والاستعمار الكبير لن يتم إلا عن طريق إنشاء شبكة من المستعمرات الزراعية والقرى التعاونية على أساس الاعتماد الذاتي ، إذ لا بقاء لليهود في فلسطين إلا بالزراعة وإقامة اقتصاد زراعي وتكوين طبقة من الفلاحين والمزارعين لضمان استقرار المدن اليهودية . وقد طالب أوبنهايمر بأن تظل الأرض كلها ملكاً أزلياً للشعب اليهودي كما طالب بإحياء القوانين الزراعية لإسرائيل القديمة بعد تجديدها ، وإدخال قوانين السنة السبئية وسنة البويل . وطالب أوبنهايمر بعدم السماح بقيام سلطة قوية لكبار الملاك لأن هذه السلطة في عرققتها تطبيق القانون كانت لها اليد الطولى في انهيار الدولة العبرانية القديمة ، أي أن أوبنهايمر كان يؤيد الحركة التعاونية كاستمرار للتقاليد الدينية وكرجمة لمطامح الشعب اليهودي في الانفصال وفي ممارسة شعائره الدينية التي هي من أهم مظاهر انفصاله .

وإذا كانت هذه هي التبريرات النظرية للحركة التعاونية الصهيونية ، فهي تعتبر ديباجات تبرر ظاهرة برزت بشكل برجماتي لم تُدخَل النظرية في تشكيله . فقد ظهرت أولى التعاونيات الصهيونية في فلسطين كامتداد طبيعي واستمرار لتقاليد للتعاونيات اليهودية في شرق أوروبا وهي التعاونيات التي كانت قد ظهرت كوسيلة عملية لتحسين دخول الأعضاء فيها (وليس كمحاولة

٢ - اقتحام العمل :

لو كان الاستعمار الصهيوني استعماراً استيطانياً وحسب ، لاكتفى باقتحام الأرض ولكنه استعمار استيطاني إحلالي ، ولذلك يمكن هناك مفر من البحث عن أداة أخرى لتحقيق الإحلال ، وقد وجد الصهاينة ضالهم المشوذة في مفهوم اقتحام العمل . وفي إحدى مؤتمرات العامل الفتي ، أكد جوزيف واتكين أن اقتحام الأرض واقتحام العمل صنوان لا يفترقان ، يكمل الواحد منهما الآخر . وكلا المفهومين يعود في الأصل إلى الفكر الصهيوني العمالي الحلولي جوردون الذي كان يرى أن اليهودي في الدياسورا يقوم بأعمال كتابية وحسابية ومالية ، ولذا فهو يحيا حياة مُشوَّعة ينقصها الانفعال والإبداع ، كما أنه لا يتمتع بأية سيادة ولا مشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته . ولذا ، يجب على اليهودي أن يعود للأرض لا ليملكها فحسب وإنما ليستغل فيها بالأعمال اليدوية الشاقة ويقهرها حتى يصبح هو نفسه محتلاً من قِبَل العمل اليدوي . والعمل اليدوي هو إحدى وسائل الرجوع إلى عالم الطهارة والحواس والطبيعة ووسيلة الاتحاد الصوفي بها . ولذا يجب أن يعمل العامل اليهودي من أجل العمل ذاته ، وهو بهذا سيطلع نفسه ويتخلص من هامشيتة وطفيليتة ويحل إشكالية الهرم الطبقي اليهودي المقلوب إذ يصبح هناك عمال وفلاحون ومن ثم يكتمل تكوين الشعب اليهودي ، كما أنه سيحل إشكالية العجز وانعدام السيادة وعدم المشاركة في السلطة إذ أن هذا الشعب اليهودي الذي اقتحم العمل وأكمل تكوينه الطبقي يمكنه أن يؤسس دولة ذات سيادة يمارس اليهود من خلالها صنع القرار ويتحكمون في مصيرهم .

وقد قام الحاخام الصهيوني كوك ، العارف بأسرار القبلاء ، بالدفاع عن فكرة اقتحام العمل ، مستخدماً مصطلحاً حلولياً عضوياً ، إذ يقول : " لقد أدركنا ظهورنا للاهتمام بحياتنا الجسدية ولتطوير أحاسيسنا كما أممنا كل ما له علاقة ملموسة بحقيقة الجسد لأننا أصبحنا فريسة لمخاوفنا ، لقد كان ينقصنا الإيمان بقدرسية الأرض " . ونحن نرى أن ثمة تشابهاً بنيوياً بين مفهوم اقتحام العمل وبين المفهوم الحسيدي للخلاص بالجدس الذي يؤكد أن روح الإنسان تستطيع ، من خلال الانتشاء الجسدي والغوص في الأشياء المادية ، أن تتسامى لتصل إلى درجة عالية من الطهارة والشفافية والسمو الروحي . والحديث عن اقتحام العمل وطهارة العمل العبري لم يكن أمراً مجازياً بل كان حرفياً إلى أقصى درجة ، فلقد قام بعض العمال العرب الذين استأجرهم المستوطنون الصهاينة بغرس أشجار غابة

قامت بعزل المستوطنين وتحويلهم إلى جماعة استيطانية قتالية متماسكة يمكنها الصمود أمام السكان الأصليين .

ولعل أكبر دليل على أن الحركة التعاونية الصهيونية ضرورة حتمها الاستيطان الإحلالي فحسب ، دون أي ارتباط بأيديولوجيا أو رؤية اشتراكية إنسانية ، هو وجود منظمات تعاونية عمالية وتعاونية تابعة لكل الأحزاب بغض النظر عن انتمائها الديني أو الطبقي أو الفكري ، بل توجد مدرسة تلمودية/ ناحال في إسرائيل ، أي مدرسة تلمودية تأخذ شكل مستوطنة زراعية تعاونية عسكرية .

ويعكس الهستدروت في تركيبه الشامل التعاوني الرأسمالي بنية الحركة التعاونية الصهيونية وجذورها التاريخية ، فهو تنظيم نقابي ولكنه في الوقت نفسه أكبر رأسمالي في إسرائيل . وبما هو جدير بالذكر أن هذه الحركة التعاونية أخذت في الاختفاء والضمور التدريجي بعد أن أدت غرضها ، بينما القطاع الخاص من الاقتصاد أخذ في التوسع على حسابها .

اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج

Conquest of Soil, Labour, Guarding, and Production

«اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج» مجموعة من المفاهيم الصهيونية العمالية المترابطة التي تشكل عصب الأيديولوجية الصهيونية العمالية :

١ - اقتحام الأرض :

كان مفهوم اقتحام الأرض أحد الأسس التي يستند إليها البرنامج الصهيوني الاستيطاني ، وهو مفهوم ينادي بالاستيلاء على أرض فلسطين واستغلالها حتى يمكن إنقاذها من أيدي الأغيار وبناء المستعمرات اليهودية . وعن طريق غزو الأرض يُظهر اليهودي نفسه من طفيليتة التي كانت تسمه كشخصية هامشية تعمل بالتجارة والربا في الدياسورا (أي في أنحاء العالم) ، حيث كان يعيش منفياً محروماً عليه - حسب التصور الصهيوني - العمل في الزراعة والاحتكاك بالطبيعة ومصادر الحياة . فاقتحام الأرض لم يكن الدافع إليه اقتصادياً وحسب وإنما كان نفسياً أيضاً .

ولكن الاقتحام الحقيقي للأرض لم يتم بالطرق السلمية ولا حتى عن طريق التسلل والشراء ، فالصندوق القومي اليهودي لم يتمكن خلال ٤٥ عاماً (من تاريخ تأسيسه حتى عام ١٩٤٧) من الحصول إلا على ٣,٩٪ من مساحة فلسطين ، بينما نجد أن الهاجاناه (وشتيرن والإرجون) قد استولت في أقل من عام واحد (١٩٤٨) على مساحة قدرها ٧٦٪ من مجموع مساحة البلاد .

هرتزل ، فقام العمال اليهود باجتماعهم ثم أعادوا غرسها في اليوم التالي من خلال العمل العبري الطاهر .

والحديث عن اقتحام العمل والعمل اليدوي بهذا الشكل الرومانتيكي يدل على الجذور الطبقيّة البورجوازية الصغيرة للصهيونية العمالية التي جاءت جماهيرها من بين قطاعات اجتماعية فشلت في التأقلم مع أوضاعها الطبقيّة والاقتصادية الجديدة في شرق أوروبا ، ولم تتمكن من اللحاق بمن هاجر إلى الولايات المتحدة أو غرب أوروبا ، فكان عليها أن تبحث عن بنية اقتصادية جديد يمكنها أن تتكيف معه ، فوجدت ضالتها المنشودة في العودة إلى عالم زراعي مقدس في أرض الأجداد المقدسة !

ولكن الدافع وراء اقتحام العمل لم يكن نفسياً/ طبقياً

فحسب ، بل كانت هناك ضرورات عملية يحتمها واقع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين ، فالأرض التي هاجر إليها اليهود لم تكن خالية من السكان ، ولذا كان يتحتم إجلاؤهم وشغل أعمالهم . وقد أدرك المستوطنون منذ البداية أهمية العمل العبري كأساس للاستيطان الإحلالي ، فاستنجدوا العمال العرب كان يعني أن المستوطن الصهيوني سيطر معتمداً على العرب غير مستقل عنهم ، كما أنه في نهاية الأمر سيجعل تحقيق أغلبية يهودية أمراً مستحيلاً . ولذا ، لم يكن هناك مفر من إحلال العامل اليهودي محل العامل العربي ، وكان خلق وظائف جديدة للمهاجرين الجدد أمراً حتمياً ، وهو أمر كان من العسير تحقيقه دون اللجوء إلى اقتحام العمل .

وقد قاوم بعض المستوطنين هذا المفهوم الصهيوني العمالي

للتناقض مع مصالحهم الاقتصادية ، فالرأسمالي اليهودي كان يفضل العامل العربي الكفء قليل التكلفة على العامل العبري غير الكفء مرتفع التكلفة . وقد قام الصهاينة العماليون بتنظيم إضرابات عديدة ضد الرأسماليين اليهود الذين لا يحافظون على نقاء أو طهارة المستوطن ، إلا أن الصهاينة العماليين كانوا مع هذا يؤكدون أن غزو الأرض لم يكن يتم لحساب الطبقة العاملة اليهودية وحدها وإنما لحساب الشعب اليهودي ككل وأن التناقض بينهم وبين الرأسماليين لم يكن ينصب إلا على نقطة جزئية خاصة بإصرار الفريق الآخر على استنجدوا العمل العربي .

وكمحاولة لحل هذا التناقض ، لجأ المستوطنون إلى استيراد بعض اليهود الشرقيين من اليمن ، فالعامل اليمني كان عاملاً عبرياً (مقدساً) يرضي المطامع الإحلالية لدى الصهاينة العماليين ، وهو كذلك عامل عربي رخيص يرضي شرهة الصهاينة الرأسماليين .

ولكن المشكلة زادت تفاقمًا لأن العمال اليمنيين لم يكونوا سعداء بأحوائهم ، الأمر الذي اضطر المستوطنين إلى وقف استيراد اليهود من اليمن .

ولم يحقق شعار اقتحام العمل أي نجاح ، فحتى عام ١٩١٤ لم يزد عدد العمال اليهود عن ١٢ من القوة العاملة في فلسطين . ولذلك ، اقترح جوزيف واتكين إنشاء مزارع الكيبوتس كوسيلة لجعل العامل الزراعي ملكاً زراعياً أيضاً ، ذلك أن واتكين كان يعلم أن الجذور البورجوازية للعمال اليهود كانت تجعل تحولهم إلى مجرد عمال أمراً عسيراً عليهم ، كما أن غياب الربط العائلي بينهم وبين الأرض كان سبباً نهجراً كثير منهم إلى الولايات المتحدة . وقد نجحت مزارع الكيبوتس في تحقيق أحلام البورجوازية اليهودية الصغيرة المهاجرة في أن تصبح مالكة ، كما أنها تلبت في الأرض وربطتها بها ، أي أن مزارع الكيبوتس أصبحت الوسيلة المزروعة لاقتحام الأرض والعمل معاً . وقد أصبح شعار اقتحام العمل من مبادئ هذه المزارع .

٣- اقتحام الخراسة :

إذا أضفنا إلى كل هذا شعار اقتحام الخراسة المرتبطة أيضاً بمزارع الكيبوتس ، وهو شعار يطمح من اليهود أن يقوموا بحراسة أنفسهم بدلاً من استنجدوا عرب أو شركسة ، اكتشفت أن الكيبوتس هو التجسيد العملي للاستيطان الصهيوني الإحلالي بكل رومانتيكيته وشراسته الزراعية والعسكرية . وقد اعتقت فرق العمال مبدأ العمل والدفاع (عقوداه وهاجتاه) أو جمعت بين شعاري اقتحام العمل

بحرمان العمال العرب من حق العمل واقتحام الأرض بالاستيلاء على أراضي فلسطين تحت ستار العمل . وقد تكونت قوات الهاجاناه والبالاخ في معظمها من سكان مزارع الكيبوتس والنوشاف من العمال غزاة الأرض والعمل .

٤- اقتحام الإنتاج :

وحتى يكتمل العزلة المستوطنين ، ظهر شعار 'اشتروا الإنتاج' واتخذ ذلك طابعاً منظماً لمقاومة المنتجات العربية ومنع التعامل مع العرب وشراء المنتجات اليهودية وحدها والتعامل مع اليهود وحدهم . وقد قام المستوطنون بفرض العمل العبري والاستهلاك العبري إن صح التعبير . وبذا ، تكون الدائرة قد اكتملت : من غزو مسلح للأرض ، لغزو مسلح للعمل ، لانغلاق اقتصادي حضاري كامل لا يزال باسم إسرائيل بكل مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية ، وفي هذا تكمن صهيونية الدولة الصهيونية .

العمل العبري

Hebrew Labour

«العمل العبري» من المفاهيم الصهيونية العمالية المحورية . ومنخص هذا المفهوم أن اليهودي العائد إلى أرض الميعاد يجب عليه أن يتخلص من أدران المنفى العالقة به ، ويكنه إنجاز هذا ليس فقط بأن يمتلك الأرض (كما يفعل يهود الدياسبورا الذين يعملون بالهجن الطفيلية مثل الإنجاز في العقارات) وإنما يجب أن يعمل فيها بنفسه ويديه ، وهو بذلك يُخلّص الأرض من العمال الأغيار ويُطع نفسه ويتخلص من هامشيه وطفيليه ويتحكم في مصيره السياسي إذ أنه سيؤسس دولة يهودية بإمكان اليهود أن يمارسوا من خلالها صنع القرار السياسي ويتخلصوا من العجز الذي سببهم تاريخياً . ولهذا المفهوم الصهيوني بعده الاستيطاني الإحلالي الذي تغطيه ديناجات اشتراكية ورومانسية ، فهو يعني في واقع الأمر إحلال المُستوطن انصهوني محل الفلاح العربي .

وقد تساقط مفهوم العمل العبري من خلال الممارسات اليومية ، فقد تزايدت الطفيلية الاقتصادية في إسرائيل وتزايد الاعتماد على العمالة العربية . وبعد الانتفاضة وتضاعف الهجمات الفدائية حاول التجمع الاستيطاني الصهيوني أن يستغنى عن العمال العرب ، فلم يجد أحداً من المستوطنين الصهاينة ليعمل فاضطر لاستيراد عمالة أجنبية من تالاند ورومانيا يبلغ عددهم ٤٨ ألف (٣٣) ألف موجودون بشكل قانوني ، ١٥ ألف بشكل غير قانوني يعملون أساساً في الزراعة وقطاع البناء) .

ويشكل الأجانب نسبة عشرة في المائة من اليد العاملة في إسرائيل (عام ١٩٩٧) ويعملون كذلك في قطاعي البناء والزراعة أو خدماً في المنازل . وبعد ما كانوا حتى وقت قريب موضع ترحيب ، باتو يشيرون ردود فعل معادية . وتعتقد السلطات الإسرائيلية أن 'مشاكل اجتماعية' عدة نشأت من تدفق العمال الأجانب الذين تضاعف عددهم خمس مرات في ثلاث سنوات ، وخصوصاً بسبب الإقبال شبه المستمر للأراضي الفلسطينية . (انظر : «الصهيونية العمالية» - «اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج» .

الهستدروت

Histadrut

اختصار للمصطلح العبري «هستدروت هاكلايت شل هاعوفديم هاعفرم بايرتس يسرائيل» أي «الاتحاد العام للعمال العبريين في إرتس يسرائيل» . ثم حُدثت كلمة «العبريين» من اسمه

عام ١٩٦٩ . وقد أنشأ الصهاينة هذا الاتحاد العمالي عام ١٩٢٠ ليمثل أية طبقة عاملة وإنما ليساهم في توطين المهاجرين الصهاينة وليبلور وينمي ، بالاشتراك مع الوكالة اليهودية ، جماعة المستوطنين الصهاينة في فلسطين حتى تصبح بناءً استيطانياً متكاملًا توجد داخله طبقة عاملة . وقد عبّر بن جوريون عن هذه الفكرة بمصطلحه النسي حينما قال : «ليس الهستدروت نقابة عمالية ولا حزباً سياسياً ولا هو تعاونية وجمعية لتبادل المنفعة ، إنه أكثر من ذلك . الهستدروت هو اتحاد شعب يقوم ببناء موطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد ، ومشاريع ومستوطنات جديدة ، وحضارة جديدة . إنه الاتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه في الموت والحياة» ، أي أن دينامية الهستدروت هي دينامية صهيونية استيطانية إحلالية . ولذا يمكننا القول بأن الهستدروت ليس «اتحاد عمال» كما قد يوحي اسمه ، وإنما هو مؤسسة صهيونية استيطانية بالدرجة الأولى ، بل أهم المؤسسات الاستيطانية على الإطلاق ، فهو المؤسسة الوحيدة داخل الحركة الصهيونية التي تشرف على معظم النشاطات ، وتتحرك داخلها كل الأحزاب وترتبط المُستوطن الصهيوني بالجماعات اليهودية في العالم . إنها التجربة الصهيونية بالدرجة الأولى .

وقد نص قانون إنشاء الهستدروت على أنه يُعتبر أداة لعملية الاستيطان ، ولتنشيط الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين . ومن هذا الهدف تعددت مجالات عمل الهستدروت وأدواته التنفيذية : فهو اتحاد للتعاونيات ، ومؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهيئة للتأمين الصحي ، وجمعية لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية . ولذا تضم لجنته التنفيذية الإدارات التالية : التنمية والاستيعاب - المساعدة المتبادلة - التوظيف والتدريب المهني - العمال الأكاديميين - والشؤون الدينية - الشؤون العربية والتعليم العالي - التعويضات .

وتتضح طبيعة الهستدروت الخاصة في أن الأعضاء يشتركون فيه مباشرة ويدفعون رسوماً تتراوح بين ٣ - ٥ ، ٤٪ من أجورهم إلى صندوقه المركزي ، ثم يلتحقون بالاتحاد العمالي الخاص بهم ، أي أنهم يتمنون أولاً للمؤسسة الاستيطانية ثم يتمنون إلى اتحاد عمالي أيضاً . والهستدروت في هذا يشبه الأحزاب السياسية في إسرائيل فهي الأخرى مؤسسات استيطانية وأحزاب أيضاً . وقد يكون من الصحيح أن الطابع الاستيطاني للأحزاب والهستدروت قد خفت بعض الشيء بعد إعلان الدولة ولكن الطابع الاستيعابي (وهو الامتداد الطبيعي للاستيطانية أو استيطانية ما بعد ١٩٤٨ بالتحديد)

وسيطرته على القطاع التعاوني في الاقتصاد الإسرائيلي . وهو يشترك في الهيئة الاقتصادية العليا التي تخطط للاقتصاد الصهيوني وتنسق بين القطاعات الثلاثة وهي العام والخاص والتعاوني .

وقد بدأت مكنة الهستدروت في الظهور منذ أواخر الثمانينيات نتيجة الأوضاع الاقتصادية الشديدة في إسرائيل في تلك الفترة (التي نجحت عنها بطالة واسعة النطاق) ونتيجة انهيارات في بعض أنشطة ومشاريع الهستدروت ووجهت الاتهامات لرعاية الهستدروت بسوء الإدارة والمحسوبية والفساد ، حتى قرر الكنيست في مايو ١٩٩٥ وضع الهستدروت تحت إشراف المراقب العام للدولة إثر الكشف عن فضيحة فساد بعض قيادات حزب العمل الذين قاموا باستغلال موارد الهستدروت في تمويل الحملات الانتخابية .

ويقوم الهستدروت بصفته مثلاً للعمال والمستخدمين والقطاعات المهنية بالتفاوض مع اتحادات الصناعات والحكومة في شأن الأجور وشروط العمل وهو دور نقابات العمال الطبيعي . ولكن هوية الهستدروت كصاحب عمل ، وليس كخود عمال فقط ، تظهر في أن موارده الأساسي ليس من اشتراكات الأعضاء وإنما نتيجة استثمارات تجارية ، كما أن إضرابات العمال يمكن أن تتم ضده وليس بمساندته . بل إن الهستدروت يقوم كثيراً بدور المهدد للقطعة العامة حتى تستمر في الإنتاج داخل البناء الصهيوني .

ويضم الهستدروت في عضويته فئات متعددة ذات مصانع متضاربة في الغالب . فهو يضم في صفوفه : بالإضافة إلى العمال ، الأغلبية الساحقة من الموظفين والمستخدمين في الحكومة وفي نشاطات القطاع العام والخاص ، وكل أعضاء الحركة الزراعية التعاونية (الكيبوتسات والموشافيم) ، وشرائع مهنية واسعة تنتمي بوضوح إلى الطبقة الوسطى مثل : الأطباء ، والمهندسين ، والمحامين ، والأكاديميين ، والمعلمين . . . إلخ .

ويضم الهستدروت نحو ١,٨ مليون عضو (عمال مع عائلاتهم) يشكلون ٥٨٪ تقريباً من السكان . وهو يوظف ٢٥٪ من اليد العاملة في مختلف مؤسساتها الاقتصادية ، ويغطي برنامجها للتأمين الصحي أغلبية التأمين الصحي في إسرائيل . ويدير أهم النوادي الرياضية (هابوعل) الذي يوجد له ٦٠٠ فرع منتشرة في جميع أنحاء إسرائيل .

ويساهم الهستدروت بدور مهم جداً في عملية التربية والتعليم وذلك من خلال الجهاز الرسمي والمؤسسات غير الرسمية . فهو يملك مؤسسات كثيرة لمختلف الأجيال ، يختص معظمها بحقول تعليمية محددة .

قد زادت حدة . ويجري التخطيط والتنفيذ في الهستدروت والمؤسسات التابعة له من خلال المؤتمر القومي (السلطة التشريعية) والمحلي العام (السلطة العليا) واللجنة التنفيذية (أعلى سلطة تنفيذية) .

وكان الهستدروت ومنشأته الاقتصادية بمنزلة العمود الفقري للاقتصاد العمالي الصهيوني ، فمُنذ تأسيسه عام ١٩٢٠ يقوم بإنشاء مستعمرات زراعية ومؤسسات صناعية . ففي عام ١٩٢١ أسس بنك هابوعاليم (بنك العمال) ، وبعد سنتين أسس شركة حفريات هعوفديم (شركة العمال) . ومنذ عام ١٩٢٧ ونشاط الهستدروت يتجه نحو تأمين رأس المال اللازم لإدارة مؤسساته الاقتصادية .

ويُعد الهستدروت من كبار أصحاب العمل في إسرائيل ، وهو أكبر جسم اقتصادي في الدولة ، وأكبر مستخدم منفرد للعمال . ويضم الهستدروت مجموعتين كبيرتين من المصالح الاقتصادية ، المجموعة الأولى تضم التعاونيات التي تنقسم بدورها إلى نوعين أساسيين : المستوطنات التعاونية مثل الموشافيم والكيبوتسات ، والتعاونيات الإنتاجية والخدمية التي تضم أكبر شركتين للمواصلات (إيجيد ودان) .

والمجموعة الثانية تضم مجموعة شركات ضخمة تابعة لشركة العمال (الشركة الأم) في فروع الصناعة والبناء والتجارة والمصارف . وأهم مؤسسات الهستدروت الصناعية مجموعة كور ، التي يعمل في شركاتها نحو ٢٣ ألف عامل في ١٠٠ مصنع تقريباً ، وتملك أهم شركات صناعة الإلكترونيات ، وتضم شركة سوليل بونيه ، وشركة تاديران ، ومصانع سولتام ، وصحيفة دافار . وفي الخدمات المصرفية ، يمتلك الهستدروت جزءاً كبيراً من بنك هابوعاليم ، ويشارك في ملكية بنوك ومؤسسات مالية أخرى . كما أن الهستدروت يشارك في الاستثمار في شركة كلال وشركة تسيم وسابتكس . وقد أشرنا إلى امتلاكه شركتي إيجيد ودان ، واحتكازه فرع المواصلات العامة . وفي التجارة يمتلك الهستدروت شركة همشير ، وشركة توفاف .

ويدل توزيع ملكية المنشآت الصناعية أن حصة الهستدروت النسبية قد ازدادت في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات ، كما أن حجم صادرات المنشآت الاقتصادية التابعة للهستدروت قد ازداد ازدياداً مطرداً ولا سيما في القطاع الزراعي حيث وصلت نسبة ما صدره عام ١٩٨٥ إلى ٧٧٪ من الصادرات الزراعية ، و ٢٣,٥٪ من الصادرات الصناعية . ويقوم الهستدروت بالاشتراك الفعلي في تقرير سياسات المؤسسات الاقتصادية التي لا يشترك في ملكيتها ، سواء مباشرة أو من خلال شركات العمال أو عن طريق مندوبين له في مجالس إدارة هذه المؤسسات . وهو ما يدعم هيمنة الهستدروت

هي جزء من دوره الاستيطاني (والاستيعابي فيما بعد) أن حزب حيروت الذي يمثل أيديولوجية الاقتصاد الحر عضو في الهستدروت ويحررز انتصارات لا بأس بها ، وأن حزب الأحرار الرأسمالي والأحزاب الدينية كلها مثلة داخل الهستدروت .

وارتباط الهستدروت بالاستيطان يظهر في علاقته بالعسكرية الصهيونية ، فقد أسست الهاجاناه بعد عام واحد من تأسيس الهستدروت . وقد كان الهستدروت مشرفاً عليها ، كما كان ٦٠٪ من رجال الهاجاناه والإرجون وشتيرن ينتمون إلى عضويته ، كما أنه يقوم بإعالة عائلات الرجال المتطوعين في الجيش سواء قبل عام ١٩٤٨ أو بعده . ومثل معظم المؤسسات الاستيطانية الصهيونية نجد أن الهستدروت مؤسسة عسكرية/ اقتصادية موجهة أساساً ضد العرب ، ولذا نجد أن هذا الاتحاد العمالي أُسس لتنفيذ سياسة اقتحام العمل وفلسفة العمل العبري ، فكان يرفض تشغيل العرب بل طرد أعضائه الشيوعيين عام ١٩٢٣ بسبب إثارته قضية تأجير العمل العربي ، كما كان ينظم مظاهرات ضد الرأسماليين اليهود الذين يستأجرون عمالاً عرباً . ولكن بعد ظهور الدولة وبعد أن ثبتت أركانها ، ومع ازدياد الحاجة للأيدي العاملة العبرية أخذ في التنازل تدريجياً عن هذا التشدد . وسمح الهستدروت بانضمام العمال العرب لعضويته ولكن العمال العرب لا يتمتعون من الناحية الواقعية بالمزايا التي يتمتع بها العمال اليهود ، فأجورهم أقل كثيراً من أجور نظرائهم ، كما أنهم أكثر تعرضاً للبطالة . وكثيراً ما تثار قضية العمال العرب داخل الهستدروت ، إلا أنها غالباً ما تنتهي إلى شيء ، بل على العكس من ذلك يساهم الهستدروت في تسهيل وإيجاد الظروف الملائمة لتهجير العمال العرب إلى الخارج .

الهستدروت إذن جزء عضوي ورئيسي في المجتمع الصهيوني الاستيطاني ، وقد ترتب على قوة وسطوة الهستدروت وتعدد مجالات تأثيره أن أصبح الشخص الذي لا ينتمي إليه يجد مشقة كبيرة في الاستمرار في الحياة ، فهو لا يستطيع أن يحصل على الخدمات بسهولة - وأهمها الحصول على عمل والخدمات الصحية - وإذا حصل عليها فبتكاليف باهظة .

ويعتبر الهستدروت الأداة الأساسية التي تعبر من خلالها التفاعلات السياسية في المجتمع عن قراراتها في مختلف نواحي الحياة ، إذ أن التنظيم التشريعي والتنفيذي للهستدروت يتكون من ممثلين عن الأحزاب بحسب نسبة قوتها الانتخابية ، وبالتالي فإن سياسات الهستدروت في النهاية ليست سوى انعكاس للتفاعل بين وضع الأغلبية والأقليات الحزبية . بل يمكن القول بأن سياسات

وفي إحصاء قام به الهستدروت بين أعضاء أحد المؤتمرات القومية في السبعينيات (وكان يبلغ عددهم ١٠٠١) عن رؤيتهم لأنفسهم قال ٦٤,٦٪ منهم (أو حوالي ٨٨٥) أنهم يعتبرون أنفسهم مديرين أو موظفين ، وقرّر ١٦٪ إنهم أصحاب مهن حرة وقرّر ٩,٣٪ أنهم مزارعون ، بينما قال ٥,٣٪ فقط أنهم صناع و حرفيون . وفي إحصاء آخر بين أعضاء الهستدروت عن سبب التحاقهم بهذا التنظيم ' النقابي ' قرر ٢٧٪ منهم أنهم انضموا للاستفادة من خدمات كوبات حوليم (أو التأمين الصحي) ، و ٢٦٪ لا يعرفون سبب انضمامهم أساساً ، و ١٨٪ انضموا لأن رب العمل طلب ذلك ، و ٥٪ فعل ذلك من باب طاعة الوالدين . ولا يذكر الإحصاء شيئاً عن الأربعة وعشرين في المائة الباقية - أي أن الهستدروت في بنائه واقتصادياته ووعي أعضائه بأنفسهم ليس له علاقة كبيرة باتحادات نقابات العمال .

ويمكن النظر للهستدروت على أنه تنظيم اقتصادي يأخذ 'شكلاً جماعياً' لمساعدة التجمع الاستيطاني/ الصهيوني بعماله ورأسمالييه ، وهو تجمع لا يمكن أن يأخذ شكلاً رأسمالياً تقليدياً بسبب وضعه الشاذ في المنطقة إذ أن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب للدفاع عن نفسه وبالتالي عليه أن يجدد المستوطنين دائماً في تنظيمات عسكرية اقتصادية متماسكة ، وهو ما يفرض أشكالاً جماعية قد تشبه التنظيمات الاشتراكية من بعض النواحي ، ولكنها خالية من أي محتوى إنساني ثوري . ومما دعم هذه الأشكال الجماعية أن المنظمة الصهيونية العالمية وصهاينة العالم لا يمكنهم التعامل مع رأسماليين إسرائيليين مباشرة ، بل لا بد أن تتعامل المؤسسات مع مؤسسات مثلها ، فيقوم الهستدروت بتلقّي المساعدات ، وتوزيعها على كل طبقات الكيان الصهيوني عمالاً ورأسماليين ، أي أن الأشكال الجماعية التي يمثلها الهستدروت لا علاقة لها بأية منطلقات ثورية إنسانية ، وإنما هي جزء من استيطانيته . ولعل أكبر دليل على ذلك أن كل اتجاه صهيوني ، بغض النظر عن انتمائه الأيديولوجي قبل إنشاء الدولة ، كان يحاول أن يكون له 'هستدورته الخاص' به . فوجد هستدروت للصهاينة التصحيحين ، وآخر للدينيين ، تماماً كما كان هناك تنظيم عسكري للعمالين وآخر للنصحيحيين . وقد استمرت بعض هذه الهستدروتات بعد إنشاء الدولة . ثم انضمت له عام ١٩٦٥ للاستفادة من نشاطاته وخدماته ومحاولة التأثير فيه من الداخل دون أن تغير آراءها فيما يتعلق بدوره . ومما يدل أيضاً على أن الأشكال الجماعية التي يدعو لها الهستدروت لا علاقة لها بالاشتراكية وإنما

١٩٦٩ بتشكيل قائمة موحدة خوض انتخابات الهستدروت عام ١٩٨٩ .

ولابد من الحديث عن علاقة رأس المال الخاص في إسرائيل بالهستدروت ، فنجد أنه في عام ١٩٦٠ كان القطاع الخاص في إسرائيل يساهم بـ ٥٨.٥٪ من الإنتاج ، وكان القطاع العام يساهم بـ ٢١.١٪ ، والهستدروت بـ ٢٠.٤٪ . وفي عام ٨٠/٨١ ساهم القطاع الخاص بـ ٥٤٪ والقطاع العام بـ ٢٤٪ والهستدروت بـ ٢٢٪ . وفي التسعينيات زادت نسبة مشاركة القطاع الخاص . ولكن مساهمة الهستدروت في الإنتاج الصناعي تدهأت أيضاً من خلال القطاع الخاص إذ يمتلك الهستدروت ٥٠٪ من مؤسسته منافسة مع بعض شركات القطاع الخاص . أي أن مساهمة الحقيقية في الإنتاج هي ١٠٪ وحسب . ولا تريد اليد العامرة التي يستخدمها عن ١٧.٥٪ (١٩٦٥) . وحسب هذه الخريطة لم يكن يُدرك أن يهيمن القطاع الخاص على الحكم في إسرائيل وأن نظرية البيروقراطية العمالية . وتكون إسرائيل الاستيطاني يفرض على الطبقة الرأسمالية (وتنظيماتها الخيرية) أن تنظر في التربة الثانية (على عكس النسي الاستيطانية الأخرى مثل جنوب أفريقيا وروديسيا حيث يستولي الرأسماليون دائماً على الحكم) . وهذا يرجع خصوصية الاستيطانية الصهيونية فهي استيطانية/إحلالية صردت تسكن لأصنيين وهو ما جعلها تخلق طبقة العاملة والزراعة الخاصة (على عكس انضمت الحاكم في جنوب أفريقيا التي تشكل طبقة من الرأسماليين والملاك الزراعيين) . كما أن الاستيطانية الصهيونية مُمَوَّنة من الخارج عن طريق الجماعات اليهودية في العانة والندول الإمبريالية (على عكس جنوب أفريقيا وروديسيا) . كل هذا يسعد على إحكام هيمنة البيروقراطية العمالية متمثلة في الهستدروت على المجتمع الإسرائيلي ، وهو ما يعوق نشوء طبقة رأسمالية محلية تعمد دوراً قيادياً . بل إننا نجد أن الهستدروت يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في القطاع الخاص الإسرائيلي (وفي بناء المجتمع الاقتصادي ككل) . فالهستدروت يتحكم في الأجور وغالباً ما يبعد إلى تعديدها في ضوء ارتفاع تكاليف المعيشة وليس في ضوء الإنتاجية ، ويؤدي ارتفاع الأجور وعدم تكافئها مع معدل الإنتاجية إلى اتجاهات تضخمية تسبب بدورها ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأجور - والنحصة النهائية لهذه العملية هو ظهور «الشعب الفقيلي» ، أي أولئك الأجراء وأصحاب المعاشات الذين لا يتناسب دخلهم مع طاقاتهم العملية المستغلة . وقد سبب هذا انخفاضاً في الإيرادات والأرباح العامة من الاستثمارات الخاصة

الهستدروت تُقرّر داخل الأحزاب وليس في المؤتمر القومي . ولعل هذا هو أحد العناصر التي تفسر انصراف الأعضاء عن الاشتراك في انتخاب مندوبي المؤتمر ، ففي عام ١٩٥٩ وصل عدد المشتركين إلى ٨٤٪ ثم انخفض إلى ٦٥٪ عام ١٩٦٩ ثم انخفض إلى ٥٦.٥٪ عام ١٩٨٩ . ويضم الهستدروت أربعة تشكيلات رئيسية مختارة على أساس حزبي ، فالمؤتمر العام يُنتخب كل أربعة سنوات بواسطة قوائم الأحزاب ، ثم يُنتخب المؤتمر العام مجلساً تنفيذياً ويختار هذا بدوره لجنة تنفيذية ، ثم المكتب الإداري - ويقع في قمة التشكيل الهرمي - فيتولّى تصريف الشؤون المعقدة اليومية المتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس واللجنة .

وقد كان من أهم أسباب نجاح الهستدروت في ممارسة أدواره المتعددة سيطرة الأحزاب العمالية حتى سنة ١٩٧٧ ، وجزئياً بعد ذلك ، وهو ما أتاح لها مساندة اقتصاد الهستدروت . كما أن احتفاظ حزب العمل بموقعه ومركزه في الحياة السياسية الإسرائيلية يعود إلى علاقته القوية بالهستدروت . ومنذ عام ١٩٣٢ حينما كان الماباي الموجه الفعلي ، كانت له أكثرية مطلقة في المجلس التنفيذي للهستدروت . ولم يتغير الوضع كثيراً حتى الستينيات ، فالتجمع العمالي (المعراخ) أحرز نسبة مئوية قدرها ٨٨.٥٪ من الأصوات في انتخابات الهستدروت عام ١٩٦٥ . وتضع لنا هذه العلاقة أكثر بمعرفة أن بن جوريون كان أول سكرتير عام للهستدروت . ولكن تجب الإشارة إلى أن هيمنة المعراخ والصهيونية العمالية أخذت في التآكل ، ولذلك يلاحظ تآكل النسبة المئوية التي حصل عليها المعراخ في الانتخابات الأخيرة . ففي انتخابات أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ حصل تحالف حزب العمل على نسبة ٦٤٪ ، ٦٧٪ ، ٦٤٪ على التوالي أما الليكود فحصل على ٢٦٪ ، ٢١٪ ، ٢٧٪ على التوالي .

وفي انتخابات الهستدروت في مايو ١٩٩٤ فازت قائمة مستقلة بقيادة حاييم رامون (أحد أعضاء حزب العمل السابقين) بنسبة ٤٧٪ ، أما حزب العمل فحصل على ٣٢٪ ، وحصل الليكود على ١٧٪ ، وبذلك انتهت سيطرة حزب العمل على الهستدروت التي استمرت مدة ٧٠ عاماً . ولكن رامون ومجوعته عادت إلى صفوف حزب العمل بعد اغتيال إسحق رابين عام ١٩٩٥ حيث شغل منصب وزير الداخلية في حكومة شيمون بيريز . وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٩٦ نفّذ الهستدروت إضراباً عن العمل شل مظاهر الحياة في إسرائيل احتجاجاً على السياسة الاقتصادية لحكومة الليكود وميزانيتها لعام ١٩٩٧ . وقد قامت الأحزاب العربية في إسرائيل لأول مرة منذ تأسيسها ومنذ قبول العرب كأعضاء كاملين في سنة

بالرؤية الصهيونية وبالحظ الصهيوني ، بل إنها كوّنت عام ١٩٦٣ تنظيمًا عامًا لحركة الكيبوتس تشترك فيه كل المزارع الجماعية بغض النظر عن انتمائها السياسي . وتدين كل الكيبوتسات بالولاء للحرث الصهيونية ، وهذا أمر منطقي تماماً لأنها مشاريع غير مربحة وممولة من قبل هذه الحركة .

وحتى نذكر مدى أهمية الكيبوتس داخل الكيان الصهيوني ، سنورد بعض الإحصاءات التي قد تعطي القارئ فكرة واضحة ومثيرة عن مدى إسهام هذه المؤسسة في المجتمع الصهيوني . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، بلغت نسبة أعضاء الكيبوتس في النخبة الحاكمة (أي بين قيادات المجتمع الإسرائيلي) سبعة أضعاف نسبتهم في المجتمع (ويكفي أن نذكر أن بن جوريون وموشيه ديان وشيمون بيريز ويسجال ألون وغيرهم من أبناء الكيبوتسات) . ومع أن أهمية الكيبوتس أخذت في التناقص إلا أن النسبة في الوقت الحاضر لا تزال أربعة أضعاف . وكان ثلث الوزراء الإسرائيليين من ١٩٤٩ حتى ١٩٦٧ من أعضاء الكيبوتس ، كما أن ٤٠٪ من إنتاج إسرائيل الزراعي ٧٪ من صادراتها من إنتاج الكيبوتسات ، و ٨٪ من إنتاجها الصناعي .

ويمكن القول بأن تاريخ نشأة الكيبوتس وتطوره وبنته وما لحق به من تآكل وما يواجهه من أزمت تجعل منه نموذجاً مصغراً للاستيطان الصهيوني : أصوله - تاريخه - طبيعته - أزمت . ولذا فدراسة الكيبوتس أمر مهم من الناحية المنهجية من منظور دراسة الصهيونية والاستيطان الصهيوني .

الكيبوتس : السمات الأساسية

Kibbutz : Main Traits

السمة الأساسية للكيبوتس ، شأنه شأن أية مؤسسة استيطانية إحلالية ، أنه مؤسسة عسكرية بالدرجة الأولى . فعلى سبيل المثال ، كان اختيار موقع الكيبوتس يتم لاعتبارات عسكرية بالدرجة الأولى ، ثم لاعتبارات زراعية بالدرجة الثانية . وتظهر طبيعة الكيبوتس العسكرية في أن أعضاءه لا يتدربون على الزراعة وحسب ، وإنما على حمل السلاح أيضاً . ويقوم الكيبوتس بغرس القيم العسكرية في أعضائه من خلال الدعاية الأيديولوجية والتربية الرسمية وغير الرسمية اليومية ، وبخاصة من خلال أسلوب الحياة .

وقد ساهمت الكيبوتسات في إنشاء الكيان الصهيوني والحركة الاستيطانية الإحلالية ، قبل وبعد إنشاء الدولة الصهيونية . فقامت الكيبوتسات بتنظيم الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين منذ عام

والغربة . وقد نجم عن هذا الوضع هبوط حماس الرأسمالية المحلية الصغيرة الضعيفة الأمر الذي يضطر رأس المال الإسرائيلي للتعاون مع الشركات الغربية والاستثمارات الأجنبية ، أي أن مشاركة الهستدروت "الاشتراكية" في الاقتصاد ينتج عنها مزيد من التبعية لرأس المال العالمي وفقدان الاتجاه والرؤية المحددة .

هذا ، وكان الهستدروت يلعب دوراً أساسياً في الدفاع عن الصورة الإسرائيلية في الأوساط الاشتراكية والثورية في العالم ، وله علاقات قوية بالتنظيمات النقابية الاشتراكية الديمقراطية ، ويلعب الهستدروت دوراً خطيراً في تخريب الحركة النقابية في العالم الثالث ، إذ أنشأ المعهد الأفرو - آسيوي للدراسات العمالية ، وهو معهد ظهر أن وكالة المخابرات الأمريكية كانت عموله ، كما كان الهستدروت يصدر جريدة دافار وله دار نشر خاصة به .

الكيبوتس : نموذج مصغر للاستعمار الاستيطاني الصهيوني

Kibbutz : Micro-Paradigm of Zionist Settler Colonialism

"الكيبوتس" كلمة عبرية تعني "تجمع" وجمعها "كيبوتسيم" وتصغيرها "كيبوتسا" . وهي شأنها شأن معظم المصطلحات الصهيونية (مثل "عاليه" بمعنى "الارتفاع" أو "السمو" والتي تعني "الهجرة إلى إسرائيل") لها بُعد شبه ديني . ولعل الاصطلاح الديني اليهودي "كيبوتس جاليوت" أو "تجميع المنفيين" ولم شمل كل يهود العالم في فلسطين هو الذي استقى منه الصهاينة هذه التسمية . وتستخدم الكلمة في الكتابات الصهيونية للإشارة إلى مستوطنة تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة ، يعيشون ويعملون سوياً ، ويبلغ عددهم بين ٤٥٠ و ٦٠٠ عضو ، وإن كان العدد قد يصل إلى ألف في بعض الأحيان .

ويُعد الكيبوتس من أهم المؤسسات الاستيطانية التي يستند إليها الاستعمار الصهيوني في فلسطين المحتلة . بل يُقال إن الكيبوتس هو أهم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الإطلاق داخل الكيان الصهيوني . وهو مؤسسة فريدة مقصورة على المجتمع الصهيوني . إذ لا توجد أية مؤسسة تضاهيها في الشرق الأوسط أو خارجه (وإن كنا نجد بعض مواطن الشبه بينها وبين بعض المؤسسات التي تضم جماعات وظيفية قتالية مثل الإنكشارية والمماليك) . بل يمكن النظر للكيبوتس باعتباره مؤسسة مخادجة لتوليد جماعة وظيفية شبه عسكرية ، ولعل مركزته تعود إلى أن الدولة الصهيونية نفسها دولة وظيفية .

ورغم تنوع انتماءات الكيبوتسات السياسية فإن كل المستوطنات ، شأنها شأن الأحزاب السياسية في إسرائيل ، تلتزم

ومصانع للمخيرة ، لذلك كانت القوات البريطانية تهاجم الكيبوتسات دائماً بحثاً عن الذخائر وعن أعضاء البالماخ كما حدث يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٦ حينما هاجمت القوات البريطانية عشرات الكيبوتسات .

وقد استمر الكيبوتس في أداء هذا الدور الأساسي في المؤسسة العسكرية بدرجات متفاوتة ، فساهم في اتساع الصهيوني في الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، كما أنه لا يزال ينهض بدور مهم في عملية الاستيطان التي تتم في الضفة الغربية (وإن كانت الأشكال الأخرى من الاستيطان مثل أوشوف هي الأكثر شيوعاً الآن) .

ولا تزال نسبة كبيرة من القيادات العسكرية في الجيش النظامي والاحتياط تأتي من هناك . فعلى سبيل المثال ، ورد في إحدى الإحصاءات أن ربع ضباط جيش الكيان الصهيوني وثلاثي عشر من القتلى أعضاء في الكيبوتس . ولعل أكبر دليل على أن الكيبوتس يمثل العمود الفقري للعسكرية الصهيونية هو أن ٣٣٪ من ضحايا حرب ١٩٦٧ من أبناء الكيبوتس (وتذكر أن نسبته القومية هي أقل من ٤٪) . ويقوم أبناء الكيبوتس بأشق المهام العسكرية وأخطرها ، كذلك المهام السرية في الداخل والخارج ذات الصلة بالتهديد (مثل عملية مضار عتسبي في أوغندا) . ويوجد عدد كبير منهم في الوحدات الخاصة مثل نظفيين والضفادع البشرية .

ورغم أن الكيبوتس مؤسسة عسكرية إلا أنه ليست مؤسسة عسكرية بالمعنى المألوف للكلمة ، وإنما هي جماعة وظيفية عسكرية استيطانية (ملوكية) وظيفتها هي القتال والاستيطان ، وما عدا ذلك من وظائف فتاوي . ويتضح هذا في طبيعة الملكية لمنهج الحياة . وبالتالي نجد أن أحياء داخل الكيبوتس جماعية إلى أقصى حد ، كما نجد أن أشكال التعبير الفردية في حكم المتعمدة ، فملكية الأرض والمباني والأدوات ، بل أحياناً الملابس الشخصية ، ملكية جماعية . وحينما ينضم عضو لكيبوتس فهو لا يشتري شيئاً لأنه لن يملك شيئاً ، وحينما يترك الكيبوتس فإنه لا يبيع شيئاً ولا يأخذ معه شيئاً (وإن كانت السنوات العشر الأخيرة بدأت تشهد منح العضو مكافأة مالية صغيرة في بعض الأحيان) . ولا يتقاضى الأعضاء مرتبات وإنما يحصلون على كل احتياجاتهم الأساسية دون مقابل مثل الطعام والسكن والملبس وأحياناً إصلاح الملابس وغسلها ، والرعاية الطبية ورعاية الأطفال والتعليم . أما احتياجات الفرد الأخرى مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية الصغيرة (إبناء زهور مثلاً) أو قطع الملابس الكمالية وتكاليف الإجازات التي يقضيها خارج الكيبوتس

١٩٣٤ . واستمرت في هذا النشاط حتى بعد أن تأسست منظمة خاصة للهجرة غير الشرعية عام ١٩٣٩ .

وبسبب تكامل الاستيطان والقتال ، زاد عدد مزارع الكيبوتس بعد الثلاثينيات أثناء الثورة العربية . فقبل هذا التاريخ كانت مزارع الموشاف (وهي مزارع تعاونية أقل جماعية ولا تنتم بالصيغة العسكرية) تنمو بنسبة تفوق مزارع الكيبوتس . ولكن بعد عام ١٩٣٦ تغيرت النسبة لصالح الكيبوتس (ويلاحظ كذلك أنه بعد إنشاء الدولة ويظهر الجيش الإسرائيلي الذي يضطلع بمهام الدفاع زاد عدد مزارع الموشاف مرة أخرى ، وتراجع عدد الكيبوتسات) .

لعبت الكيبوتسات دوراً بارزاً في منظمة الهاجاناه العسكرية الصهيونية قبل عام ١٩٢٩ . وتؤكد موسوعة الصهيونية وإسرائيل أن كل أعضاء الكيبوتسات كانوا أعضاء في الهاجاناه ، وأن عدداً كبيراً من ضباط الهاجاناه أتوا من الكيبوتسات . وتضيف الموسوعة أن هذا لم يكن غريباً على الإطلاق " لأن بنية الكيبوتس نفسها ونظامه يشبهان من بعض النواحي التنظيم العسكري " . فأعضاء الكيبوتس ليسوا مرتبطين بأي بناء أسري ، ولم يكن مفروضاً عليهم توفير الرزق لأعضاء أسرهم ، وإنما كانوا أفراداً لا تربطهم أية أواصر صداقة مع أحد ، ويمكن استدعاؤهم للخدمة العسكرية كلما وحشما دعت الحاجة لذلك (فهم يتنوبون مثل الجنود المرتزقة) . كما أن معظم أعضاء الكيبوتسات في تلك الفترة ذكوراً كانوا أم إناثاً ، كانوا شباناً في سن الخدمة العسكرية ليس بينهم أطفال أو عجائز . ولذا كان من السهل إقامة الكيبوتسات بسرعة والدفاع عنها بصلافة .

وقد قامت حركة الكيبوتسات في السنوات الأخيرة من حكم الانتداب البريطاني بدور أساسي في "خلق الحقائق" بإنشاء مستوطنات جديدة في المناطق النائية . فاستوطن أعضاء الكيبوتس في شمال النقب ، وجبال القدس ومناطق أخرى . وقد أنشأ المستوطنون الصهاينة ما يزيد عن ٥٢ مستوطنة من نوع السور والبرج ، وكان من بينها ٣٧ مزرعة كيبوتسية .

وحينما قررت الهاجاناه إنشاء وحدات الصاعقة النظامية (البالماخ) ولم تكن تملك الاعتمادات الكافية ، بادرت حركة الكيبوتس بتجنيد الأعضاء وربت ساعات العمل لهم بحيث أصبح في مقدور عضو الكيبوتس أن يعمل نصف شهر في المزرعة الجماعية ، والنصف الآخر في صفوف البالماخ . ولذا حينما اندلعت حرب عام ١٩٤٨ بعد إعلان قيام الدولة الصهيونية كان حوالي ٢٠٠٠ عضو في البالماخ يعيشون في ٤١ كيبوتس .

وكانت الكيبوتسات تشكل مواقع للترسانات العسكرية

العقيدة والقيم الصهيونية ويدرس مواد دراسية مثل المادة التي تُسمى «الوعي اليهودي» .

ولكل كيبوتس كبير مدارسه الخاصة بجميع مراحل النظام التعليمي . وتشترك الكيبوتسات الصغيرة سوياً وتُشْء المدارس الخاصة بها . ومستوى التعليم في هذه المدارس عال ، وخصوصاً أن المدرسين فيها من أعضاء الكيبوتس ، ولذلك فهم يتسمون بنفس التفاني في خدمة الجماعة ، فهم لا يُضربون عن العمل لزيادة الأجر ، كما هو الحال مع زملائهم في النظام التعليمي العام . وعند بلوغ الثامنة عشرة يقوم عضو الكيبوتس بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية (لمدة ثلاثة سنوات) وعند عودته قد ينضم إلى إحدى الجامعات أو المعاهد الفنية .

وهكذا ينشأ عضو الكيبوتس من المهد إلى اللحد دون الدخول في علاقة إنسانية فردية مباشرة . فهو دائماً عضو في هذه المؤسسة أو تلك ، وهو ما يجعله إنساناً قادراً على تلقي الأوامر دون تفكير أو احتجاج . وكثير من أطفال الكيبوتس يفقدون كل صلة بأبائهم بعد بلوغهم الثالثة عشرة ، وهم في هذا يشبهون المماليك الذين كانوا يُخْتَفَنون من بلادهم في سن مبكرة ، ثم يُنْشَون تنشئة جماعية تفقدهم فرديتهم وإنسانيتهم ، وتحوّلهم إلى جماعة محاربة ليس لها روابط اجتماعية أو إنسانية ، متفرغة تماماً للقتال وحسب .

وكانت جماعة الكيبوتس في بداية الأمر لا تلتزم بأية معايير ، فقد كان كل شيء مملوكاً ملكية جماعية حتى الملابس الداخلية . ولم تكن هناك حمامات منفصلة للرجال والنساء . ولكن بعض هذه الأشكال الجماعية المتطرفة قد اختفت وإن احتفظ الكيبوتس بطابعه الجماعي الأساسي .

وتظهر جماعة الكيبوتس في طريقة الإسكان ، الذي يتبع خطأ واحداً متكرراً من كيبوتس لآخر . إذ تُقسَم المباني المزارع الجماعية إلى قسمين : المساكن والمباني الأخرى . أما المساكن فهي عادةً وحدات متقاربة يتكون كل منها من طابق واحد ، تقع بين مجموعة من الأشجار ، وكل وحدة سكنية مقسمة إلى شقتين أو ثلاثة ، وتتكون كل شقة من غرفة صغيرة يقطنها رجل وامرأة . ويتم تنظيف الثياب وكيها في بيت الغسيل العام . وأثاث هذه المنازل بسيط إن لم يكن متواضعاً ، وإن وُجد تليفزيون أو جهاز ستيريو فيوضع عادةً في غرفة العيشة الجماعية .

ويضم الكيبوتس أيضاً عدة مبان : مبنى الثقافة (وهو من أهم المباني) ، ومبنى الاجتماعات ، وحمام سباحة ، وقطعة أرض مخصصة للرياضة . وعلى مقربة من المجموعة السكنية من المباني

فيقوم بدفع تكاليفها بنفسه من مصروف جيبه الشهري الذي يعطيه له الكيبوتس ، وإن تبقى معه أي مبلغ من النقود فعليه أن يعيده لصندوق الكيبوتس (بل كان من المحظور على أي عضو حتى عهد قريب أن يكون له حساب خاص في البنك) .

ويقوم أعضاء الكيبوتس بالعمل في أحد الأنشطة التي يقوم عليها الكيبوتس . مع ذلك فإن بعضهم يقوم بالعمل خارج نطاق الكيبوتس سواء في المشروعات التي يتولى الكيبوتس تنفيذها في الأقاليم أو في مؤسسات الدولة أو في أماكن أخرى . وفي هذه الحالة يستمر هؤلاء في العيش داخل الكيبوتس ويستفيدون من خدماته الاجتماعية إلى جانب تناول الطعام ، ويحصلون على الخدمات نفسها التي يحصل عليها بقية الأعضاء إلى جانب قيامهم بتأويل خدمات الحراسة . وهذه الخدمات التي تحصل عليها هذه الشريحة من الأعضاء بالطبع ليست بالمجان ، ولكنهم يحصلون عليها مقابل تنازلهم للكيبوتس عن مرتباتهم التي يتقاضونها في الخارج . ولا يتمتع أعضاء الكيبوتس بأية حياة أسرية مستقلة ، فهم يتناولون معظم الوجبات سوياً (وعند تناول الطعام مع الجماعة في الكيبوتس يُعدّ رفضاً لها وارتداداً إلى حياة الجيتو) . والأطفال كذلك يعيشون بعيداً عن والديهم ، لا يقومون بزيارتهم إلا بعض الوقت بعد الدراسة وبعد ساعات العمل .

وإضعاف الروابط الأسرية في الكيبوتس يتم لحساب الروابط القومية ولحساب الولاء للدولة أو المؤسسة . فالفرد الذي لا يعيش حياة خاصة به ، والذي ليس له ذكريات فردية ، ولا يربطه أي رباط بأي إنسان آخر ، هو الفرد القادر على الانتماء بسهولة ويسر إلى جماعته الوظيفية ، وهو الإنسان القادر على تكريس ذاته لوظيفته مهما بلغت من لا إنسانية . وهو الإنسان القادر على الإيمان بمجردات وأوهام ليس لها سند في الواقع . ويبدو أن التنشئة الاجتماعية في الكيبوتس تهدف إلى هذا أساساً . فالطفل الذي يعتمد على المؤسسة (لا على أبيه أو أمه) في معيشته وملبسه ، تضعف العلاقة بينه وبين أبويه وتُتَوَّى بينه وبين المؤسسة التي يتبعها بعد ولادته ببضعة أيام حيث يوضع في بيت الأطفال ويمكث هناك مدة سنة ينتقل بعدها إلى بيت الصغار . وفي تلك المرحلة يُسمَح للابوين باصطحاب طفلهما إلى البيت لقضاء بضع ساعات معهما . وفي سن الرابعة يُرْسَل الطفل إلى دار الحضنة ، وينتقل منها إلى المدرسة الابتدائية عند بلوغه السابعة . والمرحلة النهائية من النظام التعليمي هي المرحلة الثانوية التي يدخلها الطفل في سن الثانية عشرة حتى يبلغ الثامنة عشرة . وعبر كل هذه المراحل يُلَقَّن الطفل

بالكيبوتس من خلال نظام إداري يتم بالانتخاب . والسلطة العليا هي المؤتمر العام للكيبوتس ، الذي يضم جميع الأعضاء ، ويأخذ شكل اجتماع أسبوعي (عادة يوم السبت) .

ولكن مع هذا يبدو أن سلطة المؤتمر العام للكيبوتس لا تمتد إلا إلى التفاصيل . إذ تظل القرارات الأساسية بشأن إدارة مزارع الكيبوتس وتحديد سياستها الإنتاجية والاقتصادية متروكة لأمانة اتحادات مزارع الكيبوتس بالاشتراك مع أمات الأحزاب التي تنتمي إليها . وتوضع هذه القرارات موضع تنفيذ داخل الكيبوتس من خلال فئة صغيرة من الأفراد يتناوبون المراكز القيادية فيما بينهم . ولعل هذا يُفسر انصراف الأعضاء عن حضور مثل هذه المؤتمرات التي من المفروض أن تكون لها كل السلطة . ولذا نجد أن السلطة داخل الكيبوتس تتركز في يد السكرتير العام للمؤتمر والمدير الاقتصادي .

ومن أشكال المساواة المتطرفة في كيبوتس ، المساواة بين الرجل والمرأة . فيقوم الجميع بالأعمال اليومية نفسها . شاقة كانت أم هينة . وقد بلغ البعض في تحرفه أنه نكر على امرأة حقها في التزين ، لأن هذا من شأنه أن يخلق أخواجز والتفرقة بين الرجل والمرأة . وقد نجح الكيبوتس إلى حد كبير في إبعاد الكثير من النساء للقوات المسلحة الإسرائيلية . وإن كان معظمهن يقطن بأعمال إدارية ، مثل الأعمال الكتابية والتمريض في الميدان . ويتعذر عن المهام القتالية .

وهذا الحديث عن المساواة والديموقراطية يجب ألا يعمينا عن حقيقة الكيان الصهيوني التسلطية العنصرية . فمساواة قد تكون أمراً مطبقاً داخل أسوار الكيبوتس . وحتى هذا أمر مشكوك فيه ، ولكنها لا تمتد على الإطلاق . إذ يظل محظوراً على العرب (بل على اليهود الشرقيين الذين جاءوا من بلاد عربية) الانضمام لهذه الكيبوتسات ، فهي شأنها شأن الجيش الإسرائيلي ، مؤسسة إشكنازية (يهودية عربية بيضاء) .

ومن المفاهيم الأخرى التي تستند إليها حركة الكيبوتس (شأنها في هذا شأن الحركة التعاونية الصهيونية) . مفهوم العمل التعاوني الذي يذهب إلى أن اليهودي كي يشفي نفسه من ضغيمته الجيتوية ومن ضعفه وخوره ، لابد أن يعمل بيديه ، وأن الأمة اليهودية لن تصبح أمة بمعنى الكلمة إلا إذا ضمت في صفوفها عمالاً وفلاحين . ومن هنا يصبح العمل اليدوي الطريقة التي يؤيد بها اليهودي الجديد ليحل محل يهودي الجيتو القديم .

ولكن العمل اليدوي ، شأنه شأن الجوانب الأخرى للحياة في الكيبوتس ، هو رد فعل للمظروف في فلسطين والنسق الصهيوني

توجد المجموعة الإنتاجية ، وتضم حظائر الحيوانات والمصانع والمزارع نفسها . وتوجد منازل الكيبوتس وصالة الطعام والمدرسة وقاعة الاجتماعات والمباني الأخرى في وسط الكيبوتس ، أما المزارع والمصانع والحقول فإنها تلتف من حوله (وهو ما يبين طبيعته العسكرية) .

ويهدف التصميم المعماري للكيبوتس إلى إضعاف الروح الأسرية وتقوية الروح الجماعية ، فكثير من أعضاء الكيبوتس يرون أن الزواج مؤسسة بالية لا بد من التخلي عنها ، فهي مظهر من مظاهر الجيتوية والفردية التي ينبغي التخلي عنها . وحتى الآن لا يتطلب عقد الزواج سوى التقدم بطلب للحصول على غرفة مشتركة ، وعند الطلاق يُلغى هذا الترتيب . بل في بعض الأحيان تم إلغاء تعبير «شاب» و«شابة» ، وأحياناً يُشار للزواج على أنهما «زوج» بمعنى «اثنين» ، وقد نتج عن كل هذا بطبيعة الحال ارتفاع معدلات الطلاق .

ومن أهم العناصر التي تحافظ على جماعية الكيبوتس وتدعمها وتحولها إلى ممارسة حياتية يومية ، لجان الأمن التي كانت تقوم بالتجسس على الأعضاء وتفتيش غرفهم وفتح خطاباتهم . وتقوم هذه اللجان بالتنسيق مع الجيش وتؤدي كثيراً من وظائف الدولة ، أي أنها تضطلع بوظيفة ترويض أعضاء الكيبوتس وترشيدهم واستئناسهم لصالح المؤسسة الحاكمة . وتتم هذه العملية من خلال ممارسة ضغط اجتماعي هائل مباشر ، فالكيبوتس مجتمع كامل صغير . وقد وصف موتكي يحزقيلي ، وهو مدرس في أحد الكيبوتسات ، هذه الروح الجماعية التي تهدف إلى تفرغ المقاتلين بقوله : إن عضو الكيبوتس ينشأ في جو كثيف من الناحية الجسمية والعقلية ، فديناميات الكيبوتس الاجتماعية قاسية لأقصى درجة . فالجماعة هي التي تقرر نوع الموسيقى الذي ستنسعه وأية آلة موسيقية ستلعبها وفي أية وحدة عسكرية ستكون خدمة عضو الكيبوتس العسكرية . وإذا رفض أحد الأعضاء التطوع في الجيش واتخذ موقفاً من حرب لبنان (على سبيل المثال) تقوم لجنة الأمن بعملية تحريض ضده من خلال أعضاء الأسرة الكيبوتسية ، فيُتهم بأنه ليس محارباً ولا مقاتلاً ، بل يُتهم في رجولته ، ويتم هذا الأمر في محيط الحياة العامة الخارجية ، وفي محيط الأسرة ، وفي حياته الخاصة ، الأمر الذي يجعل الضغوط ذات تأثير قوي .

ومن المبادئ الأساسية التي تنطلق منها حركة الكيبوتس ، مبدأ الديموقراطية والمساواة بين الأعضاء في كل شيء . ويرجم هذا نفسه إلى ما يُسمى «سياسة الحكم الذاتي» . إذ تتخذ كل القرارات الخاصة

التي طرأت عليه هي تعبير مصغر متبلور عن التحولات التي طرأت على العقيدة الصهيونية . وثمة مظاهر كثيرة لتحولات الكيبوتس وللأزمة التي يواجهها يمكن أن نذكر منها ما يلي :

١ - المرأة :

حاولت الحركة الكيبوتسية - كما أسلفنا - أن تقضي على بعض المؤسسات الاجتماعية الإنسانية - مثل الزواج والأسرة بحجة أنها مؤسسات بورجوازية قديمة بالية ، وأن "التقدم" يتطلب أن نطرحها جانباً . بل إن كثيراً من الكيبوتسات حاولت أن تلغي الفروق بين الرجل والمرأة حتى يتم "تحرير" المرأة تحريراً كاملاً ، ولذلك تم توزيع العمل بين الأعضاء بغض النظر عن الأساس الجنسي ، وأصبح من الممكن أن يوكل للمرأة أي عمل أو وظيفة . وبما ساعد على هذا الاتجاه أن تنشئة الأطفال الجماعية ، بعيداً عن نفوذ الوالدين "أغنى" المرأة من وظيفة الأمومة ، وهي الوظيفة التي تعوقها في جميع المجتمعات الأخرى عن القيام بوظائف الرجال وأعمالهم .

هذا البرنامج التحرري برنامج غير إنساني ، ينكر الكثير من حقائق الحياة البيولوجية والنفسية التي لا مناص من قبولها . ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن أولى المشاكل التي واجهها الكيبوتس هي مشكلة المرأة التي يهدف إلى "تحريرها" من سجنها البيولوجي وإلى "إعفائها" من أمومتها . ولكن ما حدث أن المرأة لم تجد الخلاص في الكيبوتس ، بل أصبحت من أكبر عناصر عدم الاستقرار فيه للأسباب التالية :

أ) الأعمال اليدوية التي توكل لها شاقة ومضنية في غالب الأحيان ، وهو ما يسبب لها العناء والإجهاد .

ب) لم يتمكن الكيبوتس من تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة بسبب العوامل البيولوجية ، فالمرأة الحامل غير قادرة على القيام بالأعمال الشاقة ، وكثيراً ما تترك وظيفتها وتستعصي عليها العودة إليها بسبب قيام غيرها بها ، بل إن كثيراً من المناصب القيادية في الكيبوتس آلت إلى الرجال لهذا السبب .

ج) نتيجة كل هذه الظروف وجدت المرأة نفسها في قطاع الخدمات (الطبخ والتنظيف والغسيل) وهو قطاع لا ينال احترام أعضاء الكيبوتس لأنه "قطاع غير إنتاجي" ، ولذا تحس المرأة إحساساً عميقاً بالنقص . كما أن كثيراً من هذه الأعمال غير خلاق وعمل ، وبخاصة إذا كان يؤدي للغبر بشكل دائم وخارج نطاق الأسرة المباشرة ، ويقال إن المرأة التي تعمل في الكيبوتس في قطاع الخدمات ، تقضي ثمانين ساعات يومياً في إعداد الطعام أو غسل الملابس .

د) وهناك أخيراً رغبة المرأة في استرجاع أمومتها التي "تحررت"

الفكري . فالصهيوني الذي يعمل بيديه سيثفي نفسه من أمراضه الهامشية والطفيلية (وهذا هو الجانب العقائدي) ولكنه لن يضطر إلى استئجار العرب ، وبالتالي سيتمكن من طردهم (وهذا هو الجانب العملي) .

ولكن لا الجماعية ولا العمل اليدوي نجحا في جعل الكيبوتس مشروعاً اقتصادياً ناجحاً ، إذ ظل الكيبوتس في الماضي والحاضر جزءاً من الاقتصاد الاستيطاني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي . والكيبوتس لا يختلف كثيراً عن الدولة الصهيونية التي تعتمد على المعونات الخارجية . وكما أن الدول العظمى غول إسرائيل ، نجد أن الوكالة اليهودية تدعم المستوطنات وغولها ، ويأخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة ، فالمساحات الشاسعة التي حصل عليها الكيبوتس (وهي وأسماله الثابت الأساسي) ، حصل عليها دون مقابل عن طريق الاغتصاب من العرب ، وهو لا يدفع عنها سوى إيجار زهيد للوكالة اليهودية . وتنال الكيبوتسات معاملة مفضلة من حيث الإعفاء من الضرائب وتقديم المساعدات والهبات المالية والقروض المعفاة من الفوائد أو بفوائد منخفضة . وتوفر الدولة والمصادر الصهيونية الرسمية الوقود والأسمدة والكهرباء والمياه ، كما يوجد سعران متفاوتان لياه الري ، واحد يُعطى على العرب والآخر يُعطى على يهود مزارع الكيبوتس . هذا بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة التي تُتخذ لحماية مستوطنات الكيبوتس والتسهيلات الائتمانية التي تُمنح لها ، أي أن اكتفاء مزارع الكيبوتس الذاتي الذي تزوج له بعض المراجع الصهيونية ، يشبه من بعض الوجوه اكتفاء إسرائيل الذاتي الممول . وإذا كانت الدول العظمى تمول إسرائيل وتدعمها حتى تحولها إلى قاعدة عسكرية لا تملك أسباب البقاء بمفردها ، فإن الحركة الصهيونية تمول المستوطنات والكيبوتسات للسبب نفسه ، إذ كلما ازداد التمويل والدعم ، ازداد اعتماد المستوطنات والمستوطنين على المؤسسة الصهيونية . وبالتالي يصبح التمويل من قبيل التكبير ، إذ حينما ينضم الإسرائيلي إلى إحدى المستوطنات فهو لا يدفع شيئاً حقاً ، ولكن تُنقذ عليه أموال باهظة (نفقات تعليم وإسكان وخلافه) ، ولذلك يصبح من العسير عليه الانسحاب من المشروع الذي انضم إليه .

الكيبوتس : تحولاته الجوهرية

Kibbutz : Radical Changes

إذا كان الكيبوتس هو المجتمع الصهيوني مصغراً ومبلوراً ، فأزمته هي أيضاً أزمة هذا المجتمع مصغرة ومتبلورة . والتحولات

يُعدُّ سلبياً من وجهة نظر مؤسسي الكيبوتس وقيادته ، هو عودة الأسرة للظهور كما يتضح في عودة المسكن المستقل ، وفي انضمام كثير من الأطفال إلى ذويهم وقضائهم كل أو معظم أوقات فراغهم في «منازلهم» أو وحداتهم السكنية المستقلة ، بعيداً عن المدرسة وعن مؤسسات الكيبوتس المختلفة . بل إن بعض الكيبوتسات بدأت في إنشاء مساكن تشبه شقق الطبقات المتوسطة في أي بلد غربي حديث . وبينما كان تناول الطعام على الأفراد يُعدُّ عودة للحياة أصبح الآن أمراً أكثر شيوعاً ، وخصوصاً أن الصيانة الملحقة بالتناول المستقل أخذت تتحول بالتدريج إلى غرفة طعام يتناول فيها أعضاء الأسرة الواحدة بعض وجباتهم اليومية (ولكن مع هذا تظل طقوس الطعام الجماعي أمراً مهماً جداً في الكيبوتس) .

والى جانب تقلُّص انتعاش على مستوى الحياة الفردية ، نجد أنه أخذ أيضاً في التقلُّص على مستوى الحياة الجماعية في الكيبوتس ككل . فلاحظ مثلاً أن بعض الكيبوتسات لها متحف خاص بها (ونيب آثار فلسطين من الهويات الصهيونية الأثرية . ويُعدُّ موشي ديان ، ابن الكيبوتس ، من أكبر نصوص الأثر في الكيبوتس الصهيوني) . ويوجد الآن قانون مقيمون في الكيبوتسات ، إذ وجدوا أن أسلوب الحياة في هذه التواريخ الجماعية يوفر لهم الراحة والدعة المطلوبة كما أنه يوفر الأمن الذاتي . وبعض هؤلاء الثنائيين ليسوا أعضاء في الكيبوتسات ، وهذا في حد ذاته يُعدُّ تطوراً عميقاً . أن يُسمح لمتوسط صهيوني أن يعيش داخل كيبوتس دون أن يكون عضواً فيه .

ومن أشكال الرفاهية الأخرى في الكيبوتس صالونات التجميل (الكوافير) تصفيف شعر النساء ، وقيام الكيبوتس بتنظيم رحلات لزيارة المسارح والتحف في المدن الكبيرة . بل إن الكيبوتس يقوم بتنظيم رحلات سياحية إلى الخارج لأعضائه الذين يقومون بجولاتهم داخل وخارج إسرائيل كجماعة ، كما أنه يول أعضاء الذين يقومون بدراسات جامعية وغني ، فهم يحصلون على ما يشبه الإجازة الدراسية بموجب . وقد نشرت إحدى الصحف مؤخراً مفردات متوسط دخل عضو الكيبوتس ، فبيَّنت أن دخله الفعلي السنوي يضعه في شرائح المجتمع الإسرائيلي العليا .

من كل هذا يمكن أن نستنتج أن الصورة النمطية المألوفة عن حياة الانتعاش داخل الكيبوتسات لم تعد دقيقة ، وأن أعضاء الكيبوتسات قد لا يملكون شيئاً مثل المالكين ، ولكنهم شأنهم شأن المالكين أيضاً ، يرفلون في حلل التميم ، ويكونون في نهاية الأمر تشكيلاً طبقياً متميزاً ، يتحكم في المجتمع وينعم بخيراته .

منها ، وبيتها الخاص الذي «أعفيت» منه ، وأطفالها الذين «تخلصت» منهم .

لكل هذه الأسباب نجد أن المرأة وراء المطالبة بالملكية الفردية والحياة الخاصة (وهي عكس الحياة الجماعية شبه العسكرية التي تتطلبها الكيبوتس) ، بل إن كل الذكور الذين تركوا الكيبوتسات إنما فعلوا ذلك بسبب تعاسة المرأة وعدم رضاها عن أوضاعها . وهناك عدد كبير من النساء يرغبن في ترك الكيبوتس ولا يمكنهن ذلك بسبب ظروف الأزواج .

٢ - الترف :

التقشف سمة من السمات الأساسية في الحياة داخل الكيبوتس ، باعتباره مؤسسة عسكرية ، ويظهر هذا التقشف في تحريم تملك الأفراد للأرض أو للآلات . وينصرف التحريم أحياناً إلى الأشياء الشخصية مثل الملابس . وقد كان التقشف يظهر أيضاً في أسلوب الحياة نفسها ، من تحريم لتناول الطعام على أفراد إلى ممارسة أية نشاطات فردية . وجو التقشف هذا يشكل أساس التنشئة الاجتماعية العسكرية ، وهو تكتيك عرفه المالكين من قبل ، وعرفته كل المجتمعات التي كانت تعتمد على جماعات من المحاربين المرتزقة لحماية أمنها .

ولكن هذا الجانب من الحياة في الكيبوتس بدأ هو الآخر بالتآكل . فعلى سبيل المثال ، بدأت تظهر الجماعات المنفصلة (للرجال والنساء) ، ثم بعد ذلك الحمامات المستقلة لكل أسرة ، وظهرت كذلك المطابخ المستقلة ، بل أحياناً المسكن المستقل (غرفتان وصالة - في العادة - وملحق مكوّن من مطبخ وحمام) .

وبعض هذه المساكن مؤثثاً تأثيثاً فاخراً ويحتوي على أدوات ترفيه مثل الستيريو والتلفزيون الملون . ويقال إن حمى الفيديو بدأت تكتسح إسرائيل بما في ذلك الكيبوتسات . وتجدر الإشارة إلى أن هناك سيارات خاصة بالكيبوتس تقوم بنقل الأعضاء إلى المدينة ، وبإمكان العضو أن يحجز سيارة ليستخدمها بمفرده . وقد وصف أحد الكتاب كيبوتس دجانيا عام ١٩٨٦ ، بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على تأسيسه ، فأشار إلى الترف الذي لم يحلم به المؤسسون الأوائل ، مثل ملاعب التنس وحمام السباحة الذي تكلف نصف مليون دولار ، وغرفة الطعام التي تكلفت مليون ونصف مليون دولار . وللاحظ هنا أن الابتعاد عن حياة التقشف ينتج عنه نوع من الاسترخاء ، ولكن الأهم من هذا أنه يفت في عضد الاتجاه الجماعي الذي يُعدُّ ركيزة أساسية للشخصية العسكرية .

ولعل من أهم التطورات الأخرى في هذا الاتجاه (وهو تطور

٣- من الزراعة إلى الصناعة :

أشرنا إلى أن الطابع الزراعي العسكري للكيبوتس ليس مجرد صفة عرضية ، وإنما سمة بنوية (أي لصيقة ببنيتها) ، ومن هنا أيضاً فإن تحولهم من الزراعة إلى الصناعة يُعدّ تحولاً بنوياً عميق الدلالة ، لأنه سيرك أثره في مخط الحياة داخله ، وهذا ما يحدث الآن .

وقد بدأ هذا التحول في أواخر الخمسينيات حينما حقق الكيان الصهيوني فائضاً زراعياً كبيراً ، ووُصف الكيبوتس حينئذ بأنه «عدو الدولة» للدود ، فكان على الكيبوتس حينئذ أن يتحول بالتدريج ليضمن لنفسه النجاح والبقاء الاقتصادي .

وقد يكون من المفيد أن نذكر بعض الحقائق التي قد تُعطي القارئ فكرة عن هذا التحول . ففي عام ١٩٦٠ كان ٣٠٪ من أعضاء الكيبوتس يعملون في الصناعة ، أما عام ١٩٧٠ ، فقد بلغت نسبتهم ٤٥٪ وتزايدت النسبة الآن عن ٥٠٪ .

ولم تُعدّ مزارع الكيبوتس «مزرعة جماعية» وإنما أصبحت مجموعة من المشروعات الصناعية الضخمة ، تساوي ملايين الدولارات . وقد وصف مراسل الواشنطن بوست كيبوتس دجانيا بأنه «كيبوتس يديره مصنع» . وقد نجم عن هذا الانتقال تحول في طبيعة الكيبوتس ونشوء عدد من المشاكل التي لم يضعها مؤسسو الكيبوتس في الحسبان :

(أ) نظراً لطبيعة الكيبوتس الإحالية التي أشرنا إليها يتحتم على الأعضاء أن يعملوا بأنفسهم ، وهذا أمر مناسب لمهنة الزراعة ، ولكنه غير مناسب للمشروعات الصناعية التي تتطلب أيادي عاملة وخبراء يتم تدريبهم خارج الكيبوتس في المعاهد والكلليات الفنية المختلفة ولا يدينون بالولاء له . ويحاول الكيبوتس أن يحل المشكلة عن طريق الاستعانة بالصناعة الأوتوماتيكية أو عن طريق مشاركة العمال الحضريين الذين يعملون في الكيبوتس دون أن يصبحوا أعضاء فيه .

(ب) نظراً لانصراف عدد كبير من أعضاء الكيبوتسات إلى الأعمال الصناعية بدأت العمالة العربية الأجنبية تظهر مرة أخرى داخل الكيبوتس للقيام بالأعمال الزراعية ، وهذا يُعدّ من وجهة نظر صهيونية - ضربة في الصميم لمفهوم العمل العبري .

(ج) انقسم العاملون في الكيبوتس إلى فريقين : أحدهما يعمل بالزراعة والآخر يعمل بالصناعة ، وهو ما خلق كثيراً من التوترات . وما عُدّ الأمور ، أن المشروع الصناعي على عكس المشروع الزراعي ، يجب أن يكون حجمه كبيراً نوعاً ما ، والكيبوتس كان المفروض فيه أن يظل حجمه صغيراً حتى يتسم بالدينامية وحتى

تُمكن إدارته ذاتياً ، بل يمكن القول بأن الإدارة الذاتية للكيبوتس أصبحت أمراً عسيراً جداً بعد زيادة القطاع الصناعي داخله ، لأن القضايا التي يواجهها أعضاء الكيبوتس تتطلب خبرة المتخصصين ، وهذا أمر غير متاح للأعضاء العاديين الذين لم يتلقوا تدريباً أو تعليماً خاصاً .

لكل هذا ، يمكن القول بأن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة قد أضعف تماسك الكيبوتس كمؤسسة ، وولّد داخلها مجموعة من التوترات التي تؤثر في مقدار فعاليتها ومدى إسهامها في الكيان الصهيوني .

٤ - من التضامن الاشتراكي إلى التماسك العرقي :

يبدو أن الكيبوتس رغم كل الادعاءات الطليعية والتجريبية قد بدأ يأخذ شكل العائلة الكبيرة المكتفية بذاتها أو القبيلة الصغيرة المنغلقة على نفسها .

وقد نشأ الكيبوتس في بداية أمره كت تنظيم اشتراكي حديث ، من الوجهة النظرية على الأقل ، أساس التضامن فيه هو الولاء الأيديولوجي ، بل "هوجمت عملية تكوين وحدات عائلية ، بدعوى أنها تضر بوحدة المجتمع" . وفُسّر الاتجاه الجماعي في الكيبوتس على أنه تعبير عن المُثل الاشتراكية التي تنطلق منها هذه المؤسسة الزراعية/ العسكرية .

ولكن رغم نقطة الانطلاق هذه فإن الطبقية والظروف السياسية والتاريخية فعلت فعلها ، وازدادت العائلات وتوسعت ، وتحولّ الكيبوتس إلى جماعة منغلقة ، يتزوج أفرادها فيما بينهم . فلاحظ أن الزيادة الطبيعية طوال الخمسين عاماً الماضية هي المصدر الأساسي للزيادة في عدد سكان الكيبوتسات ، أما الاستيعاب الاجتماعي من الخارج فُشكل الآن ظاهرة هامشية . وفي الوقت الحاضر يعيش قرابة ٩٪ من سكان الكيبوتسات في مستوطنات قامت قبل عام ١٩٥٠ ، ووصلت إلى الجيل الثالث والرابع . فالمجتمع الكيبوتسي قد أصبح "مجتمعاً عائلياً متوارثاً" - "مجتمعاً طبعياً" - "مجتمعاً متعدد الأجيال" ، أي أن الكيبوتس لا يستند إلى التضامن العقائدي والاشتراكي المزعوم ، وإنما إلى التضامن العائلي أو القَبلي أو الجيتوي (الصهيوني) .

بل يبدو أن الأطر الأيديولوجية الأولى لم تكن سوى ستار كثيف يغطي "قراءة الدم بين اليهود" التي كانت بمنزلة الملاذ الحقيقي ، أما هؤلاء الذين لم يؤمنوا بقراءة الدم هذه ، فقد خرجوا إلى صفوف الاشتراكية الليبرالية أو الماركسية في صيغة إنسانية عامة أو إلى مواطنة العالم ، ولم يصلوا إلى الكيبوتس ، أي أن انغلاق الكيبوتس العائلي

الكيبوتس بالذات عدم كفاءته في المهمة الاستيعابية ، حيث إنه مؤسسة متماسكة لها قيمها الخاصة وإحساسها بمكانها ومكانتها ، بينما كان المتوقع منها كمؤسسة استيعابية أن تفتح ذراعيها لكل المستوطنين الجدد بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو العرقي ، وهو الأمر الذي رفضه المهيمون على الكيبوتس باعتبار أنه سيفقده تماسكه وشخصيته المستقلة والفريدة ، ومكانته الخاصة .

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى تآكل مكانة الكيبوتس وصول الليكود برئاسة بيجن ومن بعده شامير إلى السلطة عام ١٩٧٧ . فمن المعروف أن الكيبوتس كان تابعاً دائماً للنهشيوينة العمالية التي يمثلها المعراخ العناني الذي حكم الكيان الصهيوني منذ تأسيسه حتى عام ١٩٧٧ . وعندما كانت الأحزاب العنانية في الحكم وكانت معظم قياداتها مثل بن جوريون وبيريس وراين من أبناء الكيبوتس ، كانت الكيبوتسات تتمتع برعاية الدولة ومعاونتها وتسهيلات أخرى عديدة ، وهو أمر لم يستمر بطبيعة الحال مع صعود الليكود إلى الحكم .

٢ - الأزمة الاقتصادية :

الكيبوتس يعتمد في تمويله على المؤسسة الصهيونية ، فهو ليس استثماراً اقتصادياً ، ومع هذا يلاحظ ازدياد أحواله المادية (وإن كان يجب ألا تفصل ذلك عن الوضع الاقتصادي الشدي بشكل عام في الكيان الصهيوني) .

ويبدو أن الكيبوتسات ، شأنها شأن كثير من المؤسسات والأفراد في المجتمع الصهيوني ، قد دخلت حلبة المضاربات (وأعمال الجيتو انهامشية الطفيلية) . فقد تراكت على مر السنين أرباح الكيبوتسات ، ولكن بدلاً من إعادة استثمارها في الاقتصاد بشكل إنتاجي ، راح أعضاء النخبة الاشتراكية في إسرائيل يبحثون عن الأرباح السريعة والثروة الفورية عن طريق المضاربات وشراء السندات ، حتى أصبح هذا النوع من الاستثمار يشمل ثلث دخل الكيبوتسات (وهكذا ينتقل الكيبوتس من الزراعة إلى الصناعة ومن الصناعة إلى سوق الأوراق المالية) - والطفيلية والهامشية) .

٣ - عزلة الكيبوتس البنوية والثقافية :

من المشاكل الرئيسية التي يواجهها الكيبوتس في الوقت الحالي ازدياد عزته وانفصاله عن المجتمع الصهيوني ، وهو ما يزيد تآكل مكانته . والكيبوتس بحكم تكوينه خلية مغلقة ، يتبع نمط حياة مستقلة يختلف عن نمط الحياة المحيط به في عديد من الوجوه ، رغم أنه يبلور تقاليد هذا المجتمع ويخدم أهدافه . والكيبوتس في هذا يشبه طبقة المالكين الذين كانوا يشترون في خلايا اجتماعية مغلقة .

(وربما الجيتوي) على نفسه لم يكن تطوراً عريضاً وإنما كان أمراً كامناً منذ البداية ، وكانت الصهيونية «الدموية» ، أي التي تستند إلى قرابة الدم ، أساس بقائه الحقيقي رغم ادعاءاته الاشتراكية الصاخبة .

الكيبوتس : الازمة والعزلة

Kibbutz : Crisis and Isolation

تناولنا في المدخل السابق تلك التطورات والتناقضات التي تفاعلت داخل الكيبوتس وأدت إلى تحول بعض سماته البنوية . ولكن ثمة عوامل أخرى تخص علاقة الكيبوتس ككل مع المجتمع الاستيطاني في فلسطين المحتلة أدت إلى أزيمته وعزله .

١ - قيام الدولة الصهيونية :

من المعروف أن عدد الكيبوتسات لم يزد كثيراً بعد عام ١٩٤٨ ، بل انخفض عدد سكان الكيبوتسات بالنسبة لعدد السكان في الكيان الاستيطاني من ١, ٧٪ عام ١٩٤٧ إلى ٣, ٧٪ عام ١٩٦٢ ، وقد زاد عدد سكان الكيبوتسات قليلاً بعد ذلك التاريخ ، ولكن مع هذا لا يمكن القول بأن الكيبوتس استعاد ما كان له من جاذبية وبريق . ويقال إنه بانتهاء مرحلة الاستيطان الأولى (حتى عام ١٩٤٨) انتهى دور الكيبوتس وتحول إلى مؤسسة لا تتمتع بمركزيتها السابقة ، وأصبح دورها مقتصر على أعضائها وحسب . كما يقال إن أعضاء الكيبوتس لم يعودوا رواد الاستيطان وطلبة التجمع الاستيطاني ، كما كانوا من قبل ، وإنما هم عاملون بالصناعة ومدبرو أعمال صناعية ومستهلكون مترفون .

إن الكيبوتس باختصار - حسب هذا الرأي - لم يعد سوى مجرد جيب خاص ، مغلق على نفسه ، ولم يعد يعبر عن الآمال الصهيونية . فالكيبوتس قبل عام ١٩٤٨ كان أداة الاستيطان والاستيعاب الكبرى ، ثم حلت الدولة الصهيونية محل الكيبوتس في أداء كلتاوظيفتين بعد عام ١٩٤٨ . فالاستيلاء على الأرض العربية تقوم به المؤسسة الصهيونية الحاكمة من حكومة وشرطة ومخابرات وأجهزة قمعية أخرى ، وبخاصة الجيش الذي أوكلت إليه مهمة القتال وقمع أية محاولات عربية لاسترداد الأرض (وإن كانت عملية الاستيطان قد ظلت تابعة للوكالة اليهودية ، قبل إنشاء الدولة وبعده ، فهي التي تقوم بتمويلها ، ولكن الذي اختلف هو أدوات التنفيذ ، إذ حل محل الإرهاب الكيبوتي الإرهاب الحكومي ، الذي يشكل الكيبوتس جزءاً منه وحسب) .

وهذا القول ينطبق على استيعاب المهاجرين ، إذ أصبحت هناك أجهزة حكومية خاصة أوكلت لها هذه المهمة . وقد أثبت

"يهود" لتوطينهم في المستوطنات الجديدة . ولذلك فبرغم كل الادعاءات الرنانة والبرامج الضخمة التي تهدف إلى توطين الألوف ، يظل كثير من المستوطنات بدون مستوطنين (بل إن مستوطنات شمال النقب هي الأخرى مهددة بفقدان مستوطنيها) . والكيبوتس ليس استثناء من القاعدة ، ففي أواخر السبعينيات بلغت نسبة الذين يتكون الكيبوتس ٥٠٪ من مجموع الرجال البالغين ومعظمهم من الأعمار بين ٢٠ - ٣٠ ، وهي أهم أعمار بالنسبة للكيبوتس . ومنذ الستينيات أصبحت الزيادة في الكيبوتس مرهونة بالتكاثر الطبيعي هناك ومدى بقاء أعضاء الكيبوتس في مستوطنتهم ، فيصل معدل الأولاد في عائلة الكيبوتس اليوم إلى ثلاثة أولاد . وحتى يضمن أي مجتمع لنفسه التجدد الطبيعي السكان فإن المطلوب أن يبلغ عدد أولاد العائلة في هذا المجتمع ما بين ٢ - ٣ أولاد . ولكن عندما تصل نسبة من يغادرون الكيبوتسات إلى ٥٠٪ فإن تجدّد السكان هناك يحتاج على الأقل إلى ما بين ٤ - ٥ أولاد للعائلة الواحدة . ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة اليأس بين أعضاء الكيبوتس ، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة ترك الكيبوتس ومغادرته - أي أن الأزمة الديموجرافية التي تهدد المشروع الصهيوني الاستيطاني قد وجدت طريقها إلى الكيبوتس .

ويظهر انحسار الصهيونية أيضاً في تغيير دوافع الاستيطان وديباجاته ، فبدلاً من الحديث عن بناء الوطن القومي وتطبيع الشخصية اليهودية والدوبان في الشعب اليهودي ، تقوم الوكالة اليهودية بمحاولة جذب للمستوطنين عن طريق التوجه لدوافعهم المادية النفعية ، فتدفع آلاف الدولارات لبناء مستوطنات مريحة مترفة ، مكيفة الهواء ، فيها مستشفيات ورياض أطفال ، ويقوم الجيش الصهيوني بحراستها ، وتمهد لها الطرق الخاصة بعيداً عن مراكز تجمع العرب . ويقال إن الاستيطان يمثل الآن أكبر أسباب استنزاف الخزانة الإسرائيلية (ذلك "الصنوبر الذي لا يُغلق" على حد قول أحد المعلقين السياسيين في إسرائيل) . في مثل هذا الجو يصبح الكيبوتس غريباً ، وشيئاً مرفوضاً لأن المُستوطن الصهيوني الجديد ذا التوجه المادي النفعي لا يحترم كثيراً قيم الكيبوتس التشفيفية الملوكية ، وهو ما يؤدي إلى مزيد من تآكل مكانة الكيبوتس .

ولكن ، لا يمكن عزل الخلية عن الجسم الأكبر ، ولذا وجدت هذه القيم النفعية الفردية طريقها إلى الكيبوتس . ومن أهم المشاكل التي يواجهها الكيبوتس في الوقت الحاضر انسحاب كثير من أعضاء الكيبوتسات للعمل خارجها نتيجة ضعف الإيمان بالمبادئ والقيم الصهيونية التي تأسست عليها الكيبوتسات . والسبب الرئيسي لترك

يتعلمون ويتدربون على حمل السلاح في عزلة عن المجتمع ، رغم أنهم الطبقة المحاربة الأساسية وربما الوحيدة فيه . ويمكن القول بأن اتجاه الكيبوتس التدريجي نحو الصناعة قد يؤدي به ، في نهاية الأمر ، إلى الامتزاج بالمجتمع الصهيوني ، ولكن يبدو أن حركة الكيبوتسات شيدت مؤسساتها الصناعية المستقلة التي تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الكيبوتسية وتسهيل التعامل بين القطاعات الصناعية الموجودة في كل كيبوتس ، ولذا نجد أن القطاع الصناعي في الكيبوتس متغلق على نفسه ، منفصل اقتصادياً عن بقية البيئة ، شأنه في هذا شأن الكيبوتس نفسه .

وانفصال الكيبوتس ثقافياً أمر واضح للجميع ، ويقال إنه أصبح يشكل الآن ثقافة مستقلة داخل إسرائيل ، فأطفال الكيبوتس يذهبون إلى مدارس خاصة بهم منذ الطفولة إلى أن يبلغوا الثامنة عشرة من العمر ، وحتى بعد أن يذهبوا إلى الجامعة ويخرجوا فيها ، فهم يحتفظون بانفصالهم وتميزهم . وكما بيّنا في مدخل سابق يتبع أعضاء الكيبوتس نمط حياة متراًفاً يختلف عن نمط حياة بقية أعضاء المجتمع الصهيوني ، الأمر الذي يعمق من عزلة الحياتية والثقافية . إن الكيبوتس كخلية صهيونية طليعية تحوّل إلى تشكيل ثقافي طبقي قَبْلِي (أو عائلي) مستقل ، ومن هنا ازدادت عزله وتآكلت مكانته .

٤ - انحسار الأيديولوجية الصهيونية وأثرها على الكيبوتس :

ولكن لعل العنصر الأساسي المؤثر في الكيبوتس وهو العنصر الذي بدأ يغيّر توجهه وأهدافه بعمق ، هو انحسار الأيديولوجية الصهيونية تدريجياً ، التي بدأت تتحول من كونها دليلاً للعمل لأعضاء التجمع الصهيوني إلى محط سخرتهم . وقد أشرنا في مدخل سابق إلى أن الشحنة العقائدية الأولى التي دفعت الصهاينة إلى الاستيطان في فلسطين في ظروف صعبة جداً ، كانت تخفي قدراً كبيراً من العلاقات التقليدية وقرابة الدم - أو ما يمكن تسميته أيضاً «الانغلاق الجيشتوي» ، وأن الحديث عن الأمية والأخوة الإنسانية كانت من قبيل الديباجات التسويغية . ومهما كان الأمر ، فإن هذه الديباجة التي كانت تجعل الصهيوني مقاتلاً شرساً قد استنفدت أو فترت إلى حد كبير ، ولم يعد الدافع العقائدي واضحاً ، ولم تعد الديباجة الاشتراكية الصهيونية هي المهيمنة أو حتى الغالبة على هذا المجتمع الصهيوني الصغير أو على المجتمع الصهيوني الكبير ، كما لم تعد محل جاذبية حقيقية بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في العالم .

وتنضج أزمة الصهيونية وانحسارها أكثر ما تنضح في عملية الاستيطان . فالحركة الصهيونية أصبحت غير قادرة على العثور على

الكيبوتس الذي يذكره معظم المغادرين هو " أن الموازنة الشخصية لم تُعد كافية لتمويل النفقات اليومية " ، أي أن النموذج الفردي النفعي الذي تصوّر مؤسسو الكيبوتس أنهم بإمكانهم القضاء عليه أخذ في تأكيد نفسه .

ويجب ألا ننظر إلى مظاهر التحول المختلفة ، التي طرأت على الكيبوتس ، الواحد بمجزل عن الآخر ، فتأكل مكانة الكيبوتس وعزله لا تمكن رؤيتها بمجزل عن زيادة الترف داخله أو عن تحوُّله من التضامن الاشتراكي إلى التضامن العرقي . ولا يمكن رؤية العنصر الأخير بمجزل عن انتشار الرؤية النفعية الفردية في المجتمع الصهيوني وداخل الخلية الكيبوتسية وانحسار الأيديولوجية الصهيونية عنهما ، فهذه جميعاً ليست سوى جوانب مختلفة تعبّر عن الظاهرة نفسها .

٦ - اليهود الشرقيون والكيبوتس :
وما يزيد عزلة الكيبوتس أنه باندرجة الأولى مؤسسة إشكنازية ، والحركة الصهيونية قد بدأت أساساً كحركة إشكنازية تتوجه إلى يهود الغرب ، ولم تحوّل قط قبل ١٩٤٨ ، أن تهجّر يهود البلاد العربية من السفارد الشرقيين . بل إن آرثر روبين عالم الاجتماع الصهيوني - قال إن اليهودي - حسب تصوّره - هو الإشكنازي فحسب ، أما السفارد فهم ليسوا يهوداً على الإطلاق ، أو على الأقل لا ينصب لهم في المشروع الصهيوني .

٥ - اليهود الدينيون والكيبوتس :
لا بد أن نشير ابتداءً إلى أن ثمة تياراً إلحادياً شرساً وقوياً داخل الحركة الصهيونية يحارب كل الأديان وضمن ذلك الديانة اليهودية نفسها . وأن الحركة الكيبوتسية التي وُلدت في أحضان الصهيونية العمالية ، كانت إلحادية التوجه منذ بدايتها ترفض اليهودية قلباً وقالباً . ولا يزال هذا هو الحال في معظم الكيبوتسات . وقد كتب أحد الإسرائيليين المؤتمنين باليهودية خطاباً لجريدة الجيروساليم بوست يستنكر فيه أن المتطوعين اليهود الذين أتوا من الخارج محرّمين عليهم ممارسة شعائرتهم الدينية داخل الكيبوتسات ، وأن مدارس الكيبوتس تعلّم الأطفال أن ارتداء التيفلين (شال الصلاة عند اليهود) عادة من مخلفات العصور الوسطى .

ولذلك حينما أُعلن قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ لم تكن دولة يهودية وإنما إشكنازية بامتداد . ولكن مع هجرة اليهود العرب والسفارد من البلاد العربية مثل العراق واليمن ومصر والمغرب ، تحوّل التركيب السكاني في الدولة الصهيونية وأصبحت غالبية سكانها من الشرقيين . ولكن الكيبوتس مع هذا احتفظ بتركيبه اخضاري الإشكنازي . ورغم أنه مؤسسة استيطانية واستيعابية ، إلا أنه لم يضم في صفوفه سوى يهود إشكناز ولم يستوعب سوى القادمين من المغرب . وإن حدث أن انضم بعض الشرقيين إلى عضوية أحد الكيبوتسات فإنهم عادةً ما يعدّون من العزلة والتفرقة العنصرية . ولعل أكبر دليل على مدى عزلة الكيبوتس عن المجتمع الصهيوني ككل أن ٥٠٪ من اليهود الشرقيين ممن استُطع رأيهم ، أشاروا إلى أنهم لم يروا في حياتهم أحد الكيبوتست .

وقد رد عليه أحد أعضاء الكيبوتسات في العدد نفسه وأخبره أن الكيبوتسات مؤسسة علمانية ، وأن المتطوعين الذين يأتون للكيبوتسات عليهم ألا يتوقعوا من المزارع الجماعية أن تغرّ أسلوب حياتها ، وأن تقدم له خدمات تعليمية تتصل بعقائد وعادات (أي الدين اليهودي) تقع خارج نطاق طريق الحياة التي يقبلها أعضاء الكيبوتس .

ولعل الأمر لو توقّف عند الجهل بالكيبوتس لأصبح بالإمكان تنظيم حملة إعلامية متنوعة ، ولكن من الواضح أنه أصبح مكروهاً لا من الإسرائيليين العاديين وحسب وإنما من أعضاء تجمع المعارض أيضاً ، أي من اليمين واليسار . أما بالنسبة ليسار فأعضاؤه يرون الكيبوتس مؤسسة "نخبوية" تتكون من "أرستقراطية ملاك الأراضي" و"أسماعيين اجتماعيين" ، بل ومستغلين للطبقة العاملة . أما بالنسبة للكرامية من اليمين ، سواء من أثرياء الإشكناز أم فقراء السفارد والعرب اليهود ، فهي شائعة . وفي محاولة تفسير هذه الظاهرة يُقال إن الرأي الشائع في ييسان (المدينة التي دُرس موقف سكانها من الكيبوتس) هو أن الكيبوتسات استولت على خير الأراضي في فلسطين المحتلة ، وأنها تحصل على القروض والتسهيلات الائتمانية . وأن هذا لا يترك الكثير للمدينة . بل إن سكان المدينة ككل يرون أن وجود الكيبوتس يعوقها عن أي تطوّر أو

إن الحركة الصهيونية كانت ولا تزال في أساسها حركة علمانية شاملة ومع ذلك أخذ الاتجاه الصهيوني الديني في التعاطف ، وبخاصة منذ عام ١٩٦٧ . وقد عبّر هذا عن نفسه على شكل تزايد الديباجات الدينية في الكيان الصهيوني . ولكن الأهم من هذا هو أن الحركة الاستيطانية التوسعية لم تُعد حكرًا على الصهيونية العمالية ، بل على العكس أصبحت الجماعات شبه الدينية مثل جوش أيمونيم وحركة إسرائيل الكبرى ، هي وحدها المطالبة بالاستمرار في الاستيطان . ولذا أصبحت العمود الفقري والقوة المحركة للحركة

والشيء نفسه ينطبق على زحف مظاهر الترف على الكيبوتس من أجهزة تليفزيون ملونة إلى رحلات للخارج ، فالترف هو الآخر يصبب الروح العسكرية بالتراخي ، كما أن تحوُّل الكيبوتس من الزراعة إلى الصناعة يعني تحوُّله إلى مؤسسة صناعية تعتمد على العمل الأجير ، بحيث يتحول عضو الكيبوتس من فلاح يمارس العمل اليدوي ويزداد خشونة واعتماداً على النفس إلى مدير أعمال يأنف من العمل اليدوي ويفرق في الأعمال الذهنية! والأيدولوجية الصهيونية نفسها - كما أسلفنا - أخذت في التآكل ، وبدأ يحل محلها أيدولوجية فردية ، حيث يضع المواطن الصهيوني مصلحته فوق مصلحة الوطن .

وقد انعكس كل هذا على سلوك أعضاء الكيبوتس نحو أبناء المجتمع الذي يعيشون فيه ، إذ يلاحظ زيادة الفردية بينهم والرغبة في التعبير عن الذات ، وخصوصاً أن الكيبوتس يعاني من العزلة في مجتمع معظم توجهاته الآن استهلاكية ترفية . ولذا فعوض الكيبوتس الذي يؤثر مصلحته الشخصية على مصلحة المجتمع ككل إنما يبين أنه ابن المجتمع ، مجتمع الكيبوتس الصغير والمجتمع الصهيوني الكبير . ويربط بعض المراقبين بين هذه الاتجاهات الفردية وبين زيادة هجرة أعضاء الكيبوتس من إسرائيل .

وفي مجال تفسير ظاهرة العزوف عن الخدمة العسكرية يمكن القول بأن الجيل الجديد لم يعد مشغولاً بمشكلة "أمن" إسرائيل انشغال الأجيال السابقة ، وخصوصاً أنه أصبح يرى المجتمع الصهيوني بنفسه وقد تحوُّل إلى مجتمع توسعي بشكل صريح له مطامح استعمارية واضحة . إن أكذوبة "جيش الدفاع الإسرائيلي" (الاسم الرسمي للجيش الصهيوني) لم يعد من الممكن تقبلها ، فهذا الجيش الدفاعي يصول ويجول في لبنان ويرسل قذائفه لضرب المفاعل الذري في العراق ، ويتحدث رؤساؤه عن أمن إسرائيل الذي يمتد من باكستان إلى المغرب وعن إعادة رسم حدود العالم العربي بما يتفق والمخطط الصهيوني ويقوم أبناؤه بكسر عظام المتفوضين .

كما أن هذا المواطن الإسرائيلي عضو الكيبوتس ، قرأ الكثير من الحقائق عن الإرهاب الصهيوني ، ورأى بنفسه على شاشة التليفزيون ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى ، المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا وقانا ، وهي مذابح يصعب وصفها بأنها دفاعية .

كما أن المجتمع الصهيوني بادعائه الديمقراطية عن نفسه يسمح بإدارة كثير من المناقشات العلنية عن الحرب وأسبابها ، وهو أمر يوِّلد شكوكاً عديدة في نفس المستوطن الصهيوني . وأخيراً لا يمكن أن ننسى عاملاً أساسياً وهو أن هذا المستوطن

توسّع ، لأن الأرض المجاورة للمدينة ، مجالها الحبيوي إن صح التعبير ، تابعة للكيبوتس . ويشكو أثرياء المدينة بالذات من أن وجود الكيبوتس جعلهم غير قادرين على شراء منازل (فيللات) خارج نطاق المدينة .

أما الفقراء فيرون أن الكيبوتس يتمتع بمستوى معيشي راق (حمامات سباحة - تليفزيونات ملونة - طمأنينة مالية) ولذا فهم يطلقون على الكيبوتس اصطلاح "إسرائيل الجميلة" أي (إسرائيل الثرية) . ويشير سكان بيسان إلى أن فرص العمل في الكيبوتس في الوظائف المهمة مغلقة دونهم ، ولا يوجد سوى العمالة اليدوية الرخيصة ، ومعظم سكان بيسان من المغرب . وقد سافر الأثرياء والتعلمون منهم إلى فرنسا ، ولم يهاجر إلى إسرائيل سوى الفقراء ومن لم يحصلوا على قدر عال من التعليم . ولذا ، فإن علاقة الكيبوتس بالمدينة هي علاقة السيد بالخدم . وفي الوقت الذي يعاني فيه سكان المدينة من البطالة يتمتع سكان الكيبوتس بالعمالة الكاملة . ويعبّر سكان المدينة عن سخطهم على مدارس الكيبوتس الممتازة الموصدة دون أبنائهم ويرون أن نظام التعليم الكيبوتسي المستقل لا يسهم إلا في تعميق الهوة بين أبناء "الشعب الواحد" .

وإذا كانت العلاقة بين مدينة بيسان والكيبوتس المجاور لها علاقة نمطية متكررة فيمكننا القول بأن حركة الكيبوتسات تمر بأزمة حقيقية ، وأن معمل تفريخ المزارعين/المقاتلين لم يعد يلعب دوره السابق في الكيان الصهيوني . وبدأت تظهر أجيال جديدة من أبناء الكيبوتسات ينضمون إلى حركات الاحتجاج داخل المجتمع الصهيوني ويتعاطون المخدرات بشراهة ويرفضون التطوع للخدمة العسكرية ، الأمر الذي يشكل أزمة حقيقية بالنسبة للتجمع الصهيوني .

٧ - رفض الخدمة العسكرية :

لوحظ في الآونة الأخيرة أن ثمة تغيرات عميقة قد طرأت على موقف أعضاء الكيبوتسات من الخدمة العسكرية ومن موقفهم العسكري تجاه الدولة الصهيونية . وفي محاولة تفسير هذا الوضع يشير بعض المحللين إلى أزمة الكيبوتس وعوامل الصراع داخله . فالكيبوتس كما قلنا مؤسسة عسكرية/زراعية تنتم بالجماعية والتشفيق وتهدف إلى تفريخ الجنود الصهاينة . ولذلك حينما تبدأ المرأة داخل الكيبوتسات المطالبة باستعادة دورها كام وكزوجة ، وحينما تطالب بإرجاع الأسرة كمؤسسة فإنها بذلك تمثل تحدياً للتوجه العسكري العام للكيبوتس الذي يحاول عزل الفرد عن العلاقات الأسرية حتى يصبح محارباً كاملاً .

الإسرائيلي العمالي إلى اقتصاد رأسمالي . بعد أن فقد قدرته على مواجهة المشكلة الاقتصادية منذ مطلع السبعينيات بسبب الآثار السلبية لإشراف الدولة المباشر على الاقتصاد . و مناع الاعتماد على المساعدات . وما يساعد على هذا الاتجاه الاتجاهات السائدة الآن في العالم من اتجاه نحو اخصخصة والعودة وهو اتجاه تضغط في اتجاهه الولايات المتحدة حتى تستطيع إسرائيل أن تلعب دوراً اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط بحيث يتراجع دورها القتالي إلى حد ما . ولا شك في أن اليكود يرى أن فك الاقتصاد العمالي يؤدي إلى تشكيل القواعد الانتخابية خرب العمل المثمنة في الهستدروت والكيبوتس وغيرها من المؤسسات . وقد تبنت حزب العمل هذه السبسة أيضاً وتوسع في الإجراءات الرامية للإصلاح الاقتصادي منذ عودته للحكم عام ١٩٩٢ .

ولكن هذا الاتجاه يصطدم بأحققية البنية الأساسية وهي أن الطبيعة الاستيطانية الإحلالية لنكيد الصهيوني (الهجرة) الاستيطانية - الاستيعاب - التوسع - الأمن - قمع السكان الأصليين) تتطلب ترتيب الأولويات الاقتصادية بصورة تختلف عن متطلبات السوق في إطار النظام الرأسمالي . فالبنية الاقتصادية الرأسمالية (الليبرالية/ الاقتصادية) تتناقض مع متطلبات التوسع الصهيوني (جغرافياً - بشرياً) وضرورة التفوق العسكري وأونوية إنتاج الأسلحة المتطورة وتوزيع المدخرات وفق هذه الأولويات الإستراتيجية وليس وفق الكفاءة الاقتصادية . فأهه سمات الاقتصاد الإسرائيلي أنه اقتصاد محمي (بالإنجليزية : بروكتيبد يكونومي protected economy) .

ويمكن أن تضرب بعض الأمثلة على أسبقية الضرورات الاستيطانية على الاعتبارات الاقتصادية . كانت نسبة البطالة في إسرائيل عام ١٩٩٣ حوالي ١١٪ (أعلى معدل في تاريخ إسرائيل) وكانت نسبته بين المهاجرين السوفيت ٣٠٪ . فلو كانت الاعتبارات الاقتصادية تسبق الضرورات الاستيطانية لأوقفت الدولة الصهيونية (الاستيطانية) الهجرة من الخارج ، ولكنها مع هذا ظلت تشجع المهاجرين وتلتزم بمنحهم معونات مالية سخية لتحقيق مستوى معيشي مرتفع بل التزمت بإيجاد أعمال لهم . ويتم كل هذا بالاستدانة من الخارج (عشرة مليارات دولارات) . والاستدانة هنا لا تتم بهدف زيادة الاستثمارات أو توسيع رقعة الاقتصاد الحر أو توفير المزيد من الخدمات للمجتمع وإنما تحقيق هدف استيطاني هو تشجيع الهجرة للوافدين بغض النظر عن مقدرة المجتمع الإسرائيلي الاستيعابية ، وبغض النظر عن قلق اليهود الشرقيين من هجرة مجموعة من

الصهيوني في حالة حرب دائمة مع العرب منذ عام ١٨٨٢ ، العام الذي وطئت فيه أقدام أجداده من المستوطنين أرض فلسطين ، وهي حرب لم يخدم لها أوار ، بل ازدادت اشتعالاً ، رغم أنه وقّع عدة «معاهدات سلام» .

لكل هذا نجد أن ثمة تصدعات في جدار الكيبوتسات العسكري الصارم ، وأنها لم تُعدّ معمل تفريخ الجندي الصهيوني كما كانت من قبل .

هذا الإطار يفسر موقف كثير من أعضاء الكيبوتسات الذين يرفضون الذهاب إلى القتال ، بل يرفضون المؤسسة العسكرية الصهيونية برمتها ، وينضمون إلى حركات الرفض . وهم يتحدثون عن دعاة الحرب باعتبارهم «الكولونيال» (وهي كلمة لها إحياءات سلبية ، إذ تشير إلى الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية أو إلى حكومة الضباط في اليونان في منتصف السبعينيات ، الذين يعتقون العسكرية والغزو) .

وقد أفصح بعض أعضاء الكيبوتس عن مخاوفهم من «أن يموتوا دونما هدف» في لبنان «فهي ليست حربنا ، إذ فرضها علينا بيجن وشارون فرضاً» . وهذا الموقف الرافض يعبر عن نفسه من خلال أغنية شائعة في الكيبوتسات الآن تقول : اشرب وصاحب النساء ... فغداً سوف تذهب هباءً .

وحتى لا نتصور أن أعضاء الكيبوتسات جميعاً قد أصبحوا فجأة من الرافضين ، أو أنهم يتنادون بالعدالة والانسحاب من فلسطين ، يجب أن نذكر أنفسنا ببعض الحقائق وهي أن ٢٠٪ من كل الضباط الجدد في الجيش الإسرائيلي هم من أعضاء الكيبوتس ، وأن ٨٣٪ من شباب الكيبوتس ينضمون للوحدات الخاصة . فالكيبوتسات لا تزال مؤسسة عسكرية صهيونية تحمل لواء الاستيطان والاعتصاب . ولكن بسبب أهميتها وحيويتها ومركزيتها فإن أي تغير قد يطرأ عليها (حتى ولو كان صغيراً) أية أزمة تواجهها (مهما كانت أبعادها) تُعدّ أمراً بالغ الخطورة والأهمية .

الخصخصة وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي)

Privatization and the Normalization of Israeli (Labour) Economy

ظهر اتجاه في إسرائيل يطالب بالتخلي عن الاقتصاد العمالي التعاوني (الاستيطاني) وتهميش مؤسساته وإدارة الاقتصاد الإسرائيلي على أساس الاقتصاد الحر وأولويات المنطق الاقتصادي المعتادة ، عبر تقليص دور الدولة والقطاع العام وتحويل الاقتصاد

تشيدها حتى لا تحدث أية مواجهة بين المستوطنين والسكان الأصليين وحتى يتمتع المستوطنون بعزلتهم!

ويُعتبر قطاع الخدمات بصفة عامة أهم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي بلا استثناء، فهو يمثل نحو ٤٠,٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي عام ١٩٩٤، بينما يمثل قطاع الصناعة ١٦,٨٪ والزراعة ٤,٨٪. في العام نفسه، طبقاً لبيانات تقرير البنك الدولي الصادر عام ١٩٩٦. ويبدو هذا الوضع شديد التطرف حيث يشكل قطاع الخدمات نسبة أعلى حتى من الدول الصناعية التي يتزايد فيها الوزن النسبي لهذا القطاع، وتقترب هذه النسبة من مثيلتها في هونغ كونغ التي تُعدّ مركزاً مالياً وتجارياً وإقليمياً ودولياً بالأساس وتعتمد على علاقاتها بالاقتصاديات الأخرى. وتعود ضخامة قطاع الخدمات لكون إسرائيل مجتمعاً استيطانياً يتلقى مساعدات وتحويلات ضخمة من الخارج (انظر: «المعونات الخارجية للدولة الوظيفية»)، ويقوم بإفناق أجزاء كبيرة منها على خدمات لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي ليتمكن من توفيرها لولا المساعدات الخارجية. كما أن التجمّع الصهيوني يلجأ دائماً لرشوة المهاجرين حتى لا ينزحوا عن المستوطن الصهيوني. ومن ثم فإن ضخامة قطاع الخدمات هو ضرورة بنيوية للمجتمع الاستيطاني ولا يمكن تقليصه.

ورغم كل هذه العوائق البنيوية إلا أنه تم الإعلان عن برنامج موسّع للخصخصة في التسعينيات يتم على أساسه بيع جزئي وكلي لبعض المشروعات العامة، واتباع سياسات التحرير الاقتصادي في المجالات المالية والنقدية والائتمانية. وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي، منذ منتصف الثمانينيات، تزايداً في وزن القطاع الخاص مقابل ضمو وزن القطاع العام الذي يشمل ملكية الدولة والهستدروت، وذلك من ناحية العمالة والمؤسسات في القطاع الصناعي. حيث بلغ نصيب القطاع الخاص من العمالة ٧٧,٨٪ عام ١٩٩٤ بعد أن كان ٦٦,٦٪ عام ١٩٨٥، في حين بلغ نصيب القطاع العام ٢٢,٢٪ في نفس العام بعد أن كان ٣٣,٤٪ عام ١٩٨٥، وبلغ نصيب القطاع العام من المنشآت الصناعية ٢,٧٪، والقطاع الخاص ٩٧,٣٪.

ومع عودة الليكود إلى الحكم عام ١٩٩٦، فإن المصلحة السياسية لليكود قد تجعله يدافع في اتجاه تقليص القطاع العام الذي هيمن عليه تاريخياً أشخاص ينتمون لحزب العمل، فجاء في برنامج الليكود أن الحكومة ستقوم بخصخصة الشركات الحكومية كافة باستثناء الشركات أو بعض أقسام الشركات التي لها تأثير أمني. ولكن ثمة تناقض أساسي بين هذا الاندفاع لليكودي نحو

الإشكناز ستدفعهم درجة أو درجتين أسفل السلم الاجتماعي والطبقي، وبغض النظر عن استجابة السكان الأصليين الذين يرون أن مثل هذه الهجرة هي في واقع الأمر تكريس لوضع التشرّد والغربة الذي يعيشون فيه وهو ما يزيد مقاومتهم.

ويمكن أن تضرب مثلاً آخر من قطاع البناء، الذي يُعد من أهم القطاعات في الاقتصاد الإسرائيلي، والبناء يعني بالدرجة الأولى بناء المستوطنات، وهي عملية استيطانية محضة، غير خاضعة لمعايير الجدوى الاقتصادية العادية. إذ يتم اختيار موقع المستوطنة بناءً على اعتبارات عسكرية. وقد يحتاج الأمر لنزع ملكية أراضي بعض العرب وطردهم منها (الأمر الذي يسبب المزيد من المقاومة التي تسبب بدورها خسارة اقتصادية). ثم يتم تأسيس المستوطنة قبل أن يكون هناك مستوطنون، ثم يعلن عن تأجير المنازل فيها بأسعار غير اقتصادية لجذب المستوطنين، وتم حراستها بتكلفة باهظة.

والعمالة العربية أساسية في قطاع البناء، ولو كانت الاعتبار الاقتصادية هي الأهم لثم تشغيل آلاف العرب فيها بشكل دائم ومستمر. ولكن مثل هذا الوضع يهدد أمن إسرائيل العسكري والاجتماعي إذ يعني سقوط قطاع اقتصادي مهم في أيدي السكان الأصليين ووجودهم بشكل دائم داخل تجمّع المستوطنين. كما أن السلطات العسكرية كثيراً ما تضطر إلى منع العمال العرب من الذهاب إلى مواقع أعمالهم بعد قيام أحد العرب بإحدى العمليات 'الإرهابية' أو 'الانتحارية' ('الفدائية' أو 'الاستشهادية' في مصطلحنا). وحيث إن المستوطنين الصهاينة يرفضون العمل في أعمال يدوية مثل البناء فإنه يتم استيراد عمال كوريين وفلبينيين ورومانين!

وحالة قطاع البناء هي حالة ممثلة لكثير من الحالات. إذ ينطبق الشيء نفسه على الزراعة الإسرائيلية. فلو سادت الاعتبارات الاقتصادية لثم استخدام الأيدي العاملة العربية على نطاق أوسع في الكيوتات والمزارع الجماعية وبشكل أكثر علنية ورشداً. ولكن مثل هذا الأمر يتناقض مع المثل العليا الصهيونية ومع قوانين الصندوق القومي اليهودي الذي ينص على ضرورة ألا يعمل في الأرض التي يمتلكها الشعب اليهودي سوى اليهود (ومع هذا 'يسرب' العرب بأعداد كبيرة في قطاع الزراعة وقطاع البناء وغيرها من القطاعات الاقتصادية).

ويمكننا القول بأن ما يُقال له 'الطرق الالتفافية' هي صورة متبلورة لأسبقية الاستيطاني على الاقتصادي، فهي طرق تكلف الكثير لإنشائها وحراستها، ومع هذا تستمر الدولة الصهيونية في

التسوية السلمية وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي) Peaceful Settlement and the Normalization of Israeli (Labour) Economy

يُعد شيمون بيريز صاحب الدعوة الأشهر لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي إقليميًّا ، وإنهاء حالة العزلة الإقليمية للاقتصاد الإسرائيلي . فالمشروع الإسرائيلي ، في ظل عملية التسوية ، يقتضي توفير مناخات اقتصادية تطبيعية تُمسح بل تلغي الشأن القومي التاريخي ، وتحل محله شأنًا جيو/اقتصاديًا جديدًا . وهذا ما دعاه «الشرق الأوسط الجديد» باعتباره وحدة متكاملة اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا ، ليصبح جاذبًا أساسيًا للاستثمار الأجنبي وجسرًا وحيًا للاقتصاد الإقليمي والدولي معًا .

وتحدث البعض في إسرائيل عن «انصهيوينية اقتصادية» و«الصهيوينية التقنية» اللتين تشكلان تحولًا وانتقالًا إلى مرحلة انهجوم الاقتصادي الموسعة مع تقدم عملية التسوية وهو ما يقود إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بما يجلبه من زيادة الاستثمار في مجال البنية التحتية والمشروعات المشتركة مع الدول العربية ، وفتح أسواق جديدة في المنطقة وخارجها بعد وقف المقاضاة الاقتصادية العربية ، واعتماد الشركات متعددة الجنسيات إسرائيل مركزًا إقليميًّا .

وقد بدا واضحًا أن المطلوب هو دمج إسرائيل في المنطقة ، إلا أن الإشكالية لا تتعلق بالاندماج في حد ذاته ، وإنما بشروط هذا الاندماج . فالاندماج الأمثل باقتصاديات نشطة ، من وجهة النظر الإسرائيلية ، يجب أن يتم من خلال سيطرة إسرائيل على عمليات الوساطة المالية بالمنطقة وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات محددة تتم بإشراف الأجهزة الحكومية حتى لو قام بتنفيذها القطاع الخاص ، وهي مشروعات يمكن أن تتم بين أنظمة اقتصادية تختلف بعضها عن بعض كليًّا . أما النوع الثاني من الاندماج الذي يتم عبر إقامة منطقة تجارة حرة فهو مرفوض لأنه يتطلب إحداث تغييرات بنيوية في اقتصاد كل الدول المشتركة لإزالة التباين بينها وهو ما يتطلب تقليص دور الدولة ، وترك المبادرة للقضاء الخاص .

إن خصائص الاقتصاد الإسرائيلي وحمايته تحول دون إمكانية اندماجه في إطار النوع الثاني ، فالدولة الاستيطانية الصهيونية ، لن تقبل رفع يدها عن التدخل في المجال الاقتصادي ، ونظرًا إلى ما سيحدثه ذلك من آثار في مستويات المعيشة ، ونظرًا لما يتطلبه استمرار هجرة اليهود من استثمارات ودعم حكومي حيث يبرز التناقض بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاستيطانية .

ومن الأسباب الأخرى التي تعوق اندماج إسرائيل في المنطقة

الخاصة وأيديولوجية نيتها الاقتصادية الملته . فهي ، على حد قول عزمي بشارة ، أيديولوجية يمينية تتمثل مع الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة ، وكلمة الخصخصة هي المفتاح ، وتخفيض المصروفات العامة ، وبالتالي الضرائب أيضاً . ولكن قاعدة حزب الليكود البشرية وقاعدة حزب شاس مثلاً ، تضم في صفوفها أوساطاً واسعة من المسحوقين ، والطبقات الوسطى الدنيا ، ومن المهتمين اقتصادياً ، وإذا ما تابعت الحكومة سياسة الخصخصة فلا بد من تفجر صراع داخل الائتلاف الحاكم وداخل الليكود نفسه . ويلوح أيضاً تناقض بين الموقف القومي اليميني الأمني التوجه والداعي إلى تجنيد طاقات المجتمع كافة في المواجهة وبين الموقف الليبرالي الاقتصادي ، فالنزعة الأولى تتطلب التعامل مع المجتمع كجماعة عضوية وليس مجرد سوق . وللتعويض عن فقدان أواصر التكافل الاجتماعي أمام بروز الفوارق الطبقة ، وتراجع القطاع العام أمام قوانين السوق تزيد القوى اليمينية في ديماجوجيتها القومية . وسوف تزيد من الاهتمام المعطى للترتية الدينية اليهودية ، وكل ما من شأنه إعادة إنتاج الجماعة العضوية في الوعي بعد غيابها في الواقع .

غير أن هناك رأي يذهب إلى أن إسرائيل ستحاول ، رغم كل هذا ، التكيف مع التغيرات العالمية ، وخصوصاً بعد نشوء منظمة التجارة العالمية وسريان اتفاقية الجات ، وأنها ستعمل على تحرير اقتصادياتها من القيود الحكومية والبيروقراطية ، بل إنها سارت فعلاً على هذا الطريق ، وأن ما سيدلّل لها كل الصعوبات ويحل سلبيات وأعباء إعادة الهيكلة والخصخصة ليس الأساليب العادية التي تتبعها أية دولة أخرى في ظروف مماثلة ، وإنما من خلال المساعدات والتبرعات والقروض ، ومن خلال الاندماج السهل بين الشركات الإسرائيلية والشركات المتعددة الجنسيات ، وخصوصاً أن لدى هذه الأخيرة فروعاً وأسهماً في إسرائيل وفي شركاتها العامة والمشاركة . وهذا التحرير لن ينعكس سلباً لا على مستوى رفاهية المجتمع الإسرائيلي ، ولا على أولويات إسرائيل الاقتصادية ، ولا على مستوى دعم الإنفاق العسكري للأسباب المذكورة آنفاً .

ونحن نميل إلى القول بأن عملية تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي المحمي وخصخصته هي مسألة صعبة جداً إن لم تكن مستحيلة بسبب وضع التجمّع الصهيوني كتجمّع استيطاني وما نجم عن ذلك من سمات بنيوية تقف عائقاً في طريق التطبيع . كما أن الهاجس الأمني يقوّض كثيراً من محاولات التطبيع ، إذ أن الإجراءات الأمنية المشددة تعوق تدفق السلع والعمالة .

السياسي، الذي لا يعطي أولوية للطرح الشرق أوسطي، يُعرقل عملية التطبيع الاقتصادي مع العرب، وينشط العلاقات مع الدول الغربية بالإضافة إلى الدول النامية الأكثر تقدماً مثل كوريا الجنوبية والهند والصين.

أما على المستوى الدولي، فتركز الاتجاهات الرامية لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي على مستقبل التدفقات الرأسمالية على إسرائيل في مرحلة ما بعد انتهاء، أو على الأقل احتمال انخفاض، المعونات. حيث تسعى إسرائيل حالياً لجذب نوع مختلف من رؤوس الأموال سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة FDI أو في شكل استثمارات في حوافز الأوراق المالية (بالإنجليزية: بورتموليو إنفستمنت Portfolio Investment)، وفي هذا الإطار تم إنشاء ما يُعرف بصندوق إسرائيل الأول الذي بدأ طرح أوراقه المالية في البورصات منذ أكتوبر ١٩٩٢.

ولكن الاقتصاد الإسرائيلي سيظل في حاجة ماسة إلى المعونات، وفي هذا الصدد تثير إسرائيل قضية الذهب الألماني في المصارف السويسرية بهدف الحصول على مساعدات وتمويلات تصل إلى حوالي ٤٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة.

وتتركز تجارة إسرائيل الخارجية مع الدول الغربية، ففي عام ١٩٩٤ استوعبت سوق الولايات المتحدة ٣١٪ من صادرات إسرائيل وغطت ١٨٪ من الواردات الإسرائيلية، وبلغت النسبتان ٢٩,٢٪ و ٥٣٪ لدول الاتحاد الأوروبي. ويقدر ما تتيحه هذه العلاقة الاقتصادية من فرص لتعظيم قدرة إسرائيل الاقتصادية، بقدر ما تكشف عن قدر الضغط الذي يستطيع شركاء إسرائيل أن يمارسوه عليها لتستمر الدولة الوظيفية داخل الإستراتيجية المعدة لها.

ومن المؤكد أن هذه التوجهات، التي يتبناها حالياً جهاز الدولة في إسرائيل، لا تتعارض فقط مع أدبيات الصهيونية العمالية، وإنما تصطدم أيضاً بمصالح فئات عديدة داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، الأمر الذي ينقل المناظرة حول تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي إلى مستوى أكثر تركيياً، حيث يصبح السؤال: هل مستقبل الدولة مروهون بالتخلي عن المشروع الصهيوني؟ أم أن الفترة القادمة ستشهد صيغة تليفقية، ولا نقول توفيقية، تجمع بين صهيونية الخطاب وبعض الممارسات، على الصعيد السياسي والعسكري مثلاً، وتدويل الممارسات الاقتصادية، وهو ما نحاول إسرائيل أن تقدمه حالياً؟ وفي هذه الحالة فإن التساؤل يثور حول إمكانية نجاح مثل هذا النموذج.

هو تجارة إسرائيل الخارجية التي تحتل موقعاً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي. فالحجم الأكبر من هذه التجارة يتجه إلى الدول الرأسمالية، وخصوصاً الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، ويظل الهدف الإسرائيلي الرئيسي توطيد علاقاتها الاقتصادية بتلك الدول، واعتبار دول المنطقة بمنزلة "حديقة خلفية" لإسرائيل. كما أن هيكل الصادرات الإسرائيلية لا يساعد على الاندماج التجاري بالمنطقة، إذ أن القوة الشرائية في أغلب دول المنطقة لا تسمح بأن تكون المنطقة سوقاً للماس، كما أنه من غير المنتظر أن تقوم إسرائيل بتصدير السلاح، أو التكنولوجيا (العسكرية بالأساس) إلى الدول العربية. بالإضافة إلى كل هذا يمكن أن نشير إلى تشوه هيكل الأسعار في إسرائيل، فهي لا تتحدد وفقاً لاعتبارات العرض والطلب وإنما تم، في إطار نموذج الصهيونية العمالية الذي لا يزال سائداً، وفقاً لعمليات معقدة من التفاوض السياسي. فسر البيض مثلاً يتحدد عن طريق مفاوضات بين وزارتي المالية والزراعة من جهة، ومن جهة أخرى منظمات مهربي الدواجن (التي يدعمها الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية) ... إلخ. فالاقتصاد الإسرائيلي مُسبب بشكل كبير وهو ما يضيف عليه طابعاً حمائياً عالياً ويحد من إمكانيات اندماجه تجارياً مع المنطقة.

ومن هنا فإن مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي لا تتمثل في تحرير التجارة في المنطقة، وإنما في القيام بدور الوسيط الذي يقوم بتسويق المنطقة للخارج (وخصوصاً في برامج السياحة)، بالإضافة إلى تسويق الخارج للمنطقة، وهو الأهم للمنطقة، عن طريق استثمار علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأوروبا (أو حتى مجرد الإيحاء بأنها تستطيع التسويق لخارج المنطقة). كل هذا يعني أن الدولة الوظيفية القتالية أصبحت دولة وظيفية ربوية.

إن من الخطأ الشديد تهميش أهمية ومعاني البُعدين السياسي والأمني في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وتكشف المبالغة في أهمية مدلولات البُعد الاقتصادي للتسوية عن غياب الإلمام الكافي ببنية الاقتصاد الإسرائيلي وتوجهاته وتحولاته، وخصوصاً أن المردود الاقتصادي للتسوية السياسية على إسرائيل لا ينحصر في حدود علاقاتها بالمنطقة، بل يتعدى ذلك إلى توطيد وتوسيع علاقاتها بمراكز الاقتصاد العالمي. وربما كان هذا هو الجانب الأهم من زاوية رؤية الدولة الإسرائيلية لمستقبلها، حيث تستمر في أداء وظيفتها كوكيل للقوى الدولية للمحافظة على مصالحها في المنطقة.

ويمكن القول بأنه رغم طموح البمين الإسرائيلي للاستفادة من مكاسب تطبيع العلاقات الاقتصادية مع العرب، إلا أن برنامجه

الاقتصاد الإسرائيلي عام ١٩٩٧

Israeli Economy 1997

يمثل عام ١٩٩٧ نقطة تحول أساسية في الأداء الاقتصادي الإسرائيلي . فبعد فترة الانتعاش التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي خلال النصف الأول من التسعينيات ، تراجعت معدلات النمو بشكل حاد لتبلغ ٢.٥٪ عام ١٩٩٧ ، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة لتصلح ١٢٪ و ٨٪ على التوالي . الأمر الذي يهدد بعودة حالة التضخم الركودي Stagnation التي عاشتها إسرائيل منذ منتصف السبعينيات ، وي طرح - من ناحية أخرى - تساؤل حول أسباب هذه الأزمة ، ومدى قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تجاوزها في المدى القريب .

ولا يمكن في أواقع إدراك أبعاد هذه الأزمة إلا في إطار خاصيتين أساسيتين حكمت أداء الاقتصاد الإسرائيلي عبر مراحل تطوره المختلفة منذ إنشاء الدولة . ويمكن إجمالها في يلي :

١ - هيمنة الأيديولوجيا على الاقتصاد وعصاة الاعتبارات الشفعية باستيعاب المهاجرين وبذء الدولة أوتوية عن لأعبارات الاقتصادية المحضة . كل هذا يفسر من ناحية التضخم المفرط في الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية اللازمة لاستيعاب المهاجرين والاستيطان خلال مرحلة النمو السريع للاقتصاد الإسرائيلي (١٩٥٤ - ١٩٧٣) ، ويفسر من ناحية أخرى عجز حكومة اليكود الأولى عن خفض العجز في الميزانية نظراً لتزايد الإنفاق الحكومي لتمويل النشاط الاستيطاني ، ثم الحرب في لبنان .

كما تظهر هذه المشكلة بجلاء في التناقضات التي تحنوبها عناصر الأجندة الاقتصادية للاثلاف الحاكم ، وم تعهد به من الاستمرار في الاستيطان . وعده المس بمخصصات التعليم وتقليص المعاشات في الوقت الذي سيتم فيه خفض الضرائب وتقليص العجز في الموازنة العامة . ومن الواضح أن تنفيذ هذه التعهدات التي تعني زيادة النفقات العامة وخفض الإيرادات العامة في وقت واحد وهو أمر مستحيل من الناحية العملية . كل هذا يعكس تخبث الائتلاف الحاكم بين الاعتبارات الاقتصادية التي تحتم خفض العجز في الموازنة وبين الاعتبارات السياسية ومقابل الأحزاب الأعضاء في الائتلاف .

٢ - ارتبطت فترات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي بالأساس بتدفقات البشر (عن طريق الهجرة) والأموال (عن طريق المعونة) ، أو العمل ورأس المال بالتعبير الاقتصادي من الخارج ، فيرى الاقتصادي الإسرائيلي يورام بن يورام أن ٧٥٪ من النمو الذي

فهذا النموذج ، الذي سيستمر في إسرائيل حتى بداية القرن الواحد والعشرين على الأقل ، لا يعدو أن يكون مجرد مسكن لا علاجاً للأزمة ، وهو يحوي من التناقضات ما يجعله غير قادر على الاستمرار . فالمنطق الاقتصادي الجديد ، والتطبيع بمستوياته الثلاثة ، يقتضي إجراء مجموعة من التنازلات السياسية لإيجاد مناخ يسمح بتدفق رؤوس الأموال (غير المسيسة) سواء لتمويل التخصصة ، أو في شكل استثمارات جديدة تنهي حالة الركود والتضخم ، ناهيك عن دفع التعاون الإقليمي ، الأمر الذي يتعارض بطبيعة الحال مع صهيونية الخطاب والممارسة السياسية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الخروج من الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي ، وهي في أحد أبعادها جزء من أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الناجمة عن انخاء معدل ربحية رأس المال نحو التناقص بشكل مستمر ، قد يقتضي الاستمرار في السيطرة على الأراضي المحتلة ، وهو ما يتعارض بدوره مع تقديم تنازلات سياسية لجذب رؤوس الأموال .

ومن هنا ، فإن بنود الأجندة الاقتصادية التطبيقية لا تتناقض في مجموعها مع الأجندة السياسية المشددة وحسب ، وإنما تتناقض أيضاً مع بعضها البعض ! ويتضح هذا التناقض بجلاء من تأمل الأجندة الاقتصادية التي أعلنها الائتلاف الحاكم في إسرائيل وما تعهد به من الاستمرار في الاستيطان وعدم المساس بمخصصات التعليم ، في الوقت الذي سيتم فيه خفض الضرائب وتقليص عجز الموازنة العامة ! والواقع أن تنفيذ هذه التعهدات (التي تعني زيادة النفقات العامة وخفض الإيرادات العامة) في وقت واحد يكاد يكون مستحيلاً من الناحية العملية .

هذه المجموعة المركبة من التناقضات تشير إلى عمق الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الصهيوني ، فاستمرار نموذج الصهيونية العمالية الذي ساد منذ العشرينيات مستحيل ، وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي يهدد خصوصيته الصهيونية ، وخصوصاً أن المنطق الاقتصادي لا يعمل في فراغ ، وإنما تصطدم الأجندة الاقتصادية بأجندات أخرى سياسية وعسكرية واستيطانية ، الأمر الذي يكشف مدى هشاشة النموذج الذي يحاول الائتلاف حول المعضلة الأساسية التي تفرض نفسها على الاقتصاد الإسرائيلي وتحتم عليه الاختيار بين أن يكون اقتصادياً ، أي مخططاً رشيداً لتخصيص الموارد ، وبين أن يكون صهيونياً .

١٩٩٦ ، كما تعهدت حكومة حزب العمل بعدم المساس بالمخصصات المالية للمعاشات .

وهكذا جاءت حكومة الليكود الحالية لتحصد ثمار الأداء الاقتصادي لحكومة العمل ، والتي تتمثل في ارتفاع عجز الموازنة ، وزيادة معدلات التخضّم (١٢٪ عام ١٩٩٧) نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي ، في الوقت الذي كانت فيه معدلات الهجرة تتراجع ومعها معدلات النمو التي بلغت ٢,٥٪ عام ١٩٩٧ ، كما زادت نسبة البطالة إلى ٧,٦٪ عام ١٩٩٦ ثم ٨٪ عام ١٩٩٧ ، وانخفضت معدلات الاستثمار بنسبة ٩٪ خلال عام ١٩٩٧ ، وتراجعت الواردات من السلع الرأسمالية (لنعكس توقعات رجال الأعمال السلبية حول احتمالات عودة الانتعاش الاقتصادي) ، الأمر الذي هدّد بعودة حالة التضخم الركودي التي شهدتها إسرائيل منذ منتصف السبعينيات .

والواقع أن الليكود واليمين الإسرائيلي يتبنيان تقليدياً برنامجاً اقتصادياً محافظاً يركز على خفض عجز الموازنة والميزان التجاري ، بل إن أول حكومة ليكودية في تاريخ إسرائيل وصلت إلى السلطة كما سبق أن أشرنا في أعقاب فترة التضخم الركودي التي شهدتها إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ . ويتميّز برنامج الحكومة الحالية بتركيزه على إحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاد الإسرائيلي يشمل تغيير تركيبة الأجور ، وزيادة المنافسة في الأسواق ، وتطوير سوق رأس المال ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والصناعات التصديرية ، الأمر الذي لا يتم - من وجهة نظر الحكومة الحالية - إلا بتقليص حجم القطاع الحكومي ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي وخصخصة الشركات المملوكة ملكية عامة .

وقد شكّل بنيامين نتنياهو فور توليه رئاسة الوزراء لجنة وزارية للخصخصة تضم رئيس الوزراء ووزير المالية والعدل ومحافظ بنك إسرائيل ، بالإضافة إلى إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي برئاسة يعقوب فرانكل محافظ بنك إسرائيل يتبع مكتب رئيس الوزراء ، الأمر الذي يعكس حرص نتنياهو على أن يكون تحرير الاقتصاد الإسرائيلي وخصخصته خاضعين لإشرافه المباشر .

غير أن قدرة السياسات التي تتبعها الحكومة الحالية على احتواء الأزمة الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي مرة أخرى تظل محدودة ، نظراً للاعتبارات التالية :

١ - طبيعة التوازنات السياسية في الائتلاف الحاكم ، ففي الوقت الذي تحاول فيه حكومة الليكود أن تتبع سياسات مالية انكماشية لخفض العجز في الموازنة تحمّل نفسها مضطربة إلى تقديم تنازلات

شهده الاقتصاد الإسرائيلي تم بفضل المعدلات المرتفعة لنمو عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) ٢,٥٪ منه فقط بسبب التحسن في الكفاءة الإنتاجية .

ويفسّر ذلك نجاح إسرائيل في تنفيذ استثمارات ضخمة على الرغم من وجود إدخار محلي سالب في أغلب الفترات ، فقد كانت التدفقات الخارجية للمساعدات هي الوسيلة الأساسية لسد الفجوة بين الاستثمار والإدخار ، وهي التي مكّنت إسرائيل من تحقيق مستوى معيشي مرتفع على الرغم من المعدلات المرتفعة لتزايد السكان - بفعل الهجرة - والزيادة المطردة في الإنفاق العسكري .

ومن ناحية أخرى - وينسب المنطق - فقد كانت الهجرة الكبيرة لليهود من الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات ، وضمانات القروض التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة لتوطيئهم هي المحرك الرئيسي للنمو الذي شهدته إسرائيل منذ أوائل التسعينيات ، والذي انتشلها بشكل مؤقت من حالة الركود التضخمي التي كانت تسيطر عليها .

فمع بداية التسعينيات ، نجح الاقتصاد الإسرائيلي في تحقيق واحداً من أعلى معدلات النمو في العالم في هذه الفترة ، حيث بلغ في المتوسط ٥,٥٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦ ، ويرجع هذا النمو بالأساس - كما هو الحال في فترات النمو السابقة التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي - إلى النمو في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) . فبالنسبة للعمل ، شهدت هذه الفترة آخر موجات الهجرة الكبيرة التي تدفقت على إسرائيل ، الأمر الذي ساهم في تنشيط الطلب على العديد من السلع والخدمات (مثل السلع المعمرة والإسكان) ، وأعطت دفعة كبيرة لقطاع البناء الذي نما بمعدلات متسارعة .

وعلى صعيد رؤوس الأموال ، فقد اعتمدت إسرائيل في البداية على ضمانات قروض الإسكان التي قدمتها حكومة الرئيس الأمريكي بوش (١٠ مليار دولار) لتوطين المهاجرين ، ومنذ عام ١٩٩٤ ، انعكس التقدم في عملية السلام على زيادة قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والتي تجاوزت لأول مرة في تاريخ إسرائيل المليار دولار عام ١٩٩٥ .

كما اقترنت هذه الفترة من النمو أيضاً بتضخم الإنفاق الحكومي للمساعدة على استيعاب المهاجرين من ناحية ، ثم في فترة لاحقة لاعتبارات انتخابية ، فقد قام إفرايم شوحاط وزير المالية في حكومة حزب العمل بزيادة الإنفاق على الرواتب والتأمينات الاجتماعية والمعاشات للعاملين سعياً لاجتذاب أصواتهم في انتخابات عام

الاقتصادية الجديدة تقتضي إجراء مجموعة من التنازلات السياسية في عملية السلام خلق مناح يسمح بتدفق رؤوس الأموال غير المسيسة سواء للمساهمة في تمويل الخصخصة ، أو في شكل استثمارات جديدة تنهي حالة الركود انتفخخي . نذكر عن دفع التعاون الاقتصادي الإقليمي . الأمر الذي يعارض طبيعة الخل مع السياسات المتشددة لائتلاف الحاكم ، والتي تسببت في هبوط معدلات الاستثمار في العامين الأخيرين . وتراجع عدد السياح لإسرائيل (اعتباراً من النصف الثاني من عام ١٩٩٦) . كما أن الحصار الذي فرضته إسرائيل على المناطق المحتلة يحرم من جهود العمالة الفلسطينية ذات الأجر الشدني التي يكفل تشغيلها بأجور منخفضة ضمان عدم معقول من الربحية لرأس المال ومن ثم حفز النشاط الاقتصادي .

٥ - تراجع عناصر النمو الذي أصاب مصدرة . تراجع نمو في عوامل الإنتاج الذي شهده إسرائيل في أوّل التسعينات كما سبق وأشرنا . ومن غير المتظر أن تشهد إسرائيل نمواً مشابهاً في عنصر الإنتاج على المدى القريب .

فمن غير المتوقع أن تشهد إسرائيل موجة هجرة كبيرة على غرار الموجة الأخيرة لهجرة اليهود السوفيت التي أدت إلى زيادة سكان إسرائيل بمعدل ٣٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ . بل إن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى أنه منذ منتصف التسعينات (أي بعد حركة الهجرة الأخيرة) أصبح تعداد يهود أورب الشرقية لأول مرة في التاريخ أقل من تعداد نظرائهم في أورب الغربية . وهو ما يعني أن المعين الرئيسي قد بدأ ينضب .

وإخلاصة أن عام ١٩٩٧ شهد بدايات تفجر أزمة الاقتصاد الإسرائيلي في إطار الشروع الصهيوني . والتي تختم عليه الاختيار بين ضرورات البقاء الاقتصادي ، وضرورات لوجود الاستيطاني . فالاقتصاد الإسرائيلي عليه ، بعبارة أخرى ، أن يختار بين أن يكون اقتصاداً رشيدياً وبين أن يكون صهيونياً استيطانياً .

عديدة وزيادة الإنفاق الحكومي في بعض المجالات لإرضاء شركائها في الائتلاف الذين يمارسون ضغوطاً عديدة لزيادة المخصصات المالية لهم ، فعلى سبيل المثال اضطرت الحكومة لكي تتمكن من تمويل موازنة عام ١٩٩٧ إلى زيادة المخصصات المالية لاستيعاب المهاجرين بمقدار ٧٢ مليون شيكل لإرضاء لحزب إسرائيل بعاليه ، وزيادة المخصصات للأحزاب الدينية بمقدار ٣٦ مليون شيكل . إلخ .

٢ - دور الهستدروت الذي يعارض أي مساس بمخصصات المعاشات ، وقد نظم إضرابين عامين في النصف الأخير من عام ١٩٩٧ شارك في كل منهما أكثر من نصف مليون إسرائيلي احتجاجاً على محاولات الحكومة تقليص هذه المخصصات في إطار سياساتها المالية الانكماشية . والواقع أن المواجهة بين الهستدروت والحكومة تكتسب - إلى جانب طابعها الاقتصادي المتمثل في الخلاف حول السياسات المالية وسياسة الخصخصة التي تتبعها الحكومة الحالية - أبعاداً سياسية نظراً لكون الهستدروت قاعدة الاقتصاد الصهيوني العمالي (الاستيطاني) ومركز التأيد التقليدي لحزب العمل .

٣ - تضارب عناصر البرنامج الاقتصادي بسبب هشاشة الائتلاف الحاكم ، وما تتيحه هذه الهشاشة للأحزاب الصغيرة من فرص لابتزاز الحكومة ، على عناصر الأجندة الاقتصادية التي تقدمها الحكومة الحالية ، وما تتعهد به من التوسع في الاستيطان (لإرضاء أحزاب كالمفدال مثلاً) واستيعاب المهاجرين (لإرضاء حزب إسرائيل بعاليه) في الوقت الذي ستقوم فيه بخفض الضرائب (لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي) وتقليص العجز في الموازنة العامة واحتواء التضخم ، وهي أهداف تتطلب اتباع سياسات متعارضة ، ويستحيل تحقيقها في آن واحد .

٤ - تعارض الأجندة الاقتصادية مع الأجندة السياسية لائتلاف الحاكم ، فبنود الأجندة الاقتصادية لا تتعارض مع بعضها البعض وحسب ، وإنما تتعارض في مجموعها مع الأجندة السياسية القائمة على التوسع في الاستيطان والتشدد في عملية السلام . فالسياسات



التوسع الجغرافي أم الهيمنة الاقتصادية ؟

بنية الاستغلال الصهيونية - إرتس إسرائيل - التوسعية الصهيونية والوطن الفلسطيني - الحدود التاريخية والأمنية والاقتصادية - العلاقة الكولونيالية بين الاقتصاد الإسرائيلي وما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني - التوسعية الصهيونية والمياه العربية - إسرائيل الكبرى جغرافياً أم إسرائيل العظمى اقتصادياً؟ - السوق الشرق أوسطية - مشروع إسرائيل الاقتصادي للشرق الأوسط

بنية الاستغلال الصهيونية

Structure of Zionist Exploitation

قد يدعى الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني أنه تنفيذ للوعد الإلهي وأن استيلاءه على الأرض المقدسة هو تنفيذ للميثاق وهكذا ، ولكن النموذج الصهيوني لا يفسر الكثير من جوانب الواقع والبنية التي تشكلت فيه . ولذا فالقول بأن هذا الاستعمار الاستيطاني يهدف إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وطرد أهلها أو استغلالهم ، له مقدرة تفسيرية أعلى . وفي هذا الباب سنتناول جوانب بنية الاستغلال هذه . فنبدأ بتناول العلاقة الكولونيالية بين الجلب الاستيطاني الصهيوني وما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني ، ثم نتناول التوسعية الصهيونية ومحاولتها الدائبة التهام الأرض الفلسطينية ، ثم أخيراً نتناول بعض التحولات الجوهرية التي طرأت على بنية الاستغلال الصهيونية فيما نسميه «التحول عن إسرائيل الكبرى جغرافياً وظهور إسرائيل العظمى اقتصادياً» .

إرتس إسرائيل

Eretz Yisrael

«إرتس إسرائيل» عبارة عبرية وردت في التوراة وفي الكتابات اليهودية الدينية والفقهية ، وتعني حرفياً «أرض إسرائيل» . ويُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى أرض فلسطين وبعض المناطق المتاخمة لها . ومعنى العبارة غير واضح بشكل محدد ، ولكن من مرادفاتها ، على أية حال ، عبارات مثل : «الأرض المقدسة» و«أرض الميعاد» . وسنحاول تعريف مجالها الدلالي المتناقض من خلال تصنيف الإشارات المختلفة إليها واستخداماتها المتباينة كما وردت في الكتب المقدسة والتراث الديني اليهودي :

١ - تشير عبارة في سفر صموئيل الأول (١٩/١٣) إلى تلك الأرض التي كان يقطنها العبرانيون بالفعل إبان حكم القضاة ، قبل ظهور

المملكة العبرية المتحدة ، فتقول : " ولم يوجد صانع في كل أرض إسرائيل " . وأرض إسرائيل بهذا المعنى لا تضم ، مثلاً ، القدس التي ظلت مدينة يوسية حتى عهد داود . كما أنها لم تكن منطقة متصلة ، إذ كانت هناك جيوب في الشمال استولنت فيها قبائل زبولون وآشر ويسكار على بحيرة طبرية ، لكن هذه الجيوب كانت غير متصلة بالجيب الأكبر على البحر الميت ونهر الأردن . كما كان يوجد جيب ثالث غير متصل بالجيبين الآخرين ، في أقصى الشمال ، تشغله قبيلة دان .

٢ - تشير العبارة إلى المملكة الشمالية التي تُسمى أيضاً «إسرائيل» . فقد ورد في سفر الملوك الثاني (٢/٥) : " وكان الآراميون قد خرجوا غزاة فسبوا من أرض إسرائيل فتاة صغيرة " ، وهي منطقة تبدأ من الطرف الشمالي للبحر الميت وتضم بحيرة طبرية وضميني الأردن ، ولكنها لا تضم المنطقة الجنوبية كلها ومنها القدس .

٣ - تشير العبارة أحياناً إلى مملكة داود في أقصى اتساعها .

٤ - تشير العبارة إلى ما يُسمى «حدود الآباء» ، فقد ورد في سفر التكوين (١٨/١٥) : " لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات " . لكن هذه العبارة صياغة شديدة العمومية لا يمكن أن تُطلق عليها كلمة «حدود» .

٥ - وهناك كذلك حدود الحارجرين من مصر ، وهي لا تختلف كثيراً عن حدود الآباء . وقد وردت في عدة مواضع من بينها سفر التثنية (٨ ، ٧/١) : " وارتحلوا وأدخلوا جبل الأموريين وكل ما يليه من العربة والجبل والسهل والجنوب وساحل البحر أرض الكنعاني ولبنان إلى النهر الكبير نهر الفرات " . وورد في السفر نفسه (٢٤/١١) : " يطرد الرب جميع هؤلاء الشعوب من أمامكم فترثون شعوباً أكبر وأعظم منكم . كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من النهر نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم " . وجاء في سفر يشوع (٣/١٤) : " كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما

الرب إلهك أمامك ويوقع بهم اضطراباً عظيماً حتى يفنوا . ويدفع ملوكهم إلى يلك فتحسبهم من تحت السماء . لا يقف إنسان في وجهك حتى تفهمهم * (تثنية ٧/٢٢ - ٢٤) .

٦ - ثم هناك إرتس إسرائيل سادسة . ويمكن أن نُطلق عليها أرض القبائل العبرانية الاثنتي عشرة . فقد ورد في سفر التثنية (٣٤/٤١) : 'وصعد موسى من عربات مؤاب إلى جبل نبو إلى رأس القمة التي تطل على أريحا فأراه الرب جميع الأرض من جلعاد إلى دان وجميع نفتالي وأرض إفرايم ومنسى وجميع أرض يهوذا إلى البحر الغربي . والجنوب والدائرة بقعة أريحا مدينة النخل إلى صوعر . وقال له الرب : هذه هي الأرض التي أقسمت لإبراهيم وإسحق ويعقوب قاتلاً لنسلك أعطيها * . ثم قام موسى ، بتقسيم هذه الأراضي بين قبائل إسرائيل الاثنتي عشرة : 'إنما أقسمه بالقرعة ملكاً لإسرائيل كما أمرتك . والآن أقسم هذه الأرض منكاً لتسعة أسباط ونصف سبط منسى * (يشوع ١٣/٦ - ٧) . وكانت الأسباط الباقية قد حصلت على حصصها قبل ذلك . أما حدود هذه الأرض ، فقد ذكرت مطولاً في التوراة عند الحديث عن تقسيمها بين القبائل الاثنتي عشرة (سفر يشوع ١٥ - ٢٤) . وهذه الحدود أكرمها شيوخاً . ولكن هذه الحدود غير واضحة أيضاً . مثل سابقتها ، رغم إسهاب التوراة في وصفها . ومرة أخرى ، واستناداً إلى تفسيرات واجتهادات عديدة ، فإن حدودها رُسمت بشكل يضم المنطقة الواقعة بين البحر غرباً والصحراء شرقاً . ومنها انقسم المأهول من شرق الأردن . أما حدودها الجنوبية ، فتتمدد على خط يصل بين العريش والعقبة ، بينما الحدود الشمالية غير واضحة وتشير إلى جبل الشيخ (حرمون) فقط . وتضم أرض إسرائيل ، بحسب هذه الحدود ، نحو ٤٣ ألف كيلو متر مربع .

٧ - ثم هناك إرتس إسرائيل سابعة حددتها المشناه وسمتها 'أرض العاندين من بابل' ، وهي وحدها التي تنطبق عليها التشريعات اليهودية (هالاخاه) المنصلة بالأرض مثل السنة السبئية وسنة البويل . وهذه مقاطعة صغيرة جداً تطابق مقاطعة 'يهود' الفارسية بعد العودة من بابل ، وهي منطقة تمتد من نقطة على البحر الميت من عين جدي نحو البحر الأبيض المتوسط على حدود الخليل ولا تضمها ، ثم تتجه شمالاً بمحاذاة ساحل البحر الأبيض وتضم اللد ، ثم تتجه شرقاً حتى أسفل نهر الأردن ، ولا تضم السامرة ، وليست لها أية منافذ على البحر الأبيض المتوسط ، ولا تزيد مساحتها عن ١٢٠٠ ميل مربع .

ونتيجة كل هذا التضارب ، يختلف المفسرون (السياسيون والدينيون) في تعريف الحدود ، ويتأرجحون بين الحد الأقصى ،

كلمت موسى من البرية ولبنان إلى هذا النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحيشيين وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخمكم * . وهذه الحدود أكثر تحديداً من خريطة الآباء ، ولكنها مع هذا غير واضحة وخاضعة للتفسيرات والاجتهادات . ويرى الباحث الفلسطيني صبري جريس في كتابه تاريخ الصهيونية ، استناداً إلى مراجع صهيونية (من بينها مشروع الوكالة اليهودية المقدم إلى مؤتمر فرساي عام ١٩١٩) أن إرتس إسرائيل تضم بهذا المعنى تلك المنطقة التي يحدها البحر المتوسط من الغرب ، ويحدها من الجنوب خط يبدأ من موقع العريش في سيناء ويتجه متعرجاً حتى يصل إلى العقبة (إيلات) ومن هناك يتجه شمالاً حتى جنوب البحر الميت . ثم يستمر في الاتجاه شمالاً بمحاذاة نهر الأردن (دون أن يضم أيًا من المناطق الواقعة شرقي النهر) حتى يصل إلى جبل الشيخ (حرمون) . ومن هناك إلى الشمال ، ماراً بغربي دمشق ، ثم بغربي حمص حتى يصل إلى محاذة اللاذقية ، فيتحرف شرقاً حتى يصل إلى أقرب نقطة في مجرى الفرات من البحر المتوسط ، ومن هناك يتجه غرباً إلى البحر ماراً بجنوبي حلب . وبعبارة أخرى ، تضم أرض الميعاد ، بحسب حدودها هذه ، مساحة فلسطين أيام الانتداب مضافاً إليها ذلك الجزء من سوريا ولبنان الذي يقع غربي خط دمشق - حمص - حماة . ويحدها من الشمال خط يمر جنوبي حلب . وتبلغ مساحتها نحو ١٦٠ - ١٧٠ ألف كيلو متر مربع .

ويضيف صبري جريس أن من الواضح أيضاً ، من ناحية أخرى ، أن تلك الحدود لا تتلاءم أبداً مع حدود المناطق التي عاش العبرانيون فيها أو حكموها في أية فترة من الزمن . فمينا عدا المناطق الممتدة بين دان (شمالي طبرية) وبئر سبع (في فلسطين) التي وُجد اليهود فيها ، أو حكموا بعضها من فترة إلى أخرى (ولم يسيطروا عليها كلها دائماً ولم يوجدوا فيها وحدهم على أية حال) ، فإن 'بطون أقدامهم' ، إذا استعملنا لغة التوراة ، لم تغط باقي المناطق . يضاف إلى ذلك أن اليهود أنفسهم لم يتجهوا ، في أي وقت من الأوقات ، لاحتلال هذه المناطق أو العيش فيها . وتفسير هذا التناقض ، هو أن المناطق الأخرى التي لم يصلها اليهود مخصصة لاستيطانهم في المستقبل عندما يتكاثرون . ومرة أخرى ، يستند هذا التفسير إلى التوراة : 'لاطردهم من أمامك في سنة واحدة لثلاثين الأرض خبرة فتكثر عليك وحوش البرية . قليلاً قليلاً اطردهم من أسماك إلى أن تثمر وتملك الأرض * (خروج ٢٣/٣٠ - ٣١) . 'لكن الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك قليلاً قليلاً . لا تستطيع أن تفهمهم سريعاً لثلاثين تكثر عليك وحوش البرية . ويدفعهم

وجود اليهود في بلاد العالم المختلفة واستقراهم فيها ليس وجوداً أو استقراراً وإنما هو غياب وتحوّل .

ويصر الصهاينة ، ومنهم مؤلفو الكتابات التي يُقال عنها «علمية» مثل واضعي الموسوعة اليهودية ، على عدم الإشارة إلى فلسطين إلا باعتبار أنها إرتس إسرائيل وكأنها مكان مقدّس لم تطرأ عليه أية تغييرات تاريخية سكانية ، وما حدث من تغييرات فهو طارئ ، ولا يمس الجوهر الساكن المقدّس الذي لا يتغيّر . وقد أُنكر مناحم بييجن هذه النقطة في حديث له في إحدى مزارع الكيبوتس التابعة للمايما ، حيث أخبر أعضاء الكيبوتس بأن اليهود لو تحدّثوا عن «فلسطين» ، بدلاً من «إرتس إسرائيل» ، فإنهم يفقدون كل حق لهم في الأرض لأنهم يعترفون ضمناً بأن هناك وجوداً فلسطينياً . وما يجدر ذكره أن كلمة «إسرائيل» تُستخدم للإشارة إلى أرض فلسطين ، وكذلك إلى أعضاء الجماعات اليهودية في العالم لتأكيد الوحدة المقدّسة بينهما . وتُستخدم كلمة «صهيون» في بعض الكتابات الدينية للإشارة إلى إرتس إسرائيل .

وتفاوتت البرامج الصهيونية وتختلف فيما يختص بحدود الأرض الواجب ضمها ، فهناك صهيونية الحد الأقصى التي تُطالب بإسرائيل الكبرى التي قد تمتد من النيل إلى الفرات . وهناك صهيونية الحد الأدنى التي تكفي بالأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٤٨ وبعض الأراضي التي ضُمَّت عام ١٩٦٧ . وثمة جدل دائر الآن بين ما يُسمّى «صهيونية الأراضي» أو «الصهيونية الجغرافية» (مقابل «الصهيونية الاجتماعية» أو «السكانية») . الأولى تصر على الاحتفاظ بكل الأراضي التي ضُمَّت وتصر على عدم التنازل ولو عن شبر من الأرض أيّاً كانت النتيجة وتطالب بطرد العرب منها . أما الصهيونية السكانية (الديموقراطية) ، فتخشى من أن ضم الكثافة السكانية العربية سيؤدي إلى أن تفقد الدولة الصهيونية طابعها اليهودي ، وترى أن السبيل الوحيد هو التخلص من العرب عن طريق التنازل عن الأراضي التي تتركز فيها الكثافة السكانية العربية (غزة وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية) . وقد أصدر الحاخام عوبديا يوسف ، حاخام السفارد السابق ، فتوى مفادها أنه يمكن التنازل عن الأرض إذا كان في هذا حقن للدماء اليهودية . وقد سبّبت فتواه هذه رد فعل عنيف بين دعاة ضم أرض إسرائيل الكبرى .

ويتلاعب الصهاينة في تفسير معنى كلمة «أرض» حينما ترد في الوثائق الخاصة بوقف إطلاق النار والتي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . ولذا يصرون على أن قرار ٢٤٢ يتحدث عن «أرض احتُلت عام ١٩٦٧» وليس عن «الأرض التي

ويضم فلسطين وكل سيناء والأردن وسوريا ولبنان ، بل وأجزاء من تركيا وأحياناً قبرص ، والحد الأدنى الذي لا يتجاوز حدود مقاطعة يهود الفارسية . وهناك من يرى أن الخريطة المنطقية هي مملكة داود في أقصى اتساعها ، وهكذا !

٨ - ويضيف صبري جريس أن هناك حدود إرتس إسرائيل الطبيعية ، وتضم مزيداً من الأراضي ، وهي أكبر قليلاً من الحدود الأصلية ، وتصل مساحتها إلى نحو ٥٩ ألف كيلو متر مربع ، منها نحو النصف غربي نهر الأردن (أرض إسرائيل الغربية) ، والنصف الآخر شرقي النهر (أرض إسرائيل الشرقية) . وتحذر الإشارة إلى أن حدود المنطقة التي طلبت المنظمة الصهيونية العالمية (من مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩) الاعتراف بها "وطناً قومياً لليهود" متفقة مع التعريف الأخير لحدود أرض إسرائيل .

والواقع أن مفهوم الحدود الطبيعية هو بكل تأكيد نتاج عملية علمنة المفهوم الديني القديم ، إذ أن الدفاع عن هذه الحدود الطبيعية المقدّسة يمكن أن يتم من منظور ديني باعتبار أنه ورد في التوراة ومن منظور غير ديني باعتباره شيئاً طبيعياً تابعاً من الضرورات الطبيعية .

ولكن الحاخام تسفي كوك ، زعيم جوش إيمونيم الروحي ، حسم المسألة تماماً حينما طرح المسألة برمتها داخل الإطار الحلولي وقال : "إن الجيش الإسرائيلي هو القداة بعينها" ، فكأن هذا الجيش هو مركز الحلول الإلهي في الكيان الصهيوني والتعبير المتبلور عن إرادة الثالث الحلولي . ولذا فليس غريباً أن يصرح بن جوريون بأن خير مفسر للتوراة هو الجيش الإسرائيلي ، فهو الذي سيقدر حدود إرتس إسرائيل ، وهو وحده الذي سيضع حداً للتوسعية الصهيونية . وقد صرح أفنيري بأن ما يحدد حدود الأرض الآن ليس الوعد الإلهي ، وإنما قوة إسرائيل العسكرية الذاتية على أن تقوم المؤسسة الدينية باقتباس الديباجات الدينية اللازمة بعد الفعل .

ومما هو جدير بالذكر أن اللغة العبرية الحديثة لا تعرف كلمة «فلسطين» . وهذا يتفق مع التصور الديني اليهودي الذي يرى أن الأرض لا وجود لها إلا بالإشارة إلى اليهود والتاريخ اليهودي . ولهذا ، فكلما أشار يهودي إلى فلسطين ، فإنه إنما يشير إلى «إرتس إسرائيل» . والواقع أن هذا المفهوم الديني الحلولي هو أساس بعض اشعارات الصهيونية مثل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» ، باعتبار أن الأرض هي إرتس إسرائيل التي حلّ فيها الإله ، ومن ثم فلا وجود حقيقياً لها إلا بالإشارة إلى الشعب اليهودي المقدّس الذي لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا في هذه الأرض المقدّسة ، ومن ثم فإن

الصهيوني هو الذي يعطي المجتمع الإسرائيلي معنى وهدفاً . ويمكن تفسير هذا الوضع بالإشارة إلى العناصر التالية :

١ - نبتت الصهيونية في تربة إمبريالية عربية ترى أن العالم إن هو إلا مادة بغزوها الإنسان ويوظفها لصالحه . وعملية الغزو هذه عملية تستمر إلى ما لا نهاية ، ذلك أن عقيدة التقدم علمت الإنسان الغربي أن التقدم لا نهائي وأن المادة التي سبقوه بغزوها هي الأخرى لا متناهية .

٢ - طرحت الصهيونية نفسها على أنها ستقيم دولة الشعب اليهودي بأسره ، وهو ما يعني أن عملية نقل السكان التي تطوي عليها النصفة الصهيونية الأساسية الشاملة يمكن أن تستمر إلى أن يتم نقل كل يهود العالم ، كما يعني الشيء المستمر للأراضي .

٣ - أحد عناصر الثالوث الخفوي الصهيوني هو الأرض ، بل إن بعض الاتجاهات الصهيونية تعطي أولوية على كل العناصر الأخرى . ولكن حدود هذه الأرض غير معروفة لعلها على الإطلاق ولم يتم الاتفاق بشأنها .

٤ - الأرض هي المنفذ الأساسي لتدفق دفن القيمة على النكين الاستيطاني (وبخاصة قبل عام ١٩٤٨) ، وهي القاعدة التي يؤسس عليها الجيب الاستيطاني . وكلما اتسعت هذه القاعدة ازداد تدفق فائض القيمة وازداد الجيب الصهيوني قوة .

لكل هذا ليس من الغريب أنه بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الأول قام أحد الصحفيين بنصيحة هرتزل بأن يدرس برنامج فلسطين الكبرى قبل أن يفوت الأوان ، بحيث يمكن وضع عشرة ملايين يهودي فيها . وقبل ذلك ، كان الصهيوني عبر اليهودي . ونيام هشلر ، قد طلب من هرتزل ، في ٢٦ أبريل ١٨٩٦ ، أن يتبنى الشعور الثاني ويوجه كسعار لنقد ليهودية : 'فلسطين داود وسليمان' . ويبدو أن الاقتراح قد ترك انطباعاً إيجابياً لدى الزعيم الصهيوني ، ذلك أنه ، بعد عامين ، حدد منطقة الدولة اليهودية على أنها تمتد من نهر مصر إلى الفرات . وقد رد الأخاخام فيشمان (عضو الوكالة اليهودية) هذا الشعور في ٩ يونيو ١٩٤٧ ، أثناء شهادته أمام لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، فقال : الأرض الموعودة تمتد من نهر النيل حتى الفرات ، وتشمل أجزاء من سوريا ولبنان . وهذا يوضح أن شعار 'من النيل إلى الفرات' ليس مجرد فكرة عربية وليس نتاج العقلية التأميرية ، وإنما هو جزء من التصور الصهيوني . ومع هذا ، ينبغي على المرء ألا يأخذ صيغة 'من الفرات إلى النيل' هذه بجديّة تامة ، فهي لا تعدو أن تكون أحد الأحلام الصهيونية . ولكن ، ومع ذلك ، يجب ألا يهمل المرء أوهام العدو

أحتلت عام ١٩٦٧* . وبعد ذلك ظهر الحديث المرواغ عن 'الأرض مقابل السلام' دون تحديد نوعية الأرض أو نوعية السلام . ثم تدرج الحديث ليصل إلى الإشارة إلى 'الأرض المتنازع عليها' (بالإنجليزية : Disputed territory) بدلاً من 'الأرض أو الأراضي المحتلة' (بالإنجليزية : أو كيو بايد تيريتوري occupied territory) .

وقد يكون من المفيد في هذا السياق أن نذكر أطروحة كمال الصليبي ، الذي ذهب إلى أن ارتس إسرائيل لم تكن في فلسطين أساساً . فهو يقرر "أن البيئة التاريخية للثورة لم تكن في فلسطين بل في غرب شبه الجزيرة العربية بمحاذاة البحر الأحمر ، وتحديدًا في بلاد السراة بين الطائف ومشارف اليمن . وبالتالي ، فإن بني إسرائيل من شعوب العرب البائدة ، أي من شعوب الجاهلية الأولى" .

وقد اعتمد الكاتب في بحثه في الجغرافيا التاريخية للثورة على 'المقابلة اللغوية بين أسماء الأماكن المصبوطة في التوراة بالخرف العبري وأسماء أماكن تاريخية أو حالية في جنوب الحجاز أو بلاد عسير' استناداً إلى الجغرافيين القدامى من العرب (الحموي - الهمداني) وإلى معاجم جغرافية وسكانية سعودية حديثة ، وعلى خرائط الرحالة فيليبي . ويعلم الكاتب أن فرضيته لم تعتمد على علم الآثار ورغم وفرة النقوش لغياب المسح الأثري والأبحاث الجادة . كما يستند إلى القرآن ، الذي يوضح أن مقام إبراهيم في مكة ولا يشير إلى علاقة بني إسرائيل بفلسطين .

وإذا كانت هذه الدراسة تستند إلى اللغات ونطق أسماء الأماكن على وجه الخصوص "فإنها ضرب من علم الآثار لأن أسماء الأماكن هي في الواقع آثار" . وأخيراً ، استند الكاتب إلى الرحالة اليونانيين في مشاهداتهم عبر الجزيرة قبل الميلاد ، والذين أهتمت ملاحظاتهم عندما رُكبت جغرافية التوراة في فلسطين .

التوسعية الصهيونية والوطن الفلسطيني

Zionist Expansionism and the Palestinian Homeland

'التوسعية الصهيونية' ليست أمراً عرضياً دخیلاً على الرؤية الصهيونية وإنما هي سمة بنوية فيها . وقد أعلن أحد أعضاء حركة إسرائيل الكبرى معارضته قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ على أساس أنه قد يسفر عن خنق الصهيونية 'وهي في ذروة اندفاعها' . فالانتصارات الصهيونية هي التي أعطت دفعة قوية لحركة الهجرة من الاتحاد السوفيتي ، وذلك على عكس الانسحاب من الأراضي الذي يتسبب في ضعف الصهيونية ووهنها . وأضاف : إن التوسع

ليس الدافع العقائدي (الآخذ في الضمور) وإنما موازين القوى وحسب . ومن ثم ، فإن العقيدة الصهيونية ليست سوى مسوغ يتلو "خلق الحقائق الجديدة" . ولذا ، فإنه يتنبأ بأن التوسع الصهيوني لن يتوقف ما دام هناك فراغ بسبب الغياب العربي ، ويتنبأ بأن هذا التوسع سيستمر حتى يتخطى حدود إسرائيل الكبرى نفسها إذا سحت الفرصة ، أي أن القوة الذاتية الصهيونية (لا الأوهام العقائدية) هي التي تحدد مدى التوسعية الصهيونية .

إن كون إسرائيل كياناً توسعياً في جوهرها يجعلها لا تعدم الدرائع والمبررات المختلفة للتوسع ، بل إن هذه الدرائع تصير ضرورة لتسويقها التوسع وإضفاء نوع من الشرعية الشكلية عليه . وعندما تلوح الفرصة (المتتملة في ميل موازين القوى بمعناها الشامل لصالحها) لتوسيع الحدود يتم اتخاذ الوسائل التي تحقق ذلك ، فالفكرة الصهيونية قائمة على التوسع والاستيلاء على الأرض .

وقد قال ديفيد بن جوريون في المقدمة التي كتبها لتصدر الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل عام ١٩٥٢ إن "دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل" وهو ما يؤكد كون التوسع الصهيوني في طبيعة الأهداف التي تجاهر بها إسرائيل ، حيث كانت حدود "الوضع الراهن" بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة تبقى في نظر بن جوريون أشبه بالحدود الانتقالية أو المؤقتة ، طالما أن حدود الدولة لم تأت مطابقة لحدود الأمة المنشودة . فالخريطة التي رسمتها الصهيونية لمملكتها الموعودة ما زالت أوسع بكثير من المساحات التي تم احتلالها والاستيلاء عليها بقوة السلاح . ويتقصد بن جوريون افتراض وجود حدود تاريخية وطبيعية ثابتة للدولة ، فالحدود تتغير وفق تغير الظروف والمراحل الزمنية المختلفة . ولذا لا بد من إعادة النظر في مصطلح "حدود طبيعية" ، فهو يرى أن الظروف الطبيعية تجبر الدولة على إعادة النظر مرة أخرى في تعيين حدودها الطبيعية واستبدال حدود جديدة بها كلما دعت الضرورة . وما يجدر ذكره أن الصهيونية قد عرفت تيارات مختلفة ، ولكن قيادة المشروع الصهيوني تدور في إطار نوع من الإجماع الصهيوني الذي لا يختلف بشأن مبدأ التوسع نفسه وإنما بشأن وسيله وشكله .

ورغم أن الظروف السائدة بعد حرب ١٩٥٦ لم تسمح بترسيخ السيطرة الصهيونية على المناطق المحتلة في غزة وسيناء ، فإن حرب ١٩٦٧ - وما ترتب عليها من احتلال الأراضي العربية في سيناء والجلولان والضفة الغربية وغزة - شكلت منعطفاً بارزاً في تاريخ التوسع الصهيوني باعتبار أن الكيان الصهيوني حقق أقصى اتساع له ووصل إلى الحدود الآمنة .

عن نفسه كلياً ، فهي تعطينا مؤشرات عن نيته وعن تصوره لحدود حركته . وعلى كل ، فإن ما يهمننا في السياق الحالي ليس الحدود الجغرافية أو التاريخية الوهمية للدولة الصهيونية وإنما الذهنية الصهيونية التوسعية نفسها . وقد يكون من الأفضل أن نأخذ بعين الاعتبار الكلمات التي سجلها هرتزل في يومياته حين قال : كلما زاد عدد المهاجرين اتسعت رقعة الأرض ، أي أنه لم يُعرف حدود الأرض بشكل قاطع ، وإنما أثر أن يحتفظ بحدود مطاطية تتغير بتغير القوة الذاتية الصهيونية ، التي عرفها هو بتزايد عدد المهاجرين . ورؤية هرتزل هي الرؤية التي بناها الصهاينة بعد ذلك .

ولا يختلف ذلك عن رؤية رعان فايس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية إذ يقول : "إن مخططي الاستيطان الصهيوني عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية ، تبدأ كنقاط استيطانية وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة من الأرض وجمع أكبر عدد من يهود العالم وتركيزهم في (إسرائيل) من خلال عملية انقلاب ديموجرافي يحل من خلالها اليهود محل المواطنين العرب" . وهكذا يرتبط الاستيطان بالتوسع بالإحلال . وهذه الرؤية هي التي تم تطبيقها في نهاية الأمر في فلسطين المحتلة قبل وبعد عام ١٩٤٨ وقبل وبعد عام ١٩٦٧ ، حيث تأخذ التوسعية الصهيونية في ظروف الكثافة السكانية العربية شكل الزحف من قبل المستوطنات المختلفة التي يتم تشييدها ويتم تسميتها وتوسيعها لتطويق العرب داخل معازل .

والطريف أن هذا التصور الصهيوني لا يختلف كثيراً عن التصور التقليدي لبعض الأحكامات اليهود الذين شبهوا الأرض بجلد الأبل الذي ينكمش في حالة العطش والجوع وتمتد بالشعب والري ، فالأرض المقدسة تنكمش إذا هجرها ساكنوها من اليهود وتمتد إن جاءها اليهود من كل بقاع الأرض . ويبدو أن القيادة الصهيونية ، منطلقة من تصورات سياسية شبيهة ، أثرت عدم إعلان دستور للدولة الصهيونية حتى يُترك المجال مفتوحاً أمام التوسع اللانهائي ، ذلك لأن الدستور (الرسمي) يتطلب رسماً دقيقاً للحدود .

ويقدم عضو الكنيست السابق الصحفي أوري أفنيري قراءة ذكية لتاريخ الدولة العبرية في الماضي وتاريخ الدولة الصهيونية في الحاضر ، فيبين أن قيامهما لم يكن يستند إلى قوتها الذاتية وإنما إلى ضعف الشعوب القاطنة في فلسطين (الكنعانيين في الماضي والعرب في الحاضر) . ثم يذكر أفنيري أن ما يدفع الصهاينة ويقرر حركتهم

الفلسطينيين في "كانتونات" مُحاصَرةً بالمستوطنات والطرق الالتفافية التي تحميها القوات العسكرية الإسرائيلية . وعلى الرغم من هذا يمكن القول إن اتفاقية أوسلو قد فرضت حدوداً على الدولة الصهيونية لأول مرة في تاريخها .

ويوجد اتفاق عام بين جميع هذه المشاريع على عدم الانسحاب الكامل ، وعلى ضم أجزاء مهمة إلى إسرائيل بصورة نهائية ، في حين أنها تعتبر ضم القدس أمراً مفروضاً منه ولا رجعة فيه ، وبالنسبة لمرتفعات الجولان ، فهناك إجماع شبه كامل على عدم الانسحاب منها أو الانسحاب بشروط تعجيزية تضمن التضييق والأمن الكاملين لإسرائيل . وعلى الجانب الآخر هناك عدد من الإسرائيليين ، من النيمين الديني والعلماني ، يرفض بصورة مطلقة التنازل عن أية منطقة ضمن حدود أرض إسرائيل التاريخية ، أرض إسرائيل من البحر حتى النهر ، ويعرض فكرة الترانسفير وطرد العرب كوسيلة للتغلب على العقبة السكانية التي تقف دون الضم الرسمي ، وهذا ليس بجديد أو بمتعص على الفكرة الصهيونية ، مع إمكانية قيام إسرائيل بشن حرب جديدة تدفع في إطارها - كما فعلت في الحروب السابقة - مئات الآلاف من العرب إلى مغادرة المناطق المحتلة إلى الأردن خاصة .

الحدود التاريخية والأمنية والاقتصادية

Historic, Economic and Security Borders

تتسم الصهيونية بأنها أيديولوجية تنفي كلاً من التاريخ والجغرافيا . فهي تحاول إلغاء تواريخ الجساعات اليهودية في العالم وتاريخ الفلسطينيين في فلسطين حتى تحقق الترانسفير المطلوب : نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين ، ونقل الفلسطينيين من فلسطين إلى المنفى . ولكن الترانسفير لا يتم في الزمان وحسب ، وإنما يتم في المكان (الجغرافيا) . وإذا كانت الصهيونية قد ألغت الحدود التاريخية فهي قد أنغثت أيضاً الحدود الجغرافية حتى يمكن القول بأن إسرائيل دولة "بلا حدود" فحدودها تنقف مؤقتاً عند آخر موقع عسكري تحتله بانتظار أن تتقدم إلى موقع جديد . وقد استخدمت إسرائيل نظرية الأمن كوسيلة للتوسع من أجل أنصوص إلى "الحدود الآمنة" ، ولذلك لا يوجد دستور للدولة ينص على حدود سياسية معينة . وبصفة عامة لم يكن الإسرائيليون ، إجمالاً ، راضين عن حدود الكيان الصهيوني ، كما حددتها اتفاقات الهدنة لسنة ١٩٤٩ ، وهي الاتفاقات التي جاءت أصلاً لتكرس الأمر الواقع الذي فرضته القوة الصهيونية . ويُمزج موشيه ديان بين "الحدود الدائمة" و"الحدود التي تضمن السلامة" أو "الحدود الآمنة" ، فالسلام يعتمد على "نوع

ويجب التنبيه إلى أن التوسعية الصهيونية ليست مقصورة على الأراضي العربية التي تقع خارج حدود الدولة الصهيونية ، فهناك التوسع الداخلي من خلال مصادرة الأراضي العربية . (انظر : «الاستيطان الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ : تاريخ» - «الاستيطان الصهيوني بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ : تاريخ» - «الاستيطان الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ وحتى الثمانينيات : تاريخ») .

وثمة خلل أساسي في التوسعية الصهيونية ، فالقاعدة السكانية لا يمكن أن تتسع بنفس القدر الذي تتسع بها قاعدتها الجغرافية إن صح التعبير ، ولذا فإن ضم الأراضي يعني أيضاً ضم عناصر عربية غير يهودية أخذة في التكاثر وفشلاً في خلق الكثافة السكانية اليهودية التي يتم التوسع باسمها ، وهو ما يخلق "مشكلة سكانية" للكيان الصهيوني ويُسكّل خطراً على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية . ولذا ، فإن الاستعمار الصهيوني يفقد إحلاله ويتحول إلى استعمار مبني على التفرقة العرقية (الأبارتهايد) . ومعنى ذلك أنه قد ظهر تناقض عميق بين طابع الدولة الصهيونية الإحلالي وبين طابعها التوسعي .

ومع تناقص معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وزيادة معدلات الزواج إلى الخارج ، ومع اندلاع الانتفاضة وقشل الصهاينة في قمعها ، ظهرت نواة داخل الكيان الصهيوني ترى أن التوسع وضم الأراضي قد يضر بطبيعة الدولة اليهودية لأن الأراضي العربية تأتي معها كثافة عربية سكانية . ومن هنا ظهر التناقض بين الصهيونية السكانية (أو الديموجرافية أو السوسولوجية) من جهة ، ومن جهة أخرى صهيونية الأراضي . ويرى أنصار الصهيونية السكانية أنه لا بد من الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وهو ما يعني وقف المشروع الصهيوني التوسعي ، والسماح بقدر من الحكم الذاتي الفلسطيني يساهم في واقع الأمر في عزلهم عن الإسرائيليين ويحتوي القنبلة الديموجرافية المتوقعة . إزاء ذلك تم طرح مشروع ألون كنموذج لسائر المشاريع الصهيونية التي كانت تسعى وراء حل وسط يجمع بين الحد الأقصى من "الأمن" و"الأرض" والحد الأدنى من السكان الفلسطينيين العرب الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي بحيث تتم إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في بعض مناطق الضفة الغربية وغزة ، وتسلم المناطق الأهلة بكثافة سكانية عربية إلى إدارة عربية .

ويعتبر اتفاق أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣) تطبيقاً لفكرة منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة وغزة مع غموا اتجاه متزايد داخل إسرائيل نحو الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، عن طريق عزل

ومطالبها التوسعية تحت ستار "الحدود الآمنة" وإغراء تقليص "الحدود الحالية" بعض الشيء .

ويمكن القول بأن نظرية الحدود الآمنة لم تكن مُدرّجة في المفهوم الإسرائيلي قبل حرب ١٩٦٧ حيث كانت إستراتيجيتها تعتمد على "الضربة الأولى الهجومية" أو "الحرب الاستباقية" و"نقل الحرب إلى أرض العدو" ، ولكن انتصار ١٩٦٧ وتبني نظرية "الحدود الآمنة" دفعها إلى اعتماد إستراتيجية "الدفاع الثابت المرن أو الإيجابي" مع "إستراتيجية الردع" . ولكن حرب ١٩٧٣ نسفت كل آمال إسرائيل وأحلامها بحدود آمنة ، وثبت بشكل قاطع أن كل الخطوط الدفاعية التي اعتمدت فيها إسرائيل على هذه الحدود واعتبرتها آمنة فشلت عند أول تجربة لها في حرب ١٩٧٣ ، وهو ما جعلها تعود إلى إستراتيجيتها القديمة والأصيلة القائمة على الحرب الإجهادية أو الاستباقية ونظرية "الردع" و"ذرائع الحرب" .

إلا أن نظرية "الحدود الآمنة" ظلت رغم فشلها تحتل في الإستراتيجية الإسرائيلية مركزاً مهماً باعتبارها التبرير الوحيد لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة . ويبدو بشكل واضح أن هذه النظرية أصبحت جزءاً من الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية أكثر من كونها جزءاً من العقيدة العسكرية ، فقد تحولت "الحدود الجغرافية" الآمنة إلى "حدود سياسية" آمنة ، فأصبح من المهم لأن إسرائيل أن تتدخل في شأن كل بلد عربي سواء كان مجاوراً لها أو غير مجاور ومن المحيط إلى الخليج ، باعتباره بؤرة معادية لها . وهكذا أصبح مفهوم الأمن الإسرائيلي مزدوجاً ، فهو مفهوم سياسي بمعنى أن لإسرائيل الحق في إبداء رأيها في أية مشكلة تخص العالم العربي كله باعتبار أن هذه تؤثر في أمن إسرائيل ، ومفهوم جغرافي بمعنى أن لإسرائيل الحق في الوصول إلى "حدود آمنة ومُعترف بها" وأنها وحدها تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورسمها .

وقد لحقت تطورات مهمة بمفهوم الحدود في الفكر الصهيوني وتمثل أهم هذه التطورات في ازدياد أهمية الصواريخ الباليستية باعتبار أنها تُضعف أهمية الحدود الطبيعية والعمق الإستراتيجي . ولكن أهمية هذا المتغير ليست حاسمة لدى جميع التيارات الصهيونية ، كما برزت مفاهيم مثل "المنطقة الآمنة" في جنوب لبنان ، و"المنطقة منزوعة السلاح" في سيناء ، والمفاوضات على جعل الجولان منطقة منزوعة السلاح ، وذلك مقابل تخفيض حجم ونوع الجيوش العربية ، وفي الواقع فليس هناك ما يمنع الجيش الإسرائيلي من اجتياز تلك المناطق إذا اقتضت الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية .

الحدود وطبيعتها ، وهو ما يتفق في التمييز الصهيوني بين "خطوط الهدنة وخطوط وقف إطلاق النار من جهة" والحدود "الطبيعية" و"الآمنة" و"التاريخية" من جهة أخرى . فالصهيونية نظرت إلى الأراضي العربية التي تلمع في السيطرة عليها باعتبارها "الأجزاء المحتلة من الوطن القومي اليهودي" أو "الأقسام المتممة لأرض إسرائيل التاريخية" . وما أن استتب الأمر للعدوان وتوطدت أقدام الاحتلال حتى تم انتزوح للحدود عن "المناطق المحررة" ، والمطالبة بتأمين حدود طبيعية تضمن السلام وتسد الحاجات الاقتصادية .

وقد نظر القادة الصهاينة إلى حدود الهدنة التي كانت قائمة عام ١٩٤٩ (احتلال النقب الأوسط والجنوبي والجليل الأعلى وإيلات [قرية أم الرشراش المصرية]) على أنها تقتصر إلى العمق الإستراتيجي حيث لا يتجاوز عرض إحدى النقط الدقيقة بين الضفة الغربية حيث كان يتواجد الجيش الأردني وساحل البحر المتوسط ١٢ ميل . وبعد حرب ١٩٦٧ اعتبرت إسرائيل أنها وصلت إلى "الحدود الآمنة" ، وهو المصطلح الذي نشأ من حرص القادة الصهاينة على إيجاد مسوغ لتبرير السيطرة على الأراضي العربية المحتلة إبان حرب ١٩٦٧ ، ويُعرّفها إيجال آلون بأنها : "الحدود السياسية التي تعتمد على عمق جغرافي وحواجز طبيعية كالحواجز المائية والجبليّة والصحرّاء والممرات الضيقة التي تحول دون تقدّم القوات البرية الآتية" . وهو لا شك يقصد بالحواجز المائية قناة السويس ونهر الأردن ونهر الليطاني ، ويقصد بالحواجز الجبلية هضبة الجولان ، وبالحواجز الصحراوية والممرات الضيقة سيناء وعماراتها ، فهذه الحواجز الطبوغرافية توفر لإسرائيل عمقاً إستراتيجياً يمكنها من الرد المناسب على أي هجوم عربي .

وللدلالة على أهمية هذه الأراضي بالنسبة لإسرائيل صرّح إسحق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ بأن "إسرائيل سوف ترتكب غلطة تاريخية ، فيما لو تخلت عن المكاسب الإقليمية التي حققتها" . ويؤكد "أنا وصلنا في حرب يونيو إلى خطوط عسكرية مثالية تعتبر في الوقت الحاضر أهم ما حققنا" . والشرط الأساسي الذي وضعه رابين لتسليّ إسرائيل عن بعض مكاسبها أو "انسحابها إلى خطوط أكثر تقلصاً من حدود يونيو ١٩٦٧" ليس إلا اعتراف العرب بوجود إسرائيل . ومن الواضح أن الانسحاب الكامل مسألة غير واردة في مخططات إسرائيل ، ويعتبره رابين غلطة تاريخية . والسلام الذي تحدّث عنه رابين لا يختلف كثيراً عن التسليم بالأمر الواقع والاستسلام لشروط إسرائيل

علاقة غير متكافئة إذ تقوم الدولة المستعمرة بما تملكه من قوة عسكرية ، بنهب الدولة المستعمرة واستغلال ثرواتها وقدراتها الاقتصادية . وتشمل عملية النهب الاستعماري استغلال المواد الخام والثروات الطبيعية والثقافات البشرية ، وبخاصة الأيدي العاملة ، واعتبار البلد المستعمر سوقاً لتصريف المنتجات والبضائع الفائضة عن حاجة الدولة المستعمرة . وتؤدي هذه العملية إلى تشويه اقتصاد البلد المستعمر وإضعاف هيكله الإنتاجية ليصبح في حالة تبعية كاملة لاقتصاد البلد المستعمر يستحيل عليه التفكير منها .

والاستعمار الصهيوني للأراضي العربية الفلسطينية تودج بين وكاشف لطبيعة هذه العلاقة الكولونيالية . علاوة على أنه استعمار استيطاني قائم على نقل اليهود من جميع أنحاء العالم إلى الأراضي المحتلة ليستزفوا ثرواتها وإمكاناتها الاقتصادية على حساب سكانها العرب الأصليين ، الذين يشه طرده و لاستيلاء على أراضيهم وموارد المياه الخاصة بهم أو محاصرتهم في معازل ، واستغلال طاقاتهم البشرية كعمالة رخيصة وسوق مضمونة ، مفتوحة أمام البضائع الإسرائيلية . وقد استهدفت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية الخيلولة دون إمكانية قيام اقتصاد فلسطيني معتمد على نفسه .

وقد تمكنت إسرائيل من إخضاع اقتصادات الضفة الغربية وغزة بسبب سيطرتها العسكرية والمؤسسية من جانب . وتكون اقتصادها أكبر حجماً وأقوى من الاقتصاد الفلسطيني من جانب آخر ، فسُتت من القوانين ما يكفل لها الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني . حيث تجرّي أخبة الاقتصادية في ظل الاحتلال تحت قيود صارمة . فالحكومة الإسرائيلية تسيطر على الموارد الأساسية والبنية التحتية في مجالات الأرض والمياه والكهرباء والطرق وأنظمة الاتصالات .

نقد تحركت السلطات الإسرائيلية من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بإضعاف الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه في حالة تبعية كاملة عبر مجموعة من المدارس والإجراءات الشكامة . فقامت من ناحية أولى بتقليص سيطرة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية ، فسيطرت السلطات الإسرائيلية على جميع مصادر المياه ، بحيث إن الضفة الغربية لم تُعد تستهلك إلا ١٥٪ - ٢٠٪ من مياهها ، أما الباقي فيُستخدّم في إسرائيل أو المستوطنات . وسيطرت السلطات الإسرائيلية على معظم الأراضي الفلسطينية عبر المصادرة المستمرة ، بحيث إنه كانت إسرائيل قد سيطرت بحلول عام ١٩٩٤ على ٦٨٪ من أراضي الضفة الغربية و ٤٠٪ من أراضي قطاع غزة .

وقامت الدولة الصهيونية من ناحية أخرى بمرقلة النشاط

وتكشف هذه التطورات عن وجود اقتناع إسرائيلي بأن إسرائيل لن تكون آمنة سواء احتفظت بالأراضي أو تخلت عنها ، وأن أية حدود لن تكون آمنة إن لم تكن نابعة من اعتراف وتسليم عربيين بوجود إسرائيل في المنطقة . وهذا ما لم يتم حتى الآن لأن إسرائيل قائمة على الأسس والمبادئ الصهيونية .

وقد حاولت إسرائيل قدر استطاعتها أن تحتفظ بحدودها الأمنية الجغرافية والديمقراطية عبر بنود اتفاق أوسلو . ولذا يُقسّم هذا الاتفاق الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة قطاعات : أ ، ب ، ج .

- القطاع (أ) يشمل المدن الفلسطينية الست الكبيرة في الضفة ، وهي جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم والخليل ، وتصل مساحتها إلى نحو ٣٪ من مساحة الضفة الغربية وتضم ٢٠٪ من السكان ، وقد تم الانسحاب الإسرائيلي منها بعد تأخير وتأجيل ، وبعد الاحتفاظ بـ ٢٠٪ من أرض الخليل لتقيم فيها ٤٠٠ مستوطن صهيوني . وفي هذه المناطق ستكون للمجلس الفلسطيني المسئولة الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام والمسئوليات المدنية .

- القطاع (ب) ويشكّل ٢٧٪ من الأراضي الفلسطينية ويضم ٥٠ بلدة وقرية تتولّى إسرائيل عوجه سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الإرهاب ، وتكون لهذه السلطة الأسبقية على المسئولة الفلسطينية المدنية ومسئولية النظام العام ، وإقامة ٢٥ نقطة شرطة فلسطينية في مدن وقرى محددة .

- القطاع (ج) وهو تحت إدارة إسرائيلية منفردة ويضم ٧٠٪ من الأراضي الفلسطينية وفيه حوالي ١٣٦ ألف مستوطن ، فيشمل المناطق غير المأهولة والمستوطنات والمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل .

وكان من المفترض أن يكتمل الانسحاب من القطاعين ب ، ج حسب الاتفاق بعد ١٨ شهراً من انتخاب المجلس التشريعي (يناير ١٩٩٦) أي ينتهي في يولييه ١٩٩٧ ، وهو ما لم يتم على أرض الواقع . ويعتبر التطور الأكثر أهمية بروز فكرة الحدود الاقتصادية لتمتد حدود الدولة الصهيونية فتشمل أية منطقة تمثل لها مصلحة اقتصادية .

العلاقة الكولونيالية بين الاقتصاد الإسرائيلي وما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني

Colonial Relationship between the Israeli Economy and What is Left of the Palestinian Economy

العلاقة الكولونيالية بين الدولة المستعمرة والدولة المستعمرة

وقد ظلت التجارة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في الأساس نشاطاً من جانب واحد . فالمنتجات الإسرائيلية تدفقت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من غير أية إعاقه ، في حين فرضت قيود كثيرة لا تتعلق بالتعريف الجمركي (الأمن - السلامة والصحة - الخطر على الواردات) على الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل ، ولم يكن مسموحاً للفلسطينيين أن يستوردوا إلا من خلال إسرائيل .

إن الاقتصاد الإسرائيلي مرهون بقيد السوق الذي يؤدي دور المحدد القسري الذي تحاول إسرائيل تجاوزه من خلال السياسة ، فهناك أزمة قَيْض الإنتاج الناجمة عن التفاوت بين وتيرة نمو الطاقة الإنتاجية ووتيرة نمو الطاقة الاستهلاكية ، فسعت إسرائيل إلى ربط اقتصاديات الضفة وغزة ربطاً وثيقاً بها ، مع بقائهما منعزلتين من بعضهما البعض ، وتبنت سياسة "الجسور المفتوحة" عبر إقامة وحدة جمركية وحيدة الجانب مع إسرائيل ، ووضعت الحواجز والعراقيل لإضعاف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية (الزراعة والصناعة) .

وظلت القطاعات الاقتصادية خاضعة لثقل سيطرة القوانين والسياسات الإسرائيلية ، التي استخدمت تَحْكُمها في منع التراخيص لعرقلة النمو الصناعي عن طريق رُقْضها المتكرر منع التراخيص للفلسطينيين الراغبين في إنشاء مصانع . وأدّت الأسعار المرتفعة الناجمة عن المصادرة المكثفة للأراضي الفلسطينية ، والقيود المفروضة على استخدامها ، وغياب النظام المصرفي الذي يؤمّن التسليف ، وفقر البنى التحتية والخدمات الداعمة للمشاريع إلى وَضْع المزيد من العراقيل أمام نمو قطاع الصناعة . وفي قطاع الزراعة أدت مصادرة الأراضي والتحكم في موارد المياه إلى فرض قيود واسعة على الزراعة الفلسطينية ، وأدّت المنافسة غير المتكافئة مع السلع الإسرائيلية إلى إضعاف قطاع الزراعة الفلسطينية ، كما صارت شركات السياحة الفلسطينية ملحقه بالشركات الإسرائيلية أو الدولية .

لقد أدى تراكم هذه التطورات إلى إحداث تشويه قطاعي في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث انكمش القطاع الصناعي وتراجع القطاع الزراعي ، حتى أن حصة الصناعة والزراعة في مطلق التسعينات كانت لا تتعدى ٣٥٪ من الناتج القومي الإجمالي ، مع أن متوسط حصة هذين القطاعين في البلاد النامية تزيد عن ٥٠٪ .

وبذلك تمكنت السياسة الإسرائيلية من تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني ليصبح تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي وغير قابل لتكوين الأرضية الضرورية لدولة مستقلة . ولكنها ، مع هذا ، لم تتمكن من تحقيق هدفها الآخر الذي يتمثل في خلق ظروف اقتصادية في

الاقتصادي . فوضعت الإدارة العسكرية للأراضي المحتلة يدها على جميع مرافق النشاط الاقتصادي ، وعلى أساس ذلك الإشراف ، أصبح على كل من يريد إقامة منشأة اقتصادية أو توسيع منشأة قائمة أن يحصل على رخصة الإدارة العسكرية ، التي غالباً ما كانت تماطل في منح التراخيص أو ترفضها تماماً . كما تم مضاعفة الضرائب على النشاط الاقتصادي . علاوة على ذلك فقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاق المصارف العربية والأجنبية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية عقب الاحتلال مباشرة ، ولم تسمح بالعمل إلا لفروع المصارف الإسرائيلية . وبذلك تحكمّت إسرائيل في العمليات المصرفية والمالية ، وأصبحت العملة الإسرائيلية هي النقد الرئيسي المتداول .

ومن ناحية ثالثة تمت عملية سلب المصادر المالية الفلسطينية عبر قنوات ثلاثة تمثلت في الضرائب الجمركية على السلع المستوردة ، وضرائب الدخل ، والضمان الاجتماعي على العمالة الفلسطينية في إسرائيل . والعائد الذي تحصل عليه إسرائيل من جراء استخدام عملتها النقدي (الشيكل) عملة رسمية في الأراضي المحتلة أو ما يُسمّى بـ "ربع السيادة" . وقد بلغ مجموع هذه الاقتطاعات نحو ١٥٪ - ٢٠٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني في العام الواحد . وتفيد تقديرات البنك الدولي أن ما دفعه الفلسطينيون من أموال الضرائب منذ أواسط الثمانينيات يفوق ما تنفقه إسرائيل في الأراضي المحتلة .

وقامت السلطات الإسرائيلية من ناحية رابعة بتخريب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإهمال المرافق والخدمات العامة ، حيث انخفض حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ١٥٪ عام ١٩٦٨ إلى ٨٪ عام ١٩٩٠ في الضفة ، ومن ١٤٪ إلى ١٠٪ في غزة في الفترة نفسها .

وعمدت السلطات الإسرائيلية - من ناحية أخرى - إلى السيطرة على التجارة الخارجية ، وفرضت على الأراضي المحتلة اتحاداً جمركياً أحادي الجانب وغير متكافئ ، بحيث تُمنع حرية تامة لدخول البضائع الإسرائيلية إلى أسواق الضفة والقطاع ، مقابل فرض القبول على دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية . ونتج عن ذلك قيام المستورد الفلسطيني باستيراد بضائع إسرائيلية بتكلفة تبلغ أضعاف ما هي عليه في البلاد المجاورة ، كما نتج عنها حالة تبعية واضحة ، فإسرائيل تستوعب ٦٥٪ من الصادرات الفلسطينية ، وتحصل على ٩٠٪ من الواردات إلى فلسطين .

الأراضي المحتلة تساعد في إضعاف حوافز مقاومة الاحتلال . فانبعثت سياسة تفكيك الصلة بين الدخل الفلسطيني والإنتاج الفلسطيني ، وفي الواقع فإن زيادة الدخل لم تتناقض مع التخريب البنيوي للاقتصاد ما دامت تلك الزيادة تأتي من مصادر خارجية . بل إن زيادة الدخل بالطريقة التي نمت بها أثناء الاحتلال شكلت آلية لإضعاف القطاعات الإنتاجية ، فالعمالة الفلسطينية في إسرائيل تعمل بأجور أعلى من الأجور المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني وهو ما أضعف القطاعات الإنتاجية عبر رفع تكلفة الإنتاج وتغيير هيكل الأسعار بصورة غير ملائمة للإنتاج .

لقد اعتمدت إسرائيل مجموعة من السياسات لتحقيق هدف إضعاف مقاومة الاحتلال عبر زيادة الدخل ، فقامت بتشجيع اليد العاملة الفلسطينية على العمل داخل إسرائيل ، واتبعت سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن ليتمكن الفلسطينيون من تصدير بضائعهم إلى الأردن ومنه إلى العالم العربي ، وكى يتمكن أصحاب الخبرات والمثقفين من السفر والعمل في الأردن وأقطار الخليج العربي . وتعتبر العمالة الفلسطينية إحدى نتائج السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني . ويعود سبب إقبال إسرائيل على الاستعانة بالعمالة الفلسطينية إلى رفض الإسرائيليين القيام بالأعمال اليدوية والمتدنية ، بسبب ارتفاع مستوى الدخل الذي يعود في جانب كبير منه إلى الاعتماد على المهنات الخارجية (وهو ما يشير إلى تراجع المفاهيم الصهيونية مثل العمل العبري واقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج ، وتضاعف النزعة الاستهلاكية) . ولجأ الإسرائيليون إلى الاستعانة بالعمالة العربية التي بلغت أكثر من مائة ألف فلسطيني ، بما يمثل نحو ٣٥٪ من العمال الفلسطينيين ، وذلك بسبب تفشي البطالة .

وأدت العمليات الفدائية والاستشهادية وعمليات المقاومة المسلحة ، وخصوصاً في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، إلى انخفاض أعداد العمال الفلسطينيين بشكل حاد نتيجة سياسات الحظر والإغلاق . ولتعوّض هذا النقص في الأيدي العاملة لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى استيراد عمالة أجنبية من الخارج بخاصة من تايلاند ورومانيا ومصر . وأدى ذلك إلى وصول نسبة البطالة إلى معدلات كبيرة جداً في الضفة والقطاع ، وصلت في قطاع غزة إلى نحو ٦٠٪ أحياناً . وتوصف السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني بأنها تعتمد على "الازدهار الشخصي والركود المجتمعي" (إنفديوال بروسبرتي أند كوميونال ستاجنيشن individual prosperity and communal stagnation) ، ويطلق عليها البعض "دي فيلو بونت- development" ، أي أنها ممارسات تقود إلى نتائج معاكسة لعملية التنمية الاقتصادية . ويطلق عليها آخرون "الاستعمار الداخلي" الذي يختلف عن الاستعمار الخارجي على أساس أن أهدافه ليست عسكرية وسياسية فحسب ، بل إنه يعمل بصورة رئيسية على محور اقتلاع السكان الأصليين وتحويلهم عن وطنهم ، وفرض علاقة تبعية تقزيبية على أولئك الذين يقعون في الوطن .

أما فيما يتعلق بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٤٨ فقد مرت سياسة الاقتصاد الإسرائيلية تجاههم بعدة مراحل . فبعد أن كانت السياسة الإسرائيلية تقوم خلال فترة الحكم العسكري (١٩٤٨ - ١٩٦٦) على أساس منع أي نشاط اقتصادي في المناطق العربية يهدف إلى إقامة اقتصاد عربي يعتمد على نفسه ، أخذت هذه السياسة في الفترة الثانية ١٩٦٧ - ١٩٧٤ تبدي بعض الاهتمام بالوضع الاقتصادي العربي وتجري محاولات بسيطة لدمجه في الاقتصاد الإسرائيلي . لكن المرحلة منذ عام ١٩٧٦ التي تميّزت

بتنامي الوعي الوطني عند الأقلية العربية . بُنيت أن صانع القرار في إسرائيل لا يفكر في دمج الاقتصاد العربي في الاقتصاد الإسرائيلي ، بل يعمل على اختراقه . ففي الوقت الذي بدأ فيه رأس المال الإسرائيلي في دخول المناطق العربية وإقامة مشاريع مشتركة مع العرب ، تعاضد الاهتمام بموضوع اخضرار السكاني وضرورة تهويد الجليل . ويمكن القول بأن السياسة الإسرائيلية ذات طبيعة احتوائية تجاه الفلسطينيين حيث صرفت جل اهتمامها في أوائل السبعينيات إلى مسائل قضائية ثقافية واجتماعية بدلاً من التركيز على البُعد الاقتصادي ، محتجة بأن قصور النمو في القطاع العربي إنما يعزى إلى تخلف الثقافة وتقييم العربية . وبصفة عامة فإن الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل يخضع لسياسة التمييز العنصري ، حيث يتضح أن وجود العرب بشكل فعال في قطاعي الزراعة والصناعة محظور ، فمن غير المسموح لهم الوجود في المؤسسات التعاونية الزراعية ، كما أنهم لا يستطيعون العمل في أية شركة صناعية إسرائيلية لها علاقة بصناعة السلاح ، كذلك لا يحق لهم العمل في المنشآت الحكومية المهمة .

أما من ناحية الدخل ، فهناك فارق كبير بين معدل دخل الأسرة اليهودية ومعدل دخل الأسرة العربية ، وتقديرات عام ١٩٨٣ تبين أن معدل دخل الفرد العربي هو ٤٦٪ فقط من دخل الفرد اليهودي .

وأدت العمليات الفدائية والاستشهادية وعمليات المقاومة المسلحة ، وخصوصاً في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، إلى انخفاض أعداد العمال الفلسطينيين بشكل حاد نتيجة سياسات الحظر والإغلاق . ولتعوّض هذا النقص في الأيدي العاملة لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى استيراد عمالة أجنبية من الخارج بخاصة من تايلاند ورومانيا ومصر . وأدى ذلك إلى وصول نسبة البطالة إلى معدلات كبيرة جداً في الضفة والقطاع ، وصلت في قطاع غزة إلى نحو ٦٠٪ أحياناً . وتوصف السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني بأنها تعتمد على "الازدهار الشخصي والركود المجتمعي" (إنفديوال بروسبرتي أند كوميونال ستاجنيشن individual prosperity and communal stagnation) ، ويطلق عليها البعض "دي فيلو بونت- development" ، أي أنها ممارسات تقود إلى نتائج معاكسة لعملية التنمية الاقتصادية . ويطلق عليها آخرون "الاستعمار الداخلي" الذي يختلف عن الاستعمار الخارجي على أساس أن أهدافه ليست عسكرية وسياسية فحسب ، بل إنه يعمل بصورة رئيسية على محور اقتلاع السكان الأصليين وتحويلهم عن وطنهم ، وفرض علاقة تبعية تقزيبية على أولئك الذين يقعون في الوطن .

وأدت العمليات الفدائية والاستشهادية وعمليات المقاومة المسلحة ، وخصوصاً في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، إلى انخفاض أعداد العمال الفلسطينيين بشكل حاد نتيجة سياسات الحظر والإغلاق . ولتعوّض هذا النقص في الأيدي العاملة لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى استيراد عمالة أجنبية من الخارج بخاصة من تايلاند ورومانيا ومصر . وأدى ذلك إلى وصول نسبة البطالة إلى معدلات كبيرة جداً في الضفة والقطاع ، وصلت في قطاع غزة إلى نحو ٦٠٪ أحياناً . وتوصف السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني بأنها تعتمد على "الازدهار الشخصي والركود المجتمعي" (إنفديوال بروسبرتي أند كوميونال ستاجنيشن individual prosperity and communal stagnation) ، ويطلق عليها البعض "دي فيلو بونت- development" ، أي أنها ممارسات تقود إلى نتائج معاكسة لعملية التنمية الاقتصادية . ويطلق عليها آخرون "الاستعمار الداخلي" الذي يختلف عن الاستعمار الخارجي على أساس أن أهدافه ليست عسكرية وسياسية فحسب ، بل إنه يعمل بصورة رئيسية على محور اقتلاع السكان الأصليين وتحويلهم عن وطنهم ، وفرض علاقة تبعية تقزيبية على أولئك الذين يقعون في الوطن .

الذاتي ، وأبقى الاتفاق أسواق الضفة وغزة مفتوحة بالكامل أمام السلع الإسرائيلية ، وتم اعتماد الشيكال الإسرائيلي وقبوله قانونياً لتسوية المدفوعات ، وأصبح لإسرائيل حق تحديد عدد العمال الفلسطينيين الذين يُسمَح لهم بالعمل لديها ، وذلك رغم أنه أعطى الفلسطينيين هامشاً للحركة في بعض المجالات الاقتصادية .

وبذلك يمكن القول بأنه في ظل اتفاق الحكم الذاتي فإن إسرائيل مستمرة في التمتع بصلاحيه السيطرة على التطور الاقتصادي ، وكما كان الأمر في السابق فإنها ستتصرف بما ينسجم مع نظرتها الخاصة إلى الوضع النهائي للمناطق المحتلة .

التوسعية الصهيونية والمياه العربية

Zionist Expansionism and Arab Waters

تُعتبر مصادر المياه العربية من أهم الموارد الطبيعية التي من أجلها تصرّ إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي العربية . وتنظر دول الشرق الأوسط إلى المشكلة المائية بشكل عام من منطلق الحاجات القائمة ما عدا إسرائيل ، حيث تنظر إلى المشكلة من زاوية عدم كفاية الموارد المائية القائمة حالياً لتلبية طموحاتها في مجال تهجير يهود العالم . ولذلك قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ بوضع يدها على ما يتصل باستغلال موارد المياه وتوزيعها وإدارتها . وبناءً على ذلك ، أصبحت موارد المياه السطحية والجوفية كافة تحت سيطرة الحاكم العسكري الإسرائيلي ، الذي يتصرف فيها وفق الأهداف الإسرائيلية .

شكل وضع المياه هذا أخطر عقبة أمام التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية الفلسطينية ؛ فهو بكل بساطة عملية تَهْبٍ مستمر ومُبرمَجٍ لموارد المياه الفلسطينية . إن مجموع إيرادات المياه السنوي يبلغ ٧٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية ، و ٦٠ مليون متر مكعب في قطاع غزة . وتنقل إسرائيل سنوياً إليها ، أو إلى المستوطنات في الأراضي المحتلة ، ما بين ٥١٥ مليون متر مكعب و ٥٣٠ متر مكعب ؛ وهذا يعني أنها تقوم سنوياً بنهب ما نسبته ٦٨٪ من المياه الفلسطينية . وقد أسفرت هذه السياسة الإسرائيلية عن حدوث ضَعْف شديد على موارد المياه الفلسطينية . ففي قطاع غزة هبطت مناسيب المياه الجوفية إلى أقل من منسوب إعادة التخزين الطبيعي ، ونَجَمَ عن ذلك تردي نوعية المياه المتاحة من جراء المياه الملوثة والملحية .

وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن عدد السكان في إسرائيل عام ١٩٩٤ بلغ حوالي ٥,١ مليون نسمة ، ومن المفترض - في ظل تزايد عدد السكان الملحوظ عما كان عليه في السنوات السابقة عبر

والعمال العرب ممنوعون من العمل في صناعة الإلكترونيات والمصنوعات الكهربائية وبناء السفن وصناعة الأسلحة التي تقع كلها تحت سيطرة المجمع العسكري/ الصناعي في إسرائيل ، وذلك لأسباب أمنية . ويشكل العمال العرب نحو ٢٥٪ من عدد العمال غير المهرة في إسرائيل ، ويعمل العامل العربي في متوسطه خمس ساعات أسبوعياً أكثر من نظيره اليهودي ، ونسبة البطالة بين العمال العرب دائماً أعلى من نسبة اليهود .

وقد حاول الشعب الفلسطيني - بنجاح جزئي - خلال الانتفاضة أن يفكّك خيوط نسج السيطرة الاقتصادية عن طريق مقاطعة البضائع الإسرائيلية ومقاومة دفع الضرائب ، وتشجيع الإنتاج المحلي وهو ما أدّى إلى حدوث تحسّن ملموس في القطاعين الزراعي والصناعي بسبب سياسة الاعتماد على النفس . فمقاطعة السلع الإسرائيلية عملت على إضعاف التأثير السلبي للمنافسة غير المتكافئة ، وتدعيم الإنتاج الفلسطيني ، وبذلك نجحت الانتفاضة في جعل الاحتلال الإسرائيلي أكثر تكلفة من الناحية الاقتصادية .

لقد أحدثت الانتفاضة تغييراً جذرياً في علاقة إسرائيل بالأراضي المحتلة إذ انقلب الاحتلال من عملية تعود على إسرائيل بالآرباح الاقتصادية إلى عملية مكلفة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، وهو ما أدّى بالسلطات الإسرائيلية إلى انتهاج أسلوب جديد منذ عام ١٩٩١ ، وهذا الأسلوب المتدرج والبطيء يهدف إلى الإنعاش الاقتصادي عن طريق رفع بعض القيود المفروضة على حرية النشاط الاقتصادي ، وعن طريق مساعدة بعض المشاريع الزراعية والصناعية . ولكن الهدف الرئيسي للاحتلال - وهو ربط الاقتصاد الفلسطيني بعلاقة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي - ما زال هدف السياسة الإسرائيلية الجديدة ، فالاختلاف بين السياستين القديمة والجديدة لا يتعلق بالهدف وإنما بالأسلوب فقط . فالهدف مثلما كان في الماضي هو زيادة اعتماد الفلسطيني على مصادر خارجة عن الإنتاج الفلسطيني ، لكن بدلاً من أن يتم ذلك عبر تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل ، تُقام مصانع في المناطق المحتلة لا يمكنها أن تنتج إلا باستخدام مواد أولية إسرائيلية ، ولا أن تبيع إنتاجها إلا عن طريق وسائل التصدير الإسرائيلية .

كما حاول المفاوضون الفلسطينيون إعادة التفاوض بشأن العلاقة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ، ولكن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني/ الإسرائيلي كرّس واقع التبعية لإسرائيل ، وذلك من خلال إعطاء لجنة إسرائيلية/ فلسطينية مشتركة صلاحيات واسعة تنتقص من السيادة الاقتصادية في مناطق الحكم

الشعب اليهودي لم يكن هدفه في أي يوم السيطرة . . . إنه يريد فقط أن يشتري ويبيع وأن يستهلك ويتج . فعظمة إسرائيل تكمن في عظمة أسواقها .

وقد حدث تحول في اللمحة الصهيونية مثله بعض قادة حزب العمل واليسار الإسرائيلي مثل شيمون بيريز ويوسي بيلين ويوسي سريد . حدث هذا التحول في اتجاه التحول عن نظرية "الحدود الجغرافية" واستبدال نظرية "الحدود الاقتصادية" بها ، ويعود هذا التحول إلى استنتاجهم أن القدرة على احتلال المزيد من الأرض العربية غير ممكن بدون التكلفة الباهظة للاحتلال المستمر وإستلاك الأقطار العربية أسلحة تهدد الأمن الإسرائيلي من جهة ، ونعجزها عن إسكان الأراضي المحتلة بالمستوطنين اليهود من جهة أخرى . في ظل عجزها عن توفير الأمن لهم أولاً ، ومنظمات أخية الاستيطانية ثانياً .

إن الظروف الذاتية والموضوعية تستدزم استبدال نظرية مشروع "إسرائيل الكبرى" جغرافياً بمشروع "إسرائيل العظمى" اقتصادياً وسياسياً وتكونتوجياً بحيث يستطع تنفيذ وسيطرة الاقتصاديين أن يحققوا الأهداف الصهيونية بصورة أكثر رسوخاً وأطول عمراً ، وأقل كلفة وخسارة بشرية . أما مشروع إسرائيل الكبرى جغرافياً عندما يضم الفلسطينيين فإن جسمها يتلوث وتنفذ حجباً بالنش كل والاضطرابات ، وتبقى عرضة لهجمات مسلحة مع الجيران ، وللتوتر في علاقاتها الدولية وبالأوضاع الاقتصادية الشقية ولاخفاض عددها جرين إليهم . فانطرح إلى إسرائيل الكبرى يمر عبر الحروب والمجابهات العسكرية ، أما الطريق إلى "إسرائيل العظمى" فيمر عبر الدبلوماسية والتلويح بالقوة ، فإسرائيل العظمى تظل محتفظة بتفوق عسكري نوعي قائم بالأساس على الرادع النووي .

إن "إسرائيل العظمى" تقبل التنازل عن بعض الأراضي العربية المكتظة بالسكان ، والتي تعتبرها حقاً تاريخياً وجزءاً من أراضي إسرائيل التوراتية ولكنها ، كما يقول بيريز ، ستكون قد "أدت واجباً تاريخياً تجاه نفسها ، وذلك بحماية ضابعتها الخاص من الفساد والشويه" . ومقابل ذلك سوف ترفع المقاضاة العربية عن إسرائيل وتفتح أسواق المنطقة أمام البضائع الإسرائيلية . وتقوم السوق الشرق أوسطية على أساس تكامل الطاقات وتقسيم العمل بين النفط العربي ، والمياه التركية ، والكثافة السكانية والسوق المصرية ، والخبرة والمهارة الإسرائيلية ، وتحل مشكلة المياه في إسرائيل بإقامة مشاريع مشتركة لاستثمار مياه الأنهار الكبرى في المنطقة . وهذا المشروع هو

التهجير المستمر - أن يكون دائم البحث عن موارد مائية جديدة ، وهو ما يعني إمكانية اللجوء إلى العمليات الحربية للسيطرة على بعض منابع المياه في المنطقة كما حدث سابقاً . ومن هنا ينظر الإسرائيليون إلى مياه الضفة الغربية بوصفها مصادر أمن قومي لا يجوز التنازل عنها . وقد استمرت إسرائيل ، في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ، في التمسك بالسيطرة على المياه .

وبدلاً من تخلي إسرائيل عن المياه في مناطق الحكم الذاتي فإنها ما زالت تصر على ضرورة البحث عن مصادر جديدة خارجية لتزويد الضفة والقطاع ، مشيرة بذلك إلى أن حقوق المياه في هذه المناطق إنما أصبحت إسرائيلية بحكم الاحتلال والأمر الواقع . ويؤكد رئيس لجنة المياه عن الجانب الإسرائيلي في المفاوضات المتعددة الأطراف كاتس عوز : " أن مياه الضفة الغربية كانت وستبقى إسرائيلية حتى بعد إقامة الحكم الذاتي " .

إسرائيل الكبرى جغرافياً أم إسرائيل العظمى اقتصادياً ؟

Greater Israel : Geographically or Economically ?

"إسرائيل الكبرى" مصطلح يتواتر في الأدبيات الصهيونية ، بشكل كامن في كتابات المعتدلين وبشكل علني في كتابات من يُقال لهم "المطر فون" . و"إسرائيل الكبرى" مصطلح غير محدد المعالم يضم بكل تأكيد الأراضي الفلسطينية التي ضُمَّت عام ١٩٦٧ . ولكن بما أن حدود أرض الميعاد أو إرث إسرائيل محل خلاف بين المفسرين ، فإن المطالبين بضم كل أراضي إسرائيل يختلفون فيما بينهم حول ما يجب ضمه وما يجب تركه . ومفهوم إسرائيل الكبرى لم يُعد مفهوماً مهماً في الفكر الإستراتيجي الصهيوني في إسرائيل ، فظهور النظام العالمي الجديد قد غير وظيفة إسرائيل وطبيعة دورها ، ولم يُعد ضم الأراضي مسألة حيوية بالنسبة لها ، بل أصبح (من وجهة نظر بعض الصهاينة) عنصراً سلبياً . فإسرائيل تحاول الآن أن تلعب دوراً وظيفياً جديداً يتطلب منها التغلغل في العالم العربي بالتعاون مع بعض النخب الثقافية والسياسية العربية الحاكمة كجزء من عملية تدويل المنطقة وضمها إلى السوق العالمية والنظام العالمي الجديد . وهذا يتطلب أن تتخلى إسرائيل عن لونها اليهودي الفاقع وكل المتتاليات السياسية والعسكرية المرتبطة بهذا اللون . وإسرائيل الكبرى جزء من المتتالية القديمة التي طرحت إسرائيل كدولة يهودية عربية وقاعدة للاستعمار الغربي في العالم العربي تلعب دور الشرطي وتحاول اغتصاب الأرض وطرد السكان أو تسخيرهم . أما إسرائيل الجديدة فهي جدٌ مختلفة . وكما قال بيريز : " إن

وهذا التحول نحو الاقتصاد لا يعكس تراجعاً عن الأهداف الإسرائيلية الإستراتيجية والهيمنة السياسية والعسكرية وفرض السلام حسب الشروط الصهيونية ، وإنما هو تحول في التكتيك والإجراءات لتحقيق هذه الأهداف في ظل التغيرات والتحولات الجديدة على المستويين العالمي والإقليمي ، فبتم إدماج إسرائيل في المنطقة وفق شروط تحفز نموها الاقتصادي ، القائم على تفوقها التكنولوجي والعلمي ، فتصبح إسرائيل الكبرى مفهوماً اقتصادياً لا جغرافياً ، وفي هذه الحالة لا يعتبر قيام كيان فلسطيني محدود الصلاحيات خطراً على وجودها لأن اندماجها مع إسرائيل يُيسر عملية الهيمنة عليه وتوجيهه . وقد تم استخدام مصطلح «الشرق الأوسط» ليكون بالإمكان إدراج الكيان الصهيوني ضمن المنطقة العربية .

ويقوم المشروع الشرق أوسطي على عدة مبادئ أساسية أهمها : أن تحقيق السلام على أرض الواقع مرتبط بالتفاعل الاقتصادي ، وأن خلق مصالح اقتصادية مُتبادلة بين الأطراف الداخلة فيه يؤدي إلى تسهيل التوصل إلى حل سياسي ، ويصبح هذا المشروع مفتاح حل جميع مشكلات العالم العربي من خلال ترويج مقولة السلام الذي يجلب الرخاء والتنمية ، بحيث يحل محل الإنسان العربي والمسلم الخاص ، إنسان اقتصادي عام لا يمارس أية رغبة في تجاوز واقعه المادي الاستهلاكي المباشر ، حدوده حدود السوق ، وأفق السلة ، وفضاؤه منته ، وسماؤه لذته . ويقوم هذا المشروع على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص ورجال الأعمال ، أو ما يُسمى «خصخصة صنع السلام» لأن صنع السلام في الشرق الأوسط أهم وأكثر تعقيداً من أن يُترك للسياسيين والدبلوماسيين وحدهم ، بل يجب أن تساعدوا وتدعمهم علاقات تجارية واقتصادية يقوم بها القطاع الخاص .

وأهم آليات تحقيق الشرق أوسطية المؤتمرات الاقتصادية ، التي تتم قيادتها عبر مؤسسات من خارج المنطقة لا من داخلها ، مُثَّلة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) ومجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في نيويورك ، كما أنها لم تُعد مقصورة على ممثلي الدول بل تضم مستويات مختلفة من الحكومات ورجال الأعمال والمنظمات الدولية . وقد تم عقد ثلاثة مؤتمرات للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦) .

وتهدف هذه المؤتمرات الاقتصادية إلى زيادة نفوذ القطاع الخاص وقطاع رجال الأعمال بحيث يصبحون لوبي (جماعة ضغط)

الذي سوف يحقق الأمن لإسرائيل ويحقق "إسرائيل العظمى" التي لن تحكم الفلسطينيين فقط بل ستحكم العرب جميعاً ، وتتحقق لها السيطرة والهيمنة والتربع على كامل المنطقة وثرواتها ، وتدجين الشعب العربي وتطويعه ، وتخريب النسيج الاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي ، وهذا تأكيد استمرارية مشروعها الأساسي القائم على التوسع .

ومع هذا لا يزال جزء كبير من اليمين الصهيوني يؤمن في قرارة نفسه ويتمسك بفكرة إسرائيل الكبرى . فقد صرح إسحق شامير في لحظة تأثر وجداني عميق من تدفق المهاجرين المستوطنين السوفييت بأن "إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر هي عقيدتي وحلمي شخصياً" وأنه "بدون هذا الكيان لن تكتمل الهجرة ولا الصعود إلى أرض الميعاد ولا أمن الإسرائيليين وسلامتهم" ؛ وتنبأوا ما زال يريد العودة إلى "الحدود التوراتية" بإعادة الحياة إلى إسرائيل الكبرى .

السوق الشرق أوسطية

Middle East Market

ظهر اتجاه داخل النظام السياسي للدولة الصهيونية يتبنى مقولة أن اعتماد التفوق العسكري وحده لا يُلبي مطامع إسرائيل في التحول إلى قوة إقليمية لها دورها وحضورها الشرعي في المنطقة ، وأن على إسرائيل أن تهني نفسها لترتيب اتفاقات "سلام" مع الدول العربية المجاورة ، تقوم على تجاوز القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ، لأن المصالح الاقتصادية الهائلة المستجدة ستؤدي إلى تذويب هذه المشكلات . وهذه هي المقولة الأساسية التي يستند إليها النظام العالمي الجديد : إن الإنسان كائن اقتصادي دوافعه اقتصادية ومطامحه اقتصادية ، وإن الاختلافات الاقتصادية يمكن حلها ، وإن خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين الدول يجعل شعوبها تنسى أفكاراً بالية مثل السيادة والكرامة القومية . وبهذه الطريقة يحاول النظام العالمي الجديد أن يحول العالم إلى سوق واحدة كبيرة لا تعرف الحدود ، تمر فيها الشركات عابرة القارات والقوميات دون أن يعوقها عائق وتستطيع أن تبيع سلعتها لمستهلكين يتسمون بالعمومية ولا يكتثرون بالحدود القومية أو فكرة السيادة أو الحدود أو الأحلام الإنسانية المتجاوزة للمادة ، أي أن يظهر الإنسان الطبيعي في كل أنحاء العالم (وهذه هي قمة الترشيد المادي وهذه هي العولمة الحقة) . وبهذه الطريقة يقضي النظام العالمي الجديد على كل أشكال المقاومة داخل العالم الثالث ويمكن أن يقوم بتفكيك الشعوب دون أن يضطر إلى اللجوء للمواجهة ، التي أصبحت مكلفة بل مستحيلة .

نطاقه بشكل مستمر بحيث يتم خلق أحرمة اقتصادية جديدة تخترق البلدان العربية ويصعب الفكك منها وتصبح معها تكلفة الانفصال في حالة توتر الأجواء باهظة الشمن ، الأمر الذي يعني زيادة أمن الكيان الإسرائيلي . وأحد أهداف السوق الشرق أوسطية هو طرح تقسيم عمل جديد بالمنطقة تخصص بموجبه الدول العربية في إنتاج المواد الأولية (البترول) والصناعات التقليدية مثل النسيج والملابس ، في حين تخصص إسرائيل في الصناعات التكنولوجية ذات التقنية العالية . وقد تعادت شركة موتورولا العانية وشركة إنتل على إنتاج بعض منتجاتهما في إسرائيل باستثمارات بلغت ٢.٦ مليار دولار .

وما يعزز مسألة التقسيم السابق نجاح إسرائيل في إبرام أول اتفاق تعاون علمي وتكنولوجي مع الاتحاد الأوروبي . الذي ستصبح إسرائيل بموجبه أول دولة غير أوروبية وغير عضو في الاتحاد تشترك في الأبحاث العلمية والتكنولوجية الأوروبية المتطورة وتستفيع بها ، وسيفتح ذلك الباب على مصراعيه لنغمته الإسرائيلية لانتفاع بمزايا الأبحاث العلمية في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي ، ما عدا تلك المتعلقة بالطاقة النووية .

كما يهدف المشروع إلى رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن إسرائيل ، التي كلفت الاقتصاد الإسرائيلي ضيقاً تقديرات إسرائيلية أكثر من ٤٠ مليار دولار . وإلى زيادة وتيرة التصنيع الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية (رغم أن تجربة التصنيع المصرية الإسرائيلية كشفت عن محاولات اختراق تمثلت في : تجسّر وتهريب اقتصادي وتزييف عملات ، بل يقان أيضاً نشر الإيدز) .

إن المشروع الشرق أوسطي لا يقتصر على كونه سوقاً شرق أوسطية بمضمونها الاقتصادي بل إنه مشروع نظام إقليمي جديد ، أي أنه مشروع إستراتيجي له مقوماته السياسية والاقتصادية والأمنية والأيدولوجية ، ويمر عبر إقامة نظام إقليمي جديد يؤسس على إعادة تركيب النظام الإقليمي العربي ، بحيث لا يعود فاعلاً كواقع أو كمشروع ، ويستبدل به نظام تحتل فيه إسرائيل موقعاً محورياً ، وإن كان بصورة متدرجة ومرحلية . ورغم أن هذا المشروع يعاني ثغرات كبيرة ، ورغم أنه ما زان في طور التجريب إلا أنه كوجهات عامة يلقى دعماً دولياً وإقليمياً بما يملكه من مؤهلات مثل استناده إلى برنامج يحمل الأيدولوجيا الاقتصادية الليبرالية التي تحتفل بها مراكز الاقتصاد العالمي ومؤسساته ، وطبيعته الإستراتيجية طويلة الأجل ، في ظل غياب مشروع عربي بديل .

ولكن هناك توترات وثغرات أساسية تتعلق بطبيعة الدولة الصهيونية وتحديداً : بين العناصر التي تركز على اعتبارات الأمن ،

قوية داخل أي نظام سياسي . وفي الوقت نفسه يزد تفاعل أعضاء هذه الفئة بعضهم مع بعض ومع المستثمرين الأجانب والشركات ذات النشاط الدولي من جهة أوروبا . وهو تفاعل سيتم في إطار المصالح الاقتصادية المجردة من القيم الأخلاقية أو القومية . وستساعد عملية التعامل تدريجياً إلى أن يتحول الشرق الأوسط بأسره إلى سوق مشتركة (على غرار الجماعة الأوروبية) تسوده مجموعة من المشاريع الضخمة تمولها مؤسسات التمويل الدولية ويتم ربط كل هذا بالسوق العالمية (أي السوق الغربية) .

أما آليات إقامة المشروع الشرق أوسطي فتتمثل في :

١ - عقد اتفاقات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة من الدول العربية المجاورة من جانب ، وعقد اتفاقات متعددة الأطراف من جانب آخر . وتحدد الاتفاقات الثنائية علاقات إسرائيل بكل دولة من دول المحيط العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية ، إضافة إلى المجالين الدبلوماسي والسياسي ، وما يترتب على هذه من ترتيبات تنظيمية وإدارية وفنية وعسكرية مشتركة .

٢ - التركيز في المرحلة الأولى على تأسيس محور ثلاثي يأخذ ، بصورة متدرجة ، صيغة تشكيلة سياسية اقتصادية أمنية (شكل من أشكال الكونفدرالية) تضم إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني ، وترتبط لاحقاً ، وعلى نحو متدرج ، بتشكيلة أوسع تضم سوريا ولبنان . ويتم في الوقت نفسه توسيع العلاقات الاقتصادية مع مصر ، وبالتحديد في مجالي الطاقة والسياحة وبعض الصناعات المحددة ، كصناعة النسيج .

٣ - تطبيع العلاقات الاقتصادية (إضافة إلى العلاقات السياسية والدبلوماسية) مع سائر دول العالم العربي وفق آليات السوق الرأسمالية ، أي من دون اشتراط علاقات اقتصادية متميزة كما هي الحال مع الكيان الفلسطيني والأردن ، أو مع سوريا ولبنان ، لكن مع عدم إغفال الاعتبار الأمنية أو تجاهلها . ويبدو أن اشتراط إقامة علاقات اقتصادية متميزة مع الدول العربية المحيطة يرتبط بمفهوم إسرائيل لأنها القومي وحاجتها إلى توليد "مصالح مشتركة" تنفي ، أو تقلص إلى الحدود الدنيا ، إمكان نشوب حروب أو نزاعات أو عمليات عسكرية جديدة : ترتيبات مائة مشتركة - بنية تحتية مشتركة - مشاريع اقتصادية مشتركة - تبادل تجاري غير مقيد - إضافة إلى إقامة هيئات مشتركة مقررة في مجالات اختصاصها .

وهكذا ، فالمسألة ليست مسألة سوق فقط ، بل تهدف إسرائيل إلى خلق واقع اقتصادي جديد ، في مناطق ومواقع مفصلية ، يتسع

الصحة لأنظمة الحكم أكبر من عدائها لإسرائيل . وما دام الاثنان يهددهما الخطر نفسه ، إذن لابد من تعاونهما . وهو حين يتكلم عن خطورة الدول الإسلامية المجاهدة والمعادية لإسرائيل ، نراه يضع إيران إلى جانب العراق وليبيا في سلة واحدة . والتهديد الذي تواجهه إسرائيل يصحح وخيماً - كما يقول - إذا تمكنت إحدى هذه الدول من امتلاك قوة نووية .

إن الصحة الإسلامية - حسب تصوُّره - تهدد السلام والاستقرار في كل المنطقة . فبعد تحطيم الشيوعية - كما يقول - بقي الإسلام وحده يروِّج لمبدأ " الغاية تبرر الوسيلة " . فمن أجل إنجاز هدفه الثوري في إقامة مملكة الله ، يجوز للفرد أن يرشو أو يسرق أو يقتل (!) ولكنه يختم كلامه هذا بقوله : " إن الإسلام يضمن لمقاتليه الجنة . فيندفعون للتضحية بحياتهم في هذه الدنيا طمعاً في ثواب الآخرة " .

٢ - بالنسبة للصواريخ والأسلحة غير التقليدية ، يقول بيريز : " إن الاستراتيجية العسكرية التقليدية قامت على ثلاثة أبعاد : الوقت - المساحة - كمية السلاح . ولكن التكنولوجيا العسكرية الحديثة هزت كل هذه العناصر ، فما أهمية الوقت اللازم للاستعداد إذا كان الصاروخ أرض - أرض ينطلق من واشنطن إلى موسكو فيما لا يزيد عن ست دقائق ؟ وما قيمة الموانع الطبيعية (جبالاً أو أنهاراً أو صحاري) إذا كانت الصواريخ تتجاوز كل هذا نحو أهدافها المحددة؟ ما الميزة التي يعطيها في هذه الحالة امتلاك مئات من الدبابات أو المدافع أو الطائرات ؟ " .

إن هذه المتغيرات تتطلب تعديلاً في المفاهيم الاستراتيجية لدى إسرائيل . من ذلك مثلاً - كما يقول بيريز - أن يقللوا قيمة المناطق المحتلة [وإن كان هذا لا يعني الانسحاب منها !] . وإذا كانت التكنولوجيا العسكرية ذات تكلفة مالية تنسم بالارتفاع الشديد ، والقدرة التدميرية الموهلة ، فلا بد من تجنب هذا حتى لو كانت النتيجة النهائية نصراً في الميدان . ويجب أن يضمن ذلك برنامج لنزع السلاح ، وبخاصة الأسلحة غير التقليدية .

وتقضي الترتيبات الإسرائيلية ، في هذا الصدد ، بإقامة مراكز للإنذار المبكر ترسل تقاريرها إلى إسرائيل عند أي تحرك مشبوه (كما في سيناء) . وإضافة إلى هذا لابد من رقابة منظمة من خلال بعثات تفتيشية ومن خلال الأقمار الصناعية ، وتشمل الرقابة مراكز الأبحاث والتطوير التكنولوجي ، وأخيراً لابد من إنشاء تشكيلات عسكرية قادرة على الرد المباشر في حالة أي عدوان . [أي إذا زاد الظلم على بلد عربي وأراد أن يدافع عن نفسه ، تصدت له إسرائيل

والعناصر التي تركز على اعتبارات اندماج إسرائيلي في المنطقة اقتصادياً ؛ بين الحرص على الهوية الصهيونية بمضمونها الاستبعادي السلبي للأخر العربي ، وطموحاتها السلمية التي ترغب في تفاعل إيجابي مع ذلك الآخر ؛ وبين الرغبة في الحفاظ على سمة وثقافة إسرائيل الأوربية وعلاقاتها المتميزة بأوروبا والولايات المتحدة (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) ، وموضعها الجغرافي الشرقي أوسطي وادعائها الانتماء الحضاري إلى المنطقة . كما نجد تباينات في الآراء بشأن بعض التوجهات الأساسية للمشروع داخل حزب العمل بصورة خاصة ، وداخل اليسار الصهيوني بصورة عامة . ومن الطبيعي أن تتسع حدة تلك التباينات أو أن تقلص بالتوازي مع تطورات مسار المفاوضات العربية - الإسرائيلية (بشقيها) ، وصيغ الانفاقات التي يتم التوصل إليها ، وأشكال ومشكلات وتناقضات تطبيقاتها على أرض الواقع .

مشروع إسرائيل الاقتصادي للشرق الأوسط

Israel's Economic Project for the Middle East

يتميز كتاب شيمون بيريز الشرق الأوسط الجديد الذي صدر في أواخر عام ١٩٩٣ بعد توقيع إعلان المبادئ (غزة - أريحا) بأنه يمثل وجهة نظر رسمية ، وقد قدم فيه ملخصاً لما جاء في هذا الكتاب في خطابه أمام الأمم المتحدة (٢٨ سبتمبر ١٩٩٣) ، بصفته ممثلاً لحكومة إسرائيل . وما طرحه شيمون بيريز لم يكن موجهاً إلى حكام العرب ومثقفهم وحسب ، ولكنه موجه كذلك إلى الرأي العام الغربي وإلى الصهاينة . فهناك بالفعل تغير في المفاهيم وأشكال العمل تدعو لها حكومة إسرائيل ، ويجب أن يدركها الجميع . لابد من ترشيد استخدام القوة وفقاً لما طرأ عالمياً وإقليمياً وداخلاً إسرائيل .

وقد خص بيريز تحليله لهذه المتغيرات في : الصحة الإسلامية ، وظهور الصواريخ ، والذائف النووية والكيميائية :
١ - بالنسبة للنهضة الإسلامية ، يُحذّر بيريز من الخطر الذي تمثله على إسرائيل وعلى العالم كله ! فيقول : " إننا نشهد الآن نهضة إسلامية ، وهي تتميز حالياً بمعارضة قيم الغرب وحضارته ، وبالتراجع عن الحياة الحديثة ، وبدعوة لاستخدام القوة لإقامة جمهورية إسلامية أتوقراطية ومستبدة " . ثم يضيف : " إن الحركة الإسلامية تتلقى توجيهات وأموالاً من الخارج . . . إن خطرهما يمتد من مصر والسودان إلى تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى " .

وهو يطلب من أنظمة الحكم العربية أن تقف مع إسرائيل في هذه الحرب ضد الصحة الإسلامية ، على أساس أن عداء هذه

حول هذه الموانئ). وقد أفاض المسئول الإسرائيلي في شرح الزواج والتقدم الاقتصادي الذي يترتب على هذه المشروعات . ولكن يلاحظ أن كل المشروعات التي اقترحها في هذا الشأن تجعل إسرائيل عاصمة الشرق الأوسط ، وكل مشروعات الطرق والمطارات والموانئ التي لا تحقق هذا ، أي تلك التي تربط البلاد العربية بعضها ببعض ، أو تربطها بخارج مباشرة دون مرور على إسرائيل ، كل البنى التحتية التي من هذا القبيل أسقطت من الحساب والإعداد .

وإضافة إلى هذا اقترح بيريز أن تقدم مؤسسات إقليمية (تحتل إسرائيل فيها الصدارة) لتتولى إدارة المطارات والموانئ والطرق المقترحة ، أي أن هذه المشروعات الحيوية ستبقى تحت السيطرة عليها من قبل الدول العربية ! وهو لم يدخل مصر على أية حال في سلسلة المشروعات هذه . لمجد تأكيد عزنها عما يجري في دول الشرق .

- بقيت السياحة ، ويقول بيريز عنها إنه مستحب الرخاء العظيم في زعمه ، وهو يطلب من أجلها فتح آخود بلا ضوابط ، ويطلب بتنظيم إقليمي خركتها ، يجنب السياح ويحدد حصص الدول المختلفة منهم ، وإذا كان هذا التنظيم خاضعاً لهم ، فزمنهم يضمنون لأنفسهم طبعاً نصيب الأسد ، إضافة إلى أنهم يتحكمون في أرزاق الأطراف الأخرى حسيما يرون .

وتم ينس الكتاب طبعاً أن يُشترَب أن التمويل جاهز لكل المشروعات التي اقترحها بفضل الوساطة الإسرائيلية ، فيريز نفسه - كما يقول - حصل على وعود بمساعدات كبيرة من الجماعة الأوربية واليابان ومن البنك الدولي . إضافة إلى شركات الدوائية العملاقة التي ستدفع للاستثمار في مشروع "الشرق الأوسط الجديد" ، وكل الأموال والأخبار تأتي عبر القنوات الإسرائيلية .

وثمة أسئلة ونقاط كثيرة التزم بيريز الصمت تجاهها نذكر منها ما يلي :

- ١ - لم يشر بيريز إلى قطاع الصناعة وهو يتكلم عن "الشرق الأوسط الجديد" ؟ فهل يكتمل حديث عن مستقبل المنطقة وعن تكاملها بدون شرح دور الصناعة ؟ وإذا لم يكن إعمال الصناعة على سبيل السهو والخطأ ، فهل هناك سبب آخر إلا الخوف من اكتشاف الصورة البشعة التي تكب عنها الدراسات الإسرائيلية الأخرى ؟ هل هناك سبب إلا أن الحكومة الإسرائيلية لا تريد أن تعترف رسمياً بأنها تستهدف تقسيماً للعمل يفرض التخلف التكنولوجي على العرب ويجعل الصناعات الجديدة حكرأ على إسرائيل ، فتتبدد الأحلام الوردية التي أراد بيريز أن يبيعها ؟
- ٢ - لم يشر بيريز بكلمة إلى "المتطرفين الصهيونيين" . لقد هاجم

وحلفاؤها من الدول العربية الأخرى ! . وبيريز يؤكد هذا في حالة ما إذا ثبت أن إحدى الدول تسعى للحصول على أسلحة غير تقليدية ، فإذا كان مطلوباً أن يُقام نظام دولي للدفاع ضد هذا الخطر "لأن الحركة الإسلامية لها مخططات تهدد كل أنحاء الأرض ! " ، فأهم من هذا أن ينشأ تحالف إقليمي سياسي له سلطة التصرف والضرب "فهذا وحده الذي يضمن إنقاذ الشرق الأوسط من اللقاء المميت بين القوة النووية والإسلام ! " .

ولم يذكر بيريز أية كلمة عن الأسلحة النووية الإسرائيلية ، أو عن خفض أسلحتهم التقليدية ، بل قال إن كل شيء في هذا المجال سيبقى على حاله ، وكل الدراسات الإسرائيلية تؤكد هذا على أية حال .

رغم كل هذا يرى بيريز أن المستقبل مقلق وغير مضمون إذا لم تنتهز إسرائيل اللحظة الحالية ، التي تحتكر فيها التفوق العسكري وامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وإذا لم تنتهز فرصة وجود أنظمة حكم عميلة أو متعاونة . إذا كان المطلوب فرض الاستسلام على العدو ، فإن شن حرب شاملة تحقق هذا الغرض الآن مستحيل ، وبالتالي فإن الحرب تعني مجرد سقوط ضحايا بدون مقابل . والحل أن يُستفاد من التفوق العسكري الحالي في التخويف ، وفي تحقيق السيطرة وإجهاض الصوحة الإسلامية بغير قتال ساخن ، وبالتعاون مع النظم العربية الحليفة .

في هذا الإطار قدم بيريز ملامح "الشرق الأوسط الجديد" ، فرسم في الكتاب صورة وردية تبصّ وجه الحكام الذين يقبلون التعاون مع الصهيونية لتدمير قدراتنا الدفاعية ولحرب الإسلام .

ويتحدث بيريز في سبعة فصول عن :

- المشاريع المشتركة في المياه : عن إعادة توزيعها وحسن استثمارها (بفضل الخبرة الصهيونية) .
- الزراعة ، والتفوق التكنولوجي الساحق لإسرائيل في هذا المجال . وأشاد بالمشروعات المشتركة الناجحة مع مصر . وقال إن العرب ينبغي ألا يحرّموا أنفسهم من نعمة التعاون الزراعي مع إسرائيل حتى تتم التسويات السياسية .
- ومعروف أن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي الساحق في مجال الزراعة أسطورة سخيفة ، ولكن حتى لو كان هذا صحيحاً يظل السؤال مشروعاً ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة : أيهما أجدى وأيسر بالنسبة لنا أن نتعاون لتأمين الغذاء المصري والعربي مع السودان والعراق ، أم مع إسرائيل ؟
- السكك الحديدية والطرق والمطارات والموانئ (واقامة مناطق حرة

ضرورة الانطلاق نحو «الشرق الأوسط الجديد» باعتبار أن المشكلة الجوهرية (المشكلة الفلسطينية) قد حُلّت فعلاً !

٥ - ومشروع بيريز للشرق الأوسط الجديد يُركّز في مرحلته الأولى على محور إسرائيل -الأردن- وما بقي من فلسطين . وقد نص اتفاق غزة- أريحا على هذا الأمر بصراحة . وبيريز وصف هذا المحور بأنه مثل مجموعة "بينلوكس" ، أي مجموعة بلجيكا- هولندا- لوكسمبورج .

ولكن العلاقة الحميمة بين دول بينلوكس قائمة على الندبة ، فهل هناك أي قدر من الندبة بين إسرائيل وبين الطرفين العربيين الآخرين ؟ ألا تقوم العلاقة الخاصة التي تدعو لها إسرائيل على أساس الاحتلال العسكري والسيطرة ؟ هل يملك الفلسطينيون بعد "خيزهم وعجنهم" وتهشيم مؤسساتهم أن يبدوا أي اعتراض على قرار إسرائيلي ؟

٦ - ثم أين البترول في مخطط «الشرق الأوسط الجديد» ؟ يلفت النظر أن الكتاب لم يذكر البترول . وحتى الفصل الذي تكلم عن أهمية الشرق الأوسط التاريخية لم تُذكر فيه الأهمية الإستراتيجية المعاصرة للبترول العربي الإسلامي . وهذا التجاهل التعمد قد يقصد رفع الحرج عن دول الخليج صاحبة العلاقة الوثيقة مع الترتيبات التي كانت مقدّمة للشرق الأوسط الجديد ، ولكن التجاهل لا ينفي بالقطع أن الدور الإسرائيلي في حماية المصالح الأمريكية البترولية جزء لا يتجزأ من ترتيبات «الشرق الأوسط الجديد» ، وهو لا ينفي كذلك تخطيط الصهاينة لكي يتولوا إدارة أموال النفط .

٧ - ويجرنا هذا إلى الملاحظة الجوهرية حول علاقة الترتيبات الحالية بهدف تحقيق الهيمنة الصهيونية على المنطقة (إسرائيل الكبرى) . كيف عالج بيريز هذه القضية ؟ في أكثر من موضع قال بيريز : إن إسرائيل كانت دائماً ضد التوسع واحتلال أراضي الغير . والعلاقات الاقتصادية إذا لم تقم على التكافؤ فإن مصيرها الدمار . وأقول هنا ما قاله أمام الأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٩٣) : " أعلم أن هناك شكاً في أن الإشارة إلى سوق مشتركة في الشرق الأوسط ، وإعلان إسهام إسرائيل فيها ، قد يعني محاولة للحصول على مزايا أو فرض سيطرة . وأود أن أقول بكل إخلاص وبأعلى صوت إننا لم نتخل عن احتلال الأراضي لكي نمارس سيطرة اقتصادية . وقد أقول - باعتباري يهودياً - إن فضيلة تاريخنا - منذ عصر إبراهيم ووصايا موسى - قامت على معارضة متصلة عنيدة لأي احتلال ، ولأية سيطرة أو تفرقة عنصرية . "

الإسلام " والأصولية الإسلامية " ، باعتبارها إرهابية تنشر الخرافة وتعادي العلم ، وإذا كان قوله هذا يبدو علمانياً يخاطب العلمانيين العرب ، فهل لم يجد شيئاً مما يهاجمنا به قائماً بين قومه ؟ وإذا كان لا يعترف بضلال العقائد الفاسدة التي تسود التجمّعات الصهيونية ، ألا يقضي هذا على أية مصداقية لحديثه عن «الشرق الأوسط الجديد» الخائني من الأحقاد والصراع ؟

٣ - ثمة تخطيط واضح لتفكيك الأمة العربية . لقد كشف بيريز في هذا الكتاب (الذي هو تقرير رسمي من الحكومة الإسرائيلية) أنهم توصلوا إلى اتفاق مع الجماعة الأوربية بفصل دول المغرب العربي عن دول المشرق ، فتلحق المجموعة الأولى بأوروبا ، بينما تكون يد إسرائيل هي العليا بين دول المشرق . وفضلاً عن هذا فإن المشروع الإسرائيلي يستعد من جته ليبيا والسودان والعراق ، ولبنان أيضاً إذا لم تتخلص من علاقتها الخاصة مع سوريا .

٤ - يعترف صاحب نظرية السوق أوسطية بأن فلسطين قلب الصراع العربي الإسرائيلي ، ولا يمكن كسب العرب إلى مشروع المستقبل إذا لم يحدث حل مُرضٍ لقضية الفلسطينيين . وهو يرى - كما أوضحنا - أن التغيير في وسائل القتال قلّل أهمية استمرار الاحتلال التقليدي للضفة الغربية من أجل تأمين إسرائيل . وبالإضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة بوضعه الحالي مركز دائم للثورة ، ويقول بيريز إننا لا يمكن أن نفعّل في غزة ما سبق أن فعله شمشون حين حطّم معبدها فوق رأسه ورأس من فيه . ولكن هل خرج الصهاينة من ذلك كله بضرورة الانسحاب وإقامة دولة ؟ كلا ، فالمستوطنات المسلحة يستحيل تصفيتّها - كما يقول بيريز - وإلا قامت حرب أهلية داخل إسرائيل . وإذا كانت هذه المستوطنات تجعل ما بقي من أرض للعرب أشبه بالجزر المنعزلة عن بعضها البعض ، وإذا كانت السيطرة على هذه الجزر تظل في يد إسرائيل تحت قناع إدارة الحكم الذاتي الفلسطينية ، فإن بيريز يضيف الحدود "المطاطية الطرية" لأي كيان فلسطيني ، ولذا لا معنى لتعيين حدود ثابتة مع الأردن أو مع إسرائيل ، تقيد الدخول أو الخروج إلى المناطق العربية فيما بقي من غزة والضفة الغربية .

باختصار ، إنهم يرون علاج المشكلة الفلسطينية (التي هي قلب الصراع) من خلال تصفيتها عملياً ، وليس من خلال إيجاد أي تنازل معقول فيها . ومع ذلك ، فحتى هذه الأفكار الغربية التي أوردّها بيريز تعتبر عظيمة بالنسبة لما يجري الآن ، فغني عن البيان أن اتفاق غزة أريحا أثار السخرية المرة ، وكان يقل كثيراً عما كتبه بيريز . ومع ذلك ، فحتى هذا الاتفاق لم يكن ينفذ حين كان بيريز يتحدث عن

الجامعة العربية والوفود العربية في الأمم المتحدة حتى طابعت الجمعية العامة بالتوقف فوراً عن تنفيذ المشروع ، لأنه إذا اكتمل سيلحق بحقوق الشعب الفلسطيني والأردني ومصالحهما الحيوية المشروعة أضراراً مباشرة لا سبيل إلى إصلاحها . وفي الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ اتخذت الجمعية العامة الموقف نفسه .

ثم فجأة صدر اتفاق غزة-أريحا ، ونص في الملحق الرابع على إنشاء قناة البحر الأبيض (غزة) ، البحر الميت . رغم كل مآرأة في السابق الخبائر العرب وصدقته الجمعية العامة للأمم المتحدة . هل كان ممكناً أن ينص الاتفاق على هذا المشروع لو كانت العلاقة ندية بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين ؟ أو إذا كانت القرارات تصدر بالتراضي لتحقيق المصالح المشتركة ؟

هذا مثال محدود وصارخ ندى تحكُّ إسرائيل في الشروعات والترتيبات وفقاً لما يحقق مصالحها . أفص إليه ما أشرنا إليه سابقاً في حديثنا عن احتكارها القوة العسكرية . ومشروعاتها في المرافق التحتية وفي الزراعة والري والسياسة (ودعت من الصناعة) تفرى مدى الكذب في حديث بيريز عن أن اليهود يرفضون العدوان والسيطرة على مقدرات الغير كموقف تقنيدي

٨- والتساؤل الأخير : أين أمريكا ؟ لقد أخفى بيريز عمداً طبيعة الدور الأمريكي في الترتيبات ، ولم يذكر بكلمة هدف التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه المرحلة . وحتى حين تكلم عن المساعدات الشوقعة من دول لعنه انخسفة لم يأت ذكر أمريكا وإسهامها . وواقع الخلل أن بيريز أراد أن يجمع مشروعه بحيث يبدو كل ما يجري مجرد ترتيبات صادرة بزيادة محلية ومن دول المنطقة دون دعم مباشر من قوة كبرى خارجية . ولكن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة ، فالولايات المتحدة هي دولة الوصاية التي تفرض سلطانها وقراراتها على ما يسمى السوق الشرق الأوسط .

وأرجو ألا يندعش القارئ ، فقد كتب بيريز أيضاً في كتابه " أن إسرائيل لم تبدأ في تاريخها أية مواجهات عسكرية . إن مصر وسوريا ولبنان والأردن - وحتى العراق التي لا توجد لها حدود مشتركة مع إسرائيل - هي التي أعلنت علينا الحرب ، وكان هذا هو السبب الأورحد والحقيقي لكل حروبنا الرهيبة " .

هل كانت حروبنا نحن ضد الغزو الصهيوني المسلح لفلسطين دفاعاً عن النفس أو هجوماً ؟ وهل كان الغزو الصهيوني لسيناء عام ١٩٥٦ حرباً دفاعية أو سعيًا عدوانياً للتوسع في أرض مصر ؟ وهل كانت حرب ١٩٦٧ توسعاً صهيونياً في أرض العرب أو ماذا ؟ وهل كانت حرب ١٩٧٣ من أجل فلسطين وحدها أو دفاعاً في الأساس عن الأراضي المحتلة في مصر وسوريا ؟

على أية حال ، قد تكون مقاصد الصهاينة حول الشرق الأوسط الجديد أكثر وضوحاً إذا اعتبرنا الترتيبات الخاصة مع الأرض والكيان الفلسطيني الهلامي نموذجاً لعلاقات المستقبل . ويمكن أن نكتفي هنا بقصة القناة بين البحرين الأبيض والميت . هذه القناة تؤدي إلى تبوير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على ضفتي نهر الأردن ، الأمر الذي قد يهدد المنشآت الصناعية العربية في تلك المواقع ، كما يؤدي إلى خفض نسبة المعادن في البحر الميت ، ويؤثر على استخراج الملح منه وعلى مشاريع أردنية حيوية مثل استخراج البوتاس والنحاس والكبريت . وإلى جانب هذا فإن زيادة ضخ الماء من المتوسط (الأعلى سطحاً) إلى الميت (الأقل منسوباً) ستؤدي إلى زيادة الضغط على قاعه ، وهو ما يسميه الجيولوجيون «الضغط العمودي» . ويعني هذا خلخلة ديناميكية ربما ولدت هزات أو انكسارات أرضية أو انفجارات بركانية ، حيث يقع البحر الميت في منطقة قشرتها الأرضية مضغوطة وتسمى «الأخدود الانهدامي الكبير» . ومعروف أن إسرائيل حاولت في الماضي أن تستفيد من احتلالها الضفة الغربية لكي تشرع في تنفيذ مشروعاتها ، فتصدت لها



النظام السياسي الإسرائيلي

النظام السياسي الإسرائيلي - الديموقراطية الإسرائيلية - النظام الحزبي الإسرائيلي - اليمين العلماني - اليمين الديني - الأحزاب اليسارية - الأحزاب العمالية - البعد الصهيوني للسياسة الخارجية الإسرائيلية - الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية - المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي - اليهود الشرقيون (السفارد) والنظام السياسي الإسرائيلي - الحرس القديم - بن جوريون - بيجين - الحرس الجديد - رابين - بيريز - شارون - ليفي - النخبة الجديدة - مردخاي - باراك - نتنياهو - أعراس نتنياهو : الأسباب - اليمين الرخو

النظام السياسي الإسرائيلي

Israeli Political System

المحدد الأساسي لكل التكوينات الاجتماعية والسياسية والاتجاه التفاعلات والعلاقات الخارجية والداخلية .

ولعل أكثر ما يميّز النظام السياسي الإسرائيلي هو المركزية القومية رغم الشكل الديموقراطي البرلماني ، فالنظام السياسي وضع قيوداً على الديموقراطية وحدد قواعد اللعبة الديموقراطية التي لا يمكن تجاوزها ، وذلك من حيث أساليب التنافس السياسي وموضوعات النقاش والفئات التي يُسمح لها بأن تشارك فيه .

وقد ركزت الحكومة المركزية في إسرائيل مصادر القوة في أيديها فاستولت على موارد اقتصادية هائلة متمثلة في تدفقات الأموال من الخارج ، سواء من الحكومات الغربية أو تبرعات الدياسبورا ، كما استولت على ممتلكات الفلسطينيين ، وفتنت الاستيلاء على أراضيهم . وتمتلك الدولة ٩٤٪ من الأراضي الفلسطينية وجميع الثروات الطبيعية ، وأقامت الدولة الاستيطانية نظاماً اقتصادياً مركزياً واقتصاداً مختلطاً يقوم على ثلاث قطاعات هي الحكومي والهستدروتني والخاص ، وتقوم الدولة بتمويل المشاريع الاقتصادية بصورة مباشرة . وتفرض الدولة سيطرتها على وسائل الإعلام والنظام التعليمي ، ويخضع نظام التعليم لسيطرتها .

وتبرز خصائص النظام الاستيطاني في عناصر أخرى مثل الازدواجية في علاقة النظام بالسكان حيث الانقسام الداخلي بين العلاقة مع المستوطنين والعلاقة مع السكان الأصليين . وإذا كانت العنصرية تُمارس بشكل غير قانوني في كل المجتمعات البشرية ، فالمجتمعات الاستيطانية تقتن للعنصرية وتجعلها إطاراً مرجعياً ، لأن المساواة تهدد وجود النظام الاستيطاني . ولذا نجد أن مقولة "يهودي" مقولة قانونية في النظام السياسي والاجتماعي الإسرائيلي ، والأرض ملكية خالصة للشعب "اليهودي" ، وقانون "العودة" يسمح "لل يهود" وحدهم بالعودة ، وهكذا .

ويتسم النظام السياسي الإسرائيلي بالاعتماد المتزايد على

يدعي الصهاينة أن نظامهم السياسي نظام ديموقراطي برلماني مبني على تعدد الأحزاب وأنه النظام الديموقراطي الوحيد في المنطقة . وكما قال يهودا باراك أثناء زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٩٦ "إن إسرائيل واحدة الديموقراطية في أحراش الشرق الأوسط" ، وكما قال بنيامين نتنياهو "نحن نعيش في حي متخلف فظ" (بالإنجليزية : ريف نيبور هود rough neighbourhood) وهي عبارة في الخطاب اليومي الأمريكي تشير عادة إلى أحياء الزنوج التي تتسم بوجود معدلات جرمية وتفكك اجتماعي عالية . ولكن الشكل الديموقراطي للدولة والتعددية الحزبية إن هو إلا مجرد شكل بلا مضمون ، فالديموقراطية الإسرائيلية تستبعد العرب ، شأنها في هذا شأن "الديموقراطيات الاستيطانية" الأخرى في الجزائر أو جنوب أفريقيا . بل إن الديموقراطية إن هي إلا آلية من آليات الاستيطان تُستخدم من أجل ترغيب المهاجرين وتأطيرهم واستيعابهم ضمن آلية عمل النظام . أما مسألة التمثيل النسبي فهي ضرورية لتكريز القوة في يد الأحزاب الكبيرة ثم لتمثيل القوى السياسية لضمان استمرار العمل في الإطار الصهيوني . كما يُستخدم غياب الدستور في دعم المخططات التوسعية للدولة واستيعاب جميع الطوائف والانقسامات بين الجماعات اليهودية ، علاوة على تكريس العنصرية ضد العرب .

ولذا بدلاً من الحديث عن «النظام السياسي الإسرائيلي» باعتباره «نظاماً ديموقراطياً» ، من الأجدي البحث عن أساس تصنيفي له مقدرة تفسيرية أعلى . ولذا سنشير لهذا النظام باعتباره «نظاماً سياسياً استيطانياً» تشكلت خصائصه تحت ضغط متطلبات الاستيطان في بيئة معادية (مثل الأمن وتأمين الهجرة والاستيطان والاستيعاب) ، أي أن الطبيعة الاستيطانية للتجمع الصهيوني هي

ويقوم نظام الحكم في إسرائيل على ثلاثة أعمدة هي رئيس الدولة والسلطة التشريعية (الكنيست) ، والسلطة التنفيذية . وسلطات رئيس الدولة محدودة ، إذ ليست له سلطات تنفيذية وليس له الحق في حضور اجتماعات مجلس الوزراء ولا في الاعتراض على التشريعات التي يصدرها الكنيست . ولا يحق له مغادرة إسرائيل دون موافقة الحكومة . ومدة الرئاسة هي خمس سنوات يجوز تجديدها مرة واحدة . ولا يحق له حل الكنيست أو إقاعة الحكومة .

أما السلطة التنفيذية ، فمثلة في مجلس الوزراء ، فهي الجهة المخولة لتسيير شئون الدولة . واتخاذ القرارات المباشرة فيما يخص الشئون الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فالحكومة هي التي تصدر قرار الحرب . ورغم خضوع الحكومة نظرياً للكنيست ، فإنها واقعياً هي التي تسيطر أو تمت قوة القرار لأن الحكومة هي التي تملك أغلبية برلمانية تملك اتخاذ قراراتها . ورئيس الوزراء يتمتع بمكانة تفوق ما يتمتع به رؤساء الحكومات في لدون الأخرى . ولعل القانون الأخير الذي تمت بموجبه انتخابات عام ١٩٩٦ يمثل زيادة أخرى في قوة رئيس الوزراء حيث يتم انتخابه مباشرة ، وهو ما يجعل خلعه من منصبه مهمة مستحيلة إلا بعد إجراء انتخابات عامة جديدة ، أو موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على خلعه ، وهو نصاب من الصعب جداً أن تتفق عليه الأحزاب الممثلة في الكنيست . ومن هنا يمكن اعتبار النظام في كيان الصهيوني نظاماً يقترب من الديكتاتورية حتى في علاقته بالناستوطنين ، يحكمه زعيم الحزب صاحب الأغلبية الذي هو رئيس الحكومة بشكل آلي في ظل القانون الجديد بعد أن ينتخبه الشعب ، ويُعرف الحكم باستمرار باسم رئيس الحكومة .

ويتم مكتب رئيس الوزراء مكتب خدمات الأمن الذي تمثل فيه فروع الاستخبارات الرئيسية المدنية والعسكرية ويرأسه رئيس الموساد الذي يقدم تقاريره إلى رئيس الحكومة مباشرة . والوزارات الصهيونية الأساسية هي الدفاع والأمن والخارجية . وخلافاً للدول الأخرى توجد وزارة للهجرة والاستيعاب مستحدثة منذ عام ١٩٦٨ انسجماً مع اندور الاستيطاني للدولة ، إضافة إلى قيام وزارات أخرى مثل الإسكان والدفاع تضطلع بتلك الأدوار الاستيطانية .

وفي الواقع فإن قلة من الوزراء تشارك في صنع القرار وهم من يسمون وزراء "النصفوة" أو "مجلس الوزراء الصغير" ، وهم في العادة وزراء الدفاع والمالية والخارجية إضافة إلى رئيس الوزراء .

الراعي الإمبريالي ، أي الولايات المتحدة ، وهو ما يسلبه حرية القرار وكثيراً من السيادة . ومن السمات الأخرى للنظام السياسي ازدواجية المؤسسات وتعدد الأدوار ، حيث المهام المشتركة بين العديد من أجهزة النظام وإدارته مثل الوزارات والأحزاب ودوائر المنظمة الصهيونية العالمية كدوائر الهجرة والاستيعاب والشباب والتعليم ، حيث تعالج جميع مؤسسات الدولة نفس القضايا الثلاث التي تواجه المجتمع وهي : الهجرة والاستيطان والأمن .

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات هذا النظام لم تكن سوى مؤسسات استيطانية تابعة للوكالة اليهودية قبل عام ١٩٤٨ ثم تم تغيير أسمائها عام ١٩٤٨ . " فالجمعية المتخبة " تحولت إلى " مجلس الدولة المؤقت " ثم أصبحت " الكنيست " عام ١٩٤٩ . و " للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية " تحولت إلى " الحكومة المؤقتة " عام ١٩٤٨ ثم إلى " مجلس الوزراء " ، وتحولت " الهاجاناه " إلى " جيش الدفاع الإسرائيلي " . وبعد إعلان الدولة تسلمت كل وظائف الوكالة اليهودية وأدوارها ووضعت الحد بينهما ، ثم تم تحديد نشاط الوكالة بواسطة قانون الوضع الخاص للوكالة اليهودية ، وذلك لتحقيق استقلال الدولة عن الحركة الصهيونية العالمية وتمييزها عن المؤسسات المحلية وبخاصة المستدروت . ونجحت الدولة الصهيونية ، تحت قيادة بن جوريون ، في السيطرة على المؤسسات الرئيسية مثل التنظيمات العسكرية ومكاتب العمل ، وتملكات اللاجئين الفلسطينيين ، وكذلك في السيطرة على جهاز التعليم واحتكار توزيع الموارد المالية التي تدفق من الخارج .

ويمكن القول بأن قوة الدولة في النظام السياسي الإسرائيلي تمثلت في قوة السلطة التنفيذية ، وأن الدولة وضعت نفسها فوق المجتمع وكانت إلى حد كبير بعيدة عنه . فمنعت الدولة أي نوع من المبادرات المحلية الجماعية أو الفردية السياسية أو الاقتصادية ، فهي التي تخطط وتنفذ ، وهي التي تحدد مهمات الفئات والمؤسسات والأفراد . وبناء على سعي الدولة لاستيعاب الهجرة وتوطين المهاجرين ، رفضت الاعتراف بشرعية التنظيم والاجتماع على أساس طبقي أو عرقي إثنى أو على أساس قومي حيث يتم إفشال تلك المحاولات بكل الوسائل الممكنة . وقد سيطرت على الدولة انتخاب الإشتكازية من مهاجري أوروبا وتحكمت في معايير توزيع الموارد وتحديد الأهداف السياسية والاقتصادية باعتبار أنها أهداف وقيم إسرائيلية عامة . وكان لزاماً على المهاجرين الجدد وخصوصاً السفارد ، التكيف مع ذلك الواقع ، وكان التبرير الدائم لهذا الوضع تبريراً أمنياً بسبب حتمية الصراع السياسي العسكري مع الدول العربية .

في ظل نظم ليبرالية ، وفي خداع الرأي العام العالمي لكسب شرعية دولية . وقد تم تحويل المؤسسات المقامة على أساس استعماري استيطاني قبل قيام الدولة إلى مؤسسات دولة ذات شكل ديمقراطي، بينما ظل محتوى هذه المؤسسات ثابتاً من حيث الشخصيات المكونة لها . وقد خدمت صياغة مؤسسات النظام في شكل ديمقراطي عملية تأطير المهاجرين واستيعابهم ضمن آلية عمل هذا النظام دون إحداث خلل رئيسي في اتجاهاته .

ولعل غياب دستور مكتوب يشير إلى نقائص وعيوب هيكلية في الديمقراطية الإسرائيلية ، ولا تصح بالتالي المقارنة الشكلية بين النظام البريطاني والنظام الإسرائيلي في هذه الجزئية . فالنظام البريطاني له تقاليد راسخة في عملية الممارسة الديمقراطية تمتد إلى قرون عديدة على عكس النظام الإسرائيلي .

ويعود عدم إقرار دستور مكتوب إلى ما سيؤدي إليه من نشوب خلافات بل انقسامات بين الفريقين العلماني والديني، أو الاختلاف حول تحديد من هو اليهودي . وفي الواقع فإن عدم وجود دستور مكتوب يعطي الحكومة والكنيست حرية كبيرة في الممارسة السياسية دون قيود دستورية على حركتها، الأمر الذي يؤدي إلى بروز مراكز قوى ونخب معينة ذات صلاحيات واسعة .

وقد قامت بعض الحركات السياسية، وبخاصة من قبل بعض القانونيين والأكاديميين، بالسعي من أجل وضع دستور للدولة، حيث إن وثيقة إعلان إسرائيل ليس لها قيمة دستورية أو قضائية ولا يمكن الاستناد إليها في المحاكم.

وتعتبر القوانين الأساسية بمنزلة المصادر شبه الدستورية . فقد وضع الكنيست هذه القوانين الأساسية التي لا يجوز تغييرها أو إبطالها إلا بأغلبية خاصة وغير عادية، بيد أنها لم تصل إلى درجة دستور الدولة ، وهي لا تشمل نصاً صريحاً بأنه لا يجوز لأي قانون أن يناقضها . ومن أهم هذه القوانين : قانون الكنيست ، وقانون رئيس الدولة ، وقانون الأراضي ، وقانون العودة الصادر عام ١٩٥٠ الذي يوجب على كل يهودي في العالم المجيء إلى إسرائيل والاستقرار فيها والعمل والتملك ، وكذلك قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ .

ويمكن القول بأن الشكل الديمقراطي للنظام السياسي الإسرائيلي ليس سوى قشرة خارجية " لنظام نخبة " يعمل وفق آلية تتلاءم مع حاجات وأهداف هذه النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بما يضمن استمرار إمساك هذه النخبة بكل العمليات والمؤسسات . لذلك لم يمثل هذا الشكل الديمقراطي عائقاً في سبيل

ويوجد في الحكومة العديد من الوزراء بلا حقائق لإرضاء الأحزاب الصغيرة .

ومن أهم خصائص النظام السياسي في إسرائيل أنها دولة بدون دستور ، وذلك يعود إلى عام ١٩٤٨ والخلاف الذي نشب بين المعارضين والمؤيدين لوضع دستور للدولة . فرغم أن وثيقة قيام الدولة حددت موعد مطلع أكتوبر من عام ١٩٤٨ كموعّد أقصى لوضع الدستور ، فإن ذلك لم يحدث . وقد رأى مؤيدو وضع الدستور أن الدستور الدائم يعطي الكيان صفة الدولة العادية والطبيعية ويدعم استقرار نظامها السياسي ، ويحول دون اغتصاب السلطة . أما معارضو الدستور فقد تراوحو بين من يعتبر الشريعة اليهودية دستور إسرائيل الدائم مثل حزب أجودات يسرائيل ، وبين من كانوا يرون الدستور قيّداً على حركتهم السياسية وتطلعاتهم المستقبلية مثل بن جوريون الذي صرح بأن الدستور يجب ألا يوضع قبل هجرة من تبقى من يهود العالم وقبل أن تأخذ إسرائيل وضعها النهائي . وقد انتهت العاصفة في ١٣ يناير ١٩٥٠ بقرار الكنيست أنه ' يجب أن يكون لإسرائيل دستور مكتوب يوضع فيما بعد ' ، وهو ما يعني تأجيل المسألة إلى أجل غير مسمى . وعدم وضع دستور للكيان الصهيوني أكثر ملاءمة للقادة الصهاينة إذ يتيح لهم استصدار ما يناسبهم من قرارات ، وتكييف القوانين باستمرار حسب حاجاتهم وحاجات الكيان الصهيوني بواسطة الكنيست الذي يتمتعون فيه بالأغلبية ، وبالتالي يتفادون المشاكل التي تتعلق بهوية الدولة والانقسامات الداخلية المتناقضة .

أما بالنسبة للجيش والمؤسسات العسكرية فهي تلعب دوراً غير عادي في حياة الكيان الصهيوني من خلال تسخير كل النشاطات الأخرى في هذا الكيان لخدمة هذه المؤسسة ، بسبب الطبيعة الاستيطانية والدور الوظيفي للدولة الصهيونية (انظر : « المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي »).

الديموقراطية الإسرائيلية

Israeli Democracy

النظام السياسي الإسرائيلي نظام عنصري قائم على التفرقة والتمييز بين السكان ، وهو نظام نخوي يقوم على سيطرة نخبة معينة على عملية صنع القرار ، وهذه خصائص مميزة للنظم الاستيطانية . ولكن مؤسسات هذا النظام وشكل عملها اعتمدت على الديمقراطية الشكلية بغية توظيفها في إغراء اليهود من جميع أنحاء العالم للهجرة إلى هذا الكيان ، وبخاصة يهود الغرب الذين يعيشون

دولة إسرائيل على قيم الثقافة اليهودية ، واكتساب العلم ، وحب الوطن ، والولاء للدولة والشعب اليهودي ، والسياسة المتعلقة بملكية الأرض والمبينة على استملاك اليهود للأرض وتجريد السكان الفلسطينيين من أراضيهم عبر تهجيرهم ملكية الأراضي ومصادرة الأراضي عبر سلسلة من القوانين الخاصة بتمليكهم لليهود .

ونلغ من أكثر الأمثلة تلموزاً ووضوحاً عن التنافس الجوهري بين ادعاءات الديمقراطية والممارسات العنصرية الاستيطانية ما يحدث في الكيبوتسات (الاشتراكية) . فنكبي ينتمي لموطن الإسرائيلي لأي كيبوتس لابد أن يكون يهودي لأن الكيبوتسات توجد على أرض مملوكة للدولة اليهودية ولذا على غير اليهودي الذي يود الانتماء لكيبوتس أن يتهود (حتى لو كان أعضاء الكيبوتس ملحدين) . وقد صورت دار الأخاخية الرئيسية وسائل 'ديموقراطية' لتسهيل عملية التهود .

وتبرز الممارسات العملية العديد من المؤشرات على ضبيعة الدولة العنصرية منها أن التخصصات الثانية الحكومية لـمجانس المحلية اليهودية تتخطى خمسة أضعاف ميزانية لجانس المحلية العربية . كما أن التخصصات الثانية لإعانة الأفعال وقروض الإسكان ونفقات الدراسة الجامعية ترتبط جميعها بخدمة العسكرية المقصورة على المستوطنين تصفاية اليهود . ودعم حكومة تكلفة اليه ، التي يستهلكها المزارعون اليهود بنحو مائة ضعف ما تمنحه للمزارعين العرب . وبينما تاح لـمهاجرين يهود الجدد دروس جامعية بتغذيتهم الأصلية ، يُجبر الطلاب العرب على الدراسة بتغذية لغوية ، وبينما يبلغ عدد الأكاديميين في الجامعات الإسرائيلية نحو ٥٠٠٠ أكاديمي ، فليس بينهم إلا عشرة من العرب ، كما أنه لا يوجد سوى عربي واحد من مجموع ٢٤٠٠ شخص يحتلون مراكز إدارية في الشركات التي تملكها الحكومة ، وذك رغم أن العرب يمثلون ١٥.٥٪ من السكان طبقاً لإحصاءات الإسرائيلية . وهذا تغذيرات أخرى تصل بالرقم إلى مليون عربي بنسبة ١٨٪ من السكان .

ونلغ أقل للممارسات السياسية عنصرية ضد عرب ٤٨ هو ما اقترحه أحد نواب تكتل الليكود في مطلع عام ١٩٩٧ عن مشروع قانون يحظر على غير اليهود ترشيح أنفسهم لـنصب رئيس الحكومة وهو ما يجد معارضة من بعض اليهود لأنه عبارة عن عنصرية علنية لن يكون في إمكان إسرائيل كدولة تهتم بشكلها الديمقراطي أن تبررها للعالم . ولا يفتونا في هذا السياق أن نشير إلى الممارسات الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس باتباع أساليب القتل والتعذيب حيث يحجز القانون تعذيب

مواصلة القيادة الصهيونية العمل على تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية ، ولا الانسجام مع الدور الوطني لهذا الكيان في خدمة الإستراتيجية الإمبريالية . فاتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بأهداف الدولة الصهيونية وأمنها ، مثل قرارات الحرب والسلام ، تقوم به القيادة الصهيونية دون أي تأثير لمؤسسات أو أبنية ديموقراطية ، إذ تحتكر تلك المهمة مجموعة محدودة وضيقة ممثلة بالأساس في رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ، بينما تتساق باقي المؤسسات وراء قرار القيادة .

ويلاحظ أن نخبة النظام في إسرائيل تسيطر على النشاط الاقتصادي والمالي ، وتهيمن على المؤسسة العسكرية . ودور المؤسسة العسكرية في النظام قوي جداً ، وهي تحدد سلطة وسائل الإعلام في نشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالجيش . ويلاحظ أن معظم عناصر القيادة السياسية والاقتصادية سبق لها الخدمة بالجيش ، فالنظام الإسرائيلي هو نظام عسكري أيضاً ذو شكل ديموقراطي . بل يمكن القول استناداً إلى عسكرة ذلك النظام وطابعه العدواني وعنصرية ومحورية العمل الدعائي فيه ، بأنه نظام إرهابي قائم على استخدام العنف غير المشروع أو التهديد باستخدامه لإيجاد حالة من الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو المجتمع أو دول مجاورة بقصد الوصول إلى هدف معين يسعى النظام الصهيوني إليه . ويكني في ذلك الإشارة إلى التاريخ الإرهابي للنظام الصهيوني ضد المواطنين العرب واستخدام السلاح النووي في إرهاب وتخويف الدول المجاورة .

وتبرز طبيعة النظام السياسي الاستيطاني في إسرائيل وفي اعتماده سياسة التمييز العنصري ضد السكان الأصليين . فالتشريع السائد في النظم الاستيطانية يتحكم في نطاق المشاركة السياسية عند المنع ، بالتحكم في الشرط الجوهري فيه والمتمثل في المواطنة ، حيث توجد قيود رئيسية تحول بين أصحاب الأرض الأصليين من العرب وتمتعهم بحق المواطنة على أراضيهم . فالشكل الديمقراطي للنظام وراءه أبديولوجية استيطانية استعمارية هي الصهيونية التي تحدد حدود الدولة على نحو لا يرتبط بالرقعة الجغرافية التي تحتلها الدولة ، فتعتبرها دولة اليهود ، لا دولة المواطنين المقيمين فيها . فالدولة الصهيونية أداة للتعبير عن القومية اليهودية ، وهو ما يعني حرمان العرب ، أصحاب الأرض الأصليين ، من حقوق المواطنة . وهذا ما تكرسه التشريعات والقوانين من ذلك قانون العودة عام ١٩٥٠ ، وقانون الجنسية عام ١٩٥٢ ، والسياسة التربوية التي وضعت عام ١٩٥٣ والتي تسعى إلى تأسيس التربية الابتدائية في

بها وشركات البناء والمراكز التعاونية والمستشفيات ونظام الضمان الصحي، كما أن لها بنوكها ومكاتب التسليف والتوظيف التابعة لها. ولعل هذا الوضع يفسر ارتباط الأعضاء بالأحزاب في إسرائيل، ويفسر أيضاً ظاهرة الانضباط والمركزية في الأحزاب الإسرائيلية.

وهذه الأدوار موجودة قبل تأسيس الدولة الصهيونية، عندما كانت الأحزاب تتولّى مباشرة جلب اليهود وتوطينهم في فلسطين وتوفير فرص عمل وأماكن سكن لهم، ورعايتهم اجتماعياً وثقافياً سياسياً، ودمجهم في الحياة السياسية. وهذه الأدوار مستمرة حتى الآن رغم قيام الدولة بكثير من تلك المهام.

وتختلف الأحزاب السياسية الصهيونية الإسرائيلية عن نظيرتها في البلاد الأخرى، لذا سنحاول أن نصف هذه الأحزاب بما يتفق مع واقعها وممارستها داخل إطار المجتمع الاستيطاني، مستخدمين معيارين أساسيين: الموقف من الاستيطان الصهيوني والموقف من علاقة الدين بالدولة.

١ - لعل استيطانية الكيان الصهيوني (والموقف من الفلسطينيين والعرب) هو العنصر الأساسي الذي يتحكم فيه، ولذا نجد أن التناقض الأساسي في هذا الكيان هو الصراع مع العرب وليس الصراعات الجيلية أو العرقية أو الطبقية. ويتبع عن هذا أن نظاماً التصنيفي يجب أن ينطلق من تقسيم الأحزاب الإسرائيلية في علاقتها بالتناقض الأساسي الخارجي، فهي إما أحزاب صهيونية تدافع عن الاستيطانية وتدعمها بدرجات متفاوتة من الحماس والفتور، أو أحزاب غير صهيونية ترفض الكيان الصهيوني ولديها استعداد لحسم التناقض الأساسي الذي يواجه المجتمع الإسرائيلي بطريقة مركبة رشيدة. وما يحدد يمينية ويسارية أي حزب في إسرائيل هو علاقته لا بالتناقضات الداخلية (العرقية والطبقية) في المجتمع الإسرائيلي، وإنما علاقته بالتناقض الأساسي الخارجي. فالأحزاب الصهيونية التي تؤيد الاستيطان/الإحلالي هي أحزاب «يمينية» (إن صح التعبير) لأنها تؤيد المشروع الاستعماري الغربي وممثلته الدولة الوظيفية الصهيونية، حتى لو كان «برنامجها» الاقتصادي الذي تدافع عنه «اشتراكياً» يضمن المساواة والاشتراكية كما بينا أن هي إلا ديباجات الاقتصاد الاستيطاني). أما الأحزاب المعادية للصهيونية فهي أحزاب يمكن أن نسميها «يسارية» طالما أن لديها استعداداً للتعامل بشكل عقلاني محدد مع التناقض الأساسي الذي يتحكم في المجتمع الإسرائيلي، حتى لو كان برنامجها الاجتماعي أو العرقي يمينياً/ليبرالياً. ولعل الحزب الشيوعي (القسم العربي) هو الحزب

المعتقل، واتباع سياسة تكسير العظام (التي دشنتها إسحق رابين) لتستخدم ضد أطفال الانتفاضة. علاوة على ذلك هناك سياسة هدم المنازل ومعاقبة السكان بالحصار الاقتصادي ومنع الغذاء وأساليب الطرد والترانسفير مثل حالة المبعدين الفلسطينيين في مرج الزهور. ولكن سياسة التمييز العنصري غير قاصرة على العرب فقط بل تمتد إلى اليهود السفارد أيضاً.

ويمكن القول بأن القرار في إسرائيل لا تصنعه العوامل الداخلية ومكونات النظام وآليته (نخبة النظام) فقط، بل هو محكوم بشروط ارتباط هذا الكيان بالإمبريالية العالمية ومصالحها والدور المطلوب منه في إطار إستراتيجيتها على الصعيد الإقليمي والعالمي، فوظيفة الديموقراطية الإسرائيلية الشكلية من خلال لعبة الانتخابات والتعددية الحزبية، ليست سوى احتواء المستوطنين سياسياً وضبط حركاتهم واتجاهاتهم بما ينسجم مع أهداف الحركة الصهيونية، ومع متطلبات عمل الكيان الصهيوني في كل مرحلة ومع الدور الوظيفي المناط به في خدمة الإمبريالية العالمية.

النظام الحزبي الإسرائيلي

Israeli Party System

تمتد جذور الأحزاب الإسرائيلية إلى ما قبل الإعلان عن قيام الدولة الصهيونية، فقد ظهرت هذه الأحزاب على شكل حركات ومجموعات صهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتظمت في العقد الثالث بشكل أحزاب. ويمكن القول بأن الأحزاب الصهيونية قبل الإعلان عن قيام الدولة كانت أحزاباً فوقية، تميّزت مفاهيمها ونشاطاتها بالتناقضات الكثيرة بسبب افتقارها لأرضية طبيعية تنمو عليها، فبعضها سعى إلى تحقيق «مجتمع اشتراكي» والآخر سعى إلى تحقيق «مجتمع يميني ليبرالي»، وكفلت الحركة الصهيونية بناء «اشتراكية كولونيالية» تقوم على تغييب العنصر العربي، وعلى توظيف الديباجات الاشتراكية في تحقيق أهداف الاستعمار الاستيطاني الإحلالي.

ويمكننا النظر إلى الأحزاب الإسرائيلية على أنها مؤسسات استيطانية/استيعابية أسست الدولة وليست أحزاباً توجد داخل الدولة. أما الدولة فهي مجرد تعبير شكلي عن وضع استيطاني قائم بالفعل جوهره المؤسسات الاستيطانية التي تدعى أحزاباً. وتظهر استيطانية الأحزاب في علاقة الأعضاء بها وفي الوظائف التي تضطلع بها، فالحزب ليس مجرد انتماء أيديولوجي، بل هو أيضاً انتماء اقتصادي وسلالي. فللأحزاب مشروعات الإسكان الخاصة

من ثلاثة قطاعات هي الحكومي والهستدوتي والخاص مع اختلاف في النظرة إلى الحجم والدور المرغوب فيه لكل منهم مع ميل عام لتنمية القطاع الخاص .

ومن السمات الملحوظة في النظام الحزبي الإسرائيلي اتجاؤه المستمر نحو اليمين وهو أمر ملحوظ في كل النظم الاستيطانية (جنوب أفريقيا على سبيل المثال) . فمن خلال انصراف المستمر مع السكان الأصليين تتساقط النديةاجات الإنسانية والادعاءات الاشتراكية المروعة التي أحضرها المستوطنون معهم من وطنهم الأصلي («الثقى» في المصطلح الصهيوني) . ويرى رواها موقفهم ليحل محلها الخطاب العرقي الاستيطاني المبشر الذي يقابله بطرد السكان الأصليين أو وضعهم في معازل . وهذا الاتجاه نحو اليمين ينطبق على جميع الأحزاب ، الدينية والعلمانية .

وتتسم الأحزاب الإسرائيلية بأنها أحزاب ذات صبغة مركزية واضحة وأنها أحزاب أونيكرية تحكمه قوة زعم مايسو من أشكال وإجراءات ديموقراطية ، فهي ترتبط بمجموعة من التزعمات التاريخية أو الدينية وبها أجهزة بيروقراطية مركزية وقوية . ومع هذا يمكن القول بأن تلك الصبغة المركزية القوية قد بدأت تختفئ نسبياً . فهناك مؤتمرات عامة دورية تقوم بانتخاب مجلس «لجنة مركزية وزعيم للحزب» ، وانتخاب المكتب السياسي واللجنة التنفيذية .

ويترك العنصران السلافي والنطقي أثرهما في النظام الحزبي في إسرائيل يتفاوت في الأهمية حسب النخبة التاريخية . ففي غياب الوعي الضيق ومع تراجع فعالية الأيديولوجية الصهيونية وتأكيدها يزداد العنصر السلافي فعالية . وقد لوحظ عند بداية تكوين الدولة أنه كانت توجد قائمة للسفارد وأخرى ليمينيين . وكان من المتوقع أن تختفي ظاهرة الأحزاب الإثنية . وهو ما حدث بالفعل في الستينيات . ولكن لوحظ في أواخر السبعينيات أنها عاودت الظهور ، وهو ما يعني فشلاً جزئياً لبوتقة الصهر الصهيونية التي كان يفترض فيها أن تقوم بصهر المهاجرين تخرج مواطناً إسرائيلياً ينسى ماضيه الإثني وتبدي من خلال الصفات اليهودية أو الإسرائيلية أخفة . ويرى عزمي بشارة أن عودة الأحزاب الإثنية إلى ساحة السياسة وتسامح النظام الصهيوني معها هو دليل لفته بنفسه ، فمثل هذه الأحزاب تشكل الاستثناء القاعدة . وهي أطروحة تستحق أن تختبر ، وخصوصاً أن الأحزاب الإثنية لم تلعب دوراً مهماً في النظام السياسي الإسرائيلي من قبل انتخابات عام ١٩٩٦ .

ومهما كان الأمر لا بد أن نأخذ الانتماء الإثني في الاعتبار إذ أنه يتداخل ويتصارع مع الانتماء القومي والنطقي . ويظهر مدى

اليساري المعادي للصهيونية . وقد ظهرت مجموعة من الأحزاب العربية في التسعينيات ترفض صهيونية الدولة مثل الحزب الديوقراطي العربي وحزب الحركة الإسلامية .

٢ - الموقف من علاقة الدين بالدولة والديباجات الدينية بالمشروع الصهيوني (وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الباب المعلن «أزمة الصهيونية») .

٣ - العنصر السلافي الإثني وهو عنصر كان قوياً في السنوات الأولى بعد إعلان الدولة ثم عاود الظهور مرة أخرى في التسعينيات ، وهو عنصر فرعي بالمقارنة بالعصرين الأول والثاني .

انطلاقاً من هذا يمكن القول بأنه يوجد معسكران صهيونيان أساسيان : المعسكر اليميني (الديني والعلماني) المتشدد ، والمعسكر العمالي الذي يدور في إطار الإجماع الصهيوني ويتم بدرجة أعلى من البراجماتية توهله للتعامل بشكل أكثر كفاءة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بعض الحكومات العربية .

١ - معسكر اليمين الديني والعلماني : يرى أعضاء هذا المعسكر ضرورة الاحتفاظ بكل الأراضي المحتلة وضمها إلى إسرائيل إن عاجلاً أو آجلاً باعتبار أنها جزء من أرض إسرائيل الكبرى . ويصل البعض إلى ضرورة ترحيل السكان العرب . ويضم هذا المعسكر حزب تسومت رغم أنه في تكوينه وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية أقرب إلى حزب العمل .

٢ - المعسكر العمالي : ويضم القوى التي ترى استحالة ضم الأراضي العربية المحتلة في ظل وجود أغلبية سكانية عربية ، وتدعو إلى سلام قائم على الانسحاب من الأراضي المحتلة أو أجزاء منها ، بحيث تقام كونفيدرالية أردنية - فلسطينية ، ويضم هذا المعسكر حزب شينوي رغم أنه حزب ليبرالي في تكوينه وأهدافه .

وقد أشرنا إلى «اليمين الديني» و«اليمين العلماني» وهو ما يعني أننا نصنف الأحزاب الصهيونية إلى فريقين أساسيين : الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية ، والفرق بين الأحزاب الدينية والعلمانية ينحصر في تحديدهما مصدر القداسة ، فكل الفريقين يؤمن بقداسة التراث اليهودي ، ولكن القسم الأول يرجع القداسة للخالق بينما يسند الفريق الثاني القداسة إلى «الشعب اليهودي» نفسه . ولهذا نرى أن كل الأحزاب الصهيونية بغض النظر عن تحديدها مصدر القداسة هي أحزاب تؤمن بقدسية الشعب اليهودي و قدسية أرضه وبالعلاقة المقدسة بينهما .

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية فهناك شبه إجماع على ضرورة قيام دولة الرفاهية واستمرار الاقتصاد المختلط المكون

أحادية النظام الحزبي في إسرائيل أنه بعد تأسيس الدولة بخمسة وعشرين عاماً وبعد خوضها ثلاثة حروب لم يظهر حزب إسرائيلي جديد له أي ثقل يقف ضد المؤسسة الصهيونية الحاكمة إذ لا يزال رفض الصهيونية مقصوداً على بضعة أفراد ومؤسسات صغيرة هامشية وعلى الأحزاب العربية والحزب الشيوعي (كما أسلفنا) . ويلاحظ أنه عشية حرب ١٩٦٧ تلاشت الخلافات بين الأحزاب وتم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية بين الأحزاب اليمينية والأحزاب العمالية تعبر عن الإجماع الصهيوني .

وقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات اتجاهاً نحو تبلور النظام الحزبي في حزبين أساسيين هما العمل والليكود . وظهور هذين الحزبين ليس مثل نظام الحزبين في إنجلترا أو الولايات المتحدة، وإنما هو تعبير عن عناصر خاصة بالمجتمع الاستيطاني الصهيوني . إضافة إلى ذلك ، شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينيات عدة تطورات مهمة برزت بصفة خاصة في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ . ولعل أبرز تلك التطورات هي النمو المتزايد في مشاعر التطرف القومي والاتجاه نحو اليمين العلماني مثلاً في أحزاب أقصى اليمين (تسومت وموليدت وهتجيا وجوش إيمونيم وكاخ) ومن جهة أخرى نحو اليمين الديني مثلاً في الجماعات الأرثوذكسية وبروز الطوائف الشريفة ويمثل حزب شاس في الحياة السياسية هذين التطورين الأخيرين . ومن جهة رابعة هناك نحو دور الأحزاب العربية وزيادة في تمثيلها في الكنيست .

وقد كشفت انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ عن مدى الاستقطاب الذي يسود النظام السياسي الإسرائيلي الذي بدأت باعتباره كياناً ضعيفاً هشاً ومتشققاً أخذاً في الانهيار وإن كانت مستودعاته مليئة بالرؤوس النووية ، فالحزبان الكبيران (العمل والليكود) مستمران في التشقق والتراجع وهو ما تدل عليه خسارة المقاعد البرلمانية ، حيث قلَّ كل منهما عشرة مقاعد في انتخابات ١٩٩٦ عن الانتخابات السابقة . ولذلك تخضع حكومة الليكود الحالية في إسرائيل لضغوط الأحزاب (العلمانية والدينية) اليمينية الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات واحتمالات الانهيار في أية لحظة ، فهي حكومة ضعيفة غير متجانسة . بل إن الانقسامات تفاقت داخل حزب الليكود نفسه ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لحزب العمل .

اختلاط العناصر الإثنية بالعناصر الطبقية والأيدولوجية في عديد من الظواهر السياسية ، فيلاحظ على سبيل المثال أنه حتى بداية التسعينيات كان الهاربون من الاشتراكية والمهاجرون السوفييت الإشتنازيون ينضمون لحزب العمل صاحب الديباجات الاشتراكية بينما ينضم المهاجرون من شرق أفريقيا إلى حزب الليكود .

ومن أهم سمات النظام الحزبي في إسرائيل ، التي لازمت منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨ ، التعدد الحزبي الكثير والمتطرف . فالأحزاب الإسرائيلية لا تكف عن الانقسام والاندماج وذلك لعوامل تاريخية ترتبط بدور تلك الأحزاب في تنظيم وبناء المستوطن الصهيوني . كما أن الولاء للقيادات والزعامات الصهيونية المختلفة في أرائها وأيديولوجيتها من أهم أسباب الانقسام . ويمكن أن نصف إلى كل هذا النظام الانتخابي الذي يسمح بوصول الأحزاب الصغيرة للبرلمان من خلال خفض نسبة الحسم . كما يمكن تفسير كثرة الأحزاب الإسرائيلية بوجود الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين سفارد وإشتنازيون ، متدينين وعلمانيين ، والانقسام حول مستقبل الأراضي المحتلة والانقسام بين اليهود والعرب . ويرتبط على كثرة الأحزاب وتعدد وجود حالة دائمة من الانشقاقات والاندماجات وإنشاء كتل انتخابية مختلفة ، مما يؤدي إلى عجز أي حزب عن تشكيل الحكومة بمفرده وإلى ضرورة اللجوء إلى آلية الائتلاف الحكومي .

والنظام الحزبي الإسرائيلي ، رغم كل هذه الانشقاقات والانقسامات ، يدور بأسره داخل إطار الإجماع الصهيوني والصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة والإيمان بأن الحركة الصهيونية حركة تحرر قومي لبعث القومية اليهودية وتحقيق حلم الشعب اليهودي بالعودة إلى وطنه ، بكل ما يترتب على ذلك من هجرة اليهود وتهجيرهم واستيعاب المهاجرين وإفراغ إرتس إسرائيل من سكانها الأصليين . ولعل أكبر دليل على هذه الوحدة الكاملة أن جميع هذه الأحزاب الصهيونية قد أسست بتشجيع من الحركة الصهيونية العالمية والمنظمة الصهيونية وتحت إشرافهما ، وكل الأحزاب ممثلة في هذه المنظمة وممولة من قبلها وكل الصراعات بينها تتم في إطار هذا الانتماء الأيدولوجي . كما أن هذه الأحزاب المتصارعة تتحالف وتتألف داخل المؤسسات الصهيونية الاستيطانية مثل الهيئات ودخل الائتلافات الوزارية (التي تضم أحزاباً دينية وأخرى عمالية وثالثة وأسمالية ولكنها جميعاً في نهاية الأمر صهيونية) . أما الصراعات الأيدولوجية الحادة بين هذه الأحزاب فهي لا تتعدى بآية حال المستوى اللفظي ولا تتعدى سلوك هذه الأحزاب أو ممارساتها (ربما باستثناء الصراع الديني العلماني) . ولعل أكبر دليل على

اليمين العلماني

Secular Right

تتألف أحزاب اليمين في إسرائيل من معسكرين : معسكر اليمين العلماني ومعسكر اليمين الديني . وينقسم اليمين العلماني بدوره إلى قسمين : اليمين البراجماتي واليمين الراديكالي ، ويمثل اليكود اليمين البراجماتي الذي يحتل موقعاً يمتد من الوسط إلى أقصى اليمين . أما اليمين الراديكالي فيضم حركتا تسومت وموليدت (وهما حركتان علمانيتان) وحركة هتيا ، وهي حركة هجين تضم عناصر دينية وقومية . كما يضم اليمين الراديكالي كلاً من جوش إيمونيم ومنظمة كاخ الصهيونية وهما حركتان أصوليتان دينيتان (قوميتان) . وروية هذه الأحزاب السياسية مشوشة ، شأنها في هذا شأن الحركات الشعبوية الفاشية . ومع هذا يمكن القول بأن رؤية جوش إيمونيم وكاخ تتسم بقدر من التماسك .

ويدين الاتجاهان اليمينيان ، البراجماتي والراديكالي ، بالولاء لأرض إسرائيل ويرفضان التنازل عن أي شبر منها . ولذا فكل منهما يؤمن بضرورة التخلص من العنصر البشري الفلسطيني إما بطرده أو محاصرته وعزله .

وتعود جذور اليمين العلماني إلى الحركة الصهيونية التصحيحية ، وفكر جابوتنسكي الذي رفض الدياجات العمالية والإنسانية وطالب بإقامة الدولة الصهيونية بالقوة في كامل أرض إسرائيل وطرده الفلسطينيين . ويشكل الفكر القومي / الشوفيني ركيزة أساسية لمفاهيم المعسكر اليميني ومواقفه السياسية من القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية والموقف من العرب ، فالأحزاب اليمينية (الدينية والعلمانية ، الراديكالية والبراجماتية) تلتقي من حيث المبدأ على الشك في الأغيار (العرب) وعلى رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وعلى ضرورة الاستيطان اليهودي الواسع فيها وشرعيته ، وعلى دور إسرائيل في المنطقة وانتمائها للغرب وعلاقتها العضوية بالولايات المتحدة .

وتلتقي أحزاب هذا المعسكر في توجهاتها الاقتصادية / الاجتماعية رغم تباین الجذور الطبقية للشرائح الاجتماعية التي تشكل قاعدتها الانتخابية . فجميعها تبني سياسة اقتصادية اجتماعية تقوم على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي ، وعلى رفض الصراع الطبقي ، وضرورة تغليب المصلحة القومية العليا على المصالح الطبقة والفئوية .

وتعود أهم أسباب بروز دور اليمين العلماني في النظام

السياسي الإسرائيلي إلى حرب ١٩٦٧ التي بنت مقدر الأسطورة الصهيونية على فرض نفسها بالقوة على الواقع العربي ، بل فسرها البعض على أنها رسالة إلهية تحمل في طياتها احتمال عودة مملكة إسرائيل التاريخية (بما يعني الشقار بين اليمينين الديني والعلماني) . كما أن تأكل الدياجات العمالية كان له أعمق الأثر .

ولكن رغم هذا الاتفاق على المسلمات النهائية ثمة فارق بين اليمين البراجماتي واليمين الراديكالي . فبينما لا يشير متحدو اليمين البراجماتي إلى هذه أسلمات بشكل صريح ، لا يتردد متحدو اليمين الراديكالي عن الإفصاح عنها . كما أن اليمين البراجماتي يدرك الحقائق والقيود السياسية واعتبارات السياسة الدولية ومصالح القوى الخارجية . ولذا فهو مستعد للجوء لمخطاط الصهيوني المرواغ بل لتبني سياسات مرنة نوعاً ، على الأقل من الناحية التكتيكية (مثل الدخول في مفاوضات تستمر إلى ما لا نهاية ، كما صرح شامير) . أما اليمين الراديكالي فيتجاهل الحقائق والقيود السياسية . ويؤمن بقدرته إسرائيل على مقاومة الضغوط الدولية .

وتعد كاتب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر ثم غزو لبنان واندلاع الانتفاضة أهم الأحداث التي سعدت على تغيير اليمين البراجماتي عن اليمين الراديكالي . وإن كان لا يمكن إهمال الاعتبارات الشخصية والانتخابية . ويمكن القول بأن الأحزاب والحركات اليمينية التي ظهرت إبان حكم نيكود منذ ١٩٧٧ كانت جميعاً جزءاً منه ثم تشكلت كأحزاب وحركات مستقلة .

وقد نما وزن الحركات والأحزاب التي تنتمي ليمين العلماني الراديكالي بصورة كبيرة في الوقت الراهن فهي نتاج مسار طويل من التطور اكتسب خلاله نفوذاً كبيراً مستمداً بالأساس من الدعم الذي قدمته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ حرب ١٩٦٧ ، ولا سيما بهدف تعزيز النشاط الاستيطاني . كما أن جماعات اليهود المهاجرين من الولايات المتحدة إلى إسرائيل مثلت مصدر إمداد متجدد لها .

وقد طوّرت هذه الأحزاب والحركات شكلاً من الصهيونية يجمع بين الاتجاهات الدينية أو شبه الدينية والاتجاه السياسي التوسعي وتشدّد على ضرورة الاحتفاظ بأرض إسرائيل التاريخية ، وتكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة . وتدعو بعض هذه الحركات والأحزاب إلى معالجة قضية المواطنين العرب في الأراضي المحتلة عبر سياسات الترحيل (الترانسفير) المختلفة .

ويمكن القول بأن كلاً من اليمين العلماني واليمين الديني يدور

إسرائيل ورفضت الاعتراف بها ، حيث اعتبرت الصهيونية ومشروعات دولة إسرائيل أكبر كارثة أصابت الشعب اليهودي .

وحتى مطلع الثمانينيات شكلت الأحزاب الدينية مجتمعة القوة الثالثة في الكنيست الإسرائيلي من حيث وزنها البرلماني ، وعليه تراوحت قوتها التمثيلية بين ١٥ - ١٨ مقعداً في الانتخابات العامة كافة ، وفي انتخابات ١٩٩٦ صار لها ٢٣ مقعداً في الكنيست ، غير أنها نادراً ما خاضت الانتخابات متحالفة في إطار جبهة .

وقد اشتركت الأحزاب الدينية في الحكم منذ تأسيس الكيان الصهيوني ، سواء مجتمعة أو على إنفراد ، لأن موازين القوى داخل الكنيست الإسرائيلي كانت تفرض ، بصورة عامة ، تحالف عدة أحزاب لتشكيل الحكومات من ناحية ، كما أن الأحزاب الكبيرة كانت تحرص على عدم استبعاد التيار الديني من الحكم لضرورات تتعلق بعلاقات الدولة بالمجموعات اليهودية في الخارج من ناحية أخرى .

وتحاول الأحزاب الدينية ، وضمن ذلك الأحزاب التي كانت تعارض الدولة الصهيونية ، صبغ المجتمع الإسرائيلي بصبغة دينية فاقعة ومن ثم فهي تطالب بجعل اتفاقية «الوضع الراهن» قانوناً من قوانين الدولة . كما تطالب بتعديل تعريف اليهودي بحيث لا يُعد يهودياً إلا من تهود حسب الشريعة ، أي على يد حاخام أرثوذكسي ، مما يعني عدم الاعتراف بالحاخامات المحافظين والإصلاحيين في إسرائيل أو حتى خارجها .

وتطالب الأحزاب الدينية بمنع تمثيل المحافظين والإصلاحيين في المجالس الدينية في إسرائيل ، وبسن قانون بمنع الإجهاض وآخر بمنع لحوم الخنزير ومنع استيراد لحوم أبقار غير مذبوحة وفقاً للشريعة ، وتطبيق قوانين الطعام بشكل أكثر صرامة ، واحترام يوم السبت باعتباره يوماً مقدساً لدى اليهود . ومثل هذه المطالبات تعمق من حدة الصراع الديني العلماني في الدولة الصهيونية .

ويمكن القول بأن الأيديولوجية الكامنة وراء أفكار كل من اليمين العلماني والديني هو ما سميته «الصهيونية الحلولية العضوية» .

الأحزاب اليسارية

Leftist Parties

تدور كل الأحزاب الإسرائيلية في إطار الإجماع الصهيوني ولذا فهي لا علاقة لها بمجموعة القيم السياسية التي تُسمى «يسارية» (من إيمان بالعدالة والمساواة إلى إصرار على التخطيط) . ومع هذا

في إطار ما سميته «الصهيونية الحلولية العضوية» مقابل الأحزاب الصهيونية المعتدلة التي تنطلق من إدراك حقيقة النظام العالمي الجديد وما سميته «صهيونية عصر ما بعد الحداثة» .

اليمين الديني

Religious Right

تعود جذور الأحزاب الدينية إلى أوائل القرن العشرين حيث تأسست الأحزاب الدينية خارج فلسطين ثم أنشأت لها فروعاً في أعقاب موجات الهجرة إلى فلسطين أصبحت تمرور الزمن المراكز الأساسية لنشاطها . وينقسم معسكر الأحزاب الدينية في إسرائيل إلى معسكرين : الأول هو المعسكر الديني القومي أو المتدينون الصهيونيون ويمثله حزب المفدال ، ومرجعه الديني هو دار الحاخامية الرئيسية . والمعسكر الثاني هو المعسكر التوراتي أو المتدينون المتشددون الذين يسمون «حريديم» أي «ورعين» ويمثله حزبا أجودات يسرائيل وديجل هتوراه (المتحذان حالياً في كتلة يهدوت هتوراه) وحزب شاس ومرجعهم الديني هو مجلس كبار علماء التوراة . ويتبع كلا المعسكرين إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية . ولا توجد أحزاب تمثل التيارين الإصلاحي والمحافظة في اليهودية ، اللذين يشكل أتباعهما أقلية صغيرة في إسرائيل (وأغلبية في الولايات المتحدة) .

وقد اختلف موقف الطرفين من الصهيونية ، فقد أكد حزبا هامزراحي وهابوعيل هامزراحي ، اللذان كونا حزب المفدال ، أنه حزب صهيوني ديني قومي يرفض الفكرة الصهيونية العلمانية القائلة بأن الدين موضوع شخصي مرجعه الضمير ، ويرى ضرورة قيام المجتمع الاستيطاني الصهيوني والدولة الصهيونية على أساس الدين . أما التيار غير الصهيوني في الحركة الدينية الذي يمثل أجودات يسرائيل فهو يرى أن الصهيونية العلمانية هي العدو الأكبر للأمة اليهودية لأنها تضع «شعب الله المختار» على قدم المساواة مع باقي شعوب العالم في سعيها إلى إقامة وطن قومي ، ولأنها تعتبر الدين مسألة خاصة مرجعها الضمير . ولهذا عارضت أجودات يسرائيل الانضمام للمؤسسات الصهيونية . ولكن مع بداية الثلاثينيات وتأثير الهجرة انتهجت الحركة سياسة التعاون مع المؤسسات الصهيونية التي وجهت الاستيطان المنظم ، وذلك لأنها اعتبرت بناء وطن قومي لليهود بمنزلة ملجأ مؤقت بقي اليهود شر كوارث المهجر . وعلى أثر ذلك انشقت مجموعة من أجودات يسرائيل عام ١٩٣٣ وأسست حركة ناطوري كارتا أو حراس المدينة وعارضت هذه الحركة قيام

بين الأحزاب الصهيونية كافة على المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني . فالتباعد الأول ويمثله المبادئ كان يُخضع تلك المبادئ لضرورات ومتطلبات المراحل التي يمر بها المشروع الصهيوني . ولذا كان يطالب بضرورة اتباع خط برامجاتي يتعامل مع الوضع المحلي والدولي بشكل يمكنه من تسخيرهما في كل مرحلة خدمة المشروع ؛ ولذلك فهو لم يعلن في أي وقت حدود مشروعه الجغرافية والسياسة أو السكانية ، ووافق على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ على أن يتم تقوية المستوطن الصهيوني وتوسيعه بعد ذلك . أما التيار الثاني فيتمثل المابام وقد رفض فكرة التقسيم ، و طرح فكرة الدولة ثنائية القومية بين العرب واليهود .

ويوضح تطور موقف حزب المابام ورؤيته لطابع الدولة الإسرائيلية والموقف من القضية الفلسطينية اتجاهه نحو التقارب مع رؤية الماباي . فقد وافق المابام ، في نهاية الأمر ، على قرار التقسيم . وقبل أيضاً بعدم تحديد حدود الدولة . وتنتج فالنهج السائد بين الماباي والمابام هو نهج واحد ، جوهره رفض تعريف الحدود السياسية ، تمسحاً مع النهج القائم على فرض سياسة الأمر الواقع وتنشيط الاستيطان . أما بخصوص اشكالية السكانية فقد تقبل المابام رؤية الماباي القائمة على اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين . يعتمد حلها على اتفاق سلام مع الأردن يقوم على أساس قيام دولتين هي إسرائيل من جهة ودولة أردنية فلسطينية من جهة أخرى . ولكنه مع هذا ظل مختلفاً مع الماباي بدعوته إلى عودة نسبة معينة من اللاجئين وإلى توطين الباقين في البلاد العربية . ثم تطورت رؤيته بعد حرب ١٩٦٧ نحو تبني رؤية حزب العمل تماماً ، فتلاشت الفوارق بينهما تماماً ، واتحدوا في تجمع أعراخ عام ١٩٦٩ . مع محافظة المابام على حقه في التصويت في بعض القضايا المهمة بالنسبة له .

أما على صعيد السياسة الخارجية فبوجد إجماع بين جميع الأحزاب الصهيونية على مبدأين أولهما الإيمان بحتمية الصراع مع دول الجوار العربي ومن ثم حتمية اللجوء لاستخدام القوة العسكرية . وثانيهما الاعتماد على قوى خارجية والعمل على خدمة مصالحها . ولم تواجه سياسة الانحياز للمعسكر الغربي التي اتبعتها حزب المابام أية معارضة تذكر من جانب الأحزاب الصهيونية إلا في السنوات الخمس الأولى من قيام الكيان ، حيث كان المابام يدعو إلى انتهاز سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين ، ولكن ذلك النهج لم يدم طويلاً ، فالتحق المابام كلياً بنهج الماباي . وعلى صعيد القضايا الداخلية الاقتصادية والاجتماعية فقد

تستخدم الأحزاب الصهيونية العمالية ديباجات يسارية تخفي عنصرية الصهيونية البنيوية ، على عكس الأحزاب اليمينية التي تستخدم ديباجات عنصرية واضحة .

وحتى نغْمِز الواحدة عن الأخرى تطلق على الأحزاب الصهيونية ذات الديباجات اليسارية والاشتراكية «أحزاب عمالية» .

الأحزاب العمالية

Labour Parties

إن تاريخ نشوء وتطور الأحزاب العمالية الصهيونية يشير إلى أنها وصلت عبر عمليات انشقاق واتحاد متواصلة على امتداد سنوات المشروع الصهيوني إلى أشكالها التنظيمية الحالية . ويشمل التيار العمالي الحركات ثم الأحزاب الصهيونية ذات الديباجات الاشتراكية مثل بوعلی تسيون (عمال صهيون) وهابوعيل هاتسعر (العامل الفتي) . وقد انتظمت حركة العمل الصهيونية في فلسطين بتأسيس أحداث هاعفوداة عام ١٩١٩ التي شكلت مع روافد أخرى النواة الأساسية لحزب الماباي أو حزب عمال أرض إسرائيل التاريخي ثم تجتمع المراح (العمل) بعد ذلك . وفي الواقع فإن التباين بين الأحزاب العمالية كان ، في بداية عهد الكيان الصهيوني ، عبارة عن نهج سياسي ومنطلقات وديباجات لفظية أيديولوجية تفصل بينها هوة واسعة إلى حد ما ، ولكن التطورات السياسية والفكرية ، وبخاصة بين حزبي الماباي والمابام ، أدت إلى تضيق هوة تلك الخلافات كثيراً .

وترتبط التركيبة الاثنية والعرقية لتلك الأحزاب بالجماعات اليهودية الغربية (الإشكناز) حتى الوقت الراهن ، وهو ما أدى إلى انتهاز الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها العامة والحزبية لسياسة التمييز الطائفي ضد اليهود الشرقيين (السفارد) ويهود العالم الإسلامي .

وفي الوقت الراهن يندرج تحت تصنيف معسكر الأحزاب العمالية كل من حزب العمل الإسرائيلي وكتلة ميرتس التي تتألف من ثلاثة أحزاب هي شيني ومابام ورائس . وإذا كان حزب الماباي هو واضع أسس الدولة وسياساتها تجاه العرب ، فيمكن القول بأنه قد تبلور اتجاه نشيط داخل معسكر الأحزاب العمالية قاد سياسة في الصراع العربي الإسرائيلي مرتكزاً على منطق القوة وفرض الأمر الواقع ، وانتهاز الفرص لتوسيع حدود الكيان الصهيوني ، ثم فرض السلام على الدول المجاورة .

وفيما يتصل بطبيعة الكيان الصهيوني وحدوده فقد كان هناك اختلاف بين تيارين داخل المعسكر العمالي وذلك رغم الاتفاق العام

القيادات التقليدية للجماعات اليهودية (الحاخامات والأثرياء) طالباً منهجاً للمشروع الصهيوني ووضع موضع التنفيذ ، طرح هذه الحلول التقليدية جانباً وطرح معها أوهام الاعتناق الذاتي . ثم تقدّم إلى القوى الاستعمارية الغربية بمشروع بسيط : توقيع عقد بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية تقوم بمقتضاه المنظمة الصهيونية بتقديم اليهود ، المادة البشرية المستهدفة اللازمة لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ ، أي تأسيس الدولة الوظيفية ، وفي مقابل هذا يقوم الغرب بالإشراف على تنفيذ هذا المشروع ودعمه ثم استمراره ونقائه . وأسس هرتزل المنظمة الصهيونية "العالمية" ، وفي هذا الإطار وقّع عقد بلفور ، أول انتصار حقيقي للحركة الصهيونية .

وفي هذا الإطار تحرك زعماء الحركة الصهيونية وسعوا إلى توفير الظروف الدولية المناسبة لتحقيق الهجرة والاستيطان في فلسطين وقيام الدولة الوظيفية . وقد تباينت جهودهم "الدبلوماسية" . ولكنها كانت جميعاً في جوهرها بحثاً دائماً عن راع إمبريالي للمشروع الصهيوني وللجيب الاستيطاني .

ويلاحظ أن النشاط الدبلوماسي والسياسة الخارجية الصهيونية تنفرد بكونها سابقة على قيام الدولة بل منشئة لها . وقد أسفرت هذه السياسة الخارجية عن قيام دولة إسرائيل تحقيقاً لتعهد دولي من وزير خارجية دولة استعمارية عظمى ، وبمساعدة انتداب دولي في فلسطين تحت إشراف الحاكم العام هربرت صمويل قررت عصبية الأمم التي كانت تهيمن عليها الدول الغربية الاستعمارية ، واستناداً إلى قرار تقسيم صادر عن منظمة دولية .

غير أن الوجه الآخر لأسبقية السياسة الخارجية على وجود الدولة تمثل في وجود نوع من العضلات النابعة من خصوصية الظاهرة الصهيونية ، على رأسها إشكالية تعدّد الفاعلين الدوليين في السياسة الخارجية بعد قيام الدولة الصهيونية وطبيعة العلاقة بين هؤلاء الفاعلين ، وهي علاقة شابهها الصراع والتنافس أكثر من مرة ، ولعل من أكثر هذه الصراعات حدة الصراع الذي نشب بين المنظمة الصهيونية (تحت قيادة ناحوم جولدمان) وحكومة جولدا مائير في أواخر الستينيات . غير أن هذا الصراع حُسم تاريخياً لمصلحة مؤسسة الدولة .

والواقع أن العلاقة بين الدولة والمنظمة لم تكن في جميع الأحوال علاقة إما/أو ، ولم يكن منطق الدولة مختلفاً دائماً عن المنطق الصهيوني الصرف الذي تمثله المنظمة . فإسرائيل تبنت منذ نشأتها نموذج الصهيونية العمالية كإطار عام لتنظيمها السياسي والاقتصادي وقد وافقت على هذا المنظمة الصهيونية . ويمكن التمييز

حدثت تغيرات في الديباجات اليسارية نفسها نابعة من الخصوصية الصهيونية ، فالديباجات اليسارية القديمة كانت تعبّر عن الاشتراكية الديمقراطية . ولكن الآن التركيز على ما يُطلق عليه دولة الرفاهة مع الاهتمام بحقوق الإنسان الفردية والجماعية مع الاهتمام بالتطبيقات ، وقد قُعد الهستدروت والكييبوتس الكثير من خصائصهما الاشتراكية (أي الاستيطانية الجماعية) . ويتضح ذلك أكثر في حركة ميريتس التي تركز على الحقوق المدنية والسياسية وخدمات الرفاهية والالتزام بعملية التسوية ودور القطاع الخاص والسياسات الأمنية .

البعد الصهيوني للسياسة الخارجية الإسرائيلية

Zionist Dimension of Israeli Foreign Policy

وكّد المشروع الصهيوني في أوروبا ، استجابةً لواقع اقتصادي/اجتماعي معيّن عرف في التاريخ الأوروبي باسم «المسألة اليهودية» ، أي مشكلة الفائض البشري اليهودي ، أو بعض أعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية الذين أصبحوا بلا وظيفة .

والحل الصهيوني للمسألة اليهودية هو الحل الإمبريالي لكل المشاكل ، أي تصديرها إلى الشرق . وقد وجد بعض المفكرين الغربيين أن المسألة اليهودية يمكن حلها من خلال توظيفها لحل المسألة الشرقية (تقسيم الدولة العثمانية) . وتقرر أن يُصدّر أعضاء الفائض البشري اليهودي الذين لا نفع لهم في الغرب إلى الشرق ، أي فلسطين ، حيث يصبحون مستوطنين صهاينة نافعين يقومون على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية . وبذلك ينجح اليهود في تحقيق الانتماء إلى العالم الغربي من خلال التشكيل الإمبريالي الغربي بعد أن فشلوا في تحقيقه من خلال التشكيل الحضاري الغربي .

ورغم أن الحل الصهيوني كان حلاً غربياً ، "اكتشفه" وطوّره بعض المفكرين الغربيين من أمثال شافنسبري وأوليفانت إلا أنه ظل حلاً ميثياً بسبب رفض المادة البشرية اليهودية المستهدفة له . ثم تبنت بعض جماعات صهيونية مثل أحباء صهيون الحل الصهيوني للمسألة اليهودية ولكنها لم تدرك حقيقة بسيطة هي أن أي مشروع في أوروبا في القرن التاسع عشر كي يحقق النجاح لابد أن يصبح جزءاً من المشروع الإمبريالي الغربي . ولذا ظلت الجماعات الصهيونية في شرق أوروبا هامشية مفتتة مفتقدة الاتجاه ، إلى أن ظهر هرتزل (الألماني الذي يعرف الإمبريالية الغربية جيداً ، على عكس يهود شرق أوروبا) واكتسح الجميع . فبعد فترة أولية توجّه فيها هرتزل إلى

وترامن ذلك مع حدوث مجموعة من المتغيرات استوجبت أن تشمل عملية إعادة النظر في نموذج الصهيونية العمالية السياسة الخارجية : فمن ناحية جاء التحدي العربي غير النظامي لطروح التساؤل حول كفاءة الأداة العسكرية الإسرائيلية في تحقيق الأمن . فإسرائيل في لبنان قامت ، لأول مرة في تاريخها ، بانسحاب منفرد من أراض احتلتها ، والانتفاضة الفلسطينية طرحت الشكوك ، في ظل عجز الجيش عن إخمادها ، حول قدرة الأداة العسكرية (التي نجحت بشكل عام في مواجهة التحديات النظامية) على مواجهة التحدي غير النظامي .

ومنذ ذلك الحين ، أو قبل ذلك بقليل ، بدأت الدبلوماسية أكثر كفاءة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية من الأداة لعسكرية . فكان التفاوض والصلح مع مصر ، وكان اتفاق مايو ١٩٨٣ الذي أنهى قبل أن تحف الأعلام التي كتبه ، وكان اتفاق أوسلو ، وكان الاتفاق مع الأردن ... الخ . والشير هنا أن هذه الاتفاقات ، وبخصة الاتفاق مع مصر ، عكست انتصار منطق الدولة ودرجة من تطبيع النسبة الخارجية الإسرائيلية . فالانسحاب من سيناء ، ذات الأهمية التاريخية النسبية من وجهة النظر الصهيونية - وبقاء في الجولان ، بل محاولة ضمها فعلياً عام ١٩٨١ بإخضاعه لنقون الإسرائيلي ، كان يعني أن الإستراتيجية هزمت الأيديولوجية ، وأن منطق الدولة قادر على إزاحة منطق الأيديولوجيا إذا ما تعارض . ومن ثم أصبحت مهمة منطق الأيديولوجيا هي البحث عن صيغة لتعايش مع التصنيع الذي بدأ آتياً لا محالة .

وأخيراً فقد جاء انهيار الاتحاد السوفيتي . ثم حرب الخليج التي تحولت فيها إسرائيل من رصيد إستراتيجي إلى عبء إستراتيجي على الولايات المتحدة التي اضطرت لتحضور بنفسها لتدفع عن مصاحبه الإستراتيجية ، ليظهر التساؤل بشأن كفاءة الدوة الوظيفية وبشرا قدرأ ضئيلاً من الشكوك حول "علاقة التعاقدية" .

ونعل المبادرة الإسرائيلية بطرح أفكار حول دورها في مواجهة الإرهاب والأصولية في المنطقة ، والكيفية التي يمكن أن يعزز الغرب بها في " المعركة ضد الإرهاب " (عنوان أحد مؤلفات رئيس الوزراء الإسرائيلي الخاني بنيامين نتانياهو) تعكس حرص النخبة على تأكيد القيمة الوظيفية لإسرائيل ، في الوقت الذي بادرت فيه نفس النخبة (بل نفس السياسي) بالتحديث عن إمكانية استغناء إسرائيل عن المعونة الأمريكية ، والتبشير بنجاح تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، بصرف النظر عن الاستحالة العملية لهذا التطبيع (انظر : "المعونة الخارجية للدولة الصهيونية الوظيفية") .

تاريخياً بين مرحلتين : المرحلة الأولى هي مرحلة سيادة نموذج الصهيونية العمالية حتى منتصف السبعينيات ، والثانية تبدأ مع استحكام أزمة هذا النموذج وظهور الدعوة إلى تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، والتي كان من الطبيعي أن تنعكس على صياغة توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية .

ففي الثلاثين عاماً الأولى بعد تأسيس الدولة ، كانت السياسة الإسرائيلية تصاغ في ظل نموذج الصهيونية العمالية الذي قام بإعطاء الأولوية للاستيطان وبناء الكيان الصهيوني . وانعكس هذا النموذج على السياسة الخارجية الإسرائيلية في مجالين أساسيين :

أولاً : غلبة المنطق الأمني الجيتوي (نسبة إلى الجيتو) على السياسة الخارجية ، فإسرائيل - حسب هذا المنطق - دولة تدافع عن مصالح الغرب في المنطقة وتقوم بدور الحفير الذي يقوم بتأديب كل من تُسَوَّل له نفسه (مثل القوميين العرب) أن يتمرّد على الهيمنة الغربية ويبحث عن التنمية المستقلة ويحاول أن تُدار المنطقة لصالح أهلها . ويتلّام مع هذا ديباجات جيتوية تركز على الجماعة اليهودية المحاصرة في محيط الأعداء (الأغيار) وتكرس أحقية الدولة في تلقّي تعويضات عن ضحايا اليهود باعتبارها يمثلهم الشرعي الوحيد .

ثانياً : تتطلب العلاقات مع المحيط العربي المعادي (في إطار المنطق الأمني الجيتوي) درجة مرتفعة من عسكرة السياسة الخارجية ، بمعنى تغليب الأداة العسكرية على الأداة الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية . وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأن إسرائيل لم تسع في البداية إلى التفاوض مع العرب (حتى ما بعد حرب عام ١٩٦٧) ، وهو ما عبّر عنه بن جوريون في مذكراته في ١٤ يولييه ١٩٤٩ حيث ذكر أن "أبإ إيسان .. لا يرى ضرورة للركض وراء السلام ، لأن العرب سيطلبون ثمناً : حدوداً أو عودة لاجئين أو كليهما .. فلنتنظر بضعة أعوام" . فإسرائيل - على حد تعبير الأستاذ هيكال - لم تكن تريد السلام لا بالتفاوض ولا بغيره ، بعد أن نجحت في إقامة الدولة حرباً ، لأنها لم تكن مستعدة لدفع ثمن هذا السلام ، بل كان التوسع طموحها .

غير أنه ومنذ منتصف السبعينيات ومع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٧٣ ، بدأ اهتزاز نموذج الصهيونية العمالية وتعالّت الأصوات منادية بتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على السياسة الخارجية الإسرائيلية ، باعتبار أن هذه السياسة هي ، في التحليل الأخير ، دالة في مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالقدرات الذاتية للدولة ، والظروف الدولية ، وإدراك النخبة الحاكمة لهذه القدرات وتلك الظروف .

مرهونة بتحركات الأطراف الأخرى في التفاعل الإقليمي ، حيث تصبح هذه الأطراف وحدها القادرة ، على الأقل برفضها قلب المعادلة الحاكمة للتفاوض ، على كشف هشاشة هذه الصياغة واحتدام أزمة الدولة ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما أيضاً على مستوى السلوك الخارجي .

الدعاية الصهيونية/الإسرائيلية

Zioinst-Israeli Propaganda

يُقصد بالدعاية نشاط يهدف إلى التأثير في الآخرين لدفعهم لاتخاذ مواقف ما كانوا ليتخذوها لولا هذا التأثير . ويتصل بالدعاية مجموعة من المفاهيم الأخرى مثل الاتصال والإعلام والحرب النفسية . والدعاية الصهيونية/الإسرائيلية تشكل أحد المرتكزات الثلاثة التي تقوم عليها إستراتيجية المستوطن الصهيوني (الصراع المسلح - التخطيط الدعائي المنظم - الدبلوماسية النشطة) . والعلاقة بين هذه المرتكزات متداخلة ، فأى منها يُعدُّ للآخر ويتابعه ، فالدعاية تمهد للصراع المسلح وتلاحقه ، ثم تأتي الدبلوماسية لتؤكد ما حققه كل منهما . ولا يمكننا الحديث عن دعاية إسرائيل (الدولة) بشكل منفصل عن الدعاية الصهيونية ، فالعلاقة بينهما أكثر من تاريخية ، فرغم وجود منظمات مستقلة خاصة بكل منهما فإن الدعاية الإسرائيلية هي بالأساس صهيونية ، كما أن نشاط الدعاية الصهيونية هو بالأساس لحساب إسرائيل ، ويتضح هذا التداخل القريب من الاندماج ليس فقط على مستوى المنطق الدعائي بل في تداخل وتعاون أنشطتهما التي تأخذ أحياناً شكل مؤسسات ومنظمات مشتركة ، ولذا سنتحدث عن دعاية صهيونية/إسرائيلية .

تنطلق الدعاية الصهيونية من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (شعب عضوي منبذ - يُنقل من الغرب إلى الشرق - ليتحول من عنصر طفيلي إلى عنصر نافع يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية ويقوم بتجنيد يهود العالم وراء الدولة الغربية الراعية) . وهذا يعني ضرورة التوجه إلى عدة قوى وضرورة تطوير مستويات مختلفة من الخطاب الدعائي .

١ - يجب أن يتوجه الإعلام الصهيوني بالدرجة الأولى إلى الدولة الإمبريالية الراعية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية التي ستقوم بدعم المشروع الصهيوني وتوفر موطئ قدم له مقابل أن تقوم الدولة الصهيونية على خدمة الدولة الراعية والدفاع عن مصالحها .

٢ - يجب أن يتوجه الإعلام الصهيوني إلى المادة البشرية المستهدفة (أي اليهود) لتجنيدهم لخدمة المشروع الصهيوني الوظيفي .

هذه السياسات المتناقضة قد تكشف أزمة الصياغة التلقيفية التي بدأت تظهر في إسرائيل كرد فعل لأزمة نموذج الصهيونية العمالية . فهي صياغة تحاول الجمع بين ثوابت الأيديولوجية الصهيونية كما تتبدى في الخطاب الصهيوني من جهة ، وبعض الممارسات السياسية وتدويل الممارسة الاقتصادية من جهة أخرى . غير أنها تصطدم عند التطبيق بالتناقضات بين الأجندة السياسية الأيديولوجية المتشددة والمناخ الملانم لعملية تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، الأمر الذي يقتضي انبحث عن صياغة أكثر تركيباً وتلفيقاً على مستوى السياسة الخارجية . صياغة تجمع بين الخطاب التطبيعي المطمئن للمستثمرين والدافع للتعاون الإقليمي ، والممارسة الصهيونية التي تكرر أمراً واقعاً يضع حدوداً صارمة على هذا التطبيع بحيث لا يتجاوز بأية حال حدود الخطاب الأيديولوجي إلى التضحية بمكتسبات الأرض . وتبلورت هذه الصياغة من خلال التفسير الإسرائيلي لمبدأ الأرض مقابل السلام . فهذا المبدأ في صورته الأصلية بشكل معادلة غير متكافئة الأطراف . فالأرض كيان ملموس والسلام معنوي بالأساس . ويستطيع طرف مثلاً أن يحصل على نصف الأرض أو ربعها ، ولكن كيف يمكن أن يحصل الطرف الآخر بالمقابل على نصف السلام أو ربعه ؟ وجاء الحل التلقيفي ليقب المعادلة : فالأرض اتخذت شكلاً أكثر تجريداً ، بحيث يطرح التساؤل حول الانسحاب من 'أرض' أم من 'الأرض' ؟ وتُقسَّم الأرض إلى مناطق تخضع لترتيب مؤقت وأخرى لا تتأقش إلا مع ترتيبات الحل النهائي ، وينقسم الانسحاب من الأرض إلى إعادة انتشار ثم تفاوض (ومن المثير أن مناحم بيجين حين كان وزيراً للدولة في وزارة الحرب اعترض على مبادرة روجرز لتضمينها كلمة 'انسحاب' مطالباً باستبدالها بتعبير 'إعادة تمركز القوات' ... إلخ) . أما السلام فيتحول إلى مرادف لعلاقات اقتصادية تفضيلية وتعاون إقليمي ، وليس مجرد علاقات عادية أو طبيعية ، وتُعدَّد مؤتمرات وتبثق لجان للتجارة والسياحة ومجلس للأعمال ومشروع لبنك إقليمي ... إلخ ، وتُدار هذه التطورات بغض النظر عن التطورات على الأرض ! وغني عن البيان أن هذه الصياغة - بقلبيها للمعادلة - تبث الحياة مرة أخرى في نموذج الصهيونية العمالية ، ليتعايش من جديد منطق الدولة ومنطق الأيديولوجيا ، بحيث ترسم الأيديولوجيا حدود التطبيع السياسي الذي تقتضيه ضرورات منطق الدولة والتطبيع الاقتصادي .

أما عن قابلية هذه الصياغة للاستمرار ، وخصوصاً في ضوء الصعوبات التي تواجهها عملية تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي ، فإنها

والحديث عن السلام العربي وضرورة فرضه على المنطقة . والإلحاح على إسرائيل كدولة وظيفية قادرة قوية وكذراع المصالح الغربية بالمنطقة ضد القومية العربية .

وفي المرحلة المتقدمة من كامب ديفيد بنى أوسوناتي واكتب سقوط الاتحاد السوفيتي وتقهقر القومية العربية وظهور منظمي حماس والجهد الإسلامي . بدأت إسرائيل تبني منطقاً إعلامياً جديداً وهو الدفاع عن النظام العالمي الجديد وتأكيد الروابط الاقتصادية بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط (الدول العربية سابقاً) والهجوم على الحركات الإسلامية وإعادة إنتاج صورة الإسرائيلي باعتباره خبيراً اقتصادياً مرناً متفهماً . وباعتباره فنياً لا يكثر كثيراً بالأبعاد الأيديولوجية . بعد أن كان مقاتلاً في جيش ذي ذراع طويلة تمتد لتصل إلى الجميع .

ومع هذا . ثمة موضوعات أساسية في الدعاية الصهيونية نوجزها فيما يلي :

١ - إشاعة الاعتذاريات الصهيونية المختلفة عن أن اليهود شعب عضوي غربي أيضاً . أو شعب يهودي خالص . أو شعب اشتراكي يدافع عن حقوق الإنسان . . . إلخ . ولكن الموضوع الأساسي في كل هذه الاعتذاريات هو أن الجماعات اليهودية هي في واقع الأمر "أمة يهودية" واحدة لا بد من جمع شمل أعضائها لتأسيس دولة يهودية في فلسطين . مع التزام "الصمت" الكامل حين العرب لتغيبهم أو محو دولة تشويه صورتهم . إن ثمة ضرورة لذكرهم .

٢ - ركزت الدعاية الصهيونية في الغرب (وبخاصة في مرحلة ما قبل بلفور) على محاولة إعادة إنتاج صورة اليهودي حتى يمكن توظيفه في خدمة المشروع الصهيوني . فاليهودي إنسان لا جذور له . قليل يشعر بالأغتراب ما دام خارج أرض الميعاد . وهو مضطهد بشكل دائم عبر التاريخ (ابتداءً من صرد اليهود بعد هذه الهيكل على يد تيتوس إلى إبادةهم بأعداد ضخمة على يد هتلر) . هذا اليهودي يصبح الإنسان العبري ، القوي ، المحارب ، الذي يمكنه أن يدافع عن نفسه وعن مصانع الحضارة الغربية .

٣ - توجّهت الدعاية الصهيونية إلى الجماعات اليهودية تبين لها أن وجودها في عالم الأغيار يهددها (ويتهدد هويتها) بالخطر . وركزت الدعاية الصهيونية على دعوة اليهود للخروج من الجيتو والهجرة إلى إسرائيل للحفاظ على خصوصيتهم وهويتهم اليهودية .

٤ - ركزت الدعاية الصهيونية على قضية العداة الأزلي لليهود وعلى الإبادة النازية لليهود والسنة ملايين يهودي ، وهي تهدف من هذا إلى

٣ - يجب أن يتوجه الإعلام الصهيوني للمستوطنين الصهاينة حتى يمكنهم الاستمرار في حالة الحرب المستمرة التي فرضها عليهم المشروع الصهيوني .

٤ - يجب أن يتوجه الإعلام الصهيوني إلى المادة البشرية الأخرى المستهدفة والتي لا يرد أي ذكر لها ، أي عرب فلسطين والعرب ككل ، وذلك حتى يمكن هزيمتهم نفسياً وإخفاء عمليات القمع ضدهم أو تبريرها .

٥ - يجب أن يتوجه الإعلام الصهيوني إلى شعوب آسيا وأفريقيا والعالم بأسره لتبرير المشروع الصهيوني .

ومن الواضح أن الوظيفة الدعاية عنصر مشترك في أداء زعماء الحركة الصهيونية . فهيرتل كتب كتابه الأرض القديمة الجديدة بهذا الهدف . وكان جابوتنسكي ينتقل من جنوب أفريقيا إلى أمريكا الشمالية للسبب نفسه . وكان وايزمان أحد زعماء الحركة الصهيونية وأول رئيس لإسرائيل يقول : " يجب أن نبني أعمالنا على أوسع مجال من عطف الرأي العام " . وقد لعب زعماء الدولة الصهيونية وقيادتها دوراً مائلاً .

وتظهر وظيفية الدعاية الصهيونية في تلوثها السريع ، ففي مرحلة ما قبل بلفور ، على سبيل المثال ، كانت الدعاية الصهيونية تركز على حاجة اليهود لوطن قومي في أي مكان في العالم . ومع تحدد الإستراتيجية الإمبريالية البريطانية ، ومع قرار تقسيم الدولة العثمانية ، أصبحت فلسطين ، وفلسطين وحدها ، البلد الذي يمكن أن يعيش فيه اليهود .

ويختلف الخط الإعلامي الصهيوني في ألمانيا النازية عنه في أوساط المثقفين الاشتراكيين أو في أوساط الرأسماليين الأمريكيين . ولعل هذه الصفة الحرابية (التي تدل على الكفاءة) تظهر أكثر ما تظهر في الدعاية الصهيونية الموجهة للعرب . فقبل عام ١٩٤٨ ، كان الحديث عن ضرورة اقتسام فلسطين مع العرب . ولكن هذا الحديث يختفي تماماً بعد ذلك التاريخ ، بل إن الدعوة إلى التقسيم أصبحت تطرفاً وراهباً وتهديداً للبقاء اليهودي . ومع هذا ، يُلاحظ أن الدعاية الصهيونية/الإسرائيلية اتخذت ، حتى عام ١٩٥٦ ، موقف الدفاع عن الذات اليهودية وعن الدولة اليهودية ، ويتمثل هذا في عدم تشويه الطابع القومي العربي ، بل لا تتردد هذه الدعاية في تذكير العرب بالأصل المشترك مع اليهود . أما بعد حرب ١٩٥٦ ، فقد انتقلت الدعاية إلى موقع الهجوم بتشويه الطابع القومي للعرب وتضخيم فضل العنصر اليهودي على العالم . وفي مرحلة ١٩٦٧ ، انتقلت هذه الدعاية إلى أسلوب الاستفزاز بتأليه الطابع اليهودي

المؤسسات الأخرى الإذاعة الإسرائيلية من القدس التي تبث إرسالها إلى عرب فلسطين والبلاد العربية ، والقسم العربي بالهستدروت . وتركز الدعاية الصهيونية الموجهة للعرب على إشاعة التقسيمات الطائفية وعلى تقويض المقاومة ضد الاحتلال .

وتعتمد الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية على مبدأ التضليل بصفة عامة . ويتم هذا لا من خلال الكذب المباشر إنما من خلال الاختصار والاعتماد على لغة الإبهام والغموض ، كما يلجأ الصهاينة أحياناً للغش المصقول . وقد بين أبا إيبان أن الدبلوماسية الإسرائيلية عادةً ما تختار حلاً للصراع العربي الإسرائيلي تعلم مسبقاً أن العرب لا يمكن أن يقبلوه ، ثم تبدأ آلة الإعلام في التهليل له . وحينما يرفض العرب مثل هذا الاقتراح ، فإن الصهاينة يتوجهون للعالم يعترضهم الألم لرفض العرب اقتراحهم السلمي . ولما كانت الأهداف المتعددة تقتضي أساليب متعددة وأصواتاً متعددة فإن الدعاية الإسرائيلية توظف الأدوات بحيث يمكنها إصدار عدة أصوات مختلفة ، فهناك صوت يساري معتدل وآخر يميني متطرف وصوت وسط يقف بين الاثنين ويُسمَح لكل الأصوات بأن تظهر فيما يشبه الجوقة على أن يصل لكل متلق الصوت الذي يحبه (ولذا يُطلق على هذه الآلية «دبلوماسية الجوقة») .

ومن الآليات الأساسية التي لجأت لها الدعاية الصهيونية اعتماد أجهزة الدعاية الإسرائيلية على محترفين في الحرب الإعلامية يعلمون أسرار المهنة قلباً وقالباً ، وتُعتبر أهم وسائل الإعلام الإسرائيلي ما يلي :

١ - مراسلو وكالات الأنباء الغربية والصحف وشبكات التلفزيون في إسرائيل وجميعهم من الإسرائيليين .

٢ - إقامة علاقات اتصال مع شخصيات وجمعيات أمنية مؤثرة ، سواء عن طريق الزيارات المتبادلة أو المراسلة وتوظيف ذلك دعائياً بما يخدم أهداف إسرائيل .

٣ - تقوم المنظمات الصهيونية في كل أنحاء العالم بنشاطات إعلامية من خلال تجنيد شخصيات ومؤسسات ومراكز إعلامية ومراكز أبحاث تُزود بمطبوعات ونشرات تتحدث عن إسرائيل بالتعاون مع المحقيقات الصحفية .

٤ - تنشط المنظمات الصهيونية لإقامة جمعيات صداقة بين إسرائيل والدول التي توجد فيها جاليات يهودية كجمعيات التضامن والصداقة (طبية - اقتصادية - حقوقية . . . إلخ) وتضم هذه اللجان شخصيات يهودية وأخرى غير يهودية مهمتها الدعاية لإسرائيل .

٥ - شبكة واسعة من الدوريات الصهيونية في أنحاء العالم كافة .

ابتزاز العالم الغربي وتبرير عملية اقتلاع الفلسطينيين من بلادهم ، كما أنها تقوي التضامن اليهودي في الوقت نفسه .

٥ - من الموضوعات الأساسية التي تطرحها الدعاية الصهيونية قضية البقاء ، فالدولة الصهيونية ليست دولة معتدلة وإنما هي تحاول الحفاظ على بقائها وأمنها وحسب . وتختلف طبيعة هذا البقاء من حقبة لأخرى وحسب موازين القوى .

٦ - أما بالنسبة للمستوطنين الصهاينة ، فقد ركزت الدعاية الصهيونية على حقوقهم التاريخية المطلقة وعلى قضية الوعي اليهودي . كما طورت الدعاية الصهيونية رؤية مزدوجة للمستوطن الصهيوني باعتبار أن بقاءه مهدد دائماً من قِبَل العرب ولكنه قوي جداً لدرجة أنه لا يمكن أن يتهدده أحد ، فهو قادر على البقاء وعلى سحق أعدائه وضربهم في عقر دارهم . وقد ركزت الدعاية الصهيونية على قضية التنشئة الاجتماعية حتى تضمن دُمج المهاجرين والأجيال الجديدة في المجتمع الاستيطاني .

٧ - وقد حاولت الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية تحويل مشاعر العداة للسامية من الفرع اليهودي إلى الفرع العربي . واستبدلت بصورة اليهودي التي سيطرت عليها صفات مثل الخيانة والبخل والعدوانية والخذاع صورة على النقيض ، فأصبح اليهودي : مسالماً - متحضرأ - أمينأ - ذكياً - صديقأ ، ونجحت في ترسيخ صفات سلبية عن العربي ، فقد أصبح : متخلفأ - بربرياً - جشعأ - عدوانياً بطبعه ، وفي نهاية الأمر غائباً لا وجود له .

٨ - تدخل الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية الموجهة للعرب في إطار الحرب النفسية التي تهدف إلى تحطيم معنويات العرب بل تحطيم الشخصية القومية العربية وعُرس مفاهيم مثل " جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يُقهر " و " السلام العبري " . وقد أشرف على الحرب النفسية الإدارة النفسية العسكرية (التابعة للوكالة اليهودية) قبل عام ١٩٤٨ . فخلقت حالة من الذعر الجماعي بين السكان العرب وروجت أخبار الأوبئة الوهمية والمذابح ووزعت المنشورات واستخدمت مكبرات الصوت المحمولة على عربات مطالبة السكان بالخروج قبل ١٦ مايو باعتباره الوسيلة الوحيدة لتجنب مذبحه كبرى . وحتى حوادث العنف التي ارتكبتها الصهاينة ضد العرب خُطِطت بطريقة رشيدة جداً تراعي الجانب الدعائي ، وذلك بتعمد ترك شهود أحياء يتمكنون من الفرار حتى يشعروا الذعر في المناطق المجاورة .

وتشرف وزارة الدفاع وجهاز المخابرات الإسرائيلية على الأنشطة الدعائية في المناطق العربية المحتلة بعد عام ١٩٤٨ . ومن

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي

Israeli Military Establishment and Militarization of Society

المجتمعات الاستيطانية (سواء في أمريكا الشمالية أو في جنوب أفريقيا) مجتمعات ذات طابع عسكري بسبب رفض السكان الأصليين لها . وإسرائيل لا تشكل أي استثناء من هذه القاعدة ، فهي مجرد تحقق جزئي لنمط متكرر عام . وقد ظهرت منظمات ومؤسسات وميليشيات عسكرية قبل عام ١٩٤٨ دمجت كلها في مؤسسة واحدة ، هي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت العمود الفقري للتجمع الاستيطاني الصهيوني .

ويتميز المجتمع الإسرائيلي بصيغة عسكرية شاملة قوية ، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية . وينطبق على هذا المجتمع وصف "المجتمع المسلح" ، أو "الأمة المسلحة" كما يصف الإسرائيليون أنفسهم .

وتشكل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من العناصر العسكرية في المجتمع الإسرائيلي ، وتضاهي هيئة أركان جيش إسرائيلي . والضباط المحترفين فيه ، وأجهزة الخدريات المختلفة ، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية ، ومختلف التنظيمات التي يتدرب فيها إشراف الجيش ، وأفواج الضباط السابقين المتشربين في المناصب الاستراتيجية في مختلف أنحاء الدولة ، بالإضافة لرجال الشرطة ، والسياسيين الذين ارتبطت حياتهم ومواقفهم بدور الجيش . ومع هذا فمن العسير جداً تحديد حدود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . بسبب استيطانية الدولة الصهيونية ولا تاريخيتها ، وبالتالي حماية جونها للعنف لتنفيذ أي مخطط ، لهذا نجد أن إسرائيل هي دولة تأخذ معظم الأنشطة فيها صفة مدنية/عسكرية في آن واحد . وحيث إن معظم جيشها من قوات الاحتياط يصبح من الصعب التمييز بين المدنيين والعسكريين ، ويصعب في حكم الاستحقاق العثور على حدود فاصلة بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية ، إذ يتبادل أفراد النخبتين الأدوار ويقومون التحالفات في الأحزاب والهيئات والكنيست وغيرها من المنظمات .

ولا تمثل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالنسبة لإسرائيل مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الحيوية ، ولكنها تنغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية ، بدءاً بإقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة إلى إسرائيل ، وتحقيق التكامل بين المهاجرين إليها ، وتنظيم البرامج التعليمية لأفراد الجيش ، ومراقبة أجهزة الإعلام وتوجيهها ، وتطوير البحث العلمي ، إلى تحديد حجم الإنفاق العسكري بما يؤثر على عموم الأحوال الاقتصادية للدولة ، والتأثير

وتعتبر إدارة الإعلام التابعة لوزارة الخارجية المشرف على تخطيط الدعاية الإسرائيلية في الخارج . وتقوم السفارات والقنصليات ومراكز الإعلام الإسرائيلية (التابعة للسفارات) وأبرزها في نيويورك وباريس وبيونس إيرس وزيورخ بتنفيذ وتوجيه العمل الدعائي .

وتلعب المنظمة الصهيونية العالمية - كما أسلفنا - دوراً مهماً في نشاط الدعاية الصهيونية/الإسرائيلية . وكان عام ١٩٦٩ عاماً حاسماً في تاريخ الوظيفة الدعائية للمنظمة حين اتخذ قرار بتنظيم الوكالة اليهودية والفصل بينها وبين المنظمة الصهيونية العالمية واختصاص الأخيرة بكل ما يتصل بالدعاية الدولية . وتضم المنظمة مجموعة من المكاتب والإدارات المركزية التابعة لها للإشراف على العمل الدعائي الصهيوني . ولا تخفى الصلة الوثيقة بين المنظمة الصهيونية ومئات المنظمات الصهيونية التي تمارس الدعاية المنتشرة في أنحاء العالم والتي تتخذ شكل منظمات مستقلة مثل النداء اليهودي الموحد والصندوق الاجتماعي بفرنسا .

وبالإضافة إلى مئات المنظمات التي تبدو مستقلة ، تمارس العديد من المنظمات الإسرائيلية الدعاية بالخارج ، ومنها فروع الأحزاب والهيئات الدولية التي تضم إدارتين واحدة للعلاقات الخارجية وأخرى للتعاون الدولي تلعبان دوراً دعائياً بارزاً بالخارج باتجاه الجمهور العمالي والمنظمات العمالية الأجنبية .

ويرجع نجاح الدعاية الصهيونية إلى عدة عناصر :

١ - تعدد المنظمات الدعائية وتنوعها وضخامة عددها واعتمادها التخطيط العلمي .

٢ - تقوم الدعاية الصهيونية بتوظيف أعضاء الجماعات اليهودية في الغرب فهم يشكلون جزءاً عضوياً داخل الجسد الغربي (رغم استقلاله النسبي) ، ومن ثم تبدو الدعاية الصهيونية كما لو أنها ليست وجهة نظر دولة أجنبية وإنما تعبير عن مصالح أقلية قومية .

٣ - غياب الدعاية العربية وفجاعتها في كثير من الأحيان .

ولكن السبب الحقيقي الأول هو أن إسرائيل دولة وظيفية أسسها التشكيل الحضاري والإمبريالي الغربي تقوم على خدمته ، ولذا فهي تحظى بكثير من التعاطف لأن بقاءها كقاعدة للاستعمار الغربي جزء من الإستراتيجية العسكرية والسياسية والحضارية للعالم الغربي .

الوزارة في أعقاب عدوان ١٩٦٧ ، واقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي في إسرائيل ، أي منصب رئيس الوزراء ، حيث إن كثيراً من رؤساء الوزراء يأتون عن طريق وزارة الدفاع وغالباً ما يحتفظون بها إلى جانب رئاسة الوزارة . ولعل مثال ذلك بن جوريون وتمسكه بالمنصبين طوال حياته ، وكذلك ييجين ثم إسحق رابين الذي اغتيل وهو يجمع بين المنصبين .

وتُعَد العلاقات بين الثالث (رئيس الوزراء - وزير الدفاع - رئيس الأركان) محور العلاقات المدنية العسكرية ، وأي انهيار فيها يؤدي إلى نتائج مأساوية . وقد حدث ذلك مرتين في تاريخ إسرائيل عام ١٩٥٤ بين شاريت ولافون وديان ، وفي عام ١٩٨١ - ١٩٨٣ بين ييجين وشارون وإيتان . وهناك دلائل تشير إلى وجود توترات في العلاقة بين المؤسسة العسكرية وتنشأها ، كما سنبين فيما بعد . ولكن التنافس غالباً ما يكون بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء ، بينما يقوم رئيس الأركان بالميل لرأي أحدهما لبقوة أمام نده .

وقد سعت الأحزاب الإسرائيلية ، وبصفة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، لضم القادة العسكريين اللامعين إليها بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات ، وهكذا كانت الاتصالات تجري مع هؤلاء القادة قبل تركهم مناصبهم . وجاء قرار الكنيست عام ١٩٧٣ بإباحة اشتراك القادة العسكريين في الانتخابات لبتوج الدور السياسي للقادة العسكريين .

وتُعَد المؤسسة العسكرية في إسرائيل مصدراً رئيسياً للتجنيد للمناصب الحكومية العليا والمناصب السياسية الحزبية حيث هذه المناصب الحزبية تمرر شبه إجبارية لتولي مناصب حكومية . وتؤكد الدراسات أن ١٠٪ من كبار الضباط المسرحين يتفرغون للعمل السياسي .

كما أن إدارة الوضع الأمني في المناطق المحتلة سواء بعد حرب ١٩٦٧ أو بعد عملية إعادة الانتشار في أعقاب أوسلو (٢) أو لمواجهة حركات المقاومة الإسلامية التي لم تضع سلاحها بعد (كحركتي حماس والجهاد الإسلامي) جعلت وزارة الدفاع والحكام العسكريين ومجموعة الاستخبارات العسكرية وقوات الشرطة في المناطق المحتلة بمنزلة حكومة عسكرية مُصَغَّرة تقوم بمهام عسكرية وسياسية بارزة .

وتحمل السياسة الخارجية هي الأخرى بصمة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . فرئاسة الأركان والجهاز الأمني هما الجهتان الوحيدتان اللتان تتوليان منذ سنوات مهمة تقوم الوضع الأمني . وكما يقول شلومو جازيت ، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق ، إنه لا يوجد في الجهاز المدني هيئة مشابهة لرئاسة الأركان وشعبة

على مجال الصناعة وخصوصاً الصناعات الحربية والإلكترونية ، ومجال القوى العاملة والتنمية الإدارية . وتقوم المؤسسة العسكرية بدور مهم في التأثير في وضع الأراضي العربية المحتلة وتحديد الأراضي التي يتم ضمها إلى إسرائيل ، وطرد العرب من هذه الأراضي . ويُضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية تحتفظ بصلات وثيقة ، بهدف التنسيق والمتابعة ، مع معظم أجهزة الدولة مثل وزارات الخارجية والمالية والتجارة والصناعة والعمل والتربية والتعليم والشرطة والزراعة والشئون الدينية . وللمؤسسة العسكرية شبكة للعلاقات الخارجية تشمل الاتصالات من أجل الحصول على معلومات أو أسلحة ، والقيام بعمليات سرية في الخارج ، وتدريب أفراد من الدول النامية على القتال .

وتُشكّل وزارة الدفاع الإسرائيلية وقمة جيش الدفاع مركزاً لقوة سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في العالم باستثناء بعض أنظمة الحكم الديكتاتورية العسكرية مثل جنوب إفريقيا (قبل سقوط النظام العنصري) . فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجاً خاصاً و متميزاً للدور العسكريين ، وهو الدور الناجم عن البعد التاريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة نشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني ، وهو ما جعل عسكرة المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات مسألة حتمية . وسنتناول في هذا المدخل الجانبين السياسي والاقتصادي وحسب ، مع علمنا بأن العسكرة عملية أكثر شمولاً وعمقاً وبنوية .

١ - عسكرة النظام السياسي :

إن هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي تنطلق من أن أهم المسائل في هذه الدولة هي مسائل الحرب والسلام ، والوظيفة العسكرية للدولة تسيطر على الوجود السياسي سواء في فترات السلم نتيجة تعدد الوظائف التي تقوم بها ، أو في فترات الحرب بسبب ضرورة حماية البقاء الذاتي للبلاد وفرض سطوتها .

ولذا نجد أن العسكريين الذين يعملون من خلال هيئة أركان عسكرية مركزية يهيمنون على التخطيط الاستراتيجي بل يحتكرونه . فهذه الهيمنة هي التي تضع التخطيط الاستراتيجي وتتخذ الخطوات التكتيكية . وباستثناء العسكريين في الاتحاد السوفيتي السابق ، يمكن أن يُقال إن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لديها سلطة تامة تقريباً في المسائل الاستراتيجية والتكتيكية . وقد تحولت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أهم مركز من مراكز القوى في إسرائيل . وازدادت أهمية هذه

الاستخبارات قادرة على تَمَحُّصُ المعطيات الأمنية وبلورة الوضع القومي .

٢ - عسكرة الاقتصاد :

اتسم المجال الاقتصادي الإسرائيلي بالنزعة العسكرية وخصوصاً بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث تحول الإنتاج العسكري إلى الفرع الإنتاجي القائد في بنية الإنتاج والتصدير .

ويؤكد ذلك جملة من المؤشرات لعل من أهمها :

* تزايد الإنفاق العسكري من ١٨٪ عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ إلى حوالي ثلث الموازنة المالية (٢٣٪) مع تزايد التزامات إسرائيل العسكرية ومع زيادة تكاليف الصناعات العسكرية وتشعبها (صواريخ - أقمار صناعية - أسلحة نووية) .

* تزايد حجم قطاع الصناعات العسكرية (سواء قطاع الصيانة أو قطاع الإنتاج) بحيث أصبح أكبر قطاع صناعي في إسرائيل سواء استناداً لمعيار رأس المال الثابت أو اليد العاملة حيث أصبحت تمثل ٤٠٪ من إجمالي الصناعة في إسرائيل .

* دخول هذا القطاع في علاقات مشاركة مع كبريات الاحتكارات الأجنبية التي تمتلك فروعاً لها في إسرائيل ومع الشركات الإسرائيلية الأخرى الأمر الذي جعل القادة العسكريين من أول المستفيدين من العمولات ، بل أصبح بعضهم من كبار الرأسماليين في المجتمع الإسرائيلي .

* تطور الصادرات العسكرية المطرد وتساعد نسبتهما في الصادرات الصناعية ، وهي تحتل في الوقت الحاضر المرتبة الثالثة من جملة عائد إسرائيل من العملة الصعبة بعد الماس والسياحة .

* تسريح كبار العسكريين لا يعني ملازمتهم للمنازل في المجتمع الإسرائيلي ، بل يعني توليهم إدارة شركات صناعة الأسلحة أو إدارات المصارف والمؤسسات الخاصة والحكومية والهستدروتية حيث يُشكّلون ، حسب بعض التقديرات ، ثلاثة أرباع مديري الفعاليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها .

ومنذ قيامها تعطي إسرائيل الأولوية للإنفاق العسكري ، طبقاً للإستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى المحافظة على بقاء الجيش الإسرائيلي أقوى قوة عسكرية في المنطقة ، وهو ما يتطلب الحصول على أرقى الأسلحة المتطورة ، واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة . فازداد حجم الإنفاق العسكري بصورة مطردة . فقد كانت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي أقل من ١٠٪ في مطلع الخمسينيات ، ثم أخذت في التزايد مع كل حرب جديدة حتى بلغت ٣٢٫٨٪ بعد حرب ١٩٧٣ ، وهي أعلى نسبة في

العالم ، كما أن نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي كانت أعلى من نسبته في سوريا أو في مصر ، وهما البلدان اللذان تعملان العبء الأكبر في الصراع العربي الإسرائيلي . ولكن من المهم ملاحظة أن الزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري الذي بدأ مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ اعتمد في الدرجة الأولى على المساعدات الأمريكية التي لولاهما لعجز الاقتصاد الإسرائيلي عن تحمّل أعباء هذا الإنفاق الهائل .

وقد استمر معدل الإنفاق العسكري عالياً ، حتى أن حكومة نتنياهو لم تف بوعودها بتخفيض الإنفاق العسكري بنحو ٥ مديارات شكيل (١٠٦ مليار دولار) بل رفعت الإنفاق العسكري بأكث من ملياري شكيل عام ١٩٩٧ ، الأمر الذي يعزّز تمحور الدولة الصهيونية حول المؤسسة العسكرية . وقد تراقق الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري مع غو صناعة أسلحة التي أعطيت أولوية كبيرة كي تصبح إسرائيل مكتفية ذاتياً على صعيد التسلح . وكان أحد أسباب ذلك الخطر الفرنسي على بيع الأسلحة لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ .

إن غو صناعة السلاح وتطورها تكبر قد أديا ، أيضاً ، إلى غو ما يُسمّى «المجمّع العسكري/الصنعي» ، وذلك يعود إلى أن عدد كبيراً من المنشآت الصناعية أصبح يعتمد اعتماداً أساسياً على العقود التي يحصل عليها من وزارة الدفاع . لذلك أصبح من مصلحة هذه المنشآت تعيين جنرالات وضباط سابقين في مراكزها القيادية . فالضباط في الجيش الإسرائيلي يتقدمون في سن مبكرة نسبياً (٤٠ عاماً) ، الأمر الذي يُفسح لهم مجالاً مزوّنة مهنة جديدة . ومن الطبيعي أن تكون تلك الجهة إدارة شركات صناعية تربطها علاقة بصناعة السلاح ، ذلك أن لهم خبرة بالسلاح أولاً ، ويستطيعون الاعتماد على علاقاتهم بالجيش ثانياً .

إن ظاهرة المجمّع العسكري/الصناعي موجودة في كل الدول الصناعية ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية . لكن الموضوع في إسرائيل يكتسب أهمية إضافية لأنه مكمل لظاهرة المجمّع العسكري/السبسي الموجود منذ قيام دولة إسرائيل ؛ ذلك أن جنرالات الجيش الإسرائيلي يحتلون ، بعد تقاعدهم ، مراكز قيادية سياسية . ف رئيس الدولة الحاني (وايزمان) كان قائداً لسلاح الجو ، ورئيس الحكومة (رايبن) كان رئيساً لأركان حرب الجيش ، وأربعة آخرون من رؤساء الأركان (موشيه ديان - حاييم بار - بارليف - بيجال يادين - رفائيل إيتان) أصبحوا فيما بعد وزراء دفاع . وقد تركت عسكرة المجتمع الإسرائيلي - إضافة إلى الدور الوظيفي للدولة -

بمعنى أن يصبح الجيش الإسرائيلي "قوة احترام" وليس "قوة ضغط سياسي". وهذا الموقف يتناقض مع إعلاء تنبهاه شعار "الأمن قبل السلام" الذي يفترض زيادة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. ولكن تنبهاه يتحرك لإحداث تغيير في جوهر النظام السياسي الإسرائيلي ليكون أقرب إلى النظام الرئاسي (إنشاء بيت أبيض إسرائيلي)، فيقوم بالتشاور مع مجموعة موالية له شخصياً، ثم يتخذ القرارات كافة دون أن يكون للمؤسسات المعنية أي دور وضمن ذلك المؤسسة العسكرية. وقد أدت أحداث نفق الأقصى واتفاق الخليل إلى اهتزاز ثقة الجيش في قدرة القيادة السياسية على إدارة الأمور.

وعندما جاء تنبهاه إلى الحكم كان الجيش الإسرائيلي قد تكيف مع مقتضيات عملية التسوية وفق مبدأ مدريد، حيث أعاد رسم مواقع تركزه وخطوط الاتصال في الضفة وغزة على نحو يتوافق مع عمليات إعادة الانتشار، ويعود ذلك إلى التوافق بين حزب العمل والجيش بشأن خطوات الاتفاق الأمني في الضفة وغزة والجولان.

ورغم سعي تنبهاه لمصالحة المؤسسة العسكرية بالموافقة على زيادة الإنفاق العسكري وتأكيد ضرورة الاهتمام ببناء وتطوير جيش الدفاع، إلا أنه سيستمر في سعيه لجعل الجيش الإسرائيلي يتجه نحو الاحتراف، وتهيمش دوره السياسي.

لكن عسكرة المجتمع الإسرائيلي لا تعني هيمنة المؤسسة العسكرية عليه وتغلغل عناصرها في الهيكل السياسي والاقتصادي للدولة الصهيونية وإنما هو أمر أكثر عمقاً. ومن يدرس الظواهر الإسرائيلية ابتداءً من النظام التعليمي وانتهاءً بأكثر الأمور تفاهة، سيلاحظ الأبعاد العسكرية خلفها. فالبعد الاستيطاني مرتبط تماماً بالبعد العسكري، والهاجس الأمني (أي محاولة قمع السكان الأصليين) يسيطر على السياسة العامة في كل القطاعات، وعلى سلوك الإسرائيليين، بل على أحلامهم وأمراضهم النفسية، فالمجتمع/القلعة لابد أن يكون مجتمعاً عسكرياً يحاول أن يحتفظ بالمادة البشرية في حالة تآهب عسكري دائم، إذ يُحتم البقاء، حسب الشروط الصهيونية، قهر العرب.

اليهود الشرقيون (السفارد) والنظام السياسي الإسرائيلي

Oriental Jews (Sephard) and the Israeli Political System

أسس صهيانية شرق أوروبا الإشتكانز الحبيب الصهيوني فهم الذين قاموا بالاستيلاء على أرض فلسطين وطرده سكانها وهم الذين أعلنوا قيام الدولة الصهيونية. ولكن الدولة شيء، والمجتمع

آثارها على السياسة الخارجية للدولة، فأصبحت إسرائيل مصدرراً للبحريرات العسكرية والأمنية إلى مناطق تغطي مساحة شاسعة من العالم مثل دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية وحتى بعض الدول الاشتراكية السابقة.

ورغم عسكرة المجتمع الإسرائيلي على المستويين السياسي والاقتصادي إلا أن مكانة المؤسسة العسكرية قد اهتزت قليلاً في الآونة الأخيرة. فرغم أن هذه المؤسسة تشكل وحدة متماسكة فإن العنصر الإشتكانزي هو العنصر المهيمن فيها، هيمنته على الدولة الصهيونية ككل. أما السفارد واليهود الشرقيون فوضعهم مترد. فرغم أن بعض اليهود الشرقيين قد تم تصعيدهم واحتلوا مناصب قيادية مهمة فإن معظم هذه المناصب القيادية تظل في يد الإشتكانز بالدرجة الأولى. كما أن ثمة أبواباً خاصة تُفتح لليهود الإشتكانز والغربيين وحدهم في أسلحة بعينها مثل المخابرات والطيران وغيرها من الأجهزة الحساسة التي تفضي إلى وضع اجتماعي بارز بعد التسريح. كما أن التريقات لا تُمنح بيسر لغير الإشتكانز والغربيين وهو ما يُعتبر نوعاً من إغلاق أبواب الحراك الاجتماعي أمام السفارد، وهو ما يعني ترجمة التمييز العنصري لواقع طبقي، وتحوّل المؤسسة العسكرية من بروتقة للصهر وآلية كبرى من آليات الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وقمع أهلها إلى حلبة أخرى للصراع بين السفارد والإشتكانز.

وإذا كان مناخ الحرب يساعد على استمرار ومركزية المؤسسة العسكرية في حياة الإسرائيليين، فإن ظهور مؤسسات أخرى تعمل صور الريادة (جماعات المثنفين - الشركات - معامل الأبحاث - الجامعات) خففت من انفراد المؤسسة العسكرية بهذه الصورة الريادية. وأدت هزيمة الجيش الإسرائيلي العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣ وفي جنوب لبنان وعجزه أمام الانتفاضة، إلى اهتزاز مكانة المؤسسة العسكرية والكثير من رموزها، وضرب نظرية الأمن الإسرائيلي. وساهمت عملية التسوية الجارية للصراع العربي الإسرائيلي إلى إضعاف مكانة الجيش الإسرائيلي في الأوساط الإسرائيلية. كما أن تضاعف معدلات التوجّه نحو اللذة والاستهلاك جعل كثيراً من الشباب ينصرف عن الخدمة العسكرية ويهرب منها.

وفي الآونة الأخيرة لوحظ تدهور وتأزم العلاقات بين المؤسسة العسكرية ورئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب بشكل مباشر بنيامين نتبهاه. ويعود هذا إلى سعيه لوضع إطار جديد لطبيعة الدور الذي تدرسه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي لتصبح إحدى أدوات القوة الشاملة للدولة، وليس الفاعل الأساسي فيها،

٣ النظام السيلسي الإسرائيلي

رجحت كفة الإشكناز قليلاً ، كما أن اليهود المولودين في البلد (فلسطين ثم إسرائيل) ارتفعت نسبتهم حتى أصبحوا أغلبية السكان بنسبة ٦٠,٩% عام ١٩٩٣ . (ويعود التناقض في الأرقام إلى الاختلاف في طريقة التصنيف والاحصاء).

وقد ظهرت أزمة التفرقة بين الإشكناز والسفارد فيما يتعلق بالتقسيم الطبقي أو التوزيع المهني ، وبناء على ذلك المعيار يمكن التمييز بين خمس شرائح أو خمس جماعات تحت درجات مختلفة في السلم الطبقي ، ويمكن ترتيب هذه الشرائح من أعلى إلى أسفل كما يلي :

١ - موليد البلد الغربيون (موليد ألبند لأباء من موليد أوروبا وأمريكا) .

٢ - يليهم المهاجرون الغربيون (موليد أوروبا وأمريكا) ، وتقتل هاتان الفئتان الطائفة الإشكنازية .

٣ - أبناء البلد (موليد ألبند لأباء من موليد يند) .

٤ - موليد البلد الشرقيون (موليد ألبند لأباء من موليد آسيا وأفريقيا) .

٥ - مهاجرون شرقيون (موليد آسب وأفريقيا) . وهاتان الفئتان الأخيرتان تمثلان السفارد .

وبذلك فإن السفارد يحتلون مؤخرة السلة الطبقي بينما يحتل الإشكناز قمته . فالتقسيم الطبقي يتأثر ببسب الأصل أكثر من تأثره بالأدعية في البلد ، وذلك لأن اليهود الغربيين سواء كانوا من موليد البلد أو من موليد الخارج هم أعلى طبقي من يهود الشرقيين سواء كانوا من موليد البلد أو من موليد الخارج . أما المواطنون العرب فهم يشكلون الشريحة السادسة .

ومن المؤشرات التي تبرز التفرقة الاقتصادية والاجتماعي أن المدن والأحياء الفقيرة ما زان سكانها من سفارد وهي تعاني من البطانة أكثر من المعدل العام في إسرائيل . فنسبة البطانة في مدينة يوروحام في النقب (سفارد) حوالي ١٢,٥% أي حوالي أربعة أضعاف نظيرتها في تل أبيب (إشكناز) وهي ٣,٥% . كما أن راتب اليهودي السفاردي بعدد ٦٨% من راتب اليهودي الإشكنازي . ويبلغ عدد الطلاب في الجامعات من السفارد ٢٥% فقط من المجموع العام ، ونسبة من يحمل شهادة الدكتوراء من السفارد هي ١٨% مقابل ٨٢% للإشكناز .

ومن جوانب التفرقة على الصعيد الثقافي أن من النادر أن تُمنح جائزة إسرائيل في فروع المعرفة لأي سفاردي ، ففي عام ١٩٩٧ مُنحت الجوائز لـ ١٥ شخصاً ليس بينهم سفاردي واحد . فمعد البداية

الاستيطاني شيء آخر . وحتى يتم تأسيس مجتمع متكامل ، كان ضرورياً ضم مادة بشرية من العمال والفلاحين الذين يقومون بالأعمال الإنتاجية لشغل قاعدة الهرم الإنتاجي . وبما أنه كان هناك أعمال استتكتف الإشكناز عن القيام بها قامت الحركة الصهيونية بتجوير اليهود العرب بالوعد أحياناً وبالوعيد أحياناً أخرى ليضطلعوا بهذه المهمة . وقد نجح الصهاينة في إنجاز هذا الجزء من مخططهم ، إلى حد بعيد ، بسبب عمالة بعض الحكومات العربية وجهل بعضها الآخر ، وبسبب الوضع المبهمل للجماعات اليهودية في العالم العربي بعد تأسيس الدولة الصهيونية التي ادعت أنها دولة يهودية تتحدث باسم كل يهود العالم وتثملهم وتدافع عن مصالحهم !

وكان اليهود الشرقيون يشكلون في أواسط القرن التاسع عشر الأغلبية الساحقة من يهود فلسطين ، لكن بعد تدفق الهجرة اليهودية الصهيونية من دول أوروبا تقلصت نسبتهم فأصبحوا أقلية (أقل من ١٠%) من بين مجموع السكان اليهود قبل سنة ١٩٤٨ . ولكن التحول في الاتجاه الآخر تم بعد قيام إسرائيل حيث هاجر عدد كبير من اليهود الشرقيين (السفارد) في موجات شعبية واسعة ، فزاد عددهم بصورة سريعة ، وشكلوا في أوائل السبعينيات نحو نصف سكان إسرائيل اليهود . وأكبر الطوائف الشرقية في إسرائيل هم اليهود المغاربة يليهم بالترتيب : العراقيون واليمنيون والإيرانيون . ولا يزال أبناء هذه الجماعات يحافظون ، بصفة عامة ، على كثير من عادات وتقاليد الأقطار التي جاءوا منها فهم يفهمون لغاتها إضافة إلى تكلمهم العبرية .

وتصنف الإحصاءات الإسرائيلية السكان اليهود وفقاً لبلد الأصل (أي وفقاً لمكان ولادة الشخص ومكان ولادة أبيه) إلى ثلاث جماعات إثنية رئيسية :

١ - الإشكناز : وهم المولودون في أوروبا وأمريكا والمولودون في إسرائيل لأباء من موليد أوروبا وأمريكا .

٢ - السفارد : وهم المولودون في آسيا وأفريقيا والمولودون في إسرائيل لأباء من موليد آسيا وأفريقيا .

٣ - يهود أبناء البلد : وهم يهود وُلدوا هم وأبائهم في البلد (فلسطين المحتلة) .

وقد استمر الإشكناز أغلبية حتى أوائل الستينيات بنسبة ٥٢,١% عام ١٩٦١ ، ولكن في مطلع السبعينيات تفوقت عليها نسبة السفارد فصارت النسبة ٤٤,٢% من الإشكناز مقابل ٤٧,٤% من السفارد عام ١٩٧٢ .

وبقي الأمر على ذلك حتى تدفق هجرة اليهود السوفيت حيث

أكثر من مستوى إثر قيام الدولة الصهيونية ، وكان أحد هذه المستويات ، ولا يزال ، هو الصراع بين أعضاء الجيل المؤسس (أو «الآباء المؤسسين» أو «الرواد») ممن يُطلق عليهم اسم «الحرس القديم» من جهة ، ومن جهة أخرى ، أعضاء الجيل الذي يليه ، (أو «جيل بناء الدولة») ممن يُطلق عليهم اصطلاح «الحرس الجديد» . ثم جاء أخيراً أعضاء «النخبة الجديدة» (ويُطلق عليهم أحياناً اسم «جيل القوة»).

تصدّر الحرس القديم الحياة السياسية في المستوطن الصهيوني قبل إعلان الدولة الصهيونية وفي العقدين الأولين التاليين لتأسيسها . ويتم أفراد الحرس القديم - الذين أتى معظمهم مع موجتي الهجرة الاستيطانية الثانية والثالثة - بصفات معينة وسمات بعينها . فهم جميعاً يعودون إلى أوروبا الشرقية ، من حيث الأصل الجغرافي ، كما أن معظمهم حصل على تعليم متوسط فقط . وقد لعبت هذه الشخصيات الدور الحاسم في صياغة واتخاذ كل القرارات الاستراتيجية على امتداد ربع القرن الماضي . فقد قام كل من ديفيد بن جوريون وموشي شاريت بدور حكومة الاثنين (من ١٩٤٨ - ١٩٥٦) ، بينما انفرد كل من إسحق سابير وليني إشكول بمجال الاقتصاد ، أما جولدا مائير فظلت تتولى مسئولية السياسة الخارجية لعقد كامل (١٩٥٦ - ١٩٦٦) إلى أن خلفها أبا إيبان . وإلى جانب انتماء كل أفراد الحرس القديم الأول إلى موجة هجرة واحدة ، فإن الملاحظ أنه ليست هناك حدود فاصلة بينهم وأن تبادل الأدوار ظل مستمراً .

لكن لوحظ في منتصف السبعينيات أيضاً أنه قد ظهر تحالف يضم العسكريين والسياسيين المحترفين حل محل الحرس القديم ، وهكذا قيل إثر استقالة جولدا مائير وتولي إسحق رابين رئاسة الوزارة عام ١٩٧٤ إن أهمية هذا التطور تكمن في أنه يُعد نهاية عصر بأكمله هو عصر الآباء المؤسسين ، حيث تواجدوا على سطح الحياة السياسية الإسرائيلية . كما يُلاحظ أنه تم استبعاد ممثلي الصهيونية التصحيحية تماماً ، ولم تُنحَ الفرص أمام ممثلي اليهود الشرقيين للانضمام للنخبة الحاكمة . وتم تهميش العناصر الدينية .

ويمكن القول بأن النقطة الأساسية في رؤية وسلوك ذلك الجيل المؤسس هي حلم الدولة وضمّان وجودها ، فالدولة التي أسسوها ليست بالضرورة كياناً مضموناً مهما بلغت من قوة ، ولذلك كانت تسيطر على أعضاء هذا الجيل هاجسيان أساسيين : الهاجس الأمني وهاجس التماسك الداخلي ، فأَيُّ خَلل في تصوّرهم كان من الممكن أن يؤدي إلى زوال الدولة والعودة إلى الدياسبورا من جديد . بل إن حالة الاستقرار يمكن أن تؤدي إلى تفكك المجتمع الصهيوني .

رفض الإشكناز ثقافة السفارد الشرقية ، وألصقوا بهم أحكاماً مسبقة سلبية ، وتحفظوا على الارتباط بهم . لذلك يحنج السفارد بأن تاريخهم الذي يمتد لقرون طويلة في البلاد الشرقية لا يُدرّس وإن دُرّس فهو لا شيء بالنسبة إلى تاريخ الإشكناز في الكتب المقررة في المدارس التي تركز خصوصاً على تاريخ اليهود الحديث .

واليهود الإشكناز كانوا يريدون تأسيس الدولة والمجتمع على النمط الأوروبي العلماني ليس للدين والتقاليد مكان فيها ، ولذلك عندما أُدين زعيم حزب شاس الديني إرييه درعي في فضيحة بارعون دون غيره من السياسيين الإشكناز في مايو ١٩٩٧ هاجم الحركة الصهيونية (فالهجوم عليها هو هجوم على الإشكناز) قائلاً : " إن الصهيونية حركة هرطقة . تهدف إلى خلق يهودية جديدة ، وهي مصممة على تدمير التوراة وتدمير ديننا وتدمير تراث اليهود السفارد " . وقال عوفادياه يوسف الزعيم الروحي للحزب مخاطباً الإشكناز : " متى تحررون أنفسكم من كره الدين وكره السفارد ؟ وإلى متى تستمر معاناة السفارد ؟ " . وتم تشبيه درعي بدريغوس ، أي أن الإشكناز - حسب هذه الصورة المجازية - هم الأغيار ، بل أطلق أحد المحاضرات صفة " نازي " على المدعي العام ، وتم تنظيم المؤتمرات والمظاهرات احتجاجاً على القرار . ويشير كثير من السفارد إلى «الإشكي نازي» لبيّنوا طبيعتهم العنصرية .

وقد ظهر السفارد في الحياة السياسية الإسرائيلية في الخمسينيات حين قاموا بالمظاهرات والاحتجاجات ذات الطابع السلمي ، ولكنها في السبعينيات اتسمت بشيء من العنف . وكان انتخاب السفارد لحزب اليكود (رغم وجود الإشكناز على قمته) وإيصاله إلى السلطة لأول مرة أحد أشكال الاحتجاج المهمة . لأن حزب العمل هو حزب الإشكناز بامتياز . وقد وصل الاحتجاج ذروته في الثمانينيات وهي الفترة التي تأسس فيها حزب شاس ، حيث تصاعدت قوته الانتخابية وحصل على ١٠ مقاعد في انتخابات عام ١٩٩٦ .

الحرس القديم

Old Guard

«الحرس القديم» مصطلح في الخطاب السياسي الإسرائيلي يشير إلى أعضاء النخبة الحاكمة الإسرائيلية من بين أعضاء الجيل المؤسس . ويمكن النظر إلى التجمّع الصهيوني في فلسطين من منظور جبلي ، فقد تعاقب على قيادة ذلك التجمّع ثلاثة أجيال بينها كثير من الاختلافات والتشابهات في الفكر أو السلوك ، وهو ما يفرز قيادات ذات رؤى مختلفة . وقد برز الصراع على السلطة بشكل واضح على

وقد عُبِّرت تلك الهواجس عن نفسها لدى ذلك الجيل المؤسس في سلوكيات سياسية معينة كالإصرار على التوسع والإبقاء على حالة الحرب الدائمة ، وخلق عدو مشترك على الصعيد الخارجي .

ديفيد بن جوريون (١٨٨٦ - ١٩٧٣)

David Ben Gurion

زعيم صهيوني عمالي ، وسياسي إسرائيلي من الحرس القديم ، كان اسمه «ديفيد جرين» ثم غيّر فيما بعد إلى «بن جوريون» أي «ابن الشبل» . وُلِدَ في بلدة بلونسك ببولندا التي تقع في منطقة الاستيطان اليهودي في روسيا . نشأ نشأة يهودية تقليدية ، وقضى سني حياته الأولى يدرس التوراة والتلمود وكُتِبَ الصلوات المختلفة في المدارس الحاخامية . وفي طفولته هذه ، سمع عن ظهور الماشح المخلص في شخصية صحفي نمسوي يُسمَّى تيودور هرتزل سيعد شعبه إلى أرض الميعاد ، وكان أول كتاب عبري يقرؤه هو كتاب حب صهيون لمابو .

وقد بدأ بن جوريون نشاطه الصهيوني وهو بعد صبي في سن الرابعة عشرة ، إذ كان أبوه عضواً في جماعة أحباء صهيون ، وقد تأثر بن جوريون بأفكار بوروخوف ، فانضم إلى جماعة عمال صهيون عام ١٩٠٤ ، وكان من بين معارضي مشروع شرق أفريقيا في مؤتمر الحزب . وقد حاول بن جوريون أن يُغيّر اتجاه الحزب من التركيز على الجماعات اليهودية في العالم (خارج فلسطين) (مركز الدياسبورا) إلى التركيز على المستوطنين الصهاينة في فلسطين (مركزية إسرائيل في حياة الدياسبورا) . وبعد عامين ، انضم إلى إحدى جماعات الدفاع اليهودية التي نُظِّمَتْ في روسيا بعد حادثة كيشينيف . وقد هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦ حيث بدأت أفكاره الصهيونية في التبلور ، فطالب بتأكيد مركزية المستوطنين اليهود في حياة الجماعات اليهودية . وقد كان بن جوريون من دعاة بعث اللغة العبرية وإهمال اليديشية . وفي عام ١٩١٢ ، التحق بن جوريون بجامعة إستانبول لدراسة القانون على أمل أن يُمكنه هذا من المساهمة في تحويل فلسطين إلى وطن يهودي داخل الإمبراطورية العثمانية ، وبعد تخرجه عاد إلى فلسطين حيث بدأ حياته عاملاً زراعياً وحارساً ليلياً .

تَجَسَّس بن جوريون بالجنسية العثمانية مع نشوب الحرب العالمية الأولى لكيلا يُطْرَدَ لأنه رعية روسية ومعاد للعثمانيين . وحينما نفته السلطات التركية بسبب نشاطه الصهيوني الاستيطاني ، رحل إلى مصر وقابل جابوتنسكي في الإسكندرية ، وعارض في البداية فكرة الفيلق اليهودي على أساس أن هذا يعرّض اليهود الاستيطانيين في فلسطين لغضب العثمانيين وانتقامهم . وذهب إلى الولايات المتحدة

حيث أسَّس جماعة الرائد وساهم في تكوين الفيلق اليهودي التابع للجيش البريطاني وعاد معه إلى فلسطين عام ١٩١٨ (ومعه مجموعة كبيرة من الاشتراكيين الصهاينة) . وقد اشترك مع كاتزنلسون في تأسيس الهستدروت ، واقترح ألا يكون الهستدروت نقابة عمال وحسب بل وسيلة استيطان كذلك . وقد تولى بن جوريون رئاسة الهستدروت من عام ١٩٢١ حتى ١٩٣٢ . وفي عام ١٩٣٠ ، ساهم في إنشاء الماباي ، كما انتُخب عضواً في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عام ١٩٣٧ . وفي عام ١٩٤٢ ، تَبَّنت المنظمة الصهيونية ، بمبادرة من بن جوريون ، برنامجاً بليتمور الذي كان هدفه المعلن إنشاء دولة إسرائيل . وفي عام ١٩٤٨ ، أشرف على تكوين رئاسة الحكومة المؤقتة قبل إعلان نهاية الانتداب ، وقد بنفسه بإعلان بيان قيام إسرائيل . وقد كان بن جوريون أحد الذين نصحوا بعدم الإشارة إلى حدود الدولة وعدم إعلان الدستور حتى لا يضع حداً لنظم إسرائيل التوسعية (فالجيش الإسرائيلي وحده - حسب تصوره - هو الذي سيعين الحدود) حتى يمكن إرضاء العناصر الدينية التي تحالف معها الماباي لتشكيل الوزارة ، وطالب بجعل القدس عاصمة الدولة الجديدة . وفي عام ١٩٥٣ ، استقل وأعلن عزمه الاعتزال في التقب في مستعمرة سني بوكر . ولكن بن جوريون تولى منصب رئيس الوزارة عدة مرات بعد ذلك كان آخره عام ١٩٦٣ ، وقد كانت فضيحة لافون مثولة عن عودته عام ١٩٥٥ ، بل اضطرت إلى دخول معارك سياسية مختلفة .

وقد استقال بن جوريون من الماباي وكون حزب رافي هو وأعوامه عام ١٩٦٥ ، وحينما انضم رافي للحكومة دخل بن جوريون هو وجماعة من أتباعه الانتخابات تحت اسم نقائمة الرسمية ، وقد فاز الحزب بأربعة مقاعد في الكنيست شغل بن جوريون أحدها ، ولكنه استقال بعد ستة واحدة واعتزل السياسة .

ورغم ما عُرف عن بن جوريون في الغرب من نيسرالية واشتراكية ، فإنه يرفض الصيغة الاندماجية ويصفها بأنها حل مضلل ويأبى يشبه «الوباء» . وتسم كل أفكار بن جوريون بالتبسيط المتطرف والوضوح الشديد ، فهو مثلاً يرى تاريخ اليهود على أنه عبارة عن صراع بين قوتين : الاستقلاليين الذين يقاومون خطر المؤثرات الأجنبية ، والاندماجيون الذين يرضخون لها . أما الاندماجيون فكان نصيبهم النسيان والدوبان في الأمم الأخرى ، ولم يبق سوى كتابات وتبؤات أولئك الذين حافظوا على إيمانهم بإسرائيل ، ورفضوا الاستسلام للقدر الذي أنزله بهم التاريخ (هذا تبسيط مخل ، فلم 'ينس' أحد أنشتاين أو فرويد وكافكا أو حتى

"الحياة اليهودية الكاملة لن تتحقق إلا في دولة يهودية مستقلة، حيث يمكن للشعب اليهودي أن يصوغ حياته حسب حاجاته وقيمه، مخلصاً لشخصيته وقيمه، ولتراثها الماضي ولرؤيتها للمستقبل".

ويهاجم بن جوريون في برنامجيه «الثوري» حالة الانكاث السلبية التي تتسم بها حياة اليهود في الدياسبورا. فاليهودي في الدياسبورا، كما هو حال معظم اليهود، بطل، ولكن بطولته مع هذا بطولة سلبية تأخذ شكل الاستسلام للقدر، كما أنه يمتلك إحساس بالعجز الإنساني، وإيمان بأن الخلاص لن يأتي إلا عن طريق الخالق. إن المنفى بالنسبة لبن جوريون يعني الانكاث، الانكاث السياسي والمادي والروحي والثقافي والفكري "ذلك لأننا غرباء وأقلية محرومة من الوطن ومقتلعة ومبعثرة عن الأرض وعن العمل والصناعة الأساسية، واجنابا هو أن ننصل كلية عن هذا الانكاث وأن نصبح أسياد قدرنا، علينا أن نستقل". ويُخلص بن جوريون برنامجيه الثوري في أنه لا يرفض الاستسلام للمنفى فحسب، بل يحاول أيضاً إنهاءه على التو، وهو يعتقد أن هذا هو حجر الزاوية: "القضية الحقيقية هي الآن كما كانت في الماضي تتركز فيما إذا كان علينا أن نتمدد على قوة الآخرين أم على قوتنا". على اليهودي من الآن فصاعداً ألا يتنظر التدخل الإلهي لتحديد مصيره، بل عليه أن يلجأ للوسائل الطبيعية العادية (مثل الفانتوم والتالبام مثلاً).

ولكن ماذا لو رفض يهود المنفى أرض الميعاد، وقرروا البقاء في مفاهيمهم كما فعل هاورد ساخار ويهود الولايات المتحدة والغالبية الساحقة من يهود العالم؟ هنا يتحرك الزعيم الصهيوني ويقرر أنه لو كان الأمر بيده لأرسل بعض الشباب اليهودي متتكرين ليرسموا الصلبان المعقوفة على المعابد اليهودية، حتى يلتقوا الرعب في نفوس اليهود الذين يتمتعون بالحياة في المنفى ليهاجروا إلى أرض الميعاد. وحينما كان بن جوريون وزيراً للخارجية وعضواً في المنظمة الصهيونية قام عملاء المنظمة بإطلاق النار على يهود العراق حتى يهاجروا منها إلى إسرائيل. ولكن متى تمت عودة اليهود للفردوس لإسرائيل، سيكون كل شيء يهودياً: الكتب يهودية، والعمل يهودي، والأبحاث العلمية التي تدرس طبيعة الأرض يهودية. وقد خلق الصهاينة بالفعل في الفردوس الصهيوني الخلق اليهودي، والطريق اليهودي، والمصنع اليهودي، والمنجم اليهودي، والجيش اليهودي. بل إن كل القيم يهودية وكل الأفراد يهود في كل عضو في جسمهم، وكل خلجة في قلوبهم. (عرّف نحمان بياليك، الشاعر الصهيوني، بأن تطبيع الشخصية اليهودية يعني ظهور الغيبي اليهودية والشرطي اليهودي!).

فيلون). ورفض «الجالوت» أو المنفى هو نقطة بدء عند بن جوريون، ففي رؤيته الميلودرامية الأسطورية للواقع والتاريخ، والتي لا يوجد فيها سوى خير خالص يتصارع مع شر خالص، نجد أن المنفى والتشتت هما الجحيم، وأن أرض الميعاد هي بالطبع الفردوس المفقود أو الدائرة التي يجب أن يعود إليها اليهودي).

ومرض المنفى أو الجالوت الحبيث (الذي وقع بعد ثورة بركوخبا وبعد "طرد" اليهود من فلسطين) تدل الوقائع التاريخية والإحصاءات السكانية أن عدد اليهود في حوض البحر الأبيض المتوسط يفوق عدد اليهود في فلسطين، "قبل" ثورة بركوخبا، أي أن الخروج من فلسطين تم عمل رغبتهم وإرادتهم! لا يصيب اليهود في أجسادهم فحسب (ومن الذي يقرر أنهم "مرضى"؟ لقد صدر كتاب هاوارد ساخار، المؤرخ الأمريكي اليهودي الصهيوني، بعنوان الدياسبورا، أي المنفى ولا يوجد فيه فصل عن أمريكا الشمالية، أم أنها ليست المنفى)، بل يصيبهم في أرواحهم ونفوسهم أيضاً. ولذا فقد ظن يهود الولايات المتحدة الحاصلون على حقوقهم السياسية والمدنية كاملة أنهم مواطنون أسوياء، ولكنهم في الواقع مرضى منفيون في داخل دولتهم. بل إن بعض الإسرائيليين الذين يعيشون داخل حدود الدولة اليهودية هم أيضاً منفيو الروح.

ويصف بن جوريون بشيء من التفصيل «مرض المنفى» (في إحدى محاوراته مع موشي بيرمان الكاتب الإسرائيلي)، وأولى سمات الحياة في الدياسبورا - حسب تصور بن جوريون - هو أن اليهود يعيشون كأقلية تعتمد بشكل أو بآخر على إرادة الأغلبية، عاجزين عن اتخاذ أي قرار يتعذبون في أوروبا وغير أوروبا، شقاؤهم لم يبدأ بالنازيين ولم ينته بسقوطهم (إشكالية العجز وانعدام السيادة والمشاركة في السلطة التي تزعمها الأدبيات الصهيونية). وهم يعيشون حياة اقتصادية هامشية، إذ لا تجد بينهم عمالاً ولا فلاحين، بل يشتغل معظمهم في المدن بعيداً عن مراكز الحيوية في أي حضارة، وأنهم أمة من البقالين والموظفين الذين يعملون بالأعمال الفكرية. وأخيراً يقع يهود المنفى الراغبون في الحفاظ على يهوديتهم في صراع بين ولائهم لحضارة الأغلبية السائدة، وولايتهم لحضارتهم اليهودية التي تمتد جذورها إلى الماضي، ولذا يعيش يهود المنفى في ازدواج دائم.

ويشير بن جوريون إلى التلمود الذي جاء فيه أن أي يهودي قادر على العودة لأرض الميعاد ويستمر في الحياة خارجها كافراً ويكون كمن هجره الله، كما أنه يشير لحكماء اليهود القدامى الذين قالوا إن المكوث خارج أرض إسرائيل طوعية يُعدّ خطيئة دينية. ويخلص بن جوريون من كل هذا إلى أن حياة اليهود في الدياسبورا مستحيلة وأن

مسلحين بروية ظنوها إلهية ، تماماً مثل النصهانية . ثم يتحدث بن جوريون عن أحزانهم ومتاعبهم التي تحسوها ، ثم عن المعارك الضارية التي خاضوها ضد الطبيعة الوحشية واليهود الأكثر وحشية ، وعن التضحيات التي قدموها قبل أن يفتحوا التجارة "للهجرة الشعبية" والاستيطان . والطريقة التي تحدث بها بن جوريون عن العالم الجديد تبين أنه يعتبر أن الهنود إنهم إلا جمادات أو جزء من الخلفية الطبيعية التي يجب على الرواد هزيمتها وتعديلها لثلاثه احتياجات المهاجرين من أنصاف الأنبياء .

ويعترف بن جوريون نفسه أنه منذ بدأ الاستيطان في أرض الميعاد ، الأخوة الطبيعية البدنية ، وهو مرتبط تمام الارتباط بالدفع . ويكتب بن جوريون واصفاً حبة الرواد في هذه الكلمات : " كنا ننظر معجبين الأسنحة نسلًا ونهاراً . ولم يكن لنا حديث إلا الأسلحة ، وعندما جاءت الأسنحة ، لم نعتد لندي نقرط فرحتنا ، كنا نلعب بالأسلحة كالأطفال ولم نعد نتركها يوماً . . . كنا نقراً وتكلمه وأنشادي في أيدي أو على أكتاف . . . وبين بن جوريون أنه حتى الآن في إسرائيل يتخذ التعليم الزراعي طابعاً عسكرياً إذ أن له هدفين : واحد زراعي والآخر عسكري . كما أنه يعين الدور الذي يلعبه الجيش الإسرائيلي في عملية الريادة والاستيطان : " لقد أثبت الجيش كفاءته في عملية الريادة ، فقد درب آلاف الشبان والشابات على الحياة في المزارع كما شيد الكيوتست على الحدود مع قطاع غزة وفي النقب والخليل .

وانعف عند بن جوريون يكسب بعداً خاصاً ويصبح غاية في حد ذاته ، بل وسيلة بحث حضاري إذ يقول : " بلدهم والنار سقطت يهودا وبلدهم والنار ستقوى ثانية " . وعبره بن جوريون منية على تصور جديد لنشخصية لليهودية على أنها شخصية محاربة منذ قديم الأزل : " إن موسى أعظم أنبياء هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا " ، ومن هنا يكون الربط بين موسى النبي وموشي دين مسألة منطقية بل حتمية ، كما أنه لا يكون من انهرضة الدينية في شيء أن يؤكد بن جوريون أن خير مفسر ومعلق على التوراة هو الجيش ، فهو الذي يساعد الشعب على الاستيطان على صفاء نهر الأردن مفسراً بذلك ومحققاً لتكلمات أنبياء العهد القديم . وكتابات بن جوريون تزخر بإشارات إلى بركوخيا (البطل اليهودي) والمكابيين والغزو اليهودي لأرض كنعان وبضولات اليهود عبر العصور . بل إن خطابات بن جوريون الخاصة تعبر عن أحلامه العسكرية فهو يذكر في رسالة إلى ابنه أن الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها في فلسطين سيكون فيها أحسن جيش .

والانعتاق الذاتي من المنفى الداخلي والخارجي يكون عن طريق العودة للطبيعة وللأرض : " إن أية أمة مستقلة لابد أن تضرب جذورها في أرض الآباء ، تزرعها بأصابعها وتشارك في كل عمل يتطلبه وجودها " (وهذا هو الفكر القومي العضوي) . وفي الطبيعة وحدها يمكن لليهودي أن يستعيد إنسانيته المهرقة ، كما أنه يمكنه أن يسترجع قواه الخلاقة . ولن يقضي على شخصية اليهودي الهامشية التجارية ، شخصية السمسار ، سوى العمل العبري في الزراعة ، ولذا يتخيل بن جوريون أن العودة لأرض الميعاد هي عودة للطبيعة تتم عن الرغبة في الاتحاد بالوجود يقول : " نهيئ الحير في الحظائر ، نقيق الضفادع في البرك ، رائحة الزهور التبرعمة ، همس البحر البعيد ، ظلال البيارات الآخذة في الإظلام ، سحر النجوم في السماء العميقة الزرقاء ، السماوات البعيدة والمتألقة في نعاس . . . كل شيء أصابني بالنشوة . أه إني في أرض إسرائيل . طوال الليل جلست وناجيت السماء " . وكل يهودي يبتعد عن تلك الأرض وعن هذه الطبيعة يحمل في قلبه ذكرى هذه الأرض . بل إن بن جوريون يعتقد أن هذه العودة للطبيعة وللبراءة هي المعنى الأساسي للصهيونية .

ولكن هل هذه الطبيعة حقاً بدائية ؟ وهل هي حقاً أرض فراغ تنتظر الفيلسوف الصهيوني الرومانسي ليلذهب إليها ، لتشجذ قواه الخلاقة وليفرض إرادته عليها وليرغمها أن تمنحه ثمارها ؟ وهل هي - في حقيقة الأمر - أرض بلا شعب ؟ طبيعة عذراء تمكنه من التأمل في هدوءه وتساعده على التركيز ، وتدفعه إلى أن يفكر بشكل بسيط وواضح ؟ كل هذه الأسئلة يجيب عليها بن جوريون بالإيجاب نظرياً ، ولكن عملياً يعرف بن جوريون ، كما يعرف غيره من النصهانية ، أن أرض الميعاد تمور بالعرب وأن على كل حجر توجد بصمة عربية ولذا كان لابد من التأمل ولكن لابد أيضاً من الزراعة المسلحة لابد من الخالوتسيم : الرواد .

الهجرة الشعبية (أي الاستيطانية) في تصور بن جوريون لا تعمل حساباً للتاريخ بل تتجاهل الزمان تماماً وتنساب إلى المكان الذي خلقت فيه ظروف موالية لاستيعابهم (أي مكان الاستيطان) وهكذا تحل صهيون الاستيطانية محل صهيون القلب . إن عدم أخذ التاريخ أو الظروف القائمة في الحسبان مسألة جوهرية بالنسبة لبن جوريون فهو يتحدث بإسهاب عن الإرادة ودورها ويصف الخالوتسيم بأنهم محاربون بناؤون يكرسون كل قواهم لتحقيق أهدافهم .

وتكتسب هذه العبارات الرومانتيكية معنى واضحاً للغاية ، حين يقارن بن جوريون الرواد النصهانية (أي المستوطنين النصهانية الأول) بالمستعمرين الأول في أمريكا الذين ذهبوا إلى العالم الجديد

إسرائيل ومصيرها (١٩٥٢)، وإسرائيل: سنوات التحدي (١٩٦٣).

مناحم بيجين (١٩١٣-١٩٩٢)

Menahem Begin

زعيم صهيوني تصحيحي، تلميذ هرتزل وجابوتنسكي، وزعيم حزب حيروت وتحالف ليكود، وسياسي إسرائيلي من الحرس القديم، وهو عضو الكنيست وزعيم منظمة الإرجون السابق. وكُد في بولندا، وتخرّج في كلية الحقوق بوارسو ثم انضم إلى منظمة بيتار، وقد اعتقلته السلطات السوفيتية عام ١٩٤٠ ثم أطلقت سراحه وانضم إلى الجيش البولندي. وعند وصوله إلى فلسطين عام ١٩٤٢، تولّى قيادة فرع منظمة بيتار هناك. وفي أواخر عام ١٩٤٣ تولّى قيادة الإرجون التي اشتهرت بمذابحها ضد المدنيين الفلسطينيين.

وقد شكل بيجين منظمة الإرجون التي تميزت بعملياتها بالسمي المتعمد لإرهاب العرب وإخراجهم قسراً من فلسطين، أما عملياتها ضد بريطانيا فكانت محدودة، ولكن بيجين، مع هذا، يضخمها ويجعل منها أساطير وملاحم. وقد سببت تصرفات الإرجون بقيادة بيجين ضد حكومة الانتداب بعض الحرج للوكالة اليهودية (ورجال الهاجاناه) فهؤلاء كانوا على اتصال بحكومة الانتداب البريطاني يتلقون مساعداتها ويستقرون معها للاستيلاء على فلسطين. فالوكالة اليهودية كانت لا تمنع في ممارسة ضغوط ضد حكومة الانتداب ولكن بأساليب أخف مما كان بيجين يريد، وبشكل أكثر مروعة وصفاً.

ولكن التناقض الحقيقي بين الهاجاناه والإرجون لم يبدأ إلا حينما حاول بيجين إنشاء سلطة موازية لسلطة بن جوريون، فاستخدم بن جوريون القوة العسكرية المباشرة ضد الإرجون، ثم قام بضم مقاتليه إلى القوات النظامية للجيش الإسرائيلي.

وفي عام ١٩٤٩، قام بيجين بتشكيل حزب حيروت الذي ورث شعارات بيتار والإرجون وليحي وفحواها أن الحد الأدنى لأرض إسرائيل هو ضفتا نهر الأردن، وأن القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الحد الأدنى، فهذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب. ودعا الحزب إلى الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد اعتمد الحزب على شخصية زعيمه مناخم بيجين وقدراته الخطابية الذي قاد المعارضة في إسرائيل وحصل منذ انتخابات الكنيست الثالثة على المرتبة الثانية من حيث القوة العددية، وأتيح له دخول الوزارة الائتلافية برئاسة ليفي إشكول عشية حرب ١٩٦٧. ثم انضم بيجين ثانية إلى حكومة

وكمحاولة لتحقيق هذه الأحلام حينما جاءت الساعة، بذل بن جوريون قصارى وسعه لإنشاء القوة العسكرية الصهيونية، فقد كان من المنادين بفكرة اقتحام الحراسة (والعمل والزراعة والإنتاج) وأسس لذلك جماعة الحارس ثم الهاجاناه، وكان من بين المنادين بتسليح المواطنين اليهود. ولكنه كان يحاول دائماً ألا يسططم بالقوة الإمبريالية الحاكمة الراعية، أي إنجلترا. وحينما اضطر إلى أن يفعل ذلك، حاول أن يُبقي الاصطدام عند حده الأدنى لتبقيته من أن العرب هم العدو الأساسي. وحينما أنشئت الدولة، قام بحل المنظمات العسكرية الصهيونية كافة، مثل الإرجون والبالاخ، وضمها إلى الهاجاناه وحوّلها جميعاً إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد شغل بن جوريون منصب وزير الدفاع في جميع الوزارات التي رأسها، كما ساهم في صياغة سياسة إسرائيل الخارجية وتأكيد دورها كحارس للمصالح الإمبريالية نظير الحماية الإمبريالية التي تحصل عليها. وفي إطار هذا، عقد تحالفاً مع فرنسا عام ١٩٥٥ وجهز خرب عام ١٩٥٦ ليضرب الحكومة المصرية التي كانت آنذاك تمُدّ الثوار في الجزائر بالمساعدة. وقد استمر هذا خط أساسياً للسياسة الخارجية الإسرائيلية حتى وقتنا الحاضر.

وقد لعب بن جوريون دوراً مهماً في مسألة المطالبة بالتعويضات الألمانية مثل الدور الذي لعبه إلى جانب غيره من العمال في إفشال المعارضة اليهودية لاتفاقية الهعفره المبرمة بين المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة النازية، وقضى أيام حياته الأخيرة في كيبوتس سدي بوكري يكتب تاريخاً لليهود في العصر الحديث، وشرحاً للتوراة.

والملاحظ أن بن جوريون كان متأرجحاً في أفكاره السياسية إذ كان يصرح أحياناً بضرورة التنازل عن كل الأراضي المحتلة نظير السلام مع العرب، ولكنه في أحيان أخرى، بعد رؤية الانتصارات العسكرية الإسرائيلية، كان يصرح بوجوب الاحتفاظ بكل الأراضي. وتفسير ذلك أنه كان يستمد رؤيته للواقع والتاريخ والتوراة والتلمود من انتصارات الجيش الإسرائيلي. وينسى الكثيرون أن بن جوريون كان من أكبر الاشتراكيين الصهاينة وأن فكره "الاشتراكي" الصهيوني ملأ عدة مجلدات، ولكن اشتراكه تنبع في الواقع من إيمان عميق بتفوق الشعب اليهودي ومن أحلامه المسيحانية، وهي أحلام عنصرية تستبعد غير اليهود وتجعل الاشتراكية وسيلة طيبة للاستيطان، لا مصدراً للقيم الإنسانية أو وسيلة للتعامل مع الواقع بكل أبعاده الطبيعية والتاريخية. ولبن جوريون عدة مؤلفات، من أهمها بعث

استقلاً منفجوعين بواقعهما وبالصراعات التي دارت حول خلافتها، فتفاعلات حرب لبنان أدت في النهاية إلى استقالة بيجين متأثراً بموجة الهياج العام ضده، إضافة إلى استمرار الصراعات حول خلافته بين كل من إسحق شامير رجل الاعتبارات القديم، وأريئيل شارون، سفاح قبية وصبرا وشاتيلا، وديفيد نيفي اليهودي المغربي الذي يشكل عامل الاستقطاب الرئيسي لأصوات اليهود المغاربة، وموشيه أريئيل الذي خلف شارون في وزارة الدفاع.

ومن أبرز مؤلفات بيجين **التمرد (١٩٥١)** الذي تناول فيه قصة الإرجون وصرح فيه بفلسفته الداروينية النيشونية، العلمانية الشاملة.

الحرس الجديد

New Guards

«الحرس الجديد» تعبير يُطلق على مجموعة تتميز بأن أغلبية من الصابرين من جانب، أي أنهم نشأوا في المستوطن الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ (ولذلك يُصنّف عليهم أحياناً اصطلاحاً «صابراً ما قبل الدولة»)، كما أنهم من جانب آخر يتميزون بأنهم تولوا صياغة مفهوم الأمن القومي لتلكيان الصهيوني (الخرافات يجان يادين وإسحق رابين وموشي ديان ويغال أون وكذلك شيمون بيريز). ولذلك فإن معظمهم أسسوا مكتبهم السياسية استناداً إلى جهودهم وإنجازاتهم في هذا المجال، كما كان لهم تأثيرهم - من خلاله - على السياسة الخارجية (فشيمون بيريز مثلاً بوصف بأنه «مهندس» العلاقات الإسرائيلية الفرنسية والإسرائيلية الألمانية من خلال دوره في صفقات السلاح التي أبرمت تنبئية احتياجات المؤسسة العسكرية).

والتصور السائد هو أن الحرس الجديد كان أكثر برجمانية ومرونة من الحرس القديم، وأن ثمة صراعاً فعبياً قد نشب بينه وبين الحرس القديم، ولكن من المعروف أن كلا المجموعتين تتسميان لنفس العقلية أو الذهنية، أي عقلية الهجرة الصهيونية الاستيطانية الثانية. ورغم أن أعضاء الحرس الجديد يعترفون بوجود العربي نظرياً على عكس أسلافهم، فمنهم يتبنون نفس أسلوبهم في الإصرار على التعامل مع العرب من مركز القوة. ولم يرتبط اندبول التدريجي للحرس القديم بتغيير ملموس أو ملحوظ في تصورات النخب السياسية، وما مواقف إسحق رابين ويغال أون وشيمون بيريز وباريف إلا إعادة إنتاج لمواقف جولدماير وأبا إيبان وإسحق سابير في ظروف جديدة. وكل هذا يؤكد أن الحرس القديم قد صنع الإطار العقيدي للدولة الصهيونية وأن تأثيره يتجاوز مجرد الإسك بمقاليدي

جولدا مائير الائتلافية عام ١٩٦٩ ليشغل منصب وزير الدولة، ولكنه انسحب منها حين قبلت مبادرة روجرز في أغسطس عام ١٩٧٠، وعاد من ثم إلى قيادة المعارضة مسجلاً تقدماً مطرداً. ثم صعد تكتل الليكود، الذي أسسه عام ١٩٧٣، إلى المرتبة الأولى عام ١٩٧٧ (بسبب تداعيات حرب ١٩٧٣ وأصوات اليهود الشرقيين). وقد استمر في معارضته انسحاب إسرائيل من أي من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧.

وقد ظهر بجلاء رفض العالم لتاريخه الدموي أثناء زيارته لإنجلترا في يناير عام ١٩٧٢، إذ أدانته الدوائر الإعلامية فيها نظراً للدور الذي لعبه في مذبحه دير ياسين. ومع هذا، تعلّم العالم الغربي الحديث المرن كيف يتعامل مع بيجين، فقد استقبلته كل الدول بعد أن فاز حزبه بالانتخابات عام ١٩٧٧ (على عكس ما حدث مع فالدهام). وأثناء رئاسته، قام بتغييرات اقتصادية نتج عنها تصاعد المعدلات الاستهلاكية في إسرائيل. وقد تبادل هو والرئيس السادات الزيارات، وتم توقيع اتفاق كامب ديفيد وصار بيجين بطلاً للسلام وتقاسم مع السادات جائزة نوبل للسلام بعد عامين من بلوغه سدة الزعامة في إسرائيل (في نكتة شهيرة لجولدا مائير قالت: إن السادات وبيجين يستحقان جائزة أوسكار للتمثيل لا جائزة نوبل للسلام). لقد التزم بيجين الفكرة الرئيسية التي التزمها القادة الصهاينة من قبل، وهي أن الصلح مع الدول العربية وفقاً للشروط الإسرائيلية مطلب إسرائيلي دائماً، وأن أساس هذا الصلح اعتراف العرب بالأمر الواقع ضمن ميزان القوة العسكرية القائم، ومضمون التعامل مع إسرائيل ككيان أصيل في المنطقة. فوافق بيجين على الانسحاب من سيناء مقابل انسحاب مصر من المواجهة مع إسرائيل والاعتراف بها اعترافاً كاملاً وتطبيع العلاقات. وأثناء حكومة بيجين تم ضرب المفاعل النووي العراقي أثناء توليه رئاسة الوزارة.

وقد أصيب بيجين بالاكْتِئاب ثم استقال من الوزارة بسبب تورّطه في حرب لبنان («المستنقع اللبناني» على حد قول الصحفي الإسرائيلية)، إذ يبدو أن شارون قد أقتعه أن القوات المسلحة الإسرائيلية ستقوم بعملية عسكرية صغيرة من النوع الجراحي الإجهاضي الذي تجيده! ولكن، كما هو معروف، لم تتمكن القوات المسلحة الإسرائيلية من إنجاز هدفها (تخمين البنية التحتية لكل أعمال المقاومة الفلسطينية واللبنانية) ووجدت نفسها متورطة في حرب طويلة، وبدأت حركات الاحتجاج في إسرائيل. وقد خلفه شامير في الوزارة.

واستقالة بيجين تذكر باستقالة بن جوريون وجولدا مائير اللذين

في الكلية الحربية للقيادة والأركان في بريطانيا . شارك في حرب ١٩٤٨ كضابط عمليات ، ثم قائد لواء عسكري ، ثم ضابطاً للعمليات على الجبهة الجنوبية . وفي عام ١٩٤٩ شارك في وفد إسرائيل في محادثات الهدنة مع مصر في رودس .

شغل خلال الأعوام العشرين التالية مناصب رفيعة في الجيش الإسرائيلي : قائد المنظمة الشمالية (١٩٥٦ - ١٩٥٩) ، رئيس شعبة العمليات ونائب رئيس الأركان (١٩٥٩ - ١٩٦٤) ، رئيس الأركان (١٩٦٤ - ١٩٦٨) حيث قاد الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧ . لكنه تقاعد من الجيش في مطلع عام ١٩٦٨ ، وعُيِّن في إثر ذلك سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة ، وشهدت فترة خدمته سفيراً في واشنطن تحولاً بالغ الأثر في العلاقات الإستراتيجية بين البلدين . عاد إلى إسرائيل عام ١٩٧٣ ، ونشط في صفوف حزب العمل . وفي ديسمبر ١٩٧٣ انتُخب وزيراً للعمل في حكومة جولدا مائير . وعقب سقوط حكومة مائير ، بسبب نتائج حرب ١٩٧٣ ، انتخبه حزب العمل لرئاسة الحكومة . وفي يونيو ١٩٧٤ نالت حكومته ثقة الكنيست . واختار إسحق رابين شيمون بيريز وزيراً للدفاع خشية انسحاب كتلة رافي من حزب العمل . واشتد الخلاف بين الرجلين واستفاد بيريز من حالة التوتر والإرهاق العصبي التي أصابت رابين ، وصارت السياسة صراع مزايدات بينهما . وفي ظل هذه الحكومة تم التوصل بوساطة أمريكية إلى اتفاقات فصل القوات مع مضر وسوريا (١٩٧٤) ، وإلى الاتفاق المحلي مع مصر (١٩٧٥) . كما تم ، خلال عام ١٩٧٥ ، توقيع أول مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة .

وقد انتهت حكومة رابين نهاية غير طبيعية عبر طرح الثقة في الحكومة وسقوطها ، إثر قيام رابين باستقبال طائرات حربية جديدة من طراز إف - ١٥ قادمة من الولايات المتحدة في يوم السبت ، وهو ما اعتبره حزب أجودات إسرائيل خرقاً لحرمته . كما تمكن بيريز من كشف فضيحة مالية لزوجة رابين (تدور حول احتفاظها بحساب بالدولار في الولايات المتحدة خلافاً للقوانين التي تحظر ذلك) الأمر الذي سد الباب أمام عودة رابين إلى رئاسة الحزب في تلك الفترة .

وتدل سيرة الخدمة العسكرية لرابين وشخصيته في ظاهرهما على الثقة والتماسك بل الصلابة ، ولذلك فإن انهياره العصبي عشية حرب ١٩٦٧ وإصابته بهستيريا الذعر وهو في قمة المناصب العسكرية ، تدل على هشاشة التركيب المعنوي حتى للنخبة الإرهابية التي رُبيت في البالماخ ، وتبيّن الأساس الموضوعي لما يُسمّى «الهاجس الأمني» .

السلطة ويمتد إلى القيم والتقاليد والممارسات المستمرة ، ويرتبط بالطبيعة الاستيطانية لذات الكيان الصهيوني .

هذا ويميّز بعض الباحثين بين جيلين أو فريقين في الحرس الجديد ، الجيل الوسط (موشي ديان - يغال آلون - شيمون بيريز) الذي نبثت صهيونته واستيطانيته تحت ظلال الإمبريالية الأوروبية ، مقابل «جيل الأميركيين» الذي كان يتزعمه إسحق رابين رئيس الوزراء السابق الذي كان ينادي بالاعتماد الكامل على الإمبريالية الأمريكية . وهو تمييز ليس له مقدرة تفسيرية عالية ، كما نبّئت الأحداث اللاحقة ، فقد عمل شيمون بيريز بكفاءة عالية تحت المظلة الأمريكية .

وقد عاش أعضاء الحرس الجديد منذ البداية في الدولة وساهموا في بنائها سواء اقتصادياً أو حربياً ولكنهم لم يساهموا في صناعة الأيديولوجية الصهيونية ، وإنما تشربوها ورضعوها ، فمحددات فكرهم وسلوكهم هما الصهيونية والحفاظ على الدولة . وقد شهد هذا الجيل ظهور الصهيونية التصحيحية مرة أخرى من خلال انقلاب عام ١٩٧٧ وانتخاب مناحم بيجين . وقد صاحب هذا تصاعد صوت ممثلي اليهود الشرقيين ودعاة الصهيونية الإثنية ذات الديباجات الدينية . وهذا الجيل هو الذي دخل مفاوضات السلام مع العرب ، حيث وجد نفسه بين خيارين ، إما التمسك بالمبادئ العامة والأساسية للصهيونية القائمة على التوسع وأرض إسرائيل الكاملة أو الدخول في عملية سلام مع الدول العربية والشعب الفلسطيني ، ولكن قيادات ذلك الجيل حاولت المزاوجة بين الخيارين بمعنى عدم التخلي الكامل عن فكرة أرض إسرائيل مع الاستفادة من الاعتراف العربي ونبل الشريعة والقبول . وحدت انقسام بين اليمين ودعاة الصهيونية العمالية . أو بين من يتمسك بالصهيونية القائمة على نفي الشعب الفلسطيني والتمسك بأرض إسرائيل الكاملة من جهة (صهيونية الأراضي) ، ومن جهة أخرى الصهيونية العملية التي ترى استحالة استمرار الكيان الإسرائيلي في حالة حرب مستمرة ضد جيرانه ومن ثم وجوب التوصل إلى حل وسط إقليمي (الصهيونية الديموقراطية أو السكانية) . وأهم أعضاء الحرس الجديد هم رابين وبيريز وشارون .

يسحاق رابين (١٩٢٢-١٩٩٥)

Isaac Rabin

زعيم سياسي وعسكري بارز ورئيس وزراء سابق ، من الحرس الجديد . اسمه الأصلي إسحق رابينوفيتش ، وهو من مواليد القدس . درس في مدرسة زراعية ، وتلقى دورات تأهيل عسكرية في إطار البالماخ الذي التحق به عام ١٩٤٠ ، ودرس لاحقاً مدة عام

شيمون بيريز (١٩٢٣ -)

Shimon Peres

رئيس وزراء عمالي سابق ، ومن أبرز الشخصيات التي تلمذت على يد بن جوريون ، وهو من الحرس الجديدي . وأُلف في بولندا ثم هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٤ (وهو بعد في العاشرة من عمره) . ودرس في إحدى المدارس الزراعية ، ودرس لاحقاً في جامعة نيويورك ثم في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفرد . عُيّن بن جوريون ، خلال فترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، مسئولاً عن مشريات الأسلحة والتجنيد في هيئة أركان الهاجانة ، ثم مسئولاً عن سلاح البحرية عام ١٩٤٨ ، ورئيساً لبعثة وزارة الدفاع في الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ . وقد شغل خلال فترة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، منصب نائب المدير العام لوزارة الدفاع ، ثم مديراً عاماً لها لمدة سبعة أعوام (١٩٥٣ - ١٩٥٩) . وخلال هذه الفترة أعاد تنظيم وزارة الدفاع ، وبادر إلى إنشاء الصناعات الجوية والمروحية النووية الإسرائيلية . وكان مسئولاً عن تطوير العلاقات الخاصة مع فرنسا . وفي عام ١٩٥٩ انتخب عضواً في الكنيست ثم عمل نائباً لـ بن جوريون في وزارة الدفاع من ١٩٥٩ - ١٩٦٥ ، حيث وضع الأساس لنسبة التخصية العلمية للأسلحة النووية في إسرائيل . وقد قام ، كذلك ، بتطوير العلاقة بين الدولة الصيوية وألمانيا الغربية لتزويد إسرائيل بأسلحة أدنية . ويلاحظ أن بيريز ظهر دائماً ضمن ثنائي يقف من ورائه بن جوريون ، والأول في هذا الثنائي كان موسى ديان . وكان تعيين بيريز في منصب المدير العام لوزارة الدفاع راجعاً إلى أن بن جوريون كان يستهدف أن يضمن الولاء الشخصي لقيادته . فبيريز ليس من العسكريين أساساً ، ولا من الأسماء اللاحقة في المنظمة الصهيونية أو الوكالة اليهودية ، ولكنه استمد خبراته من الخلق النقابي انقلابي ومن العمل الحزبي في نطاق حركة العمل . وقد تغلغل نفوذ بيريز في كل من المجتمع العسكري والمؤسسة العسكرية وصارت كلمته نافذة في الجيش ، كما صارت له مكانة خاصة لدى بن جوريون وحزب الهاي أيضاً ، الأمر الذي أثار تخوف القادة المنحصرين مثل ليفي إشكول وإسحق سابير وجولدا مائير .

وإثر انسحاب بن جوريون من حزب الهاي عام ١٩٦٥ ، بسبب تداعيات فضيحة لافون ، شارك بيريز مع بن جوريون وموشي ديان في تأسيس حزب رافي ، وعُيّن سكرتيراً عاماً للحزب . ولكن الحزب فشل في الحصول على أغلبية نسبية تمكّنه من تشكيل الحكومة (١٠ مقاعد في انتخابات عام ١٩٦٥) . ولكن شخصية وطموحات كل من بيريز وديان جعلتهما يرفضان الانتظار في صفوف المعارضة .

وقد ظل رابين في حزب العمل في مقدمة الصف الأول ، وظل محور استقطاب كبير في أوساط الحزب ، وإن استسلم أمام بيريز قانعاً بأن يصطف وراءه حتى حانت له الفرصة عام ١٩٩٢ ليحتل منصب رئيس الحزب ورئيس الوزراء مرة أخرى . وقد بقي رابين بعد هزيمة حزب العمل في انتخابات عام ١٩٧٧ عضو كنيست في المعارضة وشارك في عضوية لجنة الشؤون الخارجية والأمن . وخلال غزو لبنان عام ١٩٨٢ قدم دعمه العلني لوزير الدفاع آنذاك أرئيل شارون . وفي ظل حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٤ - ١٩٩٠) تولّى رابين منصب وزير الدفاع ، وقدم عام ١٩٨٥ اقتراح انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان ، وإنشاء الحزام الأمني في الجنوب اللبناني . ولدى نشوب الانتفاضة عام ١٩٨٧ انتهج رابين ضدها سياسة قمعية بالغة العنف ، متبعاً سياسة تكسير العظام التي قبلت باستنكار دولي واسع .

وحانت الفرصة لرابين ليقود الحكومة الإسرائيلية في ظل أجواء عملية التسوية المنبثقة عن مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ ويُقال إثر احتدام الخلاف بين حكومة الليكود بقيادة إسحق شامير والإدارة الأمريكية بقيادة بوش حول موضوع الاستيطان . وفي الانتخابات الحزبية التي جرت قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢ فاز رابين على منافسه شيمون بيريز ، وقاد حزب العمل إلى الفوز في انتخابات الكنيست ، وألّف حكومة عمالية احتل فيها منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع . وخلال هذه الفترة أبرم اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) ومن ثم الاتفاق المرحلي (اتفاق طابا) ، كما أبرم خلال عام ١٩٩٤ معاهدة السلام مع الأردن . وقد اغتيل رابين في تل أبيب يوم ٤ نوفمبر ١٩٩٥ على يد أحد أعضاء اليمين الديني ، المعارض لاتفاقات التسوية .

ويبدو أن موافقة رابين على توقيع اتفاقات تسوية الفلسطينيين بمنزلة تطوير في رؤيته للوجود العربي وإدراك منه لعحق الأزمة التي تواجه المشروع الصهيوني . ومع هذا يمكن القول بأن الانتفاضة والمقاومة التي أظهرها الشعب الفلسطيني جعلته يدرك أزمة الصهيونية وعدم قدرتها على الاستمرار في الاحتلال بنفس الأساليب القديمة ، فكانت فكرة الحكم الذاتي التي تقوم على سيطرة إسرائيل على الأرض دون الشعب . فرايين - شأنه شأن معظم الزعماء الصهاينة من اليمين واليسار - كان يتخفى أن يستيقظ ليرى قطاع غزة وقد غرق في البحر من شدة أعمال المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي فيه . وقد مكنته اتفاقات التسوية من الحصول على جائزة نوبل للسلام بالمشاركة مع كل من بيريز وعرفات .

ومع تصاعد نذر حرب عام ١٩٦٧ تم تشكيل حكومة وحدة وطنية عُيِّنَ ديان فيها وزيراً للدفاع . وفي أواخر عام ١٩٦٧ قرر كل من ديان وبيريز أن يعودا إلى حزب العمل بعد أن أعلنّا حل رافي تاركين بن جوريون في الفراغ . وعكف بيريز على العمل الدؤوب داخل الآلة الخزنية من أجل الاندماج من جديد في الحزب والتعبير عن ولائه بجهد يعوض اهتزاز ذلك الولاء سابقاً .

شغل بيريز مناصب وزارية مختلفة في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٧ منها وزير استيعاب وهجرة ، ثم وزير المواصلات والاتصالات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، ثم وزير الإعلام في مارس ١٩٧٤ ، ثم وزير الدفاع في حكومة راين في فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ التي شهدت توقيع الاتفاق المرحلي مع مصر عام ١٩٧٥ ، وقد شارك بيريز في المفاوضات المؤدية إليه . ثم شهدت هذه الفترة بداية الصراع بين بيريز وراين منذ انتخاب راين زعيماً خلفاً لجولدا مائير ، وهو المنصب الذي كان بيريز يطمح إليه بعد تضعُّع سلطة موشي ديان .

وفي عام ١٩٧٧ انتُخب بيريز رئيساً لتجمع المعراخ . ولدى تأليف حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٤ ، تولى بيريز فيها منصب رئيس الحكومة مدة عامين ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ثم مناصبي نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (١٩٨٦ - ١٩٨٨) . وخلال فترة ولايته كرئيس للحكومة انسحبت إسرائيل من جزء من الجنوب اللبناني (١٩٨٥) ، وطبقت خطة لتثبيت الاقتصاد الإسرائيلي . وفي حكومة الوحدة الوطنية الثانية (١٩٨٨ - ١٩٩٠) تولى بيريز مناصبي نائب رئيس الحكومة ووزير المالية . وبعد انسحاب حزب العمل من الحكومة قاد المعارضة في الكنيست حتى عام ١٩٩٢ .

وقبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢ نافس إسحق راين شيمون بيريز على رئاسة حزب العمل في الانتخابات الداخلية في فبراير عام ١٩٩٢ ، ولكن الفوز كان من نصيب راين . وشهدت الفترة التالية هدوءاً داخلياً أسهم في فوز حزب العمل في انتخابات الكنيست ، وتم تعيين بيريز وزيراً للخارجية في حكومة راين التي أُلغِيَتْ في يونيو ١٩٩٢ ، وأدَّى دوراً أساسياً في إبرام اتفاقي أوسلو وطابا مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي توقيع معاهدة السلام مع الأردن . واثراً اغتيال راين في نوفمبر ١٩٩٥ ، شكّل بيريز حكومة جديدة برئاسته واحتفظ فيها بمنصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع . ورغم هزيمة حزب العمل في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ استمرت طموحات بيريز في التمسك بالسلطة وذلك عبر مقترحات تشكيل حكومة وحدة وطنية بين العمل والليكود . ومع إجراء الانتخابات الداخلية للحزب في يونيو ١٩٩٦ تمكن إيهود باراك من

الفوز برئاسة الحزب متصراً على يوسي بيلين الذي يدعمه بيريز . وما يزال بيريز مصراً على الاستمرار في الساحة السياسية وعدم اعتزال العمل السياسي ، ولتحقيق هذا الهدف أسس معهد بيريز للسلام ضمّ في مجلس أمنائه كلاً من كارتو وجورباتشوف . ويُعدّ بيريز المنظر الأساسي للسوق الشرق أوسطية وفكرة إدماج إسرائيل في المنطقة عبر إنشاء نظام إقليمي للتعاون الأمني والاقتصادي . وقد طرح تلك الآراء في كتابه **المشرق الأوسط الجديد** ، معتبراً فيه أن السلام والتعاون الاقتصادي كفيلا بحل بنية تحتية ومشاريع اقتصادية مشتركة تكفل الأمن لإسرائيل ، بحيث تتم تحالفات بين إسرائيل والنظم العربية لمواجهة خطر الإرهاب وصعود الحركات الإسلامية .

ولكن التناقضات الداخلية لتلك الرؤية أسفرت في النهاية عن فشل بيريز في الفوز في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ ، رغم ارتدائه بزة الحرب وتنفيذ عملية عقايد الغضب ومذبحة قانا في مارس ١٩٩٦ ، ورغم الدعم الخارجي من قِبَل الولايات المتحدة له وحزب العمل .

(**أرييل شارون** ١٩٣٣ -)

Ariel Sharon

زعيم صهيوني من الحرس الجديد من مواليد كفار ملال . درس التاريخ وعلوم الاستشراق في الجامعة العبرية في القدس ، وأكمل تحصيله الجامعي في كلية الحقوق في تل أبيب ، ثم حصل على شهادة جامعية عام ١٩٩٦ . اسمه الأصلي أريئيل صموئيل مردخاي شراير ، وهو من يهود بولندا أصلاً ، وقد عاش أبوه بعض الوقت في القوقاز أيضاً ، ثم هاجر إلى فلسطين وعمل مزارعاً في مزارع الموشاف ، وأرسله والده إلى الكلية الزراعية ولكنه لم يكن راغباً في الدراسة . وقد اشترك في الحرب الصهيونية ضد العرب عام ١٩٤٨ وأصيب في بطنه (بينما كان يحرق أحد الحقول) وكاد يُقتل لولا أن قام جندي شاب بنقله إلى مكان آمن (وقد أصبح ولاؤه أثناء القتال لا يتجه إلى الوطن ككل وإنما إلى المقاتلين معه وحسب . وقد صارت هذه إحدى العقائد الأساسية في الجيش الإسرائيلي) .

لم يبرز شارون إلا بعد عام ١٩٤٨ كضابط في الوحدات الخاصة التي تعمل بإمرة الاستخبارات العسكرية للقيام بالأعمال الانتقامية ضد مخيمات اللاجئين والقرى الفلسطينية الحدودية حيث عهد بهذه الغارات إلى وحدة خاصة أنشئت في أغسطس ١٩٥٢ وأطلق عليها اسم "الوحدة ١٠١" . وقد اختار شارون أفراد الوحدة

وهو ما أكسبه سمعة عالية . وقد وصفه زملاؤه بأنه « شي هادئ الأعصاب ... لا يمكنك أن تعرف إن كنت تحبه أو تكرهه ، وإن كنت تعجب به أم تخاف منه » .

وبعد 'نجاح' ١٩٦٧ (حين 'انتصرت' القوات الإسرائيلية على القوات العربية) نجد أن شارون 'ينجح' في طرد ٦٠٠ بدوي من ديارهم في رفح ليحقق بعض الأمن في غزة (فقد كان قائد المنطقة الجنوبية) وتم دمج هذه الوحدة بقوات المظليين .

ولم يكد شارون يُحال إلى الاحتياط عقب الحرب حتى سارع إلى استثمار السمعة العسكرية التي جناها من الحرب لدخول الساحة السياسية ، شأنه شأن كثير من الجنرالات الإسرائيليين . فشرع يشكل حركة سياسية بزعامته يتقدم بها إلى انتخابات عام ١٩٧٧ . مع ملاحظة أنه كان في شبابه عضواً غير نشيط في حزب المناهي ثم الحزب الليبرالي . وفي ظل صعوبة حصوله على أصوات كثيرة عمد إلى إجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية حتى تلك التي تتبنى أفكاراً سياسية مختلفة تماماً مثل يوسي ساريد . وأشار لهم بأنه مستعد لممارسة مرونة كفيفة بأن تدعشهم إذا هم قبلوا الانضمام تحت لواء قائمته . وتشير تجربة الغزو اللبناني إلى أن وزير الدفاع شارون لم يتغير عن قائد الوحدة ١٠١ ، وأن سفاح صابرا وشاتيلوا هو بعينه سفاح قبية ، وعليه فإن تلويعه بالمرونة والاعتدال يجب أن يفهم في سياق المناورة السياسية .

وجاءت نتيجة انتخابات ١٩٧٧ تنفوز قائمة شارون بمقعدين ، ثم انضم إلى كتل الليكود شاعلاً مقعد وزير الزراعة ثم وزير الدفاع . وقد كان هو المحرك الرئيسي وراء غزو لبنان عام ١٩٨٢ . وقد اضطر شارون إلى الاستقالة من منصبه كوزير للدفاع عام ١٩٨٣ إثر تقرير لجنة تحقيق رسمية حملته المسؤولية غير المباشرة عن مذبحة صابرا وشاتيلوا . وقد استمر شارون في الوزارات التي شارك فيها الليكود بعد ذلك ، حيث شغل منصب وزير بلا حقيبة (١٩٨٢ - ١٩٨٤) ، ثم وزير الصناعة والتجارة (١٩٨٤ - ١٩٨٨) ووزير البناء والإسكان (١٩٨٨ - ١٩٩٢) .

ويكشف صعود شارون إلى مراكز السلطة بهذه السرعة ، ومكوته في الوزارة بعد أن تحمل خسائر حرب لبنان ، ونجاحه في تثبيت مواقفه داخل الليكود ، بل منافسة شامير نفسه على زعامة الحزب ، يكشف ذلك عن الشعبية التي يتمتع بها العسكريون المتشددون في الكيان الصهيوني . تولى شارون منصب وزير البنية التحتية في حكومة الليكود برئاسة نتنياهو التي تم تشكيلها إثر انتخابات عام ١٩٩٦ ، واستمر في السعي من أجل لعب دور

(«شباطينها» كما كانوا يُدعون) بنفسه من مجرمين وأصحاب سوابق ولصوص وقتلة ، فاتجه إلى قرية قبية العربية الفلسطينية التي تقع شمال القدس على بُعد كيلو مترين من حدود ١٩٦٧ ، ثم طوقت قواته القرية وغمرتها بوابل من نيران المدفعية فدكت القرية دكاً على من فيها ، ثم تقدم المشاة وأجهزوا على الباقين على قيد الحياة . وقد دلت مواضع الإصابات في أجسام الضحايا الذين سقطوا قرب أبواب بيوتهم من الداخل على أنهم لم يعطوا فرصة مغادرتها (كما يقول تقرير قائد مراقبي هيئة الأمم مما يجعل قبية قريبة من قانا) . وقد استعمل في هذا الهجوم جميع أسلحة المشاة من بنادق ورشاشات برن وستن وقنابل يدوية وقنابل حارقة ومتفجرات . ويتلخص «نجاح» شارون في هذه المذبحة فيما يلي :

- ١ - نف ٤١ داراً للسكنى .
 - ٢ - قتل ٦٩ شخصاً نصفهم من النساء والأطفال .
 - ٣ - قتل ٢٠ رأساً من الماشية بينها بقر وخراف وماعز .
- وقد أنكر بن جوريون - رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذ - علمه بالعملية وأكد أنه قام بتحقيق دقيق أسفر بما لا يقبل الشك عن أن جميع وحدات الجيش الإسرائيلي كانت في نكباتها ! وقد تنصل بن جوريون من هذا "النجاح" العسكري نظراً لدمويته ، ولكن كتاب المظليين الإسرائيلي الصادر عام ١٩٦٩ لم يتردد في التباهي بهذه العملية «الناجحة» التي غسلت عار الهزائم التي لحقت بجيش إسرائيل في غاراته الانتقامية السابقة .

ولكن يبدو أن "نجاح" عملية قبية الباهر لم يؤت أكله إذ أننا نجد أن الجنرال يشترك في حروب "ناجحة" الواحدة تلو الأخرى دون توقف ، وكأنه آلة حرب دقيقة الصنع تحرز نجاحات "عديدة متتالية" . (ولكن ألا يشير تكرار "الحروب الناجحة" بعض الشك عن مدى نجاحها لأن الحرب "الناجحة" حقاً هي الحرب التي تحقق السلام والطمأنينة والأمن الدائم للمحارب وأهله وشعبه ؟) .

عُيّن شارون قائد لواء مدرع في العدوان الثلاثي على جبهة سيناء ، واحتل عمر متلاً مخالفاً بذلك الخطة العامة التي كانت تهدف إلى ترك حامية المر تسقط من تلقاء نفسها حينما يتم تجاوزها وتصبح قوات العدو خلفها (فمن عادة شارون مخالفة الأوامر) . ثم تلقى تعليماً عسكرياً في فرنسا بعد حرب ١٩٥٦ ، ثم تم تعيينه قائد لواء مدرع (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ، ورئيس هيئة أركان المنطقة الشمالية (١٩٦٤ - ١٩٦٩) ، وقائد المنطقة الجنوبية (١٩٦٨ - ١٩٧٣) . وكان قائد القوات الإسرائيلية التي عبرت في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قناة السويس من سيناء إلى الضفة الغربية للقناة وفتحت ثغرة الدفرسوار

فهو مصمم على تقرير الضرورات الأمنية والجغرافية في قطاع غزة والضفة الغربية من خلال المحادثات مع الفلسطينيين . وقد أصبح شارون أهم دعاة المشاركة الإستراتيجية بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية مغلباً بذلك الخيار الذي طالما نادى به كثيرون في إسرائيل وهو إقامة دولة فلسطينية في الأردن . كذلك قبل شارون مبدأ السيادة الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة (من دون القدس بالطبع) . والتحدي الذي يراه شارون في التعامل مع الفلسطينيين هو إيجاد إطار سياسي ودبلوماسي ناجح يساعد على تحديد واحتواء صلاحيات الدولة الجديدة ومساحتها الجغرافية .

وتنقل مصادر عن شارون قوله : " يجب على إسرائيل أن تحتفظ في أي تسوية نهائية بمنطقة أمنية في الشرق لا يقل عرضها عن عشرين كيلو متراً وحزام أمني في الأجزاء الغربية من الضفة الغربية يتراوح عرضه بين ٧ و ١٠ كيلو مترات " . وفوق ذلك يجب أن تبقى القوات الإسرائيلية بصورة دائمة في غور الأردن ، وأن تهيمن على جميع الطرق والممرات الجوية والبحرية في الأراضي الفلسطينية . ومن الواضح أن شارون يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي :

أولاً : يريد شارون من الجميع أن يفهموا "الخطوط الإسرائيلية الحمراء" مع إبداء رغبة في فهم المطالب الفلسطينية .
ثانياً : إعادة الصداقة والثقة إلى المواقف التفاوضية الإسرائيلية .
ثالثاً : تحقيق تنسيق ناجح بين الموقف الإسرائيلي والموقف الأمريكي .

وقد تم الاتفاق بين نتنياهو وشارون على تسوية مؤقتة يحق بموجبها لنتنياهو التشاور مع شارون في الشؤون السياسية والأمنية دون أن يدخل مجلس الوزراء المصغر فعلاً . ورغم هجوم شارون على نتنياهو إلا أنه لم يصعد من خلافاته معه ، مقابل تزايد دور شارون في الحكومة .

ديفيد ليفي (١٩٣٧ -)

David Levy

وزير الخارجية السابق ، ورئيس حزب جيشر ، من أعضاء جيل الحرس الجديد من الناحية التاريخية ، ولكنه من الناحية الفعلية تم استبعاده من صنع القرار ، ولعل هذا هو الذي أدى به إلى الاستقالة .

ودفيد ليفي زعيم يهودي سفاردي ، وهو من أصل مغربي .
وُلد لأبوين محدودي الدخل ، هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٧ مع من

أساسي في القضايا الاستراتيجية ، حيث ضغط من أجل ضمه إلى المجلس الوزاري المصغر إلى جانب نتنياهو ووزير الخارجية والدفاع (ديفيد ليفي وإسحق مردخاي) ، واعترض الأخيران على ذلك .

التقى شارون بمحمود عباس (أبو مازن) في يولييه ١٩٩٧ ليرد على منتقديه الذين رأوا أن دخوله مجلس الوزراء المصغر سوف يعقد المفاوضات مع الفلسطينيين مشيراً إلى أنه الوحيد الذي يعرف كيف يتعامل مع الفلسطينيين . وقد تنازل عن ذلك الذي ظل ينادي به لسنين طويلة ، وهو حرمان الدولة الفلسطينية المستقبلية من أي استمرارية جغرافية (يعتقد شارون أن المحافظة على الاستمرارية والاتصال الدائم بين المستوطنات اليهودية داخل الأراضي الفلسطينية يمكن أن تتم خلال بناء الأنفاق تحت الأرض والجسور والطرق الالتفافية بدلاً من البقاء على الاتصال الجغرافي المباشر بين تلك المستوطنات) . وقد عرض شارون خريطة على أبو مازن في ١٦ يولييه ١٩٩٧ لأنه أراد كما قال "أن يعرف الفلسطينيون ولآخر مرة ما هو موقف إسرائيل من اتفاقية الوضع النهائية ، وما الذي يمكنها أن تفعله ، وما الذي لا يمكنها أن تفعله أبداً ، ولماذا" . ومضى شارون ليقول : " هذه أمور لا بد للفلسطينيين أن يفهموها لأنني أعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي يسمعونها منا " .

ويعُد شارون من أهم أنصار نظرية الضم التدريجي للضفة الغربية . وفي مقال له بجريدة معاريف في نهاية عام ١٩٨١ تحت عنوان "المشكلات الإستراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات" يتطلع شارون إلى وجوب أن تتخطى فكرة المصلحة الإستراتيجية لإسرائيل المجال المتمثل تقليدياً بالدائرة المحيطة بإسرائيل إلى مجالين جغرافيين آخرين لهما تأثيرهما الأمني :

١ - الدولة العربية البعيدة التي يضيف تعاضد قدراتها العسكرية بُعداً بالغ الخطورة للخطر المباشر الذي يتهدد إسرائيل ، سواء عن طريق إرسال قوات خاصة إلى منطقة المواجهة ، أو عن طريق القيام بعمليات جوية وبحرية مباشرة ضد خطوط المواصلات الجوية والبحرية الإسرائيلية .

٢ - تلك الدول التي يؤثر التوجه السياسي الإستراتيجي فيها على الأمن القومي الإسرائيلي مثل إيران وتركيا وباكستان ومناطق الخليج الفارسي وأفريقيا ، ولا سيما دول أفريقيا الشمالية والوسطى .
وهذه الإستراتيجية لا ترى في الضفة وغزة إلا خطأ خلفياً يقع في قلب إسرائيل ، الأمر الذي يتطلب المزيد من مصادرة الأراضي وتفريغها من السكان العرب .

ومن الواضح أن شارون سيكون له دور حاسم هذه الأيام .

(ويمكن أيضاً تسميته «جيل القوة») يشير إلى جيل السياسيين الذي ظهر بعد الحرس القديم والحرس الجديد ، وذلك بعد أن تفاقمت التناقضات في المجتمع الإسرائيلي في مختلف المجالات والمستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وظهرت التناقضات واضحة في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة ، وبحاول جيل النخبة الجديدة نقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتميز بالتحضر من الأيديولوجيا الصهيونية والسياسة المتصلة بالأعباء الجماعية . وهذا الجيل تطغى عليه الهوية الإسرائيلية ، فهو عندما يعمل سواء في المنجنيين المدني أو العسكري فإنه لا يعمل بناء على دوافع أيديولوجية واضحة . كما كان الجيل السابق (الحرس القديم والحرس الجديد) . ولكن بناء على ضرورات الحياة وضرورة التعامل مع الواقع السياسي . فإذا كانت الأجيال السابقة تحكمها عقدة الضياع أو الخوف على الدولة ، فإن ذلك الجيل قام ونشأ في ظل وجود الدولة وعاش فيها .

وأعضاء هذا الجيل . شأنهم شأن أعضاء الحرس الجديد ، واجهتهم مشكلة التمسك بالاستعمار الاستيطاني الإحلالي من جهة ، وصعوبة استمرار الكيان الصهيوني في حنة حرب وعداء دائم مع جيرانه في ظل حقيقة وجود الشعب الفلسطيني واستحانة نفيه أو تغيبه من جهة أخرى . وقد عاش أعضاء هذا الجيل في الفترة التي أعقبت انتصار ١٩٦٧ ، لنذ لم يدم صويلاً مع حرب ١٩٧٣ ، كما عاش ما مرت به إسرائيل من تطورات دعت التناقضات داخل المجتمع مثل غزو لبنان والانتفاضة الفلسطينية . وقد شاهد أعضاء هذا الجيل تفاقم التناقضات داخل المجتمع الصهيوني وأزمة الصهيونية .

ولذلك ينقسم أعضاء ذلك الجيل الجديد إلى فريقين رئيسيين في الموقف من عملية التسوية وإنهاء حانة الحرب وحلم إسرائيل الكبرى ، فريق مندفع مع هذه العملية دون خوف بحافز من الثقة بالنفس ورسوخ الدولة من ناحية والرغبة في انتمتع بمزايا السلام والأمن ومغريات الحياة من ناحية أخرى (تمثل الصهيونية العمالية) ، وفريق يرفض هذه العملية رفضاً مطلقاً ويعتبرها تهديداً للدولة التي بُنيت أركانها ، وتنازلاً عن حلم أرض إسرائيل الكاملة ، وهو تنازل عن حق ينبغي عدم التفريط فيه (تمثل الصهيونية التصحيحية والصهيونية ذات الديباجات الدينية) . ويرتبط بذلك الفريق الأخير تصاعد ونمو الروح القومية الصهيونية والدينية ممثلة في كل من اليمين العلماني واليمين الديني . وهناك تمايزات داخل كل فريق وخصوصاً الفريق الأول .

وكانت بداية التحول إلى الجيل الجديد في الليكود حيث انتصر

هاجر من السفارد (أي في سن العشرين) وعمل كعامل زراعي أجير في الكيبوتسات القريبة من بيت شان وبعد ذلك عمل في مجالات البناء . وهو ينتمي إلى هذا الجيل الذي يتحدى هيمنة الإشتناز على تأكيد الأمور . ويُقال إن أصوله الطبقة المتواضعة والسفاردية تحد من رغبته في تبوء زعامة حزب الليكود . انتُخب لمجلس بلدية بيت شان (١٩٦٧) ثم رئيساً للمجلس . وكان رئيساً لحركة حيروت في الهستدروت في نفس الفترة . دخل الكنيست عام ١٩٦٩ ثم أصبح وزيراً في حكومة الليكود عام ١٩٧٧ (وزير الهجرة ثم وزير البناء والإسكان) وتطلع لرئاسة الحزب ولكنه فشل في مساعيه وانتهى به الأمر بالانشقاق عن الليكود وتأليف حزب جيشر .

ولكن نظراً لظروف انتخابات عام ١٩٩٦ ، فقد خاض حزب جيشر الانتخابات في قائمة واحدة مع الليكود ، حيث حصل كتل (الليكود - جيشر - تسومت) على ٣٢ مقعداً منها خمسة مقاعد لحزب جيشر ، وتولّى على أثرها ليفي وزارة الخارجية حتى استقالته منها في يناير ١٩٩٨ .

وكان ليفي متردداً في الخروج من الحكومة رغم تهميشه الواضح وذلك لحسابات انتخابية تتمثل في خشيته - مثل باقي أعضاء الائتلاف الحكومي - من إجراء انتخابات برلمانية جديدة غير مستعد لها في الوقت الراهن ، مما زاد من ازدياد تنبهاؤه له وتجاهل مطالبه فيما يتعلق بالموازنة لصالح حركة شاس . ولكنه استقال في نهاية الأمر . بعد أن صرح بأن الحكومة توزع ملايين الشيكولات على القطاعات الحزبية المختلفة وترك الطبقات الفقيرة دون أموال .

وفي موضوع الميزانية حدث تنافس حاد بين حركة ليفي وحزب شاس ، فالأخير رسخ قواعد انتخابية وسط اليهود الشرقيين في إطار التشديد على هوية يهودية شرقية تقليدية ذات ملامح دينية أرثوذكسية ، وإرسال حزب إلى الكنيست يتصرف كأنه مجموعة مصالح تمثل قطاعاً سكانياً معيناً ، وتستمد لدخول أي ائتلاف بشروطها طالما كان ذلك في مصلحة المجموعة السكانية التي تمثلها ، وفي المقابل لم تنجح حركة جيشر في تأسيس هذا النوع من القواعد الجماهيرية ، فتجاهل تنبهاؤه مطالب ليفي لصالح شاس ، وتبين للفي أن وجوده في حكومة تنبهاؤه لن يساعده على تثبيت وضعه جماهيرياً بل قد يعوقه .

النخبة الجديدة

The New Elite

«النخبة الجديدة» مصطلح في الخطاب السياسي الإسرائيلي

تحت سيادة السلطة الفلسطينية . وكان حزب العمل قد قرر إزالة ١٢ مستوطنة يسري عليها هذا الشرط ، لذلك حرص شارون في خريطته على إيجاد تواصل جغرافي وديموجرافي بين المستوطنات ، إضافة إلى خلق كتل استيطانية محاذية للخط الأخضر . ونتيجة لا وصفه شارون بـ «خريطة المصالح القومية» ستكون جميع المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ، الأمر الذي يسمح له بالهيمنة على ٦٢٪ من مناطق الضفة الغربية . ويبدو من مراجعة تفاصيل الخريطة أن شارون ومردخاي يتفقان على الأهمية الإستراتيجية لغور الأردن وصحراء النقب ، ويعتبران السيطرة عليها مصلحة أمنية عليا . وهما يتحدثان عن هذه المنطقة كعازل أو فاصل بين الأردن والكيان الفلسطيني بحيث تبقى فلسطين الصغيرة (أو «ميني - فلسطين» كما يسمونها) معتمدة اعتماداً كلياً على إسرائيل ، كما يريان أن الدفاع الإسرائيلي بحاجة دائمة لقطاع بعرض عشرين كيلو متراً يُستخدم كمطقة تدريب ومناورة .

ولعل أهم ما يميّز خريطة مردخاي هو خلق تواصل بين الكاتونات الفلسطينية ، وطرق تحقيق لإمكانية نقل مناطق صحراوية للسلطة الفلسطينية وهو ما رفضه شامير . وعلى صعيد الوزن السياسي تشير استطلاعات الرأي العام طوال عام ١٩٩٧ إلى أن مردخاي هو المرشح الأوفر حظاً للفوز برئاسة الحكومة الإسرائيلية إذا أُجريت انتخابات عامة جديدة ، وبإمكانه التغلب على كل من نتياهو وباراك ذوي الأصل الإشكنازي .

يهود باراك (١٩٤٢ -)

Ihud Barak

«باراك» بالعبرية تعني «البرق» وهو من زعماء النخبة الجديدة . وُلد عام ١٩٤٢ (أي قبيل قيام دولة إسرائيل ببضع سنوات وحسب) وهو من خريجي الكيوتسات (وُلد في كيبوتس هيشمار هاشارون ، القريب من منتجع نتانيا ، وهي مكان لتركز الصغرة الإشكنازية) . ولا يختلف باراك كثيراً عن نتياهو في التوجهات السياسية والاقتصادية ولذا يُسمّى «توأم يبي» .

قضى باراك أهم سنوات حياته (تلك السنوات التي تشكل فيها الشخصية) في الجيش بادناً من أسفل السلم ، لكنه ارتقى درجات الرتب سريعاً . وعندما تقاعد بعد ٣٥ سنة من الخدمة العسكرية كان قد حصل على أوسمة شجاعة أكثر من أي إسرائيلي آخر . كانت شهرته داخل إسرائيل هائلة ، فقد كان بطلاً باعتباره قائداً لفرقة «سايريت ماتكال» المختارة . وقد شارك عام ١٩٧٢ في عملية إنقاذ

السياسي الجديد بنيامين نتياهو عام ١٩٩٣ على خصومه واستطاع أن يحصل على لقب زعيم المعارضة ثم رئيس الوزراء بعد انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ . وقد تأخر الأمر بعض الشيء في حزب العمل ، فرغم صعود الجيل الجديد مثلاً في يهود باراك وحاييم رامون ويوسي بيلين ، إلا أن قيادات الحرس الجديد مثله في رابين وبريز استطاعت الهيمنة على مقاليد الأمور رغم تمرد حاييم رامون وانسحابه من الحزب عام ١٩٩٤ وتشكيله قائمة مستقلة في انتخابات الهستدروت . ولكن اغتيال رابين (نوفمبر ١٩٩٥) وهزيمة الحزب في انتخابات ١٩٩٦ عجلت بإنهاء سيطرة الحرس الجديد ، ليفوز يهود باراك برئاسة الحزب في يونيو ١٩٩٦ مطيحاً بشيمون بيريز . وأهم أعضاء هذا الجيل دون منازع هما باراك ونتياهو . ويمكن أن نضم لهما إسحق مردخاي .

إسحق مردخاي (١٩٤٤ -)

Isaac Mordechai

رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق . من أصل عراقي كردي . وهو مطلق وأب لاثنتين من الأولاد ، كان أبوه يعمل حاخاماً . هاجر إلى الدولة الصهيونية عام ١٩٥٠ (أي وهو بعد في السادسة) فأقام هو ووالدته في أحد المعابر لمدة عشر سنوات (وهو أمر طبيعي بالنسبة لليهود العالم الإسلامي وحدهم) ثم انتقل إلى طبرية (التي يسكنها عدد كبير من يهود كردستان العراق) . درس التاريخ في جامعة تل أبيب وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا وتخرج من كلية القيادة والتوظيف بإسرائيل .

انخرط مردخاي عند تقاعده في سلك السياسة (شأنه شأن كثير من الجنرالات الإسرائيليين مثل يهود باراك وأريئيل شارون) . وقد عُرف بطموحه وعناده واستقلالته . كان مردخاي وليفي (قبل استقالة هذا الأخير) يكوّنان جناحاً داخل الائتلاف الحاكم من أجل الالتزام باتفاق أوسلو ، وتنفيذ مراحل إعادة الانتشار كما نصت عليها الاتفاقات . وإثر استقالة ليفي أشار مردخاي إلى أنه سيستقيل من الحكومة إذا لم يتم إعادة الانتشار . ويرى مردخاي تحريك المسار اللبناني وفصله عن المسار السوري ، حيث أعلن التزام إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان انسجاماً مع القرار ٤٢٥ ، وفي محاولة من طرف مردخاي وشارون لبلورة خريطة مشتركة للتسوية الدائمة في الضفة الغربية .

والبعد الأساسي الذي انطلق منه شارون ومردخاي بخصوص الانسحاب يعتمد على فكرة عدم اقتلاع أي مستوطنة يهودية تقع

عملية السلام» وأحد المقررين من بيريز الذي حصل على (٥١، ٢٨٪) والذي يقف وراء اتفاق أوسلو .

ومن المعارضين لقيادة باراك والذين رشحوا أنفسهم ضده هناك حاييم رامون زعيم المستدروت ، وشلومو بن عامي (السفاردي الذي ينتمي لحزب العمل والذي يربط بين السلام والرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والذي حصل على ١١، ١٤٪ من أصوات الناخبين) . وكانت رسالة الناخبين واضحة : نريد زعيماً جديداً ، ولكن ليس من كانوا يدورون في فلك إسحق رابين ، ونريده سياسياً قوياً له سجل عسكري مشهود ، أكثر منه منظراً ليبرالياً (أي نريده شخصاً اكتسب «الشرعية السياسية» التي يفتقدها بيريز) . وقد انتخب باراك مجموعة غير متناحرة أو متعائلة (من النواحي السياسية والأيدولوجية) . فعوزي برعام ، الرجل الثاني في الكتلة التي انتخبت باراك ، يعتبر من حماته الحزب وأقرب في وجهة نظره إلى معارضي باراك ، كما أن نواف مصاخره وصالح طريف (ثانين عن الكيست عن الوسط العربي) دعموا باراك في معركته الانتخابية مثل كثيرين من حزب العمل لاعتبار واحد . وهو أنهم يعتقدون أنه الأكثر قدرة على هزيمة نتنياهو في أية انتخابات مباشرة على رئاسة الوزراء . (أعلن باراك أن الفرصة الوحيدة لعودة حزب العمل تكمن في كسب ناخبي الوسط في الخريطة السياسية) . إن كل هذا يُعدّ دليلاً على أن الرأي العام الإسرائيلي لا يزال يؤمن بما يُسمى «السلام الإسرائيلي» القائم على التفوق العسكري والتوازن الاستراتيجي الذي يميل لصالح إسرائيل . وبما تجدد ملاحظته أن باراك لم يكن ذا صبغة حزبية محددة أثناء عمله في الجيش الإسرائيلي ، فقد كانت فرص انضمامه إلى أي منها متساوية إلى حد كبير ، وقد راهن على الغموض في تحديد التزامه الحزبي ومواقفه السياسية . ورغبة منه في أن يصبح الزعيم الأوحد للحزب وقف باراك بشدة ضد مشروع قرار بانتخاب بيريز رئيساً فخرياً للحزب ، وقد حظى موقفه هذا بموافقة الأغلبية داخل مؤسسات الحزب . ولكن رغم انتصاره هذا فليس هناك ما يشير إلى احتمال أن يفرض باراك برنامجه السياسي بسهولة داخل الحزب ، فما زال شيمون بيريز يصير على القيام بدور ما داخل الحزب . ومن جهة أخرى فإن جيل القيادات الشابة الذي صار مسيطراً على الحزب لا يقف موحداً خلف باراك . وقد وقّع باراك اتفاق «بلين - إيتان» مع حزب الليكود لإيجاد حد أدنى من الاتفاق بين الحزبين (انظر : «الإجماع الصهيوني القومي») .

وبالنسبة لآرائه السياسية يشدد باراك على موضوع الأمن وله

الرهائن من الطائرة البلجيكية التي اختطفت إلى تل أبيب . وفي العام التالي وضع على رأسه شعراً مستعاراً وارتدى ثياب النساء ليتسلل إلى بيروت . وكان جزءاً من فريق أطلق النار وقتل محمد يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر من قادة منظمة فتح الفلسطينية وهم نيام . وفي الأشهر الأولى للانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كان باراك قائداً لجيش إسرائيل في الوقت الذي كان إسحق رابين وزيراً للدفاع ، وقد أشرف باراك على الخطط التكتيكية التي كانت تُستخدم لمحاولة القضاء على الانتفاضة الفلسطينية حيث قام عام ١٩٨٨ بإعادة بعث فرق المستعربين «أي المستعربين» التي تهدف إلى التسلل متكررة في أزياء عربية إلى الأوساط الفلسطينية الشيطنة في الضفة والقطاع واغتيال قياداتها . وكان أعضاء هذه الفرق يستقلون سيارات غير عسكرية تحمل لوحات خاصة بالضفة والقطاع ويرتدون ملابس مدنية أو ألبسة عربية عريقة ، وبعد الانتهاء من عملياتهم كانت عربات الأمن الإسرائيلي تصل متأخرة . وكان باراك هو القائد الرئيسي والموجه لعملية اغتيال القيادي الفلسطيني البارز أبو جهاد عام ١٩٨٨ (لدوره في قيادة الانتفاضة) .

عمل باراك نائباً لقائد الجيش في منطقة البقاع في لبنان (أثناء غزو لبنان) ونال درجة الدكتوراه في الفيزياء والرياضيات من الجامعة العبرية (١٩٨٦) ، وعُيّن رئيساً لقسم الاستخبارات في الجيش عام ١٩٩٣ وعمل رئيساً لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي في أبريل ١٩٩٠ إلى حين تقاعده في يناير ١٩٩٥ . وبصفته قائداً للجيش شارك في مفاوضات السلام سواء مع الفلسطينيين أم السوريين أم الأردنيين .

كان باراك يلقي الاحترام الشديد خلال عمله في الجيش من الضباط الأقل مرتبة ، وقد اشتهر بأنه يتمتع بأسلوب التفوق وبقدر كبير من الغطرسة مما أكسبه لقب «نابليون الصغير» . دخل ساحة العمل السياسي في يولييه ١٩٩٥ ، عندما عُيّن وزيراً للداخلية (في وزارة رابين) . وبعد اغتيال رابين في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ وبعد تسلم بيريز زعامة حزب العمل ورئاسة الحكومة ، عُيّن باراك وزيراً للخارجية ، وبعد عامين من تركه البزة العسكرية ، تم انتخابه زعيماً لحزب العمل في ٣ يونيو ١٩٩٦ منهياً بذلك ثلاثة وعشرين عاماً من احتكار الحرس الجديد (إسحق رابين وشيمون بيريز) هذا المنصب .

ويعبّر انتخاب باراك عن تعطش حزب العمل إلى زعيم يملك شباب بنيامين نتنياهو وخبرة إسحق رابين العسكرية ليعيد الحزب إلى قيادة إسرائيل على طريقة رابين قبل اغتياله ، فباراك هو الشخص القادر على إعادة حزب العمل إلى الحكم . وقد فاز برئاسة الحزب (٣٣ ، ٥٠٪ من الأصوات) ضد يوسي بلين (الذي يُسمى «مهندس

يوافق على دولة ناقصة السيادة مزوغة السلاح ترتبط كونفيدرالياً مع الأردن (وهذه هي نقطة الاختلاف الأساسية وربما الوحيدة بين المتطرفين والمعتدلين) ، ويعتبر باراك أن إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في غابة مملوءة بالأحراش . كما يؤمن بالارتباط الحميم بين القوة والدبلوماسية ولا يخفي نفوره من أساليب السياسيين التقليديين . وهو يعارض الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بل يربط هذا الانسحاب الجزئي بمدى نجاح ياسر عرفات في قمع المقاومة الفلسطينية ، كما يعترض باراك على الانسحاب من الجولان ("نحن نرغب في السلام ، لكن ليس بأي ثمن ، ويجب تحقيق السلام مع الدول المجاورة دون تعريض مصالحنا الأمنية للخطر . فسياسة التخوف التي يتبعها اليمين المتطرف ، وسياسة العجز والانهازمية التي يتبعها أقصى اليسار لا يعبران عن واقع إسرائيل ووضعيتها الراهنة" حسب قوله) . ولا يؤمن باراك بإسرائيل الكبرى جغرافياً (من النيل إلى الفرات) ولكنه يؤمن بإسرائيل العظمى اقتصادياً (من المحيط إلى الخليج) التي يمكنها تحقيق الهيمنة دوغماً حاجة إلى الدبابة والمدفع ، فالبقاء سلاح الاقتصاد وحده .

وفي تقييمه للمشروع الصهيوني من أجل الاستيلاء على فلسطين يؤكد باراك أنه متحذر من "الإحساس بالذنب إزاء الفلسطينيين" . "فأنا على يقين من أن كل ما حدث كان ضرورياً ، أؤمن من أعماق قلبي بأن العمل الصهيوني كان عملاً مهماً جداً وصحيحاً ، وأنا أدرك أن تمسكنا بالأرض هنا هو في أساسه حفاظ على الوجود ، ويتج عنه نوع من الظلم ، لكن على المستوى التاريخي ، يبقى هذا الظلم الذي حل بهم [أي بالفلسطينيين] أقل من العدل الذي حصلنا عليه ، أو لنقل أقل من الظلم الذي كان سيلحق بنا لو حرّمنا من هذا العدل" . (العدل هنا الاستيلاء على فلسطين) . وبذلك يبدو أن انتخاب باراك يعبر عن تمسك إسرائيل بالمشروع الصهيوني ومبادئه القائمة على الاستيلاء على الأرض ، ويثبت أن التجمع الاستيطاني في فلسطين يتجه بصفة عامة نحو اليمين .

قدّم باراك وحزب العمل «اعتذارهما» الرسمي لليهود السفارد ويهود العالم الإسلامي ("أطلب باسمي وباسم حزب العمال الصفح عن هؤلاء الذين سببوا لهم هذه المعاناة") . وقد علق بيريز على ذلك بقوله : "نعم ارتكبت أيضاً أخطاء ، ولكنني أشعر بفخر حقيقي للجهد الذي بذلته إسرائيل في تلك السنوات الأولى لاستيعاب موجة المهاجرين" . وقد وصف بعض الإشتكاز هذا الاعتذار بأنه اعتذار ضمني عن جرم لم يرتكبه ، والاعتذار محاولة

تحتفظات على اتفاق أوسلو ، وأثناء زيارته لإحدى المستعمرات/ المستوطنات الصهيونية (في رام الله) رفض فكرة الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ . ويتبنّى باراك مشروع آلون وإن كان يرفض الخطوة التي طرحها نتنياهو للحل النهائي على الفلسطينيين والمسماة آلون بلس Allon Plus ، وذلك لأن الفلسطينيين يرفضونها مما قد يؤدي إلى انهيار عملية السلام (في تصوره) ، الأمر الذي سيؤدي (بدوره) إلى زيادة أعمال العنف والإرهاب ضد إسرائيل ، وزيادة موازنة الجيش ، وزيادة التقلص في السياحة ، وإلى هروب الاستثمارات الأجنبية ، وإلى تعميق الركود الاقتصادي . وقد أدلى بصوته في الكنيست ضد آخر اتفاق رئيسي توصل إليه إسحق رابين مع الفلسطينيين في سبتمبر ١٩٩٥ . وأعرب عن تأييده لاتفاقيات أريئيل شارون أحد صقور الليكود ضد الاتفاق في يناير عام ١٩٩٧ بسحب القوات الإسرائيلية من معظم أنحاء مدينة الخليل في الضفة الغربية . وقد تحاشى ، متعمداً ، أي اتصال مع ياسر عرفات ، ورفض أن يُجرى إلى الإعلان عن الأراضي التي يفضل إعادتها إلى الفلسطينيين .

يستخف باراك بينامين نتنياهو لأنه يرى إسرائيل حملاً وسط ذئاب بينما يرغب هو في أن يرى إسرائيل حيواناً مفترساً (أو ذئباً بين الجيران ، إن صح التعبير) . وهو يرى أن الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية يتلخص في إنشاء دولة للفلسطينيين . ولكن بينما دعا بيلين (منافس باراك على رئاسة الحزب) إلى إقرار صيغة تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لم يوافق باراك على ذكر كلمة «دولة فلسطينية» . ولكنه لم يعارض في إقرار صيغة تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم (وقد وافق مؤتمر الحزب على "صيغة وسط" ، وضعها شلومو بن عامي ، تنص على أن يعترف حزب العمل بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، ولا يعارض إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة . كما يرى باراك ضرورة أن يشمل الحل النهائي القدس الموسعة والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ، وكذلك معظم المستوطنات في الضفة الغربية ، فضلاً عن وجود استيطاني وأمني في غور الأردن ، وضرورة عدم مرابطة جيش أجنبي غرب نهر الأردن ، وبقاء معظم المستوطنين تحت السيطرة الإسرائيلية ، وأن تكون هناك سيطرة على المياه ، وألا يكون هناك تطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين . ويقدر باراك المناطق الواقعة خارج مجال السيطرة الإسرائيلية بـ ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية وهو بذلك يكاد يقترب تماماً من خطط نتنياهو للحكم الذاتي في الضفة التي طرحها أيضاً تحت اسم مشروع آلون الموسع .

ويرفض باراك قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة ، ولكنه قد

الذي يحاول الاندماج يُقابل دائماً بكرهية عميقة نحو شخصه ونحو الجنس اليهودي ككل . فاليهودي هو الهدف الأزلي لكراهة الأغيار ، ولأنه لا يملك الهروب من هذا الوضع ، لذا يجب عليه أن يحيط نفسه "بحائط فولاذي" (كما قال جابوتنسكي) وألا يعهد بأمنه لآخرين .

كل هذه الحقائق الذاتية في سيرة نتبها هو هي أيضاً حقائق موضوعية ، ويمكن إثارة قضية خلفيته العنصرية ومدى تأثيرها على تركيزه الزائد على الإرهاب . (بعد موت يونثان نظم نتنياهو مؤتمراً عن الإرهاب وكتب عدة كتب عن الموضوع) . ألا يوحي هذا بأن أباه، التصحيحي الكاره للأغيار ، قد شكل رؤيته . وكما يقول أحد أعداء نتنياهو (يوري درومي ، المتحدث الرسمي باسم الحكومة أيام رايبين) "كيف يمكن أن تتكيف مع عملية السلام ، إن كنت قد نشأت وترعرعت مع أفكار الصراع؟ إن اختفى الصراع ، ماذا يبقى إذن؟" . رغم كل هذا يحاول نتنياهو أن يتخلص من ماضيه دائماً ، وأن ينكر أن هذا الماضي قد ساهم في تشكيل آرائه بشكل جذري .

ونتيها هو هدف لثكت الكثير من أعضاء اليسار الإسرائيلي والمؤسسة الليبرالية . فقد قارنه شليف (الكتب بجريدة معارف) بالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ، في مروغته ، ومقدرته على الاحتيال والهروب في الوقت نفسه . أم يوثيل ماركوس (من هأرتس) فهو يرى أن نتنياهو قد بدأ يتجه بإسرائيل نحو الكارثة ، يساعده في ذلك معاونوه (استغنى نتنياهو عن خبراء الليكود وكون مجموعة صغيرة من المستدرين) .

وهناك من يتحدث عن "رئيس النوزراء التيفلون" (أي الذي لا يلمص بعقله شيء) . وهي نكتة أطلقت أول ما أطلقت على الرئيس الأمريكي رونالد ريجان) . وهناك من يُسميه virtual prime minister . وكلمة "فرتشوان" أخذت من عالم الكمبيوتر ، وتُستخدم للإشارة إلى virtual reality أي "ما يشبه الحقيقة" ، فهو ليس برئيس وزراء حقيقي ، وإنما يشبه رئيس الوزراء أو "يكاد يكون رئيس الوزراء" أو "رئيس الوزراء بانكاد" . وتُعد أسوأ الأوصاف هو الوصف الذي أُطلق عليه بعد فشل عملية عمان ، أي محاولة اغتيال خالد مشعل إذ أُطلق عليه أحدهم عبارة سيريال بلاندر serial blunderer وهي تنوع على عبارة سيريال كيدر serial killer أي المجرم الذي يقتل حسب خطة مسبقة وتتبع جرائمه نمطاً محدداً . ونتيها هو بهذا المعنى ليس مجرماً وإنما "مخطئاً" يرتكب الأخطاء/الجرائم الواحدة تلو الأخرى ، تماماً مثل المجرمين ، وإن كان تصور أن هناك خطة محكمة للأخطاء أمر مشكوك فيه . (ولا ندري أي أسماء

من جانب باراك للتقرب من اليهود السفارد ويهود العالم الإسلامي (من أكبر الكتل الانتخابية في الدولة الصهيونية) لا ندري مدى نجاحها أو فشلها ، وإن كانت قد أدت إلى غضب بعض الإشتكاز منه .

بنيامين نتنياهو (١٩٤٩ -)

Benjamin Netanyahu

زعيم صهيوني من أبرز زعماء النخبة الجديدة إن لم يكن أبرزهم جميعاً . وُلد في تل أبيب ، وحصل على شهادة في المعمار وماجستير في إدارة الأعمال من الـ M. I.T. (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة) ، وهو يتباهى دائماً بالشهادات الجامعية التي حصل عليها من الولايات المتحدة . تزوج ثلاث مرات ، الأخيرة منهن من سارة ، وهي مضيئة قابلها في إحدى سفرياته (وقد اعترف بخياناته الزوجية المتكررة) وسلوك سارة نفسها أصبح موضوعاً متداولاً في الصحف الإسرائيلية . عيّنه موشيه أريئز ، حينما كان وزيراً للخارجية ، الرجل الثاني في الوزارة ، ثم سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة ، حيث أصبح شخصية تلفزيونية معروفة للإعلام الأمريكي وليهود الولايات المتحدة وأثرانها مثل رونالد لاودر ، صاحب بيزنيس أدوات التجميل ، وإرفنج موسكوفيتش ، بليونير البنجو الذي يبنى الآن المستوطنات "المحظورة" حول القدس (يعارض ٨٥٪ من يهود أمريكا نتنياهو حسب بعض الإحصاءات) . فكر نتنياهو أن ينخرط في سلك رجال الأعمال ، ولكنه بدلاً من ذلك (وعند موت أخيه) هاجر إلى إسرائيل وخدم في إحدى وحدات الكوماندوز العسكرية تحت إمرة إيهود باراك . ثم أصبح نائباً لوزير الإعلام في مكتب رئيس الحكومة عام ١٩٩٣ ومنها أصبح رئيساً لحزب الليكود ورئيساً للوزراء !

وعادة ما تثار قضية أسره نتنياهو ، لذا يجدر بنا أن نذكر أولاً موت أخيه يونثان في الغارة على مطار عنتيبي (يُقال إنه كان قائد الحملة) . وكان يونثان هذا هو كبير الأسرة وحامل لوائها ، أما أبوه بنزبون نتنياهو (الذي بلغ السابعة والثمانين ولا يزال نشيطاً ثقافياً) فكان شخصية محافظة متسلطة ، من أتباع الزعيم التصحيحي الفاشي فلاديمير جابوتنسكي . ولكنه اختلف مع بيجين وجماعته وقضى بقية حياته شبه متفي (بشكل طوعي) في الولايات المتحدة حيث عاش بالقرب من فيلادلفيا وقضى حياته يكتب دراسته عن محاكم التفتيش الإسبانية (عنوان كتابه هو : أصول التفتيش الإسباني في القرن الخامس عشر) . وجوهر أطروحة دراسته هو أن اليهودي

اعراض نتنياهو : الأسباب

The Netenyahu Syndrome : Causes

ما الذي أتى بنتنياهو إلى سدة الحكم في الدولة الصهيونية عام ١٩٩٦ ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد أن نحيط بالقضية إحاطة كاملة وأن تأتي بمركب من الأسباب ، لأن الإجابة أحادية البُعد لن تفي بالغرض ، رغم أنها قد تكون مريحة للغاية .

١ - لا يمكن في البداية تجاهل الأسباب الإجرائية ، أي تغيير طريقة الانتخاب ذاتها ، فتتياهو هو أول رئيس وزراء إسرائيلي يُنتخب بالاقتراع المباشر ، وحسب طريقة الانتخاب المباشر هذه لا يمكن تنحية رئيس الوزراء إلا إذا وافق ٨١ عضواً في الكنيست (من مجموع ١٢٠ عضواً) على قرار عزله ، على أن تُجرى انتخابات جديدة لرئيس الحكومة فقط خلال ٦٠ يوماً . ويمكن سحب الثقة من رئيس الحكومة ومجلس الوزراء بأغلبية ٦١ عضواً في الكنيست على أن تُجرى انتخابات برلمانية جديدة خلال ٦٠ يوماً (وهذا الإجراء الأخير لا يتطلب بالضرورة استقالة رئيس الوزراء) . ولذا يرى البعض أن النظام السياسي الإسرائيلي أصبح نظاماً شبه ديكتاتوري ، قَرَّم الأحزاب والكنيست . وكان الهدف الذي ترمي إليه الأحزاب الكبيرة (العمل والليكود) التي مررت القانون الخاص بالانتخاب المباشر هو تحييد الأحزاب الصغيرة وتقوية رئيس الوزراء (في ظل التراجع المتزايد في قوة الحزبين الكبيرين) . كان هذا هو الظن ، ولكن الذي حدث هو العكس تماماً . فالأحزاب الصغيرة ازدادت قوة ، وخصوصاً أن رئيس الوزراء أصبح غير مسئول أمام هيئة حزبه أو البرلمان ، الأمر الذي جعله «حراً» من حزبه . ولكن في الوقت نفسه «أكثر اعتماداً» على الأحزاب الصغيرة ، التي تشكل القوة الجديدة في المجتمع (من ٦٨ مقعد في الكنيست ، يستند إليها نتياهو ، هناك ٣٦ مقعد للأحزاب الصغيرة : ١٠ منها لشناس ، ٩ للحزب الديني القومي ، أي أن أكثر من النصف في حزبين اثنين ، وهما حزبان دينيان) . وهذه الأحزاب الصغيرة سعيده جداً بهذا الوضع ولا تريد عقد انتخابات أخرى بعد أن حققت هذا النصر ، وبعد أن وقع رئيس الوزراء في قبضتها . فشارانسكي ، على سبيل المثال ، يُسمى الآن «الأستاذ ١٠٪» لأنه قال إنه لو ثبت أن ١٠٪ مما يدور من إشاعات حول نتياهو وحول فضيحة بار أون (بخصوص طريقة تغيبه كبار الموظفين) صحيحة فإنه سيقدم استقالته على الفور . ولكنه اكتشف أن ناخبيه ، الذين صوتوا لصالحه ، لا يهتمون بمثل هذه الأمور . وغني عن القول أن الأحزاب الدينية هي الأخرى لا تود إعادة الانتخابات فهي قد حصلت على المقاعد الوزارية التي

جديدة حصل عليها رئيس الوزراء المنكود بعد فشل عملية سويسرا (؟) .

ما هذه الأخطاء من وجهة نظر اليسار الليبرالي الاشتكنازي ؟ أهم هذه الأخطاء هي إيقاف عملية أوسلو ، الأمل الوحيد في سلام دائم بالنسبة لهم . واستمراراً لصورة serial blunderer يسأل هؤلاء المعلقون : هل فعل نتياهو ذلك عمداً ، أم من خلال الخطأ المستمر ؟ هل هو ثعبان أم غبي ؟ (على حد قول يوري أفيري) .

ولكن من نتياهو هذا ؟ ينطلق نتياهو في كتابه مكان تحت الشمس وغيره من الدراسات من الرؤية الصهيونية القائمة على أحقية اليهود المطلق فيما يُسمى «أرض إسرائيل التاريخية» ويساندها رؤية صهيونية داروينية تؤكد أن إسرائيل انتصرت في كل الحروب ضد العرب (الذين فقدوا التخلف الدولي القديم) . ثم يأتي نتياهو بالشواهد التاريخية والجيوستراتيجية والتلمودية التي تساند وجهة نظره . ثم وعلى عادة الصهاينة لا يكتفي نتياهو بذلك بل يذكّر الجميع بأساة الشعب اليهودي والهولوكوست ، ثم يؤكد ، في الوقت نفسه ، قدرة هذا الشعب على النهوض . ويعلن نتياهو بلا مواربة أن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة ، وعقد سلام مع العرب مثل وضع سمك في صندوق من الزجاج ، ثم تنتظر أن يتعلم هذا السمك ألا ترتطم رأسه بحائط الصندوق الزجاجي . واستخدام الصور المجازية المستمدة من الطبيعة للحديث عن العرب هو مسألة مألوفة في الخطاب الصهيوني بكل ما تحمل هذه الصور من حتمية وكل ما تنطوي عليه من تغيب للعرب . ويرى نتياهو ضرورة إجبار العرب على الإذعان للاعتراف بوجود إسرائيل عبر استخدام سلاح الردع ، فالسلام الوحيد الذي يمكن أن يُقام مع العرب هو «سلام الردع» مقابل «سلام الديمقراطية» الذي لا يصلح مع العرب ، فإسرائيل دولة ديمقراطية غربية في بيئة إقليمية معادية بدائية (وهذا يماثل كلام إيهود باراك عن ديمقراطية إسرائيلية وسط غابة من الأحراش) ، ومستقبل إسرائيل يكون بالتحصن داخل «الستار الفولاذي» (عبارة جايونتسكي التي اقتبسها بنزيون نتياهو) وإعادة الأولوية لفكرة العمق الاستراتيجي الجغرافي وعدم الانفتاح على هذه البيئة ، مع ضبط التفاعلات في المحيط الإقليمي على النحو الذي يحقق مصالح إسرائيل الحيوية .

الثالث من كتابه **للحادثات السرية** . وكما يقول نتنياهو نفسه : "لقد انتخبتني أغلبية الناحيين الإسرائيليين" . هل جنوا فجأة إذن ؟ لو كانوا ساعداء بأوسلو لما فعلوا ذلك . فأوسلو تحوي داخلها جثومة هلاكها ، فهي لا تمنح الإسرائيليين لا السلام ولا الأمن .

٤ - ولكن من المفارقات التي تستحق التسجيل والملاحظة ، أن هذا الجيل الجديد الذي يفر من الخدمة العسكرية ولا يكثر بها ، هو جيل "أكثر عسكرية" كما يقول أفيري شانيط (أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العسكرية) . ففي الأيام الأولى للاستيطان ، كما يقول شانيط ، كان الشعار السائد هو "نفطنق النار ثم نذرف الدمع" ، فالجرب كانت مفروضة على أبناء الجيل القديم (هكذا كان المستوطنون يظنون) ، ولم تكن الحروب حروب اختيار . والحرب ، كما كان الجميع يعرف ، شيء رهيب . أما أعضاء الجيل الجديد ، فقد خاضوا "حروب اختيار" كثيرة (غزو لبنان - قمع الانتفاضة) ، أي حروب تمت بملء اختيار الإسرائيليين .

وقد وُلد أعضاء هذا الجيل فيما يُسمى "أرض إسرائيل" ، ولذا فهم يعتقدون تمام الاعتقاد أن الاحتلال بالقوة "مسألة طبيعية" وأن الضفة الغربية ليست أوكيوبايديت occupied "أرضاً محتلة" وإنما هي أرض قومية توراثية ومن ثم هي أرض "مستنزعة عليها" disputed ديسبيوتيد (كما يقول المصطلح الأمريكي) وعلى اليهود الاحتفاظ بها ولا يحق لهم التنازل عنها أو التفاوض بشأنها . والعرب هنا هم "عرب يهودا والسامرة" ، وبالتالي "خرق حقوقهم" لا يشكل مشكلة أخلاقية بالنسبة لهم .

وأعضاء هذا الجيل لا يختلفون كثيراً عن نتنياهو الذي صرح قائلاً : "ليس هناك أي نهر أو بحر يفصل الضفة الغربية عن باقي الأراضي الإسرائيلية . إنها جزء من دولة إسرائيل نفسها . إن الضفة الغربية هي مركز البلاد . . . إنها فناؤنا الخلفي وليست أرضاً غريبة عنا" . بل أضاف قائلاً : "إن المناطق غير المأهولة أو ذات الكثافة السكانية القليلة ستشكل في إطار التسوية الدائمة مناطق أمنية ذات تواصل جغرافي وقرر ضرورة الحفاظ على ممرات أمنية وطرق تربط المستوطنات بعضها ببعض" . واستخدام الصور المجازية المكانية يدل على ضمور الإحساس بالزمان والتاريخ عند نتنياهو (وهو في هذا لا يختلف عن أبناء جيله) الذين لا يرون إلا الأرض وأمن إسرائيل ولا يدركون الماضي أو المستقبل أو العرب من حولهم .

٥ - من خصائص هذا الجيل أن أعضاءه لم يشعروا قط بالعداء للسامية ، أي بالعداء لليهود (ومع هذا فهم جيل أكثر ميلاً لليمين) . وقد نُشر مقارنة بين الشباب الألمان والشباب الإسرائيلي ، وتبين أن

نطمح إليها ولا يكف نتنياهو عن رشوتها . وكما يقول جديعون سامت (المعلق السياسي الإسرائيلي) إن جوهر المسألة ليس الأخطاء التي يرتكبها نتنياهو ، وإنما شركاؤه في التحالف الذين يحاولون الحفاظ عليه بأي ثمن ، ودون الخوض في أية مشاكل اجتماعية . (أما الوحيدون الذين لا يخشون سقوط نتنياهو فهي الأحزاب العربية) . وقد طرد نتنياهو بالفعل "أمراء" أو "نبلاء" حزب الليكود (أبناء مؤسسي الحزب صانعو الملوك "كينج ميكرز king makers" في الاصطلاح الأمريكي) أمثال داني زئيف بيجين (ابن مناحم بيجين) ودان ميريدور (ابن يعقوب ميريدور) طردهم دون أن يتزعزع أو يردعه أحد إزاء هذا الوضع ، هناك مبادرة مطروحة لتعديل قانون الانتخابات بحيث يمكن عزل رئيس الوزراء من منصبه بأغلبية ٦١ صوتاً مع عدم التسبب في حل الكنيست (و حل الكنيست يستلزم إجراء انتخابات برلمانية مبكرة ، لا ترغب الأحزاب - كما أسلفنا - في دخولها حالياً) وعقد تحالفاته الخاصة مع شارون . ثم تجاوز شارون نفسه وعين يعقوب نثمان وزيراً للمالية وعضواً في مجلس الوزراء المصغر .

إزاء هذا الوضع ، هناك مبادرة مطروحة لتعديل قانون الانتخابات بحيث يمكن عزل رئيس الوزراء من منصبه بأغلبية ٦١ صوتاً مع عدم التسبب في حل الكنيست (و حل الكنيست يستلزم إجراء انتخابات برلمانية مبكرة لا ترغب الأحزاب - كما أسلفنا - في دخولها حالياً) .

٢ - لابد من الإشارة إلى ما سماه يهوشفاط هركابي «أعراض بروكوبا» وهي الحالة العقلية للإسرائيليين في مواجهة الأزمات . وقد توجه كثير من المفكرين الإسرائيليين إلى قضية الشخصية الإسرائيلية إبان الانتفاضة المباركة . وقد بعث بعض هؤلاء قضية عجز اليهود وافتقارهم للسلطة وذهبوا إلى أن الإسرائيليين ، بل الشعب اليهودي بأكمله ، يفتقرون إلى تقاليد الدولة ، أي ممارسة الحكم (وهذا يعني افتقارهم إلى الحس التاريخي) ، ويتسمون برفض معطيات الواقع دون أن يدركوا أن العدو له إرادة لابد أن تؤخذ في الحسبان ، ويضعون سياستهم بشكل مجرد ، حسب الاحتياجات الصهيونية وكأنهم يعيشون في فراغ [الأسطورة المعادية للتاريخ] ويتجاهلون النظام العالمي والأمن ومتطلباتهما من الآخرين . وكل هذا نابع من ضيق أفق يتعارض مع التاريخ .

٣ - إسرائيل لم تعرف نفسها كمجتمع حرب ولا تعرف نفسها كمجتمع سلام ولا تريد أن تدفع مقابلاً للسلام وتدور في إطار الأسطورة التوراتية (كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في الجزء

لفهم آخر هو مفهوم «روش قطان» ، أي الرأس الصغيرة المركبة على معدة كبيرة ، وهذا وصف جيد للمواطن الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ ، بعد أن تحول إلى حيوان استهلاكي محض . ويتحدث نفس الأستاذ (أي شلومو هاسون) وهو أستاذ للجغرافيا في الجامعة العبرية عن الأرخبيل الإسرائيلي للهيئات المنفصلة Israeli archipelago ، أي أنه يرى أن الخاصية الجيولوجية التراكمية (التي نرى أنها إحدى سمات العقيدة والهوية اليهودية) هي سمة أساسية للحياة السياسية في الكيان الصهيوني .

ويمكن تلخيص صفات «اليمن الرخو» فيما يلي :

١ - اليمن الرخو الجديد يختلف عن اليمن الصلب القديم في أنه لا يلتزم بالقيم السياسية ولا يعاني من المشيحية الصهيونية التي تطالب بإيقاف تاريخ المنفى لبدء التاريخ الحقيقي : تاريخ المستوطنين في الجيب الصهيوني .

٢ - اليمن الرخو قد يحتاج للسلام وقد يطلبه (لتحقيق المكاسب الاقتصادية) ، ولكنه غير قادر على تحقيقه لأسباب عديدة من بينها أن اليمن المتطرف قادر (حتى وهو في المعارضة) على قطع الطريق عن أية اتفاقات تشمل أية انسحابات جوهرية ، ولا يوجد أية كتلة في الداخل قادرة على فرض شعار «الأرض مقابل السلام» (رغم وجود قطاع هام في الرأي العام الإسرائيلي يقبل بقدر من سلام وتنازلات) . كل هذا يعود إلى أنه لم يحدث تغيير جوهري في الثقافة والتقاليد السياسية المنبثقة عن الصهيونية فيما يخص دولة إسرائيل وعلاقتها بالعرب (وبالفلسطينيين على وجه التحديد) .

٣ - يمارس أعضاء اليمن الرخو إحساساً عاماً بالسلطة على ما يُسمى «اليسار الإشكنازي» وهو مصطلح يضم كل من يؤيدون اتفاقية أوسلو والعلمانيين من خريجي الكيبوتسات .

٤ - لا يتوحد أعضاء هذا اليمن من خلال عقيدة محددة وإنما من خلال هوية سلبية جوهرها الخوف من العرب ومن اليسار الإشكنازي (الذي أيد أوسلو) .

٥ - لكل هذا نجد أن اليمن الرخو يتكون من قوى اجتماعية وإثنية ودينية لا يربطها رابط ولكنها مع ذلك متماسكة تؤيد تنيهاً ، ويبدو أنها قادرة على التماسك وأنها قد تظل تتحكم في الحياة السياسية الإسرائيلية حتى القرن القادم . ولذا رغم أخطاء هذه الحكومة المتعددة إلا أنها أثبتت مقدرة على الاستمرار .

ويتكون هذا اليمن الرخو من عدة قوى وأحزاب أهمها ما يلي :

١ - اليهود السفارد الذين يضمهم حزب شاس (مؤيد حزب ديفيد ليفي أعضاء حزب جيشر) .

الشباب الإسرائيلي أكثر عنصرية تجاه الأجانب من الألمان ، وهم لا يهتمون بما يُسمى «عقيدة المنفى» بل لا يفهمون يهود المنفى (أي يهود العالم) ولا يفهمون لغتهم أو خطابهم أو شكواهم . والمفارقة الناجمة عن هذا أن كثيراً من القضايا التي تهم يهود المنفى لا تهم أعضاء هذا الجيل من قريب أو بعيد . فهم لا يكترون باليهودية أو هيمنة الأرثوذكس على أمور الدفن والطلاق والزواج والتهود (فهم علمانيون شاملون عالميون ، لا يهتمون بالقضايا المحلية ولا يكترون بمثل هذه الأمور) .

٦ - اتهم تنيهاو اليساريين بأنهم نسوا «معنى أن يكون المرء يهودياً» (عبارة هس بهار رئيس الوزراء في أذن أحد المحاكمات) . ولكن هل يعرف جيل تنيهاو معنى اليهودية ؟ هل تعني اليهودية شيئاً له ؟ إن تصور أن التجمع الصهيوني أصبح «أكثر يهودية» و«أكثر تقليدية» بظهور تنيهاو ، هو - في رأينا - تصور خاطئ . فهو في واقع الأمر قد أصبح «أكثر انغلاقاً» دون أن يصبح أكثر تقليدية أو تديناً ، والربط بين الواحد والآخر ليس بالضرورة له قيمة تفسيرية كبيرة . فما يحدث في التجمع الصهيوني ، ليس محاولة للعودة للتقاليد بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما هي محاولة أعضاء هذا التجمع أن يجدوا جذوراً لهم «رووس roots» تبرر لهم وجودهم ، وأرضية صلبة يمكنهم الوقوف عليها (وهو أمر شائع في كل المجتمعات الاستيطانية) . ولذا قال كثير من المعلقين إن انتخابات ١٩٩٦ لم تكن انتخابات خاصة بـ «المصالح السياسية» (الاجتماعية والاقتصادية) وإنما كانت انتخابات خاصة بالهوية (وهو قول قد لا تنفق معه ، ولكننا نقف به بسبب دلالاته) . وقد وُصف أعضاء التحالف الجديد المؤيد لتنيهاو بأنهم «غرباء في بلادهم» ، فهم قد يشكلون الأغلبية العددية إلا أنهم يعاملون معاملة الأقلية من قبل اليسار الإشكنازي ، الذي يعتبر المستوطن الصهيوني وطناً له ، وأرض أجداده .

اليمن الرخو

Soft Right

«اليمن الرخو» تعبير سكه يهود سبرنزاك (أستاذ السياسة بالجامعة العبرية) ليصف القوى التي تتحكم في الدولة الصهيونية . ونحن (وبعض المعلقين السياسيين الإسرائيليين بشكل مباشر أو غير مباشر) نطلق عليه اصطلاح «السياسة الإثنية» (أي السياسة التي تستند إلى المصالح الإثنية الضيقة وليس إلى المصالح القومية أو اليهودية العريضة) . ويسمينا شلومو هاسون «القبلية الثقافية» . وأعتقد أن «القبلية الثقافية» هذه هي صياغة علمية ، مهذبة مصقولة ،

لصالح إيهود أولميرت عمدة القدس الذي اختطف منه نتنياهو رئاسة
الليكود عام ١٩٩٤ .

٦ - المهاجرون الروس من الصهاينة المرتقة البالغ عددهم ٧٠٠ ألف
مهاجر ، أي حوالي خمس سكان إسرائيل . ويتهمهم اليسار
الإشكنازي بأنهم أتوا بالجريمة المنظمة والبقاء إلى الدولة الصهيونية
(وهي اتهامات في معظمها حقيقية) فمن المعروف أن الجريمة المنظمة
جعلت من إسرائيل محطة انتقالية ومركزا لغسل الأموال . ومن
المفارقات الأخرى أن المؤسسة الدينية لا تعترف بهم يهوداً حسب
الشريعة اليهودية . ويعاني كثير منهم من البطالة ، إذ يعمل في
وظائف هو غير مؤهل لها .

٢ - المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان .

٣ - غلاة المتدينين من الأحزاب الأرثوذكسية .

٤ - القوميون المتدينون (الحزب الديني القومي) .
ويتهم المتدينون "اليساريين" بأنهم خرقوا كل الشعائر أثناء
هيمنتهم على المجتمع الإسرائيلي ، ويرى اليساريون (ومعهم
الليبراليون) أن المتدينين يودون نزع الشرعية عن النظام السياسي
الإسرائيلي ، وما قوانين التهود سوى بداية هذه العملية .

٥ - القوميون العلمانيون في الليكود الذين رفضوا أمراء الليكود
بالوراثة : داني بيجين (ابن مناحم بيجين) ودان ميريدور (انضم إليهم
شامير وقدامى الليكود ليكونوا تحالفاً ضد نتنياهو) ولم يصوتوا



نظرية الأمن

الإستراتيجية والأمن القومي : مشكلة التعريف - إستراتيجية إسرائيل المستقبلية - الإستراتيجية الصهيونية / الإسرائيلية - الهاجس الأمني وعقبة الحصار - البعد الصهيوني لمفهوم الأمن القومي في إسرائيل - تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي - الأمن القومي الإسرائيلي في التسعينات - مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وعملية التسوية السلمية

دولة خارجية صالحها . وفي حالة الحرب هو الذي يحدد أعضائها التحالف المشترك في الحرب بقصد تحقيق الهدف السياسي للحرب وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب . وبهذا المعنى فمفهوم الأمن القومي مفهوم متعدد الأبعاد يمثل نواحي عسكرية واقتصادية واجتماعية .

ويتفرع من كل هذا ما يُسمى «العقيدة العسكرية» وهي تعبر عن تصورات القيادة السياسية/ العسكرية العليا لطبيعة الحرب التي تتوقع خوضها في المستقبل سواء من ناحية النتائج السياسية أو الإجراءات العسكرية . ومن ثم فالعقيدة العسكرية تشمل تصوّر الدولة المعنية لأسلوب الاستعداد للحرب اقتصادياً ومعنوياً ، وكذلك كيفية إنشاء وتجهيز القوات المسلحة وطرق إدارة الحرب . وهي تعتمد بصورة مباشرة على البنية الاجتماعية للدولة وعلى حالتها السياسية . وفي إسرائيل يذهب كثير من العسكريين إلى الإشارة إلى «العقيدة العسكرية» باعتبارها «نظرية الأمن» .

وتتفرع عن العقيدة العسكرية ما يُسمى «الإستراتيجية العسكرية» (أو سياسة الحرب) وهي الإستراتيجية أو السياسة التي توجّه الحرب (مقابل الإستراتيجية العليا التي تحكم هدف الحرب) وتضع المخططات اللازمة لتحقيق النصر العسكري مهتدية في ذلك بمبادئ العقيدة العسكرية .

وبدلاً من أن ننوه في فوضى المصطلحات فإننا سنتصور أنها كلها تكون متصلاً أو كلاً غير عضوي ، أي مليئاً بالثغرات ، أقصى أطرافه السياسة العليا للدولة (والعقد الاجتماعي للمجتمع) ومن الناحية الأخرى الإستراتيجية العسكرية . ونحن سنستبعد السياسة العليا للدولة الصهيونية باعتبار أن هذا المجلد في معظمه يتناول الثوابت الأيديولوجية الصهيونية . وسنفترض وجود نقطتين أساسيتين : الإستراتيجية والأمن القومي . والإستراتيجية في تصورنا ستقترب من السياسي والأيديولوجي ، أما الأمن القومي

الإستراتيجية والأمن القومي : مشكلة التعريف

Strategy and National Security : Problem of Definition

ثمة عائلة من المصطلحات التي يصعب تحديد مدلولها بدقة نظراً لتداخلها وتشابكها . وتشكّل هذه المصطلحات طيفاً أو متصلاً بين نقطتين أقصى أحد طرفيه «السياسة العليا للدولة» والطرف الآخر «الإستراتيجية العسكرية» . وإذا كانت السياسة العليا تمثل أعلى درجات السياسي والقومي وأكثرها تجريداً ، فإن الإستراتيجية العسكرية تمثل العسكري والإجرائي .

وإذا حاولنا تصوّر نقط الطيف المختلفة لقلنا إن «السياسة العليا» للدولة هي السياسة التي تعبّر عن العقد الاجتماعي السائد في المجتمع وعن ثوابته وأيديولوجيته وأهدافه الكبرى ورؤية النخبة الحاكمة (التي تقبلها غالبية أعضاء المجتمع) للأرض والشعب والحدود وهوية العدو وهوية الصديق .

تأتي بعد ذلك «الإستراتيجية العليا» وهي الخطط العامة المدروسة التي تعالج الوضع الكلي للدولة من خلال الاستخدام الأمثل لجميع مصادر القوة المتاحة حتى يتسنى تحقيق الأهداف الكبرى لهذه الدولة ، وتنسيق جميع إمكاناتها الاقتصادية والبشرية (أي القوة القومية) لتلبية أهداف الأمن القومي ، كما حدده السياسة العليا ، ضمن كل الظروف الممكن تصوّرها ، سواء في حالة الحرب أو السلم . ففي حالة السلم يكون هدف الإستراتيجية العليا دعم القوى المعنوية ، وتنظيم توزيع الأدوار بين مختلف المرافق ، والحفاظ على تماسك المجتمع ضد الظواهر الداخلية التي قد تهدد هذا التماسك (ظاهرة المخدرات في الولايات المتحدة - الهجرة غير الشرعية في كثير من المجتمعات الأوروبية) .

أما «الأمن القومي» لأية دولة فهو دفاع ووقاية ضد الأخطار الخارجية مثل وقوع الدولة تحت سيطرة دولة أخرى أو معسكر أجنبي أو اقتطاع جزء من حدودها أو التدخل في شئونها الداخلية لتحقيق

ثم سوف تخلق التجانس بين منطق وجودها والمنطق السياسي الذي سوف يسود المنطقة في تلك اللحظة ، وهي من جانب آخر سوف تلهي القيادات لمدة خمسين عاماً في خلافات محلية حول الحدود والأطماع المتعلقة بالمرات المائية والثروات البترولية وما عداها . وفي خلال ذلك تستطيع أن تؤمن لنفسها التطور الذي سوف يسمح لها بأن تحقق أهدافها البعيدة المدى والمتعقبة بالسيطرة الكاملة والتحكم في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي .

ولا يستثني هذا التصور مصر ، رغم أنها الدوة الوحيدة في المنطقة التي ظلت ستة آلاف عام تمثل تماسكاً قومياً ثابتاً . فإسرائيل تعلم أن المخاطر التي يتعرض لها الكيان الصهيوني إن ظلت مصر في تماسكها أولاً ، وفي تضخمها الديموجرافي ثانياً ، وفي تقدمها التكنولوجي ثالثاً هي مخاطر قاتلة . فمصر وحدها تستطيع ، إذا قدرت لها القيادة الصالحة على تعبئة القدرات والاستخدام الأمثل للإمكانات ، أن تقضي على إسرائيل . وهي لذلك أكثر إجحاحاً في تطبيق مفهومها لتجزئة على مصر .

إن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي بهذا الخصوص واضح ولا يعرف أي غموض ، ولكن التساؤل المطروح هو ترتيب تعامله مع المنطقة من هذا المنطلق ، كما أنه يحاول أن يطوع الإدراك الأمريكي ليجعل السياسة الأمريكية إن لم تقف موقف المساندة مثل هذه الإستراتيجية فعلى الأقل أن تتجنب الرفض .

ومما لا شك فيه أن السياسة الإسرائيلية تسير بوعي حقيقي أساسه ألا تتسرع في خطواتها وألا تلهث وراء تحقيق أهدافها وأن تنتظر اللحظة المناسبة عندما يصير الموقف ناضجاً لتدفع عجلة التطور ، وهي تعلم أن اقتفاف ثمرة سياستها في حاجة بدوره إلى حكمة معينة .

والواقع أن المتتبع للدبلوماسية الصهيونية - وليس السياسة الإسرائيلية - يلحظ أنها أعدت لدبلوماسية الدوة اليهودية بهذا الخصوص بكثير من بُعد النظر عندما عملت على تحويل النظام القومي العربي إلى نظم داخلية متعددة ولو في النطاق الاقتصادي .

إن مفهوم إسرائيل للنسليم هو أنه وسيلة لأن تستوعب في النظام الإقليمي بحيث يصير الوجود الصهيوني بجانب الوجود العربي في كل ما له صلة بإدارة المرافق الإقليمية حقيقة قائمة وثابتة ، دائمة ، بحيث يتعود العالم العربي على التعامل المباشر مع العنصر الإسرائيلي . هذه هي المقدمة الأولى لإمكانية التغلغل في الاقتصاد الإقليمي وتوجيه خيرات المنطقة نحو المصالح الصهيونية . ولعل هذه

فسقترب من العسكري والإجرائي . ورغم الفصل بين المصطلحين فإنهما متداخلان ، فنحن نتعامل هنا مع السياسي في علاقته بالعسكري ، وكذلك مع العسكري في علاقته بالسياسي .

إستراتيجية إسرائيل المستقبلية

Israel's Future Strategy

إن إستراتيجية إسرائيل المستقبلية تدور حول منطقتين كلاهما يكمل الآخر : الأول شل المخاطر التي تواجهها ، والثاني العمل على تحقيق أهدافها الصهيونية بالبلعنى الذي وضعه آباء الصهيونية الأوائل ، ولكن بالبلعنى الذي يفرضه الواقع المعاصر . من هذا المنطلق علينا أن نفصل ونميز في الأهداف القومية لإسرائيل بين ستة مداخل أساسية :

١ - تجزئة الدول العربية وبلقنة الوطن العربي .
٢ - تمكين الدولة اليهودية النقية من التكامل .
٣ - تحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية .
٤ - ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية .

٥ - تجزئة دول المنطقة غير العربية .

٦ - تحويل القدس إلى عاصمة عالمية : مصرفية وصناعية .

إن إسرائيل تواجه مجموعة من المخاطر التي لا يجوز الاستهانة بها وهي لن تقف صامتة إزاء تلك المخاطر .

وأول أهداف السياسة الإسرائيلية في الأعوام القادمة هو بلقنة المنطقة العربية . فالقناعة الإسرائيلية هي أنها لن يحميها في الأيام القادمة إلا تجزئة الدول العربية ، أي ضمان أمني أو اتفاقية مع الدول العظمى لتكون لها قيمة . فهي تعلم أنه في الأمد البعيد إذا ظل الوضع على ما هو عليه ، فإن الولايات المتحدة سوف تنتهي بأن تجد مصالحها مهددة في المنطقة . وهي كدولة عظمى لا تستطيع أن تضحي بمصالحها كليا لحساب دولة أيا كانت أهميتها العاطفية ، كذلك فإن الجانب العربي في طريقه لأن يضع حداً للخلف الذي يفصله عن إسرائيل . وقد أثبتت مصر قدرتها على ذلك . ومصر في الأمد البعيد سوف تعود إلى الصف العربي لأنها تعلم أن هذا هو انتماءها . ومن ثم ولضمان أمنها ليس أمامها سوى تفجير العالم العربي وتحويله إلى العديد من الكيانات ذات الطابع الطائفي أو الديني . مثل هذا التفجير سوف يسمح لإسرائيل بتحقيق هدفين في آن واحد : من جانب سوف تجد تبريراً لها في عالم يسوده مفهوم الدولة الطائفية ، فإسرائيل نفسها ليست دولة علمانية وهي من

شعب واحد ، وأن المستوطنين الصهاينة هم طليعة هذا الشعب . وأن مركزه هو الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة .

هذه الدولة ستُصَبّ نفسها الحامية والراعية للشعب اليهودي بأسره أينما كان ، وهي ملجأ لهذا الشعب حينما يضيق عليه الخناق . ولكن الشعب اليهودي في المنفى هو مجرد هامش وجزء ، فالكمل والمركز هو المستوطن الصهيوني والمستوطنون الصهاينة فهم الذين سيقومون بتخليص " الأرض القومية " من السكان الأصليين ، ولابد أن تتم تنشئة أبنائهم تنشئة قومية صارمة تستند إلى وعي عميق بالمشروع الصهيوني ، وبذلك تتبلور شخصيتهم القومية ، ويتخلصون من أدران المنفى ومن طفيلة الشخصية اليهودية الحيثية ، ويحققون قدراً كبيراً من التماسك الحضاري والعرقي ، ويحافظون على سيادتهم كشعب يهودي مستقل .

ورغم أن أعضاء هذا الشعب اليهودي منتشرون في أنحاء الأرض وسيأتي كل واحد منهم حاملاً هوية حضارية مختلفة ، فإنهم سيتم صهرهم في بوتقة واحدة ليصبحوا شعباً واحداً بحق (وهذا الجانب من الإستراتيجية الصهيونية هو مجرد ادعاءات أيديولوجية براقة تُستخدَم في الدعاية . وقد تم إسقاطها تماماً من الخطاب الصهيوني في السبعينيات ولم يعد لها من صدى إلا في كتابات بعض المترجمين الهامشيين) .

وبما أن المستوطنين الصهاينة سيعيشون في بيئة معادية لهم ، فإنهم كجماعة بشرية لابد أن يحققوا تفوقاً اقتصادياً (صناعياً وزراعياً) وأن يؤسسوا قاعدة تكنولوجية عصرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي . ولابد أن يتمتع المستوطنون بمستوى معيشي مرتفع لضمان بقائهم حسب الشروط الصهيونية ولضمان بقاء الدولة الصهيونية (داخل حدودها التي لم يتم تحديدها) وحتى يمكن إغراء المزيد من المهاجرين للقدوم إليها . ويتطلب المشروع الصهيوني توثيق العلاقة مع يهود العالم باعتبارهم مصدرراً أساسياً من مصادر الدعم السياسي والمالي والمادة البشرية الاستيطانية .

هذه هي رؤية الذات ، أما بالنسبة لرؤية الآخر ، فالعالم بالنسبة للصهاينة يشكل دائرتين حضاريتين أساسيتين متعارضتين وإن تداخلتا جغرافياً . أما الدائرة الأولى فهي العالم الغربي الذي يضم غالبية يهود العالم . ورغم أن هذا العالم الغربي هو الذي اضطهد اليهود عبر تاريخهم ، ونكّل بهم وبأبنائهم ، فإن الصهاينة ينتاسون هذا تماماً (إلا في مجال زيادة ما يُسمّى "الوعي اليهودي" ومحاوله تعميق الإحساس بالذنب في الوجدان الغربي حتى يتسنى توظيفه في خدمة الصهاينة) ويحصرّون عداؤهم للغرب في ألمانيا النازية .

الناحية هي التي تفسر كيف تسير السياسة الإسرائيلية بهذا الخصوص بتدرج متتابع من مبدأ خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف . والواقع أن إسرائيل تعلم بأن مستقبلها من حيث التقدم الاقتصادي يتوقف على فتح أبواب التعامل المباشر مع المنطقة العربية . فهي لذلك تسعى لخلق سوق مشتركة إقليمية تقوم على مبدأ التعاون المباشر بين التكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة المصرية ورأس المال العربي .

هذه السياسة ستحقق ثلاثة أهداف في آن واحد :

١ - هي مقدمة لاستيعاب النظام الإقليمي العربي ، ومن ثم فبدلاً من أن يتطلع الجسد العربي الكيان الصهيوني تستوعب إسرائيل الجسد العربي من خلال التحكم في شرايينه الحيوية .

٢ - كذلك فإن هذه السياسة منطلق أساسي للسيطرة . فعقب السيطرة الوظيفية من خلال التحكم في الشرايين والمفاصل تأتي السيطرة الاقتصادية بفضل الاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية من حيث الاستهلاك وتقديم الخدمات ، وجميع هذه المداخل لابد أن تفرض التبعية السياسية .

٣ - هذه السياسة لن تحدث نتائجها في التعامل مع الجسد العربي فقط بل كذلك مع كل من يريد التعامل مع ذلك الجسد . ومن ثم تصير هذه السياسة ، وقد أضحت قوة ضاغطة ، لا في مواجهة أوروبا الغربية فقط بل كذلك في مواجهة الولايات المتحدة ، وهو ما سوف يخلق وضعاً يفرض على أية قوة كبرى تريد أن تتعامل مع المنطقة أن تتعامل أولاً وأساساً من خلال الإرادة الإسرائيلية .

الإستراتيجية الصهيونية/الإسرائيلية

Zionist-Israeli Strategy

تنبع الإستراتيجية الإسرائيلية من الصيغة الصهيونية الشاملة (شعب عضوي منبوذ لا نفع له ، يتم نقله خارج أوروبا ليتحوّل إلى عنصر نافع يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية ، نظير أن تقوم الدول الغربية بدعّمه وضمان بقائه واستمراره) . ويتطلب تطبيق هذه الصيغة عمليتي نقل سكاني : نقل بعض أعضاء الجماعات اليهودية من المنفى إلى فلسطين ، ونقل العرب من فلسطين إلى أي منفى .

وترجم هذه الصيغة نفسها على مستوى الإستراتيجية إلى رؤية للذات (الوحدات المستوطن) ورؤية للآخر (السكان الأصليين) وطبيعة العلاقة بينهما وكيفية حسم الصراع . فعلى مستوى الذات تنبع الرؤية الإستراتيجية الصهيونية/الإسرائيلية من الإيمان بأن اليهود

عسكرية ضخمة معبأة بشرياً ومادياً تشرف على كل النشاطات في المجتمع .

ثم نأتي للرؤية الصهيونية للأمر الذي يقع خارج العالم الغربي، أي ' الشرق '، ويمكن تخيل هذا الشرق باعتباره عدة دوائر متداخلة أوسعها دول آسيا وأفريقيا، وتتفوت هذه الدول في أهميتها . ويهتم الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي بالدول الواقعة على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط والدول التي توجد في أعالي النيل . وتوجد داخل هذه الدول دول ' صديقة ' أو دول يمكن شراؤها تدور في فلك الغرب وتمثل مجاًلاً جيئياً لإسرائيل يمكن أن يساعدها على التغلغل في آسيا وأفريقيا والانتشاف حول العالم العربي وكسر طوق إحصار الذي يُقرض على إسرائيل ، بل يمكن من خلالها الضغط عليه . كما توجد دول معادية إما لأن مصالحتها مرتبطة بمصالح الدول العربية أو بسبب توجهها الأيديولوجي .

وتكن أشد الدول عداءً وأكثرها خطراً داخل هذه الدائرة الأولى هي الدول الإسلامية مثل باكستان وإيران التي تشكل بمكانتها وتوجهاتها الإستراتيجية خطراً على الأمن الإسرائيلي . ويوجد داخل هذه الدائرة العربية دائرة الدول العربية الواقعة وراء دول المواجهة والتي تسند دول المواجهة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . كما يمكنها أن تشكل أداة ضغط على الصعيد العالمي لمصالح دول المواجهة . ثم تأتي أخيراً دول المواجهة وهي مصر وسوريا والأردن . وفي مركز الدائرة توجد إسرائيل .

وتذهب الإستراتيجية الإسرائيلية إلى أن النعمة الوحيدة التي يفهمها العرب هي نعمة القوة (وإسرائيل على كل هي نتاج المنظمة الداروينية الغربية ، ووجودها ثمرة القوة والنعف) وأن مصالح إسرائيل والعالم العربي هو إبقاء العالم العربي في حالة تجزئة وفرقة (وهذا على كل ، بُعد أساسي في الإستراتيجية الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر) . ويمكن تحقيق حالة التجزئة هذه من خلال اتفاقيات السلام المختلفة ، وخلق مصالح اقتصادية متضاربة ومتناقضة بين الدول العربية ، على أن تمسك إسرائيل بالخيوط الأساسية وأن تصعب النقطة التي تتفرع منها كل القنوات الاقتصادية، فتصعب فيها التكنولوجيا الغربية ورأس المال الغربي وتقوم هي بتوزيعها بما يتفق مع مصلحة الغرب الإستراتيجية .

ويُقسم العالم العربي ، من المنظور الإستراتيجي الصهيوني الإسرائيلي ، إلى أربعة أقسام :

- ١ - دائرة الهلال الخصيب وتتأوب كل من سوريا والعراق قيادتها .
- ٢ - دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها .

ويؤكد الصهاينة أن الدولة الصهيونية تنتمي للحضارة الغربية بكل قيمها وتوجهاتها ومصالحها . والتشكيل الإمبريالي الغربي هو الذي قام بتبني المشروع الصهيوني من البداية ، فساعد على نقل الكتلة البشرية وقام بتغطية المستوطن الصهيوني ، من الناحية العسكرية والاقتصادية ، أثناء مرحلة التأسيس ، أي قبل قيام الدولة . ثم استمر في دعمه مالياً واقتصادياً وعسكرياً بعد قيامها . وهو لا يزال يضمن ، من خلال هذا الدعم المستمر ، بقاء الدولة الصهيونية واستمرارها ورخاءها . ولذا تركز هذه الدولة على الإبقاء على علاقات وثيقة مع كل المجتمعات الغربية ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص . والدولة الصهيونية ترى مصالحها الإستراتيجية باعتبارها متفقة تماماً مع المصالح الإستراتيجية الغربية (إن لم تكن جزءاً عضوياً منها) ومن ثم فهي قادرة على خدمة أهداف الغرب الإستراتيجية . ولذا تحدد إسرائيل أولوياتها الإستراتيجية في ضوء الأولويات الإستراتيجية الغربية . وهي دائمة مستعدة لتغيير وتبديل أولوياتها في ضوء ما قد يطرأ من تغييرات وتعديلات على الأولويات الغربية . فالدولة الوظيفية الصهيونية ، إن لم تفعل ذلك ، وجدت نفسها بلا وظيفة تؤديها ولا دور تلعبه . وعلى سبيل المثال فإن العدو الأكبر للحضارة الغربية في الستينيات كان القومية العربية ، فهي التي كانت تحمل لواء المقاومة ضد الإمبريالية الغربية ، ومع انحسار التيار القومي العربي والتيار الماركسي نسبياً (وسقوط ثم اختفاء الكتلة الاشتراكية) وظهور الحركة الإسلامية ، أصبح العدو الأول للغرب هو الإسلام والحركات الإسلامية . ولذا كان العدو الدولة الصهيونية الأول آنذاك هو القومية العربية . أما في الوقت الراهن فقد أصبحت الأصولية الإسلامية هي الخطر الجديد الزاحف ، الممتد من منطقة الشرق الأوسط إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، باعتبار أن هذا هو الخطر الذي يهدد الدول الغربية وروسيا . وأصبحت مواجهة الإرهاب تمثل الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية . وإسرائيل بذلك تخلق لنفسها دوراً جديداً تقوم من خلاله بأداء وظيفتها تجاه الغرب والولايات المتحدة وهو يتفق مع دورها في إطار النظام العالمي الجديد ، إذ يمكنها أن تبني الجسور لتتواصل من خلالها مع بعض النخب العربية التي تم تغريبها . وبذلك تعوض الدولة الصهيونية ما فقدته من مكانة إستراتيجية متميزة عقب انتهاء الحرب الباردة . وتحرص الدولة الصهيونية على أن تبين مقدراتها على البقاء والعمل على أداء وظيفتها القتالية والاقتصادية دون أن يتحمل الراعي الإمبريالي تكلفة عالية . وهذا يتطلب وجود مؤسسة

تقسيم هذه البلاد وإنما الاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في بعض البلدان العربية مثل النزاعات الطائفية في لبنان أو مصر والنزاعات الانفصالية في العراق والسودان .

٢ - الدائرة الثانية (وادي النيل) :

بالنسبة لمصر ، تهدف الإستراتيجية الإسرائيلية إلى تحطيم فكرة أن مصر الزعيمة القوية للعالم العربي وإلى تشجيع الصراعات بين المسلمين والأقباط وإضعاف الدولة المركزية والسعي إلى قيام عدد من الدول الضعيفة ذات قوى محلية وبدون حكومة مركزية . وأما الدول المجاورة مثل السودان فمصيها هو التقسيم ، وعزل الجنوب ، الذي يضم منابع النيل ، ليشكل ذلك نقطة ضغط على مصر .

٣ - الدائرة الثالثة (الجزيرة العربية) :

أما فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية فهي من وجهة نظر إسرائيلية يسهل اختراقها وترويضها وإغواؤها بالحديث عن مظلة إسرائيل الأمنية (ضد الجيران الفقراء المتربصين) وعن المكاسب الاقتصادية التي يحققها من يتحالف مع إسرائيل وعن توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة من خلال الدولة الصهيونية .

٤ - الدائرة الرابعة (المغرب العربي) :

أما فيما يتعلق بالمغرب العربي فهو من وجهة نظر إسرائيلية يمكن تحييده بسهولة عن طريق عزله عن بقية العالم العربي وعن طريق المكاسب الاقتصادية وربطه بالاتحاد الأوروبي .

وإذا كانت إسرائيل في وسط الدائرة ، فالفلسطينيون يوجدون في نفس دائرتها وفي صميمها ، يتحدون وجودها . ولذا إذا كانت الإستراتيجية الصهيونية تهدف إلى كسب بعض دول آسيا وأفريقيا إلى صفها وضرب البعض الآخر . وإذا كانت تهدف إلى كسر شوكة العرب وتفريقهم واستيعابهم داخل تنظيمات اقتصادية وسياسية مختلفة ، فحينما يكون الأمر متصلاً بالفلسطينيين فإنه يتجاوز كل هذا ، إذ أن الإستراتيجية الصهيونية تؤكد أن الوجود الفلسطيني في إرتس إسرائيل أمر عرضي ، ولذا فمصير الفلسطينيين الوحيد هو التغيب التام ، إما عن طريق الطرد أو الإبادة أو التفكيك والتذويب ، وإن ظهروا إلى الوجود فلا بد من تهيمشهم وإخضاعهم واستعبادهم من خلال حكم ذاتي محدود وعقد صفقة تاريخية شاملة نزول القضية الفلسطينية من جدول الأعمال السياسي الدولي في عصرنا ونحو الصراع القومي الفلسطيني إلى حرب أهلية فلسطينية لا علاقة لأحد بها ، وبذا تصبح فلسطين أرضاً بلا شعب .

٣ - دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها .
٤ - دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر .

وتتمثل الإستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع هذه الدوائر في العمل على منع التقائها أو تعاونها لما يشكله مثل هذا التعاون من خطورة على الأمن الإسرائيلي ، نظراً للإمكانات الضخمة التي تملكها كل دائرة إذا ما تعاونت مع غيرها . ولذا تصر إسرائيل على ضرورة مواجهة كل دولة عربية على حدة سواء في الحرب أم في السلم . ومن هنا تصور إسرائيل للعالم العربي باعتباره " المنطقة " ، أي منطقة جغرافية لا يربطها رابط تاريخي تنقسم إلى دويلات صغيرة تتنازعها الانقسامات الطائفية بحيث تصبح هذه الدويلات الطائفية فاقدة لكل عناصر القوة وبشكل تقع فيه تحت السيطرة الإسرائيلية . والخطط الإسرائيلية المستقبلية بهذا الشأن .

١ - التعامل مع الدائرة الأولى (الهلال الخصيب) :

أ) كانت الإستراتيجية الإسرائيلية في الماضي تهدف إلى احتلال الأردن ونخبته ونقل السلطة فيه للفلسطينيين وتهجير عرب الضفة وعزة للسكن فيه للتلصص من الكثافة العربية في الأرض الفلسطينية . ولكن الإستراتيجية الآن هي تحييد الأردن وكسبه لصف إسرائيل والتلويح بالمكاسب الاقتصادية حتى يشارك الأردن في عملية حصار الفلسطينيين واستيعابهم داخل أي إطار سياسي اقتصادي ، ليتحولوا من قوة ذاتية داخل التشكيل الحضاري العربي إلى مجموعة بشرية مشتتة ذات توجهات اقتصادية ضيقة مباشرة .

ب) كانت الإستراتيجية الإسرائيلية في الماضي ترى ضرورة تجزئة لبنان إلى خمس مقاطعات : درزية في الشوف ، ومارونية في كسروان ، وشيعية في الجنوب والبقاع ، وسنية في طرابلس ، ودولة سنية أخرى في بيروت . وستكون هذه التجزئة كسابقة للعالم العربي وبداية المسيرة في هذا الاتجاه .

ج) كما كان التصور الإستراتيجي الإسرائيلي يذهب إلى ضرورة تقسيم سوريا والعراق في مرحلة لاحقة إلى مناطق عرقية أو دينية خالصة ، فتقسم سوريا إلى دولة شيعية علوية على طول الساحل السوري ، ودولة سنية في حلب ، ودولة سنية معادية لها في دمشق ، ودولة درزية في حوران والجلولان . أما العراق فإنه يمثل - بسبب الشروة النفطية - مصدر تهديد لإسرائيل ولذا فيمكن تمزيقه إلى أجزاء تتمحور حول المدن الكبرى ، دولة شيعية في الجنوب حول البصرة ، ودولة سنية حول بغداد ، ودولة كردية حول الموصل . ولكن لاعتبارات إستراتيجية محلية وعالمية ، ومع ظهور النظام العالمي الجديد ، أصبحت الإستراتيجية الإسرائيلية لا تهدف إلى

الهاجس الأمني وعقليّة الحصار

Israeli Feeling of Insecurity and Siege Mentality

«الهاجس الأمني» و«عقليّة الحصار» عبارتان تردان في الخطاب السياسي العربي لوصف إحدى جوانب الوجدان الإسرائيلي، وهو الانشغال المرضي بتقصية الأمن. وقد وُصف هذا الانشغال بأنه «مرض» لأنه لا يتناسب بأية حال مع عناصر التهديد الموضوعية (فالشعب الفلسطيني شعب موضوع تحت حكم عسكري قاس، وموازن القوى العسكرية بين الدولة الصهيونية والدول العربية في صالح إسرائيل. كما أن أكبر قوة عسكرية في العالم، الولايات المتحدة، تقف بكل صرامة وراء الدولة الصهيونية).

وفي محاولة تفسير هذا الوضع، يذهب بعض الدارسين إلى أن تجربة الإبادة النازية قد تركت أثراً عميقاً في الوجدان اليهودي والإسرائيلي بحيث تجذر الخوف من الإبادة في الوجدان وأصبح شيئاً من قبيل العقدة التاريخية أو العقد النفسية الجماعية المتجذرة في العقل الجمعي اليهودي رغم زوال العناصر الموضوعية. وقد يكون لهذا التفسير بعض المصادقية، وبخاصة أن الصهاينة والإعلام الغربي قد حولوا الإبادة النازية ليهود الغرب إلى ما يشبه الأيقونة التي لا علاقة لها بالزمان أو المكان وجعلوها مركز ما يُسمى «التاريخ اليهودي». ويرى البعض أن عقليّة الحصار هي بعض بقايا ورواسب الوجود في الجيتو اليهودي في أوروبا، وأن يهود أوروبا (وبخاصة شرق أوروبا) عاشوا عبر تاريخهم لا سيادة لهم ولا يشاركون في أية سلطة، معرضين دائماً لهجوم الأعداء عليهم.

وبسبب هذا الهاجس الأمني وعقليّة الحصار تؤكد إسرائيل دائماً أنها قلعة مسلحة لا يمكن اختراقها، قوة لا تقهر، قادرة على الدفاع عن نفسها وعلى البطش بأعدائها، ولكنها مع هذا مهددة طيلة الوقت بالفناء (ومن هنا أسطورة ماسادا وشمشون).

ونحن نرى أن كل هذه الأسباب قد تفسر حدة الهاجس الأمني وعقليّة الحصار ولكنها لا تفسر سبب وجوده وتجذره. ونحن نذهب إلى أن الهاجس الأمني قد يكون حالة مرضية ولكنه في نهاية الأمر ثمرة إدراك عميق وواقعي (واع أو غير واع) من جانب المستوطنين الصهاينة لواقعهم.

لقد أدرك هؤلاء المستوطنون أن الأرض التي يسبسون عليها ويدعون ملكيتها منذ آلاف السنين هي في واقع الأمر ليست أرضهم وليست أرضاً بلا شعب كما كان الزعم، وأن أهلها لم يستسلموا كما كان متوقعاً منهم، ولم تتم إبادتهم كما كان المفروض أن يحدث. بل إنهم يقاومون ويتفخسون ويتزايدون في العدد

والكفاءات ولم يكفوا عن المطالبة بشكل صريح بالضفة والقطاع، وبشكل خفي بكل فلسطين وبحق العودة لها. وقرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بحق العودة لا تزال سارية المفعول. ولم تُقبل إسرائيل عضواً في المنظمة الدولية إلا بعد تعهدها بتنفيذ هذه القرارات. ويسانددهم في هذا كل الشعب العربي. ومساندة العجز العسكري العربي والتفوق العسكري الإسرائيلي لب مسألة أزلية، وقد أثبتت حرب ١٩٧٣ ثم المقاومة في لبنان، ويعهد الانتفاضة أن العرب قادرون على أن يعيدوا تنظيم أنفسهم ويهاجموا المستعمر ويلحقوا به خسائر فادحة.

ثمة إحساس عميق بأن العربي الغائب لم يغب، وهو إحساس في جوهره صادق. فالكيان الصهيوني مُحاصر بالفعل ومهدد دائماً، والعرب في واقع الأمر لا يمكن «الثقة به». لأن الجماهير العربية لن تقبل حالة الظلم باعتبارها حالة نهائية رغم توقيع معاهدات السلام الكثيرة! وأقصى ما يطمح إليه المستوطنون الصهاينة هدنة مؤقتة تنتهي عادة بمواجهات عسكرية. فاصراع مع الكيان الصهيوني صراع شامل على الوجود. لأن وجود الشعب الفلسطيني لا يهدد حدود الدولة الصهيونية أو سيطرتها على أجزاء من الأرض الفلسطينية، وإنما يهدد وجودها كله. كل هذا يعمق إحساس المستوطنين الصهاينة بأن دولتهم كيان مشثون. فُرض فرضاً على المنطقة بقوة السلاح. وهم أول من يعرف أن ما أُسّس بالنسيف يمكن أن يسقط به. وما يعمق مخاوفهم إحجام يهود ناعمان عن الهجرة والتكلفة المتزايدة للتكنولوجيا العسكرية. كل هذا يؤيد الهاجس الأمني المرضي وعقليّة الحصار المرضية وهي حنة لا علاج لها داخل الإطار الصهيوني.

والهاجس الأمني وعقليّة الحصار يحددان كثيراً من جوانب السلوك الإسرائيلي، فبسبب هذا الهاجس لا بد من زيادة القوة العسكرية واندعم الاقتصاد والتفوق التكنولوجي والمزيد من السيطرة على الأراضي. وبسبب حجة الأمن يطالب الإسرائيليون بالاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وباسم هذا الهاجس الأمني يحق للإسرائيليين اللجوء للإغلاق الأمني لفقرى الفلسطينية وحصارها وتجويعها. وفي أية مفاوضات مع العرب يطرح الإسرائيليون دوماً بند الأمن والأخطار التي تهددهم وضرورة وجود محطات إنذار مبكر ومناطق فصل. وعندما تعقد أية اتفاقية مع العرب يصير الإسرائيليون على ضرورة امتحانهم للتأكد من نيتهم خوفاً من الخديعة دون أن يكون من حق الفلسطيني أو العربي أن يفعل المثل. في هذا الإطار يتم التمييز

تزال مستمرة ، ويُفسّر هذا الاستمرار على أساس أن إسرائيل بلد غربي حديث يعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث ومن ثم فهو معرض للقلق ولا يمكن عقد سلام معه . ويتوقع أرونسون أن تستمر الحرب لفترة أخرى إلى حين الانتهاء من تحديث العالم العربي . وقد تحدّث موشيه ديان عن إبن ببرّا " لا خيار " ، فعلى المستوطنين أن يستمروا في الصراع إلى ما لا نهاية (وأسطورة ماساده الشمشونية تعبير عن هذه الرؤية المظلمة).

وقد استخدم إسحق رابين تعبير " الحرب الراقدة " لوصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي ، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل تعبير " الحرب منخفضة الحدة " ، حيث تشير كلها إلى غياب الحدود الواضحة بين حالة الحرب وحالة السلم في علاقة الدولة الصهيونية بمحيطها .

ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن التوجه نحو السلام مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال (وهو ما أثبتته تاريخ الصراع عبر الأعوام المائة السابقة) . ومن ثم يصبح من الضروري محاصرة العنصر البشري الفلسطيني وقمعه بضراوة (كما حدث أثناء الانتفاضة ، وكما يتبدّى في المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي) . أما بالنسبة للعرب فلا بد من ضربهم باستمرار لبث روح اليأس فيهم وإقناعهم بأن الاستمرار في تبني الصراع العسكري كوسيلة لاستعادة الحقوق غير مجد .

وإذا كان الزمان تكرر أرتيباً لا يأتي بالسلام أو بالتحويلات الجذرية ، لا يبقى إذن سوى المكان ، الثابت الذي لا يعرف الزمان . وبالفعل نجد أن الأرض تشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية وفي نظرية الأمن الإسرائيلية ، فالأرض الحالية من العرب (بالألمانية : أراب راين Arabrein) ، أي من الزمان العربي ، هي المجال الحيوي الذي يمكن توطين الشعب اليهودي فيه وتحويله إلى عنصر استيطاني يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية . وبدون الأرض سيظل الشعب اليهودي شعباً شريداً طريداً ، بلا سيادة سياسية أو اقتصادية . والأرض التي يستولي عليها الصهاينة لا بد أن تُعقّم من زمانها التاريخي العربي ، لكي تصبح أرضاً بلا زمان ، أي أرضاً بلا شعب .

لكل هذا نجد أن نظرية الأمن الإسرائيلية تؤكد البعد المكاني (الجغرافي - اللاتاريخي - اللازمي) بشكل مبالغ فيه وتهمل البعد التاريخي (الزمانى - الإنسانى) وإن قبلته فإنها تفعل ذلك صاغرة وتحاول الالتفاف حوله تماماً مثلما تلنف الطرق الالتفافية الصهيونية حول القرى العربية . ولذا فنظرية الأمن الإسرائيلي تدور داخل فكرة

بين المستوطنات السياسية التي يمكن التخلي عنها والمستوطنات الأمن التي يجب الاحتفاظ بها (وبالتالي يقسم كبير من أراضي الضفة والقطاع) . وتمت عملية غزو لبنان باسم «السلام من أجل الجليل» . وتعتقد المفاوضات مع سوريا بسبب أمن إسرائيل . بل إن الدولة الصهيونية بسبب الهاجس الأمني تسمح وبشكل قانوني بدرجة من الإجبار والضغط البدني للحصول على معلومات من الفلسطينيين (أما ممارسة الإجبار والضغط البدني بشكل غير قانوني فهذا أمر مفروغ منه) .

والهاجس الأمني يقف أيضاً عقبة كأداء في المجال الاقتصادي إذ يضع الإسرائيليون الاعتبارات الأمنية قبل اعتبارات الجدوى الاقتصادية ومن ثم فهو يعوق عمليات التخصص التي تتطلب جواً منفحاً يسمح بتدفق رؤوس الأموال والخبرات والعمالة والسلع . بل إنه يمكن القول بأن الهاجس الأمني يشكل عائقاً ضخماً في مجال التطبيع ، إذ أن الإسرائيليين حينما تتدفق عليهم العمالة العربية والبضائع تبدأ مخاوفهم الأمنية في التهيج فيخضعون كل شيء للاعتبارات الأمنية بما يحول دون تدفق العمالة والبضائع .

البعد الصهيوني لنظرية الأمن القومي في إسرائيل

Zionist Dimension of the Israeli Concept of National Security

تُعد نظرية الأمن القومي في إسرائيل ذات مركزية خاصة بالنسبة للكيان الصهيوني . فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغييبهم (فيما نسميه بمقولة «العربي الغائب») وتلغي تاريخهم وتستولي على أرضهم . وهو ما لن يتحقق إلا من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية ، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي . وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي ، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي والهاجس الأمني يفترض أن الصراع حالة دائمة .

هذا الإدراك يعبر عن نفسه في كثير من المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن في إسرائيل التي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان . فهناك فكرة الأمن السرمدي ، أي أن أمن إسرائيل مهتدّ دائماً ، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية ، وأن البقاء هو الهدف الأساسي للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية . وقد عبّر حاييم أرونسون عن هذه الرؤية في إحدى دراساته بالإشارة إلى ما سماه «حرب المائة عام» (١٨٨٢ - ١٩٨٢) ، أي الحرب الدائمة بين العرب والصهاينة . وهو يذهب إلى أن هذه الحرب لا

- ١ - قيام حشود عسكرية عربية على أي جانب من حدود إسرائيل .
- ٢ - تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود إسرائيل الشرقية نتيجة دخول قوات دولة أخرى إلى الأردن ، أو قيام وحدة سورية الطبيعية أو إنشاء أو قيام دولة فلسطينية معادية على حدود إسرائيل .
- ٣ - تهديد الأمن الإسرائيلي بسبب حصول الأطراف العربية على أفضلية نوعية في سباق التسلح (مثل التسلح النووي) .
- ٤ - إغلاق المضائق أو الممرات المائية ، أو أية خطوط بحرية أو جوية .
- ٥ - تحويل مصادر المياه في لبنان أو في الأردن بطريقه ترى إسرائيل أنها تهدد الأمن الإسرائيلي .

لقد حددت الحركة الصهيونية فكرة الأمن بشكل جغرافي وأسقطت العنصر التاريخي ، وتصورت أنه عن طريق الاستيلاء على قطعة ما من الأرض أو على هذا الجزء من العالم العربي أو ذلك وعن طريق التحالف مع الولايات المتحدة والقوة العسكرية فإنها تحل مشكلة الأمن وتصل إلى الحدود الآمنة . ولكن الانتصارات الإسرائيلية التي كانت ترمي لتحقيق الأمن كانت تؤدي إلى نتيجة عكسية على طول الخط ، حتى وصلت النتائج إلى قيمتها مع انتصار ١٩٦٧ ، وكان لابد أن نحسم هذه التناقضات ، وهو الأمر الذي أُنجزت القوات المصرية والسورية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ جزءاً منه . ثم اندلعت الانتفاضة لثبّين العجز الصهيوني .

ومع هذا تجدر الإشارة إلى أنه ثمة اختلافات داخل المعسكر الصهيوني في مدى هيمنة مقولة الأرض . ويمكن القول بأن صهيونية الأراضي (الليكودية) تعبير عن هذا التمرکز الشرس حول الأرض وإهمال الزمان والتاريخ . أما الصهيونية الديموقراطية أو السكانية (العمالية) فهي تعبير عن إدراك الوجود العربي والزمان العربي وربما استعداد للتعامل معه ، وإن كان التعامل يظل في إطار المظلمات الصهيونية ، وهي أن أرض فلسطين ، أي إرتس إسرائيل في المصطلح الصهيوني ، هي ملك خالص للشعب اليهودي وحده (كما تنص على ذلك لوائح الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي) . ولكن إن اختلفت الصهاينة بشأن بعض التفاصيل فثمة إجماع صهيوني راسخ بأن أمن إسرائيل يتوقف على الدعم الغربي لها ، وبخاصة الدعم الأمريكي ، ولذا لا يوجد أي اختلاف بشأن هذه النقطة .

والحقيقة التي فاتت الزعامات الصهيونية أن أمن إسرائيل يمثل مشكلة كينائية لأن إسرائيل كيان مزروع بلا جذور ، ممول من الخارج من قبل يهود الغرب والدول الإمبريالية الغربية ، لا يتفاعل مع الواقع التاريخي العربي المحيط به . ولكي تُدافع إسرائيل عن أمنها ، أي

الحدود الجغرافية الآمنة (ذات الطابع الجيتوي) التي تستند إلى معطيات جغرافية مثل الحدود الطبيعية (نهر الأردن - هضبة الجولان - قناة السويس) . وقد اقترح حاييم أرونسون ما سماه «الحائط النووي» ، أي أن تقع إسرائيل داخل حزام مسلح تحميه الأسلحة النووية . وهي فكرة بسيطة مجنونة ، تجاهل العنصر البشري الملتحم بالجدسد الصهيوني نفسه . ولا تختلف فكرة المستوطنات/ القلاع المحصنة كحشيرة عن الحائط النووي ، وهي سلسلة من المستوطنات التي تحيط بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والنقب ، وهي مُستوطنات أمنية مختلفة عن تلك التي أقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية (ولهذه المستوطنات تذكّر المراء تماماً بالشتلات التي أقامها النبلاء البولنديون [شلاختا] للملتزمين [أرنداتور] اليهود كي يحتما بها ضد هجمات الفلاحين الأوكرانيين) . وتحافظ هذه المستوطنات على العمق الإستراتيجي للمراكز البشرية والاقتصادية وتحول دون تعرّض إسرائيل للهجمات العربية ، كما أنها تحقق النصر في حالة الهجوم بأقل قدر ممكن من الخسائر في الجانب الإسرائيلي ، وتوفر الفرصة للقوات الإسرائيلية للقيام بأعمالها الانتقامية والتوسعية في الدول العربية المجاورة .

وتأكيد عنصر الأرض يظهر في انشغال التفكير العسكري الإسرائيلي بمحدودية العمق الإستراتيجي للدولة الصهيونية ، فإسرائيل في التصور الصهيوني كلها منطقة حدودية ، ومن ثم لا يمكن السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل . ولذا لا يوجد مكان لعقيدة دفاعية في الفكر العسكري الإسرائيلي ، نظراً لأن أي فشل في العقيدة الدفاعية سيؤدي حتماً إلى اختراق إسرائيل نفسها . ومما عمق هذا الإحساس إدراك القيادة الإسرائيلية ضعف القاعدة السكانية الإسرائيلية بالنسبة للقوة البشرية العربية . ومن هنا ضرورة تفادي الحرب الفجائية وضرورة تحصين الحدود بعدد من المُستوطنات (كما أسلفنا) وضرورة السبق لتوجيه الضربة الأولى من خلال حرب خاطفة لتجنب الحرب الطويلة والحرب الاستنزافية (لأن إسرائيل لا تتحمل التعبئة العسكرية الشاملة لفترة طويلة) ، وضرورة إلحاق خسارة فادحة سريعة بالطرف العربي المهاجم لثلاً تُجبر إسرائيل على تقديم تنازلات سياسية أو إقليمية .

وإزاء مشكلة غياب العمق الإستراتيجي للكيان الصهيوني يُحدّد الفكر العسكري الإسرائيلي ما يُسمّى «ذرائع الحرب» على نحو فريد . فالدولة الصهيونية تعتبر كل دولة عربية مشغولة عن أي نشاط فدائي ينطلق من أراضيها ، وازدياد هذا النشاط يُعدّ ذريعة من ذرائع الحرب . ويضاف إلى هذا الذرائع التالية :

أو الفلسطينيين . أما الأمن الذي يتجاهل الواقع فهو أمن مسلح مؤقت ، هو سلام مبني على الحرب يهدف إلى فرض الشروط الصهيونية .

إن الصهيونية تصدّر عن رؤية تفترض انفصال اليهودي عن الأغيار ووحدة مع كل يهود العالم ، وتحاول الدولة الصهيونية أن تترجم هذا الافتراض إلى حقيقة . فإسرائيل تحاول أن تظل بمعزل عن حركة التاريخ في منطقة الشرق العربي وتتحرّك في إطار فكرة وحدة «التاريخ اليهودي» ، ولذلك فهي تمنع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم ولكنها في الوقت نفسه تقوم بالحملات المسعورة لتهجير يهود الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، ثم تبحث عن «الأمن» بعد هذا . وعلى العرب أن يثبتوا للإسرائيليين أن السير عكس الاتجاه الصهيوني هو المخرج الوحيد ، أي دولة تعبر عن حركة التاريخ في المنطقة وتنظم كل سكان فلسطين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي ، دولة منفصلة عن ديناميات «التاريخ اليهودي» الوهمية متحررة من التصورات الخاصة بـ «وحدة الشعب اليهودي» في كل زمان ومكان . وقد شبّه أحد الكتاب الإسرائيليين نظرية الأمن بأنها عبادة وثنية للعجل الذهبي (الشيء - المكان) الذي رقص حوله اليساريون والعبرانيون مهملين عبادة الله الحق ، المتجاوز للطبيعة والمادة والمكان .

تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

Development of the Israeli Concept of National Security

ينطلق الأمن القومي الإسرائيلي من مقولة في غاية البساطة والسذاجة وهي أن فلسطين أو إرتس يسرايل هي أرض بلا شعب ، ومن ثم إن وجد مثل هذا الشعب فلا بد أن يغيب ، أي أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان العربي والوجود العربي ، والفلسطيني على وجه التحديد . وهذا يعني ضرورة فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية بكل الوسائل المتاحة ، أي أن ردع العرب وإضعافهم هو هدف أساسي للأمن القومي الإسرائيلي ، وأن على الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بقدرته العسكرية ، وأن على الدولة الصهيونية أن تحتفظ بعلاقاتها المتينة بالعالم الغربي الذي يدعمها ويمولها ويضمن تفوقها العسكري الدائم .

ومع هذا طرأ على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية - الإسرائيلية ، والمنغبرات والمعطيات الجغرافية والسياسية الناجمة عنها ، وما تغيّر عبر هذه السنوات فقط أدوات تحقيق هذا الأمن ولكن ليس بمعنى التغيّر

كيانها ، يضطر الكيان الاستيطاني الشاذ إلى أن يعسكر نفسه عسكرة تامة ليتحوّل إلى المجتمع/ القلعة الذي تجري العسكرية في عروقه وإنّذ لا توجد فيه أية فواصل بين الشعب والجيش . وما تنسأه الرعاعات الصهيونية أنه بغض النظر عن مقدار الأمن الذي سيصل إليه هذا المجتمع وبغض النظر عن حجم انتصاراته فإن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب ليدافع عن أمنه "المهدد" وذلك بسبب الحركة الطاردة في المنطقة . لقد بدأ الاستيطان الصهيوني مستنداً إلى أسلوب المستوطنات ذات السور والبرج وعاش المستوطنون داخل هذا الأمن المؤقت يحلمون بالأمن النهائي . وقد صعدت المؤسسة الصهيونية آمالهم بأن "السلام سيحل عن قريب" وخاص المستوطنون ، ومن بعدهم الدولة الصهيونية . عدة حروب لصلوا إلى الأمن النهائي والحدود الآمنة إلى أن وصل يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وكانوا لا يزالون واقفين وراء قناة السويس خلف سور وبرج كانا يعرفان باسم "خط بارليف" الذي كان يحيط بالحدود الآمنة المفترضة . ثم تحولت إسرائيل بأسرها إلى أسوار وأبراج وطرق التفافية يحيط بها حزام أمني في لبنان وسلسلة من المستوطنات في أيلول ، ومعارب مسلحة مع السلطة الفلسطينية .

وعبر القوات المصرية والسورية في أكتوبر وانتفاضة الفلسطينيين التي استمرت بشكل حاد حوالي ستة أعوام (ولا تزال مستمرة في صور أخرى في المجتمعات وبعض النقاط الساخنة) واستمرار المقاومة اللبنانية بدرجات متفاوتة من الحدة أثبت أن نظرية الأمن الإسرائيلي ، كما حددتها المؤسسة العسكرية ، لا أساس لها ولا سند . فسقطت أجزاء كبيرة من العقيدة الصهيونية وانكشف الغطاء عنها .

إن التعريف الصهيوني للأمن شجرة عقيم ، فالحدود الجغرافية الآمنة لا يمكنها أن تهزم التاريخ ، والأمن لا يتحقّق داخل المكان وحسب ، عن طريق الآلات والردع التكنولوجي ، وإنما يتحقّق داخل الزمان ، فالأمن الدائم والنهائي والحققيقي علاقة بين مجموعات بشرية تعيش داخل الزمان وليس أسطورة لا تاريخية تُفرض عن طريق الردع التكنولوجي . والدولة الصهيونية غير قادرة على تحقيق الأمن لشعبها أو للآخرين . ومع هذا نجحت في إقناع المؤسسة الحاكمة الجماهير الإسرائيلية أنها لا يمكن أن تتعايش إلا داخل الكيان الصهيوني الشاذ . وعلينا أن نشبّ أن العكس هو الصحيح ، فـصهيونية هذا الكيان هي السبب في انعدام أمنه وهي السبب في الزج بالجماهير الإسرائيلية في حروب متتالية ، فلا أمن إلا من خلال إطار ينظم كل سكان المنطقة ولا يستبعد الإسرائيليين

مشبوهة في أعالي النيل والقرن الإفريقي وغيرها (انظر : «البُعد الصهيوني في السياسة الخارجية»).

وقد حوّلت الانتفاضة (والقاومة في الجنوب اللبناني) الأنظار عن مفهوم الحرب الخاطفة إذ طرحت إمكانية 'حرب طويلة' تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض التي يُفترض أنها لا شعب لها ولا تاريخ . ولذا فقد نظر الصهاينة إلى الانتفاضة باعتبارها حرب عصابات شعبية غير مسلحة تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل . هي فك الجيب الاستيطاني الصهيوني ، الأمر الذي يعني طرح قضية شرعية الوجود وبوحدة . بل إن الانتفاضة هدّدت البُعد الوظيفي ، إذ أن الجيش الصهيوني فَقَدَ هيئته وأثبت عجزه عن خوض الحرب النطوية وهي نقطة قد تكون فاصلة في حالة نشوب صراع مع العرب . وإذا كانت الدولة الوظيفية قد فَقَدَت مقدراتها على قمع المواطنين الأصليين داخلها ، فكيف سيمكنها أن تضطلع بوظائفها القتالية الأخرى ؟

الأمن القومي الإسرائيلي في التسعينيات

Israeli National Security in the Nineties

تضافرت مجموعة من العوامل تازكة أثّرت مهمة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية وعلى مقومات مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ، حيث شهد عقد التسعينيات تحولات وتطورات غيّرت مفاهيم كثيرة كانت راسخة ، وقلبت موازين كانت مستقرة ، فقد اختفت الدولة السوفيتية من الخريطة السياسية العالمية ، وأدّى انتهاء الحرب الباردة إلى فقدان العديد من الدول العربية الفاعلة حليفها الاستراتيجي القديم ، وإلى انعدام هامش المناورة أمامها ، الأمر الذي قلّص إلى حدّ بعيد قدرتها على شن حرب ضد إسرائيل ، ولكنها أدّت إلى تقوية الموقف الإسرائيلي في الميزان الاستراتيجي ، فضلاً عن اتساع نطاق هجرة اليهود السوفيت وبخاصة من العلماء وذوي الكفاءات والخبرات ، وتنامت العلاقات ائروسية الإسرائيلية حتى توجّهت بتوقيع اتفاق للتعاون الدفاعي والأمني في ديسمبر ١٩٩٥ . وفي ظل انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة في الساحة العالمية ، تم توطيد التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي ، وامتد إلى مجال أنظمة التسلح الكبرى التي تعتمد في الأساس على الثورة التكنولوجية ، كما أبرزت تلك التطورات العالمية علو شأن الاقتصاد والاحياء نحو التكتلات الاقتصادية . ورغم ذلك فلم تُعدّ الخيارات السياسية أمام إسرائيل بالاتساع الذي كانت عليه سابقاً ، وهذا ما يفسر مقولة جيمس بيكر "إن إسرائيل الكبرى فكرة ليست واقعية

الكامل أو الإحلال . وقد تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عبر عدة مراحل :

* قام مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في مرحلته الأولى على مفهوم "الضربة المضادة الاستباقية" ، الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي لإسرائيل . وينطلق هذا المفهوم من مقولة مفادها أن من الحيوي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل ، بل يجب نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو ، وطوّرت مفهوماً للردع ثم استبدلته بمفهوم للذرائع الحرب الاستباقية يقوم على شن حرب استباقية إذا حاول العدو (العربي) التصرف في أرضه على نحو يثقل إسرائيل مثل المساس بحرية العبور أو حشد قوات على الحدود الإسرائيلية أو حرمانها من مصادر المياه . ولذا كانت عملية تأميم قناة السويس تستدعي عملاً عسكرياً تمثّل في عملية قاذش أو ما نسميه «العدوان الثلاثي» .

* تطوّر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي لتظهر نظرية 'الحدود الآمنة' . وهي نظرية وُضعت أسسها قبل ١٩٦٧ لكنها تبلورت بعد حرب ١٩٦٧ ، وقد شرحها آبا إيبان وزير الخارجية آنذاك بأنها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية . ويلاحظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام ، إذ يُنظر للشعب العربي باعتبار أنه يجب القضاء عليه تماماً أو تهيمشه ، فنظرية الحدود الآمنة إعلان عن نهاية التاريخ (العربي) .

* أكدت حرب ١٩٧٣ فشل معظم نظريات الأمن الإسرائيلي المكانية وهو ما استدعى تكوين نظرية جديدة هي نظرية «ذريعة الحرب» ، وتذهب هذه النظرية إلى أن إسرائيل لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الامتناع عن تبني إستراتيجية الحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة في حال تعرّضها لتهديد عربي .

وأضافت إسرائيل إلى هذا التصوّر مفهوم حرب الاختيار ، ومفهوم ذريعة الحرب كمبررات لشن حرب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو أمنية مزدوجة المعايير . كما تم تطوير إستراتيجية الردع النووي . لذا شهدت هذه الفترة عقد اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة عام ١٩٨١ من ناحية والذي توافّق من ناحية أخرى مع صعود اليمين الأمريكي الذي كان يسعى إلى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفيتي . وقد شُن في تلك الفترة الهجوم على العراق ثم لبنان ثم تونس ، في حين أولكت باقي المهام الأمنية لجهاز السياسة الخارجية وجهاز الاستخبارات الإسرائيلية اللذين قاما بجهودهما لإجهاض الكفاءات العسكرية العربية كما قاما بأنشطة

أرض الخصم ، وخصوصاً أن عنصر البُعد الجغرافي قلَّ كثيراً قدرة السلاح الجوي الإسرائيلي على توجيه ضربات عنيفة إلى العراق . يُضاف إلى ذلك أن عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سوف تكون لها انعكاسات إستراتيجية بارزة ، حيث يفترض أن تقضي هذه العملية إلى قيام إسرائيل بتقديم تنازلات جغرافية إقليمية وهو ما يعني تآكل العمق الإستراتيجي ، والتخلي عن مفهوم الحدود الآمنة بالمعنى الجغرافي ، وإقامة تعاون اقتصادي يكفل إقامة شبكة علاقات اقتصادية متداخلة بين جميع دول المنطقة .

لقد أثبتت حرب الخليج انعدام جدوى دور إسرائيل القتالي . ثم مع سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد بدأ مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتشكل حسب ألوان جديدة ، هي مجرد تنويعات جديدة على النعمة الأساسية القديمة . فالثواب ستظل كما هي (البقاء حسب الشروط الصهيونية وتوظيف الدولة في خدمة المصالح الغربية) ، ولكنها ستكتسب أشكالاً جديدة مثل التعاون العسكري مع بعض الدول العربية والمحيطه بالعالم العربي . والعدو هنا لم يعد النظم العربية الحاكمة ولا جيوشها ، وإنما أشكال المقاومة الشعبية المختلفة .

والتقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتدمير القوة العسكرية العراقية تخلص إلى التهوين من احتمال نشوب حرب عربية شاملة ضد إسرائيل على المستويين القصير والمتوسط (مع عدم استبعادها على المدى الطويل) ، مع تحوُّل الدول العربية نحو الشكل السلمي للصراع ، وفي ظل التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي . ورغم انكماش التهديدات الفعلية واسعة النطاق الماثلة أمام إسرائيل ، فإن هناك طائفة واسعة من التهديدات المحتملة والكامنة والمقصورة ، فمن ناحية أولى طرأت نوعيات جديدة من التهديد العسكري ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها ، بل أصبح من الصعب تشخيصها وما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أم هجومية . وأبرز مثال على ذلك الانتفاضة الفلسطينية ، وانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها وبخاصة الصواريخ البالستية .

ومن ناحية ثانية أدى تطوُّر العملية السلمية وانكماش التهديدات الخارجية واسعة النطاق إلى بدء تبلور " التهديد الداخلي " الناتج عن ضعف التماسك الاجتماعي والتكامل القومي فتفاقم التناقضات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيب الاجتماعي / السياسي للدولة الصهيونية ، وهو ما بلغ أخطر مراحلها بغتيال رئيس الوزراء السابق إسحق رابين .

ولست ممكنة ، لأن تحقيق ذلك الهدف يتطلب أن يكون لدى إسرائيل قوة تُمكنها من قَرَض سيطرتها على المنطقة دون دعم خارجي تتحمل الولايات المتحدة تكلفته السياسية والمالية وتحمل معها مزيداً من العدا من قِبَل الشعوب العربية .

وعلى صعيد البيئة الإقليمية ، أثبتت خبرة الحروب العربية - الإسرائيلية فشل الحرب في تأمين السلام لإسرائيل وعجزها عن توفير الأمن لها ، في حين رأى عدد كبير من أعضاء المؤسسة الصهيونية أن التفاوض مع العرب بضمانات دولية قد يلبي الحاجة إلى الأمن وخصوصاً في ظل تزايد إدراكها أنها رغم تفوقها العسكري لم تتمكَّن من فرض استسلام غير مشروط على العرب ، بل على العكس فقد تمكَّن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وأثار هذا التفوق . وأثبتت حرب ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ محدودية القوة الإسرائيلية وعجزها .

ثم جاءت الانتفاضة ، ويمكن القول بأن أقوى ضربة وجَّهت لنظرية الأمن الإسرائيلي هي الانتفاضة التي أصبح بعدها إنكار وجود الشعب الفلسطيني غير ممكن . ومن هنا كان الاعتراف بهم بوصفهم «الفلسطينيين» ، كما في صيغة مدريد واتفاقية أوسلو . وبذلك لم تعد نظرية الأمن الإسرائيلي تختص بالأمن الخارجي ، إذ أصبح الداخل هو الآخر مصدراً لتهديد ، وهو ما لا تستطيع إسرائيل حياله شيئاً فهي لا تستطيع أن تحرك جيوشها لقمع الانتفاضة . وبذلك أسقطت الانتفاضة الدور الوظيفي للجيش الإسرائيلي ، ولو مؤقتاً ، كما أنها غيّرت مفهوم الأمن لديها من كونه تهديداً خارجياً إلى كونه هاجساً أمنياً داخلياً لا يمكن السيطرة عليه مهما بلغت قوة إسرائيل العسكرية من بأس وشدة . ولعل هذا هو الذي دفع الإسرائيليين بالمطالبة بأن يتزامن توقيع اتفاق أوسلو مع إعلان الفلسطينيين وقف الانتفاضة ، وهو ما لم ينجح أبداً .

وأدت حرب الخليج الثانية إلى إبراز عدد من الفجوات في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ، حيث أوضحت أولاً أن الجيش الإسرائيلي لا يمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية لا سيما التهديدات القادمة من بعد . وأدى القصف الصاروخي العراقي - رغم محدودية تأثيره المادي - للعمق الإسرائيلي إلى انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة ، وازداد إدراك الخطر الصاروخي في ظل سعي دول المنطقة إلى امتلاك قدرة صاروخية بإمكانها إصابة أهداف إستراتيجية إسرائيلية . كما أن حرب الخليج من ناحية ثانية أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وعملية التسوية السلمية

Israeli Concept of National Security and the Process of Peaceful Settlement

تسود رؤية إسرائيلية أمنية لأبعاد السلام مع المحيط العربي ، فحاجة إسرائيل للسلام ترتبط بالخوف متعدد المصادر (الهاجس الأمني) ، لذلك توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها إسرائيل في المفاوضات والاتفاقات مع الدول العربية المحيطة أنها تعتمد إستراتيجية تهدف إلى مواصلة أوسع قدر من السيطرة العسكرية على محيطها ، وهذا ما انعكس بدقة المقولة الإسرائيلية "السلام الإسرائيلي العربي سيكون سلاماً مسلحاً" ، وحديث نتنياهو عن "السلام القائم على الأمن" ، أي على قوة إسرائيل العسكرية ، وهي تكشف عن تأثير الأيديولوجية الصهيونية وهيمنة الشأن الأمني على الشأن السياسي وأبعاد التسوية السياسية التي تتطلبها ، وضمن ذلك رؤيتها للترتيبات المتعلقة بشئون المياه والسكان والحدود والعلاقات الاقتصادية ، ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات غير متكافئة تسيطر على أطروحات إسرائيل مع جوارها العربي كجزء من تنظيم شروط "إندماجها" الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية ، وهو ما يتمثل في :

١ - احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاقات القاهرة اللاحقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والإصرار على تضمين الاتفاقات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق منزوعة السلاح واسعة نسبياً ، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسع إسرائيل ، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية وتخفيض أحجامها ، وتقليص قدراتها الهجومية .

٢ - وجود توجه واضح لإقامة نظام أمني إسرائيلي/ أردني/ فلسطيني يرتبط لاحقاً ، عبر إسرائيل بنظام أمني إسرائيلي/ سوري/ لبناني وذلك لتحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أية أراضي عربية محتلة إلى رصيد أمني لها .

٣ - تحويل مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني المتخصص عليها في اتفاق أوسلو إلى مرحلة اختبارية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، يكون مقياسها أمن مستوطنات إسرائيل وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة .

٤ - النظر إلى التجمعات الفلسطينية في الدول العربية وفي إسرائيل نفسها من منظور أمني ، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيفهم الموافقة على مبدأ توطينهم .

٥ - النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها كعازل بين إسرائيل وبين الدول العربية المجاورة للأردن .

٦ - اعتماد مفهوم الأمن اللامتكافئ في :

* اعتماد مقولة أن التفوق العسكري الإسرائيلي ومقدرة إسرائيل على الردع هو الذي أرغم الدول العربية على التفاوض معها ، وأن الحفاظ على هذا التفوق أحد ضمانات السلام .

* استخدام العلاقة المتميزة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة كدعامة من دعائم أمنها ، أي قوة ردع مساندة لها في مواجهة محيطها العربي .

* اعتبار أن احتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمر لا بد من تغييره . وبالتالي البقاء خارج أية معاهدات قد تضع قيوداً على تسليحها ، وضمن ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

* اعتبار أن وجود حالة عدم استقرار في الشرق الأوسط (والتي يجري توسيع حدودها لتشمل ، إضافة للدول العربية ، كلاً من إيران ودول آسيا الوسطى ، وباكستان) يشكل تهديداً ممكناً لأمن دولة إسرائيل وناقضاً لأية إجراءات يمكن أن تتخذ للحد من الأسلحة .

* بناء الثقة بين الطرفين العربي والإسرائيلي . يعني الإجراءات التي يقوم به الطرف العربي لكبح جماح اندوامة الانفصالية ، بل وانقضاء عليها .

٧ - مفهوم المنطقة العازلة منزوعة السلاح أو شبه المنزوعة :

تبلور هذا المفهوم كنتيجة حرب ١٩٧٣ . وعلى أساسه تمت ترتيبات فصل القوات المصرية الإسرائيلية ثم اتفاق السلام سنة ١٩٧٩ . لكن مفهوم "المنطقة العازلة منزوعة السلاح" كبديل عن مفهوم العمق الإستراتيجي بقي - من منظور الأمن الإسرائيلي - قابلاً للتطبيق على أوضاع الجبهة المصرية - الإسرائيلية فقط ، وغير قابل للتطبيق على الجبهات الأخرى بدون إدخال ترتيبات إضافية . وإزاء موضوع تعمق الإستراتيجي برزت في إسرائيل مدرستان :

تعتبر المدرسة الأولى - التي تسود أوساط حزب العمل واليسار الصهيوني - أن نزع سلاح الضفة الغربية وقطاع غزة أمر حيوي في أية تسوية سياسية ، وتُميز بين مفهوم الحدود السياسية (حدود دولة إسرائيل) والحدود الأمنية . على العكس تصر المدرسة الثانية ، التي تسود أوساط الليكود وأحزاب اليمين ، على أن إبقاء السيطرة العسكرية (المباشرة) على عموم المناطق الفلسطينية المحتلة عام

تعتمد على محددات وعوامل حاكمة خارجية . ومن هنا ظهور ما يُسمى «عقيدة بيجين» التي تعني منع دول الشرق الأوسط من التسلح بأسلحة نووية ومن امتلاك التكنولوجيا النووية . وكانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ فاتحة تطبيقات تلك العقيدة .

وموقع الخيار النووي في المنظومة الأمنية لم يكن مرتبطاً بركيزة إضعاف الخصوم ، وإنما المحافظة على البقاء ، الأمر الذي يتضح من كونه ذخيرة إستراتيجية غير مطروحة للاستخدام المباشر الفعلي إلا في حالات خاصة جداً هي على وجه الحصر تعرض الدولة لتهديد حقيقي بالفناء ، فاستخدامه الفعلي لن يكون إلا بعد اختلال الميزان التقليدي لصالح العرب ونشوب حرب شاملة تتعرض فيه الدولة لتهديد فعلي بإنهاء وجودها أو ضرب مواقع حيوية فيها ، فالسلاح النووي هو الملاذ الأخير . أما الاستخدام الفعلي للبعد النووي فكان الاستخدام السياسي سواء من خلال الضغط النفسي على الدول العربية بفرض ستار من الغموض حول حدود وطبيعة الخيار النووي يؤدي إلى تحسين وضع إسرائيل التفاوضي أو من خلال عملية الابتزاز التي تقوم بها مع الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية ضخمة تغنيها عن اللجوء للقوة النووية .

١٩٦٧ لا بد من ، وترفض الفصل بين مفهومي السيادة والسيطرة العسكرية . وتفترض المدرستان كلتاهما مواصلة سيطرة إسرائيل على السفوح الجبلية للضفة الغربية وغور الأردن ، وتفترض المدرسة الأولى أن نزع سلاح الضفة الفلسطينية يفترض استمرار سيطرة إسرائيل على المعابر والطرق .

٨ - تأكيد مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الإجهاضية ، ويُقصد بها تلك الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحدها ، وهي حرب تستجيب لتطور دور إسرائيل في الشرق الأوسط ، من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول إلى دولة تؤكد دورها السياسي والإستراتيجي في المنطقة .

٩ - يمثل البعد النووي في الأمن الإسرائيلي أحد المظاهر المهمة لسيطرة هاجس الأمن السرمدي الذي فرض ضرورة انفراد إسرائيل بامتلاك مقدراتها الخاصة بصرف النظر عن الارتباط العميق بدولة عظمى توفر لها المساندة السياسية والعسكرية .

والبعد النووي احتل موقعاً خاصاً في الفكر الإستراتيجي الشامل للسلطة الإسرائيلية انطلاقاً من اعتباره مظلة أمنية مستقلة لا



الجزء الخامس

أزمة الصهيونية والمسألة الإسرائيلية

١ أزمة الصهيونية

أزمة الصهيونية : تعريف - الأزمة النبوية للصهيونية - الأزمة الصهيونية وبنية الأيديولوجية الصهيونية - العلمية الشاملة والدولة الصهيونية - الديني والعلماني في الدولة الصهيونية - احتراز الوضع الراهن - الأصولية اليهودية - التطرف اليهودي - اليهودية المتزمنة - اليهودية المتشددة - أزمة الصهيونية الإثنية العلمانية وتصادد الديباكات الدينية - أزمة الصهيونية الإثنية الدينية - صحة العناصر الأرثوذكسية بعد عام ١٩٦٧ - دارالخامية الرئيسية في إسرائيل - أزمة الهوية اليهودية - من هو اليهودي عام ١٩٩٧ - الأزمة السكانية والاستيطانية - تجمع المنفيين عام ١٩٩٧ - جيل ما بعد ١٩٦٧ (أزمة الخدمة العسكرية) - تقويض الأيديولوجية الصهيونية من خلال الاستهلاكية (والأمركة والعولمة والخصخصة والعنمنة)

أزمة الصهيونية : تعريف

Crisis of Zionism : Definition

واضح عام ١٩٦٧ ، وزادت حدتها مع حرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣ ، ووصلت إلى لحظة حرجة مع هزيمة الدولة الصهيونية في لبنان ثم مع اندلاع الانتفاضة .

وعناصر الأزمة كثيرة من أهمها : قضية الهوية اليهودية (من هو اليهودي ؟) ، وتطبيع الشخصية اليهودية ، ومشكلة اليهود الشرقيين ، وهوية الدولة اليهودية ، والأزمة السكانية والاستيطانية ، وتحجر الثقافة السياسية الصهيونية ، وتصادم معدلات العولمة والأمركة في المستوطن الصهيوني .

وعناصر الأزمة الصهيونية متشابكة (كما سيتضح لنا أثناء التعرض لجوانبها كل على حدة) ، فمشكلة الهوية والصراع بين الدينين والعلمانيين مرتبطة بالأزمة السكانية (الديموغرافية) ، وكلاهما مرتبط بأزمة الهجرة والاستيطان وبقضية تطبيع الشخصية اليهودية . كما أن أزمة صهيانية الداخل مرتبطة من بعض النواحي بأزمة صهيانية (ويهود) الخارج ، وتتلور العناصر في قضية اليهود الشرقيين (من السفارد واليهود العرب ويهود البلاد الإسلامية) . ورغم علمنا بهذا التشابك ، إلا أننا فصلنا العناصر بعضها عن بعض كضرورة تحليلية .

وكل القضايا السابقة تشكل تحدياً للصهيونية وتقوض شرعيتها أمام يهود العالم ويهود المستوطن الصهيوني والدول الغربية الراعية للمشروع الصهيوني (وهذه هي الشرعية الصهيونية مقابل شرعية الوجود ، أي شرعية النظام الاستيطاني أمام السكان الأصليين ، أي الفلسطينيين) .

وقد أدت الأزمة إلى انفراط العقد الاجتماعي الصهيوني أو على الأقل تأكله . فقد كان هناك اتفاق على بعض المقولات الأساسية ، مثل أن اليهود شعب واحد (يضم الدينين واللا دينيين والإشكناز والسفارد وغيرهم) ، وهو شعب يطمح للعودة إلى أرضه

«أزمة الصهيونية» اصطلاحاً نستخدمه للإشارة إلى المشاكل التي تواجهها الصهيونية كعقيدة تستند إليها الدولة الصهيونية ، وتدعي لنفسها الشرعية على أساسها ، وتؤسس علاقتها بيهود العالم والعالم الغربي من خلالها .

ومن المعروف أن المشروع الصهيوني قد حقق نجاحات كثيرة لا شك فيها ، مثل احتلال الأرض الفلسطينية بالقوة وطرده أعداد كبيرة من الفلسطينيين من ديارهم ووضع الباقين منهم تحت قبضته الإدارية والعسكرية الحديدية . كما نجح المشروع الصهيوني في نقل كتلة بشرية ضخمة استوطنت في هذه البقعة وأسست بنية تحتية زراعية صناعية عسكرية وانتصرت في عدة حروب ضد جيوش الدول العربية . ويحصل المشروع الصهيوني على الدعم غير المشروط من التشكيل الحضاري والسياسي الغربي ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، التي تقف في الوقت الحاضر على رأس هذا التشكيل .

ولكن رغم كل هذه الإنجازات المهمة ، التي لا يمكن التهاون من شأنها ، يردد أصحاب المشروع الصهيوني أنفسهم أن مشروعههم يواجه أزمة حقيقية ، حتى أن عبارة «أزمة الصهيونية» أصبحت مصطلحاً أساسياً في الخطاب السياسي ، ولا تخلو صحيفة إسرائيلية من عبارات مثل «صهيونية بدون روح صهيونية» و«انحسار الصهيونية» .

وتناقش الأزمة الصهيونية بشكل شبه مستمر في المؤتمرات الصهيونية الواحد تلو الآخر . ونحن نذهب إلى أن أسباب هذه الأزمة نبوية ، أي لصيقة ببنية الاستيطان الصهيوني نفسه . ولذا بدأت الأزمة مع بداية هذا الاستيطان عام ١٨٨٢ ، ولم يحلها إنشاء الدولة بل زادها تفاقمًا وإن ظلت في حالة كمون إلى أن تبدت بشكل

عرضية، وإنما هي نتيجة حتمية وملزمة لتحقيق المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية .

وأزمة الصهيونية ، رغم بنيتها ، تزداد حدة وانفراجاً حسب الظروف التاريخية . ونحن نذهب إلى أن الأزمة تفاسمت بعد "انتصار" ١٩٦٧ وهو ما حوّلها إلى عملية انتشار . ولأن طبيعة الأزمة بنوية فلا يمكن حلها إلا عن طريق تغيير البنية نفسها ، أي العلاقات التي تأسست في الواقع . ونحن نذهب إلى أن صهيونية الدولة (أو يهوديتها المزعومة) هي أساس عنصريتها وبنية التفات والظلم التي تأسست في فلسطين ، ومن ثم فلا سبيل لحل الأزمة إلا عن طريق نزع الصيغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية .

الأزمة الصهيونية وبنية الأيديولوجية الصهيونية

Crisis of Zionism and the Structure of Zionist Ideology

تعود الأزمة الصهيونية إلى عدة أسباب بنوية تنصرف إلى صميم المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي . ولكن ثمة سمات تتسم بها بنية الأيديولوجية الصهيونية نفسها ساعدت على تفاقم الأزمة نذكر منها ما يلي :

١ - ثمة مسافة بين أقوال أي إنسان وأفعاله ، فالقول الإنساني بطبيعته لا يتفق تماماً ولا يطابق مع الفعل الإنساني . ولكن في حالة القول الصهيوني نجد أن المسافة التي تفصله عن الواقع شاسعة حتى يصبح القول كله (أحياناً) ديباجة لا علاقة لها بأي واقع ، فهي تهدف أولاً وأخيراً إلى التبرير والتسويع . ويعود هذا إلى أن الصهيونية لم تنبع من واقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم وإنما هي صيغة أساسية توصلت لها الحضارة الغربية في عصر نهضتها وبداية تجربتها الاستعمارية الاستيطانية للتعامل مع الجماعات اليهودية ففرضتها عليها ثم تبنتها هذه الجماعات ، أي أن حالة التبعية أو الذيلية الصهيونية للعالم الغربي ليست مسألة تنصرف إلى أمور السياسة والاقتصاد وإنما إلى بنية الأيديولوجية نفسها وأصولها الحضارية والفكرية .

٢ - قامت الحضارة الغربية بنقل بعض أعضاء هذه الجماعات ككتلة بشرية مستقلة توطّن في وسط العالم العربي عن طريق القوة العسكرية ، فهي صيغة لا علاقة لها بالواقع العربي الذي زُرعت فيه .

٣ - لكل هذا نجد أن الفكر الصهيوني فكر اختزالي يتجاهل معطيات الواقع سواء أكان الأمر يتعلق بواقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم أم واقع الفلسطينيين العرب . وتتضح هذه الاختزالية في إنكار التاريخ والتفكير في وضع نهاية له : تواريخ أعضاء الجماعات

للاستيطان فيها ، وأن الصهيونية ستنتهي حالة المنفى وستقوم بتطبيع اليهود . لقد فشلت الصهيونية في كل هذا ، فاليهودي (هذا المكوّن الأساسي لهذا الشعب اليهودي) لم يعرف بطريقة ترضي كل الأطراف ، وهو شعب يرفض العودة لوطنه القومي ، الأمر الذي يخلق أزمة سكانية استيطانية . ولهذا ، لم يعد هناك اتفاق على المكونات الأساسية للصهيونية وأهدافها المبدئية ، فالرؤية ليس لها ما يساندها في الواقع ، والواقع صلب لا يود أن يخضع للرؤية .

وقد ترجم هذا التآكل نفسه إلى عدم اكتراث بالمشروع الصهيوني الذي ترجم نفسه بدوره إلى عدم الإيمان بالقيم الصهيونية «الريادية» المبنية على التشف والتأجيل الإنشباع . وبدلاً من ذلك ، ظهر السعار الاستهلاكي والتزوع نحو الأمور والعولة والخصخصة ، وهي حالة لا تصبب الصيانة وحدهم وإنما تصيب أي مجتمع يفتقر إلى الاتجاه ولا يحل مشكلة المعنى . ولكن رغم كل هذا التآكل يظل هناك إجماع صهيوني لم يتأكل وهو رفض الاعتراف بالفلسطينيين وحقم في هذه الأرض التي تم اغتصابها .

ولكن قبل أن نعرض لعناصر الأزمة الصهيونية المختلفة يجب أن نشير إلى أن بوسع المجتمعات الإنسانية أن تعيش في حالة أزمة مستمرة لعشرات السنين دون أن "تنهار من الداخل" ، إن لم تُوجّه لها ضربة من الخارج . والتجمع الصهيوني ليس استثناء من هذه القاعدة ، وخصوصاً أن كميات المساعدات التي تصب فيه من الولايات المتحدة تزيد عن ثمانية بلايين دولار لمجموع عدد السكان الذي يبلغ عددهم حوالي أربعة ملايين ، الأمر الذي يجعل التجمع الإسرائيلي (الاستيطاني الوظيفي) من أكثر المجتمعات تلقياً للمساعدات الخارجية بالنسبة لعدد السكان . فالتجمع الصهيوني لا يحوي مكونات بقائه واستمراره داخله ، فهو يستمدّها من دولة عظمى تكفله وترعاه .

ومن الواضح أن إسرائيل مدركة تماماً لأبعاد أزمتها وأنه لا حل لها داخل إطار ما هو قائم . وقد أدّى هذا إلى استقطاب شديد ، فطرح حلان : الأول ، الصهيونية الحلولية العضوية ، ويتمس بالصلاية ، والثاني ، صهيونية عصر ما بعد الحداثة ، ويتمس بالسيولة .

الأزمة البنوية للصهيونية

Structural Crisis of Zionism

«الأزمة البنوية للصهيونية» عبارة نستخدمها للإشارة إلى طبيعة الأزمة الصهيونية وهي أزمة لصيقة ببنية الصهيونية نفسها . فالواجهة مع السكان الأصليين ليست كما يظن البعض مسألة

وأزمة الصهيونية متشابكة تتداخل فيها أسباب مع الأخرى وكذلك الأسباب والنتائج والأيدولوجية والواقع . ومع هذا لضرورات تحليلية سنقسم أوجه هذه الأزمة (في إطار الشرعية الصهيونية) إلى أربعة أقسام نتناول كل قسم في مدخل مستقل أو في عدة مدخل :

١ - إشكالية الديني والعلماني .

٢ - أزمة الهوية .

٣ - الأزمة السكانية والاستيطانية .

٤ - تفكك الأيدولوجية الصهيونية من خلال تصاعد النزعات الاستهلاكية (والعلمنة والأمركة والعولة وخصخصة) .

العلمانية الشاملة والدولة الصهيونية

Comprehensive Secularism and the Zionist State

تصدر الحركة الصهيونية عن النصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ، ولكنها تم تهويدها ، أي إدخال ديباجات يهودية عليها ، واتفق الجميع على أن تكون الدولة الصهيونية «دولة يهودية» . ولكن مضمون كلمة «يهودية» كان يختلف من تيار صهيوني لآخر ، ففترزل كان يتحدث عن دولة علمانية لليهود ، بينما تحدث الحاخام إسحق كوك عن دولة يهودية تعبر عن حلول الإله في الشعب وامتلأته بالقداسة . ورغم اختلاف الديباجات إلا أن العلمانية الشاملة ، سيطرت على الدولة الصهيونية ، شأنها في هذا شأن معظم البلاد الصناعية المتقدمة .

ويلاحظ أنه توجد ثلاثة مصطلحات في إسرائيل لوصف الانتماء الديني أو غيابه . أما المصطلح الأول ، فهو «داتي» وهو مصطلح يُستخدم عادة للإشارة إلى المتدينين الأرثوذكس ورتة اليهودية الحاخامية . ولكن هناك مصطلحين يصفان اليهود الذين انسلخوا عن اليهودية الحاخامية : «حيلوني» و «ماسوراتي» . أما مصطلح «حيلوني» فيعني «علماني» (من فعل «حل» بمعنى «حدث» أو «جرى» أو «صاف» أو «حال» الشيء أي «تحول» من حال إلى حال) . ومصطلح «حيلوني» شأنه شأن مصطلح «علماني» في اللغة العربية ومصطلح «سكيولار secular» في اللغة الإنجليزية ومصطلح «لائييك laïque» في اللغة الفرنسية مختلط الدلالة . فالشخص الذي يوصف بأنه «حيلوني» يمكن أن يؤمن أو لا يؤمن بالإله .

ولكن المصطلح في المعجم الحضاري الإسرائيلي يزداد اختلاطاً واضطراباً بسبب وجود مصطلحات أخرى مثل «ماسوراتي» أي «تقليدي» أو «محافظة» . والكلمة تشير إلى اليهودي الانتقائي في

اليهودية والتاريخ العربي في فلسطين . كما يتضح في إنكار الجغرافيا . ففلسطين تصبح إسرائيل ، وهي بلدا لا حدود لها ، إذ أن حدودها توجد داخل مفهوم إرتس إسرائيل الديني .

٤ - لكل هذا نجد أن العقيدة الصهيونية أيدولوجية فاشية ، نسق عضوي مغلق يخلع القداسة على الأرض (أرض الميعاد) والشعب (الشعب المختار) وينكر الآخر (الصراع مع الأغيار والعقلية الجيتوية) . ومثل هذه الأيدولوجيات تُكسب حاملها قوة ومناعة وصلابة ، ولكنها في الوقت نفسه تتسم بالجمود والانغلاق . ومن ثم فكثير من التناقضات الكامنة داخل الأيدولوجية أو في واقعها حينما تبدى في الواقع ، تظهر بشكل عنيف إن لم يكن فجائياً .

وقد حدثت داخل الدولة الصهيونية وخارجها تطورات عميقة من أهمها ظهور النظام العالمي الجديد وتصاعد معدلات العلمنة بين يهود العالم وتبني المعسكر العربي خطاباً برجماتياً بل انكماش المطالب العربية . ويستمر التجمع الصهيوني ونخبته الحاكمة في استخدام نفس الخطاب الصهيوني القديم ويدركون العالم من خلال المقولات القديمة للثقافة السياسية الصهيونية . وهو وضع يهدد بتصعيد الأزمة .

٥ - تستند الأيدولوجية الصهيونية إلى فكرة الهوية وإلى تعريف عضوي ضيق لهما ، ولذا فإن أية تحديات لهذه الفكرة تسبب شرخاً عميقاً في المجتمع .

٦ - ثمة تناقضات عديدة داخل القول الصهيوني نفسه ، فالتناقض ليس بين القول والفعل وحسب وإنما بين قول صهيوني وآخر ، فدعاة القول الصهيوني لم يتفقوا فيما بينهم على الحد الأدنى فيما يتصل بكثير من القضايا النظرية الأساسية (حدود الدولة - الهوية اليهودية - موقفهم من يهود العالم) وإنما اتفقوا على الحد الأدنى من الفعل وحسب (نقل بعض يهود العالم إلى فلسطين وتوظيفهم داخل إطار الدولة الوظيفية) .

كل هذه السمات البنيوية في الأيدولوجية ساهمت في تفاقم الأزمة ، إلا أن السبب الأساسي لها يظل أنه حين وُضعت هذه العقيدة الصهيونية موضع التنفيذ أفرزت الكثير من المشاكل بعضها خاص بالمستوطن الصهيوني ويهود العالم ، والبعض الآخر خاص بالفلسطينيين (فيما نسميه «المسألة الفلسطينية») . وحسب تصورنا لا يوجد حل داخل إطار الأمر الواقع الصهيوني لأي من هذه المشاكل . وقد تفرز الصهيونية حلولاً يمينية صلبة (الصهيونية الحلولة العضوية) أو يسارية سائلة (صهيونية عصر ما بعد الحداثة) ، ولكنها حلول لا تنوجه إلى جذور المشكلة .

وفيما يتصل بالطعام الشرعي ، صرح ٧٠٪ عام ١٩٧٥ بأن تناول الطعام الشرعي أمر مهم ولكنه ليس أمراً ضرورياً أو مفروضاً . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٦٪ في عام ١٩٨٨ . ويُقال إن نصف اللحم المُستهلك في إسرائيل لحم خنزير . ومع هذا تشير إحدى الإحصاءات إلى أن ٢٧٪ فقط يأكلون لحم خنزير . ولعل الباقي يستهلكونه ولكنهم لا يصرون بذلك . وقد بينت إحدى الدراسات أن عدد من يقيم شعائر الطعام في منزله وحسب ٦٦٪ ، وتنخفض النسبة إلى ٥٥٪ في البيت وخارجه !

وفيما يتعلق بالذهاب إلى المعبد ، نجد أنه أصبح عادة سنوية لا أسبوعية أو يومية ، تماماً كما هو الحال بين يهود الولايات المتحدة . وقد صرح ٦٣٪ بأنهم يذهبون إلى المعبد ٢٣٪ يذهبون كل عيد . وتنخفض النسبة إلى أقل من ١٠٪ حينما يكون السؤال عن الذهاب للمعبد كل سبت ! ومن الضروري تأكيد أن الذهاب إلى المعبد في العيد لا يكون بالضرورة تعبيراً عن توجه ديني بل قد يكون على العكس تعبيراً عن تزايد العلمنة إذ أن المعبد يصبح تعبيراً عن التمسك بالهوية الإثنية .

وقد أدّى تزايد معدلات العلمنة في المجتمع الإسرائيلي إلى انتشار الإباحية . ولم تُعد تل أبيب وحدها مركزاً للإباحية ، بل وصلت الإباحية إلى القدس أيضاً حيث توجد محلات لبيع الأشياء الإباحية على بعد خطوات من حائط المبكى ، كما يتزايد بشكل ملحوظ خرق شعائر الدين اليهودي . ويُقال إن المجتمع الإسرائيلي أصبح من أهم مصادر البغايا في العالم ، وأن لغة القوادين في أمستردام هي العبرية .

وقد أدّى كل هذا إلى الاصطدام بين العناصر الدينية والعناصر اللادينية . وهذا يعني أن العقيدة اليهودية أصبحت من أهم مصادر الشقاق والتوتر بين اليهود ، سواء بين أعضاء التجمّع الصهيوني في إسرائيل أو بين أعضاء الجماعات اليهودية في العالم . وتزايد التناقضات حدة مع تزايد معدلات العلمنة بينهم (للمزيد عن النقد اليهودي الديني للدولة الصهيونية باعتبارها دولة علمانية ، انظر : «موقف الجماعات اليهودية من الصهيونية») .

الديني والعلماني في الدولة الصهيونية

The Religious and the Secular in the Zionist State

رؤية الصراع في إسرائيل على أنه صراع بين المتدينين والعلمانيين هو شكل من أشكال التطبيع المعرفي . فالكيان الصهيوني كيان له خصوصيته وقوانينه ، فمعظم المتدينين فيه ليسوا متدينين

ممارساته الدينية ، والذي يؤدي بعض الشعائر دون البعض . ونصف سكان إسرائيل يصفون أنفسهم بأنهم «حيلوني» (زادت النسبة إلى ٦٠٪ عام ١٩٩٧) ، وتبلغ نسبة الماسوراتي ٣٠٪ . ويصف ١٧٪ منهم أنفسهم بأنهم «متدينون» والباقي من أعضاء العبادات الجديدة (الأخذة في الانتشار في إسرائيل) .

وكثيرون يترددون في تسمية أنفسهم «حيلوني» (أي «علمانيين») بسبب ما قد يوحي به المصطلح من الإلحاد ويفضلون صفة «تقليديين» أو «محافظين» («ماسوراتي») . ولكن ، مع هذا ، نجح الإشارة إلى أن «التقليدي» في إطار يهودي قد تعني أيضاً شيئاً قريباً من الإلحاد ، إذ يمكن أن يُقيم اليهودي التقليدي الشعائر ويعطيها مضموناً وثنياً قوياً دون إيمان بالإله ، كما هو الحال مع الصهاينة ، واتباع اليهودية المحافظة وإن كان الاستخدام الأكثر شيوعاً هو «اليهودي المحافظ» ، أي من يقيم بعض الشعائر وحسب . وبطبيعة الحال مما يزيد الأمر اضطراباً أن مصطلح «يهودي» يكاد يكون دالاً دون مدلول ، في الدولة العلمانية التي يُقال لها يهودية .

ويلاحظ ، في إسرائيل ، أن من السهل على اليهودي تأدية شعائر دينه إذ أن إيقاع الحياة وقوانين الدولة تساعده على ذلك . ومع هذا ، ففي استطلاع للرأي أجري عام ١٩٧٥ ، وصف ٥٥٪ أنفسهم بأنهم «متدينون جداً» أو «متدينون» فحسب ، ووصف ٤٥٪ أنفسهم بأنهم ليسوا متدينين على الإطلاق . ولكن حين طُبّق على المتدينين ستة معايير للتدين ، مثل عدم قيادة السيارة يوم السبت والذهاب إلى المعبد ، ظهر أن ١٥٪ منهم فقط هم المتدينون حسب المعايير الستة وتم تصنيف ١٥٪ من هؤلاء على أنهم يقيمون الشعائر بشكل عام ، مع ملاحظة أن هذه هي رؤيتهم لأنفسهم حيث لم يُختبر قولهم . ووصف ٤٠٪ أنفسهم بأنهم تقليديون أو محافظون ، في حين صرح ٣٠٪ بأنهم ليسوا متدينين على الإطلاق . ولتوضيح مضمون صفة «تقليدي» ، تنبغي الإشارة إلى أن الأغلبية العظمى من الإسرائيليين صرحوا بأنهم لا مانع لديهم من الذهاب إلى السينما وركوب المواصلات يوم السبت ، الأمر الذي يتناقض مع الشريعة . ومع هذا ، قال ٧٠٪ إنهم يوقدون الشموع في منازلهم في ذلك اليوم ، وهو ما يعني أنهم اختاروا من الشعائر ما يتناسب مع الحياة العلمانية . إذ أن إيقاد الشموع عمل رومانسي لطيف لا يكلف كثيراً ولا يشكل قيداً على الحرية أو على الذات ولا يتطلب أية تضحية ، وإلى جانب ذلك فهو ذو قيمة رمزية ترفع معنويات الشخص الذي يؤدي هذا الطقس . ومن الممكن بطبيعة الحال افتراض أن عدداً كبيراً من هؤلاء يوقدون الشموع لأسباب إثنية لا علاقة لها بالدين .

له المهاجرون من البلاد الإسلامية بغض النظر عن مدى تدينهم .
وهناك أيضاً الانقسام بين مثلي حركة جدد احسيدية من أتباع
شنيرسون (ديجيل هاتورا) ومثلي الجناح الديني الليتواني
(المتحدين) من أتباع الحاخام شاخ (أجودات إسرائيل) . وهناك
الحزب الديني القومي أقدم الأحزاب الدينية وقد تعاون مع المؤسسة
الصهيونية منذ البداية . وهناك المتدينون العاديون واخرديم الذي
يوصفون عادة بالتطرف الصهيوني .

٣ - العلمانيون الشاملون (من الصهاينة) :

كانت اليهودية كنسق ديني في أوائل القرن التاسع عشر مع
ظهور المجتمع الحديث في أوروبا في حالة أزمة عميقة . إذ يبدو أنها
تجمدت وتعجزت بحيث أصبح من العسير عليها أن تتطور . وقد
ظهرت الصهيونية وطرح نفسها على أنها ستحل محل
اليهودية كمصدر للهوية . بحيث تصبح يهودية التماثل إيجابياً
بالدرجة الأولى (على طريقة المشروع القومي في الغرب) ،
ولكن هذه الإنسبة اليهودية لا تستند إلى تراث تاريخي
طويل كما هو الحال مع الهويات الغربية كفرنسية
والإنجليزية ، وإنما تستند إلى تراث الديني اليهودي ، كما
تستند إلى اعتذاريات ، هي في جوهرها مضطحة مستمدة من المنطق
الديني مثل حق اليهود الأزلي في أرض ايعاد . ولذا من الممكن
أن نجد شخصاً منحدراً موعلاً في الإخاد مثل بن جوريون يقتبس
التوراة بل يقوم بتفسيرها . وقد استولى الصهاينة على الخطاب
الديني اليهودي بكل ما فيه من إطلاق ديني ، فهم علمانيون شاملون
وليسوا جزئيين . باعتبار أن العلمانية الجزئية تفترض التعددية والنسبية
. وهذا الفريق العلماني الشامل هو الذي أسس المنظمة الصهيونية
العالمية . وهو الذي شيد المستوطن الصهيوني . وأهم ممثل له المؤسسة
العالمية في إسرائيل بأحزابها ومؤسساتها ونظماتها .

٤ - العلمانيون الجزئيون (أو الإنسانيون) :

وهذا فريق صغير من اليهود الذين يرفضون الدين اليهودي ،
ولا يقبلون الصهيونية ، أو يقبلون صيغة صهيونية يمكن تصنيفها على
أنها صيغة علمانية جزئية . بمعنى أنها لا تبحث عن مسوغات لنفسها
في الدين اليهودي ولا تخلع على نفسها أي إضلاق ومن ثم فهي تقبل
بقدر من المشاركة من العرب . وأهم من يمثل هؤلاء في إسرائيل
جماعات صغيرة وشخصيات هامشية مثل حركة حقوق المواطن
وأوري أفيري وأرييه إلياف وشالويت ألوني .

والأيديولوجية الصهيونية تستبعد الفريق الأول تماماً وتستبعد
الأخير بدرجات متفاوتة وتوجه للفريق الثاني والثالث ، وقد نشأ

بالمعنى المألوف ، ومعظم العلمانيين ليسوا 'علمانيين' أيضاً بالمعنى
المألوف للكلمة (فهم ليسوا علمانيين جزئيين وإنما هم علمانيون
شاملون بدرجة متطرفة) . وإذا حاولنا إعادة تقسيم أعضاء المجتمع
الصهيوني من منظور الاقتراب أو الابتعاد عن كل من الدين اليهودي
والأيديولوجية الصهيونية ، فيمكننا تقسيمهم إلى أربعة أقسام وليس
إلى قسمين اثنين :

١ - المتدينون :

وهؤلاء يؤمنون باليهودية ديناً توحيدياً ويرون أن اليهود هم
شعب بالمعنى الديني للكلمة أساساً ، وأن العناصر القومية الإثنية في
الدين اليهودي (مثل العودة والارتباط بالأرض) هي في جوهرها
مفاهيم دينية لا يتم تحقيقها إلا بمشيئة الإله . وهذا الفريق معاد
للصهيونية رافض للدولة الصهيونية ، بل يرى فيها فعلاً من أفعال
الشیطان . ولا تزال جماعة الناطوري كارا (نواظير المدينة) من أهم
الجماعات التي تمثل هذا التيار وتطالب بالانضمام لحكومة فلسطينية
في المنفى ، وهي تكافح ضد الصهيونية ولها نشاط داخل وخارج
الكيان الصهيوني .

٢ - الصهاينة المتدينون (أو الإثنيون الدينيون) ، أي الصهاينة من
أصحاب الديباجات الدينية :

إذا كان المتدينون يرون أن على اليهودي الانتظار ، ويرون
العودة إلى صهيون فعلاً من أفعال الهرطقة (دحيكات هاكس ، أي
التعجيل بالنهاية) فإن مسار التاريخ المقدس بالنسبة لهم يأخذ الشكل
التالي : نفي - انتظار - عودة بمشيئة الإله . ومع هذا تغلغلت
الصهيونية في صفوف المتدينين ونجحت في 'صهنة' قطاعات كبيرة
منهم (في الواقع الغالبية العظمى) بحيث تم طرح تصور مفاده أنه
يجب العودة قبل ظهور الماشيح دون انتظار لمشيئة الإله للإعداد
لعودته وبهذا يأخذ التاريخ الشكل التالي : نفي - عودة للإعداد لمقدم
الماشيح - انتظار - مقدم الماشيح .

ومن الواضح أن الشكل الجديد يسقط العنصر الديني إلى حد
كبير بحيث تصبح العودة فعلاً من أفعال البشر يتم تحت مظلة المنظمة
الصهيونية ، وبالتالي استطاع هذا الفريق المساهمة في مشروع
الاستيطان الصهيوني والمشاركة في كل النشاطات الصهيونية -
الاستيطانية والعنصرية والإرهابية .

ولابد من إدراك أن المعسكر الصهيوني الديني (أي صاحب
الدباجات الدينية) ليس معسكراً واحداً . فالانقسام السفاردي
الإشكنازي يجد أصداءه داخله ، فحزب شاس حزب ديني
سفاردي . بل يمكن القول بأنه سفاردي أكثر من كونه دينياً ، إذ ينضم

إلهم ، تستند في نهاية الأمر إلى قراءة صهيونية لما يسمونه «التاريخ اليهودي» تثبت وجود شعب يهودي متميز مستقل . ولا تُعدّ كتب اليهود المقدّسة من هذا المنظور سوى جزء من فلكلور هذا الشعب وتاريخه . ولذا ، فإن القومية اليهودية قومية مقدّسة ، ولكنها مختلفة عن الدين اليهودي ومستقلة عنه ، بل معادية له أحياناً . ثم كان هناك الجيب الصغير من الصهاينة الإثنيين الدينيين ، وقد افترض هؤلاء منذ البداية أن الدين هو القومية وأن القومية هي الدين . وهكذا ، فبدلاً من القومية بلا دين على طريقة هرتزل (والغرب عامة بعد عصر الإعتاق والاستنارة) ، أو القومية بدلاً من الدين على طريقة أحاد همام (والقومية العضوية الألمانية السلافية) ، فصل إلى القومية كدين والدين كقومية على طريقة الشرق الأدنى القديم (الحلولية الوثنية) . ولعل أهم مفكري هذا التيار هو الحاخام كوك صاحب الفكر الصهيوني الحلولي الذي هاجم من سمائم «الانشاريين» ، أي الذين يفصلون الدين عن القومية .

وقد حاولت اليهودية الحاخامية محاصرة النزعة المسيحية الحلولية بأن جعلت العودة منطوة بالأمر الإلهي ، فكأنها استعادت شيئاً من الثنائية التوحيدية بدلاً من الواحدة الحلولية . ولكن الصهيونية الإثنية الدينية حطمت السدود الحاخامية الأرثوذكسية وبعثت النزعة الحلولية . ورغم أن مارتن بوبر يُعَدّ من أتباع الصهيونية الإثنية العلمانية ، إلا أن مصطلحه الصهيوني ديني صوفي حلولي عضوي إلى أقصى درجة ، إذ يلغي الازدواجيات والحدود ويؤكد أن إسرائيل شعب وأن القومي والمقدّس يتداخلان في حالته تداخلاً تاماً . ولقد تلقى إسرائيل الشعب وحياً دينياً في سيناء ، ولكن روح هذا الدين هي روح قوميته . ولا يختلف الوعي الذي تلقاه موسى من الرب عن الروح القومية للشعب . وهكذا يذوب الشعب في الإله ليكوناً كلاً واحداً غير متميز ، فلقد حل المطلق في النسبي حلولاً كاملاً ، كما ابتلع النسبي المطلق ابتلاعاً كاملاً ، ولذلك فإن في وسع اليهودي أن يعي الإله بأن يعي نفسه ، أو كما قال الحاخام كوك : "إن روح إسرائيل وروح الإله هما شيء واحد" .

وكما أسلفنا تعایش التياران جنباً إلى جنب : التيار الحلولي الديني (القومية كدين والدين كقومية) ، والتيار الحلولي العلماني (القومية كدين) ، وتقبلاً سياسة الوضع الراهن ، وكان من الممكن أن يستمر التياران في التعايش إلى ما لا نهاية ، فالخطاب الصهيوني المرواغ كان كفيلاً بذلك . ولكن قبول الوضع الراهن كان مجرد تفاهم عملي ، ولم يكن مبدئياً بأي شكل من الأشكال تتحكم فيه توازنات القوى بين الفريقين الديني والعلماني واللا ديني .

بينهم تحالف أو تفاهم منذ المؤتمر الصهيوني الأول ، يستند أساساً إلى ما يسمى «الوضع الراهن» .

استقرار الوضع الراهن

Destabilization of the Status Quo

«الوضع الراهن» عبارة تُستخدم للإشارة للأمر الواقع الديني بين المستوطنين الصهاينة إيماناً بحكم الانتداب . فعلى سبيل المثال ، تتوقف المواصلات العامة يوم السبت ، ولكن يمكن استخدام السيارات الخاصة أو التاكسيات ، وتُغلق الشوارع في الأحياء التي تقطنها أغلبية متدينة وتُترك مفتوحة في الأحياء الأخرى . أما في مجال الزواج والطلاق فقد وضعت الصلاحيات المطلقة في يد مؤسسة القضاء الحاخامي التي يسيطر عليها المتدينون (وهو استمرار لنظام الملة العثماني والذي أبقت عليه سلطات الانتداب) . وقد تم الاعتراف بالتعليم الديني المستقل ، وهو ما يعني أن الدولة عليها أن تقوم (وقد أصبح فيما بعد هو العمود الفقري لتطور التطرف الصهيوني ، ذي الديباحات الدينية) . ولا تُعرض أفلام سينمائية ابتداءً من يوم الجمعة مساءً ، وإن كان يُصرّح بلعب كرة القدم يوم السبت (على أن تباع التذاكر في اليوم السابق) . وقد أرسل بن جوريون عام ١٩٤٧ (باعتباره رئيس الوكالة اليهودية) خطاباً إلى زعماء أجيودات إسرائيل وعد فيه بالحفاظ على الوضع الراهن . وقد تم أيضاً إعفاء طلبة المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية .

والعقد الاجتماعي الصهيوني يستند إلى قبول «الوضع الراهن» باعتباره الإطار المرجعي لكل العناصر التي تقبل المشروع الصهيوني (ولذا تُرفع انتفاضية الوضع الراهن بكل اتفاق ائتلافي منذ عام ١٩٥٥) . والتفاهم العملي يمكن أن ينصرف إلى التفاصيل والفروع ولكنه غير قادر على حل المشاكل المبدئية ، ولذا فالعقد الاجتماعي الذي يستند إليه المجتمع الصهيوني عقد واه جداً مهدد بالتمزق دائماً وفي أية لحظة . وقد أشرنا إلى أن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة تفترض أن اليهود شعب عضوي منبؤ ونافع يمكن توظيفه خارج أوروبا لصالحها داخل إطار الدولة الوظيفية . وقد ولدت الصهيونية على يد صهاينة غير يهود لا يكترون باليهود وينظرون إليهم من الخارج باعتبارهم مادة استيطانية . ثم انضم إليهم صهاينة يهود غير يهود يشاركونهم عدم الاكتراث هذا . ثم ظهر دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية الذين هوّدوا الصيغة عن طريق إدخال مصطلحات الحلولية اليهودية العضوية على الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ، وناادوا بالقومية اليهودية . لكن القومية ، بالنسبة

وكلمة «أصولية» الإنجليزية استُخدمت أول ما استخدمت في سياق مسيحي وتعني «حركة بروتستانتية أمريكية» تهدف إلى إعادة تأكيد بعض ما يتصور أنه عقائد ثابتة وأصلية مسيحية مثل قدسية الكتاب المقدس وأنه صائب تماماً (بل قد ارتبطت كلمة «أصولية» بالتفسير الحرفي والمباشر لنصوص الكتب المقدس) ، والإيمان بالمعجزات (وخصوصاً الحمل بلا دنس) وانبثج الجسدي للمسيح . ثم طبقت هذه الكلمة على الاتجاهات التجديدية في الإسلام ثم الحركات الدينية المتطرفة في اليهودية . و«الأصوليات» الثلاث مختلفة تمام الاختلاف في مضمونها واتجاهها .

وعبارة «الأصولية اليهودية» تُستخدم في الخطاب السياسي العربي والغربي للإشارة إلى شكل من أشكال التطرف الديني عادةً «الأرثوذكسي» (وتترجم كلمة «أصولي» أحياناً إلى كلمة امتزمت «أو» «متشدد» أو «متطرف» مما يعني ترادف كل هذه المصطلحات مع لفظ «أرثوذكسي» . وهذا خلل ناجم عن تطبيق مصطلح ديني ، ثم اقتراضه من نسق ديني ماثم تطبيقه على نسق ديني آخر) .

ويرى مستخدمو هذا المصطلح أن هذه الأصولية تعود إلى الحاخام أبراهام كوك (الذي كان يشغل منصب الحاخام الإشكنازي في فلسطين) وأنها مستمرة حتى هذه الأيام (على يد ابنه الحاخام تسفي كوك وغيره) . بل إنها آخذة في التنامي . فقد بلغ عدد أعضاء الكنيست «الأصوليين» ، أي ممثلي الأحزاب الدينية (الشئد) وديجيل هتوزاء وشاس ٢٣ عضواً (مقابل ١٦ عضواً في الكنيست السابق) من مجموع ١٢٠ عضواً . وتُعد هذه أكبر نسبة في تاريخ إسرائيل السياسي .

وهذا التيار الديني أصبح بمقدوره التحكم في رئاسة الحكومة وإسقاط الحكومات . ولا يمكن تشكيل أية حكومة دون مشاركته (رغم أن أعضاء هذا التيار غير معينين بالسياسة بالمعنى النضيق للكلمة فهم يهتمون بميزانيتهم بالدرجة الأولى) وهم يستأثرون بوزارات المستقبل (التعليم - الإسكان - الأراضي - المهاجرين - الأديان) ويتحكمون في وزارة حيوية مثل وزارة التعليم ، ويُقال إنهم أصبح لهم نفوذ كبير داخل الجيش . فهناك حاخامية عسكرية تتولى مهمة التوجيه الفكري والديني داخل القوات المسلحة ، وهي تباشر كل شئون الأحوال الشخصية المتعلقة بالعسكريين ، وتشرف على المدارس العسكرية الدينية ، وتخرج أجيالاً مسكونة بالكراهية المطلقة للعرب ، كما تتولى الحاخامية إصدار الفتاوى التي تضفي القداسة على الممارسات والجرائم التي يرتكبها الجنود ضد العرب . وقد أوصل هذا التغلغل داخل الجيش عدداً غير قليل من الضباط الأرثوذكس إلى مراتب عليا .

وقد ظل الوضع الراهن قائماً لمدة سنوات طويلة ، ودخلت الأحزاب الدينية كل الائتلافات الوزارية التي حكمت إسرائيل ، وقعت بدور التابع الذي يقطع بقطعة من الكعكة . ولكن مع تزايد علمنة المجتمع الصهيوني وعلمنة يهود العالم وتصاعد الخطاب الديني وزيادة عدد الصهاينة من دعاة الديباجات الدينية وظهور مشكلة إجراءات اليهود زادت حدة الاستقطاب في المجتمع الصهيوني بين الدينين والعلمانيين . ومن الأمثلة على ذلك الموقف من طلبه المعاهد الدينية ، فعند إعلان الدولة ، وحين تم إعفاءهم من الخدمة العسكرية ، كان عددهم لا يتجاوز ٤٠٠ ، ولكن عام ١٩٩٧ كان عددهم يزيد عن ٢٩٠٠٠ . وهذه الألوف لا تعمل ، فهم طلبه وحسب ، أي أن نسبة كبيرة من المستوطنين أصحاب الديباجات الدينية يعيشون على نفقة دافع الضرائب الإسرائيلي . ولذا أشار لهم أحد كبار العلمانيين في إسرائيل بأنهم «طفيلين» ، وهي كلمة لها مدلول خاص في المعجم الإسرائيلي ، فكان يستخدمها أعداء اليهود للإشارة لهم . وقد قال شيمون بيريز حين هُزم في الانتخابات : «لقد هزم اليهود الإسرائيليين» ، كما لو كان هناك فريقان يتصارعان في إسرائيل : «يهود متدينون» ضد «إسرائيليين علمانيين» ، والفريق الأخير ليس «يهودياً» .

واحتكار المؤسسة الدينية لعمليات الزواج والدفن يثير حفيظة العلمانيين . فالمهاجرون اليهود السوفييت (وعدد كبير منهم غير يهودي حسب التعريف الأرثوذكسي) ، لا يمكن أن يتزوج في إسرائيل أو يدفن حسب الشريعة اليهودية فيها وقد أخرج جيشان أحدهم بعد خمس أعوام من دفته حين شكّت المؤسسة الحاخامية في يهوديته . كما أن أحد المستوطنين من أصل سوفييتي لقي حتفه بعد إحدي الهجمات الاستشهادية الفلسطينية ، ومع هذا لم يتم دفنه في مقبرة يهودية .

كل هذا أدى إلى أن حوالي نصف الإسرائيليين يري أن الموقف المتأزم من العلمانيين والمتدينين سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية . وقد قال الحاخام حايم ميلر إن الحل هو الفصل بين الفريقين منها للاشتباك بينهما .

الأصولية اليهودية

Jewish Fundamentalism

كلمة «أصولية» هي ترجمة حرفية لكلمة فاندا متاليزم Fundamentalism ، وهي مأخوذة من كلمة فاندمنت Fundament التي تعني «الأساس» أو «الأصل» (من اللغة اللاتينية ، كلمة «فاندا متنت» Fundamentum تعني «أساس») .

صعوبة بالغة في استخدام هذا المصطلح ، نظراً لعدم دلالة وتفسيره .

ولابد من القول بأن الخاصية الجيولوجية التراكمية لليهودية تبرر الشيء ، وعكسه ، فهي على سبيل المثال تبرر الاستيلاء على الأرض وعلى إعادتها للعرب (في سبيل الحفاظ على النفس اليهودية 'بيكوح نيفيش') . كما يمكن القول بأن اليهودية الحاخامية حاولت ، بشكل عام ، محاصرة النزعة المسيحية ولذا جعلتها منوطة بمشينة الإله ، والعودة الشخصية الفعلية (دون انتظار أوامر الإله وتعاليمه) بعد ارتكاباً لخطيئة «دحيكات هاكنتس» ، أي «التعجيل بالنهاية» ولذا فالأرثوذكسية تبرر «العودة» وتحرمها في آن واحد . ورغم التأيد الأرثوذكسي للاستيلاء على الأرض فقد أحجم الحاخام شنيرسون عن إتمام رحلته إلى فلسطين قائلاً : " في السماء شهودي ، لو كان الأمر بيدي لحشت الخطى إلى هناك [إلى فلسطين] كالسهم حينما يخرج من قوسه " ولكنه لم يفعل ، خشية أن يفسر الصهاينة رحلته هذه على أنها قبول لرؤيتهم ، كما أن الحاخام هيرش ، زعيم الناطوري كارتا ، امتنع عن زيارة حائط المبكى ، رغم أنه كان يعيش على بُعد خطوات منه .

التطرف اليهودي

Jewish Extremism

«التطرف اليهودي» مصطلح يُستخدم ، خطأ ، في الخطاب السياسي العربي والغربي للإشارة إلى «الأصولية اليهودية» أو إلى «اليهودية الأرثوذكسية» . ويتحدث الإعلام أحياناً عن «المتطرفين اليهود» بمعنى «اليهود الأرثوذكس» .

اليهودية المتزمتة

Rigid Judaism

«اليهودية المتزمتة» مصطلح يُستخدم ، خطأ ، في الخطاب السياسي العربي والغربي للإشارة إلى «الأصولية اليهودية» أو إلى «الأرثوذكسية اليهودية» . ويتحدث الإعلام أحياناً عن «المتزمتين اليهود» بمعنى «اليهود الأرثوذكس» .

اليهودية المتشددة

Rigid Judaism

«اليهودية المتشددة» مصطلح يُستخدم ، خطأ ، في الخطاب السياسي العربي والغربي للإشارة إلى «الأصولية اليهودية» أو إلى

وفي استطلاع أجرته صحيفة يديعوت أحرونوت قال ٤٧٪ من الإسرائيليين أنهم يتوقعون حدوث حرب أهلية بين المتدينين والعلمانيين اليهود (وقد تكون هذه مبالغة ، ولكنها «مبالغة دالة» إن صح التعبير) . ودعاة الأصولية اليهودية يقفون الآن بمتهى الحزم والشراسة ضد أي انسحاب من الضفة والجولان ومع الاستيطان وطرده العرب ، وهم مستعدون للذهاب في سبيل الدفاع عن موقفهم هذا إلى أبعد مدى . ولا تنس أنهم يعتبرون باروخ جولدشتاين منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي قديماً ومثلاً أعلى يجب الاحتذاء به . والأطروحات الأساسية لهذه «الأصولية» - حسب تصور من يستخدمون هذا المصطلح - كما يلي :

١ - إنشاء دولة إسرائيل هو تجسيد للحلم التوراتي اليهودي القديم ، رغم أن الحركة الصهيونية نفسها ، المؤسسة للكيان الصهيوني ، لم تكن حركة دينية ، وإنما كانت أيديولوجية سياسية علمانية ، ورغم أن الآباء المؤسسين (الحرس القديم) مثل بن جوريون وإيجال آلون ، كانوا ملحدين في حياتهم ، علمانيين في طرق تفكيرهم . ويسمي كسوك هذه الظاهرة (وعدد ديني يتحقق على يد علمانيين) «الانشطارية» . ولذا بينما يرفض الأصوليون هذا الطابع العلماني للدولة ، فإنهم يقبلون بفكرة الدولة اليهودية نفسها (على عكس ناطوري كارتا التي ترفض فكرة الدولة من أساسها) .

٢ - لا يمكن الثقة في الأغيار ، بأي شكل ، وأرض إسرائيل الكبرى هي أرض يهودية ، ولابد للدولة اليهودية أن تعتمد على نفسها وحسب (رغم كل المساعدات الخارجية التي تصب فيها) . ولذا لا يفهم أعضاء هذا اليمين الديني الموازات الدولية حق الفهم . وهم يتصورون أنه لا يمكن عقد سلام مع العرب ، بل يجب طردهم أو تهجيرهم . ولذا نجد أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء المستوطنين من أصحاب الديباجات الدينية يقضون ضد أي تنازل عن الأرض اليهودية .

وهذه المقولات ليست بالضرورة مقولات دينية ويمكن لأي حزب علماني أن يتبناها . وبالفعل نجد أن اليمين (المؤيد لنتنياهو) يضم في صفوفه متدينين قوميين وعلمانيين . فهو يضم (كما أسلفنا) أحزاب دينية مثل حزب المفدال وشاس وديجبال هاتوراه ، ولكنه يضم أيضاً أحزاب موليديت وإسرائيل بعاليه وتسوميت . وحزب إسرائيل بعاليه هو حزب الصهاينة المرتزقة ، أي المهاجرين السوفييت الراغبين في تحسين مستواهم المعيشي ، أما حزب تسوميت ، فهو حزب صهيوني لاديني . ولا يمكن الحديث عن نتنياهو أو عن جيله بأسره ، باعتباره متديناً . ولكل هذا نجد

«الأرثوذكسية اليهودية». ويتحدث الإعلام أحياناً عن «الترتمين اليهود» بمعنى «اليهود الأرثوذكس».

(أزمة الصهيونية الإثنية العلمانية وتصاعد الديباجات الدينية)

Crisis of Ethnic Secular Zionism and the Escalation of Religious Apologetics

رغم تزايد معدلات العلمنة في المجتمع الإسرائيلي ورغم اهتزاز الوضع الراهن إلا أنه لوحظ تصاعد الديباجات الدينية في إسرائيل. ولتفسير هذه الظاهرة يمكن أن نشير إلى ما قاله هارولد فيش أستاذ الأدب الإنجليزي، أحد أهم منظري الصهيونية الإثنية الدينية الجديدة الذي هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٨، حيث درس في جامعة بار إيلان وأسس معهد اليهودية والفكر الحديث.

١ - يرى هارولد فيش أن من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي تآكل المؤسسات المختلفة التي يُقال لها «اشتراكية» والتي كانت تهيمن على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إسرائيل. فالكيوتسات نفسها انكمش حجمها بالنسبة إلى الاقتصاد القومي وتحولت عن الزراعة إلى الصناعة واستخدمت العمالة العربية، وتحول أعضاء الكيبوتس أنفسهم إلى ما يشبه المديرين ورجال الأعمال. كما أن الطبيعة الاستعمارية للدولة الصهيونية، وتحالفها مع الإمبريالية الغربية وجنوب أفريقيا، زادا وضوحاً وذبوعاً. وقد أدى هذا إلى تآكل الديباجة الاشتراكية، إذ أصبحت فارغة من المعنى يتمسك بها الإشكناز وأولادهم وهم يتمتعون بمستويات معيشية عالية داخل الكيبوتسات الاشتراكية التي يتم تمويلها من الولايات المتحدة والتي كانت تصدر منتجاتها إلى جنوب أفريقيا!

٢ - مما زاد عملية التآكل، وصول يهود البلاد العربية الذين لم تحقق لهم الصهيونية العمالية مستوى معيشياً مرتفعاً بقدر ما سلبتهم هويتهم الحضارية ودفع بهم إلى أدنى درجات السلم الاجتماعي (فوق العرب مباشرة!).

٣ - ثم جاء اليهود السوفييت الهاربون من النظام الاشتراكي، الباحثون عن النعيم الاستهلاكي، الذين لم يكونوا على أدنى استعداد لأن يمضوا في اللعبة الصهيونية الاشتراكية.

٤ - كان المعسكر العمالي اللاديني هو المعسكر المهيمن على المشروع الصهيوني منذ العشرينيات، إذ كانت مؤسساته القوية الضخمة (الهستدروت والكيبوتس) هي المهيمنة. ولكن هزيمة ١٩٧٣ أفقدته كثيراً من شرعيته، وأصبح بإمكان معسكر الليكود (الصهيونية ذات

الديباجة اليمينية) أن يطرح نفسه كبديل. ثم نجح بالفعل في الوصول إلى الحكم عام ١٩٧٧. ورغم أن زعماء الليكود هم أنفسهم لا دينيون، إلا أنهم زادوا جرعة الاعتذاريات الدينية الصهيونية حتى يتمكن اجتذاب اليهود السفارد واليهود العرب الذين لا يزال الدين يلعب دوراً كبيراً في حياتهم.

٥ - أصبح المجتمع الصهيوني مجتمعاً متسبباً من الناحية الأخلاقية ويعود هذا بغير شك إلى أنه مجتمع مستوطنين مهاجرين. ومثل هذه المجتمعات تسم بالتفكك والتسبب الخففي لأسباب كثيرة ليس هنا مجال حصرها. ولعل اعتماد المجتمع الإسرائيلي على السياحة (وفي قصوري أن السائح باعتباره شخصاً مقتنعاً بأحسان عن الشعة العابرة لقاء أجر، عنصر مدمر من الناحية الأخلاقية والاجتماعية) ساهم هو الآخر في زيادة التفكك والتسبب. ثم كان لتسياسات الاقتصاديات التي تبناها الليكود في أوائل الثمانينيات (كجزء من حملته الانتخابية) والتي تشبه من بعض النواحي بسبب الانفتاح في مصر - بتشجيعه الاستيراد الاستهلاكي - أعظم الأثر في زيادة حدة السعار الاستهلاكي وما يصاحبه من توجهات اجتماعية ضارة. مهما كان السبب فالمحصنة النهائية هي أن المجتمع الإسرائيلي - كما يقول أمنون روبنشتاين في كتابه العودة للحلم الصهيوني - أصبح من أكثر المجتمعات انحلالاً في العالم. ولا يوجد أي نوع من أنواع الانحرافات الجنسية إلا ويُمارَس فيه.

٦ - لا يمكن فصل الصهيونية عن التوسع وضه الأراضي. وبعد عام ١٩٦٧ تم ضم أراض شسعة كان على الصهيونية استعمارها. وقد تمت حركة الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية تحت رايات الديباجة الدينية. فمعظم المستوطنين في الضفة الغربية من المتدينين لأن العلمانيين فقدوا الرغبة في الدفاع عن المثل الصهيونية العلمانية، وقد اسبغ هذا الكثير من الشرعية على المؤسسة الدينية.

٧ - استخدام الاعتذاريات الصهيونية العلمانية (الصهيونية كحركة تحرر وطني للشعب اليهودي - الصهيونية كحركة بحث اشتراكي) أصبح أمراً صعباً جداً مع تزايد قمع الشعب الفلسطيني، ولذا لم يكن هناك مفر من استخدام اعتذاريات دينية مغفلة.

٨ - وأخيراً هناك أزمة الأيديولوجية الصهيونية العامة، فيجب ألا نسقط من اعتبارنا الأزمة العامة التي تعيشها المجتمعات العلمانية في الغرب، فهي مجتمعات اكتشفت إفلاس مبدأ اللذة والمنفعة (التي تستند لها فلسفة الحكم في هذه الدول) وظهر ما يُطلق عليه أزمة المعنى، فالفرد في مجابهة العزلة والشيخوخة والمشاكل الشخصية والموت لا يقنع بالتفسير النفعي أو ما شابه من تفسيرات مادية أخرى.

لقد تأثر هذا الموقف منذ البداية بما سمي «المعجزات والإشارات السماوية» التي تجلت بالانتصارات في الحروب المختلفة، وخصوصاً حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧. وقد اعتمد قسم من هذا التيار، في تأكيد عدم قدسية إسرائيل، على الفارق بين دولة إسرائيل وأرض إسرائيل، وعلى ذلك الجزء بالذات الذي لا يمثل مكاناً مهيماً في التقاليد الدينية اليهودية. لكن، بعد احتلال عام ١٩٦٧، زال الفارق عملياً، وأصبح هناك تطابق بين أرض إسرائيل وهي مفهوم ديني وبين دولة إسرائيل وهي مفهوم سياسي علماني، وزاد اقتراب اتباع هذا التيار تدريجياً من الأوساط اليمينية في إسرائيل، أولوي أرض إسرائيل كما تُسمَّى هذه الأوساط نفسها. ومع أن هذا التيار ما زال غير صهيوني بالمعنى التقليدي، إلا أن تحوُّل أرض إسرائيل إلى قيمة دينية في نظره، جعله يقترب كثيراً من مواقف جوش إيمونيم.

أما التيار الثاني القديم الجديد، فهو التيار الذي تمثله المدارس الدينية الليتوانية بزعامة الحاخام اليعازر مناحم شاخ، وهو الآن شخصية متميزة في عالم المتدينين اليهود. وقد ساهم الحاخام شاخ بعد انشغافه عن مجلس كبار التوراة، السلطة الروحية لأجودات إسرائيل، في إقامة حزبين هما : حركة شاس التي قاسمه زعامتها الروحية الحاخام الشرقي عوفاديا يوسف، وحركة ديجل هتوراه (علم التوراة) التي لا ينافسه أحد في زعامتها حتى اليوم.

ينظر الحاخام شاخ إلى دولة إسرائيل نظرة برجماتية مغالية في برجمانيتها، لأنه ينزع عنها أية قيمة مقدسة؛ فلا هي بداية الخلاص كما تعتقد جوش إيمونيم، ولا هي مقدمة لبداية الخلاص إذا أحسن استخدامها، كما تدَّعي أوساط من أجودات إسرائيل، وليست أرض إسرائيل مقدسة بحد ذاتها.

ويعتقد الحاخام شاخ بقدوم الماشيخ، أي أن هناك جانباً مشيحانياً في دينه. إلا أنه لا يرى أي عنصر مشيحاني في الواقع، فالواقع التاريخي يتطور بموجب منطقته الداخلي. والتوراة حافظت على الشعب اليهودي آلاف السنين، فهل نستبد بها شيئاً آخر، وبماذا؟ التوراة هي التي تحافظ على شعب إسرائيل، لا الدولة.

ينقسم العالم، في نظر الحاخام شاخ، إلى يهود وغير يهود (الأمم). والمقولة التلمودية والتوراتية : "عليك ألا تعجل النهاية وألا تمرد ضد الأمم" تحمل، لدى هذا التيار، معاني محددة. فالتمرد ضد الأمم لا يعني أن على اليهود البقاء في مناهم الجغرافي وألا يقيموا دولة يهودية، بل يعني أن تتعامل إسرائيل بحذر مع الدول العظمى ومع العرب، وعليها أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات من أجل السلام، وهذا موقف يتبناه بشكل أكثر حدة

ويبحث عن إجابات أكثر عمقاً وإنسانية للأئلة التي تطرحها عليه تجربته الشخصية والحياتية في هذا الكون.

كل هذا أدَّى إلى إفلاس الصهيونية الإثنية العلمانية وحسب تصور هارولد فيش، فإن الموقف يتلخص في هذه الكلمات : "أزمة روحية مركبة تؤثر في المجتمع الإسرائيلي العلماني، فكثيرون من أتباع جوردون يبحثون عن الوظائف... كما أن هناك بين أبناء الرواد الاشتراكيين قدر متزايد من التقليد الرخيص لحضارة الغرب، والعمدية في الأدب والفنون، والتلاعب بالمال العام من أجل الربح الخاص. وبين أبناء اليهود الأتقياء، الذين أنوا من الأحياء اليهودية في الدار البيضاء ومراكش، قدر متزايد من جرائم العنف وإدمان المخدرات. فعندما وصلوا (وهم أطفال) في بداية الخمسينيات، حرّمهم المجتمع العلماني من حقهم الطبيعي الروحي وأعطاهم بضائع رخيصة في المقابل".

لكل هذا، بدأت المؤسسة الدينية الصهيونية تطرح نفسها كبديل وتبدي استعدادها للإسك بزمام القيادة، ولم تعد تقنع بدور الشريك الضعيف، وعلى كل، إذا كانت إسرائيل دولة يهودية حقاً كما تدَّعي، فمنَ أحقّ بالحديث باسمها وإدارتها من المتدينين النصهانية الذين يرفعون لواء الدين القومي والقومية الدينية ويعرفون اليهودي تعريفاً يحل مشكلة المعنى بالنسبة له ويسوّغ وجوده في فلسطين في خط النار داخل الحروب المتكررة. فالشعب المختار - حسب تفسيرهم - شعب كُتبت عليه مجابهة الأغيار، ولا يمكن أن يقع بالحياة الرخوة اللينة (التي يشرب بها اللاذينيون).

صهيونية العناصر الدينية الأرثوذكسية بعد عام ١٩٦٧

Zionization of the Orthodox Elements after 1967

بعد احتلال ما تبقى من فلسطين في حرب يونيو ١٩٦٧، طرأ تحوُّل على مواقف معظم الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية من اعتبار هذه الحرب معجزة وإشارة ربانية إلى اعتبارها بداية الخلاص. وفي الأوساط الدينية غير الصهيونية انطلق الصوت الجديد من الولايات المتحدة، موطن زعيم حركة حيد، الحاخام شنييرسون. ويتلخص الموقف الجديد بالقول بأنه صحيح أن دولة إسرائيل بوصفها كياناً صهيونياً تعبّر عن الكفر والتمرد على إرادة الله، ولذلك فهي بالتأكيد ليست تعبيراً عن الخلاص، لكن، ومن ناحية أخرى، فإن أرض إسرائيل بسيادة يهودية تنطوي على مغاز ذات أهمية. ولذلك تدعو هذه الحركة إلى عدم التنازل عن أي من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وذلك من منطلق أحكام الشريعة الدينية.

إذ قُسمت السلطة بين حاخام إشنكازي وآخر سفاردي يحمل لقب ريشون لتسيون : أي الأول في صهيون . باعتبار أن وجوده في فلسطين يسبق وجود الإشنكاز . وكانت العضوية في مجلس الحاخامية مقسمة بين الإشنكاز والسفاردي بالتساوي . وقد عارض تأسيس الحاخامية كل من اليهود الأرثوذكس واليهود العلمانيون . فالأرثوذكس كانوا يرون أن الحاخامية تتلقى الأوامر من الزعامات الصهيونية العلمانية ومن ثم فهي تشكل خضوعاً للأيدولوجية العلمانية . أما العلمانيون فكانوا يخشون من تعظم نفوذ الحاخامية ومن أنها قد تتدخل في الحياة العامة وتفرض عليه طبعاً دينياً .

وقد استمرت الحاخامية في ممارسة صلاحياتها بعد تأسيس الدولة . وقد أصبح اخاخامان الأكبر هما أيضاً رئيسا المحكمة الحاخامية العليا . وترفض الحاخامية الخضوع لتسلطات القضائية في الدولة كالمحكمة العليا (وما يساعدها على مزيد من الهيمنة أن إسرائيل ليس لها دستور مكتوب) . وتسيطر على دار الحاخامية العناصر الأرثوذكسية التي قُبِلَت التعاون مع المؤسسة الصهيونية . أما اليهود المحافظون والإصلاحيون فهم غير مُتمئين فيه .

وتُعَدُّ الأحزاب الدينية في إسرائيل بمنزلة الفئران السياسية نادر الحاخامية ، وتدور دار الحاخامية (وكل المؤسسات الدينية) داخل إطار ما يُسمى «سياسة الوضع الراهن» ، أي التعرف السائد في فلسطين بأن حكم الانتداب البريطاني فيما يتصل بما يجب مراعاته من الشعور الدينية اليهودية في رفعة الحياة العامة ، وما يمكن تجاهله .

وتفجر دار الحاخامية من أوتة لأخرى بعض التناقضات الكامنة في الأوضاع التي تستند إليها الدولة الصهيونية . فالصهيانية يفترضون وحدة اليهود . ولذا ، فحينما تشكلت الحاخامية في يهودية بني إسرائيل من الهند والفلاش من أثيوب فإنها تهز هذه الوحدة من جذورها . وحين ترفض الاعتراف باخاخامات الإصلاحيين والمحافظين ، ويعمىات اليهود التي يشرف عليها هؤلاء الاخاخامات ، وحينما تُصر على التحقق من الأصول اليهودية للمهاجرين السوفيت فإنها تخلق توترا بين الدولة الصهيونية والأغلبية الساحقة من يهود العالم . وتُعيد طرح السؤال الذي لا يريد أن يتوارى ، أي من هو اليهودي ؟ كما أنها تعمق الانقسامات داخل إسرائيل نفسها بين أصحاب التعريف العلماني لليهودي وأصحاب التعريف الديني القومي ، فهي تُصر على التمسك بسياسة الوضع الراهن وعلى إقامة بعض الشعائر وتُحارب الإباحية المتزايدة في المجتمع الصهيوني ، الأمر الذي يثير حنق العلمانيين ، وخصوصاً أن الإباحية والانفتاح

الحاخام عوفاديا يوسف الذي يدعو إلى تفضيل «سلامة اليهود على سلامة أرض إسرائيل» . لكن ، ومن ناحية أخرى ، فإن الحاخام شاخ يطرح أمام الصهيونية تحدياً جديداً هو وطنية يهودية تنظر إلى غير اليهود بريية وحذر . فالصهيونية تحاول تحويل اليهود إلى أمة كباقي الأمم ، لكنهم ليسو كذلك ، فالأم ترتقب الفرصة للانقضاض على اليهود : «من البديهي أن يكره عيسو يعقوب» (مقولة من المدارس) . وعلى اليهود أن يفوتوا الفرصة على غير اليهود ؛ عليهم إذن أن يتصرفوا بحكمة وحذر وأن يتقنوا إجراء الحلول الوسط .

(أزمة الصهيونية الإثنية الدينية

Crisis of Ethnic Religious Zionism

يرى دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية أن أزمة المجتمع الصهيوني ليست كامنة فيه وإنما في وجود هذه الكتلة البشرية اليهودية المتمسكة بالعقائد الدينية الجامدة والأخذة في التكاثر . وهم يرون أن عصر النظام العالمي الجديد (وما بعد الحداثة) يتيح فرصة ذهبية أمام الدولة الصهيونية لتتعد تحالفات مع أعضاء النخب الحاكمة ضد الأصوليات الدينية ، إسلامية كانت أم يهودية .

وهذا المنطق ينطوي على خلل أساسي ، فالدعوة لإسرائيل الكبرى - على سبيل المثال - ليست مقصورة على المتدينين الجامدين ، وإنما تضم عدداً كبيراً من الملاحدة ، أو اليهود الإثنيين كما يسمون أنفسهم . وإيريل شارون وتنياهو قد يرتدون غطاء الرأس اليهودي ولكنهم لا يؤمنون بالإله ولا يقيمون أبسط الشعائر اليهودية . وحينما يفعلون ذلك فإنهم يفعلونه من قبيل التمسك بالفلكلور . وحروب إسرائيل ومشروعها الاستيطاني تمت تحت ألوية الصهيونية الإثنية العلمانية ، المتطرفة في علمانيتها .

دار الحاخامية الرئيسية في إسرائيل

Chief Rabbinate in Israel

أبرز المؤسسات الدينية في إسرائيل إلى جانب وزارة الشؤون الدينية . أنشأتها حكومة الانتداب البريطاني عام ١٩٢١ ، لتحل محل مؤسسة الحاخام باشي العثمانية ، وعهدت إليها بتصرف أمور الأحوال الشخصية لليهود المقيمين في فلسطين . وهي تتمتع بصلاحيات واسعة في الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث والطعام والختان والدفن وإقامة شعائر السبت وكان أول رئيس للحاخامية الحاخام الصهيوني إسحق كوك .

وقد أُعيد تعريف سلطات وصلاحيات الحاخامية عام ١٩٢٨ .

قضايا أخرى مثل " الشخصية اليهودية " و " وحدة الشعب اليهودي " على المحك .

وقد يقول قائل إن هذه الإشكالية هي من " مخلفات الماضي " ، وأنها من الأمور الشكلية غير العملية التي لا تمس الجوهر ، ولن تؤثر في سلوك المستوطن الصهيوني من قريب أو بعيد . ولكن مثل هذا القول سيكون من قبيل تطبيع النسق السياسي الصهيوني ، أي النظر إليه كما لو كان نسقاً سياسياً طبيعياً وليس كياناً استيطانياً إحلاليّاً له ظروفه الخاصة التي تحدد طبيعته الخاصة . فتعريف اليهودي مسألة أساسية للعقد الاجتماعي الصهيوني للأسباب التالية :

أ) إذا كان تعريف المسيحي في الولايات المتحدة مسألة شكلية ، فإن هذا يعود إلى أن حكومة الولايات المتحدة لا تبحث عن شرعية مسيحية . ذلك أن مصادر شرعيتها تقع خارج نطاق الديانة المسيحية ، بل ربما خارج التراث المسيحي ككل . أما الدولة الصهيونية فهي تدّعي أنها يهودية وأنها تجسد قيماً (إثنية دينية أو علمانية) يهودية ، وأنها استمرار للدولة اليهودية القديمة (ولذا يطلق الصهاينة على إسرائيل اصطلاح «الهيكل الثالث») . وانطلاقاً من هذا ، تطلب الصهيونية من اليهود الانتماء حولها ودعمها ، وباسم هذه الهوية اليهودية المزعومة تقوم أيضاً بضم الأراضي . لكن الفشل في تعريف اليهودي يضعف مقدراتها التعبوية ويضرب أسطورة الشرعية في الصميم .

ب) تدّعي الدولة الصهيونية أنها دولة كل اليهود في أنحاء العالم . ومن المعروف أن المؤسسة الدينية في إسرائيل تصر على أن التهويد يجب أن يتم على يد حاخام أرثوذكسي ، وهذا يعني في واقع الأمر استبعاد أكثر من ٨٠٪ من يهود العالم الذين يعرفون اليهودي على أسس لادينية أو لا يقبلون اليهودية الأرثوذكسية . فأغلبية يهود الاتحاد السوفيتي قد تحولوا إلى يهود إثنيين ، أو يهود غير يهود ، والمهاجرون منهم حينما يصلون إلى إسرائيل يواجهون الكثير من المتاعب بسبب إصرار المؤسسة الأرثوذكسية على تعريفها . كما أن كثيراً منهم طرف في زيجات مختلطة (أي من غير اليهود) ، وبالتالي لا تعترف المؤسسة الأرثوذكسية بأولادهم يهوداً . أما يهود الولايات المتحدة ، فإن أعداداً كبيرة منهم من الإصلاحيين والمحافظةين الذين لا يعترف الأرثوذكس بيهوديتهم .

ج) في أيامها الأولى ، عرّفت الصهيونية اليهودي على أنه اليهودي الأبيض (أي الإسكناز) . وهي في هذا كانت متسقة تماماً مع نفسها ، فقد كانت تقدّم نفسها على أنها تجربة تتم داخل إطار التشكيل الاستعماري الغربي . ولكن ، نظراً للمالبسات الاستيطانية نفسها

مرتبطان تماماً بالقطاع السياحي وهو من أهم القطاعات في المجتمع الصهيوني . ويحاول العلمانيون داخل إسرائيل ، واليهود الإصلاحيون والمحافظةون - داخلها وخارجها - تكوين تحالف مشترك ضد الحاخامية الأساسية والمؤسسة الدينية الأرثوذكسية .

أزمة الهوية اليهودية

Crisis of Jewish Identity

١ - من هو اليهودي ؟ :

لعل أولى الخطوات التي تتخذها أية حركة بعث قومي أو حركة تحرّر وطني هي تحديد الـ «نحن» و «هم» ، ومن يقع داخل نطاق الهوية ومن يقع خارجها . وهذه الخطوة ليست أكاديمية أو حماسية أو مجرد ديباجة تبريرية وإنما هي من صميم الفعل السياسي ، إذ أنها خطوة ضرورية لصياغة المشروع ، بجميع جوانبه الحضارية والسياسية والاقتصادية ، وللتعريف بمن سيتم تجنيده ومن سيتم استبعاده ، وتحديد الصديق والعدو ، وحدود الدولة ، وهويتها ، وسكانها ، ومن يحق له الهجرة إليها وهكذا . وقد طرحت الصهيونية نفسها باعتبارها حركة تحرير الشعب اليهودي ومرادفة للقومية اليهودية وبدأت من القول بأن اليهود شعب واحد يندرج داخله كل أعضاء الجماعات اليهودية وأن ثمة تاريخاً يهودياً واحداً يدورون جميعهم في إطاره . وانطلاقاً من هذا تقرر أن تؤسس الدولة اليهودية .

وقد نشب الصراع حول هذه الهوية اليهودية القومية الوهمية منذ البداية بين دعاة الإثنية الدينية (الصهيونية الدينية) ودعاة الإثنية العلمانية (الصهيونية الثقافية) وكان مركز الصراع مصدر يهودية اليهودي (الخالص المقدس) هل هو التطور التاريخي والتراث اليهودي والانتماء العرقي ، أم الاختيار الإلهي والتاريخ اليهودي المقدس ؟ كما نشب صراع بين يهود الشرق والغرب وطرح سؤال : هل اليهودي هو اليهودي الإسكنازي الأبيض وحده ، أم أن مقولة اليهودي تشمل يهود العالم كافة متضمنة بذلك السفارد والفلاشاه ؟ وأرجح حسم الخلاف ، واتفق الجميع على الإشارة مؤقتاً لكل الجماعات اليهودية بكل تنوعها الحضاري وانعدام تجانسها العرقي على أنهم «اليهود» أو «الشعب اليهودي» بشكل عام مطلق مع التزام الصمت تجاه رقعة الخلاف . وقد ظلت حالة اللاحرب والاسلام الهلالية سائدة حتى إقامة الدولة حين أصدر قانون العودة الذي يعطي لأي يهودي الحق في الاستيطان في فلسطين استناداً إلى «يهوديته» التي لم يتم تعريفها ! وبذا تم وضع قضية الهوية (بل

مخططهم . إلى حد بعيد ، بسبب عمالة بعض الحكومات العربية وجعل بعضها الآخر .

وقد كانت الأمور مستقرة وهادئة داخل الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ . وكان الهرم المقلوب قد وقف على قاعدته من خلال يهود البلاد العربية . وترتب على قمته يهود البلاد الغربية الذين كانوا يديرون الأمور ويستخدمون اليهود السفارد والشرقيين كعمالة رخيصة وأداة لضمان دوران دولاب العمل . وجعل هؤلاء يهللون بأن الهرم اليهودي تم تطبيقه مع أن قاعدته كانت سفاردية وشرقية وقمته إسرائيلية غربية . ولكن ، مع دخول العمالة العربية بعد عام ١٩٦٧ ، ومع تزايد الشروات التي صبت في الشجع الصهيوني ، حقق اليهود الشرقيون شيئاً من إخراج الاجتماعي ، وتركوا قاعدة الهرم الإنتاجي والأعمال الوضيعة للعامل العرب ، بل تحولوا إلى مقاولي أنفاً (فهم يجيدون التعامل مع المادة البشرية العربية بسبب خلفيتهم الثقافية المشتركة . وبالتالي فقد تحولوا إلى جماعة وظيفية وسيطة) . وقد زادت بسبب هذا طفيلية وهامشية القطاع اليهودي في الاقتصاد الإسرائيلي . وقد بدأ الشرقيون يطالبون بالمساواة مع الإشتكاز . ولكن المفارقة الكبرى تكمن في أنه كلما ازدادت مساواة الشرقيين بالغربيين ازدادت أزمة المجتمع الصهيوني تفاقمًا ، إذ أن العنصر اليهودي (شقيقه الغربي والشرقي) سيزداد صعوداً إلى قمة الهرم وانعزالاً عن قاعدته الإنتاجية الأمر الذي يزيد تواجد العرب فيها .

ويحاول الإشتكاز تخاشي هذا الموقف عن طريق استيعاب الشرقيين دون دمجهم في المجتمع . فالاستيعاب لا ينطوي على صهر الجماعات المختلفة بل يعني إمكانية السيطرة والتحكم لدرجة قد تصل إلى الهيمنة . وهذا يعني أن الشرقيين سيصبحون يهوداً بالمعنى العام للكلمة دون أن يصبحوا إشتكازاً ، أي أنهم سيحلون الأزمة السكانية لتجتمع الصهيوني (كيهود) دون أن يهددوا مواقع الإشتكاز المتميزة . ويتم إنجاز ذلك عن طريق طرح إطار مرجعي ثقافي غربي يشعر الشرقيون داخله بدونيتهم بشكل دائم ، فالشرقي حينما يحكم على نفسه بمقاييس حضارية إشتكازية سيجد نفسه ناقصاً (وهذا تكتيك استعماري معروف بشكل جوهري التبعية) . كما أن الإحساس باندونية تجاه الإشتكاز يترجم نفسه إلى إحساس بالفوقية تجاه العرب وإلى كره عميق نحوهم يجعل الشرقيين حريصين على خلق مسافة واسعة بينهم وبين العرب (وهذه إحدى السمات الأساسية لسلوك الطبقات التي توجد في الوسط) . وقد أدّى ذلك إلى تهميش الشرقيين سياسياً وقطع جسورهم مع العرب .

ونظراً لطبيعة التكوين الإثني للمهاجرين ، تم إخفاء هذا التعريف ، الذي يعادل بين اليهودي والإشتكازي ، عن الأنظار . ولكن إخفاءه عن الأنظار (أي اللجوء إلى الحل المراءوغ) لا يحل المشكلة إذ أن القضية تثار بدرجات متفاوتة في الحدة . فالرؤية الكامنة التي توجه الدولة الصهيونية لا تزال أولاً وأخيراً رؤية إشتكازية تحاول القضاء على الأشكال الحضارية الشرقية التي أحضرها اليهود الشرقيون معهم (من السفارد واليهود العرب ويهود البلاد الإسلامية) . وقد أدّى وصول الفلاشا إلى طرح القضية مرة أخرى ، إذ لم تعترف دار الحاخامية بيهوديتهم وطلبت منهم أن يتهودوا ، كما أن لونهم الأسود قد أثار العنصرية البيضاء القديمة بين الإشتكاز .

د) وما يزيد مسألة الهوية تعقيداً ، ظهور هوية إسرائيلية جديدة بين جيل الصابرا من الإشتكاز تتسم بسمات عديدة من بينها احتقار عميق ليهود العالم (وعقيلة المنفى) وعدم الاكتراث بالقيم التي يُقال لها «يهودية» في القول الصهيوني . ومن هنا ، كان وصف عالم الاجتماع الفرنسي جورج فريدمان للصابرا بأنهم «أغيار يتحدثون العبرية» ، ويجد البعض صعوبة بالغة في تصنيف هوية هؤلاء على أنها «يهودية» . هذا وتشهد الدولة الصهيونية تصاعداً حاداً في مستويات التهويد والعلمنة الأمر الذي يعمق من حدة التناقضات .

كل هذه العناصر والتوترات والتناقضات ، تجعل من العسير على اليهود أنفسهم تصديق مقولة الشعب اليهودي الذي يتجاوز الأزمنة والأمكنة ويتسم بجوهر عضوي يهودي أزلي ، تلك المقولة التي تنطلق منها الأيديولوجيا الصهيونية . فالنقل أثبت أنه لا يوجد جوهر واحد أو وحدة عضوية وإنما سمات عديدة متنوعة تتنوع التشكيلات الحضارية والتاريخية التي عاش فيها اليهود .

إن قضية تعريف اليهودي ، إذن ، ليست قضية دينية أو سياسية ، وإنما هي قضية مصيرية تصترف إلى رؤية العالم والذات والأساس الذي يستند إليه تضامن المجتمع ومصدر الشرعية فيه .

٢- اليهود الشرقيون :

أسس الإشتكاز الجيب الصهيوني من خلال خلايا زراعية عسكرية متناثرة على أرض فلسطين ، ثم قامت بالاستيلاء عليها وطرّد سكانها حينما سنحت الفرصة وأعلنت قيام الدولة الصهيونية . ولكن الدولة شيء والمجتمع شيء آخر . وحتى يتم تأسيس مجتمع متكامل ، كان لا بد أن يضم مادة بشرية جديدة لشغل قاعدة الهرم الإنتاجي ، ليصبحوا عمالاً وفلاحين يقومون بالأعمال الإنتاجية . ومن هنا كان تهجير اليهود العرب بالعدد أحياناً (اليمن) وبالوعد أحياناً أخرى (العراق) . وقد نجح الصهاينة في إنجاز هذا الجزء من

الإمبريالية في الدعم والتمويل . ولكن إذا صاح الشرقيون ، وبدوا الصمت وملأوا الفراغات ، وطالبوا بأن يتحول القول إلى فعل وقالوا : إن كنا شعباً واحداً حقاً ، فلم لا نشارك في صنع القرار بما يتفق مع نسبتنا العددية ، ولم لا نصعد نحن أيضاً إلى قمة الهرم ، إن صاحوا بذلك فيكون في صياحهم هذا تهديد حقيقي للأوهام الصهيونية .

٣ - هوية الدولة اليهودية :

تفجرت قضية الهوية اليهودية على مستوى الدولة التي يُقال لها يهودية . نشبت معركة بين الدينيين واللا دينيين ، فاللادينيون يودون أن يروا إسرائيل دولة علمانية بمعنى الكلمة لا تلتزم بأية قيم دينية أو أخلاقية ، يمارس فيها كل فرد حريته كاملة بحيث تتحوّل شعائر الدين اليهودي إلى مجرد شكل لطيف من أشكال الفلكلور والموروث القومي وبالتالي فهي ليست ملزمة . أما الصهاينة الدينيون فيذهبون إلى أن الدولة اليهودية لابد أن تتبع القيم الإثنية الدينية فتقيم شعائر الدين اليهودي وتفتح الإباحية وتغلغل الممارسات العلمانية (مثل البغاء والصور الفاضحة وأكل لحم الخنزير الذي يستهلكه الإسرائيليون بشراهة) . ولهذا السبب استخدم الصراع . ويتساءل اليهود المتدينون داخل وخارج إسرائيل كيف يمكن أن تُسمّى الدولة الصهيونية ، التي تُعد من أكثر الدول إباحية في العالم ، دولة يهودية ؟ وقام العلمانيون من جانبهم بمحاولة تأكيد أن الدولة الصهيونية دولة علمانية ويهودية في آن واحد ، وقاموا بحرق أحد المعابد اليهودية والقاء رأس خنزير في معبد آخر (وهذه وقائع مرتبطة في وجدان أعضاء الجماعات اليهودية بالنازية ومعاداة اليهود) .

ولكن إلى جانب هذا الانقسام الأساسي حول الدولة اليهودية هناك انقسامات أخرى فرعية . فاليهود الإثنيون المتمسكون بإثنتهم ، وبخاصة المقيمون في الخارج ، يقولون كيف يمكن أن تُسمّى الدولة الصهيونية ، التي تتزايد فيها معدلات الأمركة والعولة ، دولة يهودية . أما اليهود ذوي الاتجاهات الثورية واليسارية فيقولون : هل يمكن أن نسمي دولة تقوم بالتجنس لحساب الولايات المتحدة وتزويد النظم الفاشية في أمريكا اللاتينية بالأسلحة ، وكانت تتعاون مع نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ، دولة يهودية ؟

قد شهدت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عودة السياسة الإثنية (التي تعبر عن نفس الأزمة) إذ ظهرت عدة أحزاب ذات أساس إثني وليس عقائدياً (شاس - جيشير) - إسرائيل بعاليه وهي ظاهرة اتسمت بها الحياة السياسية في إسرائيل في السنين الأولى بعد إعلان الدولة . وعودتها بهذه الحدة مرة أخرى بعد حوالي نصف

فالشريون ليؤكدوا ولاعهم للدولة ، وحتى لا تنصرف إليهم شبهة الخيانة ، يأخذون موقفاً متشدداً من العرب (وهم بذلك حمامان تحاول أن تكون صقوراً) . ولكن ، بسبب موقفهم المتشدد هذا ، يؤكد أعضاء المؤسسة الإشكنازية أن الشرقيين غير صالحين للتفاوض مع العرب (أي أنهم صقور لا تصلح أن تكون حماماً) .

إن عملية التهميش السياسي والثقافي للشرقيين تشبه من بعض الوجوه عملية تغييب العربي وتهميشه في علاقته بالأرض . وفي الواقع فإن هذه العملية ساندتها بنية القوة المتحيزة للإشكناز الذين احتفظوا بكل مؤسسات صنع القرار في أيديهم (الوزارة والكنيست والوظائف الإدارية والسياسية العليا . وبالدرجة الأولى المناصب القيادية في الجيش) . ويلاحظ أثر هذا الوضع في حدود الحراك الاجتماعي الذي يحققه الشرقيون ، فقد زادت نسبتهم في جميع مراحل التعليم ما عدا مرحلة التعليم العالي ، ونجدهم في الجيش في جميع مستوياته . ولكن نسبتهم تقل عند قمة الهرم العسكري ، فلا يوجد سوى ٣٪ من الشرقيين بين القيادات . وقد يشغل أحدهم منصب رئيس الدولة ، أما منصب رئيس الوزراء صاحب القوة الفعلية فهو من نصيب الإشكناز . وهم قد يوجدون في الموشافيم ولكن لا يُسمح لهم بدخول الكيبوتسات ، أي المؤسسة التي تفرخ القيادات السياسية والعسكرية ، إلا بنسبة صغيرة . والفجوة بين الإشكناز والشرقيين ليست فجوة طبقية اجتماعية بالمعنى المألوف ، وإنما هي أيضاً تعبير عن الطبيعة الإحالية للمجتمع الصهيوني الاستيطاني باعتباره مجتمعاً مبنياً على اغتصاب الأرض وطرد سكانها واستيراد عنصر بشري يهودي شرقي فقير ، عليه أن يبقى كذلك حتى يظل عند قاعدة الهرم الإنتاجي .

ولذا ، يمكن القول بأن أزمة اليهود الشرقيين هي ، عن حق ، بؤرة أزمات المجتمع الصهيوني ، فهي تعبر عن أزمة الهوية والأزمة السكانية الاستيطانية وأزمة الإنجابية والتطبيع ، أي أزمة الأيديولوجيا الصهيونية (الاستيطانية) . فإن قمع الشرقيون بموقعهم عند قاعدة الهرم ، وتقبلوا الصيغة المراوغة التي تجعلهم يهوداً وطلبة قتالية للشعب اليهودي دون أن يكونوا إشكنازاً ودون أن يشاركوا في صنع القرار بما يتناسب مع عددهم ، وزادوا معدلات استهلاكهم دون أن يتحركوا إلى قمة الهرم ، فإن أزمة الصهيونية كانت قابلة للحل . وكان من الممكن أن يُقال حينذاك إن هذا شعب يهودي واحد ، منتج بطبيعته ، له مؤسساته الديموقراطية مثل كل الأمم ، ولأمكن الاستمرار في القتل والقتال والاستيطان بالمادة البشرية اليهودية الشرقية تُوجّهها المادة البشرية اليهودية الغربية ، وبذا تستمر

قرن يدل على عمق التناقضات وبنيتها وعلى الفشل في تعريف اليهودي .

٤ - الشعب اليهودي في الخارج :

كانت الصهيونية ترى أنها ستؤسس دولة يهودية تكون بمنزلة المركز لليهود العالم وكان من المفروض أن تهجر أغليبتهم إليها ، أما من تبقى منهم فواجه دعم الدولة الصهيونية مادياً وسياسياً نظير أن تحافظ له على هويته اليهودية وتحفظها من الانصهار والذوبان . ولكن ما حدث كان أبعد ما يكون عما هو متوقع ، إذ لم يهجر الشعب اليهودي إلى وطنه الجديد ، وأثر البقاء خارج حدود أرضه ووطنه المزعوم دون أن يحرك ساكناً ، منفياً بإرادته متمتعاً بمنغاه . أو لعل أعضاء هذا الشعب ، إذا ما نفطنا غبار القول الصهيوني ، ليسوا أعضاء فيه وإنما هم بشر عاديون يعيشون في أوطانهم الفعلية يتنمون إليها ولا يفكرون في الهجرة لأنه ليس هناك ما يدعو إلى ذلك . وحتى حينما يفكرون في ترك أوطانهم ، فإنهم (كشعر) يدرسون البدائل والفرص ، وتتجه أغليبتهم نحو الولايات المتحدة ، وهو ما يدل على أنهم أبناء عصرهم وأن حساباتهم دقيقة وسليمة ، فمن ذا الذي يطيب له أن يترك الأمن والمستوى المعيشي المرتفع في الولايات المتحدة ليستوطن حيث الحرب والهجمات الانتحارية وشظف العيش؟

بل لقد ثبت أن الدولة الصهيونية ساعدت على تسارع معدلات الاندماج بينهم ، إذ أن يهودية هؤلاء "الإثنية" عبّرت عن نفسها لا من خلال أسلوب حياة يهودية متكامل وإنما من خلال دعم إسرائيل وحسب . كما ظهر أن الدولة الصهيونية تسبب لهم الكثير من الحرج حينما تتصرف في إطار المقولات الصهيونية الجامدة وتفصح عن وجهها الإرهابي ، وبخاصة على شاشات التلفزيون وأمام جيرانهم الليبراليين العلمانيين . هذا فضلاً عن أن الدولة اليهودية لم تنجح في أن تنتج فكراً دينياً يهودياً ، فمعظم المفكرين الدينيين اليهود لا يزالوا نتاج الدياسبورا . لكل هذا يحاول أعضاء الجماعات اليهودية في العالم حل مشاكلهم (ومن ذلك مشكلة المعنى) داخل إطار مجتمعاتهم (انظر : «موقف الجماعات اليهودية من الصهيونية»).

إن مقولة "اليهودي" التي تشكل حجر الأساس في المشروع الصهيوني تفككت أثناء الممارسة الصهيونية في أرض فلسطين المحتلة .

من هو اليهودي عام ١٩٩٧ ؟

Who is a Jew 1997 ?

تزايدت مشكلة الهوية اليهودية تفاقماً أن اليهودية الإصلاحية والمحافظة بدأت تصل إلى إسرائيل وقد تزايد عدد التابعين لها ، هذا في الوقت الذي وصل فيه عدد الإصلاحيين والمحافظة المتدينين في الولايات المتحدة حوالي ٨٥% من عدد يهود الولايات المتحدة المتدينين . ويجب أن نذكر أن اليهود الملحدين (وكثير من المتدينين) في الولايات المتحدة يصرون على فصل الدين عن الدولة (متبعين في ذلك مجتمعهم متدينين بذلك باعتبارهم أعضاء أقلية يرون أن ذلك في مصلحتهم) ، أما اليهود الملحدين في إسرائيل فهم لا يكترون أساساً بالدين (وهم أعضاء أغلبية) ولذا فهم لا يتنمون في أن يسيطر الأرثوذكس على جميع منحي الحياة (وخصوصاً أن مثل هذا الاستعراض الديني يزيد من شرعية الدولة وشرعية الاستيلاء على الأراضي) .

وقد أدّى هذا الوضع إلى فقدان الاتزان على مستوى يهود النعالم . فبينما ترى أغلبية الدياسبورا (التي تهيم على المنظمة الصهيونية) ضرورة فصل الدين عن الدولة ، وتحاول المؤسسة الأرثوذكسية في إسرائيل أن يلعب الدين دوراً أساسياً في حياة الفرد الخاصة والعامة بل أن يتحكم الدين في الحياة الخاصة للمواطنين ، وأن تقوم هي بتعريف من هو اليهودي ونقولاته الخاصة بالعلاقة الدينية بين الفرد والمجتمع .

وقد جرى تقرير قانون في الكنيسة يعني الاعتراف ببعقود الزواج التي يجريها الخدمات التابعة لتتير الإصلاحية والمحافظة . ومع أن القانون مر في أشرحة الأوتى (من أربع مراحل) ، فقد غضب اليهود الإصلاحيون والمحافظة بشدة وهددوا علانية بقطع المساعدات والتبرعات عن إسرائيل . فاقبلت تنبؤ شخصياً برؤسائهم ودعاهم لنقته في مكتبه (في القدس) . وأخبرهم أن تقرير القانون في القراءة التمهيدية لا يعني أنه سينجح . وقال إنه قرر إقامة لجنة تضم المسؤولين من كل التيارات الدينية في إسرائيل لتبحث الموضوع وتوصل إلى قرارات وحلول ترضي كل الأطراف .

وبانفعل تم تشكيل لجنة يرأسها وزير المالية يعقوب نتمان لإنشاء محكمة تفصل في حالات اعتناق الديانة اليهودية داخل إسرائيل . وقد وعد زعماء الإصلاح والمحافظة بالتوقف عن الهجوم على الحكومة الصهيونية أو القيام بأية إجراءات قبل أن تنهي اللجنة عملها ، وكان نتمان قد اقترح إنشاء محكمة مشتركة تضم ممثلين عن اليهود المحافظين والإصلاحيين على أن يرأسها حاخام من اليهود

المبكي والإصرار على أن يرسمن حاخامات . ويمكن للمرء كذلك تخيل موقف المؤسسة الأرثوذكسية من قيام أحد الحاخامات الإصلاحيين بعقد أول قران " ديني " بين زوجين ، كلاهما من اليهود ، ويهدد مستقبل حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو .

الآزمة السكانية الاستيطانية

Demographic and Settlement Crisis

كان من الممكن أن يتجاوز الكيان الصهيوني كل مظاهر أزمة الهوية ويستوعبها ، أو على الأقل كان يمكنه أن يتجاهلها ، كما كان يفعل في الماضي ، ما دامت المادة البشرية الاستيطانية متوفرة : ففيم تهم قضية الهوية أو التطبيع لو أن الوجود البشري لا يكف عن التدفق نحو آلة الحرب والاستيطان الصهيوني لخلق حقائق جديدة ، وأمر واقع جديد ؟ ولكن الأمر ليس كذلك ، فثمة أزمة سكانية عميقة تجعل من المشروع الصهيوني أكذوبة عقيمة دخلت طريقاً مسدوداً . ولفهم هذا الجانب من أزمة الصهيونية الاستيطانية ، علينا أن نغير المنظور قليلاً ونحدث لا عن المستوطن الصهيوني وحسب ، وإنما عن الجماعات اليهودية في الغرب ، وخصوصاً في الولايات المتحدة . فالحركة الصهيونية ، منذ ظهورها في أواخر القرن الماضي ، تعاني أزمة سكانية تهددها في الصميم . ذلك أن المشروع الصهيوني مشروع استعماري وعد بتقديم المادة البشرية المطلوبة للاستيطان والقتال ، ولكن هناك تطورات قد حدثت منذ عام ١٨٨٢ حتى الوقت الحالي هي :

١ - استؤنف التحديث المتعثر المتوقف في شرق أوروبا بعد عام ١٩١٧ (عام توقيع وعد بلفور) ، الأمر الذي فصل الكتلة البشرية اليهودية في روسيا عن المشروع الصهيوني إذ أن المجتمع السوفيتي الجديد الذي حرّم معاداة اليهود أتاح أمامهم فرص الحراك الاجتماعي . وقد كان هناك مفكرون يهود كثيرون تنبأوا بذلك وراهنوا عليه ، وانخرطت أعداد كبيرة من الجماهير اليهودية (اليديشية) في صفوف الأحزاب الثورية الاشتراكية في روسيا وغيرها .

٢ - اختفت أعداد كبيرة من الكتلة البشرية اليهودية في بولندا وغيرها من دول أوروبا من خلال الإبادة النازية ليهود أوروبا وغيرهم من الجماعات الإثنية والدينية ، أو من خلال عناصر أخرى (مثل التنصير والتخفي) .

٣ - ظهر أن الولايات المتحدة تشكل نقطة جذب بالنسبة للمهاجرين اليهود من أوروبا ومن كل أنحاء العالم . وقد بدأ هذا الانجذاب في التبلور مع تعثر التحديث وتوقفه في شرق أوروبا . ومن المعروف أن

الأرثوذكس . ولكن الأرثوذكس (في الحاخامية الرئيسية) رفضوا هذه المقترحات تماماً . ووصف قادة الإصلاحيين والمحافظة قروا الحاخامات الأرثوذكس بأنه سيؤدي إلى انقسام خطير في صفوف اليهود ، ويهدد مستقبل حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو .

وفي المقابل ، أعرب اليهود الإصلاحيون والمحافظة عن شعورهم بالصدمة ، وقال الحاخام يهود باندل ، رئيس الحركة المحافظة في إسرائيل ، إن رفض المتشددين للتسوية بمنزلة إعلان حرب ضد الشعب اليهودي . وأكد الحاخام يوري ريجيف رئيس الحركة الإصلاحية أن الحاخامية الكبرى قد أغلقت الباب في وجه التسوية .

ثم وقعت مشكلة جديدة ، إذ تم انتخاب امرأة ، من التيار الديني الإصلاحي ، عضواً في المجلس الديني لمدينة نتانيا . وهو مجلس مؤلف من تركيبة حزبية (لكل حزب ممثلون حسب نسبته في الانتخابات البلدية) وشعبية (مثلي الشعب) ودينية (مندوبين يعينهم مجلس الرئاسة الروحية الرسمية) وجاء تعيين " الحاخامة " جويس برنر (وهي بروفيسور في اللاهوت) عن حزب ميرتس اليساري الصهيوني .

هذا الانتخاب أثار جنون الأرثوذكس (فاليهودية الأرثوذكسية لا تقبل باشتراك النساء في صلاة الجماعة في المعبد ولا بحاخامات إناث) فرفضوه . فتوجهت الحاخامة الجديدة إلى المحكمة العليا واستصدرت أمراً يجيز التعيين ويؤكد أنه قانوني وبأمر وزير الأديان بالمصادقة عليه . ولكيلا يعتبر موقفه إهانة للمحكمة وقرارها ، وهو أمر مخالف للقانون ، اتفق نتياهو ، مع قيادة شاس ، أن يقلل وزير الأديان (إيلي سويسا من حزب شاس) ويأخذ صلاحياته لمدة ساعة ، يوقع خلالها بنفسه على كتاب التعيين ، ثم يعيد الوزارة إليه . لكن هذا الحل لم يرض الأرثوذكس ولا حتى الحاخامين الأكبرين ، فراحوا يهاجمون نتياهو وقرروا مقاطعة كل مجلس ديني يضم امرأة أو يضم حاخاماً إصلاحياً أو محافظاً (يرى الأرثوذكس أن هذين "المذهبين" يجب ألا يمثلأ أساساً في المجالس الدينية) .

ولعل تزايد النسبية الأخلاقية في الولايات المتحدة ، وهو أمر يترك أثره بشكل واضح على يهود الولايات المتحدة ، وانتماءاتهم الدينية وشبه الدينية واللا دينية المختلفة سيزيد من تصعيد الصراع بين الأرثوذكس وغيرهم . فعلى سبيل المثال ، يمكن للمرء تخيل استجابة الحاخامات الأرثوذكس لقيام بعض النساء من الولايات المتحدة بلبس الطاليت وحمل التوراة ومحاولة الصلاة بجوار حائط

وقد أتاح النظام العالمي الجديد فرصاً جديدة للنظام الاستيطاني الصهيوني بحيث أصبح يوسع أن يتجاوز نطاق فلسطين المحتلة ليشغل في البلاد العربية ويُحوّل السوق العربية إلى سوق شرق أوسطية يلعب هو فيها دور الوسيط الأساسي بين العرب والغرب ، بل بين كل دولة عربية وأخرى .

وتكمن المفارقة في أن توسّع الجيب الاستيطاني يتطلب المزيد من المستوطنين ، أي المادة البشرية ، للاستيطان والقتل وللاعمال التجارية . ولكن المادة البشرية اليهودية غير متوافرة وإن تم استيراد مادة بشرية عربية فإن هذا يشكل تهديداً لهوية الدولة . وقد ظهر في إسرائيل صراع بين ما سمي «الصهيونية الديموقراطية» أو «السكانية» و«صهيونية الأراضي» .

تجميع المنفيين عام ١٩٩٧

Gathering of the Exiles 1997

من الادعاءات الصهيونية الأساسية أن يهود شعب واحد وأن إسرائيل هي دولتهم . ولكن بعد مرور ما يقرب من مائة عام على الاستيطان الصهيوني وخمسين عاماً على تأسيس الدولة لا تزال الدولة الصهيونية هي دولة أجنبية . فيهود العالم لم يهجروا الجيب ولم تنجح في تجميع المنفيين ، إذ يبدو أن النفيين في حلة سعدة عمرة بنفهم . ولذا اضطرت الدولة الصهيونية الاستيطانية حل أزمة سكانية بأن تنهج تهجير الفلاحين (ويهودتهم - إن صح تسميتها كذلك - مختلفة عن اليهودية الأخادية) ثم سمحت بهجرة مئات الآلاف من أبناء جريش اليهود السوفيت الذي تعلم مسبقاً أنهم ليسوا يهود أصلاً . وجدول التخلي بين عدد اليهود في إسرائيل والعدم منذ تأسيس الدولة حتى عام ١٩٩٧ (بـلايين) :

السنة	عدد يهود العالم	إسرائيل	النسبة إلى يهود العالم
١٩٤٩	١١	٦٥٠	٦٪
١٩٥٥	١٢	١,٥٩٠	١٣٪
١٩٧٠	١٣	٢,٥٨٢	٢٠٪
١٩٧٥	١٣	٢,٩٥٩	٢٣٪
١٩٨٠	١٣	٣,٢٨٣	٢٥٪
١٩٨٥	١٣	٣,٥١٧	٢٧٪
١٩٩٠	١٣	٣,٩٤٧	٣٠٪
١٩٩٥	١٣	٤,٥٥٠	٣٥٪
١٩٩٦	١٣	٤,٦٣٧	٣٦٪

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٧

الآلاف القليلة التي اتجهت إلى فلسطين للاستيطان فعلت ذلك لأن أبواب الولايات المتحدة كانت موصدة دونها . ولكن ، بعد أن فُتحت الأبواب منذ الستينيات ، تتجه الهجرة اليهودية قدماً نحو المنفى البابلي الجديد اللذيذ .

٤ - يلاحظ التناقص المستمر في أعداد أعضاء الجماعات اليهودية في العالم (خارج إسرائيل) فيما يُسمى ظاهرة «موت الشعب اليهودي» بسبب الاندماج والزواج المختلط والعزوف عن الزواج والإنجاب وانخفاض الخصوبة .

٥ - لم يهاجر أعضاء الجماعات اليهودية إلى الدولة الصهيونية بأعداد غفيرة كما كان متوقفاً ، فهم صهاينة توطيونيون ، يتحدثون عن الصهيونية بحماس ولكنهم لا يهاجرون .

٦ - أفرغت الهجرة اليهودية السوفيتية الأخيرة المصادر المتبقية للمادة البشرية الاستيطانية في شرق أوروبا (المصدر الأساسي للمستوطنين) .

٧ - وما يزيد المشكلة السكانية حدة ، بالنسبة للكيان الصهيوني ، ظاهرة الزواج . إذ يلاحظ أن أعداد النازحين أخذت في التزايد في الآونة الأخيرة . وقد بلغ عددهم ما يزيد على ٧٠٠ ألف (أو أكثر حسب الإحصاءات غير الرسمية) . وقد أصبح قرار الزواج مقبولاً اجتماعياً ، ويظهر على شاشات التلفزيون الإسرائيلي بعض النازحين ليتحدثوا عن قصص نجاحهم في الولايات المتحدة ، كما تظهر في الصحف الإسرائيلية إعلانات عن إسرائيليين يودون بيع شققهم استعداداً للهجرة ، وهذه أمور كانت في الماضي تتم سراً . كما يلاحظ أن نوعية النازحين نفسها قد تغيرت ، فمعدل النازحين من بين أبناء الكيبوتسات التابعين لأكثر حركتين (الحركة الكيبوتسية الموحدة والكيبوتس القُطري) في فئة العمر ٢٥ - ٤٥ هو ٦٪ في المتوسط . وهذا المعدل يساوي معدل نزوح هذه الأجيال في المجتمع الإسرائيلي . وقد نزلت العناصر العسكرية عن المستوطن الصهيوني بأعداد كبيرة أخذت في التزايد .

والأزمة السكانية تشير قضية الهوية اليهودية ولكنها في الوقت نفسه تثير بشكل مباشر قضية الاستيطان . فالصهاينة يصرون كل يوم بعزمهم على إنشاء المستوطنات ، ولكن المستوطنات في الضفة الغربية قائمة وتزداد عدداً وحجماً ولكن عدد المستوطنين فيها لم يزد بعد مرور ما يزيد عن ثلاثين عاماً عن ١٢٠ - ١٤٠ ألف (وهو عدد أقل من الزيادة الطبيعية السنوية للفلسطينيين العرب في تلك المنطقة) . وكان الجيب الاستيطاني الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ إحلاليًا ، ولكنه تحوّل إلى جيب استيطاني من النوع الذي يستند إلى التفرقة اللونية على طريقة جنوب أفريقيا حيث يتم الاحتفاظ بالأرض ومن عليها من سكان ويتم تحويلهم إلى مصدر للعمالة الرخيصة .

ملاحظات :

- ١ - عدد اليهود في العالم ثابت منذ ١٩٧٠ ، وهذا يعود إلى الظاهرة المسماة «موت الشعب اليهودي» .
- ٢ - هناك زيادة في أعداد اليهود في إسرائيل ، ترجع إلى الهجرة بالأساس .
- ٣ - كل زيادة في يهود إسرائيل تعني نقصاً في يهود المناطق الأخرى .
- ٤ - منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٠ كانت نسبة التزايد في نسبة يهود إسرائيل إلى يهود العالم تراوح بين ٢ - ٣٪ كل خمس سنوات وهي كالتالي على الترتيب : ٧٠ - ٧٥ : ٣٪ - ٨٠ - ٨٥ : ٢٪ - ٩٠ - ٩٥ : ٣٪ . أما الفترة من ٩٥ - ٩٠ فقد كانت نسبة الزيادة ٥٪ بسبب هجرة اليهود السوفيت ، أي بمعدل ١٪ كل عام .
- ورغم كل هذه الزيادة تظل إسرائيل عام ١٩٩٧ دولة أقلية ، يرفض المفزيون الهجرة إليها .

جيل ما بعد ١٩٦٧ (الأزمة الخدمية العسكرية)

Post 1967 generation (Crisis of Military Service)

عما هو معروف أن الوجود الصهيوني يستند إلى العنف والإرهاب. إذ أنه يهدف إلى التخلص من أصحاب الأرض وإحلال آخرين محلهم . وهي عملية لا يمكن أن تتم بالوسائل السلمية . كما أن الوجود الصهيوني كيان غُرس في المنطقة بسبب دوره القتالي ضد المنطقة العربية . وعلى مستوى من المستويات ، يمكن القول بأن المشروع الصهيوني كان يهدف إلى نقل الشنورير أو المتسولين اليهود (وكل الفناض البشري اليهودي) إلى فلسطين وتحويلهم إلى مادة قتالية تخدم المصالح الغربية . وهذا هو أحد أهداف الجيوب الاستيطانية التي أسسها العالم الغربي في آسيا وأفريقيا . ولذا ، فإن وجود كل جيب استيطاني يستند إلى قوة عسكرية ضخمة لتطرد السكان الأصليين أو لتقمعهم ، ولتنفذ المخطط العسكري الغربي وتحقق الخد الأدنى من الطمأنينة لجماهير المعتصين من المستوطنين . والقوة العسكرية الصهيونية تنتمي لهذا النمط ، وقد أحرزت قدراً لا بأس به من النجاح والشرعية أمام جماهير المستوطنين .

وكانت العسكرية الصهيونية قد نمت في أن ترسخ في وجدان الإسرائيليين فكرة أن إسرائيل دولة صغيرة تدافع عن نفسها ضد هجمات جيرانها العرب ، الأمر الذي أعطى الحروب الصهيونية

ضد العرب حتى عام ١٩٦٧ عقلانيتها ومشروعيتها . ولذا ، كان يتم تجنيد الشباب الإسرائيلي بنجاح شديد ، عن طريق التوجه إلى حسم الأخلاقي والقومي والديني ورغبتهم في البقاء باعتبار أن الدفاع عن الذات رغبة إنسانية أخلاقية مشروعة .

بل إن الأيديولوجية الصهيونية التي تجعل اليهود شعباً مختاراً بالمعنى الحلولي (الديني والعلماني) وتخلع القداسة على كل ممتلكات الدولة ، وبخاصة حدودها ، خلعت القداسة على الجيش حتى أنه وُصف بأنه القداسة بعينها . وقد وصف بن جوريون الجيش بأنه خير مفسر للتوراة ، فمفسر التوراة هو وحده القادر على تعريف حدود إسرائيل . ومن ثم اكتسبت الخدمة العسكرية قداسة خاصة . إلى جانب هذا كانت الخدمة العسكرية السبيل لدخول النخبة الحاكمة . ففي المجتمع الاستيطاني ، لا بد أن يدفع الفرد ضريبة الدم فيصبح جديراً بالحكم وصنع القرار . ولذا كان يتم تجنيد الشباب الإسرائيلي بنجاح شديد ، عن طريق التوجه إلى حسم الأخلاقي والقومي والديني ، ورغبتهم في البقاء ، باعتبار أن الدفاع عن الذات رغبة إنسانية أخلاقية مشروعة ، وباعتبار أن العرب يهددون البقاء الإسرائيلي نفسه (ولذا قيل ، عن صدق ، إن كل شعب له جيش إلا في إسرائيل فهو جيش له شعب) . وما دعم كل هذه الادعاءات انتصارات إسرائيل المتتالية الحاسمة التي ضمنت للمستوطنين البقاء وتدفق المعونات من الخارج .

وقد ظل هذا هو الوضع السائد حتى عام ١٩٦٧ حين بدأت المشاكل ، وبدأ إيمان المستوطنين الصهاينة بنظرية الأمن الإسرائيلية ومشروعيتها في الاهتزاز . وكان أولها حرب الاستنزاف التي أحس الإسرائيليون خلالها أن عمليات النصر السريعة ليست أمراً متيسراً وسهلاً . ثم جاءت حرب ١٩٧٣ حين اكتسحت القوات العربية المصرية والسورية خط بارليف والتحصينات العسكرية وألحقت خسائر بالعدو الصهيوني . ثم كان هناك أخيراً حرب لبنان («المستنقع اللبناني» ، في المصطلح الإسرائيلي) التي انتهت بهزيمة ساحقة . وبفشل ملحوظ في تحقيق الهدف الذي كانت تطمح إليه الحملة (القضاء بشكل نهائي على المقاومة الفلسطينية واللبنانية) .

ثم شهدت هذه الفترة عمليات فدائية مستمرة لم تتوقف البتة كان آخرها وأهمها وتاجها عملية قبية التي قاربها مواطنان عربيان (أحدهما سوري والآخر تونسي) في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧ بمناسبة مرور ٣١ عاماً على مذبحة قبية . فقد استقلا طائرتين شرعيتين فاستشهد أحدهما في الطريق ولكن نجح الآخر في الهبوط في إحدى المستوطنات الصهيونية فقتل ستة إسرائيليين ثم استشهد (ولذا كان

تحدث الآن في مجتمعات كثيرة ، ولكن حين يتحول الفعل الفردي إلى رمز قومي هنا يجب أن ندرس المسألة باعتبارها قضية اجتماعية وليس سلوكاً فردياً .

وكل هذه الأحداث مرتبطة تمام الارتباط بأهم الظواهر الاحتجاجية ، أي انصراف الشباب من المستوطنين الصهاينة عن الخدمة العسكرية بل الفرار منها . وقد صرح وزير الدفاع (السابق) إسحق مردخاي بأن انخفاضاً حاداً طرأ على مستوى الاندفاع والرغبة القتالية في صفوف الشباب الإسرائيلي . ويتحدث الإسرائيليون بقلق عن طبقة من الشباب تدعى «جيل إم . تي . في .» نسبة إلى قناة تقوم ببيت الغناء بشكل متواصل في إسرائيل . وأعضاء هذا الجيل لا يبدون اكتراثاً بالأوضاع العامة للدولة ، ويميلون إلى الدعة والراحة . وهذا على كل تعبير عن التوجه الاستهلاكي العام في المجتمعات الصناعية التي يُقال لها «متقدمة» . وكما يقول مردخاي : «يعتقد البعض أننا وصلنا مرحلة التراجع ، والبعض الآخر يرى أننا يجب ألا نساهم بكل جهودنا في الدفاع عن إسرائيل» .

وما يجدر ذكره أن أعضاء النخبة الجديدة (معظم الإسرائيليين في سن الشباب فمتوسط العمر هو ٢٦ . ٦ ، وهي بذلك لا تختلف كثيراً عن الدول الغربية) وتُدو بعد إنشاء الدولة ونشأوا بعد عام ١٩٦٧ ، أي بعد أن دخلت الدولة الصهيونية المرحلة الفردوسية الاستهلاكية التي لم يعد مواطنيها مهتمين فيها بالتراكم . ولذا ، شهدت القوات العسكرية الإسرائيلية - لأول مرة في تاريخها ، ظواهر احتجاجية مختلفة ، جديدة عليها كل الجدة ، مثل زيادة نزوح أبناء الكيبوتسات ، العمود الفقري للمؤسسة العسكرية واحتياطها الحقيقي . وقد زادت كذلك نسبة النازحين من الضباط والخبراء العسكريين والمهندسين والعاملين في الصناعات الحربية (وبعد توقف العمل في مشروع الطائرة لافي) .

وكذلك ، زادت نسبة تعاطي المخدرات وانتشار الجرائم الجنسية بين أفراد القوات الإسرائيلية والشباب (يُقال إن ثُلث الشباب في إسرائيل يتعاطون المخدرات) ، وضعف مستوى الأداء بشكل ملحوظ حتى أنه ورد في أحد تقارير البنتاجون أن ١٠٪ من جملة الخسائر أثناء حرب لبنان كان مصدرها الإسرائيليون أنفسهم ، وتعد هذه نسبة عالية جداً .

وقد لوحظ تخثر المادة العسكرية الإسرائيلية فتزايد الفساد والرشوة في صفوف القيادات ووزعت منشورات حول رواتب الضباط تسيء إلى هيبة الجيش . وقد اكتشفت شبكة كاملة من كبار

أحد شعارات الانتفاضة : ستة مقابل واحد) . وقد بينت هذه العملية للمستوطنين الصهاينة أن ذاكرة العرب حية وأن ذراع الدولة الصهيونية الاستيطانية العسكرية القوية لا يمكن أن تضعهم في برج حصين ولا أن تقدم لهم الحماية طول الوقت . ثم جاءت انتفاضة الحجارة لتبين مدى عجز العدو عن القيام بالعمليات الجراحية والضربات الإجهادية التي تسكت الآلام مرة واحدة .

هذا الوضع ولّد لدى الإسرائيليين إحساساً عميقاً بما يُسمى «عقم الانتصار» لأن الحروب المستمرة (التي كان من المفروض في كل واحدة منها أن تنهي كل الحروب) لم تأت لا بالسلام ولا بالنصر . وقد تبين الإسرائيليون أنهم وصلوا إلى ما يمكن تسميته «نقطة الذروة» ، أي أنهم وصلوا لأعلى نقط استخدام العنف والقوة دون جدوى .

إضافة إلى هذا أدرك كثير من الشباب الإسرائيلي أن الدولة الصهيونية ليست في حالة دفاع عن النفس كما يقولون وإنما هي دولة عدوانية . ففي حرب لبنان على سبيل المثال أعلنت المؤسسة العسكرية أن الهدف من عملية سلام الجليل هو هدف دفاعي حتمي لوقف ما يسمونه الهجمات الفدائية وتطهير مساحة ٦٧ كيلو متراً مربعاً من لبنان . ثم ظهر أن الهدف الحقيقي كان هو فرض حكومة وظيفية عميلة في لبنان تحت حماية إسرائيل ، أي أنها لم تكن حرب خيار فُرضت على المستوطنين وإنما حرب دخلوها بملء إرادتهم . وقد أدّى هذا إلى تداعي الإجماع القومي الإسرائيلي . كما أن استمرار الاحتلال في الضفة الغربية لما يزيد على عشرين عاماً كان من الصعب الدفاع عنه باعتباره دفاعاً عن النفس .

ومع تراجع احتمالات الحرب بين العرب والمستوطنين الصهاينة (بعد توقيع شتى معاهدات السلام) أصبح الحديث عن العمليات العسكرية الإسرائيلية باعتبارها دفاعاً عن النفس أمراً مستحيلاً . ولا شك في أن زيادة معدلات العلمنة والعولمة والسعار الاستهلاكي لا تساعد كثيراً على تصعيد روح القتال . كما أن جو التخصص العام السائد في إسرائيل يزيد تمرکز الفرد حول نفسه ويجعله يضع نفسه قبل المجتمع .

ويمكن هنا أن نورد هذه الواقعة مثلاً لما يحدث للشباب في إسرائيل . يمثل إسرائيل في مهرجان البوروفيزيون ممثلة تُسمى «دانا» ولكن دانا هذه ليست امرأة حقيقية أصلاً ، ولكنها كانت في الأصل رجلاً شاذاً من أصل يمني يُسمى بارون كوهين ثم أجرى عملية جراحية في لندن تحول بعدها إلى امرأة . وهو/ هي شخصية تحظى بشعبية كبيرة غير عادية . وتحول امرأة إلى رجل (والعكس) مسألة

التجمع الصهيوني الذي كانت الخدمة العسكرية فيه (حتى نهاية الستينيات) تُعد الشرف الأكبر الذي يمكن أن يحصل عليه المواطن/ المستوطن .

أمام هذا الوضع يفضل الجيش الإسرائيلي أن يستبعد مثيري المشاكل وبتربكهم وشأنهم حتى لا تُثار القضية وحتى لا يناقشها الرأي العام (من أبطال التهرب من الخدمة العسكرية أفيف جيفين ، ابن شقيقة موشي ديان ، وهو من أشهر المغنن الشباب في إسرائيل ويُقال إنه يشبه في ملامحه وحرركاته مايكل جاكسون . وقد ظهر قبل سنوات في التلفزيون وهو يتحدث عن كيفية حصوله على الإعفاء من الخدمة لأسباب نفسية . وقد انتهى به الأمر إلى الهجرة إلى بريطانيا بعد أن تقدم بطلب مسبب للهجرة ذكر فيه أنه يهاجر بسبب «سرطان الاحتلال» .

إن كل هذه الظواهر تدل على مدى عمق الأزمة الصهيونية ، فـجيش الدفاع الإسرائيلي هذا ، وصورته التي يذيعها عن نفسه ، لبنة أساسية في العقد الاجتماعي الصهيوني ، وسند أساسي لشريعة الصهيونية سواء في علاقة المجتمع الصهيوني مع نفسه أو علاقته مع العالم الخارجي . واعتزاز الصورة هو اعتزاز الأسس المهمة للشريعة . ولكن من المفارقات التي تستحق التسجيل والملاحظة ، أن هذا الجيل الجديد الذي يفر من الخدمة العسكرية ولا يكثر بها ، هو جيل "أكثر عسكرية" كما يقول أفيري شاليط (أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العسكرية) . ففي الأيام الأولى للاستيطان ، كما يقول شاليط ، كان الشعار السائد هو "فلتطلق النار ثم تذف الدمع" ، فالحرب كانت مفروضة على أبناء الجيل القديم (هكذا كان المستوطنون يظنون) ، ولم تكن الحروب حروب اختبار . والحرب ، كما كان الجميع يعرف ، شيء رهيب . أما أعضاء الجيل الجديد ، فقد خاضوا «حروب اختيار» كثيرة (غزو لبنان - قمع الانتفاضة) ، أي حروب تمت بـعمل اختيار الإسرائيليين .

وقد وُلد أعضاء هذا الجيل فيما يُسمى «أرض إسرائيل» ولذا فهم يعتقدون تمام الاعتقاد أن الاحتلال بالقوة «مسألة طبيعية» وأن الضفة الغربية ليست أوكيوباد occupied «أرضاً محتلة» وإنما أرض قومية توراتية ومن ثم هي أرض «متنازع عليها» disputed ديسيبوتيد (كما يقول المصطلح الأمريكي) وعلى اليهود الاحتفاظ بها ولا يحق لهم التنازل عنها أو التفاوض بشأنها . والعرب هنا هم «عرب يهودا والسامرة» ، وبالتالي «خرق حقوقهم» لا يشكل مشكلة أخلاقية بالنسبة لهم .

وأعضاء هذا الجيل لا يختلفون كثيراً عن نتيهاو الذي صرح

الضباط في الجيش الإسرائيلي عن تلقوا رشاي ضخمه من جنود الجيش ، العاملين في الجنوب اللبناني والاحتياط ، مقابل إعفاء هؤلاء الجنود من الخدمة العسكرية . (أشارت صحيفة معاريف إلى أن ١٥ ضابطاً ومسؤولاً ، منهم طبيب نفسي كبير في وزارة الدفاع الإسرائيلية ، اشتركوا معاً في إصدار تقارير الإنهاء لأسباب مزيفة لجنود لديهم المال لكنهم يخشون الالتحاق بالخدمة العسكرية) . كما يُحقّق الآن مع الجنرال مي ميخارام ، قائد سلاح البحرية السابق ، لاتهامه بالفساد أثناء الخدمة العسكرية في شراثة معدات بحرية . أضف إلى هذا الضباط الذين يسرّحون لخفض النفقات وأولئك الذين يمارسون التمييز العنصري ضد الإثيوبيين ، والإثيوبيين المنجندون الذين يتحرون .

وفي فترة قريبة كان التطوع في صفوف قوات النخبة (وحدة المظلمين) يعتبر من الأعمال المرموقة . وقد اضطرت هذه القوات في السابق إلى الاعتذارات لعدد من الراغبين بالتطوع لوجود ما يكفيها من العناصر . غير أن الوضع الآن تغيرَ كما يبدو ، فكثيرون يستخدمون حيلاً دنيئة للتخلص من الخدمة العسكرية مثل الزعم بمرورهم بأحوال نفسية مضطربة . بلغ عدد الهاربين من الخدمة العسكرية ١٣ ألفاً ، كما أن ١٨٪ من الشباب الذين بلغوا سن التجنيد يُستبعدون من الخدمة بسبب أمراض عضوية ونفسية ، و ١٥٪ يُستبعدون لأسباب متنوعة ، ويبلغ عدد المعافين لأسباب دينية ما يزيد عن ٦٪ .

وفي إحدى استطلاعات الرأي صرّح ثلث الشباب الإسرائيلي أنهم إن أُتيحت لهم فرصة تحاشي الخدمة العسكرية الإجبارية (التي تستغرق ثلاث سنوات) لفعلوا ذلك . وقد لوحظ تصاعد معدلات الهروب من الشريط المحتل في لبنان . ويعتمد الجيش الإسرائيلي على نظام الاحتياط فيقوم باستدعاء جنود الاحتياط (الذين بلغ عددهم عام ١٩٩٦ حوالي ٤٢٩,٠٠٠) مرة كل عام لمدة شهر حتى سن الخمسين لإعادة تدريبهم (ولذا كان يُقال إن الشعب الإسرائيلي هو جيش في إجازة لمدة إحدى عشر شهراً) . وقد لوحظ أن حوالي الثلث يتغيبون . وأثناء الصدام الذي وقع بين الجيش الإسرائيلي وسكان نابلس في سبتمبر ١٩٩٦ استدعت إحدى فرق الاحتياط الجنود التابعين لها والبالغ عددهم ٣٤٠ ، فلم يحضر سوى ٦٠ ، ولم يبق منهم سوى ثلاثين . وقد رفض أحدهم الذهاب للضفة الغربية (عدد المجندين الذين يرغبون في الخدمة في الأحداث القتالية يتراجع ليصل إلى ٥٪ من عدد المجندين) . والأهم من هذا أن هناك قبولاً اجتماعياً لهذا الموقف ، وهو أمر جديد كل الجدة في

تفويض الأيديولوجية الصهيونية من خلال الاستملاكية (والامركة والعولمة والخصخصة والعلمنة)

Erosion of Zionist Ideology through Consumerism (and Americanization, Globalization, Privatization, and Secularization)

تسببت الأزمة الصهيونية في ظهور أزمة أيديولوجية عميقة، فبعد أن طرح الصهاينة فكرة اليهودي الخالص، كما أسلفنا، وجدوا أن يهود المنفى شخصيات مريضة شاذة غير سوية. وهذا الشذوذ، ومن وجهة نظرهم، له مظهران أساسيان: أحدهما اقتصادي والآخر سياسي. أما المظهر الاقتصادي فيتضح في عذبة إنتاجية اليهود واشتغالهم بأعمال السمسرة والمضاربات والأعمال الهامشية غير المنتجة مثل التهريب والأعمال المالية والعقارات وتجارة الرقيق الأبيض. أما المظهر السياسي، فيتلخص فيما يُطلق عليه إشكالية المعجز بسبب افتقار السلطة أو السيادة. فـصهاينة يرون أنه بعد تحطيم الهيكل الثاني عام ٧٠ ميلادية، أصبح يهود جماعات مشتة تشتغل بالتجارة والربا وتُوجد خارج نطاق مؤسسات صنع القرار دون أن تساهم في صياغته، وتفتقر إلى أية سيدة سياسية مستقلة، الأمر الذي كان يعني - من وجهة نظر الصهاينة - توقف مسار التاريخ اليهودي.

وقد طرح الصهاينة رؤيتهم للمجتمع اليهودي الشدي (أي التجمع الصهيوني) كجزء من مشروع حضاري متكامل يهدف إلى تطبيع الشخصية اليهودية (وهذا في واقع الأمر أول استخدام للمصطلح في الأدبيات الصهيونية). والتطبيع هنا يعني الشفاء من عقلية الاستجداء الاقتصادي من الغير أو الأغيار ومن الاعتماد السياسي عليهم، كما يعني عدم الانغماس في أعمال سمسرة والمضاربات والأعمال الهامشية غير المنتجة والتحول إلى شعب يهودي منتج بمعنى الكلمة يسيطر على كل مراحل العملية الإنتاجية، وبالتالي على مصيره الاقتصادي والسياسي. وقد عبّر بوروخوف عن القضية نفسها بقوله إن الحل الصهيوني هو أن يقف الهرم الإنتاجي على قاعدته فيتركز اليهود في العمليات الإنتاجية (في قاعدة الهرم)، ويعملون بأيديهم، وتصبح أغليبتهم من العمال والفلاحين. أما المهنيون والعاملون في القطاعين التجاري والمالي، فإنهم يصبحون قلة على قمة الهرم، شأنهم في هذا شأن أي مجتمع آخر. وهذا ما يُطلق عليه اصطلاحاً «العمل العبري» و«غزو الأرض والعمل والحراسة والإنتاج»، أي أن يستولي الصهيوني على الأرض ويعمل فيها بيده ويسيطر على مراحل الإنتاج كافة، وهو إن فعل هذا

قائلاً: «ليس هناك أي نهر أو بحر يفصل الضفة الغربية عن باقي الأراضي الإسرائيلية. إنها جزء من دولة إسرائيل نفسها. إن الضفة الغربية هي مركز البلاد... إنها فتاونا الخلفي وليست أرضاً غريبة عنا». بل أضاف قائلاً: «إن المناطق غير المأهولة أو ذات الكثافة السكانية القليلة ستشكل في إطار التسوية الدائمة مناطق أمنية ذات تواصل جغرافي وقرر ضرورة الحفاظ على ممرات أمنية وطرق تربط المستوطنات بعضها ببعض». واستخدام الصور المجازية المكانية يدل على ضمور الإحساس بالزمان والتاريخ عند نتتياهو (وهو في هذا لا يختلف عن أبناء جيله) الذين لا يرون إلا الأرض وأمن إسرائيل ولا يدركون الماضي أو المستقبل أو العرب من حولهم.

ومن خصائص هذا الجيل أن أعضائه لم يشعروا قط بالعداء للسامية، أي بالعداء لليهود (ومع هذا فهم جيل أكثر ميلاً لليمين). وقد نُشر مقارنة بين الشباب الألمان والشباب الإسرائيلي، وتبين أن الشباب الإسرائيلي أكثر عنصرية تجاه الأجانب من الألمان، وهم لا يهتمون بما يُسمى «عقلية المنفى» بل لا يفهمون يهود المنفى (أي يهود العالم) ولا يفهمون لغتهم أو خطابهم أو شكواهم. والمقارنة الناجمة عن هذا أن كثيراً من القضايا التي تهم يهود المنفى لا تهم أعضاء هذا الجيل من قريب أو بعيد. فهم لا يكثرثون باليهودية أو هيمنة الأرثوذكس على أمور الدفن والطلاق والزواج والتهويد (فهم علمانيون شاملون عالميون، لا يهتمون بالقضايا المحلية ولا يكثرثون بمثل هذه الأمور).

وقد اتهم نتتياهو اليساريين بأنهم نسوا «معنى أن يكون المرء يهودياً» (عبارة همس بهارئيس الوزراء في أذن أحد الحاخامات). ولكن هل يعرف جيل نتتياهو معنى اليهودية؟ هل تعني اليهودية شيئاً له؟ إن تصور أن التجمع الصهيوني أصبح «أكثر يهودية» وأكثر تقليدية» بظهور نتتياهو، هو - في رأينا - تصور خاطئ. فهو في واقع الأمر قد أصبح «أكثر انغلاقاً» دون أن يصبح أكثر تقليدية أو تدبناً، والربط بين الواحد والآخر ليس بالضرورة له قيمة تفسيرية كبيرة. فما يحدث في التجمع الصهيوني، ليس محاولة للعودة للتقاليد بالمعنى المتعارف عليه، وإنما هي محاولة أعضاء هذا التجمع أن يجدوا جذوراً لهم «روثس roots» تبرر لهم وجودهم، وأرضية صلبة يمكنهم الوقوف عليها (وهو أمر شائع في كل المجتمعات الاستيطانية). ولذا قال كثير من المعلقين إن انتخابات ١٩٩٦ لم تكن انتخابات خاصة بـ «المصالح السياسية» (الاجتماعية والاقتصادية) وإنما كانت انتخابات خاصة بالهوية (وهو قول قد لا تتفق معه، ولكننا نقبسه بسبب دلالة).

وتعبّر أزمة الإنتاجية عن نفسها في تفشي المضاربات في صفوف الإسرائيليين. وقد ظهر أن المصارف الأساسية في إسرائيل، وكذلك قطاع كبير من المواطنين العاديين، متورطون في عمليات مضاربة تضمن لهم أرباحاً ثابتة بضمان الحكومة دون بذل أي جهد ودون مخاطرة كبيرة، وهذه هي عقلية الوسيط الطفيلي. وقد كُنف النقاب عن أن بعض الكيانات متورطة هي الأخرى في أعمال السمرة والمضاربات. وقد تزايدت معدلات الجريمة في إسرائيل بشكل مذهل. ويلاحظ انتشار المخدرات والأمراض النفسية والبلغاء.

والفشل الأيديولوجي تآكل الأيديولوجية يُؤلّد ما يُسمّى «أزمة المعنى». وعادةً ما تؤدي أزمة المعنى إلى إحساس بالعدمية يحاول الإنسان التغلب عليه من خلال الاستغراق في عنصر مادي بشكل كامل (شرب المخدرات - الإباحية - الاستهلاك) يبحث الإنسان فهي عن قدر من اليقين. لكن ما يحدث هو العكس إذ أن تصاعُد الاستهلاك وإغراق الحواس فيه يزيد أزمة المعنى بدلاً من تهدئتها، ويزداد بذلك تآكل الأيديولوجية وتقويضها.

وتوجد عناصر أخرى في بنية المجتمع الاستيطاني الصهيوني (الاستهلاكية) تصعد هذا الاتجاه.

١- لوحظ أن المجتمعات العلمانية تمر بمرحلتين : مرحلة تقشفية تراكمية (صلبة)، وأخرى استهلاكية فردوسية (سائلة). وتنتمي المجتمعات الاستيطانية إلى نفس النمط، بل إن تحقق النمط في حالتها يتم بقدر أعلى من الحدة والتطرف. فالمجتمعات الاستيطانية تبدأ هي الأخرى بمرحلة تقشفية حادة تتطلب التنظيم الصارم وضبط النفس وإنكارها بل التضحية والقتال المستمر (ضد الطبيعة المعادية والسكان المعادين)، وهي مرحلة تتسم بالأشكال الاقتصادية الجماعية والملكية الجماعية أو شبه الجماعية للأشياء وتضخم القطاع العسكري وتغلغه في كل القطاعات الأخرى. وهذه المرحلة هي المرحلة التقشفية التراكمية التي يتم فيها الاستيلاء على الأرض وكذلك طرد السكان الأصليين وإبادتهم ومراكمة رأس المال. ولكن كل هذا يتم، منذ البداية، باسم الهدف النهائي والقيمة المرجعية النهائية والمطلق العلماني الأوحّد، أي تحقيق الذات وتعظيم اللذة، وكل ما يتم من إرجاء لإشباع الغرائز إنما يتم باسم الاستهلاك الأجل. وإذا كانت مرحلة التقشف حادة في تقشفها، فالمرحلة الاستهلاكية في المجتمعات الاستيطانية لا تقل عنها حدة. ويعود هذا إلى أن المستوطن إنسان تركّ وطنه واقتلّع من جذوره ليحقق حراكاً اجتماعياً ومزیداً من الاستهلاك، وانتقل إلى مجتمع استيطاني يظن

بأنه قد أنجز الثورة الصهيونية الحقة، فاستولى على الأرض وزرعها، وعلى الهيكل الاقتصادي وعمل فيه، وعلى الهيكل السياسي ونحّم فيه، وتحوّل هو نفسه من شخصية هامشية إلى شخصية متجّة، أي أنه يكون قد تمّ تنظيمه تماماً. ومن هنا، يكون الاستيطان الإحلالي (الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها والعمل فيها) لا فعلاً خارجياً يحمل مدلولاً محدوداً وإنما هو فعل شامل ذو أبعاد سياسية وقومية، وفي نهاية الأمر نفسية، وهو أيضاً يحل مشكلة المعنى بالنسبة للنهضة ويعقلن وجودهم في فلسطين التي تلفظهم ويقاتل أهلها ضدهم.

لكن، وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاماً على تأسيس الدولة الصهيونية، يمكن القول بأنها أبعد ما تكون عن قصة النجاح الموعود. أما على مستوى السيادة السياسية، فالمستوطن الصهيوني يضطر دائماً نتيجة وضعه للاعتماد على قوة خارجية تضمن له البقاء والاستمرار من خلال الدعم العسكري والسياسي المستمرين، وهو ما يفرغ مفهوم السيادة من مضمونه تماماً.

والدعم الاقتصادي للدولة الصهيونية يحل مشاكلها الاقتصادية ولكنه تذكير يومي للمواطن الإسرائيلي بأن الصهيونية لم تنجح في تطبيع اليهود وفي شفائهم من أمراض المعنى. فالمستوطن الصهيوني أصبح شخصية استهلاكية، ولم يتحول إلى شخصية متجّة يعمل بيديه ويتواجد في مختلف المراحل الإنتاجية. فإنتاجية العامل الإسرائيلي تعادل نصف إنتاجية العامل الأمريكي، وهو أقل إنتاجية من عمال الدول الصناعية كلها (باستثناء إيطاليا). ويتبدّى تقلص الإنتاجية الإسرائيلية في تقلص القطاع الإنتاجي وتضخم قطاع الخدمات. وقد لاحظ أمنون روبنشتاين، أنه في عام ١٩٤٥، أي قبل إعلان الدولة، كان عدد اليهود المشتغلين بأعمال إنتاجية هو ٢٤٪. وبعد إعلان الدولة، وقف الهرم الإنتاجي على قاعدته، وبلغ عدد اليهود المشتغلين بوظائف إنتاجية ٦٩٪. ولكن بعد مرور مائة عام على الاستيطان الصهيوني والممارسة الصهيونية، هبطت النسبة مرة أخرى إلى ٢٣٪.

وقد ساهمت الانتفاضة المجيدة في فضح العدو أمام نفسه، إذ ثبت أن العملة العربية المتجّة لا تزال قائمة على أرض فلسطين قبل بعد عام ١٩٤٨. ونمّ يحاول المجتمع الصهيوني أن يحل مشكلة العملة من الداخل، أو حتى بالتوجه إلى الضمير اليهودي العالمي، وإنما حاول حلها عن طريق استيراد العملة، وكان الحديث عن زيادة الإنتاجية والعمل العبري قد تبخّر جميعاً حتى على مستوى اندبيجات اللفظية.

ونظراً للتوجه نحو المذبة في التجمع الصهيوني نجد أن المفهوم القديم للمستوطن الصهيوني باعتباره رائداً يملك المحراث بيد والبندقية بالأخرى قد تآكل، وظهر نوع جديد من المستوطنين الذين يبحثون عن احراك الاجتماعي وعن رفع مستوى معيشتهم. ولذا يلاحظ أن المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية مختلفة عن المستوطنات القديمة، فلا توجد فيها أي مظهر من مظاهر التنكشف وإنما توجد فيها منازل فاخرة وحمامات سباحة وكل أشكال الرفاهية. والدعوة إلى الاستيطان فيها لا تأخذ شكل شعارات دينية أو حتى شبه دينية ولا أيديولوجية (أو حتى شبه أيديولوجية) وإنما هي دعوة سافرة للاستهلاك، فيأخذ الإعلان يتحدث عن فيلا واسعة، في موقع جميل، بنصف ثمن الفيلات المعتادة داخل حدود ٦٧ ولكنها مع هذا تقع على بُعد ثلاثين دقيقة من وسط القدس وتانيا وتل أبيب.

وهذه البيوت الاستيطانية الفخارية لا يقوم المستوطنون بحراستها إذ يتولى الجيش الإسرائيلي هذه المهمة بالنيابة عنهم. ولذا بدلاً من أن تكون استوطنات هي مواقع العسكرية الأمامية لتقوات الصهيونية أصبحت تشكل عبئاً عسكرياً عليه. ولذا فقد أضقتنا على هذا النوع من الاستيطان «الاستيطان مكيف الهواء»، وهو يعكس واقع الحياة في إسرائيل أكثر من الشعارات الصهيونية الكاذبة التي تطلقها أبناء الدعاية الصهيونية.

٢- لا شك في أن كون المجتمع الصهيوني مجتمع مهاجرين يعني أن هناك دائماً جماعات بشرية جديدة تغدو على المجتمع وتضعف من سعاه الاستهلاكي، كما حدث مع وصول المهاجرين السوفيت.

٣- مما يساعد على تفشي النزعة الاستهلاكية ظاهرة الأمركة، والأمركة هي أسلوب حياة جوهره اتخاذ موقف برجماني ينصرف عن الكليات والمبادئ ليركز على التفاصيل وحل المشاكل المباشرة، ويعتمد العنف آلية أساسية من آليات حل الصراع، ويركز على الفرد بالدرجة الأولى وتأكيد ضرورة الإشباع الفوري.

وعلاقة إسرائيل بالولايات المتحدة علاقة خاصة وعميقة. فكلاهما مجتمع استيطاني مبني على محو تاريخ الآخر وإبادته وطرده. وكلاهما يستند إلى أسطورة الاستيطان الغربية (صهيون الجديدة). وإلى جانب هذه العلاقة الخضارية شبه اندينية، توجد العلاقة السياسية العملية وهي أن الولايات المتحدة هي الراعي الإمبريالي للدولة الصهيونية الوظيفية التي تدعمه وتموله وتضمن بقاءه واستمراره، وهي تضم أكبر تجمع يهودي في العالم (يفوق في حجمه التجمع الصهيوني نفسه). وهي بغير شك علاقة تخلق تبادلًا

أنه الفردوس الأرضي الموعود. والمهاجر المستوطن يرفض تقاليد وطنه أو يتركها وراءه أو يجمدها، وهو يقوم عادة بعملية الاستيطان في غياب أية مؤسسات دينية، وإن وجدت فهو عادةً يسيطر عليها ويوظفها ليقوم بعملية تسويق عمليات الإبادات والطرد التي يقوم بها. وهو، إلى جانب كل هذا، لا يتبنى التقاليد الدينية والثقافية والاجتماعية للسكان المحليين وإنما يقوم بتعطيلها، ولذا فإنه يصبح كياناً غريباً تماماً أمام المادة (والتجربة الاستيطانية الغربية هي بهذا المعنى تجربة علمانية مكثفة). ويعني كل هذا، في نهاية الأمر، أن قيم المنفعة واللذة تكون في مثل هذه المجتمعات في حالة ترقب وانتظار لتحقيق وتنكسح المطلقات كافة في طريقها مع تزايد معدلات العلمنة.

والمستوطن الصهيوني لا يشكل استثناء من القاعدة، فقد بدأ مرحلة زيادة مسلحة تقشفية وانتهى إلى مرحلة استهلاكية فردوسية. ولكن عملية الانتقال إلى المرحلة الثانية تمت بسرعة أكثر من المتوقع لأن المستوطنين الصهاينة كانوا منذ البداية موكّنين من الخارج من قبل اللورد روتشيلد، ثم زاد الدعم والتمويل بعد عام ١٩١٧ من قبل المنظمة الصهيونية العالمية. ولكن فترة الريادة المسلحة لم تكن تقشفية بالقدر الكافي ولم تكن تراكمية على الإطلاق، وكانت تحوي داخلها قدراً عالياً من اللذة الآنية والسعار الاستهلاكي والرغبة الجامحة في تحقيق الذات. وبعد إنشاء الدولة، زاد الدعم من الخارج بدرجة لم يشهدها التاريخ الإنساني من قبل، وهو ما أدى إلى زيادة حدة التوقعات الاستهلاكية، وإلى إضعاف المقدرة على التقشف وعلى إرجاء المتعة. ولذا، فحينما حققت إسرائيل انتصاراً في عام ١٩٦٧، أي بعد نحو ٢٠ عاماً وحسب من تأسيس الدولة، تفجرت الرغبات الاستهلاكية وزاد النزوع نحو اللذة وارتفعت التوقعات وانخفضت المقدرة على التحمل إذ شعر المستوطنون الصهاينة أن المرحلة التقشفية قد انتهت وأن الوقت قد حان لدخول مرحلة الاستهلاك والسلع المستوردة، وهذا يعني أن ارتفاع معدلات العلمنة في المجتمع أدى إلى اكتساح القيم، والمطلقات كافة، ومعها المطلق الصهيوني نفسه وسائر آليات ضبط النفس التي تتم في إطاره، وذلك قبل أن يضرب المجتمع بجذوره وقبل أن يؤسس بنيته التحتية. ولذا، تزايدت معدلات الأمركة في المجتمع، وضعفت مقدرة المستوطنين على تحمل المشاق. ومع تفجر الانقفاضة تصاعدت حدة أزمة المجتمع الصهيوني.

لكل هذا تغيرت الأنماط الإدراكية في المجتمع فتراجع نموذج الكيبوتسنيك (عضو الكيبوتس) وظهر نموذج روش قطان، أي المواطن ذو الرأس الصغير والمعدة الكبيرة.

وهذه الظواهر موجودة في كل المجتمعات ولكن أثرها السلبي أعمق في التجمُّع الصهيوني لأنه مجتمع يستند عقده الاجتماعي إلى أيديولوجية تشكل الهوية عصبها وعمودها الفقري .

٥ - ويرتبط بكل هذا الاتجاه نحو التخصص، فالتخصصية تعني أن نقطة البدء هي الفرد وليس المجتمع، وأن المشروع الفردي يسبق المشروع القومي . ومثل هذا الموقف يزيد بغير شك حدة السعار الاستهلاكي . وللخصخصة أعمق الأثر في التجمُّع الصهيوني باعتباره تجمُّعاً شيطانياً لابد أن ينظم نفسه تنظيمًا جماعياً ليضمن لنفسه البقاء والاستمرار أمام مقاومة أصحاب الأرض .

اختيارياً وتربة خصبة للأمركة . هذا بطبيعة الحال إلى جانب الاتجاه العام في كل مجتمعات العالم نحو الأمركة مع تصاعد معدلات العلمنة ونفسي النسبية الأخلاقية . والأمركة تعني تأكل الجذور وتساقط الحدود الأمر الذي يصعد السعار الاستهلاكي .

٤ - والأمركة مرتبطة تمام الارتباط بالعولة التي لها نفس الأثر في التجمُّع الصهيوني ، فالإنسان الذي يفقد جذوره الإثنية والدينية يميل بشكل أكبر نحو الاستهلاك، لأن استهلاك السلع يصبح السبيل إلى تحقيق الفردوس الأرضي . وفي إطار العولة تصبح السلع العالمية (أي الأمريكية) هي رمز هذه الجنة الجديدة .



الاستجابة الصهيونية / الإسرائيلية للآزمة

التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية - الصهيونية الجديدة - صهيونية الخط الأخضر - الصهيونية الديموقراطية (السكانية) - الصهيونية السوسولوجية - الصهيونية الإنسانية (اليهودية) - صهيونية الحد الأقصى - الصهيونية المتوحشة - الصهيونية المشيخانية - صهيونية الأراضي - الصهيونية التوسعية - الصهيونية الفورية - الصهيونية الجسمانية (أو التجسدية) - الصهيونية الاقتصادية - الصهيونية النقدية - صهيونية دفتر الشيكات - صهيونية النفقة - الصهيونية التقنية (أو الإلكترونيات) - الصهيونية اللوكس (أو الصهيونية مكيفة الهواء) - الصهيونية الحكومية - الصهيونية: دال بلا مدلول - أرض بلا شعب: منظور إسرائيلي - شعب بلا أرض: منظور إسرائيلي - اخمدنه والصقور والنعام والطيور الإدراكية الأخرى: الاستجابة الإسرائيلية للانتفاضة

التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية

Excessive Proliferation of Zionist Terminology

الصهيونية الأساسية الشاملة ولا يختلفان إلا فيما يتصل بطريقة التطبيق ونطاق التوسع . (ومع هذا ترى الولايات المتحدة [رائدة النظام العالمي الجديد] أن تيار المعتدلين الصهاينة وصهيونية عصر ما بعد الحداثة هما الأقرب لأهدافها ، فانظمة العالمي الجديد يُفضل عدم المواجهة المباشرة مع الشعوب المستعنة . وصهيونية الأراضي تؤدي إلى مثل هذه المواجهة) .

ويظهر التداخل بين المصطلحات وعدم جدواها من الناحية التصنيفية في حالة هرتزل . فهو قد أظهر صيغة صهيونية معتدلة (وُصفت بأنها «صهيونية ليبرالية إنسانية») وأبض صيغة الحد الأقصى المتوحشة . وقد حل التناقض بطريقة عميلة ذكية إذ ربط التوسع (صهيونية الأراضي) بالهجرة (الصهيونية السوسولوجية) ، وجعل الثاني مشروطاً بالأول ، فكانه كان ليبرالياً قبل وصول المستوطنين ، متوحشاً بعده . (ومع هذا ، نجد أن أتباع هرتزل الليبراليين من يشجبون صهيونية الحد الأقصى وينعتونها بانوحشية ، وهي الصهيونية التي لم يرفضها المنظر الأول والزعيم الروحي ، وإنما أخفاها وحسب لاعتبارات عملية !)

ويظهر الخلط في المصطلح أيضاً في إدراك الحركة الصهيونية أن «الشعب اليهودي» يؤثر المنفى على «الوطن القومي» وأنه يحجم عن الهجرة إليه . ولكنها مع هذا ترفض الاعتراف بالأمر الواقع . وما يزيد الأمور اختلاطاً أن هؤلاء الذين يرفضون الهجرة يسمون أنفسهم «صهاينة» لأسباب نفسية محضة لا علاقة لها بواقعهم أو سلوكهم . وقد طاب بن جوريون بعدم تسميتهم «صهاينة» ، فالصهيونية - كما قال - هي الهجرة والاستيطان (ومن وجهة نظرن ، الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها والقتال من أجلها) . وطالب بتسميتهم «أصدقاء صهيون» وحسب . ولكن مثل هذه الراديكالية

«التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية» هو سمة أساسية للفكر الصهيوني منذ ظهوره . فهناك «الصهيونية الدبلوماسية» و«الصهيونية السياسية» و«الصهيونية العامة» و«الصهيونية العمالية» و«الصهيونية الاشتراكية» و«الصهيونية الدينية» و«الصهيونية العلمانية» و«الصهيونية الثقافية» و«الصهيونية الروحية» و«الصهيونية التصحيحية» و«الصهيونية التوفيقية» و«الصهيونية الإقليمية» و«صهيونية بدون صهيون» و«صهيونية صهيون» و«الصهيونية المسيحية» و«صهيونية الأغيار» و«صهيونية الدياسبورا» وغيرها من المصطلحات .

وقد استمرت الظاهرة بعد إنشاء الدولة وإن كان إسهال المصطلحات قد عبّر عن نفسه من خلال أسماء الأحزاب التي تتغير بمعدل جنوني عند كل انتخابات وما بينها .

وإذا كان التكاثر المفرط للمصطلحات سمة أساسية للخطاب الصهيوني قبل عام ١٩٦٧ ، فإن الأمور ازدادت سوءاً بسبب تصاعد الأزمة ، فهناك الأزمة البنوية للصهيونية وتوتر العلاقة بين المستوطن الصهيوني ويهود العالم . ولأن الأزمة لا حل لها والتوتر يتصاعد فإن الحلول المطروحة هي الأخرى تتزايد بشكل مفرط ، ومن ثم تتكاثر المصطلحات وتداخل فتضطرب .

وبعض التيارات الصهيونية الجديدة توصف بأنه «معتدلة» (صهيونية الخط الأخضر - صهيونية الحد الأدنى - الصهيونية الديموقراطية) ، ويوصف البعض الآخر بأنه «متطرف» (صهيونية الأراضي - صهيونية الحد الأقصى - الصهيونية المتوحشة) . وحقيقة الأمر أنه لا يوجد فارق جوهري بينهما ، فكلاهما يصدر عن الصيغة

الصهيونية الديموقراطية (السكانية)

Demographic Zionism

«الصهيونية الديموقراطية (السكانية)» مصطلح سكه عالم السياسة الإسرائيلي شلومو أفيري ، وهي الصهيونية التي تود الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية والتي ترى أن الحفاظ على الأراضي التي تم ضمها عام ١٩٦٧ ، وهي مناطق مأهولة بالسكان ، يهدد هذا الطابع . ويرى هؤلاء أن تزايد عدد العرب يهدد الديموقراطية الإسرائيلية نفسها ، إذ من الصعب على دولة ديموقراطية أن تضم أقلية كبيرة (قد تصبح أغلبية) وتكر عليها حق الاشتراك في صنع القرار . ولذا يطالب دعاة هذا الاتجاه بتسليم المناطق المأهولة للعرب (كما حدث مع قطاع غزة) والاحتفاظ بالنقط الإستراتيجية لضمان الأمن الإسرائيلي الأمر الذي سيوفر لإسرائيل الجو الملائم لتطور اقتصادها بطريقة تسمح لها بقيادة منطقة الشرق الأوسط . ومصطلح «الصهيونية الديموقراطية» مرادف لمصطلح «الصهيونية السوسولوجية» .

الصهيونية السوسولوجية

Sociological Zionism

انظر : «الصهيونية الديموقراطية (السكانية)» .

الصهيونية الإنسانية (الهيومانية)

Humanistic Zionism

«الصهيونية الإنسانية» مصطلح قريب من مصطلح «صهيونية الحد الأدنى» ، وهو يعني أن الصهيونية لا تستند إلى الغزو والقمع والإرهاب وإنما إلى مجموعة من القيم الإنسانية (الهيومانية) . والمصطلح ليس له ما يسانده في الواقع ، فالفلسفة الإنسانية (الهيومانية) تجعل من الإنسان مركز الكون ولا تفرق بين إنسان وآخر . ومن ثم فإن تطبيق هذا على التجمع الصهيوني سيؤدي إلى إلغاء قانون العودة العنصري وفتح أبواب الهجرة أمام الفلسطينيين ليعودوا لوطنهم ويستعيدوا أرضهم وديارهم ، كما سيعطي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ الاستقلال الكامل وحق تقرير المصير . وغني عن القول أن كل هذا يعني نهاية التاريخ الصهيوني !

قد تفصح المشروع الصهيوني ومن هنا مصطلحات مثل «الصهيونية النقدية» و«الصهيونية التقنية» ، وهي سلبية مصطلح بورخوف «صهيونية الصالونات» . وهي مصطلحات تشير إلى ظاهرة رفض أعضاء الجماعات اليهودية في العالم الهجرة دون تسميتها بشكل صريح .

وفي محاولتنا وصف الظاهرة الصهيونية وتسمية بعض جوانبها الجديدة الناجمة عن التغيرات التي طرأت عليها ، نحتنا مجموعة من المصطلحات من بينها «صهيونية المرتقة» و«الصهيونية الحلولية العضوية» و«صهيونية عصر ما بعد الحداثة» . وفي بقية مداخل هذا الباب سنتناول هذه المصطلحات . وسنختمه بمدخلين يتناولان ما نتصور أنهما الاتجاهان الصهيونيان الأساسيان . وفي المدخل الأخير سنتناول الرؤية الإسرائيلية المباشرة للأزمة الصهيونية خارج الاعتذاريات والديباجات .

الصهيونية الجديدة

Neo-Zionism

«الصهيونية الجديدة» مصطلح له معنيان مختلفان :

١ - يُستخدم المصطلح للإشارة إلى التيارات التوسعية المتشددة داخل إسرائيل التي تطالب بالاحتفاظ بكل الأراضي التي تم ضمها بعد عام ١٩٦٧ . والمصطلح ، بذلك ، يكون مرادفاً لمصطلح «صهيونية الأراضي» و«صهيونية الحد الأقصى» .

٢ - يُطلق المصطلح أيضاً على صهاينة الولايات المتحدة الذين يؤيدون إسرائيل بحماس شديد ويقبلون برنامج القدس ، ولكنهم مع هذا يرفضون الانضمام إلى المنظمة الصهيونية . وقد ظهر المصطلح بعد عام ١٩٦٧ . وهذه كلها تنويحات على المصطلح الذي نحتناه «الصهيونية التوطيئية» . واستخدام نفس الكلمة للإشارة إلى مدلولين مختلفين يبين مدى اختلاط المصطلح الصهيوني .

صهيونية الخط الأخضر

Green Line Zionism

«صهيونية الخط الأخضر» هي الصهيونية التي تدعو إلى الانسحاب إلى فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧ . وقد ذاع المصطلح بعض الوقت بعد عام ١٩٦٧ . ودعاة صهيونية الخط الأخضر ليسوا كثيرين . كما أنه حين يتم التدقيق في خطابهم يكتشف الباحث أنهم يدعون إلى الاحتفاظ ببعض الأراضي أو المواقع في الضفة الغربية لأسباب يقال لها «أمنية» .

صهيونية الحد الأقصى

Maximal Zionism

«صهيونية الحد الأقصى» مصطلح شاع في إسرائيل في الآونة الأخيرة ، وهو عادةً يشير إلى عقيدة أولئك الصهاينة الذين يرفضون التنازل عن أي شبر مما يسمونه «أرض إسرائيل الكبرى» . فالأراضي المحتلة في تصورهم جزء من أرض الميعاد المقدسة ويمكن الاحتفاظ بها وبمن عليها من السكان دون التخلي بالضرورة عن الطابع اليهودي للدولة ، فقمع العرب المستمر سيضمن هدوءهم وهدوء المناطق (ومن ثم فالمصطلح مرادف لمصطلح «صهيونية الأراضي» و«الصهيونية التوسعية») . ومن ثم ، فهم يرفضون تقديم أية تنازلات إقليمية أو أي انسحاب للقوات الإسرائيلية أو أية تصفية ولو جزئية للمستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية والجولان أو غيرها .

وبما يجدر ذكره أن دعاة صهيونية الحد الأقصى ليسوا من أعضاء الأحزاب الدينية وحسب ، وإنما يضمون في صفوفهم كثيراً من اللادينيين . كما أن هناك من الدينين من لا يمانع في التنازل عن الأراضي ، للحفاظ على أرواح اليهود (بكواح نفش) .

وصهيونية الحد الأقصى كامنة في صهيونية الحد الأدنى (التي تبدي مرونة واستعداداً للتفاهم مع العرب) . ويتأرجح الصهاينة بين الحدين الأقصى والأدنى بتغير الموازين الدولية والقوة الذاتية العسكرية الإسرائيلية . ونظراً لذيلية إسرائيل وتبعيتها شبه الكاملة للولايات المتحدة ، يمكن فهم أنماط هذا التأرجح بالرجوع إلى سياسات الولايات المتحدة . ونحن نذهب إلى أنه مع ظهور النظام العالمي الجديد ، ورغبة الولايات المتحدة في تحويل العالم بأسره إلى مصنع وسوق (بغير قيم أو خصوصيات) ، سيتم الضغط على إسرائيل حتى تظهر مرونة أكبر ومقدرة على التعاون مع بعض النظم والنخب العربية الحاكمة .

الصهيونية المتوحشة

Brutal Zionism

«الصهيونية المتوحشة» مصطلح يستخدمه دعاة «صهيونية الحد الأدنى» والصهاينة الإثنيون واللادينون للإشارة إلى «صهيونية الحد الأقصى» ، الدينية واللا دينية وصهيونية جوش إيمونيم وكاخ .

الصهيونية الميثيانية

Messianic Zionism

«الصهيونية الميثيانية» هي «صهيونية الحد الأقصى» وإن كان

المصطلح يؤكد الجوانب الأيديولوجية والديساجات اليهودية الأخرى . فالصهيونية الميثيانية هي الصهيونية التي تؤمن بأنها أيديولوجية مرتبطة تمام الارتباط بعقيدة الماشيخ . ملك اليهود الذي سيقردهم في آخر الأيام ليؤسس مملكة صهيون الأزلية . ورغم أن كثيراً من الصهاينة العلمانيين قد يرفضون العقائد الميثيانية (باعتبارها متخلفة وغريبة) إلا أن المصطلح الصهيوني بأسره إن هو إلا صيغة معلمة للعقائد الميثيانية . فالخديث عن «العودة» و«الهيكل الثالث» وغيرها من المصطلحات ينبع من العقيدة الميثيانية .

صهيونية الأراضي

Territorial Zionism

انظر : «صهيونية الحد الأقصى» .

الصهيونية التوسعية

Expansionist Zionism

انظر : «صهيونية الحد الأقصى» .

الصهيونية الفورية

Immediate Zionism

«الصهيونية الفورية» مصطلح استُخدم في بعض المؤتمرات الصهيونية في الثمانينيات . وكان الهدف من المصطلح هو شذوذة الصهاينة الشوطين حتى يتفصوا عنهم غير اخفى ويهاجروا 'على الفور' إلى فلسطين المحتلة ويستوطنون فيب . وعني عن القو أن المصطلح لم يحدث الهدف المطلوب منه .

الصهيونية الجسمانية (أو التجسدية)

Bodily Zionism

«الصهيونية الجسمانية أو التجسدية» ترجمة لمصطلح «تسيونيت بجشيم» وهو مصطلح استُخدم في بعض المؤتمرات الصهيونية في الثمانينيات ولا يختلف كثيراً عن «الصهيونية الفورية» . ولعله محاولة لعلمة مفهوم «عفواه بجاشيموت» الحشدي (أي «إخلاص بالجد») .

الصهيونية الاقتصادية

Economic Zionism

«الصهيونية الاقتصادية» مصطلح يعبر عن تقبل الفكر

عن مصطلح «الصهيونية الاقتصادية» وإن كان يشكل مزيداً من الانحسار إذ يصبح الشعار الصهيوني «مركزية إسرائيل في الحياة التقنية أو الإلكترونية للدiaspora» . والمصطلح هو مجرد تنويع علم مصطلحنا «الصهيونية التوطينية» .

الصهيونية اللوكس (أو الصهيونية مكيفة الهواء)

De Luxe (or Air-Conditioned) Zionism

«الصهيونية اللوكس» (أو «الصهيونية مكيفة الهواء») مصطلح قمنا بصياغته قياساً على عبارة زئيف شيف «الاستيطان دي لوكس» حيث يشير إلى أسلوب حياة المستوطنين في الضفة الغربية الذي يتسم بالرفاهية الشديدة (على عكس صهيونية المستوطنين الأوائل التي كانت تتسم بالتقشف) . وقد نختنا نحن مصطلح «الاستيطان مكيف الهواء» قبل ظهور مصطلح «الاستيطان اللوكس» بعدة سنين .

الصهيونية المكوكية

Shuttle Zionism

«الصهيونية المكوكية» مصطلح قمنا بنحته قياساً على مصطلح الاستيطان المكوكي (بالإنجليزية : شتل ستلمنت «shuttle settlement») والذي يُستخدم للإشارة إلى المستوطنين الذين يقطنون الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ولكنهم يعملون في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨ فهم ينتقلون يوماً من المستوطنات ويعودون إليها في حركة مكوكية . وقد قطن هؤلاء في الضفة الغربية بدافع واحد وهو أن المساكن في المستوطنات أكثر فخامة وترفاً وأقل تكلفة من المساكن خلف الخط الأخضر . ويُقال إن كثيراً من هؤلاء المكوكيين هم «محترفو الاستيطان» (بالإنجليزية : ستلمنت برفشينالز settlement professionals) ، أي الذين اشترؤا منازلهم هذه واستوطنوا في الضفة الغربية للحصول على «تعويضات» مناسبة إن اضطرت الدولة الصهيونية إلى نقل بعض المستوطنات ، كما حدث من قبل في مستوطنة ياميت في سيناء .

الصهيونية : دال بلا مدلول

Zionism : A Signifier without Signified

كلمة «صهيونية» تشير إلى مجموعة الأفكار التي كان المفروض فيها أن تهدي المستوطنين في ممارستهم وأفعالهم ولكنها بدلاً من ذلك وضعتهم في ورطة تاريخية ، ولذا قُعدت الكلمة كثيراً من جلالها ورومانيتها ، بل دلالتها . فقد أصبحت دالاً دون مدلول ، كلمة

الصيوري حالة الدياسورا النهائية وإحجام صهاينة العالم الغربي (الصهاينة التوطيين) عن الهجرة إلى فلسطين ، وهو يعني أن العلاقة بين يهود العالم والدولة الصهيونية ستكون علاقة «اقتصادية» مجردة ، فلن يُطلب من يهود العالم الهجرة وسيكتفي بتأليتهم بالاستثمار في إسرائيل ، ولذا بدلاً من الحديث عن مركزية إسرائيل في حياة الدياسورا ككل يمكن الحديث عن «مركزية إسرائيل في الحياة الاقتصادية للدiaspora» ، وهو ما يعني المزيد من انحسار الرؤية الصهيونية وحصرها في الوجود الاقتصادي لأعضاء الجماعات اليهودية .

الصهيونية النقدية

Monetary Zionism

«الصهيونية النقدية» مصطلح لا يختلف كثيراً عن مصطلح «الصهيونية الاقتصادية» وإن كان يُشكل مزيداً من الانحسار والنسح ، فالمفهوم الكامن هو «مركزية إسرائيل في الحياة النقدية [بمعنى المالية] للدiaspora» . والمصطلح مجرد تنويع على مصطلحنا «الصهيونية التوطينية» ، وهو مرادف لمصطلح «صهيونية دفتر الشيكات» .

صهيونية دفتر الشيكات

Check-Book Zionism

انظر : «الصهيونية النقدية» .

صهيونية النفقة

Alimony Zionism

«صهيونية الحد الأقصى» مصطلح مترادف تقريباً مع «الصهيونية النقدية» و«صهيونية دفتر الشيكات» وإن كان يُشكل انحساراً شبه كامل للصهيونية . فالصورة الكامنة هنا هي صورة اليهودي الذي تطارده طبيقته (الدولة الصهيونية) وتطالبه بالنفقة فيضطر أن يدفع لها بل يجزل لها العطاء حتى تكف عن ملاحقته وفضحه أمام نفسه وأمام الجيران ، أي أن المصطلح يجعل العلاقة بين يهود العالم والدولة الصهيونية علاقة برانية تماماً .

الصهيونية التقنية (أو الإلكترونية)

High-Tech (or Electronic) Zionism

«الصهيونية التقنية (أو الإلكترونية)» مصطلح لا يختلف كثيراً

أو منظورها يشير إلى مجموعتين من البشر: صهيانية الخارج، أي الصهيانية التوطنين الذين يحضرون إلى فندق صهيون ويحبون أن يسمعو الخطب التي لا علاقة لها بالواقع، ولذا فهي ساذجة، مليئة بالادعاءات الحمقاء والتباهي العلني بالصونية. وتشير في الوقت نفسه إلى الصهيانية الاستيطانيين الذين يعرفون أن الخطب التي عليهم إلغاؤها إن هي إلا خطب جوفاء ومبالغات نفثية لا معنى لها، ولكن عليهم إلقاءها على أية حال حتى يحجز لهم الضيوف العطاء. والمقصود الآن بعبارة مثل «اعطه صهيونية» هو «فتنوه بكلام ضخيم أجوف لا يحمل أي معنى». فهو صوت بلا معنى، وجسد بلا روح، ودال بدون مدلول. أو كما نقول باللغة المصرية: «هحصى» فالمسألة «هحصى في هحصى». ويمكن أن نصف تزيادة الدلالة «والأوراق على الله». أو فلنعلن العبارة ونقول: «والأوراق على الولايات المتحدة ويهود الدياسبورا».

أرض بلا شعب: منظور إسرائيلي

Land without a People: Israeli Perspective

رغم الحديث المستمر عن الانتصارات الإسرائيلية الساحقة، والتقدم الاقتصادي المذهل، والقوة العسكرية المتزايدة إلا أن الإسرائيليين يشعرون في أعماق أعماقهم بما سماه المؤرخ الإسرائيلي يعقوب تالون «عقم الانتصار». أو كما قال اشكاف الإسرائيلي شلومو رايخ: «إن إسرائيل تركض من نصر إلى نصر حتى تصل إلى هزيمتها النهائية المحتومة». وكما قال الجنرال الفرنسي بوفر، الذي قاد القوات الفرنسية في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، إنه حين ذهب يهني إسحق رابين بانتصاره العسكري في يونيو ١٩٦٧ بعد انتهاء المعركة بعدة أيام، وكانت القوات الإسرائيلية المشتركة لا تزال في طريق العودة إلى قواعدها، فوجى أن الجنرال الإسرائيلي يقول وهو في قمة انتصاره: «ولكن ماذا سيبقى من كل هذا؟». فالانتصارات الإسرائيلية لم تؤد إلى الهيمنة الإسرائيلية المرجوة ولم تؤد إلى تطبيع الحالة الصهيونية الإسرائيلية، فالدولة الصهيونية لا تزال دولة/ شتل، قلعة مدججة بالسلاح في حالة حرب نفسية مع كل جيرانها، وفي حالة حرب فعلية مع بعضهم، ولا يزال الشعب الفلسطيني يرفضها رفضاً كاملاً ولذا نتحدث عن «الانتصارات» الإسرائيلية بدلاً من «الانتصارات» الإسرائيلية، فهو تحدد أفقي في المكان لا معنى له، وليس تطوراً رأسياً في الزمان يحدث تغييرات ذات معنى، وفي حالة اعتماد مذن على الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت الدعاية الصهيونية المصقولة تتحدث عن

فارغة من المعنى. وهذا أمر كان متوقفاً، فالصهيونية بأسرها هي حركة تستند إلى شعار يؤكد ضرورة فصل الدال عن المدلول: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. فالأرض المشار إليها بأنها «بلا شعب» هي أرض الفلسطينيين، وهو ما يعني ضرورة فصل الأرض عن الشعب الذي يقطن فيها والتي سماها باسمه ومنحها الهوية والدلالة. أما الشعب الذي لا أرض له، فهو الجماعات اليهودية التي تقطن في أنحاء العالم، لا تبحث عن وطن جديد لها، فهي قانعة بأوطانها، وهذا يعني أن الشعار الصهيوني يحاول أن يفصل الجماعات اليهودية عن واقعها المتنوع وعن أوطانها التي تقطن فيها والتي تمنحها اسمها (يهود أمريكا- يهود إنجلترا... إلخ)، كما تمنحها الهوية والدلالة.

وقد لاحظ أحد الكتّاب الإسرائيليين أن الصيغتين «صهيوني» (بالعبرية: تسيوني izioni) و«غير المكترث» (بالعبرية: تسييني izini) لا يوجد فارق كبير بينهما. والفارق بينهما في الإنجليزية هو حرف (i)، أي زيرو. فالصهيونية، هذه الأيديولوجية المسيحية التي تدعي أنها القومية اليهودية، والتي تتطلب الحد الأقصى من الحماس والالتزام، فقدت دلالتها وأصبحت شيئاً لا يكثر به اليهود أعضاء هذه القومية المزعومة الذين تحاول الصهيونية «تحريرهم» من أسرهم في «النفى»!

ويشير أحد الكتّاب الفكاهيين في إسرائيل إلى أن كلمتي «زايونيزم» Zionism الصهيونية و«زومي» Zombie (وهو الميت الذي أعيدت له الحياة بعد أن دخلت جسده قوة خارقة، ولذا يمكنه الحركة ولكنه لم يستعد إلى القدرة على الكلام ولا حرية الإرادة) تردان في نفس الصفحة من المعجم الإنجليزي، الأمر الذي يدل - حسب تصوّره - على ترابطهما، وأن الصهيونية إن هي إلا زومي، أي جسد متحرك لا حياة فيه ولا معنى له. وهذا الكاتب الكوميدي لم يجانب الحقيقة كثيراً، فهناك العديد من المستوطنات الفارغة، تنمى من بناها، لا يسكن فيها أحد، ويُطلق عليها بالإنجليزية: دمي ستلمنت dummy settlement. وقد أثرت ترجمتها بعبارة «مستوطنات الأشباح» أو «مستوطنات زومي»، فهي جسد قائم لا حياة فيه.

ونظراً لكل هذه التطورات أصبحت كلمة «صهيونية» (تسيونوت بالعبرية) تعني «كلام مدع أحقق» (الجبر وسالم بوست ٢٦ أبريل ١٩٨٥) وتحمل أيضاً معنى «التباهي بالوطنية بشكل علني مُبالغ فيه»، وتدل على الانصاف بالساذجة الشديدة في حقل السياسة (الإيكونوميست ٢١ يولي ١٩٨٤ وكتاب برنارد أفيشاي مأساة الصهيونية، ص ٢٦). ومن الواضح أن حقل الكلمة الدلالي

برعاية الغابة ، وتنشأ علاقة حب وكرامية بين العربي والإسرائيلي ، فالإسرائيلي يخشى انتقام العربي ، ومع ذلك فإنه يجد نفسه منجذباً إليه بصورة غير عادية ، بل يكشف الحارس المعين من قبل الصندوق القومي اليهودي أنه يحاول ، بلا وعي ، مساعدة العربي في إشعال النار بالغابة . وفي النهاية ، عندما ينجح العربي في أن يضرم النار في الغابة كلها ، يتخلص البطل من كل مشاعره المكبوتة .

ومن أكثر النكت دلالة تلك النكتة العبيثة التي أطلقها يعقوب أجمون المسئول عن احتفالات الذكرى الأربعين لتأسيس إسرائيل ، إذ يقول : إن المشروع الصهيوني كله يستند إلى سوء فهم وخطأ إذ كان من المفروض أن يتم في كندا بدلاً من فلسطين . ويرجع هذا إلى تعثر لسان موسى التوراتي ، فحينما سأله الإله أي بلد تريد كان من المفروض أن يقول «كندا» على التو ولكنه تلعث وقال «كاكاكا - نانانا» فأعطاه الإله «أرض كنعان» (أي فلسطين) بدلاً من كندا . فهاج عليه بنو إسرائيل وماجو وقالوا له : "كان بوسعك أن تحصل على كندا بدلاً من هذا المكان البائس ، الحرب ، هذا الوباء الشرقي أوسطي الذي تحيط به الرمال والعرب" . والنكتة هنا تعبر عن إحساس عميق بالورطة التاريخية وبالطريق المسدود الذي يؤدي إلى العدمية الكاملة .

ونجد نفس الإحساس في هذه القصيدة القصيرة التي خطها مستوطن صهيوني على حائط دورة المياه في الجامعة العبرية .
ليذهب السفارد إلى إسبانيا
والإشكناز إلى أوروبا
والعرب إلى الصحراء ،
ولتُعد هذه الأرض إلى الخالق -
فقد سبب لنا من المتاعب الكفاية
بوعده هذه الأرض لكل الناس .

والقصيدة مثل نكتة أجمون تعبير فكاهي عبيث عن رفض فكرة الوعد الإلهي التي يستند إليها الخطاب الصهيوني .
وتظهر العبيثة في إحساس الإسرائيلي بحالة الحرب الدائمة كما يتضح في قصيدة الشاعر شاليف " صلاة على جرحى الحرب " حيث يخاطب الشاعر الإله قائلاً :
رب المصابين الساكنين في الجبس ،
رب المصابين من يتنفسون الأوكسجين ،
رب النفوس التي فوق أسرتها
أكياس الدم أرجوانية اللون
معلقة ، . . .

انصبرا المتضائل المقاتل ، فإن الوجدان الإسرائيلي يحكي قصة مغايرة تماماً ، فهو وجدان مدرك للورطة التاريخية التي وضعت الصهيونية فيها المستوطنين الصهاينة ، وهي ورطة لها أبعادها المختلفة ، المترابطة المتعددة . وهذا الإحساس بالورطة يعبر عن نفسه أحياناً بطريقة مأساوية ، وأحياناً أخرى بطريقة ملهاوية حين يتحول الإحساس بالنكتة إلى نكتة .

والمشاكل التي يدركها الإسرائيليون تماماً هي أن فلسطين ليست "أرضاً بلا شعب" كما زعمت الدعاية الصهيونية ، وأن الفلسطينيين ليسوا مجرد عرب ، وإنما هم كيان محدد داخل التشكيل الحضاري القومي العربي . وهذا الإدراك يدمر شرعية الوجود الصهيوني ويسحب من تحته البساط ، مهما كان حجم الانتصارات التي تحققت إسرائيل ومهما كان صخب دعايتها . وحتى إن غيّرت منظمة التحرير الفلسطينية ميثاقها لتؤكد للمستوطنين أنها لا تنوي تحطيم دولتهم الصهيونية فهذا لا يغير الحقائق النبوية ، الحضارية والإنسانية والمادية القائمة ، فالفلسطينيون هناك يقرعون الأبواب في سلام غاضب أحياناً ، وأحياناً أخرى بالأحجار أو حتى بالنار ، ليدكروا الإسرائيليين بأن كيانهم الصهيوني يستند إلى أكاذيب تاريخية .

ولهذا ، فإن الإسرائيليين ، كما يقول عاموس إيلون "أصبحوا غير قادرين على ترديد الحجج البسيطة المصقولة وأنصاف الحقائق المتناسقة التي كان يسوقها الجيل السابق" (تصل بأن فلسطين أرض بلا شعب) . وقد عبر الشاعر الإسرائيلي إليي إيلون عن هذه القضية بقوله : "إن البعث التاريخي للشعب اليهودي ، وأي شيء يقيمه الإسرائيليون مهما كان جميلاً ، إنما يقوم على ظلم الأمة الأخرى . ولسوف يخرج شباب إسرائيل ليحارب ويموت من أجل شيء قائم أساساً على الظلم ، إن هذا انشك ، هذا الشك وحده ، يشكل أساساً صعباً للحياة" .

وتتناول قصة "في مواجهة الغابة" التي كتبها الروائي الإسرائيلي أبراهام يهوشوا ، التي وُصفت بأنها هدامة وانتحارية ، بعض الأحداث في حياة طالب يكتب دراسة عن حروب الفرنجة (وهذه تجربة تاريخية أخرى عقيمة وعاجزة تطارد العقل الإسرائيلي . فقد فشلت تماماً في تحقيق وجودها وكان مآلها الاختفاء) . وقد عَيَّن بطل القصة الإسرائيلي حارساً لغابة غرسها الصندوق القومي اليهودي في موقع قرية عربية أزالها الصهاينة مع ما أزالوه من قرى ومدن ، وكانت كل شجرة في الغابة تحمل اسم أحد المساهمين المتحمسين من الصهاينة التوطينيين من يهود الخارج . ورغم أن البطل ينشد الوحدة . إلا أنه يقابل عربياً عجوزاً أبكم من أهل القرية يقوم

والإسرائيليين من حرب إلى أخرى تظهر في قصيدة الشاعر يعقوب
باسار "الحرب المقبلة" :
- الحرب المقبلة
نشئنا .. نربها
ما بين حجرات النوم
وحجرات الأولاد ..
والنحاس
أخذ في الاصطباغ بالناسود .

إن الشاعر يرى أن الجهد الإسرائيلي مُنصَّب على استنابات
زهرات الحديد للحرب المقبلة " ما بين حجرات النوم / وحجرات
الأولاد " .

هذا الإحساس بالعيشة وفقدان الاتجاه عند الإسرائيليين يتضح
في ظهور موضوع "الخوف من الإنجاب" في القصص الإسرائيلية .
فمن المعروف أن الدولة الصهيونية تشجع النسل بشكل مهووس لا
حياً في الإخصاب والأطفال . وإنما كوسيلة تثبيت أركان الاستعمار
الاستيطاني . ولكن من المعروف أيضاً أن معدل الإنجاب في إسرائيل
من أقل المعدلات في العالم . حتى أنهم فكروا في أن يعلنوا للإنجاب
عاماً ينصرف فيه الإسرائيليون لإنجاب أطفال أكثر . وكان رد
الإسرائيليين ، كما هو متوقع ، سريعاً وحاسماً ومهلهاوياً . إذ قال
أحدهم إن على رئيس الوزراء أن يعود إلى منزله فوراً لتلقيام بواجبه
الوطني مع زوجته . وهو واجب وطني بالتفعل . فكما يقول أرنون
سابير أستاذ الجغرافيا الإسرائيلي : " إن السببة على أرض إسرائيل
لن تُحسم بالبنديقية أو القنبلة اليدوية بل ستُحسم من خلال ساحتين :
غرفة النوم والجامعات ، وستفوق الفلسطينيون علينا في هاتين
الساحتين خلال فترة غير طويلة " . ومن هنا الإشارة إلى المرأة
الفلسطينية النفوس ، التي تنجب العديد من الأطفال . بأنها "قنبلة
بيولوجية" . وتعود ظاهرة العزوف عن الإنجاب إلى عدة أسباب
عامة (تركز الإسرائيليين في المدن - علمنة المجتمع الإسرائيلي
والتوجه نحو اللذة ... إلخ) . لكن لا يمكن إنكار أن عدم الإنجاب
إنما هو انعكاس لوضع خاص داخل المجتمع الإسرائيلي وتعبير عن
قلق الإسرائيليين من وضعهم الشاذ باعتبارهم دولة مغروسة بالقوة
في المنطقة . ففي قصة الحالة للكاتبة بينا عايت نجد أن البطلة سيطر
عليها الخوف والكوابيس ، فهي تحلم بالقتال والمعارك والحرب ،
وحينما تسألها أمها " لماذا لا يكون لي حفيد في النهاية يا ابنتي ؟ "
فإنها تلوذ بالصمت (والصمت هو الاستجابة الوحيدة المتاحة لكثير
من أبطال القصص الإسرائيلية) .

ومن المعروف أن التصور الصهيوني يؤكد أن الإله تربطه علاقة
خاصة بالشعب اليهودي (أو كما قال بن جوريون إذا كان الإله قد
اختار الشعب فإن الشعب قد اختار الإله) . ولهذا نجد أن كل
المقدسات اليهودية ذات طابع قومي (وكل الظواهر "القومية" ، مثل
ظهور دولة إسرائيل ، تحييطها هالة من القداسة في الوجدان
الصهيوني) . وتهدف استراتيجية الشاعر في هذه القصيدة إلى إزالة
الغشاوة من على عيون الإسرائيليين وإخبارهم أن الإله لا تربطه بهم
علاقة خاصة ، وأنهم ليسوا شعباً مختاراً وإنما هم مثل بقية البشر
تنزف دماؤهم ويحتاجون إلى نقل الدم . ومن هنا كانت الإشارات
المتكررة للآلات والاصطلاحات الطبية الحديثة ، ومن هنا أيضاً كان
الابتهاال الختامي في القصيدة الذي يختلف عن الابتهاالات اليهودية
التقليدية .

جل يا رب النفوس التي تعيش
ما بين عقاقير التهذنة وعقاقير التنويم
ما لا يقدر على تجليته للأرواح سواك .
ويظهر الإحساس بالورطة التاريخية في فقدان الإسرائيليين
إحساسهم بالاتجاه كما يظهر في قصة ران أدليست المعنونة أغنية
المسوت ، وفي كلمات هذين الجندين الإسرائيليين الجالسين في
الخنادق .

- هل ستسقط قنبلة ،
- لقد سمعت أن الموقع البديل على طريق الإمدادات يشمل انتحاراً
حقيقياً .
- ماذا إذن ؟ هل سنظل هكذا للأبد !
- هل جنت ؟
- هل ننسحب ؟
- هل جنت ؟
- حرب جديدة إذن ؟
- هل الموقف مجرد من الأمل إلى هذا الحد ؟
- هل تعرف ماذا تريد ؟
- كلا .. وأنت ؟
- كلا ...
- واحسرتاه .. هيا بنا نفتش عن الموقع الثانوي .
- يوم !

إن حديث الجندين المتفلسف يتخطى حدود موقفها ليشمل
وضع الإسرائيليين ككل .
ونفس الإحساس بالعيب والحركة الدائرية التي تقود

يشعرون أن هذه الحروب هي "تضحية علمانية بإسحق"، أي أنها تضحية بشرية لا هدف لها ولا معنى .

ثم تظهر أساطير قومية تترجم هذا الوضع إلى بناء أيديولوجي أسطوري مُحكم، ومن هنا ظهرت أسطورة ماساداه وشمشون . وفي كلا الأسطورتين ثمة حالة حصار نهائية مغلقة، لا يمكن الفكك منها إلا بتدمير الذات وتدمير الآخر، فنهايتها ليست سعيدة وإنما إبادة للجمع . ومع هذا رغم كل هذا الحديث عن الحصار والدمار فإن الوجدان الإسرائيلي يتجاوز الأساطير الصهيونية المصقولة . فيشير يهوشوفات هركابي إلى أن الإسرائيليين يميلون إلى تمجيد الوهم ويخفقون في إدراك أن الواقع مُحَدَّد بحدود الممكن . ثم يشير إلى قصة صهيونية انتحارية أخرى هي قصة بركوخبا الذي تحالف مع بعض الحاخامات فأعلنوا أنه الماشيح وقرروا مواجهة الإمبراطورية الرومانية دون حساب موازين القوى أو معرفة مدى قوة الرومان فيما يعرف بالتمرد اليهودي الثاني ضد الرومان (١٣٢ - ١٣٥ ق.م) . وبطبيعة الحال تم القضاء على المتمردين وعلى مُرْغَمهم وعلى البقية الباقية من الوجود اليهودي الهزيل في فلسطين، أي أن النزعة الانتحارية الشمشونية هنا لم تؤد إلى القضاء على الآخر وإنما على الذات وحسب، ويُسمَّى هركابي هذا "أعراض بركوخبا"، فالنزعة الانتحارية مرض يصيب صاحبه وهي ليست بالضرورة ماساداه التي تدمر الذات والآخر .

ونفس النزعة نحو مراجعة أسطورة ماساداه توجد في قصيدة الشاعر حاييم حيفر التي كتبها أثناء الانتفاضة، فبدلاً من ماساداه يتحدث عن الطائرة المروحية الأمريكية، أي تلك الطائرة التي ستأتي حينما نحين لحظة النهاية ونحط فوق سطح السفارة الأمريكية (كما حدث في فيتنام) لتأخذ فلول المستوطنين وعملاء الولايات المتحدة . تبدأ القصيدة بالتصويت في الكنيست على الخروج الأخير ولذا "فلنرحل إلى أمريكا الآن/ فلقد للمنا حقائبنا وأمانينا" . ويتدافع الجميع دون نظام ("لا تتزاحموا" . لكل مكانه/ عفواً لا تضغطوا هكذا) . ويتصور رئيس الوزراء عملية الخروج السريع هذه وهو يجلس في مقعده في الطائرة "ويروق له المقام/ يعلن أنه لا مكان للباقيين" هنا، فلسان حاله وحال وزرائه هو "نحن ومن بعدنا الطرفان" . إن الصورة السائدة هنا عكس صورة البطل الشمشوني في ماساداه الذي يهلك مع رفاقه :

وبسرعة أخذت الطائرة .. تظير

أما الدولة

فقد هُجرت

ومن القصص الإسرائيلية الطريفة قصة العلمين ليعقوب شافيت التي تعالج موضوع الخوف من الإنجاب وتدور حوادثها حول زغبة أم إسرائيلية في التخلص من الجنين، ولكن إحدى الشخصيات (العمة إيطة) تنهيا عن عزمها عن طريق الوعد والوعيد والتهديد بالفضيحة، وراوي القصة هو الطفل الذي وُكِد فيما بعد، والذي يبدأ بقوله "في أكتوبر ٤٢ أنقذت عمتي إيطة البشرية" . ويذكرنا الراوي أن في هذا اليوم كانت تدور رحى معركة العلمين (ولذلك تتخلل القصة فلاشات وصفية للمعركة والدبابات والدخان الأسود) . والأم تحس بوضعها كإنسان ضعيف داخل هذا الإطار من الصراعات العائلية، ولذلك فهي تتسأل عن جدوى إنجاب الأطفال إذا كان مقدراً لهم أن يعيشوا حتماً داخل الحرب دون طعام حتى يقضون . ولكن العمة إيطة تخبر الأم أنه لا بد من الإنجاب من أجل البشرية، فترد عليها قائلة "فلتدلم البشرية إذن" . والعمة إيطة شخصية ضيقة الأفق "منهكة دائماً في إلقاء موعظة أخلاقية تربوية"، "تفيض بالعزم والتصميم"، "لا تتحدث إلا تُصْدر أوامر" وهي تهاجم الأم "كأنها حيوان مفترس يهاجم دجاجة" .

في داخل هذا العبث وفقدان الاتجاه، تسيطر السوداوية والختمية والإحساس بأن حالة الحرب دائمة . ويظهر هذا الاستسلام الكامل في كلمات موشيه ديان في جنازة صديقه روي روتبرج، الذي قتله الفدائيون الفلسطينيون . فقد قال وزير الدفاع والخارجية الإسرائيلي السابق : "إننا جيل من المستوطنين، ولا نستطيع غرس شجرة أو بناء بيت، دون الخوذة الحديدية والمدفع؛ علينا ألا نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل في أفئدة مئات الآلاف من العرب حولنا . علينا ألا ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش أيدينا . إنه قدر جيلنا، إنه خيار جيلنا، أن نكون مستعدين ومسلحين، أن نكون أقوياء وقساء، حتى لا يسقط السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة" .

ومنذ بضع سنوات لاحظ الشاعر الإسرائيلي حاييم جوري بمرارة ما سماه "مركب إسحاق" وهو أن الإنسان الإسرائيلي يُؤلد "وفي داخله السكين الذي سيذبحه"، كما بين جوري أن "هذا التراب (أي إسرائيل) لا يرتوي"، فهو يطالب دائماً "بالمزيد من المدافع وصناديق دفن الموتى"، كما لو كانت أرض إسرائيل آلهة تار بذيضة، لا مجرد قطعة أرض أو إقليم . كما لاحظ الكاتب الإسرائيلي بن عيزر أن الإسرائيليين الشباب، الذي يخدمون في الجيش، يشعرون أن أهلهم بالاشتراك مع الدولة يضحون بهم دون تعويض أو عزاء من عقيدة دينية تؤمن بالحياة بعد الموت، ولذا فهم

وحيدة .. تُركت .. إسرائيل .

وبعد بضعة بيوت وعظية احتجاجية ركيكة (أفلا يمكننا أن نحاول ثانية ؟/ أم أننا لسنا مواطنين مخلصين ؟) نكتشف أن الطائفة قد طارت بالوزراء والأحلام :

فإن كنا حقاً هكذا .

وعليه حزمت حكومتنا لأمريكا حقائب الرحيل

فإننا جميعاً كذلك

في الرحيل إليها . . راغبين .

بعيداً عن مساهده المتهاكمة ، بعيداً عن صهيون التي اشتعلت فيها النيران ، إلى الولايات المتحدة الوطن القومي الأمن وربما الحقيقي .

ورنة الحزن الكامنة في النكت والقصائد الفكاهية تصبح واضحة في الأغاني الإسرائيلية فهي مليئة بالعدمية والحديث عن الدمار والفقدان والضيايق والعزلة . ففي أعقاب انتصار عام ١٩٦٧ لاحظ أفيري أن من أكثر الأغاني شيوعاً أغنية تقول ويفرح شديد ، "العالم كله ضدنا" . والفرح هنا تعبير عن إحساس المستوطن الصهيوني بمفارقة موقفه ، فهو بعد انتصاره (الذي يعبر عن "اختياره") يجد نفسه معزولاً عن العالم ، فالأغنية تشبه تلك العبارة : " الحمد لله فأنا مكروه تماماً من كل الناس ! " .

وقد ازداد الإحساس بالضيايق بعد عام ١٩٧٣ ، ولأخذ على سبيل المثال أربيل زلير ، المغني الذي انضم إلى يهودا أدر وشالوم هانوخ وكونوا جماعة غناء روك تُسمى «تموز» . والصورة العامة التي تشيعها هذه الجماعة هي صورة الشاب الشريد . وزلير نفسه فقد ساقه وهو يلعب بقبيلة يديوية حين كان صبياً . وأهم أغانيه «هوليخ باطل» (حرفياً : صار أو راح باطلاً أو أصبح غير مجد أي بالعامة المصرية «مافيش فائدة») وتتحدث الأغنية عن متشرد يبحث عن المخدرات والجنس وقطع غيار السيارات المسروقة .

كما تتحدث الأغاني عن أبطال العهد القديم وأنبياؤه بطريقة تنم عن الاستخفاف الشديد ، وهؤلاء الأبطال والأنبياء هم الرموز القومية اليهودية الصهيونية الأساسية . ففي أغنية داني ساندرون يتحدث عن داود يهزم طالوت "وتخرج أسفار موسى الخمسة لتشجع . . . إن كنت تريد أن تصبح ملكاً علينا ، في سن السادسة فلتصنع لنا حلبة صراع" . وتسخر أغنية زلير الأخرى من شمشون وتشير إليه باعتباره «عاملاً في عربة قمامة» . أما داود فهناك مسرحية تتحدث عنه باعتباره شاذاً جنسياً . ومعظم المغنين من نتاج الكيبوتس وقد ظهروا بعد عام ١٩٧٣ مع إدراك الصهاينة بداية أزمتهم .

ومن أشهر الأغاني في إسرائيل في الثمانينيات أغنية مائير

باناي . وهي أغنية جميلة حزينة تعبر بشكل دقيق عن تساوق الشرعية الصهيونية وإحساس المستوطنين بذلك :

كلهم ذاهبون إلى مكان ما ،

يرونون للمستقبل العذب ،

أما أنا ، فأستيقظ في الصباح

وأركب الحافلة رقم ٥ المتجهة للشاطئ ،

الحافلة مبنية بالدخان ،

وعجوزان ،

والكمساري .

وهناك كتابة على حائط أسمتي :

ماذا حدث للدولة ؟

انظر إلى الدولة وانظري إلى الأسمت !

تغني الطيور «صباح خير»

لعله يمكنني أن أظير معيا بعيداً ، ولا أنقط .

إن فراغ الحافنة رمز جيد لأزمة استوطن انصهيوني السكانية ، فليس فيها سوى عجوزان (نعلمها رمزاً «لشعب اليهودي» المسن) . ويتساءل المغني عما حدث للدولة المكتوب اسمها على الأسمت ، وهو رمز لتجمود الموت . مقابل كل هذا هناك غناء الطيور التي تبشر ببداية جديدة ، خارج الحافنة الفارغة والأسمت المصنوب . ويود المغني أن يظير بعيداً ، أن ينزع عن كل هذا ، ولكن الأغنية مع هذا تعبر عن عدم اليقين من إمكانية الفرار . فالسقوط احتمال وارد ! أي أنه لا مكان للتقدم للأمام ولا التراجع للخلف !

ثمة إحساس إذن بفشل المشروع انصهيوني وخيبة أمل وإحباط نتيجة هذا ، وهي أحاسيس عُبِّرَ عن نفسها في مجموعة من النكت الساخرة ، والأغاني الحزينة والتي تحاول كلها الإفصاح عن وضع تاريخي مركَّب جداً لا مخرج منه . فانصهيوني غير قادر على الخروج من وضعه وأثبتت الأيام أنه قد يكون قادراً على إحقاق بعض الأذى بالعرب ولكنه غير قادر على تطبيع موقف والوصول إلى النهاية السعيدة : أي تفتت العرب ، واختفاء الفلسطينيين .

وتدور أحداث قصيدة الشاعر إفرايم سيدون (التي رفض التليفزيون الإسرائيلي إذاعتها) في غرفة صانون يجلس فيه أربعة أشخاص ، الأب والأم والطفل ، أما رابعهم فهو اجندي الصهيوني ، وبالتالي فهي خلية استيطانية سكانية مسلحة . وقد اندلع خارج المنزل حريق (رمز الانتفاضة وظهور الشعب الفلسطيني) وبدأ الدخان يدخل البيت عبر النافذة ، إلا أن الأربعة يجلسون بهدوء ويشاهدون مسلسلة تليفزيونية ولا يكثرثون بشيء . ثم ينشد الجميع :

متشائمة بشأن مستقبل ما يُسمى «الشعب اليهودي» الذي أصبح مستقبل المستوطنين الصهاينة الذين يستقرون في المكان وينكرون الزمان فتحرقهم الحقيقة وهم جالسون يراقبون سلسلة تليفزيونية في هدوء وسكينة أو يستمعون إلى الدعاية الصهيونية في رضا كامل !

شعب بلا أرض : منظور إسرائيلي

People without a Land : Israeli Perspective

تري الصهيونية أن اليهود يكونون شعباً ، شعباً واحداً ، ولكن شعب يتسم بالطفيلية والاستهلاكية . وقد زعمت الصهيونية أن مثل هذه الظواهر المرضية إن هي إلا من ظواهر المنفى وحسب وأنه حينما تنشأ الدولة الصهيونية فسيعود اليهودي إلى أرضه المقدسة أو القومية ليزرعها فيخلصها من العرب ويخلص نفسه من أدران المنفى التي علقته به وأعطت مبرراً لأعداء اليهود واليهودية أن يطلقوا اتهاماتهم المختلفة . وهذا ما يُسمى عقيدة «العمل العبري» التي تحولت إلى «عقدة العمل العبري» بعد أن فشل هذا الجانب من الحلم الصهيوني . ويبدو أن هذا الموضوع (العمل العبري الحقيقي بدلاً من العمل العبري المزعوم) يلح على الوجدان الإسرائيلي إلحاحاً شديداً . ففي نكتة إسرائيلية نجد عجوزاً إسرائيلياً يجلس مع حفيده ويحكي له عن ذكرياته في الماضي . ويتصفح الاثنان ألبوم الصور ، ويشير الجد إلى صورته في الثلاثينيات حين كان يني بيته بنفسه ، فيجيبه حفيده : «هل كنت عربياً في الماضي ؟» فمهمة البناء لا يقوم بها سوى العرب ، واستخلص الطفل نتاجه تأسيساً على تجربته لا تأسيساً على الادعاءات الصهيونية . ويقول الإسرائيليون تعليقاً على تغلغل العمالة العربية في القطاع الزراعي : «لماذا تطالب منظمة التحرير الفلسطينية باسترجاع الأرض الفلسطينية بكل هذا الإصرار ؟ ألم يلاحظوا أن الفلسطينيين قد استعادوها بالفعل » . فالأرض كما يعرف الصهاينة جيداً لمن يزرعها .

ولعل تغلغل العرب في قطاعات مثل الزراعة والبناء يعني أنهم يقومون بالأعمال الإنتاجية الأمر الذي حوّل المستوطنين الصهاينة إلى وسطاء وطفيليين أو عاملين بالمهن الفكرية ، شأنهم في هذا شأن يهود الجيتو (حسب التصور الصهيوني) . فالإنسان الإسرائيلي مشغل تماماً بالمضاربات وأسعار البورصة وأسعار التحويل . كما أن عدد العاملين بالمهن (الفكرية) أخذ هو الآخر في التزايد ، وقد تصاعدت معدلات الاستهلاكية بشكل ملحوظ ، وقد أصبح كل هذا موضع نكات الإسرائيليين ، فهم يصفون المواطن الإسرائيلي بأنه «روش قطان» أي «الرأس الصغير» . وصاحب الرأس الصغير ، في

هنا يجلس جميعاً
في بيتنا الصغير الهادئ ،
نجلس في ارتياح جذل .
هذا أفضل لنا ، حقاً إنه أفضل لنا .
- الأم : جيد هو وضعنا العام .
- الجندي : أو باختصار إيجابي .
- الأب : والوقت «عامل» لصالحنا .
- الطفل : إذا كان الوقت «عاملاً» فهو بالتأكيد عربي .
حينئذ يصفع الأب الطفل ويقول «أسكت يا وقح» . وتعلق
الطفل إشارة فكاهية للحقيقة المرة التي يدركها الإسرائيليون جيداً ،
أي تغلغل العمالة العربية في الكيان الإحلالي الصهيوني .
ثم تبدأ الأسرة تتحدث عن الحريق ، أو بالأحرى تنكر
وجوده :

- الأب : وإذا كانت هنا جمرة تهدد بالحريق .
- الأم : طفلي سينهض لإطفاء الحريق .
- الأب : وإذا اندلعت هنا وهناك حرائق صغيرة .
- الأم : سيسرع ابني لإطفائها بالهراوة .
- الأب : انهض يا بني اضربها قليلاً .

ويخاطب الأب النار فيخبرها أنها مسكينة ، وأنها لن تؤثر فيه
من قريب أو بعيد ، وأنه سيطفئها في النهاية . وحينما تأكل النيران
قدميه لا تضطرب الأم ، فالأمر ليس خطيراً ، إذ لديه «قدم
صناعية» [لعلها مستوردة من الولايات المتحدة] ، فالوقت - كما
يقول الأب - «يعمل لصالحنا» . ولكن الطفل ينطق بالحقيقة المرة ،
مرة أخرى :

- الطفل : بابا ، بابا ، لقد حرقنا الوقت [الزمن] .
- الأب : أسكت .
- الأم : إن من ينظر حولنا ويراقب ، يرى كم أن الأب لا ينطق إلا
بالصدق كعادته .

- الأب والأم : لقد أثبتنا للنار بشكل واضح . . من هو الرجل هنا ،
ومن هو الحاكم .

- الطفل : ولكن بابا . . . البيت . . .
- الأب : لا تغفلنا للحقائق .

- الطفل والجندي : شعاري : إجلس في صمت ولا تعب .
- الرجال : لا تتحرك ، لا تنزعج ، لا تفقد أعصابك .
- الجميع : فكها ثياب النار .

وهذه القصيدة الفكاهية ، شأنها شأن النكت ، تخبيء رؤية

(professionals) وهم المستوطنون الذين يستوطنون في الضفة الغربية انتظاراً للوقت الذي تنسحب فيه القوات الإسرائيلية ليحصلوا على التعويضات المناسبة (كما حدث في مستوطنة ياميت في شبه جزيرة سيناء) . كما يشير الإسرائيليون إلى الاستيطان الموكي (بالإنجليزية: شاتل ستلمنت Shuttle settlement) وهي إشارة للمستوطنين الذين يستوطنون في الضفة الغربية بسبب رخص أسعار المساكن وحسب ولكنهم يعملون خلف الخط الأخضر وهو ما حوّل المستوطنات إلى منامات يقضي فيها المستوطنون سحابة نيلهم . أي أنهم يتقلون كالمكوك بين المستوطنات التي يعيشون فيها في الضفة الغربية ومكاتبهم التي يعملون فيها في المدن الإسرائيلية وراء الخط الأخضر .

ومن حق أي شعب أن يستهلك بالقدر الذي يريد ظناً أنه يكد ويتعب ويتج ثم ينق ، ولكن الوضع ليس كذلك في إسرائيل فهم يعرفون أن الدولة الصهيونية " المستقلة " لا يمكن أن توفر نفسها البقاء والاستمرار ولا أن توفر لهم هذا المستوى المعيشي المرتفع إلا من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الأمريكي المستمر طالما أنها تقوم بدور المدافع عن المصالح الأمريكية ، أي أن الدولة الصهيونية دولة وظيفية ، تُعرّف في ضوء الوظيفة الموكنة لها . وقد وصف أحد الصحفيين الإسرائيليين الدولة "صهيونية بأنها" كلب حراسة ، رأسه في واشنطن وذيله في القدس ، وهو وصف دقيق ، صريح وقاس .

ولكن هناك دائماً الإحساس بالنتكة . فعندما طرح يعقوب أريدور خطة "دولة" الشكيل أي ربطه بالدولار (وهي خطة رُفضت نظرياً في حينها وإن كانت تُقدّم عملياً) اقترحت جيئولا كوهين ، عضوة الكنيست ، أن توضع صورة إبراهيم نكولون على العملة الإسرائيلية جنباً إلى جنب مع صور زعماء إسرائيل ونجمة داود ، وأن يُدرّس التاريخ الأمريكي للطلاب اليهود بدلاً من "التاريخ اليهودي" .

وأوردت الجيرويساليم بوست الحوار الخيالي التالي بين وزير

المالية وشخص آخر :

الوزير : الخطوة الأولى هي أن نُخفّض الميزانية ، أما الثانية فهي تحطيم الشكيل واستخدام الدولار .

الآخر : وما الخطوة الثالثة ؟

الوزير : الأمر واضح جداً ، تنتقل إلى بروكلين (أحد أحياء اليهود في نيويورك) .

وقد كتب أحد القراء لجريدة الجيرويساليم بوست معلقاً على

المجاز الإسرائيلي ، هو الإنسان ذو المعدة الكبيرة الذي لا يفكر إلا في مصلحته ومتعته واحتياجاته الشخصية وينصرف تماماً عن خدمة الوطن أو حتى التفكير فيه . إنه إنسان استهلاكي مادي لا يؤجل متعة اليوم إلى الغد . فسياسة الدولة الصهيونية - حسب إحدى النكات الإسرائيلية - هي تزويد جماهيرها بال T. V. C. ، وهي الأحرف الأولى ل T.V. Video, and Cars وحسب الحلم الصهيوني كان من المفروض أن تصبح إسرائيل نورا للآلم (ذات فولت عال جداً) ، ولكنها أصبحت - حسب قول أحد الصحفيين الإسرائيليين - مجتمع الثلاثة ف (V) : الفولفو والفيديو والفيلا . وأشار الصحفي الإسرائيلي مكابي دين (في الجيرويساليم بوست) إلى أن الإسرائيليين يعملون مثل شعوب أمريكا اللاتينية (أي لا يعملون) ، ويعيشون مثل شعوب أمريكا الشمالية (أي يتمتعون بمستوى معيشي عال) ، ويدفعون الضرائب مثل الإيطاليين (أي يتهربون منها) ويقودون السيارات مثل المصريين (أي يجنون) .

وتتضح هذه الاستهلاكية في التكاليف الشديدة على السلع الأمريكية والرغبة في الهجرة إلى الولايات المتحدة ، أرض الميعاد الحقيقية . وقد نشرت مجلة عل همشار مقالاً بعنوان "خروج صهيون" ، وكلمة "خروج" في الوجدان الديني اليهودي تعني "الخروج من مصر" و"الصعود إلى صهيون أو إرتس إسرائيل" أي فلسطين . ولذا فاستخدامها للحديث عن "الخروج" من صهيون يحمل قدراً كبيراً من السخرية النابعة من الإحساس بالمفارقة المتضمنة في الموقف . وقد أشار المقال الذي كُتب عام ١٩٨٧ إلى أن عدد النازحين سيلف ٨٠٠ ألف إسرائيلي بعد ١٢ عام (في الواقع يُقال إن العدد قد وصل إلى مليون عام ١٩٩٧) . ثم علق كاتب المقال بقوله : إذا وضعنا في الاعتبار أن هيئة الأمم قد قررت الاعتراف بحق اليهود في أن تكون لهم دولة خاصة بهم في الوقت الذي كان عدد المستوطنين في البلاد يُقدر بحوالي ٦٠٠ ألف ، فإننا سنفهم المغزى لهذه المعلومة المفجعة !

ولا يتّلم المستوطنون بطبيعة الحال من النكت الإسرائيلية الخاصة بالطفيلية . فقد أشار زئيف شيف المعلق العسكري الإسرائيلي إلى الاستيطان في الضفة الغربية بأنه "استيطان دي لوكس" فالمستوطنون هناك استهلاكيون وليسوا مقاتلين ، يتأكدون من حجم حمام السباحة ومساحة الفيلا قبل الانتقال إلى المستوطنة . ولذلك تشير الصحف الإسرائيلية إلى هذا الاستيطان "باعتباره الضنور الذي لا يُعلّق أبداً" ، بل إنهم يشيرون إلى "محترفي الاستيطان" (بالإنجليزية : ستلمنت بروفشالز settlement

طفيلية الشخصية الإسرائيلية وعلى مدى اعتماد الدولة الصهيونية على الولايات المتحدة . يشير القارئ (في يناير ١٩٨٥) إلى أن الدولة الصهيونية طلبت خمسة بليون دولار كمحنة من الولايات المتحدة ، ثم يقترح ما يلي :

"بدلاً من نقل النقود للخزينة الإسرائيلية التي ستبدها في دعمها لصناعات غير كفاء وبالتالي مفلسة ، ولتعويض المضاربين سيبي اخط في أسهم البورصة ، ولدفع مبالغ من المال للصيرافة النهمين وفي محاولة تمكين سكان إسرائيل من أن يستمروا في أسلوب الحياة الذي تعودوا عليه ولدفع مصاريف بيروقراطيتنا الوقعة التي تحتسي الشاي بشراهة ، أرو أن تسمحوا لي أن أقترح ما يلي على دافع المعونة :

يلعب عدد سكان إسرائيل في الوقت الحالي ٤,٢٣٥,٠٠٠ مكوّن من ١,١٦٠,٠٠٠ أسرة ، دخل كل أسرة الإجمالي هو ٦,١٢٠ آلاف دولار .

إذا قامت الحكومة الأمريكية بإرسال شيك لكل أسرة بما يعادل هذا المبلغ عن عام ١٩٨٥ ، فلإننا سنحصل على المزايا التالية : سنوفر على دافع الضرائب الأمريكي ٣٨٥,٥٢ مليون دولار ، وبإمكان إسرائيل بأسرها أن تمكث في الفراش ، وتلعب الجولف أو الطاولة أو تذهب لصيد السمك طوال العام . ويمكن أن نتخلص من البيروقراطيين الذين سيستفيدون أيضاً - فعدم العمل والحصول على راتب أمر طبيعي جداً بالنسبة لهم ، وستنتهي العجز في الصناعات . وشركة العال للطيران التي تخسر الكثير لأنها لا تطير يوم السبت ، لن تخسر شيئاً على الإطلاق بأن تكف عن الطيران تماماً . ويمكننا حينئذ أن نزيد مدة الخدمة العسكرية (دون دفع أي مقابل) حتى نعطي الناس شيئاً يفعلونه . في الواقع سيكون العصر الألفي قد وصل ' فالنشهد (حيث لا يوجد عنده شيء آخر يفعله) سيرقد مع الكباش ' وفي هذه الحالة ستعجى خطى يورام أريدور في طريق الدولة وستحقق النبوءة ' وسيتودهم طفل صغير ' (أشعيا ٦/١١) .

وبعد حادثة بولارد واعتراض الولايات المتحدة على ترقية بعض الضباط الإسرائيليين المتورطين في الحادث وخضوع إسرائيل اقترح أحد الصحفيين الإسرائيليين أن تنتقم الدولة الصهيونية بتعيين بولارد نفسه سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة ، أي أن تنتحر الدولة الصهيونية تماماً .

ويدرك الإسرائيليون ورطتهم التاريخية كدولة استيطانية ليهود العالم الذين يرفضون الحضور إليها ، فغالبيةهم الساحقة صهيانية توطيئون ، أي أنهم على استعداد كامل لأن يطلقوا الشعارات

الصهيونية الملتزمة عن الوطن القومي وأن يتظاهروا من أجله وأن يدفعوا التبرعات له ، ولكنهم لا يظهرون أي استعداد للاستيطان فيه . وقد وصف المفكر الصهيوني العمالي بوروخوف هذا النوع من الصهيونية بأنه «صهيونية الصالونات» ، كما أشار لها آخر بأنها «صهيونية بدون استيطان» . وهذه المفارقة لا يمكن أن تتعامل معها الإسرائيليون إلا من خلال النكتة ، فدولتهم الصهيونية تؤسس مستوطنات في الضفة الغربية تسمى «مستوطنات الأشباح» (بالإنجليزية : دمي ستلمنت dummy settlements) إذ لا يوجد فيها مستوطنون . فيقول الإسرائيليون في إشارة واضحة ليهود الولايات المتحدة ، إن أهم «دولة يهودية» في العالم هي «دولة نيويورك اليهودية» the Jewish State of New York . وفي هذا لعب بالالفاظ ، فكلمة State الإنجليزية تعني «دولة» و«ولاية» في الوقت نفسه . كما يشير الإسرائيليون إلى يهود أمريكا باعتبارهم Jewish Wasps ، وكلمة «واسب» ، والتي تعني «دبور» ، هي اختصار للعبارة الإنجليزية white Anglo-Saxon Protestant أي «بروتستانتى أبيض من أصل أنجلوساكسوني» ، فكان يهود أمريكا أمريكيون لحماً ودماً وقلباً وقالباً ولكنهم يتمسحون في الهوية اليهودية .

ويرى بعض الإسرائيليين أن يهود الولايات المتحدة ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها «ديزني لاند» يهودية ، أي مدينة ملاء يهودية يقصدونها بهدف الترويج عن النفس . وقال آخر إنها بالنسبة لهم بمنزلة «متحف قومي يهودي» يدخلونه ويقضون فيه بضع سويقات ويخرجون مليونين بالحماس الوطني ويعودون بعدها إلى بيوتهم وأوطانهم الحقيقية . وقد استخدم أحد المثقفين اصطلاح «فندق صهيون» ليصف علاقة يهود العالم بإسرائيل ، فهم لا يحضرون إلى إسرائيل إلا حينما يكون الجو حسناً في الربيع والصيف ، ويتركونها في الخريف والشتاء لعمال الفندق (من الصهاينة الاستيطانيين) لينلقوا الأبواب والنوافذ ويقوموا بأعمال الصيانة والتحسينات إلى أن يعود السياح من الصهاينة التوطينيين أحياء فندق صهيون (وعلى كل يعود اصطلاح «صهيونية» لفعل «يصون» ، حسب أحد التفسيرات ، ولذا إذا قام الصهاينة بأعمال الصيانة فإن هذا أمر منطقي) .

أما دفع المعونات للوطن القومي فهو هدف كثير من النكت الفكيدكية . وقد أشار أحد المعلقين إلى ما سماه «يهودية دفتر الشيكات» وهو اليهودي الذي يعتقد أن بوسعه تحقيق هويته اليهودية بأن يدفع التبرعات للمؤسسات اليهودية والصهيونية . وهو يدفع هذا الشيك ليربح ضميره وحتى يمكنه بعد ذلك أن يتمتع بحياته الأمريكية الاستهلاكية غير اليهودية دون أي حرج وبشراهة بالغة .

صهيون ، إلى أي مكان آخر يحقق لهم قدراً أكبر من الحراك الاجتماعي .

وقد كتب صحفي إسرائيلي خبيث ، مقالاً فكاهياً في باب كان يُسمى «العمود الخامس» (بالإنجليزية : Fifth Column) في الجيروسالم بوست (وهي عبارة يمكن ترجمتها أيضاً إلى «الظابور الخامس») معلقاً على وضع المهاجرين الجدد .

يبدأ المقال في مكتب التوظيف في إسرائيل ويدخل شاب تبدو عليه علامات الذكاء فيسأله الموظف : ماذا تعمل ؟ فيقول 'مهاجر جديد' فيفهم الموظف من إجابته هذه أنه من الوافدين ويسأله أي وظيفة تود أن تشغلها ؟ فيجيبه الشاب 'مهاجر جديد' .

- نعم فهمت أنك 'مهاجر جديد' ولكن من نوع العمل الذي تود تأديته ؟
- 'مهاجر جديد' .

فيستسم الموظف إذ يتحقق من أن الشاب لا يفهم العبرية ويتحدث معه ببطء شديد .
- آآآآآآ

مدمدمها جرجر

جديديدي

حسناً أين ولدت ؟

فيجيبه الشاب : 'بتح تكفا' . وعند سماع هذه العبارة تغمر الدهشة وجه الموظف تماماً ، إذ أن بتاح تكفا هي أول مستوطنة صهيونية في فلسطين والمنوود فيها لا يمكن أن يكون وافداً فقد وكّد على أرض فلسطين المحتلة ، وأن لغته الأولى هي العبرية ، وحينما يطلب الموظف من الشاب تفسيراً يجيب هذا بقوله :

سمعت أن لديكم وظائف للمهاجرين الجدد . وأنا عاطل عن العمل . ولذا قررت أن أكون مهاجراً جديداً . . . وقد سمعت أن هناك مئات الملايين من الدولارات لتسهيل المهاجرين الجدد . لم لا يُعاد تأهيلني حتى أصبح مهاجراً جديداً ؟ فمثلاً يمكنني أن أتعلم كيف أتحدث بالعبرية الأساسية . ويمكن أن أتحديثها بلهجة رديئة ، وسأرتدي ملابس مضحكة مثل المهاجرين الجدد . انظر ، أنا مستعد أن أضحي بكل هذه الأمور ، لقد سُرحت من الجيش منذ عام ولم أعثر بعد على عمل . أسمع أن كثيراً من أصدقائي يترحون عن هذا البلد ولا أريد أن أفعل ذلك فأتأ مؤمناً بالصهيونية ، وأحب هذا البلد ، وإذا كانت الطريقة الوحيدة للبقاء هنا هي أن أصبح 'مهاجراً جديداً' محترفاً حسناً إذن سأفعل ذلك . أعرف أن هذا يعني أنني سأصبح عضواً في أقلية محترقة وأن أشعر بالحنين نحو وطني الأصلي . . . كل شيء . . . لا مانع عندي ! إذا كان هذا هو المطلوب

وهناك من يذهب إلى أن دفع المعونات للوطن القومي يتم خوفاً منه لا حباً فيه . ومن هنا سُمّي الحاخام آرثر هرتزبرج يهود الولايات المتحدة «يهود النفقة» ، أي أنهم يدفعون التبرعات للدولة الصهيونية لا حباً فيها وإنما اتقاءً لشرها ولشراء سكوتها عنهم . وقد استخدم إسرائيلي آخر صورة مجازية مغايرة تماماً ، ولكنها تعبّر عن نفس المعنى ، أي الاتصال المؤقت وعدم الالتزام ، حينما قال : إن يهود الخارج ينفقون الأموال على إسرائيل مثلما ينفق الرجل الأموال على عشيقته التي تعطيه بضعة سويغات من السعادة الملونة ، ولكنه يعود في نهاية الأمر لزوجته الأمريكية - الحقيقة الدائمة !

لكل هذا عُرِف الصهيوني بأنه يهودي يجمع المال من يهودي ثان لإرسال يهودي ثالث إلى أرض الميعاد ، والصهيوني هنا هو الصهيوني التوطيني . وقد شبّه أحد المفكرين اليهود الصهاينة التوطيين بأعضاء فرق الإنشاد العسكري الذين يشدون بحماس شديد عبارات مثل 'تقدموا ! تقدموا !' ولكنهم واقفون في أماكنهم لا يبرحونها ولا يتقدمون خطوة واحدة .

وحتى حينما يأتي اليهود من الخارج للاستيطان ، فالأمر لا يخلو من المشاكل . فعلى سبيل المثال هناك مشكلة السفارد والإشكناز الذين يتبادلون الاتهامات والتكاث . فيشير الإشكناز للسفارد باعتبارهم 'شفارتز' أي 'سود' ويقولون إن 'الفرانك كرانك' أو 'شحوريم' ، أي إن 'السفارد مرض' ، ويرد السفارد بدورهم بالحديث عن 'إشكي نازي' . وهناك نكتة تبادلها السفارد عن طفل سفاري سئل عما يود أن يصبح حينما يكبر فكان رده 'إشكنازي' ! ولم يختلف الأمر كثيراً مع حضور المهاجرين السوفيت . فقد لاحظ الإسرائيليون أنهم صهاينة استيطانيون قلباً ، أما قلباً فهم مرتزقة تماماً ، باحثين عن الحراك الاجتماعي بأي ثمن وفي أي مكان ، حتى لو كان أرض الميعاد . فهم جاءوا إلى صهيون لا بسبب قداستها وإنما بسبب أسعارها والفرص المادية المتاحة لهم . وتنقل الصحف الإسرائيلية تصريحاتهم التي تعبّر عن موقفهم النفعي تماماً . فواحد منهم يقول إنه لم يأت لاقتناء سيارة ، فقد كان عنده سيارة في روسيا ، وإنما أتى لاقتناء سيارة أكبر . وآخر يشكو من أن أرض الميعاد حارة جداً ، وثالث ، رغم ادعاءاته اليهودية ، يظهر أنه لا يعرف عن عقيدته المزعومة سوى أن اليهود يوقدون الشموع في أحد أيام الأسبوع : الثلاثاء أو السبت ، ورابع يسخر من حائط المبكى (بالعبرية : كوتيل) ويشير إليه بأنه «ديسكوتيل» . وقد وصفت إحدى الصحف الإسرائيلية هؤلاء المهاجرين بأنهم يجلسون على حقائبهم ، أي أنهم يتحينون الفرصة السانحة كي يفروا من

يعمدون بوجودهم الزمني أو الديني للولايات المتحدة ، ولكن حينما يتصل الأمر بالابدية فإنهم يعرفون أن وطنهم الحقيقي هو إسرائيل . ومن هنا «الصهيونية الخالدة» . " كان بوسعهم أن يُدْفَنوا في إحدى المناطق كثيفة الأشجار في الولايات المتحدة ، ولكنهم يفضلون الريادة في أرض الميعاد بين شعبهم في تابوت خشبي ... ويا لهم من مهاجرين مخلصين . . لا تراهم قط يتألمون من مفارقة أوطانهم ولا من أنه لا يوجد «كتاكي فرايد تشيكن» في إسرائيل ، بل إنك لا تراهم على الإطلاق ، حمداً للسماء كنا نظن أن الهجرة من الولايات المتحدة قد انتهت . . . ولكننا نعرف الآن الحقيقة ... إن الأمريكيين يموتون من أجل الحضور لإسرائيل " .

الحمام والصقور والنعام والطيور الإدراكية الأخرى : الاستجابة الإسرائيلية للانتفاضة

Hawks, Doves, Ostriches and Other Cognitive Birds : The Israeli Response to the Intifada

تم رصد استجابة المستوطنين الصهاينة للانتفاضة من خلال مقولتين اثنتين وحسب : الاعتدال والتشدد اللذين يُشار لهما بالحمام والصقور . وهذه طريقة متعسفة جداً في الرصد ، ولعلها تعود إلى تبسيطات النموذج المادي الإدراكي الذي يحول الإنسان المركب إلى مادة بسيطة ثم ينظر لها من الخارج كما لو كانت مجرد حركة دون دوافع أو وعي . وتميل التصنيفات المادية إلى تصنيف الواقع بأسره إلى سالب وموجب والنظر إليه بشكل كمي براني .

وقد يكون من المفيد توسيع النموذج الإدراكي بما يتفق مع تركيبة الظاهرة الصهيونية فتتضمن للحمام والصقور طيوراً إدراكية أخرى مثل الدجاج والنعام (وتنويغات عليها) . والحمام كما يُقال مسالة دئماً ، والصقور يُفترض فيها أنها عدوانية شرسة . أما الدجاج فهو متخصص في الهرب ، ويجيد النعام فن دفن رأسه في الرمال . والنعام هو أكثر أنواع الطيور الإدراكية انتشاراً في المستوطن الصهيوني وبخاصة بعد الانتفاضة ، وإن كنا لا نعدم عدداً كبيراً من الدجاج الذي يتحدث كالصقور ، وتوجد قلة نادرة من الحمام ليس لها وزن كبير (على عكس ما تصوره الشائعات) ، وإن كان يوجد عدد كبير من الصقور التي تتحدث كالحمام . ويقول الدكتور قدرتي حفني : إن اليهود الشرقيين مثلاً هم حمام تود أن تكون صقوراً لتثبت إخلاصها للنخبة الحاكمة الإشكنازية . وقد أسقط كثير من المعلقين السياسيين كل التدرجات والتدخلات من إدراكنا لأن نموذجهم المعرفي قاصر ساذج يحوى مقولتين اثنتين ، ولذا لم نر

فأنا على استعداد للقيام به ، سأكون مهاجراً جديداً مثالياً . . سأفضي وقتاً قصيراً في معهد تعليم العبرية . . وسأكتيف تماماً في الجيش ، وأعدك أن أطلب كل شيء مثل المهاجرين الجدد ، وسأبقي هيئة الاستيعاب في حالة قلق حيث أنني لن أكف عن الشكوى بخصوص كل ما أحتاج إليه .

وقد رسم لنا الكاتب صورة فكاهية دقيقة للمهاجر الجديد وموقفه الاستهلاكي وبحته عن الترف وشكواه المستمرة ، عند هذه النقطة يُظهر الموظف تعاطفاً نحو الشاب ولكن تظهر مشكلة وهي أن حفيظة النفوس الخاصة به تدل على أنه وُلد في بتاح تكفا وبالتالي من المستحيل تصنيفه "مهاجراً جديداً" ، فيخبره الشاب أنه لا يوجد مشكلة البتة ويطلب سكر (ورقة لاصقة) . . وحينما يستفسر الموظف عن السبب يخبره الشاب أن وزارة الداخلية تصدر ورقات لاصقة تقول إن المعلومات الواردة بحفيظة النفوس ليست دليلاً قانونياً على القومية . عند هذه النقطة يرفض الموظف ويعرفه أن الورقات اللاصقة التي تصدرها وزارة الداخلية تشير إلى قضية من هو اليهودي ، وتعني أن من يسجل نفسه يهودياً فيها لا يعني بالضرورة أن قد تهود حسب الشريعة فالإشارة هنا - كما يقول الموظف - إنما هي إلى التهود غير الشرعي ، وهنا يقول الشاب : وماذا عن وصمة الانتماء إلى جيل الصابرا طيلة حياتي ؟

والعبارة الأخيرة تلخص الموقف تماماً ، وتبين الصراع المرتقب بين الوافدين والمستوطنين القدامى .

ويكتب نفس الكاتب مقالاً فكاهياً آخر ، يُعلق فيه على مصير الصهيونية ككل ووضعها وما آلت إليه . وعنوان المقال هو «الصهيونية الخالدة» والمقال عبارة عن حوار بين متشائم ومتفائل . وحين يعلن الأول عن موت الصهيونية يؤكد له الثاني خلودها ثم يقدم له الأدلة الدامغة والبراهين القوية ، مؤكداً له أن الهجرة الصهيونية من الولايات المتحدة لا تزال على قدم وساق " . وبنبرة كلها يقين يقول " إن التنصلي الإسرائيلية في نيويورك أرسلت مائة نعر - إذ أن يهود أمريكا يحبون أن يُدْفَنوا في إسرائيل " (وهذه ليست نكتة وإنما حقيقة تشكل استمراراً للتقاليد الدينية اليهودية) . المهاجرون يحضرون إذن - كما يقول المتفائل - ولكن في قسم انبضائع ، والتظاهرات الصهيونية لا تزال تُعقد ولكن في مكاتب الجنازات ، وهي تطرح الشعار التالي : " اعطوني المؤمن عليهم ، الموتى ، الموميات ، التي تود أن ترقد حرة " (وهذه معارضة ساخرة للشعار المكتوب على قاعدة تمثال الحرية في الولايات المتحدة) . "ورغبة يهود أمريكا أن يُدْفَنوا في إسرائيل تقوم دليلاً على أنهم قد

وأكدت مستوطنة صهيونية أن بريق المستوطنات قد خفت وحينما تم حافلة المستوطنين بجوار مخيم عانانا (الفلسطيني) فإنها تسرع بطريقة مجنونة لتتخاض الأحمال . وبدأ المستوطنون يسدلون الستائر ويغلقون المداخل بعد أن كانت المستوطنة تتمتع بجو افتراضي بهيج . فالوضع ، كما تقول السيدة ، مخيف ، وخصوصاً أنها تعرف أن الجنود الإسرائيليين أوقفوا مظاهرة من ٦٠٠ عربي كانت متجهة نحو المستوطنة : "ماذا كان يمكن أن يحدث لنا لو أن الجنود فشلوا في إيقافهم ؟ ماذا كان يمكن أن يحدث لأطفالنا ؟" .

والخاصة «الدجاجة» للمستوطنين تبث في محاولتهم الظهور بمظهر النصور . فسائق الحافلة رقم ٢٥ (من القدس لنصفه) يشيد بركابه من المستوطنين الذين لا يهلعون من الحجارة ويجيدون فن الاستجابة فهم كما يقول : "يتوقعون الهجوم في أية لحظة ، معتادون عليه" . وعندما يبدأ الهجوم فهم يتصرفون "كجنود المدربين ، على ما يجب عمله" إذ يتنصتون في أرض الخافة . والصورة الكامنة هنا هي صورة إنسان قلق يتوقع الهجوم ويجيد فن الاختباء .

ولنأخذ المستوطن ليمودي جيتان ، كمثل آخر ، فهو ، يهودي أرثوذكسي عجوز يعمل خياطاً ، وهو صقر لا شك فيه يطالب بضرب العرب وتحطيمهم ثم يقول : "نحن نعمل ذلك عند الحدود . والأمر لا يختلف هنا (في المناطق المحتلة) فثقت حدود . وهذه أيضاً حدود . كل البلد حدود" . وإدراك هذا المستوطن العجوز لنفسه المحتلة كبعد كلها حدود هو إدراك ضريف جداً يبين مدى الهلع والإحساس بانعدام الأمن .

ومن أيسر الطرق لتحديد استجابة المستوطنين دراسات عنماء النفس الإسرائيليين . وقد لاحظ بعض علماء النفس الأمريكيين انتشار ما سموه «أعراض فيتنام» بين الجنود الإسرائيليين ، وهو الإحساس بالاحباط لدخولهم حرباً غير كريمة لا معنى لها ، لا يمكنهم كسبها أو الانسحاب منها ، فيها جهمهم اليمين الإسرائيلي لتفاعسهم ولأنهم لا يستخدمن مزيداً من العنف ، ويهاجمهم يهود العالم وبعض الحماة الإسرائيليين لأنهم يحضون عظام المتفجعين ، ولكن لا اليمين ولا اليسار يطرح على الجنود البديل . وقد ذكرت صحيفة هآرتس أن نسبة المستوطنين الصهيانية الذين يرتادون العيادات النفسية قد ارتفعت ثلاثة أضعاف بسبب القلق الذي أصابهم من جراء استمرار الانتفاضة . وقد عقد اجتماع في بلدية القدس لمناقشة هذه الظاهرة فأشار مدير إحدى المدارس الثانوية إلى خوف المعلمين من الوصول إلى مدارسهم "بسبب خوفهم الشديد من تساقط الحجارة

الدجاج أو النعام ولا عشرات الطيور الإسرائيلية الأخرى القابعة التي تنتظر من يكشفها ويرصدها .

١ - الحماة :

وجهت صحيفة حداثوت سؤالاً إلى عدد من الإسرائيليين البارزين الذين يمثلون مختلف التيارات السياسية والثقافية . يقول : ماذا كنت تفعل لو كنت فلسطينياً ؟ فجاء رد معظمهم بأنهم كانوا سيفعلون ما يفعله الفلسطينيون الآن ، أي الانضمام للانتفاضة . بل أضاف أحدهم أنه «كان سيفعل أكثر من ذلك بعشرة أضعاف ، وقبل هذا الوقت بكثير . وكنت سأفعل ذلك في ديزنجوف (أحد شوارع تل أبيب الرئيسية) بدلاً من نابلس . فهناك سيكون تأثيره أقوى» . وهذا التصريح المسالم لا يؤدي بالضرورة إلى سلوك حماة ، فموشي ديان كان مدركاً تماماً «لعدالة» المطالب العربية ، وأن العرب سيثورون حتماً ويقاتلون ضد الصهاينة . ولكن مثل هذا الإدراك لا يؤدي بالضرورة إلى الانحياز للمظلومين المتفجعين ، فما يحدد السلوك النهائي ليس الإدراك وحسب ، وإنما موازين القوى أيضاً ومجموعة هائلة من العناصر الأخرى المادية والمعنوية . فإن كان العربي ضعيفاً خاملاً ، فإن إدراك «عدالة» مطالبه قد يؤدي إلى مزيد من التشدد لأن صاحب المطالب العادلة قد يتحرك في أية لحظة للحصول عليها ، ولذا لابد من ضربه بيد من حديد قبل أن يصبح قوياً وقبل فوات الأوان . وهذا هو موقف بن جوريون وجابوتنسكي وشلومو أرونسون وغيرهم . ولذا يمكن القول بأن المثقفين الإسرائيليين الذين عبروا عن تفهمهم لموقف العرب ليسوا «حماة بالفعل» وإنما «هم حماة بالقوة» بالمعنى الحرفي والفلسفي . وهذه الاستجابة الحماة محصورة في أوساط المثقفين وبعض الشخصيات السياسية التي ليس لها وزن كبير ، ولا اعتقد أنها تؤثر في الرأي العام الإسرائيلي أو في صنع القرار الإسرائيلي .

٢ - الدجاج :

الدجاج موجود بكثرة ، مثل بائيل إسكيد الذي قرر أنه «لا يذهب الآن إلى غزة سوى الحمقى المستوطنين . ولا يذهب أحد إلى الضفة إلا لسبب وجيه ، سبب وجيه جداً . فنحن خائفون» . وعملية «تدجين» المواطنين على يد جترالات الحجارة لا تزال قائمة على قدم وساق . وقد ذكرت الصحف الإسرائيلية أن المستوطنين في زمن الانتفاضة لا يسافرون إلا فيما ندر ، ولا يتركون الأطفال بمفردهم ولا يخرجون إلا لأمر ضروري . وشاهدت العائلات اليهودية جدلاً حاداً إذا ما أرادت السفر . فإذا سافر مستوطن وحده ، فهو «مغامر» أما إذا اصطحب زوجته وأطفاله ، فهو «مجنون» .

الفنى لقمع الانتفاضة كما لو كانت المسألة مجرد إجراءات يتم تنفيذها أو خطوات يتم اتخاذها بحيث تتحول القضية برمتها إلى مسألة إجرائية . (هل الرصاص المطاطي ومدافع المياه كفيلاً بالقضاء على الانتفاضة أم لا ؟) دون التوجه للأسئلة النهائية . وقد اشكى شمعون بيريز من أن الوزارة الإسرائيلية تتحلى بنفس الموقف الذي نسميه بالنعامي فهي تناقش النقط الدقيقة الفنية الخاصة بإجراء الأمن وطريقة التصدي للانتفاضة وتتجاهل تماماً الحلول السياسية اللازمة . وأضاف : "في المستقبل حينما يقرأ أحد محاضري جلسات الوزارة فإنه لن يصدق عينيه" .

وقد كتب ب . مايكيل في هآرتس مقالاً بعنوان "عيد ميلاد سعيد" وصف فيه بشكل كوميدى إدراك النعام هذا ، فقال : "الحمد لله أصدرت الحكومة بياناً أكدت فيه أنه لا يوجد عصيان مدني في إسرائيل" . وقد اقترح الكاتب إصدار قانون باسم "قانون غياب العصيان" يقضى بمعاينة كل من تسول له نفسه أن يدعى أو يكتب أو حتى أن يلمح بأن هناك عصياناً مدنياً . ولكن مع هذا تبقى مشكلة صغيرة وهي ماذا يحدث هناك إذن في المناطق المحررة من أرض إسرائيل ؟ . ثم يحاول الكاتب أن يصف الانتفاضة بطريقة كوميدية تقرر ما يحدث وتكره في ذات الوقت ، أى يقول الشيء وعكسه : "ثمة مجموعات من الأطفال المديرين بعناية الذين يشتقون إلى المبادرة ، يتصرفون بتلقائية ويتم توجيههم من الخارج من قبل المنظمات الإرهابية التي لم تنجح في اختراق المناطق بسبب المعركة المستمرة التي خاضتها قوات الأمن ضدهم . ولذا يمكن أن نقرر أن هذه المنظمات وحدها وراء هذه الانتفاضة التلقائية ، التي تظهر وراءها بوضوح اليد الموجهة التي يدل وجودها على فشل منظمة التحرير الفلسطينية في أن تكسب دعم الجماهير المحلية القانعة بالاحتلال الإسرائيلي لو تُركت وشأنها ، فالاضطرابات ليست سوى حدث عابر مستمر ، ولكنها ليست عصياناً مدنياً" .

إن إدراك النعام هو العنصرية الصهيونية مقلوبة حرفياً على رأسها ، فالعنصرية الصهيونية تعبير عن الرغبة الصهيونية في إحلال العنصر اليهودي محل العرب . ولذا فهي تهدف إلى تغييب العرب ، ولكن إن عاد العربي بهذا العنف ، وإن ظهر على شاشة الوعي ورفض الغياب ، فما العمل إذن ، وما الحل ؟ الحل النعامي - بطبيعة الحال - أن يدفن المستوطن رأسه في الرمل فيغيب العربي مرة أخرى .

٤ - الصقور :

والصقور ، كما هو متوقع ، كثيرون ، فريش الوزرا والإسرائيلي شامير صرح بأنه لا توجد قوة في العالم "لا المتظاهرون

على الحفلات وعلى رؤوس الركاب" . كما عبّر مدير مدرسة آخر عن خوفه من تسرب هذا الخوف والمرض النفسى من المعلمين والطلبة ليُشمل الصهاينة كافة في الأراضي المحتلة . وعلى كل نيس من السهل رصد استجابات المستوطنين ومخاوفهم بالطريقة التقليدية فقد جاء في الجيرو وساليم بوست أن أحد علماء النفس الإسرائيليين صرح أنه بعد ٤٠ عاماً من الاحتلال لم تظهر أية حالات بين المرضى النفسيين تعبر عن قلقهم من العرب ، وكان عملية الكتب كاملة نظراً لأن التهديد العربي كامل ، ولا يستطيع الجهاز العصبي للمستوطن الصهيوني أن يواجه العربي بشكل مباشر ولو على مستوى اللاوعي . وعلى كل من يجب أن يعترف أنه دجاجة ؟ ولذا فمن الواضح أن نتائج بحوث الدراسات الإسرائيلية هي نتائج استخلصها الباحثون وجردوها من أقوال المرضى الذين أبى معظمهم أن يعيّن العرب كمصدر لمخاوفه .

٣ - النعام :

أن يرفض المرء أن يكون "دجاجة" فهذه مسألة إرادية واعية ، ولكن أن يتحول المستوطن إلى نعامة فهذا أمر يتم رغم إرادته ، ولا يلاحظها هو وإنما يلاحظها الباحث الذي ينظر إليه من الخارج . والنعام في المستوطن الصهيوني كثير ، مثل المدعو جبابي ، وهو صاحب مطعم صغير في أحد المستوطنات أسكت خوفه بقوله : "أهم الأشياء الآن أن توقف العنف من الطرفين وأن تجلس سوياً وتشرّب القهوة ونحل مشاكلنا كبشر" ، وهو لم يتحدث قط عن طريق التوصل لهذا السلام وكيف سيمكن الوصول لتسوية ما (الجيرو وساليم بوست) .

وقد حدّد أحد الضباط الإسرائيليين هذا الموقف النعامي بدقة بالغة حين صرح لصحيفة حداشوت بأن اختفاء ظاهرة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بعضاً سحرية (أى على طريقة النعام) هو مجرد تعبير عن آمال وأوهام يجب أن يستيقظ منها الإسرائيليون (بدلاً من دفن رؤوسهم في الرمل أو في أرض فلسطين) .

ولعل هذه العصا السحرية توجد في أحد مباني حزب الليكود ، إذ أن شارون صرّح عام ١٩٨٨ بأن الانتفاضة سوف تنتهي فور وصول الليكود إلى السلطة في نهاية العام . ولكن شارون يعنى بطبيعة الحال حمامات الدم غير السحرية . ولكن حتى لا نصفه نعامة كان عليه أن يقدم لنا الإجراءات ، لأن حمامات الدم تؤدى أحياناً إلى تصعيد الانتفاضات والثورات ، كما يعرف الأمريكيون عن فيتنام والفرنسيون عن الجزائر .

وبعد الانتفاضة ترجع إدراك النعام نفسه إلى تركيز على الجانب

صغيرة من إحدى المستوطنات الصهيونية الواقعة بالقرب من قرية بيتا العربية (من قضاء نابلس) صريعة رصاص أحد المستوطنين وأُشيع أنها رُجمت بالحجارة طالب وزير الأديان وزعيم الحزب الديني (المقدال) بأن تقوم قوات الشرطة الإسرائيلية بإزالة قرية بيتا من على وجه الأرض تماماً وإقامة مستوطنة تحمل اسم القنطة اليهودية التي قُتل فوق أنقاضها . ويجب أيضاً طرد وإبعاد مئات المواطنين العرب من سكان القرية .

وقد أدرك رفايل إيتان رئيس أركان القوات المسلحة الإسرائيلية الأسبق ومؤسس حزب أن الانتفاضة هي المنطقة الأثرى في الحرب القادمة ، وعُلّق على دجاجة الجنود الإسرائيليين وكيف يولون الأديار أمام الأحجار . وكيف ينظر العالم كله ليرى ذلك المنظر : 'منظر جيش ضعيف وحكومة مترفة ولا تعمل' . وقد قرر إيتان أن يقدم اقتراحاته للقضاء على الانتفاضة . وهي تتم بكل تبسيطات التمدحج المادية العملية : 'فإذا أشعل العرب إضراراً في شارع رئيسي يجب جر هذا الإطار إلى أقرب بيت في المنطقة من مكان اشتعاله . وخلال ثوان يخرج مكان البيت ويطنشوا الإطار' لأنه سيؤدي إلى حرق بيوتهم إذا لم يفعلوا ذلك' . واقترح أن تُمنع سيارات العرب من السير في الشارع المغلق بواسطة حاجز من الحجارة لمدة شهرين . وهذا لا يحتاج جيشاً كاملاً بل شرطيين يقفان على حافة الطريق . وأشار إيتان إلى حقيقة مهمة وهو أنه بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ تم إبعاد (أي تغيب) ٨٠٠ عربي محرض ، (أثناء حكم العراخ المعتدل) ويجب إبعاد ٤٠٠ - ٥٠٠ محرض . بل يعاد أمهاتهم وأبناء عائلاتهم . ولا يوجد أي إبداع قمعي في اقتراحات إيتان . وعلى كل من يود أن يحصل على اقتراحات مماثلة أن يدرس تاريخ الإرهاب النازي وسيجد أفكاراً أكثر إبداعاً وأكثر منهجية وأعلى كفاءة . فمفهوم العقاب الجماعي ليس من اختراع الصهيونية وإنما هي ممارسة استعمارية غربية قديمة وتقليد راسخ .

ويغوص المستوطنون أيضاً في التشدد . فمنهم من يرى ضرورة ضم القطاع والضفة تماماً . وكما قالت جريدة فرانكفورتر الجمانية : 'إن معظم الإسرائيليين مع خط شامير التشدد' ، وإن 'هدفهم إنهاء الوجود العربي في فلسطين' ، وقعت إحدى الحوادث القنطرية بالقرب من إحدى القرى العربية 'طالب المستوطنون اليهود بتدمير القرية على رؤوس سكانها وتسوية القرية بالأرض . وشطبها نهائياً من الخريطة حتى تكون عبء للغير' . ومن المستوطنين من يرى ضرورة تسوية الحساب مع العرب كما ساء الأمريكيون مع الهنود الحمر ، بشرط أن يتم ذلك بعيداً عن عدسات التليفزيون .

ولا الإرهابيون ولا الضغط يمكنها أن تمنع إسرائيل من الاستيطان في كل أجزاء أرض فلسطين' . وغنى عن القول أن عملية الاستيطان لا يمكن أن تتم عن طريق الحب والإخاء والإقناع الهادئ ، فالعرب ولا شك غير موافقين أن تؤخذ أراضيهم . وقد أضاف شامير قائلاً : 'أما أولئك الذين يقولون : إننا نحن الإسرائيليين غزاة ، وإن قال مثيرو القلاقل والقتلة والإرهابيون : إنهم أصحاب الحقوق الحقيقية ، فإننا نقول لهم من أعالي هذا الجبل ومنظور آلاف السنين من التاريخ : أنهم مجرد جراد بالقياس لنا' . وكلنا يعرف ماذا يفعل بالجراد ، فالصورة المجازية هنا تحوي داخلها مؤشرات نحو الإبادة . وقد صرّح رابين بأن إسرائيل لم تستخدم كل أسلحتها بعد وأنها 'ستعيد فرض الأمن حتى ولو كان موجعاً' . وحسب تجربة الفلسطينيين العرب ، نجد أن الأمن الإسرائيلي دائماً موجع . وقد أشار رابين إلى بعض الطرق التي يجب استخدامها لفرض هذا الأمن الموجع . فقد حذر المتفنيين أن كل من يتحدى إسرائيل 'سيحطم رأسه على صخور هذه القلعة وحيطانها' .

وصرّح إسحق مردخاي بقوله : 'إن قوات الأمن ستخذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل إعادة الأمن إلى نصابه . ولن تتوانى في استعمال جميع الوسائل من أجل تحقيق هذا الهدف' . وتلجأ القوات الإسرائيلية لكسر العظام وإطلاق النار وترحيل قواد الانتفاضة خارج الوطن . بل إن الإبداع الصهيوني في القمع بدأ يأخذ أشكالاً جديدة . فهناك ما يسمى 'بحظر التجول النشط' ويتلخص في اقتحام المنازل في الظلام أثناء حظر التجول حيث يجري الجنود الصهانية تفتيشاً عنيفاً داخل البيوت وينهالون بالضرب على رب العائلة والابن الأكبر .

وقد علّل قائد الجيش هذا الأسلوب الجديد في القمع بأنه محاولة لإعادة بث الرعب من الجيش في قلوب الفلسطينيين ، فالهدف ليس النظام الخارجي وحسب ، وإنما إعادة الثقة الذاتية للجنود ، بعد أن أصبحوا أضحوكة طوال أسابيع . ويبدو أن اجتياح لبنان (عملية القانون والنظام) كما يسميها الإسرائيليون) تهدف إلى نفس الشيء . فقد وصفت الصنداي تأمير هذه الحملة بأنها تشكل محاولة من جانب إسرائيل لاستعادة زمام المبادرة بعرض عضلاتها وإظهار أنها عادت إلى مقعد السائق . وقال مردخاي غور : 'سيذكر الاجتياح سكان الأراضي المحتلة بأن الجيش ليس مفككاً' .

وقد اقترح شلومو جازيت (رئيس المخابرات الأسبق) أنه يجب عدم الاكتفاء بهدم منزل الإرهابي كعقوبة ، بل يجب هدم كل شيء في محيط قطره ٢٠٠ - ٤٠٠ متر من منزله . وحينما وقعت فتاة

القرن السابع عشر في منطقة لم تكن فيها الكثافة السكانية كبيرة ، تسكنها عدة «أم» من الهنود ، تتسم حضارتهم بعدم التركيب ، رغم جمالها ورقتها ، ومن هنا كان من السهل إبادتهم بعيداً عن عين التلفزيون الشيطانية التي لم تكن قد اخترعت بعد . أما هذا المستوطن الصهيوني فقد تمت تجربته الاستيطانية ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر في منطقة تعج بالسكان الذين تحيط بهم ملايين من إخوانهم ينتمون لثراث حضاري قديم مركب . وعلاوة على كل هذا أصبح في وسعهم الآن الحوار مع الكاميرا بكفاءة غير عادية ، فالتشدد هنا هو من قبل ما يمكن تسميته «العادة السرية السياسية» ، والحلم بالمستحيل اللذيد .

ويجب أيضاً أن نرى التشدد باعتباره تعبيراً عن أزمة حقيقية وعميقة ، فالصهيانية - كما أسلفنا - على استعداد لإظهار قدر كبير من التسامح حيال العربي إذا قبل هذا بالتطبيع وبأن يكون قطعة غيار يمكن استخدامها وتوظيفها . حينئذ يمكن أن يُمنَح العربي كثيراً من الحقوق المدنية وبعض الحقوق السياسية ويمكنه أن يلعب ما شاء من الطاولة أو حتى تنس الطاولة ، أى أن يمارس هواياته إذا كان بلا هوية .

إن غاب العربي ، وإن قنع وخنع ولم يتحد الشرعية الصهيونية ، فيوسع الصهيوني أن يتخذ موقفاً معتدلاً تجاه دجاج عربي مستأنس ثم تطبيعه ، أما إن تحول العربي إلى صقر ذي هوية يهاجم دفاعاً عنها فإن الاعتدال يختفي ويتخلى العدو عن ديموقراطيته الغريبة المزعومة ، ويضرب بيد من حديد .

نقد اقتبسنا حتى الآن كلمات الصهاينة المتشددة وحسب ، ولكن يجب أن نفرّق بين الأقوال والأفعال . فالأقوال لا تعبّر عن الموقف المتكامل وإنما تعبّر عن تشدد الإنسان اللفظي وعن نيته وقصده وعن حالته العقلية ، أى عن جزء من كل . ولدراسة مدى تشدد الإسرائيليين الفعلي وفي كليته ، علينا تجاوز النية والتقصّد واندياجات لمرصد عناصر أخرى مركبة تتجاوز إرادة القاتل نفسه ، فالتشدد اللفظي ، أى الموقف الصتري الكلامي ، قد يكون أحياناً بمنزلة غطاء تغطي الموقف الدجاجي أو النعامي الفعلي .

خذ مثلاً رغبة إيثان أن يمنع مرور السيارات ويكتفي بجنديين يقفان على ناحية أشارع . هل درس إمكانية إلقاء الحجارة عليهما واحتمار احتياجهما إلى فرقة عسكرية كاملة لحمايتهما ؟ أما فيما يتصل برحيل مئات القيادات ، ألا يحتاج الأمر لآليات معينة وآلة قمعية معينة لأن قاعدة هؤلاء القادة في حالة استفزاز ؟ ولكن هذه الأسئلة تفترض أن صاحب الاقتراح عنده الصورة الكلية ، والأمر ليس كذلك فالنموذج الإدراكي المادي يجتزئ مجموعة من الحقائق ويستبعد الحقائق الإنسانية والتاريخ ، ولذا يتحوّل الصقر الهائج من منظور الممارسة إلى نعام مضحك . خذ مثلاً رغبة هذا المستوطن الذي يود ذبح العرب وإبادتهم بعيداً عن كاميرات التلفزيون ، تماماً كما فعل الأمريكان في تجربة استيطانية ماثلة ، وهذه هي شهوة الصقور . ومع هذا بعد التدقيق نجد أن موقفه هذا نعامي تماماً ، فهو يعرف أن التجربة الأمريكية الاستيطانية الإحلالية تمت ابتداءً من



المسألة الإسرائيلية والحلول الصهيونية

المسألة الإسرائيلية - الصهيونية في التسعينيات : محاولة للتصنيف - الصهيونية الحلولية انقضوية - ما بعد الصهيونية : تعريف - المؤرخون الجدد : تعريف - ما بعد الصهيونية أو صهيونية عصر ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد - المفهوم الصهيوني / الإسرائيلي للصراع العربي الإسرائيلي - المفهوم الصهيوني / الإسرائيلي للسلام - بيريز ونيتهما ورؤيتهما للسلام - أعراض برتوخيا - أعراض نيتياهو : الإدراك الإسرائيلي للسلام في الوقت الحاضر - المفهوم الصهيوني / الإسرائيلي للحكم الذاتي

المسألة الإسرائيلية

The Israeli Question

وذلك أثناء مرحلة تعثر التحديث في روسيا القيصرية وما نجم عن مشاكل للجماعات اليهودية والشعوب والأقليات الأخرى داخل العالم الغربي وهو ما اضطرها للهجرة إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة . وبدلاً من أن يحل العالم الغربي مشاكله قام ، انطلاقاً من رؤيته الإمبريالية للعالم ، بتصديرها للشرق بعد تبني النصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة .

ونحن العرب لا علاقة لنا بالمسألة اليهودية . فهي لم تظهر في التشكيل الحضاري العربي . بل لعل كثيراً من المفكرين العرب لم يسمعوها عنها في حينها إذ أنها لا تنتمي إلى البنية التاريخية العربية . وعلى كل ، فإن المسألة اليهودية ، لم تُعد مشكلة مطروحة ، فقد تم حلها بطرائق غريبة مختلفة (التصدير إلى الشرق - الاندماج في غرب أوروبا ثم الولايات المتحدة - الإبادة) .

أما المسألة الإسرائيلية . فهي مشكلة أعضاء التجمع الاستيطاني الصهيوني ، وخصوصاً أعضاء الأجيال الجديدة ، الذين ولدوا على أرض فلسطين ونشأوا فيها ولا يعرفون لهم وطن آخر ولا يتحدثون سوى العبرية . ونحن العرب تشكل طرفاً مباشراً في هذه المسألة فنحن الضحية ، كما لا يمكن حلها دون تدخلنا إذ أنها مسألة توجد في صميم البنية التاريخية العربية . ورغم أن المسألة اليهودية هي التي أفرزت المسألة الإسرائيلية ، ذلك أن الصهيونية في محاولتها فرض حلها للمسألة اليهودية (بمساعدة الإمبريالية) نجحت في التأثير على بعض اليهود المناهجرين إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلاد لتحويلهم إلى فلسطين ، إلا أن المسألتين مع هذا تظلان منفصلتين تماماً وتنتميان إلى بناءين مختلفين . وعلمية الربط بينهما هي محاولة للتعمية ولطمس المعالم الخاصة بكل منهما . وبما لا شك فيه أن من مصلحة الصهيونية افتراض وحدة المسألتين ، حتى تربط أمن الدولة الصهيونية بأمن الإسرائيليين من ناحية ، وبأمن الجماعات اليهودية في العالم من ناحية أخرى ، وحتى تفرض على يهود العالم ، من

«المسألة الإسرائيلية» مصطلح قمنا بسكه لوصف وضع أعضاء التجمع الاستيطاني في فلسطين وحالة الحرب المستمرة التي يعيشون فيها منذ وصول دفعات المستوطنين الصهاينة الأولى عام ١٨٨٢ . والمسألة الإسرائيلية لا يمكن رؤيتها في إطار يهودي خاص ، وإنما يجب النظر إليها في إطار أكثر عمومية وشمولاً وهو الاستعمار الغربي وتاريخ الأفكار في الحضارة الغربية . فهي مشكلة ناجمة عن وصول كتلة بشرية يهودية (من الغرب حتى عام ١٩٤٨ ثم من الشرق بعد ذلك) بهدف الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ولتحل محل السكان الأصليين الذين يكون مصيرهم عادة ، في إطار الاستعمار الاستيطاني والإحلالي ، هو الإبادة أو الطرد . وقد تسبب هذا في ظهور المسألة الفلسطينية ، وهي قضية أعضاء الشعب الفلسطيني الذي تعرضوا لعملية الغزو والطرده هذه والذين كان من المفروض فيهم (حسب المخطط الاستعماري الغربي والصهيوني) إما أن يختفوا أو يذعنوا لحالة الغزو والطرده . ولكنهم ، على عكس التوقعات الغربية والصهيونية ، لم يختفوا ولم يذعنوا للغزو والقهر والطرده واستمروا في مقاومة المستوطنين ، بل تصاعدت مقاومتهم عبر السنين ، وهو ما يثير وبحدة قضية شرعية الوجود .

ونحن نميز بين ما نسميه «المسألة الإسرائيلية» وما يُسمى «المسألة اليهودية» ، إذ أن الخلط بينهما هو في نهاية الأمر تقبل للمقولات الصهيونية الخاصة بوحدة الشعب اليهودي ووحدة تاريخه وتراثه ، وهي مقولات ذات مقدرة تفسيرية ضعيفة ليس لها ما يساندها في الواقع . ومحاولة فرضها على الواقع هو الذي أدى إلى العنف المستمر . ولو بحثنا عن العناصر المشتركة بين المسألتين الإسرائيلية واليهودية لاكتشفنا أنها لا وجود لها ، فالمسألة اليهودية (بصيغة المفرد) هي مشكلة يهود شرق أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ،

الإشكالية الأساسية . ولكن بعد عام ١٩٦٧ ، لم يُعَد البقاء قضية ملحة وتساعد الاستهلاك وتفاقم الأزمة . وقد واكب هذا ظهور النظام العالمي الجديد مع ما يتسم به من سيولة أيديولوجية . استجابة لهذا الوضع ظهر تياران أساسيان (وتنوعات كثيرة عليهما) :

١ - الصهيونية الحلولية العضوية ، التي عمّقت الحلولية اليهودية الثانية الصلبة .

٢ - صهيونية عصر ما بعد الحداثة ، والتي تدور في إطار الحلولية السائلة .

وبينما تتسم الأولى بالصلابة الشديدة تتسم الثانية بالسيولة الشديدة ، ولكن رغم الصلابة أو السيولة فإن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة تظل الإطار المرجعي الذي يدور الجميع داخله . ويمكن القول بأن التيارين هما استمرار بشكل جديد وفي ظروف جديدة للصراع القديم بين الصهيونية السياسية أو العامة والصهيونية التصحيحية ، وأن كليهما لا يقدم حلاً للمسألة الإسرائيلية ، بل يزيدها تفاقمًا .

الصهيونية الحلولية العضوية

Organic Immanentist Zionism

« الصهيونية الحلولية العضوية » مصطلح قمنا بسكه لوصف أحد اتجاهات الفكر الصهيوني . ورغم أن الديباجات الدينية التي يستخدمها دعاة هذا التيار فاقعة إلا أننا يجب أن نضعها في إطار الحلولية اليهودية حيث تختفي الحدود بين الإله والإنسان والأرض ويحل الإله في الشعب والأرض ويتوحد بهما إلى أن يصبح الإله هو الشعب والشعب هو الإله . ويعبر دعاة الديباجات الدينية بطريقة متبلورة عن هذه الحلولية فهم أكثر ترمساً فيها من الصهانية العلمانيين ، ولكن هذا لا يعني أن الاتجاه الصهيوني الحلولي العضوي مقصور عليهم ، فهو يضم في صفوفه كثيراً من الصهانية العلمانيين الملحدون .

يرى دعاة الخطاب الديني أن الصهيونية وصلت إلى ما وصلت إليه من تدنٍّ متمثل في وضع المجتمع الإسرائيلي بسبب خلل أساسي في الصهيونية التقليدية ، ويتمثل (حسب رأي هارولد فيش) في محاولتها تبرير المشروع الصهيوني على الطريقة العلمانية الغربية (« دولة بموافقة القانون العام ») . وهو يرى أن مثل هذه الديباجة كانت مفيدة في وقتها إذ أنها جعلت الصهيونية مفهومة أو مقبولة للأغيار ولليهود أنفسهم ، ولكنها مع هذا تمثل انحرافاً عن جوهر

ناحية ثالثة ، فكرة الشعب اليهودي الواحد وكل المقولات الصهيونية الأخرى .

ولا يوجد حل للمسألة الإسرائيلية طالما ظلت مرتبطة بالمسألة اليهودية ، أي طالما تم النظر إليها في الإطار الصهيوني . فهذا الارتباط يعني أن أعضاء التجمع الاستيطاني هم جزء من الشعب اليهودي ، والحضارة الغربية ، وأن المشاكل التي تحدث " هناك " تحدث حلاً لها " هنا " ، ويستج عن ذلك تعميق بنية الاعتصاب والتفاوت . فكل مهاجر يهودي يحضر إلى فلسطين يحل محل مواطن عربي ويشغل حيزه العربي ويُعمق هوية الدولة الصهيونية باعتبارها دولة استيطانية إحلالية في حالة صراع مع العرب ، ويُعمق حدة المسألة الفلسطينية .

ومع هذا تدور كل الحلول الإسرائيلية المطروحة لإشكالية الصراع الدائر في فلسطين المحتلة داخل إطار صهيوني . قد تختلف طبيعة الحل في اعتدالها وتطرفها من اتجاه لآخر ، لكن كل الاتجاهات لا تتنازل عن الحد الأدنى الصهيوني ، وتحاول الوصول إلى الحد الأقصى حينما تكون الظروف مواتية .

الصهيونية في التسعينيات : محاولة للتصنيف

Zionism in the Nineties : An Attempt at Classification

في محاولتنا تعريف الصهيونية طرحنا الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كإطار للتعريف ومن ثم سمينا كل " المدارس " الصهيونية " تيارات " ، باعتبار أنها جميعاً تتقبل الصيغة الصهيونية . وبينما أن إدخال ديباجات يهودية على هذه الصيغة قد هوّدها دون أن يُغيّر بنيتها ، وأن التهويد يستند في واقع الأمر إلى الحلولية اليهودية . وفي محاولتنا تصنيف الاتجاهات الصهيونية الجديدة المختلفة ستع نفس المنهج ، وسنبداً بالصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة باعتبارها تُشكّل الإجماع الصهيوني أو الحد الأدنى الصهيوني الذي ينطلق منه الجميع . أما الحلولية فهي الإطار الذي تم من خلاله تهويد الصيغة وعقد الاتفاق بين الصهانية دعاة الديباجات الدينية والعلمانيين . وفي هذا الإطار سنشير إلى اتجاهين صهيونيين أساسيين يعكسان التطورات التي حدثت داخل المعسكر الصهيوني وفي العالم .

ويمكننا القول بأن المشروع الصهيوني قد مرّ بحلّة " بطولية " كانت الأيديولوجية الصهيونية فيه تشكل دليلاً للعمل ، وكانت جماعة المستوطنين (قبل أو بعد ٤٨) تتسم بالتماسك ووضوح الرؤية النسبي ، وقد زاد الرفض العربي هذا التماسك ، إذ أصبح البقاء

ويشرح فيش لاهوت/أيديولوجية الصهيونية الجديدة (الصهيونية التي وعت ذاتها الحققة) ، فيبين أن هذه الصهيونية ستكتشف أن جذورها ليست في التاريخ الغربي أو تاريخ الشرق الأدنى القديم أو ما يسمى «التاريخ اليهودي» (كما نشره العلمانيون) وإنما في الميثاق الذي عقده بين الرب والشعب ، أي في التاريخ المقدس . وليس هذا الميثاق مجرد تفسير ممكن لنواقع ، وإنما هو الواقع نفسه كما تعرفه إسرائيل ، وهو مصدر الحياة الأزلية لهذا الشعب (ولنلاحظ أن الواقع الآن ، واقع إسرائيل ، مجال له قوائمه المقدسة الخاصة ، المقصورة على الشعب اليهودي ، ولا يستطيع غير اليهود التساؤل عن معناه والاحتجاج عليه حتى إن سقطوا ضحايا له).

ويذكر هارولد فيش أن مبدأ أخوار عند بوهر (اخونوي العلماني) هو أدق فكرة لوصف الصهيونية الجديدة . وأن مشكلة بوهر تكمن في أنه لم يهتم كثيراً بعلمه السياسة بسبب توجهه الوجودي ، فقلص مبدأ وقصره على انعلمه الفردي رغم أن نسقه الفكري يتضمن عالمه التاريخ والسياسة . وهذا ما يفعله فيش والصهاينة الجدد ، فهم يطبقون مبدأ أخوار على كل مجالات الحياة العامة والخاصة . ولعلمه كان ينبغي ، انطلاقاً من هذا ، أن تسميها «الصهيونية الحوارية» . ولكننا نرى أن تسميتها «الصهيونية الخدولية» العضوية أكثر دقة لأن الصورة المجازية العضوية ، بشكلها المادي (كما عند أحاد هعام) ، والخلولي (كما عند كوك) ، ترد في كتابات كل الصهاينة بشكل جزئي إلى أن تصل إلى تحقّقها الكامل في هذه الصهيونية الجديدة . كما أن هذه الصورة المجازية محورية في كتابات بوهر ، وما أخوار سوى شكل من أشكال الوحدة العضوية وتعبير عن الخلوئية . كما أننا حينما نصفها بأنها «صهيونية حلونية» فإنما نعني أنها صهيونية صفت كل الازدواجيات والانشطارات ، وملأت كل الفراغات ، وسدت كل المسافات ، وربطت بين المقدمات والنتائج ، وظهرت الصيغة الصهيونية تماماً من الشواهب ، بحيث أصبح الشكل متحمساً بانضمون وأصبحت القومية هي الدين وأصبح الدين هو القومية . وهي ، فوق هذا ، لا تبحث لنفسها عن تبرير خارج نفسها من خلال أية ديباجات غير يهودية ، وإنما تتخذ شكلاً دائرياً ملتفتاً حول نفسه مكتفياً بذاته ، فالدأنا هنا هو نفسه المدلول . ويُفسّر هذا الوجود العضوي سر عزلة هذا الشعب وسر نبذ الشعوب الأخرى له . ولعل العضوية (والخلولية) الكاملة تظهر في شعار الجماعات السياسية التي تحاول ترجمة الفلسفة الصهيونية الجديدة إلى ممارسة : «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل تبعاً لتوراة إسرائيل»

الصهيونية . وكان هذا الجوهر (رغم ذلك) يعبر عن نفسه ، بطريقة متعثرة ، الأمر الذي أدّى إلى ظهور ازدواجية داخل الصهيونية . ويظهر ذلك في وثيقة إعلان إسرائيل التي صدرت في ٥ أيار ٥٧٠٨ (١٤ مايو ١٩٤٨) ، أي أنها تتبع تقويمين : أحدهما يهودي والآخر غير يهودي . وتتبدّى نفس الازدواجية في عبارة «تسور إسرائيل» (صخرة إسرائيل) التي وردت في تلك الوثيقة واختيرت عن عمد لإيهامها ، فهي قد تعني «الأب» وقد تعني «الملك المقدس» الذي يتوجه إليه اليهودي المتدين ، كما أنها قد تكون «هوية إسرائيل الجماعية الصخرية (الصلبة)» ويضيف هارولد فيش أنها يمكن أن تكون الإرادة القومية التي تحدّث عنها روسو (وأحد هعام من بعده) ، والتي توجّه مصير الأمم ، نوعاً من الجوقة الإغريقية التي تمثل الماضي والحاضر والمستقبل .

وقد قام مفكر ديني إثني آخر ، هو جويل فلورشام ، بتحليل ديباجة وثيقة إعلان إسرائيل ، فقال إن ما جاء فيها ليس مقصوداً على الشعب اليهودي وإنما ليست إلا تعبيراً عن رغبة الصهاينة في تطبيع اليهود وتاريخهم . ثم يقوم فلورشام بإظهار زيف مقولات الديباجات العلمانية الواحدة تلو الأخرى . فالشعب اليهودي لم يؤلد في إرتس إسرائيل - كما جاء في الديباجة - وإنما في مصر وفي الصحراء ، وهويته الروحية والدينية والقومية تمت صياغتها في المنفى ، خارج أرض إسرائيل . ومثل هذه الديباجات ، حسب تصوّره ، إن هي إلا بقايا عصر الاعتناق والاستنارة ، ولابد من العودة إلى الجذور ، إلى الخطاب الإثني الديني ، أي إلى اليهودية ، لأن التخلي عن اليهودية (كما يفهمها هارولد فيش) وعن القيم اليهودية والعقائد اليهودية ، وإحلال الديباجة العلمانية محلها ، هما اللذان أديا إلى فقدان اليهود احترامهم لأنفسهم وإلى فشل الصهيونية في علاج الروح .

ولكن كانت هناك دائماً محاولات داخل الصهيونية تتجاوز هذه الازدواجية الانشطارية (حسب تعبير كوك) وصولاً إلى الواحدة الصهيونية . ويرى هارولد فيش أن ثمة خطأ أساسياً يجمع كتابات هس وجوردون (منظراً الصهيونية العمالية) وبوهر (منظراً الصهيونية الثقافية) وكوك (منظراً الصهيونية الدينية) . هذا الخط هو إيمانهم بأن الصهيونية الحققة لا تُفَرِّق بين الدين والتاريخ اللذين يصحبان في كتابات هؤلاء المفكرين شيئاً واحداً ، والمنظور وغير المنظور يمتزجان في وحدة مشالية تتجاوز الواقع . وجوهر الصهيونية ، حسب تصوّر فيش ، كامن وراء بعث مقولة القداسة في الحياة الخاصة والعامة . فالصهيونية ، من هذا المنظور ، هي شكل من أشكال الواحدة المقدسة .

يهودية وإنما من خلال تشييد دولة هي أداة في يد الخالق الذي يد شعب إسرائيل للخلاص . . . وليس هدف هذه العملية تطبيع شعب إسرائيل ليصبح أمة مثل كل الأمم ، وإنما ليصبح شعباً مقدساً ، شعب الله الحي .

وجود هذا الشعب في فلسطين ليس استيطاناً أو استعماراً أو احتلالاً أو اغتصاباً ولا حتى لحماية اليهود أو للحفاظ على أمن الوطن أو لخدمة الاستعمار أو من أجل الديمقراطية أو الاشتراكية أو الحضارة الغربية ، أو أي شيء من هذا القبيل ، كما يظن كثير من الأغيار ، وإنما هو تحقيق للمشيئة الإلهية : واجب مقدس ، وعبء ديني ، يحمله اليهودي ويهدف إلى خلاص الشعب المقدس وتحقيق الوعد الإلهي والميثاق بين الإله وإسرائيل ، هو جزء من الحوار الأزلي بين الشعب والإله . ومن ثم فهي عملية لا تنتهي ولا " حدود " لها . ورسالة هذا الشعب المقدس تفرض عليه أن يفرغ الأرض المقدسة من سكانها الأصليين العرضيين .

أما موضوع مركزية إسرائيل في حياة الدياسبورا فيكتسب بعداً دينياً عميقاً إذ أن عبء «المصير اليهودي» انتقل بعد تأسيس الدولة إلى المستوطن . فما يحدد الشعب اليهودي ليس ذكريات الأسلاف المشتركة بين إسرائيل وأعضاء الجماعات اليهودية خارج فلسطين وحسب وإنما يحدده أيضاً المصير الفريد . وقد استقر عبء التفرد هذا بكتيبته على أكثاف الأمة الجديدة التي ظهرت في أرض إسرائيل .

وهذه كلها كلمات كبيرة تحتاج إلى تفسير فهي تنطوي في واقع الأمر على تصور للمسألة الإسرائيلية ولحلها . فحينما يتحدث أحد عن قداسة شعبه الذي يحتل أرض شعب آخر ، فلا بد أن تكون هناك علاقة ما بين الديباجات والسلوك . ففي فترة ما قبل الدولة ، كان الصهاينة يتحدثون عن العمل العبري (لا المقدس) لأنهم كانوا يودون أن يحلوا محل العربي . ولذا ، فقد كانت الديباجة الاشتراكية ومفهوم اليهودي الخالص شعارين مناسيين . فلم الديباجة الحولية العضوية الآن ؟ ولم تصعيد معدلات الحلول ؟ يضع جويل فلورشايم يدنا على المفتاح حينما يقول إنه بدون الوعد الإلهي ، بدون التسويغ الحلولي ، تصبح إعادة الأرض إلى اليهود (أي استيلاء اليهود عليها) فعلاً غير عقلاني يقع الظلم بسكان فلسطين العرب ، ويصبح من العسير شرح المطالبة اليهودية بالأرض المقدسة ، كما يصعب تبرير أسبقية المطالب اليهودية على الحقوق العربية . وهكذا ، فإن الصهيونية الجديدة تسويغ للوضع الجديد .

ويتلخص الوضع الجديد في أن الاستعمار الصهيوني قد ضم رقعة كبيرة من الأرض بدون وجه حق ، واحتلها واستعبد أهلها ،

وهي عبارة كان يرددها موشي ديان العلماني ! ولنتأمل العضوية والحولية ، فالأرض والشعب (التربة والدم) مرتبطان بسبب التوراة التي هي مصدر قداسة كل منهما . وأخيراً ، فإننا حين نصف هذه الصهيونية بالعضوية نكون قد بينّا صلتها بالخركات السياسية المماثلة وبالفكر القومي العضوي المتطرف ، كالتأزيم التي تتسم بهذه العضوية المتطرفة .

وتصل هذه الصهيونية العضوية إلى ذروتها في التفسير الحرفي للمعهد القديم . فالتفسير الحرفي يفترض أن الظاهر هو الباطن ، وأن القصص الديني هو التاريخ ، وأن الوعد الإلهي هو رخصة بالاستيطان (كما عند الصهاينة المسيحيين تماماً) . وفي هذا الإطار التوراتي . بإمكان فيش أن يتوجه للجماعات المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة (المعروفة برجعيتها وحبا العميق وكرها الأعمق لليهود) ، وأن يطلب منها أن تعترف بالمعزى الديني لأحداث التاريخ ، وبدلالة الصهيونية والدولة .

وفي داخل هذا الإطار العضوي الحلولي المتسق مع نفسه ، المتناسق مع مقدماته ، المكتفي بذاته ، الذي لا يكلف نفسه الإشارة إلى ما هو خارجه ، تكتسب الأطروحات الصهيونية التقليدية بُعداً مذهباً جديداً . فالتاريخ اليهودي ليس تاريخاً عادياً ، وكذلك القومية اليهودية ليست قومية عادية (كما كان يدعي هرتزل وأتباعه) ، وإنما هو كيان فريد . والشعب اليهودي ليس شعباً عادياً مثل كل الشعوب وإنما هو شعب إلهي المصدر . ويحلو لأتباع هذا الاتجاه أن يقتبسوا كلمات بلعام العراف الذي دعاه ملك مؤاب ليلعن العبرانيين القدامى عند اقترابهم من مملكته ، فقال : " هو ذا شعب يسكن وحده . وبين الشعوب لا يحسب " (عدد ٢٣/٩) . ويمكن ترجمة ذلك إلى : " هو ذا شعب عضوي مقدس لا يختلط بالشعوب الأخرى ولا يندمج معها ولا يحسب بين الشعوب ، فهو منبوذ " . فعزلة اليهود هي الشيء الطبيعي ، ففي أعماق اليهودي توجد جذور القلق . ولذا فهو يسبب القلق للعالم كله ولا يعطيه أي سلام ، وهو (كجسم غريب) يشبه الخميرة التي توضع في المادة فتغيرها دون أن تتغير هي . ومن ثم فإن معاداة اليهود والرغبة العارمة في نبذهم ليستا ظاهرتين اجتماعيتين يمكن شفاء الأغيار منهما ، وإنما هما تعبير طبيعي عن وجود إسرائيل الغريب الذي يحدده الميثاق . إنهما اعتراف بسر إسرائيل وثنا عليها .

وقد فسر الحاخام يهودا عيمثال (رئيس إحدى المدارس الدينية) أهداف الصهيونية كما تحددها الفلسفة الجديدة بقوله : " إن الصهيونية لا تبحث عن حل لمشكلة اليهود من خلال تشييد دولة

"الميراث الشيطاني" إذ يترصص كل نسل عيسو (أي الشعوب المجاورة للعبرانيين ، أي العرب) بآبناء إسرائيل ليلحقوا بهم الأذى ويدمرهم أينما سحت الفرصة (ابتداءً من الهجمات الفدائية وانتهاءً بالأطفال العرب الذين يلقون الخنجر على المستوطنين الأترياء) . فقوى الشيطان لن تصبر على وجود شعب إسرائيل الذي يعيش داخل دائرة الحلول والقداسة . وداخل هذه الدائرة العضوية الخلوئية المقدسة ، يصبح العرب هم العمالة والنيوسيون وشعوب أرض كنعان الذين ورد ذكرهم في العهد القديم وهم شعوب يجب طردهم أو إبادتهم . ولذا ، فقد أصدر الحاخامات أوامره الدينية بقتل اثنين من العرب ، فهذا هو أمر الشريعة .

وهكذا تكون الصهيونية العضوية الخلوئية قد زودت المستوطن الصهيوني بإطار إدراكي يعقلن عزته الكاملة ، ويربر بظنه وسطوته وغزوه ووحده ، بحيث يجعل حالته هذه استمراراً لما كان واستعداداً لما سيكون وتحقيقاً للرؤى التوراتية . إن المستوطن الذي بنى بيته بجوار البركان ، ويحيا في خطر دائم ، يمكنه أن يسوغ موقفه بخلق القداسة على نفسه ، بحيث يرى نفسه أداة من أدوات الخلاص وجزءاً من عملية إنهيّة ضخمة لا يمكنه التحكم فيها ، بنفس طريقة الجندي الغربي الذي كان يعقلن وجوده في غابات أفريقيا الحارة السوداء على أساس نون جلده الأبيض والأعبر ، الأخلاقية الناجمة عن ذلك . وبذا ، تكون الصهيونية العضوية قد صفت أية ثانية ، وأسكتت أية تساؤلات ، وجردت المستوطن الصهيوني من أية إنسانية متعينة ، وخلعت عليه قداسة تحرمه من وجوده الإنساني الحق ، وبذا تكون الصيغة الصهيونية الأساسية الغربية التي نسجها اليهودي إلا على أنه شيء أو سلعة قد تحققت تحقّقاً كاملاً ، كما يكون أعضاء السادة البشرية قد استنبطوا الرؤية تمام الاستبطان .

ويقول هاروند فيش إن الصهيونية أخيراً قد بدأوا يكتشفون سر القداسة وحلم الخلاص والتفرد ومغزى الوعد الإنهبي والميثاق مع الرب . وهو يرى أن جماعة جوش إيمونيم هي أول تنظيم سياسي يحمل أيديولوجية الصهيونية الجديدة ، الصهيونية التي أدركت ذاتها . وقد يكون فيش محقاً في هذا من الناحية الإمبريقية المباشرة . لكن يمكن القول بأن النموذج الكامن وراء الصهيونية الجديدة هو أيضاً النموذج الكامن وراء فكر ما يسمى "اليمين الإسرائيلي" بغض النظر عن الانتماء الديني ، فما يهم في الإطار الخلوئي هو الشعب والأرض وليس الإله ، ولذا يستطيع شارون الملحد ، وتنياهو صاحب الفضائح العامة والخاصة ، أن يتحركا في إطار النموذج

خارقاً بذلك كل الأعراف الدينية والخلقية والدولية . وليس بإمكان أي منطق إنساني مهما بلغ من الحذق والصقل أن يبرر ذلك ، وخصوصاً أن العرب يرفضون قبول الأمر الواقع ، كما أنهم لم يخنثوا بعد ، كما كان من المفروض أن يفعلوا حسب تصور المشروع الصهيوني . وليس عند الصهاينة أية حلول ، حتى ولو نظرية . لهذا الوضع . ولذا ، فلا بد من اللجوء إلى منطق هو في جوهره غير منطقي ، منطق الخلوئية العضوية التي تخلع على البشر وأفعالهم قداسة ومطلقية بحيث يشير العقل إلى نفسه ويصبح مرجعية ذاته ، مكتفياً بذاته ، يستمد معياريته من ذاته ، ولا يحتاج إلى تبرير خارجي . والواقع أنه حينما يتم ذلك ، يفعل الإنسان ما يحلوه ف يضم الجولان وغزة والنيل والفراة ، ويُفسر هذا على أنه جزء من الحوار مع الرب وتعبير عن الميثاق وعيب فريد لا يطبق أحد غير المستوطن الصهيوني (اليهودي المطلق المقدس) حملة . وهذا تسوية فريد لحالة فريدة هي الحالة الانتشارية الصهيونية التي لا حدود لها ، فهي هنا تصبح فعلاً مقدساً ، والأفعال المقدسة لا بداية لها ولا نهاية ، ولا سبب لها ولا تفسير .

ويمكن تفسير حالة العزلة الدائمة التي يعاني منها المستوطن الصهيوني هي الأخرى بالطريقة نفسها . فالشعب اليهودي المقدس هو كما تقدم شعب يسكن وحده وبين الشعوب لا يحسب ، فهو شعب عضوي منبوذ حقاً . ولذا ، فبإمكانه أن يستوطن الجليل و نابلس ، في جزيرة صغيرة معزولة وسط المحيط العربي ، ويرى أن وجود منزله بجوار البركان أمر طبيعي تماماً ومنصوص عليه في التراث الديني . وأما حالة الحرب الدائمة ، فهي الأخرى حالة تستند إلى القداسة . وقد قال الحاخام تسفي يهودا كوك (ابن الحاخام كوك) "إن جيش الدفاع الإسرائيلي هو قداسة كاملة فهو يمثل حكم شعب الله فوق أرضه" . واليهودي العضوي حقاً لا يبحث قط عن السلام . وكما قال الحاخام يعقوب أرييل ، فإن اليهودي المتدين يعترض على السلام . فهو يحتفظ بوعي تاريخي دائم لا يدعه ينسى أحداث الماضي بل يولد في وجدانه موقفاً حذراً تجاه العالم الخارجي . وفي نهاية الأمر ، فإن من الخير لنا أن نتعزل عن الأمم ، كما قال الحاخام أفرايم زيميل .

والصراع العربي الإسرائيلي داخل إطار القداسة صراع لا ينتهي ولا حل له ، إذ يجب النظر إليه لا في ضوء المصالح المتصارعة وعمليات الاستيلاء على الأرض وإنما في ضوء سرّ حب اليهودي لصهيون وسر الكره العربي لإسرائيل (ويلحظ أن كلمة "سر" هنا مستخدمة بالمعنى الديني الحرفي) . والصراع إن هو إلا جزء من

وأعضاء هذا الفريق "الصهيوني" لا ينكرون شرعية ما يُسمى «القومية اليهودية» التي أدت إلى إقامة الدولة ، ولكنهم يطالبون بإنهاء الرابطة النفسية والعائلية بين يهود إسرائيل والجماعات اليهودية خارجها (ونحن لا تأخذ موقفاً وسطاً بين الفريقين . انظر : «ما بعد الصهيونية ، أو صهيونية ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد» .

ومما يجدر ذكره أن ما بعد الصهيونية لها جذور تسبق تاريخ ظهورها في الثمانينيات . فتحتدي الرواية الإسرائيلية للأحداث أمر قام به إسرائيل شاحك من قبل بشكل منهجي شامل . أما يوري أئينيري فقد أكد في أكثر من مناسبة أن الصهيونية مثل البيوريتانية هي أيديولوجية الأصل التي انتهت دورها ، وهناك من قال إن الصهيونية إن هي إلا حركة إنقاذ لليهود أوروبا (من الكارثة المحيطة بهم) انتهت دورها مع إعلان الدولة الصهيونية ، وعلى الجميع تقبلها دون الخوض في النقاش بخصوص الأصول . وهناك طبيعة الحال الحركة الكنعانية التي نادت (حتى قبل قيام الدولة) بفصل الدولة الصهيونية عن يهود العالم وضرورة التفرقة بين الإسرائيليين (الكنعانيين) واليهود . وعلى مستوى التطور التاريخي لوحظ أن جيل الصابرا كان قد بدأ يتعد عما يُسمى «التراث اليهودي» مما دعا جورج فريدمان إلى الإشارة لهم بأنهم «أغبياء يتحدثون العبرية» . بل إن بن جوريون نفسه طالب بحل المنظمة الصهيونية بعد تأسيس الدولة ، فقد وصفها بأنها «السقالة» التي تفقد وظيفتها بعد الانتهاء من البناء . وأن مهمة يهود العالم هي الهجرة إليها وحسب ، وبإمكان الدولة الصهيونية الوصول إليهم مباشرة ، دون وساطة المنظمة الصهيونية . وهو موقف لا يختلف كثيراً عن موقف الكاتب البريطاني ، من أصل مجري ، آرثر كوستلر .

وظهر ما بعد الصهيونية في الثمانينيات واكتسابها شيئاً من المركزية له أسباب عديدة يمكن أن نورد بعضها فيما يلي :

١ - انتشار العديد من مفاهيم ما بعد الحداثة . وقد استطاعت إسرائيل حتى حرب ١٩٦٧ أن تعوق تأثير ما بعد الحداثة وما يصاحبها من نسبية مطلقة ، فقد كانت دولة ريادة عمالية تؤسس اقتصاداً استيطانياً جماعياً ، يكفل للمستوطنين كثيراً من المزايا والحقوق .

٢ - الثورة المعرفية في العلوم الإنسانية في الغرب ورفض المسلمات البديهية التي سادت مثل مطلقات حركة التنوير والعقلانية والتقدم ورفض الرؤية التاريخية أحادي الخط والتمركز حول الغرب .

٣ - يرى البعض أن الصهيونية قد حققت أهدافها على الصعيد القومي إذ أسست دولة قومية عادية طبيعية ، سكانها طبيعيون . بل

نفسه ، نموذج الحلولية الصلبة ، حيث يقف اليهودي المقدس في أرضه المقدسة ويواجه كل الأغيار .

ما بعد الصهيونية : تعريف

Post-Zionism : Definition

«ما بعد الصهيونية» مصطلح سياسي يشير إلى مجموعة من العلماء الإسرائيليين تشمل المؤرخين الجدد وعلماء الاجتماع الانتقادين . وقد تأثر بهم عدد من العاملين في حقول الثقافة والفن والأدب . ومن أهم حملة خطاب ما بعد الصهيونية بني موريس وموشي سميث وسيمحاً فلابان وبار يوسف وأوري رام وسامي سموحا وباروخ كينفرلنج وتامار كاتريال وسارا كازير وجيرسون شافير وبارون إزراحي وشلومو سويرسكي وتوم سيجيف ويونانان شايترو ويورين بن البعازر وباجيل ليفي وإيلا شوحات وأفي شلايم وإيلان باي وغيرهم .

ويُستخدم مصطلح «ما بعد الصهيونية» للإشارة إلى انحسار الأيديولوجية الصهيونية ودخول التجمّع الصهيوني عصر ما بعد الأيديولوجيات . (كلمة «بعد» في الخطاب الفلسفي الغربي تعني أن النموذج المهيمن قد ضمر وذوي ولم يولد نموذج جديد يحل محله ، أي أن ثمة أزمة على مستوى النموذج لم يظهر لها حل بعد ولعلها تعني أيضاً «نهاية» . ومن أهم مصطلحات الما بعد مصطلح «ما بعد الحداثة» الذي صاغ مصطلح «ما بعد الصهيونية» قياساً عليه .

ويرى البعض أن ما بعد الصهيونية معادية للصهيونية وأنها تعيد النظر في كل المقولات الصهيونية الأساسية ، بينما يؤكد البعض الآخر أن ما بعد الصهيونية إنما هي امتداد للصهيونية . ويضيف بعض دعاة ما بعد الصهيونية أنفسهم (مثل بني موريس) أنه صهيوني يقوم بعمل إيجابي "من خلال البحث عن الحقيقة التاريخية" . بل يرى بعض هؤلاء أن ما بعد الصهيونية هي تحقق للصهيونية ، وأن السلام مع العرب هو الثمرة الطبيعية للإنجاز الصهيوني . وكما يقول بني موريس : "إن الكشف عن أعمال الطرد ومجازر ضد العرب في سنة ١٩٤٨ ، وأعمال إسرائيل على امتداد الحدود في الخمسينيات ، وعدم استعداد إسرائيل للقيام بتنازلات من أجل السلام مع دول عربية (الأردن وسوريا) بعد سنة ١٩٤٨ ، ليس «دعاية معادية للصهيونية» ، وإنما هو إضاءة لجانب من مسارات تاريخية مهمة ، عثمت عليه عمداً طوال عشرات من الأعوام المؤسسة الإسرائيلية - بمن في ذلك الباحثون والصحافة - خدمة للحكومة وللأيديولوجيا السائدة" .

ومصيرها) وعلاقة المستوطن الصهيوني بالجماعات اليهودية في الخارج .

وقد قام دعاء ما بعد الصهيونية بمراجعة المقولات الصهيونية الرئيسية وانتقاداتها ، ومحاولة 'نزع القداسة' عن كل أو بعض المقدسات الصهيونية . فوجّه حملة خطاب ما بعد الصهيونية النقد لبعض الأفكار السائدة مثل 'جمع المنفيين' و'بوقة الصهر' والطبيعة العسكرية للمجتمع الإسرائيلي ونزعة التوسعية وشعار 'الأمن فوق كل اعتبار' . بل تناول بعضهم الأقنوة الصهيونية والغربة الكبرى ، أي مسألة التهلوكوست .

وقد قام المؤرخون الجدد بمراجعة الرواية الصهيونية لحرب ١٩٤٨ . أما علماء الاجتماع الانتقاديون فقد قدّموا نقداً جزئياً للصهيونية فدرسوا حركات الاحتجاج والثورات المضطّدة في المجتمع الإسرائيلي (الفلسطينيون والسود والنفارذ والنساء) بحيث طبق بعضهم منظور كولونيالي على الدراسات التاريخية الصهيونية . وقد خرج حملة خطاب ما بعد الصهيونية على النهج الصهيوني السائد والذي يقوم على لي عتق التاريخ والواقع من أجل إرساء المزاعم والادعاءات الصهيونية .

المؤرخون الجدد : تعريف

New Historians : Definition

مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين الذين أخذوا في الظهور منذ الثمانينات وبدأوا في مراجعة الرواية: الأكاديمية الإسرائيلية للصراع العربي الصهيوني ، وبخاصة حرب ١٩٤٨ التي جرى صوغها ضمن إطار أيديولوجي صهيوني يعيد ترتيب الوقائع ، واستبعاد ما لا يروق للصهيانية . فالرواية الإسرائيلية الصهيونية لوقائع حرب ١٩٤٨ وما بعدها تحوّل بقدر الإمكان عدم ذكر الفلسطينيين ، فلا توجد جماعة فلسطينية قائمة بذاتها (ومن هنا الإكثار من ذكر البدو) بعد ١٩٤٨ . ونم يتحدث أي تهجير قسري (ترانسفير) للفلسطينيين فقد خرجوا تلقائياً أو هربوا بناء على دعوة صريحة من الملوك والرؤساء العرب حتى يتسنى للجيش العربية الإجهاز على الدولة الصهيونية الوليدة ، المحاصرة من كل جانب ، أي أنه تم إسقاط البطولة تماماً عن الفلسطينيين وخلعها على الصهيانية .

رسم المؤرخون الجدد صورة أكثر واقعية تقترب إلى حد ما من الرواية الفلسطينية لوقائع تلك الحرب ، والتي تبين أن المطامع الصهيونية قد تم تحقيقها على حساب السكان الفلسطينيين وأن العرب أبعدوا عن طريق الطرد . وقد أظهر المؤرخون الجدد أن العالم العربي

إن يهود العالم أنفسهم تم تطبيعهم من خلال وجود الدولة الصهيونية .

٤ - كانت الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ تمثل أقلية لا تتمتع بإجماع عريض ولكن بعد قيام الدولة حدث إجماع عليها وعلى المقولات الصهيونية حتى حرب ١٩٦٧ . وبعد حرب الاستنزاف (١٩٦٨ - ١٩٧٠) وحرب أكتوبر (١٩٧٣) والحرب في لبنان ، فالانتفاضة ، بدأت بأعداد غفيرة من الصهاينة في إعادة النظر في المقولات الصهيونية وبدأت ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية .

٥ - يحس المستوطنون في إسرائيل أن ثمن الحروب المتكررة مرتفع للغاية وأنهم هم الذين يدفعون الثمن . فالمستوطن الصهيوني هو الذي يواجه في الوقت الحالي كارثة جماعية ، لكل هذا بدأوا يبحثون عن بدائل للنموذج الصهيوني .

٦ - على عكس الخوف من وقوع الكارثة الذي يمارسه سكان المستوطن الصهيوني يحس يهود الشتات بالطمأنينة ، فالخوف لم يعد يطاولهم وهم يعيشون حياتهم بشكل طبيعي ، إن لم يكن أفضل من أقرانهم الإسرائيليين .

٧ - يرى بني موريس أن دولة إسرائيل دخلت ، في الأعوام الأخيرة ، حقبة ما بعد أيديولوجية ، أي 'ما بعد صهيونية' ، بدأت فيها المصالح والقيم الخاصة والفردية تغطي على قيم الجماعة بكاملها . ومجتمع الريادة الصهيونية - في نهاية الأمر - هو مجتمع مؤجل فيه الاستهلاك ، فكثير من استوطنوا في فلسطين فعلوا ذلك ليرفعوا مستواهم المعيشي .

٨ - يرى بني موريس ، كذلك ، أن الإحساس بالازدحام الشديد في الدولة (الذي ينعكس يومياً في شوارع المدن وعلى أرصفتها) بدأ يحتل مكاناً ما في وعي إسرائيليين كثيرين ، وهذا أمر من الممكن ، ومن الضروري ، أن يؤدي إلى تقييد الهجرة في المستقبل غير البعيد ، لأسباب 'عملية' لا أيديولوجية .

ويشير الجدول الدائر في إسرائيل بشأن ما يُسمى 'ما بعد الصهيونية' مسائل متنوعة مثل : الهوية الإسرائيلية (أصولها والمكونات الدينية والصهيونية الداخلة في تكوينها) وغط الدولة والمجتمع الإسرائيلي المرغوب فيها (بناء الأمة والموقف من الديمقراطية الليبرالية والقيم الإنسانية العامة ، والتعارض القائم بينها وبين القيم اليهودية القبلية والدينية) والسياسة الإسرائيلية تجاه العرب (سواء الأقلية الفلسطينية التي تحبها في إسرائيل ، أم تجاه الشعب الفلسطيني القاطن في المناطق المحتلة) ، والسياسة الإسرائيلية تجاه التوسع الصهيوني (مستقبل المناطق المحتلة

فبدلاً من حلولية بدون إله على طريقة العلمانيين ، بعثوا مرة أخرى حلولية شحوب الإله التقليدية ، حيث يحل الإله في الأشياء ، ويذوب فيها ويتوحد معها ، ومع هذا يظل محتفظاً باسمه . وقد جفت مصادر المادة البشرية اليهودية وهذا يُعد كارثة بالنسبة لمجتمع استيطاني يعرف أن من أهم أسباب ضمور ممالك الفرنجة وموتها هو عدم تدفق المادة البشرية الفرنجية عليها . وجفاف المادة البشرية يعني أيضاً تداعي الدور القتالي للدولة وظيفتها الأساسية هي القتال المستمر وبدونه قد تختفي في لحظات (انظر الباب المعنون «أزمة الصهيونية»).

لكل هذا اهتزت القصة الصهيونية الكبرى : عودة واستيطان - إفراغ الأرض من سكانها ورحيل السكان من تلقاء أنفسهم - تأسيس الدولة اليهودية الخالصة - تدفق ملايين اليهود على أرض الميعاد - نهاية التاريخ السعيدة . فلا العرب اختفوا ولا اليهود تدفقوا ، وبدلاً من أن يتجسد الإله اليهودي في الدولة اليهودية ، لم يعد له وجود وتفكك اللوجوس . فالدولة التي تم تأسيسها بزعم إنقاذ يهود العالم من ذئاب الأغيار وجدت أن عليها أن تطارد اليهود بلا هوادة "لإنقاذهم" . والدولة التي جاءت لتؤكد السيادة اليهودية وجدت أن عليها الاستجداء والاعتماد المذل على الدول الغربية لتضمن لنفسها البقاء . والدولة التي أعلنت أنها ستخرج اليهود من الجيتو وجدت نفسها محاصرة في الداخل والخارج من العرب الذين لم يستسلموا لها ، فتحوّلت هي نفسها إلى الدولة/الجيتو أو الدولة/الشتل . وقد تبلور هذا الوضع في الاستيطان ، فالصهيونية (على حد قول بن جوريون) هي الاستيطان . ولكن بدأت تظهر أصوات تنادي بفصل الصهيونية عن الاستيطان والادعاء بأن الصهيونية هي الاستثمار في إسرائيل أو التعاون العلمي معها أو حتى زيارتها للسياحة . والرواد الصهاينة الذين كان من المتصور أنهم سيقومون بغزو فلسطين وتخليصها وتخليص أنفسهم (عن طريق الزراعة المسلحة : يدمسك بالندقية والأخرى تمسك بالمرحاث) أصبحوا مستهلكين بالدرجة الأولى وأصبح الاستيطان مرتبطاً بالاستهلاك وأصبحت الإعلانات عن المستوطنات تتحدث عن حجم حمام السباحة وعدد مكيفات الهواء وطريقة الدفع بالتقسيط المريح ونسبة الخصم عند الدفع ، أي أن الأسطورة الصهيونية صُربت في الصميم . وقد ساعد انتصار ١٩٦٧ على هذا الانتقال من التقيشف وإنكار الذات إلى الاستهلاك ، وقوّت من عضده الهجرة السوفيتية ، حيث هاجرت مئات الألوف من الصهاينة المرتزقة ، الباحثين عن تحسن مستواهم المعيشي .

ثم يكن قوة عسكرية مخيفة ، بل كان مفككاً ، يتكون من دول متخلفة ، بعض حكامها متواطئ مع الصباينة ، وجيوشها سيئة التدريب وقدراتها القتالية شديدة التدني . كل هذا يؤدي إلى نزاع البطولة عن اليهود . بل بين هؤلاء المؤرخون الجدد أن إسرائيل دولة متعنتة ، ترفض السلام . وقد اعتمد هؤلاء المؤرخون الجدد المادة الأرضية التي رُفعت عنها السرية بعد مرور ثلاثين عاماً .

ما بعد الصهيونية (صهيونية عصر ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد)

Post-Zionism. (Zionism in the Age of Post-Modernism and the New International Order)

بعد محاولة التعريف المبديّة لظاهرة ما بعد الصهيونية والمؤرخون الجدد ، يمكن الآن أن نقدم رؤيتنا للموضوع . انتقل التجمع الصهيوني من مرحلة بطولية تقشفية صلبة (مرحلة التحديث واخذائة) تتسم بأن لها مركزاً (بالإنجليزية : لوجوسترك نيزنغ نيرجنيز) إلى مرحلة استهلاكية سائلة (ما بعد الحداثة) تتسم بأنها لا مركز لها (والصهيونية جزء من الحضارة العلمانية الشاملة الغربية ولا تشكل استثناء من القاعدة) .

ويمكن القول بأن الصهيونية قد دخلت عصر ما بعد الحداثة بتضاعف معدلات الحلولية والعلمنة داخل التجمع الصهيوني . فحتى عام ١٩٤٨ كان اللوجوس (المطلق الصهيوني) يتجسد في الفولك (الشعب اليهودي) وكان من المفروض أن يؤسس الصهاينة دولة يهودية تصبغ هي والمستوطنين موضع الحلول والمركز الروحي والشفافي ليهود العالم (العجل الذهبي ، على حد قول أحد الاخاخامات المعادين للصهيونية) ، أي أنه عالم متمركز حول اللوجوس (لوجوسترك نيرجنيز) يتسم بالتماسك العضوي .

ولكن مع تأسيس الدولة تمزقت الوحدة العضوية ، فيهود الدياسورا أضروا على أنهم هم أيضاً موضع الحلول ، ويهود أمريكا بالذات كانوا يرون أن أرض الميعاد العلمانية الحقيقية هي الولايات المتحدة الأمريكية . وفي داخل إسرائيل نفسها نشب الصراع بين الإشكناز والسفارد إذ أن الإشكناز كانوا يرون أن المطلق الصهيوني يعبر عن نفسه من خلالهم وحدهم ، فاليهودي هو الإشكنازي أما اليهودي السفاردي فهو مجرد صدى أو صورة باهتة . ثم بين الصهاينة الدينين أن اللوجوس الصهيوني ليس هو الفولك وحسب ولا هو الدولة وإنما هو الإله متجسداً في كل من الشعب والدولة ،

نفسها إحدى تباديات حالة السيولة في التجمّع الصهيوني).

والنظام العالمي الجديد هو إعادة إنتاج للروية المعرفية العلمانية الشاملة في أواخر القرن العشرين ، ومن ثم فهو ينطلق من مرجعية واحدة مادية ترى العالم بأسره (الإنسان والطبيعة) باعتباره مادة استعمالية . وقد أدت هذه الرؤية - في نطاق النظام العالمي القديم - إلى ظهور ثنائية الآن والآخر ، والمستعمل والمستعمل ، التي دفعت الإنسان الغربي إلى غزو العالم والهيمنة عليه واستهلاكه . ولكن مع تراجع الهيمنة والمركزية الغربية وظهور عوامل التماسك والمقاومة في العالم الثالث (حركات تحرر داخلي) وجنباً إلى جنب مع عوامل التفكك والتآكل (عولمة النخب السياسية والثقافية اخاكمة - فسادها وإفسادها - تصاعد التطلعات الاستهلاكية - تآكل الدولة القومية - السوق والشركات متعددة الجنسيات - تراجع الإحساس بخصوصية ... الخ) ، وجد الغرب فرصة سانحة لأن يحل إشكالية عجزه عن المواجهة العسكرية والهيمنة الصريحة عن طريق اللجوء للإغواء والتفتيت والتفكيك والالتفاف ، وأن يستمر في تأكيد الآن الغربية على حساب الآخر بأليات جديدة خفية من أهمها استخدام النخب السياسية والثقافية المحلية كآليات لتقمع والإرهاب . فطرح النظام العالمي الجديد مجموعة من النديجات الرائعة التي يكمن وراءها نموذج مادي واحدي ينكر التاريخ والإنسان ويؤدي إلى نهاية كل منهما . وصهيونية عصر ما بعد الحداثة هي صهيونية النظام العالمي الجديد ، التي تحاول أن تغفل وتغرض قصتها الصغرى على عالمنا العربي بقوة الإغواء والإغراء والسلاح النخب بعباية فائقة ، بحيث لا تراه عين .

والاستعمار (في عصر النظام العالمي الجديد) يريد تصدير سلعه الترفية وأسلحته المتقدمة والإلكترونيات ورأس المال ، وبما أن الدول المتخلفة غير قادرة على الاستهلاك وليست في حاجة إلى سلع كان من الضروري أن "تقدم" بعض الشيء وأن تحقق شيئاً من التنمية حتى يتم تصعيد التوقعات ، ولكن ، مع هذا ، يجب الابتعاد عن التنمية المستقلة ، لأنها تعني التماسك لا التفكيك ، والتوحد لا التشرذم ، ولذا فإن التنمية يجب أن تتم داخل الأطر التي يُقال لها "عالمية" ، وتحت إشراف المؤسسات التي يُقال لها "دولية" . كما أن الإنسان الذي ينمو يجب أن يفرغ من الداخل حتى لا يتحول إلى قوة اقتصادية قومية مقاومة .

والمداخل لأية حركة مقاومة حقيقية هو تأكيد أن الربح الاقتصادي (العام) ليس القيمة النهائية في حياة الإنسان ، وإذا كان الربح المادي - كما يؤكد كثير من الماديين - هو بالفعل القضية

وإذا كانت عبارة «ما بعد الأيديولوجيا» تعني نهاية الأيديولوجيات فإن عبارة «ما بعد الصهيونية» تعني في واقع الأمر «نهاية الصهيونية» ، فالقصة الصهيونية الكبرى الأصلية قد حل محلها أثر أو صدى وقصص صغيرة ، إذ أن كل رأس صغير (روش قطان) يعيش داخل قصته الصغيرة .

وقد عبّر هذا عن نفسه في التكاثر المفرط للمصطلحات التي تُستخدم للإشارة إلى الصهيونية (بقصصها الصغرى الكثيرة) وهو ما يدل أيضاً على انفصال الدال عن المدلول ، فهناك عدة دوال (الصهيونية التقنية) - (الصهيونية اللوكس) - «صهيونية الصالونات» - (الصهيونية الفورية) تحاول كلها أن تشير إلى المدلول دون نجاح كبير . ولعل اصطلاح «الصهيونية المكونية» قد يصلح دالاً على الحالة الصهيونية ، التي لم يُعد لها مركز ، ومن ثم قد يكون من الأفضل أن نشير لها باعتبارها «الصهيونية الإنزلاقية» أو «الصهيونية المفككة» (بالإنجليزية : ديكونستركتد ريزونمنغنزير) ، فالصهيونية حركة تفكيكية ، قامت بتفكيك كل من العرب واليهود ونقلهم من أوطانهم الأصلية إما إلى فلسطين أو خارجها . ولكنها بعد تفكيك الآخر ، تفككت هي نفسها بفعل العوامل التاريخية ، وهي على كل كانت تحوي جرثومة فئائها وتفككتها من البداية حين استندت إلى دال بلا مدلول : أرض بلا شعب لشعب بلا أرض .

والصهيونية الحلولية العضوية هي محاولة لحل الأزمة عن طريق خلع القداسة على الذات اليهودية بحيث تصبح هي مصدر القداسة الإطلاق ومركز الكون ، مكنتية بذاتها ومرجعية ذاتها . وتصبح الأرض المقدسة ، بحكم قداستها أرضاً بلا شعب ، ويصبح اليهود ، الشعب المقدس ، بحكم قداستهم شعباً بلا أرض . ولا تكتمل الحلقة إلا بأن يعيش الشعب المقدس في الأرض المقدسة ويحل فيهم الإله وتسري القداسة في كل شيء ويتجسد اللوجوس مرة أخرى ومن ثم يمكن ممارسة العنف الصهيوني وتبريره على هذا الأساس .

أما صهيونية ما بعد الحداثة فهي تتبع إستراتيجية مختلفة تماماً ، وإن كانت تؤدي إلى النتائج نفسها . فهي تقوم بنزع القداسة عن اليهود والعرب وفلسطين بحيث تصبح كل الأمور متساوية ويصبح الكون لا مركز له . وداخل حالة السيولة يمكن أن يصبح المدفع الدارويني هو اللوجوس ، الذي يحدد مدلول الكلمات .

ولكن يبدو أن صهيونية عصر ما بعد الحداثة هي التي سترجح كفتها لأن ظهورها قد تزامن مع ظهور النظام العالمي الجديد وانتقال العالم الغربي بأسره من حالة الصلابة إلى حالة السيولة (ولعلها هي

- عالم السوق الشرق أوسطية وسنغافورة ، عالم بلا مركز ولا قيم تتساوى فيه الأمور جميعاً ، ولا يبقى إلا المصالح الاقتصادية المباشرة والتوجه نحو اللذة .

بل يؤكد لنا بيريز أن " الشعب اليهودي نفسه لم يكن هدفه في أي يوم السيطرة . . . إنه فقط يريد أن يشتري ويبيع ويستهلك وينتج ، فعظمة إسرائيل تكمن في عظمة أسواقها " ، أي أن اللجوء في مرحلة موت الإله ليس الفولك وإنما السوق .

وعلى مسرح السوق الجديد لن تجد الشعب العربي أو الشعوب الإسلامية صاحبة التاريخ والرؤية إذ سيتحرك على خشبته عناصر مجردة : المياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية ، وهي جميعاً أشياء لا وعي لها . ثم يظهر على المسرح العنصر الذي سيمسك بكل الحيوط وسيُحرّكها : الخبرة الإسرائيلية ، الوعي الحقيقي على المسرح .

ولكن السمة الأساسية لهذه السوق أنها سوق لا هوية لها ، لا تعرف الزمان أو التاريخ ، فهي مرجعية ذاتها ، مكتفية بذاتها . وإن كان هناك أي سوء فهم فقد تم تبديده إذ وُصفت هذه السوق بأنها «شرق أوسطية» ، أي أنها ليست عربية أو إسلامية ، وإنما تنتمي إلى مكان دون زمان أو تاريخ . وهذا المكان هو الشرق الأوسط ، وهو مفهوم جغرافي غير محدد ، يضم قبرص وفلسطين وإيران وتركيا وأحياناً اليونان . والعلاقة بين الدول هي علاقة تعاقدية ، فقد تنفق قبرص مع مصر مع إسرائيل ، أو إسرائيل مع فلسطين مع الأردن ، أو تركيا مع لبنان مع فلسطين ، وهكذا . المهم أن الاتفاق هنا بين بلاد تنتمي إلى منطقة واحدة لا إلى تشكيل حضاري مشترك أو منظومة قيمة مشتركة . ومن هنا التبشير بسنغافورة باعتبارها أرض الميعاد الجديدة ، وهي بلد صغير جداً لا تاريخ لها ولا ذاكرة ولا هوية محددة ، تسيطر عليها رؤوس الأموال الغربية ، وليس لها مشروع حضاري واضح أو كامن ، فهي حيز للبيع والشراء وحسب .

ويؤكد بيريز نهاية التاريخ (ونهاية الإنسان ونزع القداسة عن كل شيء والتفكيك الكامل لكل ما هو إنساني ، حين يعلن أن ماضي العلاقات العربية الإسرائيلية ينبغي ألا يقف عقبة في وجه الفرص المتاحة أمامها الآن ، بل ينبغي تركيز الاهتمام كله على المستقبل . فلا داعي ، على سبيل المثال ، للحديث عن الماضي أو عن القيم إذ يجب التركيز على الآن وهنا . ولذا ، يتحدث بيريز ، شأنه شأن فوكوياما ، عن نهاية التاريخ : " العصر الذهبي لشعوب الشرق الأوسط ، عصر لم ير له التاريخ مثيلاً ، عصر مناسب للعهد الجديد " ، وهكذا يلتقي بيريز بكل من فوكوياما ومفكري ما بعد الحداثة داخل السوبر

الأساسية فإن كل شيء يصبح خاضعاً للتفاوض وللإبقاء والإلغاء ، وضمن ذلك الخصوصية القومية والمنظومة القيمية والامتداد التاريخي ، بل أرض الوطن . لأنه إن كان الحفاظ على مثل هذه الأشياء فيه تعظيم للمنفعة الاقتصادية (المادية) ، فينبغي تطويرها وتمجيدها والتغني بها ، أما إذا شكّلت عائقاً في طريق " التنمية الاقتصادية " فلابد من التخلص منها بلا هوادة . والسوق الشرق أوسطية تُصدّر عن الإيمان بأن العالم كله مادة وأنه لا شيء له قيمة وأن كل شيء له ثمن ، ومن ثم فهو الترجمة المتعينة للنظام العالمي الجديد ، التعبير المتبلور عن حالة السيولة .

وقد بيّن شمعون بيريز هذا الاتجاه حين صرّح بأنه حينما ' يشتري ' المرء سلعة يابانية فهو في واقع الأمر ' ينتخب اليابان ' ، ' فأسواق اليوم ' (على حد قول هذا الإنسان الاقتصادي المسمّى بيريز) ' تُؤلّد السياسة وتدافع عنها . وقوة السوق هذه الأيام محسوسة بشكل أكبر من قوة الدولة ' .

والسوق لا تتحكم فيه العواطف أو القيم الإنسانية ، إذ تتحكم فيه آليات لا تُنتج إلى الحب أو الكره بصلة ولا يتم فيها أي تبادل إنساني وإنما يفترض أنه سيتم تبادل السلع والخدمات فيها في حرية كاملة ، فالأمر كله إنتاج واستهلاك . والاستهلاك والإنتاج لا علاقة لهما بالمطلقات المعرفية أو الثوابت الأخلاقية أو الوظيفية أو الخصوصيات الإنسية أو الأخلاقية .

والسوق هو المكان الذي يتحوّل فيه الإنسان العربي المسلم إلى إنسان طبيعي اقتصادي وربما جسماني يفهم مصلحته الاقتصادية ومنفعته ولذته ولا يكثر بشيء آخر ، على استعداد للتضام بشأن أي شيء وأن يغيّر قيمه بعد إشعار قصير .

وإذا كان داخل كل منا مجاهد على استعداد للدفاع عن شرفه وشرف أمته وقيمته (الإنسان الإنسان الذي يحوي العنصر الرباني) ، فهناك أيضاً في داخل كل منا بقال على استعداد لأن يبيع ويشترى كل شيء وضمن ذلك الوطن ، نظير عمولة مجزية وسعر معقول ، كما يوجد ذنب مستعد لأن يفترس من حوله وقرود مستعد لأن يقلد من يتصرّح عليه . وفي السوق يتوارى المجاهد ويظهر البقال والذنب والفرد فتحوّل البلاد إلى فنادق وتحوّل الأحلام إلى سلع . ولعل الموز الإسرائيلي (الذي قُدّم للمستهلك المصري باعتباره بشرى بما سيكون) هو رمز جيد ومتبلور لعملية التفكيك الجديدة ، فهو يتوجه مباشرة إلى الجهاز الهضمي ليُسقط الذاكرة والتاريخ والهوية والذات والموضوع والخ والحقيقة ، ويعلم ندية الإنسان والمادة ، والقومية العربية والصهيونية ، فنترلق جميعاً إلى عالم خال من القيم والهوية

قومية ومذاهب ، أي إعادة صياغة المنطقة باعتبارها فيفساء من أقبليات إثنية ودينية يستمر بينها قدر من الصراع المعقول الذي يمكن التحكم فيه من قبل النظام العالمي الجديد (وصهيونية ما بعد الحداثة) الذي لا يقبل الفوضى الشاملة ، إذ لا بد أن يستمر البيع والشراء والإنتاج والاستهلاك .

وثمة كتاب يتناول أعضاء النخبة العسكرية في الولايات المتحدة يُسمى **تحول الحرب** كتبه المؤرخ العسكري الإسرائيلي فان كريفيلد (الجامعة العربية) . والموضوع الأساسي في الكتاب هو أن النقطة المرجعية لفهم الحروب في المستقبل هي حرب الثلاثين عاماً في القرن السابع عشر في أوروبا ، وحرب المائة عام قبلها ، وهي حروب لم تتم بين دول قومية مستقلة وإنما بين ملوك وإقطاعيين ، وهو هنا يطالب بمفهوم للحرب يسبق توقيع معاهدة وستفاليا (١٦٤٩) التي أنهت حرب الثلاثين عاماً . ويرى فان كريفيلد أن مفهوم كلاويفيتز للحرب لم يعد صالحاً كإطار لتحرك من خلاله ، فهو مفهوم نابع من الصراع بين الدول القومية ذات السيادة ويستند إلى مبدأ أن الحرب استمرار للسياسة بطرق أخرى . ويذهب فان كريفيلد إلى أن عصر الحروب الكبيرة بين الدول قد انتهى ، فحروب القبلية ستكون 'داخل' الدول وليس 'بينها' ، ولن تكون الحروب بين جيوش نظامية بلانغى المعروف لدينا ، وإنما بين مجموعات مختلفة من الجماعات المسلحة ، ومن ثم فإن الفارق بين الجندى المنظم والجندى المرتزق وعضو المافيا أو أنشيشيا سيختفي . إذ ستظهر مجموعات عسكرية مختلفة تمثل القبائل والجماعات الإثنية والانتماءات الدينية والمصالح الاقتصادية (الشرعية أو الإجرامية) ، أي أن الحروب في المستقبل ستكون مثل الحروب في العصور الوسطى في المجتمعات الئيدائية . ونعل ما يعبر عنه فان كريفيلد ليس نبوءة بمقدار ما هو أمنية ، ولعل ما حدث في لبنان هو تنفيذ لهذه النبوءة/المخطط . والعراق أيضاً نموذج جيد ، فقد قُسم ولم يُقسم في الوقت نفسه ، فهناك أكراد في الشمال تُغير عليهم القوات التركية وتدعمهم قوى التحالف ويضربون بعضهم بعضاً ، وهناك شيعة في الجنوب يشورون ويتفوضون ليخلوا بالنظام . ونحن لا نسمح لهم لا بالانتصار ولا بالانهزام ، وإنما نسمح بالاستمرار في استنزاف الدولة المركزية وفي استنزاف أنفسهم (وهذا درس لكل أقبليات المنطقة ، فهي الأخرى ستتحول إلى مادة استعمارية نافعة للنظام العالمي الجديد) .

هذا فيما يتصل بالدول التي لعبت دائماً دور القيادة في المنطقة ، أما بالنسبة للدول البترولية فإن المخطط الأمريكي الغربي ، في رأى

ماركوت وداخل ورش المصانع ، هذا الفضاء المادي الذي لا يعرف الزمان أو التاريخ أو الإنسان أو الإله .

وهذا يعني في واقع الأمر محو الذاكرة التاريخية بشكل واع ونشط (وهذا هو جوهر ما بعد الحداثة) وتناسي السبب الأساسي للصراع : أن التشكيل الإمبريالي الغربي قد غرس كياناً استيطانياً إحلاليّاً على أرض فلسطين ، وأباد من أباد من أهلها ثم شرده من شرده ، وما هو يضع البقية الباقية تحت حكم السلاح .

واختفاء التاريخ والذاكرة يعني اختفاء القصة العربية والإسلامية الكبرى وظهور القصص القطرية والفردية والقبليّة والاستهلاكية الصغرى ، أي يعني تفتت العالم العربي وتشرذمه ، أي تحقّق القصة الصهيونية الكبرى ، دون مواجهة وقّال .

ويذهب الفكر العربي منير شفيق إلى أن المشروع الصهيوني يحتم ضرورة أن يكون الشرق العربي مشتتاً معشراً لا يتمتع بدرجة تماسك عالية ولا توجه حضاري واضح ؛ شرقاً قريباً لا يتحكم في ثرواته . وأن ما يحدث للعراق ليس حالة استثنائية وإنما هو نموذج لرؤية النظام العالمي الجديد (وصهيونية ما بعد الحداثة) لوطننا العربي وللعالم الإسلامي . فهذا النظام يقوم بتجريد العراق من سلاحه وقدرته العسكرية والعلمية ، ويضعف دولته القومية المركزية (ويقوى الأطراف) حتى يظل العراق موحداً ولكن ضعيفاً ، فالطلوب هو عراق واحد متآكل داخلياً ، يشل بعضه بعضاً ولا يستطيع أن يستعيد عافيته لعشرات السنين القادمة حتى لو تغيّر النظام العراقي الراهن . ويرى منير شفيق أن هذا جزء مما أسماه "سايكس بيكو الثانية" ، أي تجزئة كل جزء من الأجزاء داخلياً حتى تصبح عملية الإجهاض نابعة من الداخل ، ولذا فهو يقول في جملة دالة جداً "إن من يربط ما يحدث للعراق بما حدث للكويت يخطئ خطأ فادحاً" . فلو ثبت أن إحدى الدول العربية بدأت تنهض وتقف على قدميها وتحقق استقلالها وتنمي نفسها خارج نطاق النظام العالمي الجديد ، فلا بد أن يكون مصيرها هو مصير العراق ، حتى لو لم تهاجم الكويت ، فالعراق هنا نموذج ، ولم يكن اجتياح الكويت إلا نكأة .

إن الوطن العربي يجب أن يصبح "المنطقة" (كما يُشار إليه في الكتابات الصهيونية والغربية) رقعة بلا تاريخ ولا ذاكرة ولا هوية ولا مصالح مستقلة . ويجب أن تركز سياسة المصلحة الضيقة الخاصة لكل دولة ، وكذلك أمنها واستقرارها وتمتعها ، ونسيان شيء اسمه المصلحة العربية العليا أو الإسلامية العليا أو الأمن العربي والإسلامي والسوق العربية المشتركة ! ولا بد من تقسيم المنطقة على أساس طوائف وأجناس وأصول

إذا تم بحث آشور ، واللات والعزى ، كما كان الحال في الشرق الأدنى القديم قبل الفتح الإسلامي ، وهذه هي تماماً الرؤية الصهيونية للمنطقة في عصر ما بعد الحداثة .

هذا هو الإطار المعرفي العام لحركة النظام العالمي الجديد وصهيونية عصر ما بعد الحداثة في الشرق العربي والإسلامي : إنسان اقتصادي مادي لا ذاكرة له - ينسى التاريخ والهوية - مرن - قادر على التفاهم مع الجميع حسبما تمليه عليه الحسابات الاقتصادية الرشيدة . وهو شرق عربي مرن ، إجرائي ، قادر على الدخول في علاقة طبيعية مع إسرائيل وعلاقة حميمة مع الغرب ، ولكن إسرائيل هي الأخرى لا بد أن تتعدل هويتها لتتحول من قاعدة نشيطة للنظام العالمي الإمبريالي القديم إلى قاعدة لا تقل نشاطاً للنظام العالمي الإمبريالي الجديد : تخدم مصالح الغرب دون المجاهرة بذلك وتنفذ المخطط الغربي لا من خلال المواجهة العسكرية وإنما من خلال عمليات الإغواء . ولذا يجب أن يتعاظم دورها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ويجب أن تكون لديها المقدرة على العمل داخل الوضع العربي برمه بهدف المشاركة في التفتيت والتجزئة وفي اقتسام الثروات المائية والأسواق والشاريع . لكل هذا عليها أن تسم بقدر عال من المرونة . ومن الممكن جداً أن يضغط الغرب عليها لتقدم بعض التنازلات على المستوى السياسي وعلى مستوى القضية الفلسطينية وعلى مستوى الدبلوماسية . فتعلن أنها دولة تبحث بصدق عن السلام ، تطلب الدخول في مفاوضات عاجلة . وبدلاً من الحديث عن إسرائيل الكبرى المسلحة سيكون الحديث عن الأهداف المشتركة مثل التنمية الاقتصادية ، خارج عقد الهوية والتاريخ .

وقد تُنصَح إسرائيل بالتخلي قليلاً عن لونها اليهودي الفاقع وسياساتها الشوفينية الواضحة . والصهيونية ، على كل ، أيديولوجيا تابعة تبنت دائماً أحدث الديباجات الغربية . ولذا ، فإن صهيونية عصر ما بعد الحداثة ، حيث لا ترتبط الدوال بالمدلولات ، تصبح صهيونية عنصرية تتسم بالمرونة ، توسعية تتسم بسعة الأفق ، استيعابية مستعدة للدخول في حوار ، وهي صهيونية قادرة على تفهم مطالب الفلسطينيين "المشروعة" (مثل الحاجة إلى فرق مطافئ و فرق فنون شعبية ومجموعة موتوسيكلات وبعض السلع الاستهلاكية) . وإسرائيل لا دينية مرنة واقعية يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في المنطقة ، ويمكنها أن تدخل تحالفات مع النخب الحاكمة العربية (التي يدعي بعضها العروبة ويدعي البعض الآخر منها الإسلام) دون أن تسبب حرجاً لهم . كما أن مرونتها ، وما قد تقدمه من تنازلات حقيقية وشكلية ، سيعطي مصداقية للنخب الحاكمة

الأستاذ منير شفيق ، لن يسمح مرة أخرى بتراكم تلك الثروة النفطية في الخليج ، وسيسمى بكل الوسائل إلى تقليصها إلى أقصى حد ، وسيعمل على التحكم فيها من حيث إعطاء المساعدات الخارجية والتحكم في الإنتاج والأسعار والاستثمار في المشاريع الداخلية والخارجية وغير ذلك . ولا يمكن أن يفهم ما جرى في إعادة بناء الكويت ، وما فرض من إتوات لدفع تكاليف الحرب ، وما جرى من نهب وتدمير لبنك الاعتماد التابع للإمارات ، إلا ضمن هذا السياق . ولعل من أهداف الهجوم الذي يشن على ليبيا الآن السيطرة على سياسة النفط الليبية والثروة الليبية حتى تكتمل حلقات السيطرة على النفط العربي ، ومن ثم الإسلامي . ولعل الانقلاب المعادي للديموقراطية في الجزائر هو أيضاً من باب محاولة إحكام السيطرة حتى لا تأتي للحكم نظم مؤمنة بالتنمية المستقلة وبدعم تبيد مواردها الطبيعية والحفاظ على ثروتها للأجيال القادمة فلا ترهنها للشركات متعددة الجنسيات نظير بضعة ملايين من الدولارات تبدد في أشكال من الترف والعبث .

ولابد من إعادة صياغة النخبة الثقافية والسياسية وإعادة تعليمها ، وستأخذ هذه العملية شكل الترغيب والترهيب . أما الترغيب ، فهو يأخذ شكل دعم ورشاوى ومراكز بحوث وصفقات وبرامج ثقافية تزيد معدلات الأمركة والعلمنة في المجتمع والتلويح للنخب السياسية والثقافية بأنها ستشارك بشكل مباشر في هذا التعاون الدولي وستجني ثمراته بشكل شخصي . أما الترغيب فهو تخويف الجميع من خطر الإرهاب الإسلامي . وقد نجح النظام العالمي الجديد في هذا المجال ، فكثير من المثقفين القوميين والاشتراكيين العلمانيين ، ممن وجدوا أنفسهم بلا أرضية ولا قضية ، بعد حرب الخليج وبعد تراجع المنظومة القومية وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتساوط المنظومة الاشتراكية ، يبحثون عن مبرر وجيه وموضوعي للتوجه للفسافة الأمريكية والسير في ركاب المنظمات الدولية (التي تدفع رواتب هي أقرب إلى الرشاوى منها إلى الأجور) . وقد وجدوا هذا المبرر أخيراً في الادعاء بالخوف على الداخل الديموقراطي من الداخل الإرهابي ، ومن ثم فليستعينوا بالخارج الدولي ، هذا الذي ساند كل الدول الإبراهيمية عبر تاريخه ولا يزال يساند طواغيت الأرض الذين ينهبون شعوبهم أثناء عمليات النهب ثم يحميهم بعدها ، فهذا الخارج قد أصبح فجأة نصير الديموقراطية والمدافع عن العدالة . وبدأت تظهر بينهم آلهة محلية مثل «حورس» جزء من الماضي المتحفي (نسبة إلى متحف) ، لتحل محل الماضي العربي الإسلامي الحي ، وحتى تتصارع الآلهة المحلية الوثنية (هذا ،

ودورها التاريخي الذي كادت تنقده ، وبدلاً من أن تكون مجرد قاعدة للاستعمار الغربي الرأسمالي ، فإنها تصبح عملة للحضارة الغربية (الخدبة العلمانية) بشقيها الرأسمالي الحالي والاشتراكي السابق ، حائطاً ضخماً يمثل الغرب في الشرق ويقف ضد الهيمنة الشرقية ، على حد قول هرتزل . فهناك الآن الجمهوريات التوسيفية الإسلامية السابقة التي أصبحت لها دينامية مستقلة نوعاً و "تتهدها" الأصولية الإسلامية ، وهناك كذلك بعض النظم العربية التي ترى أن عدوها الأساسي هو هذه الأصولية الإسلامية .

وخلاصة الموقف أن إسرائيل من خلال الديبجيات النسبية المعتدلة تحاول أن تجعل المنطقة المحيطة بها لا مركزية . لا تدور حول لوجوس ولا عقيدة ولا ذاكرة ، ومن ثم تتفتت وتصبح منعقدة الاتجاه ويصيبها الخور والوهن . وفي هذه الحالة يظهر الجيش الإسرائيلي باعتباره اللوجوس الأكبر والمركز الوحيد في عالم لا مركز له . (وعلى كل حال ، يعلم الجميع بوجود القنابل النووية الإسرائيلية التي لا تتسم بالأخوة أو الندية) وتظهر الأجندة الخاصة بالهيمنة الاقتصادية والسياسية .

ولا شك في أن اتفاقية أوسلو ستساعد الدولة الصهيونية الوظيفية على الاضطلاع بوظيفتها الجديدة كما عرفت نفسها . كما أن أفكار مثل رفع المقاطعة العربية والنسوق الشرق أوسطية ستساعد هي الأخرى في تدعيم الدور الجديد . ونحن كل هذا لن ننجح في حل أزمة الصهيونية ، فهي أزمة بنيوية عميقة - كما أسفنا - لا يمكن حلها إلا بطريقة بنوية شاملة . كما أن اتفاقية أوسلو لن تحل بأية حال إشكالية شرعية الوجود ، رغم أنها أول انتصار تحققه إسرائيل على هذا المستوى

المفهوم الصهيوني/الإسرائيلي للصراع العربي الإسرائيلي

Zionist-Israeli Concept of Arab- Israeli Conflict

لإدراك الأبعاد الحقيقية للمفهوم الصهيوني/ الإسرائيلي للسلام قديكون من المنيد بالعودة إلى أحد المؤتمرات الصهيونية الأولى (في عشرينيات هذا القرن) حين طرح أحد المستوطنين الصهاينة السؤال التالي : هل تريد الحركة الصهيونية الحرب مع العرب أم لا؟ وطرح السؤال على هذا النحو يفتي كثيراً من الضوء على القضية موضع البحث : فهل السلام مسألة إرادة ورغبة ، أم أنها مسألة بنية تشكلت على أرض الواقع . لها حركية مستقلة ، تدوس كل من يقف في طريقها ، بما في ذلك دعاة السلام من المستوطنين الصهاينة؟ وطريقها ، ومن الواضح أن المستوطنين الصهاينة ، في خطوات صدق

ولكل من يتحدث عن الشرعية الدولية وعن النظام العالمي الجديد كآلية لنشر السلام والعدل في ربوع الأرض . وأخيراً ستمكثها مروتها وتفككتها أن تلعب دوراً في عملية تحويل العالم العربي إلى سنغافورة ، وإن كان الاحتمال الأكبر أن القطار المسرع المتجه إلى سنغافورة سيتوقف في القليلين أو ربما في شرق أوروبا حيث سقطت الأطر القومية والعقدية فتحوّل الإنسان إلى ما يشبه البروتين الحيواني (أو الإنساني فالبروتين هو البروتين ، لا تاريخ له ، تماماً مثل السوق) . وأصبح قادراً على بيع كل شيء ، والتفاوض بشأن أي شيء .

في هذا الإطار ، سيمكن "حل القضية الفلسطينية" ، فالجميع سيصبح معتدلاً ، متقبلاً لنفس المنظومة القيمية المعرفية ، يعرف الهدف من الوجود في الكون وحدود الحركة والتنمية . ولذا ، لا بد من التركيز أيضاً على النخبة القائدة الفلسطينية حتى تنبذ الإرهاب ، ولتظهر التعقل وتحاول أن توقف الانتفاضة وتركب القطار العربي المتجه نحو السلام تحت رايات الباكس أمريكيانا ، إلى أوسلو وسنغافورة .

ولكن إسرائيل رغم أنها ستمجد حالة السيولة وتدعو إليها بل وتبني بعض سماتها إلا أنها يجب ألا تسقط في هذه الحالة تماماً ، ولذا يجب أن يتم ضمان تفوقها الكاسح عسكرياً على كل دول المنطقة "على أن يظل هذا الدور قوة كامنة واحتياطية تستخدم إذا دعت الحاجة إلى قوة مستنفرة على الحدود جاهزة للتدخل في كل لحظة كما كان الحال في المرحلة السابقة" ، وهذا ما يتم إنجازه من خلال ضرب العراق وأمثاله .

ومن هذا المنظور ، فإن العدو الأول للنظام العالمي ليس القومية العربية (الآخذة في التراجع ، وخصوصاً بعد سقوط الدول الاشتراكية وبعد حرب الخليج) وإنما هو كل من يقف ضد الاستهلاكية العالمية ، أي الإسلام كأيديولوجيا إنسانية عالمية وكمنظومة قيمية . فمن المنظور الإسلامي ، نحن لم نأت إلى هذا العالم كي نبيع أو نشترى وإنما لانمر بالمعروف ونهي عن المنكر ، وقيم الأمانة والكرامة لها ثقل في عقل هذا الإنسان المسلم ، فالإسلام رؤية تجعل من العسير على الإنسان أن يرد نفسه إلى النشاطين الأساسيين : أي النشاط الاقتصادي والنشاط الجنسي ، ثم يردهما كليهما إلى الطبيعة/المادة ، فالإنسان المسلم ليس الإنسان الطبيعي (ذي البعد الواحد) وإنما هو الإنسان المركب الذي استخلفه الله في الطبيعة كي يعمرها ويسخرها لنفسه وللأجيال القادمة بإذنه تعالى . وفي مواجهة هذه الأيديولوجية الإيمانية ، تستعيد إسرائيل

البلشفية حتى يشاركوا في الثورة الاجتماعية وحتى لا يشاركوا في الإرهاب الصهيوني . ولكن هؤلاء قلة نادرة على ما يبدو ، وعلى كل فإنهم يخفون تماماً من التواريخ الصهيونية ومن الإدراك الصهيوني ، ولذلك فهم لا يؤثرون من قريب أو بعيد في البرنامج السياسي الصهيوني أو سلوك الصهاينة نحو العرب .

وهناك نمط ثان من الصهاينة أدرك طبيعة المقاومة العربية ولكن لم يطرح رؤيته الصهيونية جانباً ، وبذل محاولات يائسة أن يعيد صياغة المشروع الصهيوني بطريقة تستوعب وجود العربي الحقيقي وتأخذه في الحسبان . ولكن من الملاحظ أن مثل هذه الشخصيات تحولت بالتدرج إلى شخصيات هامشية ، من وجهة نظر صهيونية ، تنتمي إلى منظمات هامشية وتدافع عن رؤى هامشية لا تؤثر في المركز أو الممارسات الصهيونية الأساسية . ولعل سيرة يتسحاق إيشتاين وأرثر روبين (وكلاهما كان مسئولاً عن الاستيطان الصهيوني) وغيرهما خير دليل على ذلك . فهؤلاء الصهاينة ، نظراً لاحتكاكهم الدائم بالواقع العربي ، أدركوا مدى تركيبة الموقف فطرحوا صيغاً مركبة نوعاً مثل الدولة ثنائية القومية وطالبوا بالتعاون مع الحركة القومية العربية وأسّسوا جمعية بريت شالوم ثم جمعية إيجود لإجراء حوار مع العرب يعترف بهم ككيان قومي ولا يتعامل معهم كمجرد مخلوقات اقتصادية . ولكن المحاولات كلها ظلت في نهاية الأمر تعبيراً عن ضمير معذب أكثر منها ممارسات حقيقية . ولعل يهودا ماجنيس من أكثر الشخصيات المأساوية في تاريخ الصراع العربي الصهيوني ، فقد أدرك الخلل العميق في وعد بلفور منذ البداية بإنكاره وتغيبه للعرب ، وأدرك مدى عمق الصراع المحتمل بين المستوطنين الصهاينة والعرب ؛ ولذا قضى حياته كلها يحاول أن يصل إلى صيغة صهيونية تنيرها لحظة الإدراك النادرة دون جدوى . وانتهى به الأمر أن تنكّر له مجلس الجامعة العربية التي كان يترأسها .

ويمكن أن نذكر في هذا السياق أحاد هعام الذي رأى الدماء العربية النازفة فولول وكأنه أحد أنبياء العهد القديم ، يستمطر اللعنات على شعبه لم اقترف من آثام . ومع هذا نجده بعد ذلك في لندن مستشاراً لحاييم وايزمان ، في الفترة التي سبقت إصدار وعد بلفور ، يدلي له بالنصيحة بخصوص كيفية الاستيلاء على فلسطين ، ولا يُذكره من قريب أو بعيد بالمقاومة العربية - أو بالدماء النازفة . وينتهي به المطاف أن يستقر هو ذاته على الأرض الفلسطينية ، بكل ما يحمل ذلك من معان اغتصاب وقهر . ولكنه حتى وهو في فلسطين ، بعد وعد بلفور ، ظلت تخامره الشكوك بخصوص المشروع الصهيوني وظل موقفه مبهماً حتى النهاية .

كثيرة تجاوزوا الاعتذاريات الصهيونية البلهاء وأدركوا أن الأرض مأهولة وأنهم جاءوا لاغتصابها وأن أهلها لذلك سيشتبكون معهم دفاعاً عن حقوقهم . ففي خطاب له في ٩ يولية ١٩٣٦ أمام اللجنة السياسية لحزب الماباي عرّف موشيه شاريت الثورة العربية بأنها ثورة الجماهير التي تلمحها المصالح القومية الحقة ، وأضاف أن الفلسطينيين يشعرون أنهم جزء من الأمة العربية التي تضم العراق والحجاز واليمن ، وفلسطين بالنسبة لهم هي وحدة مستقلة لها وجه عربي ، وهذا الوجه أخذ في التغير ، فحيثما من وجهة نظرهم كانت بلدة عربية ، وها هي ذا قد أصبحت يهودية . ورد الفعل - كما أكد شاريت - لا يمكن أن يكون سوى المقاومة . وفي ٢٨ سبتمبر من نفس العام ، كان شاريت قاطعاً في تشخيصه للحركة العربية على أنها ثورة ومقاومة قومية وأن القيادة الجديدة تختلف عن القيادات القديمة . كما لاحظ وجود عناصر جديدة في حركة المقاومة : اشتراك المسيحيين العرب بل والنساء المسيحيات في حركة المقاومة ، كما لاحظ تعاطف المثقفين العرب مع هذه الحركة . وبين أن من أهم دوافع الثورة هو الرغبة في إنقاذ الطابع العربي الفلسطيني وليس مجرد معارضة اليهود .

وقد توصل بن جوريون لنفس النتائج وبطريقة أكثر تبلوراً عام ١٩٣٨ حين قال : « نحن هنا لانجابه إرهاباً وإنما نجابه حرباً ، وهي حرب قومية أغلقتها العرب علينا . وما الإرهاب سوى إحدى وسائل الحرب لما يعتبرونه اغتصاباً لوطنهم من قبل اليهود ، ولهذا يحاربون . ووراء الإرهابيين توجد حركة قد تكون بدائية ولكنها ليست خالية من المثالية والتضحية بالذات . يجب ألا ننبئ الآمال على أن العصابات الإرهابية سينال منها التعب ، إذ أنه إذا ما نال من أحدهم التعب ، سيحل آخرون محله . فالشعب الذي يحارب ضد اغتصاب أرضه لن ينال منه التعب سريعاً . . . وحينما نقول إن العرب هم البادئون بالعدوان وتدافع عن أنفسهم - فإننا نذكر نصف الحقيقة وحسب . ومن الناحية السياسية نحن البادئون بالعدوان وهم المدافعون عن أنفسهم ، إن الأرض أرضهم لأنهم قاطنون فيها بينما نحن نريد أن نأتي ونستوطن ، ونأخذها منهم ، حسب تصوّرهم » .

كان ثمة إدراك واضح المعالم من جانب الصهاينة لطبيعة الغزوة الصهيونية وطبيعة المقاومة العربية . ولكن السلوك الناتج عن هذا الإدراك كان متبايناً ، فكان هناك نمط من الصهاينة أدرك طبيعة الجرم الكامن في عملية تغيب العرب هذه فتنكّر لرؤية الصهيونية تماماً وتخلي عنها ، وعاد إلى أوروبا . وهناك كثيرون من حزب بوعالي صهيون (عمال صهيون) عادوا إلى الاتحاد السوفيتي بعد الثورة

الأعلى الصهيوني لابد أن تسانده القوة حتى يمكن فرضه على الواقع. وهو أيضاً يتبنّى سياسة الحائط الحديدي، شأنه في هذا شأن بن جوريون وجابوتنسكي: «لا أعتقد أننا سنصل إلى اتفاق مع العرب حتى تنمو قوتنا. ولكنني أعتقد أنه سنحين النقطة حين نصبح أكثر قوة وسنبرم اتفاقاً دائماً مع بريطانيا العظمى، كقوة مع قوة أخرى. وسنصل إلى اتفاق مع العرب كقوة مع قوة أخرى. لكن الشرط الأساسي هو ألا ينظر لنا العرب باعتبارنا قوة محتثة وإنما باعتبارنا قوة فعلية».

وقد أدرك وايزمان منذ البداية أن أي سلام مبني على العدل، أي يؤدي إلى إعطاء الفلسطينيين كافة حقوقهم السياسية والدينية والمدنية، عواقبه وخيمة، إذ أنه سيؤدي إلى «سيطرة العرب على الأمور». فلو تم تأسيس حكومة في إطار هذا السلام العادل، فإن العرب سيمثلون فيها، وهي حكومة ستحكم في الهجرة والأرض والتشريع - وهذا سيحقق الصهاينة السلام - ولكنه «سلام الخنازير» (على حد قوله). والصهاينة شأنهم شأن كل من في موقعهم، كانوا لا يبحثون عن سلام المقابر لأنفسهم، وإنما للآخرين. ولذا فالاتفاق الذي يتحدث عنه جابوتنسكي ثم بن جوريون وشاريت ووايزمان ليس اتفاقاً مع العرب باعتبارهم كياناً مستقلاً له حقوقه وفضوه التاريخي والجغرافي إنما هو اتفاق مع طرف آخر تم تخييله أو ترويضه عن طريق القوة والحائط الحديدي. ولذا فهو يقع بالبقاء حسب الشروط التي يفرضها الآخر. وهذه رؤية ولا شك واقعية: إذ كيف يمكن أن يتوقع أحد من العرب أن يرضخوا ضواعبة لرؤية تلغي وجودهم؟

وهذا، على كل، ما أدركه العرب منذ البداية، فرغم كل البيانات الصهيونية المعقولة عن السلام والحوار والتفاوض والأخوة العربية اليهودية والأخذ بيد العرب، كان العرب يعرفون أن الصهاينة قد رفضوا أن يستقروا في المنطقة باعتبارهم رعايا عثمانيين وأصروا على أن يأتوا تحت راية الاستعمار الإنجليزي وزمائه وبمساعدة جيوشه وبوارجه، وأن وعد بلفور قد منحهم فلسطين، وأشار بشكل عابر إلى حقوق «الجماعات غير اليهودية»، أي أن الصياغة اللفظية نفسها لو وعد بلفور قد قامت بتهميشهم وتغييرهم على مستوى المخطط، ولم يبق سوى التنفيذ والممارسة. ولم يكن العرب غافلين عن المفاهيم الصهيونية مثل العمل العبري أو عن المؤسسات الصهيونية مثل الكيبوتس والهستدروت والهجاناء التي تستبعدهم وتستبعدهم وتُغيّبهم. وفي علاقاتهم اليومية مع مؤسسات حكومة الانتداب كانوا يعرفون أن بوابات وطنهم قد فتحت على مصراعها

وهناك أخيراً النمط الثالث، وهو أكثر الأنماط شيوعاً وهو النمط الذي يؤدي إدراكه لحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاد المقاومة العربية إلى مزيد من الشراسة الصهيونية. ولنضرب مثلاً على هذا النمط الصهيوني بفلاديمير جابوتنسكي - زعيم الحركة الصهيونية المراجعة - الذي أدرك منذ البداية أن الصراع بين الصهيونية كحركة استيطانية مغتصبة للأرض والعرب أمر حتمي، فلم يخشى وراء السحابة الكثيفة من الاعتذارات الصهيونية عن الحقوق اليهودية الأزلية، كما لم يخشى وراء الحجج الليبرالية عن «شراء» فلسطين، أو وراء الحجج الاشتراكية عن «رجعية القومية العربية» وخلافه من الاستراتيجيات الإدراكية (انظر: «الادراك الصهيوني للعرب»)، وإنما أكد دون مواربة أن الصهيونية جزء من التشكيل الاستعماري الغربي الذي لم يكن بمقدوره أن يحقق انتشاره إلا بحد السلاح، ولذلك طالب منذ البداية بتسليح المستوطنين الصهاينة (تماماً مثلما تسليح المستوطنون الأوربيون في كينيا وفي كل مكان)، أي طالب بتعديل موازين القوى بطريقة تخدم التحيز الصهيوني. فالعرب - حسبما صرح - لن يقبلوا بالصهيونية (وتحيزاتها ورؤيتها) إلا إذا وجدوا أنفسهم في مواجهة حائط حديدي.

ونفس النتيجة توصّل إليها بن جوريون، إذ أن إدراكه للمقاومة العربية كان يحيد التزامه بالرؤية الصهيونية، ولذا توصل إلى أنه لا مناص من فرض هذه الرؤية عن طريق القوة وحده السيف. ولذا لم يبحث الزعيم الصهيوني عن سلام مع العرب، فمثل هذا السلام - على حد قوله - مستحيل، كما أنه لم يحاول أن يعقد اتفاقية معهم، فهذا ولا شك سراب، بالنسبة لبن جوريون، «إن هو إلا وسيلة وحسب، أما الغاية فهي الإقامة الكاملة للصهيونية، لهذا فقط نود أن نصل إلى اتفاق [مع العرب]. إن الشعب اليهودي لن يوافق، بل لن يجسر على أن يوافق، على أية اتفاقية لا تستخدم هذا الغرض. ولذا فالاتفاق الشامل أمر غير مطروح الآن، [فالعرب] لن يستسلموا في إرث إسرائيل إلا بعد إن يستولي عليهم اليأس الكامل، يأس لا ينجم عن فشلهم في الاضطرابات التي يشيرونها أو التمرد الذي يقومون به وحسب وإنما ينجم عن غمونا [نحن أصحاب الحقوق اليهودية المطلقة في هذا البلد]. ثم استمر يقول: لا يوجد مثل واحد في التاريخ أن أمة فتحت بوابات وطنها [للآخرين]. إن تشخيصي للموضوع أنه سيتم التوصل إلى اتفاق [مع العرب] لأنني أؤمن بالفكرة، قوتنا التي سنستو، وهي إن حققت هذا النمو، فإن الاتفاق سينم إبرامه». وهكذا تم عقد اتفاقيات «السلام مع العرب» ولا يختلف شاريت عن هذه الرؤية التي تذهب إلى أن المثل

أخرى إلى أن نستطيع نحن استصلاحها ونأتي لها بالخلاص». وهنا مارس بن جوريون إحدى لحظات الإدراك النادرة ولم يسمع إلا الاعتراف بأن العربي كان يقول الحقيقة، وأن كلماته هو بدت مضحكة وجوفاء أكثر من أي وقت مضى.

وهكذا أدرك الصهاينة والعرب من البداية أن الصراع بينهما له طابع بنيوي وأدركا أن السلام الذي يعرضه الصهاينة هو سلام المقابر، سلام مبني على الظلم والحرب.

والأمر لا يختلف كثيراً هذه الأيام. فلا يزال السلام المبني على العدل يعني، في واقع الأمر، مشاركة العرب الكاملة في حكم فلسطين، أي أنه سلام المقابر بالنسبة للصهاينة. ولذا يحاول الصهاينة التوصل إلى السلام المبني على الحرب والظلم، وإلى الأمن المبني على الإكراه والعنف.

المفهوم الصهيوني/الإسرائيلي للسلام

Zionist-Israeli Concept of Peace

ظلت بنية الصراع العربي الإسرائيلي واضحة حتى عام ١٩٦٧ مع هزيمة العرب، ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن "السلام" والرغبة في التسوية من جانب الطرفين. ويرى دعاة السلام أن الرغبة في السلام من الطرفين العربي والإسرائيلي أصبحت قوية وصادقة وحقيقية، وهو أمر قد يكون مفهوماً بالنسبة للعرب (بعد الهزائم المتكررة). ولكن الأمر بالنسبة للإسرائيليين قد يحتاج إلى قليل من الشرح والتفسير. ويمكننا أن ندرج الأسباب التالية التي ولدت لدى الإسرائيليين الرغبة في السلام:

١ - لم تأت الانتصارات العسكرية بالسلام للإسرائيليين رغم أن الآلة العسكرية الإسرائيلية وصلت إلى ذروة مقدرتها الحربية، بل إنها أتت لهم بالمزيد من الحروب وتحققت النبوءة القائلة بأن أقصى ما يطمح له المستوطنون الصهاينة هو حالة من "الحرب الراقدة".

٢ - منطلق جيش الشعب (النظامي والاحتياطي) لم يُعد ممكناً بالسهولة التي كان عليها سابقاً وذلك بسبب مقتضيات الاقتصاد الإسرائيلي في إطار النظام العالمي الجديد والتكنولوجيا المتقدمة.

٣ - لم يُعد الإسرائيليون قادرين على تحمل الحرب الدائمة والاستنفار المتواصل، باعتبار أن الحرب المخاطفة الساحقة، أي الحرب بدون تكلفة بشرية واقتصادية عالية، لم تُعد ممكنة.

٤ - تزايدت تكلفة الحرب وهو ما يعني تزايد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة. والولايات المتحدة حليف موثوق به تماماً، ومع هذا بدأت تظهر عليه علامات تثير القلق مثل تزايد المزاج الانعزالي

يهود الغرب ليستوطنوا فيه، كما كانوا يدركون أنه بغض النظر عن نوايا بعض الصهاينة الطيبة وبغض النظر عن إدراكهم لطبيعة المشروع الصهيوني وطبيعة المقاومة العربية فإن الواقع الذي كان آخذاً في التشكل كان واقعاً صراعياً، فالصهاينة كانوا يبدفون دائماً إلى زيادة عدد اليهود في فلسطين وإلى إقامة كيان اقتصادي اجتماعي (عسكري) منفصل، وفي نهاية الأمر مهمين.

وقد تنبأ نجيب عازوري، هذا المؤلف الفلسطيني العربي النسيحي الذي كانوا من أوائل من أدرك حقيقة ما يحدث « بأن الصراع سيستمر إلى أن يسود طرف على الآخر ». وهذا الرأي ليس رأياً متشائماً ينكر المشائيات، وإنما هو رأي واقعي تشكل في ضوء الظروف والممارسة، وفي ضوء ما حدث في الواقع بالفعل.

وقد تنبه أحد زعماء حزب الاستقلال في فلسطين إلى أن الرؤية الصهيونية للسلام مع العرب، مهما بلغت من اعتدال، هي في نهاية الأمر رؤية وهمية (أيديولوجية بالمعنى السلبي للكلمة) وأن أي تحقق لها يعني سلب حقوق العرب. ولذا حينما كتب له يهودا ماجنيس يقترح إمكانية التخلي عن فكرة الدولة اليهودية على أن يسمح لجماعة يهودية أن تتمتع بحكم ذاتي محدود في فلسطين، رد عليه قائلاً: « لا أرى أي شيء في اقتراحاتك سوى استغزاز صريح ضد العرب، الذين لن يسمحوا لأحد أن يقاسمهم حقوقهم الطبيعية. أما بالنسبة لليهود فليس لديهم أية حقوق سوى ذكريات روحية مفعمة بالكوارث والنقص المحزنة. ولذا من المستحيل عقد لقاء بين زعماء الشعيين: العربي واليهودي ».

وكان العرب يدركون تماماً أن الحديث العذب عن التقدم الزراعي والصناعي وخلافه إنما هو حديث عن التغييب وعن سلب الوطن. إن التقدم في إطار غير مترن من القوة لصالح المغتصب يعني أن العربي سيفقد كل شيء، وبخاصة إذا كان الآخر لا يعترف بالعرب ككيان تاريخي وإنما كمخلوق اقتصادي. ولذا تغير كثير من الشعوب المقهورة إستراتيجياتها التحررية وبدلاً من البحث عن التقدم تفضل الدفاع عن البقاء من خلال التشنق.

ولعل هذا هو الذي يفسر رفض موسى العلمي لكلمات بن جوريون (الخلوة العذبة) حين تقابلا عام ١٩٣٦ في منزل موشي شاريت. فطبقاً لما جاء على لسان بن جوريون بدأ الحديث بترديد النغمة (القديمة) التي أعدها عن المستنقعات التي تم تحنيقها، والصحارى التي تزدهر بالخضرة، والرخاء الذي سيعم الجميع. ولكن العربي قاطعه قائلاً: « اسمع ياخواجه بن جوريون، إنني أفضل أن تبقى الأرض هنا جرداء مقفرة مائة عام أخرى، أو ألف عام

حدث هو أن الرؤية العدوانية القمعية لا تزال كما هي والسلوك العدواني والقمعي لم يتغير وما تغير هو الديباجة والخطاب نظراً لتغير الظروف الدولية وظهور النظام العالمي الجديد المبني على التفكيك والإغواء بدلاً من المواجهة المباشرة مع شعوب العالم الثالث . ولذا بدلاً من دق طبول الحرب ، فإن الإعداد للحرب يستمر على أن تُعزف نغمات السلام .

وتبدأ معزوفة السلام الإسرائيلية بالمناداة بالتباعد عن عقد التاريخ وأن تتناسى كل دول المنطقة خلافاتها لمواجهة الخطر الأكبر (الاتحاد السوفيتي - الإسلام . . الخ) . وأن نقطة البداية لا بد أن تكون الأمر الواقع . وهذا المفهوم يفترض أن إسرائيل ليست التهديد الأكبر ، مع أن الأمر الواقع الذي يُطلب منا أن نبدأ منه يقول عكس ذلك . فهو أمر واقع مؤسس على العنف ويؤدي إلى الظلم والقمع وهو ليس ابن اللحظة وإنما هو نتيجة ظلم تاريخي تمتد من الماضي إلى الحاضر . وهذا الظلم والقمع هو مصدر الصراع والحروب والاشتباك . فالسألة ليست عقداً آتية أو تاريخية ، وإنما بنية الظلم التي تشكلت في الواقع ولا يمكن تأسيس سلام حقيقي إلا بإدغام فكها .

بعد تناسي عقد التاريخ يطالب الصهاينة بوقف المقاومة واستسلام الفدائيين مقابل تسليم بعض المدن والقرى التي لا "تسحب" منها القوات الإسرائيلية الغازية ، وإنما "يُعاد نشرها" ، وهذا ما يسمونه "الأرض مقابل السلام" . والقوات الإسرائيلية لا تسحب ، لأن أرض فلسطين هي أرض الشعب اليهودي ، والقوات الوطنية لا تسحب من أرض الوطن وإنما يعاد نشرها فيه وحسب . ولذا رغم اتخاذ هذه الخطوة الرمزية الإعلامية فإن الاستيطان سيستمر على قدم وساق (تحدث شامير عن استمرار التفاوض في مدريد لمدة عشر سنوات والمضي أثناء ذلك في الاستيطان) والقدس ستظل عاصمة إسرائيل الأبدية .

إن كل هذه التصورات للسلام تنبع من إدراك أن أرض فلسطين هي إرث إسرائيل ، وأن الإسرائيليين لهم حقوق مطلقة فيها ، أما الحقوق الفلسطينية فهي مسألة ثانوية ، فالأرض في الأصل أرض بلا شعب . وتبتدئ هذه الخاصية بشكل واضح ومتبلور في المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي .

وتصور إسرائيل لمستقبل المنطقة لا يختلف كثيراً عن ذلك ، فالمرکز هو إسرائيل وهي التي تمسك بكل الخيوط ، أما بقية "المنطقة" فهي مساحات وأسواق . وإسقاط عقد التاريخ هنا يعني إسقاط الهوية التاريخية والثقافية بحيث يتحول العرب إلى كائنات اقتصادية ، تحركها الدوافع الاقتصادية التي لا هوية لها ولا

الذي قد يتحول في أية لحظة (بضغط من القوى الشعبية) إلى تحرك سياسي يرفض التورط في مغامرات خارجية وإلى تخفيض المعونات الاقتصادية لحلفائه وعملائه .

٥ - وما يزيد الرغبة في السلام عند المستوطنين الصهاينة أن الشعب اليهودي (أي الجماعات اليهودية المنتشرة في أنحاء العالم) قرر عدم ترك منفاه وهو ما يشير قضية سبب بناء المستوطنات أساساً (هذا في الوقت الذي يتزايد فيه العرب في الأراضي الفلسطينية التي احتلت قبل عام ١٩٦٧) .

٦ - وقد بدأت تظهر علامات الإرهاق والتذمر بين المستوطنين الصهاينة ويظهر هذا في أزمة الخدمة العسكرية والتكاليف على الاستهلاك .

٧ - بدأ العرب يطورون نظماً هجومية ودفاعية ، صاروخية وربما ميكروبية تعادل القوة النووية الإسرائيلية .

٨ - مسألة التسليم والاستسلام ، وبخاصة بالنسبة للفلسطينيين حتى بعد أواسلو ، لم تُعد واردة (من يستسلم لمن؟) .

٩ - رغم كل سلبيات اتفاقيات أواسلو إلا أن قيام السلطة الفلسطينية يشكل أول اختراق للعمق الاستراتيجي الإسرائيلي ، إذ توجد كتلة بشرية ضخمة (مليوناً فلسطينياً في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، مليون في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٤٨) لها مؤسساتها وإرادتها وطموحاتها .

١٠ - لخص المفكر الاستراتيجي المصري أمين هويدي الموقف في هذه الكلمات : "نحن نعيش الآن كعقارب سامية وضعت في أنبوب واحد ستلدغ بعضها بعضاً قبل أن تموت وتنفى ، أو كراكبي سيارة أصبحت في منتصف السطح تحاول أن تصل إلى القمة ، فإن سقطت إلى القاع تحطمت بمن فيها . وعليها - أي إسرائيل - أن تعرف سواء وهي تحت قيادة بيريز أو تنتياهاو أنه إن كان في يدها الأرض ففي يدها السلام ، وإن كان يديدهم عناصر القوة ففي يدها عناصر القدرة من مياه وأرض وسوق وقوة بشرية ورأس مال وغاز ونفط ، وإن كان في قدرتهم اختراق الحدود ففي يدها مقومات الوجود . وعليها أن توفن أخيراً بأنها إن كانت قد فشلت في تحقيق الهيمنة الإقليمية عن طريق استخدام القوة فإن مصيرها لن يكون أفضل حالاً لو أنها حاولت ذلك عن طريق وسائل أخرى " .

لا شك إذن في أن الرغبة الإسرائيلية في السلام حقيقية وصادقة . ولكن بنية الصراع لا تزال قائمة ، فالدولة الصهيونية هي دولة استيطانية إحلالية ، اغتصبت الأرض وحاصرت سكانها . ولا يزال المستوطنون الصهاينة متمسكين بالأرض والسيادة عليها وبمحاوله فرض سلام المقابر على الفلسطينيين . ولذا نرى أن ما

الإقليمية المشتركة توجّهات جديدة في المنطقة بحيث يسود نمط الحضارة الغربي ، الذي أصبحت " السوق " بمقتضاه أكثر أهمية من الدول المنفردة ، وأصبح الجو التنافسي أهم من وضع الحواجز على الطريق . ولهذا ، ينبغي ألا توجّل العلاقات الاقتصادية أو ترتبط بعملية السلام ، إذ في الإمكان الشروع في تعاون اقتصادي لامتنعاص المعارضة السياسية ، وفي الإمكان بالتالي أن تقوم العلاقات الاقتصادية بتسويق العلاقات الدبلوماسية .

وهذه الرؤية تقتضي توفير مناخات اقتصادية تطبيعية تهتمّ الشأن القومي التاريخي («العقد التاريخية» كما يسمونها ، و «الذاكرة التاريخية» كما نسميها نحن) وتلغيه وتُحل محله شأنًا جيو اقتصاديًا جديدًا ، وهذا ما دعاه بيريز «الشرق الأوسط الجديد» باعتباره وحدة متكاملة اقتصادياً وأمناً وسياسياً ، بما يحقق الهدف الإسرائيلي المتمثل في «إسرائيل العظمى» عبر السيطرة على المنطقة ويضمن أمنها عبر موافقة معظم الأنظمة العربية المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ على ضمان أمن إسرائيل (انظر : «الشرق الأوسط») . في هذا الإطار يمكن السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين المحتلة على أن تظل هذه الدولة خاضعة للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية .

أما رؤية نتينياهو فترفض الفكرة السابقة وتعارض أسلوب بيريز ، باعتبار أنها أضعفت السياسة الإسرائيلية وشلتها إستراتيجياً ، فالمؤسسات والاتفاقات التي ركزت عليها حكومة بيريز فشلت جميعها في توفير الأمن لإسرائيل ، ولذلك لا بد من إجراءات أكثر حسمًا ، وإعادة ترتيب سلم الأولويات وفق رؤية أخرى طرحها نتينياهو في كتابه **مكان تحت الشمس** ليكون :

١ - الأمن قبل الاقتصاد ، والأرض ملازمة للأمن (وهو ما يعني استمراراً لفكرة الدعم الإستراتيجي) فلا بد من وضع أسس جديدة للمفاوضات تستند إلى مبدأ "السلام مقابل السلام" بدلاً من مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي أدّى إلى تراجع مكانة إسرائيل الإستراتيجية . وعلى الجيش الإسرائيلي أن يتولّى مباشرة حماية الإسرائيليين في أي مكان دون قيود أو حدود . والسلطة الفلسطينية مطالبة بتوفير الأمن لإسرائيل ، أما الجولان فهو غير قابلة للتفاوض في هذه المرحلة لأنها تشكل العمق الإستراتيجي لإسرائيل .

٢ - الاقتصاد قبل السياسة ، فإسرائيل القوية هي التي تجذب الاستثمار ، وتصبح قوة اقتصادية تقود المنطقة ، وتدخل الاقتصاد العالمي دون حاجة إلى جسر شرق أوسطي لأنه جسر الفقراء . ولكن شعار "الأمن قبل الاقتصاد" لا يلغي الاقتصاد أو يغفله ، لأن عنصر الأمن الداخلي الإسرائيلي هو الشرط الأساسي لجذب الاستثمار

خصوصية . هنا تظهر سغافورة كصورة أساسية للمنطقة وكمثل أعلى : بلد ليس له هوية واضحة ولا تاريخ واضح ، نشاطه الأساسي هو نشاط اقتصادي محض . وحينما يتحول العالم العربي إلى سغافورات مفتحة متصارعة فإن الإستراتيجية الاستعمارية والصهيونية للسلام تكون قد تحققت دون مواجهة ومن خلال «التفاوض» المستمر !

جاء في مجلة **نيوزويك** الأمريكية أنه بعد أن قبل الرئيس السادات توقيع اتفاقية كامب ديفيد طلب تخصيص رقعة ما في القدس تُرفع عليها الأعلام العربية ، فاقترح أعضاء الوفد الإسرائيلي أن تُرفع الأعلام على المقابر العربية ، أي أنه اقترح "سلام المقابر" . أما ديان فارتفع عن هذا قليلاً ووصف طلب الرئيس السادات بأنه "بقيش" ، أي أنه اقترح سلام السادة والعبيد . وما بين المقابر والبقيش يقع المفهوم الإسرائيلي للسلام .

بيريز و نتينياهو ورؤيتهما للسلام

Peres and Netyanyahu : Their Views of Peace

حدثت تشققات عديدة في الإجماع الصهيوني لأسباب عديدة (عدم تجانس المهاجرين اليهود - تزايد الاستهلاكية والعلمنة في المجتمع الإسرائيلي) . ولكن أهم الأسباب هو اندلاع الانتفاضة التي فرضت على عدد كبير من المستوطنين أن يكتشفوا أن الحلم الصهيوني القديم بتوسيعه المستمرة أمر مستحيل ، وأنه في إطار النظام العالمي الجديد من الصعب التمسك به وأن مشكلة إسرائيل السكانية (تزايد العرب وتناقص اليهود بسبب الإحجام عن الإنجاب وبسبب جفاف المصادر البشرية في الخارج) آخذة في التناقص . لكل هذا انقسم الصهاينة فيما بينهم من دعاة التمسك بالأرض المحتلة دون التنازل عن شبر واحد من الأراضي (صهيونية الأراضي) مقابل من يطالبون بالتنازل عن بعض الأراضي نظير الاحتفاظ بالصيغة اليهودية الخالصة للدولة الصهيونية . ولذا يمكن القول بأن الفريق الأول الذي يمثلته نتينياهو (لا يملك رؤية للسلام) أما الفريق الثاني (الذي يمثلته بيريز) فله رؤية محددة للسلام . وقد فصل بيريز رؤيته هذه في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** فهو يذهب إلى أن السلام لا بد أن ينطلق من نوايا جماعية لدى أطرافه المعنية تدفع باتجاه الثقة وتزيل مشاعر الشك والقلق ، ومن ترتيبات ومؤسسات مشتركة ، فتصبح المنظمات الإقليمية مفتاح الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة . وبالتالي ، فإن القضاء على مشكلات الإقليم لا يتم بالاتفاقات الثنائية ، بل عن طريق ثورة عامة في المفاهيم . من هنا ، يجب أن تعكس السوق

يميلون نحو إغفاء طابع ذاتي على عناصر النجاح فيقول : "إن مشكلة إسرائيل ليست سياسية دائماً ، وإنما وراء سياسية (ميتاسباسية) وتكمن في نشوء تفكيرها الأساسي : تمجيد الوهم - القصور في إدراك أن الواقع تحدد بحدود الممكن . وأن ما هو غير واقعي لا يوجد ولن يوجد - تمجيد الإدارة النطوية أو الإرادية كما لو كان هذا كافياً لتحقيق الأهداف . نحن نرفض معطيات الواقع دون أن ندرك أن العدول له إرادة لابد أن تؤخذ في الحسبان . ونضع سياستنا بشكل مجرد . حسب احتياجات الصهيونية كانت تعيش في فراغ [الأسطورة المعادية للتاريخ] وتجاهل النظم العالمي والأمن ومضلياتهما من الآخرين . وكل هذا نابع من ضيق أفق يتعارض مع التاريخ " .

هذا الوصف "فقدان الارتباط بالواقع" يبنو أنه "كشايح" جاهز عند هركاي . فقد ذكر في ضي نقدته لشخصية العربية أشياء من هذا القبيل . ولكن الطريف هذه المرة أنه لا يكفي بالنقد الشخصية الإسرائيلية ولا يكفي بأن ينسب لها هذا الإغراق في الذاتية والأسطورة وإنما يرى أن الشخصية العربية لا يمكنها أن تنفط في هذه الذاتية المعادية للتاريخ . ويقول : "إن العوامل الموضوعية التي تعبر عنها أعداء العرب الهائلة وتوسع أرضهم قد أنقذتهم من الاضطراب للنجوة لتندصر الذاتية تضمن النجاح ! بكل ما يتضمن هذا من تشويه للواقع . . . إن الانجاء العربي هو دائماً نحو التمثل الزمني لتعصر الموضوعية التي تضمن نجاحهم " . (وهذه الأقوال تنقصنا مسافة شاسعة عما قلناه عن في نواحيه شيبات) .

هذا الانغماس في الذاتية يعبر عن نفسه - في تصور هركاي - في انجاء التحاري بين الإسرائيليين . فالتفضية التي تواجههم ليست أن دولتهم ستتحول إلى دولة "أبازتهيد" ، وإنما القصة هي أنهم لن يكونوا إذا ما استمروا متخندقين في الأسطورة الخاصة . ويضرب هركاي مثلاً مشابهاً وهو ما حدث لليهود إثر التمرد اليهودي الثاني ضد الرومان (١٣٥ - ١٣٢ م) . فأعضاء هذا التمرد دخلوا الحرب تدفعهم حمى مشيحية ترى أن نهاية الأيام (أو التاريخ) وشيكة . وقد أعلن بعض الأخاضات أن بركوخبا زعيم التمرد هو الماشيخ . وبدون حساب موازين القوى أو معرفة مدى قوة الرومان أعلن بركوخبا وأتباعه التمرد على روما فتم القضاء عليهم وعلى ثورتهم وعلى البقية الباقية من الوجود اليهودي الهزيل في فلسطين . ويسمى هركاي مرض الذاتية هذا الذي يؤدي إلى الانتحار «أعراض بركوخبا» ، وهو ينصح الإسرائيليين بتفسير هذا الجانب من شخصيتهم القومية .

وازدهار الاقتصاد . وترفض هذه الرؤية فكرة أن تراجع عملية التسوية يمكن أن يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل ، لأن الهجرة اليهودية ستواصل تحريك الاقتصاد الإسرائيلي بجانب التطور التكنولوجي والمساعدات الخارجية .

٣ - السياسة قبل السلام ، فالسلام يجب أن يبنى على مركات موضوعية راسخة بصرف النظر عن القادة والزعماء ، لأن الفرق بين إسرائيل والعرب هو الاختلاف في القيم السياسية المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان . وتطلق هذه الرؤية مما أشار تنبأها إليه في كتابه من أن "السلام" الذي يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على الأمن ، أي الردع ، إذ أن إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة ، في حين أن الدول العربية جميعها ذات نظم استبدادية ، وبالتالي فإن "سلام الردع" هو البديل الوحيد الممكن ، فكلما بدت إسرائيل قوية أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها . لذا ، فإن الأمن ، أي قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم ، هو العنصر الحيوي للسلام ، ولا بديل عنه .

وثمره هذا الموقف هو غياب أية إستراتيجية للسلام . وكما يقول عزمي بشارة : "إن الليكود يكتفي بطرح الحكم الذاتي الموسع على الفلسطينيين في ظل السيادة الإسرائيلية . ويكتفي في الحالة السورية بمحاولة التوصل إلى اتفاق أمني في لبنان في هذه المرحلة لا يقود بالضرورة إلى اتفاق سلام ، بل يضمن الأمن الحدودي كما في الجولان . وفي الحالة الفلسطينية ، لا يقبل الليكود الأرض مقابل السلام ، وي طرح مقابلها السلام مقابل السلام ، أما في الحالة اللبنانية ، فإنه مستعد لإعادة الأرض دون السلام : الأرض مقابل الأمن فقط " .

أعراض بركوخبا

Bar Kochba Syndrome

«أعراض بركوخبا» عبارة نحتها المفكر الإسرائيلي يهوشفاط هركاي ليصف الحالة العقلية للإسرائيليين في مواجهة الأزمات . وقد توجه كثير من المفكرين الإسرائيليين إلى قضية الشخصية الإسرائيلية إبان الانتفاضة المباركة . وقد أعاد بعض هؤلاء طرح قضية عجز اليهود وافتقارهم للسلطة وذهبوا إلى أن الإسرائيليين ، بل الشعب اليهودي بأكمله ، يفتقرون إلى تقاليد الدولة ، أي ممارسة الحكم (وهذا يعني افتقارهم إلى الحس التاريخي) . ومن أهم الشخصيات التي توجهت بالنقد للشخصية الإسرائيلية يهوشفاط هركاي ، فهو يذهب إلى أن الإسرائيليين

اعراض ننتياهو : الإدراك الإسرائيلي للسلام في الوقت الحاضر

The Netanyahu Syndrome : Israeli Perception of Peace at the Present

أحدث عن «السلام» في الظروف القائمة في الشرق الأوسط وفي ظل الموازين الراهنة كان تجاوزاً في حق المعنى الذي تدل عليه الكلمة ! ذلك أن السلام لم يكن القضية المطروحة لا من جانب بيريز ولا من جانب ننتياهو .

إن السلام- لكي لا يتسنى أحد- يقيمه توازن في القوى تشعر معه كل الأطراف أن لها مصلحة فيه تُعطي من أجلها بمقدار ما تأخذ . إذن فإن السلام قسمة متكافئة ، وخصوصاً حين تلتحق به أوصافه الطبيعية كالعادل والشامل . أما حين تميل الموازين وتُرجح تماماً لصالح طرف واحد ، فإن هذا الطرف لا يكون مسعاه من أجل السلام ، وإنما يكون مسعاه من أجل تثبيت وترسيخ انتصاره ، أي أن هدفه يصبح النصر وليس السلام .

والحاصل أن هذه النقطة هي ممكن الاتفاق وممكن الخلاف في النظرة نفسها بين بيريز وننتياهو . كلاهما يشعر أن إسرائيل في وضع يسمح لها بتجاوز حدود السلام إلى حدود النصر . لكن بيريز له رؤية في تثبيت وترسيخ النصر تعتمد على حلم شرق أوسطي مركزه إسرائيل . أما ننتياهو فله رؤية في تثبيت وترسيخ النصر تعتمد على أولوية أن تكون «كامل أرض إسرائيل» هي القاعدة التي يتحلق حولها الشرق الأوسط بحقائق القوة ، وهذا هو إطار الحلم الشرق أوسطي ! أي أن كلاً من الرجلين لا يتحدث عن السلام بالمعنى الذي يتصوره العرب ، وإنما يتحدث عن نصر جاء وقته وتسمح الموازين الآن بتشبيته وترسيخه . وفي هذه النقطة وليس في غيرها ينحصر الخلاف بين الرجلين : ليس عن السلام وإنما عن النصر ! أولهما بحلم الشرق أوسطية يفتح الأفق الأوسع ، والثاني بحلم كامل أرض إسرائيل يصنع المركز القاعدة !

وصوت الناخبين في إسرائيل ، وظهرت نتائج أصواتهم ، وكان انحيازهم واضحاً لننتياهو . والتحليل التفصيلي لمعنى الأرقام التي حَمَلَت ننتياهو إلى رئاسة الوزارة في إسرائيل كاف لإظهار عدة حقائق :

١ - أن إسرائيل تعرف نفسها كمجتمع حرب ولكنها لا تعرف نفسها كمجتمع سلام .

٢ - أن هذا المجتمع لا يريد أن يدفع مقابل للسلام ، وإنما يريد- كما يُقال- أن يعطي «السلام مقابل السلام» . وهذا معناه بالضبط تثبيت وترسيخ النصر دون حاجة إلى تكافؤ في المبادئ أو في المصالح . بعد أن بطل التكافؤ في موازين القوى .

٣ - أن هذا المجتمع ليس جاهزاً لكي يبت في المجالات المتعلقة وهي كثيرة (المستوطنات- اللاجئين- الحدود النهائية) .

ثم إنه ليس مستعداً على الإطلاق لإعطاء شبر من الأرض في القدس مع العلم بأن أقصى ما كان يفكر فيه بيريز هو رفع علم عربي-أي علم عربي أو إسلامي !- على المسجد الأقصى ، ورفع علم الفاتيكان على كنيسة القيامة . وحينما جرى الإلحاح عليه في أن الرأي العام العربي يريد القدس الشرقية ، كان اقتراحه -جاداً- إنشاء مدينة جديدة بين رام الله والقدس يُطلق عليها اسم «القدس العربية» ، وذلك يحل المعضلة !

٤ - إن هذا المجتمع يريد إسرائيل دولة يهودية ، ولعل متابعة عدد الأصوات طوال نهار الانتخابات ودراسة حركة الإقبال مع ساعات هذا النهار توضحان :

أ) أن هذا المجتمع يرفض أن ينجح رئيس وزرائه بأصوات عربية .

ب) أن هذا المجتمع يرفض- مع ملاحظته لتجاه الأصوات العربية ووزنها- أن يقبل تحويل إسرائيل إلى دولة متعددة القوميات .

٥ - أن هذا المجتمع في إسرائيل لا يستطيع أن يعيش إلا بالأسطورة التوراتية رغم كل مظاهر التقدم في حياته ، والدليل أنه في هذه الانتخابات الحاسمة كان المستفيد الأساسي بمعايير القوة هو الأحزاب الدينية . فكل الأحزاب التي تقول بالعصر- مهما كانت درجة استيعابها للعصر- قُذِّت من مقاعدها ، سواء في ذلك الليكود أو العمل . أما الأحزاب التي ربحت فهي أحزاب : شاس (١٠ مقاعد) ، والحزب الديني القومي (٩ مقاعد) ، وإسرائيل بعاليا (٧ مقاعد) ، وحزب المقدال (والإيه ينتمي قاتل رابين) (٤ مقاعد) ، وحزب موليديت (مقعدان) . وهذه هي الأحزاب المرجحة لأي ائتلاف حكومي في إسرائيل ، لأن المجتمع لا يأمن حزباً واحداً بأغلبية كاملة ، أو حزبين مع احتمال ائتلاف صريح بينهما .

٦ - إن هذا المجتمع- رغم ذلك- يريد وجوهاً جديدة . وموت موسى ديان ، واغتيال إسحق رابين ، وسقوط شيمون بيريز ، فإن الجيل الأول بعد جيل المؤسسين (وايزمان- بن جوريون- بيجين) قد اختفى من الساحة ، بينما يتقدم جيل جديد في الخمسين من عمره أو أقل . فتلك هي القاعدة التي تؤمن بها المجتمعات التي تعرف قيمة تعاقب الأجيال ، حتى إن كانت من نوع هذا المجتمع الغربي الأثرب ما يكون بكنهه وأفراده ، وتصرفات الكل وسلوكهم ، إلى المجتمعات القبليّة رغم التكنولوجيا العالية .

ومن اللافت للنظر أن كل الذين بقوا من الجيل القديم (الجيل الثاني بعد المؤسسين) كانوا ، وبغير استثناء ، من معسكر الحرب

... إن هذه البلاد جعلت منا شعباً ، وشعبنا خلق هذه البلاد .
ويضيف كاتس : " خلال مئات السنين هذه التي تخللتها عمليات قتل
وطرد وتمييز ومستوى معيشي سيء لم يتأثر الوجود اليهودي في
فلسطين ولم يتخل اليهود عن عاداتهم وتقائدهم " .

وخلال هذه الفترة "لم يتأثر التراث اليهودي كما لم تتأثر
الثقافة اليهودية أي اللغة العبرية التي بدأ استعمتها في القرن العاشر
في طبرية " . ونحن لن نحاول تنقيح هذه الأفكار الصهيونية أو الرد
عليها فهي من التفاهة بحيث لا يصح أن يشغل المرء بها إلا بمقدار
كونها مؤشراً على حدود صاحبها الإدراكية . وكاتس لا يرى سوى
حضور يهودي كامل وثابت عبر التاريخ يقابله غياب عربي كامل .
وهذا هو الحد الأقصى الصهيوني الذي يتكرر العرب تماماً ، فانيشر
الذين وجدوا في فلسطين ليسوا فلسطينيين وإنما مجرد مهاجرين من
البلاد المجاورة (عناصر متحركة) .

أما النموذج الثالث فيمثلته ماثير بعليل . وهو من نشطاء ماينام .
ومن المنادين بالصهيونية ذات الديباجة اليسارية . وأطروحاته
العقائدية وإطاره التاريخي لا يختلفان عن أطروحات وإطار كاتس .
فهو يُعرفُ الحركة الصهيونية بأنها حركة تحرُّرٍ وطني (أي حركة
تغيب للفلسطينيين) . وقد امتازت الصهيونية "بأنها ضمت يهوداً
من مختلف الاتجاهات واليول رأوا بأعينهم هدف مشترك هو جمع
شئات الشعب اليهودي وبناء أمة يهودية متجددة على أساس العمل
العبري في أرض إسرائيل " . فبعبيل ينطق إذن من الإيمان بأن
لشعب اليهودي حقوقاً تاريخية كاملة في أرض إسرائيل . ثم يُفسِّرُ
وجود الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين على أساس صهيوني
"فلولا قيام الحركة الصهيونية لما ظهر انفرع الفلسطيني التابع للحركة
القومية العربية . ويمكن الاعتقاد بأن مجيء اليهود إلى أرض
إسرائيل واستيطانهم فيها كان الحافز الذي أدَّى إلى نشوء الكيان
الفلسطيني " . بل إنه يؤكد أن "من الصعب أن نتصور اليوم كيف
كانت ستبدو الأوضاع في أرض إسرائيل لو لم يتحقق فيها الفكر
الصهيوني " .

فوجود الفلسطينيين - حسب تصوُّره - عرضي وتابع للوجود
الصهيوني ، ولكنه - وهنا مصدر الاختلاف بينه وبين كاتس - ليس
بالضرورة زائلاً ، فهو يرى أن بعض الصهاينة قد اعترفوا بحقوق
الشعب الفلسطيني "بصفته يمتلك حقوقاً طبيعية في بلاده " . ولا
تدري ما الفارق بين حقوق اليهود التاريخية وحقوق العرب
الطبيعية ، ولكن ما يهمنا في سياق هذا المدخل أن ثمة اعترافاً ما
يوجد العرب وبحقوقهم . وهذا الاعتراف نابع من خوف عميق من

وليسوا من معسكر السلام . وتكفي في ذلك الإشارة إلى
الجنرالات : شارون ، وموردخاي ، وإيتان . وهم جميعاً رجال
مارسوا القتل بأيديهم خارج ميادين القتال في أكثر الأحوال ، وكلهم
اقتحموا طريقهم إلى أهم المواقع في الوزارة الجديدة عنوة في معظم
الأحيان ، وابتزازاً في أحيان أخرى !

٧- إن المفارقة الكبرى التي تلفت النظر على ساحة الصراع العربي-
الإسرائيلي في هذه الظروف هي : أن العرب راجعوا أنفسهم - بحق
أو بغير حق - في خطاب الحرب ، وقبلوا خطاب السلام . وأن
الإسرائيليين لم يراجعوا أنفسهم - عملاً وفعلاً - في خطاب السلام ،
بل إنهم في لحظة الحقيقة أعرضوا عنه وأثبتوا أنه ليس اختيارهم
الطوعي أو الطبيعي !

ولم يكن هناك ما يغفر لبيريز : لا قربه من بن جوريون منشي
الدولة ، ولا إشرافه على المشروع النووي الإسرائيلي حاميتها
النهائي ، ولا حصوله على اتفاق أو سلو وأبسط ما فيه تحقيق الشرعية
القانونية النهائية لقيام الدولة اليهودية ، وهي اعتراف صاحب الحق
الفلسطيني بالرضا والقبول والتوقيع بأن ملكيته انتقلت إلى مالك
آخر : إسرائيل !

المفهوم الصهيوني / الإسرائيلي للحكم الذاتي

Zionist-Israeli Concept of Self-Determination

يدور المفهوم الصهيوني / الإسرائيلي للحكم الذاتي داخل
الإطار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي ، الذي يرى أن فلسطين
أرض بلا شعب ، وأنه إن وُجد فيها شعب فوجوده عرضي ، وأن
هذا الشعب لا يتمتع بنفس الحقوق المطلقة التي يتمتع بها المستوطنون
الصهاينة .

وقد تفرَّع عن هذا الإطار الكلي عدة أفكار صهيونية مختلفة
بشأن الدولة الفلسطينية قد تبدو متضاربة ولكنها في واقع الأمر تتسم
بالوحدة . ولتبسيط الصورة حتى يمكن تناولها بشيء من التحليل
سنقسِّم المواقف الصهيونية المختلفة إلى ثلاثة ، يقرب أولها من الحد
الأقصى الصهيوني أي تغيب العرب ويكاد ينلصق به ، ويتبعه ثالثها
عنه حتى يبدو كأنه نقيض ، ويقف ثانيها في نقطة اعتبارية متوسطة
بينهما . وقد اخترنا شموئيل كاتس - أحد مؤسسي حركة حيروت
وقد شغل منصب مستشار رئيس الوزراء مناحم بييجين عام ١٩٧٨
كممثل للنموذج الأول . ويُعبِّر كاتس عن وجهة نظره في الدولة
الفلسطينية بقتبس كلمات بن جوريون الذي يشير فيها إلى "تاريخ
اليهود" وإلى "بلاد اسمها يهودا وهي التي نسميها أرض إسرائيل

في الديباجات، فحوش إيمونيم والليكود يتبعان للنموذج الأول بينما تنتمي بعض الأحزاب الصغيرة الليبرالية ومابام للنموذج الثالث، وينتمي المراح للنموذج الثاني. فاعمل يقبل التفاوض على الأرض، وي طرح فكرة إمكانية تقديم تنازلات إقليمية في أراضي الضفة والقطاع.

رغم كل الاختلافات بين الاتجاهات الصهيونية الثلاث إلا أنه يجب ملاحظة الوحدة بينهم التي تبدت فيما يلي :

١ - يُلاحظ أن جميع الصيغ الصهيونية، المتطرف منها والمعتدل، اليميني منها واليساري، لا تتوجه البتة لقضية الفلسطينيين الذين طُردوا عام ١٩٤٨ واستوطنوا سوريا ولبنان والأردن ومصر وأنحاء أخرى متفرقة من أنحاء العالم العربي، ولا تذكر بتاتا قضية الفلسطينيين الذين يطالبون بحقوقهم في حيفا ويافا وعكا وكل بقعة في أرض فلسطين المحتلة والذين صدر قرار من هيئة الأمم لتأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم أو التعويض لمن لا يريد العودة.

٢ - لا يتحدث الصهاينة البتة عن الأراضي خلف الخط الأخضر التي خصصها قرار التقسيم للفلسطينيين مثل الجليل وغيرها من المناطق. وهكذا حول الخطاب الصهيوني الخط الأخضر إلى مطلق صهيوني جديد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وعلينا قبوله والخضوع له. وهذا أيضاً أمر منطقي ومفهوم، فالتفاوض بشأن الأراضي فيما وراء الخط الأخضر وبشأن حق العرب في السكنى في فلسطين المحتلة قبل ١٩٤٨ هو في واقع الأمر تفاوض بشأن فك الكيان الصهيوني.

٣ - يُلاحظ أن كل الحلول مبنية على فكرة القسر والخضوع، وأن أحد الأطراف سيدفع الطرف الآخر مضطراً للتسليم بوجهة نظره. فالصهاينة يرون أن رؤيتهم للتاريخ هي الرؤية الوحيدة السليمة التي لا يمكن التراجع عنها على مستوى العقيدة حتى لو تم التراجع عنها على مستوى الإجراءات البرجماتية. وقد لخص ذلك الموقف أهارون باريف بقوله: "الصهيونية هي حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي... اصطدمت بالحركة القومية العربية عامة والحركة القومية الفلسطينية خاصة". ولكنه يضيف: "إن أقواله هذه لا تنطوي على تنازل أو استعداد للتنازل عما تعتبره حقنا التاريخي في إرتس إسرائيل وفي علاقتنا التاريخية بها". هذا الموقف المبني السائد في صفوف الجميع يخلق استعداداً كامناً دائماً لدى كل الصهاينة، مهما كان موقعهم على خريطة المتصل الإدراكي السياسي، أن ينزلوا دائماً نحو تغيب العرب وإنكار حقهم في إنشاء دولة حقيقة خاصة بهم إن سححت الظروف، كما أنه يضيف

أن العنصر الفلسطيني داخل الدولة الصهيونية يهدد هويتها اليهودية ويهدد الطبيعة الإحالية للكيان الصهيوني، بل إن بعيل يطرح السيناريو التالي: "هناك مخاوف من أنه إذا استمرت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تشتد حدة المقاومة الفلسطينية لاحتلال الإسرائيلي، لتصل حدى المقاومة إلى العرب الإسرائيليين المقيمين في المثلث الصغير وفي الجليل بحيث يطلب عرب إسرائيل بعد جيل أو جيلين الانضمام إلى المطالبين بحق تقرير المصير للفلسطينيين".

ولكن كيف يمكن التصدي لهذا التيار وتلك الحمى؟ يرى بعيل أن ذلك يتم من خلال إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل... وكما سارعت إسرائيل في تقديم مبادرة السلام المقترحة للشعب الفلسطيني كان أفضل لها. ثم يأتي بعد ذلك بحشد هائل من التفاسيل عن الجمارك والكهرباء وعن ارتباط الدولة الجديدة بالأردن، إذ لا بد أن تولد الدولة مقيدة.

أما شلومو أفيري فهو مثال جيد للنموذج الثاني "الوسط". وأفيري من كبار المفكرين السياسيين الإسرائيليين (شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية في حكومة العمال بين عامي ٧٦-١٩٧٧). وهو يتحدث أيضاً عن أرض إسرائيل ذات التراث اليهودي المجيد وأرض الخلاص بالنسبة لليهود. والصهيونية هي الحركة القومية اليهودية التي ستقوم بعملية الخلاص هذه (وهو في واقع الأمر تخليص الأرض وتغيب أصحابها الأصليين، أي العرب). وهو يرى أن المطالب الصهيونية خضعت لقرار التقسيم لأن "أحداً في العالم لم يكن يؤيد المطالب اليهودية"، أي أنه كان خضوعاً عملياً لا علاقة له بالمبادئ الكلية والنهائية. ثم يضيف إلى هذا ديباجات أخلاقية عن "أن الصهيونية تجد صعوبة في المطالبة بحق تقرير المصير لنفسها، ومعارضة منح هذا الحق لفتة سكانية أخرى". ويُسمي أفيري نفسه بأنه من أتباع الصهيونية السوسولوجية (مقابل صهيونية الأراضي) وهي صهيونية تهتم بالطابع اليهودي للدولة، أما صهيونية كاتس فتركز اهتمامها على ضم الأراضي، ومن هنا حديث "المعتدلين" عن الأرض مقابل السلام. ولكن مهما كانت الأسباب (الضغط الدولي أو عذاب الضمير الصهيوني أو الخوف على الطابع اليهودي للدولة) فإن أفيري يطرح الحل التالي الذي يسميه حلاً وسطاً: "لا دولة إسرائيلية الكاملة ولا دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل استعداد بعيد الأثر لقبول الحل الوسط في إطار حل أردني-فلسطيني". ولعل هذه التماذج الثلاث تغطي كل الاتجاهات السياسية الإسرائيلية تجاه الدولة، مع اختلاف طفيف

الذي بأنه يُعرّف فلسطين بأنها ٥٠٠ قرية وثمانية مدن رئيسية تفصل بينها طرق التفتافية وتديرها إسرائيل وفق تصورها للأمن ، أي أن الوطن الفلسطيني تم تفكيكه ليصبح معازل ، تماماً كما فكك مفهوم الفلسطيني ليصبح كائناً اقتصادياً لا انتماء له .

ونحن نرى أنه قد يكون هناك نقط تشابه كبيرة بين التصور النازي والصهيوني للحكم الذاتي ، فالنازيون أسسوا جيوش كانت تأخذ شكل مناطق قومية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال . فكان يتم إخلاء رقعة من إحدى المدن من غير اليهود ثم يُنقل إليها عشرات الآلاف من اليهود ويُعاد نشر القوات النازية وتُسَلَّم لسلطة يهودية شبه مستقلة تُسمى «مجلس الكبراء» (كانت السلطات النازية تعين أعضائه) . وكان لجيتو وارسو (أهم المناطق القومية) طوابيعه وشرعته (التي كانت تحرس مداخل الجيتو مع الشرطة البولندية والنازية) . وكانت الشرطة اليهودية متعاونة تماماً مع النازيين في كبح جماح اليهود . وكان للجيتو اقتصاد «المستقل» الذي كان يعتمد اعتماداً كاملاً على النظام النازي . فقد كان الجيتو يقوم باستيراد كل ما يحتاجه من مواد صناعية أو غذائية من سلعة الاحتلال النازية على أن يسدّد ثمن الواردات بالمنتجات الصناعية التي كان الجيتو ينتجها ، أو الخدمات التي كان يؤديها بعض أعضائه . ولكن وضع التبدّل لم يكن متكافئاً ، فقيمة السلع التي كان الجيتو ينتجها والخدمات التي كان أعضاؤه يؤدونها كانت دائماً دون حد التكفّف . وهو ما كان يعني سوء التغذية وتزايد الفقر ويؤدي إلى الموت جوعاً ، وبذلك كانت تتم إبادة اليهود بالتدريج وبيّض دون أفران غاز .

ومع هذا لا بد أن ندرك أن ثمة فروق قد لا تكون جوهرية ولكنها كبيرة بين رؤية حزب العمل والرؤية الليكودية للحكم الذاتي تنبع من تصوره نزع إسرائيل الدولي والمحلي ومقدرتها على قمع الفلسطينيين وتحقيق الأمن لنفسها . وهذه الفروق تعبّر عن نفسها في البرامج السياسية لكلا الحزبين . ومع هذا من الملاحظ أننا حينما ننقل من عالم النظرية والبرامج إلى عالم الممارسة فإن نقط الاتفاق والإجماع تؤكد نفسها على حساب نقط الاختلاف .

صفة الشرعية على موقف دعاة إسرائيل الكبرى . فالأصل في الموقف الصهيوني هو ابتلاع كل الأرض وتغيب كل العرب ، والاستثناء هو المرونة والاستعداد للتفاوض بشأن الأرض خارج الخط الأخضر وبشأن الفلسطينيين خارجه . ولعل هذا يفسر كيف أن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية قد بدأ إبان حكم العمال المعتدلين وأنهم اعتمدوا ملايين الدولارات لإنشاء مستوطنات هناك في الأرض نفسها التي بدأ بريس بالإعلان عن استعداده للتنازل عنها مقابل السلام .

في هذا الإطار ظهر مفهوم الحكم الذاتي الذي يرى أن الحقوق اليهودية في فلسطين مطلقة ، أما الحقوق الفلسطينية فليست أصيلة . فالأرض ملك للشعب اليهودي وقد تصادف وجود شعب فيها . ولذا فإن أية حقوق تُمنح للفلسطينيين هي من قبيل التسامح الصهيوني أو التكيف البرجماتي مع أمر واقع وتعبيراً عن هذا تقرّر فصل الشعب (العرضي الزائل) عن الأرض الصهيونية . ولذا فالحكم الذاتي هو تعامل مع بشر وليس مع أرض ومنح السكان بعض الحقوق دون أن يكون على الأرض ظل من السيادة فالحكم الذاتي باختصار حكم للشعب دون الأرض . ولذا فالسلطة الفلسطينية ليس لها سلطة على المجال الجوي أو موارد المياه في الأراضي وليس من حقها تشكيل جيش فلسطيني . والفلسطينيون يعيشون في مدن وقرى أشبه بالمعازل في المناطق كثيفة السكان إذ تظل إسرائيل المسؤولة عن الأمن في كل المناطق وتحديد المعابر والشواطئ والطرق الرئيسية . فالحكم الذاتي قد منح الفلسطينيين درجة من الاستقلال على أن تبقى الصلاحية في أيدي الصهاينة .

وقد وُصفت السلطة الفلسطينية بأنها أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة . فقال أحد الكتّاب العرب إن الحكم الذاتي يعني ، في واقع الأمر ، قيام محمية إسرائيلية تخدم المصالح الإسرائيلية . وقد شبهه نتنياهو بالنظام السياسي القائم في أندورا وبورتوريكو (وهي دولة حرة تابعة للولايات المتحدة يحمل سكانها الجنسية الأمريكية دون أن يكون لهم حق التصويت في الانتخابات) . ولعل بورتوريكو قد لاقت هوى في نفس نتنياهو لأنها جزيرة وليست جزءاً من الأرض الأمريكية ، فهي بمنزلة معزل لسكانها . وقد وصف أحدهم الحكم



المسألة الفلسطينية

المسألة الفلسطينية - الشرعيتان : الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود - شرعية الوجود - السلام الشامل الدائم - نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية - حق العودة الفلسطيني

المسألة الفلسطينية

The Palestinian Question

«المسألة الفلسطينية» مصطلح قمنا بسكه لنشير إلى تلك المشكلة التي نجت عن وصول كتلة بشرية من المستوطنين الصهاينة لتستولي على الأرض الفلسطينية باعتبارها أرضاً بلا شعب . وكان المفروض أن تحل هذه الكتلة محل السكان الأصليين ، الذين يكون مصيرهم عادة في إطار الاستعمار الاستيطاني الإحلالي ، هو الإبادة أو الطرد . ورغم أن الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني لم يتم بإياداة الفلسطينيين (بسبب ظروف التجربة الاستيطانية الصهيونية) إلا أنه طرد غالبيتهم الساحقة عام ١٩٤٨ . وعندما احتل الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ استمر في عملية الطرد إلا أنه لم يوفق في محاولته هذه المرة . وقد رفض الفلسطينيون عملية الاغتصاب وقاوموا كتلة المستوطنين الوافدة بأشكال مختلفة .

ومن الملاحظ أن الصهاينة منذ البداية إما التزموا الصمت حيال المسألة الفلسطينية (ولجأوا إلى ما نسميه مقولة " العربي الغائب ") ، أو طرحوا " حلولاً " مثل طرد الفلسطينيين ، هي ليست حلولاً وإنما برنامج إرهابي . ونحن نذهب إلى أن الدولة الصهيونية لم تجد حلاً بعد للمسألة الفلسطينية . ولذا ، فمشروع السوق الشرق أوسطية محاولة أخيرة لفرض حل صهيوني للمسألة الفلسطينية عن طريق تفتيت المنطقة ونزع الصبغة العربية الإسلامية عنها بحيث يمكن تفكيك الإنسان العربي (الفلسطيني وغير الفلسطيني) وتحويله إلى إنسان اقتصادي أو إنسان جسماني أو أي إنسان آخر ، طالما أنه ليس إنساناً عربياً مسلماً . والمسألة الفلسطينية تثير ، وبحدة ، مشكلة شرعية الوجود .

الشرعيتان : الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود

Two Types of Legitimacy : Zionist Legitimacy and Legitimacy of Existence

«الشرعية» هي حالة الصلاحية والقبول التي يتمتع بها أفراد

النخبة الحاكمة والمنظمات والحركات والنظم السياسية والتي تخوّل لهؤلاء السلطة . ومن ثم ، فإن الشرعية الصهيونية هي حالة الصلاحية والقبول التي تدعيها لنفسها الحركة الصهيونية . ونجابه النظم السياسية كافة مشكلة الشرعية تجاه جماهير التشكيل السياسي الذي تحكمه هذه النظم ، أما النظم الاستيطانية فهي تجاه مشكلة الشرعية على مستويين : مستوى العنصر السكاني الوافد ، ومستوى السكان الأصليين .

والوضع في حالة الدولة الوظيفية الصهيونية أكثر تركيياً إذ أن هذه الدولة تستمد شرعيتها كدولة صهيونية من مصادر ثلاثة :

١ - الإمبريالية الغربية : باعتبارها القوة التي أسست الدولة الصهيونية كي تكون دولة تضطلع بوظيفة الدفاع عن مصالح العالم الغربي في المنطقة .

٢ - أعضاء الجماعات اليهودية في العالم : باعتبارهم القوة التي تدعم المستوطن الصهيوني وتمارس الضغط من أجله ، على أن تضطلع الدولة الصهيونية بوظيفة حماية هويتهم وتنميتها على شرط ألا تتدخل في شئونهم وألا تتسبب في وضع ولاتهم لأوطانهم موضع الشك .

٣ - المستوطنون الصهاينة : باعتبارهم مواطني الدولة الصهيونية الذين يطلبون من دولتهم أن تضطلع بوظيفة توفير الأمن والخدمات لهم كما هو الحال مع كل الدول .

ولكن إذا كانت الدولة الصهيونية تستمد شرعيتها الصهيونية من هذه القطاعات الثلاثة وتحافظ عليها بمقدار أدائها لوظائفها ، فإن ثمة مستوى آخر مختلفاً تماماً يقع خارج نطاق هذه الشرعية هو شرعية الوجود . فالدولة الصهيونية قد أسست على أرض الفلسطينيين ، وهي لا تلتزم تجاههم بأي شيء ، فكل همها أن تعيهم تماماً حتى لا يهتز أساس وجودها نفسه .

وقد اهتزت الشرعية الصهيونية تجاه المستوطنين ، وأعضاء الجماعات اليهودية في العالم وفي الولايات المتحدة ، وذلك بسبب الفساد في إسرائيل وأزمة النظام السياسي وأزمة الهوية اليهودية

ولكن العربي الذي يُعَيِّبه الشعاع لم يقبل عملية التفتيش هذه وظلت حركته تؤكد وجوده وتحلّي شرعية الوجود الصهيوني نفسها : فوجود العربي وحركته تأكيد لكون ما يُسمّى «إسرائيل» هي في واقع الأمر «فلسطين» . وأن العمل العربي هو الإحلال العربي ، وأن اقتحام الإنتاج هو طرد العرب منه . وأن استعادة السيادة السياسية اليهودية سلبها من العرب ، وأن شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» يعني في واقع الأمر «أرض يُطْرَد شعبها منها بلا رحمة استناداً إلى القوة الإمبريالية العاشمة ليحل مجموعة من المستوطنين الغريباء محلهم» .

وكان لابد أن تُطْلَق السحابة الكثيفة من الأقوال عن الشرعية الصهيونية وعن الإنجاز الصهيوني والتقدم والكفاءة حتى لا يواجه المستوطنون مشكلة الشرعية الأعمق .

وقد عاد الفلسطيني على المستويات الممكنة كافة : السكانية والثقافية والنضالية ، وهو ليس كائناتاً اقتصادياً لا ملاح له وإنما هو رجل يعمل ويقاتل ، وطفل يمسك بحجر ، وامرأة فلسطينية تفوض «تلد الجند والشهداء والأغاني» بشكل يثير حفيظة المستعمرين .

ويبدو أن الفلسطينيين ، منذ بداية الغزوة الصهيونية ، يدركون ، ربما بشكل فطري (غير واع) ، أنها غزوة سكانية استيطانية إحلالية ، ولذا تصل معدلات الانجاب بينهم إلى أعلى معدلات في العالم . ويبلغ عدد سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (أي داخل ما يُسمّى «الخط الأخضر») نحو ٥٠٣ ملايين نسمة عام ١٩٩٦ نسبة ٨١ ، ٤٪ يهود و١٨ ، ٦٪ عرب . وحسب إحصاء عام ١٩٩٨ بلغ العدد ٩٧٤٩٧٩٥٣ ، أي حوالي مليون . ويبلغ عدد الفلسطينيين في غزة ١٩٨٤٩٨٠١٤٠ ، أما في الضفة الغربية فعددهم هو ١٥٥٦٠٥٥٦ (يبلغ عدد الفلسطينيين الكلي ١٨٦٧٨٨٠٧٠٠) . يوجد معظمهم في البلاد العربية ، خاصة الأردن وسوريا ولبنان . وتوجد قلة منهم في الأمريكتين وأوروبا ، وإن كانت هذه الإحصاءات الإسرائيلية تشمل سكان القدس العربية وهضبة الجولان اللتين ضمّتا إلى إسرائيل ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٧٢ ألف نسمة تقريباً . وتشير بعض التقديرات العربية إلى أن عدد العرب يصل إلى مليون نسمة بدون سكان القدس والجولان .

ويلاحظ أن نسبة السكان العرب من مجموع السكان بقيت ثابتة تقريباً ، وذلك رغم الهجرة اليهودية الكبيرة ، ويعود ذلك إلى نسبة المواليد لدى اليهود ، ففي عام ١٩٩٣ كانت نسبة المواليد لدى العرب ٣٤ لكل ألف ، ولدى اليهود ١٨ ، ٥ لكل ألف . ويعود نمو السكان العرب (معدل النمو = التكاثر الطبيعي + ميزان الهجرة) إلى

والأزمة السكانية والاستيطان وفشل إسرائيل في تطبيع الشخصية اليهودية وفي إخماد الانتفاضة . أما شرعية الوجود ، فقد أخذت في الاهتزاز التدريجي مع بداية الهجمات الفدائية ولكنها وصلت إلى الذروة مع الهزيمة في لبنان واندلاع الانتفاضة . ومن الملاحظ أن الشرعيتين مرتبطتان تمام الارتباط ، فالدولة الصهيونية دولة وظيفية تكتسب قيمتها أمام الراعي الإمبريالي من أدائها لمهمتها الأساسية القتالية التي تستند إلى مدى كفاءة المادة البشرية الاستيطانية القتالية . ولذا ، فإن فشل الدولة الصهيونية في تطبيع الشخصية اليهودية يؤدي إلى تخثر المادة القتالية ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع مقدرتها القتالية وسوء أدائها العسكري ، فيقل عائدها ومن ثم قيمتها وتنفذ شرعيتها الصهيونية . ولكن تراجع مقدرتها القتالية هو نفسه تهديد لوجودها . كما أن فشل الدولة الصهيونية في تحقيق الاستيطان وخلق كثافة بشرية يهودية في الأراضي المحتلة هو أيضاً فشل على مستوى الشرعية الصهيونية باعتبار أنه فشل في تحقيق هدف أساسي من أهداف الصهيونية ، ولكنه فشل على مستوى شرعية الوجود لأن ضم الأراضي دون إفراغها من سكانها الأصليين وملتها بمادة بشرية يهودية قتالية استيطانية يهدد وجود الدولة نفسه .

شرعية الوجود

Legitimacy of Existence

«شرعية الوجود» مصطلح قمنا بسكه لنصف مشكلة الشرعية التي تواجهها الجيوب الاستيطانية الإحلالية في مواجهة السكان الأصليين ، على عكس الشرعية السياسية العادية التي تواجهها هذه الجيوب تجاه السكان البيض أو المجتمع الدولي . والتجمع الصهيوني ، باعتباره جيئاً استيطانياً ، يواجه مشكلة الشرعيتين أيضاً : فتطرح قضية الشرعية السياسية على مستوى العلاقة مع الراعي الإمبريالي (الولايات المتحدة) ويهود العالم والمستوطنين الصهاينة ، وتطرح قضية شرعية الوجود في مواجهة الفلسطينيين والعرب .

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي عاموس إيلون إلى ما سماه «عقدة الشرعية» ، ونحن نتصور أنه يشير إلى شرعية الوجود ، فالشرعية هنا هي شرعية الوجود في فلسطين والاستيلاء على أرضها وطرد سكانها . وقد حلت الصهيونية مشكلة شرعية الوجود من خلال الخطاب الصهيوني المراوغ على مستوى القول ، ومن خلال أقصى درجات العنف على مستوى الفعل . ولذا ، فقد طرحت الشعار المراوغ «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وقامت بمساندته بترسانة عسكرية هائلة وجيوش مدربة وأجهزة إعلام عالمية .

وليقرن القارئ هذا القول بالقول الصهيوني في بداياته حينما كانوا يتحدثون عن طرد العرب البدائيين الذين يشبهون الهنود الحمر . والصهاينة يعلمون أن ازدهار التعليم يعني مزيداً من المقاومة والسخط . كما أنهم يعرفون تماماً أن ضحية العدوان يتعلم من المعتدي وأن المستعمر يتعلم من المستعمر كيف يستخدم السلاح والقوة . بل بدأ العرب مؤخراً في استخدام الوسائل الديمقراطية المتاحة داخل النظام السياسي الإسرائيلي مثل الاشتراك في العملية السياسية الإسرائيلية . وقد حذر رعان كوهين ، رئيس شعبة الانتخابات في حزب العمل ، من أن القوة البرلمانية للعرب تستصل إلى عشرين مقعداً في الكنيست عام ٢٠٠٠ ، وأنه لن يكون بالإمكان إقامة حكومة دون أخذ هذه الحقيقة في الحسبان .

لكن هذا التمدد العربي لم يكن أفقياً وحسب ، أي تمدد في المكان والأرض ، وإنما كان تمّداً رأسياً أيضاً : في الزمان والتاريخ . وقد أخذ التمدد الرأسي شكل تماسك وتضامن غير عادي . ولابد هنا أن نشير إلى الدور الثوري المبدع حقاً لمنظمة التحرير الفلسطينية . فالفلسطينيون مؤزّعون في كل مكان داخل حدود الدول العربية التي تتفاوت صداقتها وعداوتها للفلسطينيين بين يوم وآخر (حسب درجة حرارة النخب الحاكمة وما تملّيه عليها مصالحها المباشرة الضيقة) . إن هناك أعداداً كبيرة منهم في العالم العربي ، ومع هذا نجحوا ، على اختلاف انتماءاتهم السياسية والدينية ، في أن يظلوا داخل إطار الوحدة والانتماء الفلسطيني ، أي داخل إطار الهوية ، فتحول كل فعل فلسطيني عادي إلى فعل ثوري ، ابتداءً من تلك العجوز التي تجلس داخل المخيمات تنسج المنسوجات الملونة التي تباع في أقاصي الأرض باسم فلسطين ، مروراً بالمشقف الفلسطيني الذي يشرى الفكر العربي والإنساني ، وانتهاءً بذلك المقاتل الذي يحمل البندقية ويتنصر ويُشهد . ومن داخل هذه الهوية ، ظهرت ثورة الحجارة ؛ ظهرت الانتفاضة .

إن عودة الفلسطيني بكل هذه القوة لابد أنه يزيد أزمة الشرعية الحقيقية للمجتمع الصهيوني ، أي أزمة الوجود ، ولابد أن ذلك يفضح الأكذوبة الأساسية التي تزعم أنه لا يوجد عرب . وقد كان هذا الإدراك الصهيوني التحيز إدراكاً يساند العنف والقوة . وحيث إن المؤسسة العسكرية الصهيونية تجتحت طوال هذه الأعوام في قمع العرب ، فإن عملية التغيب استمرت حيث كانت المؤسسة العسكرية تُصدر التصريحات المختلفة عن عدم وجود ما يُسمى «الفلسطينيين» ، أو أن الفلسطينيين لهم دولة بالفعل هي المملكة الأردنية الهاشمية . ومن المفارقات أنه ، مع نجاح عملية التغيب ، كان بوسع العدو

ارتفاع معدل التكاثر الطبيعي نتيجة ارتفاع معدل المواليد ، بينما يتفاوت معدل نمو اليهود من فترة إلى أخرى ، وذلك لأن معدل النمو يعتمد أساساً على ميزان الهجرة . فيفضل الهجرة التي تمت في الخمسينيات وصل معدل النمو إلى ٩,٢٪ ، ولكنه تدنى في الثمانينيات إلى حوالي ١,٥ فقط ، ولكنه ارتفع بسبب هجرة اليهود السوفيت في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ إلى نحو ٣,٩ فقط ، ويبدو أنه أخذ يعود إلى الانخفاض بسبب الانخفاض الكبير في حجم الهجرة إلى إسرائيل في الفترة الأخيرة .

أما معدل نمو السكان العرب فهو ثابت تقريباً ويتراوح بين ٣,٥٪ - ٤,٥٪ . وقد زاد اليهود بمعدل ٢٪ في العقد الماضي بينما زاد العرب بمعدل ٤٪ . وإذا استمرت معدلات الزيادة على ما هي عليه . وهو أمر متوقع ، فيكون عدد العرب عام ٢٠٠٠ نحو ٢,٢٪ من مجموع السكان (بالمقارنة ١٨,٦٪ في الوقت الحالي) . وتضم الأراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ نحو مليوني عربي مقابل ما بين ١٢٠ - ١٥٠ ألف إسرائيلي على أحسن تقدير . فإذا حسبت الأراضي المحتلة ، فإن نسبة العرب ستزيد إلى ٣٦,٤٪ ، الأمر الذي يعني أنه ، مع استمرار المعدل الحالي في الزيادة ، سيكون عدد اليهود وعدد العرب متساوياً عام ٢٠١٥ . ولتحاول أن نرى ردود أفعال هذا التمدد العربي . فقد ورد في إعلان المؤتمر اليهودي الأمريكي (٢١ سبتمبر ١٩٨٧) أن الطفل اليهودي الذي يولد اليوم في إسرائيل يمكنه أن يتوقع أن يدخل المدرسة العليا (الثانوية) في أرض يكون فيها السكان العرب مساوين تقريباً للسكان اليهود ، وذلك قريباً جداً - أي أن خروج صهيون (وهو المصطلح الذي يُستخدم للإشارة إلى نزوح المستوطنين عن فلسطين) يقابله دخول ابن البلد وتكاثره .

والمادة البشرية الفلسطينية ليست بدائية أو متخلفة كما كان الصهاينة يروجون وإنما هي متقدمة وقادرة على اكتساب المهارات اللازمة للاستمرار في العصر الحديث (وتحت ظروف القمع والقهر) . كما أن عدد الطلبة الفلسطينيين من خريجي الجامعات يتزايد بشكل لا يدخل الطمأنينة أبداً على قلب الصهاينة (تعدُّ نسبة خريجي الجامعات من الفلسطينيين من أعلى النسب في الشرق الأوسط إن لم تكن أعلاها على الإطلاق) ، وهو ما حدا بالأساذ أرنون سافير أستاذ الجغرافيا الإسرائيلي على القول بأن السيادة على أرض إسرائيل لن تحسم بالبندقية أو القنبلة اليدوية ، فالسيادة ستُحسم من خلال ساحتين : غرفة النوم والجامعات . وسوف يتفوق الفلسطينيون علينا في هاتين الساحتين خلال فترة غير طويلة* .

نظام وأن الثوار هم مجرد محرضين أو جمهور محرض غاضب ، فمثل هذه الأقوال تزوّر الصورة الحقيقية . فكل الأقوال السابقة تفترض أن الثورة تدور داخل إطار الدولة الصهيونية والشرعية الصهيونية ، لكن ما يحدث قد تخطى هذا النطاق . إنه يدور في إطار مختلف : فهذه الأحداث - على حد قول أفيري - حرب بكل معنى الكلمة ، إنها مثل حرب فيتنام وحرب الجزائر . فالعدو هو الشعب الفلسطيني ، إذ يقف الجمهور الفلسطيني في المناطق المحتلة وراء هؤلاء الأولاد الصغار . ويقف وراء هذا الجمهور سائر أبناء الشعب الفلسطيني . ولذا ، فهو يُسمّى هذه الحرب «حرب الشعب» . ولكن أفيري ، وهنا مريض الفرس ، يجد أن حروب ٥٦ ثم ٦٧ ثم حرب الاستنزاف ، ثم حرب لبنان ، حروب خاضتها الجيوش العربية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي ، على مستوى النعم لا على مستوى الإسرائيلي الفلسطيني المباشر . أما الحرب الأولى ، التي تدعى حرب الاستقلال (أي حرب الاستيلاء على فلسطين) ، فقد كانت أساساً حرباً على هذا المستوى المباشر . وسواء أخذنا برؤيته للحروب العربية الإسرائيلية أم لم نأخذ ، فإن النتيجة التي يخلص لها بالغة الأهمية ، فهو يقول : "إن الحرب السابعة هي نتيجة حالة من المواجهة المباشرة بين المستوطنين والفلسطينيين ، وكأننا في حلقة مفرغة ، عدنا من خلالها إلى بداية حرب الاستقلال" ، أي أن ما يوضع موضع تساؤل الآن هو الوجود الصهيوني نفسه لا مدى النجاح أو الفشل الصهيوني ، فالأسئلة تطرح من خارج نسق الأيديولوجيا الصهيونية لا من داخلها .

وإذا عدنا إلى قضية التشدد والاعتدال ، فنبتأ نلاحظ أن عودة العربي قد أدت إلى التشدد الصهيوني ، والتشدد دائماً علامة من علامات الأزمة ، فالتصريحات تتوالى عن ضرورة الضرب بيد من حديد ، وأفلام التلفزيون تُشهد العالم أجمع على أن تحطيم العظام ودفن الأحياء هي أحداث يومية في الدولة التي تدعى أنها «يهودية» . وهذا التشدد مفهوم تماماً إذا كان ما يوضع موضع تساؤل هو وجود المرء نفسه لا شكل سياساته أو مضمونها .

ويمكن أن نتناول في إطار شرعية الوجود أثر المقاومة الفلسطينية في يهود العالم وعلاقتهم بإسرائيل . إن من أهم حلقات الوصل بين يهود العالم والدولة الصهيونية أن الدولة الصهيونية تشكل مركزاً ثقافياً حضارياً ليهود العالم وأنهم يستمدون هويتهم منها . فالدولة الصهيونية المنتصرة تحسّن صورتهم أمام العالم بأسره ، إذ أنها تضع نهاية للصورة النمطية الإدراكية الخاصة باليهودي كمراب جبان . ولكن ، مع الانتفاضة ، تدهورت الصورة الإعلامية للدولة

إظهار شيء من المرونة والاعتدال نحو العرب . وعلى هذا ، فإن الاعتدال الصهيوني ليس تعبيراً عن التسامح أو حب الآخر وإنما هو تعبير عن الاطمئنان الصهيوني بشأن غيابه ، فهو اعتدال يتم داخل إطار الشرعية الصهيونية التي يقبل بها العربي الغيب ويخضع لها ، فيكافأ على ذلك مكافأة تناسب طردياً مع مقدار غيبته ومدى قبوله لها . ولكن ، إذا ظهر العربي الغائب وأكد نفسه ، وطرح مشكلة الشرعية الحقيقية والأعمق ، أي قضية الوجود الصهيوني نفسه ، فإن الاعتدال الصهيوني المزوم سوف يختفي وتظهر بدلاً منه سياسة القبضة الحديدية .

وهذا ما حدث مع الانتفاضة . إذ أن العربي الغائب ظهر وفي يده حجر يلقي به على الصهيوني وعلى أوهامه ، فيشج رأسه ويلزل الأسطورة ، ويتنبه هذا الصهيوني فجأة إلى أن أرض فلسطين أرض لها شعب . وقد قال نسيم زيفلي (أحد رؤساء قسم الاستيطان بالوكالة اليهودية) إن هناك حالة فرغ و هلع بين المستوطنين في الضفة الغربية (وهذه هي الحالة التي تتاب الإنسان حينما يفقد الوهم فيصبح عارياً أمام الحقيقة) . وقد رفض إسرائيل هاريل هذا الوصف ، وأعطى تحليلاً أعمق وأشمل إذ قال : "إن اليقين القديم [أي الأسطورة التي تدور في إطار الشرعية الصهيونية] الذي شدّ أزر جوش إيمونيم قد اهتز لأول مرة . فهناك قلق بشأن الاحتمالات السياسية . وهو قلق لا ينصرف إلى المستوطنات نفسها وحسب ، وإنما ينصرف إلى [ما هو أعمق] : إرادة الأمة وجذورها وطبيعة رؤاها" . ثم أضاف : "لقد دخلنا مرحلة جديدة في النضال من أجل إرتس إسرائيل ، فالعرب لا يريدون الضفة الغربية وحسب بل عكا ويافا أيضاً . والحكومة تعطي العرب إشارات إلى أن مكاننا هنا في الضفة الغربية مؤقت" . فكان الانتفاضة قد همشت المستوطنين ثم غيبتهم وطرحت قضية الوجود الصهيوني نفسه . وقد عبّر الفيلسوف الإسرائيلي ديفيد هارتمان عن القضية إذ قال : "إن ثورة الحجارة تقول للصهيانية : نحن لا نخاف منكم ، وهي طريقة أخرى يقولون : أنتم لستم هنا" .

لم تعد القضية ، إذن ، قضية هوية يهودية أو تطبيع شخصية يهودية أو صورة جيش الدفاع أو تمدد المستوطنين أو الحدود ، وهي جميعاً قضايا تفترض الوجود الصهيوني وتطلق منه ، وإنما أصبحت القضية قضية الوجود نفسه مقابل الغياب . وقد عبّر أوري أفيري عن هذه الأفكار نفسها بشكل ينم عن الذكاء (دون أن يستخدم مصطلح الشرعية) ، ففي مقال له بعنوان "الحرب السابعة" يُحذّر أفيري من الادعاء بأن ما يحدث هو مجرد اضطرابات أو مخالفات

إنسانية أساسية مثل قضاء عيد أو السماح بمرور معدات طبية أو مرور بعض الأطفال ، ولكنها لا تختلف كثيراً عن " الهدنة " التي تستند إلى اتفاقية لا ترقى إلى مستوى حالة السلام ، ولكنها فترة يرى فيها كلا الطرفين (أو أحدهما) أن بإمكانهما الإبقاء على حالة الحرب إلى أن تسنح لهما فرصة لتحقيق انتصار عسكري . أما السلام الشامل الدائم فهو سلام دائم لأنه شامل ، يتوجه لجميع القضايا ويهدف إلى تغيير حقيقي في بنية العلاقات بين طرفين لإزالة أسباب التوتر بينهما فيسود العدل ويرى الطرفان أن لهما مصلحة فيه . والسلام الشامل الدائم في الشرق الأوسط لابد أن يتسم بنفس السمات ، ولذا فلا بد أن يتوجه لكل من المسألة الإسرائيلية والمسألة الفلسطينية ولابد أن يجد حلولاً لهما .

ونحن نذهب إلى أن مثل هذه الحلول غير ممكنة داخل الإطار الصهيوني ، الاستيطاني/ الإحلالي ، فهو إطار يؤلّد الصراع بطبيعته لأنه من ناحية ، ينكر حقوق الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم ، ومن ناحية أخرى يؤكد حق " يهود العالم " في الأرض الفلسطينية . والحل الوحيد الممكن يقع خارج هذا الإطار ، حين يقوم أعضاء التجمّع الاستيطاني الصهيوني بنزع الصبغة الصهيونية الاستيطانية/ الإحلالية عن الدولة الصهيونية .

وحل المسألة الإسرائيلية يمكن أن يأخذ شكلين متناقضين ، ففي حالة ممالك الفرنجة (الممالك الصليبية في المصطلح الغربي) في فلسطين وحولها ، تم تصفية هذه الممالك بالقوة العسكرية ورحل أهلها إلى بلادهم (بعد أن مكثوا حوالي قرنين من الزمان) . ولكن هناك أيضاً الحل السلمي ، ففي الجزائر ، بعد ثورة المليون شهيد ، ظهرت حكومة قومية من سكان البلد الأصليين وأعطت المستوطنين الفرنسيين حق البقاء والمواطنة والإسهام في بناء الوطن الجديد (ولكنهم أثروا العودة إلى بلادهم الأصلية ، أي فرنسا) . وهناك كذلك الحل الذي تطرحه جنوب أفريقيا ، إذ تم تصفية الجيب الاستيطاني العنصري دون تصفية جسدية للعناصر البيضاء ذات الأصول الغربية التي كانت تهيمن على النظام القديم وتحافظ على بنية الاستغلال العنصرية وتستفيد منها . ثم عُرض على أعضاء هذه الكتلة البشرية البيضاء أن يندمجوا في النظام العادل الجديد ، المبني على المساواة بين الأجناس ، وأن يتعاونوا معه حتى يمكن الاستفادة منهم ومن خبراتهم . وهذا ما فعله معظمهم . وليس هناك ما يمنع من تطبيق نموذج جنوب أفريقيا في الانتقال السلمي من حالة الحرب والظلم إلى حالة السلم والعدل في فلسطين المحتلة ، فهو حل لا يستبعد أحداً ويعطى كل ذي حق حقه . وقرارات هيئة الأمم المتحدة

انصهيرية وأصبح من مصلحة يهود العالم الاحتفاظ بمسافة بينهم وبينها ، وهذا يعني تزايد محاولات التملص من الصهيونية وتساعد إمكانيات رفضها .

بل إن العقيدة اليهودية نفسها لم تسلم من أثر المقاومة الفلسطينية . ففي الحوار بين المسيحيين واليهود ، كان الجانب اليهودي يصير دائماً على أن يكون الاعتراف بالدولة اليهودية أساساً للحوار العقائدي (وكان الدولة اليهودية جزءاً من العقيدة اليهودية) ، كياناً مطلقاً مقدساً . وبعد الانتفاضة ، طلب من أحد الوفود اليهودية في إحدى مؤتمرات الحوار اليهودي المسيحي أن تتدخل لدى الدولة الصهيونية المقدسة لوقف كسر عظام الأطفال ، فزاجعت الوفود عن موقفها السابق وأعلنت أن الدولة اليهودية لا علاقة لها بالعقيدة . وقد أدّى ذلك إلى نزع القداسة عن الدولة .

وهنا ، يجب أن نؤكد أن شرعية الوجود مرتبطة تمام الارتباط بالشرعية الصهيونية ، فعودة العربي تعني أن الطاقة العسكرية للكيان الصهيوني اللازمة (لإخضاعه بوظيفته القتالية) سوف تُستنفد في قمع الانتفاضة ، وربما يعني هذا أن الراعي الإمبريالي قد يُعيد النظر في قيمته وأمره . وقد جاءت حرب الخليج لتدعم من هذه الرؤية ، إذ أثبت التجمّع الصهيوني أنه يشكل عبثاً ثقيلاً على الولايات المتحدة . ورغم أن اتفاقية أوسلو هي محاولة للالتفاف حول كل هذا وتحطيمه وتثبيت شرعية الوجود الصهيوني ، فإن الجهاد الفلسطيني لا يزال مستمراً لحسم قضية لا تريد أن تموت ، مادامت النساء تنجب الأطفال . وما دامت الأرض تزودهم بالحجارة ، وما دامت أحلام النبل والكرامة مكوناً أساسياً في إنسانيتنا المشتركة .

السلام الشامل الدائم

Comprehensive Permanent Peace

"السلام الشامل الدائم" عكس "السلام الجزئي" الذي يمكن وصفه بأنه سلام غير دائم مبني على الظلم لا يحاول تحقيق العدل من خلال إعادة صياغة بنية العلاقات ، وإنما هو مجرد ترجمة لموازن القوى القائمة في أرض المعركة . ولذا فإن أحد الطرفين يقبله إذعاناً وليس اقتناعاً ويظل يتحين الفرص لإعادة تعديل موازين القوى لصالحه (الأستاذ هيكل) كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي . والسلام الجزئي هو سلام مبني على الحرب ولذا فهو في واقع الأمر حالة من اللاحرب واللاسلم قد يختلف عن "وقف إطلاق النار" الذي عادةً ما يستند إلى اتفاقية مؤقتة تتيح للأطراف المتحاربة فرصة للتقاط الأنفاس وإنجاز أمور

الغزاة الوافدين أو استيعابهم (هم وأبنائهم) في السكان من أصحاب الأرض الأصليين . ونزع الصبغة الصهيونية الذي نفتحه لا يعني إبادة الإسرائيليين أو القضاء على هويتهم الإسرائيلية أو اليهودية (كما يحلو للبعض أن يصور الأمر) ، وإنما يعني خلق الإطار القانوني والسياسي ، الإنساني والأخلاقي ، الذي يزيل أسباب التوتر والصدام .

ولعل ما حدث في جنوب أفريقيا (فك الجيب الاستيطاني بطريقة سلمية بعد أربعة قرون من الظلم والاستغلال والعنصرية والاستعمار الاستيطاني الشرس) يمكن أن يكون نموذجاً يُحتذى . ومؤشراً على ما يمكن أن يحدث في الجيب الاستيطاني الصهيوني . ولعل جوهر نزع الصبغة الصهيونية هو فصل نسلنا الإسرائيلية عن المسألة اليهودية . بحيث يرى الإسرائيليون أنفسهم باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المنطقة (وليس كما يقول آبي إيبين : في المنطقة ولكن ليسوا منها) .

وعملية نزع الصبغة الصهيونية لا تتم بضرورة دفعة واحدة وإنما يمكن أن تبدأ بإعلان النوايا واتخاذ خطوات قد تكون رمزية ولكنها ذات دلالة عميقة مثل تلغي الدولة الصهيونية قانون العودة و"دستور" الصندوق القومي اليهودي وتوقف بناء المستوطنات وتعلن عن استعدادها لتتسكك بالقوانين والمواثيق الدولية وعن "نيتها" تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم والانسحاب من الضفة الغربية . كما يمكن تجاوز الهاجس الأمني وعقيلة إحصار عن طريق الإعلان عن نبذ العنف كآلية لحسم الصراع . ويتبع ذلك خطوات أكثر عملية مثل إلغاء الصندوق القومي اليهودي نفسه وفك المستوطنات وتعريف الحدود الدولية للدولة الجديدة وتشكيل لجان لتحقيق في المذابح التي ارتكبت ضد الفلسطينيين لتعويضهم مادياً ومعنوياً . ثم يمكن بعد ذلك أن تبدأ الدولة الجديدة في السماح للفلسطينيين بالعودة إليها والسكنى فيها في إطار قدرتها الاستيعابية . وهي ولا شك عالية ، فإسرائيل الصهيونية الاستيطانية ، قد نجحت في استيعاب أكثر من نصف مليون مهاجر يهودي سوفيتي في العشرين سنين الأخيرة ، رغم أنهم ليسوا من أبناء المنطقة ، كما أن مؤهلات بعضهم كانت عالية لدرجة كبيرة لم يكن التجمع الصهيوني في حاجة إليها . على عكس الفلسطينيين فهم أبناء المنطقة يعرفونها أرضاً وجواً وبحراً ، وأعداد كبيرة منهم تعمل بالفعل داخل الاقتصاد الإسرائيلي وعندهم من المؤهلات والكفاءات ما يسهل عملية استيعابهم . وستكون القدس عن حق هي العاصمة الموحدة والأبدية للدولة الجديدة ، وهي دولة

المختلفة (الخاصة بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ورفض ضم الأراضي بالقوة) تصلح كإطار دولي قانوني أخلاقي لحل المشكلة ، وهو إطار تقبل به الجماعة الدولية والمعايير الأخلاقية الإنسانية .

نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية

Dezisionization of the Zionist State

ينطلق مفهوم «نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية» من إدراك أن الصراع القائم في الشرق الأوسط الآن ليس نتاج "كُره عميق وأزلي" بين العرب واليهود أو بين اليهود والأغيار ، وأنه ليس نتيجة العقد التاريخية والفسية (كما يدعي الصهاينة) ، وإنما هو وضع بنيوي يُولد الصراع نشأ عن تطور تاريخي وسياسي وبشري محدد . وطالما ظل هذا الوضع قائماً يظل الصراع قائماً . وأنه لا سبيل لإنهاء الصراع إلا من خلال فك بنية الصراع ذاتها .

وقد يقول البعض إن هذه مقولات قد عفى عليها الزمن وأن هناك «إسرائيل جديدة» أو «إسرائيل أخرى» غير صهيونية وغير متلهفة على التوسع الصهيوني . . . إلخ . وردنا على هذا هو أن إسرائيل القديمة لم تكن دولة مثل أية دولة أخرى ولم تكن مجرد شعارات لفظية رنانة ، وإنما هي دولة وظيفية استيطانية إحلالية ، ثم تحولت إلى دولة استيطانية مبنية على التفرقة اللونية ، زُرعت زرعاً في المنطقة العربية لتضطلع بوظيفة محددة (حماية المصالح الغربية) مقابل الدعم الغربي لها وضمان بقائها واستمرارها . فوظيفتها هي ذاتها استيطانيتها وعنصريتها . وقد عبرت إسرائيل القديمة عن نفسها من خلال بنية متكاملة من القوانين العنصرية (قوانين العودة والجنسية) والمفاهيم العدوانية (نظرية الأمن - مفهوم السلام - مفهوم الحكم الذاتي) والمؤسسات الاقتصادية الاستيعابية (الكيبوتس - الصندوق القومي اليهودي) ومؤسسات القمع التي تتمتع بكفاءة عالية (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية - الموساد - الشين بيت . . . إلخ) .

ولا يمكن توقع أي سلام في إطار بنية القمع والظلم والعدوان هذه ، أي في إطار الدولة الوظيفية الصهيونية الاستيطانية ، بينما يمكن أن نتحرر نحو قدر معقول من السلام من خلال نزع الصبغة الصهيونية الاستيطانية عنها . ونزع الصبغة الصهيونية سيؤدي بلا شك إلى فك الجيب الاستيطاني الصهيوني ، ومثل هذا الأمر ليس مخيفاً أو فريداً ، فجميع الجيوب الاستيطانية الأخرى بلا استثناء قد تم فكها ، وانتهت الظاهرة الاستيطانية البغيضة إما برحيل المستوطنين

حق العودة الفلسطيني

The Palestinian Right of Return

عودة الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من عملية نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية الاستيطانية . وهو حق أساسي من حقوق الإنسان . وفي الميثاق العالمي لتلك الحقوق مادة تنص على حق كل مواطن في العيش في بلاده أو تركها أو العودة إليها . وهو مرتبط بحق الملكية والانتفاع بها والعيش في الأرض المملوكة . وحق الملكية لا يزول بالاحتلال . وهو مرتبط أيضاً بحق تقرير المصير الذي اعترفت به الأمم المتحدة كمبدأ منذ عام ١٩٤٦ .

لقد اعتبر السماح بعودة اللاجئين أحد الشروط التي وضعت لقبول إسرائيل عضواً بالأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . وثمة إعلان صريح وشهير أصدرته الجمعية العامة تحت رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ، قررت فيه " أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم ، والعيش بسلام مع جيرانهم ، يجب أن يُسمح لهم بذلك ، في أول فرصة عملية ممكنة ، وأنه يجب تعويض الذين لا يرغبون في العودة عن ممتلكاتهم ، ودفع تعويض عن الخسائر والأضرار التي أصابت الممتلكات لإصلاحها وإرجاعها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة ، بناءً على القانون الدولي والعدالة .

إن مقولة نسيان الماضي والتطلع إلى المستقبل تزدرى العقل الإنساني وتهينه ، لأننا لا نعرف إنساناً يمكن أن ينسى وطنه لمجرد أن هناك من يدعوه إلى شطبه من ذاكرته . ويبلغ ذلك الإزدراء ذروته إذا صدرت الدعوة من الطرف الإسرائيلي الذي يستمد كل شرعيته من الماضي ، ويعتبر قاده أن التوراة كتاب لتسجيل المدن ورسم الخرائط على حد تعبير إسحق راين .

أما حكاية أن الفلسطينيين لم يعودوا راغبين في العودة ، فهي مسألة ينبغي ألا يفترضها أو يفرضها أحد على أحد ، وإنما يقرها كل فلسطيني بنفسه . ثم إنها أكذوبة أخرى تعتمد على التزييف والتضليل ، وسكانو المخيمات منذ الأربعينيات شاهد عملي على ذلك . وإذا علمنا أن الذين طردوا وشردوا عام ١٩٤٨ كانوا آنذاك ٨٠٥ ألف شخص ، فإن عددهم الآن ونحن على مشارف العام الحامس للثكنة قد تجاوز أربعة ملايين و٦٠٠ ألف شخص . كل من امتلك منهم شيئاً في فلسطين لا يزال يحتفظ بأوراقه الثبوتية حتى هذه اللحظة ، ومنهم من لا يزال يحتفظ بمفاتح داره وخزائنه ، ويعتبرها مقدسات محررة في مكان أمين ، بحسبانها حبلاً سرياً يصلهم بالوطن الموهوب .

لقد أنشأ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ القاضي بعودة

متمدة الأديان ولذا فهناك مجال للهوية الدينية اليهودية أن تعبر عن نفسها في إطارها . ويتوج كل هذا باندماج الدولة الجديدة في نظام إقليمي نابع من مصالح سكان المنطقة أنفسهم ومن منظوماتهم الحضارية والأخلاقية . وعلى الجانب الفلسطيني لا بد من إعلان أن الإسرائيليين ممن ولدوا ونشأوا في فلسطين بل ومن استوطنوا فيها ويودون أن تكون فلسطين وطناً لهم ، لهم حق المواطنة الكاملة في هذه الدولة الجديدة التي تلتزم بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الشعوب والأفراد والتي تضم الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي . وبهذا يمكن أن يحل إجماع إنساني جديد (إجماع يفسح مجالاً لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين) محل الإجماع الصهيوني البغيض ، الاستبعادي العنصري .

وقد يقول قائل إن الإسرائيليين " انتصروا " في كل الحروب مع العرب ، ومن ثم على العرب التحلي " بالواقعية " وقبول الشروط الصهيونية ، بدلاً من تقديم اقتراحات مستحيلة هي من قبيل الحلم المثالي من شأنها هدم الدولة الصهيونية من أساسها ! ساعتها سنقول نهم بالفعل إن اقتراحاتنا تهدف إلى هدم إسرائيل الاستيطانية العنصرية وإفساح المجال أمام الجميع . أما بخصوص هزيمة العرب ، فالقائمة والحمد لله لم تنته وباب الاجتهاد بخصوص الحوار المسلح والجهاد لا يزال مفتوحاً ، ولا يوجد أي مبرر لقبول الأمر الواقع باعتباره مطلقاً ونهائياً . والحرب ضد العنصرية هي واجب إنساني لا بد أن نشارك فيه كمعرب وكمسلمين ، ولا يمكن أن تكف عن مقاومة الظلم والظالم إلا بعد أن يكف عن استبعادنا واستبعادنا ، والتعالي علينا ، واستغلالنا واحتلال أرضنا وهدم منازلنا وضرب آبائنا وأبنائنا .

والحل الذي نطرحه قد يكون بالفعل جذرياً ومثالياً ، ولكنه مع هذا قابل للتنفيذ وهو أفضل بكثير من الأمر الواقع والوضع القائم ، نتاج حالة الحرب الدائمة أو الرقادة والهدنة المؤقتة ، والذي يستند إلى موازين القوى الداروينية ، وكل أنواع الأسلحة من السلاح النووي والأبيض إلى الحجارة والعصيان المدني . وهو وضع لم يأت لأحد بالسلام أو الطمأنينة . ولعل تعود الإنسان الحديث على منظر الندماء وإدمانه لصوت المتفجرات وتقبله للعنف والقوة كسبيل وحيد لحسم الصراعات هو السبب الكامن وراء الاستخفاف الذي تقابل به الحفول الإنسانية الحذرية ، ووراء الهرولة نحو محاولات السلام التي تهدف إلى ترجمة الوضع القائم المبني على الحرب إلى وضع سلام دائم ، وهو أمر مستحيل فهو ضد طبيعة الأشياء ، فمثل هذا السلام تقوضه بنية الظلم التي تولد التوتر والصراع الدائم .

الإسرائيلية . تبين أن ٨٠٪ من اليهود يعيشون في عشرة أقاليم فقط من بين الـ ٣٦ إقليمياً في البلاد ، أي أن هؤلاء يقيمون على ١٢٪ فقط من مساحة إسرائيل الراهنة ، التي تعادل ٤٥٨ ، ٢ كيلو متراً مربعاً . والملاحظة المثيرة هنا أن هذه المساحة تزيد بمقدار ٨٤١ كيلو متراً مربعاً فقط عن مساحة الأراضي التي كان اليهود يمتلكونها أيام الانتداب البريطاني !

هذه المقارنة تكشف أمرين : الأول أن طغى معيشة أعضاء الجماعات اليهودية في الجيتو والانصاف والتجمع له بتغير . رغم توافر مساحة كبيرة من الأراضي المحتلة . أم الأمر الثاني فهو أن أعضاء الجماعات اليهودية بعد أن أقاموا دولة ظلوا يعمنون في المنهج التقليدي التي يسطع بها أعضاء الجماعات اليهودية مثل المائل والتجارة والصناعة الدقيقة ، وقلة منهم غيرت طغى حياتها وأقبلت على الزراعة في مجتمع ريفي .

على العكس من ذلك فإن الفلسطينيين يعيشون في ٢٦ إقليمياً من الـ ٣٦ ، وتتفاوت نسبتهم من مكان لآخر . حتى تصل إلى ٣٠٪ من سكان ١٧ إقليمياً . وقد ساعد على انتشارهم طبيعتهم الزراعية بالدرجة الأولى . فضلاً عن أن الحكة العسكري الذي صُبَّ عليهم في الفترة بين عامي ٤٨ و ١٩٦٧ . منعهم من الانتقال إلى المناطق المكتظة بالمستوطنين الصهاينة .

ما دام ٨٠٪ من المستوطنين الصهاينة يعيشون في ١٢٪ من مساحة إسرائيل ، فإن يعيش الـ ٢٠٪ الآخرون ؟ تشير البيانات الإحصائية إلى أن معظمهم يعيش في المدن . ولكنهم مدن ريفية غير متلاصقة . فهناك ٥٨٦ ألف مستوطن يقضون حوائلي عشر مدن ريفية . و يبقى ٢٩٨ ، ٦٠٠ يهودي يعيشون في الريف . وهؤلاء هم الذين ينتفون بالأرض الفلسطينية .

الأمر المثير الذي تدل عليه هذه الأرقام أن ٢٩٨ ألفاً و ٦٠٠ مستوطن فقط يفلحون ١٧ مليوناً و ٤٤٥ ألف دونم من الأرض . وهذه المساحة هي وض ٤ ملايين و ٦٤٦ ألف لاجئ فلسطيني ، وأرضهم وإرثهم التاريخي !

إن إسرائيل تعاني من انخفاض الكثافة السكانية اليهودية في الأقاليم الستة الجنوبية ، وتكاد تلك الكثافة تكون معدومة في الجنوب . وقد فشلت المحاولات الإسرائيلية المكثفة لنقل المهاجرين إلى تلك المناطق . وعندما أجبروا لدى وصولهم على السكن في الشمال والجنوب ، فإنهم نزحوا إلى الوسط بعد فترة التأقلم . واستبدلوا بهم مهاجرون جدد لا يعرفون البلاد ، ولم يتمكنوا من تحديد أفضليتهم .

اللاجئين كياناً خاصاً لترتيب أمور العودة ، عُرف باسم «هيئة التوفيق في فلسطين» ، أنيطت بذلك الكيان أيضاً عملية اقتراح تسوية نهائية للقضية . وبعد ذلك بقليل أنشأت الأمم المتحدة وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) ، التي لا نظير لها إلى الآن ، للعناية بأمر اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم . ولا تزال هيئة التوفيق قائمة من الناحية القانونية ، ومكاتبها موجودة في الأمم المتحدة ، لكن كل أنشطتها مجمدة ، حتى لم يعد أحد يأتي لها على ذكر .

وكانت هيئة التوفيق هذه قد سعت منذ بداية الخمسينيات إلى أداء المهمة الموكولة إليها ، فعرضت مرة ، بناءً على طلب العرب ، العودة الفورية لـ ٢٠٠ ألف لاجئ على الأقل ، إلى الأراضي التي احتلتها إسرائيل زيادة على مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ . لكن قادة الصهاينة رفضوا الفكرة . وفي وقت لاحق ، وبضغط أمريكي ، وافقت إسرائيل من حيث المبدأ على إرجاع ١٠٠ ألف لاجئ في إطار معاهدة سلام شاملة مع العرب ، وحينما أبدى العرب استعداداً لذلك ، ردت إسرائيل قائلة إن العدد انخفض إلى ٦٥ ألفاً ، وزعمت أن ٣٥ ألفاً * تسللوا إلى ديارهم . ووضعت تحفظات عدة على العدد الباقي ، وهو ما أفرغ الاقتراح من مضمونه ، وأجهض الفكرة .

لم يكن مستغرباً أن تسعى إسرائيل بكل وسيلة وحيلة للتهرب من التزامها بإعادة اللاجئين والاستجابة للقرارات الدولية في هذا الصدد ، فالمشروع الصهيوني هو في الأساس مشروع طرد ونفي الشعب الفلسطيني .

ولأن الحق مقدس ، لا يمكن التنازل عنه أو تعويضه بأيّ مقابل ، فلا مجال للتساؤل عما إذا كان يتعين عودة اللاجئين أم لا ، حيث الأصل هو وجوب العودة ، ولا يجوز بأيّ معيار أن يُفتح باب مناقشة السؤال «هل ؟» ، وأسخف منه وأقبح السؤال «لماذا ؟» وإنما السؤال المشروع هو «كيف ؟» .

الدكتور سلمان أبو سنة الخبير الفلسطيني البارز عكف على دراسة الموضوع طيلة السنوات العشر الماضية ، وخرج بنتيجة خلاصتها أن عودة جميع اللاجئين المنفيين إلى أوطانهم ليست حقاً قانونياً وشرعياً فقط لكنها ممكنة أيضاً .

وهو يشرح النتيجة التي انتهى إليها . فهو يشير إلى أن إسرائيل مُقسمة إلى ٣٦ إقليمياً طبيعياً ، وطبقاً لإحصاء عام ١٩٩٤ فإن عدد السكان اليهود في إسرائيل ٤ ملايين و ٤٢٠ ألفاً ، بينما عدد العرب الفلسطينيين مليون و ٣٩٠ ألفاً .

عند مراجعة بيانات توزيع السكان ، من واقع الأرقام الرسمية

حياتهم على عكس الفلسطينيين . فالفلاحون اليهود لا يتجاوز عددهم ٢٩٨ ألف نسمة فقط في مساحة تساوي ٨٥٪ من مساحة إسرائيل . وهم في تناقص مستمر ، لأن الهجرة العكسية من الأطراف إلى الوسط مستمرة باطراد ، حتى أصبحت الزراعة تشكل ٣,٥٪ من الناتج القومي في إسرائيل عام ١٩٩٤ ، بدلاً من ١١٪ من هذا الناتج عام ١٩٥٠ .

النقد الأساسي الذي يمكن أن يُوجّه إلى فكرة العودة من وجهة النظر الإسرائيلية ، أن ذلك سيؤثر على هوية الدولة اليهودية ، وسيخل "بنقاء" المجتمع اليهودي في إسرائيل ، وهو نقد غير قانوني وغير أخلاقي ، ويعني أن إسرائيل تتمسك بطابع الدولة العنصرية ، وعند الاختيار الحقيقي ترفض أن تكون دولة ديمقراطية لكل سكانها . والله اعلم .

إن مناطق الكثاف السكاني في إسرائيل التي تمتد بين الشمال والجنوب تستوعب كل العرب الموجودين في إسرائيل ، إضافة إلى العشرين في المائة من اليهود الذين يعيشون خارج منطقة الوسط . كما أنها تستوعب أيضاً كل اللاجئين العائدين إلى وطنهم .

وعدد هؤلاء جميعاً ٦ ملايين ونصف مليون نسمة ، نرشح لإقامتهم مساحة قدرها ١٨ ألفاً و ٣٥٠ كيلو متراً مربعاً ، بكثافة ٣٥٨ شخصاً لكل كيلو متر مربع ، وهي كثافة معقولة جداً ، أقل من الكثافة السكانية الكلية في ٢٢ إقليماً من أصل ٣٦ .

ولن تُشكل عودة اللاجئين إلى ديارهم أي نزوح إسرائيلي كبير . رغم أن تصحيح آثار الجريمة التاريخية حق وواجب إنساني . والسبب أن الإسرائيليين فشلوا في أن يجعلوا الزراعة جزءاً مهماً من

